جَامعَةُ بن يُوسف بن خَدَّة (الجَزَائِر)
كُلِّيَةُ العُلُومِ الإِنسَانِيَّةِ وَالاِجتِمَاعِيَّةِ
قِسمُ التَّـــــــــــارِيخ



الضَّرَائِبُ فِي الجَــــزَائِرِ

(1206 ≈ 1282هـ / 1792 ≈ 1865م)

دِرَاسَـــــةٌ مُقَارِنَـــــةٌ

أُطرُوحَةٌ مُقَدَّمَةٌ لِنَيلِ شَهَادَةِ الدُّكتُورَاه فِي التَّارِيخِ الحَدِيثِ وَالمُعَاصِرِ

إِعدَادُ الطَّالِبِ :
توفيق دحماني

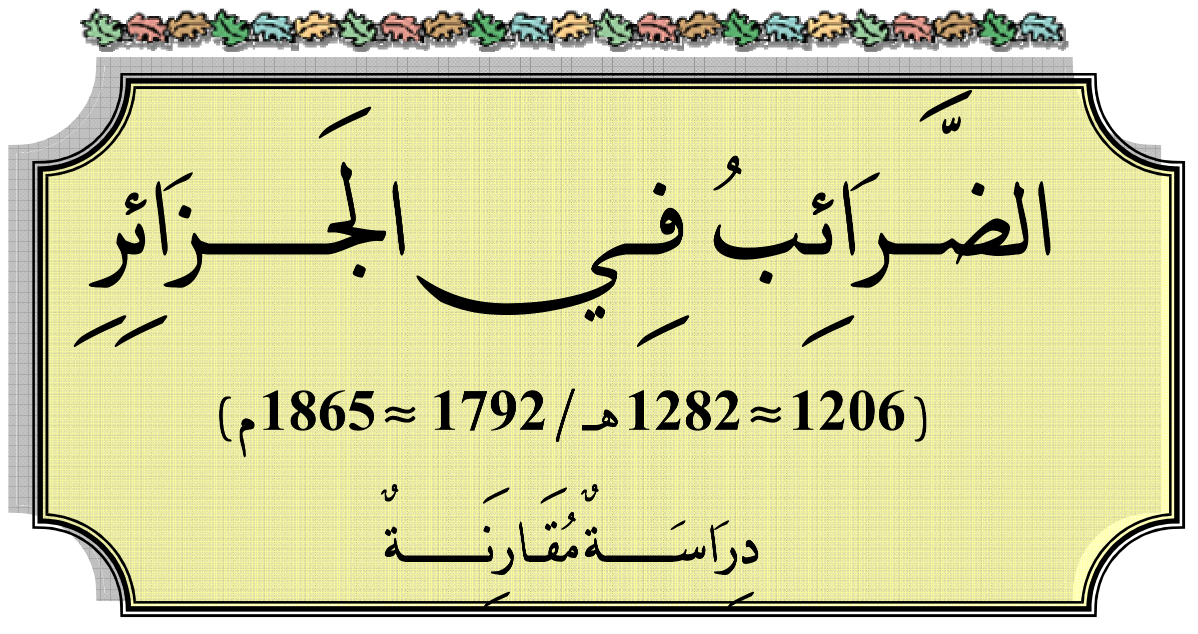
إِشرَافُ الأُستَاذِ الدُّكتُور:
عمَّار بن خروف

السَّنَةُ الجَامِعِيَّةُ : 2007 - 2008م

جَامعَة بن يَوسف بن خَدّة (الجزَائِر)

كُلِّيَة العُلومِ الإِنسَانيَّة وَالاجتِمَاعِيَّة

قِسمُ التَّــــــــــارِيخ



الضَّرَائِبُ فِي الجَزَائِر

(1206 ≈ 1282 هـ / 1792 ≈ 1865 م)

دِراسَةٌ مُقَارَنَة

أُطرُوحَةٌ مُقَدَّمَةٌ لِنَيل شَهَادَة الدُّكتُوراه فِي التَّارِيخِ الحَدِيثِ وَالمُعَاصِر

إِعدَادُ الطَّالِبِ :

توفيق دحماني

إِشرَافُ الأُستَاذِ الدُّكتُور :

عمَّار بن خروف

لَجنَةُ المُنَاقَشَة :

أ.د : حباسي شاوش .... رئيسا

أ.د : عمّار بن خروف .... مقررا

أ.د : ناصر الدين سعيدوني .... عضوا

أ.د : دحو فغرور .... عضوا

د : بن يوسف تلمساني .... عضوا

د : فلة قشاعي .... عضوا

السَّنَةُ الجَامِعيَّة : 2007 - 2008

الضَّرَائِبُ فِي الجَزَائِرِ

(1206 ≈ 1282هـ / 1792 ≈ 1865م)

دِرَاسَةٌ تَارِيخِيَّةٌ مُقَارِنَةٌ

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيۡهِمۡۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٞ لَّهُمۡۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ١٠٣﴾

[التوبة: **103**].

شكر وتقدير

و أخيرا شعرت بالسعادة تغمرني، لتمكني أولا من إتمام بحثي، ولتهيئي لمناقشته ثانيا، ولشكر عدد من الأساتذة والناس أخيرا .

فأراني مدينا بالشكر، على مر السنين، متقدّما بتحية تقدير، واعتراف بالجميل إلى الأستاذ المشرف، الأستاذ الدكتور عمار بن خروف، الذي وضع الأسس العملية لهذه الأطروحة، بعد أن صرف جهدا مضنيا في سبيلها . ولم يأل جهداً على تشجيعي، بشتّى الوسائل؛ بتوجيهاته، وإرشاداته، ونصائحه .

كما أود شكره أيضا للعديد من الملاحظات والإضافات والمناقشات التي أضاءت لي السبيل؛ حيث تحول اهتمامي بالنظام الضريبي إلى مزيد من الجدية .

إنّني ممتن له لتشجيعه ودعمه المستمر لي عبر سنوات البحث، والذي أنتج ثماره الآن .

كما يمتد بشكري، وتقديري إلى عدد من الأساتذة الكرام، ممن ساعدوني، وأمدوني بوثائق، وساهموا في إنجاز هذه الدراسة . وأخص بالذكر منهم: الدكتور بن يوسف تلمساني، ومسؤولي اتحاد المؤرخين الجزائريين، وكذا المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، وعلى رأسه الأستاذ المتميز الدكتور جمال يحياوي . وأشكر كذلك الأستاذ فريد بنور، الذي أفادني كثيراً .

وثمة عدد آخر قرأ قدرا من عملي هذا في مراحل إعداده المختلفة .

وأنا مدين للاقتراحات والملاحظات القيمة التي قدمها لي كل هؤلاء . . وكنت سعيد الحظ أن أعمل في السنوات الأخيرة مع بعض الأساتذة القديرين وبعض رؤساء فرق البحث أمثال الدكتورة فلة قشاعي موساوي .

بيد أنّ وجهات النظر المختلفة الواردة في متن الدراسة، وما ورد من أخطاء مطبعية في هذا العمل، هي بكل تأكيد من مسؤوليتي الشخصية .

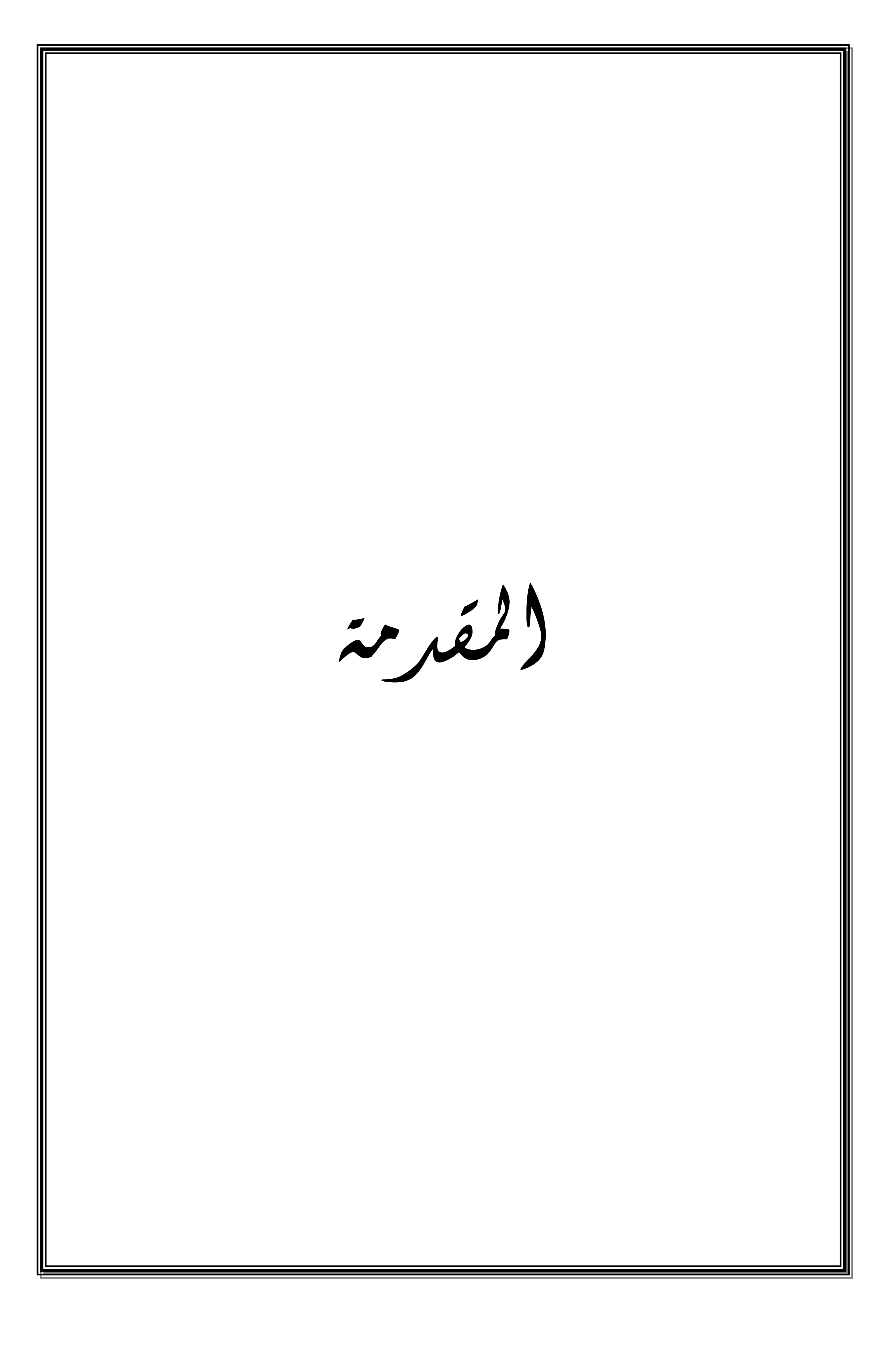
وقد بحثت عبر سنوات العمل، في عدد من المكتبات المهمة؛ من بينها: المكتبة الوطنية الجزائرية بشقيها (القديمة والجديدة)، فأود شكر جميع موظفيها. كما أنني مدين لموظفي الأرشيف الوطني الجزائري ببئر خادم؛ لمساعدتهم لي في أبحاثي، ولصبرهم عليّ، وتصويرهم لي بعض الوثائق المهمة، وبذل خبرتهم في ذلك .

وأخيرا أنا مدين بشكل خاص لأعضاء لجنة المناقشة، الذين سيقرؤون هذا العمل ، ويتفضلون بتقديم ملاحظاتهم القيمة عليه .

كما أنا مدين لقسم التاريخ، وعلى رأسه الدكتور الجليل أحمد شريفي، وكامل الموظفين والإداريين؛ أمثال جميلة، وفطيمة، وسعيدة، وحورية، وفتيحة، سليمان، وجميع الأساتذة الأكارم .

فإلى هؤلاء جميعاً أكرر الشكر، والتقدير، آملاً من المولى عزّ وجلّ أن يجزل لهم المثوبة والجـــــــــــــزاء الحسن .


الإهداء
* * * * *
أُهدي ثمرة هذا العمل . .
إلى الوالـــدين الكريمين ، وكل إخوتي .
إلى جميع زملائي، وأساتذة قسـم التاريخ .
إلى كل من قاسمني مشاق البحث، وأتعابه .
إلى كل الباحثين وطلبة العلـم .
* * * * *
توفـيق دحمـــاني .



المقدمة

الديباجة:

كان التركيز على الجانب السياسي في الدراسات التاريخية السمة الغالبة منذ القدم، بل حتى منذ بدايات البحث العلمي في التاريخ. بيد أنه سرعان ما تبين أن فهم الحدث لن يقف عند هذا الحد، ولا يمكن أن يتأتى إلا عن طريق الإحاطة بكافة جوانبه. فالتاريخ السياسي مبهم غامض، وما لم يوضع في سياقه الشامل الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، لا يمكنه سوى إعطاء تفسير جزئي للتاريخ.

ومن ثمة كانت انطلاقة دراسة التاريخ بصفة شاملة، مع مدرسة الحوليات (*Annales*) أول الأمر منذ ثلاثينيات القرن العشرين، والتي رأت أن التاريخ الحدثي في محتواه السياسي الرئيس، قد أخفق في فهم الحقيقة الشاملة للإنسان. وأن العمل من أجل تاريخ جديد يتعاطى مع كافة جوانب الحياة؛ أي التاريخ الشامل يقتضي إصلاحا واسعا للمناهج المتبعة، واستفادة التاريخ من مختلف العلوم، والتي تعد علوما مساعدة له. وهكذا اتخذت الدراسات التاريخية بعدا شموليا، سواء من حيث الزمان والمكان، أو من حيث مواضيع البحث. ومن ذلك الحين انطلقت عجلة الدراسات التاريخية بشكل متسارع وأصبحت كبيرة، وأضحى الانتقال من مفاهيم افتراضية إلى أخرى واقعا ومسألة اعتيادية.

بيد أنه ورغم هذه التطورات المهمة في حقل البحث التاريخي، فإن الدراسات التاريخية في الجزائر لا تزال متأخرة عن الركب، أو هي متلكئة عن مواكبة التغيرات العلمية والفكرية الحديثة والمعاصرة. مما كان له الأثر الجلي في عدم فهمنا لذلك التاريخ، وعدم اتساع رؤيتنا لاستشراف للمستقبل.

ومن الأمثلة الدالة على ذلك، فهمنا لموضوع الضرائب في الجزائر في العهد العثماني، والعقود الأولى من الاحتلال الفرنسي، الذي ظل يكتنفه الغموض، مما جعلني قبل التصدي إلى فهمه جزئيا في مرحلة الماجستير، ثم في مرحلة الدكتوراه، أقوم بطرح تساؤلات كثيرة، تمكنت من الإجابة على بعضها، وما زال بعضها الآخر يحتاج إلى مزيد من البحث.

وفي خضم هذا الإشكال كانت الدراسات الصادرة في فرنسا، خصوصا، تقدم باستمرار أبحاثا ودراسات جديدة اعتمادا على دراسة تلك الجوانب أولا، والاستعانة بالوثائق غير المنشورة، أو المواد الأرشيفية ثانيا، والاستفادة من آخر ما توصلت إليه مفاهيم منهجية الدراسة التاريخية المعاصرة ثالثا.

والجدير بالملاحظة، أو مما يجدر قوله في بداية هذه المقدمة عن الضرائب هو أن فهم موضوع الضرائب في الجزائر في الحقبة المذكورة يستوجب دراسة النظام الضريبي في الدولة العثمانية، والضرائب في العالم، فضلا عن دراسة التقلبات والتباينات التي كانت تميز النظام الضريبي في الجزائر.

إن الروابط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية، بين عاصمة البلاد، أو المركز وكافة الأقاليم الجزائرية، قد تباينت تباينا كبيرا في الجانب الضريبي. وكذا في الجوانب الأخرى، حيث كان هناك في داخل البلاد، مناطق مختلفة، ذات توازنات متباينة بينها وبين مدينة الجزائر. أما في ضواحي العاصمة، أو ما يعرف بدار السلطان، حيث تدار المناطق بإحكام من قبل العاصمة. وكلما ازددنا بعدا عن المركز، عكست المؤسسات والممارسات الإدارية الموازين المتغيرة بين العاصمة والمناطق.

اختيار الموضوع:

لقد قمت في البداية، بإعداد تصور مبدئي عن جوانب الموضوع، وطرحته على الأستاذ الفاضل الدكتور عمار بن خروف، فرحب أيّما ترحيب بالمشروع، وحفزني على البحث فيه. وبالتشاور معه تم ضبط عنوان البحث، وإشكالاته، وخطواته.

ففيما يتعلق بالعنوان، تم الاتفاق على أن يكون: "**الضرائب في الجزائر (1206-1281هـ/ 1792-1865م)-دراسة تاريخية مقارنة-**" ليضفي على الدراسة التاريخية بُعدا مهما؛ من خلال ربطها بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فيقدم صورة واضحة، لتأثير هذه المجالات على الميدان الضريبي، وانعكاس الضرائب وتأثيرها عليها؛ فالبحث بهذا العنوان سيشمل كل الجزائر، منذ فتح وهران الثاني في مطلع سنة 1792م، إلى دولة الأمير عبد

القادر، وإلى غاية صدور قانون "ســيناتيس كونــسيلت" (**_LE SÉNATUS-CONSULTE_**) (الاستشارة المشيخية أو البرلمانية) سنة 1865م. [1]

وتقدم دراسة النظام الضريبي المطبق في الجزائر في الفترة المذكورة، فرصة لتجاوز المقاربات الجزئية للعديد من الدارسين والباحثين، وعدم التركيز على الروابط داخل المجتمع الجزائري فقــط، إنما أيضا على العلاقات ضمن إطار المحيط العام للجزائر، المتمثل في الحكم العثماني في العهد الأول، وإدارة الاحتلال الفرنسي في العصر الثاني. لذلك تعمدنا الاستفادة قصدا، مــن هــذه الفرصــة ومتابعتها.

واعتمدت في هذا المقام، وبصيغة مغايرة للدراسات السابقة المحدودة العدد حول التــاريخ الضريبي، رؤية تتسع لكامل الجزائر. وركزت على النظام الضريبي، الذي كان ســائدا في الفتــرة موضوع البحث ككل، وقمت بتغطية كل مناطق الجزائر ونواحيها؛ الجزائر العاصمة، والوســط الجزائري، فالغرب والشرق والجنوب الجزائري، بدءا من العهد العثماني، وبالضبط من سنة فــتح وهران 1206هــ- 1792م، ومرورا بدولة الأمير عبد القادر الجزائــري، ووصــولا إلى فتــرة الاحتلال الفرنسي إلى غايــة صــدور قــانون "الاستــشارة المــشيخية" (**_LE SÉNATUS-CONSULTE_**) لــ: 14 جويليــة 1865م/ حدود 20 صفر 1282هــ. كل هذا ضمن الإطار الذي تسمح به المصادر المتوفرة.

وفي هذا المقام يمكن الإشارة إلى أن دراسة مواضيع النظام الضريبي في الجزائــر، لم تحــظ بدراسات كثيرة، وفي الفترة موضوع البحث؛ بحيث كان من رواد من اقــتحم هــذا الموضــوع الأستاذ الدكتور ناصر الدين سعيدوني، الذي دمجه ضمن النظام المالي للجزائر في أواخــر العهــد العثماني. أما الدراسة الأخرى المهمة، فهي تلك التي قامت بها الدكتورة فلة قشاعي موساوي، عن النظام الضريبي في الريف القسنطيني في أواخر العهد العثماني.

---

[1] تعبير عن القانون الإداري، مستعار من اللغة اللاتينية، والدال عند الرومان، على قرار صادر من قبل مجلس الــشيوخ. وفي فرنسا كان يدل على الأمر الصادر عن مجلس الشيوخ، والخاضع لموافقة رئيس الدولة وإقراره وتصديقه. وهنــا أصــدره الإمبراطور: "نابليون الثالث"، لكن الرأي العام الفرنسي أو المستوطنين سعوا إلى إفشاله، لأنهم رأوا فيه بعــض الحقــوق للجزائريين رغم مساوئه المشار إليها.

الموضوع وإطاره الزماني:

حددت الإطار الزماني للبحث، بداية ونهاية بمحطتين مهمتين في تاريخ الجزائر وضـــرائبها؛ بين سنتي 1206- 1282هــ/ 1792- 1865م؛ أي منذ فتح وهران وتحريرها من الإســـبان، باعتبارها آخر مدينة بقيت محتلة في الجزائر، وما تمثله في أعين الجزائريين، رعية وحكاما، وبقيـــة الدول الأوربية والإسلامية. أي أن الحدث يمثل مرحلة فاصلة في تاريخ الجزائر في نهايـــة العهـــد العثماني. فمع تحرير وهران دخلت الجزائر مرحلة حاسمة في تاريخها، وتتميز بتغـــيير ملحـــوظ في السياسة الضرائبية للدولة الجزائرية، بحيث غدت أكثر شمولية، من الفترات السابقة لهـــا، وأكثـــر تشددا في جبايتها. مما كان له انعكاسات كبيرة، وقع بحثها بشكل معمق.

وكان يمكن التوقف عند سنة 1246هــ/ 1830م، تاريخ سقوط الحكـــم العثمـــاني في الجزائر، ولكن الرغبة في المقارنة بين العهد المنقضي، والعهد الـــذي تـــلاه، بـــشقيه الأمـــيري، والفرنسي، جعلتنا نواصل البحث في الموضوع، إلى غاية صدور قانون مهم يعني كـــل الجزائـــر واقتصادها ومجتمعها، في ظل الاحتلال الفرنسي للبلاد، وهو قانون "الاستشارة المشيخية" السالف الذكر، الذي أدى إلى تخريب البنية الاجتماعية والاقتصادية، بدفعه الـــسكان إلى التخلـــي عـــن أراضيهم الخصبة إلى المستوطنين. وتفتيته وتفجيره القبيلة، التي هي الوحدة الأساسية المتماسكة في المجتمع، بتقسيمها إلى دواوير، وحدّه من النفوذ الروحي لأعيانها. [1]

لذلك يعتبر ذلك القانون، الوثيقة الأهم في تاريخ الاقتصاد في الجزائر في تلـــك الفتـــرة. وعندما يدرس الباحث محاضر جلساته، يجد فيها ما فرض ضرائب، وتفتيت للأراضي. وكان لتلك الضرائب، آثار على المدى القريب، تمثلت في قيام ثورة 1871م/ 1287هـــ، التي تعتبر من أكبر ثورات القرن 19م؛ لأن نتائجها الوخيمة، ظلت تؤثر في الجزائريين إلى غاية قيام ثـــورة نـــوفمبر 1954م، التي أعادت للجزائر حريتها واستقلالها. ولأن البحث في أسباب تلك الثورة ونتائجها،

---

[1] طبق التقسيم على 272 قبيلة، تشتمل على: 1037066 نسمة، أي حوالي نصف مجموع القبائل الجزائرية، وخمسي عدد سكان البلاد.

كان محل بحث في أكثر من رسالة جامعية، فقد رأيت من الأنسب أن أتوقف عند صدور قانون: "السيناتيس كونسيلت"، وآثاره. [1]

وهذه الفترة المذكورة -كما حددها- تشتمل على ثلاث أطوار أساسية وهي: الحكم العثماني في أواخر عهده، وحكم الأمير عبد القادر، والنظام الاستعماري الفرنسي إلى غاية سنة 1865م. مما يتيح الفرصة إلى تتبع النظام الضريبي في تلك الأطوار، والتغيرات التي حدثت عليه في كل طور.

وفيما يلي نقدم في عجالة، أبرز ملامح ذلك النظام في كل طور.

الطور الأول: فترة أواخر العهد العثماني (1792-1830م):

يمكن القول في هذه المقدمة: إن العثمانيين قد أولوا الضرائب أهمية قصوى، والإشكال المطروح لدى العديد من الدارسين، أن منهم من يرى بأن العثمانيين لم يحاولوا توحيد الضرائب، أو تنظيم نظامهم الضريبي، وأن موارد الإيالة الجزائرية كانت تتشكل من العديد من الضرائب، والرسوم ذات أصول متعددة، والتي كانت تقوم على مختلف الأنشطة الاقتصادية.

ومن جانب آخر، ورغم كثرة الموظفين العثمانيين، فإن جباية الضرائب كانت لا تتلاءم وواقع السكان، و لم يكن يوجد لها تنظيم حقيقي، وإنما كانت القوة هي الحجة والمبرر الأساس والغالب، لتحصيل ما يفرض من ضرائب.

---

[1] ميّز قانون "الاستشارة المشيخية" وفرّق بين المواطن وغير المواطن، وربط النظام الأساس الشخصي والديني. فمادته الأولى ترتب وتعتبر: " الأهلي المسلم فرنسيا؛ إلا أنه تابع، ضمنيا للقانون الإسلامي. ومدعوٌ إلى تجنيده في خدمة الجيوش. ومعنٌّ بالوظائف والأعمال المدنية في الجزائر. ومطالب بالتسليم بقبول التمتع بحقوق المواطن الفرنسي؛ وفي هذه الحالة يحصر بالقوانين المدنية والسياسية لفرنسا". وهذا النص، يعد أُس سياسة الإخضاع والقهر وقاعدتها، وبيت إحدى قواعد النظام السياسي والإداري الجزائري إلى غاية 1946م (قانون 7 ماي).

وقبل هذا القانون صدر في جويلية 1864م/ محرم 1281هـ، أمر تنظيمي عسكري للإدارة الجزائرية: "مديرية الإدارة المدنية المغيّبة أو المتلاشية" (*la direction de l'administration civile disparaît*)، و"المحافظون التابعون لجنرالات القسم" (*division*)، و"المناطق المدنية المنقوصة أو المصغرة" (*réduit*).

وبشكل عام، فقد كان يواجه العثمانيين في حكمهم للبلاد -طيلة وجـــودهم- عقبتـــان رئيستان هما؛ تأسيس نظام حكم يسيطر على كامل البلاد، وجباية الضرائب التي لا يمكن تحصيلها إلا بالتحكم الفعلي في كل البلاد.

ومن جانب آخر -وخلافا لكل ما سبق ذكره- يرى بعـــض الدارســـين أنّ الـــضرائب العثمانية -بالرغم من أنّها كانت تتكون من عدة ضرائب ورسوم- كانت ترجع في أصـــولها إلى الشرع الإسلامي. وما يبدو من ضرائب استحدثها العثمانيون، ما هو إلا اجتهاد منهم، بنوه على فتاوى ترجع إلى نصوص شرعية. لكن هذا لا يعني بأنه لم توجد ضرائب مستحدثة غير شـــرعية فرضوها لضرورات العصر، ولمتطلبات الوجود العثماني، وبقاء نظام الحكم قائما.

لكل هذا وغيره ربطت بعض الدراسات بين الحكم والضرائب، وبين الحكم والثورات التي نشبت ضده، وبين تلك الثورات والتدخلات الخارجية المختلفة. وهذه النقاط كلها كانت محـــل الملاحظة، والتدقيق فيها في ثنايا هذه الدراسة.

الطور الثاني: فترة الأمير عبد القادر (1832-1847م):

إنّ النظام الضريبي الذي طبقه الأمير عبد القادر، ما زال لحد الآن غير مـــدروس بالقـــدر الكافي، رغم التراث الأدبي، والتاريخي الضخم، الذي تحتويه الفترة، فالدراسات التي كتبت حـــول تلك الحقبة لا تزال قليلة.

ونكتفي بالقول في هذا التقديم:

- إن الأمير عبد القادر، واجه تقريبا نفس المشاكل التي واجهها العثمانيون، بداية بضمان التحكم الفعال في السكان، باعتبار أنه بويع بالإمارة، وحمل على عاتقه لواء الجهاد دفاعـــا عـــن الوطن. حيث إنه تمكن في بعض الفترات من تجنيد ما بين 30 و 40 ألف شخص. لكن سلطته لم تكن لتستطيع التحكم في البلاد، ومتطلباتها، إلا بفرض ضرائب معينة على القبائل الجزائرية. وهذه النقطة لم تكن بالأمر الهين، نظرا لعدم تحكمه في كامل البلاد، إضافة إلى عدم طاعة بعض القبائل لسلطته، حتى في الأقاليم التابعة لحكمه، لذلك كان الأمير يستعمل القوة ضدها.

- إن المدن التي كانت خاضعة للأمير مثل: معسكر، وتلمسان، والمدية، ومليانة، وسبدو، وسعيدة، وتاقدامت، وتازة، وبوغار، وبسكرة وغيرها، والتي كانت عبارة عن معين لا ينضب، ومورد من موارد حكمه، بدأت مع الزمن تسقط الواحدة تلو الأخرى في قبضة القوات الفرنسية، بداية من سنة 41-1842م/ 1258هـ، لتخرب بذلك نظام الأمير الإداري والمالي. ليضطر بعدها إلى إقامة عاصمة متنقلة، سميت بـ: "الزمالة"، وهنا بدأت صعوبات التحكم في السكان ومراقبتهم. وهذا التغيير السريع أدى إلى التضعضع، والهشاشة لمؤسسات دولته.

- إن الأمير حافظ -تقريبا- على نفس النظام الضريبي العثماني، مع الحرص أكثر على أن تكون مختلف الضرائب، عائدة في أصولها إلى الشريعة الإسلامية، لكي لا تكون هناك حجة عليه. وأهم ضرائبه كانت؛ الزكاة، والعشور، والمعونة، تدفع إما عينا أو نقدا.

الطور الثالث: الفترة الفرنسية (1830-1865م):

وأما الضرائب في العقود الأولى من الاحتلال الفرنسي، فيمكن القول بصددها: إن النظام الضريبي الذي طبقه العثمانيون، والذي طبقه الأمير عبد القادر، أخذ منه الفرنسيون كذلك فيما بعد، في تشريعاتهم الخاصة بالضرائب، ولم يروا أيّ مانع في تطبيقه على السكان، لعدة أسباب أهمها: كسب الوقت، ومحاولة دراسة نسبة التباين بين التشريعات المحلية وتشريعاتهم، وكذا التطلع إلى استشراف ما يخدم مستقبلهم في الجزائر.

لقد كانت السياسة الفرنسية المتبعة في الجزائر في ميدان الضرائب -حسب المصادر دائما- تتسم بإثقال كاهل الجزائريين بشتى القرارات والمراسيم الخاصة بالضرائب الفرنسية والعربية.

ومنذ اليوم الأول للاحتلال، فرض الفرنسيون على الجزائريين نظاما ضريبيا خاصا، يقول بعض الكتاب، إنّه اتسم بالازدواجية؛ وذلك بأن أُجبر الجزائريون على دفع كل أنواع الضرائب، التي كان يدفعها الفرنسيون في بلادهم، إضافة إلى دفع الضرائب الخاصة بالجزائريين، وهي تلك التي كانت موجودة قبل سنة 1830م، والتي كانوا يسمونها الضرائب العربية.

وهذه الضرائب العربية هي، الضرائب التي وجد الفرنسيون الجزائريين يدفعونها للحكم القائم، وأبقوا عليها، مع تخصيصهم لمعايير وقوانين تُسيّرها. إلاّ أنّ الفرنسيين لم يُطبقوا هذه

الضرائب تطبيقا منظما منذ بداية الاحتلال، إلا بعد أن بدأت تستتب لهم أمور البلاد، حينما أوشكت مقاومة الأمير عبد القادر على الأفول، في حدود سنة 1261هـ/ 1845م، عندما رأى الحاكم العام "بيجو" ضرورة تطبيقها، لذلك أعطى توصيات في هذا الشأن، ليتم تقنينها بموجب مرسوم ملكي في تلك السنة.

لكل هذا اعتبر الكثيرون أن الضرائب كانت تحمل الكثير من الإشكالات، وأنّ طرق هذا الموضوع من الصعوبة بمكان، نظرا للتفرعات الشائكة الناتجة عنه، وإلى الأثقال التي خلّفها على الجزائريين ماديا ومعنويا.

بيان أهمية الموضوع:

إنّ البحث في موضوع الضرائب يعتبر من الدراسات المهمة، لأنه يسمح بإماطة اللثام عن عدة جوانب خاصة بأجهزة الدولة المالية، والإدارية وما يتبعهما من إجراءات وترتيبات، وما ينتج عنهما من علاقات.

كما أن الفهم الأفضل للنظام الضريبي الجزائري، والذي نحن مقدمون عليه، يساعد على فهم التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للجزائر.

ولا بد من الملاحظات الآتية:

- أن الموضوع المطروح للبحث، حسب علمي، لم يُطرق من قبل الباحثين والدارسين، إلا جزئيا، أو في أثناء الدراسات التاريخية العامة والحولية، والكرونولوجية، لذلك اعتبرته موضوعا خصبا يمكن أن يفتح آفاقا واسعة، ويسعى إلى الخروج بنتائج مهمة وجديدة. [1]

---

[1] في واقع الأمر، ليس هذا الموضوع هو المهمل فقط، وإنما أغلب ما كتب، خاصة في العهد العثماني، يتعلق بالحكم المركزي وبمدينة الجزائر. ورغم غزارة الدراسات في ذلك، فهي لا تساعد على فهم حياة السكان في داخل البلاد، بعيدا عن أسوار المدينة، وعن التجارة البحرية والغزو البحري، وعن الأزمات مع الدول الأوربية. والدليل على ذلك ما كان ناشئا من نظم محلية في البيالك، وقيادات نافذة وفاعلة في المجتمع حتى بعد الاحتلال الفرنسي.

وهذا الأمر يقول به الكثير من المؤرخين من أن الجزائر العثمانية لم تأخذ حصتها من البحث؛ فهي إمّا خاتمة أبحاث المختصين في التاريخ الوسيط، أو هي مدخل لدراسات المختصين في فترة الاحتلال، أي كان حلقة مفقودة في الدراسات التاريخية. ويسود لدى الكثيرين اعتقاد مفاده أن تكوّن الدولة الجزائرية ارتبط بمقاومة الاستعمار، وأنّ مساهمة الكتاب

– أن النظام الضريبي كان واحدا من المجالات الأقل حظا في الدراسة، من بين البحوث التاريخية المتعلقة بالجزائر الحديثة والمعاصرة؛ فلا توجد دراسة شاملة تتناول الخصائص الأساسية، وتطور الإجراءات الضريبية التي كانت سائدة في مختلف أنحاء البلاد، بل تكاد تنتفي وتنعدم. **مما** جعلني أميل إلى طرق موضوع الضرائب في فترة من تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، تجمع بين عهدين؛ أواخر العهد العثماني، وأوائل الاحتلال الفرنسي، على أمل أن أسهم في سد النقص الملاحظ في الكتابات المتعلقة بالموضوع.

–أن بحثنا لا يطرح فقط الإشكالات، وإنما يسعى إلى وضع المقاربات، وتحليلها، والإجابة على التساؤلات نقد لكل التساؤلات، التي مازالت لم تحظ بدراسات تاريخية معمقة ومطولة.

فجانب الجدة في هذا الموضوع، لم يكن الكشف عن مختلف أنواع الضرائب والرسوم وطرق الجباية فحسب في الفترات موضوع البحث، وإنّما تلمّس، وتتبع الآثار التي نتجت عن الضرائب في مختلف أشكال الحياة العامة.

دواعي اختيار الموضوع:

إن دواعي اختياري للموضوع عديدة يأتي في مقدمتها:

– الرغبة في دراسة الضرائب في الجزائر في الفترة المذكورة أعلاه، وأصنافها، وأشكالها، وأصولها، وأعبائها، وآثارها على شتى المجالات.

– التعرف على العلاقة بين الضرائب، وطرق جبايتها، ومدى ملاءمتها وواقع السكان، وحالتهم المعيشية، وكذا معرفة رد فعل السكان، ونوع السياسات الضريبية، التي كان يتبعها الحكام في كل الفترات، تجاه السكان.

الفرنسيين، ومذكرات الرحالة، ووثائق الأرشيف الأوربي قد دعمت نظرة: أن الجزائر مدينة دولة انحصرت مهامها في التجارة والقرصنة والضرائب وغيرها. راجع كلا من / – عبد الله العروي: **تاريخ المغرب من الغزو الإيبيري إلى التحرير**، 3ج، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1999، ج3، ص: 72-76. – ناصر الدين سعيدوني: **ورقات جزائرية**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص: 23، 25.

- اهتمامي بموضوع الضرائب منذ مرحلة الماجستير، حيث قمت فيها بدراسة الضرائب في الغرب الجزائري في أواخر العهد العثماني. وكانت تلك الدراسة فرصة اكتشفت فيها الكثير من خبايا البحث التاريخي، ومن ثمة زاد تعلقي بموضوع الضرائب. وقويت رغبتي في كشف المبهم عن كل ما يتعلق بجهاز الدولة الضريبي، وما يتعلق به -ليس فقط- في الحقبة العثمانية، وإنما فيما تلاه من الفترة الاستعمارية.

فآليت على نفسي أن أواصل البحث، في موضوع الضرائب مهما كلفني من مشاق، حتى أجلي غوامضه وخباياه فيما يتعلق بالفترة موضوع البحث.

- إن الإطار الزماني لموضوع البحث الممتد من أواخر القرن 18م إلى أواخر القرن 19م، وبالذات من تحرير وهران الثاني إلى صدور قانون: "السيناتيس كونسيلت" في سنة 1865م، والبدء في تطبيقاته في السنوات التالية، غني بالأحداث المهمة، والتطورات والتغيرات الكبيرة في أنظمة الحكم وغيرها.

- حاجتنا الماسة إلى دراسات اقتصادية واجتماعية، والتي نعتقد أنه بدونهما، يصعب فهم ماضينا، ومعرفة واقعنا، والتهيؤ لمستقبلنا.

- أن الدراسات التاريخية خاصة الاقتصادية منها لا تزال نادرة جدا، وما كتب يتعلق في معظمه بالجوانب التاريخية الأخرى. فالمكتبة التاريخية الجزائرية، تعاني من ندرة المراجع حول الموضوع، وتفتقر إلى دراسة أكثر شمولية. وإثراءها بدراسات خاصة بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي، بسبب ما تعانيه من شح وافتقار. ذلك أن دراسات من هذا القبيل، معظمها تناول الجوانب السياسية، و لم يكتب عن الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، إلا النزر اليسير.

- إعطاء صورة صادقة، عن جانب من تاريخنا، وما يحيط به من شتى مجالات الحياة، ولن يتأتى ذلك إلا بالدراسة الواعية، والمتفحصة، والموضوعية.

- الرغبة في الإجابة عن الإشكالات التي طرحتها.

الإشكالية:

هناك آراء المتعددة عن موضوع الضرائب في الفترة المدروسة.

فبعضها يبرر الاحتلال الفرنسي للجزائر، على أنه جاء لإنقاذها من الحكم العثماني الجائر. وأن الضرائب العثمانية كانت ترهق كاهل السكان.

وبعضها الآخر يقول: إنّ العثمانيين، وإن كانوا متشددين، فإنهم لم يكونوا مثل تشدد الفرنسيين.

وهناك آراء أخرى، ترى أن الضرائب في عهد الأمير عبد القادر، كانت هي الضرائب العادلة، وهذا التعدد، والاختلاف، يطرح إشكالا ألا وهو: أيّ الآراء أقرب إلى الحقيقة ؟

وما حقيقة القول القائل: إن حكومة **الجزائر العثمانية**، كانت تثقل كاهل الرعية بالضرائب، وتتشدد في جبايتها، مما كان له أسوأ الأثر على العلاقة بين الطرفين ؟

- هل تفسير ذلك راجع إلى ما كان يمارسه الحكام وموظفوهم المحليون؛ من تشدد في الجباية، ذلك التشدد الذي قوبل بالرفض والعصيان، بل والتمرد على الحكم القائم، مما أغرق البلاد في موجة من الثورات ؟

- أم أن تلك الثورات، التي يقال إنها نشبت بسبب التشدد في الجباية، كانت نتيجة للتدخلات الخارجية، خاصة من قبل كل من تونس، والمغرب ؟

- أم أن الأمر يعود إلى فتور العلاقة بين الحكام والرعية، بعد تحرير وهران، وانتهاء مبرر الولاء، الذي ربط الحكام بالمحكومين (الجزائريين بالعثمانيين)، وهو الجهاد ؟

فما حقيقة أمر الضرائب في الجزائر في العقود الأربعة الأخيرة من العهد العثماني ؟

1- هل استمرت على ما كانت عليه قبل استكمال تحرير وهران والمرسى الكبير ؟ وكم كان مقدارها ؟
2- هل زادت عما كانت عليه، ولماذا ؟ وما نتائج ذلك ؟

3- هل نقصت ؟ ولماذا ؟
4- وهل يمكن مقارنة بين ما كان يدفعه الجزائري، وما كان يدفعه دافع الضريبة في دول أخرى مجاورة؛ كتونس، المغرب، طرابلس الغرب، وفرنسا ؟

وفي الأخير، إذا عرفنا أن الفترة الأخيرة من العهد العثماني، قد عرفت اختلالا في تـوازن القوى بين الجزائر والدول الأوربية. كيف استطاع العثمانيون أن يصرفوا رواتب الفرق العسكرية والمخزنية المتعددة ؟ وكيف كانت توفر الدولة حاجاتها، وتضمن ديمومتها، وتواصل سير أجهزتها الإدارية ؟ وكيف أشرفت على تحريك العجلة الاقتصادية، التي لا يتوقف دورانها حتى في فتـرات الاضطراب ؟

وهناك تساؤلات عديدة يطرحها **عهد الأمير عبد القادر**، ترفع الإحالة عـن مجموعهـا، إشكال فهم النظام الضريبي في عهده. ومن أهم التساؤلات التي تستحق الذكر هي:

ما هي ملامح النظام الضريبي في دولة الأمير عبد القادر، مع التركيز على المستجد ؟

وما هي نتائجه ؟

وما هي المشاكل والعراقيل التي واجهها الأمير عبد القادر في تطبيق نظامه الضريبي ؟

وكيف عالج ذلك، بعد التطورات الكبيرة التي حدثت على دولته، واشتداد الغزو الفرنسي؟

وما هي الإجراءات التي اتخذها والاجتهادات التي قام بها، لضمان استمرار نظامه الضريبي؟

وهل كان نظامه الضريبي عادلا ؟

وكيف واجه تقلبات السكان في تبعيتهم وخضوعهم لسلطته ؟

أما أهم التساؤلات التي طرحناها عن **فترة الاحتلال الفرنسي**، والتي تشكل إشكالية فهم النظام الضريبي في هذه الفترة فهي:

ما هي ملامح النظام الضريبي للمحتل الفرنسي ؟

وما هي نتائجه ؟

وكيف تميز نظام الضرائب في العهد الفرنسي بالغياب الكلي للوحدة الضريبية ؟

ولماذا كانت الصعوبات التي واجهتها الضرائب، والتي نمت وتطورت وفقا للنظرية الفرنسية الاندماجية، قد أعطت نتائج يرثى لها في شتى المجالات ؟

وهل طالب الجزائريون بتخفيضات في قيمة الضرائب المختلفة بصفة عامة ؟

أم كانوا يطالبون بذلك في الفترات الاستثنائية فقط، كفترات المجاعة والجفاف ليتم إعفاؤهم كليا أو جزئيا ؟

وكيف أدى إرهاق السكان بالضرائب إلى نشوب ثورات شعبية كبرى في أعقاب الفترة موضوع البحث؛ كثورة 1871م وغيرها ؟

وهل اهتمت حكومة الاحتلال بالجوانب الاقتصادية عند نشوب الثورات، أم أنها ركزت على الأمور السياسية والعسكرية، ولم تركز إلا على تغطية مصاريف الجيش وعتاده العسكري ؟

وهل كان النظام الضريبي الفرنسي يتماشى وأوضاع البلاد والعباد ؟

وفي الأخير نقول: هل كان الناس يحسون بأنهم ملزمون بطاعة السلطة الحاكمة في كل فترة من فترات الموضوع ؟

وما هو يا ترى النظام الضريبي العادل، والذي كان يستجيب -إلى حد ما- لإمكانات السكان الاقتصادية ؟

وهل كان بقاء الدولة ودوام نفوذها وولاء السكان لها، مرهونا بالجانب الضريبي ؟

وهل كانت النظم الإدارية المالية والضريبية، التي طبقت على الجزائريين في مختلف العهود المذكورة، كان بعضها يأخذ عن الآخر ؟

وكيف السبيل إلى الفصل بين ما ورثه العثمانيون وما استحدثوه، وكذلك الحال بالنسبة للأمير عبد القادر وإدارة الاحتلال الفرنسي؛ (أوجه الشبه والاختلاف بين تلك السياسات) ؟

وما الذي كان يربط السكان بالحكم القائم علاوة على النظام الضريبي ؟

وما هي يا ترى الروابط والعلاقات التي ارتكزت عليها السلطات القائمة، لضمان ديمومتها في البلاد، وإخماد كل المحاولات الانفصالية أو الميول الاستقلالية؛ سواء المادية أو الرمزية، الظاهرية العلنية، أو المضمرة الضمنية، الفعلية أو الاسمية، الدائمة المستمرة، أو الظرفية الموسمية ؟

المنهجية أو الخطة المناسبة:

إن طبيعة الموضوع، وترابط أجزائه، وتكامل مسائله، جعلتني أتناوله كله على سعته، لأن بعضه متصل ببعض اتصالا وثيقا، لأجعل من هذه الدراسة مرجعا علميا في هذا الموضوع، ولهذا طال البحث نسبيا.

كما أن طبيعة الموضوع، والمعلومات المتوفرة في الوثائق والمذكرات والتقارير، بشأن النظام الضريبي للجزائر في فترة التواجد العثماني، وفترة الاحتلال الفرنسي، جعلتني أتبع منهجية علمية محكمة، تعتمد على ضرورة الاعتماد على الوثائق الأرشيفية المحفوظة في المركز الوطني للأرشيف، وفي المكتبة الوطنية بقسم المخطوطات. وعن طريق هذا الرصيد من الوثائق تمكنا من رصد صورة، ولو تقريبية، عن النظام الضرائبي للجزائر في تلك العصور.

وللإجابة على الإشكاليات المطروحة أعلاه، ارتأيت تقسيم العمل إلى مدخل وثلاثة أبواب متفرعة إلى فصول، وخاتمة. وقد سلكت في ترتيب الفصول الطريق المنطقي:

ففي **المدخل**: قدمت صورة واضحة على الضرائب الشرعية، والمسار الضريبي في العهود الإسلامية، وفي العالم منذ ما يعرف بالعصور الوسطى وحتى الفترة موضوع البحث، وكذا ربط النظام الضريبي بالتطورات الدولية، وذلك لإعطاء صورة جلية عن كل ذلك.

وفي **الباب الأول**، المتفرع إلى ثلاثة فصول: بحثت في كل ما يتعلق بالضرائب في أواخر العهد العثماني (1792-1830م). وعنونته: "**الدولة والمجتمع والضرائب في الجزائر في العهد العثماني**".

وقد خصصت الفصل الأول من الباب، لإلقاء: "**نظرة عن الأوضاع العامة في الجزائر بعد فتح وهران**"، وهو فصل يحتوي على عدة مباحث، اختص كل منها بموضوع محدد. لاعتقادنا أن الحاجة ماسة إلى معرفة كافة مجالات الحياة، وارتباطها بالحقل الضرائبي، تأثيرا وتأثرا.

وفي الفصل الثاني، توسعنا في معرفة كل ما يتعلق بالضرائب، والرسوم العثمانية، وأسسها، وكل ما يتعلق بتفاصيل النظام الضريبي العثماني. وكان عنوان الفصل: "**أصناف الضرائب والرسوم العثمانية وأنواعهما**".

أما في الفصل الثالث، فواصلنا البحث في النظام الجبائي المتعلق بالضرائب؛ بأن تعرفنا على الآلية التي استخدمت في الجباية، وشتى الموارد المتأتية منها. وعنوناه بـ: "**طرق الجباية وموارد البايلك**".

وفي **الباب الثاني**: تناولت بالبحث، الضرائب في ظل دولة الأمير عبد القادر، والعهد الاستعماري (1830- 1865م). ووسم تحت عنوان: "**النظام الضرائبي في الجزائر في فترة الاحتلال الفرنسي**". وقد قسمت هذا الباب إلى فصول:

تناولت في الفصل الأول: "**الدولة والضرائب في عهد الأمير عبد القادر**"، ذلك أنه لا يمكن الولوج مباشرة في معالجة أصناف الضرائب الأميرية، إلا بالتعرف على أوضاع الدولة عامة، وفي عجالة، حتى يتسنى لنا دراسة النظام المالي والضريبي لدولة الأمير عبد القادر، في الإطار الملائم.

أما الفصل الثاني، فخصصته لـ: "**التدرج التاريخي للنظام الضريبي الاستعماري**"، وفيه قدمت نبذة عن الهيئات المالية الاستعمارية لارتباطها الشديد بالضرائب، قبل الشروع في بحث كل ما تعلق بالنظام الضرائبي الاستعماري؛ من معرفة أنواع الضرائب المفروضة على الجزائريين، وأسسها، وطرائق جبايتها، ومختلف موارد الإدارة الفرنسية.

وأما **الباب الثالث:** فخصصته للتحليلات، والمناقشات، والمقاربات، والمقارنات. وعنونته بـــ: "**مقاربة حصيلة النظم الضريبية**". وقد قسمت هذا الباب إلى ثلاثة فصول.

وخصصت **الفصل الأول** منه إلى دراسة: "**آثار النظام الضريبي العثماني علـــى مختلـــف أوجه الحياة**"، وفيه سعيت إلى التعرف على كل التأثيرات التي كان قد خلفها النظـــام الـــضريبي العثماني على أوضاع الجزائريين المختلفة.

وتعرضت في **الفصل الثاني**، إلى السياسة المتبعة في ميدان الضرائب، مـــن قبـــل الحكـــام العثمانيين، والتأثيرات العكسية، أو تأثر النظام الضريبي بمختلف العوامل، وعنونته بـــ: "**الـــسياسة الضريبية العثمانية وتأثرها بمختلف العوامل**".

أما **الفصل الثالث** والأخير، فخصصناه لدراسة مختلف آثار الضرائب في دولة الأمير عبـــد القادر وتأثيرات الضرائب الاستعمارية، وكان عنوانه: "**آثار النظام الضريبي في ظـــل الاحـــتلال الفرنسي**".

وحسبي أن الأبواب الثلاثة، بفصولها الثمانية، ومدخلها، كانت متسلسلة منطقيا، ومترابطة تاريخيا، وكان كل فصل سابق يُمسك بيد اللاحق.

وقد أشفعنا الأبواب بخاتمة تحليلية نقدية للنتائج الكبرى المتوصل إليها، حيث توســـعنا في طرح الاستنتاجات المقاربة للموضوع، وحاولنا إبراز الأفكار، وبلورة الرؤى المتعلقة بكل الـــنظم الضريبية، وتقييمها.

وأعقبنا الدراسة بملاحق عديدة، كان أولها عبارة عن نبذة عن المصادر، وتحليل للوثـــائق المستعملة في متن الدراسة. ثم قدمنا بعد ذلك بعض النماذج من الوثائق المتعلقة بالنظم الـــضرائبية، وبعض النصوص المأخوذة من المصادر النادرة. وختمنا الرسالة بفهارس، أولاهـــا عبـــارة عـــن بيبليوغرافية عامة مرتبة هجائيا، وثانيها عبارة عن فهرس خاص بالأعلام والقبائـــل والجماعـــات، والأماكن والبلدان، والوظائف والحرف، وفهرس عام بالبحث.

المنهج المتبع:

حاولت في دراستي لموضوع البحث، الإجابة عن الإشكالات المطروحة. واتباع المنهج المقارن، كما هو مبين في عنوان البحث. بيد أن المنهج التركيبي؛ من تحليل ونقد، لا غنى عنه في معظم المعلومات والآراء والمعطيات إلخ. والدراسة التاريخية تقتضي التحليل لكل فترة من فترات الموضوع، ونقد كل نقطة على حدة في كل باب. وحاولت من خلال ذلك مقارنة الآراء ونقدها، وتصحيح ما أمكن من المفاهيم والأخطاء، التي وقع فيها بعض الكتاب الأجانب منهم بالخصوص، والمهتمين بتاريخ الجزائر عامة؛ إما عن نية أو قصد، وإما لعدم فهم وقائع المجتمع الجزائري، واقتصاده وقوانينه ونظمه وعاداته، وحضارته!؟ كل ذلك بالرجوع إلى المصادر، والوثائق المحلية، وكذا الدراسات العلمية المتخصصة، المستندة على المنهج العلمي الدقيق.

وفي هذا المقام نُذكّر أننا لسنا بصدد كتابة تاريخ وصفي حدثي، لأن التاريخ ليس رواية تكتب أو حكاية تُقص. بل نسعى لاعتماد المناهج الحديثة التي أنتجتها المدارس التاريخية في مختلف الأماكن والأزمان، وصولا إلى يومنا هذا. إن ما نتوخاه في كتابة تاريخنا، هو إعادة بناء النظام الضريبي في الجزائر في الفترة المدروسة، بما توفر لدينا من وثائق مباشرة، ضمن صيرورة تاريخية موحدة لأزمان متلاحقة، باعتبار تاريخ الضرائب ما هو في حقيقته سوى جزء من المواضيع والأحداث المتداخلة فيما بينها، والمتشابكة في بعضها البعض، والمتولدة عن بعضها. وبالتالي هي فئات من التحاليل، وأصناف من الإشكالات، والمباحث المجتمعة تحت مضمون الضرائب. ولا يمكن فصل الجهاز الضريبي عن باقي جوانب الحياة، لأن ذلك يجعل من نتائجه، استنتاجات منقوصة ومقطوعة في بناء أطروحة حول موضوع النظام الضريبي. كما أن الاقتصار على الضرائب في العهد العثماني دون معرفة ما تلاه هو بتر للموضوع..

كما أن المقارنة والموازنة أخذت صورتين: مقارنة المصادر فيما بينها في كل عصر لوحده، وانتقاء الحقيقة التاريخية بأصح الأقوال، وأقوى الأدلة. ثم مقارنة بين ضرائب العهد العثماني، وضرائب الأمير عبد القادر، والضرائب في فترة الاحتلال الفرنسي.

وفي المقارنة داخل العصر الواحد، لم أقتصر على المصادر المحلية، بل رجعت إلى كل المصادر المتوفرة؛ سواء العربية أو الأجنبية.

أما في المقارنة خارج كل عصر، فكان لا بد أن نوازن بين الضرائب في الجزائر قبل سنة 1246هـ- 1830م، وبين الضرائب بعد تلك السنة.

ولم أكتف ببيان المقارنة والموازنة، بل عنيت بتفسير ظروف فرض الضرائب وتعليلها. كما لا يغني الباحث استيعاب المصادر المختلفة، وجمع نصوصها، والمقارنة بينها، إذا كان هو أسيرا لقول، أو مقلدا لغيره؛ لذلك حاولت جاهدا، تحرير نفسي من كل ذلك، وعدم قراءة النصوص قراءة متحيزة، بل قراءة فاحصة ممحصة. وانتفعت بمختلف المصادر، من دون تزمت، بل بتحليل ما أمكنه التحليل، وموازنة ما أسعفته الموازنة، وترجيح ما قويت حجته، واتضحت أدلته.

التعريف بأهم المصادر:

لقد أصبح واضحا بالنسبة لي، في المراحل الأولى للبحث، أن دراسة من هذا النوع، لا يمكن أن تتحقق دون وجود مجموعة من الدراسات، وعلى ضوء طبيعة الوثائق الأرشيفية والمخطوطة ومصادر أخرى. لذلك اعتمدت بشكل واف تقريبا، قدر الإمكان، على كل ذلك. وباستخدام كل ذلك الكم الواسع من المواد الأولية التي أحتاجها، خاصة الأرشيفية والمخطوطة منها، تمكنت من إعطاء تنظيم متكامل نسبيا للنظام الضريبي في الجزائر في الفترة المذكور أعلاه، جمعا ومقارنة لتلك الوثائق مع المتداول من المصادر المتعددة.

إن المصادر المستند عليها كثيرة ومتنوعة، فهناك؛ الوثائق الأرشيفية، والمصادر المخطوطة والمطبوعة، العربية والأجنبية، والمراجع العامة والمتخصصة. وسنسلط عليها بعض الأضواء في نهاية هذه الأطروحة. ونحن في هذا المقام لا ندعي استيفاءنا لكل الموجود، ولكل ما كتب، فحسبنا أننا بذلنا قصارى جهدنا في ذلك، لأنه مهما سعى المرء في الاجتهاد، فسوف يتعسر عليه الاطلاع على كل الرصيد والتراث التاريخي المتعلق بفترة البحث. كما أن البحث العلمي الأكاديمي في الحقل التاريخي، بحث دائم ومتواصل؛ فهو صفحة مفتوحة للإثراء والزيادة، لكل باحث يريد التصنيف والتأليف والكتابة.

وقد ركزت على المصادر المتوفرة الخاصة بالعهد العثماني، سواء تلك التي عاصرت الفترة موضوع البحث، أو التي كانت قريبة منها وكتبت في فترة لاحقة. والاستفادة كانت من شتى المصادر المتنوعة. إضافة إلى الاعتماد على الوثائق التي مازالت محفوظة في دور الأرشيف الوطنية،

سواء أكانت في الأرشيف الوطني الجزائري، أو بالمكتبة الوطنية. ورغم أهمية الوثائق الأرشيفية، فإن معظمها يُمعن في ضبط شتى الأرقام والحسابات، وتهمل في مقابل ذلك التفاصيل المحيطة بالحسابات الدفترية وحيثياتها، لذلك لا يمكنها بحال أن تغنينا عن كتابات المؤرخين والمصادر المتوفرة، رغم أن هذه الأخيرة معظمها منحاز للبلاط والهيئة الحاكمة إن كان محليا، ينتقي الأحداث والوقائع على لسان الحكام، أو متحامل على الدولة إن كان أجنبيا معاديا. لكن رغم ذلك لا يمكن الاستغناء عنها، لأهميتها القصوى، وباعتبارها ثروة مهمة، ولعدم وجود بديل من مصادر تنبع من داخل المجتمع القليلة العدد.

أما في عهد الأمير عبد القادر، فكان هناك كم من المصادر والدراسات التي تعرضت للفترة استفدنا منها، لكن التركيز كان على المصادر المعاصرة، ككتاب تحفة الزائر لنجله محمد، وحياة الأمير لـ: "شارل هنري تشرشل"، وغيرها.

أما دراستي عن النظام الضريبي الفرنسي، فهي الأخرى ركزت على المصادر الأولية. ولعل أهم تلك المصادر، يكمن في تلك المراسيم، والنصوص، والنشرات الرسمية. هذا طبعا إلى جانب الكتابات المعاصرة لبعض الكتاب، والحكام، والمسؤولين الإداريين، ونذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر: "دوما" (*Daumas*)، و"بيربروجير" (*Berbrugger*)، و"روزييه" (*Rozet*)، و"راندون" (*Randon*)، و"جول كامبون" (*J. Cambon*)، و"كلاماجيران" (*Clamageran*) وغيرهم.

واعتمدنا أيضا على التقارير والشكاوى، والعرائض، ولو أنها كانت قليلة كما وكيفا.

أما المراجع التي اعتمدتها، فكما هو معلوم، ناقصة جدا باللغة العربية، ولن يتمكن أي باحث من الولوج في بحر الدراسات التاريخية، والضرائبية على وجه الخصوص، دون الاعتماد على الكتابات الغربية، وأهمها الفرنسية. وعليه تبقى الدراسات الجزائرية نادرة جدا. لكن هذا لم يمنع من وجود بعض الدراسات الأكاديمية والعلمية القيمة لبعض الجزائريين، الذين حاولوا نفض الغبار عن تاريخ الجزائر في شتى المجالات، بما فيها الدراسات الاقتصادية، والتي تدخل الضرائب في ضمنها؛ ومن هؤلاء نذكر: أبا القاسم سعد الله، وناصر الدين سعيدوني، وغيرهما.

وقد خصصت الملحق الأول لتقديم نبذة مختصرة عن المصادر والمراجع المختلفة، التي استغللتها في هذه الأطروحة.

واقتضى منّي هذا العمل، جانبا كبيرا من الجهد، بتصفح أمهات الكتب على اختلاف مشاربها، سواء كانت عربية أو أجنبية، والولوج إلى قراءة الوثائق المحفوظة، وأخذ ما يتطلبه الموضوع منها، ثم تحليل المادة المجمعة، أو المُقمّشة وتركيبها وصياغتها، واستخلاص النتائج منها.

وحرصت على أن يكون البحث في الموضوع من خلال المصادر والوثائق، والسعي إلى جمع ما يمكن جمعه.

الصعوبات:

لقد واجهتني صعوبات كثيرة في سبيل إعداد هذه الرسالة، تتمثل خصوصا في:

– هيكلة محاور الدراسة المقترحة للبحث، ثم ضبطها، والتحكم فيها، بحيث تكون متوازنة متكاملة، ومترابطة متناسقة، وهذا بسبب تداخل المواضيع، وتنوعها، وتشابكها فيما بينها.

– شح المادة الأولية، وعدم وفرتها كانت تعيقني عن تحقيق المبتغى.

– الجهد الكبير، الذي تطلبه مني إعداد هذا البحث، وإخراجه بهذا الشكل، وهو عمل لا يخلو من الزلات والأخطاء، رغم الحرص الشديد على تلافيها، ولكن المشتغلين في حقل البحث العلمي، يدركون الصعوبات، والمشاق التي يتحملها الباحث، والوعورة التي يمر بها، وهم وحدهم من يغفر أخطاء الباحث وزلاته.

بيد أنه بفضل الخبرة التي يتمتع بها الأستاذ المشرف، تمكننا من تذليل تلك الصعوبات، ثم تطويعها، فالتغلب عليها أخيرا.

وفي ختام هذه المقدمة، آمل أن أكون قد وفّقت، ولو إلى حد ما، وأن أكون عند حسن الظن، لدى المشرف، ولدى كل من يشرفني بقراءته لهذا البحث، فإن كان الأمر كذلك، فهو المأمول، وإلا فكلي استعداد للإصغاء إلى الملاحظات والتوجيهات، التي يقدمها أهل الاختصاص، لتخليصه من كل شائبة من شأنها أن تشوبه، وإثرائه، مما ينحو به نحو الأفضل ونحو الاكتمال.

ولا يفوتني في الأخير، أن أجدد شكري للأستاذ الدكتور عمار بن خروف، الذي تجـــشم معي مشاق البحث وعناءه، فلولاه لما تم المراد، ولولاه لما تم الخروج من نفقه المظلم، ولما تم تجسيده في ثوبه هذا، وكسوته في هذه الحلة. ومهما قلت عنه، فإن الكلمات لن تبلّغ قارئها وسامعها، ما كان يجول في خاطري وذهني، فالله أسأل أن يحفظه بمنته، ويرعاه بعنايته.

وأن أتوجه بجزيل الشكر والامتنان أيضا، إلى كل من قدم لي يد العون، مهما كان بسيطا، كأن شجعني في بحثي بكلمة طيبة، أو دلني على مرجع من المراجع المهمة ..

وبالله التوفيق.

توفيق دحماني

الجزائر في: 17-5-2008م

*

* *

قائمة المختصرات (*Abréviations*)

أولا– باللغة العربية:

- د. ت : دون تاريخ .
- د. م. ج : ديوان المطبوعات الجامعية .
- س : سنتيم .
- س. إ : سنتيمات إضافية .
- ش. و. ن. ت : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع .
- ف/ رأس : عدد الفرنكات عن كل رأس .
- ف : فرنك .
- ق. م : قنطار متري .
- ف/ ق. م : عدد الفرنكات عن كل قنطار متري (قمح أو شعير) .
- ض. ع : الضرائب العربية .
- ط. ح : طبعة حجرية .
- م. م. و. ج : مخطوط المكتبة الوطنية الجزائرية .
- م. و. ج : المكتبة الوطنية الجزائرية .
- م. و. ف. م : المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية .
- م. و. ك : المؤسسة الوطنية للكتاب .
- كل ما هو بين شولتين «...» ، "..." للاقتباس .
- كل ما هو بين قوسين (...) للشرح .
- كل ما هو بين عارضتين [...] للإضافة .

مدلول المصطلحات المنهجية الأجنبية ومفهومها:

- *Ibid* : نفسه. عند استعمال المصدر/ المرجع في الهامش وراءه مباشرة، مع اختلاف رقم الصفة.
- *Ibidem* : في الموضع نفسه.
- *Idem* : نفسه ونفس الصفحة، أو مثله.
- *Infra* : اللاحق، أو فيما يلي.

- *Op.cit* : مصدر/ مرجع سابق.
- *Supra* : السابق، أو أعلاه.

ثانيا– باللغة الأجنبية:

- ***A. L*** *:* *L'Afrique Latine .*
- ***A.E.S.C*** *:* *Annales, Économies, Sociétés, Civilisation .*
- ***A.M.A.E*** *:* *Archives du ministère des affaires étrangères .*
- ***A.N.P*** *:* *Archives Nationales de Paris (France) .*
- ***AR. M.R.E*** *:* *Archives du ministère des relations extérieures (France) .*
- ***A.A*** *:* *Armée d'Afrique .*
- ***B.S.G.A*** *:* *Bulletin de la Société de Géographie d'Alger et de l'Afrique du Nord .*
- ***B.S.G.O*** *:* *Bulletin de la Sociétés de Géographie et d'Archéologie de la Province d'Oran .*
- ***B.O.A.C*** *:* *Bulletin officiel de l'Algérie et des colonies.*
- ***B.O.A.G.A*** *:* *Bulletin officiel des actes du gouvernement de l'Algérie .*
- ***C.C*** *:* *Correspondances consulaires .*
- ***Cie*** *:* *Compagnie .*
- ***C.T*** *:* *Cahiers de Tunis .*
- ***Éd*** *:* *Edition, Éditeur .*
- ***E.B*** *:* *Encyclopaedia Britannica .*
- ***E.I*** *:* *Encyclopédie de L'islam .*
- ***E.N.L*** *:* *Entreprise Nationale du Livre .*
- ***G.G.A*** *:* *Gouvernement général de l'Algérie .*
- ***I.A*** *:* *Initiation à L'Algérie .*
- ***I.H*** *:* *L'information Historique .*
- ***Imp*** *:* *Imprimerie .*
- ***M.A*** *:* *Moniteur Algérien .*
- ***O.P.U*** *:* *Office des Publications Universitaires .*
- ***P.E.L.O.V*** *:* *Publication de l'école des langues orientales vivantes .*
- ***R.A*** *:* *Revue Africaine .*
- ***R.A.S.J.E.P*** *:* *Revue Algérienne des Sciences Juridiques, Economiques et Politiques .*
- ***R.H*** *:* *Revue Historique .*

- ***R.M** :* *Revue de la Méditerranée .*
- ***R.M.O** :* *Recueil de Mémoires Orientaux .*
- ***R.O.M.M** :* *Revue des L’occident Musulman et de la Méditerranée .*
- ***R.S.A.C** :* *Recueil des Notices et Mémoires de la Société Archéologique du Département de Constantine .*
- ***R. T:*** *Revue Tunisienne .*
- ***R.T.A.S.M** :* *Revue et Travaux de L’académie des Sciences Morales, Politique et Compte Rendus de ses Séances .*
- ***S.N.E.D** :* *Société Nationale D’édition et de Diffusion.*
- ***Supp** :* *Supplément .*
- ***T.I.R.S** :* *Travaux de L’institut de Recherches Sahariennes .*
- ***T.S.E.F** :* *Tableau de la Situation des établissements Français dans L’Algérie .*
- ***M.D** :* *Mémoire et Documents .*
- ***TRAD** :* *Traduction .*

*

*   *



I) الحياة السياسية:

II) الحياة الاقتصادية:

III) الحياة الاجتماعية:

VI) الحياة الثقافية:

V) الإدارة العثمانية في البياليك:

ما جدوى البحث في ترسيخ الاعتقاد بتاريخ الضرائب؟ وتأصيل مدى أهميتها في حياة الدول وتأثيراتها المتعددة على مختلف أوجه الحياة العامة؟

إن التساؤل المراد البحث فيه ضمن هذا المدخل، لا يتعلق بدراسة فقهية للضرائب الشرعية، والبحث في الضرائب في مختلف الدول السابقة للوجود العثماني، وإنما محاولة لتسليط الأضواء على بعض أوجه التقارب والتماثل بين ما سبق، مع ما سيأتي في الفترة موضوع البحث، بغية قياس مدى تأثر النظام الضريبي في الفترة المدروسة مع ما سبقها. وما دفعنا إلى ذلك، أسباب منهجية بحتة، ذلك أن الولوج إلى دراسة ضرائب الفترة موضوع الدراسة يشكل موضوعا منعزل تاريخيا، وغير مكتمل، أو هو على الأقل مبتور، يؤدي إلى عدم فهم وظائف الجهاز الضريبي ورموزه ومدلولاته. ذلك أن المجتمع الجزائري، له جذور في ثقافته وسياسته وإدارته، ورثها، وهي ضاربة في القدم، وتتصل بمرجعيات موروثة ومتواصلة، على الأقل منذ العهد الموحدي.

إن الرؤية الجديدة التي يقدمها لنا النظام الضريبي، هي وجود تفاعلات قوية متبادلة بين النظم الضريبية والأوضاع الاقتصادية، في شكل تموجات اقتصادية طويلة المدى. فالاستقرار الضريبي يساعد في أغلب الأحيان، على فسح المجال، لتوسع عمليات الفلاحة والتجارة والإنتاج من جهة. وكذلك، فإن غياب الاستقرار أو زيادات في الضرائب، غالبا ما يكون له آثار سلبية على الجوانب المالية والإنتاجية والتجارية. والعكس صحيح؛ فالازدهار الاقتصادي أو توسع المبادلات الاقتصادية، غالبا ما يسمح للدولة بجمع عائدات إضافية، مما يساهم في الاستقرار الضريبي. ومن ثم كان هناك ترابط قوي، على المدى الطويل، بين الأوضاع الضريبية والأوضاع الاقتصادية.

ولا يزال المؤرخون والدارسون في تاريخ الجزائر في العصور الحديثة والمعاصرة، لم يعطوا تفسيرا للأمور الضريبية الأكثر أهمية في الجانب المالي، علما أن إمكانية إجراء المقارنات الزمانية لذلك الجانب، هي من المتطلبات الأساسية لدراسة التأثيرات بعيدة المدى. ومع إقامة دراسات منفصلة لكل حقبة زمنية، سيكون من الممكن دراسة الآثار والتأثيرات بعيدة المدى في الضرائب، بين المناطق الجزائرية في العهد العثماني من جانب، ومقارنة ذلك الوضع مع أوضاع الفترة اللاحقة، ويجعل من الممكن مقارنة ذلك مع أوضاع الآخرين في العالم.

وقد لا يمكن إدراك حقيقة رمزية النظام الضريبي في العصور الحديثة والمعاصرة، في السلطة البايلكية المخزنية، دون النظر في الخلفية التاريخية في العصور الوسطى. وما جعلنا نقول ذلك، إن الحكم العثماني، وحكم الأمير عبد القادر، وحكم الفرنسيين حتى الفترة المذكورة، كان منحصرا بين المدن،

ومتمركزا فيها، ومنفتحا على التأثيرات الخارجية، [1] ولا ينفتح كثيرا على الدواخل، إلا في فترات الجباية وسير المحلات، وبقي داخل البلاد محافظا على النظم الموروثة من العصور السابقة. كل هذا يجعلنا نقول إن طابع الدولة الجزائرية قد تميز آنذاك بالازدواجية والثنائية. [2]

وكما ذكرنا في مقدمة الدراسة، فإن ظروف القرن الثامن عشر الاقتصادية في المتوسط، تميزت بتناقص مداخيل القرصنة والتجارة البحرية، مما ساعد على تعزيز مكانة القيادات المحلية، وتغيير موازين القوى داخل الديوان [3] في العاصمة لفائدة الحكام الذين كانوا على اتصال دائم مع الداخل؛ كقائد دار السلطان أو آغا العرب، وخوجة الخيل، والبايات. وبسبب ذلك اتجه العثمانيون إلى استغلال الداخل، والاهتمام أكثر باستيفاء الأعشار والزكاوات والخراج وكرامات أو حقوق التعيين لكل منصب، فضلا عن الغرامات واللزمات المتنوعة وغيرها. [4]

يعرض هذا الفصل نظرة عامة حول الضرائب في الإسلام وحضارته؛ من أسس وضعها، وشروطها، وأنواعها، وأوجه إنفاقها. ثم ننتقل إلى التعرف على النظامين المالي والضريبي في التاريخ الإسلامي، لنتعرف على الموارد الضريبية وتمويل الدولة، وتطور النظام الضريبي في بلاد الجزائر الحالية في العصر الحمادي، وعصر المرابطين والموحدين، وفي ظل الحكم الزياني الحفصي، وأخيرا نسلط بعض الضوء على النظام الضريبي في الدولة العثمانية، لأهمية معرفته في فصول الباب الأول من الدراسة. ثم نتعرض للتعاملات المالية الإسلامية. ونحاول بعد ذلك تأصيل العمل بالتطرق إلى الضرائب وآثارها من منظور خلدوني؛ حيث نتعرف على الدولة من خلال فكر ابن خلدون، ثم كيف عالج ابن خلدون موضوع الضرائب ومختلف متعلقاتها. لنصل بعد ذلك إلى العهد العثماني، حيث سنعطي نظرة عامة عن تطور الإدارة العثمانية في الجزائر في مختلف الأطوار. ولما كان موضوع الضرائب يتعلق بالجزائر، والتي كانت لا تزال بعض مناطقها تخضع للإسبان المحتلين، فكان لزاما إعطاء لمحة عن تلك الضرائب التي كان

---

[1] عُرفت الجزائر في معظم العهد العثماني قبل الفترة المدروسة، باهتمامها بالغزو البحري، وتمسكها به، وهذا لما كان يدره عليها من فوائد جمة، رغم انخراطها في التبادل التجاري عبر البحر الأبيض المتوسط، ورغم وجود ما يعرف بنظام الامتيازات، خاصة في القالة مع التجار الفرنسيين، والانجليز في بعض الفترات؛ والمارسيليين بالخصوص. وهذا نتيجة ما عرفته أوربا عبر الزمن من تطور اقتصادي كبير، وهو ما يعرف لدى الاقتصاديين بالتوسع التجاري الماركانتيلي الأوربي. للتوسع أكثر انظر/

- F. Braudel : ***Civilisation matérielle; économie et capitalisme : Le Temps du monde,*** Armand Colin, Paris, 1979, T 3, pp: 71- 141.

[2] راجع فصول الباب الثاني، فيما سيأتي.

[3] رحمة بورقية: **الدولة والسلطة والمجتمع**: **دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب**، دار الطليعة، بيروت، 1991، ص: 67- 163.

[4] عبد الله العروي: مرجع سابق، ص: 73- 75.

يدفعها قسم من الجزائريين، في وهران والمرسى الكبير، للإسبان. أما تطورات الضرائب اللاحقة في الجزائر في العهد العثماني وفترة الاحتلال الفرنسي، فسوف يتم تناولها في فصول الأبواب الثلاثة للأطروحة.

أولاً– لمحة عن الضرائب الشرعية:

إنّ دراسة الضرائب [1] وكيفية تحصيلها، أو النظام الجبائي تتطلب معرفة دقيقة بالإسلام وتاريخ المجتمع ومقوماته، وكذلك بفترة الوجود العثماني الذي ترك آثاره وتنظيماته على هذا النظام، بإخضاعه لبعض التعديلات الشكلية على جوهره.

أما الضرائب في الإسلام فهي ذات أصل سماوي، إذ إنها فريضة نص عليها الشارع، فكانت الزكاة والصدقة والعشر والخراج، وتعد من التكاليف الشرعية وتؤدي معنى الكلفة في الحماية والمحافظة.

ويرى كثير من الفقهاء أن الضرائب الإسلامية، هي تلك الضرائب المنصوص عليها في الكتاب والسنُّة، وهي تسع حالات معينة، [2] ووفقاً لشروطها وللحدود المعينة في الإسلام، لا تتوجب إلا هذه الضرائب. ويعتقد فريق آخر من الفقهاء، أنه قد تبرز في المجتمع الإسلامي بعض الحاجات والمصاريف المالية، التي لا يمكن تأمينها بهذه الضرائب. وفي هذه الحالة يجب على الناس جميعاً الاشتراك في تأمين هذه المصاريف في حدود إمكانياتهم. [3]

---

[1] الضريبة فَعِيلة بمعنى مَفعولة وتُجمَعُ على ضرائبَ، والتي تُؤخَذ في الأَرصاد والجِزية ونحوها. وفي حديث الحَجَّام كـم ضَـريبَتُكَ ؟ الضَّريبة ما يؤَدِّي العبدُ إلى سيده من الخَراجِ المُقَرَّرِ عليه وهي غَلَّتُه، وما يقرره السيد على عبده في كل يوم أن يعطيه. وقد ترجم لذلك الإمام البخاري في صحيحه بقوله: ضريبة العبد وتعاهد ضرائب الإماء، ثم ذكر حديث أنس رضي الله عنه قال: "حجم أبو طيبة النبي صلى الله عليه وسلم، فأمر له بصاع أو صاعين، فكلم مواليه، فخفف عن غلته، أو ضريبته". والضَّرائبُ ضَرائبُ الأَرَضِينَ وهي وظائِفُ الخَراجِ عليها وضَرَبَ على العَبدِ الإِتاوَةَ ضَرباً أَوجَبَها عليه بالتأجيل والاسم الضَّريبةُ وضَارَبَ فلانٌ لفُلانٍ في ماله إِذا اتجر فيه وقارَضَه. وفي القاموس المحيط الضريبة: واحدة الضرائب التي تؤخذ في الجزية ونحوها، وغلة العبد. ومنه فالضريبة: هي فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة، أو إحدى الهيئات العامة المحلية، بصورة نهائية، مساهمة منه في تغطية النفقات العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة. انظر/ – أبو الفضل جمال الدين محمد بن بكرم بن منظور: **لسان العرب**، نسقه وعلق عليه ووضع فهارسه علي شيري، دار إحياء للتراث العربي، ط 1، 18ج، بيروت، 1988م، ج 2، ص: 547. (مادة ضرب).

– مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي: **القاموس المحيط**، ط2، 4ج، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، 1952، ج1، ص: 89.

[2] هناك أربع حالات من هذه الحالات التسع تشمل المحاصيل الزراعية، وهي القمح والشعير والتمر والزبيب. وتشمل ثلاث حالات منها : الحيوانات (وليس المنتجات الحيوانية) وهي الأبقار والأغنام والابل، أما الحالتان الأخريان، فتشملان الذهب والفضة والمسكوكات التي تبقى مجمدة وغير متداولة خلال العام.

[3] أجاز جمهور الفقهاء فرض الضرائب بشروط أهمها ما يلي:

إن المال في الشريعة هو مال الله، فمن حيث الملكية العامة، فهي للدولة، أما الملكية الخاصة، فهي متصلة بالملكية العامة ومتفرعة منها، فالملكية العامة هي ملكية رقبة أما الملكية الخاصة فهي ملكية منفعة للأفراد. وعليه فالضرائب في الإسلام فرضت لتحول دون تحويل الثروة والمال إلى غاية، بـــل يجـــب أن يكونا وسيلة لخدمة المجتمع، كما أن الضرائب في الإسلام لا تقتصر على ما حدده الشرع فقـــط، بـــل يمكن لولي الأمر في حالات الضرورة، فرض ضرائب جديدة إذا ما اقتضت الحاجة ذلـــك. إن تـــوالي الحوادث واعتلال حالة الدولة وزيادة الإسراف والتبذير في بعض الفترات التاريخية المعروفـــة، أدى إلى اختلال مالية الدولة، وتولدت نتيجة لذلك بعض الضرائب التي لم تجر على قاعدة الاستطاعة في الجباية.[1]

أ- أسس وضعها وشرائطها:

إن أساس وضع الضريبة في الشريعة الإسلامية، يتضح من استقراء حكمة تشريع الموارد الماليـــة، التي نطق بها القرآن الكريم، وتحدثت عنها السنة النبوية، وجرت على ألسنة الأئمة المجـــتهدين.

والذي يؤخذ من نصوص الكتاب، والسنة، ووجهة النظر التي أبانها كبار الصحابة في اجتهادهم، أن الأساس الذي بنيت عليه الموارد المالية، هو توفير ما تتطـــلبه المصالح العامة من النفقـــات، وتـــأمين أرباب الأموال على أنفسهم، وأموالهم، وتحقيق التعاون والتضامن بين أفراد المجتمع.

وقد وضع بعض علماء الاقتصاد في العصور الحديثة قواعد ثابتة لجباية الـــضرائب. وتقـــديرها، وطرق تحصيلها، وموعد جبايتها، وأصبحت هذه القواعد المقياس الذي تقاس به صـــلاحية الـــضريبة، وسلامة النظام المالي كله، وهذه القواعد هي:

القاعدة الأولى – العدالة: والمقصود بها: أن يكون اشتراك كل مكلف في نفقات الدولة متناسبا مع قدرته ويساره؛ أي أن يكون اشتراكه بنسبة الدخل الذي يتمتع به في ظل الدولة.

القاعدة الثانية – اليقين: ومعناها: أن الضريبة التي تفرض على كل فرد يجب أن تكون واضحة معلومة من حيث موعد الدفع، وكيفيته ومقدارها يدفع بحيث لا يتطرق إلى ذلك أي شك.

=1ـــ وجود حاجة شرعية عامة للمال. 2ـــ عدم كفاية الموارد الشرعية: كالزكاة، والجزية، والخراج، والعشور (الرسوم الجمركية). 3ـــ إلغاء النفقات التبذيرية والإسرافية قبل فرض الضريبة. 4ـــ مشاورة أهل الحل والعقد في فرض الضرائب. 5ـــ أن تكون الضريبة بقدر الحاجة التي فرضت لأجلها. 6ـــ أن تفرض بالعدل كما يشترط في الموارد الشرعية. 7ـــ أن تنفق حصيلتها في مصالح الأمة التي جمعت من أجلها.

[1] راجع الدراسة القيمة التي قام بها يوسف القرضاوي: **فقه الزكاة؛ دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والـــسنة**، ط25، 02ج، مكتبة وهبة، القاهرة، 2006، ج1، ص: 55-60.

القاعدة الثالثة – الملاءمة: ويقصد بها أن تكون جباية الضريبة في أكثر الأوقات ملاءمة للمكلف، وبالكيفية المتيسرة له أكثر من غيرها.

القاعدة الرابعة – الاقتصاد: ومعناها: الاقتصاد في نفقات الجباية فتفضل الضرائب التي تقل نفقات جبايتها على الضرائب التي تكثر نفقات جبايتها، حتى يكون الفرق بين ما يخرج من خزائن المكلفين وما يدخل في خزائن الدولة أقل فرق مستطاع.

وأضاف بعض علماء الاقتصاد إلى هذه القواعد الأربعة، قواعد أخرى بعضها متفرع عنها، وبعضها مكمل لها، وأهم هذه القواعد: أن كل ضريبة يجب أن لا تقع إلا على الدخل لا على رأس المال، وعلى صافي الدخل لا على جملة الناتج لتكون الضريبة من ثمرة المال، ولا يكون من عوامل نقص أصله، وأن الضرائب يجب أن لا تمس الدخل الضروري لحياة المكلف، فالحد الأدنى للمعيشة يجب أن يعفى من كل تكليف. [1]

ولا شك أن جباية الضريبة من الأفراد فيها استيلاء على جزء من مالهم، وحرمان لهم من التمتع به، وهذا الحرمان، إنما رخص فيه، لأن الضرورة قضت به؛ إذ لا يمكن القيام بالمصالح العامة بدونه. ومن القواعد المقررة أن الضرورة تقدر بقدرها، فيجب ألا يتجاوز بالضرورة القدر الضروري، وأن يراعى في وضعها وطرق تحصيلها مما يخفف وقعها. [2]

ويمكن القول بأن القواعد الأساسية للنظام الاقتصادي الإسلامي، ومنه سياسة المال تتلخص في:

1- قيامه على أساس قاعدة "الاستخلاف المشروط" .. فالله سبحانه هو الخالق المالك لكل ما في الأرض من أقوات وأرزاق وأموال .. وقد استخلف في الأرض "الإنسان" كجنس –على شرط أن يتصرف في هذا الملك بشريعة الله. فأيما خروج على هذا الشرط فهو مبطل للتصرف، ناقض لعهد الاستخلاف.

2- أن الاستخلاف عام .. ولكن الأفراد يحصلون على حق "الملكية الفردية" مقابل "عمل" .. ويحوط هذا الحق بكل الضمانات، التي تجعل الفرد عزيزا كريما مطمئنا على رزقه، كي يتفرغ للقيام بواجبه في رقابة تنفيذ شريعة الله.

3- أن الملكية الفردية –مع أنها قاعدة هذا النظام- مقيدة بشروط في وسيلة التملك ووسيلة التنمية ووسيلة الإنفاق. تتحقق بها مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة. وتمنع من طغيان الفرد أو طغيان الجماعة ..

---

[1] محمد حلمي مراد: **ميزانية الدولة**، طبع نهضة مصر، القاهرة، 1955، ص: 73-75.

[2] نفسه.

4- أن التكافل -مع الاحتفاظ بقاعدة الملكية الفردية- هو قاعدة الحياة في الأمة المسلمة. وهذه القاعدة تفرض تكاليف مبينة في الشريعة. وفيها الكفاية تماما لتحقيق هذا التكافل العام.

5- أن العدالة الاجتماعية تتحقق عن طريق هذا النظام، بأفضل مما تتحقق في أي نظام من صنع البشر فيه الخطأ والصواب.

ب- أنواعها:

اهتم الإسلام بشئون المال فطرح مبادئ عامة، كما حدد أحكاما ثابتة في كثير من الأحيان. والتزم الرسول صلي الله عليه وسلم بهذه الأحكام حين وضع دستور المدينة، واجتهد الفقهاء حول تفصيلات أمور المال وجبايته حسب مقتضيات الحال. ولعل ما قام به القاضي أبو يوسف حين كتب كتابه الخراج وقدمه للرشيد، يعد وثيقة مهمة في هذا الصدد.

كما استفاد الخلفاء من النظم الفارسية والبيزنطية، فكان "بيت مال المسلمين" أشبه ما يكون بـ: "وزارة المالية"، مهمتها تحقيق التوازن بين الموارد المالية، وبين أوجه الإنفاق. وأهم موارد بيت المال ما يلي:

1- الخراج: -بدل الغنيمة- وهو ضريبة، أو مال مقرر على الأرض الزراعية التي فتحها المسلمين عنوة بحد السيف، وتركت في أيدي أصحابها؛ على أن يدفعوا لبيت المال خراجا معلوما أو عينا. [1] كالنظام الذي اتبعه عمر بن الخطاب في أرض فارس.

[1] ذكر الحنبلي أنّه جاء في بعض الأقوال أنّ الخراج هو المال الذي يجبي ويؤتى به لأوقات محددة، وقال آخرون استناداً إلى ما جاء في كتاب الله بمعنى الأجر في: ﴿أم تسألهم خَرْجاً فخراج ربُّك خيرٌ﴾ المؤمنون- 73. وما جاء في قصة ذي القرنين ﴿فهل نجعل لك خرجا﴾ الكهف. 90. أي أجراً. وذكر آخرون أنّ الخراج في كلام العرب إنّما هو الغلة، حيث يسمون غلة الأرض والدار والمملوك خراجاً ، ومنه حديث النبي (ص) أنّه قال: ﴿الخراج بالضّمان﴾ فسمي الغلة خراجاً، كما أنّ الجزية التي ضربت على رقاب أهل الذمة تسمى خراجاً، لأنّه كالغلة الواجبة عليهم، لما جاء عن النبي (ص) من أنّه كتب إلى قصير كتاباً يخبره بين إحدى ثلاث، منها أن يقر له بخراج يجري عليه. وقد ذكر الأزهري كذلك أن الخرج والخراج واحد، وهو شيء يخرجه القوم في السنة من مالهم بقدر معلوم. وأما الخراج الذي وظفه عمر بن الخطاب على أرض السواد (العراق) وأرض الفيء، فإنّ معناه الغلة أيضاً لأنّه أمر بمساحة السواد ودفعها (أي الغلة) إلى الفلاحين الذين كانوا فيه على غلة يؤدونها كل سنة، ولذلك سمي خراجاً . ثم قبل بعد ذلك للبلاد التي فتحت صلحاً ووظف ما صولحوا عليه على أرضهم : خراجية، لأنّ تلك الوظيفة أشبهت الخراج الذي أُلزم الفلاحون، وهو الغلة، لأن جملة معنى الخراج الغلة. للمزيد راجع/ - أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي: **الاستخراج لأحكام الخراج**، تصحيح وتعليق، عبد الله الصديق، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، د- تا، ص: 05. - أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري: **تهذيب اللغة**، تحقيق، إبراهيم الأبياري وآخرون، 15ج، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مطابع سجل العرب، القاهرة، 1967، ج07، ص: 47-49.

2- عشور الأرض: وهي ضريبة تفرض على الأرض الزراعية، التي فتحها المسلمون، وأسلم أهلها، وبقوا مشتغلين فيها بتصرف مطلق؛ وسميت بهذا الاسم لأن قيمة الضريبة قدرت بعشر المحصول.

3- الزكاة [1] : الزكاة ركن اجتماعي بارز من أركان الإسلام، فحديث الزكاة أدخل شيء في سياسة المال في الإسلام.

والزكاة حق المال، وهي عبادة من ناحية، وواجب اجتماعي من ناحية أخرى، فإذا جرينا على نظرية الإسلام في العبادات والاجتماعيات، قلنا: إنها واجب اجتماعي تعبدي؛ لذلك سماها: "زكاة". ولأن في الزكاة معنى العبادة، بلغ من لطف حس الإسلام، ألا يطلب إلى أهل الذمة من أهل الكتاب أداءها، واستبدل بها الجزية، ليشتركوا في نفقات الدولة العامة، دون أن تفرض عليهم عبادة خاصة من عبادات الإسلام إلا أن يختاروها.

ويكره الإسلام أن يكون المال دولة بين الأغنياء في الأمة، وألا تجد الكثرة ما تنفق. لأن ذلك ينتهي في النهاية بتجميد الحياة والعمل والإنتاج. بينما وجود الأموال في أيدي أكبر عدد منها، يجعل هذه الأموال تنفق في شراء ضروريات الحياة؛ فيكثر الإقبال على السلع، فينشأ من هذا كثرة الإنتاج، فتترتب عليها العمالة الكاملة للأيدي العاملة.. وبذلك تدور عجلة الحياة والعمل والإنتاج والاستهلاك دورتها الطبيعية المثمرة..

ولهذه المعاني جميعها شرع الزكاة؛ وجعلها فريضة المال، وحقا لمستحقيها، لا تفضلا من مخرجيها؛ وحدد لها نصابا في المال، يجعل الواجدين جميعا يشتركون في أدائها. ذلك أن أقصى حد للإعفاء منها عشرون مثقالا ذهبا، على أن تكون فائضة عن الحاجات الضرورية لمالكها وعن الدين وحال عليها الحول. وذلك بديهي، لأن الإنسان لا يطالب بالزكاة وهو مستحق للزكاة! أما في الزرع والثمار فهي موسمية موقوتة بمواسم الحصاد، وهي في عروض التجارة تقوّم بالذهب أو الفضة، وفي الحيوان بنسبتها في المال، وهي ربع العشر على وجه التقريب. وفي الركاز الخمس. على خلاف في أنواع الركاز، أتكون لصاحب الأرض، أم للجماعة..

---

[1] الزكاة لغة: مصدر "زكا الشيء" إذا نما وزاد، وزكا فلان إذا صلح. فالزكاة هي: البركة، والنماء، والطهارة، والصلاح. والزكاة في اللغة كذلك صفوة الشيء، وما أخرجه من مالك لتطهره به. والزكاة في الشرع: تطلق على الحصة المقدرة من المال التي فرضها الله للمستحقين، كما تطلق على نفس إخراج هذه الحصة. وتفرض الزكاة على الأملاك المختلفة، لكن غالباً ما تطلق في الضريبة على المواشي والأموال، أما الزكاة التي تفرض على محاصيل الأرض فتسمى بالعشور، ذلك أنّها تساوي عشر لمحصول، أي أنّ العشور وهو زكاة الأصناف. للتوسع انظر/ - يوسف القرضاوي: مرجع سابق، ج01، ص: 55-62.

والزكاة يدفعها المسلمون فقط، وتفرض بشرائط محددة هي: زكاة النقد من الذهب والفضة. ومقدار الضريبة عليه هي ربع العشر. وزكاة السوائم، وتفرض على الإبل والغنم والبقر والجاموس. أما زكاة العروض، فتفرض على التجارة، ومقدارها ربع العشر. وتفرض كذلك على المعادن. ومقدارها هو الخمس. كما تفرض على الزرع والثمار ومقدارها العشر، إذا كانت الأرض تروى بسهولة، سواء بماء المطر أو مياه الأنهار، أما إذا كانت تروي بالدلاء فتحدد الضريبة بنصف لعشر.

إن الزكاة هي الحد الأدنى المفروض في الأموال، حين لا تحتاج الجماعة إلى غير حصيلة الزكاة. فأما حين لا تفي، فإن الإسلام لا يقف مكتوف اليدين، بل يمنح الإمام الذي ينفذ شريعة الإسلام، سلطات واسعة للتوظيف في رؤوس الأموال – أي الأخذ منها بقدر معلوم- في الحدود اللازمة للإصلاح. ويقول بصريح الحديث: "إنّ في المال حقًا سوى الزكاة". [1]

ودائرة "المصالح المرسلة"، و"سد الذرائع"، دائرة واسعة تشمل تحقيق كافة المصالح للجماعة، وتضمن دفع جميع الأضرار. [2]

مبدأ المصالح المرسلة، ومبدأ سد الذرائع، عند تطبيقهما في محيط أوسع، يمنحان الإمام الذي ينفذ شريعة الله سلطة واسعة، لتدارك كل المضار الاجتماعية، بما في ذلك "التوظيف" في الأموال، رعاية للصالح العام، وتحقيقا للعدالة الاجتماعية الكاملة.

4- الفيء والغنيمة: ويقصد بالفيء كل ما حازه المسلمون من خصومهم بغير قتل ولا إكراه. وخمس الفيء يقسم أسهما متساوية: سهم للرسول (صلى). وقد سقط هذا السهم بموته (صلى). أما الأربعة أخماس فكانت تقسم على النحو التالي: لذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل.

أما الغنيمة فهي كل ما أصابه المسلمون عن طريق الحرب، وتقسم الغنيمة قسمين: الأول ويشمل خمس الغنيمة، وهو كالفيء في مصرفه؛ ويقسم وفق الآية الكريمة التي تقول ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ [3] أما الأربعة الأخماس، فهي ملك للفاتحين المحاربين.

---

[1] الترمذي.

[2] المصالح المرسلة، هي التي ليس لها نص خاص يشهد لنوعها بالاعتبار، وكونها أصلا فقهيا موضع نظر بين الفقهاء، وقد ادعى القرافي أن الفقهاء جميعا أخذوا بها واعتبروها دليلا في الجزئيات، وإن أنكر أكثرهم كونها أصلا في الكليات ... وقد انقسمت أقوال العلماء بحسب مذاهبهم: فالحنفية ومن شاكلهم يأخذون بالاستحسان مع القياس. أما الشافعية ومن نحا نحوهم، لا يأخذون بالمصالح المرسلة التي لا يوجد شاهد من الشارع باعتبارها، لأنهم لا يأخذون إلا بالنصوص ... أما المالكية وهم المعتدلون والأصح بصرا، فاعتبروا المصالح المرسلة في غير موارد النص المقطوع به "وكان مالك في أخذه بالمصالح المرسلة أصلا مستقلا متبعا لا مبتدعا".

[3] سورة الأنفال، الآية: 41.

كما تدخل الأرض المفتوحة عنوة في عموم الغنيمة المذكورة في الآية أعلاه، بحيث يقضي هذا أن تقسم الأرض المفتوحة بحيث يكون أربعة أخماسها للغزاة، والخمس للمصالح العامة المذكورة في الآية.

5- الجزية [1] : وهي ضريبة على الرؤوس للمصالحين عليها من الذميين. وهي مقابل ضريبة الدم وضريبة الزكاة التي يدفعها المسلمون. وتفرض نظير ضمان حرية الاعتقاد وحرمة النفس والمال. وكانت موجودة قبل الإسلام، فيما عرف باسم ضريبة الرأس. وقدرها الفقهاء بـــ: 48 درهما علي الغني، و24 درهما علي متوسط الحال، و12 درهما على الفقير. وكان يعفى منها الشيوخ والنساء والأطفال ورجال الدين. [2]

6- عشور التجارة: وتفرض على تجارة دار الحرب الواردة على "دار الإسلام". وقد تتـــراوح هذه الضريبة زيادة أو نقصانا، حسب ملة التجار؛ فإذا كانوا مسلمين تخفض الضريبة، بينما تـــزداد في حالة ما إذا كانوا غير مسلمين.

7 – موارد أخرى: ويقصد بها أموال اللقطة، وهي التي لا يعرف لها صاحب. وكذلك أمـــوال من يموت دون أن يخلف وريثا. وأخيرا الأموال التي صالح عليها المسلمون أعداءهم.

فالضرائب إذا من الوجهة الشرعية، هي واجبات ألزم بها الأفراد في مقابل تمـــتعهم بـــالحقوق، وتتمثل الضرائب الإسلامية فيما يأتي:

1- ضريبة الأموال المنقولة: وهي تشمل؛ زكاة النقدين -الذهب والفضة- وزكاة عـــروض التجارة، وزكاة السائمة من بهيمة الأنعام. [3]

2- ضريبة الأرض الزراعية: وهي تشمل العشر، ونصف العشر، والخراج.

---

[1] ذكر البعض أنّ الجزية هي تطور لكلمة جالية مفرد جوالي، وأصلها الجماعة التي تفارق وطنها وتنزل وطناً آخر، ومنه قيل لأهـــل الذمة الذين أجلاهم عمر رضي الله عنه عن جزيرة العرب «جالية». ثم نقلت هذه اللفظة إلى جزية التي أخذت منهم، ثم استعملت في كل جزية تؤخذ وإن لم يكن صاحبها جلا عن وطنه.

ولقد أعلمت الشريعة بضرب الجزية على المشركين أهل الكتاب: ﴿قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون مـــا حرم الله، ورسوله، ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون﴾. التوبة: 29. بمعنى أنّ الجزية واجبة على جميع أهل الذمة، ولكن تجب على الرجال منهم دون النساء والصبيان، والعبيد.

[2] ولمعرفة المزيد عن الجزية. انظر/ - **المدونة**: رواية الإمام سحنون بن سعيد التنوخي عن الإمام عبد الرحمن بن قاسم، 04 مج، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1986م، مج1، ص: 243 وما بعدها.

[3] إن الزكاة -بالنظر إلى مصارفها التي حدَّدها القرآن وفصَّلتها السُّنة- قد عملت لتحقيق عدَّة أهداف رُوحية وأخلاقية واجتماعية وسياسية واسعة المدى. راجع/ - يوسف القرضاوي: مرجع سابق، ج01، ص: 85 وما بعدها.

3- ضريبة الأشخاص التي تؤخذ من أهل الذمة وهي الجزية، ويمكن أن تلحق زكاة الفطر بهذا الباب.

4- ضريبة العشور وهي الرسوم الجمركية؛ التي تؤخذ على الصادر من البلاد الإسلامية والوارد إليها.

5- خمس الغنائم.

6- خمس ما يعثر عليه من المعادن والركاز في باطن الأرض.

وهذه الضرائب كما ذكرنا هي واجبات ألزم بها الأفراد نظير تمتعهم بالحقوق، ففي الزكاة يقول سبحانه: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾. [1] ويقول جل شأنه: ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾. [2]

فالزكاة فيها تطهير للنفوس من دنس الشح والبخل، وفيها تنمية وغرس للفضائل والأخلاق الكريمة في النفوس، وفيها أيضا حماية لأرباب الأموال على أنفسهم وأموالهم من حقد المعوزين وأطماعهم.

د- أوجه إنفاقها:

أما المستحقون للزكاة، فهم كما نص عليهم القرآن: الفقراء، [3] والمساكين، [4] والعاملون عليها، [5] والمؤلفة قلوبهم، [6] وفي الرقاب، [7]

---

[1] التوبة: 103.

[2] الذاريات: 19.

[3] وهم الذين يملكون أقل من النصاب، أو يملكون نصابا مستغرقا في الدين وظاهر أن هؤلاء يملكون شيئا، ولكنه شيء قليل، والإسلام يريد أن ينال الناس كفايتهم، وشيئا فوق الكفاية يعينهم على المتاع بالدنيا على قدر الإمكان.

[4] وهو الذين لا يملكون شيئا. وهم بطبيعة الحال أجدر بالعطاء من الفقراء، لكن ذكر الفقراء قبلهم يرمي إلى أن وجود شيء قليل للفقراء لا يكفي، فكأنهم كالمساكين، لأن هدف الإسلام ليس مجرد الكفاف الضروري. ولكن شيء فوق الكفاف.

[5] وهم جباتها، وهؤلاء -وإن كانوا أغنياء- يعطون جزاء العمل، فهو راتب الوظيفة، وذلك داخل في نظام الجهد والأجر، لا في باب الحاجة وسدها.

[6] وهم الذين كانوا قد دخلوا في الإسلام حديثا، لتقوية قلوبهم، واجتذاب من عداهم. ولكن هذا المصرف قد أقفل بعد أن أعز الله الإسلام عقب حروب الردة في أيام أبي بكر، ولم يعد الإسلام في حاجة إلى تأليف القلوب بالمال. ومع أن هؤلاء قد نصت عليهم آية قرآنية، فإن عمر لم يجد حرجا في التصرف.

[7] وهم الأرقاء المكاتبون، الذين يستردون حريتهم نظير قدر من المال متفق عليه مع مالكيهم، تيسيرا لهم لينالوا الحرية.

والغارمين،[1] وفي سبيل الله،[2] وابن السبيل.[3]

ولا يقرر الإسلام لهذه الطوائف حقها في الزكاة، إلا بعد أن تستنفذ هي وسائلها الخاصة في الارتزاق؛ فالإسلام حريص على الكرامة الإنسانية، ومن ثم هو حريص على أن يكون لكل فرد مورد رزق يملكه، ولا يخضع فيه حتى للجماعة !

إن في صرف الزكاة إلى الأصناف الثمانية التي بينها الله تعالى في كتابه الكريم، ما يوحي بالهدف الأسمى الذي توخاه الله تعالى من فرض هذه الفريضة.

والآية الكريمة التي حددت مصارف الزكاة بدأت بذكر الفقراء والمساكين، وتقديمهما في الذكر يدل على عناية الإسلام بهما، لأن هذا الصنف من الناس قلما يخلو منه مجتمع من المجتمعات وهو كثيرا ما يهدد بحاجته المجتمع في أمنه واستقراره، فإن ثورة الفقر عارمة، فبالزكاة تسد حاجة هذا الصنف، ويطهر قلبه من الحقد والحسد فيعيش متعاونا مع إخوانه الأغنياء الذين شعر منهم بالعطف والرحمة، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾.[4]

ومن مصارف الزكاة العاملون عليها، أو الجهاز الإداري والمالي للزكاة؛ وهم: السعاة الذين يبعثهم الإمام لأخذها من أربابها، وجمعها وحفظها ونقلها، ومن يعينهم في ذلك ممن يسوقها ويرعاها ويحملها، ويدخل فيهم الكاتب والحارس والقاسم.[5]

وقد حرص الإسلام على أن يقوم العامل بعمله مقابل أجر يتناسب والعمل الذي قام به، وبهذا يتحقق الحافز المادي الذي يجعل العامل يخلص في عمله، ويجتهد فيه، ويؤديه على أكمل الوجوه وأحسنها. ومن هنا يظهر لنا أن الشريعة الإسلامية كان لها فضل السبق في تقرير هذا المبدأ العظيم.

ومنه فأوجه إنفاق هذه الأموال؛ كانت تصرف في الوجوه الآتية:

---

[1] وهم الذين استغرق الدين ثرواتهم، على ألا يكون هذا الدين في معصية، فلا يكون الترف وما يشبهه، سببا فيه. وإعطاؤهم قسطا من الزكاة فيه سداد لديونهم، وتخليص لرقابهم منها، وفيه إعانة لهم على الحياة الكريمة.

[2] وهو مصرف عام تحدده الظروف، ومنه تجهيز المجاهدين، وعلاج المرضى، وتعليم العاجزين عن التعليم، وسائر ما تتحقق به مصلحة لجماعة المسلمين. والتصرف في هذا الباب يتسع لكل عمل اجتماعي في سائر البيئات والظروف.

[3] وهو المنقطع عن ماله الذي لا يجد ما ينفق، كالمهاجرين من الحروب والغارات والاضطهاد، الذين خلفوا أموالهم من ورائهم، ولا سبيل لهم إلى هذه الأموال.

[4] التوبة: 60.

[5] – يوسف القرضاوي: مرجع سابق، ج02، ص: 591-605.

أ– أرزاق الولاة والعمال والقضاة وسائر الموظفين. **ب**– أرزاق الجند؛ وكانت عبارة عن رواتب ثابتة تصرف في أوقات محددة كل عام. **ج**– نفقات مشاريع الري وشق القنوات وحفر الترع. **د**– المعدات الحربية. **هـ**– العطايا والمنح للأدباء والمفكرين والعلماء.

ولما فتحت الفتوحات في زمن عمر سأله الصحابة قسمة الأرض التي فتحت عنوة بين الغانمين، ولكن عمر رأى أنّ مستقبل المسلمين في هذه البلاد، وما تحتاجه من نفقات في إدارتها وتنظيم شؤونها، وتحقيق مصالح الناس فيها يستدعي التفكير في إبقاء هذه الأرض دون أن تقسم حتى يبقى لمن يجيء بعد الغانمين شيء، وذلك بوقفها على مصالح المسلمين. لهذا رأى عمر ترك الأرض لأهلها على أن يوضع عليهم ما يحتملون من خراج، تكون فيه أعطيات للمسلمين وما يحتاجون إليه من نفقات للجند، والقضاة، والعمال، وسد حاجة المعوزين من اليتامى والمساكين. [1] ووافق عمر على رأيه جماعة من الصحابة، وخالفه آخرون ورأوا أن تخمّس الأرض، ويقسم أربعة أخماسها على الغزاة، والخمس لمن ذكروا في كتاب الله تمسكاً بآية الغنيمة.

وحاول بعض الفقهاء تبرير فعل عمر كما رواه أبو يوسف وذلك لقول الله تعالى: ﴿للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلاً من الله ورضواناً ﴾ إلى قوله سبحانه: ﴿والذين جاءوا من بعدهم﴾. [2] ونقل عن عمر أنّه قال في هذه الآية: «فكيف أقسم لكم وأدع من يأتي بغير قسم»، فأجمع على تركه، وجمع خراجه، وإقراره في أيدي أهله، ووضع الخراج على أيديهم، والجزية على رؤوسهم.

وقد أورد مناع القطان نقلاً عن عبيد القاسم بن سلام في كتاب الأموال؛ الروايات الواردة في ذلك حيث قال: وجدنا الآثار عن رسول الله (صلى)، والخلفاء بعده قد جاءت في افتتاح الأرضين بثلاثة أحكام: أرض أسلم عليها أهلها فهي لهم ملك إيمانهم؛ وهي أرض عشر لا شيء عليها فيها غيره، وأرض افتتحت صلحاً على خرج معلوم، فهم على ما صولحوا عليه لا يلزمهم أكثر منه. [3] وأرض أخذت عنوة فهي التي اختلف فيها المسلمون، فقال بعضهم: سبيلها سبيل الغنيمة، فتخمّس وتقسم؛ فيكون أربعة أخماسها خططا بين الذين افتتحوها خاصة، ويكون الخمس الباقي لمن سمى الله تبارك

---

[1] القاضي أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم: **كتاب الخراج**، نشر، قصي محب الدين الخطيب، ط 5، المطبعة السلفية، القاهرة، 1396هـ، ص: 28.

[2] سورة الحشر: الآية : 8–10.

[3] وهذا عند الجمهور في معنى الجزية، أما عند أبي حنيفة فهو في معنى ثمن للأرض كخراج العنوة عنده– راجع/

– أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي: مرجع سابق، ص: 06.

وتعالى. وقال بعضهم: بل حكمها والنظر فيها إلى الإمام، إن رأى أن يجعلها غنيمة فيخمّسها ويقسمها، كما فعل رسول الله (صلى) فذلك له، وإن رأى أن يجعلها فيئا فلا يخمّسها ولا يقسمها، ولكن تكون موقوفة على المسلمين عامة ما بقوا، كما صنع عمر بالسواد؛ حيث حكم أن جعله فيئا موقوفاً على المسلمين ما تناسلوا، و لم يخمّسه. وبهذا أخذ الإمام مالك؛ فقد ذهب إلى أنّ الأرض المفتوحة لا تقسم، بل تكون وقفاً يقسم خراجها في مصالح المسلمين من أرزاق المقاتلة، وبناء القناطر، والمساجد، وغير ذلك من سبل الخير، إلاّ أن يرى الإمام في وقت من الأوقات أنّ المصلحة تقتضي القسمة، فإنّ له أن يقسم الأرض. فالخيار في أرض العنوة إلى الإمام، إن شاء جعلها غنيمة فخمس وقسّم، وإن شاء جعلها فيئاً عاماً للمسلمين و لم يخمّس و لم يقسم.[1]

وقد جاء في جواب لأبي عمر بن منظور أنّ لضرب الخراج، وتوظيفه على المسلمين ما يلي:

I: أن لا يطالب المسلمون بمغارم غير واجبة شرعاً، إذا كان في بيت المال ما يقوم به لحديث الرسول (صلى): ((لا يدخل الجنة صاحب مكس)) وهو إغرام المال ظلماً.[2] وإذا عجز بيت المال وتعينت الحاجة فلا بأس من فرضه للحكم المستنبط من الآية السابقة المتعلقة بقصة ذي القرنين.

---

[1] **تاريخ التشريع الإسلامي**، ط 4، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988، ص. 224– 225. وللمزيد عن أراضي الخراج راجع/ – أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي: **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، 13ج، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1963-1970، ج 13، ص: 116-117.

[2] الغرامة: ما يلزم أداؤه كالغرم بالضم، و أغرمه إياه وغَرّمته، وقد غرم الدية (حق القتيل). أما المكس فهو في البيع يمكس، إذا جبى مالاً. والغرامة؛ ضريبة استثنائية كان يدفعها السكان، وتختلف باختلاف جهات البلاد، و لم يكن يؤديها الناس إلاّ في أماكن محددة. والغرامة في الأصل تدفع نقداً ثم أصبحت عيناً.

وتختلف الغرامة عن اللزمة في كونها مرتبطة عادة بتوجيه المحلات العسكرية، وليس بالالتزام السنوي. وكانت الرسوم المفروضة تتوافق وطبيعة بعض السكان والقبائل. انظر/

- Ministère de la guerre, «***Des Impôts et Revenus de la régence.***», in, T.S.E.F., 1838, p: 372.

والمكسُ؛ النقصُ والظلم، وهو الدراهم التي تؤخذ من بائعي السلع في الأسواق. والأحاديث الواردة في ذم المكس عديدة. فقد ثبت عن النبي (صلى) أنه ذم المكس في أحاديث كثيرة، وتوعد صاحبه مما يفيد حرمة المكس وأنه من الكبائر ، ومن تلك الأحاديث ما يلي: حديث بريدة بن الحصيب رضي الله عنه في قصة الغامدية التي زنت حيث قال صلى الله عليه وسلم : "لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له". وحديث عقبة بن عامر رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "لا يدخل الجنة صاحب مكس". ووجه الدلالة من هذين الحديثين أن المكس أخذ لأموال الناس بغير حق، وفرض قدر زائد عما فرضه الله ورسوله في مال المسلم، وأخذ لأموال الناس بغير حق وبغير وجه شرعي كذلك، فلا يجوز. راجع/ – الفيروز آبادي: مرجع سابق، ج2، ص: 261، و ج4، ص: 158.

II: أن يتصرف فيه الإمام بالعدل فلا يجوز له أن يستأثر به دون المسلمين، ولا أن ينفقه في سرف، ولا أن يعطي من لا يستحق، ولا أن يعطي أحداً أكثر مما يستحق.

III: أن يكون الغرم على من يكون قادراً عليه من غير ضرر ولا إجحاف، ومن لا شيء له، أو له شيء قليل فلا يغرم شيئاً.

IV: أن يتفقد الإمام هذا في كل وقت فربما جاء وقت لا يفتقر فيه إلى زيادة على ما في بيت المال، وكذلك إذا تعينت المصلحة في المعونة بالأبدان و لم يكف المال، فإنّ الناس يجبرون على التعاون بأبدانهم بشرط القدرة، وتعين المصلحة، والافتقار إلى ذلك. [1]

ثانياً– الضرائب والمال في التاريخ الإسلامي:

إنه لمن الواضح أن الضرائب والمال، لا يمكن فهمهما والتعاطي معهما، بمعزل عن ما كان يحدث من قبل وفي مختلف العصور، وكذا التعرض إليهما كجزء لا ينفصل عن ذلك، وكوحدة مفتوحة محكمة الضبط، وككيان غير مغلق، ذو حدود غير محددة؛ لأن تأثيرات الزمن وتقلباته لها ما تتركه على مستقدم الأيام.

ومن أجل فهم أفضل للتأثيرات التاريخية على الضرائب في الجزائر، من الضروري دراسة تلك الظروف المؤثرة منذ القدم، وبالأخص منذ العهد الإسلامي.

01– المعاملات المالية الإسلامية:

إن من الأمور المهمة، والمظاهر البارزة، والرموز الواضحة، والمعبرة عن سيادة الحكام المسلمين على رعيتهم، شيئان أساسيان هما: ضرب العملة، وإقامة الخطبة في الجمعة باسم الخليفة أو الحاكم، والذي يعتبر: "صاحب السكة والخطبة"، يضاف لهما جباية الضرائب. وإجمالا، فإن الحضارة الإسلامية قد تأثرت بما اقتبسته من غيرها من الحضارات، وأضافت للإنسانية الشيء الكثير؛ حيث اقتبست أوربا بدورها في بدايات العصور الحديثة الكثير من الحضارة الإسلامية.

إن من وظائف المال وطرق استخدامه منذ القدم، اعتباره طريقة من طرق الدفع، ووسيلة من وسائل التبادل. ويبدو أن الأولى أقدم تاريخيا من الثانية؛ لتميز الدفع منطقيا، ولأنه يمكن القول إن الحكام كانوا يجبون الضرائب، وأشكالا أخرى من المال قبل زمن طويل من وجود السوق، واستعمال الأموال كوسيلة للتبادل؛ كما كان يفعل بعض الحكام من دفع المال وتقديمه للمدفوعات العسكرية، وليس من أجل التبادل. لذلك كان بالإمكان وجود أموال دون وجود سوق للتبادل، والعكس وجود

---

[1] محمد بن الأمير عبد القادر: **تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر**، شرح وتعليق ممدوح حقي، ط02، 02 ج في مجلد، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، 1964م، ص: 325.

أسواق للتبادل دون وجود أموال؛ كنظام المقايضة. لذلك يمكن القول إن الأسواق، كانت، تاريخيا، هي حجر الزاوية للمال وأشكال تطوره.[1]

بيد أن مفهوم المال يقتضي أن يُتوسع في مضمون تفسيره. ورغم أن تسهيل التبادلات، وتأدية المتطلبات المالية وغيرها تعد من الوظائف الأساسية للنظام المالي، فإنه، وببساطة، أدى وجود المال بالعلاقات الاقتصادية إلى الابتعاد عن انغلاق المجتمعات وتقوقعها. وعندما حلت المدفوعات النقدية مكان الالتزامات الموسمية، أو نظام الإقطاع (*Féodalité*) أدى بأساليب النفوذ والتسلط إلى الضعف. ومع تنظيم الضرائب، ووضع القواعد المناسبة للجباية، فإن التوسعات في المجالات المالية غدت ذات أثر كبير على الاقتصاد والمجتمع.

إن ميزة المعاملات المالية والتجارية، للدول الإسلامية، كانت خالية، بالخصوص، مما نطلق عليه اليوم الفوائد المحرمة، أو بالتعبير الديني، ما تسميه الشريعة "الربا"، بيد أن العديد من العلماء كانوا يعطون بعض الطرائق لتحاشي ذلك التحريم، بفتاوى في ذلك. ولو أنها كانت محدودة جدا، ومقيدة بالكثير من الشروط.[2] وفي مقابل ذلك تم استخدام العديد من التقنيات التجارية، والتي كانت تلعب دور الفوائد على القروض، مثل المعاوضة،[3] والمفاصلة،[4] والمقارضة،[5] والمضاربة وغيرها؛ وهي إجراءات لعدم الوقوع في البيوع المحرمة. والأهم من كل هذا، أنه وبسبب تلك البدائل، كانت تعد وسائل أكثر فاعلية في الاقتصاد، وملاءمة للمجتمع.[6]

---

[1] شوكت باموك: **التاريخ المالي للدولة العثمانية**، تعريب عبد اللطيف الحارس، ط01، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2005، ص: 21-22.

[2] راجع مثلا/ – أبو العباس أحمد بن يحي الونشريسي: **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب**، تخريج جماعة من الفقهاء، بإشراف محمد حجي، 13 جزء، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981م.

[3] نفسه، ج 5، ص: 170.

[4] نفسه، ج 8، ص: 182.

[5] نفسه، ج 10، ص: 266.

[6] تلك الأعمال معظمها يدور في فلك؛ كأن يقوم أحد أصحاب المال بائتمان شخص على رأسماله أو بضاعته، وعلى هذا الأخير المتاجرة بها ثم إعادة المبلغ الأصلي. أما الربح فيقسم بين الطرفين وفق طريقة محددة سلفا. وأية خسارة كانت تنتج عن ذلك؛ كمتطلبات السفر، أو مقتضيات العمل بحد ذاته وما يعترض من عوارض ومخاطر، يتحملها رأس المال لوحده. أما مسؤولية الشخص المتاجر فتنحصر في تقديمه لوقته ومجهوده.

وفي العهد العثماني في الجزائر يمكن أن نجد العديد من تلك المسائل، خاصة تلك المتعلقة بالمجالات الفلاحية؛ ككراء الأراضي للخماسين وما شابهها. راجع المبحث الخاص بذلك في الباب الأول.

وقد كانت المجالات الاقتصادية في الدول الإسلامية مرتبطة بما تحتاجه الأسواق، وخاصة التجارة الخارجية، والممارسات المالية والجبائية، وصك العملات. وعلى الرغم من الدور الملحوظ للتجار، فـإن تأثيرهم كان محدودا، لكن الحكام كانوا يدركون دورهم الاقتصادي الفعال. وما كان يهم الدول هـو بذل المساعي الحثيثة للحفاظ على موارد خزانة الدولة قارة وثابتة.

كما أن الحكام لم يتدخلوا في احتكار المال إلا بعد مدة من الزمن، لما غدا إصـدار العمـلات المعدنية وفرض استخدامها، دافعا رئيسا للحكام من أجل الحصول على العائدات الضريبية والاسـتفادة منها. وبذلك تمكنت الدول من إيجاد مفهوم قانوني للعملة المستخدمة في مدفوعاتها، إضافة إلى معيـار موحد للتبادلات.

وقد قام المسلمون عبر العصور، بتطوير الوسائل والشركات، والقيام بتجديدات كبيرة، آخذين بعيـن الاعتبار مقتضيات الشـرع الإسلامي. حتى أن تلك الإجـراءات أصبحت تبدو أكثر تعقيدا، وتطورا.[1]

---

[1] يبدو أن الشرع الإسلامي لم يمنع وجود عمليات واسعة للقروض؛ فمن خلال وثائق بعض السجلات، وبعض المصادر، يظهر من خلال بعض الوثائق، أنه كان هناك دائنين ومدينين خلال العهد العثماني، وخلال الأربعة عقود التي تغطيها الدراسة؛ هناك العديد من القضايا المتعلقة بالدين. وهذه الوثائق لا تدع مجالا للشك في أن استخدام القروض كان منتشرا بين عدة شرائح اجتماعية. لكن تلك القروض تبدو منطقيا منسجمة مع الشريعة الإسلامية، والنظم العثمانية المستنبطة منها، بدليل موافقة القضاة والمفتين عليهـا. فقبل ذلك نذكر مثلا: أن الداي أحمد أمر في عام 1108هـ/ 1696م أعضاء الهيئة الإدارية، المكلفة بتحديد قيمة الـضرائب في مدينة الجزائر، بمطالبة "الصنايعيين" بدفع الدين المتبقي من الضرائب، والذي كان يقدر بمائة وثلاثة وأربعين ريالا. وقـد تقاسـم "الصنايعيون" فيما بينهم ذلك المبلغ؛ فدفع "المقايسي" خمسة عشر ريالا وثلاثة أرباع، وكان نصيب الدباغ، ثمانيـة ريـالات، والحداد، سبعة ريالات، أما "المكاحلي"، و"التقماقجي"، فكان نصيب كل واحد منهما، سبعة ريالات وسبعة أثمان. وتم تحديـد باقي الحرف. وورد في بعض الوثائق أن أمين بني ميزاب في مدينة الجزائر، كان من أهم الأمناء، نظرا لأهمية مداخيل نقابته؛ فكان يقدم قروضا للحكام. كما جاء في العديد من الوثائق ما يدل على التآزر والتكافل بين الجماعات، عن طيق هذه الوسيلة.

ومما تقدم نلاحظ أنه ما عدا أصحاب الوظائف الإدارية، والعسكرية، وبعض التجار، وأصحاب المعامل، كانت تسمح لهم أجرتهم، ومداخيلهم المختلفة، بمواجهة متطلبات المعيشة. أما الفئات الاجتماعية الأخرى، فإن وضعها كان صعبا، ولاسيما في فترات الأزمات، التي تعرف فيها أسعار المواد الأساسية ارتفاعا كبيرا. فحسب العنتري، فإن الصاع الواحد من القمح في مطلع القرن 13هـ/ 19م، بلغ سعره 15 ريالا، وذلك بسبب تدهور أحوال البلاد، بينما كان في القرن 11هـ/ 17م، حسب الشويحت، لم يكن يتجاوز ريالين. كل هذا دفع ببعض أفراد هذه الفئة إلى اقتناء احتياجاتهم اليومية من الدكاكين بالدين. انظر/

– م. م. و. ج: **سلسلة بيت البايلك**، علبة: 36، السجل: 375، السنة: 1168-1176هـ/ 1754-1762م. ونفس السلسلة: علبة: 329 إلى 347، رقم السجل: 432، الرقم القديم: 334، السنة: 1226-1227هـ/ 1811- 1813م. – عبد الله محمد بن يوسف الشويحت: **قانون الأسواق**، م. م. و. ج، رقم: 1378، ورقة: 30-38، 55-58. – محمد الصالح العنتري: **مجاعات قسنطينة**، تحقيق وتقديم رابح بونار، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1974، ص: 33. ***- Tacherifat, Recueil de notes***

أما عن النظم المالية بالعملة والنقود أو السكة أو النقود الإسلامية؛ فمعلوم أن العالم الإسلامي ظل يتداول النقود الفارسية والبيزنطية، وفي عهد عبد الملك بن مروان جري تعريب العملة، فضربت نقود إسلامية في "دار الضرب". وكان ينقش عليها شعار الدولة، وآيات القران الكريم، وأسماء الخلفاء وأولياء العهد. [1]

وقد ارتبطت "الصيرفة"، و" الجهبذة" بتداول النقود، وكان يشتغل بها أهل الذمة، على وجه الخصوص؛ حيث كان يمكن التحويل عند "الجهبذة"، من عملة إلى أخرى. كما عرف العالم الإسلامي "الصكوك"، و"السفاتج"؛ فالأولي تعني الشيكات، والأخرى الكمبيالات. [2]

وصفوة القول: إن النظام المالي في الإسلام يمثل أحد شواهد ازدهار الحضارة العربية الإسلامية.

02- الموارد الضريبية وتمويل الدولة:

إذا كانت الضرائب في الدول والحكومات الإسلامية، جزءا من العمل السنوي المتواصل لعدد من الموظفين والإدارات، فإنها كانت في تلك العصور وحتى مطلع العصور الحديثة، تشكل موارد مالية للحكام وللخزينة العامة، وتتم بطرق مختلفة. واتخذت مع الزمن الإجراءات الضرائبية شكل الالتزامات؛ حيث يقوم الأشخاص، المالكين للثروات، بتقديم الأموال إلى الدولة، في مقابل تخويلهم الحق في جباية الضرائب في منطقة محددة ولفترة معينة. وهكذا انتشر الالتزام الضرائبي. [3]

وقد كانت النشاطات الاقتصادية في العالم الإسلامي منذ العهد النبوي، تبدو بشكل بارز وأقوى في المدن. وكانت الحضارات التي سبقت ظهور الإسلام تتمثل في الفرس والروم، الأولى اندثر ملكها منذ عهد الخليفة الراشد أبو بكر الصديق، والثانية طال أمدها و لم يُقض عليها إلا في عهد العثمانيين في عصر السلطان محمد الفاتح. وقد كانت التأثيرات والتأثرات بين المسلمين وهاتين الحضارتين عميقة، خاصة من لدن الروم البيزنطيين؛ فلما بدأت الدولة الإسلامية في التوسع من الجزيرة العربية في القرن الأول للهجرة السابع للميلاد، حدث تفاعل بين اقتصاديات المسلمين والبيزنطيين. ففي المجال الاقتصادي والمالي، وفي البداية، كانت النقود البيزنطية تستخدم على نطاق واسع، وحاول المسلمون استيعاب النظم

=***historiques sur l'administration de l'ancien Régence d'Alger***, publie par, A. Devoulx, Imp. du gouvernement, Alger, 1852, p: 23.

[1] شوكت باموك: مرجع سابق، ص: 163.

[2] سعد الدين محمد الكبي: **المعاملات المالية المعاصرة في ضوء الإسلام**، ط01، المكتب الإسلامي، بيروت-دمشق-عمان، 2002، ص: 297-299.

[3] Marc Bloch: ***Esquisse d'une histoire monétaire de l'Europe***, Libraire Armand Colin, Paris, 1954, pp. 03-78.

القائمة في مجالاتهم الحياتية، وكان الأخذ بكل ما يتماشى مع الإسلام. بيد أن مساعيهم لم تتوقف عند الأخذ فقط، وكانت الإصلاحات تتوالى منذ عصر الخلفاء الراشدين، حتى جاءت حركة الإصـــلاحات الشهيرة في العهد الأموي، والمتعلقة بالنظم المالية وما يتعلق بها، كالعملة الأموية، وبالـــذات في عهـــد الخليفة عبد الملك بن مروان سنة 77م/ 96-697م . وقد كانت تلك المساعي ناجحة إجمالا، ومثلت مظهرا من المظاهر البارزة، لكل الدول الإسلامية، التي تعاقبت بعد ذلك.[1]

وفي مقابل ذلك، كانت عائدات التجارة مثلا، في أوربا في العصور الوسطى، والـــتي كانـــت قاعدتها هي النظام الإقطاعي، تذهب إلى السيد المعني بالعملية، وكان بدوره يجمع عوائد كـــبيرة عـــن طريق الرسوم المفروضة على تلك العمليات. كما كان الحكام والدول يفرضون نفوذهم في الجبايـــات، فتزايدت أهمية الضرائب كمورد ومصدر للمداخيل. [2]

إن سياسة المال كانت تبعا لسياسة الحكم، وفرعا عن تصور الحكام لطبيعة الحكـــم وطريقتـــه، ولحق الراعي والرعية. فأما في عهد النبي (صلى) وصاحبيه وفي خلافة علي بن أبي طالب، فكانت النظرة السائدة هي النظرة الإسلامية: وهي أن المال العام مال الجماعة؛ ولا حق للحاكم بنفسه أو بقرابتـــه أن يأخذ منه شيئا إلا بحقه؛ ولا أن يعطي أحدا منه إلا بقدر ما يستحق، شأنه شأن الآخرين. وأما حـــين انحرف هذا التصور قليلا في عهد عثمان، فقد بقيت للناس حقوقهم؛ وفهم الخليفة أنه في حل —وقـــد اتسع المال عن المقررات للناس– أن يطلق فيه يده، يبرّ أهله ومن يرى من غيرهم حسب تقديره. وأمـــا حين صار الحكم إلى الملك العضوض، فقد انهارت الحدود والقيود، وأصبح الحاكم مطلق اليد في المنـــع والمنح، بالحق في أحيان قليلة وبالباطل في سائر الأحيان. واتسع مال المسلمين لترف الحكام وأبنـــائهم وحاشيتهم ومتملقيهم إلى غير حد، وخرج الحكام بذلك نهائيا من كل حدود الإسلام في المال.

ويجب الإشارة إلى أن السياسة الضريبية عبر التاريخ الإسلامي، اختلفت من عصر إلى عـــصر؛ فكان **عصر الرسول (صلى)** ومن بعده **عصر الخلفاء الراشدين**، يتسم بالعدالة عن طريـــق التمـــسك بالشريعة، والاجتهاد لصالح الجماعة. فبعد وفاة النبي (صلى)، وارتد من ارتد ومنعوا الزكاة، وقف أبو بكر وقفته المشهورة وقال قولته الخالدة: "والله لو منعوني عقالا كانوا يؤدونه إلى رسول الله صـــلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعه" مخالفا في ذلك رأي عمر بن الخطاب الذي كان يرى —قبل أن يفيء إلى رأي أبي بكر ويشرح الله له صدره ويعلم أنه الحق– أن القوم يقولون: لا إله إلا الله .. فلا يجوز قتالهم. وقد بلغ من معارضته أن يقول في شيء من الحدة: كيف نقاتل الناس وقد قال رســـول الله (صـــلى):

---

[1] للتوسع، انظر/ المرجع نفسه: ص: 28-35.

[2] Marc Bloch: op.cit, p: 75.

"أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله. فمن قالها فقد عصم مني ماله ودمه إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله". فأجابه أبو بكر في تصميم: "والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة. فإن الزكاة هي حق المال". وعندئذ قال عمر: "فوالله ما هو إلا أن رأيت الله شرح صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق".

وبهذا الموقف تقرر نهائيا في الواقع التاريخي، أصل من أصول سياسة المال في الإسلام. هو القتال والقتل لتقرير حق الجماعة في المال في الحدود التي شرعها الله، وبالمقادير التي حددها الله.

لكن السياسة المالية في **عهد الأمويين** ضوعفت فيها الضرائب الشرعية، وفرضت جبايات جديدة، وساروا في سياسة المال سيرة أخرى. وحاول عمر بن العزيز أن يضع حدا لهذه المفاسد، ويرد المظالم، وفي الكف عن بعثرة أموال المسلمين في غير حقها، فلم يكن لبني أمية إلا ما لسائر الناس، ولم يكن للمتملقين نصيب في هذا المال، فقد انقطع عن الشعراء المداح، ولم يجزهم بشيء من بيت المال. ولا عجب أن نرى الناس قد اكتفوا في عهده، حين حفظت أموال المسلمين، وردت على المستحقين، حتى لا تجد الصدقات في بعض الأقطار من يأخذها، لاغتناء عامة الناس باستحقاقاتهم الأخرى عن أموال الصدقات.

وفي **العصر العباسي الأول** خفضت المغارم والجبايات، وتبنت الخلافة سياسة الإصلاح، بسبب سيطرة النظم الإقطاعية العسكرية السلجوقية، [1] والمملوكية، وللدول المستقلة ببلاد المغرب والأندلس، تدهورت الأحوال الاقتصادية؛ فكان همُّ الحكام الحصول على المال فقط. [2] أما بيت المال، فكان مباحا للملوك كأنه ملك لهم خاص، وذلك على الرغم من وجود بيتين للمال: بيت المال العام، وبيت المال الخاص. والأول مفروض أن موارده ومصارفه للجماعة، والثاني مفروض أن موارده ومصارفه من خاصة السلطان. لكنا نجد أحيانا أن أموال عامة تحمل إلى بيت المال الخاص، وأن مصارف خاصة تؤخذ من بيت المال العام.

---

[1] نشأ مع دولة السلاجقة، الإقطاع العسكري والإداري، المستند على نظام الأبايكة. ويعتبر نظام الملك الطوسي وزير السلطان ملكشاه: 465-485هـ/ 1072-1092م)، أول من لقب أتابك، وأول من أقطع الأراضي للحكم، لأنه اعتبر هذا الحل أفضل للبلاد، وبالتالي لزيادة دخل بيت المال. والإقطاع إقطاع حربي، وإقطاع مدني. انظر/- ضومط أنطون: **الإقطاع العثماني خلال القرن 16م بين الحداثة والتقليد، سلسلة تاريخية**، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت، 2002، ص: 91.

[2] شوكت باموك: مرجع سابق، ص: 21-35.

أما العطايا وكل ما يتعلق بنفقات دار الخلافة، يؤخذ من بيت المال العام. وهناك بيان يرجع إلى أول القرن الرابع، مشتمل على وجوه الأموال التي تحمل إلى بيت مال الخاصة [1] يدل على حجم تعدي الخلفاء على أموال المسلمين العامة، ومدى بعد سياسة المال عن أصول الإسلام، فارتفع الثراء والترف في جانب، والبؤس والشقاء في جانب، واختل المجتمع الإسلامي نتيجة بعده عن النهج الإسلامي، وتنكره للمبادئ الإسلامية. [2]

ولكن الواقع التاريخي للإسلام –على الرغم من هذا كله– استطاع أن يقرر عدة مبادئ أساسية في سياسة المال، وأن يحقق الكثير من نظريات الإسلام ومبادئه، على الرغم من النكسة التي أصابته في مطلع عهده، على أيدي بني أمية، وانحراف في تصور معنى الحكم وسياسة المال. [3]

وفي الأندلس، كان هشام بن عبد الرحمن الداخل، الذي كان قد تولى سنة 172هـ/ 788م، سار سيرة عمه عمر بن عبد العزيز في الزهد. ومما ذكر من محاسنه، أنه أخرج المصدق، لأخذ الزكاة

---

[1] – الأموال المختلفة التي يتركها الآباء لأبنائهم في بيت المال. ويقال: إن الرشيد خلف أكبر مقدار من المال، وهو ثمانية وأربعون ألف ألف دينار، وكان المعتضد (279-289هـ/ 892-901) يستفضل من كل سنة من سني خلافته بعد النفقات، مما كان يحصله بيت مال الخاصة ألف ألف دينار، حتى اجتمع في بيت المال تسعة آلاف ألف دينار، وكان يريد أن يتممها عشرة آلاف ألف دينار، ثم يسبكها ويجعلها نقرة واحدة، ونذر عند بلوغ ذلك أن يترك عن أهل البلاد ثلث الخراج في تلك السنة. وأراد أن يطرح السبيكة على باب العامة ليبلغ أصحاب الأطراف أن له عشرة آلاف ألف دينار وهو مستغن عنها، فبلغته المنية قبل بلوغ الأمنية. ثم جاء المكتفي بعد المعتضد (289-295هـ/ 901-907م) فأبلغ المدخر إلى أربعة عشر ألف ألف دينار.

– مال الخراج والضياع العامة الذي يرتفع من أعمال فارس وكرمان. وبلغ مقدار ذلك في كل سنة منذ عام 299/ 911م إلى عام 320هـ/ 932م ثلاث وعشرين ألف ألف درهم، منها أربعة آلاف ألف درهم كانت تحمل إلى بيت مال العامة، والباقي وهو تسعة عشر ألف ألف درهم إلى بيت مال الخاصة. ويجب أن نسقط من ذلك النفقات الحادثة التي تتطلبها هذه البلاد، ففي عام 303هـ/ 915م أنفق الخليفة لفتحها ما يزيد على سبعة آلاف ألف درهم.

– أموال مصر والشام. وكانت جزية أهل الذمة مثلا تحمل إلى بيت مال الخليفة باعتباره أمير المؤمنين لا إلى بيت مال العامة. وهذا ما يجب للخليفة نظريا!

– المال الذي يؤخذ من المصادرة لأموال الوزراء المعزولين والكتاب والعمال، وما يحصل من ارتفاع ضيعاتهم، والمال الذي يؤخذ من التركات؛ باعتبار أن الخليفة كان يرث مال الخدم ومن لا ولد له من موالي أسرة الخلافة. ولما كان هؤلاء في الغالب سادة ذوي مناصب تدر الرزق الكثير، فإن مالا كثيرا كان يجري إلى خزان الخليفة.

– ما كان يحمل إلى بيت مال الخاصة من أموال الضياع والخراج بالسواد والأهواز والمشرق والمغرب.

– ما كان يستفضله الخلفاء، فكان كل من الخليفتين الأخيرين في القرن الثالث الهجري (وهما المعتضد والمكتفي) يستفضل في السنة ألف ألف دينار، وكان سبيل المقتدر أن يستفضل مثلها، فيكون مبلغه في خمسة وعشرين ألف ألف دينار، أي نحوا من نصف ما خلفه الرشيد. انظر/ – آدم ميتز: **الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري**، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة.

[2] سيد قطب: **العدالة الاجتماعية في الإسلام**، ط 16، دار الشروق، القاهرة، 2006، 176-181.

[3] نفسه.

وعلى أساس الكتاب والسنة.[1] أما عهد الحكم بن هشام (180-206هـ/ 796- 821م)، فقد ثارت العامة بما أطلق عليه بهيجة، أو ثورة الربض، وذلك بسبب ما فرضه الحكم من عشور مرهقة على المواد الغذائية، وجعل الزكاة ضريبة على الناس، بعد أن كان أداؤها متروكا إلى أماناتهم.[2] كما فرق الحكم بين الشاميين وغيرهم في دفع الزكاة والالتزامات المالية، إذ كان هؤلاء قائمين على الديوان وكانوا يعفون من العشور.[3]

أما بعد سقوط الدولة الأموية في الأندلس، فقد اختلطت الأمور في جمع الزكاة وتوزيعها، بسبب تنازع ملوك الطوائف، حتى فرضت الجزية والمكوس على المسلمين. كما كثر ظلم ملوك الطوائف، وجبايتهم المسرفة للضرائب، حتى افتقر الناس، وكثر عدد المحتاجين منهم. ومما يدل على ذلك، قول ابن حزم: "وفرض على الأغنياء من أهل كل بلد، أن يقوموا بفقرائهم، ويجبرهم السلطان على ذلك، أن لم تقم الزكوات بهم، ولا في سائر أموال المسلمين".[4]

أما الدولة الفاطمية (358-564هـ/ 968- 1158م)، ففيها قل الاهتمام بجمع الزكاة ونوزيعها، لعدة أمور: أن الدولة كانت حريصة على توطيد دعائم الدولة، ومنه لم تهتم بجمع الزكاة، وكذا أن مذهبها كان يدعوا إلى دفع الخمس، إلى الإمام، أو العالم الذي يتبعه المؤمن بالدعوة الفاطمية، وبالتالي لم يتم التركيز على فريضة الزكاة.[5] كما أن الدولة الفاطمية، أثقلت الناس بالضرائب الفاحشة، التي حرصوا على جمعها، بصورة مكثفة، مما قلل من ثروات الناس.[6]

وكان من تنظيمات محمد الفاتح المالية، أن الاهتمام بجمع الزكاة والصدقات كان ضعيفا، في مقابل جمع الخراج والجزية اللذان كان جل اهتمام الدولة بهما.[7] وكانت الدولة العثمانية بعد فتح

---

[1] أحمد بن محمد المقري التلمساني: **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1986، ج1، ص: 338.

[2] علي لغزيوي: **أدب السياسة والحرب في الأندلس (من الفتح الإسلامي إلى نهاية القرن الرابع الهجري)**، مكتبة المعارف، الرباط، 1987، ص: 67.

[3] نفسه.

[4] ابن حزم الأندلسي: **المحلى**، مطبعة الإمام، 1964، ص: 244.

[5] انظر/ - أبو حنيفة النعمان بن محمد: **كتاب المجالس والمسايرات**، تحقيق الحبيب الفقي وإبراهيم مشبوح ومحمد البعلاوي، الجامعة التونسية، 1978.

[6] للتوسع أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي: **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1914، ج3، ص: 456 وما يليها.

[7] محمد فريد بك: **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، 1981، ص: 177.

منطقة ما، تقوم بإحصاء عام للسكان، والإنتاج من أجل تنظيم دفع الضرائب والخراج. [1]

أما في بلاد الجزائر الحالية، فلا تذكر المصادر في **العهد الحمادي**، عن الضرائب الزراعية شيئا، ما يؤكد أن الزراعة كانت متوقفة وسلطة الدولة متقلصة، وكانت أوضاع الملاك والزراع قاسية في ظل حكم بني حماد؛ فبنو هلال كانوا يشاركون الناس في غلاتهم مناصفة، وبنو حماد يجبون منهم خراجا، أسقطه الناصر بن علناس عن أهل بجاية لما أسسها لتعمر. [2] وكذلك فرضت **زناتة** في البلاد الغربية، قبل قيام المرابطين، ما شاءت من الضرائب بالعنف والقسوة. وضيق ملوك الطوائف على أهل الأندلس بما فرضوا من ضرائب فادحة؛ من جزية على رؤوس المسلمين مشاهرة، وضرائب سنوية على الغنم والبقر والدواب والنحل، تفوق ثمن أصولها. بالإضافة إلى ما أسماه ملوك الطوائف بالمهونة، يفرضونها متى شاؤوا، كلما ضيق عليهم صاحب طليطلة "الأذفونش"، بطلب الجزيات السنوية، التي فرضها عليهم؛ فاستقصوا كل هذه الأنواع بالعنف. حتى قيل: "فضعف الاعتمار وخلت الديار". [3]

وكان المزارعون أكثر الناس تأثرا بتلك الإجراءات الضرائبية، لأن حياة بلاد المغرب تقوم أصلا على الزراعة، حيث إن ابن عبدون يقول: "فالفلاحة هي العمران ... وبطالتها تفسد الأحوال، وينحل كل نظام". [4]

لكن في **عصر المرابطين**؛ شاع رد المظالم وقطع المغارم، وأن المرابطين، كانوا لا يأخذون إلا الزكاة والعشر. [5] وظهر المرابطون بمظهر المنقذ في البلاد الغربية والأندلسية. وتذكر بعض المصادر أن المرابطين التزموا الشرع، فأخذوا الزكاة والعشر والغنائم وجزيات أهل الذمة. [6] لكن هل التزم المرابطون هذه السياسة الضريبية طوال حكمهم، أم أنه حدث عليها تغيير؟ ومتى كان هذا التغيير؟ وما هي أسبابه، وما هو نوعه؟

وتقول إحدى روايات ابن أبي زرع الفاسي، أن الفترة المرابطية لم يفرض فيها خراج ولا معونة

---

[1] عصام كمال خليفة: **الضرائب العثمانية في القرن السادس عشر**، بيروت، د.ت، ص: 85.

[2] عز الدين أحمد موسى: **النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي القرن السادس الهجري**، ط01، دار الشروق، بيروت، 1983، ص: 163.

[3] ذكرها المرجع نفسه، اقتباسا من صاحب: "أعمال الأعلام".

[4] **ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب**، نشر ليفي بروفنسال، المعهد العلمي للآثار الشرقية، القاهرة 1955، ص 5.

[5] حتى أن ذلك الأمر وصل إلى الحجاج في المشرق.

[6] – أبو عبيد الله عبد الله بن عبد العزيز البكري: **المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب**، نشر البارون دوسلان، الجزائر، 1911م، ص: 164. – أبو العباس أحمد بن يحي الونشريسي: مصدر سابق: ج 5، ص: 213، وج07، ص: 45.

ولا تقسيط ولا مكس ولا وظيفة، لا في بادية ولا في حاضرة. [1] ويذكر مرة أخرى أن تلك السياسة اتبعت في إمارة يوسف بن تاشفين وحده. ثم يشير مرة أخرى إلى أن الضرائب فرضت في أيام علي بن يوسف لما ثار عليه ابن تومرت. [2] بينما يشير عبد الواحد المراكشي، إلى ذكر الخراج في أيام علي بن يوسف، دون أن يبين متى فرض ذلك. [3]

ويبدو أنه، ومع أيام الدولة، فإن الضرائب الشرعية لم تعد تفي بالتزامات الدولة العسكرية في الأندلس، [4] لا سيما مع تقلص أراضي الملكية العامة، ثم ميول الحكام للترف. فمنذ حكم علي بن يوسف شهدت الدولة المرابطية أزمة مالية عنيفة، حيث بدأ معين الغنائم في النضوب، واشتدت سيطرة النساء المرابطيات على الأموال، [5] لا سيما وأن النظام الاجتماعي المرابطي كان يقوم على الأمومة، طبقا لما يقتضيه المثل البربري الأعلى. فلجأ علي بن يوسف إلى فرض الضرائب؛ وفي سنة 515هـ/ 1121م أغرم أهل فاس مالا. [6]

إن المرابطين وإن تقيدوا بأخذ الزكاة والعشر من المسلمين، والجزية من أهل الذمة، واكتفوا بالغنائم في بداية أمرهم؛ فقد اضطرهم تبدل الأحوال إلى فرض ضرائب جديدة، وبخاصة في أوائل حكم علي بن يوسف. ويبدو أن ذلك العبء الضريبي كان السبب الرئيس في ثورة الموحدين، لأن قبيلة مصمودة المستقرة آنذاك كانت تعنى بالزراعة، فتأثروا بتلك الضرائب الجديدة أكثر من غيرهم، مما أدى بابن تومرت لأن يستغل تلك الظروف.

و لم تكن الضرائب المرابطية وحدها سببا في تلك الثورات، فالوسائل التي اتبعت في جمع الضرائب، هيأت دواعي التذمر والثورة. فقد كان العمال الذين يجبون الضرائب الشرعية سوط عذاب سلط على المزارعين. يضاف إلى تذمر الناس أن أوكل المرابطون إلى اليهود جبايتها في عدة مناطق في

---

[1] أبو الحسن على الفاسي ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1972م، ص: 108.

[2] نفسه: ص: 88، 108.

[3] **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، ضبطه وصححه وعلق حواشيه وأنشأ مقدمته، محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي، ط1، مطبعة الاستقامة، القاهرة، 1949م، ص: 177.

[4] يعتبر المرابطون مالكية، وهذا المذهب فيه توسعة بشأن الزكاة؛ إذ تجب على المالك بشرطين: الإسلام والحرية. وبهذا فهي واجبة على اليتامى والمجانين. بينما يضيف أبو حنيفة إلى ذلك؛ البلوغ والعقل. انظر/ - عز الدين أحمد موسى: مرجع سابق، ص: 165.

[5] يذكر عبد الواحد المراكشي: "واستولى النساء على الأموال، وأسندت إليهن الأمور، وصارت كل امرأة من أكابر لمتونة ومسوفة، مشتملة على كل مفسد شرير وقاطع سبيل وصاحب خمر ومأخور". راجع/ - مصدر سابق: ص: 177، 186.

[6] عز الدين أحمد موسى: مرجع سابق، ص: 166.

الأندلس، وأسند علي بن يوسف إلى جنده الرومي، جباية البلاد الغربية. وأحيانا كانت توكل إلى الجيش عامة، مما أدى بالعامة إلى الثورة. [1]

إن المرء إذا حاول معرفة أنواع الضرائب، التي فرضتها الدولة المرابطية، وإلى أي مدى أثرت على الزراعة، يجد أن المصادر تستعمل مصطلحات عدة في شيء كثير من الترادف مثل: المكوس، والقبالات، والمعاون، والمغارم، واللوازم، والوظائف السلطانية، بمعنى الضرائب عامة.[2] فـ: "المكس" لا يستعمل إلا في الضرائب على التجارة، كما أن القبالة قد تستعمل أحيانا في الضرائب على السلع، والحديث عنها في التجارة أولى. ولكن مثل هذه الضرائب التجارية لها تأثير كبير على المزارعين، لأنهم يبيعون سلعهم في الأسواق. [3] و"القبالة" قد ترد بمعنى كراء الأرض. [4] أما "المغارم" قد ترد بمعنى غير معنى الضرائب، حتى في مثل هذه الحالات اتصفت المغارم في إمارة علي بن يوسف، بالتعدي على حقوق الناس. و"المعونة أو الوظيفة" في الأصل ضريبة يفرضها الأمير على رعاياه للقيام بواجب الجهاد، إن كان بيت المال خاليا من الأموال، وقد يقصد بها الخراج في بعض الأحيان. [5]

وكان أهم ما هاجم ابن تومرت الموحدي المرابطين به حين ثار عليهم، هو أنهم أحدثوا المغارم، وفرضوا المكوس، وأكلوا السحت والحرام، وفرضوا على الناس ما لم يوجبه الشرع. وكان عبد المؤمن بن علي، خلال ثورته وبعد فتح مراكش، يشدد على قطع كل هذه البدع المستحدثة. [6]

بيد أن الأزمة المالية اشتدت مع قيام الدولة الموحدية، التي ضاعفت من التزامات الدولة العسكرية، وساعدت على توقف الزراعة، وما رافق كل ذلك من جفاف حتى جفت الأرض، وقلت المجابي، وكثرت الضرائب على الرعايا في العدوتين؛ فخلا بيت المال حتى: "رجع أكثر أجناده (أي علي

---

[1] نفسه: ص: 167-173.

[2] راجع مصادر العصر مثل: - عبد الرحمن بن خلدون: **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر المسمى بتاريخ ابن خلدون،** 07ج، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1959م، ج01، ص: 142، 279، 280. - أبو القاسم محمد بن أحمد البلوي البرزلي القيرواني: **جامع مسائل الأحكام لما نزل بالقضايا من المفتين والحكام،** تقديم وتحقيق محمد الحبيب الهيلة، 7مج، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان 2002م. - أبو العباس أحمد بن يحي الونشريسي: مصدر سابق، ج6، ص: 342، ج7، ص: 45، ج9، ص: 423-424، 427.

[3] ابن خلدون: **المقدمة:** دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2004، ص: 279.

[4] أبو العباس أحمد بن يحي الونشريسي: مصدر سابق، ج8، ص 106.

[5] نفسه: ج6، ص: 342، ج8، ص: 40، ج9، ص: 409.

[6] عز الدين أحمد موسى: مرجع سابق، ص: 166.

بن يوسف) يكرون دوابهم". [1] وأصبحت الدولة تقسط على الرعايا عدد الجند الذي يصد عدوان الإسبان بسلاحهم ونفقاتهم، واتبع التقسيط ذاته في بناء أسوار المدن في الأندلس لرد النصارى عنها. [2]

أما في **العهد الموحدي**، فيبدو أنهم توخوا في سياستهم الضرائبية، انتهاج نظام ضريبي واحد حتى نهاية القرن السادس للهجرة/ الثاني عشر للميلاد، فقد هاجم ابن تومرت الضرائب التي استحدثها المرابطون، وركز عبد المؤمن على طاعة الموحدين، وكذلك التزم يوسف والمنصور والناصر بهذه السياسة، ولم يرد أن الموحدين فرضوا شيئا مما انتقدوه على المرابطين، إلا بعد انهزامهم في حصن العقاب. [3]

ويبدو أن الموحدين خلال القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي، اقتصروا على الزكاة والعشور وأخماس المعادن والغنائم والخراج. وكانت الأولى تحت إشراف القاضي الذي يوزعها على مستحقيها، بينما توضع الثانية في مواضعها وتقيد ضمن مصادر دخل الدولة، وذلك ما جرى عليه العمل في أخماس المعادن والغنائم. أما الخراج، فيقول ابن أبي زرع: إن عبد المؤمن قد فرضه في سنة 555هـ/ 1160م، وهو قافل من غزوة المهدية. [4] لكن ابن صاحب الصلاة –المعاصر للحدث- لا يذكر أن خراجا قد فرض، بل إن عبد المؤمن واجه أزمة مالية، سببها خيانة العمال المشرفين على المجابي. [5]

وتضمنت الضرائب في العهد الموحدي، أنواعا عديدة متداخلة فيما بينها؛ فالوظيفة تعني خراجا، بل إن كل ما يجبى يسمى خراجا إلا الزكاة. [6] حتى إن ابن صاحب الصلاة أطلق هذا المصطلح على كراء الأسواق التي بنتها الدولة. [7] وقد أعفى الموحدون من الضرائب؛ من فتحت أرضهم صلحا، وكذا الصلحاء من أهل التصوف. [8]

---

[1] عبد الواحد المراكشي: مصدر سابق: ص: 102.

[2] وسمي هذا التقسيط في الأندلس بـ: "التعتيب"، أي أن يدفع أهل كل بيت قدرا من المال لبناء جهة للسور التي فيها منزلهم. راجع/
– عز الدين أحمد موسى: مرجع سابق، ص: 167.

[3] عبد الواحد المراكشي: مصدر سابق، ص: 256، 310.

[4] مصدر سابق: ص: 129.

[5] أبو مروان عبد الملك بن محمد بن يحي بن إبراهيم الباجي: (ت. 594هـ/ 1197م): **تاريخ المن بالإمامة على المستضعفين**، تحقيق عبد الهادي التازي، دار الأندلس، بيروت، 1965م، ص: 177-179.

[6] ابن أبي زرع: مصدر سابق: ص: 135، 152.

[7] مصدر سابق: ص: 485-486.

[8] عز الدين أحمد موسى: مرجع سابق، ص: 175.

إن الضرائب الموحدية كانت منظمة منذ عهد عبد المؤمن؛ فشرع في تنظيم الجباية "الخراجيـــة" على أساسين: أولا فرض الخراج على الأراضي الصالحة للزراعة، ولهذا أسقط الثلث مقابل ما لا يصلح للزراعة؛ ثانيا جُعلت القبيلة الوحدة الأساسية لجمع الضرائب تيسيرا للجباية.[1] و لم يعدل الموحدون هذا التنظيم في أوقات الجباية.

وقد رافق هذا التنظيم لجمع الخراج، سياسة متشددة مع عمال الجباية ومحاسبتهم. واهتم عبـــد المؤمن وخلفاؤه خلال القرن 06هــ/ 12م بتعقب عمال الجباية، حتى كثرت نكبتهم؛ لتقـــصيرهم، أو لشكوى الناس منهم. الأمر الذي يؤكد عزوف الموحدين عن فرض ضرائب جديدة، وعملوا جاهدين على تحسين طرق الجباية، وعدم إثقال كاهل الرعية، متوخين العدل. كل هذا شجع الناس على ممارسة الزراعة والتعلق بالدولة، وهذا ما يؤكد أن الضرائب المرابطية كانت السبب الأساس في قيام الموحدين.[2]

إن المصادر تتحدث عن خطة الإشراف على الضرائب، وتستعمل ثلاثة مـــصطلحات وكأنها مترادفة وهي: صاحب الأعمال، والمشرف، وصاحب الأشغال. [3] ولكن دراسة ذلك، توضح الفـــروق بين المصطلحات من حيث مدلولاتها واستعمالاتها وتغيرها مع الزمن. ويمكن القول: إن "الأعمال" هـــي المصطلح المرابطي والموحدي لديوان الجباية، وفي المصادر الأندلسية يسمى صـــاحب الأعمـــال بـــــ: "المشرف". [4] وهو مسؤول الجباية الحافظ لأموالها المجمعة، والآمر بصرفها. [5]

أما ابن خلدون فقد أطلق على متولي هذه الخطة: "صاحب الأشغال"، وقد ورث الحفـــصيون عنهم ذلك. [6] الأمر الذي يبدو أنه تطور لاحق، لكن أحيانا أخرى قد يدعى صـــاحب الأعمـــال أو المشرف بصاحب المخزن. [7]

وتنظيم الإدارة المالية الموحدية أوضح عند الموحدين منه عند المرابطين، الذين اعتمـــدوا علـــى الجيش، بينما حرص الموحدون على حماية المزارعين وحفظ الأموال؛ ففي ديوان الجباية هناك كتّاب في جميع جهات الولاية الواحدة يقيدون المستخلص في كتب مضبوطة بالشهور، ويرفعونها إلى الخليفة الذي

---

[1] نفسه: ص: 175-176.

[2] نفسه: ص: 177.

[3] أبو مروان عبد الملك بن محمد بن يحي بن إبراهيم الباجي: مصدر سابق: ص: 467.

[4] نفسه: ص: 187.

[5] عز الدين أحمد موسى: مرجع سابق، ص: 178.

[6] **العبر**: مصدر سابق، ج1، ص: 241، 245.

[7] عز الدين أحمد موسى: مرجع سابق، ص: 179.

يختمها بخاتمه، مما ييسر محاسبة العمال، وحتى لا يعتدوا على الناس، وحتى لا ينهبون أموال الدولة، وإن فعلوا كان ينكل بهم. إضافة إلى اهتمام الموحدين بنقل الجباة من مكـــان إلى آخـــر حـــتى لا ينفـــذوا ويتمكنوا. وهذا التنظيم كان من أهم دواعي الاستقرار الزراعي الموحدي. [1]

وفي **عهد الدولة الزيانية**، كانت الضرائب، على النحو التالي:

– **الزكاة**: وتعد من الموارد المهمة؛ وكانت تقسم إلى أنواع، وتخضع عملية جبايتها للدولة وفقا لما فرضت أنصبتها شرعا. لكن كان للدولة الحق في التصرف فيها، وفقا لما يراه حكامها، حـــتى لـــو استدعى جبايتها من الأشخاص الذين لم يبلغ نصاب مالهم الزكاة، وهذا لحاجة الدولة للأموال الزكـــاة كمصدر لدخلها. [2]

– **العشور**: وكان يؤخذ عشر المحصول، إذا بلغ النصاب، وكان يسقى طبيعيا، أما إن كان قد خضع للسقي، فيؤخذ نصف العشر. [3] وأكد محمد المالكي، هذه المسألة في زكـــاة الحبـــوب بقولـــه: "..والنصاب في الحبوب بعد اليبس والتصفية، وفي الثمار بعد الجفاف واليبس وصيرورته، والنصاب في عنب لمطة من حوز فاس. وعن عنب تونس ستة وثلاثون قنطارا فاسيا، لأنها إذا يبست نقصت الثلثين، فصارت اثني عشر قنطارا، وذلك خمسة أوسق. وما لا ييبس كعنب فاس، فيخرج على تقدير جفافه، لو كان ممكنا. فإن صح في النقدين خمسة أوسق، أخذ من ثمنه، قل الثمن أو كثر.." [4]

– **الخراج**: لم يعد للخراج –حسب المصادر المعاصرة للفترة– في عصر الدويلات أي وجـــود، باعتبار أن بلاد المغرب قد فتحت منذ زمن طويل، وأهلها أسلموا عليها، لذلك لم يعد يفرض عليهـــا الخراج، وإنما يؤخذ منها العشر فقط. [5]

---

[1] نفسه: ص: 179.

[2] تذكر بعض المصادر العديد من المسائل في باب الزكاة؛ ومن ذلك كتب النوازل، التي تتحدث بعضها عن أخذ السلطان لزكـــاة المال، حتى ولو كان المال أقل من النصاب. انظر/ – أبو زكريا يحيى بن موسى بن عيسى المغيلي المازوني: **الدرر المكنونة في نوازل مازونة**، نشر مختار حساني، مخبر المخطوطات، 4ج الجزائر، 2006، ج1، ص: 162، ج2، ص: 41.

[3] – مالك بن أنس: **الموطأ**، رواية يحيى بن يحيى الليثي، إعداد أحمد راتب عرموش، ط5، دار النفائس ، بيروت، 1981م، ص: 192.
– محمد بن أحمد بن محمد المالكي (المعروف بميارة): **مختصر الدر الثمين والمورد المعين**، مطبعة المشهد الحسيني، القاهرة، 1964م، ص: 61.

[4] المصدر نفسه.

[5] لمعرفة المزيد عن الخراج خلال الفترة الإسلامية، انظر/ – غيداء كاتبي: **الخراج منذ الفتح الإسلامي في العصور الوسطي**، مراجعة ياسر زغيب، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994م.

بيد أنه، وبالرجوع إلى مصادر الفترة، نجدها تتحدث عن أراضي الخراج [1] التي يقصد بها: تلك الأراضي التي تكون ملك للدولة، أو الأراضي التي تكون موقوفة على مؤسسات الدولة بمختلف أنواعها، وتقوم الدولة بمنحها لمن يخدمها مقابل أداء ضريبة. [2]

وقد ورد في بعض المصادر أن ضريبة، **الوظيفة**، كانت تفرض على الجنات، يتبين أنها كانت تفرض على الأراضي المقتطعة من قبل السلطان، على السكان أو عمال الدولة. [3]

– **الجزية**: لقد كانت أموال الجزية تستغل في ترميم المساجد، والإنفاق على علاج المرضى في المستشفيات، [4] ومساعدة الفقراء، وغيرها. وكانت قيمتها تختلف من منطقة إلى أخرى.

وجدير بالذكر أن اليهود كان لهم دور كبير في احتكار تجارة القوافل الصحراوية، وهو ما أثار جدلا كبيرا في بلاد المغرب، وموقف الفقهاء من احتكار اليهود لهذه الأنشطة، من خلال فتوى المغيلي حول يهود توات. [5]

إضافة إلى كل ذلك، كانت هناك ضرائب أخرى، عبارة عن **إتاوات**، كان يقدمها تجار القوافل للسكان، عند المرور بأراضي تلك القبائل. وقد ذكر حسن الوزان، أن قطعة قماش كانت تساوي دينارا عن كل حمل جمل. [6]

ب– الرسوم والمكوس: كانت هناك العديد من الرسوم التي فرضتها دويلات المغرب على التجار والحرفيين، يمكن تقسيمها إلى:

1– رسوم الأسواق أو المكس: هناك إشارات عديدة في المصادر، توضح كيفية تنظيم الأسواق وجباية مكوسها؛ مثل الرسوم على الخضر المطروحة للبيع في الأسواق، وعلى المكاييل في أسواق الحبوب

---

[1] المازوني: مصدر سابق، ج2، ص: 43، 44، 46.

[2] توجد العديد من الإشارات في كتب فقه النوازل، تدل على أن أراضي الخراج هي الأرض الموقوفة، وأن المراد بأرض الخراج، أرض الحبس. انظر/ – المصدر نفسه، ج1، ص: 194، 496، و ج2، ص: 43، 50.

[3] مصدر نفسه: ج1، ص: 496. وقد رأينا في العهد المرابطي ضريبة الوظيفة أو المعونة، التي تعني في الأصل ضريبة يفرضها الحاكم على رعيته من أجل القيام بواجب الجهاد، في حال عجز بيت المال، وقد يقصد بها الخراج في بعض الأحيان. والوظيفة الموحدية، التي تدل على الخراج، وأحيانا يطلق هذا المصطلح على كراء الأسواق المبنية من قبل الدولة. مما يدل على استمرار في التسمية، واختلاف في المعنى.

[4] أو ما كان يسمى "المارستانات"؛ المأخوذة من الأديرة، جمع دير، (*Monastère*).

[5] محمد أرجو: "**دور يهود الجنوب المغربي في تجارة القوافل الصحراوية**"، مجلة الاجتهاد، ع 34-35، السنة 9، دار الاجتهاد، بيروت، 1997م، ص: 93-100.

[6] **وصف إفريقيا**، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، 2ج، الرباط 1982، ج1، ص: 58.

وغيرها. وكان بعض قضاة الدولة الزيانية يحصلون على رواتبهم من ذلك المكس. [1]

2- الرسوم الجمركية: وهي تلك الرسوم التي كان يدفعها التجار بصفة خاصة. وكان يطلق عليها لفظ "**اللوازم المخزنية**"، وتفرض على السلع المارة في الموانئ المغربية. [2] ومن ذلك إنه كانت تفرض رسوم على كل ثوب من القماش المستورد من أوربا، يباع في الأسواق. [3]

وقد كانت الموانئ تشكل مصدرا مهما من مصادر الجباية، أمدت بلاد المغرب، بكثير من الأموال، والمساهمة في الدخل الوطني والرخاء الاقتصادي. كما أن الضرائب نوعان، داخلية خاصة بالسلع المحلية، وخارجية، وهي القادمة من الدول الأوربية، والتي تأتي من البحار، وترسوا بها السفن في الموانئ. [4]

3- رسوم المحلات التجارية: لقد كان التجار والحرفيون يدفعون رسوما عن محلاتهم التجارية، تلك الرسوم كانت تشكل موردا مهما لدول المغرب الكبير. وقد كانت هذه الرسوم تعرف باسم "**القبالات**". [5] حيث نجد إحدى الفتاوى تذكر المغارم المخزنية والوظائف المحدثة.[6]

أما الضرائب في **العصر الحفصي**، فإن الدولة كانت تحرص على جباية الضرائب، وأهم تلك الضرائب تتمثل في: الأعشار والأحكار والوظائف واللوازم. [7]

فالعشر؛ يمثل الضريبة القانونية الموظفة بوجه عام، على أغلبية المزروعات، وجميع أنواع الأراضي. ومن حيث المبدأ كانت تقدر بحسب المحاصيل، ولا يُعرف إن كانت تدفع عينا أم نقدا، بحسب الأقاليم. والواقع كانت جزءا من الزكاة الشرعية، والموظفة، علاوة على محاصيل الأرض، على الأنعام والمعادن النفيسة، بحسب مقاييس دقيقة من قبل الفقهاء. [8]

---

[1] وهذا الأمر، كان معمولا به في كل بلاد المغرب، في تلك الفترة. انظر/ - الونشريسي، مصدر سابق،ج6، ص152.

[2] المصدر نفسه، ج2، ص: 282.

[3] محمد حسن: **الريف المغربي في أواخر العصر الوسيط**، الملتقي المغاربي الثاني حول تطوير الريف المغاربي، ع1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983م، ص: 96.

[4] نفسه.

[5] الونشريسي: مصدر سابق، ج3، ص: 276، 277.

[6] المازوني: مصدر سابق، ج1، ص: 243.

[7] جمع عشر، وحكر، ووظيفة، ولازمة.

[8] روبار برنشفيك: **تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15م**، ترجمة حمادي الساحلي، ط01، 02ج، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988، ص: 198-199.

أما **الحكر**؛ فهو في أغلب الأحيان مرتبط بالعشر، لكن العشر يقدر بالمحاصيل، لا بالمساحة المزروعة كما هو في الحكر. [1] وفي القرن 14م، أفتى الفقيه التونسي الإمام ابن عرفة، بشرعية الضرائب العقارية المعروفة باسم: "الحكر"، و"الجزاء"، بدون أي نزاع ممكن، مصرحا -بالخصوص- بأن "الجزاء" يدفع في فترات ثابتة على الأرض التي تم إحياؤها، إلى بيت المال، الذي يتعين عليه إنفاقه في سبيل المصلحة العامة. والحكر أداء موظف على كل "مرجع" [2] تبلغ قيمته أقل من قيمة "الجزاء". وحسب العرف، فلا يجوز لحائز أرض الحكر أن ينشئ بها أية غراسة، ولا أي بناء، وإذا أراد تحويلها إلى أرض جزاء، وجب عليه أن يدفع في الحال مبلغا محددا بمقتضى العرف، وأن يرفع قيمة الحكر، لتبلغ قيمة الجزاء. أما الأرض الموظف عليها الجزاء، فقد أوضح البرزلي تلميذ ابن عرفة، أنه من الممكن أن تكون محل تملك خاص دائما، وأن تمنح بعنوان "صداق". لكن كثيرا من تلك الأراضي حولت إلى أوقاف. [3]

أما ضريبتا "**الوظيفة**" و"**اللزمة**" المذكورتان، فيصعب تأويلهما؛ فالعبارة الأولى استعملت في أماكن أخرى، بالمعنى العام للضريبة، مثلما هو الشأن بالنسبة لعبارة "رسم" وعبارات أخرى مثل "الفريضة" و"الوديعة" و"الضريبة". ولعلها تدل هنا على معنى خاص غير معروف، أو ذكرت لإضفاء صفة الشمول على تعداد الضرائب، وعموما تعتبر ضريبة مستحدثة. [4]

أما **خراج الأرض**؛ فقد ذكره ابن الشماع، بمناسبة حديثه عن أرباض تونس في منتصف القرن 07هـ/ 14م. [5] لكن عموما الخراج لم يكن مضبوطا بدقة، ولعلها كانت تستعمل لإلحاق جباية إيجابية ناشئة عن ظروف مختلفة، بتعاليم الفقهاء، أو للدلالة على مجموع الضرائب العقارية مهما كان نوعها، غير العشر. [6]

إن الجباية في هذا العصر، حسب ابن خلدون، قد أخذت صبغة شاملة وجزافية، واكتست صفة الضريبة الدورية، وكانت ترمز إلى الخضوع للسلطة الحاكمة؛ فالقبيلة "الغارمة"؛ أي الدافعة للضرائب تضطر للاعتراف بالتبعية للدولة. [7]

---

[1] وقد كان بايات قسنطينة قبل الاحتلال الفرنسي، يطلقونه على الضريبة الموظفة على "أراضي القبائل"، وأراضي البايلك المقتطعة.

[2] وحدة حسابية متعلقة بالأراضي الزراعية.

[3] أبو القاسم محمد بن أحمد البرزلي القيرواني: مصدر سابق، ج2، ص: 85. – روبار برنشفيك:مرجع سابق، ص:199.

[4] المرجع نفسه، ص: 201.

[5] أبو عبد الله محمد: **الأدلة البينة النورانية في مفاخر الدولة الحفصية**، تحقيق وتعليق الطاهر محمد العموري، الدار العربية للكتاب، تونس، 1984م، ص: 130.

[6] روبار برنشفيك:مرجع سابق، ص:201.

[7] **المقدمة**: مصدر سابق، ج1، ص: 297.

أما عن الضرائب في تاريخ **الدولة العثمانية**، فكانت تقسم إلى عدة أصناف؛ فهناك:

1- الضرائب الشرعية: المتمثلة في العشر؛ [1] والخراج؛ [2] والجزية. [3]

2- رسوم الرعية، أو الضرائب التي تؤدى للسبايهي [4] ؛ وهي:

أ- ضرائب على الرعايا المسلمين: وهي؛ رسم المزرعة "چفت رسمي"، المؤدى على كل دار؛ ورسم تعطيل المزرعة "چفت بُوزان رسمي"، يقبضه السبايهي على الفلاح الذي ترك أرضه ورحل، ورسم الـ "بَنَّاك-مُجَرّد قَرَا"، تفرض على الابن المتزوج للفلاح صاحب المزرعة؛ ورسم الأرض، أو رسم الدُّونُم (رسم زَمِين/ رسم دُونُم)، الذي كان جاريا على الفلاحين غير المسجلين في قائمة السبايهي صاحب التيمار وغيرها؛ ورسم الدخان، أو دُوخَان رسمي -توتون رسمي، يفرض على من يفد على تيمار السبايهي من الخارج لقضاء فصل الشتاء. [5]

---

[1] كان كافة الرعايا مسلمون وغير مسلمين مكلفون عند العثمانيين بالعشر. وتتراوح النسبة بين عشر إلى خمسة أعشار. واختلف قدره من محصول لآخر ومن سنجق لآخر. ويتم جمعه عن طريق السبايهية، ثم أصبح في يد موظفين رسميين. - أكمل الدين إحسان أوغلي: **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، نقله إلى العربية: صالح سعداوي، منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون الثقافة الإسلامية باستانبول، سلسلة الدولة العثمانية تاريخ وحضارة: 3، 02ج في مجلد، استانبول، 1999، ص: 639-640.

[2] الخراج قسمان: "الخراج المقسَّم"، وهو بحسب خصوبة الأرض، ويؤدى إلا بجمع المحصول، ويتعدد بتعدد المحاصيل السنوية. "الخراج الموظَّف" يجبى على مساحة الأرض بحسب عدد الدونم، أو الجريب [60 ذراعا مربعا]. وفي القرن 16م، رأى أبو السعود أفندي، أن العشر يقابل الخراج المقسَّم، ورسم المزرعة "چفت رسمى"، يقابل الموظَّف. انظر المرجع نفسه: ص 641.

[3] ضريبة تؤدى على الذكور الأصحاء الذين تتراوح أعمارهم بين 14-57 عاما. وهي على ثلاثة مستويات تبعا للحالة المالية للمكلفين؛ فعن الثري مقدار 48 درهما فضيا نظير إعفائه من الذهاب إلى الحرب راكبا مع شخص آخر يتكفل بتجهيزه؛ وبمقدار 24 درهما فضيا من متوسط الحال، لقاء إعفائه من الذهاب إلى الحرب راكبا وبمفرده؛ وبمقدار 12 درهما فضيا من الفقير لقاء إعفائه من الذهاب إلى الحرب مترجلا. أما المكلف بالجزية فكان هناك قلم حسابات الجزية "جزيه محاسبه سي قلمي"، يقوم في شهر محرم من كل عام بإعداد صرر الجزية وتسليمها للقائمين على الجباية. وفي أول الأمر كانت تجرى الجباية من قبل موظفي الدولة، ومنذ عهد محمد الفاتح أو سليمان القانوني شرع في تطبيق نظام الالتزام مع بعض الاستثناءات القليلة، ثم انتقل إلى نظام "المالكانة" في عهد السلطان مصطفى الثاني، لكن النظام لم يعمر طويلا، وعاودوا الرجوع إلى النظام القديم الذي كان في عهد السلطان أحمد الثالث، أما في عهد محمود الثاني، فقامت الدولة بإجراء بعض الإصلاحات على أسلوب الجباية. وبصدور "التنظيمات الخيرية" وقبول المساواة، صدر فرمان سلطاني في 10 ماي 1855م، قضى بفرض الجندية على غير المسلمين، وألغيت الجزية. ولما حدث تذمر من قبل العناصر غير المسلمة، اضطرت الدولة إلى فرض "بدل" نقدي يؤدى بدلا من ذلك. وفي سنة 1909م ألغي البدل، وعادت الجندية خدمة إجبارية من جديد على الجميع. راجع/ - نفسه: ص: 641-462.

[4] وكان يصطلح عليها في الجزائر؛ الصبايحية والاصبايحية؛ بمعنى الفرسان.

[5] أكمل الدين إحسان أوغلي: المرجع نفسه: ص: 642-644.

ب- ضرائب على الرعايا غير المسلمين: وهي؛ ضريبة الرأس "رسم إسپنچه" يؤديها الفلاحـــون غير المسلمين في مقابل رسم المزرعة؛ ورسم الأرملة المعروفة باسم: "بِيوَه رسمي" تجبى من الأرملة غـــير المسلمة. [1]

ج- رسوم وضرائب أخرى: وهي رسم الطواحين "رسم آسياب" كانت تجبى للدولـــة عـــن الطواحين المائية والهوائية ومعاصر الزيت؛ ورسم العروس "رسم عَرُوس" يحصل عليها السبايهي، بقـــدر معين من العريس الذي يتزوج بإحدى بنات الفلاحين في تيماره؛ ورسم الأغنام "رسم اغنام"، تجبى من الفلاحين المستقرين والبدو الرحل المشتغلين بتربية الحيوانات، سواء كانوا مسلمين أو غـــير مـــسلمين؛ ورسم الحيوانات الضالة والفارّة "ياوَه وقَاچقُون رسمي"، نظرا لعادة أن كل من أمسك أحد على حيوان ضال يخبر القاضي بذلك، ويظل يرعاه حتى يظهر صاحبه، فيسترد منه ما أنفق عليه. [2]

3- ضرائب العوارض "عوارض ويرگيلرى"؛ والتي فرضت في حالات الطوارئ بقـــرار مـــن الديوان الهمايوني وأمر من السلطان، وتعرف بـــ: "العوارض الديوانية"، كانت تجمع لمواجهة احتياجات الدولة في حالات الحرب فقط. أما أسلوب توزيع هذه الضريبة، فكان أساسها هو الـــ: "خَانَـــه" أي العائلة أو الدار، وكانت تجبى نقدا، وأحيانا عينا في شكل خدمة تؤدى للدولة. أمـــا أشـــكال هـــذه الضرائب، فكانت بحسب جبايتها؛ [3]

١- عوارض عينية؛ ويأتي في مقدمتها ما يحتاجه الجيش من مؤن المعروفة بـــ: "النُّزُل" الـــدقيق اللازم للجنود والشعير اللازم للدواب، وهناك اصطلاح "سُورْسَات" أي مهمة نقلل المـــؤن اللازمـــة للجيش إلى مكان ما؛ [4]

٢- ضرائب الخدمة البدنية؛ من مهمة التجديف في سفن الأسطول العثماني من قبـــل ســـكان السواحل ويحصلون على نقود، وهذا عند عدم كفاية الأسرى والمحكوم عليهم بالأشغال الشاقة؛ [5]

٣- الضرائب النقدية؛ التي كانت تجبى نقدا تحت اسم: "عوارض اقچه سى، أو عوارض بدلى"، وهذا للحيلولة دون إقدام الولاة على جمع نفقاتهم التي يعجزون عن مواجهتها من خواصهم بطرق غير

[1] نفسه: ص: 645.

[2] نفسه: ص: 645-646.

[3] نفسه: ص: 646-647.

[4] نفسه: ص: 647.

[5] نفسه: ص: 648.

مشروعة، فيقومون بجباية ضريبة للمعونة العسكرية "إمداديهء سفريه" لمواجهة النفقات العسكرية، وفي زمن السلم تعرف بـ: " إمداديهء حَضَريه". [1]

4- الضرائب العرفية بعد عهد التنظيمات؛ وهي:

أ- الضريبة الجماعية "عن جماعتن ويرگى"؛ فبعد إعلان التنظيمات الخيرية عام 1839م، لما قبلت الدولة بمساواة جميع الرعايا من النواحي الاجتماعية والقانونية والمالية، لذلك ألغيت الكثير من التكاليف، وفرضت **ضريبة موحدة** بداية من عام 1840م، وتقرر في البداية أن تجبى على قسطين أحدهما في أفريل والآخر في نوفمبر، وبعد ذلك رأت الدولة أن يؤديها المكلف في الموعد الذي يناسبه، حتى تقرر في النهاية أن تكون التأدية على عشرة أقساط. ولتتمكن الدولة من سد العجز الناجم عن إلغاء الضرائب السابقة، فقد قررت الزيادة في مقدار هذه الضريبة، وهذا لمواجهة تكاليف جهاز الحجر الصحي (قرانتينة) الذي أقيم عام 1845-1846م، وسد العجز الناجم عن ضريبة الـ: "إسپنجه" التي ألغيت عام 1848-49م، وتلافي ما يفقد من موارد ناتجة عن شروط معاهدة "قانليجه التجارية عام 1861م" في الجمارك. [2]

ب- الفصل بين ضرائب: الأملاك والأراضي والتمتع؛ فعقب صدور "فرمان الإصلاحات 1856م" رأت الدولة أن النظام الضريبي في حاجة إلى إجراء تنظيم جديد، فألغت الضريبة الموحدة التي ظل تطبيقها ساريا حتى عام 1275هـ/ 1858-59م، وقررت جباية ضرائب الأملاك والأراضي والتمتع منفصلة عن بعضها، وجعلت في بداية التطبيق ولاية بورصة في منطقة الأناضول، وولاية يانيه في منطقة الروملي، ثم الشروع في عملية إحصاء سكان المناطق الأخرى، ووضعت ضرائب إجبارية على كافة المباني. أما المزارعون فاستمروا في تأدية العشر ورسم الأغنام، لكن الدولة أجرت على هذه الأخيرة بعض التغيير من خلال لائحة تنظيمية "نظامنامه" صدرت عام 1297هـ/ 1880م، ومنها أن تحصل ضريبة على الأراضي التي تسدد ضريبة العشر بمعدلات محددة، ثم لجأت في الأعوام التالية إلى زيادتها لسد عجز ميزانيتها وأجرت تعديلات جديدة، بدءا بسكان استانبول، الذين كانوا معفون منذ القديم من الضرائب التي يؤديها سكان المدن، فبدؤوا هم أيضا، في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، في تأدية الضرائب. [3]

---

[1] نفسه.

[2] نفسه: ص: 648-649.

[3] نفسه: ص: 649-650.

وبعد معرفة كل هذه التطورات عبر التاريخ الإسلامي، يمكن القول: إن الدولة في تلك العصور، كانت عموما، هي المنتفع المباشر، بل حتى بعض الأفراد والمجموعات؛ فقد كرس الإقطاع تلك المعاملة؛ فكان الزعماء الدينيون من ذوي النفوذ، يستخلصون العشر لفائدتهم. [1]

ثالثاً– الدولة والضرائب من منظور خلدوني:

I– الدولة من وجهة نظر ابن خلدون:

لقد تحدث ابن خلدون عن نشأة الدولة وانتقالها من طور البداوة إلى طور الحضارة ثم انحلالها وزوالها، وعقد لذلك عدة فصول في المقدمة منها: "فصل في أنه إذا استحكمت طبيعة الملك من الانفراد بالمجد وحصول الترف والدّعة أقبلت الدولة على الهرم". [2]

ويبدو من خلال الإشارات الفكرية التي ذكرها ابن خلدون، انشغاله بالعديد من القضايا الملحة، و لم يكن هدفه البحث فيما يحدث في العمران بمقتضى طبعه فقط، وإنما يعود –كما يرى محمد عابد الجابري– إلى أن فكرة القانون باعتبارها علاقة ضرورية بين حادثتين أو مجموعة من الحوادث لم تكن قد تبلورت بعد، و لم تكن العلاقة بين الأشياء تستأثر باهتمام العلماء، وإنما كانت أنظارهم منصرفة إلى دراسة خصائص الأشياء. [3]

ومهما يكن من أمر، فإن آراء ابن خلدون في قيام العمران البشري– نشأة الدول، ثم تطورها

---

[1] والإقطاع في بلاد المغرب نوعان: الأول إقطاع التمليك وهو أن تصبح الأرض المقطعة ملكا للمقطع إليه، أمّا الثاني فهو إقطاع المنفعة فهو أن للمقتطع له حق الانتفاع بالأرض وغلتها دون أن يتملكها. انظر/ – روبار برنشفيك: مرجع سابق، ص: 202.

[2] كانت المسألة الأساسية التي شغلت ابن خلدون؛ كيف تنشأ الدول ؟ وما هي عوامل ازدهارها ؟ وما أسباب انهزامها؟ إن حركة التاريخ عنده، حركة انتقال مستمرة من البداوة إلى الحضارة على شكل دورة، وهذا الانتقال يتم عبر الدولة على خمس مراحل: في **المرحلة الأولى**: تنشأ الدولة على أنقاض دولة سابقة لها. **والمرحلة الثانية**: ينفرد صاحب السلطان بالحكم بعد أن يكون قد تخلص ممن اشتركوا معه في تأسيس الدولة (الثورة تقتل أصحابها)، وتتميز هذه الفترة بالبطش والجبروت. وفي **المرحلة الثالثة**: تسود الراحة والطمأنينة، وتزدهر الدولة، حيث سمى ابن خلدون هذا، بطور الفراغ والدعة لتحصيل ثمرات الملك والتمتع بملذات الدنيا، مما تترع إليه طباع البشر من تخليد الأثر و**تحصيل المال** والإسراف في الشهوات. وفي **المرحلة الرابعة**: تتحول الراحة والطمأنينة إلى قناعة وسكون ومسالمة، ويكون صاحب الدولة في هذا مقتنعا بما حقق سابقوه، وما أنجزوه من أعمال، فيتتبع آثارهم حذو النعل بالنعل. وتأتي **المرحلة الخامسة**: تتمة للمرحلة السابقة ونتيجة لها، حيث تفقد الدولة هيبتها فتتحلل وتزول؛ طور الإسراف والتبذير، ويكون صاحب الدولة مخربا لما كان سلفه يؤسسون، وهادما لما كانوا يبنون، وفي هذا الطور تحصل في الدولة طبيعة الهرم، ويستولي عليها المرض المزمن الذي لا تكاد تتخلص منه.

فإذا كانت الدولة تمر بأطوار خمسة، فإنها لا تعدو ثلاثة أجيال؛ جيل البداوة، وجيل الحضارة، وجيل الترف، الذي تسقط في عهده الدولة. للتوسع أكثر راجع/ – **المقدمة**: مصدر سابق.

[3] **فكر ابن خلدون**: **العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**، ط 6، بيروت، 1994، ص: 108–109.

وازدهارها، ثم شيخوختها وزوالها- تتسم بالعمق والإحاطة، وهي جديرة بالدراسة والاستثمار في عوالم السياسة والاقتصاد والمجتمع، وخصوصًا نظرته إلى العصبية التي اعتبرها محور قيـــام الدولـــة الأساســـي وازدهارها ثم زوالها. والبداوة التي تعد أصل الدولة.

١- **العصبية**: وهي المصطلح الذي توقف عنده ابن خلدون، حيث عزا إليها سبب قيام الدولة وسقوطها أيضًا. وقد تعددت الآراء في مفهوم العصبية: أتعود إلى القبيلة (العصبية القبلية)؟ أم إلى الدين؟ أم إلى شيء آخر؟ يقول ابن خلدون: "ومن هذا الباب الولاء والحلف، إذ نعرة كل أحد على أهل ولائه وحلفه..." [1]

ويرى محمد عابد الجابري: أن ابن خلدون قد أقام بحثه في علم العمران البشري علـــى نظريـــة العصبية، والمنطلق الأساسي لهذه النظرية هو مفهوم (الوازع)، فالحاجة إلى الـــوازع تفرضـــها طبيعـــة الإنسان نفسه باعتباره اجتماعيًا بالطبع مجبولا على التعاون والعدوان، والوازع يختلف باختلاف البـــدو عن الحضر، فهو عند البدو مجرد سلطة معنوية لشيوخ البدو وكبرائهم، أمّا بالّنسبة إلى الدّولـــة، فهـــو السّلطة الماديّة التي تقوم على الغلبة والسلطان واليد القاهرة أي الملك. [2] ومصطلح الوازع عنـــد ابـــن خلدون يأخذ معنى اجتماعيًا، لا معنى فرديًّا ذاتيًّا. ولما كانت الحياة في البادية قائمة علـــى البـــساطة، وطرق العيش السَّهلة، فالوازع فيها طبيعي فردي لا يتصف بصفة القهر والتسّلط والغلبة، بخلاف الوازع في المدينة، فإن السلطة الحاكمة هي التي تمثله وتستأثر بممارسته على الأفراد. فالوازع لب العصبية الـــتي هي قوة جماعية تتصف بالقهر والتسلط؛ إنها رابطة دفاع أو قوة مواجهة تـــنظم العلاقـــات الخارجيـــة للمجموعات الساكنة في البادية وعلاقاتها بعضها مع بعض وعلاقاتها مع الدولة. [3]

إن عصبية البادية تتسم بالبساطة وقرب الأهداف واتحادها؛ فالبدو تجمع بينهم ظروف معيـــشية واقتصادية سهلة يسعون دومًا للحفاظ عليها، ولا يتطلعون إلى ما سواها من أمـــور المجـــد، والتـــرف والشهرة، لكن قد تتطور الحال بهم، فتتسع تكتلاتهم وتقوى أحلافهم فيفكرون في الانقـــضاض علـــى الدولة التي كانت تمثل العصبية الأقوى بعدما تكون هذه العصبية في طريق الانهيار. وهكـــذا تزحـــف البادية على الحاضرة، فتتغلب العصبية الجديدة، فتنشأ دولة جديدة أقرب إلى حال البداوة منها إلى حال الحضارة. وهذا هو الطور الأول من أطوار الدولة، يمتاز القائمون عليه بالخشونة وشظف العيش، نظـــرًا لقرب عهدهم بحياتهم الأولى، وتكون العلاقات السائدة بينهم، مبنية أساسًا على المساهمة في الـــسلطة،

---

[1] مصدر سابق: ص: 93.

[2] مرجع سابق: ص: 163-164.

[3] نفسه: ص: 165.

والمشاركة في الانتفاع بالثروات، والغنائم التي يجلبها النصر. ولا يبالون بغيرهم، بل همهم الوحيد هو تثبيت دعائم ملكهم وسلطانهم، ولو أدى بهم الأمر إلى الاستيلاء على مواطن الخصب، وإقصاء غيرهم منها. فيأخذ ذلك شكل الصراع بين الأقوياء والضعفاء، ويكثر الظلم والاستبداد.

٢– البداوة: استعمل ابن خلدون هذا المصطلح في مقابل الحضارة؛ [1] فالبداوة هي صف البدو، والبدو عكس الحضر. ومن مميزات البداوة الشجاعة، والإباء، والعصبية، وكذلك الخشونة، والشدة، وهي أصل الحضارة، فالبدو والحضَر، هما التصنيف الأول الذي اكتشفه ابن خلدون في المجتمع العربي. [2] والبدو هم المكتفون في حياتهم بالضروري، والقانعون بما بين أيديهم من الأرزاق والمعتمدون على أنفسهم في توفير حاجاتهم الضرورية. أما الحضر، فهم الذين تجاوزوا الاكتفاء بالضروري، فطلبوا الكمالي، وركنوا إلى الراحة، والنعيم، واعتمدوا على غيرهم، فيما لا يقدرون عليه. فالبدو، يتوقون إلى حياة المدينة ونعيمها، وأما الحضر فقلما تستهويهم البداوة، إلا لطارئ حتم عليهم ذلك. ومما يشهد على ذلك أن البدو أصل للحضر ومتقدم عليه. أما إذا بحثنا في أهل مصر من الأمصار، وجدنا أولية أكثرهم من أهل البدو، الذين بناحية ذلك المصر، وفي قراه، وأنهم ساروا إلى المصر، فسكنوه، وعدلوا إلى الدعة والترف الذي في الحضر. [3]

ومن هنا، فإن التفكير الخلدوني، يفتح أمامنا مجالات واسعة، تجعلنا نعيد قراءته بمعطيات جديدة. ومن ذلك مثلا أن عوامل انهيار الدولة، وزوال العصبية التي تسيرها، كانت تخضع حتمًا لقدرها المشؤوم. أما في العصور الحديثة، فإن العالم كله أصبح مسرحًا للأحداث، واتخذ الصراع والتدافع على المصالح والمنافع طابع المنافسة بين الثقافات والحضارات باعتبارها قوات عصبية متطورة. ومن هنا، فإنَّ العصبية الغالبة هي تلك التي تتوافر لها عوامل القوة السياسية والعسكرية والثقافية.

والاستعمار نفسه عصبية، قوامها تبادل المصالح والمنافع، وجلب الأرباح، والرغبة في الاستيلاء على الشعوب المتخلفة أي العصبيات الضعيفة.

والاستعمار أيضًا إفراز لتحولات جديدة حصلت في العالم الحديث، أهمها تلك الفوارق الكبرى بين العالم الثالث والعالم الغربي؛ في الميدان العسكري والعلمي التكنولوجي، وما ترتب عليهما من القوة.

---

[1] مصدر سابق: ص: 125.

[2] عبد الله شريط: **نصوص مختارة من فلسفة ابن خلدون**، ش.و.ن.ت، و، م.و.ك، الجزائر، 1984.

[3] نفسه: ص: 38.

بينما ظل العالم الثالث، ومنه العالم الإسلامي، غريقًا في صراعاته الداخلية؛ أي في التناحر بين العصبيات المكوّنة لبنيته التحتية، كما كانت في عصر ابن خلدون. [1]

وامتدادًا للمنظور الخلدوني للعصبية نقول: إن المجتمع الإنساني، بعد عـــصر ابـــن خلـــدون، في العصور الحديثة والمعاصرة، يكاد يكون مقسمًا بين نوعين من العصبيات: عصبيات ضعيفة متخلفة غير قادرة على تجاوز خلافاتها الداخلية، وعصبيات متحضرة تكاد تكون متكافئة القوة، تسعى إلى الهيمنـــة على الضعفاء، ويمثل هذا النوع من القوة والهيمنة الغرب بكل ما لديه من حضارة وعلم وقوة عسكرية.

ومعلوم أن الغرب قد تخّلص من الصّراعات التي كانت تسود مجتمعه طوال القرون الوســـطى، واستطاع أن يتحرر من جهله ويمسك بزمام العلم والتكنولوجيا، فجعل من عوامل التفريق نقاط التقاء تعاون. وهكذا ظهرت في العصور الحديثة، تكتلات لعصبيات كبرى، تجمع بينهما المصالح المـــشتركة، والمنافع المتبادلة، والرغبة في احتواء الشعوب الضعيفة العصبيات الهزيلة، وذلك انطلاقًا من دخوله عهـــد الاستعمار السافر فرنسا وإنكلترا.

II– معالجة ابن خلدون للضرائب:

عالج عبد الرحمن بن خلدون موضوع الجباية وأحوالها: ((من حيث القلة والكثرة، وأثر ذلك في الدولة والمجتمع والعمران))؛ وما يقصد بالعمران في هذا المجال، هـــو البنـــاء التنمـــوي الاقتـــصادي والاجتماعي، الذي يجري في الدولة على نحو طبيعي بالمبادرات الفردية. وقد استخدم مصطلح الجبايـــة، المقابل للمصطلح الذي تستخدمه الدول في الوقت الحاضر. أما مصطلحا الوزائع والوظيفة، [2] اللـــذان استعملهما في مجال جباية الأموال، فهما مصطلحان نادري الاستعمال. وقد يكون هذان المـــصطلحان معروفين في زمنه ويجري استخدامهما في هذا الصدد، وعلى هذا تم استخدامهما عنده. وعموما، فقـــد عالج موضوع الجباية كما يأتي:

1- قلة الجباية وكثرتها:

بيّن ابن خلدون أنّ الجباية في بداية الدولة تكون قليلة المطارح، غير أنها كثيرة الجملة. فالدولة في بدء أمرها قليلة الصرف لا تكلف الناس إلا تكليفاً يسيراً، بسبب قرب عهدها من البداوة والعـــصبية.

---

[1] عبد المجيد أمزيان: **التّظريات الاقتصادية عند ابن خلدون وأسسها في الفكر الإسلامي والواقع الاجتماعي**، ط1، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1981.

[2] والوزائع مفردها وزيعة وتعني لغوياً ما يتوزع على الأشخاص، وتنصرف عند ابن خلدون إلى ما يقابل المطرح الضريبي في الوقت الحاضر؛ أي الموضع الذي تطرح عليه الضريبة سواء أكان هذا المطرح الضريبي إنساناً أو زرعاً أو حيواناً أو إنتاجاً أو نتاجاً. أمـــا مصطلح الوظيفة فيتحدد عند ابن خلدون بما يتعين على المطرح الضريبي من مقدار معين من الأموال أو ما يقابلها مما يقوم بمـــال، وينبغي دفعه للسلطان أو الدولة في أوقات معلومة أو معاملات معينة.

والبداوة تقتضي المسامحة، والمكارمة، وخفض الجناح، والتجافي عن أموال الناس، والغفلة عن تحـــصيل ذلك، إلا في النادر، فيقل بذلك مقدار الوظائف وعدد الوزائع. غير أن الجباية في هذه المرحلة على قلتها تكون كثيرة الجملة، بسبب قلة الصرف وقلة وجوه الإنفاق، فيتوافر معظم ما يجبى من النـــاس لـــدى الدولة. [1]

وقد نص على ذلك ابن خلدون فقال: ((اعلم أن الجباية أول الدولة تكون قليلة الوزائع كـــثيرة الجملة، وآخر الدولة تكون كثيرة الوزائع قليلة الجملة ...)). [2]

أما أثر الجباية في المجتمع فيكون إيجابياً في حالة قلة الوزائع والوظائف، وسلبياً في حال تعددهما. ففي الحالة الأولى يرغب الناس في العمل، وينشطون في مختلف المجالات، فيكثر الاعتمار، وتدور عجلة الاقتصاد؛ فيستريح الناس بما يعرض لهم من قلة في المغرم، وبما يحصل لهم من كثرة في المغنم. ويقول ابن خلدون في هذا الصدد: ((وإذا قلت الوظائف والوزائع على الرعايا نشطوا للعمل ورغبوا فيه، فيكثـــر الاعتمار، ويتزايد، لحصول الاغتباط بقلة المغرم)). [3]

---

[1] وهذا يمكن أن نسقطه على دولة الجزائر الحديثة، التي عرفت أربعة أنماط حكم؛ النمطين الأولين عرفت فيهما الجزائر حكما عثمانيا مباشرا، أو الحكام الولاة، واستمر زهاء القرن ونصف من الزمن؛ حوالي 152 سنة (1519-1671م). أما النمطـــان الآخـــران، فشهدت فيهما الجزائر نظام حكم محلي، وتابع اسميا للدولة العثمانية، واستمر كذلك قرابة القرن ونصف من الزمن؛ حوالي 159 سنة (1671-1830م). تلك الدولة العثمانية التي شيد أركانها، الإخوة بربروسة، وخير الدين بالخصوص، بدءا من سنة 925هـــ/ 1519م، وإعلان الجزائر إيالة عثمانية وبداية الحكام الكبار، الذين عرفتهم الجزائر آنذاك، والمسمون بـــ: "البايلر بايات" أو أمراء الأمراء، وكان خير الدين أولهم، وعلج علي آخرهم حتى سنة 979هـــ/ 1571م لمّا غادر الجزائر إلى مركز الدولة العثمانيـــة، في اسطنبول لقيادة الأسطول البحري العثماني، وأصبح "أميرالا" حتى وفاته سنة 995هـــ/ 1587م، وبذلك انتهى أمر هؤلاء الحكام العظام، ليستعيض عنهم السلطان العثماني بحكام آخرين؛ ولو أنّ تاريخ الجزائر استمر في السير بنفس الوتيرة في باقي مجالات الحياة. للتوسع انظر/ - مجهول: **غزوات عروج وخير الدين**، تصحيح وتعليق، نور الدين عبد القادر، المطبعة الثعالبية والمكتبة الأدبيـــة، الجزائر، 1934. - نور الدين عبد القادر: **صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العصر التركي**، مطبعة البعث، قسنطينة، 1965، ص: 68. - عزيز سامح إلتر: **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة محمود على عـــامر، ط 01، دار النهضة العربية، بيروت، 1989م، ص: 133.

- A. Devoulx: ***"La première révolte des Janissaires d'Alger"***, In, R.A, n°15, Alger, 1871, pp: 01-06. - Nahoum Weissmann: ***Les Janissaires, Etude de L'organisation militaire des ottomans***, Thèse pour le doctorat de l'université, Faculté des lettres, Paris, 1938, p: 13. - Michel Hervé: ***Les débuts de la Régence d'Alger de 1518 à 1566***, Imp. de France, Paris, 2005, p: 79 et suiv.

[2] **المقدمة**: مصدر سابق، ص: 279.

[3] نفسه.

غير أن الدولة ما تلبث أن تتخلى عن أخلاق البداوة، وتنغمس في ترف الحضارة، وينهض الملك العضوض. ومن ثَم تكثر الحوائج والعوائد، بسبب ما انغمسوا فيه من النعيم والترف. وعندها تفرض الدولة الضرائب الجديدة، وترفع مقاديرها حتى تلبي الاحتياجات المستجدة وأوجه الإنفاق المتعددة. فيقول ابن خلدون: ((فيكثرون الوظائف والوزائع حينئذ على الرعايا والأكرة، والفلاحين وسائر أهل المغارم، ويزيدون في كل وظيفة ووزيعة مقداراً عظيماً لتكثر لهم الجباية، ويضعون المكوس على المبايعات، وفي الأبواب ... حتى تثقل المغارم على الرعايا، وتهضمهم وتصير عادة مفروضة)). [1]

وباستمرار هذه الحالة وتفاقمها تتأثر الحركة الاقتصادية؛ إذ يقارن الناس بين المغنم الذي يأتيهم من أعمالهم، وبين المغرم الذي يتوجب عليهم دفعه إلى الدولة. فتذهب غبطة الناس، بسبب ضآلة المغنم أو انعدامه؛ فتنقبض كثير من الأيدي عن الاعتمار، أي تقل الأعمال والمشروعات الاقتصادية المختلفة؛ من تجارة وصناعة وزراعة، فتنقص جملة الجباية، بفقدان المطارح الضريبية. فيقول ابن خلدون عن تزايد الوزائع عن حد الاعتدال: ((فتذهب غبطة الرعايا في الاعتمار لذهاب الأمل من نفوسهم، بقلة النفع إذا قابل بين نفعه ومغارمه، وبين ثمرته وفائدته. فتنقبض كثير من الأيدي عن الاعتمار جملة الجباية حينئذ، بنقصان تلك الوزائع، وربما يزيدون في مقدار الوظائف، إذا رأوا ذلك النقص في الجباية، ويحسبونه جبرا لما نقص، حتى تنتهي كل وظيفة ووزيعة إلى غاية ليس وراءها نفع)). [2]

ولا تزال جملة الجباية في نقص، ومقدار الوزائع والوظائف في ازدياد لما يعتقدونه من دعم جملة الجباية بها، إلى أن ينقص العمران بذهاب الآمال من الاعتمار، ويعود وبال ذلك على الدولة، لأن فائدة الاعتمار عائد إليها.

2- التجارة من السلطان مضرة بالرعايا مفسدة للجباية:

لقد أشار ابن خلدون إلى أنه حينما يقصر الحاصل من الجباية ويقل عن الوفاء بالحاجات والنفقات وتحتاج الدولة إلى مزيد من المال. فنراها تلجأ تارة إلى وضع المكوس، وتارة إلى استحداث التجارة والفلاحة، على تسمية الجباية: "أي على اعتبار أنها ضرائب مباشرة تجبى من المستهلكين"، لما تشاهده من حصول التجار والفلاحين، على غلات واسعة، مع وفرة الأموال. وكون الأرباح على نسبة رؤوس الأموال، فتأخذ الدولة في اكتساب الحيوان، والنبات، وشراء البضائع وطرحها في الأسواق، ظناً منها من عظم المردود، وتكثير الأموال. غير أنّ هذا، على رأي ابن خلدون، غلط فادح يدخل الضرر على الرعايا من وجوه متعددة أهمها: عدم حصول الناس على أغراضهم وقيامهم بالأعمال المماثلة، التي

[1] نفسه. وهو ما حدث في الجزائر، وبالخصوص، في العقود الثلاثة الأخيرة، بل قبل ذلك منذ عهد الباشاوات.

[2] عبد الرحمن بن خلدون: مصدر سابق، ص: 279- 280.

يقوم بها السلطان، لعدم قدرتهم على منافسة السلطان؛ لقوته، وكثرة ماله. فيقول ابن خلـــدون: ((ولا يكاد أحـــد منهم يحصل على غرضـــه في شيء من حاجاته ويدخـــل على النفوس من ذلـــك غـــم ونكد..)).[1]

فضلاً عن أن السلطان ينتزع الحيوان والبضائع بثمن منقوص، أو بأيسر ثمن، إذا لم يجـــد مـــن ينافسه في شرائه، فيبخس ثمنه على بائعه. وقد يجبر السلطان التجار على شراء المـــستغلات، ولـــو أدى ذلك إلى كساد الغلات عندهم، مما يوقع التجار في خسارة عظيمة.

ولكن ماذا تكون النتيجة ؟ إذا ما قارن السلطان بين ما يحصل من الجباية، وبين هذه الأربـــاح، وجدها بالنسبة إلى الجباية أقل من القليل، هذا من ناحية. وأما من ناحية أخرى فإن انعكاس ذلك على المجتمع سيكون سيئاً؛ لأن الرعايا إذا قعدوا عن تثمير أموالهم في الفلاحة والتجارة نقصت وتلاشـــت، وكان فيها إتلاف أموالهم ومن ثَم خراب العمران.

3– نقص العطاء من السلطان نقص في الجباية:

بيّن ابن خلدون أنّ السلطان إذا احتجن [2] الأموال، قلّ ما في أيدي الحاشية والحامية، وانقطع ما كان يصل منهم لحاشيتهم وذويهم، وقلّت نفقاتهم وهم معظم السواد، ونفقاتهم أكثر مادة للأسواق مما سواهم. فيقع الكساد، وتضعف الأرباح في المتاجر، فيقلّ الخراج لذلك. والخراج والجباية إنّما يكونان من الاعتمار والمعاملات، ونفقات الأسواق، وطلب الناس للفوائد والأرباح. ووبال ذلك كما يقرر ابن خلدون، عائد على الدولة بالنقص؛ لقلة الأموال العائدة للسكان، بسبب قلة الخراج. فالدولة، كما قال، هي السوق الأعظم وأم الأسواق كلها، [3] وأصلها، ومادتها في الدخل والخرج؛ فإن كـــسدت وقلـــت مصاريفها، أثّر ذلك في الأسواق، وأجدر فيما بعد أن يلحق بالدولة مثله أو أشد منه.

وهكذا ذهب ابن خلدون، إلى أن الإنفاق هو الذي يحرك الدورة الاقتصادية، ويساعد الأسواق على الانتعاش، وهذا مبدأ اقتصادي وصل إليه بفكره الثاقب من خلال مشاهداته وخبراته وســـفره في أغوار التاريخ. [4]

---

[1] نفسه، ص: 281.

[2] أي أمسكها، واحتجن المال ضمه واحتواه، وحجن الرجل على عياله، أي إذا ضيّق عليهم فقرا وبخلا. انظر/ – ابن منظور: مرجع سابق، ج. 13، ص: 85. مادة حجن. – الفيروز آبادي: مرجع سابق، ج 03، ص: 315، مادة حجن.

[3] عبد الرحمن بن خلدون: مصدر سابق، ص: 286.

[4] وهذا المبدأ لا ينسبه الاقتصاديون إلى ابن خلدون، بل يعدونه من نتاج الفكر الاقتصادي الحديث. وقد اعتمدت كثير من الـــدول هذا المبدأ للعمل على تنشيط الوضع الاقتصادي في المناطق التي تقل فيها الأموال؛ عن طريق طرح الأموال، وذلك بخلق مشروعات مقصودة، أو القيام بأعمال في المنطقة تعمل على التوظيف، وإنفاق الأموال، لتدوير عجلة الحركة الاقتصادية في المنطقة، فتتحرك

4- الظلم مؤذن بخراب العمران:

عالج ابن خلدون هذا الموضوع، لما له من أثر مهم في الاعتمار والعمران والجباية. وبيّن في هذا الصدد أن عدوان الدولة على أموال الناس يقعدهم عن تحصيلها واكتسابها، كما يرون أن مصير ما يجمعون ذاهب إلى الانتهاب، فتفقد همتهم، وتذهب آمالهم، فتنقبض أيديهم عن السعي والتحصيل، فتكسد الأسواق، ويهاجر الناس إلى البلدان الأخرى، فيخف ساكن البلد، فتختل حال الدولة والسلطان، ويتراجع العمران. [1] وبين ابن خلدون أن وجوه الظلم عديدة؛ فالظلم أعم من أخذ المال بلا عوض، فكل من أخذ ملك أحد، أو غصبه في عمله، أو طالبه في غير حق، أو فرض عليه حقاً لم يفرضه الشرع فقد ظلمه، ووبال ذلك عائد على الدولة بخراب العمران. فضلاً عن أن الظلم مؤذن بانقطاع النوع البشري. والشارع إنما حرم الظلم لما ينشأ عنه من فساد العمران وخرابه، علماً بأن الشارع أكد على حفظ مقاصد الشرع الخمسة وهي: ((الدين والنفس والعقل والنسل والمال)).

وأكد ابن خلدون أن من أشد الظلمات وأعظمها في فساد العمران تكليف الأعمال، وتسخير الرعايا بغير حق، لما يقرره من أن الأعمال من قبيل المتحولات. [2] وأعظم من ذلك في الظلم وإفساد العمران، والدولة عند ابن خلدون، هو التسلط على أموال الناس بشراء ما بين أيديهم بأبخس الأثمان، ثم فرض البضائع عليهم بأرفع الأثمان. [3]

ولا يغفل ابن خلدون دخول الضرائب في قيمة السلع فيقول: "وقد يدخل أيضاً في قيمة الأقوات ما يفرض عليها من المكوس والمغارم للسلطان في الأسواق وأبواب المصر وللجباة في منافع يفرضونها على البياعات لأنفسهم." [4]

=الأسواق، وتنتقل النقود بين أيدي الناس، ويتم تداول البضائع، وتنشط القطاعات الاقتصادية المختلفة. راجع مثلا/ - فؤاد عبد الله العمر: **مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره**، نشر البنك الإسلامي للتنمية والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سلسلة بحوث رقم: 62، الرياض، 2003، ص: 217-220.

[1] عبد الرحمن بن خلدون: مصدر سابق، ص: 289. وكمثال بسيط على ذلك، فقد كان يلجأ الجزائريون، وحتى كبار رجالات الجيش، والأثرياء من العثمانيين إلى بعض الإجراءات، تفاديا لما سيفرض على ممتلكاتهم من ضرائب باهظة، أو تجنبا لمصادرتها؛ بأن كانوا يقومون بتحبيس، أو وقف تلك الممتلكات، حتى لا تطالها يد الدولة؛ باعتبار أنّ الأملاك الوقفية لا تفرض عليها ضرائب، كما أنّها لا تأمم ولا تصادر.

[2] وهذا ما عرفه الجزائريون في ما يسمى بنظام: "الخماسة" في أراضي البايلك، عن طريق ما يعرف بإجراء: "التويزة". وكان يستخلص من الخماس ما يسمى بـ: «صارمية»، ويؤخذ منه ضرائب متنوعة. للمزيد انظر/ - ناصر الدين سعيدوني: **دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية -الفترة الحديثة-** ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001، ص: 301.

[3] مصدر سابق، ص: 204.

[4] نفسه، ص: 289.

رابعاً– الضرائب التي كان يدفعها الأهالي الخاضعون للإسبان قبل فتح وهران:

لما كان السكان في الفترة التي سبقت تحرير وهران قسمين: القسم الصغير تابع للإسبان، والقسم الأكبر تابع للعثمانيين، فقد رئي من اللازم إلقاء نظرة على تلك الضرائب التي كان يدفعها الأهالي للإسبان وما كان يفعله الإسبان لاستخلاص الضرائب منهم.

ولقد كان الأهالي المقيمون بنواحي وهران يدفعون ضرائبهم إلى الإسبان طيلة وجودهم في هذه المدينة. وقد حفظت لنا المصادر بعض الإشارات عن ذلك؛ ففي بداية الاحتلال الإسباني كان يقوم بمهمة الجباية اليهود، حيث ذكر عبد القادر المشرفي أنّ : «... يهود وهران كانت لهم صولة عظيمة على بني عامر، لكون الجباية كانت على يد اليهود دون الإسبانيين. فكان اليهودي يخرج بمحلته لقبض الضريبة، فيضرب خباءه بوسط دواوير بني عامر، من أولاد عبد الله وغيرهم، ثم يتصرف فيهم تصرف الملك في الرعية، بما شاء أمراً ونهياً ...». [1] وكما ذكر أبو راس الناصري أيضاً أنّ: «... الإسبان ولما ملكوا المدينة، أنزلوا اليهودي بهذا البرج [برج المرسى] وفوضوا له التصرف في الخراجات البرية والبحرية، وتوارثها عنه بنوه... فكان يخرج العامل من يهود هذا المرسى إلى مطالب بني عامر، وخراجاتهم في زيّ الملوك بخدم من أسارى المسلمين، فيترل بفساطيطه فيحكم بين أهل الإسلام ...». [2] لكن مع الزمن تطورت الأمور وتغيرت، وأصبح الإسبان هم وحدهم من يقوم بجباية الضرائب، وذلك بسبب وقوع منافسة بينهم وبين اليهود، فقررت إسبانيا وضع حد لسلطة اليهود. [3]

01– الرومية: كان السكان الخاضعون للسلطة الإسبانية حوالي وهران، يدفعون كل سنة ضريبة إلزامية تدعى الرومية، وهي عبارة عن كمية من القمح تُقدر باثنين من الدوبلات (*Doblas*) عن كل خيمة. ومقابل ذلك ينال الدوار الأمان لمدة سنة. ولم تكن هذه الضريبة محددة دائماً، وإنّما كانت حسب كمية المحاصيل، وكذلك بحسب عدد خيام الدوار أو القبيلة التي تزداد أو تنقص. كما يختلف حجم الدوبلة بحسب أهمية الدواوير، فعدد الأمداد (جمع مد) التي تشملها كل دوبلة يحدد بواسطة اتفاقيات خاصة بين الإسبان، وشيوخ القبائل. فالدوبلة في سنة 1120هـ/ 1708م سنة استرجاع

---

[1] **بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الإسبانيين بوهران من الأعراب كبني عامر**، تحقيق وتقديم، محمد بن عبد الكريم، مكتبة الحياة، بيروت، د.ت، ص: 35-36.

[2] **عجائب الأسفار ولطائف الأخبار**، 02ج ، م. م. و. ج، رقم: 1633. ج1، ص: 23.

[3] نفسه.

الجزائر لوهران أوّل مرة كانت تشمل 112 مداً عربياً، أي 28 برشالاً إسبانياً، أو 13 فناقاً قشتالياً، أو 08 هكتولتر تقريباً. [1]

وكان تحديد مقدار الرومية يتم في شهر جوان من كل سنة عندما يجمع الحاكم العـــام لمدينـــة وهران وضواحيها مجلساً يضم كل الشيوخ، ورؤساء العشائر، والزفن، [2] وعدداً من الفرسان إلى وليمة كبرى، وهذا من أجل ذلك الغرض. يقدم الحاكم العام لهذا المجلس الطعام المؤلف من السمك، والفواكه المجففة، ثم يبدأ كلامه عن مقدار الرومية لتلك السنة من القمح والشعير. وفي هذا الاجتماع يتم الفصل في حجم الدوبلة، وعند الانتهاء يأخذ الشيوخ منحتهم السنوية، المتمثلة في كميات من تبـــغ البرازيـــل الذي يقدرونه كثيراً. وقد كانت هذه الإجراءات عبارة عن معاهدة حماية تعقد بين الطرفين لمدة ســـنة ليتم تجديدها. [3]

وكان شيخ الدوار يلتزم بدفع تلك الضريبة ليأخذ لنفسه، ولدواره الأمان، وذلك بـــأن يقـــدم للإسبان الرهائن المتفق عليها. وكانت تشمل عادة بعض أبناء الشيخ أو ذويه، حيث يستقرون في مدينة وهران على حساب الخزينة الإسبانية حيث يحصلون على المعاش الضروري الذي كان يتنوع وفقاً لعدد الأشخاص ويقدر ما بين 03 و12 "ريال بيلون بروفنـــسي" (*Reaux de billon provincial*)، وهذا الريال هو الجزء الأربعيني من الريال الفضي. [4]

لقد كان الشيخ يجمع تلك الضريبة من سكان الدوار حسب أهميتهم، ويدفعها للحاكم الإسباني في كل سنة، في حدود شهر جوان، ويتقاضى مقابل ذلك، ومقابل ما يقوم به من أعمال لصالح إسبانيا، مقادير مالية تتراوح ما بين 60 و100 بياستر، ويتسلمون وصل الدفع. [5]

---

[1] كانت وحدات كيل الحبوب هي: المد العربي= 6.5 لتر، والبرشالة القشتالية = 728 لتراً ، والفناق القشتالي= 55 لتراً وأحيانـــاً 62 لتـــراً. انظـــر/
- J. Valléjo: « ***Contribution à l'histoire du vieil Oran*** », traduit et annoté par, J. Cazenave, in, R.A., N° 66, Alger, 1925, p: 358.

[2] جمع زفينة، تشير لمجموعة كبرى من القبائل، ذات دواوير كثيرة، كانت تقطن في نواحي وهران. كما تشير إلى المكـــان الـــذي تتجمع فيه الدواوير الكثيرة. وقد اشتهرت منها ثلاثة زفن هي: حميان، وشافع ، وهبرة.

[3] H. L. Fey: ***Histoire d'Oran avant, pendant et après la domination espagnole,*** Adolph Perrier, Oran, 1850, p: 226.

[4] J. Valléjo: op.cit, p: 358.

[5] كانت بعض القبائل العميلة تطلب من الإسبان مبالغ كبيرة في مقابل تحالفها معهم، وهذا ما اقتبسه بودان من عند المـــزاري، حيث ذكر أن أولاد عبد الله كانوا يدعون بـــ «عرب دمليون سموا بذلك لأنهم كانوا يطلبون منهم العدد الكـــثير، فيقـــول أحدهم النصارى دمليون ؛ بمعنى أيها الروم أعطونا عشرة ملايين، أي عدداً كثيراً فيه عشرة آلاف ألف». انظر/
- M. Bodin: «***Note sur l'origine du nom de "Mogataze"***», in, B.S.G.O, T 34, Oran, 1923, p: 243.

لم تكن زفينة شافع، وحميان كغيرهما من القبائل، حيث أنهما لا يدفعان نفــس الــضريبة، ولا يتركان رهائن لإسبان وهران. وكانت طريقة القبيلتين أنه في فترة الحرث والبذر، يتم الدعوة إلى انعقاد شيوخهما بحضور القائد العام، وضباطه، ومترجميه ليتم إحصاء عدد دافعي الضرائب في سجلات بحسب المساحة المزروعة لكل فرد. وكان يقدر على كل خيمة دوبلة من القمح عن كل حقل مــزروع، و30 مداً من الشعير، وفي مقابل ذلك يتحصل الشيوخ على مكافأة تقدر بـــ: 01 ريال فضي عن كل دوبلة يقدمونها.[1]

و لم يكن مسموحاً بإرجاء الدفع، وأنّ الذين يتأخرون في التسديد، كان ينشر في حقهـــم أمـــر ملكي يطالبهم بتقديم واجباتهم، ويمنحهم مهلة، وبانتهائها يعتبرون أعداء لإسبانيا. وكان هـــذا الأمـــر يترجم إلى العربية، ويعلق على الأبواب، وعندما لا تدفع إحدى القبائل ما عليها فإنّ رهائنها يتم بيعهم، وإيراد ذلك يدفع إلى الخزينة.

ولقد استطاعت إسبانيا في بعض الفترات أن تفرض سلطتها على 140 دواراً تتسلم في كمـــل عام 04 أو 05 آلاف كيلة من الشعير، و16 ألف كيلة قمحاً.[2]

02- الغرامة: كانت القبائل الموالية للإسبان «المغاطيس» يبيعون أيضاً القمـــح والـــشعير في وهران بالثمن الجاري لتزويد السكان، والجيش. وقد كان الإسبان يفرضون عليهم رسماً يدعى"الـــثمن" ويسميه الأهالي غرامة، كما أن هؤلاء الأهالي كانوا يذهبون إلى وهران لبيع المواشي، وكـــان يطلـــب منهم الضابط المكلف بذلك دفع بعض المواشي كضريبة على ذلك؛ يتم الاتفاق عليها.[3]

03- المغانم: إضافة إلى هذه الضرائب، كان الإسبان يقومون بشن حملات في العديد من المرات على الدواوير المستقرة بالقرب من المدينة، وغير الخاضعة لسلطتهم، ويعودون منها بقطعـــان الماشـــية، والأسرى الذين كانوا يباعون جهراً، وكان مقدار البيع يوزع على الموظفين، والجنود، والسكان وفقـــا للقوانين التي كانت مقررة، وكان جزء قليل منها هو الذي يدخل في الخزانة. غير أنّ الحملات كانـــت غالباً ما ترد على أعقابها، بعد أن تتكبد خسائر فادحة، ذلك أنّ الإسبان في غزواتهم كانوا يحـــددون ذلك وفقا لرغبتهم في نيل الغنائم، أو للهجوم على العثمانيين في فترة جباية الضرائب.[4]

* * * * *

[1] J. Valléjo: op.cit, p: 361.
[2] Idem.
[3] Ibid, pp: 362- 363.
[4] J. Valléjo: «Contribution du vieil Oran», trad. Par Commandant Pellecat, in, B. S. G. O, Oran, 1926, p: 231.

ومن خلال اطلاعنا على المصادر التاريخية، سواء العربية أو الأجنبية، ومما سبق ذكره وتقدم يمكننا القول:

- أن الضرائب الإسلامية، هي تلك الضرائب المنصوص عليها في الكتاب والسنُّة، بيد أنه قد تبرز في المجتمعات الإسلامية بعض الحاجات والمصاريف المالية، التي لا يمكن تأمينها بتلك الضرائب؛ وفي هذه الحالة يوظف على الرعية جميعاً، الاشتراك في تأمين هذه المصاريف في حدود إمكانياتهم.
- أن أساس الضرائب في الإسلام، هو توفير ما تتطلبه المصالح العامة من النفقات، وتأمين أصحاب الأموال على أنفسهم، وأموالهم، وتحقيق التآزر والتكافل بين أفراد المجتمع.
- أن أسس جباية الضرائب وأسسها لا بد أن تتوفر فيها قواعد: العدالة، واليقين، والملاءمة، والاقتصاد.
- أن للضرائب في الشرع الإسلامي أنواع؛ الخراج، وعشور الأرض، والزكاة، والفيء والغنيمة، والجزية، وعشور التجارة، وموارد عديدة.

وهذه الأنواع يمكن تقسيمها إلى: ضريبة الأموال المنقولة، التي تشمل؛ زكاة النقدين -الذهب والفضة- وزكاة عروض التجارة، وزكاة السائمة من بهيمة الأنعام؛ وضريبة الأرض الزراعية، التي تشمل العشر، ونصف العشر، والخراج؛ وضريبة الأشخاص، التي تؤخذ من أهل الذمة، وهي الجزية، ويمكن أن تلحق زكاة الفطر بهذا الباب؛ وضريبة العشور، المتضمنة الرسوم الجمركية؛ التي تؤخذ على الصادر من البلاد الإسلامية والوارد إليها؛ وخمس الغنائم؛ وخمس ما يعثر عليه من المعادن والركاز في باطن الأرض.

وعموما هي تسع حالات: أربع حالات تشمل المحاصيل الزراعية، وهي القمح والشعير والتمر والزبيب؛ وتشمل ثلاث حالات منها: الحيوانات (وليس المنتجات الحيوانية)، وهي الأبقار والأغنام والابل؛ أما الحالتان الأخريان، فتشملان الذهب والفضة والمسكوكات التي تبقى مجمدة وغير متداولة خلال العام.

- أن للضرائب في الإسلام أوجه صرف وإنفاق مذكورة؛ فالزكاة تنفق على حسب مصارفها المذكورة في الآية. وبشكل عام، فالضرائب الشرعية تنفق على شتى الموظفين، ورواتب العساكر، ومختلف تكاليف حياة الدولة عامة، وعديد المنح والهدايا المعطاة.
- أن الضرائب وطرق استخلاصها من الرعية، تعتبر من أبرز مظاهر سيادة الحكام المسلمين.
- أن الضرائب حدث عليها الكثير من التغيير، بعد عصر النبي والخلفاء الراشدين؛ ففي العهد الأموي ضوعفت الضرائب الشرعية، وفرضت جبايات جديدة ولم يلتزم فيها بالعدالة والتمسك بالشريعة،

وبدأت الزيادات الضرائبية، لكنها خفضت في العصر الأولين: العباسي والفاطمي، مع تبني سياسة الإصلاحات، ونفس الشيء يقال عن النظم الإقطاعية العسكرية السلجوقية، والمملوكية، وأيضا في عهد الدول المستقلة ببلاد المغرب والأندلس، وتدهورت الأحوال الاقتصادية، فكان جلّ همُّ الحكام الحصول على الأموال فقط.

- أما في بلاد الجزائر في العصور الإسلامية، فكانت الضرائب كما يلي:

– ففي العصر الحمادي، لا تذكر المصادر شيئا عن الضرائب، إلا مع الغزوة الهلالية، عندما بدت أوضاع البلاد متدهورة، أما في الجهة الغربية، ففرضت زناتة، ما شاءت من الضرائب بتشدد كبير.

– وفي العصر المرابطي، شاع في بداية حكمهم، رد المظالم وقطع المغارم، والالتزام بالشرع، ومع توالي أيام الدولة، فإن الضرائب الشرعية لم تعد تفي بالتزامات الدولة، مما أدى إلى فرض ضرائب جديدة، ابتداء من عهد علي بن يوسف، أدت بهم إلى التشدد مع رعيتهم، مما كان سببا في انتهاء ملكهم، نتيجة ثورة الموحدين عليهم.

– وفي العهد الموحدي، توخى الموحدون في سياستهم الضرائبية، انتهاج نظام ضريبي واحد حتى نهاية القرن السادس للهجرة/ الثاني عشر للميلاد، واقتصروا على الضرائب الشرعية. وكان تنظيم الإدارة المالية الموحدية واضحا.

– وفي عصر ما بعد الموحدين، أو العهدين الزياني والحفصي، فلم يحدث تغيير كبير على النظام الضريبي، الذي يعتبر استمرارا للنظام الموحدي، مع استحداث بعض الضرائب الجديدة، لحاجات الدولة آنذاك. وكان هناك حرص على جباية مختلف الضرائب، التي غدت تمثل رمزا للتبعية والولاء، وبداية حدوث بعض التجاوزات.

– أما الضرائب في تاريخ الدولة العثمانية قد اُجتهد فيها كثيرا: فهناك الضرائب الشرعية؛ من عشر وخراج وجزية، لكن مقاديرها، وكيفية جبايتها، كانت تتغير بتطور الدولة وظروفها الداخلية والخارجية؛ وهناك ضرائب ورسوم عديدة كانت تفرض على مختلف الأنشطة العامة، وفي حالات الطوارئ وغيرها. لكن كل ذلك تغير مع دخول الدولة مرحلة التنظيمات الخيرية عام 1839م، بحيث شرع في فرض ضريبة موحدة بداية من عام 1840م، هذه الأخيرة التي حدث عليها تغييرات كثيرة حتى زوال الدولة سنة 1924م.

- أن الضرائب من خلال أطروحات ابن خلدون، تكون في بداية نشأة الدولة قليلة على الرعية، باعتبار بداوة الدولة وعصبيتها، اللذان تحدث عنهما؛ من أن الدولة باعتبار ذلك خمسة مراحل،

تشكل ثلاثة أجيال؛ وتبعا لكل ذلك فالضرائب تزداد تأثيراتها وتكثر من مرحلة البداوة إلى مرحلة الحضارة، ومن الجيل الأول إلى الجيل الثالث؛ فتتناقص المنتجات والمحاصيل تبعا لزيادة الضرائب.

ويعتبر ابن خلدون أن ممارسة الدولة للفلاحة والتجارة تفسد الجباية، ذلك أن السكان لما يرون ذلك يتوقفون عن استثمار أموالهم، مما يؤدي إلى انهيار البلاد؛ وبخلاف ذلك يرى أن الإنفاق هو الذي يؤدي إلى تحريك العجلة الاقتصادية. كما يعتبر ابن خلدون، أن من أهم أسباب زوال الدول؛ الظلم بصفة عامة ومصادرة أموال الناس بصفة خاصة؛ حيث إن ذلك يؤدي إلى فقدان همة الناس، وذهاب آمالهم، والتوقف عن العمل، فتكسد الأسواق، ويهاجر الناس، ويقل عددهم في البلاد، فيضعف حال الدولة. ويرى أن من أكبر المظالم أعمال السخرة، واحتكار الدولة للمنتجات، ومكوس الأسواق وغيرها. فكأن ابن خلدون في كل هذا، قد كان يستقرئ سياسة العثمانيين والفرنسيين الضرائبية.

- أن فتح مدينة وهران الأخير، كان نقطة فاصلة في تاريخ الجزائر، باعتبارها آخر مدينة تحرر. وفي باب الضرائب ظل بعض الجزائريون القاطنون بجوارها، يدفعون طيلة الاحتلال الإسباني للمدينة، ضرائب متعددة، سواء برضاهم، كما هو الشأن بالنسبة للخاضعين لهم، والمسمون بـ: "المغاطيس"، أو إكراها بالنسبة لسكان الإقليم الغربي، الذين كانوا يتعرضون لحملات عديدة من إسبان وهران ومعاونيها.

ومن كل ذلك يمكن القول: إن الجزائر ذات ماضٍ تاريخي قانوني في الضرائب؛ إذ عرفتها منذ زمن بعيد، ومرّ عليها العديد من التجارب السياسية، التي تأسست فيها، وترسّخت سلوكيات سياسية متعددة، ونظم إدارية متنوعة. وهذه التقاليد حددت في تقديري، نمط الدولة الجزائرية الحديثة وطبيعتها. فالدولة بأخذها بالعادات الموروثة، كانت تستمد منها مشروعيتها، وبتطبيقها للمتعارف، تتحكم في حياة العامة؛ فتم لها مراقبة الحدود، وتأمين الطرق، وفرض الأمن، وجمع الضرائب، وفرض الولاء.

وهذه الضرائب العثمانية؛ سنتعرف عليها، وعلى مختلف أنواعها ونظمها ومبادئها وطرق جبايتها وتأثيراتها؛ في فصول الباب الأول القادم ..

*

* *

الباب الأول:
الدولة والمجتمع والضرائب في الجزائر في العهد العثماني.

ــ مقدمة الباب

ــ الفصل الأول: نظرة عن الأوضاع العامة في الجزائر بعد فتح وهران.

ــ الفصل الثاني: أصناف الضرائب والرسوم العثمانية وأنواعهما.

ــ الفصل الثالث: طرق الجباية وموارد البايلك.

ــ خاتمة الباب:

لمعالجة مختلف النظم الضريبية في الجزائر رأيت من الأنسب والضروري تخصيص البـــاب الأول للبحث في النظام الضريبي للجزائر في الفترة المعدة لبحث في أواخر العهد العثمـــاني: 1792-1830. وقبل كل ذلك، البحث في الأوضاع العامة للبلاد الجزائرية في ذلك الحين؛ نتعرف على كل مجـــالات الحياة التي سادت الجزائر، ليتسنى لنا الولوج بكل سهولة في وضع النظام الضرائبي الذي طبقه العثمانيون في إطاره الصحيح. وهذا كان موضوع دراستنا في الفصل الأول.

أما الفصل الثاني فشرعنا فيه في بحث مختلف أصناف الضرائب والرسوم العثمانيـــة، ومبادئهـــا المقومة والمميزة لها، وبكثير تفصيل.

وبيد أن معالجة الضرائب وأنواعها لا تكتمل إلا بالتعرف على مختلف طرق جبايـــة الـــضرائب وموارد الدولة منها وغيرها، وهو ما كان موضوع الفصل الثالث من هذا الباب.

الفصل الأول:

نظرة عن الأوضاع العامة في الجزائر بعد فتح وهران:

لقد رأيت أنه من الأفضل، وقبل التطرق إلى النظام الضرائبي العثماني، أن ألقي مزيدا من الضوء على ما كان سائدا في الجزائر في كل مناحي الحياة، ذلك أن الولوج إلى الضرائب مباشرة، تجعل القارئ لا يفهم النظام الضريبي في وضعه الصحيح. كما أن التعرف على ما كان سائدا في فترة العقود الأربعة الأخيرة من العهد العثماني؛ من سياسة الدولة المتبعة، واقتصادها القائم، ووضع مجتمعها، وحالة ثقافتها، ومختلف نظم البلاد الإدارية المسيرة، تجعلنا نفهم فرض النظام الضريبي في سياقه الشامل.

أما هذا الفصل، فكما هو باد لأول وهلة، أن موضوعه قد عولج معالجة شاملة، بحيث لا يترك مجالا جديدا للبحث، لكن ما توفر عنه من دراسات وأبحاث مازال قليلا غير واف، ولا شامل. ولذلك سأحاول إثراءه بما تمكنت من العثور عليه من وثائق، ومصادر، وما قمشته منها ومن غيرها من معلومات.

I) الحياة السياسية:

01– نظرة على تطور الإدارة العثمانية في الجزائر: لم تحدث تطورات مهمة في الضرائب، في الجزائر في العهد العثماني، وكان لها شأن آخر: ذلك أن تأثير النظام الضريبي كان محدودا. ومن حيث المبدأ، تبنى العثمانيون في ضرائبهم على الشريعة الإسلامية، وبالأحرى على النظام المالي العربي الإسلامي. لكننا لسنا في هذا المقام في معرض السرد التاريخي والتوثيقي للضرائب وأنواعها وكيفية جبايتها، والمشاكل التي تثور بسبب سوء الإدارة أو التعسف في طريقة الجباية، بقدر ما نود تأصيل العمق التاريخي والقانوني لها، مع عدم إغفال ما يمكن اعتباره تجاوزاً أو استخداما سيئا للضريبة عبر التاريخ؛ لأن دراستنا في فصولها اللاحقة قائمة على كل ذلك.

I: الجزائر في عهد الولاة العثمانيين المعيّنين: أنيطت مهمة إدارة البلاد الجزائرية منذ التحاقها بالخلافة العثمانية، في عهد خير الدين بربروسة، أول **بايلربايات** إيالة الجزائر، إلى مجموعة من القادة، كان أولهم مملوكه حسن آغا. هذا الأخير، الذي كان يقود الجند في البلاد نيابة عن خير الدين، الذي كان منشغلا بالخارج وبأمور البحر. وقيادة الجند تعني المحلة العسكرية [1] العابرة لمختلف المناطق، إحصاءً

[1] وهو ما كانت تقوم به في أواخر العهد العثماني "المحلة"؛ أو تلك الحملة العسكرية، التي كانت توجه إلى دواخل البلاد؛ في كل من بيالك الجزائر الثلاثة مرتين في السنة؛ مرة في الشتاء وأخرى في الصيف؛ فالأولى لإحصاء المواشي والمساحات المزروعة، والثانية

للضرائب، وجمعاً لها، وتنظيم مختلف أشكال الحياة، وإثبات هيبة الجولة ومكانتـــها وغيرهـــا. وتـــذكر المصادر، أن من أبرز رحلاته تلك التي شرع فيها في ربيع سنة 948هـــ/ 1542م، مـــصطحبا الجنـــد الانكشاري، وفرسان المخزن الصبايحية والأندلسيين، وتمكن فيها من إخضاع أمير كوكو وأمـــير بـــني عباس. و لم يتوقف عند هذا الحد، فنراه يخرج في ربيع السنة الموالية رفقة أربعة آلاف جندي من المـــشاة، وستة آلاف فارس مخزني، مما حدا به أن يفرض على أمراء مناطق كوكو وتلمسان وبني عباس، دفع هدية سنوية ترسل باستمرار وانتظام إلى العاصمة. [1]

وقد كان حسن آغا أول من بدأ العمل بنظام جمع الضرائب في مختلف أقاليم الجزائر، والإتيان بها إلى العاصمة، فيما عرف بعملية الدنوش. [2] بيد أن المتعارف عليه، أن حكام الجزائر، عدا عهد الحكـــام الأقوياء من البايلربايات، أو ولاة الدولة العثمانية في الجزائر، لم يخرجوا من أسوار العاصمة لتفقد أحوال الرعية، وما يرافق ذلك، طيلة العهد العثماني، وتركوا ذلك لمن ينوب عنهم من آغاوات الجند، والبايات وخلفاؤهم. والمحتمل أن ذلك راجع لانشغالات كثيرة في العاصمة منعتهم من ذلك، وكذا لعلو مكانتهم على باقي القادة، والذي يبدو مهما أيضا السلطات المتعاظمة للأوجاق الانكشاري، الذي يمثل قـــوة لا يستهان بها، يمكنها أن تنافس سلطات الولاة أنفسهم. [3]

وللاستدلال على ذلك أيضا، فقد كان الوالي العثماني الموالي؛ حسن باشا ابن خير الدين الـــذي تولى البيلربكية لثلاث مرات، قليلا ما يخرج لداخل البلاد. فخرج مرة بقوة قوامها ثلاثون ألف فارس من العرب والزمول والعبيد إلى الشرق الجزائري. وفي معظم الأحيان، كان ينوبه في ذلك خليفته القائد صفا.

=لتحصيل الزكاوات وجبايتها. ومحال بايلك الجزائر الثلاث: محلة بايلك الشرق، كانت تنطلق من قسنطينة، وتنقسم إلى فيلقين، أحدهما يجوب الهضاب العليا، والتل الجنوبي، والآخر يقصد مناطق التل الشمالية المتاخمة لساحل البحر. أما محلة بايلك البيطري، فتتوجه من مدينتي الجزائر والمدية نحو سهل عريب وبني سليمان والبرواقية. بينما محلة بايلك الغرب، تخرج من مازونة أو معسكر، نحو سهول غريس ووادي مينة، وجهات السرسو وتاهرت. انظر/ – أحمد الشريف الزهار: **مذكرات نقيب الأشراف**، نشر أحمد توفيق المدني، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1974، ص: 35. – ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني**، م. و. ك، الجزائر، 1986. – عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، د. م. ج، ج3، الجزائر، 1982. – فلة قشاعي موساوي: **النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني (1771–1837)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1991.

[1] Fray Diego de Haedo: ***Histoire des rois d'Alger***, traduit et annoté par H-D: Degrammont, Alger, 1881, p: 69.

[2] انظر الفصل المتعلق بالضرائب العثمانية.

[3] تذكر المصادر أنه بدأ مع مر الأيام، حدوث تعاظم لقوة الانكشارية، ثم بداية لتنافس القوتين البرية والبحرية.

- F. De Haedo: op.cit, p: 78.

ورغم أن حسن بن خير الدين قد حاول تدعيم القوة المخزنية المحلية وتوسعة استخدامها؛ من فرسان صبايحية وزواوة، بلغت حوالي 17 ألف فارس مسلح، بغية الحد من سيطرة الانكشارية وتقليم أظافرها، بالزج بها في حرب وهران، إلا أنه أخفق في مشروعه، حتى أن الديوان الممثل للجند طلب ترحيله إلى اسطنبول.[1]

كما نجد أكبر منظم للجزائر العثمانية إداريا "صالح ريس"، الذي واصل المشروع "البربروسي"، المتعلق بخلق رابطة بين الزعامات المحلية ومخزن الأقاليم. هذا الوالي الذي وصل إلى منصب البيلربكية، لم يخرج إلى داخل البلاد إلا في مناسبات معدودة. كانت أولها في سنة 948هـ/ 1542م، لمّا وصل إلى بلاد الزاب، وأخضع بسكرة، واعترف بعائلة بوعكاز كعائلة متوارثة لمشيخة العرب.[2] ثم خرج في رحلة أخرى في فصل الشتاء باتجاه الصحراء، وأخضع إمارة توقرت، وثبت أميرها في مركزه، كأمير على بني جلاب، في مقابل دفعه لضريبة سنوية قدرها ثلاثون عبدا زنجيا. كما اتفق مع أعيان ورقلة على أن يدفعوا هم بدورهم خمس عشرة أمة زنجية.[3] أما مهمة تفقد الداخل –وخلافا لكل ذلك– فقد تركها صالح ريس، لقائده حسن قورصو.[4]

والمؤكد أن البايلربايات، ورغم كل ذلك قد تمكنوا من النجاح في تأسيس حكم سياسي ثابت الأركان، وتنظيم البلاد، وتوحيدها، بيد أن نفوذ الوجق الانكشاري، وانفراده بزمام الحكم، وصده لأبواب مشاركة العناصر الجزائرية المحلية في السلطة قد تواصل. وما المنافسات التي كانت قائمة، إلا خير دليل على محاولات الاستئثار بالحكم. تلك المنافسة التي كانت قائمة بين رجال الإنكشارية، والطائفة أو رياس البحر.[5]

---

[1] وقد حاول رمضان باشا فيما بعد سنة 1574م/ 981هـ السير في نفس الاتجاه، إلا أن الانكشارية رفضته سنة 982هـ/ 1582م، وعادت المياه إلى مجاريها، والسلطة إلى هيئة الديوان.
- F. De Haedo: Ibid, p. 89.

[2] M. Kaddache: ***L'Algérie durant la période Ottomane,*** o.p.u, Alger, 2003, p: 54.

[3] وهذا يدل على أن العثمانيين لم يسعوا إلى فرض نظمهم عنوة على الجزائريين منذ يومهم الأول، وإنما أبقوا على الأوضاع كما كانت، ونظموها فقط. فاعتُرف بالحكام والزعماء النافذين، كما هو الشأن هنا بالنسبة لشيوخ بسكرة، ولحكام ورقلة وتوقرت، الذين بقوا يحكمون أنفسهم ذاتيا، حتى أواخر القرن 18م، عندما تعاظم نفوذ صالح باي قسنطينة وخرج بمحلته في شتاء 1788م متجها إلى الصحراء، حيث أنهى حكم بني الجلاب على توقرت. انظر على سبيل المثال/
- Haedo: op.cit, p: 93.
- Charles Féraud**: «*Notes historiques sur la province de Constantine, Les Beni Djelleb, Sultans de Touggourt*»**, in R.A, N°24, Alger, 1880, p: 166.

[4] F. De Haedo: op.cit, p: 104.

[5] من اصطلاحات البحرية العثمانية، ومعناها مجموعة من الجنود البحارة، الذين كانوا يعملون في سفينة واحدة، يتراوح عددهم بين 20 إلى 30 بحارا ، يرئسهم أوضة باشي، بمساعدة ضابط أو ريس.

وعهد **الباشاوات**، حددت فيه صلاحيات الحكام كثيرا، مقارنة بأسلافهم، بل حددت حتى مدة حكمهم بثلاث سنوات فقط. وهذا لعدة اعتبارات:

١- يقال: إن الدولة العثمانية قدّرت أنّ الوقت مناسب (وفاة علج علي)، لجعل تونس وطرابلس الغرب منفصلتان عن الجزائر، لكن الواقع ليس كذلك، حيث إنّ تونس لما حررت من الإسبان سنة 982هـ/ 1574م أصبحت باشاوية تابعة رأسا للدولة العثمانية، وكذلك الحال بالنسبة لطرابلس الغرب منذ سنة 959هـ/ 1551م.

٢- أنّ قيام الدولة العثمانية بالتغيير كان بهدف الحد من حدة النزاع بين الطائفتين، الذي ذكراه.

٣- أنّ السلطان العثماني أراد أن يزيد من سلطته على الجزائر وتونس وطرابلس، وتقوية ارتباطهم به عن طريق تجزئتهم، وتعيين حكام مؤقتين لهم، لا تسمح فترة حكمهم القصيرة بالتفكير في الاستقلال عن الدولة العثمانية، كما كان الأمر في فترة البايلر بايات الأقوياء. فهل نجحت الدولة في هذا المبتغى؟ الحقيقة ذلك التعديل لم يحل دون إضعاف نفوذ السلاطين العثمانيين على هذه الإيالات، وظهور ميول استقلالية؛ حيث وقع العكس، تعيين حكام ضعاف لم يستطيعوا فرض سلطتهم، والمسك بزمام الأمور. وهذا بسبب أنّه لم يكن لهم سند محلي، وأنهم كانوا في نظر الجيش والطائفة مجرد موظفين مؤقتين. كذلك، لمّا خفّت حدة الصراع بين العثمانيين والدول الأوربية، ولا سيما بعد معركة ليبانتي 979هـ/ 1571م، وميل الدولة العثمانية لمسالمة تلك الدول.

= أما عن ذلك النزاع، فكان قد بدأ يستشري بين رجال البحرية (طائفة الرياس)، وبين الجند البري الإنكشاري. والواقع أنّ ذلك الخلاف بدأ قبل ذلك منذ عهد صالح ريس، الذي وفق بين الطرفين سنة 975هـ/ 1567م. ويحتمل أنّ تعيينه بايلر بايا في تلك السنة، لأنّ أباه كان محل تقدير رجال البحر، وهو برز في قيادته للجيش البري، أي له سمعة طيبة. وحقيقة ذلك النزاع تتلخص في أنّ مصالح المؤسستين مختلفة، لكن متكاملة؛ مختلفة كون البحارة كانوا يدفعون بالأمور نحو تشجيع الغزو البحري، الذي كان يسبب ردود فعل الدول المتضررة، والنتيجة يتحملها بعد ذلك الجميع؛ تتمثل في حملات أوربية على الجزائر. أما الجند البري، فكانوا يريدون ويعملون على الحصول على ما يلزم الدولة من البر (أي الضرائب من الداخل). أمّا لماذا متكاملة؟ لأنّ الغزو البحري كان يساعد الخزينة، ويجبر الدول على دفعها لإتاوات، والبحارة كذلك في حاجة إلى الجند ليبقوا في المدن كقوة في البر لتحافظ على الأمن والاستقرار. كذلك وجود مصالح خاصة؛ فالرياس كانوا يريدون عناصر في سفنهم تكون طيّعة، وهذا ما لم يكن يتوافق مع العنصر الإنكشاري العنيد، وربان السفينة لا يريد عناصر كتلك، وهذا ما ولد النفور المتبادل. ومن كل هذا يمكن القول: إنّ تعيين الباشاوات لحل هذا الخلاف ليس صحيحا، لأنه لم يستطع أحد من الباشاوات حل المشكل، بل كانوا ضعافا والسيطرة عليهم من قبل المؤسستين، والذي لا يسير في إرادتهم يطرد أو يسجن أو يقتل. للمزيد انظر/ - نور الدين عبد القادر: مصدر سابق. - عزيز سامح إلتر: مرجع سابق.

- Haédo: ***Histoire***, op.cit, pp: 100-111.
- Thomas Show: ***L'Algérie un siècle avant l'occupation Française***, Paris, 1968.
- J, M. Venture de Paradis: ***Tunis et Alger au 18e siècle***, mémoire et observation, rassemblés et pressentis par Joseph Cuoq, Ed. Sindbad, Paris, 1983.

واستمرت المنافسة بين الطائفتين، وتجلت بصورة واضحة كذلك، في فترة الباشا محمد تكلـــرلي سنة 963هـــ/ 1556م. [1] حيث إنه وبعد وفاة صالح ريس –الذي استطاع إلى حد بعيد أن يوفق بـــين الطرفين– اختار الإنكشاريون حاكما جديدا هو حسن قورصو، لكن الباب العالي [2] أرسل مبعوثا يمثـــل سلطته في الجزائر هو محمد باشا تكلرلي، وهذا ما لم يرق الإنكشارية، وعدم رضـــاها. فـــأمروا بعـــدم استقبال الباشا الجديد في كل من مدينتي: بونة عن طريق قائدها مصطفى، وبجاية، عن طريق قائدها علي ساردو. ولما وصل الجزائر لم يستقبل كذلك، وهذا في نهاية سبتمبر 1556م/ 963هـــ. [3]

ولما كانت طائفة الرياس على خلاف مع الإنكشارية بسبب أن الرياس لم يريدوا مقاسمة الجـــيش لهم في غنائمهم البحرية، فإنهم أيدوا الباشا تكلرلي، وذلك بالتحايل على الإنكشارية، بأنهم يعملون على مساعدتهم على التسلل ليلا إلى سفن الباشا وإحراقها. لذلك انطلت الحيلة على الإنكشارية، وقام خمسة رياس بتنفيذ الخطة وهم؛ الرايس مامي نابوليتاني، والرايس مامي من كورســـيكا، ونـــشوالي رايـــس، ومصطفى رايس، ويحي رايس. وتم دخول الباشا إلى المدينة رفقة ألفي جندي، وألقي القبض على حسن قورصو، وأمر بإعدامه، وإعدام حاكمي بونة وبجاية. لكن الأمور لم تستتب حيث قتل الباشا الجديد من قبل أحد الإنكشاريين المتتلمذين على حسن قورصو، وهو القائد يوسف. وبهذا تبرز لنا هذه الأحـــداث صراع الطائفتين المذكورتين. [4]

كما أن الباشاوات، وجدوا صعوبة في التحكم، وفرض سلطتهم على الطائفتين المذكورتين، لأن هاتين الطائفتين كانتا متعودتين على حكام أقوياء (البايلربايات) وغيرها.

ولما لم يكن للباشاوات المعرفين بالثلاثيين (*Triennaux*) [5] نفس إمكانات من سبقهم، ونفـــس نفوذهم، فإن سلطات الانكشارية قد ازدادت وتوسعت. لذلك اكتفوا بتجهيز المحـــلات، دون قيـــادتهم المباشرة لها، وإرسالها باسم الخليفة، ذلك أن الضرائب الشرعية لا تجبى نظريا، إلا باسـم السلطة الدينيـــة

---

[1] Albert Devoulx : "***La première***", op.cit, pp: 01-06.

[2] يسمى باللغة العثمانية "باب آصفي"؛ اسم أطلق على المقر الرسمي لرئاسة الوزارة في مركز الدولة العثمانية (الصدارة العظمى) باسطنبول، وهذا بدءا من سنة 1130هـــ/ 1718م، بعد أن كان يطلق على البلاط السلطاني. ويشتمل على الأبنية الخاصـــة بالنظار، والمكاتب الملحقة، إضافة إلى الصدر الأعظم. انظر/ – حكمت قفلجملي: **التاريخ العثماني؛ رؤية ماديّة**، تعريب فاضل لقمان، دار الجيل، دون مكان نشر، ولا سنة النشر، ص: 259–260.

[3] A. Devoulx: *"**La première**"*, op.cit, pp: 01-06. - Haédo: op.cit, pp: 100-111.

[4] - Fray. Diego de Haédo: Idem. - A. Devoulx: op.cit, pp: 03-04.

- Elie de la Primaudaie: «***Document inédits sur l'histoire de l'occupation espagnole en Afrique (1506-1574)***», in R.A, n°19, Alger 1875, pp 287-288.

[5] بمعنى يحكمون مدة ثلاث سنوات وتتجدد مهامهم كل ثلاث سنوات.

الشرعية، ممثلة في شخص السلطان العثماني. وذكر "هايدو" أن الباشا كان يرسل مـــع المحلـــة كاتبـــه الشخصي نائبا عنه، وكاتبا ثان، ممسكا بدفاتر المطالب الموظفة على السكان، ويرسل الهـــدايا إلى قـــواد الأقاليم وزعمائها.[1] ولم تكن أهداف الباشا –حسب المصادر الأوربية– سوى جمع الكثير من المـــال، تعويضا لما دفعه في اسطنبول كرشاوى للحصول على منصبه. لذلك تقول إننا نراه منشغلا بما تدره عليه أموال الجباية، في أسرع وقت لمحدودية سني حكمه.[2]

ولمّا كانت الجزائر متعودة على حكام أقوياء، فإنّ المؤسستين العسكريتين في الجزائر أظهرتا تمردا على تعيين هؤلاء الولاة. وعندما سئم رجال الطائفة والإنكشارية من تصرفات بعض الباشاوات الثلاثيين، قرروا سحب الصلاحيات منهم، والإبقاء على الباشا مجرد ممثل للسلطان العثماني، في سنة 1659م. وهنا انتقلت الجزائر إلى نظام حكم آخر، قاده قادة الجند البري؛ أو الآغاوات، لعدة أسباب أهمها: أنه لم تكن سيرة الباشاوات، لتلقى رضا المؤسستين؛ فالباشا الأخير إبراهيم في تلك السنة، كان في نظر رجال الجند يتلاعب في أمور الجباية؛ أما رجال الطائفة فاستاؤوا لأنّ الباشا، كان يقتطع لنفسه نصيبا من الأمـــوال، التي يرسلها السلطان العثماني للطائفة، نظير مشاركتها في الغزو البحري. لكل هذا وغيره وقع الـــصدام، وساءت العلاقات، وتقرر في الأخير سحب السلطة الفعلية من الباشا وإسنادها لكبير الجنـــد أو الآغـــا، لفترة قصيرة، وبشكل دوري وسريع، لا تتجاوز السنتين. وهنا حدث الانقلاب، وتم تعـــيين الحـــاكم بالجزائر محليا لأول مرة.[3]

فكانت الجزائر خلال الفترة من 1519-1671م إيالة عثمانية، تتلقى المساعدة المالية والعسكرية من الخلافة. وقد اهتم الحكام في هذه المرحلة بتوحيد الجزائر سياسيا؛ وذلك بالقضاء علـــى الإمـــارات

---

[1] F. DE HAEDO: «***Topographie et Histoire générale d'Alger***», Trad. de l'Espagnol, par A. Berbrugger et Monnereau, in, R.A, N° 15, Alger, 1871, p: 62.

[2] Idem.

[3] للمزيد انظر/ – نور الدين عبد القادر: مصدر سابق. – محمد فريد بك المحامي: **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، ط 02، دار النفائس، بيروت، 1983م. – عزيز سامح إلتر: مرجع سابق. – علي محمد محمد الصلابي: **الدولة العثمانية، عوامـــل النـــهوض وأســـباب السقوط**، دار الفجر للتراث، القاهرة، 2004. – كارل بروكلمان: **تاريخ الشعوب الإسلامية**، ترجمة أمين فارس ومنير بعلبكي، ط 04، دار العلم للملايين، بيروت، 1965. – وليم سبنسر: **الجزائر في عهد رياس البحر**، تعريب وتعليق، عبـــد القـــادر زباديـــة، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1980.

- Fray. Diego de. Haédo: ***Histoire***, op.cit, pp: 100-111. - H. D. de Grammont: «***Relations entre la France et la régence d´Alger au 17e siècle***», in, R.A, N° 23, Alger, 1879, pp: 445-447. - Thomas Show: op.cit. - Lemnouar Marouche: ***Recherches sur l'Algérie à l'époque ottomane, T 01, Monnaie, Prix et Revenus (1520-1830),*** Ed. Bouchène, Paris, 2002. - J, M. Venture de Paradis: op.cit.

المستقلة وإخضاعها لسلطة مركزية مقرها مدينة الجزائر. كما وجهوا جهودهم، لتحرير موانئ البلاد من السيطرة الإسبانية، وفرض سيطرة الأسطول على الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط.

II: الجزائر في عهد الحكام العثمانيين المنتخبين: عرفت الجزائر بعد انتهاء عهد الباشاوات، فترات اضطراب دام على مقاليد الحكم، دامت أزيد من عقد من الزمان، مدة حكم قادة الجيش الانكشاري للبلاد بين سنتي 1659–1671م. وقد أحجمت المصادر عن ذكر أي شيء ذا بال، بالنسبة للتنظيم الإداري والمالي للدولة، بسبب تلك الأحوال السيئة، في عهد **الآغاوات**.

بيد أن هذا التغيير لم يأت بالأمن ويؤدي للاستقرار المنشود، نتيجة كثرة الاعتداءات الأوربية على السواحل الجزائرية أخطرها الفرنسية، والهولندية، خاصة الانجليزية التي استطاع أسطولها سنة 1080هـ/ 1671م أن يحطم قسما من الأسطول الجزائري في خليج بجاية، فحمّلت الطائفة مسؤولية هذه الأضرار لعلي أغا، واتهمته بأنه لا يهتم بأمور البحر، كما اتهمه الجند بتكديس الثروة. لذلك قتل واضطربت الأمور في مدينة الجزائر، حتى لم يرغب أحد في الحكم.

لكن الأمر، لم يكن سوى فترة ضعف صغيرة، لتتلوها فترات أطول للاستقرار والنمو، كانت في عهد الحكام الذين جاؤوا بعدهم من **الدايات** الذين عُرفوا بأطول العهود؛ فمع بداية سنة 1671م دخلت الجزائر مرحلة جديدة تميزت بتولي طائفة رياس البحر السلطة، وهم ضباط البحر الذين نصبوا نظاما جديدا يتمثل في تعيين حاكم للبلاد يلقب بالداي. ووقع الاختيار على أحد أشهر رياس البحر البارزين، وهو محمد التريكي أو الطريقي، وعين دايا مدى الحياة. وبذلك بدأ عهد جديد في الجزائر، وهو فترة الدايات، الذين عمروا طويلا، وكان عهدهم من أزهى العهود نسبيا.

وقد التزم الدايات بحفظ الارتباط مع الدولة العثمانية باعتبارها خلافة إسلامية، لكنهم سلكوا سياسة مستقلة فيما يتعلق بالشؤون الخاصة للبلاد، فالداي هو الذي: يعقد الاتفاقيات الدولية، ويستقبل البعثات الدبلوماسية (القناصل)، ويعلن الحرب ويبرم معاهدات السلام.

ولما استقر نظام الدايات، تَكَوَّن في مدينة الجزائر ديوان مستقل هو أشبه بمجلس الوزراء؛ فهناك وكيل الخرج المختص بشؤون البحرية، وبيت المالجي المختص بالشؤون المالية، ورئيس أمين مدينة الجزائر، وخوجة الخيل الذي كان يشكل حلقة اتصال بين الجزائريين والحكومة. [1]

وقد شهدت الدولة في ذانك الحين تنظيمات محكمة في شتى المناحي. وغدا منصب الداي منتخبا في الجزائر، سواء من رياس البحر أو من الجند الانكشاري. هذا الأخير الذي بدأت علاقات الدايات به

[1] Mohamed Mzali: ***Les beys de Tunis et le roi des français***, M.T.E et S.N.E.D, Alger, 1976, p: 24.

تتوتر مع الزمن، حتى أن الكثير من الملاحظين الأوربيين يضخمون الأمر ويصورونه بأبـــشع التعـــابير. [1]
بينما نجد بعضا من الدايات من يصرح بخضوعه لسلطة الانكشارية. [2]

ولكن الدايات في معظم الأحيان تمكنوا من فرض إرادهم، والتحكم في شؤون البلاد على أحسن وجه، وتطويع العصاة من الجند. [3]

ويمكن استنتاج أهم الخصائص التي ميزت الدولة الجزائرية آنذاك فيما يلي:

- أنّ تعيين رجال الحكم، لم يعد قائما على الانتخاب من قبل ممثلي الشعب، فلم يكن النظام الـــسياسي ملكيا وراثيا، ولكنه لم يرتق إلى نظام جمهوري.
- وأنّ وضعية الجزائر لم تختلف عما كانت عليه باقي دول العالم الإسلامي، ولكنها كانت مختلـــفة عما كان يحدث في العالم الأوربي، الذي تكونت فيه دول ذات حكومات مركزية أخذت تتأهب لفـــرض سيطرها على العالم. [4]
- وأنّ النظام الإداري حافظ على التقسيمات القبلية والزعامات المحلية. [5]

02- لمحة عامة على الحالة السياسية في الجزائر بعد فتح وهران: يمكن القول، استنادا إلى المصادر والمراجع الآتي ذكرها، إن الجزائر في الفترة موضوع البحث لم تنعم بالهدوء والاستقرار بعد تحرير وهران، ولا سيما في العقود الثلاثة من العهد العثماني؛ حيث بلغ الفساد ذروته، وكانت المكائد

---

[1] نذكر على سبيل المثال ما توصف به بعض المصادر منصب الداي؛ من أنه عبد للعبيد، ودائم الريبة والحذر، وكثير الانشغال بإبطال الدسائس المستمرة، وما قد يتهدده من مؤامرات محاكة. وأن الداي كان مضطرا للمكوث طيلة اليوم في سرير عرشه.
" *Le Dey est l'esclave des esclaves, il vit dans une continuelle méfiance toujours occupé à déjouer les intrigues qui menacent ses jours … Le Dey est astreint à être toute la journée sur son trône* ". Voir: - D[r] Shaw: ***Voyage dans la Régence d'Alger***, traduit de l'Anglais par J. Mac Carthy, Ed. Bouslama, Tunis, 1980, p: 15.

[2] حسب مراسلة للداي شعبان جاء فيها: "*Nous sommes tous sous la protection et la dépendance de la Milice*..." Voir: - E. Plantet: ***Correspondance des Deys d'Alger avec la cour de France 1579- 1833***, réédition et préface de Abdeljalil Temimi, 2 T, Ed. Bouslama, Tunis, 1981, T 1, p: 429.

[3] فعلى سبيل المثال، تذكر المصادر أن: "الداي علي باشا في سنة 1816م أخرج محلة، وبعث فيها كل من رآه "شيطانا"، وبعث في إثرهم. فمنهم من قتلهم، ومنهم من أجلاهم". ويقول: "اتفقت محلة على خلع الباشا وعينت شاوش المحلة عوضا عنـــه، ودارت حرب بين أتراك العاصمة، وأتراك المحلة". راجع/ - أحمد الشريف الزهار: مصدر سابق، ص: 136-137.

[4] مثل: فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة إلخ.

[5] قيرة إسماعيل، وغربي علي، ودليو فضيل، وفيلالي صالح: **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص: 53. انظر/ - ناصر الدين سعيدوني:**النظام، مرجع سابق**. - ناصر الدين سعيدوني: **دراسات في الملكية العقارية**، م. و. ك، الجزائر، 1984.

والمؤامرات قد بلغت القمة. [1] وأن نظام الإنكشارية أصبح مثار فتنة واضطراب، وهو ما أدى بالداي علي خوجة سنة 1817م/ 1232هـ أن يحاول التخلص منه، [2] لتدخلاتهم في الحياة السياسية، ولكثرة مطالبتهم بالمرتبات وغيرها. وهذا ما ولد اضطرابات في شتّى النواحي السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، أدت إلى زعزعة الاستقرار العام، واندلاع ثورات مدمرة: كالثورة الدرقاوية، ثم التيجانية اللتين حمل لواءهما رجال الطرق والزوايا.

فبعد شح وندرة مغانم البحر في نهاية القرن 18م/ 12هـ، والتي ستنعدم تماما سنة 1818م/ 1231هـ. [3] لم تجد الدولة في تغطية مصاريفها، سوى إتباع سياسة ضريبية محكمة، والتي كان العبء الأكبر في تغطيتها، يقع على كاهل السكان. ولعل ما زاد الأحوال تدهورا، أنّ كلا الجانبين كان له أوضاع تزيد من تردّي الأحوال، فالسكان خاصة أهل الريف، كانوا يعانون من المجاعات والأوبئة في بعض السنوات. وفي المقابل كان هناك تنازع على السلطة بين الطائفة التركية، سواء في المركز أو في الأقاليم. وكذا ظاهرة عزل البايات وقتلهم، حيث إنّه تم قتل ستة عشر بايا، وعزل ثمانية ما بين 1790م/ 1205هـ- 1815م/ 1230هـ. [4]

لقد كان الوضع في عهد أواخر البايات مضطربا حقا، حيث كانوا مضطرين أن يحكموا بياليكهم بقبضة من حديد، حتى يتمكنوا من جمع الضرائب، التي تسمح لهم بالاحتفاظ بمناصبهم. [5] وكانت تلك المهمة صعبة للغاية، إذ كانوا يعرضون حياتهم لعدة أخطار، إما أن تقتلهم القبائل الثائرة، مثلما حدث لمحمد الذباح، باي التيطري، الذي قتل في منطقة القبائل، أثناء حملته على بني إيراثن عام 1168هـ/ 1754م. [6] أو الباي عثمان، الذي قتل في إحدى المعارك ضد ابن الأحرش الدرقاوي، في وادي الزهور ببايلك قسنطينة عام 1220هـ/ 1805م. [7] أو تقتلهم الإنكشارية بأمر من الداي، كما حدث ذلك لصالح، باي قسنطينة في عام 1206هـ/ 1791م، ومن جاء بعده من البايات. وقد علق العنتري عن

---

[1] أبو القاسم سعد الله: **تجارب في الأدب والرحلة**، م.و.ك، الجزائر، 1983، ص: 110.

[2] أحمد الشريف الزهار: **مصدر سابق**، ص: 110.

[3] M. Emerit: «***Les quartiers commerçant d'Alger à l'époque turque***.», in, Algeria, n° 25, Alger, 1952, p: 06.

[4] لوسات فلتري: **المغرب العربي قبل احتلال الجزائر(1790-1830)**، ترجمة حمادي الساحلي، مطابع الوحدة، مجموعة سراس، تونس، 1994.

[5] وليم شالير: مصدر سابق ، ص: 45.

[6] J. N. Robin: op.cit, p: 139.

[7] أحمد الشريف الزهار: مصدر سابق، ص: 86.

تلك الأحداث، قائلا:" وبسبب هذه الجريمة، صارت عادة جارية بموت البايات المتأخرين". [1]

03ـــ الطابع السياسي المميز للجزائر داخليا وخارجيا: كان الطابع السياسي المميز للجزائر قبل فتح وهران، هو الطابع العسكري، نظرا لمتطلبات الدفاع العسكري ضد الإسبان في وهران والمرسى الكبير، ونظرا كذلك للمنافسات التي كانت قبل هذه الفترة، واستمرت مع سلاطين المغرب الأقصى. فلذلك كانت الجزائر على أهبة الاستعداد لأي طارئ.[2] كما أن الجزائريون، كانوا يشاركون بكل ما يملكون في سبيل ذلك. [3] ورغم وجود بعض القبائل الموالية للإسبان، والتي كانت تسمى بـــ: «المغاطيس»، فإن العثمانيين استعملوا معها سياسة داهية، وذلك بالتبشير في أوساطهم ضد الإسبان. ومع السنين بدأت هذه السياسة تجني ثمارها وبدأت تلك القبائل تنفر من الولاء للإسبان.

وبعد زلزال وهران سنة 1790م / 1205هـــ قام الباي محمد الكبير بين سنتي 1791م-1792م/ 1206هـــ- 1207هـــ بحصارها، والحرب ضدها بحملة عسكرية مهمة. واتخذ كل الإجراءات اللازمة لذلك، بإرساله التموين اللازم للمجاهدين والمرابطين. [4]

وفي الأخير تم فتح، وهران واسترجاعها نهائيا سنة 1206هـــ/ 1792م، بإبرام معاهدة صلح بين الطرفين في سبتمبر 1791م /محرم 1206هـــ نصت على:

1- أن تدفع إسبانيا 12 ألف سلطاني كل سنة، حيث يتم تأديته بدفع 2000 سلطاني كل شهرين، أو 107 ريال صغير (بدقة شيك).

2- إنشاء وكالة تجارية إسبانية مماثلة للشركة الفرنسية في القالة، تقام في نواحي المرسى الكبير (جامع الغزوات).

3- السماح للإسبان بصيد المرجان على طول سواحل الغرب الجزائري.

4- حق شراء ألف كيلة قمح. [5] كل سنة بسعر السوق التجاري؛ حيث أنّه لم يكن يوجد ســـعر محدد،

---

[1] مصدر سابق، ص: 66.

[2] A. Tombarel: ***Guide général de l'Algérie***, Imp. Delavigne, Alger-Paris, 1855, p: 57.

[3] J. Cazenave: «***Organisation militaire d'Oran pendant l'occupation espagnole***.», in, A.A., Dec 1928, pp: 326-327.

[4] وقد صرف على ذلك مبلغ 260044 سلطانيا ذهبا؛ مجزأ إلى 14031 حمولة أو كيلة شعير، و4264 حمولة قمح، و2111 إنـــاء زبدة، و552 جرة زيت، و16359 خروف، و700 قنطار من البارود.

[5] كان المكيال المستعمل غالبا في التصدير إلى الخارج، يعرف في المبادلات باسم الفناق أو الفنيقة، أو القفاز. وكان يقدر في وهران بـــ: 102 لتر. راجع/ - N. Saidouni: ***l'Algérois rural à la fin de l'époque ottomane (1791-1830)***, Dar al –Gharb al Islami, Beyrouth, 2001, p: 244.

وهذا ما كان يتطلب التفاوض مع الباي كل سنة. [1]

5- امتياز خاص وهو الترخيص بالدخول إلى المرسى الكبير دون بقية الشعوب. [2]

لكن بعد عقد هذه الاتفاقية، بدأت إسبانيا تماطل في تطبيق بعض بنودها، خاصة ما يتعلق بدفع ما عليها، وهذا ما نستشفه من رسالة الداي حسان إلى ملك إسبانيا "كارلوس الرابع"، بتاريخ 21 صفر 1206هـ/ 1792م، عن تأخر إسبانيا في دفع 52 ألف ريال "ميراني" إلى باي وهران، ثم جواب الملك الإسباني بتاريخ 08 أكتوبر 1793م/ 1208هـ، بأنه دفع كل شيء، و لم يبق عليه سوى عشرة آلاف قرش أرسلها فعلا من إسبانيا. [3]

وبعد خروج الإسبان من وهران، أصبحت هذه الأخيرة عاصمة لبايلك الغرب، وأضحى محمد الكبير أول باي فيها. هذا الباي الذي قام بأعمال جليلة خلدت اسمه، وبقي أهل معسكر، ووهران وكامل الغرب الجزائري يتناقلونها أبا عن جدّ. فلقد كانت سياسته مزيجا من الشدّة واللين، وكان اهتمامه الأول منصبًّا في القضاء على نزعة العصيان لدى القبائل المتقلبة والتي أخضعها وطاردها بلا هوادة؛ فكان يخمد الثورات بعنف، ثم يبسط عدله بعد ذلك. وفي هذا الصدد كتب عنه ابن سحنون الراشدي: «... أنه أذاع العدل في غالب أحكامه، والأمان في سائر أقطاره». [4] لكن خلفاء محمد الكبير، لم يكونوا في مستوى سياسته لذلك ستضطرب الأمور من بعده.

أما ما يخص علاقات الجزائر، مع مملكة فاس؛ فقد بدأت العلاقات تتوتر منذ نهاية القرن 18م/ 12هـ، بعد موت السلطان محمد بن عبد الله، الذي كان يعطي للسياسة والحوار الأسبقية علي الحروب، وكان يبذل جهده في سبيل تحرير الأسرى المسلمين، بمبالغ مالية مهمة، وذلك عن طريق إيفاده لسفارات

---

[1] C, Ph. Vallière: ***l'Algérie en 1781***, pub. Par, Lucien Chaillou, Imp. Nouvelle, Toulon, 1974.

[2] عن هذه المعاهدة يُنظر/ - أحمد بن سحنون الراشدي: **الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني**، تحقيق وتقديم، المهدي بوعبدلي، مطبعة البعث، قسنطينة، 1973، ص: 306-309، و ص: 456. - أبو راس الناصري: **عجائب الأسفار ولطائف الأخبار**، م.م.و.ج، رقم: 3322، ج: 2، ص: 249. - H. L. Fey: op.cit, p:252. - J. Cazenave: «***Les gouverneurs d'Oran pendant l'occupation espagnole 1505-1792***», in R.A, T71, Alger, 1930, pp: 257-300.

[3] عن ذلك راجع/ - يحي بوعزيز، **المراسلات الجزائرية الإسبانية في أرشيف التاريخ الوطني لمدريد (1780-1798)**، د.م.ج، الجزائر، 1993، ص: 171 و 180.

[4] مصدر سابق، ص: 121.

في ذلك الشأن، كسفارة المكناسي التي مكنته من تبادل الأسرى بين الجزائر وإسبانيا. [1] لأن بعض خلفائه ومنهم السلطان سليمان (17 رجب 1206هـ/ 1791م- 23 ربيع الأول 1238هـ/ 1822م)، والذي بدأ بتوطيد حكمه، والقضاء على الثورات، التي كانت مشتعلة في بلاده. وفي هذه الفترة قام العثمانيون بضم إقليم وجدة، وقام الباي محمد الكبير بجباية ضرائبها. ولا نعرف بالتدقيق تاريخ ذلك، ولكن المؤكد أنه في سنة 1221هـ/ 1796م، حيث بعث السلطان بعساكره إليها، وبعث برسالة إلى الباي ليتخلى عنها، وعن قبائلها التي كان يتصرف فيها. فامتثل الباي وكتب لنائبه أن يتخلى عنها. [2] وأوضح للسلطان أن عمله ذلك كان مقصودا، وذلك بإشغال أهل وجدة على عدم الثورة عليه مثلما ثارت عليه الشاوية. [3] لكن بعد وفاة محمد الكبير، وتولى ابنه لبايلكية الغرب أراد استرجاع وجدة ثانية. [4]

لقد قام السلطان سليمان بأعمال جعلت الجزائر تضطرب، لأن تحريضاته للقوى الدينية المتمثلة في الدرقاوية، ثم التيجانية كان سببا في إنهاك الجزائر، وجعلها طعمة سائغة في يد الفرنسيين. [5] وكذلك كان السلطان عبد الرحمان مثل سلفه، بحيث أنه في سنة 1246هـ/ 1830م، كان يتراسل مع باي تونس عن طريق المتسولين، لحياكة المؤامرات ضد الجزائر، ولم يتردد في مد فرنسا بمعلومات عن الأوضاع في الجزائر. [6]

II) الحياة الاقتصادية:

لا يخفى ما للنشاط الاقتصادي من أهمية وتأثير في تاريخ المجتمعات، ولذلك فدراسته توضح لنا الكثير من الأمور. واعتبارا من أن مفهوم الاقتصاد يرتكز على جملة من العناصر الأساسية وهي: الصناعة

[1] محمد بن عثمان المكناسي: **الإكسير في فكاك الأسير**، تحقيق وتعليق، محمد الفاسي، مطبعة أكدال، الرباط، 1965م، ص: 164-166.

[2] قدور الحسني الورطاسي: **المطرب في تاريخ شرق المغرب**، ط: 01، مطبعة الرسالة، الرباط، 1984، ص: 71.

[3] Général. G. Faure-Biguet: ***Histoire de l’Afrique septentrionale sous la domination Musulmane***, H. Charles Lavauzelle, Paris, 1906, p: 266.

[4] محمد بن عبد السلام الضعيف الرباطي: **تاريخ الضعيف– تاريخ الدولة السعدية**، تحقيق وتعليق وتقديم، أحمد العماري، ط: 1، دار المأثورات، مطبعة أكدال، الرباط، 1986م، ص: 303.

[5] عمار بن خروف: "**العلاقات الخارجية للجزائر في العهد العثماني سياسيا واقتصاديا وثقافيا**،" عرض بحث قُدم في ندوة المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر يوم الثلاثاء 28 ماي 2002م.

[6] شارل أندري جوليان: **تاريخ إفريقيا الشمالية، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى، من الفتح الإسلامي إلى سنة 1830م**، تعريب محمد مزالي، والبشير بن سلامة، ط: 2، ج: 2، الدار التونسية للنشر، تونس، 1985، ص: 385.

والتجارة بشقيها الداخلي والخارجي، والزراعة والثروة الحيوانية، والعملة، والضرائب، والرسوم، والخدمات من طرق تجارية، ووسائل النقل، والإقامة من فنادق وحمامات وغيرها.

01– الزراعة والثروة الحيوانية: إن وضعية الأراضي الزراعية في الجزائر خلال العهد العثماني، أصبحت تتصف بمظاهر الصراع الخفي، والاحتكاك المستمر بين أسلوبين من الإنتاج، ونمطين من المعيشة مختلفين أحدهما يرتكز على الارتباط بالأرض وحيازتها، والآخر يعزف عن خدمتها ويمتهن الرعي. [1]

وكانت الأقاليم المحتفظة بطابعها الزراعي، المتمسكة بتقاليدها الفلاحية، تتمثل في فحوص المدن الكبرى، وسهل متيجة، وإقليم التيطري، وسهل غريس، وبلاد القبائل، وشمال قسنطينة. [2]

والجدير بالملاحظة، أن العثمانيين قد عملوا جاهدين على الاحتفاظ بالأوضاع السائدة؛ فأبقوا في غالب الأحيان على ملاك الأراضي، وأقروا العشائر المتعاملة معهم على الأراضي التي استحوذوا عليها، بغية الحصول على تأييد شيوخ القبائل ومساندة رؤساء الزوايا لهم. ولم يهتموا، بصفة خاصة، إلا بما تدره الأرض من إنتاج وما توفره من جبايات. [3]

إن التطور الذي انتهت إليه وضعية الأرض من ناحية الإنتاج، لم يكن نتيجة لسياسة معينة من قبل الحكام العثمانيين، وإنما كان نتيجة تحول بطيء فرضته الأحوال الاقتصادية، وساهمت فيه الأوضاع الاجتماعية، وتسببت فيه حاجة الحكام إلى موارد البلاد، إثر تزايد الضغط الأوربي على السواحل، وانفتاح البلاد على التجارة الأوربية.

ونتج عن كثرة المطالب المالية، والجبايات على الأراضي الزراعية، وتعدد المغارم؛ إهمال الزراعة، وتحول قسم من السكان من الاشتغال بالفلاحة، إلى مزاولة حرفة الرعي. وفي بعض الأحيان اضطر المزارعون إلى الثورة على الحكام. وقد انعكس هذا الوضع على الحياة السياسية. [4] إذ إن تحول السلطة إلى الدايات، أدى إلى تضرر الزراعة، وتحول كثير من الأراضي المنتجة للحبوب إلى ملكيات للبايلك أو مزارع مشاعة بين أفراد القبائل الحليفة "قبائل المخزن"، أو العشائر الخاضعة "قبائل الرعية"، بعد أن انقطع سيل الهجرة الأندلسية.

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: **دراسات في الملكية**، مرجع سابق، ... ص: 27.

[2] نفسه.

[3] نفسه، ص: 28.

[4] نفسه: ص: 32.

وبظهور دايات أقوياء أكفاء، استقر نظام الحكم، على توسع أراضي الدولة بمواطن العشائر التي تم إخضاعها. كما استقرت أوضاع الملكيات المشاعة، وبدأ قسم من الملكيات الخاصة يتحول، بفحوص المدن إلى أوقاف أهلية، يعود ربحها، بعد انقراض عقب محبسها، على المؤسسات الدينية والمشاريع الخيرية، كما هو الحال بفحوص مدن الجزائر والبليدة والقليعة. [1]

وبعد موت الداي محمد عثمان باشا تولى مقاليد الحكم الداي حسان باشا (1791-1798م)، والداي مصطفى باشا (1798-1805م)؛ اللذان انتهجا سياسة جديدة، قوامها تصدير المزيد من المحاصيل الزراعية إلى خارج البلاد عن طريق الشركات الأوربية والمحتكرين اليهود، أمثال بكري وبوشناق، [2] في الوقت الذي كانت فيه البلاد معرضة للمجاعة نتيجة القحط الذي أضر بالزراعة في السنوات التالية: 1788، و1779، و1800، و1807، و1816، و1819. [3] ويلاحظ أن السماسرة اليهود كانوا يصدرون كميات كبيرة من الحبوب أثناء هذه الفترة.

ففي عام 1793م وكمثال على ذلك، تم شحن مائة سفينة من ميناء وهران، قدرت حمولتها بـــ 75000 قنـــطار من القمح، و6000 قنطار من الشعير. مما تسبب في حدوث اضطرابـــات في جهـــاز الحكم، فاغتيل ستة دايات من مجموع ثمانية في مدة قصيرة. [4]

ولقد أدى الضغط المتزايد على الأرياف إلى قلة الإنتاج، وإهمال الزراعة، وإعلان العصيان. فحدثت سلسلة من الثورات في جميع الجهات مثل؛ منطقة جرجرة في (1804-1810-1823م)، وفي شمال قسنطينة (1804م)، وفي الغرب الجزائري (1803-1809م)، وفي مناطق النمامشة والأوراس، ووادي سوف (1818-1823). [5]

---

[1] نفسه: ص: 36.

[2] للتوسع في قضية "بكري-بوشناق- وأسباب احتلال الجزائر انظر/ - Barthelemy et Méry: ***La Bacriade ou la guerre d'Alger, Poème héroï-comique,en cinq chants***, 2e Éd, Ambroise Dupon et Cie., Libraires, Éd de L'histoire de Napoléon, par M. de Norvins, Paris, 1827.

[3] نفسه. وانظر/ - العنتري محمد صالح: **سنين القحط والمسخبة ببلاد قسنطينة** م. م. و. ج، رقم: 2330.

[4] بين 1805-1817: هم مصطفى باشا، 1805: أحمد باشا، 1808: الغسال، 1809: الحاج علي باشا، 1809: محمد باشا، 1814: عمر آغا، 1817. انظر/ - مولاي بلحميسي، **الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني** الجزائر ش. و. ن. ت، الجزائر، 1979. وانظر حول الأساليب العثمانية، والجوانب الاجتماعية والاقتصادية/ - ضومط أنطون، مرجع سابق، ص: 89.

[5] انظر/ - Mzali Mohamed : ***Les Beys de Tunis***: op.cit.

وقد شملت الثورات مناطق الجنوب؛ حيث أعلنت التيجانية العصيان سنة 1818م، في الوقت الذي كان فيه الصراع محتدما مع حكام تونس بين سنتي 1806 و1817. مما أدى إلى هجرة جزء من السكان هربا من الانتقام، وتجنبا لبطش الحملات العسكرية. و لم يعد الحكام يسيطرون بالفعل إلا على سدس أراضي التل الخصبة حبس بعض التقديرات، [1] حيث أصبحت ملكيات الدولة هي السائدة في الأرياف، في الوقت الذي تركزت فيه الملكيات الخاصة بالمناطق الجبلية الممتنعة عن الحكام، والملكيات المشاعة في السهوب الداخلية؛ حيث تربى المواشي. و لم تكن تزرع الأرض، إلا من أجل الحصول على الضروري من الأقوات.

ونظرا لهذه الأوضاع السيئة والظروف الصعبة، فقد فَقَدَ الفلاح الجزائري الرغبة في العمل حتى أنه في سنة 1786م، لم يجد ملاك الأراضي بسهل عنابة الخصيب، من يقوم بحصاد حقولهم، فاضطروا إلى التنازل عن نصف الإنتاج لمن يقوم بحصـــاد القمح، بعد أن تخوف كثير من الفلاحين من انتشار الوباء، واضطروا إلى قبول الحصول على خمس المحصول، بينما استحوذ عمال البايلك والملاك المقيمون بالمدن على أربعة أخماس المحصول، بدون مجهود. وعليه فقد تقلصت الأراضي الزراعية، وتناقصت المساحات المستغلة، حتى أصبحت عشية الاحتلال الفرنسي، لا تتجاوز 359040 هكتارا. [2]

أما **النظام الجبائي** المطبق على الأراضي الفلاحية، فإنه لم يخرج في أساســـه عن مبدأ الجـــباية في الإسلام، [3] وحاول الحكام رفع الإنتاج الزراعي بالالتجاء إلى الحملات العسكرية لإرغام السكان على تقديم المزيد من المحاصيل الزراعية، وباحتكار تجارة الحبوب، وتسخير الفلاحين بالأرياف، لخدمة أراضي الدولة وإنتاج المزيد من المحاصيل. وقد أنشؤوا لهذا الغرض العديد من المراكز العامة في الحاميات، وأقيمت المطاحن الهوائية بالقرب من المدن، حيث كان قياد البايلك يكلفون بإحصاء المحاصيل الزراعية، ومراقبة مواشي البايلك، وتحديد مقدار الضرائب التي كانت تتقاضاه الدولة عن تلك المحاصيل والمواشي.

[1] Louis Rinn: ***Le royaume d'Alger sous le dernier dey***, Grand Alger livres, éd. Alger, 2005, pp: 41-43.

[2] لقد انحصرت زراعة البقول والحبوب بالسهول الساحلية واختصت المناطق الجبلية بالأشجار المثمرة وتركز الرعي في مناطق الهضاب العليا بقسنطينة وسهول وهران مع زراعة معاشية بسيطة. انظر/ - ناصر الدين سعيدوني: **دراسات في الملكية العقارية**، مرجع سابق، ص: 37. وانظر أيضا/ - ناصر الدين سعيدوني: "**الكتابات التاريخية حول الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر**"، مجلة الثقافة، ع 45-197.

[3] يصنف هذا النظام الجبائي الأرض بحسب ما يستخلص منها إلى ثلاثة أنواع. - أرض عشرية؛ يؤخذ على أصحابها الزكاة أو العشر وهو ما يعادل نصف الخراج. - أرض يستخلص منها الخراج؛ وهو نصف غلة الأرض سواء كان عاملا أو موظفا. - أرض لا تخضع للمطالب المالية ولا تتوجب عليها أية ضريبة؛ وهي الأرض الموقوفة.

وإذا كانت السهول هي الأراضي الصالحة للزراعة، والإنتاج بسبب خصوبة تربتها، فإن البياليك كانت تشتمل على عدد من السهول؛ ففي بايلك الغرب مثلا، كان سهل غريس الخصب ينتج كميات كبيرة من الحبوب، ويعتبر المصدر الرئيسي للقمح في كامل الغرب الجزائري، إضافة إلى الخضر، والفواكه، والمواشي وغيرها. وكان سهل تلمسان يحتوي على حدائق خضراء ذات أشجار كثيرة ومثمرة، تسقى بالمياه، حيث ذكر "ديفونتان" أنه لم يشاهد في حياته بلداً مرويا مثل تلمسان، وذلك لوجود مئة عين في مساحة تقدر بمرحلتين طولاً. [1] إضافة إلى هذا، كانت هناك سهول أخرى تحتوي على العديد من المزروعات؛ مثل سهول مستغانم، وهبرة، ومليانة، وتنس، ووهران. وهذا الأخير لم يكن مستغلاً بصفة جيدة قبل فتح وهران، وكانت معظم أراضيه عبارة عن بور غير مستثمر. [2] بسبب الأوضاع الأمنية غير المشجعة، لكن بعد استرجاع وهران سنة 1206هـ/ 1792م أصبحت القبائل المخزنية من دواير وزمالة وغيرها؛ صاحبة الأرض، ولا سيما أراضي سهل الوفرة الواقعة قرب وهران، والتي منحها لهم الداي حسان باشا. [3]

كما كان لقبائل المخزن دور اقتصادي مهم، لكونها كانت تستغل معظم الأراضي الخصبة، التابعة للبايلك، فكانت تساهم في تزويد البلاد بقسط وافر من الإنتاج الزراعي والحيواني. وكانت توفر جزءا كبيرا من الموارد المالية، المستخلصة من مختلف أنواع الضرائب، مثل الزكاة، والعشور، والحكور، وغيرها. وحسب بعض التقديرات، فإن قبائل المخزن كانت تحتل مساحة قدرها: 3.400.000 هكتار من المساحة الإجمالية التابعة للبايلك، والمقدرة بحوالي: 7.825.000 هكتار. [4]

ولقد كان الإنتاج الزراعي في الجزائر يتم في مواسم دون الأخرى، وذلك لقلة الوسائل الضرورية، ولندرة طرق ووسائل الري بشكل واسع، وانحصارها في أماكن دون غيرها مثل: تلمسان، وندرومة، ومستغانم، وسيق، ومليانة، حيث نجد بعض السدود التي أنشأها السكان، أو التي بناها العبيد لصالح الباي أو لفائدة تجار المدن، كما هو حال سدود غليزان على وادي مينة وسيق.

أما أنواع الإنتاج فكانت كثيرة؛ بحيث إضافة إلى القمح والشعير كانت هناك منتجات أخرى مثل: زراعة الرز على ضفاف وادى مينة، الذي كان يزرع في شهر ماي وتجنى ثماره في شهر أوت،

[1] L. R. Desfontaines: ***Fragmens d un voyage dans les régences de Tunis et d Alger fait de 1983 à 1786***, publies par, M. Dureau de la Malle, T 2, Paris, 1838, p: 164.
[2] Thédenat: «***Coup d'œil sur la régence d'Alger***.», in, A.M.A.E, Mémoires et documents, Algérie, Volume 10, F° 192, p: 4.
[3] R. Tinthoine: ***Colonisation et évolution des genres de vie dans la région Ouest d'Oran de 1830 à 1885***, L. Fouque, Oran, 1947, p: 89-90.
[4] L. Rinn: op.cit, p: 14.

وكذلك كان رز مليانة. ويقدر إنتاج هذين المنطقتين بنحو خمسة إلى ستة آلاف قنطار سنويا. [1] أما القطن فكان ينتج بكميات مهمة، إضافة إلى الشمع، والعسل، والكرموس، والعنب وغيرها.

أما تخزين الغلال وحفظها، فكان يتم في مخـــابئ خاصة للاحتفاظ بالحبوب، وهي المطـــامير التي كانت كثيرة في السهول مثل سهول وهران. [2]

ولقد كانت الثروة الحيوانية هي الأخرى متوفرة ومنتشرة في كل النواحي، خاصة في الهضاب العليا. وكانت تربية الماشية عموما في السهول الكبرى، مثل أحواز وهران لدى قبائل المخزن، وفي سهول معسكر ومقرة حيث توجد قبائل الرعية. وقد كانت تربية البقر تشكل المصدر الرئيسي لرأس مال السكان، لأنهم لا يستهلكون في الغالب إلا الأغنام، أما الأبقار فتباع في الأسواق، إضافة إلى الماعز، والنعام وغيرها.

كما كانت هناك تربية الخيول والاعتناء بها. وقد امتازت الجزائر بذلك؛ فكانت سلالة خيولها من أجود السلالات، حيث نجد أن قبائل معسكر كانت تستكثر منها، وكذلك قبائل الشراقة، والأنجاد واليعقوبية وغيرها. [3] وكانت الإبل متوفرة في الجنوب، وتستعمل أوبارها لصناعة الملابس،كالبرنس ولصناعة الخيام وغيرها. كما كانت توجد الكثير من البغال والحمير، والكثير من الحيوانات المفترسة مثل الأسود والنمور التي كان البايات والسكان يصطادونها لاستعمال فروها.

إذا فالمتتبع لثروات البلاد يجدها كثيرة، إلا أنها كانت مستغلة استغلالا فوضويا، أو مهملة في بعض الأحيان، مما أدى إلى نقص الإنتاج نسبيا، خاصة الإنتاج الزراعي منه، لأن معظم السكان كانت مهنتهم الرئيسية هي الزراعة المعاشية، والكثير منهم كان يعتمد على تربية المواشي.

02– المصنوعات والحرف: لقد شهد النشاط الصناعي خلال فترة الدراسة ثلاثة أشكال من النشاط وهي: الشكـــل الحرفي للإنتاج، وشكـــل البايلك للإنتاج (التابع للسلطة أو البايلك)، والشكل السابق للتصنيع «*Forme pré facturière*».

ويظهر الشكل الحرفي للإنتاج من خلال الصناعة المترلية؛ فقد أدى إلى تطور إنتاجية النشاط الزراعي الرعوي، إلى بدايات لتخصيص جزء من سكان الريف في بعض الصناعات مثل: صناعة الأحذية

---

[1] J. M. Venture de Paradis: op.cit, p: 127.

[2] M. Rozet: ***Voyage dans la régence d'Alger,ou description du pays occupé par l'armée française en Afrique***, T3, imp. de Madame Huzard, Paris, 1833, p: 284.

[3] Ibid, p: 292.

واللباس، أو بعض عمال الحرارة مع بقائهم في بعض الأحيان مرتبطين بالنشاط الزراعي الرعوي، كما كان الأمر في المرتفعات الجبلية.

وقد نشطت الصناعات وامتدت، حتى أصبح لا يخلو منها إقليم من الأقاليم، بعد ازدهار النشاط التجاري، وتوسع التجارة، واتساع المدن، خلال اندماج التشكيلة الاجتماعية في المجال الاقتصادي للخلافة العثمانية. [1]

وكانت هذه الحرف تستجيب للمتطلبات المحلية للمدن، أو المناطق المجاورة. وكان بعضها يصدر إلى الخارج. كما كانت هذه الحرف تعرف تنظيما اجتماعيا محكما، وتوزيعا اجتماعيا للعمل، له قواعده وحدوده؛ فكل فرقة كانت لها نقاباتها، أي أن هذه الصناعات التقليدية لها تنظيمات مهنية، حيث كان لمختلف الحرف تنظيمات؛ للدباغين والإسكافيين وصانعي البرادع وحائكي الصوف والقطن والحرير، والمطرزين، والصباغين، وصانعي البراميل، والنجارين، والحدادين، وصانعي الأسلحة، وصانعي المجوهرات. [2]

وكذلك كان لكل حرفة نظامها الخاص ومسؤولوها، الذين يشرفون عليها، يطلق عليهم "الأمناء" أو "النقباء"؛ فكان ينتخب بأغلبية أصوات ويختار الحرفيين. وهو يلتزم بالدفاع عن ممثليه أما السلطات. ويعتبر النقيب -إضافة إلى إشرافه على البيع والشراء- الآمر والموجه للتعاونية، وفق قواعد العرف وهو أيضا يراقب جودة المنتوج، ويفك النزاعات التي تنشأ بين المعلم والصناع، أو بين رؤساء الورشات. ويقوم بتعليم المبتدئين أصول الحرفة والعمل.

ومن الناحية الاجتماعية كان النشاط الحرفي، يشهد تمايزا اجتماعيا، يستند في أغلبه إلى العامل العرقي؛ فكل حرفة كانت خاضعة لجماعة عرقية، فيهود الجزائر وقسنطينة مثلا كانوا يحتكرون الصناعات الخاصة بالمعادن الثمينة، في الوقت الذي كانت فيه السلطة تحتكر بعض البضائع والمشاغل. وكانت عملية الاحتكار الممارسة من قبل السلطة، عاملا في إعاقة تطور الحرفيين الأثرياء، ومانعا لتطور الشكل الصناعي أكثر. [3]

---

[1] أهمها صناعات الملايا والملابس وصناعة الخشب والنحاس والجلد التي اشتهرت بهما مدينة تلمسان.

[2] – زمام نور الدين: **السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962–1998**، دار الكتاب العربي، دمشق، 2002، ص: 24 . انظر/ – عبد اللطيف بن اشنهو: **تكوين التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر من (1830–1962)**، ترجمة مجموعة من الأساتذة، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1979، ص: 26.

[3] زمام نور الدين: مرجع سابق، ص: 25.

وعليه فالسلطة العثمانية في الجزائر كانت تحتكر جزءا من النشاط الصناعي مثل: صناعة السفن ومسابك المدافع ومطاحن الدقيق والمحاجر. وهذه الصناعات الاستخراجية كانت تمثل مجموعة الضروريات، التي تستند إليها قوة الإيالة. [1] وقد أدى هذا الوضع إلى تدعيم سلطتي الداي الاقتصادية والسياسية. كما أن احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وكذا اشتداد منافسة المنتجات الأوروبية للمنتجات المحلية، أدى إلى إفشال تحول البرجوازية الجزائرية إلى برجوازية تحويلية، على غرار البرجوازية الأوربية، التي وضعت الحرف تحت تصرفها، و لم تضيق عليها مجال الاستثمار في هذا المجال.

ولابد من القول: إن الصناعات الآتي ذكرها، لم تكن على درجة عالية من الرقي، بحيث يمكن الحديث عن صناعة ميكانيكية أو آلية. حيث استمرت حتى نهاية الفترة موضوع البحث، تعتمد على الاستعمال اليدوي، حيث يكون الحديث عنها تحت عنوان الحرف، أنسب وأكثر قربا من الحقيقة.

وقد كان إنتاج الورشات الصناعية أو الحرفية، تنتج تقريبا كل ما يحتاج إليه الإنسان الجزائري في ملبسه، ومأكله، ومسكنه، وعمله، وسلاحه بإتقان متفاوت. ومن أهم الصناعات والحرف التي كانت منتشرة في الجزائر هي:

- **الصناعات النسيجية**: مثل الأغطية الحمراء، والمعاطف، والأقمشة العادية التي كان يستعملها الجيش، والمحازم المتنوعة التي كانت تنسج نسجا متينا، وتنقل إلى كل أنحاء الإيالة. [2] والشواشي الصوفية التي كانت تلون بصباغ القرمز المتوفر في معسكر، وتصدر إلى المشرق. [3]

  وكانت الصوف تستعمل في نسج السجاد، والبرانس السوداء المشهورة بأناقتها والبرانس البيضاء. أما الزرابي فقد عرفت كل منطقة بأسلوبها المميز، وكذا الأغطية الدقيقة النسج الجميلة الألوان مثل الحياك وغيرها.

- **الصناعات الحريرية**: مثل الشالات، والمناديل، والعمائم، والقماش المطرز بالذهب، وغيرها.
- **الصناعات القطنية والكتانية**: مثل صناعة الأقمشة والأغطية.
- **الصناعات الجلدية**: مثل صناعة الأحذية والسروج، والأجمة، والمحافظ، وغيرها.

---

[1] Merad Boudia Abdelhamed: ***La formation Algérienne pre-coloniale essai d'analyse théorique***, O.P.U, Alger, 1981, pp. 183-184.

[2] حمدان بن عثمان خوجة: **المرآة لمحة تاريخية وإحصائية على إيالة الجزائر**، تقديم، وتعريب، وتحقيق، العربي الزبيري، ط:2، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1982، ص: 95.

[3] **A. M. Perrol:** ***Alger. Esquisse topographique et historique du Royaume et de la ville***, 3 ed. Imp. de Goultier la Guioque, Paris, 1830, p: 49.

– **الصناعات المعدنية:** مثل سبك المدافع، وصنع البراميل، وصناعة المصوغات التي كانت حكرا على اليهود والأجانب.

– **الصناعات الأخرى:** مثل بعض المصنوعات الغذائية، وصناعة السفن والقوارب، والنجارة، وصناعة الآجر، والملح، وغيها.

أما أهم المراكز الصناعية فنذكر على سبيل المثال لا الحصر:

– مدينة الجزائر؛ التي كانت تشتهر بحرف ومصنوعات لا تحصى. [1]

– تلمسان؛ التي كانت تحتوي على 500 حرفة في قطاع النسيج، والجلد، والخشب، والحديد.[2]

– ومستغانم؛ التي اشتهرت بنسج السجاد، والبرانس، والزرابي.

– وندرومة؛ التي اشتهرت بمنسوجاتها القطنية والأغطية، وكانت تحتوي على 148 حرفة في قطاع النسيج يملكها 267 مالكا من أصحاب الأرض. [3]

– وقلعة بني راشد؛ التي كانت تحتوي على عدة حرف، تقوم بتصريفها إلى وهران مثل الأحذية والسجاد الذي كان مشهورا جدا.

– ومازونة؛ التي لاحظ فيها "وارنيه" (*Warnier*) أنه كانت توجد حرفة أو حرفتان لكل عائلة، وأن عدد النساجين بها يكاد يصل الألف. [4]

– إضافة إلى قسنطينة، والمدية وعنابة وغيرها.

– **الفئات الصناعية:** كانت فئة الحرفيين مهيكلة على شكل وحدات، لكل حرفة ممثل يدعى أمين، ومجموع الأمناء كان يترأسهم شيخ البلد، الذي يتصل بهم لاستخلاص مختلف الرسوم والعوائد، ولإبلاغهم أوامر البايلك. فنجد مثلا؛ الحدادين، والعطارين، والنجارين، والدباغين، والبلاغجية وغيرهم. وكانت هناك وحدات مقسمة على أساس عرقي مثل؛ اليهود المشهورين بصناعة المعادن الثمينة، والحضر

---

[1] انظر عن ذلك عائشة غطاس: **الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700–1830، مقاربة اجتماعية – اقتصادية**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2007.

[2] Ministère la guerre: «***Commerce et industrie avant la conquête***.», in, T.S.E.F., Imp. Royale, Paris, 1838, p: 320, Lagiouque, Paris, 1830, p: 49.

[3] أندري توشي وآخرون: **الجزائر بين الماضي والحاضر**، تعريب، رابح إسطنبولي وآخرون، د.م.ج، الجزائر، 1984، ص: 250.

[4] Warnier: ***Les tribus d'Oranie en 1839***, in, A.N.M.G, dossier 227, d'après DJ. Sari,. ***Les villes précoloniales de l'Algérie occidentales***, S.N.E.D, Alger, 1970, p: 201.

والأندلسيين، إضافة إلى عدد مهم من الكراغلة الأتراك، الذين تقاسموا مع السكان بعض الحرف. كما نجد صناعا وحرفيين من مختلف المناطق مثل؛ الميزابيين، بل حتى من الخارج مثل المغاربة والتونسيين.[1]

03- التجارة: إن المتمعن في هرم القوة في المجتمع، يلاحظ على رأسه الأقلية العثمانية الحاكمة، التي استأثرت بمقاليد الحكم والصناعات الكبرى، وتستحوذ على 1,5 مليون هكتار من الملكية العقارية، إلى جانب ما تدر عليها عوائد الضرائب والتجارة. وحسب بعض الكتاب، فإن سيطرة العثمانيين، بلغت ذروة شرعيتها، مع ظهور فكرة الحدود والسيادة الإقليمية.[2] وذلك منذ القرن العاشر الهجري السادس عشر. وقد تمكنت بعد فترة وجيزة من تكوين جيش بحري، مكنها من السيطرة على غرب البحر الأبيض المتوسط، حيث استمرت هذه السيطرة زهاء الثلاثة قرون، وبفضلها عاشت الجزائر إلى غاية الثلث الأول من القرن التاسع عشر. ويذكر "شارل روبير أجيرون"؛ أن مدينة الجزائر اشتهرت بمحاربتها، إلى حد أن سبع دول، كانت تدفع للداي إتاوة منتظمة. كما كانت هناك ثماني دول منها إنجلترا تقدم إليه الهدايا النقدية والعينية، حتى تتجنب الأسطول الجزائري.[3]

وقد أورد يحيي بوعزيز[4] نقلا عن "هنري فارو" مبلغ ما تدفعه دول أوربا ومدها للجزائر من الضرائب وصنفها على النحو التالي:

- تدفع الولايات المتحدة، وهولندا، والبرتغال، ونابولي، والسويد، والنرويج، والدانمارك؛ ضريبة كل عامين. أما الدانمارك والنرويج والسويد؛ فتدفع ضرائب أخرى في شكل أسلحة وحبال وصواري وذخيرة البارود ورصاص وحديد، تقدر قيمتها بمبلغ 25 ألف فرنك. وتدفع إسبانيا وفرنسا وإنجلترا وهانوفر وسردينيا والطوسكان ودافوس والبندقية؛ هدايا دورية للدايات والباشوات وأعضاء الديوان عند إبرام المعاهدات وتعيين القناصل لها بالجزائر. كما تدفع كل من هامبورغ وبريم؛ أدوات الحرب والمؤن الحربية. أما النمسا وروسيا، فلا تدفعان الاتاوات، ولكن تدفعان أموالا طائلة لافتداء أسراها الكثيرين بالجزائر.

---

[1] M. Emerit: «***Les tribus prévilégiées en Algérie dans la première moitie du XIXe siècle.***», in, A.E.S.C., n° 01, Jan-Fev., Paris., 1966, p: 44.

[2] زمام نور الدين: مرجع سابق ص: 26.

[3] **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ترجمة عيسى عصفور منشورات عويدات، بيروت باريس، 1982، ص: 13. انظر كذلك/

- يحيي بوعزيز: **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، د. م. ج، 1999، ص: 52.

- Haedo: op.cit.

- H. D. de Galibert: ***Histoire d'Alger ancienne et moderne***, Paris, 1844.

- H. D. de Grammont: ***Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830),*** Paris, 1887. - Fray Diego de Haedo: op.cit.

[4] يحي بوعزيز: مرجع سابق ص: 52-53.

ويضيف أيضا بشيء من التفصيل –نقلا عن "ليون فاليبير" « *Leon Valiber*»– ما تدفعه دول أوربا إلى الجزائر.

– فمملكة الصقليتين: تدفع مبلغ 44 ألف بياستير سنويا، منها 24 ألف نقدا، والباقي في شكل بضائع. أما مملكة الطوسكان: فتدفع 23 ألف بياستر، كلما قدم قنصلها الجزائر. ومملكة سردينيا: تدفع مبلغا كبيرا من المال كلما جددت قنصلها بالجزائر. والبرتغال: تدفع نفس ما تدفعه الصقليتان. وإسبانيا: تدفع مبالغ مالية كلما جددت قنصلها. والنمسا: تدفع هدايا دورية مباشرة وعن طريق الدولة العثمانية. وإنجلترا: تدفع 600 جنيه إسترليني كلما جددت قنصلها. وهولندا وأمريكا: تدفعان نفس مبلغ إنجلترا. وهانوفر وبريم الألمانيتان: تدفعان مبالغ مالية كبيرة كلما جددت قناصلها. والسويد والدانمارك: تدفعان مبالغ مالية كبيرة سنوية في شكل مواد حربية قيمتها 400 بياستر.

وقد أدت القوة العسكرية على الصعيدين الخارجي والداخلي، إلى تحول المجموعة العسكرية تدريجيا إلى وضع شبه إقطاعي في الداخل. واستنادا إلى هذه الشرعية، راحت هذه القوى تدعم نفوذها عن طريق بعض الشرائح الاجتماعية، في مواجهة قوة القبائل التي لا تعترف بالولاء الديني، ولا تدفع الضرائب، إلا تحت أسنة الرماح. ومن بين هذه الشرائح الاجتماعية الكراغلة.[1] والذين ينتمون إلى العائلات الكبيرة.

وكان الأندلسيون الموريسكيون، يلعبون دورا مهما في إعادة إحياء النشاط الحرفي.

إضافة إلى هؤلاء، نجد القبائل التابعة للسلطة؛ وتدعى "قبائل المخزن"، والتي كانت تلعب دور الشرطي مع القبائل المنشقة، وهي التي كان البايلك يمنحها قطع أرضية، ويفوضها جباية الضرائب من القبائل الأخرى.[2]

وقد كشفت عملية التداول التجاري، عن وجود تبادل سلعي بسيط، وتداول سلعي لرأسمال. وقد عرفت الجزائر نموذجين لهذا الشكل الأخير للتجارة؛ يتمثلان في تجارة القوافل الكبرى والتجارة مع أوربا.

وتبين عملية التبادل السلعي البسيط الداخلي، عن وجود تقسيم نسبي للعمل، بين المدن والقرى، يقتصر غالبا على المقايضة، سواء بالنسبة للتبادل الحاصل بين الشمال والجنوب (تمور–مقابل حبوب)، أو ذلك الذي يتم بين السهول والمناطق، حيث تتم مقايضة الخضر والفواكه والزيت ومنتجات الحرف،

[1] تعني حرفيا أبناء العبيد، وتكتب باللغة الفرنسية (*Kouloughli*).

[2] زمام نور الدين: مرجع سابق، ص: 27.

مقابل الحبوب. بينما يدل النوع الثاني من أشكال التجارة على وجود الصلات بين إفريقيا وأوربا.

ومنذ القرن التاسع عشر، بدأت الحرف ومختلف الأنشطة التقليدية الجزائرية العهد العثماني ومعها الاقتصاد الحضري، في التدهور لصالح المنتجات الأوربية. ثم لم يقتصر الأمر على الحواضر، حيث امتد هذا التأثير إلى داخل الأرياف. [1]

ويمكن الحديث عن نوعين من التجارة.

أ– التجارة الداخلية: إن أبرز مظهر من مظاهر التجارة، يتجلى في نظام الأسواق. فقد كان هناك في كل مدينة أو قرية سوق محددة بيوم من أيام الأسبوع، تقام في ساحة كبيرة عند ملتقى طريقين، أو عند معبر أحد الأودية، يتجمع فيها الناس من حضر وبدو رحل بين الشمال والجنوب، أو بين المدن وضواحيها.

وقد كانت الأسواق الأسبوعية، تعقد في مختلف المناطق التلية. وكان ذلك بالتشجيع من الإدارة، نظرا لأهميتها الاقتصادية والسياسية؛ إذ كانت الأسواق من إحدى الوسائل الناجعة التي اعتمدها نظام الحكم لإخضاع بعض القبائل، وأخذ الضرائب منها. وهناك من لاحظ: "أن قيام الإدارة بتنظيم الأسواق في المناطق التلية، حيث تتمركز القبائل المخزنية، كان يعد ذلك من التنظيمات الإدارية المحكمة للعثمانيين. وكان الغرض السياسي منها جذب القبائل الصحراوية إلى الأسواق التلية، لفترة لا تتجاوز بضعة أشهر". [2]

وكانت أهم الأسواق، موزعة على كل جهات البلاد، كما يلي:

- دار السلطان: كانت الأسواق تقام في كل يوم من أيام الأسبوع، وفي كل القيادات، والمدن التابعة لها، مثل: البليدة وبوفاريك. [3]
- بايلك التيطري: وكانت تشمل عدة أسواق: كأولاد مختار، وأولاد عنان، والعذاورة، وأهمها سوق الربايع، الواقعة جنوب المدية.
- بايلك الغرب: تحتوي عدة أسواق، أمثال: الجعفرة بسعيدة، وأولاد عياد، وأولاد الأكراد، بالشلف،

---

[1] نفسه، ص: 32. ولتفاصيل أكثر ينظر/ – ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي: **الجزائر في التاريخ العهد العثماني**، ج 4، م. و.ك، الجزائر، 1984. وانظر أيضا، مصطفى الأشرف: **الجزائر الأمة والمجتمع**، ترجمة حنفي بن عيسى، م.و.ك، الجزائر 1983.

[2] A. BERNARD: ***L'évolution du nomadisme en Algérie***, Lib. E. Jourdain, Alger, 1906, p: 5.

[3] M. ROZET: op.cit, T 3, p: 193.

وأولاد الشريف بثنية الحد. إلا أن أهمها سوق اللوحة، بالقرب من تيارت. [1]

- بايلك الشرق: ضمت عدة أسواق، كـ: سوق أولاد عبد النور، والحراكتة، والسقنية، وتلاغمة. وأهمها سوق وادي العثمانية السنوية، بالقرب من قسنطينة.

كما كان في منطقة القبائل الشرقية، أسواق للمبادلات التجارية، ففي بني عباس، كانت تلتقي القبائل الشمالية والجنوبية. فكان تجار بوسعادة، يقصدونها لشراء الزيت، وبيع ما يزيد عن حاجتهم منها لقبائل أولاد نايل، الذين كانوا يتولون نقلها إلى وادي ميزاب، ومن ثم تقوم القبائل الطرقية بإيصالها إلى بلاد السودان. [2]

- منطقة القبائل: عرفت بعدد من الأسواق، التي كانت تعقد فيها، حيث قدرت في بداية الاحتلال بثمانية وستين سوقا، منها خمسة وخمسون في القبائل الغربية وحدها. [3] إلا أن أهم الأسواق بها، تلك التي أنشأها القائد علي خوجة، في حدود سنة 1133هـ/ 1720م، في منطقة بغلية، والتي عرفت بسبت علي خوجة، وسوق وادي الدفالي. وكان يتوسط السوقين برج سباو. وكانت قبائل المنطقة تنظم قوافل جماعية، لتصريف إنتاجها من التين المجفف، والزيت، في كل من عنابة وقسنطينة، وتعود محملة بالحبوب والمواشي. [4]

وكان هناك عدد كبير من الباعة المتجولين، المعروفين بالعطارين، يشترون سلعهم من المدن الجزائرية، ثم يجوبون البلاد، لبيع سلعهم، المتكونة من مواد التجميل، والعطور، والمرايا، والمحارم وغيرها.[5]

وقد كان للتجارة الداخلية أهمية كبرى، حيث عملت على ربط الاتصال بين السكان عن طريق الأسواق الأسبوعية، وكانت تلك الروابط والعلاقات تتم بين سكان المدن والأرياف؛حيث ينقل سكان الأرياف منتجاتهم إلى المدن، ويحملون منها المصنوعات المحلية أو المستوردة، وفي المقابل كان الباعة الحضر

---

[1] M. E. CARETTE: ***Du commerce de l'Algérie avec l'Afrique centrale et les états barbaresques***, Imp. Du Roi, Paris, 1844, p: 20.

[2] Ibid, pp: 30-31.

[3] A. MAHE: ***Histoire de la grande Kabylie XIX-XX e siècles, Anthropologie historique du lien social dans les communautés villageoises***, Ed, Bouchène, Paris, 2001, p: 36.

[4] N. ROBIN: «***Note sur l'organisation militaire et administrative des Turcs dans la grande Kabylie***», in, R.A, N° 17, Alger, 1873, p: 138.

[5] (A. Mahe: op.cit, p: 31.). ذكر مؤلف سيرة زواوة، أن هؤلاء الباعة كانوا: "يشترون العطرية من المدن؛ كالمقاييس، والأباري، والعقاش، ويملؤون [مزاود]، ويبيعونها في بلاد العرب، والبعض يبدلها بالصوف. وكل واحد منهم يحمل ستة أو ثمانية [مزاود] مملوءة بالصوف، قدر ما يحمل البغل". انظر/ - مجهول: **سيرة الزواوة** مرتبة على فصول، م. م. و. ج، مخطوط رقم 3012، ورقة: 16.

واليهود ينتقلون إلى الدواوير بحثا عن ترويج بضائعهم، ويلعبون دور الوساطة بين المدينة والريف. ولهذا كان أصحاب الحرف هم المسيطرين على النشاط التجاري، وكذلك العثمانيون الذين بدؤوا تدريجيا يمارسون التجارة في المحلات والحوانيت، بعد نضوب موارد الغزو البحري.

وقد كانت أهم المراكز التجارية حيوية ونشاطا هي: الجزائر وعنابة وقسنطينة والمدية وتلمسان، ومعسكر، ثم وهران بعد استرجاعهم واتخاذها عاصمة للبايلك، وأصبح ميناؤها مركزا تجاريا.

– **تجارة القوافل**: لقد شهدت العلاقات بين المدن تطورا ملحوظا، وذلك لوجود طرق مواصلات كانت تسمح بمرور القوافل، مزودة بجسور على الأودية؛ مثل جسر الصفصاف في جهة تلمسان، وجسر قنطرة الشلف الذي أمر الحاج علي باشا وزيره عمر آغا بإنشائه. [1]

وكانت توجد على الطرقات أماكن للراحة، ولتنظيم نقل القوافل، بالإضافة إلى الأبراج التي كان يحرسها أهل المخزن، وهذه الطرقات كانت واضحة ومعروفة المسافة.

إن القبائل هي التي كانت تقوم بتنشيط الحركة التجارية؛ فكانت مثلا قبائل الصحراء تأتي إلى الشمال، في ضواحي مدن الجزائر، ووهران، وقسنطينة. [2] للتبادل التجاري، وتتوافد على أسواقها، محملة بالتمور والصوف المغزولة، وتأخذ أثناء عودتها إلى موطنها: الصوف الخام، والحبوب، والأغنام، والزبدة. وكانت هذه المبادلات تتم في موسم الحصاد، حيث تكثر الحبوب في الأسواق التلية، وتنخفض أسعارها.[3] وكان سكان مدن الشمال يتقايضون معها [4] بالحبوب، والمنتوجات الحرفية والجلود وغيرها. في مقابل العبيد، والحياك، والتمور، وريش النعام وغيرها. كما كانت بعض القبائل المشهورة بمبادلاتها التجارية مثل قبيلة سيدي العريبي التي كانت تسكن قرب مستغانم، حيث تمر عليها تقريبا كل بضائع تلك المنطقة. [5]

---

[1] وخصص له العمال والبنائين؛ أكثر من 300 مسلم و167 عبدا إغريقيا وأنجز في مدة شهرين حيث انتهت به الأشغال يـــوم 30 رجب 1229هــ/ 1813م. انظر/ - ***Tachrifat:*** op.cit, p: 79.

[2] M. EMERIT: «***Les liaisons terrestres entre le Soudan et l'Afrique du Nord du XVIIIe- XIXe siècle***», in, Institut des recherches saharien, T.XI, Imp. Imbert, Alger, 1954, p: 37.

[3] op.cit, p: 14.

[4] ناصر الدين سعيدوني: **النظام**، مرجع سابق، ص: 217.

[5] M, P. Genty de Bessy: ***De L'établissement des France dans la Régence d'Alger,*** 2e ed, 2T, Librairie Ed. Firman Didot frères, Paris, 1839, p: 253.

إضافة إلى تجارة القوافل، كانت هناك تجارة الملح، خاصة بعد تحريره من قبل الداي محمد عثمان باشا في 20 رمضان 1203 هـ/ 1788م. [1] بحيث كانت السفن التي تمر بسواحل وهران، وإن لم تجد ما تحمله، فأنها تحمل الملح وتذهب به إلى الجزائر لتبيعه هناك.

ب- التجارة الخارجية: إن تجارة الجزائر، لم تكن تقتصر على المستوى الداخلي، بل امتدت إلى ما وراء الحدود. إلا أن الآراء قد اختلفت حول تحديد حجم التجارة الجزائرية الخارجية. فهناك من حاول التقليل من شأنها، ومن إمكانيات الجزائر الاقتصادية. [2] وهناك من نفى أي وجود للتجارة أصلا في

الجزائر. بل كانوا يدعون أن الاقتصاد الجزائري، كان قائما على مداخيل القرصنة. [3]

وهذه الادعاءات تدفع إلى طرح جملة من التساؤلات، عن حجم التجارة الجزائرية الخارجية الحقيقي؟ والعقبات التي اعترضت سبيلها؟ في واقع الأمر الإجابة عن هذين التساؤلين، تتطلب دراسة المصادر والوثائق وتمحيصهما، لكي نتمكن من تحديد حقيقة التجارة الجزائرية الخارجية، وتفنيد الادعاءات الواردة في المصادر الأوربية.

وعلى هذا الأساس، يمكن تصنيف التجارة الجزائرية الخارجية، التي كانت تتم مع الدول المجاورة وغير المجاورة من الدول والبلدان الإسلامية، وغير الإسلامية. كما يلي:

- **التجارة مع دول الجوار المغربية:** لقد كانت هناك تجارة بين الجزائر والمغرب، ولاسيما بين الغرب الجزائري ومملكة فاس. ومن أهم المدن نشاطا فيها: تلمسان التي كانت تستقطب تجارة المغرب الأقصى، وتعتبر مخزنا للبضائع ومنتجات البلدين. [4] وظلت تتحكم في تجارة كميات كبيرة من القطن، والأقمشة الحريرية التي كان المغاربة يأتون لشرائها، وهذا ما يدل على دور تلمسان التجاري، حتى أنها

---

[1] ***Tachrifat***: op.cit p: 47.

[2] ومنهم القنصل الفرنسي في الجزائر، فاليير (*Vallière*)، في القرن 12هـ/18م، الذي قال إن الجزائر لا تملك المصنوعات التي تمكنها من التصدير، والقيام بالمبادلات التجارية مع الأمم الأخرى، مقابل النقود، وأن كل التجارة التي تمارس هنا، كانت مخصصة للاستهلاك المحلي. أما السلع المستوردة من الخارج، فهي ضئيلة جدا. ويعود ذلك إلى طبيعة معيشة السكان المتواضعة، و لبساطة لباسهم، فهم يكتفون بالقليل، فالسلع التي كانت تأتي من مرسيليا، كانت في يد الأوربيين. أما ما كان يستورد من ليفورنة، فهو تحت سيطرة اليهود . انظر/ - op.cit, p: 33-34.

[3] "قال ديستري": "كانت ملاحة الجزائريين تتلخص في القرصنة، وتجارتهم البحرية في بيع الغنائم أي الأسرى المسيحيين، و المراكب التي استولوا عليها". انظر/ **- S. D'ESTRY: *Histoire d'Alger depuis les temps les plus reculés jusqu'à nos jours***, Admame et Cie, éd. Toursm 1845, p: 126.

[4] ***"Notes commerciales sur Alger***", in, Archives du Ministère des Affaires Etrangères Mémoires et Documents, Algérie, Volume 10, Affaires générales, 1830, p:02.

كانت في سنوات الحصار الفرنسي 1243هـ- 1827م/ 1246هـ- 1830م تلعب دورا كبيرا في التعامل مع المغرب الأقصى.[1] إلا أن المبادلات التجارية مع المغرب الأقصى، كانت ضعيفة نسبيا، فمعظمها كان يتم بين تلمسان، ووهران، ووادي ميزاب، والأبيض سيدي الشيخ، وبين فاس، ومكناس، وتيطوان. أما أهم المواد المصدرة والمستوردة، فكانت الجلود والأحذية، تأتي من المغرب الأقصى بكميات كبيرة.[2]

أما التجارة مع تونس وطرابلس الغرب، فإن أكبر المبادلات كانت تتم في منطقة الجريد. فكانت الاتصالات متواصلة عن طريق القوافل، التي كانت تغادر كل يوم: قسنطينة والواحات الجزائرية؛ وادي سوف، وتوقرت، وورقلة، متجهة إلى مدن: نفطة، وغدامس، وتونس.[3] أما المواد المصدرة، فتمثلت في الأقمشة الصوفية من النوع العادي، والتمور الممتازة، من وادي سوف، وقبعات سعفة النخيل، ونبات الفوه، المعروف بعروق الصباغين، القادم من توقرت، الذي يستعمل في الصباغة والأدوية. والمواد المستوردة، فاشتملت: البزازة، والعطور، والأقمشة الحريرية، والشالات، والقطنيات الأوربية، والحياك المنسوجة في منطقة الجريد، والأسلحة والكبريت.[4]

– **التجارة مع بلاد السودان الغربي**: قديمة واستمرت قائمة، حيث تذكر المصادر أن القوافل كانت تقوم بالتجارة بين المدن الجزائرية والأقاليم السودانية؛ كتمبكتو وغاو وغيرها.[5] وكانت المواد المصدرة تشمل المصنوعات الأوربية، والزيت، والجوخ وغيرها. ويستورد من الدول الإفريقية التبر، والعبيد، وريش النعام، وجلود البقر الوحشي، والعاج، والبخور وغيرها.[6]

ويبدو أن حجم المبادلات التجارية مع السودان الغربي، كان متواضعا، بسبب عدم إدخال العملة النقدية في التجارة، فكان يغلب عليها طابع المقايضة. يضاف إلى ذلك قيام القوافل برحلة واحدة كل سنتين أو ثلاث سنوات؛ لصعوبة المسالك وبعد المسافة. وهذا ما أدى إلى افتقار محال تلمسان للسلع

[1] عبد الله شريط ومحمد مبارك الميلي: **مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماعي**، ط2، م.و.ك. و م.و.ف.م، الجزائر، 1985.

[2] M. E. Carette: op.cit, p: 23.

[3] Ibid, p: 22.

[4] Ibid, p: 23.

[5] ويلم شالير: **مذكرات**، تعريب وتعليق، إسماعيل العربي، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1982، ص: 103. وقد كانت هناك عدة محطات تجارية عبر الصحراء. فكانت المواد تنقل من شمال البلاد إلى متليلي، ومنها تنقلها قبائل الشعابنة إلى أسواق المنيعة، ثم يحملها الطوارق والخنافسة إلى تمبكتو في مالي. انظر/ - M. Emerit: op.cit, p: 36.

[6] M. E. Carette: op.cit, pp: 26-27.

السودانية، بعدما كانت مركزا رئيسيا لها. وبالرغم من ضآلة هذه التجارة، فإن يهود الجزائر، تمكنوا في القرن 12هـ/ 18م، من السيطرة عليها والتحكم فيها. [1]

– **التجارة مع الدول الأوربية:** كانت الجزائر تتاجر مع عدد من الدول الأوربية، يمكن الإشارة إلى أهمها وهي:

– **التجارة مع إسبانيا وفرنسا:** كانت موجودة قبل فتح وهران؛ [2] فكان يوجد بميناء أرزيو وكيل يشترى الحبوب من السكان، ويعيد تصديرها بإذن الباي إلى السفن الإسبانية والفرنسية. وكان باي معسكر يصدر العديد من شحنات الحبوب بسعر 02 بدقة شيك للكيلة.[3] كما كان ميناء مستغانم يشحن سنويا بأمر من الباي 10 سفن من الحبوب. إضافة إلى الصوف، والشمع وبعض المنتوجات. [4] أما بعد فتح وهران وخروج الإسبان، فإنهم تفاوضوا مع الإيالة، وتمكنوا من الحصول على إذن يسمح لهم بإنشاء شركة في وهران، تحظى ببعض الامتيازات. وفي هذا الصدد يذكر ابن زرفة: «... وتراهم طلبوا منا أن نخصهم بالتجارة في مرساهم المذكورة بحيث لا يدخلها تاجر غيرهم إلا بإذنهم، وأن نتركهم ينفقون من أرصنا سبعة آلاف صاع من الحب كل سنة بسعرنا. فأجبناهم لذلك على أن يؤدوا لنا كل سنة عشرة آلاف ريال كبيرة جزية صلحية، ولذلك وافقناهم في مطالبهم المذكورة... » [5]

وقد كانت أكبر تجارة الجزائر مع فرنسا تتمثل في ما يعرف بنظام الامتيازات، المتمثل في حصن القالة. أما المواد المتاجر بها، فكانت: الحبوب، والصوف، والأبقار، والدواجن، وتستورد الرصاص، والمعادن الأخرى وغيرها..

– **التجارة مع بقية دول أوربا:** أما التجارة مع الدول الأوروبية الأخرى كانجلترا وغيرها فكانت قائمة، ولكن بشكل محدود؛ فبالنسبة لإنجلترا، فقد سجل:" شاو" في بداية القرن 18م/ 12 أن التجار

---

[1] **L. VALENSI : *Le Maghreb avant la prise d'Alger 1790-1830***, Flammarion, Paris 1969, p: 59.

[2] للتوسع في المجال التجاري في الفترة السابقة للبحث. انظر/

- P. Masson: ***Histoire des établissements et du commerce français dans l'Afrique barbaresque (1560-1793)***, Hachette, Marseilles-Paris, 1903, pp: 311-315.

[3] L. R. Desfontaines: op.cit, pp: 171-172.

[4] Thedenat: «***Mémoires.***», Publie par, M. Emerit, in, R.A, n° 92, Alger, 1948, p: 341.

[5] O. Houdas: «***Notice sur un document arabe inédit relatif à l'évacuation d'Oran par les espagnols en 1792.*** », in R.M.O, P.E.L.O.V, 5e série, vol 5, imp. Nationale, Paris, 1905, p: 79.

الإنجليز، كانوا يقومون بتصدير 07 إلى 08 آلاف طن من الحديد إلى الغرب الجزائري.[1] أما بعد فتح وهران والمرسى الكبير، فكان للفتح فائدة كبرى لإنجلترا لاستيراد احتياجاتها، وصيد المرجان في السواحل الغربية.[2] فميناء أرزيو كان يرسل سنويا من 250 إلى 300 باخرة محملة بالحبوب وغيرها.[3]

كل هذا عن الدول الأساسية التي كانت تتاجر مباشرة مع الجزائر. لكن كان للبلاد تجارة مع أماكن أخرى، مثل: التجارة مع دول أوربا الأخرى، ومع المقاطعات العثمانية. حيث امتد نشاط الجزائريين إلى القاهرة وأزمير. فكانوا يستوردون من القاهرة البن، والرز، والأقمشة، التي كانوا يصنعون منها ملابسهم. وكانوا يصدرون إلى أزمير الخدم، والحياك الصوفية، والمواد الغذائية، أثناء توفرها في الجزائر.[4] وعرفت الأحزمة الجزائرية، المصنوعة من الحرير، رواجا واسعا في المغرب والمشرق، نظرا لجودها العالية.[5] وتذكر الوثائق، أن التجار الجزائريين، كانوا يحظون بمكانة خاصة في المشرق.[6]

04- العملة والأسعار:

وبغية جباية الضرائب، كان العثمانيون في حاجة إلى سك النقود للتداول بها لدى الناس، ولإعادة تحصيلها لخزينة البلاد، ودفع مرتبات الجند والموظفين الإداريين وغيرهم. إلا أنه سيكون من ضيق الأفق تفسير توجهات العثمانيين في هذه الأمور فقط. فقد كانوا على دراية أن هناك رابطا قويا بين ازدهار التجارة ونمو الاقتصاد وتوفر المال. كما أن التجارة بدورها تقوم على الأموال. لذلك نرى أن استخدام العملة في الجزائر، قد ازداد منذ أن ارتبطت الجزائر بالدولة العثمانية؛ وأصبحت هناك عملات عديدة يتم

---

[1] D^r Shaw: ***Voyage dans la régence d'Alger***, trad. de L’Anglais par J. Mac Carthy, Paris, 1830, p: 136.

[2] Sir Godfrey Fisher: ***Légende Barbaresque***, trad. et annoté par Farida Hallal, O.P.O, Alger, 1991, p: 395.

[3] M. P. Clausolles: ***l’Algérie pittoresque ou Histoire de la régence d’Alger depuis les temps les plus reculés jusqu’à nos jours***, imp. de Madame de Lacombre, Paris, 1843, p: 222.

[4] J. A. Valliere: op.cit, p: 34.

[5] L. Valensi: op.cit, p: 84.

[6] وهذا ما استخلصناه من أحد فرمانات السلطان العثماني سنة 1091هـ/ 1680م، لسلطات بلاده. فجاء فيه : "نعلن أن كل الجزائريين الذين يتنقلون في إمبراطوريتنا، معفيون من الضرائب الجمركية، وكل الرسوم المختلفة. وفي حالة وفاة أحدهم أثناء السفر، فإن ممتلكاته تعود إلى ممثلي أوجاقه. ولا يحق لأي وكيل في إمبراطوريتنا أن يتدخل في الأمر. ونعلن أن هذا القرار سيكون ساري المفعول في الإسكندرية". انظر/ - م. م. و. ج: **وثائق عثمانية؛ "فرمان سلطاني موجه للسلطات العثمانية في الأناضول خاص بإيالة الجزائر، سنة 1091هـ/ 1680م"**، الملف الأول، المجموعة 3207، رقم الوثيقة 18.

تداولها في البلاد. وقد شملت مختلف أصناف المجتمع الجزائري. وازدادت العملات المتداولة وتنوعت استعمالاتها لعدة أسباب؛ كحصول العثمانيين على موارد مالية ضخمة، إن سواء عن طريق التجارة الخارجية في البحر الأبيض المتوسط، أو عن طريق القوافل البرية في الشمال وفي الصحراء الكبرى مع الدول المجاورة، خاصة مع مناطق السودان الغربي، أو حتى عن طريق مناجم الذهب والفضة، أو عن طريق عائدات أعمال الغزو البحري، الذي كان يمارس في عرض البحار، أو بسبب الضرائب المجتباة من قبل الدولة على مختلف الأنشطة الاقتصادية وغيرها.

ويتفق المؤرخون بشكل عام، على أن مسيرة أواخر الحكم العثماني في الجزائر وسياساته، قد اتخذ جوانب سلبية، نتيجة المنعطفات المهمة والحاسمة التي شهدها. فعوض التطور والأوضاع المستقرة، التي عرفتها الدولة لأزيد من قرنين، حل بها التراجع والركود والأزمات. وبرز هذا التغيير عل كافة مناحي الحياة، لكنه بدا بشكل واضح في الاقتصاد، وفي مظاهر الدولة المالية بالخصوص. فمع بداية المصاعب المالية للدولة منتصف القرن الثامن عشر، نتيجة التأثيرات الخارجية، لم يكن متاحا للتجارة الجزائرية المحدودة، أن تتخطى، وبسهولة تلك الصعوبات. إذ بعد تراجع القوة العسكرية للبحرية الجزائرية، دخلت التجارة الجزائرية في مرحلة التراجع وعدم الاستقرار، واستمرت حتى الاحتلال الفرنسي للبلاد.

وانطلاقا من المعطيات التي تركتها لنا المصادر والوثائق الأرشيفية، التي تثبت أنه كان للجزائر تجارة خارجية مع مختلف الأمم والشعوب، بخلاف ما يدعيه الكثيرون؛ من أن العثمانيين كانوا يركزون على "القرصنة"، وأن جل اهتمامهم كان المغانم البحرية. سوف نظهر في هذا المقام، إضافة إلى ما ذكرنا بخصوص التجارة الخارجية الجزائرية سابقا، العملات الجزائرية التي كانت رائجة في الداخل الجزائري، وفي داخل الدول الأجنبية خارجيا، ومختلف الأثمان التي كانت مطبقة في التجارة، وفي السلع والمنتجات.

كما أنه، ومع ازدياد العلاقات الاقتصادية في جزائر القرن الثامن عشر ترابطا؛ برواج الأنشطة التجارية المحلية الممارسة في الأسواق، تزايدت التعاملات والعلاقات بين مختلف الشرائح الاجتماعية، بين سكان الأرياف وسكان المدن، وتأمّن الموارد الضريبية والمالية للدولة منها. ومع وفرة العملات واستخدام الناس النقود، نشطت التجارة، وتجاوبت مع الرسوم الجبائية المفروضة من قبل الدولة.

ومع وجود مناطق جزائرية غير خاضعة للحكم العثماني، كان الحكام يرسلون حملات تأديبية، أو "غازية"، على تلك المناطق، كانت تؤدي دائما كما تذكر المصادر، إلى الاستحواذ على أموال معتبرة،

تمثلت أهمها في المواشي والحبوب وحتى الأموال، مما كان يساهم كثيرا في استفادة مالية الدولة.[1] إلا أن قيام بعض الثورات الكبرى، وفي مناطق واسعة كان يؤدي إلى استتراف احتياطات الخزينة المالية، التي كانت قد جمعت في فترات سابقة.

أولا: العملة:

1- أولى العملات حتى نهاية القرن 11هـ/ 17م: لقد حدث في تاريخ الدولة العثمانية؛ منذ وصول السلطان سليم الأول: (918-926هـ/ 1512-1520)، إلى سدة الحكم؛ تغيير في نظرة الدولة لشارات الخلافة والحكم. وقد امتد هذا التغيّر في مفهوم الملك إلى السكة نفسها، التي كانت لا تقل أهمية، عن ذكر اسم الخليفة في خطب الجمعة.[2] فهذا الخليفة، جعل من بين الحجج الدينية، التي بنى عليها غزوه لمصر وبلاد الشام، أنه وقف عند الشرع الشريف، في حربه مع الدولة المملوكية.[3]

إن العثمانيين، جرّدوا السكة الإسلامية من روحها، وأزالوا منها شهادة التوحيد والرسالة المحمدية: ((محمد رسول الله أرسله الهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون))، واستبدلوها بالألقاب الفخرية السلطانية، مثل: "ضارب النضر صاحب العز والنصر في البر والبحر"، أو "سلطان البرين،[4] وخاقان[1] البحرين[2]"، أو "السلطان ابن السلطان". وكانت أهم عملات العثمانيين منذ القرن 10هـ/16م، السلطاني الذهبي، والأقجة الفضية (الأسبر في الجزائر)، والمنجير النحاسي.[3]

---

[1] انظر على سبيل المثال/ - أحمد بن هطال التلمساني: **رحلة محمد الكبير**، تحقيق ،محمد بن عبد الكريم، عالم الكتب، القاهرة، 1969م.

[2] اعتمد العثمانيون السكة، وإقامة الخطبة للخليفة كرمزين للسيادة؛ "هبتين مقدستين مميزتين"، الأولى معنوية والثانية مادية. فالخطبة تعبير عن "فكرة عظمة مقام الخليفة"، وتذكرة للناس بالطاعة الواجبة عليهم لحكامهم، بينما تنقل السكة رسالة "السلطة الملكية"،بطريقة مكتوبة وواضحة التعبير،وتنقل شهادة بينة على سلطة الحاكم.انظر/- شوكت باموك،مرجع سابق،ص:47-48.

[3] استفتى سليم الأول، المفتي "علي جمال أفندي"، في مسائل ثلاث، أوردها المؤرخ النمساوي "هامر" (*Hammar*) في مؤلفه: "تاريخ الدولة العثمانية" (*Histoire de l'Empire Ottomane*). ما يهم منها السؤال الثالث: "إذا كانت أمة (يعني المماليك)، تنافق في احتجاجها، برفع كلمة الإسلام، فتنقش آيات كريمة على الدنانير والدراهم، مع علمها بأن النصارى واليهود يتداولونها، هم وبقية الملاحدة من أهل الأهواء والنحل ... فيدنسوها، ويرتكبون أفظع الخطايا، بحملها معهم، إذا ذهبوا إلى محل الخلاء، لقضاء حاجتهم، فكيف ينبغي معاملة هذه الأمة؟" فكان جواب المفتي بأن هذه الأمة، إذا رفضت الإقلاع عن ارتكاب هذا العار، جاز إبادتها. والحقيقة أن المسكوكات الإسلامية منذ تعريبها على يد الخليفة عبد الملك بن مروان، وهي تحمل شهادة التوحيد، والرسالة المحمدية وآيات من القرآن الكريم، ولم يعترض على ذلك أحد من الفقهاء، أو الغيورين على الدين قبل هذا السلطان. راجع/ - عبد الرحمن فهمي، **النقود العربية ماضيها وحاضرها**، سلسلة المكتبة الثقافية، 103، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، 1964، ص: 112 ــ 113.

[4] أي براسيا وأوربا.

وقد ظهرت آثار ذلك واضحة على النقود الجزائرية، التي فقدت أهميتها الحضارية، ودخلت مرحلة التدهور والانحطاط. لكن مع بدأ سك السلطاني منذ العقد الثاني من القرن السادس عشر الميلادي، أصبحت الجزائر من أهم مراكز إنتاجه في الدولة العثمانية. لكن عموما كان التدهور عاماً، وشمل معظم ممتلكات الدولة العثمانية. وهذا الوضع النقدي المتردي، يستدل عليه مثلا، أن نقود مصر وحدها، وفي عهد أول ولاتها العثمانيين، قد عرفت أكثر من 34 تعديلاً مختلفاً، لسعر المبادلة، وتحديد قيمة العملة الذهبية والفضية والنحاسية، إضافة إلى وصول دفعات مصر إلى خزينة استانبول. [4]

وفي ضوء هذا التحول، يمكن اعتبار النقود الجزائرية، منذ أصبحت إيالة عثمانية تابعة للآستانة، نقوداً عثمانية بكتابات عربية، لارتباط أشكالها، وأوزانها، وأسلوبها، وقيمها بالأوامر العثمانية، حتى قوالب الضرب نفسها، التي كانت تسك بها هذه النقود، تأتي من الآستانة، وتسلم إلى "الضربخانة" الجزائرية، لصك النقود عليها، بأسماء سلاطين آل عثمان. [5]

وأقدم النقود الذهبية العثمانية أو السلطاني، التي وصلتنا من ضرب الجزائر، ترجع إلى عهد السلطان سليمان الأول (1520-1566)، وأخرى من عهد السلطان أحمد الثالث: (1115-1143هـ/ 1703-1730م)، وفي عهد عثمان الثالث (1170/56-1757). أما أقجة الجزائر أو العملة الفضية، فأقدمها تعود لعهد سليم الأول (12-1520م). أما قرش الجزائر، فأقدمه يرجع لمحمود الثاني (1237هـ/1822م). [6]

شُرع في الجزائر، منذ ارتباطها بالدولة العثمانية في العقد الثاني من القرن السادس عشر الميلادي، بسك النقود والعملات، التي تدل على رمز من رموز الدولة، وشكل من أشكال السيادة، وتبعية الرعية وولائها. وأول عملة كانت الدينار الذهبي المسمى بالسلطاني العثماني.

وقد كان للجزائر في تلك العصور، تجارة خارجية، خاصة تجارة القوافل القديمة مع بلاد السودان الغربي، الغنية بمنتجاتها المتنوعة؛ من ملح، وريش النعام، وتبر الذهب وغيرها. هذا الأخير جعل من مدينة الجزائر واحدة من أهم المدن غنى في البحر الأبيض المتوسط، الأمر الذي سرعان ما أدى بها لأن تغدو

---

[1] بمعنى الرئيس.

[2] البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر

[3] شوكت باموك: مرجع سابق، ص: 48.

[4] – عبد الرحمن فهمي: مرجع سابق، ص: 114. – شوكت باموك: مرجع سابق، ص: 123.

[5] انظر في هذا الخصوص/ – أحمد الشريف الزهار: مصدر سابق، ص: 147.

[6] شوكت باموك: مرجع سابق، ص: 445، 446، 452، 445.

واحدة من أهم المراكز إنتاجا للسلطاني في الدولة العثمانية. [1] يضاف إلى هذا أن الجزائر، التي كانت تتبع الحكم الاسمي للزيانيين قبل مجيء طلائع العثمانيين، كانت بها عملات زيانية عديدة أشهرها الزيانية. [2] ولما تمكن العثمانيون من الجزائر لم يقضوا، كما ذكرنا دائما وفي كل المجالات من أن العثمانيين حافظوا تقريبا على كل ما وجدوه قائما في البلاد، على العملة الزيانية، حتى بعد قضائهم على الدولة الزيانية أواسط القرن العاشر الهجري السادس عشر الميلادي، واستمر ضربها في تلمسان باسم العثمانيين، حتى مطلع القرن الموالي، دون الالتزام بمقاييس السلطاني، ولكن باتخاذها لنمط النقود الموحدية، وطراز العملات الذهبية العام، العائد للقرن السادس الهجري الثاني عشر الميلادي. [3]

أما العملات الفضية، فإن معظمها بقي استعماله محدودا، إلى غاية القرن الثامن عشر الميلادي. قد اتخذت العملات الفضية شكلا مربعا، كان يدعى: "أسبر"، أو ما كان يطلق عليه العثمانيين في بلادهم "الأقجة"، حيث كان معيارها منخفضا نوعا ما في القرن السادس عشر، بسبب انخفاض سعر صرفها مقابل السلطاني والعملات الأوربية المتداولة في الجزائر. ففي حدود سنة 988هـ/ 1580م، كان 175 أسبر يساوي سلطانيا واحدا، وعشرة أسبر تساوي ريالا إسبانيا واحدا، وعندما تكون هذه ناقصة في السوق فيلزم أحد عشر واثنا عشر منها مقابل ريال واحد. [4] وفي سنة 1026هـ/ 1617م، أصبح السلطاني الواحد يساوي 350 أسبر. [5]

أما بخصوص النقود النحاسية، فتم إصدار العملة المسماة: "الخروبة"، أو كما يسميها الأوربيون: "البورب" (*Bourbe*)، مستديرة الشكل. هذا النقد سك بالأساس كأجزاء من الأسبر، لكن مع تخفيض

---

[1] وكان كل واحد من السلطاني الذهبي؛ يساوي 140 آسبر، وهو يضرب في مدينة الجزائر فقط. راجع/
- F. DE HAEDO: «***Topographie***», op.cit, pp: 95-96.

[2] الزيانية: أو الزياني عملة ذهبية ترجع إلى عهد الدولة الزيانية. واستمر ضرب هذه النقود حتى القرن 17م في تلمسان. وكان وزنه يترواح بين 4.58 و 4.66 غرامًا. وكان مقسما إلى النصفي، والربعي، والثمني. وكان الزياني يدعى بـــ: "الدوبلة"، وبالـــدينار الخمسيني وأحيانا الصايمة. انظر/ - L. Merouche: op.cit, p: 28-31.

[3] Lemnouar Merouche, "***Les Fluctuations de la Monnaie dans l'Algérie Ottomane***", in, Mélanges Charles-Robert Ageron, Ed par, Abdeljelil Temimi, FTERSI, Zaghouan, 1996, pp: 611-618.

وقد ذكر "هايدو" أن النصف الزياني الممزوج بالنحاس، كان يساوي روبيتان عثمانيتان أو 50 أسبرا عثمانيا. والزياني الذي يساوي 100 آسبر أي نحو دوبلتين. والروبية والزياني تصنع فقط في تلمسان. انظر/ - F. DE HAEDO: op.cit, pp: 95-96.

[4] Idem.

[5] Lemnouar Merouche, op.cit, p: 612.

هذا الأخير من قبل حكام الجزائر، ارتفعت القيمة الاسمية للنقود النحاسية. [1] وتصنع عملتا الأسبر، والبورب في مدينة الجزائر فقط.

وقد برزت في الجزائر العديد من العملات الأوربية، والتي كان يتم التداول بها، وتعد وسيلة رئيسة للتبادلات في البلاد في مطلع القرن السابع عشر الميلادي. فيذكر "هايدو" أنّه كان يجري التعامل بعملات أوربية ومغربية وعثمانية عديدة. [2] وكان أهمها القرش الإسباني، أو قطعة الثمانية ريالات؛ فبقي سعر صرفها دون تغيير وطيلة هذا القرن: 232 أسبر. [3] إلا أن هذه النسبة الثابتة، لا يجب أن تؤخذ كدلالة على استقرار العملة الفضية، فالمرجح أن قطعة الأسبر المربعة اختفت جزئيا أو كليا، وبقيت الوحدة الحسابية حتى نهاية القرن السابع عشر. [4]

وكانت هناك عملة أخرى: "الروبية" (*Rubia*)، وهي نقد ذهبي مخلوط بكثير من النحاس مما يجعل قيمته منخفضة جدا؛ بحيث تساوي 25 أسبر فقط، وهي ذات شكل دائري، وتماثل في الكبر الريال الصغير البسيط. [5]

تميزت العملات العثمانية بالتعدد والتنوع، إضافة إلى انتشار عملات أجنبية كثيرة في التبادلات الجزائرية، [6] بل إن العملات العثمانية في حد ذاتها اُختلف في تسمياتها من مصدر إلى آخر؛ فعلى سبيل

---

[1] Ibid, pp: 613-614.

ويذكر هايدو أنها كانت تماثل في كبرها "البلانكا" (*Blanca*)، أو "السانتي" (*Centil*) البرتغالية، ولكنها من حيث السمك، والوزن هي أسمك وأثقل. راجع/ - F. DE HAEDO: op.cit, p: 96.

[2] فيشير هايدو إلى أن: " في الجزائر عملات عديدة كما بها لغات أوربية متنوعة؛ فالإيكوس الإيطالية، ولا سيما الإسبانية كلها يجري التعامل بها في الجزائر. كما يجري التعامل بمثقال فاس، والسكة التركية، إلا أنّ العملة المفضلة أكثر فيها، والتي يجني منها ربح أكبر هي العملة الإسبانية من فئة الأربعة أو ثمانية ريالات، والتي ترسل إلى القاهرة، ومنها إلى الهند الشرقية، وإلى كاطاي وإلى الصين، فبلاد التتر. والذي يجلبها إلى هناك يحقق دائما ربحا عنها. كما لا يمكن جلب بضاعة إلى الجزائر وإلى بلاد البربر أثمن منها، وأكثر قيمة من الريالات الإسبانية. انظر/ - Ibid.

[3] Lemnouar Merouche, "***Les Fluctuations*** ", op.cit, p: 613-618.

وفي هذا المقام يشير هايدو إلى "الإيكو" الإسباني، الذي كان يساوي 125 آسبرا، قبل أن يرفعه جعفر باشا حاكم الجزائر سنة 1580م/ 987هـ إلى 130 آسبر. وكانت عندما تشترى هذه العملة من التجار، فإنها تساوي أكثر من ذلك، فيما إذا كانت متوفرة أو نادرة في السوق. وأما "الإيكو" الفرنسية، وكذلك الإيطالية، فقيمتها تقريبا تماثل قيمة "الإيكو" الإسبانية. إلا أن هذه الأخيرة هي المفضلة دائما. راجع/ - F. DE HAEDO: op.cit.

[4] Lemnouar Merouche, op.cit, p: 613-618.

[5] F. DE HAEDO: op.cit. p: 96.

وكانت هذه العملة تحمل أمر السلطان الذي ضربت في عهده واسمه. وهي رائجة في كل المقاطعات إلى غاية بسكرة والصحراء المجاورة لبلاد السودان وكذلك في اتجاه الشرق إلى غاية تونس. وهي رائجة أيضا في مملكتي كوكو وبني عباس.

[6] للتوسع في كل أنواع العملات. انظر كلا من/ – ناصرالدين سعيدوني: **النظام**، مرجع سابق.

المثال لا الحصر، هناك من اكتفى بذكر نقد "ريـــال" فقط، رغم أن هناك نقود "ريال بوجو"، [1] "وريـــال
دراهم". كما أن قيمة العملة في حد ذاتها، لم تكن مستقرة وثابتة، فكانت في تغير دائم. [2]

2- نماذج لبعض العملات: كانت العملات المتداولة في التجارة هي العملات المسكوكة فيها، والعملات الأوربية والعثمانية، وأهمها:

- **السلطاني العثماني أو السكة**: كانت العملة النقدية العثمانية الذهبية المسماة (***Sequin***) أو الشريفي، وواحدة منها تساوي 125 أسبر (أقجة) أو أكثر من العملات التي كان يجري التبادل التجاري بها في الجزائر. [3]

- **السلطاني**: وهي أيضاً من الذهب الخفيف، وكان يضرب فقط في مدينة الجزائر. وكانت قيمته في أواخر القرن العاشر الهجري تساوي 140 أسبر. ثم غدا يساوي 2.500 بياستر سنة 1720م.

- **الأسبر أو (الأقجة)**: وهي العملة الفضية العثمانية، كانت مئة وخمسة وسبعون منها تساوي مثقالاً فاسياً واحداً. [4]

- **الزياني التلمساني**: وهو من الذهب الخفيف.وكان لهذه العملة رواج كبير في البلدين وخارجهما وخارجهما في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي. وقد كانت هذه العملة تسك في تلمسان فقط في عهد سلاطين بني زيان. [5]

- **المثقال الفاسي**: ارتفعت قيمته في الجزائر في عهد جعفر باشا 1580-1582/ 987-989هـــ،

- L. MEROUCHE: ***Recherches sur l'Algérie à l'époque ottomane, T 1, Monnaies, Prix et Revenus 1520-1830***, éd. Bouchene, Paris, 2002, p: 112.

[1] البوجو: عملة عثمانية تدعى بالريال بوجو؛ قطعة نقدية فضية كانت تزن 10 غرامات في القرن 19م، وتساوي حوالي 03 بدقات شيك. انظر/ - L. Merouche; op.cit, p: 44-45.

[2] ذكر "هايدو"، أن نقد السلطاني كان في عام 1580م، يساوي 150 أسبرا، والمثقال الفاسي يقدر بـــ: 175 أسبرا. لكن حاكم الجزائر جعفر باشا، قام بالرفع من قيمة تلك العملتين. فأصبح السلطاني يساوي 175 أسبرا، والمثقال، 225 أسبرا. ويرجع السبب إلى ندرة في هذه الأخيرة. وبالجملة كانت كل قطع النقود الجزائرية؛ الريال والسلطاني والإيكو إلخ، قيمتـــها غـــير ثابتـــة. لأن باشاوات الجزائر يرفعونها ويخفضونها حسب حاجات الوقت. انظر/ - F. DE HAEDO: op.cit, p 96.

[3] - L. MEROUCHE: op.cit, p: 30-31.

[4] انظر عن العملة المتداولة/ نفس المرجع السابق، ص: 30-45.

[5] Lemnouar Marrouche: *Recherches,* op.cit, p: 28.

بحيث أصبح يساوي 225 أسبر. [1] نتيجة انخفاض العملة الفضية بسبب تدفق الفضة الأمريكية إلى أوربا، ووصولها إلى الدولة العثمانية، وما نجم عن سياسة مراد الثالث العسكرية من أزمة مالية.

3– عملات أواخر العهد العثماني: إن من أكثر التطورات شأنا بالنسبة للجزائر خلال القرن الثامن عشر الميلادي، تراجع أعمال الغزو البحري الناتج عن ضغط القوى الأوربية، وازدياد الاهتمام بالضرائب، ومحاولات القيام بأعمال تجارية تعويضا عن نقص الموارد المالية، ولو أن الأوربيين، والفرنسيين بالخصوص، قد سيطروا على معظم التجارة الخارجية الجزائرية عن طريق الشركات المتواجدة في القالة، بما يعرف بنظام الامتياز. تلك الأمور كانت المحدد للتغيرات التي تصيب مخزونات الدولة من الأموال. فكانت نشاطات ضرب العملات الجزائرية تزداد حجما خلال الفترات الجيدة، وتتراجع مع عجز تلك المحددات، نتيجة نقص في محتوى خزانة الدولة من الأموال.

ولما كان للجزائر اهتمام بتجارة القوافل، خاصة الصحراوية منها، فإنه كان لها مصادر للمعادن المستعملة في صك العملات، خاصة ذهب السودان. وقد أصبح حجم الإصدارات الخاص بالنقود الذهبية المسكوكة في الجزائر بعد منتصف القرن الثامن عشر الميلادي كبيرا، حيث كانت تلك النقود تستعمل في تجارة البحر الأبيض المتوسط بأكمله خاصة عن طريق التجار الأوربيين. [2]

وكما رأينا، فإن تطور أوضاع الجزائر، وما رافق ذلك من جوانب مالية، أدى إلى تميز الأوضاع المالية للبلاد خلال القرن الثامن عشر الميلادي بالتحسن. ورغم بروز الميول الاستقلالية للبلاد عن مركز الخلافة العثمانية، وبقاء العلاقات محدودة في فروض الولاء الاسمي فقط، فإن الروابط التي كانت تجمع العملات الجزائرية بعملات مركز الدولة العثمانية كانت متينة؛ فاتبعت الجزائر في ضرب نقودها الذهبية نفس المعايير التي كانت تتبع في المركز. أما النقود الفضية، فقد حدثت في بعض التحولات، في مطلع القرن، حيث أصبح حجمها كبيرا، لكن بتماثلها مع نقود سائر الولايات العثمانية. [3]

وقد تم خلال القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر الميلاديين، سك كميات معتبرة من النقود الذهبية في الجزائر، بفضل الذهب الذي كانت تتوفر عليه. واستمر ما كان يسميه الجزائريون

---

[1] Ibidem.

[2] Daniel Panzac, "***Négociants Ottomans et Activité Maritime au Maghreb (1686-1707)***", in, Les Villes dans l'Empire Ottoman: Activité et Sociétés, Ed. du CNRS, Marseilles, 1991, pp: 221-241.

[3] André Raymond**: *Grandes villes arabes à l'époque Ottomane***, éd. Sindbad, Paris, 1985, p: 407-412.

الدينار، أو السلطاني الكبير في الانتشار والتداول؛ [1] حيث كانت قيمته في نهاية القرن الثامن عشر تعادل 1 و ½ زر محبوب. [2]

وكانت النقود المتداولة، في الفترة المدروسة، خليطاً من النقود العثمانية، المضروبة بأسماء سلاطين آل عثمان، والتي عرفت بـــ: "السلطاني" و"نصف السلطاني" و"الربع". وجميعها من معدن الذهب، بالإضافة إلى النقود الفضية العثمانية كذلك، والتي اشتهرت بتسميات مختلفة مثل: "ريال بوجو"، [3] و"الصايمة"، و"ريال دراهم"، التي تساوي ثلث "ريال بوجو"، وتشمل نوعين آخرين هما: "ريال دراهم" قديمة وجديدة.[4] وضربت هذه الأنواع في القسطنطينية، والولايات الجزائرية، منذ أول عهد العثمانيين بها. فعرفت المدن الرئيسة، مثل الجزائر وقسنطينة، دور ضرب خاصة بها. واستمر الضرب جارياً بها حتى العهد الاستعماري. [5]

أما النقود الأجنبية التي كانت متداولة في الجزائر، فكانت عديدة وتتم بشكل مكثف؛ من العملات الأوربية، الإسبانية، والإيطالية والبرتغالية وفرنسية وأوربية أخرى. فظل استخدام الريال الإسباني، حيث كانت قطعة الثمانية ريالات أكثرها انتشارا إلى حد كبير. وكذلك الفرنك الفرنسي. وكانت هناك أيضا عملة البياستر الإسبانية التي كانت مستعملة بكثرة، حيث كان كل بياستر يساوي حوالي 03 بوجو عشية الاحتلال الفرنسي للبلاد. [6]

وكذلك كانت عملات دول الجوار المغربية والتونسية، هذه الأخيرة التي تذكر المصـــادر أنه، وفي الحملة الجزائرية على تونس، التي شكلها الداي علي بوصبع، [7] في سنة 1756م/ 1169هـــ، ضد بايها

---

[1] Lemnouar Merouche, "*Les Fluctuations* ", op.cit, p: 618.

[2] قطع ذهبية كانت تسك في تلك الأثناء في مركز الدولة العثمانية وفي بعض الولايات كمصر. وكانت الأكثر استخداما هنـــاك.
راجـــع/ - André Raymond, ***Artisans et Commerçants au Caire au XVIIIe Siècle***, 2 Vols., Institut Français de Damas, Damascus, 1973-1974, pp: 39-40.

[3] يعتبر "ريال بوجو" من النقود الفضية العثمانية المضروبة بالجزائر وعرف في دفاتر المحاكم الشرعية باسم: "ريال صغير". انظر: أبو القاسم سعد الله: "**دفتر محكمة المدية أواخر العهد التركي 1255هـــ/ 1839م**"، في مجلة الثقافة، الجزائر، 1984، ص. 164.

[4] هذا النوع يتراوح وزنه بين 3,30 غرام و3,10 غرام.

[5] ***Aperçu historique, statistique et topographique sur l'état d'Alger à l'usage de l'armé expéditionnaire d'Afrique***, rédigé au dépôt général de la guerre, 2e Ed, Tupographie de J. Pinard, imp., du roi , Paris, 1830, pp: 165-166.

[6] M. Renaudot, op.cit, p: 149.

[7] تولى الداي إبراهيم الصغير منصب الدايليكية، في سنة 1734م/ 1147هـــ، وظل فيها إلى نهاية سنة 1754م/ 1167هـــ، حين خلفه هذا الداي.

علي باشا، والتي انتهت بنصيب محمد بن الحسين بايا على تونس. وعادت الحملة إلى الجزائر محملة بغنائم كثيرة، فضلا عن التي أرسلت عن طريق البحر، مما أثرى خزينة الجزائر، وجعل من العملة التونسية متوفرة في الجزائر.[1] بل كان يجري التعامل حتى بعملات مصرية ذهبية وفضية.[2]

وقد بدأت الجزائر في العقد الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي في عمليات إصلاح النقد، حيث تشير المصادر الأوروبية إلى أم السلطات الحاكمة في الجزائر آنذاك قد بدأت في إصدار نقود فضية أكبر.[3] وفي ثلاثينيات القرن كان السلطاني يعادل 9,5 فرنكات فرنسية، أو 8,5 بدقات جزائرية. هذه الأخيرة التي تعتبر عملة فضية، حيث كانت كل بدقة تزن حوالي خمسة غرامات من الفضة النقية.[4]

وقد تمتعت البلاد خلال القرن الثامن عشر باستقرار مالي قل نظيره، نتيجة الأعمال التجارية؛ بتصدير السلع والمنتجات، ووفرة المعادن الثمينة. وفي النصف الثاني من القرن شُرع في ضرب نقود فضية أكبر تدعى "البوجو"، أو الريال بوجو؛ حيث كان البوجو الواحد يساوي بدقة واحدة أو 24 موزونة. وتم أيضا البدء في إصدار أجزاء ومضاعفات للبوجو.[5]

وفي العقد الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي كان وزن البوجو قريبا من عشرة غرامات، ويحتوي على 85% من الفضة الصافية. وكانت البدقة الواحدة تزن 3,4 غرامات. والسلطاني الذهبي الواحد يتم تبديله بـــ: 4,5 بوجو، والبوجو الواحد كان يساوي 1,85 فرنك.[6]

ومقارنة أسعار العملة الجزائرية في الثلث الأول من القرن الثامن عشر، والثلث الأول من القرن التاسع عشر تبين أنها قد خسرت خلال قرن حوالي نصف محتواها؛ كان السلطاني يساوي: 8,5 بوجو في الأول، وأصبح يقدر بـــ: 4,5 بوجو. بمعنى أن البوجو والبدقة كانا نوعا ما أكثر استقرارا.

---

[1] انظر تفاصيل كل ذلك، وما رافق الحملة من أعمال سلب ونهب ومغانم في: - حمودة بن عبد العزيز: **الكتاب الباشي**، تحقيق محمد ماضور، تونس، 1970، ص: 290-291. - أحمد بن أبي الضياف: **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، الدار التونسية للنشر، 08 ج، تونس، 1989، ج: 2، ص: 182-184. - ابن خروف: **علاقات الجزائر السياسية في عهد البايات**، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، 1996، ص: 306-315. - ناصر الدين سعيدوني: **النظام المالي في الجزائر في أواخر العهد العثماني**، م.و.ك، الجزائر، 1985، ص: 175-198.

[2] عبد القادر حليمي: «**القروض والنقود في مدينة الجزائر أثناء العهد "التركي"**»، في، الأصالة، ع7، الجزائر، 1972، ص: 77.

[3] Lemnouar Merouche, "***Les Fluctuations*** ", op.cit, pp: 614-620.

[4] Ibidem.

[5] Idem.

[6] Idem.

إضافة إلى كل تلك العملات، فقد كانت الجزائر تُصْدر نقودا فضية ونحاسية أخرى، أصغر للحاجات والتعاملات اليومية، وتحمل بأسماء مختلفة. [1] وواصلت الجزائر اتباع المقاييس العثمانية في إصداراتها النقدية.

وكما كان الحال في القرن السادس عشر، فإن دايات الجزائر، كانوا يرفعون قيمة العملة ويخفضونها حسب متطلبات الوقت. وذكر "تانفيل" (*D. Thanville*) أن السلطاني، أو سكة الجزائر، كان يساوي تسعة ريالات دراهم، إلا أن الداي مصطفى (1798-1805م/ 1212-1219هـ)، رفع من قيمته إلى عشرة ريالات. وعرف المحبوب الذي كان يضرب في القاهرة واستانبول، ارتفاعا من ستة ريالات إلى سبعة ريالات. [2]

وبعد احتلال الفرنسيين لمدينة الجزائر في صيف 1830م، لم يُقض على العملات العثمانية منذ اليوم الأول، وإنما استمر تداولها والتعامل بها إلى منتصف القرن التاسع عشر، حيث استعاض الفرنسيون عنها بعملتهم الفرنك. كما أن المحتلين الفرنسيين، كانوا في بداية الاحتلال يواصلون تطبيق النظم العثمانية على الجزائريين في مختلف الجوانب، إضافة إلى أن الفرنسيين لم يستتب لهم الأمر في البلاد، بسبب المقاومات العديدة التي نظمها الجزائريون، من مقاومة أحمد باي في الشرق الجزائري، وعاصمته قسنطينة، حيث أقام دورا لصك عملات جديدة على نفس المعايير العثمانية، وكذلك الحال في مقاومة الأمير عبد القادر، الذي أنشأ دورا لضرب العملة في معسكر وتاقدامت وغيرهما، كانت لها نفس الطراز العثماني، لكنها تحمل اسمه. أي أن الأمور لم تستقر إلا مع نهاية سنة 1847م/ 1263هـ. [3]

وفي الأخير يمكن القول كذلك، إنه كان للعثمانيين استراتيجيات في زيادة قيمة العملات وخفضها، بحسب متطلبات الأحوال آنذاك، إلا أنها عانت كثيرا من تثبيتها، وهذا ناجم بالخصوص، عن الزيادات

---

[1] Tall Shuval, ***La Ville d'Alger vers la fin du XVIIIe Siècle, Population et Cadre Urbain***, Ed. SNRS, Paris, 1998, pp: 31-32.

[2] ***Mémoire sur Alger 1809***, Pub. Par G. Esquer, lib. Champion 2ème. éd. Paris, 1927.

[3] راجع / – قدور بن الرويلة: **وشاح الكتائب وزينة الجيش المحمدي الغالب، ويليه ديوان العسكر المحمدي الملياني**، تقديم وتحقيق، محمد بن عبد الكريم، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1968م، ص: 53. وكذلك كان الحال مع أحمد باي في الشرق الجزائري، الذي يعتبر عهده استمرار للحكم العثماني، حيث قام سنة 1833 بضرب سكة جديدة من النحاس في حجم القطعة الفضية، حقق بها فائدة كبيرة. راجع/– فندلين شلوصر: **قسنطينة أيام أحمد باي [1832–1837]** ترجمة وتعليق أبو العيد دودو،ش.و.ن.ت، الجزائر، د.ت، ص: 80.

الحادة في بعض الأحيان، في إنتاج وتداول نسخ العملات المزورة.[1] وللاستدلال على تخفيض العملات، ما نستشفه من المصادر، عن بعض الزيادات الضريبية التي تبدو لأول وهلة وكأنها خيالية، ولكن التفحص فيها يدل على الأمر لا يقتصر على الضرائب فقط، وإنما نتيجة تخفيض العملات أيضا.[2]

ومن خلال المصادر السالفة الذكر، يمكن القول: إن جزائر أواخر العهد العثماني، قد تنامت فيها الصعوبات المالية، في بعض المرات، حتى بلغت ذروتها، خاصة في فترات تخفيض قيمة العملات.

لكن استراتيجيات العثمانيين في المجال المالي، تعد واحدة من الأحداث الأخرى المحيرة لكل الدارسين. ورغم تقديمنا للتفسيرات الآنفة الذكر، كالصعوبات المالية التي كانت تؤدي إلى خفض العملات ووزنها، فإن الدارس لذلك يحتاج إلى التفحص فيها أكثر، والبحث عنها في التراجع العام للعثمانيين في الجزائر في أواخر عهدهم، والذي ذكرناه فيما سبق.

وفي الأخير نقول: إنه مهما كان مستوى انخفاض العملة، الذي تحدث عنه الكثيرون، فلا نعتقد أنه وصل إلى تلك النسبة العالية.[3]

ثانيا– الأسعار: كانت الأسعار متقلبة حسب الفصول والمواسم، والوفرة والندرة. وقد حفظت لنا المصادر والوثائق إشارات إلى أثمان بعض المواد في بعض السنوات، تبدو في مجملها وأغلبها زهيدة إذا ما قورنت بأسعار اليوم. نذكر منها على سبيل المثال؛ الأبقار التي كانت تباع في وهران بـ: 80 فرنك سنة 1808م/ 1223هـ، وهو ما يعادل: 40 فرنكا سنة 1246هـ/ 1830. وصرح "روزيه" عند قدومه إلى وهران سنة 1830م أن؛ البقرة الواحدة الصغيرة التي تزن 200 رطلا تساوى 03 إلى 04 صوردي (14 .8 فرنكا)، وأن ثمن الخروف الواحد ثلاثة أرباع بوجو أو 04 فرنكات، وأن أسعار الطيور غالية،

---

[1] وهذا مثلما اشتهرت به منطقة القبائل مثلا. وللاطلاع على حوادث التزوير، ومساعي العثمانيين لمعاقبة المجرمين. راجع مثلا/ – مجهول: **سيرة الزواوة**، م.م.و.ج، تحت رقم: 3012، ورقة 16.

ولما كانت الجزائر قد تعرضت باستمرار لظاهرة النقود المغشوشة، المستعملة في العمليات التجارية، فإن ذلك لم يكن شأنا جزائريا محضا، حيث عانت من هذه المشكلة معظم دول العالم آنذاك.

[2] مثلا كانت الضريبة السنوية لأمناء المهن في مدينة الجزائر في مطلع القرن الثامن عشر الميلادي، والتي تدفع إلى شيخ البلد، قدرها ستة آلاف ريال دراهم؛ أي ما يعادل خمس مائة ريال شهريا. بينما غدت قيمة هذه الضريبة بعد قرن من الزمان، أي في أواخر هذا القرن، حوالي ألفان وثمانمائة ريال دراهم في الشهر. انظر/ - Laugier de Tasssy: ***Histoire de royaume d'Alger avec l'état présent de ... 1724***, préface Noël Laveau, André Nouschi, Ed. Loysel, Paris, 1992, p: 299. - J. M. Venture de Paradis: op.cit, p: 245.

[3] للتوسع أكثر انظر/ – ناصر الدين سعيدوني: **النظام**، مرجع سابق. وشوكت باموك: مرجع سابق؛ - L. Merouche: op.cit.

حيث يقدر سعر حجلتين بـــ: ربع بوجو (09 صوردي)، ودجاجتين بـــ: 03 أو 04 بوجو، وبيضتين بنصف فرنك.

وكان الهكتولتر من القمح يباع بـــ: 10 فرنكات سنة 1830م/ 1223هـــ، وهو ما يعادل 03 إلى 08 فرنكات سنة 1246هــ/ 1830م. أما الشمع فكان يشتريه البايلك بـــ: 60 بدقة شيك ويبيعه بـــ: 163 بدقة للقنطار. أما الرز، فكان سعره يتراوح بين 10 إلى 12 فرنك للقنطار ويباع بالكيلة؛ [1] وقد بيع الرز سنة 1240هـــ/ 24-1825م بـــ: 14 ،9 فرنك. أما البرانس فكانت تباع بـــ: 100 فرنك للبرنوس الواحد. والمصنوعات الحريرية تباع بأثمان غالية، وكذلك الملح الذي كان يشتريه البايلك بـــ: 22 صورديا، ويبيعه بـــ: 45 صورديا.

إضافة إلى هذا كان يباع في الأسواق أيضا، العبيد السود مابين: 40 و50 سلطانيا (300 و350 فرنكا) للعبد الواحد، ويصل سعر العبد الذي يشتغل في المطبخ إلى: 100 سلطاني. [2]

وبخصوص تذبذب الأسعار، فكانت أثمان المواد الأولية بصفة عامة قد تضاعفت ثلاث مرات بين سنتي 1790/ 04-1205هـــ- 1808/ 1223هـــ. [3]

III) الحياة الاجتماعية:

يلاحظ عند دراسة أوجه النشاط الاقتصادي والحياة الاجتماعية للجزائر العثمانية، الطابع الزراعي والرعوي، الذي تمركز أساسا في الأرياف وأطراف المدن. هذا في حين أن الحواضر تكاد تنفرد بالنشاط

---

[1] الكيلة صاع يساوى قنطارين.

[2] - Venture de Paradis: op.cit, pp: 127-128. - M. Rozet: op.cit, T 03, p: 273.
- «***Algérie, lois, Moeurs et habitudes des indigènes***.», in, Akhbar., n° 79, 29 Juillet 1840, p: 01. - M. Emerit: «***La situation économique de la Régence D'Alger en 1830***.», in, I.H., n° 02, Mars Avril, Paris, 1952, p: 171.

لكن لا يفهم من هذا أن الجزائريين، لم تكن لهم أخلاق إسلامية حميدة. بل بالعكس، فالمطلع على وثائق المحاكم الشرعية، يلفت انتباهه ضخامة عقود عتق العبيد؛ والتي كانت من مختلف شرائح المجتمع الجزائري، ذكورا وإناثا. وكانت تتم عند القضاة في المحاكم، حيث تدون عقود خاصة بالمعتقين، يذكر فيها كل ما يتعلق بالعبد، وماله، واسمه، وصفاته البدنية، ولغته، وأصله وغيرها. انظر/ – الأرشيف الوطني الجزائري: **وثائق المحاكم الشرعية**، علبة: 3، وثيقة رقم: 75، السنة: 1241هـــــ/ 1825م. وانظـــر أيضا/ – **بيانات العتق**، علبة: 3، وثائق تحمل أرقام: 61، 62، 63، 64.

- P. Ernest –Picard: ***La Monnaie et le crédit en Algérie depuis 1830***, Typographie Juls Carbonel, Alger, 1930, p: 42.

[3] Boutin (chef de bataillon): ***Reconnaissance des ville forts et batteries d'Alger***, Publie par, G. Esquer, 2e Série, Vol 3, Paris, 1927, p: 81.

وللتوسع أكثر في الأسعار انظر/ - L. Merouche: op.cit, p: 125 et suiv.

الحرفي، لولا وجود قدر قليل من نشاط حرفي متواضع، كان يهدف إلى تلبية الضرورات المترلية، ويقوم على الاكتفاء الذاتي في الأرياف. وإلى جانب ذلك لعبت التجارة الخارجية والداخلية دورا مهما داخل البنية الاقتصادية للمجتمع الجزائري عموما، والبنية الحضرية بشكل خاص. [1]

ولقد هيمن النشاط الاقتصادي في الأرياف الجزائرية، وبخاصة النشاط الزراعي والرعوي. [2] وفيما يخص أشكال الإنتاج، فإنها كانت موزعة على أربعة مجالات طبيعية تتمثل في: المرتفعات الجبلية والتلال والسهوب وأطراف الحواضر، وتشكل في مجملها كلا اجتماعيا واقتصاديا يميز الريف الجزائري، والامتدادات الريفية التابعة للحواضر.

وبالرغم من تنوع هذه المناطق التي تنتحل هذا النمط من العيش، فإن الانتماء إلى الجماعة العمرانية، يشكل الشرط الضروري لاستمرار الحياة الاجتماعية، في كنف هذا التجمع، فتتحقق ملكية العضو لشروط العمل والإنتاج، أي أن انتماء الفرد للجماعة، شرط لتحقيق وجوده؛ فهي تتوسط العلاقة فيما بينه، وبين الأرض ووسائل العمل. وهكذا، فإن العائلة الممتدة تشرف في المرتفعات الجبلية، وبشكل نسبي على الملكية الصغيرة، التي تعتبر مجالها واضحا، وبين الأسرة الممتدة، الممثلة في الأسرة النووية (الصغيرة)، ويكون وجودها ضمنها. [3]

وتعتبر "التويزة" «*Touiza*» أكثر أشكال التضامن القروي شهرة، وهي كثيرا ما تجد الفرصة للظهور في أراضي الأوقاف. ويلاحظ أن الأب، أو الأخ الأكبر في كل أسرة، هو الذي يمثل أفراد أسرته في احتفالات القرية، وينوب عنها في التجمعات التي تعقد في المسجد. [4]

ومن أجل تأمين إعادة إنتاجها، فإن الأسرة تضيف إلى أنشطتها المعروفة بعض الصناعات الحرفية المرتبطة باستغلالها، والتي أحيانا ما يوجّه بعضها نحو السوق. أما الملكية غير المنقولة، التي تتحقق من خلال الهبة أو الميراث، ورغم كونها ملكية خاصة، إلا أنها تبقى ضمن إطار العائلة. [5]

---

[1] زمام نور الدين: مرجع سابق، ص: 16.

[2] نفسه: ص: 18.

[3] نفسه. وقد انتهى كارل ماركس عند دراسته للملكية العقارية في منطقة القبائل بقوله: "لا زال في الجزائر بعد الهند أقوى آثار الشكل القديم للملكية في الأرض، حيث تمثل العشيرة والملكية الموحدة للعائلة، هنا الأنواع السائدة في ملكية الأرض". – زمام نور الدين ص: 18. وانظر كذلك/ ناصر الدين سعيدوني: **دراسات في الملكية العقارية**، مرجع سابق.

[4] زمام نور الدين: المرجع نفسه، ص: 19.

[5] للتوسع في الحياة الاجتماعية. انظر/ – أرزقي شويتام: **المجتمع الجزائري وفعالياته**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2006.

01– البنية الاجتماعية للجزائر:

أولاًـــ الوضع البشري: عانت الجزائر، منذ أواخر القرن 9هـــ/ 15م، من ركود عام، بيد أنه سرعان ما تحسنت الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، مما ساعد على ارتفاع عدد سكانها، بدءا من أواخر القرن 10هـــ/ 16م. وقد كان لإلحاق الجزائر بالدولة العثمانية، وتوافد العثمانيين، والأندلسيين، دورٌ في ازدهار الجزائر وتعميرها. لكن ذلك النمو عرف تراجعا، منذ منتصف القرن 11هـــ/ 17م، بسبب تناقص عدد الوافدين، وكذا اشتداد وطأة الأوبئة، التي أودت بحياة عدد كبير من السكان.

إن عملية تعداد سكان الجزائر، في فترة الحكم العثماني، تعد من القضايا الشائكة والمعقدة، نظـــرا لعدم وفرة المعلومات والبيانات الإحصائية الرسمية. ولهذا، فإن الإحصاءات التي وردت في مختلف المصادر، تعتبر جزئية، ولا تعكس بصدق العدد الإجمالي لسكان الجزائر، فهناك بعض الإحصاءات التي اقتربت من الحقيقة، وذلك عندما يتعلق الأمر بعدد السكان في المدن الرئيسية، مثـــل مدينـــة الجزائـــر، ووهـــران، وقسنطينة، وعنابة وغيرها، نظرا لوجود بعض المعطيات في المصادر. أما إذا تعلق الأمر بمعرفة عدد سكان الجزائر الإجمالي، فإنه يتسم بالمبالغة، وعدم الدقة؛ بسبب تركيز الإحصاءات المتوفرة في المـــصادر علـــى سكان المدن، دون الأخذ بعين الاعتبار، العدد الكبير لسكان المناطق الريفية، والصحراوية؛ لعدم وجـــود تقديرات إدارية يعتمدون عليها، ولا سيما القبائل الممتنعة عن دفع الضرائب، ولهذا لا يمكن تدوينـــها في سجلات بيت البايلك. كما أن إحصاءات الأجانب، غلبت عليها النظرة التقديرية، لنسبيتها، ولـــصعوبة ولوجهم دواخل البلاد، في الأرياف والبوادي، التي تمثل معظم الساكنين الجزائـــريين. لـــذلك يلاحـــظ اختلاف المصادر، فيما يخص عدد السكان، وكثافتهم؛ بسبب تفاوت التقديرات بين القرون والـــسنوات من جهة، وتبعا للظروف الطبيعية والأوضاع المعيشية والأحوال الصحية وغيرها من جهة أخرى.

ويبدو أن عدد سكان الإيالة الجزائرية الإجمالي، كان يبلغ في نهاية الحكم العثماني، حوالي ثلاثة ملايين نسمة، إذا أُخذ بعين الاعتبار، الاحتمالات الواردة، واُستبعد قول حمدان خوجة، بأن سكان الجزائر، كان يبلغ العشرة ملايين نسمة. [1]

وإذا اعتبرنا الوضع الديموغرافي للمدن الجزائرية خلال العهد العثماني، استطعنا الوقوف على تعداد سكان بعض المدن: فمدينة الجزائر، كانت تحصي سنة 1789م، حسب تقديـــرات "فنتور دو بارادي"،

[1] – محمد العربي الزبيري: **مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة**، ط2، ش. و. ن. ت، الجزائر، 1981، ص: 131.

- Pierre Boyer: ***l'évolution de l'Algérie médiane (ancien département d'Alger) de 1830 à 1956***, Paris, Maisoneuve, 1960, pp: 60-61.

50 ألف نسمة. [1] ومع نهاية العهد العثماني، لم يكن يتجاوز عدد سكانها 35 ألف نسمة. [2]

ورغم ما يلاحظ من التناقص والانكماش الذي أصبحت عليه مدينة الجزائر، فإن كل الإحصاءات تؤكد أنها كانت في طليعة المدن.

وإضافة إلى مدينة الجزائر، فإن هناك عدد من المدن موزعة في كل المناطق؛ فسكان تلمسان كان يتراوح عددهم في أواخر العهد العثماني، مابين 12 و14 ألف ساكن [3] موزعين على أربعة أحياء هي: زيدان، وعين الحوت، وسيدي بومدين وتلمسان. وكان يسكن بمعسكر، عندما كانت عاصمة البايلك حوالي 505 ألف نسمة. [4] وكانت ذات أهمية، وبها مساكن ملائمة لكل المنطقة. ثم ارتفع عدد سكانها ليصل إلى 10 آلاف نسمة. [5] أما وهران، فبدأ شأنها ينمو منذ تحريرها، وبتشجيع من الباي محمد الكبير لسكان المدن والقبائل المجاورة، على الاستقرار والإقامة فيها. وقد عرفت المدينة توافد العديد من النازحين

---

[1] وكان "شاو"، قد أورد سنة 1724 تعدادها، ما بين 40.000، و180.000. انظر/ - ناصر الدين سعيدوني: مرجع سابق، ص: 131-133. أما السجلات العثمانية ووثائقها، فتعطي بعض الإحصاءات الجزئية عن عدد السكان؛ لاحتوائها على تقاييد بأسماء السكان، وأصحاب الحرف والمهن والتجارة، الذين كانوا يدفعون الضرائب. كما أن وثائق الوقف، تسلط بعض الضوء على عدد العقارات المحبسة، وأسماء الواقفين، والمنتفعين منها؛ وهي معطيات مهمة، يمكن الاعتماد عليها في معرفة جانب من عدد السكان؛ وذلك بإحصاء عدد الدور والأحياء. بيد أنه، ومهما كانت أهمية هذه الوثائق الأولية، فإنها تبقى ناقصة، إذ تكتفي بتقديم صورة جزئية عن عدد السكان، وذلك لعدم اكتمالها من جانب، وعدم تسلسلها زمنيا من جانب آخر. والمهم من كل ذاك وذاك، إمكانية تغطيتها لمنطقة معنية، وفترة زمنية محددة. انظر/ - الأرشيف لوطني الجزائري: **سلسلة بيت البايلك**، علبة رقم: 1، السجل: 94 -5، السنة: 1239 هـ/1823. وكذلك العلبة: 187، رقم السجل: 278، السنة: 1228-1237هـ/1813-1821م. وانظر أيضا: - علبة رقم: 33 إلى 34، رقم السجل: 112، السنة: 1022هـ/ 1121م. — م.م.و.ج: **الضرائب التي تدفعها أعراش قسنطينة**، مخطوط: 1646.

[2] وقد أعطى "جوشرو"، إحصاءات عن مجمل سكان المدن الجزائرية، في بداية القرن 12هـ/ 18م، حيث كان يقدر بـ: 231600 نسمة. وهذا العدد عرف انخفاضا كبيرا في عام 1246هـ/ 1830م، حيث قدر بـ: 90950 نسمة. وأرجع أسباب ذلك الانخفاض، إلى سياسة الحكام الجائرة. لكن الواقع، غير ذلك، وأغلب الظن، انسحاب بعض القبائل من المناطق السهلية الشمالية، إلى المناطق الداخلية، فرارا من جباة الضرائب. انظر/ - D. S. D. Juchereau: ***Considérations statistiques, militaires et politiques sur la régence d'Alger***, Delanay Lib, Paris, 1831, p: 40.

[3] R. Gallissot: «***Essai de définition du mode de Production de L'Algérie Précoloniale.***», in, R.A.S.J.E.P, Vol*, Alger, Juin, 1966, p: 388.

[4] أ. ف. دنيزن: **الأمير عبد القادر والعلاقات الفرنسية العربية**، ترجمة وتقديم أبو العيد دودو، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص: 17.

[5] أ. ليسور و، و. ويلد: **رحلة طريفة في إيالة الجزائر**، تحقيق وتقديم وتعليق وترجمة، محمد جيجلي، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص: 50.

حتى من المغاربة من مدينتي وجدة وفاس، خاصة العلماء، والتجار، وأصحاب الصناعات والحرف. وبذلك توسعت، ونشطت اقتصاديا وثقافيا. وكان سكانها يقدرون في بداية القرن 19م/ 13هـ بـ: 08 آلاف نسمة، ثم ارفع ليصل إلى 10 آلاف نسمة، ليعود فينخفض مع بداية الاحتلال إلى 06 أو 07 آلاف نسمة. [1]

كما نجد مدنا أخرى مهمة مثل: البليدة، والمدية، وعنابة، وقسنطينة، ومستغانم. وهذه الأخيرة مثلا، كانت تحتوي على 05 آلاف موقد أو كانون. وكذلك مزغران التي كان يتراوح عدد سكانها في القرن 18م/ 12هـ، مابين 2500 و 3000 نسمة، وكان في جبال طرارة 06 قرى في كل واحدة 500 أو 600 كانون. [2]

ثانياً ــ التصنيف الاجتماعي: إن البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري، كانت تتميز بنوعيتها القبلية خارج المراكز الحضرية، وبنوعيتها الطائفية داخلها:

أ– بالأرياف: لقد حافظ العثمانيون على التنظيم الاجتماعي للأرياف، بإبقائهم لسلطة شيوخ القبائل، وتدعيمهم لمرابطي الطرق، وشيوخ الزوايا، وهو ما كان يمثل ازدواجية في السلطة الإدارية، بحيث اكتفى العثمانيون بالإشراف المباشر، وأعطيت للأعيان والموظفين المحليين المتعاملين مع السكان صلاحيات محدودة خاضعة لتوجيهاتهم. [3]

وكان التصنيف الاجتماعي لسكان أرياف الجزائر منظما، حيث كان السكان ينتمون إلى قبائل شتّى، تقسم بصفة عامة إلى فريقين أو أكثر؛ فريق يحتل مركز الصدارة وتابع للبايلك في كل شيء وهم أهل المخزن، وفريق خاضع وهم فريق الرعية.

وعليه يمكن تصنيف المجتمع الريفي في الجزائر إبان العهد العثماني تبعا لعلاقاتهم بالحكم البيلكي إلى مجموعتين قبليتين، هما:

أ– قبائل الرعية الخاضعة: وهي تلك القبائل التي كانت تدفع ما عليها من ضرائب، وقد يعفى بعضها من الدفع جزئيا، مقابل قيامها بأعباء مخزنية، وتسمى بـ: "القبائل المخزنية". وهذا النوع من القبائل فيه قسمين: قبائل الرعية التي كانت تسود فيما كان يسمى بـ: "الأوطان"، وهي مناطق محيطة بالمدن

---

[1] Eugène Cruck: ***Oran et le Témoin de son Passe***, L. Fouque, Oran, 1956, p: 188.

[2] Aramburu: ***Oran et L'ouest Algérien au 18 siècle, Rapport***., Présentation et traduction Par, M el Korso et M. Epalza, Publication de la Bibliothèque Nationale, Alger, 1978, pp: 51-52.

[3] ناصر الدين سعيدوني: **ورقات جزائرية**، ط: 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000م، ص: 254 –255.

وخاضعة للبايلك. وقبائل المخزن، الذين كانوا أعوانا للسلطة، وتمثل دورهم في جمع الضرائب، وكان بعض قادتها عثمانيين. [1]

وبصفة عامة كان لقبائل المخزن، فرسان جاهزون، لم يكونوا يستلمون أجرتهم، بل يكتفون ببعض الامتيازات التي كانت تمنح لهم، وكذا أخذهم لعشر الضرائب، والغرامات، التي كانوا يجمعنها من القبائل. وتترك لهم أيضا، الغنائم التي استحوذوا عليها أثناء تنفيذهم لحملات عسكرية على بعض القبائل. وكان أفراد هذه القبائل، يعودون إلى قبائلهم الأصلية، بمجرد ما تنتهي مأموريتهم، ليواصلوا نشاطهم الزراعي والرعوي. [2]

ب- قبائل رعية ممتنعة، رافضة لدفع الضرائب: وكانت موجودة أساس بالمناطق الجبلية [3] (الظهرة، الونشريس، قسنطينة)، وبشمال الصحراء؛ وهي مناطق يقع معظمها في شرق الجزائر، وبخاصة منه ما كان يعرف ببايلك الشرق، وكذا على الحدود الشرقية والغربية. فكانت إذن قبائل مستقلة. [4]

ويمكن أن نضيف إلى هاذين المجموعتين؛ بعض القبائل التي كانت تتبادل الخدمات والمصالح مع السلطة، وكانت موجودة أساسا بين قبائل الرعية والقبائل الممتنعة، وتشكل مناطق عازلة وأحزمة وقائية للسلطة، والتي تسمى بقبائل الأحلاف أو الحليفة.

وقد كان عدد قبائل المجموعتين، يختلف من بايلك إلى آخر. فقد قدر "لويس رين" (*L.Rinn*)، عدد الجماعات (*Groupes*)، الموجودة في الجزائر عام 1246هـ/ 1830م، بخمسمائة وست عشرة جماعة، تمثل أربع مجموعات، كانت موزعة كما يلي: [5]

الجماعة	دار السلطان	بايلك التيطري	بايلك الغرب	بايلك الشرق
المخزن الفلاحية	19	9	36	25
المحاربة	-	5	10	22
قبائل الرعية	11	23	56	14
المتحالفة أو الموالية	20	12	29	25

[1] قيرة إسماعيل غربي علي دليو فضيل فيلالي صالح، مرجع سابق، ص: 55.

[2] E. Vayssettes: ***Histoire de Constantine sous la domination turque de 1517-1837***, présentation O.S . Tengour, éd. Bouchene, Parism 2002., p: 123.

[3] نفسه.

[4] حوالي 70 بالمائة من مجموع القبائل الجزائرية.

[5] L. Rinn: ***Le Royaume***: op.cit, p: 209.

القبائل المستقلة	23	13	26	138
المجموع:	73	62	157	224
المجموع العام:				516

وما يمكن قوله، عن هذا الجدول:

- أن عدد مجموعات بايلك الشرق، كان مرتفعا، مقارنة بغيره من البياليك. ويفهم من ذلك أن عدد السكان في الجهة الشرقية من البلاد، كان أكثر كثافة. لذلك كان أكبر عدد من الجماعات المستقلة، يقيم فيه.
- أن سكان بايلك الغرب، يعدون أكثر خضوعا للسلطة، وهذا بسبب الاحتلال الإسباني، الذي كان متمركزا في وهران، مما دفعهم إلى التعاون مع الحكام العثمانيين، وإلى التركيبة السكانية نفسها، التي كانت تتشكل من الأسر الدينية، التي أظهرت ولاءها للعثمانيين منذ البداية.[1] ومن قبائل العبيد، التي توافد أفرادها من الجهات المختلفة، والذين كان استقرارهم بالبايلك يتطلب منهم الخضوع للقوة الحاكمة، وعرض خدماتهم عليها.[2]
- أن العدد الإجمالي لجماعات المخزن بمختلف أنواعها، كان يقدر بمائة وستة وعشرين، أقواها كانت في بايلك الغرب. أما عدد الجماعات المتحالفة، فقدر بستة وثمانين. بينما بلغ عدد جماعات الرعية بمائة وأربعة، كان أكثرها متواجدا في بايلكي الغرب والتيطري.
- أن العدد الإجمالي للجماعات المتعاملة مع السلطة، قدر بثلاثمائة وستة عشر جماعة، معظمها في بايلك الغرب. أما العدد الإجمالي للجماعات المستقلة، بلغ مائتي جماعة، معظمها كان متواجدا في بايلك الشرق. ما يوضح أن سلطة العثمانيين على سكان الأرياف كانت محكمة. فإذا قارننا عدد جماعات المخزن والرعية والمتحالفة، بعدد الجماعات المستقلة، نلاحظ أن نسبة المتعاونين في حدود 61.25 %، بينما كانت نسبة الممتنعين، حوالي 38.75 %.

ب– بالمدن: كانت معظم سكان الجزائر يقطنون بالأرياف، ولذلك كانت نسبة سكان الحواضر تبلغ أقل من 06 في المائة من مجموع السكان.[3]

---

[1] E. Carette: op.cit, p: 117.

[2] W. ESTERHAZY: ***Notice sur Le Maghzen d'Oran***, Oran, 1849, p: 11.

[3] R. Gallissot: «***Le Maghreb précolonial; Mode de production Archaïque ou Mode de production féodal ?***», in, La Pensée, n° 142, Paris, Déc. 1968, p: 85.

وكان البناء الاجتماعي للمدينة ونظمها منظما اجتماعيا، وذلك بتقسيم المدينة إلى عدد من الأحياء والأسواق، وما إلى ذلك من المباني، وقصبات وقوات عسكرية وسياسية. ويكفي أن نتفحص مثلا مدينة تلمسان، أو معسكر، لنلاحظ الترتيب بين المنازل والأحياء التي جمعت السكان حسب مجموعات عامة، في أماكن متعددة، تفصلها الأسوار، وحولها الحدائق والمياه. أما الفئات والطبقات الاجتماعية التي كانت تشكل سكان المدن فهي:

- **الأتراك:** كانوا يشكلون طبقة ممتازة، أو ارستقراطية تتقاسم فيما بينها أغلب الوظائف الإدارية المهمة. وكان عددهم غداة الاحتلال الفرنسي يتراوح بين حوالي عشرة آلاف وثلاثين ألف نسمة من الأصليين والمندمجين.[1]
- **الكراغلة:** وهم المنحدرون من آباء أتراك أصلا بالمهنة من الإنكشاريين، وأمهات جزائريات. وكان عددهم يبلغ خمسة آلاف نسمة سنة 1808، حسب تقديرات "بوتان" (*Boutin*)، أكثر من 16000 نسمة، مقابل 14000 نسمة عثمانيا، بمدينة الجزائر في القرن 18م.

وقد بدأ شأن الكراغلة يزداد من عهد الداي محمد بن عثمان باشا، حيث تمكنوا من الوصول إلى الحكم، بعد أن بقوا زمنا طويلا يطمحون إليه.[2] لكن هذا لا يعني أن جلهم كان يتمتع بنفس حقوق الأتراك، بل كان الحكم المركزي يرى فيهم مجرد أعوان للإدارة، يتوسطون بين الفئة الحاكمة وبقية السكان.[3]

وكانت الجزائر تضم عددا كبيرا من الكراغلة خاصة بمدينة تلمسان، حيث كتب عنهم الجنرال "بواييه" سنة 1832م/ 1248هـ أن أغلبهم كان يملك مائة ألف بياستر إسباني والكثير من الماس واللؤلؤ، وأن هناك 500 كرغلي في المشور، و504 كرغلي في الجيش بمستغانم، إضافة إلى 150 تركيا عازبا و89 تركيا متزوجا، و500 كرغلي في مازونة، و80 عائلة كرغلية في قلعة بني راشد وغيرها.[4] أما العدد الإجمالي للكراغلة، فكان يتراوح في كل القطر الجزائري، ما بين أربعين أو ستين ألف نسمة.[5]

---

[1] Pierre Boyer: ***l'évolution,*** op.cit, pp: 61 et 274.

[2] P. Boyer: «***Le problème Kouloughli dans Régence d'Alger***», in, R.O.M.M, n° spécial, 1970, pp: 79 –80.

[3] R. Gallissot: «***Abd el Kader et la nationalité algérienne***. », in, R.H., T 233, Paris, 1965, p: 343.

[4] M. Emerit: «***Les tribus*** », op.cit, pp: 46-47.

[5] W. Esterhazy: ***Notice***, op.cit, p: 19.

– **الحضر أو البَلْدِية:** كانت هذه الطبقة، بما فيها من أعيان وأشراف، تتولى المناصب الدينية والتعليمية، والحرف والمهن المختلفة.

وكان الحضر يتكونون أساسا من الموريسكيين الأندلسيين، الذين فروا من الاضطهاد والإبادة الجماعية (محاكم التفتيش)، بالإضافة إلى بقية الأهالي من المستوطنين القدماء في هذه المدن.

– **البرانية:** وهي مجموعة قادمة إلى المدن، وكانت تتجمع حسب انتماءاتها الجغرافية. والبرانية؛ أهالي جدد استوطنوا بالمدن. [1]

وعلاوة على مدنتي الجزائر، [2] وقسنطينة. [3] كان البرانية عند وصولهم إلى المدن، يشكلون جماعات سكانية حسب مواطنهم الأصلية. وأصبحت بعض الأحياء، والأزقة، والساحات، والأسواق تعرف بأسماء تلك الجماعات. [4] وحتى تتمكن الإدارة من التحكم في تلك الجماعات، ومراقبة نشاط أفرادها، وتسهيل عملية استخلاص الضرائب منها، قامت بتنظيمها في نقابات مهنية، [5] تعين على رأس كل واحدة منها أمينا. [6]

– **اليهود:** وهم الذين كانوا موجودين بكثرة في قطاع التجارة، ورغم عددهم القليل، فإنهم كانوا يتواجدون في مختلف القطاعات. وقد جاء بعضهم من أوربا في القرن الثامن عشر، واستوطنوا مدينة الجزائر. كما ارتفع عددهم نسبيا مع هجرة الأندلسيين، طمعا في حماية المسلمين لهم، وبخاصة في مدينتي الجزائر وقسنطينة، التي بلغ عددهم فيها قرابة عشر سكانها.

وكان اليهود يتواجدون بأغلب مدن البياليك؛ ففي وهران وبعد تحريرها، قام الباي محمد الكبير بتشجيعهم على السكن في وهران، وقدم لهم كل التسهيلات اللازمة، وقام باستقطاب يهود

---

[1] قيرة إسماعيل غربي علي دليو فضيل فيلالي صالح، مرجع سابق، ص: 54.

[2] للتوسع في طائفة البرانية في مدينة الجزائر، المتشكلة من الوافدين: الجيجليين، وبنو ميزاب، والبساكرة، والأغواطيون، والقبائل، وبنو عباس وأهل مزيتة، والقبالة، والغرباء، والمغاربيون. انظر/ – عائشة غطاس، مرجع سابق، ص: 28-34.

[3] عرفت هي الأخرى، نفس الظاهرة، إذ احتضنت عددا كبيرا من هؤلاء البرانية، الذين مارسوا فيها حرفا مختلفة. فكان منهم النساجون، والحدادون، والصفارجية، والسراجون، والخرازون، والحفافون، والخراطون. وقد قدر عدد الحرف فيها بعشرين حرفة.

- L. C. FERAUD: «***Les corporations de métiers à Constantine avant la conquête française***», in, R.A, N°16, Alger, 1872, p: 454. - M. Emerit: «***Alger en 1800 d'après les mémoires inédits***», in, R.H.M., n°4, Tunis, 1975, p: 130.

[4] م.م.إ.ج: سلسلة بين البايلك علبة 280 إلى 291، رقم السجل 376 السنة 1220ـ1223هـ/ 1805ـ1808م.

[5] للمزيد من التفاصيل عن الحرف والمهن وتنظيمها في مدينة الجزائر، انظر عائشة غطاس: مرجع سابق.

[6] P. EUDEL: ***L’orfèvrerie algérienne et tunisienne***, A. Jourdan, Alger, 1902, p: 78.

تلمسان، ومعسكر، وندرومة، ومنحهم بعض الأراضي. مما كان له أثر في نمو الحركة العمرانية.[1] وأنشأ اليهود حيا خاصا بهم بين رأس العين وحي الحدائق.[2] وكان العدد الإجمالي لليهود، يتراوح ما بين ستة وسبعة آلاف يهودي.[3]

هذا، بالإضافة إلى أقليات مسيحية أوربية (فرنسيين، مالطيين، إيطاليين، إسبان..). وكان مجموع هذه الفئات لا يمثل حسب بعض المصادر، أزيد من 6 في المائة في أحسن الأحوال من مجموع سكان الجزائر. أما خارج المدن والحواضر الكبرى، فكان عمق الجزائر وسوادها عبارة عن أرياف ذات بنية قبلية تمثل حوالي 94 بالمائة الباقية.[4]

– **العبيد السود:** كانوا إضافة إلى ممارستهم للخدمات والمهن البسطة، متخصصين في أعمال البناء. وقد كانوا موجودين بكل مدن ويعملون عند البايات، وعند كل الموظفين في البايلك.

02– الوضع الصحي والكوارث الطبيعية:

أ– الوضع الصحي:

– **انتشار الأمراض والأوبئة:** شهدت الجزائر العثمانية تقهقرا اقتصاديا واضمحلالا اجتماعيا، واكبه سوء الأحوال الصحية والمعاشية خلال القرنين الرابع عشر، والخامس عشر، بعد الحروب الطويلة وما نجم عنها من خراب للمدن والعمران. وفي هذا الصدد يقول ناصر الدين سعيدوني: أصبحت دلس وهنين مجرد خرائب[5] ثم ما لبثت، أن تحسنت أوضاع البلاد طيلة القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر، بعد قدوم الموريسكيين الأندلسيين، واستقرارهم بالجهات الساحلية، لاستصلاح الأراضي وتعمير المدن والقرى. فتوسع عمران مدن الجزائر، ودلس، وتنس، وشرشال، والقليعة، والبليدة، والمدية، ومليانة، وعنابة، وقسنطينة، ووهران، وتلمسان، ومستغانم، وقلعة بني راشد، ومازونة، وزمورة، وغيرها. وانتشرت إلى القرى والعمارة الريفية القريبة منها.[6]

---

[1] Isaak Bloch: ***Les Israélites d'Oran de 1972-1815***, Paris–Alger, 1886 d'après, R. Lespès: ***Oran, étude de géographie et de d'histoire urbaine***, collection du centenaire de L'Algérie., Fontana, Alger, 1938, p: 88.

[2] ***E.B***. art «***Oran***. », vol: 16, Chicago-London -Toronto, 1960, p: 834B.

[3] W. Esterhazy: ***Notice***, op.cit, p: 10.

[4] ناصر الدين سعيدوني: **دراسات وأبحاث**، مرجع سابق، ص: 97.

[5] نفسه: ج 2، ص: 123.

[6] نفسه. وينظر كذلك/ – **مذكرات الزهار**، مصدر سابق، ص: 80.

ولم يطل هذا التحسن كثيرا، إذ عرفت البلاد ركودا اقتصاديا وانكماشا عمرانيا طيلة النصف الثاني من القرن السابع عشر، والنصف الأول من القرن الثامن عشر. وبعد ذلك ساءت الأوضاع الاقتصادية وأقفرت الأرياف والمدن من سكانها، وتكاثرت الأعراض والأوبئة الفتاكة. مما أثر سلبا على حالة السكان الصحية والمعاشية، وترك آثارا سيئة على الأوضاع الاجتماعية.[1]

وابتداء من أواخر القرن الثامن عشر، تضاءل عدد سكان المدن، وتناقص سكان الأرياف. مما تسبب في ضعف قوة الأوجاق [2] وأدى هذا الوضع إلى تناقص عدد التجار وقدرة الحرفيين والصناع، وافتقار الأرياف إلى اليد العامة الزراعية.

والظاهر أن ذلك التدهور يرجع إلى انتقال العدوى، وانتشار الأمراض من الأقطار المجاورة، بسبب صلة الجزائر ببلدان البحر الأبيض المتوسط، وانفتاحها على أقاليم السودان، وعلاقتها التجارية مع أوربا، ارتباطها الروحي بالمشرق الإسلامي. [3] وما ساعد على انتشار هذه الأمراض واستيطانها في البلاد أيضا، وجود المستنقعات بالسهول الساحلية، وحول المدن الكبرى.

وبالرجوع إلى المعلومات التي أوردتها بعض المصادر، نستنتج أن الأدوية والعقاقير المحضرة، كانت غير متوفرة، وحتى الصيدلية الوحيدة في مدينة الجزائر، كانت لا تتوفر إلا على بعض العقاقير والحشائش. وكان الباش جراح "القائم" عليها يجهل مواصفاتها وفوائدها الطبية. [4]

– **وباء الطاعون:** شكل وباء الطاعون أخطر مرض عانى منه الجزائريون، خلال العهد العثماني، وتعرضت إلى ضرباته الحادة، كل العناصر الأجنبية المقيمة بالبلاد. فقد تكرر ظهوره في شكل تواتر حلقات متعاقبة، مع الأوبئة المستوطنة بالمنطقة، وتسببت في انهيار ديموغرافي، وأدت إلى تدهور الوضع الصحي، الذي اثر بدوره سلبا على اقتصاديات البلاد، تاركا تشوهات خطيرة في البيئة الاجتماعية. [5]

ولقد أثر وباء الطاعون على الأوضاع الصحية في الجزائر العثمانية، وارتبط بالعوامل الأخرى، التي

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: المرجع نفسه.

[2] أوجاق أو "الوجاق": تعني باللغة العثمانية، موقع النار أو الموقد، وهو اسم تنظيمي مستعار للجيش الإنكشاري العثماني.

[3] انتقلت إلى الجزائر مختلف الأمراض كاكوليرا «*Le Cholrea*»، والتيفوس «*La Typhus*»، والجدري «*La variolle*»، والطاعون «*La maladie à bubons*».

[4] ناصر الدين سعيدوني: مرجع سابق ص: 124.

[5] فلة القشاعي موساوي: **وباء الطاعون في الجزائر العثمانية، دوراته وسلم حدته وطرق انتقاله**، مجلة دراسات إنسانية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، عدد 1 سنة، 2001، ص: 134.

أثرت على الوضع الصحي للسكان مثل: الاضطرابات الجوية، والتذبذبات المناخية، وفترات الجفاف والفيضانات، بالإضافة إلى اجتياح الجراد، وما نتج عنه من الزلازل، والحرائق، وما ترتب عنها من تخريب وتدمير.[1]

ومما زاد الأحوال الصحية سوءا أن الحكام العثمانيين، لم يهتموا بميدان الصحة، ولم يعطوها الأهمية التي تستحقها؛ فمن ذلك أنهم ولم يتخذوا أي إجراء وقائي ضد تنامي هذه الأمراض.[2]

أما أماكن العلاج فكانت محصورة حول بعض المصحات والملاجئ مثل: زنقة الهواء، وملجأ الأمراض العقلية المخصص للعثمانيين، بالإضافة إلى مارستانات رجال الدين المسحيين، التي كانت تنفق عليها الدول الأوربية.[3]

وما يمكن ملاحظته أن الأوبئة، كانت تتكرر كل عشرة أعوام أو خمسة عشر عاما، وأنها في بعض الأحيان استمرت لبضع سنوات كما حدث خلال أعوام: 1784-1798.[4]

وأدى وبـــاء عامي 1792-1798، بالإضرار بجميع جهات البلاد. كما اشتدت حدة الأمراض، وعمت جميع أرجاء البلاد من: 1804 إلى 1808، ومن 1818 إلى 1822. وبين سنتي 1817-1818 انتشر الوباء في الجزائر، وقضى على أكثر من 14000.[5]

وهكذا أصبح وباء الطاعون من مظاهر البيئة في الجزائر، وتكرر ظهوره باستمرار.[6] وقد كان مرتبطا بحركة الأسطول الجزائري واحتكاكه الدائم بموانئ المشرق، التي كانت مصدرا لمختلف أوبئة

---

[1] نفسه. ولمزيد من التفاصيل ينظر/

- Said BOUBAKER: "***La Peste dans les pays du Maghreb attitudes face au fléau et impact sur les activités commerciales 16, 18éme siècles***", In, R.H.M, 2éme année, n° 79-80, Mai, 1995. - Fella El Kachai MOUSSAOUI: "***Situation sanitaire et démographique du Beylik de Constantine 1791-1837***", In, Les actes du 7éme symposium international d'études ottomanes sur la société et l'état dans le monde ottoman, publications fondation Témimi pour la recherche scientifique et l'information, Zaghouan, Tunisie , Septembre 1998.

[2] لم يفرض نظام الحجز الصحي لا على السفن ولا على الأشخاص، باستثناء محاولة صالح باي قسنطينة فرض حزام صحي حول عنابة ومنطقتها، ليمنع انتقال العدوى إلى مدينة قسنطينة عام 1787.

[3] ناصر الدين سعيدوني: مرجع سابق، ص: 125.

[4] نفسه: ص: 126.

[5] نفسه: ص: 127.

[6] فلة القشاعي موساوي: **وباء الطاعون**، مرجع سابق، ص: 136.

الطاعون، حتى عدت الجزائر من مراكزه الدائمة وبيئاته المفضلة. وهذا ما عبر عنه "بنزاك" «*Panzac*» بقوله: "وباء الطاعون من الظواهر المستمرة والدائمة في الجزائر العثمانية". [1]

ولقد أصبحت عدوى الطاعون، تنتقل بسرعة في جميع جهات البلاد، ومسافة انتشاره قدرت بحوالي 200 إلى 400 كلم سنويا. وقد يستغرق انتقالها أحيانا أسابيع قليلة، لاجتياح منطقة ما، تبعا لشدته، وللكثافة السكانية في المنطقة التي تتعرض له. [2]

وقد تكرر وباء الطاعون، وبلغ حدا كبيرا، ففي مدينة الجزائر توزع في الفترة المدروسة، كما يلي: بين 1778-1804، انتشر في جميع الجهات، وكان شديد الوطأة على السكان. وبين 1805-1815، زاد في حدته، حدوث المجاعات، التي تعتبر أثارها الديموغرافية، أخطر من بعض الحروب.

ولقد كانت أوبئة القرنين السابع عشر، والثامن عشر، أكثر حدة وشدة من التي اجتاحت الجزائر أثناء القرن السادس عشر. إذ تشير العديد من التقارير العسكرية والمراسلات القنصلية، إلى استمرار "الوباء الفتاك"، أو "الوباء الخطير جدا". [3] لفترات متعاقبة تناهز الواحدة منها 15 إلى 20 سنة، وتعقبها عادة فترة خمود لا تتجاوز الست سنوات. [4]

---

[1] «***La peste est une constante de l'Algérie ottomane***». Voir - Daniel Panzac: ***La peste dans l'empire ottoman 1700-1850***, Ed. Peters Leuven, 1985, p: 212.

[2] فلة القشاعي موساوي: مرجع سابق، ص: 138.

[3] تشير إلى ذلك التعبيرات الآتية: "نتج عن الوباء موت كثير حتى خلت المدن والقرى"؛ "قحط عظيم ووباء مفرط"؛ "وباء مات فيه خلق كثير"؛ "مجاعة قحطت الجزائر قحطا عظيما"؛ "وكان الوباء وقد اشتعلت ناره ... وقت الضحى وصل ماية جنازة..."؛ "وباء هلك فيه من الناس حتى عجزوا عن دفن أموات لهم"؛ "خلت الدور وعمرت القبور"؛ "الطواعين المتتالية هي استمرار للطاعون الأعظم وهي أقل فتاكة منه ..."؛ "وباء عظيم الحيوية الكبيرة أو القوية عام البروبو"؛ "خلال طاعون 1786 أخلت البلاد وأفنت العباد"؛ "القحط الشديد ومسغبة عامة"؛ "الوباء جعل الناس يأكلون بعضهم بعضا"؛ "عدد الموتى يزداد من يوم إلى آخر"؛ "أثناء الطاعون الجارف خلت الديار والمنازل"؛ "كان يدفن في الحفرة الواحدة المائة من الناس". انظر/ - فلة القشاعي موساوي: مرجع سابق ص: 136. - أحمد الشريف الزهار، مصدر سابق، ص: 144 -151. - مولاي بلحميسي: **الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني**، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1979، ص: 39.

[4] - BOUBAKER Said: op.cit, p: 323.
- ***Berbrugger: un mémoire sur la peste en Algérie depuis 1552, jusqu'au 1819***, In, exploration scientifique de l'Algérie, Paris imp Royale TII 1847.

ب- الكوارث الطبيعية:

١- الزلازل: لقد رافق اشتداد الطاعون وانتشاره بالقطر الجزائري خلال العهد العثماني، سلسلة من الهزات الأرضية العنيفة والشديدة، والتي تسببت في تخريب بعض المدن وتحطيمها. وأسفر عنها في أحيان كثيرة خسائر في الأرواح والممتلكات. [1]

ولقد تعرضت السواحل الجزائرية إلى عدة زلازل عنيفة وقوية، خلفت عدد من القتلى، وخسائر جسيمة. ومن أهمها.

1- زلزال 1790: حدث هذا الزلزال بوهران وكان ذا فائدة على الجيش الجـــزائري الذي كان يحاصر المدينة تمهيدا لاسترجاعها من أيدي الإسبان. [2]

2- زلازل 1818 و 1825: تكررت الزلازل في الجزائر، بحيث عمت أغلب المدن الساحلية والمناطق القريبة من مدينة الجزائر. ومنها الزلزال، الذي ضرب الأطلس البليدي، وأدى إلى هدم الدور والمساكن، وخراب مدينة البليدة، [3] والذي استمرت هزاته الارتدادية من 2 إلى 6 ماي 1825 وأدت إلى هلاك أكثر من 7000 قتيل. [4]

وقد تركت هذه الكوارث الطبيعية نتائج سلبية على الوضع الديموغرافي للبلاد، وعلى الحالة الصحية. كما أثرت في نفسية السكان، وأدت بهم إلى النقمة من الحكام، والثورة عليهم محملين إياهم سب البلاوي والمأساة.

---

[1] كزلزال مدينتي الجزائر والمدية سنة 1632، والذي قالت بشأنه بعض الروايات أنه أهلك جل سكان مدينة الجزائر، وزلزال عام 1665 والذي صاحبه خسوف الشمس وتأثرت به حتى السواحل الأوربية بالإضافة إلى زلزال 1676 الذي دام عدة أشهر، وتسبب في الثورة ضد الداي الذي نقم عليه الأهالي واتهموه بسوء الطالع. انظر/ - ناصر الدين سعيدوني: مرجع سابق، ص: 128.

[2] كان من الباشاوات الذين بذلوا جهودا في فتح وهران كل من حسن باشا (1563)، ومحمد قوصة (1606)، والباي إبراهيم (1687) وغيرهم. ولذلك تحمس الكتاب والشعراء، فألهبوا حماس الناس بأشعارهم. وفي العام 1707 حشد الباشا محمد بكداش جيشا، حرر فيه المدينتين التحرير الأول سنة 1708، واستبشر الناس وفرحوا. ولكن الإسبان احتلوها مرة أخرى لمدة 60 عاما أخرى، ثم عزمت الجزائر وصممت على إزالة الفرحة الإسبانية من جسمها؛ فحشد الباي محمد بن عثمان الكبير قوات عسكرية كبيرة وأجبر الإسبان على الجلاء عنهما بصفة نهائية عام 1792. انظر مثلا/ - أحمد الشريف الزهار: مصدر سابق، ص: 155.

- A. Devoulx: "***Quelques tempêtes à Alger***", in, R.A. T.15, 1871, pp: 339-352.

[3] أحمد الشريف الزهار: مصدر سابق، ص: 155.

[4] ناصر الدين سعيدوني: مرجع سابق، ص: 129.

٢- الفيضانات والحرائق: اعتبرت الفياضانات والحرائق من أهم الآفات والكوارث، التي أضرت بالجزائر خلال العهد العثماني، بحيث تسببت في حدوث مجاعات،واختفاء الأقوات، وموت الكثير من السكان.

وقد اعتاد الناس حدوث المجاعات إثر سنوات القحط والجفاف، وفي أعقاب زحف الجراد. الأمر الذي كان يؤدي إلى انتشار الأمراض وتكاثر الأوبئة.

ومن الفيضانات التي عرفتها الجزائر خلال فترة الدراسة، تلك التي تميزت بفداحة خطرها وذلك خلال سنوات: 1791-1812-1816. [1]

ونتيجة لهذا تضررت أوضاع الجزائر الاقتصادية. ومما زاد الطين بلة سوء تصرف الحكام، وانعدام الأمن، وشيوع الاضطراب، الذي ارتبط بظهور الأمراض الفتاكة، والحوادث الطبيعية المدمرة. الأمر الذي أدى إلى تشتت كثير من سكان الجزائر وهلاكهم، واشتداد الضائقة الاقتصادية، بفعل غلاء الأسعار، وشح الأقوات، وإتلاف المزروعات. [2] وبذلك تناقص عدد سكان، وبقيت مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية غير مستغلة، وتحول جزء من هذه الملكيات إلى مؤسسة الأوقاف. [3]

٣- الجراد والجفاف: إضافة إلى الزلازل والفيضانات عرفت الجزائر آفات أخرى، تمثلت في غزو الجراد، [4] وانتشار الجفاف. [5] مما أضر بالجزائر اجتماعيا واقتصاديا وصحيا، وتسبب في اختفاء الأقوات، وهلاك كثير من السكان.

٤- المجاعات: يذكر عبد الرحمن الجيلالي أن: الجزائر ما كادت تنتهي وتستريح من ويلات الحرب المحزنة، حتى فاجأها الجدب والقحط بكامل البلاد، وأصبحت تعاني من أزمة مجاعة حادة وخانقة، ارتفعت فيها الأسعار، وغلا المعاش غلاء فاحشا، حتى بلغ يومئذ سعر الصاع الجزائري؛ وهو يزن 34 كيلو تقريبا من البر. فمات الناس جوعا واستمر للحال على ذلك بضع سنين. وكان محمد الكبير باي وهران يأتي بالقمح من بلاد أوربا، ويوزعه على الأهالي مجانا، وأعفى المزارعين والفلاحين من دفع الضرائب والخراج عن أراضيهم. [6]

---

[1] نفسه.

[2] ناصر الدين سعيدوني: "**فحص مدينة الجزائر**"، في، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص: 143.

[3] ناصر الدين سعيدوني: **دراسات في الملكية العقارية**، مرجع سابق، ص: 71.

[4] كانت أكثر سنوات زحف الجراد، ضررا، خلال أعوام قبيل فترة الدراسة: 1760-1778-1779-1780. انظر المرجع نفسه.

[5] انتشر الجفاف في البلاد؛ سنوات: 1800، و1807-1816-1819. انظر/ - نفسه، ص: 130.

[6] مرجع سابق، ج3، ص: 261.

وقد عرفت الجزائر خلال العهد العثماني عدة مجاعات، كان أثرها وخيما على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والصحي للبلاد. ويمكن الإشارة إلى مجاعة 1794 التي اتسمت فيها الأوضاع بالتردي والفوضى وغلاء الأسعار وغياب الأقوات. [1] وفي بداية القرن الموالي، فقدت المواد الغذائية في الأسواق، نتيجة المجاعة، وارتفعت الأسعار، حتى غدا القمح يباع بأثمان مرتفعة، وأنشد كثير من الناش يقولون:

القمـــح يابا هي اللون ** من شبعتك لا زيـــادة

أنت قوت كل مسكين ** بك الصلاة والعبادة. [2]

VI) الحياة الثقافية:

إذا كانت الحياة الثقافية، هي الصورة المعبرة عن وضع المجتمع في أي عصر، فإنها كانت تحظى باهتمام الدولة، والعناية من قبل الحكام، وتمثل ذلك في تشييد المساجد، والمدارس، والكتاتيب، والمكتبات وتوزيع الكتب عليها وغيرها. وقد عرفت البلاد انتعاشا حقيقيا بداية من حكم الداي محمد بن عثمان باشا، هذا الداي الذي لم يكن يشجع الحركة العلمية فحسب، بل كان هو نفسه عالما ومثقفا، وكذلك كان باياته التابعون له. [3]

1ـــ **التعليم**: إن التعليم كان منتشرا، وكانت توجد خيام لتعليم الأطفال في القرى الدواوير، والمدارس؛ التي كانت تسمى المكتب أو المسيد بالمدن. إضافة إلى أن كل جامع تقريبا كان يحتوى على مدرسة للتعليم.

أ– التعليم الابتدائي: كان يشرف عليه المؤدب، الذي يختاره السكان لذلك باعتباره يعرف جيدا

---

[1] وقبيل ذلك نذكر: مجاعة: 1778-1779م، التي قيل عنها أن الناس كانوا يموتون بالمئات في شوارع مدينتي الجزائر وقسنطينة. وكذلك الشأن بالنسبة لمجاعة 1787، و1789م، التي كان من أسبابها الجراد مع الوباء. انظر/ – أحمد الشريف الزهار: مصدر سابق، ص: 144. – محمد صالح العنتري: **سنين**، مصدر سابق.

[2] راجع/ – مسلم بن عبد القادر: **خاتمة أنيس الغريب والمسافر في طرائف الحكايات والنوادر، أو تاريخ بايات وهران المتأخرين**، تحقيق رابح بونار، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1974، ص: 64. وانظر كذلك – محمد الصالح العنتري، المصدر نفسه، ص: 43.

[3] فهذا الباي محمد الكبير، الذي ذكر فيه ابن سحنون الراشدي: «ولمحبة هذا الأمير للعلم والأدب كان يشتري كتبه بالثمن البـــالغ، ويستكثر منها ويستنسخ ما لم تسمح نفس مالكه ببيعه. وكثيرا ما يأمر بقراءتها بحضرته، في مجلس حكمه، وإذا انقضى الناس انفرد بها، فكانت له نعم الأنيس، ولذلك تجده مستحضرا لمعانيها». ولم يقتصر على هذا فقط، بل كان يمد طلبة العلم الملتحقين بالأزهر بإعانات سنوية كان يرسلها إليهم، وكذلك لحفظ القرآن في مكة وغيرها. كما كان يمنح صدقات دائمة في المواســـم، والأعيـــاد للخطباء والأئمة والمؤذنين والمدرسين وغيرهم. فيعطي لكل واحد ما بين 03 دنانير إلى دينار. ولهذا اتسعت الحياة الثقافية وأدى إلى كثرة طلبة العلم بعد؛ «أن كاد يترك اشتغالا بالتجارة لقلة جدواه». ولهذا نجد أن أغلب شعراء العصر كانوا قد مدحوه بأشعارهم، لأن مثل تلك الأعمال لا يمكن إلا أن تنال رضى الجميع. لكن بعد وفاة هذا الباي تراجعت الثقافة، ولم تتواصل حركية تطورها. انظر/ – مصدر سابق، ص: 70، 135، 143.

القراءة والكتابة، ليقوم بمهمة تعليم التلاميذ. وكان المؤدب يتلقى أجره من الأوقاف، إلى جانب ما يدفعه إلى بعض التلاميذ من مواد غذائية في بداية تعليمهم، وفي الأعياد، وعندما يحفظون القرآن. ولم يكن يمارس على المؤدب أي رقابة رسمية، ولكن كان أولياء التلاميذ يستطيعون عزله إذا أرادوا.

أما أدوات الكتابة فهي الأقلام القصبية، والألواح الخشبية، والصلصال لمحوها، والصمغ المصنوع من الصوف المحروقة، المخلوطة بالماء، بمثابة حبر.

ب– التعليم الثانوي: كان التلاميذ يواصلون تعليمهم الثانوي في الجامع، أوفي مدرسة تابعة للأوقاف. وكان التعليم مجانا، يقوم بوظيفته المدرس المعين من قبل الباي. [1] ويتلقى أجرته من الأوقاف، والتي تتراوح بين 100، و200 فرنك سنويا، إضافة إلى ما يأتيه به التلاميذ من ضرورات الحياة. [2] وكان التعليم الثانوي يضم 2000 أو 3 آلاف تلميذ يزاولون دراستهم في كل مقاطعة، وهو ما يمثل 20 في المائة من الشباب. [3] أما عدد المدارس فكان مختلفا من مدينة إلى أخرى، ويصل في بعض المدن كتلمسان إلى 05 مدارس، وينخفض في بعضها إلى مدرستين، كما هو حال مستغانم. [4]

ج– التعليم العالي: كان هو الآخر موجودا في بعض المدن الكبرى، حيث يواصل التلاميذ تعليمهم في العلوم الدينية المختلفة، وأهم المدن التي كان يزاول فيها هي تلمسان، التي كانت تضم حوالي 600 طالب في الجامع الأعظم وجامعا بني الإمام، ووهران في الجامع الكبير وغيرها. وكان الطلبة يلجؤون كذلك إلى كل من: تونس (الزيتونة)، المغرب الأقصى (القرويين)، ومصر (الأزهر)، لمواصلة تعليمهم العالي. [5]

2– الزوايا: لقد تأثر التصوف بشكل كبير وواضح، بالتغيرات التي عرفها العالم الإسلامي، خاصة في المشرق، لذلك يمكن القول: إن نشأة التصوف المغاربي، ناتج عن التصوف الإسلامي بالمشرق. فهو إذا امتداد طبيعي للتصوف الإسلامي عامة. [6]

---

[1] M. Emerit: «***L'état intellectuel et moral de L'Algérie en 1830***», in, R.T.A.S.M.P, 2e Semestre, Paris, 1954, p: 05.

[2] أبو القاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، بداية الاحتلال**، ط: 3، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1982، ص: 163.

[3] C. Bontems: ***Manuel des institutions algériennes de la domination Turque à l'indépendance, T01, (la domination Turque et le régime militaire 1518-1870)***, éd. Cujas, Paris, 1976.

[4] M. P. Genty de bussy: ***De L'établissement des France dans la Régence d'Alger,*** 2e ed, 2T, Librairie Ed. Firman Didot frères, Paris, 1839, T: 2, p: 358.

[5] M. Emerit: ***L'Algérie a l'époque d'Abd-el-Kader.***, ed Larose, Paris, 1951, p: 13.

[6] وهذا ما جعل الكثير من الباحثين يجمعون على أن الحركة الصوفية انتشرت في المغرب الإسلامي، بداية من القرن الخامس هجري/ الحادي عشر ميلادي، إذ انتشرت آراء الغزالي من خلال كتابه الأحياء. وهو العامل الذي ساعد على ظهور الكثير من الزهـــاد،

والظاهرة الصوفية لم تكن جديدة على الجزائر، بل كانت لها جذور قديمة قبل مجيء العثمـــانيين، وذلك من خلال المتصوفين الذين مروا ببجاية أو استقروا بها. [1]

ولعبت الزوايا دورا أساسيا في نشر الثقافة في البلاد، بحيث كان يزاول فيها التعليم، والشيوخ يعلمون المريدين، والأتباع القرآن وشعائر الطريقة الصوفية التي ينتمون إليها، والعلوم الدينية وغيرها. وقد كانت الزاوية عبارة عن جامعة يمكث فيها الطالب مدة 03 إلى 06 سنوات ليحصل على درجة العلم. [2] إضافة إلى أن الزاوية كانت عبارة عن فنادق لعابري السبيل، يقام بجانبها جامع للصلاة، وبئر ماء للشرب والوضوء، كما تخصص لها أراضي كأوقاف لمساعدة الشيوخ، والطلبة، وكذا هبات وتبرعات المحسنين، وما يدفعه الطلبة وغيرها.

ولقد كانت الزوايا منتشرة كثيرا في الجزائر، ويعود ذلك إلى جذور تاريخية منذ نهاية العهد الموحدي، وكذلك لتفاعلها مع المغرب الأقصى، الذي كان منشأ للكثير من الزوايا. فكانت هناك الزوايا المتواضعة، التي لا يتجاوز عدد مريديها بضعة عشرات، وهناك المنتشرة في جزء كبير من المنطقة ؛ فكان بتلمسان وحدها 30 زاوية أشهرها زاوية عين الحوت. وهناك العديد منها في معسكر وغريس، حيث

=وأقطاب التصوف، قبل القرن العاشر الهجري/ السادس عشر ميلادي أمثال: أبي مدين البجائي، وابن مشيش، وأبـــو الحـــسن الشاذلي. انظر/ – محمد بن محمد الأندلسي، الوزير السراج، **الحلل السندسية في الأخبار التونسية**، تقديم وتحقيق، محمد الحبيب الهيلة، 02 ج ، دار الغرب الإسلامي، تونس، 1984، ص: 832-833. – عبد الصمد العشاب، **القطب الرباني مولاي عبد السلام ابن مشيش**، الجمعية المغربية للتضامن الإسلامي، د.ت.

- G. Marcais, ***La Bérbérie Musulmane et orient, in, Moyen age***, édition, montagne, Paris, 1946, p: 293. - Abdalah LAROUI: ***L'histoire du Maghreb, essai de synthèse***, collection Maspero, Paris, 1976, p: 160.

[1] أمثال: ابن عربي، الذي حل ببجاية في حدود القرن السادس هجري/ الثاني عشر ميلادي، فتأثر بهم الكثير من أبنـــاء المدرســـة البجائية الصوفية، التي سبقت غيرها من المدارس الأخرى بالمغرب الأوسط. كمدرسة الشيخ عبد الرحمن الوغليسي (ت 786هـــ/ 1388م)، التي تعتبر من أقدم المدارس الصوفية بالمغرب الأوسط. وهي التي تخرّج منها الكثير من جهابذة الفكر الصوفي؛ أمثال: أحمد بن إدريس البجائي أستاذ الوغليسي، وأحمد بن إبراهيم البجائي، ويحيى العيدلي، وعبد الرحمن الثعالبي، وأحمد زروق البرنسي وغيرهم. انظر عن هؤلاء /

– إدريس عزوزي، **الشيخ أحمد زروق آراؤه الإصلاحية**، تحقيق ودراسة لكتابه عدة المريد الصادق، وزارة الأوقاف والـــشؤون الإسلامية المملكة المغربية ، 1998، ص: 278. – أبو القاسم محمد الحفناوي: **تعريف الخلف برجال السلف**، تقديم محمد رؤوف القاسمي الحسني، 2ج، م. و. ف. م، الجزائر، 2007، ج1، ص: 275، ج2، ص: 463. – الحسين بن محمد الورثيلاني، **نزهـــة الأنظار في فظل علم التاريخ والأخبار المشهورة بالرحلة الورثيلانية**، تقديم محمد بن شنب، مطبعة بيير فونتانا، الجزائر، 1908، ص: 08، 73-78. – أحمد بابا التنبكتي: **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**، ط. ح، فاس، 1313، ص: 71. – أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي، من القرن العاشر إلى الرابع عشر هجري 16-20**م، 2ج، ط2، م.و.ك، الجزائر، 1985، ج2، ص: 79.

[2] E.M.Lapène:***Tableau historique moral et politique sur les kabyles***, Metz 1846,p:40.

كانت تكثر الرحلة لطلب العلم بزواياها.[1] وأهمها زاوية القيطنة التي لم يكن يقتصر فيها على تعليم القرآن، ومختصر خليل فقط، بل كانت تدرس فيها بعض العلوم كالتفسير، والحديث، وعلوم اللغة الخ.[2] كما كانت مازونة كذلك تتميز بمجالسها الكثيرة. ونالت شهرة كبيرة، لذلك كان الطالب المتخرج منها يتمتع بمكانة لا يتطرق إليها شك بأي مكان حل به.[3]

وفي الأخير نجد أن سكان الجزائر، في هذه الفترة تكاد تنعدم فيها الأمية في المدن، أما الأرياف فمن الصعب معرفة مدى انتشار التعليم مثلما كان في المدن.

3- نظرة على الأوقاف:

لقد كانت الجزائر في الفترة موضوع البحث، تحتوي العديد من الأوقاف.[4] وكانت هناك الكثير من الأملاك، والعقارات التي يذهب ريعها لبناء المدارس، والمساجد. هذه الأخيرة كانت تتمتع بأحباس مهمة، وكان أغلب ما يحيط بها من حمامات، ومحلات تجارية وغيرها موقوفة لصالحها. وكانت الأوقاف تمول المساكن للطلبة، وتوفر كل ما تحتاجه، وتستخدم لتسديد أجور العلماء، والقضاة وغيرها. وهذا ما فتح الميدان للتعليم بجميع مراحله.

وكانت الأوقاف يحبسها أهل الخير والصلاح كعمل من أعمال الخير والبر، وهذا إما من عامة الناس، أو من الموظفين السامين في الدولة؛ والبايلك باعتبارهم يملكون ثروات كبيرة في أغلب مدن البايلك.[5] من خواجات وشواش وغيرهم، حيث كانوا يُحبسون العديد من الحدائق،

---

[1] بلهاشمي بن بكار: **كتاب حاشية النزهة على منظومة نسمات رياح الجنة في فضائل أهل البيت وأولياء الله وأذكار الكتاب والسنة**، منشور ضمن مجموع، مطبعة ابن خلدون، تلمسان، 1961، ص: 35.

[2] المهدي البوعبدلي: "**وثائق أصلية تلقي أضواء على حياة الأمير عبد القادر**"، مجلة الثقافة، ع 75، الجزائر جوان 1983، ص:142.

[3] هاينريش فون مالتسان: **ثلاث سنوات في شمال غرب أفريقيا**، ترجمة أبو العيد دودو، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1976، ص: 243.

[4] الوقف عبارة تطلق على الأحباس، وهي أملاك كان يملكها أحد الناس، ويريد أن يجعل منفعتها تعود إلى أمور عامة، وإلى أشخاص معينين. وكان يشرف على الأحباس موظف يدعى ناظر الأوقاف، مع بعض المساعدين. كما أن للوقف مصلحة بيت مال الوقف التي كانت مقسمة إلى أربعة أقسام، وكل واحدة يرصد لها أموال وهي: غرفة الصدقات، وغرفة الغنائم، وغرفة الخراج، وغرفة الأملاك التي لا يوجد لها ولي، أو الأملاك الشاغرة. راجع/ - Juge D'instruction à Alger; Giacoppi: «***Des Habous chez les Arabes***.», in, AKhbar, n° 72, Alger, 3 juillet, 1840, p: 02. - G. B de Janson: ***Contributions à L'étude des Habous publics***, thèse travail dactylographie, Alger, 1950, p: 38.

[5] الأرشيف الوطني: **سجلات البايلك**، علبة 205-516، رقم السجل 311، الرقم القديم 216 السنوات (1179هـ/ 65-1766 - 1223هـ/ 08-1809م).

والبساتين.[1] بل حتى من البايات في البايليك.[2]

إن الأوقاف، كانت تعتبر عاملا متحكما إلى حد بعيد في الحياة الثقافية، وذلك من خلال مواردها، ونفقاتها على مختلف الوظائف والخدمات. وأدت إلى إيجاد نوع من الوحدة الثقافية في البلاد، إضافة إلى أنّها كانت تستعمل في التخفيف على الفقراء، بتوزيع الصدقات التي كان يقبضها هؤلاء يومي الاثنين، والخميس، وتسجل أسماءهم.[3] كما نجد في وثائق الوقف المتوفرة حاليا النفقات، والمنح، والأجور الخاصة بالتعليم للمدرسين، والأئمة، والنظار، والقائمين على الأوقاف وغيرهم. فكل أجور هؤلاء كانت تأتي من مصلحة بيت مال الوقف.[4]

أما عن أهم أنواع الوقف التي كانت منتشرة في الجزائر؛ فنجد عددا كبيرا من الأحباس التي كان الناس يوقفونها بدافع التقوى والورع؛ فهناك أحباس الحرمين الشريفين أو أوقاف مكة والمدينة المنورة، وأحباس سبل الخيرات الحنفية، وأوقاف الأشراف والمرابطين والأولياء، والمساجد والزوايا وكل العائلات الدينية، والمرابطية، وكذا العائلات الثرية،[5] وأوقاف أهل الأندلس، هذه الأخيرة التي كانت في بداية القرن 16م/ 10هـ، مخصصة لإعانة الأندلسيين، وأحفادهم، وكانت تدار عن طريق وكلاء، أما محاصيلها وأرزاقها، فكانت توزع على الفقراء، إضافة إلى مصاريف البايلك.[6]

---

[1] الأرشيف الوطني: **سجلات البايلك**، علبة: 80 –83، رقم السجل: 167، الرقم القديم: 82. السنة: (1223هـ/ 08-1809م- 1241هـ/ 25-1826م).

[2] مثل ما قام به الباي محمد الكبير من تحبيسه لأملاك كثيرة في رسوم مبينة في أهم مدن البايلك كـ: مازونة، ومستغانم، ومعسكر. ووهران بعد فتحها، والتي قام فيها بإنجازات عمرانية مهمة لتنشيط الحركة الثقافية، والحق بها أحباسا معتبرة، مثل بنائه لمسجد الباشا، وتخصيصه بأحباس كثيرة، مسجلة في شهر رمضان 1210هـ/ مارس 1776م، وبداية من عهد الباي محمد الكبير أصبح العلماء ينتفعون من محاصيل الأوقاف. انظر/ – الأرشيف الوطني: **سجلات البايلك**، علبة: 80-83، مصدر سابق. ينظر خاصة العلبة 82. – أحمد بن سحنون الراشدي: مصدر سابق، ص: 68. وعن تلك الأحباس، انظر/
- H.L.Fey:op.cit,p: 272.

[3] الأرشيف الوطني: **سجلات البايلك**، يُنظر خاصة إلى العلبة: 80. إلا أن البعض ذكر أن: فقراء مدينة الجزائر وعابرو السبيل، كانت لهما قاعة مخصصة خارج باب الوادي، يلجؤون إليها، لقضاء الليل. ويتناولون الخبز، الذي كان يشترى من مداخيل بعض الأوقاف، ويوزع على هؤلاء، مرة واحدة في الأسبوع. انظر/
- A. DEVOULX: "***Les édifices religieux de l'ancien Alger***", in, R.A, N° 7, Alger, 1863, p: 191.

[4] لم تكن لهؤلاء الموظفين أجورا تُمنح من البايلك، بل يأخذون أجورهم والمبالغ اللازمة لمصاريفهم من مداخيل الأوقاف، انظر/
- Ministère de la guerre: «***Des Finances et de leur administration sous le gouvernement Turc***.» in, T.S.E.F, T 1838, p: 365.

[5] الأرشيف الوطني: مصدر سابق. للتوسع في مختلف أوقاف الجزائر؛ من أوقاف مكة والمدينة، والمرابطين، والمساجد، والأندلسيين، والانكشاريين، والمياه، والطرقات، انظر/
- E. Pellissier de Reynaud: ***Annales algériennes,*** Paris, 1854, T3, p: 454 et suiv.

[6] G. B. de Janson: op.cit, p: 21.

ثم كثرت الأوقاف وانتشرت خاصة في أواخر القرن الثامن عشر، حتى أصبحت تستحوذ على مساحات واسعة من الممتلكات داخل المدن وخارجا؛ حيث قدر بعض المؤرخين نسبتها بثلثي الأملاك الحضرية والريفية. ومن ثم أخضعت الأوقاف إلى تنظيمات خاصة محكمة، بهدف ضبط مواردها، وإخضاع ريعها للتسجيل في دفاتر خاصة. والملاحظ أن تلك التنظيمات، اتخذت شكل إدارة محلية مميزة، وجهاز إداري مستقل محدد الصلاحيات، تميز بمهارة المشرفين عليه. [1]

ولعل ما عرفته الأوقاف من توسع وتطور، كفيل بأن يجعل المرء، يطلق على تلك المرحلة مرحلة الازدهار الوقفي؛ إذ بلغت الممتلكات الوقفية أوجها، وشكلت نظاما وافر الإسهام في تلبية حاجات المجتمع. [2]

أما أحباس المقاطعات أو البياليك، فكانت بصفة عامة مخصصة لمصلحة مكة والمدينة. [3] وأغلب أحباس القبائل كانت مخصصة لذلك، وترسل كل سنتين إلى شريف مكة، وذلك بحكم الأوقاف الإسلامية التي توقف على الحرمين الشريفين وفقرائهما. [4]

ويذكر بعض الكتاب بخصوص الأوقاف ومواردها، أن السلطة كانت تتدخل أحيانا فيه وتحول موارده إليها. [5] بيد أنه وفي كل الأحوال، فإن السلطة لم تكن تتدخل إلا في حدود ضيقة، وما يسمح به الشرع الإسلامي. وفي حال الأوقاف، ما كان يسمح به المذهب المتبع في الوقف المعني، إن كان مالكيا أو حنفيا. [6]

وأخيرا يمكن القول، بأن مختلف الفئات المعنية بالثقافة، كانت تتلقى رواتبها من مداخيل مؤسسة الوقف، ومرتبطة بحجم العقارات الموقوفة، ومداخيلها المالية. كفئة المثقفين، المتشكلة من المدرسين والأئمة

---

[1] صالح خرفي: **الجزائر والأصالة الثورية**، ش. و. ن. ت، الجزائر، د.ت، ص: 171.

[2] غير أن هذا الكم الهائل من الممتلكات لم يلبث أن امتدت إليه يد المحتل وعملت على تطويقه وإنهائه. انظر/ - محمود أحمد مهدي: **نظام الوقف في التطبيق المعاصر (نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات الإسلامية)**، البنك الإسلامي للتنمية-المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الأمانة العامة للأوقاف-الكويت، مكتبة الملك فهد للنشر، جدة، 1423هـ، ص 32.

[3] W. Esterhazy: ***De la domination Turque dans L'ancienne Régence d'Alger***, Librairie de Charles Gasslin, Paris, 1840, p: 176.

[4] الأرشيف الوطني: مصدر سابق. وكمثال على ذلك فقد جاء في رسم تصفية حساب وهران عن سنة 1244هـ/ 1828م، مؤرخ في أوائل جمادي الأولى سنة 1245/ 1829م، من أنّ دخل وهران قد بلغ 1500 ريال بوجو عن تلك السنة. وقد حمل الدخل إلى الوكيل بالجزائر السيد ابن عودة بورصالي خليفة حسن باي. للمزيد راجع/ - ناصر الدين سعيدوني: **دراسات تاريخية في الملكية**، مرجع سابق، ص: 175-294. - عبد الرحمن الجيلالي: مرجع سابق، ص: 439.

[5] أبو القاسم سعد الله : **تاريخ**، مرجع سابق، ج 1، ص: 228.

[6] حمدان بن عثمان خوجة: مصدر سابق، ص: 269.

وغيرهما. إلا أن الملاحظ، هو أن تلك الأحباس كانت تعول عددا كبيرا من الأسر، كان أربابها يشتغلون في إحدى المؤسسات. ولأخذ فكرة عن عدد الموظفين الذين كانوا يستلمون أجـــرهم مـــن مـــداخيل الأوقاف، نذكر على سبيل المثال: موظفي جامع الأشراف بمدينة الجزائر، الذين بلغ عـــددهم في عـــام 1228هـــ/ 1819م، تسعة وأربعين موظفا. فمنهم المفتي، والإمام، والمـــؤذن، والحـــزاب، والفـــراش، وغيرهم. [1] وما يلاحظ عند تصفح قائمة أسماء الموظفين الواردة في بيانات المسجد، أن عددا من أفـــراد الأسرة الواحدة، كانوا يشغلون نفس الوظيفة، أو كانوا يتوارثونها. وهناك من جمع بين عدة وظـــائف، وهناك من ورد اسمه في قوائم عدة مساجد. الأمر الذي يجعلنا نقول: إنه كان مـــن حـــق أي شـــخص الاشتغال في أماكن عديدة وفي نفس الوقت، ويحتمل أن يكون هذا بسبب ضعف أجرهم.

إلا أنه، وخلافا لكل ذلك، فقد كان بعض الموظفين، أمثال القضاة، والمفتيين، وأعوانهم، تابعين للإدارة، ويستلمون مرتبات محترمة من خزينة الدولة، كما كانوا يستلمون بعض المكافآت. [2]

V)- الإدارة العثمانية في البياليك:

لقد قسمت الجزائر من الناحية الإدارية إلى أربعة أقاليم رئيسية هي:

1- **دار السلطان**: كانت تضم مدينة الجزائر وضواحيها.

2- **بايلك التيطري**: ضم المناطق الوسطى، ومناطق جنوب دار السلطان؛ وكانت عاصمته المدية.

3- **بايلك الغرب**: كانت عاصمته مازونة، ثم معسكر، وأخيرا وهران بعد جلاء الإسبان عنـــها عـــام 1207هـــ/1792م.

4- **بايلك الشرق**: يقع شرقي دار السلطان وبايلك التيطري. وكان أكبر المقاطعات والأقاليم، وعاصمته قسنطينة.

وكانت هذه المقاطعات مقسمة إلى قيادات وعلى رأس كل منها قايد، والقيادة إلى مشيخات على رأسها شيخ القبيلة. وكان الجهاز الإداري جهازا لا مركزيا، حيث إن أية علاقة للحكومة برعاياها كانت علاقة غير مباشرة، تعتمد على استعمال الزعماء المحليين لجمع الضرائب، وفرض الأمن.

---

[1] الأرشيف الوطني الجزائري: **سلسلة بيت البايلك**، علبة: 329 إلى 347، رقم السجل: 432، السنة 1127-1226هـــ.

[2] كان القاضي يأخذ موزونة واحدة على كل الوثائق التي يضع عليها خاتمه. ويخصم من تصفية التركات عشر بالمائة. أما العدول، الذين يساعدون القاضي، فكان يمنح لهم على كل قضية، نصف ريال دراهم إلى ريالين. ولم يكن المبلغ يتجاوز في كل الحالات سلطانيا واحدا. انظر/ - Venture de Paradis: op.cit, p: 260.

1ـــ الجهاز الإداري: إن البايلك لم يكن مجرد إجراءات تطبق على السكان، بل هو تركيبة إدارية وسياسية ترتبط بالمجتمع، وتتفاعل معه بنظام محكم ودقيق. فكانت كل بايلكية تحكم بنفسها، ولها إدارتها، باعتبار أن الإدارة غير مركزية. [1]

ومن حيث المبدأ كان البايلك مقسما إلى عدد من الأوطان، التي يحكمها قائد تركي أو كرغلي، أو من أهل البلاد. وكل وطن يجمع عددا من القبائل التابعة لشيوخها، والذين يعينهم الباي بحضور الآغاوات، وكبار الموظفين، وذلك بحصولهم على الخاتم والبرنس الأحمر. وكان يحدث أحيانا أن يتكون الوطن الواحد من قبيلة كبرى على رأسها شيخ ويحمل في الوقت نفسه لقب قائد. كما كان هناك قائد واحد للوطن، أو لعدد من الأوطان. وتسمية الوطن كانت ترجع إما إلى اسم القبيلة الكبرى، وإما إلى اسم الجبل أو الوادي المشهور في ذلك الوطن. إضافة إلى ذلك نجد الآغاليك التي يديرها القياد أو آغا ومجموعة آغاليك يحكمها باشا آغا أو خليفة. [2]

2ـــ البايات ومهامهم: كان على رأس البايلك باي، وهو إمّا تركي أو كرغلي، يعينه الداي. وقد جرت العادة قبل الفترة موضوع البحث، أن البايات يعينون تبعا للمزايد الأعلى، ولكن فيما بعد أصبح أغلب البايات، ممن سبق لهم أن تولوا منصب القيادة، أو الخليفة لباي سابق. [3] وكان يطلب من الباي أن يخصص ويدفع كل سنة إلى خزينة الدولة مبلغا مهما، يحدد مقداره من قبل الداي. [4] وهي

---

[1] الأميرة بديعة الجزائري الحسني: **ردود وتعليقات على كتاب حياة الأمير عبد القادر لشارل هنري تشرشل**، ترجمة أبو القاسم سعد الله، ط: 1، المطبعة العلمية، دمشق، 2001، ص: 19.

[2] وقد كان كل بايلك مقسما إلى قيادات؛ فكان بايلك الغرب مثلا يقسم إلى ثلاث قيادات كبرى ؛ **قيادة الشرق** وتشمل واد الشلف والمرتفعات المجاورة، من مازونة حتّى حدود دار السلطان أي إلى بوحلوان، حوالي خمسة عشر كيلومتر شرقي مليانة، وكانت مسيرة من قبل خليفة الباي الذي يسكن مليانة، وكان يوجد ضمنها قيادة جندل التي كان يتبع لها بعض القبائل. و نجد أنه، فيما كانت قبيلتي أولاد أحمد بن سعد، وأولاد عزيز بالسرسو خاضعتين لآغا الجزائر، كانت قبيلتي أولاد هلال، وأولاد عنتر شمال بوغار تابعتين لقائد جندل. أما القيادتان الأخرتان فكانت تشملان باقي الأقاليم، وتداران من قبل قبيلتي الدواير والزمالة المخزنيتين، أي من عين كيال حتّى مازونة، ومن البحر المتوسط حتّى جنوب معسكر، إلى أطراف الصحراء وبلاد اليعقوبية. وكان لهدين القبيلتين أربع آغاوات؛ اثنان لكل واحدة يتناوبون الخدمة، والذي يعزل يسمى خزورجيا. وكانا مجبرين على تنسيق العمل بينهما لأن السكان الواقعين تحت نظرهما متداخلين فيما بينهم وهذا بتعمد من العثمانيين، حتّى إذا فكر أحدهما في التمرد أمكن إحباط مشروعه عن طريق الأخر. انظر/ - C. Kehl: ***Oran et L'Oranie avant L occupation Française***, avertissement de L'éditeur Lacour-ollé, réimpression de l'édition de 1942, Paris, 1996, p: 53.

[3] ففي بايلك الغرب، كان يعين البايات خاصة، ممن كان قد تولى قيادة منطقة فليتة الخطيرة.

[4] M. Colombe: ***L'Algérie Turque***, in, I.A., Adrien Maisonneuve, Paris, 1957, p: 116.

الضرائب التي كان يرسلها كل سنة عن طريق خليفته، [1] وتسمى بالدنوش الصغرى، وكذا الضرائب التي يحملها بنفسه في كل ثلاث سنوات، والتي تدعى بالدنوش الكبرى. وهذا يدخل في الضرائب، وهو ما سأذكره في الفصل الثاني.

وكان للباي نفوذ كبير في مقاطعته، وهو المسؤول عن حفظ الأمن، والاستقرار، وجباية الضرائب. وكان تحت إمرته جيش يساعده فيما يشاء. [2] وهو الذي يقود الجيوش، ويعلن الحرب على القبائل العاصية منها، ويصدر العقوبات ضد السكان، باستثناء الأتـــراك الذي لابد له من استشارة الداي لمعاقبتهم. [3]

إن الباي هو رأس السلطة السياسية الأولى في البايلك، وهو المسؤول أمام الحكم المركزي، مع بعض الحذر من الداي خشية أن يُقال أو يعزل. وقد كان يتسلم خلعه التشريف أو القفطان. [4] كدليل على تجديد عهدته، وكذلك عندما يتولى داي جديد، فإنه كان يرسله إلى البايات في اليوم الثالث من توليته. [5]

وكانت المهام مقسمة، على المستوى المحلي، بين ثلاثة حكام، يقومون بجمع الضرائب والإشراف عليها، وتعيين القياد. وهم: آغا الدواير، وآغا الزمالة، وخليفة الشرق. [6] والآغـــاوات يشرفون بدورهم على باقي المناطق، بمساعدة القبائل.

وكان للباي كاتبان؛ كاتب السر ويقال له باش دفتر، وآخر يكتب الرسائل ويدونها. وللبـــاي

---

[1] كان الخليفة من بين المساعدين الرئيسيين للباي، الذي يقوم باختياره، ليقوم الداي بتعيينه؛ وله مهام عديدة وكبيرة، أهمها نيابة الباي في حالات الضرورة. انظر/
- Claude Bontems: op.cit, p: 59.

[2] مثلما كان عليه حال محمد الكبير في بايلك الغرب، ومحمد الذباح في بايلك التيطري، وصالح باي في بايلك الشرق. انظر/ – **دائرة المعارف الإسلامية**، ترجمها إلى العربية مجموعة من المؤلفين، المجلد: 6، ص: 386.

[3] محمد بن يوسف الزياني: **دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران**، تحقيق المهدي بوعبدلي، ش.و.ن.ت، الجزائـــر، 1978، ص: 191.
- Shaw: op.cit, p: 103.

[4] القفطان لباس ثمين مطرز ومفتوح من الأمام، له كمان ضيقان، ويختلف في الطول والقصر. وقد كان شعارا لـــسلاطين الدولـــة العثمانية ودايات الجزائر. عن/ – حمدان خواجة: **إتحاف المنصفين والأدباء في الاحتراس عن الوباء**، تقديم وتحقيق ، محمد بن عبد الكريم، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1968، ص: 152.

[5] أحمد بن سحنون الراشدي: مصدر سابق، ص: 298- 299.

[6] لقب بذلك، لأن سلطته كانت تمارس على المنطقة الموجودة في بايلك الغرب شرق مازونة؛ أي سهول الشلف. انظر/
- Louis Rinn. ***Le royaume,*** op.cit, p: 139.

أربعة شواش، [1] وأعوان: "آغا الدواير من العرب، وآغا الصبايحية من الأتراك". [2]

3ـــ موظفو البايلك: كان للبايلك نظام داخلي خاص، وتراتيب إدارية، تمثلت في العديد من الوظائف، التي كانت تتداخل فيها سلطات الموظفين بعضها ببعض. وقد كانت عموما قطعة مصغرة لما كان عند الداي، وشبيهة بالإدارة المركزية. ورغم هذا التداخل في الوظائف يمكن تقسيمهم إلى ثلاثة أنواع، وهذا تسهيلا للدراسة فقط.

أ– الموظفون القريبون من الباي: كان للباي مثلما –كان للداي– ديوان ينظر في شؤون البايلك، ومجموعة من الخدم –الخدامجية– أو كراسة الباي. [3] وفي طليعة هؤلاء:

– **الخليفة**: كان يوجد في كل بايلك خليفتان؛ الخليفة الكبير، وخليفة الكرسي، الأول يخضع له القواد، ويذهب مرتين إلى العاصمة، في الربيع، والخريف لحمل الدنوش، وهو يلي الباي في المرتبة، وينوب عنه أثناء غيابه، ويكلف في بعض الأحيان بقيادة المحلات (الحملات) لاستخلاص الضرائب، ومعاقبة الثائرين وإخضاعهم. ولأهميته كان يعين من قبل الداي.

أما خليفة الكرسي فيعينه الباي، وينوب عنه في مقر البايلك فقط، لذلك كان بمثابة آغا الباي.

– **الخزندار**: وهو المتكفل بأمور الخزينة، وله معاونان كحاجبين «سفره ويل حرجلري»، وخوجة الباي: «قبو خواجة»، إضافة إلى الباش دفتر الكبير والصغير. كما يوجد كذلك النقاد أو المقتصد، وهو صاحب السلطة على كل المصالح المالية والإنفاق، وإعداد أموال الدنوش.

– **آغا الدائرة**: وكان يعرف بعد تسميات مثل آغا العرب، أو خوجة الخيل، وبنعت بالباش آغا؛ وهو قائد الحامية العسكرية العثمانية بمركز البايلك، وكذا فرسان العرب التابعين للمخزن وكان يعين مباشرة من قبل الداي، ويوكل له مهمة تنفيذ قرار تنحية البايات أو إعدامهم بأمر منه، وهذا ما أعطاه مكانة تناظر سلطة الباي نفسه.

– **السيارين**: وهم محررو رسائل الباي؛ "باش سيار"، و"سيار أوقايتو"، و"سيار أتنجي"، وهم وحدهم المكلفـــين بمراسلات الباي وختمها، واستقبال رسائل الداي، وعن أسرار الدولة التي تسر إليهم، ونقل الأوامر إلى مدن البايلك عن طريق فرسان المخزن.

---

[1] فتيحة لوالش: **الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن الثامن عشر**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 93-1994، ص: 18.

[2] الزهار: مصدر سابق، ص: 35.

[3] W. Esterhazy: op.cit, p: 248.

– **وكيل الباي**: كان مقره بالجزائر العاصمة لتمثيل الباي، وتقديم سيار الباي إلى الداي. وإخبار هذا الأخير بحالة الباي، والموظفين السامين، واكتشاف الدسائس التي كانت تحاك عليه.

– **بيت المالجي**: كان مكلفا بالمواريث، أو الأملاك الشاغرة.

– **خوجة مخزن الزرع**: كان يدير ويراقب تحضير خبز الجيش، ويوزع الحبوب والخبز الضروري. ويحصي الأراضي الزراعية، وجباية العشور من الأوطان عن طريق القياد، ليأخذه إلى قائد العشور.

– **قائد الدريبة**: كان مكلفا بمراقبة قصر الباي، والإشراف على حراسة خدمه. وقد كان خصيا أسودا، ويدعى آغا الطواشي.

– **الترجمان**: كان هناك ترجمانان، ترجمان الترك وترجمان العرب.

– **أمين السكة**: ويدعى بسكها أمين.

– **قائد الظليلة**: وهو حامل مظلة الباي، وكان خليفة لقائد المكاحلية. وتعتبر المظلة هي الرمز القديم للسلطة ،حيث تقي رأس الباي أثناء التظاهرات الاحتفالية في إقليم البايلك.

– **حاملو أعلام الباي**: عددهم سبعة، ويقودهم "باش علاّم".

– **الموسيقيون**: يقودهم باش غياط، وله تحت تصرفه باش زورناجي، ويوجد من بينهم رئيس الأبواق، وباش عولجي، وقائد الطبالين...الخ، وقيل أن للباي سبعة طبول، وغوايط، وتاغرات.

– **الباش سايس**: وهو مكلف بخيول البايلك وتربيتها، ويجهز حصان الباي عند سفره.

– **رئيس الطبّاخين**: ويدعى أشجي باشي، وهناك طبّاخ القهوة.

– **قائد الطّامة**: وهو حامل الأواني التي يستعملها الباي في سفره.

– **قائد الطابع**: وهو المتكلف بأمور الطابع.

ولقد كانت هناك العديد من الموظفين؛ مثل قائد الجنان المكلف بجان الباي ومنزله، وقاطع الرأس بأمر الباي، ويقال له "طزبير"، ومتولي أمور سلاق الباي، ويقال له قائد السلاق، والحلاق، وإمام مسجد القصر وغيرهم. [1]

---

[1] للتعرف على هؤلاء الموظفين. انظر/ – محمد بن يوسف الزياني: مرجع سابق، ص: 191-192. – سيمون بفايفز: **مذكرات جزائرية عشية الاحتلال**، ترجمة أبو العيد دودو، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1998م، ص: 196-197.

– عزيز سامح إلتر: مرجع سابق، ص: 138. – يحي بوعزيز: **وهران**، منشورات وزارة الثقافة والسياحة، م.و.ف.م، الجزائر، 1985، ص: 84.

- ***Tachrifat***: op.cit, p: 20. - W. Esterhazy: op.cit, pp: 248-249. – M. Rozet: op.cit, T3, p: 346. - A. Bonachenhou: ***L'Etat algérien en 1830, ses institution sous l'émir Abd el Kader***, Imp. E.P.A, Alger, S.d, p: 19.

ب- الموظفون القائمون على شؤون المدن:

* **الحكام**: كان الحكام يتصرفون في المدن وما جاورها، وكانت وظائفهم وأدوارهم مطابقة لدور القياد في الأرياف، مع اختلاف، أن الحكام يختارون بأكثر عناية. وكان الحكام يشرفون على النشاط التجاري، وعلى التنظيمات المهنية، ومراقبة إرادات الضرائب، ورسوم المدن. وكان تحت حكمهم وكلاء يساعدونهم في أداء مهامهم، وهم المجلس المكون للمدينة من أمناء الحرف، وأمناء المجموعات السكانية، وشرطة المدينة بقيادة المزوار، ومراقب الأسواق أو المحتسب وغيرهم. وكان بعض الحكام يعينون مباشرة من قبل الداي مثل حكام تلمسان، ومليانة لأهميتهم وتزايد صلاحياتهم.

* **قائد المدينة أو قائد الدار**: كان آغا، متقاعد يتصرف في شؤون المدينة وحراستها، والواسطة بين سكانها وموظفي البايلك. وكان هو الآخر يمد الجند بالمرتبات والأرزاق كل شهر، ويقف على ضبط أملاك الدولة، والمحافظة عليها، وإليه يرجع الحكم في أمور المخالفات. وكان يعينهم الباي، وهناك حالات خاصة مثل مازونة التي كان يتولى قيادتها بالتناوب واحد من بين العائلات الكرغلية الأربع المقيمة في المدينة، لكن في عهد الباي الأخيـــر حسن، وقع خلاف على ذلك، فأمر الباي بوضع قيادتها بين يـــدي أتراك وهران. [1]

* **القاضيان**: وهما قاضي تركي، وآخر عربي، وكلاهما يعقد جلسات يومية للحكم في القضايا المطروحة، ما عدا يوم الجمعة، ويصدران حكميهما. أما في حالة نقض الحكم من قبل المظلوم، فيحق له الاستئناف أمام المفتي، الذي يعتبر حكمه نهائيا.

* **المفتيـــان**: هناك مفتي مالكي وآخر حنفي، وكانا يعقدان جلستين في الأسبوع، كما يمنح لهم برنوس أبيض تمييزا عن الأحمر الممنوح لشيوخ القبائل. [2]

* **المحتسب**: كانت مهمته التفتيش في الأسواق، وعلى الشوارع وهي: «الكخية» أو الكاهية أثناء النهار، أما في الليل فكانت لدى "آغا الكل" الذي لابد أن يكون تركيا.

* **المزوار**: وهو الذي يراقب الحمامات، وبيوت الدعارة، ويشرف على مجلس الشيوخ، وكان امتيازه الأساس هو الحكم بالقضاء. وقد كان يُعوض كل شهرين أو ثلاثة.

* **قائد الباب**: وهو المكلف بالرسوم الجمركية.

---

[1] Warnier: op.cit, p: 205.

[2] Chevalier d'Ariveux: ***Mémoires contenant ses voyages a Constantinople, dans L Asie la Syrie, la Palestine, L'Egypte et la Barbarie***, recueillis par le Père Labat, T^{os}, Paris, 1735, p: 284.

* **قائد الزبل:** وهو مكلف بنظافة الطرق، والأسواق، والأبراج.

* **الشيخ المشرف على الأوقاف:** وهو بمثابة وكيل، أو ناظر للأحباس خاصة المتعلقة بالحرمين الشريفين.

إضافة إلى أنّ المدن كانت تحتوي على أمناء مختلف الحرف الموجودة في المدينة، وكذا أمناء مختلف المجموعات، ووجود العديد من الموظفين في الخدمات المتعددة؛ كالمكلفين بالمكاييل، والموازين، والبراح في الأسواق وغيرهم. [1]

جـ – الموظفون القائمون على شؤون الأرياف:

– **القياد:** قسم البايلك إلى عدة أجزاء، تعرف بالأوطان. ويحتوي كل وطن على مجموعة من القبائل، والأعراش، والدواوير. وكان يعين على كل وطن أو مجموعة من الأوطان قائد، أما الشيوخ، فكانوا يعينون على القبائل والدواوير. [2] وكان القياد يعينون من قبل الباي، ويختارون من بين ضباط الإنكشارية الذين سبق لهم العمل العسكري من أتراك وكراغلة. [3] وفي غالب الأحيان، كان من أصل تركي أو كرغلي أو من الأعلاج، وأحيانا كان يمكن أن يكون من أصل عربي. وتوكل للقياد مهمة إدارة الأوطان، ومراقبة الشيوخ. وكان اهتمامهم الأول: جمع الضرائب من السكان، بالرجوع إلى شيوخ القبائل والدواوير، والاستعانة بفرسان المخزن، وفرق الحاميات. وقد كانت تختلف أهمية، القائد ومكانته، بحسب الجهات التي يشرفون عليها. [4] ومن مهام القائد أيضا، السهر على أمن الطرقات، ورئاسة عملية توزيع الأراضي المخصصة للحرث. كما كان يساعد أعوان الباي في عملية توزيع البذور. [5] وأسندت له مهمة جمع فرسان القبائل، وقيادتها عندما يقتضي الأمر ذلك. وكان للقياد جنود صبايحية في خدمتهم يدعون بـــ: "القوم"، وأسماء أخرى مثل المكاحلية، أو «الزمالة متاع القايد». وكان يساعده في تنفيذ

---

[1] عن هؤلاء الموظفين يمكن الرجوع إلى: – ويلم شالير: مصدر سابق، ص: 48. – سيمون بفايفز: مصدر سابق، ص: 196. – عبد الرحمن بن محمد الجيلالي: مرجع سابق، ص: 128. - Boutin (Chef de Bataillon): op.cit, pp:72-73. - M.P, Genty de bussy: op.cit, T 1, p: 174.

[2] الأرشيف الوطني الجزائري: **سلسلة بيت البايلك**، علبة 25 إلى 31، رقم السجل 30، السنة 1232هـــ/ 1817م.

[3] هذا عن القياد العثمانيين، أما في المناطق التابعة لقبائل المخزن، فكان لآغا قبيلتي الدواير والزمالة مثلا، حق تعيين قياده.

[4] وهذا ما جعل، مثلا قيادة فليتة تحظى بالأولوية في بايلك الغرب.

[5] ورد في الوثائق أن الداي علي خوجة، أمر محمد بن إسماعيل، قائد وطن بني سليمان بسلف القمح للرعية. أما الشعير، فطلب منه أن يرسله إلى دار السلطان علفا للبغال والخيل. انظر م.م.و.أ.ج.: **سلسلة بيت البايلك**، علبة 25 إلى 31، رقم السجل 30، السنة 1232-1233هـــ/ 1816-1817م.

مهامه كذلك، الكاتب، والباش مكاحلي، وفرقة الزمالة. [1] وبصفة عامة كانت في يد القياد جميع السلطات المدنية والعسكرية، والقضائية. [2]

وقد كان عدد الأوطان، التي يحكمها القياد، يختلف من بايلك لآخر. فدار السلطان، كانت تضم خمسة أوطان، هي: وطن بني خليل، ووطن بني موسى، ووطن حجوط، ووطن الخشنة، ووطن يسر. [3]

أما وطن السبت، فكانت قبائله أمثال: أولاد رحمان، وأولاد علال، والزناخرة، [4] تحت سلطة خوجة الخيل، الذي كان يتعامل معها عن طريق قائد العرب، المقيم بمتيجة، والذي كان يكلف بدوره شيوخ تلك القبائل، بجباية الضرائب من قبائلهم. وتساعد الخوجة في مهامه فرقة "السرارجة"، التي كان أفرادها، يتولون مهمة حمل الكتاتيب من الخوجة إلى الرعية. [5]

وكان القياد يحكمون الأوطان عن طريق شيوخ القبائل المتواجدة فيها، ويحافظون على سجلات الضرائب، التي تتضمن أسماء سكان كل وطن، وهي مرتبة حسب الأشخاص والأعراش. [6] أما المناطق الأخرى، التي لم تدخل ضمن إدارة الأوطان المذكورة، فإنها نظمت في شكل قيادات. ويعين على رأس كل واحدة منها قائد. [7] أما بايلك التيطري، فكان يحتوي على أربعة عشر وطنا. بينما كان بايلك الغرب يضم أربعينا وطنا، ونفس العدد يقال عن بايلك الشرق. [8]

– **قائد العشور**: كان دوره مقتصرا على تحديد مبلغ العشور المدفوع من كل قبيلة، وهذا ما كان يدل على نوع من الأهمية في المنصب، لذلك كان غالبا ما يقع تعيينه تحت إجبار من قبل الأغا.

---

[1] E. VAYSSETTES: op.cit, p: 118.

[2] عن القياد وغيرهم. انظر/ – أحمد سحنون الراشدي: مصدر سابق، ص: 71. – حمدان خوجة: مصدر سابق، ترجمة العربي الزبيري، ص: 73 و 76. – ابن عودة المزاري: **طلوع سعد السعود في أخبار وهران ومخازنها الأسود**، تحقيق يحي بوعزيز، ج: 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990، ص: 274.

- W. Estehazy: op.cit, p: 268. - Le D^r Show: op.cit, p: 162. - M. Gaid: ***L'Algérie sous les Turcs***, Ed. Mimouni, Alger, 1991, p: 184.

[3] N. E. SAIDOUNI: op.cit, p: 135.

[4] قدم أفراد هذه القبائل من المناطق الصحراوية، لينضموا إلى قبائل حجوط القاطنين في وطن السبت. فكانت هذه القبائل تزود الآغا برجال الصبايحية، إلا أنها لم تشكل مخزنا مثل قبائل بايلك الغرب. انظر/ - M. Emerit:«***Les tribus***»,op.cit, p:54.

[5] أحمد الشريف الزهار: مصدر سابق، ص: 49.

[6] الأرشيف الوطني الجزائري: **سلسلة بيت البايلك**: علبة: 33 إلى 34، رقم السجل: 112، السنة: 1022–1121هـ.

[7] ذكر "فنتوردو بارادي" أن كل القيادات كانت تدفع الضرائب، ماعدا قائد سباو الذي كان يحتفظ بالأموال لتغطية مصاريف الجيش، والاعتناء به، لمواجهة قبائل فليسة المتمردة. انظر/ - Venture de Paradis: op.cit, p: 117.

[8] S. D'ESTRY: op.cit, p: 26.

– **قائد الدين**: وهو رئيس مكلف بقبض الضرائب التي يفرضها الباي على القبائل، ويقتطع العشر كأجر له.

– **الشيوخ**: وهم رؤساء القبائل، كانوا خاضعين لقائد الوطن الذي ينتمون إليه، ومهمتهم الأساسية جمع الضرائب وحفظ الأمن، وتنظيم كل المعاملات الاجتماعية، والاقتصادية، والقضائية. وكان الشيوخ يختارون في الأغلب من بين الأعيان، وذوي النفوذ، ومن الموالين للبايلك.

– **المكاحلية**: كان لكل باي مجموعة مكاحلية، [1] على رأسهم قايد، مكلفين بحراسة الخزينة، ويعملون في ذلك مع الشواش، ويحملون رسائل الباي إلى داخل البايلك، ويتصرفون في إيقاف المجرمين.

– **الشواش**: كانت مهمتهم تتمثل في تحصيل الضرائب من شيوخ القبائل. وكانوا يلبسون لباسا مغايرا لشواش الداي. وعددهم يختلف من بايلك إلى آخر؛ ففي بايلك الغرب، حسب ما ذكره "إسترهازي": خمسة عشر شاوشا، منهم خمسة أتراك؛ الأول وهو الرئيس يدعى: "باش شاوش"، و"شاوش اوقايتو"، و"شاوش أقنجي"، و"شاوش أتنجي"، و"شاوش الصبايحية"، وعشرة شواش عرب وهم؛ شواش الدواير، والزمالة، والغرابة، والحشم، والبرجية، والخمسة الآخرين تابعين للخليفة. وقد ذكر الزياني ونقل عنه المزاري أنّ عدد شواش الباي ثمانية، أربعة من الترك، وأربعة من العرب.

– **الزبنطوط**: وهم رجال غير متزوجين، كانوا يعتبرون القوة المشكلة للبايلك، يستعملهم الباي في حملاته، ويتكونون من خمسة خيام، يقودهم بولكباشي، ووكيل حرج. وكانوا يركبون البغال السريعة، ويوجد معهم العرب الذين يدعون بـــ: «العزارة» بقيادة عربي. [2]

– **القُوم**: وهم رجال، كانت القبائل تلتزم بتزويد الباي بهم، عندما يقوم بحملة، ويوكل لهم رعاية الأخبية. وكما ذكر "تيدينا" (*Thédinat*)، أنّ السكان العرب –ونظرا لغرامتهم بركوب الخيل– فقد كانوا لا يخدمون إلاّ كخيالة. وكان القوم متصلين بالمخزن، ويتوزعون بين الآغاوات، والخلفاء، والقياد بحسب إدارة الباي. كما أنّ للباي قوات من العبيد، أو الوصفان، وأغلب الظن أنهم أحفاد عبيد البوخاري الذين أتوا مع مولاي إسماعيل في هجومه على الغرب الجزائري، وتم أسرهم.

– **الشواف**: كان للباي مجموعة من الشوافين، أو عيونه على السكان. والذين كانوا يحددون له

---

[1] كان للباي في بايلك الغرب، خمسة عشر مكاحليا.

[2] وقد كان للزبنطوط في بعض المدن حق تسيير مقهى الزبنطوط، كما هو الشأن في وهران التي كانوا يتمتعون فيها بالعديـــد مـــن الامتيازات، ويعطى ذلك للأربعة الممتازين منهم.

الموضع الذي تخيم فيه القبيلة العاصية.[1]

ونلاحظ في الأخير أنّه كان يوجد عدد كبير من الموظفين، حيث أنّ قصر الباي وحده كان يحتوي على الكثير من الموظفين. وكل هذا النظام الإداري كان يفي بالأغراض المرجوة منه، في استخلاص الضرائب، وحفظ الأمن والنظام على أحسن حال.[2] وبهذه النظرة الشاملة على موظفي البايلك يتأكد لنا التنظيم المحكم الذي كان يتميز به البايلك، وكذا الجهاز الإداري المضبوط الذي كان ينفذ ويشرف على شؤون السكان.

وأخيرا وبعد أن تعرفنا على الأوضاع، والأحوال السائدة، في الجزائر، من ما كان يميز الحالة السياسية في ذلك العصر، ومن نشاط اقتصادي وما يحتويه من مجالات، والأوضاع الاجتماعية، وكيفية تركيبها وتصنيفها، والحالة الثقافية التي كانت تطبع المنطقة والعصر. وكذا الأحوال الصحية التي كان لها التأثير البالغ على أوضاع السكان.

ويتأكد لنا بهذه النظرة الإجمالية معرفة الأحوال العامة، والتنظيم المحكم الذي كان يتميز به البايلك والجهاز المشرف على شؤون السكان. لذلك بقي علينا التعرف على الواقع الجبائي، وما كان يسود البايلك في ذلك؛ من أنواع وأصناف الضرائب، ومختلف موارد البايلك، وهو ما سأتطرق له في الفصل الثاني بغية تكوين صورة أوضح عن بايلك الغرب، وإدراك حقائق الأمور التي كانت تجري فيه، من ثورات، وإيجاد تفسير لها.

ومن خلال دراستنا لهذا الفصل، ومن كل ما سبق، يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- أن الحكم العثماني في الجزائر، لم يأت بتغيير ملموس، وواضح في البنية الإنتاجية الاقتصادية، ولا في البنية الاجتماعية السابقتين لعهده. وكان عاملا غير مساعد على التقدم الاقتصادي والاجتماعي،

---

[1] ففي بايلك وهران، وفي عهد الباي حسن، كان محمد بن الغماري شوّافا لصحراء الأنجاد، وكان يأتي إلى وهران على حين غفلة، وفي الحين كان الباي يعطي أوامره إلى المخزن لركوب أحصنتهم، والذهاب بكل سرعة إلى الموضع الذي كان قد شاهد فيه الشواف القبيلة العاصية أو الممتنعة عن مطالب البايلك، ويدلهم عليها، ثم يقومون بمفاجأة القبيلة والاستيلاء على ما يجدونه. وقد كان هناك شواف آخر للباي بوكابوس، وهو محمد بن دحمان، شيخ أولاد عياد في جنوب جبال الونشريس. وعن كل هؤلاء الموظفين. انظر/ – محمد بن يوسف الزياني: مصدر سابق، ص: 92. – سيمون بفايفر: مصدر سابق، ص: 196.

- Thédenat: «***Coup***.», op.cit, F° 194, p: 07. – W. Esterhazy: op.cit, pp: 246-249, 267-268 et 522. - M. Renaudot: ***Alger, Tableau du Royaume de la ville d'Alger et de ses environs***, Librairie universelle de P. Mongie Aine, Paris, 1830, p: 119.

[2] يفر: «**الجزائر**»، منشور عند عبد الرحمن الجيلالي، في، **تاريخ المدن الثلاث، الجزائر، المدية، مليانة،** ط 02، مطبعة صاري بدر الدين وأبنائه، الأبيار، الجزائر، 1972م ، ص: 126. وللتعرف أكثر على موظفي البايلك. انظر/

- ***Tachrifat***: op.cit, pp: 19-24. - ***Aperçu historique,*** op.cit, pp: 154-157.

وكابحا في بعض الأحيان في تطورها، حسب ما يظهر في تقلص الأراضي المزروعة، في مقابل تزايد عدد المواشي وتضخمها، إضافة إلى تقهقر الحرف وزوال عدد منها. وكذا عدم تطور الشرائح الاجتماعية مما أدى إلى عدم اندماجها في الأخير. ورغم كل هذا فإن العثمانيين تمكنوا من إدارة البلاد بطريقة رشيدة ومثيرة للانتباه، بفعل وجود عددهم القليل، وفي مساحة شاسعة؛ وذلك بوسائط عدة؛ تمثلت في شيوخ القبائل ورجال الطرق والزوايا، الذين اعترف لهم بامتيازاهم مقابل القيام بالمهمة الموكلة إليهم، إضافة إلى سياستهم مع تلك القوى والفعاليات المحلية. والمتمعن في هذا يتساءل عن سبب هذه السياسة، وعن عدم قدرة العثمانيين، على إقامة نظام عثماني خاص، وتغيير ما كان موجودا؟ في الواقع لم يكن العثمانيون يحملون بديلا، يعمل على تغيير النظام السائد من الوجهة الحضارية، مثلما فعل العرب الفاتحون قبلهم، ولو كان لهم ذلك، لأمكنهم من يطبعوا المجتمع بالصبغة العثمانية، وأن يقوموا بعثمنة البلاد. وعلى كل حال، فالشيء الملاحظ أن العثمانيين تمكنوا من إقامة نظام محكم، كان تلاءم ويتناسب مع الأوضاع، بل ويفي بالأغراض المتوخاة منه في تحصيل الضرائب، وحفظ الأمن والنظام على أحسن ما يرام.

- أن المجتمع الجزائري مارس أنشطة صناعية متعددة، واختلفت جودة مصنوعاته من صناعة لأخرى. وإذا كان سكان الأرياف، اتخذوا من بعض الصناعات، وسيلة لتلبية متطلباهم اليومية، وتحسين أوضاعهم المادية، فإن سكان المدن، اعتبروها حرفة أساسية، إلى جانب التجارة، التي كان يقتات منها عدد كبير منهم.
- أن تمركز الورشات الصناعية في المدن، قد أنقص من ظاهرة البطالة في المناطق الريفية الفقيرة. فرأينا حرفيين كثيرين في المدن الرئيسية مثل: مدينة الجزائر، ووهران، وقسنطينة، يعود أصلهم إلى سكان أعماق الأرياف.
- أن الفاعلين في القطاع الصناعي، لم يطوروا مصنوعاهم؛ إذ حافظوا على طابعها التقليدي، مما جعل صادراهم ضئيلة، وغير قادرة على منافسة مثيلاها الأوربية. وقد تسبب هذا الوضع في تدهور صناعة الجزائر، مما كان له انعكاس سلبي على موارد الصناع والحرفيين.
- أن التجارة بمختلف أشكالها، كانت تحت مراقبة الإدارة، والتي بفضلها حققت هدفين مهمين: إثراء خزينة الدولة بمختلف الضرائب، والرسوم، والمكوس، المستخلصة. وإخضاع بعض القبائل الصحراوية والجبلية الممتنعة، لسلطاها.

- أن انتشار الأسواق عبر مختلف الجهات من البلاد، وتنقل الأشخاص، والقوافل من منطقة إلى أخرى، شجع الدولة على مد نفوذها إلى المناطق الداخلية البعيدة. واستلزم ذلك إنشاء الأبراج، وتنصيب الحاميات العسكرية بها، وكذا تجنيد الأعوان الإداريين والعسكريين لخدمة مصالحها، وضمان الطرقات. وقد ساعد ذلك الوضع، على ظهور بعض التجمعات السكانية بالقرب من الأماكن، التي كانت تعقد فيها الأسواق.
- أن الأسواق ساهمت في فك عزلة بعض القبائل الجبلية والصحراوية، فكانت بالنسبة لها، فضاءات لتسويق إنتاجها وشراء احتياجاتها.
- أن التجارة عن طريق أسواق الجزائر المتعددة، لعبت دورا مهما في إحداث نوع من التقارب بين القبائل المختلفة، مما ساعد على تبادل الأفكار والتجارب، والمعرفة.
- أن التجارة ساهمت في ازدهار المدن والأرياف في جوانبها، الاقتصادية، والاجتماعية، والعمرانية، مما كان له انعكاس إيجابي على مستوى معيشة السكان.
- أن سياسة العثمانيين في البياليك قبل فتح وهران، كانت تقوم على التضامن، والتحالف مع السكان، بفعل الجهاد ضد الإسبان، واقتصرت في وظائفها على الناحية المالية، والقضائية، تاركة بقية الجوانب الأخرى للسكان، من الطابع العربي الإسلامي، والعادات والتقاليد، والثقافة التي لم تمس أو تحارب خلال الفترة العثمانية برمتها.
- أن سنة 1206هـ/ 1792م، تعتبر سنة تحرر وهران نهائيا من الاحتلال الإسباني، وبدأت الأوضاع في البياليك تتغير، وأثير جدل حول ذلك التغير، خاصة وأن الجزائر كانت قد بدأت تغير وجهتها فيما يخص مداخيلها من موارد الغزو البحري إلى الداخل. لذلك اضطربت الأمور، وتفاقمت بفعل عوامل متعددة؛ كالتشدد في جباية الضرائب، وانتهاء مبرر بقاء العثمانيين بعد فتح وهران والمتمثل في الجهاد، وكذا التدخلات الخارجية من التونسيين والمغاربة وغيرها.
- أن الجهاز الإداري للبايلك، كان منظما إلى عدد كبير من القبائل التابعة لشيوخها، وكل مجموعة من القبائل تشكل وطنا يحكمه قائد، ومجموعة القيادات تكون الأغاليك، التي يديرها قائد القياد أو أغا، ومجموعة أغاليك يحكمها باشا أغا أو خليفة.
- أن الإدارة المحلية في البياليك، كان لها نظم داخلية خاصة، وتراتيب إدارية؛ تمثلت في العديد من الوظائف، والاختصاصات. تلك الوظائف التي كانت تتداخل فيها سلطات الموظفين، بعضها في بعض؛ فهناك الموظفون القريبون من الباي، الذين يساعدونه في حكم المقاطعة، فبعضهم يشكل ديوانا

ينظر في شؤون البايلك، وبعضهم مكلف بخدمة الباي، وبعضهم متخصص في نقل أوامـــر البـــاي وغيرهم. وهناك الموظفون القائمون على شؤون المدن، وذلك بتصرفهم في مدن البايلـــك، بـــالحكم والقضاء، والإشراف على النشاط التجاري، والتنظيمات المهنية، وجباية الضرائب، والرسوم وغيرها. وهناك الموظفون القائمون على شؤون الأرياف، والذين كانوا يديرون سكان الريف، ويراقبـــونهم، ويشرفون عليهم بحفظ الأمن، وتنظيم المعاملات الاجتماعية، والاقتـــصادية، والقـــضائية وجبايـــة الضرائب وغيرها.

*

* *

الفصل الثاني:

أصناف الضرائب والرسوم العثمانية وأنواعهما:

ظل علماء المالية والضريبة، في أوربا، زمنا طويلا وهم يبتعدون بالضريبة أن تكون لها أهداف إنسانية أو اقتصادية أو اجتماعية، خشية أن يؤثر ذلك على هدفها الأول عندهم وهو وفرة الحصيلة، وغزارة المال الذي يتدفق على الخزانة من وراء جبايتها، وعرف هذا الاتجاه باسم: "مذهب الحياد الضريبي". [1]

وبعد تطور الأفكار، وتقلب الأحوال، واشتعال الثورات، اضطروا أن يرفضوا تلك الفكرة التقليدية، وأن ينادوا باستخدام الضريبة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، كتقليل الفوارق بين الطبقات، وإعادة التوازن الاقتصادي في المجتمع، إلى غير ذلك من الأهداف. [2]

أما العثمانيون في الجزائر، فقد أوجدوا نظاماً ضريبياً متميزاً، بالجمع بين ضرائب شرعية وأخرى غير ذلك؛ كانوا يحصلون عليها من رعيتهم، ومن الدول التي ترغب في الحصول منهم على امتيازات، والتجارة معهم.

ويبدو أن الضرائب، وحتى الفترة موضوع البحث، كانت تفرض على كافة أرجاء البلاد، وكانت ذات نظام ضرائبي واحد، وذلك باعتماد النظام الضريبي الإسلامي بشكل عام. وقد وحد العثمانيون الضرائب، بشكل يتفق وحاجات كل منطقة، فسمحوا بإيجاد مناطق تجبى منها ضرائب متعددة، وهذا على ضوء الواقع المعاش.

وهكذا تعاطى الحكم المركزي مع قضية إقامة نظام ضريبي محكم، لدولة واسعة الأطراف، وبدرجة معتبرة من المرونة والعملية. وهذه الطريقة، كانت في الواقع مماثلة، وبدرجة كبيرة، للأعمال الإدارية العثمانية في الجوانب الحياتية الأخرى.

---

[1] Marc Bloch: op.cit, p: 76.

[2] Ibidem.

وبالنسبة لنظام الأراضي المتبع في البلاد مثلا، كان العثمانيون مهتمين بجباية الضرائب، و لم يتعرضوا للأمور القائمة، إلا بشكل جزئي سطحي. ويمكن ذكر الملاحظات ذاتها، بـــشأن القوانين التي أصدروها. كــ: "عهد الأمان"؛ الذي جمعت نظمه ما قبل العثمانية مع تنظيماتهم. ونتيجة لذلك، رأينا مناطق مختلفة في الجزائر، مع درجات متفاوتة من الـــسيطرة الإداريـــة في القضايا الضريبية، كما في المسائل الأخرى؛ فكانت الحياة تدار بأنظمة محكمة في مدينة الجزائر ونواحيها، من فحوص، وحتى سهل متيجة، بما يسمى "بدار السلطان"، وكلما ابتعـــدنا عـــن العاصمة، أخذت تطغى على الحياة العامة، انعكاسات توجهات موازين القوى بـــين المركـــز، والتركيبة الاجتماعية للقوى المحلية في مختلف البيالك.

إن فهم طبيعة العلاقات التي كانت سائدة بين الإدارة العثمانية والمجتمـــع الجزائـــري، ولاسيما الريفي، يجب أن يكون من خلال دراسة أحد العناصر الأساسية، التي كانت تـــتحكم في تلك العلاقات، ألا وهو النظام الضريبي.

وتعد الضرائب التي كان يدفعها السكان، من العوامل الأساســـية والـــضرورية لقيـــام الدول، وضمان استمرارها عبر العصور. فالدولة التي تفتقر إلى مداخيل مالية، يكون مـــصيرها الضعف والزوال. ومن المهام الرئيسة للدولة، هي السهر على اســـتقرارها، ونموهـــا، وتـــوفير الرفاهية لسكانها، وأخيرا الدفاع عن مجالها الحيوي من الأخطار الخارجيـــة. ولتحقيـــق هـــذه الأهداف، لابد أن يتوفر أحد الأركان الأساسية لقيام الدول، وهو أن يخضع النـــاس الـــذين يعيشون على ذلك الإقليم لسلطة منظمة. [1]

وحتى تتمكن الدولة من أداء مهامها، والقيام بدورها على أحسن وجه، لا بد أن يكون لها رصيد من المال. فلهذا تعد الضرائب التي تستخلص من السكان، من الروافـــد الأساســـية لخزينة الدولة. فكلما تضاءلت مداخيلها، تعرضت الدولة لأزمات اقتصادية واجتماعية، مما يؤثر على استقرارها، وينتهي الأمر بها، في بعض الحالات، إلى الانهيار. كما أن عنصر المال وحده، لا يكفي، للحفاظ على استمرارية الدولة، بل لابد أن تتوفر جملة من الشروط، منها مـــثلا: أن تنهج الدولة سياسة اجتماعية عادلة؛ وقد سبق أن أثار حمدان بن عثمان خوجة، هذه المسألة،

[1] يحي الجمل: **الأنظمة السياسية المعاصرة**، دار النهضة العربية للنشر، بيروت، 1969، ص.27.

حينما قال: "إن الإدارة لا تطاق، إلا إذا كانت عادلة ... ومن واجبات الداي كذلك، العمل على معرفة مشاعر سكان الإيالة، وسلوك ولاته، وعلى كيفية تطبيق العدالة".[1]

وقد لاحظنا عبر الحقب التاريخية المختلفة، كم من الدول زالت، أو استعمرت، نتيجة عدم توفر الشروط السالفة الذكر. وتعد الجزائر التي تعرضت للاحتلال الفرنسي في عام 1246هـ/ 1830م، دليلا على ذلك.

وانطلاقا من هذا الطرح، نحاول أن نبين إلى أي مدى التزم الحكام والسكان خلال العهد العثماني، بتوفير الشروط المذكورة، وتطبيقها.

إن معالجة الإشكالية المطروحة، يتطلب دراسة طبيعة العلاقات التي كانت تربط الإدارة بالمجتمع، وكذا دور كل من الطرفين في بناء الدولة.

ويرى بعض المؤرخين أن علاقات الإدارة العثمانية بالسكان، كانت مقصورة على جمع الضرائب. وأن الوجود العثماني في الجزائر لا يختلف عما كان سائدا في الأقطار الخاضعة للدولة العثمانية. وكانت الإدارة في نظرهم، غالبا ما تلجأ إلى استعمال العنف لاستخلاص الضرائب.[2] إن هذا الرأي يستوقفنا، ويتطلب منا مناقشته بكل موضوعية، لإظهار الحقيقة. وتكون البداية من تلك التحولات المهمة، التي عرفها العالم منذ أواخر القرن 9هـ/ 15م، ومطلع 10هـ/ 16م، وما ترتب عليها من انعكاسات خطيرة على العالم الإسلامي، بما فيه الجزائر.[3]

إن قدوم العثمانيين إلى الجزائر في مطلع القرن 10هـ/ 16م، كان نتيجة لتلك الظروف والتطورات التي عرفها العالمان الإسلامي والأوربي، ولاسيما منطقة حوض البحر المتوسط. فقد عرفت العلاقات الدولية تأزما، واشتد التنافس بين الدولة العثمانية والدول الأوربية، حول المسالك التجارية، ومناطق النفوذ. فأصبحت منطقة المغرب، وعلى رأسها

---

[1] مصدر سابق، ص: 132.

[2] C. Ph. Valliere: op.cit, p: 16.

[3] للمزيد من التفاصيل عن التحولات الكبرى في القرن 10هـ/ 16م، انظر: فاروق عثمان أباظة: **آثار تحول التجارة العالمية إلى رأس الرجاء الصالح على مصر وعلى البحر المتوسط أثناء القرن 16م**، دار المعارف، مصر، 1987.

الجزائر، محطة أطماع الدول الأوربية. فتعرضت مدنها الساحلية للاحتلال، وشنت ضدها حملات عسكرية متتالية. ولم يكن في وسعها الدفاع عن نفسها، بسبب ضعفها، وافتقارها للوحدة السياسية، والتنظيم. فكادت أن تتحول كل منطقة المغرب إلى مملكة مسيحية.

وقد اضطرت الجزائر، لمواجهة تلك الظروف، إلى الاستعانة بالدولة العثمانية، [1] التي كانت تعد القوة الإسلامية الوحيدة، القادرة على التصدي للمد الإسباني. وأصبح من مهام العثمانيين، وأولوياتهم، الدفاع عن الجزائر من الأخطار الخارجية، وكان ذلك يتوافق مع إستراتيجيتهم في البحر المتوسط.

إن تحقيق تلك الأهداف، كان يتطلب من العثمانيين إعداد قوة عسكرية. وكان الأمر مرهونا، بمدى وفرة الأموال في خزينة الدولة. وكانت الجزائر في تلك الظروف، دولة تكاد تنعدم فيها التجارة، المصدر الأساسي لتمويل الدولة، لانشغالها بالحروب. [2] وهذه الظاهرة ليست حديثة، ولم تكن مقصورة على الجزائر فحسب، بل كانت سائدة منذ ظهور الدولة إلى الوجود؛ فهي تعد سلوكا حضاريا. ولكل هذا، رأينا العثمانيين يعتمدون، منذ بداية عهدهم في الجزائر، على السكان في جمع الأموال، للاعتناء بالجيش وتسليحه، وضمانا لاستقرار الدولة واستمرارها. وكان ذلك بوضع نظام ضريبي، تختلف نجاعته وفعاليته من فترة لأخرى، ومن منطقة لأخرى.

إن النظام الضريبي الذي وضعه العثمانيون في الجزائر، لم يكن عشوائيا، بل كان يخضع لعدة قوانين محسوسة، ومقاييس موضوعية، تختلف درجة احترامها والالتزام بها من ظرف لآخر، ومن منطقة لأخرى. وكانت الدولة تراعي أثناء فرضها للضرائب، وضع البلاد الاقتصادي والاجتماعي. كما أنها كانت تأخذ بعين الاعتبار طبيعة التضاريس والأحوال المناخية لكل جهة من البلاد. [3] ووفقا لهذه المعطيات، سنت الدولة نظاما ضريبيا. وبحكم تنوع

---

[1] عبد الجليل التميمي: "**أول رسالة من أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان سليم الأول سنة 1519**"، في المجلة التاريخية المغربية، العدد 8، زغوان، 1976، ص: 116.

[2] ثارت بعض القبائل ضد الأتراك العثمانيين في مطلع القرن 16م منها تنس، وشرشال، ومنطقة القبائل، والزيانيون في تلمسان. أما الأخطار الخارجية فكانت تتمثل في السعديين في المغرب الأقصى، والحفصيين في تونس، والإسبان.

[3] ناصر الدين سعيدوني: **النظام**، مرجع سابق، ص: 118.

تضاريس الجزائر ومناخها، والنشاط الاقتصادي الممارس فيها، فإنه من الطبيعي أن تكون الضرائب متنوعة هي الأخرى. وكان كل نوع من الضرائب يفرض على القبائل، حسب موقعها الجغرافي، وطبيعة نشاطها الاقتصادي. [1]

وقد اعتمد العثمانيون في الجزائر، من حيث المبدأ، والتزاما بالدين الإسلامي، على الضرائب كدلالة على سيادتهم، كما هو حال إقامة الخطبة للخليفة العثماني، وسك العملة كرمزين للسيادة. ويمكن التمييز بين الثانية المعنوية، والأولى والثالثة الماديتين. فالخطبة تعبر عن مقام الخليفة وعظمته، وتذكر رعيته بوجوب الطاعة والولاء، في حين كانت العملة تحمل بشكل ملموس ومكتوب، رسالة الدولة، وإثبات على سلطة الحاكم، بينما كانت الضرائب تعتبر كحق للدولة على رعيتها، نظير حمايتها لهم وحكمها إياهم وغيرها.

وعلى ضوء هذه المعطيات، فإنه لا يوجد أدنى شك، في أن جزءا كبيرا من الضرائب والمالية والاقتصاد في الجزائر العثمانية، قد اعتمد على الاستقرار العام للدولة، وفي مختلف مناحي الحياة.

وهذا الفصل سوف يدرس مختلف أوجه الضرائب وأنواعها، ويبرز بشكل أدق، الجوانب الضريبية في مناطق البلاد المختلفة، من الغرب والشرق والوسط والجنوب، وخلال أربعة عقود من الحكم العثماني. مع تقديم بعض النماذج عن القيمة التي كانت تدفعها القبائل، وذلك حسب موقعها الجغرافي، ونوعية نشاطها الاقتصادي، ودرجة خضوعها. وسوف يتضح من كل ذلك، منطق النظام الضريبي وشكله في كل أنحاء الجزائر.

أصناف الضرائب العثمانية وأنواعها:

ولعله من المهم أن نلاحظ أنّ البايلك أو السلطة الحاكمة فيه، لم يكن يتدخل في تنظيم الإنتاج، ولا في فرض أنماط محددة من الزراعات والصناعات على القبائل والسكان. بيد أنّ تدخله كان يحدث على مستوى اقتطاع جزء من المنتوج على شكل ضريبة كانت في أكثر الأحيان عينية.

[1] نفسه، ص: 87.

وقد كانت الموارد الجبائية للجزائر، تتشكل من ضرائب ورسوم عديدة، ويمكننا التمييز بينها؛ فبعضها ضرائب شرعية، وبعضها الآخر استحدثه العثمانيون. وفي هذا المقام تحليل لفئاتها وأصنافها، وأشكال تحصيلها، لنتمكن من خلال ذلك، معرفة مدى تأثير ذلك النظام الجبائي على مختلف مجالات الحياة في كامل البلاد. ويحسن بنا أن نشير إلى نظام الضرائب لأخذ فكرة واضحة ودقيقة عن واقع الجباية. ولإتمام ذلك أردنا معالجتها والتعريف بها هنا.

وقبل التفصيل في أنواع الضرائب، لابد من القول إنّ الضرائب الآتي ذكرها، لم يكن يخضع لها كل السكان في مكان واحد. فالجميع يعلم أنّ أنواع الضرائب وطرق جبايتها متعددة، منذ أنّ ركز عليها الكتاب الأجانب وغيرهم للجهاز البايلكي، وكان يهمهم إبراز جانب الشدة فيه، لتبرير أطماعهم وأهدافهم. ويوحي استقراء تلك الوثائق والمصادر، بأن الضرائب والرسوم، كانت متنوعة إلى درجة تكاد تستعصي على الحصر، ولكن الواقع غير ذلك؛ إذ إن تنوع تلك الضرائب وتحصيلها، لم تكن تتم كلها في مكان واحد، بل هناك ضرائب تجبى في مناطق دون غيرها، وكل منطقة أو قبيلة يستخلص منها أنواع فقط من الضرائب تتناسب مع حالها وغيرها.[1]

تعدد أشكال الضرائب أم أحاديتها: كانت السلع والبضائع والمواشي والأموال والمنتجات المختلفة أساس الضرائب المفروضة، والطريقة الرئيسة للدفع عينية أو نقدية. وقيمة كل تلك الأموال، ومقاييس قوتها، أو معايير ضعفها، كانت تحددها الأسواق، وتغيرات قيمة العملات المتداولة،[2] وتقلبات الأسعار، ومجموعة من العوامل الأخرى. وحيث إنه لم تكن توجد نسب ثابتة لكل تلك العوامل المؤثرة، يمكن من خلالها تحديد القيمة الحقيقية، أو المعايير الثابتة لكل أنواع الضرائب، إضافة إلى ما يعوزنا من شح في مقادير كل ذلك ونسبه، فإنه يمكن

[1] وهذا ما جعل الأستاذ سعيدوني يذكر بأن الضرائب العثمانية كانت تتميز بالواقعية، وذلك في اختصاص كل منطقة بضريبة تتلاءم وطبيعة تضاريسها، وأحوالها المناخية، وإنتاجها المحلي، ووضعها الاجتماعي. فالصحراء كان يفرض على سكانها المعونة والعسة، والهضاب العليا يؤخذ منها الغرامة والمعونة والتل كانت تسود فيه الزكاة والعشر، وهلم جرا. كما أن العديد من المجابي ليست ضرائب مثل أموال المخالفات، والهدايا، وكذا الرسوم المختلفة. راجع/
- **النظام**، مرجع سابق، ص: 119.

[2] L. Merouche: op.cit.

القول إن النظام الضريبي، وبشكل عام، يعتبر متعدد الأشكال، لأن كلا من الضرائب الرسـوم كانت تجبى بشكل خاص. ولكن ينبغي أن يُحتاط في استخدام هكذا تعابير، ويجب تمييزه عـن النظام الضريبي المطبق فيما بعد على الجزائريين خلال الاحتلال الفرنسي. ففي ظل هذا النظـام الأخير، ومع توالي الاحتلال، كانت الحكومة الفرنسية، تعتمد، وبشكل منظم، كل ضريبة على حدة، وبقواعد مختلفة الواحدة عن الأخرى.

وفي الواقع، من المفيد البحث عن مفهوم للنظام الضريبي العثماني، باعتماد أحد هـذين المفهومين، أحادية الضرائب أم تعدد أشكالها كما استخدمت في ظل الاحتلال الفرنسي. ويمكن اعتبار النظام الضريبي أحادي الشكل، إذا أخذنا بعين الاعتبار تلك الطرق التي كان يستخدمها العثمانيون في الجباية، وخاصة طريقة المحلة، حيث كانت تقوم باستخلاص للأنواع المختلفة من الضرائب في عمليات تجوالها في شتى المناطق، حتى ولو تضمنت الجباية لكل نوع من الضرائب على حدة. وبالتالي فالنظام الضريبي الذي سنوضحه، يتناسب بالتأكيد مـع هـذا المفهـوم. فالأموال سواء العينية أو النقدية كانت أساس الجباية، بمعنى أن كل الضرائب بما فيها الأمـوال كانت تجمع مع بعض بشكل موحد.

أولاً– الضرائب الشرعية:

١– نظرة على الضرائب الشرعـية:

إنّ دراسة النظام الجبائي، تتطلب معرفة دقيقة بالإسلام وتـاريخ المجتمـع ومقوماتـه، وكذلك بفترة الوجود العثماني الذي ترك آثاره وتنظيماته على هذا النظام، بإخضاعه لـبعض التعديلات الشكلية على جوهره. لذلك سوف نقتصر في دراستنا على أصـوله، وتطلعـات العثمانيين، وأهدافهم ووسائلهم في ذلك.

ومن حيث المبدأ تبنى العثمانيون في نظام ضرائبهم على الشريعة الإسلامية، وبـالأحرى على النظام المالي العربي الإسلامي. ومن هنا كان لابد من إعطاء فكرة واضحة ولو مختـصرة على ذلك.

لقد كانت أغلب الضرائب تستخلص من الأراضي، وهذه الأراضـــي كانـــت علـــى صنفين: أراضي العشور، وأراضي الخراج؛ فالأولى كل أرض أسلم عليها أهلها، وبقوا مشتغلين فيها بتصرف مطلق، ويخضعون لاقتطاعات محددة، وتدخل عامة في مصطلح الزكاة، التي تحمل معنى الصدقة. أما الثانية أو أراضي الخراج، فهي الأراضي التي تم فتحها عنوة وبحد الـــسيف، وتركت في أيدي أصحابها مع أخذ ضريبة منهم، كان يتفق عليها حتى ولـــو انتقلـــت تلـــك الأراضي من مالك إلى آخر، بشرط احترام الالتزامات المنصوص عليهـــا في بدايـــة الأمـــر. وعندما يعتنق مالكو الأراضي الإسلام طواعية، فتصبح عندئذ أراضي عشرية. [1]

وكانت معظم أراضي الجزائر في العهد العثماني، أراضي عشرية، وذلك راجـــع لعـــدة اعتبارات أهمها أنّ العثمانيين لم يكونوا موجودين في كامل أراضي البلاد، وأنّهم قد سلموا، أو منحوا بالكامل ملكية الأراضي، أو باعوا بعضها للسكان. وأنّ كل الأراضي التي تدعى بالملك هي أراضي عشرية. كما أنّ الخراج أصبح يظهر على شكل إيجار للأرض.

وقد كان النظام الضريبي في الجزائر، يخضع لنفس الأساليب، والطرق، رغم بعض التنوع الذي كان يتميز به، حيث تم إقرار الأعشار؛ من زكاة الزروع والثمار والأنعام، وطبق الخراج باستخلاص مردوده. لكن الملاحظ أنّ ضريبة العشر، لم يلتزم في أخذها بالنسبة المحددة شرعاً، وأصبحت خاضعة للظروف، كما ذكر ذلك حمدان خوجة من أنّ: «الشرع جوز للسلطان أن يتفق مع الرعية حول تلك الأعشار، واستبدالها بمبالغ معينة». [2] كما نرى أنّ الضرائب الـــتي اعتمدها العثمانيون، وتبدو مستحدثة؛ تعتبر بمثابة تقنين لضريبة الخراج وتعويض لمردودها، بعد أن اعتنق غالبية السكان الإسلام. وأنّ تلك الضرائب المتعددة، والمتميزة بالتنوع؛ من لزمـــة، [3] وغرامة وغيرها، وتظهر وكأنّها غير شرعية، غير صحيح، لأنّه في الواقع نجد أنّ السكان كانوا

---

[1] حمدان بن عثمان خوجة: مصدر سابق، ص: 143.

[2] مصدر سابق، ص: 144.

[3] لزمة من اللزوم والالتزام، وألزمه إياه فألزمه وهو لزمة ، أي إذا لزم شيئاً لا يفارقه. راجع./

– مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي: مرجع سابق، ج 4، ص: 177.

ينظرون إليها دائماً على أنها تستند إلى مبادئ الشرع، ومن الواجب الديني دفعها ، وهذا مـــا صرح به السكان للفرنسيين أوائل الاحتلال.[1]

٢- الضرائب على أراضي الملك:

إنّ أراضي الملك هي التي تعرف بأراضي الخواص، والتي يمكن أن تنتقل إلى الأشخاص عن طريق البيع، أو تقسيم الإرث. وقد كانت منتشرة في البياليك، ولا سيما في فحوص المدن، حيث كان يستغلها سكان المدن، وموظفي البايلك.[2]

ولقد توسعت هذه الأملاك في أواخر العهد العثماني، وأصبحت تشمل جميع مـــوظفي البايلك، من الباي وحتى المالك الصغير. وأصبح فائض إنتاجها ينقل إلى المدن لتعيش منه.[3] بل كان هناك من المرابطين من يتملك مساحات شاسعة من الأراضي.[4]

وكان يستخلص من أراضي الخواص، العشور والزكاة وضـــرائب إضـــافية، بحـــسب الظروف والمناسبات.

---

[1] حمدان بن عثمان خوجة: مصدر سابق، ص: 89، و 144.

[2] وهذا ما نجده، في أحواز تلمسان، ومعسكر، ومستغانم، ومازونة، ووهران بعد استرجاعها. حيث قام الداي حسان باشا بعد فتح وهران، بمنح بعض القطع من أراضي سهل الوفرة في نواحي وهران إلى أبناء الباي محمد الكبير الذكور والإناث، وفي سنة 1236هـ/ 1820م تم تقسيم هذه الأملاك بين الورثة. راجع/

- R. Tinthoin: ***Colonisation***, Op.cit, pp: 89-90.

[3] L. Addi: ***De L'Algérie pré-Coloniale à L'Algérie Coloniale***, E.N.L, Alger, 1985, p: 29.

[4] وهذا ما نجده مثلاً في جنوب سهل غليزان، حيث كان ثلاثة مرابطين يستغلون 63 ألف هكتار موزعة كما يلي: 50 ألف هكتار لأحفاد سيدي بوعمران مرابط قبيلة هوارة، و08 آلاف هكتار إلى ورثة سيدي محمد بن قـــادر، و05 آلاف هكتار إلى ورثة سيدي أحمد بن يوسف. وقد كانت هذه الملكية مسجلة بتاريخ 1125هـ/ 1713م. انظر/

- R. Tinthoin: «***La plaine de Relizane avant l'irrigation***», in, B.S.G.O., T73, Oran, 1950, p: 100.

أ- العشور:

كانت ضريبة العشر، في سلم الهيكل الضريبي، تجبى بشكل أساسي، من عشر المحاصيل. ومع شساعة البلاد، وكثرة عدد الجزائريين مقارنة بالعثمانيين، وتعدد أوجه التحايل في دفع المتوجب من العشور، لم يكن بالإمكان استمرار هذا النظام البسيط. فالأراضي، والتي كان كل منها خاضع لشكل معين من الملكية، ولنمط خاص في استغلالها، اتبع معها العثمانيون مقاربات خاصة.

ويعتبر العشور الضريبية الشرعية الأهم التي تخص المحاصيل الزراعية، بل إن الكمية الكبرى من الضرائب كانت ناتجة عنه. وإذا كان العشور يتم تحصيله باقتطاع عشر الإنتاج، فإن هذه الطريقة لم يعد يُعمل بها في العهد العثماني، حيث حدث تغيير، تم بموجبه الاستغناء عن هذا التقدير، بأسلوب آخر يعتمد على أساس الزويجة. [1] وقد تعمد العثمانيون اعتماد ذلك لسببين:

1- ليتم ضبط جميع مداخيل الدولة، وأن لا تكون هناك أي تجاوزات، أو اختلاسات.

2- ولكي لا يكون هناك إفراط في جمع العشور؛ أي لئلا يجمع الجباة أكثر من اللازم.[2]

إن الزويجة، هي وحدة متقلبة، بحسب طبيعة الأرض، وتقدر فيما بين 12 و 14 هكتاراً في السهول الخصبة ، وبين 08 و10 هكتارات في النواحي الوعرة، لكن كانت تحدد عموماً بـ 10 هكتارات. والزويجة: مساحة أرض، يمكن لثورين حرثها في موسم واحد. أما في النواحي التي لا يستعمل فيها الثيران، وتستبدل بالحمير، فإن الزويجة هنا، تصبح معادلة نصف الأولى. [3]

وكان يستعمل لزراعة الزويجة حوالي 06 أحمال قمحاً و04 أحمال من الشعير، لكن في معظم الأحيان كان الفلاح يبذر الشعير في ثلثي أرضه، والقمح في الثلث الآخر. وكان مقدار

[1] وهي الجابدة في بعض الجهات، أو الماشية في بعضها الآخر، أو ما يعرف بالسكة في بايلك الغرب.

[2] حمدان بن عثمان خوجة: مصدر سابق ، ص: 144.

[3] L. Bonzem: ***Du régime fiscal Algérien***, thèse, Paris, 1899, p: 20.

ما يتم تحصيله من عشور هو صاع [1] من القمح، وصاع من الشعير، وحمولة أو شبكة من التبن؛ أي 0.1 صاع للهكتار الواحد من القمح، ومثله من الشعير. [2]

قال حمدان بن عثمان خوجة : " أنه فرض على كل محراث يجره ثوران، حمولة بعير من القمح وأخرى من الشعير وعندما يأتي السكان بمقادير رسومهم، فإن القابض يسلمهم مقابل ذلك وصلا ". [3]

وكانت أكثرية أراضي البلاد، أراضي عشرية، والقليل منها، التي يتملكها غير المسلمين تسمى أرضاً خراجية؛ حيث كان يدفع أصحابها نصف المحصول، أو بالاتفاق بينهم وبين الحكومة. [4] كما أنّه كان يستعمل إضافة إلى الزويجة، تقدير آخر للعشور، حيث يحدد بالتقريب، من خلال كميات البذور المزروعة على الأرض. [5] وأنّ العشور كان يحصل على المحصول الإجمالي، دون حساب مصاريف الإنتاج. [6] كما أنّ العشور الذي يبلغ إلى البايلك، لابد أن يكون صافياً من كل تكاليف النقل والجباية. وكانت كميات العشور التي يتم تجميعها،

---

[1] كيلة متقلبة بحسب النواحي، وتقدر ما بين 140 – 200 لتر.

[2] كان العشور في بداية عهد الاحتلال الفرنسي، أن الفلاح يؤدي على كل سكة قيمتها قنطارين من القمح، و04 قناطير من الشعير إن كانت الغلة جيدة للغاية، و2.5 قنطار من القمح، و03 قناطير من الشعير إن كانت الغلة جيدة فقط، وقيمة قنطار من القمح، و02 قنطار من الشعير إن كانت الغلة متوسطة وقيمة نصف قنطار من القمح، وقنطار واحد من الشعير إن كانت الغلة رديئة. وفي بداية عهد الاحتلال دائماً كانت موارد السكة الواحدة 03 آلاف فرنك. راجع/ - محمد بن مصطفى بن خوجة: **مجموع مشتمل على قوانين مفيدة وتنظيمات سديدة**، مطبعة فونتانة، الجزائر، 1902، ص: 17.

- Alexis de Tecqueville: ***Voyage en Angleterre, Irlande, Suisse et Algérie***, Texte établi et annoté par, J.- P. Mayer et André Jardin , T 05, Vol 02 , 3eme éd , Gallimard, Paris, 1952, p: 210.

[3] مصدر سابق، ص: 144.

[4] «***Algérie, Lois.***», Op.cit, n° 80, 4 Août, 1840, p: 01.

[5] P. Bernard: ***Les anciens impôts de l'Afrique du nord***, préface de M. Auguste Terrier, Éd. des Tablettes, Paris, 1925, p: 23.

[6] J.-J. Clamageran: ***L'Algérie, impression de voyage***, 3e éd, Felix Alcan, Paris, 1884, p: 257.

توضع في المخازن المخصصة لذلك، ثم تدفع إلى قائد المرسى، في انتظار تصديرها إلى الخـــارج، أو حملها إلى الجزائر العاصمة كدنوش. [1]

وقد كان في قسنطينة قائدان؛ قائد العشور وقائد الجابري، فالأول كانت لـــه 3700 جابدة يأخذ على كل جابدة صاع قمحاً وصاع شعيراً بكيل قسنطينة. أما الثاني فله أزيد مـــن 300 جابدة، يحصل على كل جابدة 12 صاع من القمح، ومثلها شعيراً. [2] وفي بايلك الغرب كان مقدارها 10 آلاف صاع قمحاً ومثلها شعيراً، يحملها الباي كل ثـــلاث ســـنوات إلى الجزائر، إضافة إلى ألفي صاع قمحاً ومثلها شعيراً يوزعها على أرباب الدولة وخدامهم. [3]

وقد ورد في المصادر أن ضريبة العشر التي كانت تـــدفعها دواويـــر مليانـــة في عـــام 1187هــ/1773م، حددت بخمسة أكيال من الشعير، وثلاثة أكيال من القمح على الزويجـــة الواحدة. [4]

أما في بلاد القبائل، كانت قبيلة قشطولة، كانت تدفع أربع موزونات [35 ســـنتيما]، عن كل من يملك ستة زويجات فأكثر، واعتبر مقدارا ضئيلا، إذا ما قورن بالمناطق الأخـــرى. وكانت كل واحدة من القبائل التابعة لقيادة بوغني، تدفع ضريبة 125 ريال، وفليسة أمليـــل: 500 ريال، وآث ايراثن: 50 ريال. [5]

وقد ذكر أحمد الشريف الزهار، أن قيادة سباو، كانت تدفع: ألفي قلة زيت للبايلـــك، ونحو 500 قلة لأصحاب العوائد، وألف قنطار كرموس، ومائة قنطار شمـــع، و500 صـــاع قمحا، ومثلها شعيرا. [6]

---

[1] W. Esterhazy: Op.cit, p: 279.

[2] م. م. و. ج، **مجموع رسائل أحمد باي**، رقم: 1642، رسالة 27؛ من أحمد باي إلى الداي حسين بتـــاريخ 16 ذي الحجة 1244هــ/ 1828م.

[3] أحمد الشريف الزهار: مصدر سابق، ص: 77. وللمزيد. انظر/

[4] م.م.و.أ.ج. سلسلة بيت البايلك، علبة 10، السجل 40-50، وثيقة رقم 40،42،43. السنة 1187هــ/ 1773م.

[5] Joseph Nil Robin: "***Note sur L'organisation militaire et administrative des turcs dans la grande Kabylie***", in, R. A, Alger, 1873, p: 64.

[6] مصدر سابق، ص: 47.

وقد أصبح العشور الضريبية المهمة في كل الجزائر، وذلك لسببين: أحدهما رمزي والآخر اقتصادي. ففي ظل وجوده، كان التزاما بالضرائب الإسلامية، وفرضه في أغلب المناطق أو عدمه، كان يتوقف على الوضع الخاص لتلك المنطقة، باعتبارها منطقة لها عادات خاصة، أو جهة بدرجة معينة من الاستقلالية. وعليه فإن العشور كان يحصّل بشكل منتظم في كل موسم. وبالمقابل فإنه لم يكن يجبى إلا نادرا من المناطق البعيدة، وتلك المتمتعة باستقلالها عن الحكم المركزي.

وفي ضمن ضريبة العشور، يمكن أن نضيف، ضريبة: "**حق الخدمة**"، التي كان قايد العشور، وفي مقابل أدائه لمهامه الجبائية يقتطع مبلغا لنفسه، أو ضريبة خاصة به.

ب- الزكاة:

اختارت الحكومة العثمانية، الإبقاء على الزكاة المجباة من السكان، ضمن نصيبها الشرعي، مع إدخال بعض التغييرات الطفيفة أو بدونها. والسبب الرئيس في ذلك، توجها لرغبة تجنب أي شكل من أشكال الفوضى والاضطراب الاجتماعي المحتمل. و لم يكن بالإمكان أيضا، توفر الإمكانات الإدارية، والتنظيمية، والإحصائية، والرقابية اللازمة لدى الدولة لجباية كل المستحقات الحقيقية. ونتيجة لذلك، بدأت الزكاة المفروضة تأخذ منحى آخر، وتجبى تحت دواعي متعددة وبمسميات مختلفة، إلا أن مقاييسها ومقاديرها، التزمت بشكل الزكاة الشرعية، كما يظهر في العديد من النماذج لضرائب فرضت كذلك.

وكانت الحكومة العثمانية تفرض الزكاة على رأس المال؛ أي على المواشي والأموال. وكانت الزكاة تعتبر كحق ودين للبايلك على الأفراد، وبمثابة اقتطاع إلزامي سنوي. وكان الهدف من ذلك الحد من سلطة الأغنياء، كما يستدل من القرآن الكريم: ﴿كي لا يكونَ دولةً بين الأغنياء منكم﴾. [1] أي عدم السماح بتركز الثروة في يد فئة قليلة من الناس.

ولقد كانت الزكاة تقتطع عيناً، وبصفة نسبية من المزكين وتؤدى على الإبل، والبقر والضأن، والماعز. وتتم وفقا للشريعة الإسلامية؛ بحيث أنّه لا زكاة من الإبل في أقل من خمسة

[1] سورة الحشر، الآية: 07.

ففيها شاة، إلى خمس وعشرين ففيها جمل، ولا زكاة من البقر في أقل من ثلاثين، أما زكاة الغنم فحتى تبلغ أربعين شاة. [1] أما الخيول، والبغال، والحمير فقد كانت خارجة عن هذه الضريبة.

إنّ تقدير الزكاة وحسب بعض المصادر الأجنبية، لم تكن دائما تخضع لذلك التقـــدير، بقدر ما تخضع لوفرة المواشي، وقدرات المالكين. فقد ذكر "استرهازي"، أنّه كان يقتطع جملا عن كل 25 رأساً، وبقرة عن كل 30 رأساً، أما الغنم فكان يؤخذ عن كل عشرة شاة. [2]

ولقد كانت الزكاة تحصل أيضاً على الصوف، والزبدة، والعسل، والشمع وغيرها بقيمة 3 % من القيمة؛ مثل ثلاث جزات من الصوف عن كل مائة جزة. وكانت ترتفع أحياناً لّمـــا يكون البايلك في حاجة إلى المال، وذلك من خلال عدد المواشي وغيرها. أما الزكاة على المال فكانت محددة شرعاً بـــ: 2.5 % بحيث كل ما تجاوزت قيمته 200 درهم، أو ما يعادل 120 فرنك فرنسي. [3]

أما زكاة الفطر، ففي الشريعة الإسلامية، وبحسب المذهب الحنفي، فإنها تعطى للفقـــراء مباشرة دون تدخل الدولة، وبالتالي لا تعتبر من موارد البايلك.

إن الخرفان، والأبقار، والجمال الناشئة عن الزكاة، كانت تحمل إشارة البايلك وطابعه؛ فالأبقار أو الثيران، كان يتم بيع جزء منها، ويحتفظ بجزء آخر لاستعماله من قبـــل الخماســـين بأراضي البايلك. وقد كان يعتنى بكل المواشي، بحيث تعيش في المروج المعشوشبة. أما الجمـــال فكانت تختم في عنقها بختم البايلك، ويتم حراستها من قبل رعاة يدعون باسم: "الداوجيـــة"، والذين كانوا يستفيدون من ألبانها وجلودها عندما تموت، ولكن في هذه الحالة كان يوجـــب عليهم إحضار جزء من جلدها الحامل لعلامة البايلك للتحقق من موتها. أما الأغنـــام فكانـــت تحت حراسة: "التشنشرية" أو رعاة البايلك، والذين كانوا مثل "الداوجية" يـــستفيدون مـــن

[1] وللمزيد من التفصيل عن كيفية ذلك، وعن معدلات إخراج الزكاة. راجع/ - ابن أبي زيـــد القـــيرواني: **الرســـالة، وبهامشها الشرح المسمى تقريب المعاني لعبد المجيد الشر نوبي**، ط 4، بدون دار طبع، ولا مكان الطبع، 1323هـــ، ص: 139–141. - القاضي أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم: مرجع سابق، ص: 82- 83.

[2] op.cit, p: 240.

[3] E. Robe: ***De L'impôt Foncier en Algérie***, Bastide, Alger, 1871, p: 4.

حليبها وصوفها، وكان يرئسهم: "باش تشنشري"، الذي يسجل بالتدقيق، عدد المواليد وعدد الموتى منها. [1] وكان كل بايلك، يدفع زكاته مثلما يدفع العشور كل ثلاث سنوات. [2]

٣- الخراج:

1- ضرائب وعوائد أراضي البايلك:

إنّ أراضي البايلك كانت تشتمل على أملاك مختلفة: مثل المزارع والأراضي المؤجرة للخماسة وغيرها من الأراضي، التي كان يعتمد عليها السكان في حياتهم. وأغلب هذه الأراضي تم شراؤها، لكن قسما مهما منها، كان يعود إلى عمليات المصادرة من لدن القبائل العاصية. وقد كان يستخلص من هذه الأراضي الضرائب على حالتين:

أ- اقتطاع الأراضي:

إن العثمانيين كانوا، يقسمون حصة البلاد التي يفتحونها بين العائلات التي تريد الارتباط معهم، حيث يعطى لكل واحدة منهم مشتى [3] يقوم بزراعتها الفلاحين، وذلك في مساحة نسبية، بحسب عدد الزويجات التي يملكونها. أما بقية سكان الدوار، فكانوا يعتمدون في معيشتهم؛ إما على تربية قطعان الماشية، وإما من خمس محصول الأراضي التي يفلحونها. وقد كانت أراضي البايلك تقتطع للفلاحين والقبائل، وبصفة خاصة لصالح قبائل المخزن، وضباط الجيش، وكبار الموظفين، لمدة غير محددة، مقابل مبلغ نقدي يضاف إلى الضرائب الشرعية.

---

[1] I. Urbain: « ***Notice sur l'ancienne province de Tetterie***.», in, T. S. E. F., T(1843-44), Paris, 1845, pp: 437-438.

[2] بحيث كانت تقدر بـــ: 06 آلاف رأس من الغنم إضافة إلى ما يوزعه على أصحاب الإيالة وخدّامهم، مرتين في السنة في أفريل وسبتمبر. انظر/ – أحمد الشريف الزهار: مصدر سابق، ص: 47.

[3] كلمة مشتى يسميها سكان الجنوب الوهراني: «شط» ومشتى من ماش، وهو الشيء القليل القيمة أو المنحط، والعرب موشة أي الفقراء. كما أن المشتى مأخوذة من الشتاء، وهي مخيم شتوي؛ قسم من الأراضي المملوكة للزراعة والتي كانت تخصص لعائلات الدوار قطعة من الأراضي لزراعتها. راجع/

- C. Noël: «***Documents pour servir à l'histoire des Hamyan et de la région qu'ils occupent actuellement***.», in B.S.G.O, T35, Oran1915, p: 145.

وكان هؤلاء الذين تقتطع لهم الأراضي، يعتمدون في زراعتها على الخماسين، مثلما كان يفعل البايلك في استغلال أراضيه.

ولقد كانت أكثر أملاك البايلك مستغلة من قبل قبائل المخزن من دوائر وزمالة وغيرهما. حيث كانوا يستحوذون على 78 % من مجموع الأراضي الزراعية [1] رغم أنهم يمثلون نسبة 10 إلى 20 % من مجموع السكان. وكانت هذه القبائل المخزنية تدفع إضافة إلى الضرائب الشرعية رسما عينيا؛ بالتموين بالزبدة والتبن الضروري لدار الباي، ودفع ضريبة نقدية تدعى **بحق الشبير**، أو **ثمن المهمز** (*droit d'éperon*)، [2] والذي هو اقتطاع خاص بهذه القبائل، [3] بحيث كان يدفع 0.50 فرنكا عن كل هكتار من الأراضي المحروثة ، و0.25 عن غير المحروثة [4] بحيث كانت لا تتعدى 10 % من قيمة محاصيلها.

ب- كراء الأراضي الزراعية:

وهو ما كان يعرف باسم الحكور [5] في بايلك قسنطينة، كانت رسوم الحكور في قسنطينة في بداية الأمر، تقدر بخمسة وعشرين فرنكا، ثم عرفت ارتفاعا في عهد آخر البايات، إذ وصلت إلى خمسة وثلاثين فرنكا. [6]

---

[1] M. Emerit: « ***La situation.***», Op.cit, p: 169.

[2] جاء في القاموس المحيط أن الشبر: العطية، والخير، وشيء يتعاطاه النصارى كالقربان، أو القربان بعينه. وشبّر تشبيرا قدر وشبر فلانا فتشبر: عظمه فتعظم، وتشابرا: تقارب في الحرب. أما المهماز، فهو ما يهمز به —حديدة في مؤخر حذاء الفارس، يهمز بها فرسه، لحثه على الجري. وثمن المهمز كلن معروفا في أوروبا في العصور الوسطى، بما يسمى بمهماز الملك. راجع/ – مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي: مرجع سابق، ص: 372.

[3] W. Esterhazy: Op.cit, p: 221 et 267.

[4] X. Yacono: ***Les bureaux arabe et évolution du genres de vie indigènes dans l'ouest du tell Algérien (Dahra, Chelif, Ouarsenis, Sersou)***, T 01, éd, Larose, Paris, 1953, p: 199.

[5] الحكور هو كذلك كراء سنوي، كان يدفع عادة نقداً. انظر:

- Henri Coste: ***Les impôts, Achour, Hockor dans le département de Coustantine***, A. Jourdan, Alger, 1911, p: 27.

[6] Voir - E. Vassettes: op.cit, p: 116.

وكذلك/ – صالح فركوس: **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق.م- 1962م)**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص: 59.

كان الحكور يفرض على أراضي العزل التي كانت موجودة بكثرة في ضواحي قسنطينة، بخلاف باقي البايلكين الآخرين، اللذان كانت فيه أراضي العزل مشتتة متناثرة بين أملاك القبائل.[1]

ومن خلال الوثائق الموجودة حالياً لم نجد استعمال الحكور في باقي بايليك الجزائر، إلاّ لدى قبيلة أولاد قصير، في بايلك الغرب، حيث تمت مصادرة أراضيها، ثم أعيدت إليها؛ وقصة ذلك وقعت في نهاية القرن 18م/ 11هـ، عندما هاجمت هذه القبيلة خليفة باي الغرب إبراهيم، لمّا كان متجهاً إلى الجزائر حاملا ضرائب البايلك. لكن الخليفة تمكن، وبصعوبة من الوصول إلى الجزائر، بعدما فقد بعض جنوده، وفي طريق عودته أجبر على اتخاذ طريق سنجاس، وبني ورَاغ، بعدما أمر الداي كلاً من باي التيطري، وباي الغرب بالهجوم على تلك القبيلة من الشرق والغرب. وهو ما أدى إلى معاقبتها، وطردها من أراضيها التي أصبحت ملكا للبايلك في سنة 1187هـ/ 1774م. وبعد سنتين قام الباي بتعيين بني زوج زوج، والفرايلة، وأولاد فارس قبائل زمول على إقليم أولاد قصير، لكن هذه الأخيرة تاقت إلى استرجاع أراضيها، فقامت بعدة أعمال ضدهم، حتى اضطر العثمانيون إلى إعادتهم إلى أراضيهم، مقابل دفع ضريبة خاصة كثمن استئجار لأراضيهم. وقد ذكر المفوض المدني لمدينة الشلف في بدايات الاحتلال عن أولاد قصير: «أنّها القبيلة الوحيدة في مقاطعة الجزائر التي كانت تدفع الحكور، الذي كان مألوفاً ومهماً في مقاطعة قسنطينة».[2]

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: **دراسات تاريخية**، مرجع سابق، ص: 300.

[2] X. Yacono: op.cit, p: 176.

ونجد ذلك مطبقاً أيضاً في أراضي بعض قبائل بني عامر مثل أولاد إبراهيم، خاصة بعد الثورة الدرقاوية، حيث أصبحوا يدفعون حقوق إيجار تقدر بـ: 02 ريال بوجو للسكة المزروعة. راجع/

- A. O. M. 10 H 53: ***Notice Concernant les Ouled Brahim- pour le statut du sol, Voir N 77 (Oran), rapport du conseiller du gouvernement 30. 08. 1805***, d'après, P. Boyer, «***Historique des béni Ameur d'Oranie, de origines au Senatus Consulte*** », in, R.O.M.M., No 24, Aix-en-Provence, pp: 57-58.

أما بلاد قبائل في جرجرة، فكانت القبائل شبه مستقلة، إذ كانت الضرائب تفرض على بعض الأشخاص فقط، من الذين كانوا يزرعون أراضيهم الواقعة في حوض سباو. [1]

وكانت أراضي البايلك، والتي تقدر مساحتها بعشرين ألف هكتار، تستغل من قبل فرق زمول عمراوة، الذين كانوا يجندون من فرسان القبائل العربية، أو من أبنـــاء منطقـــة القبائـــل نفسها. [2]

فكانت فرق قبائل عمراوة التحاتة، يمثلون القوة الأساسية للعثمانيين في منطقة القبائل، ويعتبرون أكثر وفاء لهم، عكس عمراوة الفواقة، الذين كانوا يخرجون عن الطاعـــة في بعـــض الأحيان، باستثناء فرقة عبيد شملال، التي كانت مخلصة للعثمانيين. [3] وقد يعود سبب ولاء بعض الفرق للعثمانيين، إلى كون أفرادها غرباء عن المنطقة، جلبهم العثمانيون من القبائل العربيـــة، والسودان، ليعززوا بهم وجودهم في المنطقة. [4]

وكان كل فرد من رجال المخزن، يستلم من القايد حصانا، وبندقية، وكمية من الشعير لزرعها، وقطعة أرض قدر زويجة. وكان القايد يكلف كل شيخ من شيوخ عمـــراوة، بجمـــع الضرائب والغرامات المختلفة، من قبائل الرعية التابعة لكل واحد منهم، مقابل خصمهم لعشر المداخيل. [5]

---

[1] L. Valensi: op.cit, p: 196.

[2] كانوا يتوزعون إلى قسمين: زمالة عمراوة التحاتة (القبائل الواقعة في أسفل وادي سباو)، وزمالة عمـــراوة الفواقـــة (القبائل الواقعة في أعالي سباو)؛ فالأولى تتشكل من: كاف العقاب، و برج سباو (تورقة)، وذراع بن خدة، وسيدي نعمان، وليتامة. أما عمراوة الفواقة، فمن: أولاد بوخالفة، وعبيد شملال تيزي وزو، وتيميزار الغبـــار، وإســـياخن أمدور، وإغيل أراجح، وتالة عثمان وتيقوباعين وتامده ومقلع. - Ibid, p: 197-198.

[3] كان سبب ضعف ارتباط عمراوة الفواقة بالعثمانيين، راجعا إلى كونهم من قبائل المنطقة، إضافة إلى تـــأثير القـــوى المحلية، أمثال أمراء كوكو، والزعامات الدينية، التي كانت تنافس العثمانيين في كسب ولاء السكان. - Ibidem.

[4] A. Mahe: op.cit, p: 42.

[5] كان عدد الشيوخ والقبائل التابعة لكل واحد منهم، كما يلي: فكان في برج سباو، تسعة من شيوخ عمراوة، تخضع لهم قبائل رعية: بني ثور وبني خلفون وبني سليجم ونزليوه. وكان هناك خمسة شيوخ في ذراع بن خده، تخضع لهـــم: رعية بني عريف وأعرور. وفي تورقه، كان هناك شيخان، تخضع لهما رعية: عطوش وحمامته. أما في أولاد بوخالفـــة، فكان هناك شيخ واحد تخضع له رعية: بني خالفة وبترونة وقسم من معاتقة. وكذلك كان هناك شيخ واحد في تيزي

والواقع أن قيمة الضرائب كانت متفاوتة من منطقة لأخرى، فهـــي مرتبطـــة بطبيعـــة الأراضي المزروعة، ونوعية الإنتاج. فكانت قبائل الرعية في حوض سباو، تدفع ثلاثة صـــاعات من القمح، وصاعين من الشعير عن الزويجة الواحدة. أما القبائل القاطنة في المنـــاطق الجبليـــة، فكانت ضريبتها تحدد بالنقود. ولأخذ فكرة عن القيمة الإجمالية للضرائب في السنة الواحـــدة، فقد أورد: "روبان" ضرائب قيادة سباو في أواخر العهد العثماني؛ فقدرت بألفي صـــاع مـــن الشعير، وألف صاع من القمح، ومائة كيلة من الزيت، ومائة كيلة من التين المجفف، وأربعـــة وستين كبشا سمينا، ومائة كبش عادي.[1]

وكانت الإدارة العثمانية تستعين في تعاملها مع بعض القبائل بالمرابطين والشخـــصيات المؤثرة في المنطقة، مقابل منحهم بعض الامتيازات، مثل بناء المساجد، ومنحهم هبات لزواياهم، وأراضي زراعية، وتكليف بعضهم بجمع الضرائب والغرامات، من قبائلـــهم. وكانـــت هـــذه الظاهرة أكثر انتشارا في منطقة حوض وادي الساحل، التي كان فيها تـــأثير الأســـر الدينيـــة واسعا.[2]

2- الضرائب على أراضي المشاعة:

لقد كان العثمانيون يقومون بالاستيلاء على أجزاء من أراضي القبائل [3] التي ترفض دفع المطالب المخزنية، ويمنحونها للقبائل التي تتحمل إيجارها، ودفع الخراج المتفق عليـــه، أو تمـــنح لفائدة قبائل المخزن، أو موظفي البايلك. وهذا ما نجده مثلا: في أراضي سهل السمار بنواحي القلعة في بايلك الغرب مثلا، في مساحة تقدر بحوالي 2000 هكتار، والتي صادرها الباي محمد الكبير من قبيلة المحـــال العاصـــية، بـــين واد هليـــل ومينـــة. وبـــين ســـنتي 1210هـــــ/

=وزو، تخضع له رعية: بني دوالة وفرديوة وبوهينون وحسنوة. وأخيرا كان هناك شيخان في عبيد شملال، تخضع لهما رعية: بني عيسي وطرافة. انظر/ - J.N. ROBIN: op.cit, p: 198-201.

[1] J. N. ROBIN: Ibid, p: 200.

[2] Ibid, p: 205.

[3] الأراضي الخاصة بالقبائل كانت تدعى في بايلك الغرب بـــ: "السبيقة"؛ وهي ما يعرف بأراضي العـــرش في بعـــض الجهات.

1795م–1220هــ/ 1805م، كان البايات يستغلونها عن طريق التفضيل بــين العــائلات التركية المقيمة في القلعة.[1] ولقد كان امتياز هذه الأراضي غير دائم، وإنّما يتعاقد عليه.

وكانت أغلب هذه الأراضي غير خاضعة للبايلك، وبعيدة عنها. وكانت كــل قبيلــة تعرف حدود أرضها، وتستغلها إمّا بالزراعة أو الرعي، لذلك فهي أراضي لا تشترى ولا تنتقل بالإرث، وإنّما تتصرف فيها القبيلة بشكل جماعي.[2] وقد كان يستخلص من هذه الأراضــي عدة ضرائب.

أ– اللزمة:

وهي ضريبة عينية ونقدية كانت تحصل بصفة منتظمة نسبيا، من القبائل النائية جنــوب البياليك، أو من القبائل المقيمة في المناطق الجبلية الوعرة، أو من القبائل التي كانت تــسكن في أقصى الحدود المغربية والتونسية.

ولقد كانت اللزمة تجمع من قبل شيوخ القبائل، وتسلم للبايلك للمساهمة في موارد هذا الأخير، وللنفقة على الجيش في الأرياف. وكانت تختلف وفقا للمناطق والنواحي؛ فكانت قبائل اليعقوبية في بايلك الغرب تدفع إلى الباي عن طريق الآغاوات، لزمة تتكون مــن العبيد من الجنسين، والصوف، والمواشي، والسجاد، والجلد الفيلالي المستعمل في السروج، والألجمة وغيره، والجلالة [غطاء يوضع على الخيول]، والجمال، ولزمة نقديــة. وكان يستخلص من القبائل المجاورة لتلمسان لزمة عن طريق قائدي البلد والجبل، فرعية الأول كانت تدفع لزمة نقدية، و12 حصاناً من نفس الفصيلة: «متاع العوير»، و04 خيول قــادة. وكانت قبائل بني سنوس ، وبني صمويل، وبني ورنيد تدفع كميات مهمة من الظفائر المنسوجة للخيول. أما رعية قائد الجبل فكانت تكلف بصنع ألبسة الباي، وكمية مهمة مــن الحيــاك، والبرانس وغيرها من المنسوجات، المشهورة عند تلك القبائل. كما كان كل سنة يدفع كــل قائد منهما مبلغ 40 ألف ريال بوجو إلى أيدي خليفة الباي، كلزمة عن القبائل الخاضعة لهما. وكانت قبائل فليتة تدفع لزمة نقدية إلى الباي عن طريق القائد، إضافة إلى كمية من الزبــدة،

---

[1] DJ. Sari: op.cit, pp: 207-208.
[2] M. Emerit: ***Les Saint–Simoniens en Algérie***, E. Impert, Alger, 1941, p: 109.

وأحصنة مجللة من نوع واحد، وخيول قادة. كما كانت القبائل التابعة للخليفة في بايلك الغرب قسمين؛ رعية السهل، تدفع لزمة نقدية، وأحصنة مجللة وخيول قادة. أما رعية الجبل فتدفع لزمة نقدية، وكمية من المواشي. وقد كانت قبيلتنا بني عامر ومجاهر الخاضعتان مباشرة للباي، تدفعان أيضا لزمة نقدية، والتي غالباً ما كان خليفة الكرسي، من يتولاها. وكانت كل واحدة تدفع 8000 ريال كلزمة نقدية، و12 حصاناً ملجما، و04 خيول قادة وبعض المواشي والشعير، بصرف النظر عن الزكاة والعشور، و80 طست، أو 2400 رطل جزائري من الزبدة المملحة. كما كانت كذلك، كل الأماكن التي توجد فيها معسكرات الجيش، تدفع لزمة لتموينه بالمواد الضرورية. [1]

ولقد كانت القبائل الصحراوية لبايلك الغرب، والمتمثلة في ثلاث مجموعات أساسية وهي: أولاد سيدي الشيخ، وحميان، وقبائل جبل عمور، تدفع لزمة ثابتة، وبحسب ثراء كل قبيلة. كما كانت قبائل الأغواط تدفع لزمة، أو إتاوة منتظمة [2] ولنا في رحلة محمد الكبير تفاصيل كثيرة عن هذه الضريبة، بحيث كان لا يصل إلى موضع، إلاّ وقدمت له القبائل لزمتها، مثل أهل تاجموت وعين ماضي، الذين ألزموا بضريبة سنوية، غير ضريبة تلك السنة. وكذلك بني الأغواط التي التزمت بدفع 100 خادم ، و5000 سلطاني، و100 ثوب، و04 خيول لتلك السنة فقط، لكن بعد رفضهم دفعها كل سنة قام الباي بمهاجمتهم، وإخضاعهم، فالتزموا بدفع 100 خادم، و5000 بوجو، و250 جمل، و04 خيول، و200 ثوب، إضافة إلى اللزمة التي يدفعونها كل عام. [3] وفي هذا الشأن ذكر ابن زرفة: «... وفتح فيها قاعدة أهل الصحراء، وهي بني الأغواط المذكورة، وجعل عليهم القناطير المقنطرة من الذهب والفضة، ودفعوا له أبناء مشائخهم وكبرائهم رهائن على أن يرحل عنهم حتى يؤدوا له لوازمهم، وخراجاتهم. ودخلت تحت طاعته جميع نجوع الصحراء مثل العمور، والزناخرة،

---

[1] W. Esterhazy. Op.cit, pp: 269-278.

[2] إبراهيم بن محمد الساسي العوامر: **الصروف في تاريخ الصحراء وسوف**، تعليق، الجيلاني بن إبراهيم العوامر، الدار التونسية للنشر، و، ش. و.ن. ت، تونس – الجزائر، 1977، ص: 36.

[3] أحمد بن هطال التلمساني: مصدر سابق، ص: 52-65.

والأرباع وغيرهم ... وازداد بذلك شطر خراج الإيالة السابقة وسهلت سبل الــبلاد...».[1]
ولقد كان الباي، كلما تأتي إليه القبائل لدفع اللزمة، وعندما تريد العودة: «يسأل كل واحـــد منهم على أن لا يكون منه تقصير في خدمته، ولا له خروج عن رعيته وطاعته، ويوصـــيه أن يدفع لزمته في وقتها، ويكون قائماً بما لها، وما عليها».[2]

وقد جاء في مخطوط: "سجل الضرائب في قـــسنطينة"، أن لزمـــة الحنانـــشة في ســـنة 1185هـــ/ 1771م كانت 9000 دراهم، ويدفعون 1000 دراهم في القفطان، و72 دراهم التماق؟ من غير تماق؟ الآقة، دفعها الشيخ إبراهيم في قسنطينة.[3]

– لزمة اليباشي أو البينباشي:

وهي اسم رتبة من رتب الضباط العثمانيين؛ وصاحبها قائد عسكري تحـــت إمرتـــه، حسب النظام العثماني، ألف رجل. وكان البايات يبعثون آخر كل شهر قدرا معيناً من المال إلى الداي، فيدفعه إلى أصحاب هذه الرتبة، فسمي هذا القدر بمال اليباشي. وهذا ما ذكـــره ابـــن هطال عن محمد الكبير لما نزل بالبيضاء: «وردت عليه مكاتيب من الجزائر، وهي أجوبة عـــن مكاتيب اليباشي، فكان من جملة ما استفيد منها، أن بعض أهل دائرة سيدنا الباشا نصره الله، بعث فرسا أنثى من عتاق الخيل، محبة ورغبة في سيدنا».[4] كما ذكر نقيب الأشراف عن هذا بقوله: «هذا خلاف لزمة البينباشي، وهي أربعة آلاف دورو بجة في كل شهر، يـــدفعها كـــل باي، فمنهم من يدفعها كل شهر مثل باي الغرب...».[5] لكن بعد محمد الكبير، لم يعد بايات وهران يرسلونها كل شهر. فنجد في رسالة بعثها حسن باي، إلى إبراهيم وكيل الحرج، في 14 ذي القعدة 1242هـــ/ 1826م ، أخبره فيها أنّه: "أرسل لزمة اليباشي لستة أشهر، مع لزمـــة

---

[1] أبو محمد المصطفى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن زرفة: **الرحلة القمرية في السيرة المحمديـــة**، م. م. و. ج، رقـــم: 3322، ج1، ورقة: 15 ظهر.

[2] أحمد بن هطال التلمساني: مصدر سابق، ص: 81.

[3] م. م. و. ج، رقم 1646، ص: 296.

[4] نفسه، ص: 39.

[5] أحمد الشريف الزهار: مصدر سابق، ص: 47.

مرسى وهران". [1] وأحيانا أخرى كان يرسلها نفس الباي كل ثمانية أشهر، وهذا ما نجـــده في رسالة بعثها إلى الداي حسين باشا، مؤرخة في جمادى الثانية 1243هــ/ 1827م. [2]

وعموما كانت لزمة البياليك، تحضّر من قبل البايات عند زيارهم الجزائـــر في كل ثلاث سنوات، ويقدمونها للداي. [3]

هذا، وكانت هذه الأراضي، تدفع عدّة أنواع من الضرائب، مثل: الغرامة، والمعونـــة، وغيرها، وهي ضرائب غير محددة، ومستحدثة. لذلك أردت أن أدمجها هنا، ولو أنّها لم تكـــن تخص هذه الأراضي فقط. وعموما كانت تخضع لها القبائل، التي لا تدفع الضرائب الـــشرعية. وهذا راجع لعدة أسباب؛ كرفضها دفع الزكاة والعشور، أو بعدها عن منـــاطق البايلـــك، أو إقامتها في مناطق حصينة. لذلك فإنشاء هذه الضرائب، كان بهدف تعويض ضريبتي العـــشور والزكاة، ولكن في المقابل، كانت هناك ضرائب مستحدثة، تخضع لها القبائـــل الـــتي تـــدفع الضرائب الشرعية.

وقد كانت، إضافة إلى ذلك، توجد لزمة خاصة بمنطقة القبائل؛ كانت تتـــشكل مـــن كميات محدودة من التين والزيتون والحبوب وبعض الفضة، كانت تؤديها قبائل فليسة؛ الـــتي كانت تقدم 500 ريال بوجو، وقبائل قيادة بوغني التي كانت تتكفل كل قبيلة منها بدفع 125 ريالا. وعموما كانت كل تلك المساهمات من المنطقة القبائلية، حسب ما ذكـــره بالحواســـين المعوج، تقدر بـــ: 200 مكيال من الشعير، و1000 من القمح، و100 حمولة زيت، ومثلـــها من التين، و164 خروفا. [4]

---

[1] انظر: - **مجموعة رسائل**: م. م. و. ج، رقم: 3206، ملف 01، رسالة 11، وهناك رســـالة مستنـــسخة عنـــها في المجموعة، 1903، رقم: 74.

[2] انظر: - **المجموعة 3206**، ملف 03، رسالة 51، ويوجد أصلها في المجموعة 3205، ملف 03، رسالة 51.

وراجع دراستنا في الماجستير: **النظام الضريبي في بايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني 1777-1830**، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2004.

[3] كانت تقدر في بايلك الغرب مثلا بـــ: 80 ألف ريال صغيرة كوارط، أمّا الخلفاء فكانوا يدفعون نصف ذلك كل ستة أشهر. انظر/ - أحمد الشريف الزهار: مصدر سابق، ص: 46.

[4] N. Robin: op.cit, p: 200.

ب– الغرامة:

وهي ضريبة استثنائية، كان يدفعها السكان، وتختلف باختلاف جهات البلاد، و لم يكن يؤديها الناس إلاّ في أماكن محددة. والغرامة في الأصل تدفع نقداً ثم أصبحت عيناً.

وتختلف الغرامة عن اللزمة، في كونها مرتبطة عادة بتوجيه المحلات العسكرية، وليس بالالتزام السنوي. وكانت الرسوم المفروضة تتوافق وطبيعة بعض السكان والقبائل.

وكانت الغرامة تضرب أيضاً على الأملاك الخاصة؛ حيث إنّ أراضي القبائل البعيدة عن المدن، كان يستخلص منها 10 بوجو (18.80 فرنكا) عن كل خيمة، أما أراضي القبائل القريبة من المدن، فكانت قيمة الغرامة أكثر ارتفاعاً، حيث يتم تحصيل 15 إلى 25 بوجو، وذلك عن طريق القياد.[1] أما الغرامات على الأموال فكانت تتألف من 01 بياستر (حوالي 03 بوجو) للرأس من الماشية، وكذلك عن كل بغل وحصان، وثور أو بقرة، ومبلغ متقلب عن الأرض المزروعة.[2] وقد كان شيوخ القبائل الجزائرية، يفرضون غرامة تقدر بـ: 500 فرنك عن أصحاب الأملاك الكبرى، إضافة إلى فرض نوع من الغرامة على الأشخاص وذلك بالنفي من القبيلة. أما في الفرق أو الخروبات، فأموال الغرامات كان يجمعها الشيوخ كل خمسة عشر يوماً، ويتم توزيعها بحصص متساوية، عن طريق قطع نقدية تعرف باسم الخروب.[3]

وكانت الغرامة تفرض أيضاً، وعموماً على المواشي، والصوف، والزبدة، والعسل، والشمع والخيول، والبغال، والجمال، والأبقار، والعبيد بجنسيه وغيرها. وأنّ الذي يرفض دفعها

---

[1] Ministère de la guerre: «***Des Impôts et Revenus de la Régence.***», in, T.S.E.F, 1838, p: 372.
[2] M. Renaudot: Op.cit, p: 149.
[3] M.P. Genty de Bussy: Op.cit, T 01, p: 173.

تتضاعف عليه.[1] بل كانت الغرامة تفرض حتى على القبائل الممتنعة، التي تريد دخول الأسواق.[2]

وإذا كانت الغرامة مرتبطة بالمحلة، فقد وجدنا في رحلة الباي محمد الكبير، الكثير من الإشارات عنها، وعن إلزام الباي لمختلف القبائل؛ ومن هؤلاء سكان عين ماضي، الذين لم يلتزموا بها فيما بعد، لذلك قام الباي عثمان سنة 13-1214هـ/ 1799م، بحملة عليها أجبر سكانها على دفع غرامة بقيمة 17 ألف بوجو (31620 فرنك)، وكمية مهمة من الأشياء العينية، إضافة إلى تقليم أظافر أحمد التيجاني.[3] وكذلك في سنة 35-1236هـ/ 1820م، عندما قام أحمد التيجاني بطرد «التجاجنة» الخارجين عليه، والمعارضين له، ولجؤوا إلى جبل عمور، حيث استنجدوا بالباي حسن، الذي توجه بمحلته إلى عين ماضي، وفرض عليها الحصار، فقامت التيجانية مقابل إبعاده، بدفع مبلغ 100 ألف بوجود غرامة عن ذلك، إضافة إلى كمية مهمة من البرانس، والحياك، والألبسة، وغيرها.[4] وحسب المزاري، فإنّه وفي سنة 1241هـ/ 1825م، عاود الباي حسن حملة على عين ماضي، وفرض على سكانها، لزمة سنوية قدرها 500 ريال، وغرامة تقدر بـ: 1000 ريال.[5]

جـ- المعونة:

وهي نوع من الضرائب، التي كانت تفرض على قبائل الرعية، بهدف تموين المحلة في الأرياف، أو لسد نفقات الموظفين. وكانت تستخلص عيناً، وفي حالات نادرة تحصل نقداً.

---

[1] I. Urbain: Op.cit, p: 402 et 440.

[2] مثل القبائل الممتنعة في بلاد القبائل؛ حيث كانت ترسل مفاوضين إلى مدينة الجزائر، بغية الحصول من الآغا على رخصة التنقل إلى الأسواق (مثل: سوقي قيادة سباو؛ سبت علي خوجة، وسوق وادي الدفالي)، وذلك بعد دفعهم غرامة مالية، قيمتها ستمائة ريال بوجو. انظر/ - N. Robin: op.cit, p: 202.

[3] E. Mercier: ***Histoire de l'Afrique Septentrionale (Berbérie) depuis les Temps les plus reculés Jusqu'à la conquête Française (1830)***, T 03, E. Leroux, Paris, 1891, p: 450.

[4] M. Rinn: Op.cit, p 423. - W. Esterhazy, Op.cit, p: 220, et 199.

[5] مصدر سابق، ج1، ص: 353.

إنّ فرض المعونة، كان راجعاً إلى عدم استيفاء ضريبتي العشور والزكاة، بنفقات البايلك عامة، والجيش خاصة. ولعل هذا ما أدى بالأمير عبد القادر فيما بعد، عندما أراد الأخذ ببعض النظم الضريبية العثمانية، إلى طرح قضية المعونة على مجلس الشورى، الذي اتفق على فرضها على الرعية استناداً على أسس شرعية.[1] ثم قام باستفسار علماء المغرب عن ذلك، وعن عدة أمور، تولى الشيخ التسولي الإجابة عنها، ومن ذلك سؤال الأمير: «هل يعد مانع المعونة باغ أم لا؟».[2] فلذلك أبقى الأمير عليها.

ولقد كانت المعونة تؤخذ من السكان لتزويد الجيش؛ فكانت تؤخذ الجمال، والخيول والبغال، والحمير الضرورية، والأبقار، والخرفان، والزيت، وعدة مؤن باستثناء البسكويت الذي كان يقدمه البايلك. وكانت تؤخذ عادة كل ستة أشهر.[3] كما كانت المعونة تضرب على المناطق الزراعية المتقلبة، التي لم يستعمل فيها مبدأ السكة أو الزويجة. وكان يتم استخلاصها في بايلك الغرب من قبل خوجة المعونة، أو كاتب مخزن الزرع.[4]

بينما معونة القبائل الجبلية، الواقعة في المناطق الشمالية، مثل قبائل جرجرة، فكانت تدفع عن طريق شيوخها، للقياد العثمانيين، المقيمين في أبراج تيزي وزو، وسباو، وبرج منايل، وبوغني. وكانت نوعيتها وقيمتها، تحددها درجة خضوع كل قبيلة. كما كانت القبائل التي تمتلك الأراضي الفلاحية في حوض سباو، حيث يسهل الاتصال بها، تدفع العشر والزكاة.[5]

أما القبائل الجبلية، الواقعة في المناطق الوعرة، فكانت تفرض عليها ضريبة سنوية رمزية في شكل معونة. فكانت قبائل: "بني إيراثن" في أعالي جرجرة، تدفع لقائد تيزي وزو، مائة وخمسة وعشرين فرنكا. وفي المقابل، كان القايد يمنح لأعيانها، أثناء استلامه للمعونة، بعض

---

[1] محمد الأمير عبد القادر: مرجع سابق، ص: 188.

[2] أبو الحسن علي التسولي: **أجوبة التسولي عن مسائل الأمير عبد القادر في الجهاد**، دراسة وتحقيق، عبد اللطيف أحمد الشيخ محمد صالح، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996، ص: 104.

[3] Laugier de Tassy: op.cit, p: 154.

[4] P. Boyer: ***L'évolution***, Op.cit, pp: 37-38.

[5] HANOTEAU et LETOURNEUX: ***La Kabylie et les coutumes Kabyles***, Imp. Nationale, Paris, 1873, 3T. T 2, p: 38.

الهدايا، المتمثلة في الألبسة والأسلحة، وغالبا ما تكون قيمتها ضعف قيمة المعونة المقدمة. [1] أما القبائل التي لم تكن تدفع الضرائب بصفة منتظمة، فكان يفرض عليها ضرائب نقدية، مثل قبائل بوغني الجبلية، التي كانت تدفع خمسة وعشرين ريالا. بينما كانت قبيلة "فليسة أم الليـــل"، الواقعة بالقرب من حوض يسر، والتي كان يمكن للفرق العسكرية الوصول إليها، دون معاناة، فتدفع خمسمائة ريال. [2] وهناك بعض القبائل لم تكن تدفع الضرائب إطلاقا. [3] أمـــا القبائـــل الخاضعة للإدارة، والواقعة في يسر، وحوض سباو، فكانت تدفع ضرائب عينيـــة، تتمثـــل في الشعير، والقمح، والزيت، والتين المجفف، والأغنام. [4]

كما نجد أن بعض الأعراش، كانت تدفع لقيادها عن طريق شيوخها، ضريبة نقديـــة، كما هو حال أعراش زمورة، وساحل البابور، في بايلك قسنطينة، التي تراوحت قيمة الضرائب التي دفعتها، ما بين خمسين وثمانمائة ريال. وعلى سبيل المثال، كان بنو فرقان الفواقة يـــدفعون ثلاثمائة ريال. أما بنو فرقان التحاته، فكانوا يدفعون ثمانمائة ريال. بينما كـــان أولاد عبـــدلي، وأولاد سلامة، وأولاد ثائر، يدفعون خمسين ريالا. [5]

د- الخطية:

وهي نوع من الضرائب، كانت تفرض على أفراد القبائل بصفة فردية، أو جماعية عنـــد ارتكاب مخالفات، أو عند عصيان، أو اقتراف جرائم ضد القياد، والشيوخ، ووقـــوع أعمـــال القتل، والتعدي على الملكيات، أو التورط في السرقات، وغيرها من الأعمال الـــتي تـــستحق

[1] Ibidem.

[2] J. N. ROBIN: ***La Grande Kabylie sous le régime turque***, présentation et notes de A. MAHE, éd. Bouchène, Paris, 1998, pp: 18.

[3] Ibidem.

[4] ذكر "روبان"، استنادا إلى البيانات، التي كانت في حوزة محتسب برج سباو، أن المحلة الأخيرة لجمع الضرائب، قبل الاحتلال الفرنسي، كانت قد استخلصت ما قيمته: ألفي كيس من الشعير، وألف كيس من القمح، ومائة كيلة من الزيت، ومائة حمولة من التين المجفف، ومائة وأربعة وستين كبشا. وبرغم ذلك، فإن قيمة الضرائب كانت ضئيلة، مقارنة بعدد السكان، الذين كانوا يقدرون بحوالي خمسين إلى سبعين ألف نسمة. انظر/ - op.cit, p: 18.

[5] انظر/ – م. م. و.ج، مخطوط رقم 1646.

العقوبة في نظر الشرع.[1] لكن بعد فرض العقوبة على القبيلة أو الشخص، كانت تتبع في العادة بإعطاء عهد بالأمان.[2]

إنّ الخطية هي العقوبة بالمال،[3] كانت تفرض على القبائل العاصية، التي يتم إخضاعها، لذلك تقدمها مقابل حصولها على الأمان. وكذلك عند وقوع جرائم القتل وانتهاك الحرمات، لتصبح الخطية بمثابة الدية[4] التي كانت محددة بــ 1000 سلطاني (10 آلاف فرنك).[5] يجمعها أعيان المنطقة، وتوزع على ورثة الشخص المغتال، وإذا لم يترك ذلك الشخص وارثا، توضع تلك الدية في صندوق بيت المال.[6] كما أنّ بعض الجرائم أو الجنايات السياسية، والمدنية المرتكبة، كانت تؤدي إلى مصادرة الأملاك، أو دفع مقادير نقدية. وأحياناً كان القياد يتهمون الأفراد ببعض التهم لفرض الخطية، وهذا ما نلاحظه في الحادثة التي وقعت أثناء تحرير وهران، والتي ذكرها ابن زرفة، حيث اتهم القائد محمد بن عمر بعض رعية المرابطين بمسرغين، وأنّه «أخذ منهم الخطية المخزية...»، فاشتكوه إلى الباي محمد الكبير، الذي كتب إلى محمد بن عبد

---

[1] I .Urbain: Op.cit, p: 403.

[2] وهو ليس عهد الأمان الدستور، الذي هو عبارة عن ميثاق، أو قانون أساسي حرره ضباط ديوان الجزائر، وجندها في مدينة الجزائر أول مرة في عهد الباشا إبراهيم في سنة 1068هـ/ 1657م، ولكنه لم يطبق كما كان مرجوًا منه. ولذلك حرر عهد أمان ثان في عهد الداي محمد في سنة 1161هـ/ 1748م، ودخل حيّز التنفيذ وظلّ سائر المفعول إلى نهاية حكم الدايات في سنة 1830م. أما الأسباب والدواعي التي استلزمت تحرير ذلك العهد، فيمكن إجمالها في الرغبة لدى محرريه في إصلاح النظام الخاص بالجهاز العسكري، بعد الفوضى التي حدثت في مؤسسة الجيش، لدرجة أن فئة منه فكرت في مغادرة الجزائر إلى المشرق. ولكن فئة أخرى صممت على البقاء فيها ووضع حد للفوضى في مؤسستهم. وهكذا اجتمع الديوان، ونظر في كل ما يصلح الجهاز العسكري؛ من شروط العيش، والحوافز، والعقوبات، والحقوق، والواجبات، وحماية القصبة، وتحديد العملة، وتأمين شروط العيش في المحلة وغيرها. انظر/

- A. Devoulx: «***Ahd Aman, ou règlement politique et militaire.***», in, R.A, Alger, 1859-60, p: 125.

[3] أحمد بن أبي الضياف: **الباب السادس من إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس، وعهد الأمان «دولة أحمد باي»**، تحقيق أحمد بن عبد السلام، منشورات الجامعة التونسية، المطبعة الرسمية، تونس، 1971، ص: 235.

[4] ناصر الدين سعيدوني: **دراسات تاريخية في الملكية**، مرجع سابق، ص: 340.

[5] حسب بعض الفقهاء فإن الدية محددة بــ: 1000 دينار، أو 10 آلاف درهم شرعي، أو 100 من الإبل، أو ألفا شاة، أو مائتي بقرة انظر/ – القاضي أبي يوسف: مرجع سابق، ص: 78. وابن أبي زيد القيرواني: مرجع سابق، ص: 244.

[6] حمدان بن عثمان خوجة: مصدر سابق، ص: 161.

الله، والطاهر بن حوا للحكم بين الطرفين، فقاما بذلك، وتم إرجاع المظالم إلى أهلها، وعــزل القائد.[1]

وقد جاء في دفتر: "سجل الضرائب في قسنطينة" أنواع عديدة من الخطية مــن قبيــل: "وعند أولاد عبد القادر الحراد خطية على أهل لشانة، وأخرى على الزعاطشة بسبب خــزين لعمور الذي احترق، وخطية على أهل طولقة بسبب إدخالهم بوعكاو بن فرحــات إلــيهم، وخطايا بسبب تخلف عن القدوم، أو بسبب قتل رجل، وخطية بسبب حرق زرع، وبــسبب التخلف عن الغازية،ـــ أو بسبب فتنة تعدي..إلخ". وعند التطرق إلى أهل زاويــة بــن ســي الأخراتي: "والخطية التي جعلت عليهم بسبب قتلهم لابن المحجوب، لما شيّخناه علــى الزاويــة وقتلوه بعد دنوشنا للجزائر، والخطية 1000، وباقي عندهم من حق غنم الجنجري؟ عند أهــل الزاوية. ومن خطية الرجل المقتول 138.3، وبقي عند الحاج دربال والحاج بلقاسم وسالم من الخطية 49..."[2]

ويمكن أن نضيف إلى الخطية؛ رسوم المزوار على البغايا؛ وهي الأموال المستخلصة مــن بيوت الدعارة. ذلك أنّ البغايا كن يلعبن دوراً كبيراً، بإغرائهن للمجندين العثمــانيين علــى القدوم إلى الجزائر، رغم أنّ هذا كان ممنوعاً في مركز الدولة العثمانية. ولم تكن تلك البيــوت موجودة في كل المدن، وإنّما مستثناة في بعضها، وكان المتكفل بها هو المزوار الذي كان يوسع موارده منها، مع ضمان انتظام المداخيل، وتحديدها، وواجب أدائها في أوقات ثابتة.[3]

3- الضرائب على أراضي الموات:

تعتبر أراضي الموات تلك الأراضي الخالية من السكان، ولا يملكها أحد، وتركت بدون استغلال، أو كانت أراضي غير صالحة للزراعة.

---

[1] مصدر سابق، ورقة 61 ظهر.

[2] م. م. و. ج: رقم: 1646، انظر ص: 304،/ 319.

[3] D'Aubignox, « ***Alger*** », in, Revue de Paris, T 23, Paris, 1831, pp: 171-172.

وقد جاء في كتاب القلقشندي عن هذه الأراضي ما يلي: «... فأمّا الموات، فإن كان لم يزل مواتا على قديم الزمان، لم تجر فيه عمارة، و لم تثبت عليه ملك، فيجـوز للـسلطان أن يقطعه من يحييه ويعمره ... ثم مذهب أبي حنيفة أنّ إذن الإمام شرط في إحياء الموات، وحينئذ يقوم الاقتطاع مقام الإذن ...». [1] ومن هذا القول، نجد أنّ الذي يقوم باستصلاح الأراضـي يملكها ملكاً خاصا، لكن تفرض عليه ضريبة. هذا ولّما كان العثمانيون يتبعون المذهب الحنفي، فإنّهم كانوا يتفقون مع السكان لمنحهم إياها واستغلالها، ودفع الخراج عليها؛ مثلما كان حان اتفاقهم مع مرابطي الحساسنة، في سهل غليزان سنة 1125هـ/ 1713م. [2]

٤- الجزية:

وهي ما كان يفرض من مال على كافة طوائف الدينية، من يهود ونصارى، أو ما كان يسمى بأهل الذمة المقيمين في المدن الإسلامية.

وقد كان اليهود المقيمون في الجزائر، يدفعون مبالغ مالية كجزية على تأمينهم، وحقـن دمائهم مع إقرارهم على دينهم. ولا تسقط هذه الجزية إلاّ بالإسلام، أو الموت. [3] وقد سمـح لليهود بممارسة عقيدتهم الدينية، وعاداتهم في حرية تامة. وكان وضعهم القانوني يكاد لا يختلف عن وضع الجزائريين. إلا أنهم كانوا يخضعون في أحوالهم الشخصية لقوانينهم الدينية. [4] لكن إن حدث وارتكب أحد اليهود جنحة أو مخالفة، فإنه كان يمتثل أمام قوانين البلاد، ويعاقب وفقـا لطبيعة الجنحة المرتكبة. [5]

---

[1] أبو العباس أحمد القلقشندي: مرجع سابق، ص: 113.

[2] R. Tinthoin: «***La plaine.***», Op.cit, p: 100.

[3] E. Mercier: «***La propriété indigène en Mag'reb.***», in , R. S. A. C., 23 e Vol, Constantine, 1898, p: 326.

[4] وليام شالر : مصدر سابق، ص: 80.

[5] D. S. D. JUCHEREAU: op.cit, p: 45.

وكان اليهود خاضعين لرئيس يهودي، أو مقدم الطائفة اليهودية، يعينه الداي؛ ويتـــولى إدارة أمور طائفته، وحل منازعاهما، وجمع الضرائب المقررة عليها، ويتكفل بتـــسليمها لخزينـــة الدولة. فكان يفرض من 01 بوجو فأكثر على كل فرد. [1]

وأحيانا كان يخفض على اليهود مقدار الجزية مقابل بعض الخدمات، وهذا ما نلاحظه في مدينة وهران عندما منحهم الباي محمد الكبير القاسم الأعلى من المدينة، وأن يـــدفعوا ثمنـــاً قليلاً مقابل تشييدهم للمكان. [2]

ثانياً- الضرائب المستحدثة:

يجب التذكير بادئ ذي بدء، أنّ الضرائب التي سنطرق إليها في هذا المقام ليست كلها ضرائب، وليست كلها ضرائب مستحدثة، كما قد يفهم من هذا العنوان؛ فهنـــاك العوائـــد وحقوق التولية، والرسوم المختلفة وغيرها. كما أنّ هناك بعض الضرائب التي تستند إلى الشرع. وقد ذكرنا كل ذلك هنا لعدة اعتبارات؛ كتسميات بعض الضرائب التي تبدو مستحدثة، وكذا دمجنا للعوائد، والرسوم المختلفة، ولو أن بعضها شرعي، بسبب أنّ بعضها كان يفرض علـــى سكان المدن الذين كانوا يدفعونها بمنزلة الضرائب الشرعية وغيرها.

١- عوائد سكان المدن:

إنّ أهم عوائد سكان المدن هو ما كان يعرف بـــ: **«ضيفة متاع دار الـــسلطان »** أو **«ضيفة متاع خير الدين»**، التي كانت تقدم لآغا النوبة، عن طريق شيخ البلد، بمناسبة تغـــيير الحامية. وقد كانت تدفع هذه الضريبة في الجزائر، بحسب أهمية المدن، ففي مدن بايلك الغرب: بداية من 2000 إلى 05 آلاف ريال بوجو، وأحيانا أخرى ما بين 1500 و3000 ريال. كما أنّ كل مدينة لا يوجد فيها نوبة، كان يفرض على سكانها إضافة إلى الضرائب الأخـــرى، ضريبة تدعى بـــ: **«ضيفة متاع دار الباي»**، والتي كانت هي الأخرى تختلف من مدينة إلى أخرى؛ من 800 إلى 2000 ريال، إضافة إلى 12 حصاناً معداً ومجللاً، و04 خيـــول قـــادة.

---

[1] Ministère de la guerre, «***Des Impôts***.», Op.cit, p: 371.
[2] M.P. Genty de Bussy: Op.cit, T 02, p: 247.

لذلك فهي ضريبة مخصصة لتغطية تكاليف استقبال الباي.[1] ومن المدن التي لم يكن يوجد فيها حامية عثمانية، نذكر مدينة تنس التي كان قائدها يدفع كل سنة إلى مدينة القلعة مبلـــغ 531 بوجو.[2]

كما أن المحلة والنوبات، كانوا يمونون بالبسكويت، وهو ما كان يدعى بـــ: «باشماط البايلك»، حيث كان يوجد في بعض المدن كمليانة، والمدية، ومازونة، ومعسكر، وتلمـــسان ومستغانم، وقسنطينة وغيرها، وكلاء للباشماط يعينون من قبل الباي. لذلك كانـــت تفـــرض ضريبة التموين بالقمح، الذي يستعمل جزء منه في صناعة الباشماط للجيش، ويحتفظ بجزء آخر لحاجة النوبات، والجزء المتبقي يضم إلى العشور. وقد كان وكلاء الباشماط يستقبلون كـــذلك الباي في مدنهم أثناء رحلة الدنوش، ويقدمون له هدية الاستقبال، مثلما كان يعمـــل وكيـــل باشماط مازونة وقائدها وغيرهما.[3] كما أن الداي كذلك كان يرسل الباشمـــاط إلى البايـــات، وذلك ما نجده من خلال رسالة بعثها حسن باي، إلى إبراهيم وكيل الحرج، أخبره فيهـــا أنـــه تلقى 250 غرارة باشماط من الداي.[4]

وفي الأخير يمكن القول: إنه مهما امتنعت بعض القبائل عن أداء الضرائب، فإنها كانت تضطر إلى دفعها، قصد حصول أفرادها على رخصة من الإدارة، تسمح لهم بالتنقل داخل البلاد لممارسة تجارتهم.[5]

---

[1] W. Esterhazy: Op.cit, p: 241 et 279.

[2] M.P. Genty de Bussy: Op.cit, T 2, p: 186.

[3] W. Esterhazy: Op.cit, p: 242.

[4] غرارة جمع غراير، وهي الجوالة التي تنسج من الصوف، أو وبر، أو شعر، بقصد جعلها أوعية للحبـــوب. وهنـــاك مصطلح آخر يدعى التليس، ويصنع كذلك من الصوف والشعر، ويستخدم للنقل، حيث تصل طاقته إلى 200 كلغ. راجع/ - **أرشيف م. و. ج، مجموعة: 3206، ملف 01، رسالة 07**، مؤرخة في أواخر شعبان عام 1241هـــ/ 1825م. وانظر كذلك المجموعة 1903، رسالة: 44. وللمزيد انظر ملاحق رسالتنا في الماجستير.

[5] J. N. ROBIN: op.cit, p: 19.

٢– ضرائب ورسومات النقابات المهنية والمحلات التجارية:

لقد كان ملزماً على أصحاب النشاط الاقتصادي في المدن، دفع ضرائب ورسوم على النشاط، والتي كان يجمعها الأمناء [1] الذين كانت الأعمال خاضعة لهم، وإليهم يرجع تسيير أصناف صناعاتها، بمساعدة قانون يضعه قائد المدينة، وبمقتضى نظام مالي خاص. لكن بدءا من النصف الثاني من القرن الثامن عشر أصبح شيوخ البلد في المدن، هم من يتولى مسؤولية الضرائب. [2] وأحيانا كان كل من الأمناء وشيخ البلد، يعملان معا لاستخلاص الضرائب اللازمة على الجماعات الحرفية. [3]

وقد كان الأمناء يتمتعون ببعض الامتيازات المادية، إذ وردت أسماء بعضهم في قوائم الأشخاص، الذين كانوا يستأجرون العقارات الموقوفة في مدينة الجزائر، مثل المحلات التجارية، والمخازن، والأجنة، علما أن استئجار ممتلكات الأحباس، كانت حكرا على الموظفين السامين،

[1] كان العثمانيون متحفظين من تنظيم المجموعات الإدارية، المنضوية تحت إشراف أمين، لذلك كانوا يتحينون الفرصة لاستغلالهم. راجع/

- R. Lespes. «***Quelques documents sur la Corporation Mozabite d'Alger dans les premiers temps de la Conquête (1830- 1833)***», in, <u>R.A.</u>, n° 66, Alger, 1925, p: 197.

[2] وليم شالير: مصدر سابق، ص: 60. – حمدان خوجة: مصدر سابق، ص: 109.

ورد في المصادر أن أمناء المهن في مدينة الجزائر، كانوا يدفعون لشيخ البلد، ضريبة سنوية، قدرها ستة آلاف ريال دراهم أي ما يعادل مائة وخمسة وعشرين ريالا في الأسبوع. وكان ذلك في مطلع القرن 12هـ/ 18م. أما في أواخر القرن المذكور، فإن قيمة الضريبة، كانت تقدر بسبعمائة ريال دراهم في الأسبوع. ومقارنة القيمتين المذكورتين، يطرح تساؤلات عن أسباب ارتفاع قيمة الضرائب في أقل من قرن. هل كان ذلك عائدا إلى ارتفاع عدد المهنيين في مدينة الجزائر؟ أم كان بسبب ضعف قيمة العملة الجزائرية؟ أم أنه ارتفاع عادي وطبيعي؟ الواقع أن اختيارنا لهذين العينتين، كان عشوائيا من مصدرين غربيين، ثم إنه، وإن صح التقديران، فإن جزائر بداية القرن 18م ليست نفسها جزائر نهاية القرن، عندما بدأت تتراجع قوتها، وتنضب مواردها، لذلك يحتمل، أنها زادت في مقادير ضرائبها. انظر/

- L. DE TASSY: op.cit, p: 299. - Venture de Paradis: op.cit, p: 245.

[3] ذكر "فنتور دي بردي"، أن المحلات والصنائع كانت تدفع أسبوعيا ضريبة تقدر بـ 20 ريالا. انظر/

- op.cit, p: 245.

وبعض الأشراف، والأعيان، وأثرياء اليهود. ومن الأسماء التي قيدت في أحد السجلات، أمين الحواتين، وأمين الجيجلية، وأمين الجيارين. [1]

وقد كانت بياليك الجزائر، علاوة على مدينة الجزائر، تحتوي على عدد من الحرف والصناعات في مدنها. وكانت أغلب المدن تضم ستة أمناء على الأقل في كل مدينة وهم: "أمين الحدادين"، و"أمين النجارين"، و"أمين البردعة أو صانعي الألجمة"، و"أمين الكنداقجية أو مصلحي البنادق"، و"أمين التشاقمجية (الذهب)"، و"أمين البنائين". وكان هؤلاء الأمناء يسجلون عمالهم لتقديم كل ما تحتاجه خدمات البايلك المختلفة، وخدمات المحلة المتنقلة. [2] وكانت قيمة الرسوم ثابتة وفقا للحرف، والمهن الممارسة من قبل الأفراد، بحيث تقدر بـ: 01 إلى 03 بوجو للشخص، والعديد من البوجوات بالنسبة للمحل أو المؤسسة.[3] لكن في معظم الأحيان كان يدفع الصناع، والحرفيون رسومهم عيناً. ومعظم الأمناء كان يتعامل مع البايلك؛ فمثلا: كان أمين الدباغين، المكلف بدباغة جلود البايلك، يتقاضى صائمتين على كل جلد ثور مدبوغ، وخمسة وعشرين دراهم على جلد كبش. أما أمين الفخارين، فكان يستلم من البايلك عشر ريالات عن كل جرة، وخمسة ريالات عن كل صحن. [4]

إن عدم توفر الوثائق والبيانات، قد جعل من الصعب تحديد مداخيل أصحاب الورشات، وكذا أجور العاملين فيها. إلا أن هناك بعض الإشارات إلى قيمة الغرامات والضرائب، التي كانوا يدفعونها لخزينة الدولة. [5] وورد في إحدى الوثائق، أن غرامة محمد القزادري في عام 1176هـ/ 1762م، مائة دينار ذهبا. أما الغرامة التي دفعها أمين

---

[1] الأرشيف الوطني الجزائري: **سلسلة بيت البايلك**، علبة: 280 إلى 291، رقم السجل: 376، السنة: 1220-1223هـ/ 1805-1808م.

[2] W. Esterhazy: op.cit, p: 280.

[3] Ministère de la guerre, op.cit, p: 280.

[4] ***Tachrifat***: op.cit, p: 50.

[5] فقد أمر الداي أحمد في عام 1108هـ/ 1696م أعضاء الهيئة الإدارية، المكلفة بتحديد قيمة الضرائب في مدينة الجزائر، بمطالبة الصنايعيين بدفع الدين المتبقى من الضرائب، والذي كان يقدر بمائة وثلاثة وأربعين ريالا. فقد تقاسم الصنايعيون فيما بينهم ذلك المبلغ. فدفع المقايسي خمسة عشر ريالا وثلاثة أرباع، وكان نصيب الدباغ، ثمانية ريالات، والحداد، سبعة ريلات، أما المكاحلي، والتقماقجي، فكان نصيب كل واحد منهما، سبعة ريالات وسبعة أثمان. وتم تحديد باقي الحرف. انظر/ - الشويحت: مصدر سابق، ورقة 55-58.

الصابونجية، فكان قدرها تسعة وعشرين ريال بوجو. [1] وقد ورد أن من الضرائب التي فرضت على الجماعات الحرفية في مدينة الجزائر، ضريبة عرفت بـــ: "الوطاق"؛ بمعنى الخيمة، أي كانت تفرض على الحرفيين المتخصصين في صناعات مشابهة لها مثل جماعات: "البرادعية أي الـــذين يصنعون سروج الخيل"، و"الدخاخنية"، و"الفحامين"، و"الفخارجيـــة"، و"دلالي الحـــوائج"، و"وزاعي البقر". وكانت ضريبة خاصة بالحراسة الليلية، كما فرضت على أفران طهي الخبـــز المعروفة بـــ: "الكوش". [2]

وقد كان الأمناء إضافة إلى ذلك، مرغمين على توفير بعض الخدمات الاقتصادية المرتبطة بالإنتاج لحاجة البايلك، وهذا ما نجده لدى السراجين مثلاً، والذين كانوا يجبرون على تـــوفير لوازم الفرسان مجاناً، وكذلك الحدادين، مثلما كان عرب مليانة مجبرين على تموين المسافرين بما يحتاجونه وبدون تعويض. [3] وكان نساجو ندرومة منذ القرن 11هـــ/ 17م يدفعون، وبانتظام إلى غاية الاحتلال الفرنسي 1000 قطعة من النسيج القطني السميك، مخصصة لخيام الجـــيش وأكثر من 100 قطعة للبايلك، كل سنة. [4]

وقد كان الحرفيون من أهل المدن الجزائرية، يدفعون نسبة معينة من إنتاجهم الصناعي. وهذا ما توضحه إحدى الوثائق، التي جاء فيها أن صناع المدية، دفعوا واحدا وأربعين حائكا، ودفع أهل الذمة واحدا وعشرين حائكا، أما أحمد التركي، فدفع تسعة حياك. [5]

وهناك من كان يدفع نقدا؛ فقد ورد في إحدى بيانات البايلـــك التيطـــراوي، لعـــام 1229هـــ/ 1814م، أن قبيلة أو جماعة الشيخ أحمد بن زايد، كانت تدفع قيمة مالية تقـــدر

---

[1] الأرشيف الوطني الجزائري:**سلسلة بيت البايلك**، علبة:36،السجل:375،السنة:1168-1176هـــ/1754-1762م.

[2] انظر/ – عائشة غطاس: مرجع سابق، ص: 185.

[3] L, R. Desfontaines: op.cit, p: 150.

[4] DJ. Sari: op.cit, p: 36.

[5] **محفوظات الأرشيف الوطني الجزائري**: سلسلة بيت البايلك، علبة 10، السجل 40 إلى 50، السنة 1227-1228هـــ/ 1812-1813م. وانظر كذلك/– **محفوظات الأرشيف الوطني الجزائري**: سجلات البايلك، رقم السجل: 40 (122): علبة، 40–59، عن تعيينات حكام المدية، وبيت المالجي، وتقاويم ما دفعته الأعراش إلى الحكام كهدية مقررة سنة 1217–1227/1802–1813م. وانظر في نفس المقام كذلك م.م.و.ج: المجموعة 1/3190، وثيقة 459، قائمة بالحياك التي دفعها حكام المدية لدار الإمارة بين سنتي: 1160–1238/1746–1823م.

بـــ: سبعة ونصف بوجه.[1] أما الزناخرة ابن عمر: فيدفعون سبعة ريالات صـــحاح. وتـــدفع العبادلية، ستة ريالات صحاح. وكان أولاد سي موسى، يدفعون أربعة ريالات صحاح وربع ريال.[2]

وتعتبر هذه الأرقام عينة، عن ما كان أهل المدية يدفعونها للإدارة، من قيم ضريبية. مـــع العلم أن هذا الإجراء كان معمما على كل القطر الجزائري.

أخيرا، ومهما كانت مداخيل أصحاب المصانع، وقيمة الضرائب التي كانوا يـــدفعونها، فإنه كان من حقهم التفاوض مع الداي حول تحديد أسعار إنتاجهم.[3]

٣- الفوائد المترتبة على أنظمة التبادل التجاري:

وكانت تتمثل في الرسوم الجمركية، ومكوس الأسواق، نوردها كما يلي:

1- الحقوق الجمركية أو رسوم المرسى:

وقد كان يقوم باستخلاصها قائد المرسى، أو "خوجة الجمرك"، بمساعدة بعض الأعوان أو «الصرافين» في بايلك الغرب. فكانت الموانئ قبل تحرير وهران، مثل ميناء أرزيو، الـــذي كان يفرض على كل سفينة ترسو به مبلغ 25 سلطانياً جزائرياً مع دفع 01% كحق لقائـــد المرسى. كما أن السفن التي تريد أن تحمل من هذا الميناء وغيره، تجبر على الذهاب إلى الجزائر لأخذ التذكرة، مع دفعها لحق المرشد وهو 10 سلطاني جزائري.[4] أما بعد فتح وهران، فأصبح يفرض على كل سفينة ترسو في الميناء 55 ريالاً؛ 40 لبيت المال والباقي لقائـــد المرســـى.[5] وبصفة عامة كانت تفرض في أواخر العهد العثماني رسوم تقدر بـــ: 05% علـــى البـــضائع

---

[1] بجه، هو ريال بوجو أو ريال صحاح. وهناك ريال صغار أو ريال دراهم. وكان ريال بوجو يساوي ثلاثة ريـــالات دراهم في عام 1805م، انظر:
- L. MEROUCHE: op.cit, p: 116.

[2] **محفوظات الأرشيف الوطني الجزائري**: مصدر سابق.

[3] الشويحت: مصدر سابق، ورقة 58.

[4] J. M. Venture de Paradis: op.cit, p: 128 et 248.

[5] أحمد بن سحنون الراشدي: مصدر سابق، ص: 309.

الداخلة من قبل المسلمين، أو الأجانب الذين كانت تربطهم معاهدات مع الجزائـــر، و10 % على اليهود والأجانب الذين لا تربطهم معاهدة. [1]

وحسب عبد الجليل التميمي، الذي اعتمد على الوثائق المحفوظة في الأرشيف الـــوطني، فإن الأداء الجمركي أصبح 10 %، على كل البضائع في الربيع الأول 1232هـــــ/ فيفـــري 1817م، وذلك بأمر من عمر باشا. [2]

إضافة إلى هذا يمكن أن نضيف فوائد احتكار تصدير بعض السلع، والمواد الغذائية، والتي كانت تشكل مصدراً آخر لثراء البايلك، عن طريق الفوائد التجارية. فقد كان الباي يـــشتري مثلاً القمح، والجلود، والأصواف ثم يعيد بيعها إلى الخارج بأرباح مهمة ، وحـــسب حمـــدان خوجة، فإن باي وهران، كان يأخذ من التجار رسما مقداره 05 % من السلع، ويبيـــع هـــذه البضائع إلى السكان نقداً، أو مقابل حبوب، ومواشي كالأبقار، والأغنام. [3]

2- المكس أو رسوم الأسواق:

وهذه الرسوم، هي شكل من أشكال الضرائب المستحدثة، والتي كانت تفرض على كل المنتجات الفلاحية، التي تدخل إلى أسواق الريف، وتحدد بقيمة نقدية على البضائع، أو كميات من تلك البضائع، ويتم تحصيلها من قبل قائد السوق، أو خوجة الرحبة.

إن الأسواق الريفية هي الأداة الفعالة للتحكم في القبائل النائية، التي يصعب إجبارهـــا على دفع ضرائب أخرى، وذلك من خلال إرغام كل القبائل على التبادل التجاري، في أسواق تكون تحت مراقبة البايلك. ولعل هذا ما أدى بالقبائل الصحراوية إلى القدوم إلى التل للتبـــادل التجاري، حيث كانت تفرض عليها رسوم مهمة تدعى بـــ: **"حـــق العـــسة"** [*La Heussa, l'eussa*]. وهذا الرسم عبارة عن غرامة، أو معونة كانت تفرض على هذه القبائل المعتمـــدة في

---

[1] Ministère de la guerre, op.cit, p: 373.

[2] **موجز الدفاتر العربية والتركية بالجزائر**، مطبعة الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس، 1983، انظر، قسم 2، دفتر 13.

[3] مصدر سابق، ص: 97.

نشاطها على الرعي، حيث تفرض عليهم عند تنقلهم من إقليم إلى آخر، أي من الجنـــوب إلى مناطق البياليك في الشمال، في فصل الصيف. [1]

ولقد كانت هذه القبائل، خاضعة لرسم مثبت على شراء القمح ، وقـــدره 01 دورو إسباني عن حمولة جمل واحد، إضافة إلى حق المكس. [2] وكانت العسة، التي يتم دفعها تتمثل في الخرفان، والجمال، والبرانس، والحياك، والسجاد، والجلال، والغزلان، وريش النعام، والتي كان يأخذها البايلك، ثم يحدد أسعارها ليعيد بيعها.

وكانت القبائل، والقوافل الصحراوية القادمة إلى بايلك الغرب مثلا: [3] تصل حتى منطقة الشلف، حيث كان يسمح لها بزراعة الحبوب على الأراضي، التي تمنح لها مقابل مبلغ مهم تتفق عليه مع البايلك، برسوم ثابتة ومسبقة. وقد كانت هذه القبائل تدخل أسواق المنطقة للمقايضة حيث يتم استغلالها، وتسخيرها من قبل تجار التل، الذين كانوا يديرون بعناية فائقة أثمان القمح والشعير، في مقابل تخفيضهم لأسعار الأصواف، وهذا غش لم يكن العثمانيون ليراقبوه. كمـــا كان يتم استبدال مكيال من التمور بثلاثة مكاييل من الشعير، أو نصف كيلة من القمح لثلاثة مكاييل من التمور. وهو ما كان يجني من ورائه تجار التل أرباحا طائلة. [4]

---

[1] L. M. Troussel: ***Les Impôts Arabes en Algérie, leur suppression, leur remplacement***, Bastide, Alger, 1922, p: 35.

كانت من أهم ضرائب بايلك التيطري من حيث قيمتها المالية وباعتبارها أداة كانت تستخدمها المحلـــة لإخـــضاع القبائل الراحلة، عندما تجبر على العبور إلى مناطق الكلأ؛ فكانت تتوسع أحيانا لتشمل قبائل الأغواط، حيث يتحرك التبادل التجاري بين الصحراء والمناطق الشمالية؛ فهذه القافلة كانت تحتوي على أربعة آلاف جمل محملة بالبضائع الصحراوية لتبادلها بالحبوب. وتدفع حصة للبايلك مقابل حمايتها، وتدفع مكوسا لملتزمي الأسواق، مثلما تدفع أداء ثابتا للباي قدره واحد ريال بوجو على كل جمل. وهنا يتبين لنا أهمية إستراتيجية العثمانيين المتعددة ولعل تبـــادل النقد كان في طليعتها انظر/

- Federmann et Aucapitaine: "***Notice***", op.cit, p: 259.

[2] P. Boyer: ***La vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention française***, Hachette, Paris, 1963, p: 113.

[3] من ضمن ذلك نجد مصطلح العشابة الذي يدل على نزوح، أو هجرة صيفية لبعض القبائل مع قطعان الماشية، مـــن الهضاب العليا إلى التل.

[4] P. Ernest- Picard: op.cit, p: 20.

وبعد تحرير وهران تم إجبار هذه القبائل على حمل منتجاتها إلى وهران، وتقديم رسم كحق عبورها، على شكل هدية تقدر قيمتها بـــ: 30 ألف بوجو. [1]

وقد أرغمت الظروف الطبيعية القبائل الجنوبية على التنقل في مواسم معينة إلى المناطق التلية، باحثة عن المراعي لمواشيها، وعن الأسواق لاقتناء الحبوب، وبيع إنتاجها [2]. فكانت القبائل، التي تتوافد على سوق اللوحة بضواحي تيارت؛ أمثال الشعانبة، وسعيد عطبة، والمخادمة، والأربعاء، وأولاد يعقوب، وزرارة، مطالبة بدفع ضريبة العسة، وضريبة حق العبور لشيخ أولاد خليف، ممثل الإدارة العثمانية في تلك الجهة. [3]

أما قبائل أولاد نايل المقيمة بالجلفة، وبوسعادة، وبسكرة، فكانت تتردد على سهول قسنطينة وأسواقها. وكانت تفرض عليها هي الأخرى، الضرائب المذكورة. حيث قدرت قيمة ضريبة العسة، التي كانت تدفعها للإدارةفي أواخر العهد العثماني بمائة ألف فرنك. [4]

وعموما كانت العسة، ضريبة غير ثابتة. إلا أنها كانت تقدر في السنوات العادية، بريال بوجو لكل حمولة جمل. [5]

[1] M. Emerit: «***Les liaisons terrestres entre le soudan et l'Afrique du nord au XVIII^{e} et au début du XIX^{e} siècle.***», In, T.I.R.S, T 11, Alger 1954 p: 37.
وقد كانت كل القوافل التي تدخل مدينة الجزائر، والخارجة منها، تدفع ضريبة محددة، فإذا جاءت قافلة من تلمسان مثلا، كانت تدفع دينارين على كل حمل عند مدخل باب عزون. بينما القوافل الخارجة من مدينة الجزائر، فكانت تدفع خمسين درهما للحمل، هذا بالنسبة للمواد العطرية. أما إذا كان الحمل من البلغ، فإن أصحابها، كانوا يدفعون ثمانية وخمسين درهما. أما في قسنطينة، فكان والد الشيخ العالم أبي حفص عمر الوزان قائد الباب بمدينة قسنطينة، يستخلص الضرائب من القوافل التجارية. انظر/ – الشويحت: مصدر سابق، ورقة 68. – عبد الكريم الفكون: **منشور الهدايا في كشف حال من ادعى العلم والولاية**، تقديم وتحقيق وتعليق أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1987، ص: 35.

[2] M. EMERIT: « ***Les liaisons***», op.cit, p: 37.
[3] A. BERNARD: op.cit, p: 28.
[4] Ibid, p: 87.
[5] H. FEDERMANN et H. AUCAPITAINE: «***Notes sur l'histoire et l'administration du Beylek du Titteri***», in, R.A, N° 9, Alger, 1865, p: 294.

أما في المدن، فقد كان أيضا قائد مكلف بجباية المكوس، و يدعى "خوجــة الرحبــة"، يفرض رسوماً على السلع المعروضة، والبهائم المباعة. كما كان هناك موظف خاص «أمــين» على سلعة معينة تدخل أو تخرج من أسواق المدن، لاستخلاص المكوس عليهــا. إضــافة إلى المحتسب الذي كان يأخذ رسماً على كل المنتجات التي يحملها سكان الريف لبيعها في المدينــة؛ حيث يحتفظ بنصيب منها لنفسه، ويسلم الباقي لخزينة البايلك؛ فــالحبوب والبقــول كــان يستخلص من كل صاع (60 لترا)، منها رسم يقدر بثلاث لترات ونصف، إذا دخلــت أما إذا كانت خارجة فعلى كل صاع 3⁄4 لتر. أما الزيت فكان يفرض عليها رســم يقــدر بثلاث طاسات (أقداح)، عن ثمان قلات (نوع من القوارير). كما تفرض رسوم على الخيول، والفواكه، والدواجن، والتبغ، والخمر الذي كان يصنعه اليهود، حيث يفرض عليه رسم يقدر بـــ: 04 بوجو عن كل "باريك"؛ وهو برميل لنقل السوائل يتسع لـــ: 200 إلى 250 لتــر، وغيرها. [1]

وقد استغلت السلطة، العلاقات القائمة بين المدينة والريف، كي تفرض الضرائب على القبائل التي امتنعت عن دفعها من قبل. ورغم تواضع قيمة الضرائب، التي لم تكن تتعدى كمية قليلة من الزيت، أو التين المجفف، أو الحبوب، فإنها كانت في نظر السلطة، تعتبر رمزا للتبعيــة. وكانت بعض القبائل الجبلية تضطر إلى دفع الضرائب، حتى يسمح لها بحرث أراضيها الواقعة في السهول وزرعها، والتي كانت تحت رقابة رجال المخزن، أو الحاميات العسكرية. [2]

٤- حقوق التولية:

وهي نوع من الضرائب السنوية التي كان يدفعها مختلف الموظفين؛ من شيوخ، وقيــاد وغيرهم في المدن، والأرياف إلى الباي عند زيارتهم لمقر البايلك، مقابل تثبيتهم في مناصبهم، أو تجديد عهدهم، وحصولهم على خلعة التولية.

---

[1] Ministère de la guerre, Op.cit, p: 373.

[2] وهذه الحالة تنطبق على بعض قبائل بلاد القبائل الجبلية، التي كانت تملك أراضي فلاحية في حوض سباو. انظر أكثر:

- C. Ph. Vallière: op.cit, p: 20.

وقد كانت تدعى هذه الضريبة بـــــ: "حق البرنوس، أو القندورة"، وهـــي كإشـــارة رمزية للقيادة؛ بحيث كان الخلفاء، والآغاوات، والقياد يصرفون أموالا مهمة للحصول عليهـــا، وبعد ذلك يفرضون الضرائب على القبائل لتغطيتها، ويعتبرون ذلك بمثابة قرض. فقـــد كـــان الآغاوات يعينون القياد ويتسلمون منهم حق البرنوس، وكل شيخ يعين في منـــصبه يقـــدم إلى القائد الهدايا، أو البقشيش.[1] أي أن استعمال هذه الهدايا، والإشارات كان يتم من الأسفل إلى الأعلى.

وكان مبلغ البرنوس يتفاوت بحسب أهمية الوطن، ودرجة ثراء القبيلة؛ فكان مثلاً آغاوا الدواير يدفعان للباي مبلغ 40 ألف ريال بوجو (يدفع كل واحد منهما 20 ألف ريال كل ستة أشهر)، بينما كان آغاوا الزمالة يدفعان 20 ألف ريال بوجو (يدفع كل آغا 10 آلاف ريـــال كل ستة أشهر)، لارتداء قندورة التولية. أما القياد؛ فكان مثلاً قائدا البلد والجبـــل بتلمـــسان، يدفع كل واحد منهما إلى الباي 10 آلاف ريال بوجو.[2]

إن فترة تولية المناصب في مقر البايلك تعتبر مهمة بالنسبة لـــ: "خداجية الباي"، حيث كانوا يجمعون العوائد من أيدي قياد العرب. وقد كانت نساء البايات تفعل نفـــس الـــشيء؛ ونذكر هنا مثلاً زوجة باي وهران حسن بن موسى، المسماة: بدرة (بنت الباي بوكـــابوس)، التي كانت تقتطع مبالغ عن قندورة القياد، الذين يأتون للقصر، وتقدر تلك المبالغ بـــ: 1000 ريال بوجو، غير أنها كانت تنفق تلك الأموال بسخاء، وكثيراً ما ترسل الهدايا الثمينة والرائعة إلى حرم الداي، وزوجة وكيل الحرج بباب الجزيرة.[3] ومن خلال الأســـتاذ ناصـــر الـــدين سعيدوني، فإن المقدار الإجمالي السنوي لحقوق التولية ببايلك الغرب هو: 500 ألف فرنك.[4]

---

[1] A. Berque: «***Esquisse d’une histoire de la seigneurie Algérienne.***», in, R.M, T07, Paris, 1949, N° 01, pp: 18-21, N° 02, p: 24.
[2] W. Esterhazy: op.cit, p: 268 et 272.
[3] Ibid, pp: 225- 226.
[4] op.cit, p: 155.

ولقد كانت هناك ضريبة أخرى خاصة بحقوق التولية تدعى بـ: "**الباشماق**"، [1] والتي تعتبر مساهمة، كان يقدمها موظفو الخدمات الإدارية، والاقتصادية بالأرياف مثل الخواجات، والقياد وغيرهم. وقد كان مثلاً مقدار الباشماق المدفوع إلى خزينة الدولة في 23 شوال 1201هـ/ 1787م هو: 60 ألف بوجو (108 ألف فرنك) قدمه الداي محمد باشا. [2]

وكانت هنلك، ضريبة تدعي: "**حق الفرّاح**"، وهي ضريبة كانت تفرض على القبائل الطيّعة، مقابل تعيين زعماء القبليين عليها؛ سواء كانوا شيوخا أو قيادا، وتثبيتهم؛ وتعطى هذه الضريبة كتعبير عن البهجة والسرور عن ذلك، وهذه الضريبة يمكن اعتبارها، تكملة لحقوق التعيين أو "البرنوس"؛ لكن هناك ضريبة كانت تدعى: "المشيخ"، التي كان يقصد بها كذلك، اقتطاع حقوق التعيين الشيوخ من قبل القياد. [3]

إضافة إلى هذا يمكن أن نزيد، ضريبة **البشارة**، التي كانت تمنحها القبائل إلى البايات، لحظة تنصيبهم في بايليكهم، أو تجديد عهدهم. [4]

أما في المدن فقد كان البايات، وبعض الموظفين الكبار يتقاضون مقابل إسناد المناصب أو تجديدها مبالغ مالية مهمة، يأخذون منها نسبة معينة، ويعود الجزء الأكبر إلى خزينة البايلك. وقد كان الموظفون الكبار في قصر الباي فقط، يدفعون من 03 إلى 04 آلاف قرش في السنة. [5] وكان كل واحد من الموظفين الكثيرين غير مستثنى من دفع قسطه، وكان الباي قبل أن يرسل خليفته إلى الجزائر لتقديم الدنوش الصغرى، يعين «باش كاتب»، و«خوجة صغير»؛ فالأول وهو رئيس الخواجات، كان يدفع عن وظيفته 2000 ريال بوجو إلى الباي، وكذا هدية من 500 ريال. أمّا الثاني فيدفع 1000 ريال بوجو. كما نجد كذلك موظفاً يدعى «مور باشا»، الذي كان يتحكم في "العزارة"، أو السادة، الذين يتحكمون بدورهم في سكان المدن؛ فكان

---

[1] لقد تطورت ضريبة الباشماق من الدلالة على نوع من الأحذية، إلى هذه الضريبة المعروفة، بحيث تذكر المصادر، أمثال نقيب الأشراف، أنّ الداي كان عند دخوله إلى صلاة الجمعة يترك باشماقه عند الشاوش المكلف بذلك، ويقدمه له عند خروجه. راجع/ – مصدر سابق، ص: 45.

[2] ***Tachrifat***, Op.cit, p: 78.

[3] E. PELLISSIER de REYNAUD: op.cit, T3, p: 451-453.

[4] W. Esterhazy: op.cit, p: 153. - M. Rozet: Op.cit, pp: 390-391.

[5] Thedenat, «***Mémoires***.», Op.cit, p: 169.

يشتري منصبه بمبلغ 10 آلاف ريال بوجو. كما أنه، وإذا كان على رأس كل مدينة يوجد قائد معين من عند الباي، فإن هذا الأخير كان يمنحهم برنوس التولية، مقابل دفع مبلغ يتراوح بين 10 آلاف و30 ألف ريال بوجو بحسب أهمية الموضع. [1] وهؤلاء القياد الذين كانوا يديرون السكان العرب، واليهود عن طريق أمناء المجموعات ومقدم اليهود، كانوا أيضاً يشترون سلطتهم من القياد، ذلك أنّ كل الوظائف، كان يفرض عليها حقوق ثابتة للبايلك، وواجبة الأداء. [2]

كما أنّ منصب الباي كان هو الآخر، يدفع مقابل الحصول عليه في بعض الأحيان كميات كبيرة من الأموال. فعلى سبيل المثال، نذكر أنّ أحد الأغنياء، وهو الحاج خليل، تمكن من الفوز بمنصب باي بايلكية الغرب بعد موت الباي إبراهيم، رغم أحقية خليفة الباي محمد بن عثمان، الذي ظل محتفظاً بمنصب الخليفة، حتى سنحت له الفرصة للارتقاء إلى منصب الباي فيما بعد. [3] كما أنّ البايات كانوا مضطرين، حين ارتدائهم للقفطان، عند زيارتهم الجزائر كل ثلاث سنوات، إلى تقديم هدية تقدر بـ: 2000 ريال (1200 فرنك) خاصة بباي الغرب. [4]

كما أنه وعند تعين حاكم على إحدى مدن البايلك، فإن قبائل الرعية تدفع له ضريبة التعيين، المتمثلة في عدد من قلل السمن والعسل، كما هو حال حاكم المدية. [5]

٥- ضرائب إضافية أو استثنائية:

وأقصد بها تلك الضرائب التي كانت تفرض في المناسبات والمواسم، وحسب الظروف في أوقات معينة. ومن خلال ما تحصلنا عليه من وثائق ومعلومات، يمكن إيجازها فيما يلي:

---

[1] W. Esterhazy: Op.cit, pp: 272, 279-280.
[2] ***E. I.***, Nouvelle. éd. Leiden–Paris, 1975, T 01, p: 379.
[3] أحمد بن سحنون الراشدي: مصدر سابق، ص: 126.
[4] ***Tachrifat***, op.cit, p: 52.
[5] الأرشيف الوطني الجزائري:سلسلة بيت البايلك،علبة 10،السجل 40 إلى 50،السنة 1227-1228هـ/1812-1813.

أ– **ضيفة الدنوش:**

وهي ضريبة كان يدفعها مختلف شيوخ القبائل، حيث يذهبون لتقديمها إلى الباي أو الخليفة عندما يكون أحدهما متجها إلى الجزائر لتقديم دنوشه. وكانت تعرف في بايلك الغرب باسم: «بَارُوك الدنُوش»، وتتكون من أموال، وحياك، وخيول قادة وغيرها. أما في البايلك التيطراوي، فعرفت بضيفة الباي وبلزمة الوطن، وفي بعض الأحيان بالمعونة أو غرامة الصيف وغرامة الشتاء؛ كانت تتألف من بعض المواد الغذائية من قمح وشعير وزبدة وعسل وشمع وزيتون وأغنام وأبقار وخيل وكسكسي جاهز وبرانس وأغطية وحصائر، إضافة إلى مقادير نقدية. [1]

– **مهر باشا:** ضريبة أسسها الأتراك العثمانيون، كانت كمساهمة تفرض على القبائل الخاضعة، وهذا لحمل الدنوش إلى العاصمة التي تقدم الخيول، كل هذا بغية تجديد البايلك لوسائله العسكرية. [2] وقد كانت في بعض المرات نسبة هذه الضريبة مع مقدار الدنوش تقدر بـ: 10.7 %. [3]

ب– الضيافة [4] :

وهي ضريبة تدفع عينا ونقدا، توجه إلى تدعيم وتغطية نفقات المحلة، المتكونة من الإنكشاريين، وفرسان المخزن التي كانت تجوب الأرياف لاستخلاص الضرائب، وحفظ الأمن وغيرها.

وعند تنقل كل من الخليفة أو الباي، وفي أي مكان يخيمان فيه، كان ملزما على القبائل القريبة من المعسكر أن تقدم الضيافة أو المعاش، باعتبار أنه إلزام، كانت تلتزم به كل قبيلة إلى

---

[1] Federmann et Aucapitaine: op.cit, p: 295.

[2] E. PELLISSIER de REYNAUD: op.cit, T3, p: 451-453.

[3] إيف لاكوست وآخرون: **الجزائر بين الماضي والحاضر**، تعريب رابح اسطمبولي وآخرون، د.م.ج، و، م.و.ف.م، الجزائر، 1984، ص: 330.

[4] وكانت تعرف في بايلك الغرب باسم المعاش أو العلف.

جنود الباي، عندما يمرون على إقليمهم. لكن هذا المعاش لم يكن إجباريا إلا مرتين في الوقت؛ وهو عشية وصول الجيش إلى أراضي إحدى القبائل، حيث يتم الإعلان عن ذلك بطلقة مدفع، تعلن عن انتصاب خيام الباي، فيتم تقديم اللحوم (دجاج أو خرفان)، والكسكسى، والشعير، شرط أن تكون الكمية كافية لتغذية الجنود، والخيول. والمرة الثانية في صباح اليوم الموالي،حيث يقدم للخليفة أو الباي حصان قادة. [1] وكانت القبائل مطالبة أيضا، بتوفير الجمال والبغال الضرورية لنقل أمتعة المحلة. [2]

لقد كانت الضيافة تعتبر كواجب وطني، [3] فما إن تنصب المحلة خيامها حتى تسارع القبائل لتقديم العلف للحيوانات، والضيافة للرجال، بحسب موارد كل قبيلة. [4] وقد تركت لنا المصادر إشارات عن ذلك؛ فالباي محمد الكبير في رحلته إلى الجنوب مثلا، ولما كان قاصدا عين ماضي، جاءه أهل تاجموت واستشاروه: «هل يأتون له بالعلف في هذه الدار أو حتى يترل عليهم؟ فقال لهم لا نترل عليكم، لأني إن نزلت عليكم أخاف أن يضركم الجيش، فإن أردتم أن تدفعوا على أنفسكم هذه الكلفة، فدلونا على مترل بعيد منكم، وأما العلف فلا تحملوا أنفسكم بشيء فقالوا: لابد من ذلك، فأذن لهم في أن يأتوا بثلاثين حملاً فقط، وأعطاهم الإبل التي يحملون عليها ...». ثم لما وصل إلى عين ماضي، قال مؤلف رحلته: «ولما رأوا المحلة مقيمة بساحتهم قالوا: فهؤلاء لقد قصرنا في ضيافتهم، فأخرجوا مائة حمل من الشعير علفا للمحلة...». [5]

وكانت الإدارة تفرض الضرائب على معظم الفئات الاجتماعية، ولاسيما قبائل الرعية الخاضعة لها. وهذا ما توضحه وثائق تلك الفترة. فكانت: قبائل المدية على سبيل المثال، تدفع

---

[1] W. Esterhazy: op.cit, pp: 179, 218, 242 et 276-277.

[2] L. DE TASSY: op.cit, p: 258.

[3] Ministère de la guerre, « ***Des impôts*** », Op.cit, p: 374.

[4] A. Gorguos: «***Notice sur le bey d'Oran Mohammed el Kebir***. », in, R.A., T 04, Alger, 1859- 60, p: 355.

[5] أحمد بن هطال التلمساني: مصدر سابق، ص: 68، و74.

وقد ورد أن ضريبة الضيفة، التي فرضها جعفر باي على أهل الأغواط كذلك، فقد قدرت بعشرة آلاف ريال بوجو.

انظر/ - H. Federmann H. Aucapitaine: op.cit, p 294.

إلى حاكم المدينة ضريبة الضيافة، المتمثلة في: "قلة" [1] واحدة، إلى أربع "قلل" من السمن أو العسل في كل موسم. وحسب أحد سجلات بيت المال، فإن عدد القلل من العسل، التي كان يدفعها أهل البلد والأعراش إلى حاكم المدية، بابا إبراهيم في سنة 1227- 1228هـ/ 1812-1813م، كانت كما يلي: يدفع كل من البلدية وأهل الذمة أربع قلل لكل منهما. وتدفع كل من وزرة، وحسن بن علي، وريغة، وابن يعقوب، ثلاث قلل لكل جماعة. أما جماعات: وامري، وسمامنة رعية الحاكم، وهوارة، والدلال، فتدفع كل واحدة قلتين. وكان كل من المداح، والقصاب (النافخ في القصبة)، يدفع قلة لكل منهما . [2]

وهذا السجل يدل على أن أكبر عدد من القلل، كان يدفع من قبل البلدية، وأهل الذمة، القاطنان في المدينة. والمحتمل أنهما كانا يمارسان نشاط تربية النحل. وكان البلدية يستغلون أراضي الفحوص الواقعة خارج المدينة. كما أن الفئات الاجتماعية التي كانت تحتل آخر رتبة في السلم الاجتماعي، مثل الدلال، والقصاب، والمداح، كانت مطالبة بدفع الضريبة، رغم دخلها المحدود.

جـ- الفرس أو خيل الرعية:

وهي عبارة عن مساهمة من قبل قبائل الرعية، تقدم لصالح الجيش، أو المحلة، وكذلك لفائدة الباي الذي كان يقدم البعض منها على شكل دنوش. وقد عرفت هذه المساهمة بعدة تسميات أشهرها القادة في بايلك الغرب، حيث كانت تتكون من عدد ومجموعة من الدواب؛ كالبغال، والحمير، والجمال لاستعمالها في النقل لصالح البايلك، أو ببيع الجزء الزائد منها، وهو ما كان يسمح بتوفير بعض الموارد لصالح البايلك. [3]

---

[1] تستعمل القلة لكيل السوائل، كالزيت، والخل، والعسل، والسمن، وهي تحتوي على 16 لترا. انظر:
- L. Merouche: op.cit, p: 121.

[2] **محفوظات الأرشيف الوطني الجزائري**: سلسلة بيت البايلك، علبة 10، السجل 40 إلى 50، السنة 1227-1228هـ/ 1812-1813م.

[3] W. Esterhazy: Op.cit, p: 206.

وكانت هذه الضريبة، مثل الضيافة تقدمها القبائل، عندما يمر الباي على إقليمها. وهذا ما نجده في رحلة محمد الكبير مثلا، حيث قدم له الأحرار الغرابة، الخيول التي اشترطها عليهم، ثم طلب منهم 500 جمل قوية، وكذلك: «... قبائل أولاد صالح، وأولاد يعقوب القبالة، وأولاد يعقوب الغرابة، وغيرهم الذين قدموا له خيول قادة، وفرض على كل قبيلة منهم بعض الإبل والخيل مقابل تأمينهم...». [1]

ولقد كانت الفرس هدية خاصة، يتعامل بها الجميع كهدية مثلى، يهديها كل واحد إلى الآخر، وهذا ما نجده في بعض الوثائق، حيث أن الباي وإذا كان يقدمها في وقت الدنوش، فقد كان هو أيضاً يهدى إليه فرس. [2]

د- الكبش:

وهو ضريبة الخروف، الذي كانت تدفعه القبائل في الأعياد، والمواسم إلى شيوخها وقيادها، وإلى الباي الذي كان أيضا يقدمها، كهدية إلى الداي وكبار الموظفين. وقد كانت كل قبيلة تدفع، وفقا لثرائها من المواشي، لكن عموما كانت تقدر بخروف واحد للقبائل القريبة، أما النائية منها فكانت تدفع نقدا مبلغا يقدر بـ: 02 ريال بوجو (حوالي 3.60 فرنك) عن كل أسرة. [3] وكان قياد القبائل يدفعون كل سنة في البيرمين أو العيدين مبلغ 15 فرنكا، يخصص لشراء الدجاج الذي يعطى إلى الشواش في هذين اليومين. [4]

وقد وجدنا في وثائق الفترة، أن هذه الضريبة كانت تدعى باسم «**باشكاش**»؛ فمن خلال رسالة بعثها حسن باي وهران إلى إبراهيم وكيل الحرج في أوائل محرم سنة 1242هـ/ 1826م، يستفاد أنّه أرسل إلى الداي باشكاش عاشوراء، وأنه أرسل إلى وكيل الحرج ولداره

---

[1] أحمد بن هطال التلمساني: مصدر سابق، ص: 39، و45.

[2] أرشيف م. و .ج ، مجموعة 1903، رسالة 73. من حسن باي إلى إبراهيم وكيل الحرج مجهولة التاريخ.

[3] Ministère de la guerre, Op.Cit, p: 372.

[4] Ibid, p: 375.

وأولاده أيضاً هذا الباشكاش.[1] وهناك رسالة أخرى من نفس الباي إلى وكيل الحرج مجهولة التاريخ، تشير إلى إرساله لباشكاش عيد الأضحى إلى الداي، ووكيل الحرج وأهله وأولاده.[2]

وكانت هذه الضريبة تدخل عموما ضمن العوائد، التي كان يرسلها البايات في "البيرمين" (العيد الصغير، والعيد الكبير)، وفي يوم عاشوراء، والمولد النبوي الشريف، إلى الداي ووزرائه وكتابه، وجميع خدامه.[3]

وعلى ما يبدو أن هذه العادة لم تكن تخص الدايات فقط، بل شملت حتى القباد، الذين كانوا يدفعوها في المناسبات الدينية لكبار الدولة. وهذا ما تشير إليه بعض الوثائق. فقد جاء في رسالة وجهها قائد سباو مصطفى صفطة، إلى السيد إبراهيم، وكيل الحرج بباب الجهاد بمدينة الجزائر، ما يلي : "سيدنا، ها نحن قد وجهنا إلى حضرتكم السعيدة المباركة الحميدة، ما هو واجب علينا من الشمع، والزيت، والعسل في شهر رمضان المفضل، وفي ذلك ثلاثين شمعة، وثلاث قلل زيت، وقلة عسل، كما هي العادة السابقة، أبقاها الله عادة..." [4]

هـ- المصادرات:

وهي سياسة كانت تتبع لحجز أموال الموظفين، يمكن اعتبارها أيضاً نوعا من الجباية المخزنية، ذلك أن الداي أو الباي، لم تكن لهما الوسائل الكافية لمراقبة ما يحصله القياد والجباة، والشيوخ وغيرهم، من عملية الجباية.

وبالرغم من تعدد أشكال المحاسبة، فقد كان يلجأ إلى هذه الوسيلة الفعالة، لحيازة ما يكون ذلك الممثل المحلي قد جمعه على مدى سنوات. كما كانت الدولة تلجأ إلى ذلك للرغبة في الحد من سلطة بعض الموظفين، ومعاقبة بعضهم بالحد من نفوذهم مثل البايات الطموحين.

---

[1] أرشيف م. و .ج ، مجموعة 3206، ملف 01، رسالة 09، ورسالة أخرى في المجموعة 1903، رقم 71. وللمزيد انظر ملاحقي في الماجستير.

[2] رسالة 37 في ملف 01، مجموعة 3206، ورسالة مستنسخة عنها رقم 55 في المجموعة 1903.

[3] أحمد الشريف الزهار: مصدر سابق، ص: 47.

[4] م.و.ج. وثائق عثمانية "رسالة مصطفى صفطه نائب عمالة سباو إلى السيد إبراهيم وكيل الحرج بباب الجهاد"، الملف 3206، رقم الوثيقة 45، 46، 47، السنة 1243هـ/ 1827م.

كما يلجأ إلى غيرها من الوسائل.[1] كما أن الداي أو الباي، كان عندما يحتاج أحدهما إلى المال من أجل دفع رواتب الجنود، أو من أجل حاجات ملحة، فإنه كان يطلب المال الضروري من أثرياء الحضر أو اليهود. وعندما يرفض أحدهم الدفع، فإنه كان يضرب ويدفع غرامة.[2]

و لم تكن أملاك أحد الأشخاص تحجز، إلا بعد تداول ذلك في الديوان، ويتم الخـــروج بنتيجة، وفي حالة إقرارها، كان يتم بيع ذلك في المزاد العمومي. وفي أواخر العهـــد العثمـــاني أصبح الدايات، يقررون ذلك غالبا دون الرجوع إلى الديوان أو استشارته، وهذا ما كان يؤدي بهم في الغالب إلى نهاية مأساوية. وكان الخزناجي هو الذي يدير الأمـــلاك المـــصادرة داخـــل المدينة، أما العقارات، والأملاك الواقعة خارج المدينة، فكان خوجة الخيل، هو من يديرها. وقد كانت هذه الأملاك تُدرِّ على الخزينة العمومية مقادير مهمة، تخصص علـــى نفقـــات الدولـــة المتعددة.[3]

ومن عمليات المصادرة في البايليك، نذكر ما وقع في عهد الباي حسن مـــع صـــهره مصطفى في بايلك الغرب، هذا الأخير، الذي كان قائدا على فليتة وعزله الباي، فقرر الثأر منه، حيث كتب إلى الداي ووشى له بحق عمه، ثم قال للداي: سأدفع سنويا 04 آلاف "ضـــبلون" (حوالي 334800 فرنك) في حالة تعييني بايا. لكن الداي رفض العرض، وأعاد الرســـالة إلى باي وهران، وأمره أن يفعل ما يراه مناسبا بصهره، وطالبه بنفس المبلغ، وعند ذلك قام البـــاي بشنق صهره. ثم أرسل في نفس اليوم مع الأربعة آلف ضبلون، رأس منافسه إلى الجزائر.[4] كما أن البايات، كانت تقع في حقهم كذلك الكثير من عمليات المصادرة، ســـنتطرق لبعـــضها في الباب الثالث عند التعرض للتأثيرات.

---

[1] Ch. L. Féraud: «***Ephémérides d'un secrétaire officiel sous la domination Turque à Alger de 1775 à 1805***», in, R. A, T 18, Alger, 1874, pp: 295-297.
وفي بايلك الغرب كان يستخلصها قائد البلد.

[2] Laugier de Tassy: op.cit, p: 202.

[3] Ch. Mangay: «***Notes sur la propriété d'Alger avant L'occupation Française***.», in, M.A, n° 265, 19 déc. 1836, p: 02.

[4] H. L. Fey: op.cit, p: 310.

إضافة إلى ما سبق التطرق إليه، من مختلف الضرائب المستخلصة لصالح البايلك، بقي أن نشير إلى أن السكان، وخاصة سكان الريف، كانوا يدفعون نوعا آخر من الضرائب، والتي لا تدخل ضمن موارد البايلك؛ وهي الصدقات التي كان يمنحها السكان إلى الزوايا، وإلى قبـــاب الأولياء .

فلقد كانت الزوايا تقوم بإعانة المساكين، والمرضى، والعاجزين وغيرهم، عـــن طريـــق أخذها للعشور طوعا لا إكراها، إضافة إلى الزيارة، و"القندوزة"؛ أو الصدقة المقدمة إلى شـــيخ الزاوية.[1] وقد كان كل أعضاء المجموعة أو الصف، يؤدون واجباتهم تجاه الزاوية، كما أن كل خيمة كانت تقدم هبات، وأعطيات إلى الولي المحلي، وزيارة قبته. إضافة إلى أنه كثيرا ما تؤلف الزوايا وفودا من طلبتها، وتلامذتها، والمشرفين عليها، ليخرجوا إلى الأقاليم البعيـــدة، لجمـــع الأموال، والصدقاتـــ، والزكاوات... الخ.[2] ونتيجة لموارد الزوايا هذه، إضافة إلى الأحبـــاس، فقد كان يوجد بين الصفوف نزاعات وصراعات، تعود إلى اعتبارات اقتـــصادية، وتتمثـــل في بعض مداخيل الزاوية. وهذا ما نجده مثلا بين قبائل حميان، الذين كانوا مقسمين إلى مجموعتين؛ الأولى وهم: الشراقة ويدعون بالطرافة، كانوا متحالفين مع أولاد سيدي الشيخ، والثانية وهم: أولاد زياد، والرزاينة، والشراقة، بخصوص قسم من مداخيل زاوية أولاد سيدي الشيخ.[3]

إن ما تقدم ذكره، من ضرائب عديدة، لا يعتبر، إلا عينة عن الضرائب الـــتي كانـــت الإدارة تستخلصها من مختلف القبائل. إلا أن هناك مصادر دخل أخرى تتحصل عليها الإدارة، مثل: الرسوم الجمركية، والسلع المصدرة، والإتاوات، وهدايا القناصل، والغنائم البحرية، وفدية الأسرى وغيرها.

ومما تقدم، وبعد أن تعرفها على كل أنواع الضرائب والرسوم المستخلصة من ســـكان البلاد. يمكننا من كل هذا معرفة النظام المحكم الذي كان سائدا، والذي تميزت بـــه الجزائـــر،

---

[1] E. M. Lapène: op.cit, p: 40.

[2] أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي**، ط 2، ج 1، م. و. ك، الجزائر، 1985، ص: 300-301.

[3] M'hamed Boukhobza: ***L'agro- Pastoralisme traditionnel en Algérie***, O.P.U, Alger, 1982, p: 71 et 73.

والجهاز الضريبي الذي كان مطبقا، وأدى إلى تنوع الضرائب، بفعل عوامل مختلفة أدت وساهمت في تعدد مصادر الضرائب وتشعبها وغيرها. وهنا يمكن تسجيل بعض النتائج التالية:

– أن الحكم العثماني للجزائر، لم يحدث تطورات مهمة في الضرائب، وكان تأثيره محدودا. فمن حيث المبدأ، تبنى العثمانيون في نظام ضرائبهم على الشريعة الإسلامية، وبالأحرى على النظام المالي العربي الإسلامي.

– أنّ موارد خزينة الجزائر، كانت تشتمل على عدة مصادر أهمها: الغزو البحري، وفوائد التجارة، وحقوق التولية، والمصادرات، والجباية، التي تعتبر أحد روافدها.

– أن دراسة النظام الضريبي العثماني، ومعرفة أنواع الضرائب، قد توحي بأن تلك الضرائب، كانت متنوعة ومتعددة، إلى درجة أنّ كل فرد أو كل قبيلة، كانت تخضع لأنواع كثيرة من الضرائب والرسوم. وهذا ما يبين جانب الشدة في النظام الضريبي العثماني الذي حاول الكثير من الكتاب الأجانب إبرازه، لتبرير أطماعهم وأهدافهم. ولكن الواقع غير ذلك، فمن خلال دراستنا وجدنا أنّ تنوع تلك الضرائب وجبايتها، لم تكن تتم كلها في مكان واحد، بل هناك ضرائب تحصل في مناطق دون غيرها، وكل منطقة أو قبيلة يجبى منها أنواع محددة فقط من الضرائب.

– لقد كانت الضرائب المجبية، تخضع كلها تقريبا للنظام المالي العربي الإسلامي، الذي تبناه العثمانيون في حكمهم للبلاد، مع تركهم لبعض الآثار والتنظيمات على هذا النظام؛ وذلك بإخضاعه لبعض التعديلات الشكلية على جوهره، وكذا الأخذ بتاريخ المجتمع الجزائري ومقوماته. وهذا ما جعل بعض المصادر تصرح بأن السكان كانوا يدفعون ضرائبهم للعثمانيين في أغلب الأحيان، باعتبار أن الضرائب تستند إلى مبادئ الشرع، ومن الواجب الديني دفعها.

*

*   *

الفصل الثالث:

طرق الجباية وموارد البايلك:

اعتبرت جباية الضرائب من الأعمال الكبرى للبايلك، ومن المهام الأساسية للإدارة، والموظفين المحليين. وأصبحت الضرائب تمثل المصدر الرئيس لدخل البايلك بصفة خاصة، والإيالة بصفة أعم، بعد تراجع مدخول الدولة من الغزو البحري، بشكل ملحوظ منذ القرن 18م، ولا سيما في العقود الثلاثة الأولى من القرن 19م.

وقد رأينا في العلاقات القائمة بين الدولة والسكان، أن قضية الضرائب، هي من كانت تحدد طبيعتها. فكلما التزم الطرفان، بواجباتهما، كلما عرفت البلاد استقرارا، وازدهارا، وقوة. وإذا تخلى أحد الطرفين عن التزاماته، تعرضت البلاد للفوضى، مما كان يتسبب في ركودها وضعفها. وهنا تكمن أهمية دراسة النظام الضريبي، كعنصر أساسي في تحديد طبيعة العلاقات السائدة بين الحكام والرعية.

وقد تأثر العثمانيون بالضرائب التي فرضوها، وبالعادات التي اتبعوها في جباياتهم ومعاملاتهم؛ بالتقاليد الإسلامية أولا، وبالنظم التي عرفوها في بلادهم ثانيا، وبما وجدوه في الجزائر من تقاليد تعود إلى العصور السابقة ثالثا. وقبل دراسة هذه الأمور الضريبية، فإننا أحوج ما نحتاجه، وبشكل ملح، الأخذ بعين الاعتبار التساؤلات التالية: لماذا فرض العثمانيون الضرائب ؟ ولماذا حافظوا على نظامهم الضريبي مستقرا نسبيا طيلة وجودهم ؟

إن من الأسئلة المهمة، التي تطرح، والتي يجب مناقشتها بعمق، في الدراسات المعاصرة حول التاريخ الضريبي هي؛ هل استخدمت الحكومة المركزية سياسة الضرائب

والتوسع فيها كإستراتيجية طويلة المدى، للحصول على موارد. [1] ورغم أن التوسعات الضرائبية العثمانية كانت نتيجة صعوبات مالية، فإن الدولة قد استفادت على المدى القريب من تلك الموارد. إلا أن بعض المصادر تؤكد أن مثل هذه الإستراتيجيات، لم تكن موجودة خلال الفترة موضوع البحث بالذات، بل إن وتيرة جباية الضرائب، التي اعتمدت زيادة الضرائب بمختلف أنواعها، تبين أيضا أن الحكم، قد حاول المحافظة على الأوضاع كما كانت، إلا أنه لم يتمكن من تحقيق ذلك. [2]

ولما كان للسياسات الاقتصادية أسبقيات لا بد منها، فإن السياسات الضريبية كانت كذلك؛ محكمة الارتباط بنفس الأولويات والأهداف. ولقد كان من الصعوبة بمكان، السيطرة على الموارد الضريبية؛ تنظيما وتقديرا وإحصاء وجباية. وكان الجهاز الإداري يدرك أن السكان كانوا يستطيعون التحايل والتهرب من الضرائب، وتنظيمات الدولة وآلياتها وقوانينها. لذلك ومن خلال ملاحظاتهم وتجاربهم مع الجزائريين، وعوا أن سياساتهم لا يمكن أن تعطي دائما نتائجها المرجوة. وهناك الكثير من النماذج والأمثلة والحالات التي وقفنا عندها في ثنايا هذه الأطروحة.

وبشكل عام، كانت الإستراتيجية العثمانية في الجزائر، تتميز بالمرونة والواقعية. ولكن رغم هذين الميزتين، فإن المهمة كانت معقدة، نظرا للصعوبات والتحديات، التي كانت تعترضهم في بلاد واسعة، وسكان كثيرين، وعددهم القليل في المقابل. إضافة إلى أن تلك الصعوبات مثّلت انعكاسا للنظام الضريبي والمالي في حد ذاتهما؛ كضعف نفوذهم في الكثير من المناطق الجزائرية، وتزايد مصاعب التحكم والسيطرة على أوضاع السكان،

---

[1] يرى بعض الدارسين أن عمليات التوسع في الضرائب قد عكست، وأكثر من أي شيء آخر، يأس الحكام العثمانيين، بينما يرى البعض أن الضرائب قد اعتمدت كإستراتيجية عقلانية، وطويلة الأمد أحيانا، للحصول على العائدات المالية للخزينة. انظر كلا من / – ناصر الدين سعيدوني: **النظام**، مرجع سابق. – أبو القاسم سعد الله: **تاريخ**، مرجع سابق.

[2] وهذا مثل ما نراه في ذلك اللغز الذي أخبر به باي وهران حاشيته وموظفيه، وسنذكره في الباب الثالث عند التعرض لآثار النظام الضريبي؛ كما أن الجباة في حد ذاتهم لم يكونوا يتورعون في التشدد في جباياتهم، وأخذ نصيب معتبر من تلك الأموال لجيوبهم الخاصة. انظر/ – الزياني: مصدر سابق.

وعلى المحافظة على الأمن والنظام العموميين، وكذا تكرار الأزمات المختلفة، التي كان لها بالغ الأثر على الضرائب. وقد حالف العثمانيين الحظ في الكثير من المرات؛ بذراعهم الطويلة، وقوتهم الضاربة، بيد أنها كانت في الكثير من المرات ظرفية ومتقطعة. وهذا الجانب سنتعرض إليه أيضا لاحقا.

مصادر الضرائب العثمانية: لم تكن الأرض والصناعة والتجارة لوحدها، المحرك الوحيد لمصادر الضرائب؛ فالعوامل السياسية والدينية لعبت دورها أيضا في تحركات الجباية، وكان لهذه العوامل آثار أكبر بكثير على النظام الضريبي. فعلى الصعيد الديني كانت القوى والزعامات الجزائرية، من عوامل زيادة الضرائب وقلتها، وكان للحروب الخارجية والحملات العثمانية على دواخل البلاد نفس التأثير.

وقد حاولت الحكومة في أيامها الأخيرة، تحويل قدر كبير من اهتماماتها، نحو زيادة المطالب الضريبية والمالية في كل المناطق الجزائرية. وأحد المصادر المهمة للضرائب، كانت بالطبع الزكاة، والتي كانت تستخلص فعليا منذ الأيام الأولى للحكم، بل منذ الفتح الإسلامي للبلاد. بيد أن بعض المناطق، وبعض الجماعات، وقفت في وجه ذلك الاهتمام العثماني. وفي مقابل ذلك تحرك العثمانيون في الجزائر سريعا في شتى الأماكن، حيث ساهمت الضرائب، والزكاة بالخصوص، في استعادة نشاط الدولة وعمليات توسعها.

وفي العقود الأخيرة، وبغض النظر عن المناطق المُتحكم فيها، سيطر العثمانيون ضريبيا على مناطق وخسروا أخرى، ثم عاودوا الاستيلاء على مناطق وفشلوا في أماكن كانت قد خضعت لهم.

وقامت الحكومة بكل ما أوتيت من جهد ممكن، لزيادة مداخيل الدولة، بغية تأمين الحاجات المتزايدة طبيعيا. واعتمدت على قوانين وتنظيمات كثيرة ومعقدة، كان معظمها في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع التاسع عشر. ولم يغير العثمانيون في خصائص الضرائب وتقنياتها أو طرق جبايتها؛ فاحترموا الكثير من القواعد والتنظيمات القائمة.

إن التدهور العام الذي أصاب مختلف القطاعات، السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني، قد أدى إلى قلة الموارد المالية، فأصبحت

خزينة الدولة تعاني عجزا ماليا، مما جعل الدايات عاجزين على التحكم في المؤسسة العسكرية. فاضطروا إلى استعمال العنف ضد القبائل الممتنعة، لجمع الضرائب. ولتحقيق هذا الهدف، أطلقوا عنان الجباة لجمع الضرائب، حتى أصبحت تجمع دون مراعاة أية سياسة أو قانون أو خطة. [1] وقد علق أحد الدارسين على النظام الضريبي، قائلا: " كانت المحلات تترك وراءها الخراب والدمار، وتعود في الغالب بغنائم هائلة، تبلغ عشرات الآلاف من الأغنام، والأبقار، والعجول، حتى أن النظام الاجتماعي لبعض القبائل كاد أن ينهار، نتيجة تعرضه لهذه الحملات، التي أفقدت هذه القبائل ثروتها". [2]

وكما ذكرنا بخصوص النظام الضريبي العثماني، فإن الدولة التزمت بذلك النظام، مع بعض الاستثناءات. واتبعت سياسة الاستقرار الضريبي، وابتعدت قدر الإمكان عن التشدد في الضرائب والزيادات فيها. وعلى الرغم من أن الزيادات كانت تقدم للدولة مكاسب مالية، إلا أن آثارها السياسية والاجتماعية والاقتصادية كانت تبدو لها واضحة. وإتباع نظام ضريبي مناسب ومستقر، والامتناع عن تغيير أنواع الضرائب وطرق جبايتها.[3]

وفي هذا الفصل، ولما كنا قد عرفنا مختلف أصناف الضرائب التي فرضها العثمانيون على الرعية، لا تكتمل الدراسة، إلا بمعرفة الميكانيزمات، أو الآليات التي كانت تجمع بها تلك الضرائب، ومقدار الموارد المحصلة، ودرجة مساهمتها في خزينة بيت مال الدولة. كل هذا حتى تتجلى لنا رؤية النظام الضريبي العثماني، وحتى نتعرف -فيما بعد- على الآثار التي يكون قد خلفها ذلك النظام على الحياة العامة، وكذا تأثره في حد ذاته بتلك السياسة الضرائبية.

---

[1] حمدان بن عثمان خوجة: مصدر سابق ، ص: 144.

[2] صلاح العقاد: "**الأحوال الاجتماعية والنظم الإدارية في الجزائر قبيل الغزو الفرنسي**"، في، المجلة التاريخية المصرية، المجلد 10، القاهرة، 1964، ص: 157،

[3] الدارس لوثائق الفترة يجدها تذكر العديد من المصطلحات الدالة على التزام العثمانيين بالقوانين، وبالأعراف السائدة، وكما جرت به العادة. حيث توجد كلمات تتكرر دائما من قبيل: "كما جرت العادة القديمة"، و"على موجب العادة القديمة من غير نقصان" وغيرها. راجع مثلا/ – م. م. و. ج، **الوثيقة: 42**، ملف: 01، مجموعة: 3205. وغيرها.

I) طرق الجباية:

إن جباية الضرائب كانت تبدو في شكل معقد، بالنظر إلى الأعوان المتنـــوعين في الوظائف والاختصاصات، والمشتركين في الجباية. وكذا لاختلافها وتقلبها، وفقا للأماكن والنواحي، وخضوعها للتعديلات في كل سنة، بحسب الازدهار أو الجفاف. وهنا يحق لنا أن نتساءل عن كيفية ذلك ؟

فإلى أن أصبح اعتماد العثمانيين على دواخل البلاد ومواردها منتـــصف القـــرن 12هـــ/ 18م، كانت الضرائب المُحصلة من السكان تتمثل في ما أمرت بـــه الـــشرعية الإسلامية.

ومع التوسع العثماني في البلاد شرقا وغربا وجنوبا، اتبع العثمـــانيون في مجـــالهم الضريبي كذلك على نظمهم، وعلى ما وجدوه في الجزائر من الدول السابقة لوجـــودهم؛ من تقاليد موحدية وزيانية، وأسسوا عددا من الإدارات في المدن والمراكز بالجزائر. وخلال الفترة المدروسة، كانت الأجهزة الإدارية المناطة بالضرائب تعمل بشكل دوري، وتـــبرز الاهتمام العثماني بها، وجعل الموارد متوفرة، في وقت كان من الصعب فيه مـــن الناحيـــة الإدارية والتنظيمية ضبط كل الإنتاج والمداخيل، وجمع كل المُتأتي. وذلك العـــدد يُظهـــر كذلك أن عمليات الجباية لم تكن تتم بشكل دقيق وفعلي.

وفي الواقع، إن نشاطات الجباية العثمانية، كانت متباينة بشكل كبير، ولم تستعمل الأجهزة الإدارية كامل طاقاتها، إلا في أواخر الوجود العثماني. واعتمدت على المناطق التي تتبع الحكم بشكل مباشر. وكان من نتائج التقلبات الموسمية مثلا في القطـــاع الفلاحـــي، آثارها على موارد الخزينة العامة للدولة، وانعكاساته على الفلاحين بازدياد المخلفات على كاهلهم.

ورغم وجود أجهزة متنوعة، كما ذكرنا سابقا، فإن الجباية كانت تضبط بإحكام وتدار من قبل الحكم المركزي، ومن خلال أنظمة متعددة؛ بشكل تنازلي، بإشراف مـــن الداي حاكم البلاد، فالبايات في الأقاليم، فالخلفاء، فالقياد، فشيوخ القبائل، وبمـــساعدة

موظفين وجباة عديدين. بينما كانت العمليات الكبرى لجمع الضرائب وجبايتها، تخضع عادة وفي مواسم جني المحاصيل، لنظام المحلة المعروف.

وفي هذا المقام يمكن القول إن مرونة النظام الضريبي العثماني تعتبر ميزة أساسية، وإذا أضفنا إلى ذلك أن قيم تلك الأموال المجباة كانت تحددها الأسواق، فإن الكميات التي كانت تدخل الخزينة، لن تكون عرضة لانخفاض قيمتها الحقيقية أو تجاوزها، أيّا كانت طبيعة الأسواق، وأيّا كانت السياسات التي انتهجها الحكام في ذلك. ولهذه الأسباب، فإن أموال الجباية لم تكن معرضة لفقدان قيمتها، أو زيادتها، وحتى بالنسبة لتأثيراتها على الرعية من حيث فداحتها أو توازنها.

وفي هذا المجال نذّكر بأن أموال الضرائب الداخلة إلى الخزينة، كانت في انخفاض، وتفسير تلك الظاهرة راجع إلى أن جزءا كبيرا من الأموال المستخلصة من مختلف الضرائب، لم تكن تصل إلى خزينة الدولة، بل كانت تذهب إلى جيوب الجباة والموظفين.[1] وإلى عدم تخصيص الدولة لرواتب ثابتة لبعض موظفيها، أمثال القياد، وآغوات الدوائر، والشيوخ، الذين كانوا يخصمون عشرا من الضرائب والغنائم المختلفة، قد تسبب في فساد النظام الضريبي. وقد ورد في المصادر، أن ميزانية بعض البايات، كانت تفوق ميزانية الداي أحيانا.[2] وكانت الضحية الأولى التي تتحمل عبء النظام الضريبي، هو المواطن البسيط.

أما عن كيفية جباية الضرائب، فندرسها على النحو الآتي:

أ- في الأرياف:

لقد ترك النظام الجبائي للبايات، والقياد وغيرهم، الحرية في تثبيت الضرائب والرسوم على مناطقهم. ومن خلال ما لاحظناه خلال بحثنا عن طرق الجباية، وجدنا أنه كانت هناك طريقتان رئيسيتان لتغطية الجباية وهي: الاقتطاع عن طريق أعوان وموظفي البايلك المحليين، أو بعبارة أخرى، عن طريق السلطات المحلية في الأوطان والقبائل، ويمكن

[1] J. C. Vatin: op.cit, p: 105.
[2] S. D’Estry: op.cit, p: 141.

الإشارة إلى ذلك بعبارة: النظام التراتبي. وثانيا عن طريق المحلة، وهو ما كـــان يتمثـــل في الحملات الجبائية.

1ـــ النظام التراتبي:

لقد كان لأغلب موظفي البايلك، اتصال مباشر بالضرائب، ســـواء منـــها مـــا يستخلص بالمدن، أو ما يجمع في الأرياف، وكان يخول لزعماء القبائل، جباية الـــضرائب لصالح البايلك كذلك. وقد كانت هناك قواعد مطبقة على كل نوع من الضرائب؛ فالباي كان يأمر قياده بالمبالغ المستوجبة على القبائل المتعددة، تبعاً لدرجة خضوعها للبايلك.

أما عن أهم طرق استخلاص الضرائب فكانت كما يلي:

أ- كيفية اقتطاع العشور:

كان قائد العشور [1] يخرج ليقوم بجولة في الأوطان، وعلى كل القبائل، يرافقه القائد والشيوخ، لتقدير عدد السكات أو المساحات المزروعة مـــن قبـــل الـــدواوير المختلفـــة وإحصائها، ليكون المزارعون مسؤولين عن تقديم العشور وإحصاء في فترة جني المحاصيل. كما كان شيوخ القبائل وإحصاء مجبرين كذلك على إحصاء عدد السكات، ليتم تـــسليم نسخة صحيحة من "التذكرة"، أو "الجريدة" إلى جابي العشور، الذي يجمعه حسب ذلك الإحصاء.[2] وكان قائد العشور يخرج مع "السراجة" (حاملو السروج)، و"العزارة" (الذين يسوسون الخيل)، يخرجون تحت أمر خوجة الخيل. وكذلك بعض "المخازنية". [3]

هذا وهناك طرق أخرى وإحصاء لمعرفة المعلومات التي تخص الإنتـــاج الزراعـــي؛ كالاعتماد على الوشايات من قبل بعض الأشخاص، أو من خلال تقدير تقريبي عن درجة

---

[1] في كل وطن كان هناك قائد للعشور، ولا دخل للقائد فيه، وإنما يتبع رأساً إلى كاتب العشور، راجع/
- أحمد الشريف الزهار: مصدر سابق، ص: 08.

[2] حمدان خوجة: مصدر سابق، ص: 144.

[3] PELLISSIER de REYNAUD: op.cit, p: 92.

ذلك. [1] أما إذا حدثت بعض الأمور كالآفات مثل قدوم الجراد، أو الجفاف وغيرها من الأسباب المؤدية إلى تلف أو نقص المحصول، فقد كان يدفع أقل ما يدفعه في حالة المحصول الجيد، وهذا بعد التحقق من ذلك. المهم وبعد جني المحاصيل، كان هذا القائد بمساعدة بعض الأعوان، وبمراقبة بعض الجنود، يذهب في تاريخ معين لجباية، الحبوب المستحقة وجمعها، ثم يتفقد الكميات المحصلة، ليتمكن من محاسبة القابض الرئيسي في الدولة. [2] ثم يسلم إلى الرعية ويعطي كل فرد، وصلاً أو شهادة الدفع. [3] المسلمة من قائد المرسى، عن طريق فرسان الباي الذين كانوا يجمعونه، ويحملونه إلى المرسى الكبير. [4]

ومن كل هذا، يتضح لنا حرص البايلك على تحصيل العشور، لكونه يعتبر مدخولاً مهماً، لا يمكن بأي حال الاستغناء عنه، ولكونه يلعب دوراً أساسياً في اقتصاد البايلك كذلك.

أما الحكور في قسنطينة فكانت جبايته مشابهة لاقتطاع العشور في المناطق الأخرى.[5] ومن خلال مخطوط: "سجل ضرائب قسنطينة"، نذكر أن القبائل كانت تدفع ضرائبها في مختلف فصول السنة، فنجد شتوية رعية العواسي، في أوائل جمادى الأولى

---

[1] I. Urbain: Op.cit, p: 402.

[2] حمدان خوجة: مصدر سابق، ص: 144.

[3] يحتمل أنه هو ما كان يدعى بـ: «الدسكرة»، وهي كلمة فارسية يراد بها وصل أو بيان مكتوب، يشهد لصاحبه ببراءته من الذمة، التي كانت في عنقه. وهذا ما كان يتبعه الأمير عبد القادر. كما وجدنا ومن خلال الوثائق اسم: «تسكرة» التي هي ربما مأخوذة من كلمة تذكرة، كانت تعطى كشيء مكتوب عند دفع الرسوم الجمركية. عن هذا راجع/ - قدور بن رويلة: مصدر سابق، ص: 70.

- **رسالة من أحمد بن خوجة الجلد من جبل طارق إلى إبراهيم وكيل الحرج**، مؤرخة في 12 ذي القعدة 1242هـ/ 1826م، م. م. و. ج، مجموعة 1903، رقم: 68.

[4] هذا بالنسبة لبايلك الغرب الجزائري.

[5] جاء في مخطوط: **سجل دفع الضرائب في قسنطينة**، ص: 289-293. تفاصيل كثيرة عن مختلف الأعراش وشيوخها، ومقادير دفعها، ولو أن معظم المخطوط مبهم غامض؛ ومن ذلك أعراش جبايلية قايد ميلة: زرارة وأهل الراس وأولاد حايد ناس بن بوراس وأولاد حايد ناس بن المطاعي وبني مسعد؛ وكذلك جبايلية قايد سقاو: بن تليلان وبني قايد..إلخ؛ والحشم، الذين كانوا يدفعون ضرائبهم في قصر الطير، وأهل سكيكدة كان جابيهم: "مخلصهم" في قسنطينة..إلخ

1174هـ/ 08 ديسمبر 1760م، مبالغ مالية دفعت من قبل الأفراد والقبائل. وهناك من كان يدفع في الربيع، والبعض يدفع في الصيف، حيث تدفع معه حقوق التولية أو البرنوس مثل أولاد زرقة خاوت الحاج مبارك، وورد أن كل من يدفع يحصل على تذكرة تبرئة الذمة، وهناك من كان يدفع ضرائب متأخرة مع الصيفية. [1]

ب- إجراءات جمع الزكاة:

كانت الزكاة، هي الأخرى من أهم موارد البايلك؛ فقد كان في كل سنة، يتم تحديد الثمن الجاري، لكل أنواع المواشي. لأنه في حالة عدم دفع المالكين لمواشيهم، يدفعون ذلك نقداً، أو بعض البضائع عوضاً عن ذلك. ثم يخرج قياد الأوطان، بمعية فرسان المخزن، وبمساعدة شيوخ القبائل، حيث يتم إحصاء ماشية الفرقة لتحديد نصيب الزكاة. كما كان شيوخ الفرق، يسجلون عدد المواشي وفقاً لتصريح المالكين. وقد كان يلجأ الجباة كذلك في معظم الأحيان، إلى التجسس من أحد أفراد القبيلة، عن ما تملكه قبيلته، ويتم الاستشهاد به أمام القاضي.

كما أن دفع الزكاة، كان يتم على كل دوار بشكل جماعي ومشترك، ثم يتم التشاور بين شيخ الدوار وسكانه، من أجل التوزيع العادي لكل فرد. أما في السنوات السيئة، وعند الأوبئة والمجاعات وغيرها، فكان يتم تأخير الدفع، إلى غاية السنة القادمة، وهو ما كان يدعى بـ: «السلف». [2]

---

[1] نفسه، ص: 06.

[2] I. Urbain: Op.cit, p: 438.

جاء في سجل دفع ضرائب قسنطينة أن: "بيان دين أهل تبسة لهم دين 1000 رأس غنم بقيمة 500، وباقي عندهم من حق الغنم البراشيش مبلغ 1073.5، وباقي عندهم من الخطية 38، ومن البغال 20". و"دين أهل زاوية بن سي الاخراتي في الحمام لهم 500 كباقي عند سي الزيادي وسي محمد وسي أحمد بودربالة.". انظر ص: 304.

وكان اقتطاع الزكاة، يتم بحسب الصعوبات المعترضة، من قبل الجباة، وعندما يتم تحصيلها، تؤخذ تلك الزكاوات إلى مراكز البياليك، حيث تباع بعناية أعوان بيت المال، أو عمال الخزينة في المزاد العمومي، وما ينتج عن ذلك من موارد تنقل إلى الباي، ثم الداي. [1]

ومن خلال مخطوط: "سجل ضرائب قسنطينة"، نذكر أن معظم الزكـــاة كانـــت تدفع في الربيع، حيث ورد: "بيان ربيعية رعية البقر أوائل شعبان 1174هـ/أوائل ديسمبر 1760م". لكن في مواضع أخرى نجدها في الصيف: "بيان صيفية رعية البقر أوائـــل ذي القعدة 1174هـ/ أوائل جوا 1761م". [2]

ج- الغرامة والمعونة وغيرها:

لقد كان للباي صبايحية يتبعونه في خرجاته، حيث يرسلهم إلى قبض الغرامـــات، التي يفرضها على القبائل، بقيادة "قائد الدين".

أما المعونة، فكانت تحصل بنفس طريقة العشور، من قبل خوجة المعونة، الذي كان يودع ضرائبه، إما في مخزن الزرع وإما في دار المعونة.

كما كان مختلف الجباة أو "الخلاصين"، يجبون ضرائبهم المكلفـــين بهـــا بـــالطرق نفسها. [3] فالقياد، كانوا يتعاملون مع شيوخ قبائل الرعية، الذين كانوا يتولون عملية جمع الضرائب، وضبط سجلات الضرائب الخاصة بأسماء القبائل، والأفراد. [4]

---

[1] W. Esterhazy: Op.cit, pp: 240- 241.

[2] مصدر سابق، ص: 12.

[3] P. Boyer: ***L'évolution***, Op.cit, p: 40.

وقد ذكر حمدان بن عثمان خوجة أن: "أهالي متيجة وبئر سليمان وغيرهم، قد طلبوا من الباشا أن يعين لهم أحد الأتراك يجمع الضرائب، ويقيم بينهم شهيدا على تصرفاتهم، وشاهدا على طاعتهم للباشا. واستجابة لهذا الطلب تم تعيين قائد هذه المنطقة ". انظر/ - مصدر سابق، ص: 114.

[4] ورد في الوثائق أسماء لبعض الشيوخ، الذين كانوا يشرفون على تلك السجلات، في عام 1099-1121هـ/ 1687-1709م، فمنهم مثلا، وطن موصاية (مزية)؛ زمام بوعلاهم، وطن بني جعد؛ زمام أولاد علوش، وطن

ومن خلال مخطوط: "سجل ضرائب قسنطينة"، نـــذكر أن: "القائـــد عبـــدي في قسنطينة دفع في الخريف حق الزيت الذي أعطي للخليفة وحق البرنوس الـــواطي متـــاع الربيع، وعشورات الاصبايحية، وحق البرادع [السروج] وحق بيت الرجل الذي مات و لم يترك وارثا". وكانت قبائل الشرق تدفع ضيفة الدنوش التي وردت كثيرا، من أن القبائـــل تدفعها في محلها، ويدفعها شيخها أو مخلصها في قسنطينة. [1]

2- نظام المحلة:

المحال أو الأمحال والمحلات جمع محلة، وهو اسم أُطلق في العهد العثماني على مجموعة كبيرة من الجند، كانت تخرج من مدينة الجزائر، أو من عواصم البياليك الجزائرية الـــثلاث مرتين في السنة. وكانت المحلة تخرج مرتين في السنة، تحت إمرة الآغا من العاصمة، وبقيادة الباي أو خليفته من إحدى عواصم البايلك، لتجوب الأوطان، مرة لإحـــصاء الأراضـــي المزروعة وعدد المواشي وغيرها، ومرة لجباية المستوجب من الضرائب.

إن ظاهرة المحلة في الجزائر ليست وليدة العهد العثماني، وإنما قديمة وترجع إلى العهد الموحدي والزياني. حيث تطورت تاريخيا، حسب الأطوار المتلاحقة التي مرت بها الـــبلاد، وصولا إلى الفترة الحديثة، لما اصطبغت بطابع العصر ومقاييسه، وتلونت بنظمه الآتية من الشرق.

وقد كان في الجزائر العثمانية العديد من الأمحال أو المحلات، فهناك المحلة السلطانية، التي كانت تخرج من مقر الحكم المركزي في العاصمة، أو المحلة السلطانية الـــتي يقودهـــا الآغا، وهناك في كل بايلك من بياليك الجزائر، محلته الخاصة التي يقودها بـــاي المنطقـــة، إضافة إلى محلات القبائل المخزنية، أو الفرسان الصبايحية في كل منطقة، تحتوي على قبائل المخزن، وهناك ما يسمى بمحلة زواوة وغيرها.

=بني موسى؛ زمام بوعبد الله بن عابد. انظر/ - الأرشيف الوطني الجزائري: **سلسلة بيت البايلك**، علبة: 33 إلى 34، رقم السجل: 112، الرقم القديم: 33، السنة: 1099-1121هـ/ 1687-1709م.

[1] مصدر سابق، ص: 12.

كل هذه المحلات، كانت تختلف من واحدة إلى أخرى؛ فبعضها كان يخرج بصفة منتظمة، وبعضها الآخر كان استثنائيا.

وكان للمحلة وظائف متعددة وأهداف مختلفة، بعضها مادي ملموس، وبعضها الآخر ذو صبغة رمزية معنوية. ويمكن إجمال أهم المرامي الأولى فيما يلي:

- جباية ما يتوجب من ضرائب الدولة على السكان.
- ومراقبة الطرق.
- والدخول في مفاوضات دائمة مع مختلف القوى المحلية، سواء الطيعة منها أو الممتنعة.
- ونشر العملة الجزائرية، باعتبار المجتمع الجزائري الريفي ذو مبادلات عينية.
- وتحريك الدورة الاقتصادية.
- وتنظيم الأسواق.
- وبسط نفوذ الدولة على بعض السلع والمنتجات، فيما يعرف بنظام الاحتكار.

أما الأغراض الأخرى فهي:

- إبراز مكانة الدولة وهيبتها للعيان، أمام مختلف السكان.
- وإثبات شرعية الحكم القائم.
- وتجديد فرض طاعة الدولة من قبل السكان، وتفقد ولائهم لها؛ أي أخذ البيعة منهم وغيرها.[1]

---

[1] يذكر بعض الكتاب المنتمون إلى مدرسة الحوليات الفرنسية أن المحلة كانت ظاهرة في كامل بلاد المغرب. فبيّنت "جوسلين دخيلة" في دراستها عن: "**تبعية الأمير: رمزية السلطة المتجولة في بلاد المغرب**"، أن المحلة كظاهرة حكم، لا يمكن حصر معناها ومفهومها وأدوارها في الوظائف الجبائية والعسكرية المحضة، بل تجاوزت هذا التحديد المنقوص والمختزل، لتكون أهم مؤسسات الدولة الحديثة. وقد استشهدت بقول مأثور مفاده: "إن عرش ملك المغرب، كان يكمن في صهوة جواده". ومتسائلة إن كان حكم السلطان، من داخل عاصمته، وبين أسوار بلاطه، حكما شرعيا في نظر الثقافة السياسية السائدة في ذلك العصر. وطرحت إشكالا يتعلق بالتعادل المستمر للموازنات، بين مداخيل المحلة ومصاريفها. حيث لا تذكر الوثائق أن الموازنات كانت رابحة، وبالتالي فالمحلة لم

إن نظام الحكم في كامل بلاد المغرب، في العصور الحديثة، بما في ذلك المحلة الـــتي تعد أحد وسائلة، أو ذراعه الطويلة، يتسم بالشبكية لا بالشمولية؛ إذ لا يضم كل المساحة المكونة للبلاد، بل كان يكتفي بالربط بين نقاط الارتكاز فيها، ووفقا لدرجة ولاء المناطق وخضوعها، وما كان يعقده الحكام من اتفاقات مع زعماء المناطق، التي تجوبها المحلة أو تمر عبرها، وكذا بحسب الطبيعة الجغرافية؛ من سهول وتلال وجبال وصحاري.

إن ظاهرة المحلة المخزنية في كامل بلاد المغـــرب، ومحلـــة البايلـــك في الجزائـــر بالخصوص، تعتبر ظاهرة في عمومها لإثبات سيادة الحكم العثماني طيلة الـــسنة، ولا أدل على ذلك الفترات الطويلة التي تقضيها المحلة في دواخل البلاد، مما يجعلها جهاز لنظام حكم ذي أبعاد متعددة.

إن المحلة في بلاد المغرب الكبير –كما يراها عبد الله العروي- [1] موضـــوع أهملـــه الدارسون، الذين ركزوا في دراساتهم لتاريخ المغرب الحديث، علـــى الهيئـــات المركزيـــة الحاكمة: السيادة العثمانية: الديوان، الباشا، الداي ... وعلى القرصنة والنشاط البحـــري والتجارة الخارجية، واهتموا بدراسة التاريخ من وجهة نظر المركز، حيث تتوفر الوثـــائق وكتابات الإخباريين، لكنهم أهملوا دراسة علاقة الهيئات المركزية بدواخل البلاد، بمـــا في ذلك الجانب الضرائبي.

ويحتاج تاريخ المغرب الكبير، بما في ذلك الجزائر، إلى دراسات جديدة تنطلق مـــن منظور دواخل كل بلد، بيد أنه تساءل عن صعوبة تلمس واقع المجتمع غير العثماني، إذا لم يتم التركيز على ما كان يجري في عمق المجتمع المحلي، حيث استمرت التقاليد الموروثة عن

=تكن تخرج لمجرد جباية الضرائب فقط، وإنما ما ذكرناه أعلاه، وأن معظم ما كانت تجمعه المحلة، كـــان يعـــاد توزيعه على المخازنية ورجال الطرق والزوايا وغيرهم، من أرباب الدولة، في شكل هدايا وعوايد. بيد أن هـــذه الباحثة لم تعط ولا تفصيل لنظام المحلة في الجزائر، مركزة على المغرب وتونس، ثم عممت استنتاجاتها على كامل المغرب. للمزيد راجع /

- J. Dakhila: "***Dans la mouvance du prince : La symbolique du pouvoir itinérant au Maghreb***", in, A. E. S. C, Mi-juin, Paris 1988, pp: 735-760.

[1] **مجمل**، مرجع سابق، ج: 3، ص: 53-81.

العهدين الزياني والحفصي؟ ويرى أنه، ورغم احتفاظ دول المغرب، كل واحدة بخصوصيتها المميزة لها، فإنها تشترك في السمات الأساسية، والتي من أهمها سمة الثنائية: الموروثة من القرن الثامن الهجري/ الثالث عشر الميلادي: الدولة من جهة، والمجتمع من جهة أخرى، والعاصمة من جانب، ودواخل البلاد من جانب آخر. ويعتبر أن العواصم المغاربية، وخاصة الجزائر وتونس وطرابلس الغرب، كانت في العصر الحديث؛ "جمهوريات حضرية" منفتحة عن المتوسط، وعن تقنياته، وعملاته، ومواده، وسكانه. في حين بقي عمق المجتمع متقوقعا على نفسه، منغلقا على ذاته، إلى درجة أننا لا نجد أمامنا حكاما ومحكومين، ولا نظاما سياسيا يعكس النظم الاجتماعية القائمة، بل مجتمعين مستقلين الواحد عن الآخر. فالحاكم كان يملك قاعدة اجتماعية، وموارد اقتصادية خاصة به، أما المجتمع، فكان من جهته يملك بنى وأطر سياسية خاصة به. [1]

وتساءل عبد الله العروي، عن الكيفية التي كان يتم بها التعايش بين الطرفين؟ فوجد أن بروز الجيش كمؤسسة حكم، كان ظاهرة ميزت تاريخ بلاد المغرب، منذ القرن 10هـ/ 16م. وكانت الانكشارية تتكون من جنود غرباء على البلاد، جُلبوا من الأناضول، بيد أنهم لم يكونوا جيش احتلال، بل حضروا لمساعدة الأهالي، وأغلب الزعامات الدينية في جهادهم ضد الإسبان. ولم تكن العصبية التي تربط بينهم عصبية خلدونية، بل عصبية انكشارية. [2]

وكان السعديون في المغرب الأقصى بدورهم، قد اقتفوا أثر العثمانيين وخطاهم، واتخذوا في عهد السلطان أحمد المنصور الذهبي، جيشا من الوافدين من الأندلسيين المهاجرين، ومن الأتراك العثمانيين، ومن جند زواوة. واستوحى السلطان إسماعيل (1082-1139هـ/ 1672-1727م)، من العثمانيين طريقة بناء الجيش، والتي تتلخص في فصل الجيش عن الجماعات المتقاسمة لأرض السلطنة. ولم يرى العروي، من وسيلة

---

[1] نفسه.

[2] وتتمثل في الجنس، والفئة، والمذهب الحنفي.

لتحقيق ذلك، إلا في تجنيد العبيد، الذين يؤدون يمين الوفاء لشخص السلطان، على كتاب البخاري، لذلك سموا بــ:"عبيد البخاري".[1]

وقد يتساءل الدارس، عن مسألة؛ أن يكون الجيش في مجتمع ما متكونا من عناصر وافدة على البلاد، القناة الأساسية للاتصال بين المركز ودواخل البلاد، لأنه يحتكر وسائل التبادل، وعلى رأسها مادة الجباية؟ وقد بيّن كذلك أن الجيش يؤسس دورة إنتاجية قائمة بذاتها، معتمدة على الجباية، والجهاد البحري، وفلاحة فحوص العواصم، بحسب الخبرات والتقنيات التي كانت تجلب من المتوسط.[2]

لكن الوضع السياسي للجيش معقد، إذ يعيش في مواجهة دائمة مع الدول الأوربية، وفي تناقض مستمر مع السلطات المحلية؛ من قيادات قبلية وزعامات دينية.[3] في دواخل البلاد. لذلك يعتبر وضعا متسما بالهشاشة، تمنعه من التجدد التلقائي، عبر القنوات التي تربطه بالمجتمع المحيط به.[4]

وإذا كانت مؤسسة المحلة تخرج مرتين في السنة، فإن حصيلتها، لم تكن مرتبطة بمستوى الجهد العسكري المبذول، بقدر ما كانت مرتبطة بنوعية علاقة الباي، أو خوجة الخيل، أو آغا العرب، بالزعماء المحليين؛ من شيوخ القبائل والطرق والزوايا. إذ كان هؤلاء يتقاضون حقوقا على السكان، وبالتالي فالمسألة تعود إلى تقاسم المحاصيل.[5]

وهناك جملة من التساؤلات التي تدور في ذهن الدارسين بخصوص المحلة.

---

[1] نفسه.

[2] نفسه.

[3] عيسى لطفي: **مغرب المتصوفة؛ الانعكاسات السياسية والحراك الاجتماعي من القرن 10 إلى القرن 17م**، نشر المركز الجامعي للنشر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 2005، ص: 6-8.

[4] عبد الله العروي: مرجع سابق، ص: 53-81.

[5] نفسه.

وفي البلاد الجزائرية، فقد كان يستعان في بعض النواحي، غير الخاضعة بصفة تامة، بالمحلة لجباية الضرائب وتعجيل دخولها. وهذه المحلة تعتبر حملة عسكرية، كانت تجهز كل سنة لتقوم بجولة جبائية، حيث تجوب أقاليم البايلك، من منطقة إلى أخـــرى، وفي كـــل مرحلة أو مكان تخيم فيه، يجب على شيوخ القبائل أن يؤدوا ما عليهم إلى المخــيم؛ مـــن ضرائب وضيافات. وعندما تحاول القبائل التملص من التزاماتها، أو الامتناع عـــن دفـــع ضرائبها، فإنها كانت تجبر على دفعها أو يشن عليها حملة.

وكان النظام المتبع في البيالك كما يلي: أنّ الإنكشاريين القادمين من تركيـــا إلى الجزائر، كانوا لا يخدمون في سنواتهم الأولى، إلا بعد مضي ثلاث سنوات على مجيئهم، ثم يتم إرسالهم إلى بايلكيات الجزائر الثلاث؛ فأما الذين يرسلون إلى باي وهران، فكان يـــتم ذلك في ربيع السنة الخامسة [1] حيث كان "المقطاعجي"، هو مـــن يعينـــهم ويـــنظمهم، ويرسلهم في الأيام الأولى من فصل الصيف. [2]

وإذا كان الخلفاء يأتون في آخر الربيع للتدنيش بالجزائر، فقد كانوا يخرجون معهم الأمحال. وقد جاء في تقرير "تيدينا": أن الداي كان في رصيده 12 ألف إنكشاري، يزود منها 500 إلى باي قسنطينة، و200 إلى باي التيطري، و300 إلى باي معسكر. [3] وجاء في دفتر تشريفات أن محلة الغرب سنة 1128هـــ/ 1813م كانت تضم 60 خيمة تشمل 814 رجلاً. [4]

وكانت فرق الإنكشارية، ترافق البايات أثناء خروجهم في المحلات إلى الأريـــاف، لجمع الضرائب. [5] وكل محلة يرافقها خليفة الباي في الذهاب والإياب. وتختلف المدة التي

---

[1] سيمون بفايفر: مصدر سابق، ص: 191.

[2] حمدان خوجة: مصدر سابق، ص: 142.

[3] Thedenat: ***Coup***, Op.cit, F° 194, p: 07.

[4] ***Tachrifat***: op.cit, p: 22.

[5] م.م.و.ج: وثائق عثمانية، "قانون خاص بحقوق وواجبات أفراد محلات جمع الضرائب"، الملف الأول ، المجموعة 3190، رقم الوثيقة، 42، 43، 44، 45، السنة 1095هـــ/ 1683.

تمكثها كل محلة من بايلك لآخر.[1] فكان نشاط محلة بايلك الشرق، يستغرق ستة أشهر. أما محلة الغرب، فإنها تعود إلى الجزائر بعد أربعة أشهر ونصف. بينما لم تكن فترة محلة التيطري تتجاوز أربعة أشهر.[2]

وكانت المحلة توضع تحت قيادة الآغا، الذي يساعده في مهامه "البولوك باشي"، و"الأوده باشي"، و"الخوجة"، و"شاوشان"، و"السقي باشي"، و"العشي باشي" (رئيس الطباخين)، و"وكيل الخرج" (المكلف بالتموين). وكان هؤلاء الأعضاء يشكلون ديوان العسكر. وكان كل واحد منهم يستلم مبلغا من المال، حسب رتبته من الضرائب المستخلصة.[3] كما كانوا يستلمون الهدايا من الباي. وإذا احتفظ الباي بأفراد المحلة أزيد من المدة المقررة لهم، فإنه يتحمل على عاتقه مصاريفهم.[4]

وللتدليل على ذلك نورد في هذا المقام، إجراء محلة باي الغرب، حيث كان يرسل ضابطاً يدعى: "مهر باشا" على رأس "العزارة"، إلى أسفل مليانة مع 300 فرس تابع للبايلك، وينتظر هناك عودة الخليفة، مع المحلة المتكونة: من 80 خيمة عثمانية (1800 رجل).[5] وعندما تصل المحلة إلى مليانة تمكث ثلاث أيام، تقدم لها قبائل الرعية المحيطة بمليانة المعاش. وبعد ذلك تقسم المحلة، وأفراس مور باشا على الطريقة التالية: يعطى لقائد جندل 10 خيام و50 فرساً لجباية ضرائبه، إضافة إلى مخزنه المتكون من حضر وكراغلة مليانة، وفرسان بني حمد، وأولاد ساري عبيد عين الدفلى. ويعطى لقائد فليتة 10 خيام، و50 فرساً كذلك، إضافة إلى مخزنه، المتكون أساساً من قربوسة، لجباية ضرائبه. ويبقى مع الخليفة 60 خيمة، يرسل منها 30 إلى الباي بقيادة آغا المحلة، ويترك لنفسه 30 الباقية مع 100 فرس لمور باشا،، لجباية ضرائب إقليمه.[6] وعموماً كانت هذه الجيوش الأربعة

---

[1] ***Tachrifat***: op.cit, p: 32.
[2] J. M. Venture de Paradis: op.cit, p: 170.
[3] للمزيد من التفاصيل عن واجبات وحقوق أفراد المحلة، أنظر م. م. و. ج: **وثائق عثمانية**، الملف الأول، المجموعة 3190، رقم الوثائق: 42، 43، 44، 45.
[4] J. M. Venture de Paradis: op.cit, p: 170.
[5] W. Esterhazy: op.cit, pp: 273-281.
[6] Ibidem.

لجندل، وفليتة، والخليفة والباي تجوب الأرياف، وكل الأوطان. وعند الانتهاء من جباية كل أنواع الضرائب، كانت هذه المحلات تلتقي، وتجتمع ثانية في أسفل مليانة، لتعود إلى الجزائر، ويعود المخزن إلى قبائله. كما يعود القياد، والخليفة، والباي كلٌّ إلى إقامتهم الخاصة قبل فصل الخريف.

هذا، ولقد كانت المحلة المتنقلة داخل البيالك، تجد أماكن معدة للراحة، تدعى بـ: "القناقات"، [1] التي كانت في أغلب الأحيان، لا يوجد فيها بناء، وإنما يوجد بالقرب منها خيام عرب المخزن، المكلفين بخدمة السيارين، الحاملين لرسائل الدولة، إضافة إلى ضمان المواصلات في مختلف الطرق، ولراحة القوافل. وكان يقودها شيوخ الزمول، الذين في مقابل هذه الخدمة، لم يكن يطلب منهم الضرائب.

وقد كانت هذه الأماكن في بايلك الغرب، كما يلي:

- **القنق 1**: كان يوجد في منطقة سيق، وكان يقوده في عهد الباي الأخير محمد بوعلام، وكانت قبائل الدواير، والغرابة يحفظون الأمن من مليتة إلى هذا القنق.
- **القنق 2**: كان في سهل يلّل، في مكان وجود "قتنة"؛ وهو معسكر لشيوخ الزمول، المرابط سيدي الطيب بن عويس، حيث كانت توجد 100 خيمة من خيام الزمالة المكلفين بحفظ الأمن إلى غاية القنق الثالث.
- **القنق 3**: يوجد في مينة، وكان قائد مينة، هو شيخه، ويسمى بـ: "قنق الروازة"، أو "نزلة الروازة"، بسبب وجود حقول رز الباي على ضفاف وادي مينة.

---

[1] هذا حسب تعبير "استرهازي"، ولعل المقصود بها، ما يسمى في التعبير العامي الجزائري، بالخناق؛ كناية عن الأمكنة صعبة الممرات، حيث تختنق فيها الحركة، ولا سبيل للمرور، إلا عبرها. وكانت أماكن يكثر فيها العصاة والمتمردين وقطاع الطرق وغيرهم. لذلك كان العثمانيون، يحرصون على ضمان أمنها، بتكليف من يحرسها.

– **القنق 4**: يوجد في جديوية على وادي رهيو، وكان آخر شيخ له هو الحاج منداح من قبيلة سيدي العريبي.

– **القنق 5**: كان يوجد على وادي صليح، ببلاد أولاد قصير، حيث أنشأ هـذا القنـق مباشرة، بعد هزيمة مخزن الباي إبراهيم، من قبل هذه القبيلة. وكان آخر شيخ له هـو الشيخ بوخضرة.

– **القنق 6**: كان يوجد على واد الروينة، أسفل جبال مطماطة ببلاد العطـاف، وكـان يقوده البغدادي وليد قويدر بن يحي، الذي كانت له "قتنة" تفوق 600 خيمة.

وبعد هذا القنق، نصل إلى مليانة، حيث يبدأ إقليم الآغا إلى مدينة الجزائر، حيـث كانت الطرق مؤمنة.

وقد كانت توجد مخيمات أخرى، منشأة على عدة طرق: بين وهران ومستغانم في أوطان سيرات، حيث نجد: "قنق المنجوب"، الذي كان تحت إمرة قائد البرجية. وكانـت توجد على طريق مستغانم – مازونة، "قتنة سيدي عبد الله بن حوا"، في إقليم المكاحليـة. وبين مازونة ومعسكر، وفي زمول سيدي العريبي، ببلاد أولاد العباس، وعكرمة، و"قتنـة سيدي محي الدين"، بوادي الحمام، التي كان يتحكم فيها، سيدي السعيد، أخو الأمير عبد القادر وغيرها. [1]

وإذا كانت المحلة تقوم بتحصيل الضرائب من القبائل، فإنه كان يحدث أن تـرفض بعض القبائل الانصياع للمطالب المخزنية، لذلك كان يشن عليها غـازات لإخـضاعها. وكان للجيش الحق في الغنيمة، بحيث أن الزبنطوط الذي يشكل القوة الضاربة، كان يمنح لكل واحد 10 ريالات بوجو. أما في الحالة التي تكون فيها الغزوة غـير مثمرة، فيعطـى لكل واحد 03 ريالات فقط، كتشجيع لهم. [2]

---

[1] W. Esterhazy: Op.cit, pp: 248- 251.
[2] Idem.

ولقد تركت لنا المصادر بعض الإشارات، عن نتائج الحملات التي كـــان يـــشنها العثمانيون على القبائل العاصية، ومن ذلك حملة ذكرها "ديفونتان"، عن الباي محمد بـــن عثمان على عرب طرارة أو الأنجاد، والمتكونة من 1500 رجل، والتي تمكن فيهـــا مـــن إجبارهم على الإذعان لمطالبه، حيث انتزع منهم: 400 جمل، و30 ألف خروف، و400 بندقية، وكل ما وجده من مال.[1] وكذلك حملة أخرى ذكرها أسيره "تيدينا"، والتي هي ربما حملته على الأغواط وعين ماضي سنة 1199هـــ/ 1785م، حيث ذكر: «... على بعد أكثر من 200 مرحلة جنوب معسكر، خرج الباي بجيش يتكون من 15 ألف رجل. وفي أثناء الحملة تمكننا من أخذ ومعاقبة 14 أو 15 دواراً، والذي لا يصدق رغم الحقيقة، أننا تحصلنا على 67 ألف رأس ماشية، و05 آلاف جمل و653 بغلاً، و720 بقرة وثوراً، ووقع في أيدينا 60 شخصاً أغلبهم نساء. والباي في طريق عودته، باع كل هذه الغنـــائم، ووزعها على الجيش وقبائل المخزن، أما المواشي ورغم أنها بيعت بأسعار منخفضة، فقـــد كان هناك ربح وفير... ».[2] كما نجد ذلك في رحلة نفس الباي، بحيث نراه فرض عدة غرامات على القبائل العاصية، وشنه لعدة حملات؛ ومن ذلك حملة على: «سلام» حيث غنم كثيراً من الخيام والأفرشة، والأمتعة، ونحو 1000 من الإبل، والكثير من الغنم الـــتي وزعها على جيشه، وبقي له منها 04 آلاف. ثم حملة على: «تاويلة»، التي أخـــذ منـــها الكثير من الغنم، والبقر قبل أن يطلب أهلها الأمان، وأن يؤدوا له 400 رأس من البقـــر، و100 حمل شعير وبعض الخيل. ثم حملة من قبل خليفته محمد بن عبد الله، الذي أخذ مـــا وجده من قماش، وسمن وقمح، وشعير.[3]

وفي بايلك الشرق، وعند قيام ثورة الحراكتة والحنانشة، قـــام البـــاي مـــصطفى الوزناجي (1795-1789) سنة 1897، بحملة حصل خلالها على غنـــائم ضـــخمة،[4] وأدت حملة أحمد المملوك باي قسنطينة عام 1818، على أمراء بني جلاب في توقرت، إلى

[1] Op.cit, p: 178.
[2] «*Mémoires*.», Op.cit, p: 182.
[3] أحمد بن هطال التلمساني: مصدر سابق، ص: 41-51.
[4] E. Vayssettes: "Histoire", in R.A, Alger, 1863, p: 115.

الحصول على 10000 ريال بسيطة، ونتج عنها تدمير 200 نخلة. [1] وكذلك كانت حملة محمد شاكر (1814-1818) سنة 1817، على مناطق النمامشة، الذين فروا، فـــانتقم الباي من قبائل سيدي عبيد. وحملة الباي إبـــراهيم بـــن علـــي (1822-1824) ســـنة 1822م، على النمامشة الذين رفضوا دفع الضرائب الواجبة، فشن عليهم غزوة اســـتحوذ فيها على 40 ألف رأس من الغنم. [2]

أما في بايلك التيطري، فقد قام بايها الأخير مصطفى بـــومزراق مـــثلا، في ســـنة 1825م، بمساعدة حوالي 4500 فارس مخازني، من الاستيلاء على 10700 جمل، بيعت في مكان الاستحواذ عليها لقبائل القوم المتحالفة. كما أحضر 120 من أعيان قبيلة الأربعاء كرهائن، ونفس المصير تعرضت له قبائل أولاد مختار الشراقة في نفس السنتة ومن قبل نفس الباي، حيث غنم منهم، بمساعدة المخزن، على 500 جمل، و4000 خروف. [3]

ولما كانت الجباية تعتمد على المحلة، فإنه كانت هناك حملات صغيرة، تشن علـــى القبائل العاصية عن طريق فرسان المخزن فقط، واعتماداً على ما يخبر به الشواف المطلـــع على مضارب القبائل. [4]

وكانت القبائل تساهم في تغطية احتياجات المحلة، أثناء خروجها إلى الأرياف لجمع الضرائب. وهذا ما استخلصناه من إحدى الرسائل التي وجهها الحاج خليل، قائد وطن بني موسى، في ضواحي دار السلطان، إلى الداي حسين، يخبره فيها، بأن المحلـــة الموجهـــة إلى

---

[1] Ch. Feraud; ***Le Sahara de Constantine***, H. Jourdan, Alger, 1887, p: 80.

[2] E. Mercier: ***Histoire de Constantine***, J. Merle, Alger, 1903, p: 346..

[3] H. Aucapitaine et H Federman: "***Notice sur l'histoire et l'administration du Beylik de Tetteri***",in, R.A, n°9, Alger 1865, p: 301.
للتعرف على باي المديـــة، وتـــصرفاته انظـــر/ - ARSENE BERTEUIL: ***L'ALGERIE FRANCAISE, Histoire-Mœurs-Coutume-Industrie-Agriculture***, 2T, DENTU, Libraire-Ed, Paris, 1856, T1, p: 143 et suiv.

[4] راجع ما جاء في الفصل الأول من رسالتنا للماجستير.

العمالة الشرقية، والمرابطة بعين الربط، تلقت المؤن الواجبة لها من أهل وطن بني موسى، المتمثلة في الكباش، والسمن، والشعير.[1]

كما نجد أن محلة جمع الضرائب، كانت تواجه عدة صعوبات أثناء إقدامها على استخلاص الضرائب؛ ففي قبائل وادي الصومام، التابعة لبايلك قسنطينة، كانت المحلة تضطر إلى الاستعانة ببعض القبائل القوية في المنطقة. وبالرغم من الدعم الذي كان يقدم للمحلة، فإن الضرائب المستخلصة غالبا ما تكون قليلة، لافتقار أراضي تلك الجهة، وهذا ما كان يؤدي بسكان تلك المنطقة إلى التوجه إلى مدينة الجزائر، باحثين عن العمل لتلبية احتياجات أسرهم.[2]

ب- في المدن:

لقد تطرقنا سابقاً إلى مختلف طرق تحصيل ضرائب ورسوم المدن، عند التعرض إلى أنواعها وأصنافها. لكن بقي أن نتناول في عجالة الأداة المعتمدة في المدن، والتي كانت تجعل السكان يدفعون ضرائبهم ورسومهم، وعند الذراع الطويلة التي كان يعتمد عليها البايلك في المدن، المتمثلة في الحاميات العسكرية، أو ما كان يدعى بالنوبات. وهذه النوبات كانت مشكلة من الإنكشاريين وتتدعم كل عام بالبعض منهم؛ فحسب حمدان خوجة، فإنه عندما تذهب المحلة لجباية الضرائب، كان بعض الإنكشاريين، يفضل البقاء في مدن البايلك على العودة إلى الجزائر، بعد حصولهم على إذن يرخص لهم بذلك. وهذا بسبب تضاعف مرتباتهم، وازدياد مدخراتهم، ولأن الباي كان يقدم لهم المنح والعطايا.[3]

ولقد كان نظام العثمانيين محكما، حيث إن الإنكشارية كانت موزعة في نوبات، في كل واحدة قوات من "البوجية" على رأسها "باش بومبجي"، وقوات من المدفعية أو

---

[1] م.م.و.ج. وثائق عثمانية، "رسالة الحاج خليل قائد وطن بني موسى إلى الداي حسين"، الملف الثالث، 3206، رقم الوثيقة 49، السنة 1240هـ/ 1824م.

[2] L. FERAUD: «***Notes sur Bougie, légendes, traditions***», in, R.A, N° 3, Alger 1858-59, p: 299.

[3] مصدر سابق، ص: 139.

"الطوبجية" بقيادة "باش طوبجي"، وكانوا إما أتراكا أو كراغلة. وكان على رأس كل نوبة آغا يساعده نائب وهو "كايا"، و"أودباشي"، و"بولكباشي"، و"وكيل حرج"، يشكلون ديوانا للنوبة، ويستخلصون بعض الضرائب من سكان المدن؛ مثل ضيفة دار السلطان، التي كانت تدفع إلى أيدي الآغا، في فترة تغيير النوبة. إضافة إلى أنه كان في كل نوبة عدد من السفرات، أو الأخبية (الخيام)، تحتوي كل سفرة على 23 رجلا في أغلب الأحيان، وكل فرقة تتسلم القمح وكبشا كل خمسة أيام، و20 رطلا من السمن، وجرة زيت، و25 رطلا من الصابون شهرياً. [1] كما أن كل خيمة فيها محافظ للمؤونة، يحرس المعاش والطباخ يساعده "الصاغا" أو "السقاي"، المكلف بجلب المياه وتوزيعها، إضافة إلى "خادم المتاع". [2]

وقد كان جنود النوبة، في مقابل خدمتهم، يتسلمون راتبا صغيرا. وإذا كان كل الأتراك والكراغلة، إما عاملون في النوبة، وإما "خزورجي". [3] فالمتعاقدون كانوا يذهبون كل أربعة أشهر عند الآغا قائد النوبة، الذي له قائمة عامة عن كل جندي، وعن اسم أوجاقة وغيرها، تسجل في بطاقات، وتوضع في حقيبة مختومة بخاتمه، ويعاد وضعها في رسائل تسمى: «آغا متاع الشكارة»، وترسل إلى الجزائر عند الداي. وبعد مقابلتها وتفحصها في السجل الكبير، تجهز الرواتب المختلفة، وتعاد في قطعة ورق، فيها ختم كل بطاقة إلى آغا الشكارة، الذي يعيدها بحضور الخزندار في كيس، أو أكياس مختومة بخاتم الخزندار، ثم تحمل إلى المدن المختلفة، وتوضع باهتمام آغا النوبة. وقد كان كذلك الأتراك والزبنطوط، باستثناء المكاحلية، والخواجات وموسيقيو دار الباي، يستلمون كسوة كاملة كل ثلاث سنوات، في فترة الدنوش. [4]

أما عن النوبات الأساسية في الجزائر، فعديدة، نذكر بعضها كما يلي:

---

[1] W. Esterhazy: op.cit, p: 249 et 273.

[2] حمدان خوجة: مصدر سابق، ص: 140.

[3] خزروجي مأخوذ من خزور، وهي السنة التي يكون فيها أتراك الميليشيا لا يؤدون الخدمة، لا في النوبات، ولا في المحلات، وكانوا أحرارا في إقامتهم في إحدى مدن الإيالة التي تناسبهم لممارسة التجارة لحسابهم الخاص.

[4] W. Esterhazy: op.cit, pp: 273- 281.

- نوبة وهران، 10 سفرات تحتوي على 156 رجلاً.

- ونوبة مستغانم؛ 05 سفرات، تشمل 78 رجلاً.

- ونوبة تلمسان؛ 05 سفرات، تضم 76 رجلاً.

- ونوبة معسكر؛ 03 سفرات، تشمل 42 رجلا. [1]

ثم ازداد عدد هذه السفرات في سنة 1246هـ/ 1830م، وأصبحت حسب معلومات مستخرجة من أحد سجلات البايلك، المخصص لتسجيل القوات العثمانية، [2] كما يلي:

- نوبة وهران 1300 تركي.

- ونوبة تلمسان 1300 تركي، و738 كرغلي.

- ونوبة مستغانم 1300 تركي، و694 كرغلي.

- ونوبات معسكر والقلعة، ومليانة تحتوي على 1300 تركي، و779 كرغلي.

ومن الملاحظات التي يمكن استخلاصها بعد دراسة النظام الضريبي، هي أنه كان يتميز بالمرونة. فالإدارة كانت تراعي ظروف السكان؛ حيث فتحت أبواب التفاوض والتشاور معهم حول تحديد قيمة الضرائب، وطرق دفعها، وإذا حلت كارثة طبيعية، وتضرر الزرع من جرائها، فإنها كانت تعفي السكان المتضررين في تلك السنة، على الأقل، من دفع الضرائب المقررة عليهم.

---

[1] Tachrifat, Op.cit, pp: 31- 35.

[2] Ministère de la guerre: «***Gouvernement de la Régence d'Alger sous les Deys.***», in, T. S. E. F., T 1838, p: 188.

وقد كانت الإدارة صارمة في تطبيق القانون الخاص بالضرائب، وهذا ما أكده حمدان بن عثمان خوجة، الذي قال: "عندما علم الأتراك أن جباة الضرائب يقومون بالتجاوزات، أي أن الدولة لم تكن تقبض بالضبط جميع المبالغ التي تعود لها، وأن الجباة كانوا يجمعون أكثر من اللازم، عندئذ أوجدوا وسيلة تمنع تلك التجاوزات التي كانت تثبط الفلاحين و تعوقهم". [1]

والواقع أن العثمانيين قد وضعوا قانونا خاصا لجمع الضرائب، منذ أن أخضعوا البلاد لسلطتهم. تم فيه تحديد طريقة جمع الضرائب، ودور مختلف الأفراد المكلفين بها، وكذا تكاليف كل واحد منهم. فكان البولكباشيات، المكلفين بجمع الضرائب من قبائل الرعية، يستلمون من الباي خمسين صائمة. [2] إلا أن قانون جمع الضرائب لم يحترم، إذ ظلت هناك تجاوزات. ويفهم من قول حمدان بن عثمان خوجة، الذي عاصر المرحلة الأخيرة من الحكم العثماني في الجزائر، أن العيب ليس في النظام الضريبي، بل كان في الموظفين الساهرين على تطبيقه. وقد كان لهذا السلوك انعكاسات سلبية على أساليب التسيير، مما حرم خزينة الدولة من جزء معتبر من الموارد المالية. وحالت كل هذه العوامل، دون تمكين الدولة من تحقيق عدالة اجتماعية. فأثار ذلك غضب بعض الفئات الاجتماعية، التي كانت تتحمل عبء النظام الضريبي. وتسبب هذا الوضع في تدهور العلاقات بين الحاكمين والمحكومين. فلم تعد بعض القبائل تلتزم بواجباتها، المتمثلة في دفع الضرائب. وهذا ما أدى بالإدارة إلى استعمال العنف ضدها.

II) دنوش البايلك وموارده:

إن الدنوش إجراء لم يسبق وأن عرفته الجزائر قبل مجيء العثمانيين إليها؛ فكان نظاما موظفا وثابتا على البايات، وقادة المناطق، وكان ترتيبا مستحدثا، اختصت به الجزائر

[1] مصدر سابق، ص: 144.

[2] م.و.ج. وثائق عثمانية: "**عهد أمان خاص بمحلات الجزائر الثلاث؛ وبتنظيم حقوق الجنود، وواجباتهم، وعلاقاتهم فيما بينهم، وطريقة عملهم**"، الملف 1، المجموعة 3190، وثيقة رقم 45، السنة 1007هـ/ 1598م.

دون غيرها من الإيالات العثمانية. وما تجدر الإشارة إليه أن العثمانيين وبقدر ما دعموا النظم المحلية الموروثة من العصور السابقة بقدر ما حاولوا ضبطها ؛ فكانوا يسجلون المجابي في دفاتر وسجلات كان يحملها "الخلاصون"، وهذا إظهارا "للعادة القديمة" أي يبينوا للقبائل ما اتفق عليه أسلافهم مع أجداد العثمانيين. لكن هذا لا يعني أن العثمانيين لم يستحدثوا نظما و لم يجلبوا معهم أخرى. تلك النظم التي تشبثوا بها حتى النخاع.

وإذا كان البايات والخلفاء يسهرون على حفظ الأمن، وجباية الضرائب، فإن هناك شيئا آخر كان عليهما القيام به، وهو عملية تسليم ضرائب البايلك إلى الحكم المركزي بالجزائر، وهو ما كان يدعى بالدنوش الصغرى المتمثلة في العوائد التي كان يدفعها الخلفاء كل ستة أشهر، في الربيع والخريف. والدنوش الكبرى، وهي الوقت الذي كان يذهب فيه الباي حاملا ضرائبه المطلوبة عن بايلكيته إلى الجزائر العاصمة. وهذا العمل كان يعبر عنه في بايلك الغرب بكلمة «**يـدْنَّـشْ الـباي**»، كما يقال له أيضاً: «**يْشَرَّقْ البـاي**». وهذه الدنوش هي عبارة عن تقديم تقرير مرة كل ثلاثة أعوام بالحساب القمري إلى الحكم بالجزائر؛ فيقدم الباي ضرائبه وعوائده المشتملة على كافة المدخولات، بحيث يخصم منها كل ما هو ضروري لموظفيه، وفرسانه، ورجال المدفعية، بحيث يكون المبلغ الذي يدفعه إلى الخزينة العمومية مساويا لثمن مدخولاته.[1] وبعد ذلك يأخذ تذاكر الخلاص. لذلك يمكن اعتبار عملية الدنوش، نمطا حقيقيا للمسؤولية الوزارية في الحكومات المعاصرة.[2]

1– مهرجان الدنوش والعوائد:

أ– الدنوش الكبرى:

لقد تركت لنا المصادر إشارات عن عملية تقديم الدنوش، وكيفية حدوثها، خاصة منذ تولي الداي محمد بن عثمان باشا لمقاليد الحكم، بحيث كانت تتم بطريقة جديدة

---

[1] حمدان بن عثمان خوجة: مصدر سابق، ص: 138.

[2] A.M. Nettement: ***Histoire de la conquête d'Alger, écrite sur documents inédits et authentiques***, Lib. Jacques Lecofre, Paris-Lyon, 1867, p: 71.

بالاهتمام والدراسة، نظرا لعظمة الحدث ولكونه يعكس قوة البايـــات، وكـــذا الثـــراء الاقتصادي الذي عرفته البلاد آنذاك.

إن قدوم الدنوش الكبرى، هو مظهر رائع، ويعتبر عيدا حقيقيا، كان يقدره سكان مدينة الجزائر وينتظرونه. حيث إن الباي كان يستعد لإعداده مدة من الزمن، ثم ينطلق به تجاه الجزائر، لما يحين الوقت المحدد.

وكان الباي ينطلق من عاصمته -معسكر ثم وهران- مع 03 أو 04 آلف فارس، وكل آغاوات، وقياد، وكبراء شيوخ القبائل، ويتبعه من 80 إلى 100 بغل محملا بالأموال والهدايا؛ من تحف، ومصوغ، وأثاث فاخر، إضافة إلى الخيل والعبيد وغيرها. [1]

وكان الباي من حين قدومه، إلى غاية وصوله إلى الجزائر يسير عدة أيام، يتلقـــى خلالها الهدايا، والضيافات من القبائل وسكان المدن، ويتوقف في أثنائها، إذا كان قادما من وهران [2] في كل من: كرمة المسولان، ثم تليلات، ثم سيق وهبرة إلى يلل، ومن يلـــل إلى مينة، ومنها إلى جديوية قرب واد رهيو، إلى حاج منداح، ثم مرجة سيدي عبيد، إلى أولاد خويدم حيث يقدم له كل من قائد ووكيل باشماط مازونة هدية الاستقبال، ثم يـــسير إلى صاحي بوخضرة، ثم إلى زمول حد جلول، ثم واد روينة، إلى واد الفـــضة، [3] فبوخـــشفة حيث كان يمكث ثلاثة أيام، يزوره فيها باي المدية، وتقدم له الهدايا من قائد جندل، ومن وكيل باشماط مليانة. ثم ينطلق إلى بوحلوان، ثم مصب واد جر، فواد العلايق، حيث يأتي لزيارته حاكم البليدة وقائد بوفاريك، وقائد "غرابة على يد الباي"، [4] وشيخ شيوخ متيجة، وشيخ البليدة ومزوارها. ومن واد العلايق كان يسير إلى موضع قبل بوفاريك يدعى عيون

[1] M. Rozet: op.cit, T 03, p: 387.

[2] من خلال رواية ولسن استرهازي عن رحلة دنوش الباي عثمان .راجع/ - op.cit, pp: 42- 244.

[3] وهذا حسب ما ذكره "إسترهازي"، حيث يبدو أنه عكس بينهما؛ فالأصح وادي الفضة فوادي الروينة.

[4] هم سكان الغرب الجزائري، الذين كانوا يأتون للإقامة في متيجة.

الشعر، حيث كان يرسل كتابا إلى الداي عن طريق باش سيار، يستأذنه في الدخول فيقوم الداي بتعيين اليوم المحدد، لذلك ثم يبعث له الجواب. [1]

وعلى إثر ذلك كان يخرج آغا العرب للقاء الباي، وليقدم له بعض الهدايا من الداي، ثم ينصبان خيامهما في بوفاريك. ويقوم الباي خلال تلك الليلة بتوزيع بعض العوائد على خدام وقواد، وشواش الآغا وغيرهم. وفي اليوم الموالي يركب كل من الباي والآغا على أحصنتهم ويفترقان، حيث يتجه الآغا إلى الجزائر، بينما يتجه الباي ووكيله إلى حوش الباي للاستراحة وتخضيب الخيل بالحناء، وتناول الفطور. ثم يركبان بعد ذلك إلى عين الربط، خارج باب عزون حيث يقضيان ليلتهما هناك. وعند الصباح يتجه الوكيل إلى الداي ليخبره بوصول الباي، فحينئذ يأمر كلا من الخزناجي والآغا، ووكيل الحرج بملاقاة الباي، الذي كان يستقبلهم في موضع يدعى بالملعب، [2] ويستريحون قليلاً، يتجاذبون خلال ذلك أطراف الحديث حول شؤون البلاد. ثم يمتطي كل واحد منهم جواده للسير تجاه الجزائر، وعلى النحو التالي: الباي في الوسط، والخزناجي في اليمين، والآغا في اليسار، [3] وتفتح لهم الطريق من قبل حاملي الأعلام. أما خلف الباي ومزوار فكان يسير الصبايحية، ثم المكاحلية، وتسبقهم الفرقة الموسيقية ومزوار المتكونة عادة من الطبول والأبواق، وأخيراً تأتي البغال المحملة بالدنوش.

وكان الباي ومزوار منذ ركوبه ومزوار، وهو يرمي بالأموال يميناً وشمالاً، على الفقراء وغيرهم، متجهاً ومزوار هو وقافلته إلى دار الإمارة. وعندما يشرف على الوصول تذهب قافلة الدنوش إلى الخزينة. [4] بينما يذهب هو إلى دار الإمارة، حيث يبقى في الباب

---

[1] أحمد الشريف الزهار: مصدر سابق، ص: 37.

[2] محمد بن يوسف الزياني: مرجع سابق، ص: 191.

[3] J. M. Venture de Paradis: op.cit, p: 250.

[4] وقد كانت الأسود، والنمور، والغزلان التي ياتي بها الباي كدنوش توضع عند، أورديان باشي المكلف بالعبيد المسيحيين، وكذا: "عند تابرنة متاع المورسطان". انظر/ - W. Esterhazy, op.cit, p: 271.

إلى أن يأتي المزوار لنزع سلاحه، خشية أن تخطر بباله أفكار ثورية، ويقوم بقتل الداي. [1] وعند وصول المزوار، يمنحه زوج أحذية "بابوج"، ثم يدخل مع الوزراء، لتقبيل يد الداي، ويجلس على يمينه يتبادل معه السلام، والتحدث عن أحوال الرعية. ثم يأتي بعد ذلك الآغاوات، والقياد، وكبراء الشيوخ لتقبيل يد الداي أيضا. وعند الانتهاء، يأتي الخزناجي بالخلعة أو القفطان، من عند كبير الكتاب، الملقب بـ: "باش خوجة"، ليقدمها إلى الباي الذي يلبسها، ثم يقبل يد الداي ثانية ثم يخرج. عندها يتأكد للباي رضى الداي والديوان عنه. [2]

وكان الباي يخرج ويتجه إلى دار نزوله، المسماة بـ: "داي عزيزة باي". [3] حيث يقوم بخدمته وكيله المقيم في الجزائر. والباي كان يأمر خواجاته، مباشرة بعد وصوله، بكتابة رسائل إلى موظفيه في عاصمته، للإعلام عن وصوله في أحسن حال، وأن سفره قد مر بدون أدنى صعوبة. وهذه الرسائل تدعى بـ: **"البشارة"**، حيث كان يحملها السيار في أقصى سرعة ممكنة، خاصة تلك التي ترسل إلى نساء الباي، اللائي كن يكافئن حامليها بسخاء، قد تصل مكافأتهن أحياناً إلى ألف ريال بوجو، وبعد ذلك يتم إطلاق عدة طلقات مدافع، تعلن في المدينة عن الأخبار السارة. [4]

وعند وصول الباي إلى دار نزوله، ينزع القفطان ويقدمه إلى "باش شاوش العرب"، مع عوائده، ليعيده إلى دار الإمارة، وبعد ذلك يأتي خادم الداي الذي يدعى؛ "البسكري متاع الباشا"، يدعوه لتناول الفطور مع الوزراء، ليعود بعد ذلك إلى داره. [5]

[1] جيمس، ليندر كاثكارت: **مذكرات أسير الداي**، ترجمة وتعليق وتقديم، إسماعيل العربي، د. م. ج، الجزائر، 1982، ص: 117.

[2] أحمد الشريف الزهار: مصدر سابق، ص: 39.

[3] وهي الدار التي بناها في إحدى المرات باي قسنطينة لزوجته.

[4] M. Rozet: Op.cit, pp: 390-391.

[5] أحمد الشريف الزهار: مصدر سابق، ص 39. ولمعرفة المزيد عن مهرجان الدنوش ومراسيمه. انظر/ - سيمون بفايفر: مصدر سابق، ص: 197-198. - ابن عودة المزاري: مصدر سابق، ص: 273-274.

- C. Ph. Vallière: op.cit, pp: 19-20.

– الهدايا والعوائد:

كان الباي يقوم بتقديم هدايا وعوائد كثيرة في مدينة الجزائر، وقد تطرقت إلى ذلك مصادر عديدة، عربية وأجنبية. ولعل أحسن ما وصلنا في ذلك، ما جاء به نقيب الأشراف عن الباي محمد الكبير في رحلته الأخيرة للدنوش، بعد فتح وهران، حيث فصلها كما يلي:

* **هدية الداي**؛ مباشرة وبعد عودة الباي من تناول الفطور في دار الملك، كان يقوم بتحضير هدية الداي، وبعد أن يأتيه رسل الداي يذهب إلى "السراية"، حيث يقدم له الهدية، [1] ثم يتحدث معه مقدار ساعة. وبعد خروجه يذهب مباشرة إلى دار الخزندار، ويبقى معه مقدار ربع ساعة، يعطي خلالها بعض العوائد إلى خدامه. ثم يذهب إلى الطباخ الكبير، ويجلس معه كذلك قليلا، ويعطي لخدامه العوائد.

أما وزراء الدولة، فقد كان يقدم لهم الهدايا والعوائد، على الشكل التالي:

- الخزناجي؛ كان يعطيه هدية، ويوزع العوائد على خدامه، ثم يعود الباي من عنده، إلى داره، ليعطي العوائد إلى قائد "الزبل"، و"المزوار"، وخدامهم. ويستمر معهم كذلك كل ليلة، حتى انقضاء الثمانية أيام التي يمكثها الباي. أما قائد الزبل، فيعطيه في كل دخول وخروج. ويعطي للوكيل وشواشه بعض الأموال لتوزيعها على الفقراء.
- الآغا؛ كان يُضيف الباي، فيعطيه هذا الأخير هدية، تماثل هدية الخزناجي أو تفوق.
- الباش كاتب؛ كان يذهب إليه الباي في موضعه، حيث يفرش سفرة من الجلد، يفرغ عليها الأموال، ويبدأ في توزيع العوائد، التي تسمى؛ "عوائد الثلاث أيام"، وذلك بمناسبة مرور ثلاثة أيام، على لبسه للخلعة السلطانية. ويمنح كل خادم، وعامل، وشاوش ما يناسبهم. وما تبقى من مال يأخذه الباش كاتب، وإذا كان هذا المال قليلا، فإن الباي يزيد عليه.

---

[1] سوف لن أذكر مكونات الهدية، والعوائد في هذا المجال، لأنني سأتطرق إليها فيما بعد في موارد البايلك.

- الخزندار؛ حيث أنّ الباي كان يذهب في اليوم الثالث للداي بعد الغداء، ويتحـــدث معه نحو ساعة من الزمن، ثم يخرج من عنده إلى بيت الخزندار، فيوزع الدراهم علـــى الخدام، مثل المرة الأولى، ثم يكرر نفس الشيء مع الطباخ الكبير.
- عوائد أهل الدولة؛ بعد رجوع الباي إلى داره، يأمر بتوزيع هذه العوائد على الخواجة الترك والكتاب، والترجمان، ووكلاء الحـــرج، والـــصبايحية، والطبـــاخ وكاهيتـــه، والخزندار، وخوجة الباب. حيث لا يمنحهم المال، لأنه كان قد أرسله إلـــيهم قبـــل دخوله الجزائر عن طريق وكيله.
- الشواش؛ وهم سبعة شواش كبار، يذهبون إلى الباي، الذي يفرش لهم سفرة، يفـــرغ عليها المال ليوزع عليهم، ثم يأتي شاوش آغا العسكر المسمى بـــ: "السراج" (واضع السروج)، واضعا منديلاً بين يدي الباي، الذي يعطيه هو الآخر مبلغا من المال.
- خوجة الخيل؛ وهو الوزير الثالث، وهديته نصف ما أعطاه إلى الوزيرين الآخرين (الخزناجي، والآغا)؛ حيث يذهب الباي إليه ويقدمها له، ويعطي كذلك العوائد لخدامه.
- وكيل حرج باب الجهاد؛ وكان يذهب إليه الباي في اليوم الرابع، ويعطيعه مثل مـــا أهدى لخوجة الخيل.
- وكيل بيت المال؛ وكان هو الآخر يذهب إليه الباي، في اليوم الخامس، ويهديه هدية أقل من بقية الوزراء.
- بقية رجال الأوجاق؛ وهم: "شواش القصبة الثلاثة"، و"شاوش الصبايحية"، و"شاوش السلام"، و"الطباخ"، و"وكيل حرج دار سركاجي"، الذين كانوا يـــذهبون إلى دار الباي ليعطيهم العوائد.
- وكيل الباي؛ الذي كان يضيف الباي في الثلاثة أيام الباقية؛ حيث يعطيه الباي مثـــل باقي الوزراء، ويعطي كذلك لكاتبه ثلث ما يعطي للوكيل، كما يمنح العوائد لخـــدام الوكيل.[1]

[1] أحمد الشريف الزهار: مصدر سابق، ص: 40-45.

ومما تجدر الإشارة إليه عن هذه الهدايا والعوائد، أن الباي، وبقدر ما كان يدفعه في هذه الزيارة كانت قيمته ومكانته، في بقائه باياً على المقاطعة تزداد.

نهاية الزيارة:

لقد كان الباي يمكث مدة ثمانية أيام في مدينة الجزائر، يعود بعدها إلى مقر حكمه. ففي اليوم السابع، كان يأتيه رسول من قبل الداي، يرافقه إليه (أي إلى الداي)، لـيجلس معه، حيث يوصيه بعدة أمور تخص الرعية، وأمور بيت المال وغير ذلك. ثم يعود البـاي لداره، حيث كان الداي يرسل في إثره هدية تتكون من: اثنين من الخيل، وبندقية مذهبة، وسكينا ذهبية، وثيابا مذهبة، وأثاثا مرصعاً بالأحجار الكريمة. كما يرسل إليـه الـوزراء هداياهم المتمثلة في الخيل والسلاح وغيرها.

وعند صباح اليوم الثامن، كان يذهب إلى السلام على الداي، حيـث يـشربان القهوة، ويلبسه الداي "قنضورة"، أو جبة من الذهب، ثم يسلم عليه، ويركب فرسه داخل دار الملك، ويخرج راكبا والنوبة من ورائه، ولا يخرج معه أحد من أرباب الدولة، إلاّ الآغا الذي يرافقه نحو الساعتين أو ثلاث، ويعود بعد أن يدفع له نظير مرافقته، مبلغا من المال.[1] ويذهب الباي إلى "حوشه"، ليبيت هناك، هو ووكيله وكاتبه؛ حيث يتحاسبون على مـا صرفه عليه الوكيل. وفي الغد يعود الوكيل إلى الجزائر، ويذهب الباي إلى مركزه.[2]

[1] محمد بن يوسف الزياني: مصدر سابق، ص: 192.

[2] أحمد الشريف الزهار: مصدر سابق، ص: 46. ولمزيد من التفاصيل عن الدنوش انظر/

- Ben Djelloul: "***La Prise d'Alger en 1830 d'après un écrivin musulman***", trad. L. Féraud, in, Recueil des notes et mémoire de la Société d'archéologie de la province de Constantine, Constantine, 1865, pp: 67-79.

ب– الدنوش الصغرى:

كان يجب على البايات، أن يرسلوا خليفتهم لتقديم الدنوش، أو الضرائب اللازمة عن مقاطعاتهم كل ستة أشهر؛ في شهري أفريل وسبتمبر. [1] هذا زيادة على كميات أخرى يبعثها كل شهر.

وكان يرافق الخليفة، جيش من الفرسان، وعندما يصل إلى الجزائر،، يتم استقباله من الداي، وكبار الموظفين، حيث يمكث ثمانية أيام مثل الباي، ويتم تضييفه كما يلي:

ثلاثة أيام عند الداي، ويوم عند الخزناجي، ويوم عند خوجة الخيل، ويوم عند "أميرال" الميناء، وأخيراً يوم عند الآغا. [2] وقد كان الخليفة يدفع نصف ما يدفعه الباي في كل شيء، إلا المصوغ فلا يهديه. [3] وكان خليفة باي الغرب مثلا، يدفع ضرائب من نوع خاص وهي 25 عبداً وأمة زنجية. [4]

ولقد كان الخلفاء، في بعض الأحيان لا يأتون بكل دنوشهم، وهذا لعدة أسباب: ربما ترجع إلى كثرة الدنوش، وعدم استطاعتهم حملها كلية على البغال، والجمال وغيرها، أو نقصها وعدم استطاعتهم على استيفائها في الوقت المحدد وغيرها. وهذا ما نلاحظه في رسالة بعثها حسن باي وهران إلى إبراهيم وكيل الحرج في أواخر شعبان 1241هـ/ 1825م، حيث نجد أن الباي استغل فرصة قدوم مركبه [كربيط] من الجزائر حاملاً «...ما بقي من دزان [بضائع وأمتعة] الوطاق ...»، وحاملاً كذلك لـ: 250 "غرارة بشماط"، بأمر من حسين باشا، كمساعدات إلى فقراء وهران ومساكينها. فوسق في ذلك

---

[1] Thedenat «***Mémoires.***»: op.cit, p: 342.

[2] W. Esterhazy: op.cit, p: 272.

[3] – جيمس، لندر كاثكارت: مصدر سابق، ص: 116. – أحمد الشريف الزهار: مصدر سابق، ص: 46.

[4] P. Beyer: ***La vie***, op.cit, p: 113.

وبالاطلاع على الوثائق، يتضح أن الداي، كان يتولى الإشراف على العبيد والإماء، ويعتبرهم ملكا للدولة. فكان يوزع عدد من الجواري والعبيد على الموظفين، للقيام بالتنظيف، وأشغال أخرى. انظر/ – الأرشيف الوطني الجزائري: **سلسلة بيت البايلك،** علبة: 25 إلى 31، رقم السجل: 107، السنة: 1233هـ/1817م.

المركب، كتكملة لدنوش الخليفة في زمن الخريف: 107 قناطر من ملح البارود، و50 قنطاراً من الكتان، و32 "غرارة" من "الزريعة"، وكمية من الدهان، والرز.[1]

ومهما كان نوع الضرائب، وطريقة جمعها، وكذا قيمتها، فإنها تصب كلها في خزينة البايات، الذين يقومون بدورهم بتسليمها لخزينة الدولة، سواء بما كان يعرف بالدنوش الصغير، الذي كان يقوم به خلفاء البايات، مرتين في السنة. أو بالدنوش الكبير، الذي كان يتولاه البايات، مرة كل ثلاث سنوات.[2]

2- موارد البايلك:

ما دمنا قد تطرقنا إلى أنواع الضرائب وأصنافها، وعن الدنوش وكيفية تقديمها، وما يجري خلالها من احتفالات وغيرها. بقي أن نتطرق إلى الموارد الضريبية للبايلك لنتمكن من التعرف على قيمتها، وأخذ فكرة كاملة ودقيقة عن واقعها.

فرغم تنوع مصادر دخل الجزائر في العهد العثماني، فإن معظمها كان يأتي من القطاعات الاقتصادية، ولاسيما القطاع الزراعي.[3] إلا أن معظم الدراسات ذهبت إلى التأكيد على أن الجزائر في العهد العثماني، كانت قائمة بفضل مداخيل الغنائم البحرية، وفدية الأسرى.[4] واعتبرت تلك المداخيل موردا أساسيا لاقتصادها.[1] إلا أنه بعد اطلاعنا

---

[1] أ. م .و ج: **مجموعة 3206**، ملف 01، رسالة 07. وانظر كذلك رسالة أخرى مستنسخة عنها في المجموعة 1903، رقم 44. ولمعرفة المزيد انظر ملاحق رسالتنا في الماجستير.

[2] للمزيد من التفاصيل عن قيمة الدنوش، ومراسم تقديمها، انظر أحمد الشريف الزهار: مصدر سابق، ص: 35. وانظر أيضا: - VENTURE DE PARADIS: op.cit, p: 242.

[3] ورد في إحدى الوثائق، التي يعود تاريخها إلى الفترة الأخيرة من العهد العثماني، أن قيمة الدنوش التي دفعها باي قسنطينة لخزينة الدولة، قدرت بـ: 418716 بوجو، ما يعادل 778811 فرنك، انظر:

«***Etat des redevances et présents que les beys de Constantine et d'Oran payaient à la régence d'Alger***.» in, Archive des Affaires étrangères (France), Mémoires et documents, Algérie, T 8, 1831.

[4] وكان بإمكان الأسرى المسيحيين البقاء في الجزائر بعد اعتناقهم الإسلام، أو العودة إلى بلدانهم بمجرد دفع فديتهم. وقد شكلت الدول الأوروبية لهذا الغرض عدة إرساليات، تتولى مهمة التفاوض مع حكام الجزائر حول

على بعض الوثائق، تبين لنا أن موارد البحرية الجزائرية، مهما كانت قيمتها، فإنها كانت قليلة الأهمية، بالنسبة للاقتصاد الجزائري، وذلك لعدة أسباب، منها:

1- أن موارد الغزو البحري، لم تكن قارة، فكانت في تذبذب مستمر، إضافة إلى ارتباطها بحالة الأسطول الجزائري، وبوضع العلاقات الخارجية للجزائر.

2- أن مصادر البحرية لم يكن يدخل منها إلى خزينة الدولة، إلا جزء قليل، [2] حيث كانت كل الأطراف المشاركة في عملية جلب الغنائم، تأخذ نصيبها، فهي تقسم على مجهزي المراكب، والرياس، والبحارة، والداي، وموظفي الميناء، والحمالين، وغيرهم.[3]

3- جاء في أحد مصادر القرن 11هـ/ 17م؛ "دولاكروا"، حيث كان العصر الذهبي للبحرية الجزائرية، أن: "مقدار خمسة رواتب الجنود، كان يجلب من داخل الإيالة، أما الجزء السادس، فكان يأتي من مورد البحرية، وهو غير مضمون". [4] أي أن الجزء السادس القادم من البحر، غير ثابت، ولم يكن مضمونا في بعض الفترات. وهذا دليل على أن مداخيل البحرية، التي كثر الجدل حولها، لم تكن تغطي إلا راتبا واحدا، من الرواتب التي كان يستلمها الجنود كل شهرين أو قمرين. وكل هذا كان يحدث في الوقت الذي وصلت فيه البحرية الجزائرية إلى ذروة مجدها وعظمتها. وهذا ما يجعلنا نتساءل عن القيمة الحقيقية للغنائم البحرية؟

=قيمة الفدية. وعلى ما يبدو أن قيمة الفدية لم تكن ثابتة، إذ كان يتم تحديدها وفقا لمكانة الأسير. فكانت تتراوح في القرن 12هـ/ 18م، ما بين ألف ريال صغار بالنسبة للحرفيين، وتسعمائة ريال للملاحين والحمالين، وثمانمائة ريال بالنسبة للخدم. وتضاف إلى هذه القيمة مصاريف أخرى في شكل ضرائب مختلفة. أما إذا كان الأسير من الشخصيات المهمة، فإن فديته تتضاعف. انظر/

- J. A. Valliere: op.cit, p: 46. Venture de Paradis: op.cit, p: 155.

[1] C. Bontems: op.cit, p: 29.

[2] كان نصيب الدولة من الغنائم يتراوح ما بين 1/5، و 1/8، و 1/12، وذلك حسب أهمية الغنائم.

[3] A. DEVOULX: «***Registre des prises maritimes***», in, R.A, N° 17 Alger, 1872, p: 70.

[4] P. DE LACROIX: «***Description abrégée de la ville d'Alger 1695***», présenté par M. EMERIT, in, Annales de l'institut d'études orientales, TXI, Alger, 1956, p: 17.

ولقد علق حمدان بن عثمان خوجة على هذا الموضوع، قائلا : "عندما تجلب الغنائم إلى مدينة الجزائر، تباع للسكان، وتوزع قيمتها حينا، على ذوي الحقوق. وتأخذ الخزينة العامة الخمس كنصيب لها. ووفقا لما تنص عليه شريعتنا، على أن هذا الخمس لم يكن تاما أبدا، لأن الأشياء الثمينة كانت تؤخذ قبل الاطلاع على الغنائم".[1]

لذلك نعتقد أن هناك مبالغة كبرى في تضخيم حجم مداخيل البحرية، ولا يستبعد أن يكون مقصد أصحاب هذا الادعاء، تبرير الاستعمار الفرنسي للجزائر، شأنهم في ذلك، شأن أولئك الذين اتهموها بالقرصنة، والتي كانت من الذرائع التي اتخذتها فرنسا لغزو الجزائر.

إن معرفة موارد البايلك تكمن في التعرف على كميات الدنوش والعوائد، التي كان يأتي بها البايات وخلفاؤهم إلى الجزائر العاصمة. والجدير بالذكر أن تلك العوائد والدنوش، كانت تزداد أو تنقص، وفقاً للقدرات الاقتصادية لكل بايلك، وبحسب السنين والفترات. ونظراً للنقص الموجود في الدفاتر العربية والعثمانية، المحفوظة بالأرشيف الوطني عن الضرائب، ولتعذر استخراج معلومات عما هو موجود منها. ونظراً كذلك لتعذر الحصول على بعض الوثائق الأجنبية المتعلقة بكل مناطق البلاد، والمحفوظة في الأرشيفات الفرنسية، فقد اعتمدت على ما حفظته لنا المصادر العربية والأجنبية، من تقديرات وإشارات، ومعلومات وتفاصيل. ولهذا آثرت على وضع موارد البايلك في جدول بتلك المصادر مرتبة زمنياً لتتجلى الأمور، وتتضح أكثر، ومتخذا من بايلك الغرب نموذجا مفصلا، لتعذر وضع كل تفاصيل الموارد التي وردت في المصادر في جدول واحد. ووضعت كل هذا على النحو التالي:

---

[1] مصدر سابق، ص.118.

المصادر	موارد بايلك الغرب	موارد بايلك الشرق	موارد بايلك التيطري	موارد قيادات دار السلطان
"لوجي ده تاسي" (*L. de Tassy*) (1725م/ 1138هـ)	مواد ثابتة تقدر بـ: 100 ألف بياستر، أو في حدود: 250 ألف فرنك.	120000 بياستر	50000 بياستر	50000 بياستر
"مورقان" (*Morgan*) (1755م/ 1169هـ)	100 ألف قرش.	//	//	//
"تيدينا" (*Thédinat*) (1193هـ/ 1779م- 1196هـ/ 1782م)	دنوش سنوية تقدر بـ: 666 ألف قرش، وحصان رائع لاستعمال الداي، 25 بغلا، و12 عبداً زنجياً من كلا الجنسين، و25 قنطاراً من الشمع، و50 قربة مملوءة بالزبدة، و25 وعاء من العسل، 25 غطاء صوفيا مرهفا أحمر اللون، و50 زَوجاً من البابوج الأحمر، و50 لباسا صوفيا لصالح عبيد الأشغال الشاقة. وهدية الداي التي تقدر بـ: 2000 قرش، وكذا عوائد إلى داره، وإلى كبراء الإيالة، حيث كانت الهدايا تفوق ضرائب البايلك نفسه.	//	//	//
"فنتور ده بردي" (*V. de Paradis*) (24 أكتوبر 1788م/ 1203هـ)	ضرائب باي معسكر هي: 120 ألف بياستر، يدفع سنويا 40 ألف بياستر. وكل ثلاث سنوات يأتي بـ: 60 بغلا محملا بـ: 2000 بياستر لكل بغل، وهو ما يقدر بـ: 120 ألف بياستر، يدفع سنويا 40 ألف. ويدفع سنويا غرامة تقدر بـ: 10 آلاف قفاز (كيلة) قمح بسعر 02 بياستر للكيلة، وهو ما يقدر بـ: 20 ألف بياستر، ويدفع 100 قنطار من الشمع تقدر بـ: 53 ألف بياستر سنويا. و يدفع ضريبة من الجمال والأبقار و الأغنام و الخيول، و30 إلى 40 زنجي وزنجية كهدية لأكابر الدولة، و80 عبدا مسيحيا من وهران، 60 لصالح الإيالة و20 للكبار. كل هذا بقيمة 120 ألف بياستر. فمجموع ما كان يدفعه باي معسكر سنويا هو: 273000 بياستر.	228000 بياستر	67000 بياستر	50000 بياستر

أحمد بن سحنون الراشدي(1206هـ ـــ 1791م)	الباي محمد الكبير يدخل إلى الجزائر كل ثلاث سنوات بنحو: 100 ألف سلطاني، و العديد من الغنم، والسمن، والثياب، والعبيد والدواب، وسائر النفائس.	//	//	//
أحمد الشريف الزهار (1206هـ/ 1791م)	دنوش باي الغرب هي: 40 بغلة على كل بغلة ألفا ريال صغيرة، أي **80 ألف ريال**، كلزمة، و40 فرساً من الخيل، وأقفاصا من السباع، والنمور، وبقر الوحش وغيرها من الحيوانات، كلها مخصصة للبايلك. وزكاة وعشور: 10 آلاف صاع قمحا ومثلها شعيرا، وألفي صاع قمح ومثلها شعيرا كعوائد على أرباب الدولة، والغنم تقدر بـ: 06 آلاف رأس. أما الهدايا والعوائد فكانت كما يلي: -هدية الداي؛ 20 ألف دورو، ونصفها من المصوغ، و04 خيول، و30 عبداً كباراً، و20 عبداً سودانياً صغيراً، وحياك قرمز تلمسان، وحياك الحرير المحببة صنعة فاس، والبلاغي والرواحي (أنواع من الأحذية) المذهبة، والشترامبيات؟ المذهبة ونحو 20 قنطاراً من الشمع، ومثل ذلك من العسل، ومثله من الجوز والسمن. - هدية الخزناجي؛ 1000 دورو ، مع أثاث ، ومصوغ، وخيل وعبيد، وكسوة، وحياك قرمز ، وبرانس زغداني، وحياك حرير، وشمع، وعسل، وأرز وغيرها من العوائد التي توزع على الخدم. -هدية الآغا؛ مثل الخزناجي أو أكثر. -خوجة الخيل؛ نصف ما يعطيه للوزيرين السابقين. -هدية وكيل حرج باب الجهاد، مثل خوجة الخيل. -هذية وكيل بيت المال، أقل من الوزراء السابقين. -الخزندار؛ كان الباي يذهب إليه مرتين لتقديم العوائد وهي كيسين "زوج شكاير"، بهما ألف دورو في كل مرة توزع على الخدم، كما يعطي للطباخ الكبير وخدامه العوائد. -الباش كاتب؛ حيث توزع العوائد على الخدام، والعمال، والشواش. -الشواش الكبار؛ وهم سبعة يعطيهم 04 آلاف دورو،	80000 ريال بوجو	14000 ريال بوجو	20000 ريال بوجو

	والسيراج يعطيه 700 دورو. – وكيل الباي؛ يعطيه نحو 1000 دورو، وعبيد، وحياك، وشمع مثل بقية الوزراء، ويعطي لكاتبه ثلث ذلك، ولخدامه العوائد. – بقية رجال الأوجاق؛ يعطيهم العوائد كذلك. إضافة إلى عوائد كبراء الدولة وما يهديه إليهم.			
"وليم شالير" (*W. Shaler*) (1822م/ 1238هـ)	ضرائب البايلك تقدر بـ: 60 ألف دولار إسباني، وحقوق على صادرات ميناء وهران تقدر بـ: 15000 دولار، و10 آلاف كيلة من الشعير. وقد أخبر أحد المسؤولين أن كل زيارة يقوم بها باي وهران وباي قسنطينة تكلفه ما لا يقل عن 300 ألف دولار، إضافة إلى العوائد المقدمة إلى الموظفين.	75000 دولار	40000 دولار	16000 دولار
حمدان خوجة (1830م/ 1246هـ)	لم يذكر الدنوش، وذكر أن الضرائب كانت تقدر بـ 300 ألف فرنك عن كل مقاطعة.	300 ألف فرنك	300 ألف فرنك	300 ألف فرنك
لمحة تاريخية وإحصائية 1830: (*Aperçu His. Stat.*)	100000 بياستر؛ [250000 فرنك]	120000 بياستر؛ [300000 فرنك]	50000 بياستر؛ [125000 فرنك]	50000 بياستر؛ [125000 فرنك]
"الجنرال بواييه" (*G. Boyer*) (1831م/ 1247هـ)	دنوش كل ثلاث سنوات تقدر بـ: مليون وأربعمائة بوجو. وقد كان الباي حسن يحمل معه مبلغا يقدر بلاخوف بـ: 03 ملايين فرنك وأكثر من 300 ألف فرنك من اللؤلؤ، والسيوف الجميلة، وما لا يقل عن 50 ألف فرانك من البندقيات المرصعة بالذهب والفضة، وكذلك من اليطاغانات وغيرها.	//	//	//
موظف سابق لمالية الداي (1832م/ 1248هـ)	ذكر أن كل من باي قسنطينة، وباي وهران، كانا يرسلان سنوياً ضرائبهما الخاصة التي تصل إلى 65 ألف بياستر إسباني. وكل ثلاث سنوات يأتي الباي شخصياً حاملا لضرائبه المقدرة بـ: 310 ألف بياستر إسباني.	310 آلاف بياستر	//	//

"جيراردان، وفوجرو" (Gérardin et Fougérou) (1830-1832) (1246-1248)	ذكرا أن الدنوش السنوية لباي وهران التي تودع في الخزانة هي: 89125 بوجو (165772.50 فرنك)، ومواد غذائية، وشمع، وعسل، وزبدة، وأرز، وقمح، وشعير، وأكياسا من وبر الجمال، وبرانس، وأحزمة مذهبة، ومواشي، وهو ما يمثل مبلغ: 73 ألف بوجو (136710 فرنك) أي مجموع ما يدفع هو: 162625 بوجو (302482.50 فرنك). إضافة إلى ما يقدمه من هدايا وعوائد إلى وزراء ونساء الداي، وكبار الضباط التي تقدر بـ: 172 ألف بوجو (319920 فرنك). إذن مجموع ما كان يتم حمله من دنوش سنوية هو: 334625 بوجو (622402.50 فرنك)	//	//	//
"روزيه" (Rozet) (1833م/ 1249هـ)	من خلال ما ذكره له اليهودي سلمون، فإن عوائد الوزراء الستة فقط تفوق المليون ريال بوجو، وهي تماثل قليلا المبالغ التي توضع في خزينة الإيالة. وأنّ الهدايا إلى الداي كانت تتألف من العبيد، والمواشي، والأسود، والنمور، والنعام، والمنسوجات الثمينة، و80 حصانا مخصصا لاسطبلات الداي. كما ذكر روزيه أن باي وهران كان يأتي مصطحباً معه 80 بغلاً محملا بالمال، في كل بغل 6600 ريال بوجو (1221 فرنك)، وهو ما يقدر بـ: 528000 ريال بوجو = (976800 فرنك)	778811 فرنك	140121 فرنك	//
"استرهازي" (W. Esterhazy) (1256هـ/ 1840م)	اعتمد على روايات شفوية من عند بعض الموظفين الذين عملوا في العهد العثماني، كما اعتمد على وثائق الفترة، والتي هي اليوم في حكم المفقود. ومن ذلك ذكره لدنوش عثمان باي وهي: أموال، وأسود، ونمور، ونعام، وغزلان وغيرها. ويقدم العوائد وهي: صرات (أكياس) من نقود السلطاني للداي، وبعض العبيد. وكذلك يقدم لكراسة أو أعضاء الديوان، والآغاوات وغيرهم. وذكر أنّ دنوش حسن باي كل ثلاث سنوات تقدر بـ: 40 ألف ريال بوجو، وكمية مهمة من العبيد، والحياك، والسراط وعدد 40 حصانا من الصنف الأول. إضافة إلى الزكاة والعشور، حيث أن العشور كان يدفعه قائد المرسى عن طريق السيار إلى الداي كل شهر بمبلغ 5 آلاف سلطاني	//	//	//

"نتمنت" (*A.M.Nettement*) (1284هـ/ 1867م)	وهذا الآخر اعتمد على وثائق الفترة، وذكر أن الدنوش الكبرى لباي وهران تتكون من: 800 زياني ذهبي، 300 كيلة قمحاً، ومثلها شعيرا، و80 طست زبدة، و70 حصانا، أو بغلاً مجللا، و03 خيول من الصنف الرفيع.	//	//	//
الزياني ، والمزاري القرن 13هـ/ 19م	ذكرا أن باي وهران يدفع مبلغ من المال، والعبيد، والحياك، وريش النعام وبيضه، والزرابي القلعية، والكثير من العوائد التي يقدمها لأرباب الدولة، وموظفوها.	//	//	//
"بيليسييه دو رينوه" (*E. P. de Reynaud*) آخر العهد العثماني	//	//	5.026.705 فرنك	//

أما عن الموارد الفصلية، أو دنوش الخلفاء وهداياهم، [1] فنذكر البعض منها، متخذين من دنوش خلفاء بايلك الغرب نموذجا، وفق الجدول التالي:

المصادر	الدنوش والهدايا
"فنتور ده باردي" (*Venture de Paradis*):1203هـ/1788م.	يدفع في شهر ماي: 14 ألف بياستر، ومثلها في سبتمبر.
دفتر التشريفات (*Tacherifat*): العهد العثماني.	كانت هدايا خليفة باي وهران في: 18 شوال 1226هـ/ 1811م هي: 36 بوجو (64.80 فرنكا)، و15 خروفاً، وإبريق من العسل، وزوج من الجوارب الحريرية، وزوج من الأحذية، وجرتان من الزبدة، ثم بعد ثلاث أيام يدفع 125 ريالا (115 فرنكا) وغيرها.
"الجنرال بواييه" (*G. Boyer*): القرن 13هـ/ 19م.	دنوش سداسية تتألف من الأموال، والخيول، والمنسوجات الصوفية، والبرانس، والزبدة، والعسل، والشمع، والجمال، والبغال. وهو ما يقدر بـ: 70 ألف بوجو. إضافة إلى المبالغ الناتجة عن جمارك وهران وأرزيو.
"استرهازي" (*W. Esterhazy*): القرن 13هـ/ 19م.	دنوش صغرى تقدر بـ: 100 ألف ريال بوجو، وعدد من العبيد والإماء، والحياك، والبرانس البيضاء والسوداء، والجلد الأحمر لصنع الطماق (وهي الجزمات التي كان يستعملها الصبايحية الأتراك، والعرب في ركوبهم على الخيل، ويدعى هذا بالجلد الفيلالي، والكسا (حياك رفيعة)، وخيول قادة والأحصنة والبغال.

[1] وقد ورد في بعض المصادر، أنه حتى قادة الأوطان كانوا يدفعون مبالغ لخزنة الدولة. وهذا ما نجده مثلا لدى قائد مستغانم في بايلك الغرب؛ حيث قدرت قيمة الضرائب التي دفعها لخزينة الدولة في عام 971هـ/ 1563م، ثمانمائة زياني من الذهب، وثلاثمائة كيلة من القمح، وثلاثمائة كيلة من الشعير، وثمانين قلة من السمن، وسبعين بغلا، وثلاثة أحصنة من نوع القادة. انظر/ - W. ESTERHAZY: op.cit, p: 165.

وبعد ذكرنا لأهم الإحصاءات المتعلقة بالموارد الضريبية للجزائر، من مختلف بياليكها، والتي لا تمثل مختلف موارد البلاد عامة، وإنما جزءا من المداخيل فقط.

ففيما يتعلق بمداخيل الجزائر في القرن 12هـ/ 18م، فقد ذكر: "لوجييه دو تاسي" أرقاما جزئية.[1] تمثل قيمة الضرائب المستخلصة داخليا وخارجيا، تلك الأرقام تفند الرأي القائل إن مداخيل البحر الجزائرية، كانت العمود الفقري للاقتصاد الجزائري. علما أن الدولة لم تكن تنفق من مداخيلها المالية، إلا ما هو ضروري، مثل رواتب الجند، وبعض الموظفين. أما الخدمات العمومية، فإن هناك قنوات ومصادر أخرى لتمويلها، كان يتكفل بها المجتمع، بفضل مداخيل العقارات الموقوفة. وهذا ما جعل أحدهم يعلق عن مداخيل الدولة، قائلا: "إن كل ثروات الجزائر تصب في الخزينة العمومية، فهي ثرية جدا، لأن المداخيل تفوق كثيرا نسبة المصاريف".[2] أما موارد الجزائر سنة 1827م؛ فقدرت بمليون بياستر إسباني، حسبما ذكره "لاني فيليفاك عضو لوارييه".[3]

ومما تقدم يمكننا القول:

- أن الضرائب، كانت تخضع لعدة طرق في جبايتها بحسب أنواع تلك الضرائب، ووفقا للأماكن والنواحي. ويمكن تقسيمها إلى طريقتين رئيستين هما: أولاً استخلاص الضرائب

---

[1] كانت المداخيل الثابتة، كما يلي: دنوش باي قسنطينة: بقيمة 120000 ريال، ودنوش باي الغرب: 100000 ريال، ودنوش باي التيطري: 50000 ريال، والقيادات التابعة لدار السلطان: 50000 ريال، ومكوس الأسواق: 12000 ريال، وغرامة اليهود: 12000 ريال، ورسوم المحلات التجارية: 10000 ريال، وحقوق أملاك الأرياف: 12000 ريال، وحقوق كراء استغلال الشمع والجلود: 12000 ريال، و الرسوم الجمركية على الواردات: 30000 ريال، والرسوم الجمركية على الصادرات: 15000 ريال، وحقوق استغلال الملح: 6000 ريال، ورسوم أمناء المهن: 6000 ريال، وضرائب المؤسسات الفرنسية التجارية: 10400 ريال، ورسوم المزوار: 2000 ريال، ورسوم رسو السفن: 1000 ريال، و رسوم بيع الوظائف: 2000 ريال. المجموع: 450400 ريال.

أما المداخيل غير الثابتة، فكانت كما يلي: بيت المالجي: 60000، والغنائم: 100000، وفدية الأسرى: 50000، وغرامات مختلفة: 10000، ما مجموعه: 220000. انظر/- L. De Tassy: op.cit,p:299.

[2] VENTURE DE PARADIS: op.cit, p: 194.

[3] Lainé de Vilévèque; député du Loiret: ***Expédition d'Alger 10 juillet 1827***, in, Archives du Ministère des Affaires Etrangères; Mémoires et Documents, Algérie, Volume 11, p: 13.

عن طريق أعوان وموظفي البايلك المحليين، أو بعبارة أخرى بواسطة نظام تراتبي في الجباية من الأسفل إلى الأعلى؛ أي من جباة القبائل، إلى قياد الأوطان، إلى الآغاوات، إلى الخليفة والباي، مروراً بجباة كل نوع من الضرائب مثل: قياد العشور، وخوجة المعونة وغيرهما. أو أمناء الحرف، وقائد البلد، وآغا النوبة في المدن. وثانياً جباية الضرائب عن طريق المحلة أو الحملات الجبائية، التي كان يستعان بها في المناطق المستعصية، أو عندما تحاول بعض القبائل الامتناع عن دفع ضرائبها.

- أن عملية تسليم ضرائب البايلك إلى الحكم المركزي بالجزائر، كانت منتظمة وتدفع باستمرار؛ فكل ستة أشهر، كان يقوم خليفة الباي بدفع الدنوش الصغرى، أو الضرائب والعوائد اللازمة عن المقاطعة، وفي كل ثلاث سنين كان يذهب الباي إلى مدينة الجزائر لتقديم الدنوش الكبرى، وذلك بدفعه الدنوش إلى الخزينة، وتوزيعه للعوائد على الداي وكافة أرباب الدولة.
- أن موارد البياليك في الفترة موضوع البحث، ومن خلال تلك الدنوش والعوائد، كانت تزداد أو تنقص، بحسب السنين والفترات، ووفقا للقدرات الاقتصادية للبايلك والسكان.
- أن البايلك، كان يميز القبائل الغنية من الفقيرة، وفي بعض الأحيان، يسجل عدد أفراد القبائل وأملاكهم الشخصية، ومداخيل المحصولات الزراعية. وكان جمع الضرائب وتحصيلها يتم على أساس نسبي للثروات والمحصولات.
- أنّ الإدارة العثمانية في جباية الضرائب، كانت حريصة على ضمان أكبر مبلغ ممكن إلى خزائن البايلك، ذلك أنها كانت تتبع نظاما دقيقا لجلب الضرائب المتعددة من زكاة، وعشور، ولزمة، وغرامة، ومعونة وغيرها.
- أن قبائل الرعية تعد أضعف حلقة في المجتمع الريفي؛ فكانت الممون والممول الرئيس، للإدارة العثمانية، وأعوانها المندمجين منهم والمتعاونين.
- أن الإدارة كانت تضطر إلى شن حملات عسكرية، لإرغام بعض القبائل على دفع الضرائب، ولاسيما تلك القاطنة في المناطق الوعرة.

- أن تنوع الضرائب، وتعدد الجهات المكلفة بجمعها، قد أرهق كاهل تلك القبائل، مما دفع بعضها إلى الانتفاض ضد سلطة البايلك، ومساندها للثورات الريفية التي خاض غمارها الطرقيون في مطلع القرن 13هـ/ 19م.

خاتمة الباب:

ومما سبق دراسته وطرحه من أفكار ومعطيات في الفصول الثلاثة السابقة، يمكن الخروج بنتائج عامة نجملها في الآتي:

- قامت سياسة الحكم العثماني في البلاد قبل فتح وهران، على التضامن، والتحالف مع السكان، بفعل الجهاد ضد الإسبان، واقتصرت في وظائفها على الناحية المالية، والقضائية، تاركة بقية الجوانب الأخرى للسكان، من الطابع العربي الإسلامي، والعادات والتقاليد، والثقافة التي لم تمس أو تحارب خلال الفترة العثمانية برمتها.
- أما بعد فتح وهران، فاعتبر نظام حكم العثمانيين في الجزائر، نظام لم يساعد في تطور البلاد خاصة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، حسب ما بدا من انحصار الأراضي الزراعية، وتراجع الحرف وانحلال البعض منها. أما في الحياة الاجتماعية، فلم نرى اندماجا لمختلف أصناف المجتمع الجزائري. بيد أن سياسة العثمانيين أمكنتهم من تسيير شؤون الدولة بسياسة محكمة؛ عن طريق زعامات المجتمع الجزائري النافذة؛ من شيوخ القبائل ورجال الطرق والزوايا. تلك السياسة التي كانت متأقلمة وأوضاع البلاد، في جباية الضرائب، وحفظ الأمن والنظام وغيرها. بيد أنه، وفي النواحي المؤثرة، وبداية تغير الأوضاع في البياليك، كانت قد أثارت جدلا حول ذلك التغير، خاصة وأن الجزائر كانت قد بدأت تغير وجهتها فيما يخص مداخيلها من موارد الغزو البحري إلى الداخل. لذلك اضطربت الأمور، بسبب؛ التشدد في جباية الضرائب، وانتهاء مبرر بقاء العثمانيين بعد فتح وهران والمتمثل في الجهاد، وكذا التدخلات الخارجية من التونسيين والمغاربة وغيرها.
- كان سياسة الحكم العثماني في الجزائر، تقوم على الاهتمام بالمجالات التي تدر أموالا لخزينة الدولة، وكذا إخضاع السكان الممتنعين عنها؛ مثل الاعتناء بمختلف المبادلات التجارية واستخلاص مختلف الضرائب، والرسوم، والمكوس، وغيرها.

- اعتنى العثمانيون بشتى الآليات التي تمكنهم من التحكم في الرعية؛ من التحكم في الأسواق، ومراقبة العصاة عن طريق تشييد الأبراج، وتزويدها بالحاميات العسكرية، إلخ.
- ساهم العمانيون بسياساتهم تلك في التقريب بين السكان ونشر المسكوكات، وتبادل الأفكار والتجارب، والمعارف. مما أدى إلى ازدهار بعض المدن والبوادي اقتصاديا، واجتماعيا، وعمرانيا، وثقافيا، وانعس بالإيجاب على مستوى معيشة السكان.
- أن الجزائر في العهد العثماني، كانت لها نظمها السياسية والإدارية والمالية، منها التي ورثتها من العصور السابقة، ومنها التي جلبها العثمانيون معهم. لذلك فالضرائب العثمانية في الجزائر، كان لها جذور في ثقافتها وسياستها وإدارتها، ورثتها، وهي ضاربة في القدم، منذ العهد الموحدي على الأقل، وتتصل بمرجعيات موروثة ومتواصلة.
- أما من ناحية النظام الضرائبي في عمومه، فإن الحكم العثماني للجزائر، لم يحدث تطورات مهمة في الضرائب، وكان تأثيره محدودا. لتبني العثمانيين النظام العربي الإسلامي. إضافة لإدخال بعض الإصلاحات؛ وكذا التأقلم مع وضع الجزائريين.
- كانت مختلف أنواع الضرائب والرسوم العثمانية المفروضة على الجزائريين، تخضع للمناطق والنواحي، ووفقا لطبيعة السكان، وليست مفروضة في مجملها على كل الناس، كما قد يتوهم البعض، ويثبتوا جانب الشدة.
- طبق العثمانيون في جبايتهم لمختلف أشكال الضرائب طرقا عدة، وفقا لأنواع تلك الضرائب، وبحسب المناطق الجزائرية المختلفة. وقد رأينا أنها كانت تتم بأسلوبين جبائيين: الجباية وفق النظام التراتبي، عن طريق أعوان وموظفي البايلك المحليين، والجباية بحسب نظام المحلة المعروف. كما أن البايلك، كان يقوم ببعض الإجراءات المتمثلة في تسجيل عدد أفراد والقبائل والأملاك الشخصية، ومداخيل المحصولات الزراعية. وكان جمع الضرائب وتحصيلها يتم على أساس نسبي للثروات والمحصولات.
- كان العثمانيون يقومون بإيداع مواردهم الضريبية إلى خزينة بيت المال بانتظام عن طريق الدنوش والعوايد الكبرى والصغرى. تلك المصادر كانت تزداد أو تنقص، وفق

السنين والفترات، وبحسب القدرات الاقتصادية للبايلك والسكان. لكن الإدارة العثمانية، كانت في أحوج ما تكون لضمان دخول أكبر مبلغ ممكن إلى خزائن البايلك. حتى ولو اضطرت إلى شن حملات عسكرية، لإرغام بعض القبائل على دفع الضرائب، ولاسيما تلك الواقعة في المناطق النائية.

- يعتبر تنوع الضرائب، وتعدد جباتها، عامل إرهاق للسكان، دفع البعض من الزعماء النافذين، أمثال رجال الطرق والزوايا، إلى الثورة، خاصة في مطلع القرن 13هـ/ 19م.
- أن الضرائب، قد لحق بها خلال العهد العثماني، تطور كبير؛ سواء بالنسبة لطبيعتها، أو بالأسس التي تستند إليها، أو بالنسبة لأهدافها. ذلك أن الاستغلال المنهجي للبلاد، وتركيز الاهتمام على الجهاز الجبائي، لم يشرع فيه إلا في حدود القرن 18م، عندما تناقصت تدريجيا غنائم الجهاد البحري، لأسباب متعددة على رأسها: التقدم التقني في مجال الملاحة لدى دول أوروبا، فأثر ذلك سلباً على موارد خزينة الجزائر، فصارت تطلب من الداخل ما كانت تحصل عليه من ذلك الغزو البحري.

وفي الأخير يمكن القول إن بداية زوال نظام الغزو البحري، كان حدثاً مهماً في الجزائر، حيث مال ميزان القوى إلى الأوربيين، بل حتى للسلاطين العلويين المغاربة، والبايات الحسينيين التونسيين، باعتبار أنّ البايلك، ولمدة طويلة، كان يعيش من مردود ذلك، تاركاً داخل البلاد، أو مهملا استغلال مواردها، و لم يطلب من السكان إلا مبالغ رمزية. ولما أصبح العثمانيون مجبرين على التنازل عن نشاطهم الأساسي السالف الذكر، مع بقاء وسائل الإنتاج في الزراعة، أو تربية المواشي، أو الصناعة دون تقدم، بل قد يكون العكس هو الحاصل والواقع، سيما في البياليك الثلاث، فزاد هذا الوضع من حدة التنافس بين السلطة والقيادات المحلية، وأدى إلى تطور العلاقة بين الحكام والرعية، وهو ما يبحثه الباب الثالث.

* * * * *

الباب الثاني:
النظام الضرائبي في الجزائر في فترة الاحتلال الفرنسي

ــ مقدمة الباب:

ــ الفصل الأول: الدولة والضرائب في عهد الأمير عبد القادر:

ــ الفصل الثالث: التدرج التاريخي للنظام الضريبي الاستعماري.

ــ خاتمة الباب:

مقدمة الباب:

لمعالجة مختلف النظم الضريبية في الجزائر، في الفترة التي تلت سقوط البلاد في قبضة المحتل الفرنسي، رأيت من الأنسب أن أخصص فصلين لمعالجة الجهاز الضريبي الـذي طبـق علـى الجزائريين.

وهذان الفصلان يستغرقان بالبحث في نوعين من النظم الضريبية؛ الأول يخص ذلـك النظام الجبائي المحلي، الذي طبقته الدولة الأميرية 1832-1847م، والذي نتعرف فيه على تلك الضرائب التي فرضها الأمير على الجزائريين الخاضعين لحكم دولته. بيد أنه لم ندخل مباشرة في صميم هذا الموضوع، إلا بعد أن نتعرف على أوضاع الدولة الفتية التي أسس أركانها، ووطـد دعائمها الأمير عبد القادر.

أما الفصل الثاني، فخصصته للعهد الاستعماري 1830-1865. ورأيت من الأنـسب والضروري تخصيص الجزء الأول من الفصل بالتعرف على النظام المالي الفرنسي، ثم التوسع في كل ما يتعلق بالضرائب في العهد الفرنسي؛ من أصنافها وأسسها وطرق تغطيتها ومواردها.

الفصل الأول:

الدولة والضرائب في عهد الأمير عبد القادر:

إن بداية سقوط الدولة العثمانية وزوالها، وتكالب الاستعمار الأوروبي علـى أقطـار العـالم الإسلامي، تعتبر من أحلك الفترات؛ لعموم المصيبة سائر البلدان، وللويلات التي لحقت بـالكثير مـن الأمصار وحلت بها؛ كما هو شأن الجزائر، أولى ضحايا الاستعمار الحديث، الذي جاس فيها خـلال الديار، عاقدا العزم على استئصال شأفتها.

وفي هذا المقام، يعد الأمير عبد القادر، أبرز أعلام الجهاد، الذين يحق لكل جزائري أن يذكرهم بفخر، ذلك أن الجزائريين اختاروه أميرًا عليهم، وقاتلوا تحت لوائه؛ فكان رجلا من أعظم الرجـال، وبطلا من أنبل الأبطال. كيف لا، وقد قام بأقدس الواجبات، في أحلك الظروف والملمات. خصوصا جهاد الدفاع عن الجزائر والجزائريين، ولطول مقاومته وصعوبتها. لكـل ذلـك اختلـف الكتـاب والدارسون حول شخصيته؛ فمنهم من صنفه ضمن كبار شخصيات العالم، ومنهم من عدّه من الرجال الذين خدموا فرنسا والاستعمار، أكثر من أي شخص آخر.

ولا ريب أن الأمير عبد القادر، رمز أصالة الجزائر ومجدها؛ فحري به أن ينال مـن البحـث والدراسة، ما هو أجدر بشخصه: كعالم وفقيه وأديب وصوفي وبطل في التاريخ الوطني، بل كرجـل دولة كبير، سعيا إلى ربط الماضي المجيد، بالحاضر الواعد، واستشرافا للمستقبل الزاهر.

إن المتمعن في تاريخ الأمير عبد القادر، يخرج بحقيقة إنسانيته الكبيرة، والمتفحص فيه، يحتاج إلى سنوات من الجهد المضني، للكشف عن كل حقائقه وخباياه. لذلك، فالكتابة عن تاريخه، أمر مـشوق وصعب في نفس الوقت؛ فرغم عديد الدراسات والكتابات التاريخية، التي تناولت جوانب متعددة من حياته، لم نجد دراسات كثيرة، تناولت دقائق تاريخه، ونظم دولته، ومجتمع البلاد في وقته وغيرها.

لذلك لا يعتبر تناول شخصية الأمير، أمرا سهلا؛ فعبد القادر، كان أمة في رجـل. وبالتـالي التصدي لإيفائه حقه كاملا، يبقى صعب المنال. ومع ذلك حاولت أن أطرق جانبا من دولتـه، دون الخوض في باقي الجوانب التاريخية والسياسية والعسكرية، التي كتب عنها الكثير. وهذا الجانب هـو: نظام الأمير عبد القادر الضريبي. وفي هذا المقام، أحاول، لفت الانتباه، إلى مسألة في غاية الأهمية مـن تاريخ الجزائر، أكشف من خلالها، الخافي من تاريخ الأمير، بالرجوع إلى المصادر التي كتبت عنه.

وفي هذا الفصل، نسعى إلى تتبع دولة الأمير عبد القادر الجزائري خلال سنواتها الخمسة عشر. ولمّا كانت دراستنا دراسة مقارنة للنظم الضريبية العثمانية والأميرية وكذا الفرنسية، فكذلك الحال هنا،

لا يمكننا الدخول مباشرة في نظام ضرائب الدولة الأميرية، إلا بعد التعرف على الدولة ككل؛ بدءا من معرفة إمرة الأمير على البلاد، ثم شروعه في مقاومة المحتل الفرنسي، لنبدأ بعد ذلك، في دراسة دولته الوطنية الفتية، ومعرفة مختلف تنظيماتها العسكرية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية، وكذا العلاقات التي كانت لتلك الدولة، لنلج أخيرا في أهم شيء، وهو نظامه المالي والضريبي؛ حيث نبحث في مسكوكاته التي أقامها، وعلاقة ذلك ومدلولاته بالدولة، ثم ندرس مختلف أصناف الضرائب المفروضة على السكان، وشتى موارد الدولة، ومجالات الإنفاق المتعددة.

أولا- نظرة عن عهد الأمير عبد القادر:

01- إمارته: إن حكم الجزائريين، في فترة خلت فيها البلاد من حاكم، وانتشرت في الفوضى والاضطراب، لم يكن أمرا هينا. أما عبد القادر بن محي الدين، [1] فلم يسع إلى ملك أو جاه، وإنما طرحت عليه الإمارة، وعرضت عليه. أما قبوله إياها، فلم يكن، إلا ما أملاه عليه شعوره الديني والوطني القومي، بعد أن لاحظ استحالة مجابهة القوة الفرنسية المحتلة بدون دولة قوية، وجيش منظم. [2]

لقد بايع جميع أفراد القبائل، كبيرها وصغيرها، شريفها ووضيعها، عن قناعة واختيار، الأمير عبد القادر، البيعة المباركة، في 27 نوفمبر 1832/ 05 رجب 1248، التي اعتبرها أمانة كبرى، حمّله الشعب إياها، وأحاطوا عنقه بها. فبادر، بعزيمة لا متناهية، وتحت دعم الشعب وإرادته، إلى النهوض بهذه المسؤولية، مقتفيا آثار أسلاف الأمة الإسلامية. فتمكن من جذب حب الرعية، التي بذلت جهدها في طاعته والامتثال لأوامره. [3]

ولقد برز الفكر الديني-السياسي، لدولة الأمير بشكل جلي، من خلال مفهوم الجهاد نفسه؛ حيث أخذ هذا المفهوم بعدا دينيا أصلا: "الجهاد ضد الكفار". الشيء الذي فرض بنفسه، توسيع دائرة الجهاد، ليشمل كل المسلمين، مهما كان انتماؤهم الجغرافي-العرقي. وهو ما يشير إلى إيمان الأمير بوحدة البلدان الإسلامية، على أساس أنها تمثل امتدادا روحيا، لأمة وقومية واحدة مشرقا ومغربا. غير أن هذه السلطة الإسلامية، لا يمكن أن تقوم، إلا على أساس من الشرعية. ولما كانت الشرعية في النظام الإسلامي، عادة، ما بنيت على أساس النسب -حتى في حالة الاستحواذ العسكري على

---

[1] عبد القادر بن محي الدين بن مصطفى بن محمد بن مختار بن عبد القادر بن أحمد المختار بن عبد القادر، ولد يوم الجمعة 23 رجب 1222هـ/ حوالي 25 سبتمبر 1807م بقرية القيطنة، الواقعة على وادي الحمام غربي معسكر.

[2] Ch. H. Churchill: ***La vie d'Abd el Kader***, SNED, Alger. 1971, p: 61.

[3] الأمير عبد القادر الجزائري: **ذكرى العاقل وتنبيه الغافل**، تحقيق وتقديم ممدوح حقي، مكتب الخانجي، القاهرة، 1972، مقدمة الكتاب، ص: 16. وقد برزت شخصية الأمير عبد القادر، معززة بسندها الشعبي، وبالبيعة، التي كادت أن تكون جماعية، ماضيا في جهاده، غير ملتف لأموال مكتنزة، ولا آبه بمتاع الحياة. انظر/ - شارل هنري تشرشل: مصدر سابق.

السلطة؛ وهي قاعـــدة عمل متعارف عليها سياسيا.[1] فالأمـــير لم يحد عن هذه القاعدة، واتخذ نسبه الشريف،[2] مصدرا لمشروعية سلطته التشريعية، لا سيما في مسألة الجهاد والبيعة.[3]

ولعل هذا ما فسر اللغز، الذي حير الكتاب الفرنسيين ومؤرخيهم أساسا، في مقاومة الأمـــير، وفي علاقته بالسلطان المغربي في بدأ أمر المقاومة، ثم في عزّ مراحلها، وأخيرا في نهايتها.[4] وكذا رفضه الخضوع لأية ضغوطات، أو مواقف بعض القبائل الخارجة عليه، ورفض أي تحالف خارج دائرة البيعة، والولاء لسلطته. فقد توجب عليه الأمر، عقد مجالس شـــورية، أو "مـــؤتمرات ديمقراطيـــة" للقبائـــل والأعراش، عند تعرض الوحدة لأي شكل من أشكال الرأب والتصدع. ثم الضرب بيد من حديد، كل من تنكر للإجماع الوطني والديني، وخرج عليه، مهما كانت قوة القبيلة أو بعد مواقعها الجغـــرافي.[5] وفي نفس الوقت، كانت الأمير، حريصا على حماية وحدة الأمة، وأركان دولته الفتية، الـــتي كانـــت

---

[1] وهذا الأمر، فسر وضع بعض القادة المسلمين، في تكريس مشروعية التشريع السياسي، مثل مؤسسي الدولة الموحدية، الـــزعيم الروحي ابن تومرت، والزعيم العسكري، عبد المؤمن بن علي. وفي هذا الشأن أعطى "ابن الكتان" لوحده، ثلاثة وجهات نظر مختلفة بشأن نسب ابن تومرت: ينظر/

- Rachid Bourouba: ***IBN TOUMART***, Alger, 1982: pp: 15-16.

[2] قال الأمير عبد القادر عن سلسلة نسبه: "إنني عبد القادر بن محي الدين بن مصطفى بن محمد بن المختار بن عبد القادر بن أحمد بن محمد بن عبد القوي بن يوسف بن أحمد بن شعبان بن محمد بن إدريس بن إدريس بن عبد الله (المحض) ابن الحسن (المثنى) بن الحسن (السبط) بن فاطمة بنت محمد رسول الله وزوجة علي بن أبي طالب عم الرسول. انظر: "**الأمير عبد القادر**"، سلسلة فن وثقافة، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1974. لكن بعض الكتاب، و"الأنثروبولوجيين" الاستعماريين، ومنهم: الجنرال "بريمون" (*Brémon*)، حاولوا ربطه بأصول ليست شريفة فحسب، بل غير عربية؛ فالمؤلف ينفي وجود جنس عربي أصلا، ويربطه بأصول بربرية إيفرينية (بني إيفرن المملكة الصفرية الخارجية). مستشهدا بلون أعينه الزرقاء، والوشم المرسوم على جبينه. وكل هذا بغرض المساس، بسلطة الأمير ومشروعية جهاده، والطعن في صدق نسبه، دون تقديم دليل ينفي ذلك. يمكن العودة إلى:

- Général Brémon: ***Berbères et Arabes,*** Ed. Payot, Paris, 1950, p: 106.

[3] وللتدليل على ذلك، نذكر إحياؤه للرمز المكاني، في إعلان بيعته الأولى، والمتمثل في شجرة الدردارة، تيمنا ببيعة النبي (صلى). وأطلق عليه لقب ناصر الدين، ثم تلتها البيعة العامة في: 4 فبراير 1833/ 15 رمضان 1248هـــ.

[4] فالأمير عبد القادر المنتمي إلى الأسرة الإدريسية، والتي تأخذ نسبها من الحسن بن علي بن أبي طالب، يلتقي مـــع الـــسلاطين العلويين، في انتمائه لنفس الجد السبط، ولكونهما سنيين مالكيين. يضاف إلى ذلك، طلب الجزائريين مساعدة السلطان عبـــد الرحمن، في بداية الاحتلال، ومبايعته، كما فعلوا قبل ثلاثة قرون مع الدولة العثمانية. إلا أن هذا الطلب، الذي لم يستجب له السلطان على النحو المطلوب، وقام بإرسال ممثل وحامية عسكرية له إلى تلمسان؛ بسبب ضعف نظامه السياسي، وعدم قدرته على المغامرة في حرب مع الفرنسيين، قد تفقده عرشه. انظر/ – محمد بن الأمير عبد القادر: مصدر سابق، ص: 206–208.
– ممدوح حقي: **ديوان الأمير عبد القادر الجزائري**، دار اليقظة العربية، بيروت، 1965، ص: 19.

- Ch. H. Churchill: op.cit, p: 61 et 172-174.

[5] يمكن الاستدلال بحالة أنصاره قبائل بني عامر، وكذا حالة حصن عين ماضي بالأغواط، وزعيمها محمد الصغير التجاني.

تتطلب تضحيات جسام، وبالتالي صرامة في الإدارة، والتسيير، وتمويل خزينة الدولة، وتقوية الجنـــد، وفرض الانضباط.

ولعل أفضل ما نسوقه في هذا المضمار، شهادة أحد المؤرخين الفرنسيين، والحق ما شهدت به الأعداء، لا حباً في الأمير، ولكنها حقائق فرضت نفسها؛ حيث ذكر بـــشأنه، "أوغـــستان برنـــار" (*Augustin Bernard*)، أنه أظهر، بعد أن أسند إليه الأمر، على الرغم من أنه ابن الزوايا والطرق، حنكة سياسية وبراعة عسكرية فائقة، فكان يتمتع بصفات، تدل على أنه خلق ليحكم. وكان بسيطا في لباسه، متواضعا في معشره، أنيقا جميلا شجاعا فارسا. وكان متدينا عن إخلاص، ومـــن صـــميم فؤاده، و لم يطلب الإمارة لإشباع أطماع نفسه، بل ليقود أمته في طريق الفلاح. وكان قاســـيا عنـــد اللزوم، رحيما عند الاقتضاء، وكانت شدته ولينه، بحساب وتقدير، وقليل مثله في المسلمين. وكـــان يدرك معنى الدولة إدراكا تاما، كما كان يدركه هو بكل تفصيلاته وجزئياته مـــن النظـــام، والإدارة وجباية الضرائب وتنظيم الجيش، وكان أجلّ وأبرز أعدائنا في الجزائر. [1]

02– مقاومته: إن أول ما قامت به فرنسا، في الجزائر، محاولـــة فـــصل عمليـــة الاحـــتلال العسكري، عن مظاهر التوسع الاستعماري؛ من خلال مناشيرها المتعددة لسكان "الإيالة العـــرب". [2] بهدف تغليط الجزائريين، بأن الهدف من "الحملة"، كان "لتأديب الداي"، والحكام "الأتراك" –أعـــداء العرب– خاصة بعد أن تعهدت بطمأنتهم على دينهم وممتلكاتهم، قبل أن تنكث. وعلى هذا الأساس، لم تأخذ المقاومة اتجاها تعبويا في جميع مناطق البلاد، لا سيما المناطق الداخلية، إلا بعد أن تم التأكد من أن نوايا فرنسا استعمارية. كما أن عدم بروز قوة تعبوية شاملة، ضد الاحتلال الفرنـــسي، لا يمكـــن تفسيره إلا على أساس سياسي، لا على أساس "عدم وجود شعور وحدوي وطني قومي"، مثلما ذكر مؤرخو الحقبة الاستعمارية ومنظروها، بغرض دحض فكرة وجود كيان جزائري قبـــل الاحـــتلال. فالوحدة الوطنية، لم يكن بالإمكان فهمها آنذاك، إلا في الإطار الديني الإسلامي؛ عقيدة وشريعة، أي "الجامعة الإسلامية". يضاف إلى كل ذلك، مرور المحتلين الفرنسيين بفترة تردد، بشأن احتلال البلاد.

ومن هذا المنطـــلق، لا يمكن فهم حركية العمل السياسي، والفكر الوطني القومي، إلا في إطار

[1] إحسان حقي: **الجزائر العربية أرض الكفاح المجيد**، منشورات المكتب التجاري، ط 1، بيروت، 1961، ص: 75.

[2] للتعرف على وجهة نظر المنظرين الاستعماريين عن الحكم والسيطرة والاحتلال، وحاجة ذلك للضرائب، راجع/

- JULES HARMAND: ***Domination et Colonisation***, Bibliothèque de Philosophie scientifique, ERNEST FLAMMARI0N, ÉDITEUR, PARIS, 1910.
- Ernest Mercier: ***La Question indigène en Algérie au commencement du 20^{e} siècle***, Augustin Challamel, Editeur, Paris, 1901.

حركية المجتمع الإسلامي. وعليه، ولفهم ظاهرة الأمير عبد القادر، ومقاومته للاحتلال الفرنسي، ومواقفه من العثمانيين، والكراغلة، باعتبارهم متقاسمين للسلطة، ليس بكونهم أتراكا من جهة، [1] والقبائل الجزائرية الراحلة والمستقرة من جهة ثانية، باعتبارها قبائل مسلمة، شكلت منذ القرن الحادي عشر الميلادي، أداة تعريب وتخريب أيضا. [2] والتي صنفها "شارل هنري تشرشل" ضمن قبائل "الأجواد". [3] لفروسيتهم وبسالتهم القتالية، التي اتصفوا بها دوما. ثم موقفه من بعض القبائل والعشائر المرابطية في الجنوب. وأخيرا موقفه من فرنسا. [4]

ولفهم فلسفة نظام الحكم الأميري، لا بد من التعرض، ولو في عجالة، لمقاومته، باعتبارها أقوى مقاومة منظمة، حملت مشروع دولة وطنية إسلامية موحدة. وينبغي تتبع إستراتيجيته من زاوية

---

[1] كانت هناك جملة من العوامل التي تحكمت في العلاقة الأمير عبد القادر والحاج أحمد باي، أهمها النفسية: (ما خلفه العثمانيون وسقوط البلاد) والسياسية: (لكل منهما وجهات نظر مختلفة في المقاومة والحكم) والاجتماعية: (العلاقة بين أهل الحاضرة "أحمد باي"، والبادية للأمير). انظر/ – ناصر الدين سعيدوني: دراسات وأبحاث، مرجع سابق، ص: 207-209.

[2] نشير هنا إلى الأطروحات، التي تبناها ابن خلدون، والتي تعتبر القبائل العربية من بني هلال وبني سليم والأثبج والمعاقيل: "قبائل همجية جاءت لتحرق وتخرب الزرع والنسل". والتي وصفها: "بالجراد المنتشر". وهذا الطرح، لا يمكن فهمه، إلا في إطار الأفكار المعادية لتلك القبائل. فهذه القبائل، ساهمت في تعريب الشمال الإفريقي كله، بعد أن اكتفى الفاتحون المسلمون بأسلمته، وتصنف تاريخيا، باعتبارها قبائل دعم وإسناد عسكري، أخذت أشكال المرتزقة، وعملت في غالب الأحيان مع الغالب، ومع من يدفع أكثر، أو من يقدم أحسن عرض. وهي ثقافة الأعراب التي ورد ذكرها في القرآن الكريم. ينظر/

- A. Ben achenhou: ***Connaissance du Maghreb,*** Alger, pp: 79-87.

[3] Ch. H. Churchill: op.cit, p: 49.

[4] تحكمت عدة عوامل في علاقة الأمير ببقايا الحكم العثماني؛ منها نسبه، وانتمائه للطريقة القادرية، التي كان الباي الأخير يناصبها العداء، إضافة إلى ما كان قد شاهده من أحوال البلدان الخاضعة للدولة العثمانية. كل هذا جعل الأمير معاديا للعثمانيين؛ وهذا ما تأكد في استجارة الباي بأبيه، وتدخله في المجلس العائلي قائلا: "..إن إعطاء أسرتنا الملجأ إلى ذلك الممثل البغيض للجبروت التركي، سيفسره العرب على أنه نوع من النسيان الضمني لكل مواقفه الماضية. ونتيجة لذلك، فإننا سنجعل من كل القبائل التي تمقت الباي أعداء لنا. وبعبارة أخرى، فإن أعداءنا سيكونون هم كل عرب إقليم وهران." إضافة إلى، المواقف العدائية التي ظهر بها كراغلة تلمسان ومازونة ومستغانم ووادي الزيتون، أو الزواتنة في نواحي (الأخضرية). رغم سعي الأمير كسبهم. أما موقفه من الطرق الصوفية المنتشرة، فقد سعى إلى الحد من نفوذها، كما هو حال الدرقاوية والتيجانية والطيبية والعيساوية، والتي سببت له المتاعب، كما هو شأن أبي حمار الشاذلي، وخاصة من قبل التيجانية، وشيخها محمد الصغير التيجاني. وأخيرا وهو أهم شيء، ذلك الدور الغامض الذي قام به الجاسوس "ليون روش" للتوسع انظر/ – محمد بن الأمير عبد القادر: مصدر سابق،ص:295. – شارل هنري تشرشل:مصدر سابق،ص:51. –هاينريش فون مالتسن:مصدر سابق، ج1، ص: 231. – أ. ف. دنيزن: مصدر سابق،ص:54، 94. – ناصر الدين سعيدوني: **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر المعاصرة**، م. و. ك، 2ج، الجزائر، 1988، ج2،ص:234. **وعصر الأمير عبد القادر**،مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري، الكويت 2000،ص:234. يوسف مناصرية:مهمة ليون روش في الجزائر والمغرب (1832-1847)، م.و.ك،الجزائر،1990، ص:30.

"أنثروبولوجية"، في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية أثناء سني حكمه.

بدأت المقاومة الوطنية للاحتلال الفرنسي مع نهاية المقاومة العثمانية، و لم تتوقـف لحظـة إلا لتستعيد أنفاسها ثانية. واتخذت هذه المقاومات أشكالا عدة؛ تميزت في الزمان والمكان، وفي الأسـس المرجعية، تجسدت كلها في مقاومات شعبية منظمة، وانتفاضات جماعية عفوية. دونت أخبارهـا، في قصائد شعبية كثيرة. [1]

و لم تلبث مدينة الجزائر، عاصمة البلاد، أن سقطت في أيدي جيوش "دي بورمون"، ونهبـت خزينة الدولة وأملاكها العامة، و لم تكد تمر فترة قصيرة، حتى كادت السلطة العسكرية الفرنـسية، أن تمسك بزمام الأمور في أغلب السواحل الجزائرية.

وسعت إدارة الاحتلال الفرنسي إلى مساومة قادة الجزائر؛ فأحمد باي في قـسنطينة، وهـو في طريق عودته باتجاه قسنطينة -بعد انسحابه من الدفاع عن العاصمة، والتي كان قد دخلها "مدنـشا"- دفاعا عن موانئ الشرق الجزائري، يتصل به قائد الجيوش الفرنسية: "دي بورمون"، بكتاب يطلب منه: "الاحتفاظ بمرتبة باي قسنطينة، إذا رضي أن يدفع لفرنسا، "اللزمة" التي كان يدفعها للداي". [2] ونفس الشيء تكرر مع الحاكم العام: "كلوزيل"، وعرضه الذي تقدم به لأحمد باي، بعد المكيدة التي دبـرت للإطاحة به. [3] لكن أحمد باي رفض كل المقترحات، الأمر الذي أدى بـ: "كلوزيل" إلى عزله، بعـد أن أبرم هذا الأخير، معاهدة مع باي تونس، تقضي بإلحاق قسنطينة بتونس. وهذه المعاهدة، لقيت من باي قسنطينة، مقاومة مستميتة، وبكل قوة. لكنه في آخر المطاف، وجد نفسه في مواجهة مكشوفة مع الفرنسيين. [4]

أما باي التيطري مصطفى بومرزاق أو بومزراق، الذي لعب دورا كبيرا في المقاومة العثمانيـة، في أسطى والي، [سطاوالي]، ففضل قبول عرض "دي بورمون". إلا أن هذا الأخير سرعان ما اصطدم بواقع أمر مقاومة أهل منطقة البليدة، فغير موقفه منه، ليغير بومرزاق موقفه من فرنسا جملة وتفـصيلا، وأعلن استقلالية بايلكه، ونصب نفسه دايا، ثم كتب إلى أحمد باي، يطلب منه المبايعة، حتى يرسل له:

---

[1] انظر/ - التلي بن الشيخ في قصائد المقاومة: **دور الشعر الشعبي في الثورة (1830-1945)**، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1983.

[2] **مذكرات أحمد باي**، مصدر سابق، ص: 16-17.

[3] نفسه: ص: 20. ولمزيد من التفاصيل مقاومة أحمد باي في الشرق الجزائري، ينظر/ - حميدة عميراوي: **جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري**، دار البعث، الجزائر، 1984، ص: 47-89.

[4] محمد العربي الزبيري: مرجع سابق، ص: 25.

"قفطان الملك". [1] وكتب رسالة أخرى، في نفس الوقت، إلى "دي بورمون"، والتي لم تكن كالأولى؛ فقد قام بومرزاق، بتنظيم اجتماع عام بتمنفوست، إثر حوادث البليدة، أعلن على إثرها: "الجهاد ضد الكفار المحتلين". وعليه، راسل بومرزاق "دي بورمون"، وهدده، بأنه يوجد على رأس 20 ألف رجل، و"سوف يرمي به هو وفرنسييه إلى البحر. [2]

وفي وهران، كان بايها حسن باي؛ في وضع حرج؛ فكان بين السلطة العسكرية المحتلة من جهة. والقبائل العربية التي لم تنس له مظالمه وتعسف نظام إدارته؛ لا سيما فيما يتعلق بضرائبه المجحفة، من جهة أخرى. ففضل نسيان الماضي، وطلب الحماية، من محي الدين والد الأمير عبد القادر، بعد أن انقلبت الموازين. وبعد أن كان محي الدين وابنه، قد استقدمهما نفس الباي إلى وهران، وفرض عليهما الإقامة الجبرية، بين سنتين 1823-1825، بعد الهلع الذي سببه للباي، ذلك التجمع الضخم، الذي أحيط بآل محي الدين، توديعا لهما لأداء مناسك الحج. [3]

لقد كانت البدايات الأولى لتصادم الجزائريين مع القوات الفرنسية المحتلة، بدءا من حوادث البليدة، التي قتل فيها العديد من الجنود الفرنسيين، ومن بينهم ابن "دي بورمون"؛ قائد الحملة وزير الحرب الفرنسي. [4] الأمر الذي كلف الجيوش الفرنسية غاليا، في أولى المدن الداخلية التلية، التي حاولوا احتلالها. [5]

وعلى هذا، تم استقبال السكان لهؤلاء الغزاة الجدد، الذين لم يكونوا ينتظرون، إلا مرور خمسة عشر أو عشرين يوما –على حد تعبير: "دوق أورليان" (*Le Duc d'Orléon*)–: "لإسقاط الجزائر في أيدينا، بمدافعنا الألف، وأسطولنا الصغير وخزينتنا. وتخليص المتوسط، لتنفتح الأبواب أمام فرنسا الجديدة، في الوقت الذي كان سيتلاشى فيه، وإلى الأبد العلم الوطني، الذي كان في ما مضى علم "هنري الرابع"، هذا العلم القديم، الذي يقود مرة أخرى عساكرنا إلى النصر". [6]

وطريقة الاستقبال هذه، عممت في معظم الحالات، عند كل محاولة من الجيوش الفرنسية لدخول أية منطقة، أو مدينة أخرى. مما أدى بالحكومة الملكية في فرنسا إلى السقوط. تلك الحكومة، التي كان "دوق أورليان"، يفتخر بعلمها ومجدها الاستعماري، الذي كان قد أنقذ الملكية من السقوط،

---

[1] نفسه.

[2] Charles. H. Churchill: op.cit, p: 51-52.

[3] Ibid, p: 59.

[4] ينظر: محمد ابن الأمير عبد القادر الجزائري: مصدر سابق، ص: 86.

[5] نفسه: ص: 87.

[6] Paul Gaffarel: ***L'Algérie, histoire, conquêtes et colonisation***: op.cit, p: 94.

أو بالأحرى أجّل سقوطها، إلى ما بعد سقوط الجزائر. ولكن سياسة فرنسا في الجزائر لم تتغير؛ فدخلت الجيوش الفرنسية بعدها، إلى البليدة، والمدية، سعيا للسيطرة على كل الساحل، وتمهيدا للتغلغل في دواخل البلاد.

لقد أعلن الجهاد خلال الأشهر الأولى للاحتلال، بيد أن الصدامات، تمت بطريقة مشتتة، تبعا للعلاقات الاجتماعية السائدة، مما سهل عملية احتواء -لم يدم طويلا في غالب الأحيان- بعض تلك المقاومات، من قبل القوات الفرنسية.

إن نظام دولة الأمير عبد القادر واستقرار أحوالها، وإقامة صرح دولة فتية، وإنشاء كيان قوي عصري، يجمع فلول السكان، بعد الغزو الفرنسي على الجزائر، لم يكن يمكن له التحقق، إلا بمواصلة الجهاد، وتوحيد القبائل المتفرقة؛ ففي وحدتها قوة للبلاد ومناعة لها من الفرنسيين.

وقد تميزت مقاومة الأمير عبد القادر بن محي الدين، بخصوصيات نوعية، واعتبارات إستراتيجية، بفعل أهدافها الكبرى، التي بنيت على مفاهيم: تشكل أسس مشروع الدولة الوطنية الجزائرية الفكرية والسياسية. [1]

فأول ما سعى إليه الأمير في بناء دولته، أنه حاول تجنب أخطاء الحكم العثماني، الذي جعل ممثليه في الجزائر، عرضة للخطر وكراهية الناس. فعمد إلى بناء إمارة أساسها إخلاص الحكم، وثقة المحكومين. [2] لأن الأمير أدرك أن بقاء الدولة والحكم، لن يتأتى بحال من الأحوال، إلا إذا كانت الثقة متبادلة بين الحاكم والرعية. ووعى الدرس من سياسة الأتراك العثمانيين، التي كانت منعزلة عن الشعب، متقوقعة على نفسها، تكاد تنعدم روابطها وصلاتها بالسكان. مما عرضها للانحلال والزوال.

وقد استغل الأمير ما في جعبته من تجارب سابقة اكتسبها من رحلاته، خاصة مروره بمصر، وإعجابه بما حققه واليها محمد علي. فالتفت إلى أحوال الإمارة، بغية تعميرها وتحديثها من جميع

---

[1] قسمت مراحل مقاومة الأمير عبد القادر، إلى مراحل: المرحلة الأولى التي بدأ في تنظيم شؤون الدولة، ومحاربة بعض الممتنعين؛ كقاضي أرزيو محمد بن طاهر، وقبيلة عكرمة، وابن بونة من حضر تلمسان الأندلسيين، وتوسيع أراضيه، وتحقيق بعض الانتصارات على الفرنسيين وغيرها. وامتدت هذه الفترة التي تدعى بمرحلة القوة بين 1832-1837م. أما المرحلة الثانية: وهي فترة الهدوء المؤقت بين 1837-1839، فواصل فيها تنظيم دولته من كل النواحي. وأخير المرحلة الثالثة، التي تعرف بحرب الإبادة بين 1839-1847م، فكان فيها الموقف الأميري في تراجع مستمر. للتوسع انظر مثلا/ - الأمير عبد القادر: **مذكرات، سيرته الذاتية**، تحقيق، محمد الصغير بناني وآخرون، ط: 3، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1998، ص: 182. - مصطفى بن التهامي: **سيرة الأمير عبد القادر وجهاده**، تحقيق وتقديم وتعليق يحي بوعزيز، ط: 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1995، ص: 165.

[2] أديب حرب: **التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري**، ش.و.ن.ت، 2ج، الجزائر، 1983، ج 2، ص:40.

الجوانب، فبدأ في تشييد الحصون والقلاع وبناء المصانع. والاهتمام بالعلم وإكرام أهله، لإدراكه مكانة للعلم في إقامة دولة حديثة قوية.

وتأتي فعالية العمل السياسي لدى الأمير عبد القادر ونشاطه، لتحاول جمع شتات القوى الرافضة، للاستعمار الفرنسي والمقاومة له، تحت شعار: "الجهاد ضد الكفار المحتلين". وهي اللازمة الفلسفية والروحية، التي بنا عليها الأمير عبد القادر، بيانه لمختلف القبائل الجزائرية في 22 نوفمبر 1832/ 29 جمادى الثانية 1248هـ. [1]

فبادر الأمير عبد القادر، إلى إعداد جيشه، والنزول به إلى ميدان الجهاد، ليحقق انتصارات متلاحقة على الفرنسيين. وفي ذات الوقت، سعى إلى التأليف بين القبائل، وفض النزاعات بينها. وكانت بطولته في المعارك مثار إعجاب الأعداء والأصدقاء؛ فقد رآه الجميع في موقعة "خنق النطاح"، حين أصيبت كل ملابسه بالرصاص، وقُتِل فرسه، ومع ذلك استمر في القتال حتى حاز النصر على عدوه.

وأمام هذه البطولة، اضطرت فرنسا إلى عقد اتفاقية هدنة معه، سميت باتفاقية "دي ميشيل" الموقعة في 26 فيفري 1834م/ 17 شوال 1249هـ، حيث اعترفت فرنسا بدولة الأمير عبد القادر. وبذلك بدأ الأمير يتجه إلى أحوال البلاد؛ ينظم شؤونها، ويعمرها، ويطورها. وقد نجح في تأمين بلاده، إلى درجة أن عبر عنها بعض الفرنسيين بالقول: «إن الطفل يستطيع أن يطوف ملكه منفردًا، على رأسه تاج من ذهب، دون أن يصيبه أذى!». [2]

إن الفرنسيين، كانوا كلما عقدوا اتفاقا، لا يلبثوا حتى ينقضوه؛ فقبل مرور عام على اتفاقية "ديميشيل"، [3] خرق القائد الفرنسي الجديد "تريزل" الهدنة، بعد أن ناصرته بعض القبائل (الدواير والزمالة)، [4] حيث وقع "تريزل" سنة 1835 مع هاتين القبيلتين معاهدة تحالف، وأصبحت القبيلتان من

---

[1] جاء فيه: "ليبلغ الشاهد الغائب، أنه صدر أمر مولانا ناصر الدين عبد القادر بن محي الدين، بتجنيد الأجناد وتنظيم العساكر في البلاد كافة. فمن أراد أن يدخل تحت اللواء المحمدي، ويشمله هذا النظام، فليسارع إلى الإمارة [مدينة معسكر] لتسجيل اسمه في الدفاتر الأميرية". انظر/ - Ch. H. Churchill: op.cit, p: 68-69.

[2] يحي بوعزيز: **الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري**، دار الكتاب، ط 2، مطابع الفكر، دمشق، 1964، ص: 52.

[3] انظر بنود المعاهدة مثلا في/ - أبو عبد الله الأعرج السليماني: **تاريخ الجزائر بين قيام الدولة الفاطمية ونهاية ثورة الأمير عبد القادر، عن كتاب الشماريخ**، القسم الثاني وجزء من القسم الثالث، نشر مختار حساني، المكتبة الوطنية الجزائرية، د.ت ص: 287-288.

[4] أهم الزعماء: الشيخ المزاري، والشيخ مصطفى بن إسماعيل، الذي حاربه الأمير أول مرة في موقع محرز، يوم 14 جويلية 1834. ثم قتله في "مكتة" انظر/ - Alex. Bellemare: ***Abd-El-Kader, sa vie politique et militaire***, Librairie de L. Hachette et C[ie], Paris, 1863, p: 87 et suiv.

أعوان الاستعمار.[1] في مواجهة الأمير عبد القادر. فنادى الأمير بالجهاد، ونظم صفوف قومه، وبدأت أولى المعارك؛ فكانت معركة سيق، في غابة مولاي إسماعيل يوم 26 جوان 1835م/ 01 ربيـــع الأول 1251هـــ، التي هزم فيها الفرنسيون؛ وبعد يومين من ذلك، كانت موقعة المقطع الشهيرة، التي انهـــزم فيها الجنرال الفرنسي "تريزيل"، والحاكم العام "ديرليون" شر الهزائم، حتى إن كيان فرنسا قد اهتز.[2] ولكن روح الانتقام، كانت تسري في عروق قادة المحتل الفرنسي، فجاءت قوات جديـــدة، وقيـــادة أخرى، تمكنت من دخول عاصمة الأمير معسكر وإحراقها. ولولا مطر غزير أرسله الله، في ذلك اليوم، ما بقى فيها أي أثر. بيد أنه ورغم ذلك، فقد تمكن الأمير من تحقيق سلـــسلة انتـــصارات، دفعـــت الفرنسيين إلى تغيير قيادتهم من جديد؛ فعين "الجنرال بيجو"، الذي نجح الأمير، في إحراز النصر عليـــه، في منطقة وادي تافنة، ما جعل القائد الفرنسي، يعقد معاهدة هدنة جديدة، عُرفت بـــ: "معاهد تافنة"، التي عقدت في: 14 صفر سنة 1253هـــ/ 30 ماي 1837م.[3]

وقد أتاحت مرحلة الهدوء والاستقرار، التي سادت البلاد، في الفترة الممتـــدة مـــن 30 مـــاي 1837، إلى 19 جانفي 1839م، للأمير فرصة العمل، لتوطيد دعائم حكمه، وفـــرض الاســـتقرار، وترسيخ النظام، وتوفير الموارد المالية والبشرية. لأنه كان يدرك طبيعة الصراع مع العدو، وأن فرنسا لن تلبث وتهاجمه. وصدق حدس الأمير؛ ذلك أن فرنسا، كانت تتحين الفرص، لنقض معاهداتها، و لم يكن

[1] Marcel Emerit: "***Les tribus***", op.cit, p: 50.

[2] كان لموقعة المقطع نتائج عديدة، أهمها: عزل كل من "تريزل" و"ديرلون"، وتعيين الماريشال "كلوزيل" حاكما عاما على الجزائر في جويلية 1835/ ربيع الأول 1251هـــ، مع إرسال قوات كبيرة لمواجهة الأمير.

[3] ورغم أن الجنرال "بيجو" انتصر في معركة: وادي السكاك، فإنه وافق على الاتفاق مع الأمير، تحقيقا لبعض المآرب: كالتفرغ للقضاء على مقاومة أحمد باي في الشرق الجزائري، وإعداد فرق عسكرية خاصة بحرب الجبال، وفك الحصار عـــن المراكـــز الفرنسية، وانتظار وصول التموينات والإمدادات العسكرية من فرنسا. راجع نص المعاهدة كاملاً في/ – محمد بن الأمير عبـــد القادر: مصدر سابق، ص: 277. – شارل هنري تشرشل: مصدر سابق، ص: 117. والبحث الأكاديمي الذي أنجزه:

- Raphael Danziger: ***Abdel-Qadir and Algerians***, New York - London, 1977, pp: 139-153.

وللتوسع أكثر في معاهدتي "ديمشيل"، و"تافنة"، ومختلف نشاطات الاستعمار الفرنسي التوسعية في العقود الأولى، وكذا مختلـــف مجالات الحياة عامة، انظـــر/

- Le Docteur BONNAFONT: ***Douze ans en Algérie; 1830 à 1842***, E. Dentu, Editeur, Libraire de la société des gens de lettres, Paris, 1880, p 36 et suiv.
- LE DOCTEUR FÉLIX JACQUOT: ***EXPÉDITION DU GÉNÉRAL CAVAIGNAC DANS LE SAHARA ALGÉRIEN EN AVRIL ET MAI 1847 RELATION DU VOYAGE, EXPLORATION SCIENTIFIQUE, SOUVENIRS***, IMPRESSIONS, ETC, GIDE ET J. BAUDRY, Libraires-Éd, Paris, 1849.

يهمها إلا مصالحها. [1]

وعاد الأمير لإصلاح أحوال بلاده، وترميمه آثار ما خلفته المعارك بالحصون، والقلاع، وتنظيم شؤون البلاد. أما "بيجو"، فكان بدوره يستعد، وفي نفس الوقت، في إعداد جيوش جديدة. ثم كـــرر الفرنسيون نقض المعاهدة سنة 1839م، وبدؤوا يمارسون أعمالا وحشية في هجماتهم علـــى المـــدنيين العزل؛ فقتل "بيجو"، النساء والأطفال والشيوخ، وحرق القرى والمدائن المساندة للأمير، واســـتطاع تحقيق عدة انتصارات على الأمير. هذا الأخير الذي اضطرته الأحوال إلى اللجوء إلى المغرب الأقصى. لكن الفرنسيين، لم يقفوا مكتوفي الأيدي، وهددوا السلطان المغربي، لكنه رفض وســـاند الأمـــير في حركته، من أجل استرداد وطنه، ما أدى بالفرنسيين إلى ضرب طنجة وموغادور، بالقنابل من البحر. وتحت وطأة الهجوم، اضطر السلطان إلى توقيع معاهدة الحماية، التي سبقت احتلال المغرب الأقصى.

لقد كانت معاهدة تافنة مطوقة لوجود الفرنسي، في بعض المدن الساحلية، وأبقته منحصرا في البحر، في حين كانت باقي أرجاء البلاد الأخرى –ما عدا بعض الجيوب مثل غرداية ووادي سوف– داخلة تحت إمرة الأمير. و لم يبق حائلا أمام المناطق الأخرى الداخلية، إلا عامل الوقت. وهذه الرقعـــة الجغرافية الفسيحة، التي كسبها من خلال معاهدة تافنة، كانت تعطيه القدرة على المنـــاورة في ربـــح الوقت، من أجل إعداد نظام متكامل، لدولة قوية قادرة على إخراج الفرنسيين "الرومي" وطردهم إلى البحر. [2]

إن نقض الفرنسيين لمعاهدة تافنة، وقبلها لمعاهدة "ديميشيل"، كان دافعا للأمير إلى اتخاذ موقف حازم من مسألة القبائل الخارجة عن الطاعة، أمثال: الدواير والزمالة، وأعراب أنجـــاد وفليتـــة، الـــتي اختارت منذ البداية، التعامل مع الفرنسيين، قبل أن يُرغم البعض منها، على العودة إلى بيت الطاعـــة، وأيضا القبائل العربية الحليفة له من البداية، التي فضلت الخروج عن الصف، بـــسبب رفـــضها دفـــع الضرائب لبيت المال، متحججة بحالة السلم. ومن هذه القبائل بنو عامر، وبعض أنصاره الأوائل، الذين لم يكن موقفهم العدائي من فرنسا، أبعد من عدائهم للعثمانيين، المبني على أساس نفعـــي مـــصلحي.

---

[1] وهذا في الحقيقة ديدن الاستعمار قديما وحديثا، لا يعرف للعهود والمواثيق قيمة، ولا يوليها اعتبارا؛ فالغاية تبرر الوسيلة، فكانت معاهدات ومواثيق الدول الاستعمارية، كما وصفها الأمير شكيب أرسلان: "هي في الغالب محطات استراحة بين الحملة والحملة، ومنازل استجمام بين مراحل الغرب لا غير، بحيث لا يعدم عذرا لدى توفر القوة في نقض المعاهدات، التي لم يبررها منذ البداية، إلا على نية النقض". انظر/ – لوثروب ستودارد: **حاضر العالم الإسلامي**، نقله إلى العربية حجاج نويهض، ط4، دار الفكر، بيروت، 1973، ج 1، ص: 70.

[2] تشبيها بما كان قد قاله باي التيطري مصطفى بومزراق إلى "دي بورمون"، في بداية الاحتلال.

- Alex. Bellemare: op.cit, p: 245.

ونفس الموقف يتلمس لدى كراغلة تلمسان (حوالي 750 كرغليا)، عند دخول جيـــوش "كلوزيـــل" إليها، وفرضه ضرائب باهظة عليهم، مما جعلهم يستنجدون بالأمير، ويقدمون لـــه فـــروض الطاعـــة والولاء. [1]

03– دولته الوطنية:

أ– التنظيم العسكري: تقلد الأمير زمام السلطة في إمارته، وهو يعلم أنه ينطلق من العدم، وأن عليه أن يكون عند حسن ظن مبايعيه، ولن يأتي له ذلك، إلا بإنشاء دولة قوية، فأين تكمن يا تـــرى هذه القوة؟ إنها ولا شك تتجلى في القوة العسكرية من جيوش وعتاد. فإلى جانب كونها تعطي صورة مهيبة للإمارة، فإنها أيضا أداة لفرض النظام والأمن، في ربوع الدولة الفتية، التي انتشرت فيها الفوضى والاضطراب، بعد رحيل العثمانيين، ضف إلى ذلك، أن التنظيم الاجتماعي في الجزائر، حين تولى الأمير السلطة، كان يعتمد أساسا على القبيلة، والحمية العصبية؛ فلا يدين الفرد، إلا لقبيلته أو عشيرته، أما ما يعرف بالوطنية والقومية، فقد كان مفهومها غير متقبل، أو غير متعارف عليه، وحتى في حالة الحرب أو المنازعات، كانت القبائل تجمع أفرادها وفرسانها، لتغزو بهم، أو تنال بهم عدوا مهاجما. وفور انتهاء المعركة، يعود كل فرد إلى عمله المعتاد، فلم يكن نظام الجندية مطبقا في القبائل.

ولهذا اتجهت نظرة الأمير، إلى إعطاء هذا الجانب المهم، الأولوية المستحقة، وإلا فإن ســـلطانه سيظل دوما عرضة للخطر والزوال، وينهار مع أول مواجهة حقيقية مع العدو وأي عدو؟ إنها فرنسا، صاحبة الجيوش المدربة المنظمة، والعتاد الحربي الحديث، والضباط الكبار، والجنود النظاميين المـــدربين. فكانت هذه الحقائق الثابتة، غير خافية على الأمير، لأنه يعلم مدى البون الواسع بين الجيش النظـــامي المدرب، وبين الحشود المتطوعة غير المنظمة. كما أنه أيقن أن الحماسة وحدها لا تكفي، وأن الشجاعة بلا تنظيم وإعداد، تهور ومجازفة، وأن مقاومة المحتل، ينبغي أن يعد لها العدة الكاملة، ويهيئ لها كـــل الظروف المادية والبشرية، فالقضية أصبحت صراعا على البقاء والدوام. [2]

[1] Ibid, p: 133. – أبو عبد الله الأعرج السليماني: مصدر سابق، ص: 304.

[2] وكمثال على ذلك، فقد ذكر "أليكس بلمير"، أنه، ولجعل جيشه النظامي منافسا، أمر بتزيينهم وخيولهم بالصنابير والحيـــاك، ووضع صفائح ذهبية أو فضية، كتب في وسطها: "ناصر الدين"، وتدعى: "الشايعة". وفيما يلي أثر العلامة المميزة لهذا التزيين: الآغا: رئيس الفرسان أو المشاة؛ صفيحة ذهبية، وثمانية مؤشرات أصابع ذهبية. والآغا العادي: صفيحة ذهبية، وسبعة مؤشرات أصابع ذهبية. وخوجة ألف رجل: صفيحة ذهبية، وستة مؤشرات أصابع ذهبية. والسيافون أو الضباط السامون: صفيحة فضية، وخمسة مؤشرات أصابع ثلاثة ذهبية، وأصبعين فضيين. وخوجة مائة رجل: صفيحة فضية، وخمسة مؤشرات أصابع ثلاثة ذهبية، وأصبعين فضيين. وكبير الصف: صفيحة فضية، وأربعة مؤشرات أصابع، أصبعين ذهبيين، وأصبعين فضيين. والكاهية: ثلاثـــة

استفاد الأمير من تجارب غيره في هذا المقام، حيث كانت ثورات القبائل المتفرقة، تضع نصب أعينها، النضال قبل التنظيم والإعداد، و لم يستطع زعماؤها أن يتجاوزوا حدود القبيلة أو الإقلـــيم. [1] فوعى الأمير الأمور جيدا. فبعد رجوعه من واقعة الدوائر، عقد مجلسا عموميا من رجال الدولة وأعيان الرعية وزعمائها، وخطب فيهم خطبة، أوضح فيها فوائد العسكر النظامي ومنافعه. وأخبرهم أنه اعتزم تنظيم عدد كاف منه. فأجابه الجميع إلى ذلك، ووافقوه عليه. وطفق المنادي ينادي بأعلى صـــوته في الأسواق، بأن يبلغ الشاهد الغائب، أنه صدر أمر مولانا ناصر الدين، بتجنيد العساكر وتنظيمها، مـــن كافة البلاد. فمن أراد الدخول تحت اللواء المحمدي، ويشمله عز النظام، فليـــسارع إلى دار الإمـــارة "معسكر" ليقيد اسمه في الدفاتر الأميرية. [2]

ولكل هذا، أخذ الأمير عبد القادر، منذ لحظة مبايعته بالإمارة، يبذل جهودا جبارة، لإعـــادة تنظيم الجيش، ووضعه في مصاف الجيوش المعاصرة له في الدول العظمى، فبدأ عهد جديد، في تنظـــيم جيش وطني؛ فتوافدت الجموع، التي رأت في نفسها القدرة على حمل السلاح، تتطوع بنفس راضية، لتنال شرف الجهاد، تحت لواء الأمير عبد القادر.

و لم يول الأمير مهمة الجيش أحدا، بل تصدى بنفسه لتدريبه، وتنظيمه، والإشراف عليه، لمـــا يمثله هذا القطاع من أهمية بالغة. فعليه تتوقف قوة الدولة وعزها ومناعتها، فـــلا بـــد إذن أن يكـــون الإشراف مباشرة من الأمير نفسه، وهو يعلم الصغيرة والكبيرة فيه؛ فقسم جيشه إلى ثلاث فرق: فرقة المشاة، وأخرى للخيالة أو الفرسان، وثالثة لـــ: "الطوبجية" أو رماة المدفعية. [3] وقسم الفرق الأساسية إلى كتائب، ضمت كل واحدة مائة جندي، وفي كل كتيبة ضابطان يسميان رئيس الصف، وخوجة، وأربعة شواش، واثنين من ضاربي الطبل. ووحد اللباس. كما وضع سلما تسلسليا بالرتب العسكرية: جاويش رقيب؛ لقيادة: 12 جنديا، ورئيس الصف؛ لقيادة 20 جنديا، والسياف؛ لقيادة 100 جندي، والآغا؛ لقيادة 1000 جندي. ويعاون الآغا والسياف في عملهما، كاتب مهمتـــه تنظـــيم المحاســـبة والضرائب والتقارير. ويشرف هذا الكاتب على أعمال توزيع الطعام، والرواتب الشهرية. أما الوحدة الأساسية في الفرسان، فكانت السرية، وتضم خمسين رجلا. وفي الطوبجية، أو وحدة الرمـــي، فبلـــغ

=أصابع واحد ذهبي، وأصبعين فضيين. مع ملاحظة أن كل أصبع من ذلك كان يستلزم إعادة تزيين مبلغ دورو (05 فرنكات) في السنة الواحدة. انظر/

- Ibid, p: 235-236.

[1] مصطفى طلاس: **فارس الصحراء الأمير عبد القادر**، طلاس للدراسات والترجمة والشر، ط 2، 1984، ص: 210.

[2] محمد بن عبد القادر: مصدر سابق، ج 1، ص: 191.

[3] نفسه.

طاقم المدفع 12 جنديا. وبشكل عام، وضع دستورا أو قانونا عسكريا، يحتوي على آخر التفاصيل المتعلقة، بالانضباط والرواتب وملابس الجند. وكانت هذه التنظيمات تقرأ مرتين في الشهر، لمختلف الوحدات وكانت تتخللها الوصايا والعهود للسلوك الطيب. [1]

ولكي يتميز الرئيس على المرؤوس، منح الضباط، حسب رتبهم، علامات فارقة من الذهب والفضة، ونقش على هذه العلامات آيات وعبارات، تحمل جميعها طابع النظام والطاعة والجهاد. وتقرر منح الأوسمة لمستحقيها من الشجعان،

وبطبيعة الحال، فلا بد لهذا الجيش الفتي، من عتاد وأسلحة، حتى يقوم بالدور المنوط به على أحسن وجه. فلا جيش بلا سلاح، ومتى كان التسليح والتدريب جيدان، فإن الجيش يصل إلى درجة يمكن الاعتماد عليه داخليا وخارجيا. [2] ولذلك جعل الأمير من تسليح الجيش، مهمة أساسية، قام بأعبائها أحسن قيام، وطرق كل السبل لتحقيق هذه الغاية. فمن بين الإجراءات الأولى التي اتخذت لحماية عاصمة الدولة الجديدة، تزويدها بالمدافع. كما وجه بعثات كثيرة إلى مختلف الدول، لشراء الأسلحة، اتفاقا مع سياسته، التي ارتكزت على الحصول على السلاح من أي جهة، وتنويع المصادر. وفي هذا المقام أورد تشرشل، وهو يسجل على لسان الأمير قوله: "بالإضافة إلى القوات التي ترسلها إلي القبائل الخاضعة لي، وقوات الخلفاء ... كان لدي مؤخر جيش نظامي، مكون من ثمانية آلاف جندي، وألفي فارس أو صبايحي، و2240 مدفعياً. وكان عندي عشرون مدفع ميدان، دون ذكر مخزن كبير من المدافع الحديدية والنحاسية، التي خلفها العثمانيون، والتي كان كثير منها في الواقع غير صالح للاستعمال". [3]

أما عن توزيعها، فيكفي أن نذكر مثلا، أهم خلفاء الأمير، وهما مصطفى بن التهامي، والبوحميدي؛ فالأول كان يتولى قوات قيادة الشرق، وكانت قواته موزعة كما يلي:

– قيادة الحبيب بوعلام؛ آغا الغرابة: 2615 من المشاة و3260 فارسا. – وقيادة محمد بلحجال؛ آغا

---

[1] شارل هنري تشرشل: **حياة الأمير عبد القادر**، ترجمة، أبو القاسم سعد الله ش.و.ن.ت، الجزائر، 1982، ص: 145.

- Georges Yver: ***Correspondance du capitaine Daumas, consul à Mascara (1837-1839)***, collection de documents inédits sur l'histoire de l'Algérie après 1830, II Série-documents divers, Gouvernement général de l'Algérie, Typograohie Adolphe Jourdan, Alger, 1912, p: 565.

[2] انظر إلى قوله تعالى، داعيا إلى الأخذ بالأسباب: ((وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم)). سورة الأنفال آية 60.

[3] مصدر سابق. وذكر "أليكس بالمير"، أن خيالة الأمير بعد سقوط الزمالة كان بين: 1500، و1600 فارس. انظر/

- Alex. Bellemare: op.cit, p: 288.

مجاهر: 1845 من المشاة، و1515 فارسا. – وقيادة الميلود بوطالب؛ قايد فليتة: 1080 من المـــشاة، و2190 فارسا. – وقيادة الميلود بن عراش؛ آغا الشرق: 4385 من المشاة، و5840 فارسا. – وقيادة قدور بن الصحراوي؛ آغا هاشم الغرابة: 1960 من المشاة، و4720 فارسا. – وقيادة عدة ولد محمد؛ آغا هاشم الشراقة: 3030 من المشاة، و7320 فارسا.

وأما قوات سيدي البوحميدي، أو قيادة الغرب، فكانت موزعة على الشكل التالي:

– قيادة محمد ولد التهامي؛ آغا بني عامر: 2160 مشاة، و3660 فارسا. – وقيادة محمد بن السناقي؛ آغا الغسول: 730 مشاة، و1490 فارسا. – وقيادة قايد تلمسان؛ 3855 مشاة، و695 فارســـا. – والأنجاد: 4220 فارسا. – وقبائل التافنة وندرومة ووجدة: 20520 مشاة، و26245 فارسا.

– وقوات قبائل الشرق المؤجلة: 16525 مشاة، و26245 فارسا. [1]

ولحكمة الأمير الواعية، راح يرتب الجيش ويدربه وينظمه ويسلحه، فيحسن تـــسليحه، علـــى الطريقة الحديثة، مستعينا بضباط من تونس والدولة العثمانية وطرابلس الغرب وغيرها. وينشئ الدهاليز أو [المطامير]، لتخزين الحبوب، ومؤن الجيش؛ كل هذا بقدر الإمكانات المتاحة. فأنزل بالعدو ضربات موجعة، رغم البون الشاسع بين الخصمين. كما كان الأمير المجاهد يتحمل ضربات عدوه، بصبر وجلد عظيمين، أدهشت الأعداء قبل الأصدقاء، فكان دائم الحضور في ساح الوغى، باسمه تـــارة وبنفـــسه أخرى. فلا عجب إذن أن: " لقبه الفرنسيون بأبي ليل وبأبي نهار". [2]

ثم إن الأمير، انتهج في تدريب جيشه، مبادئ قتالية خاصة، رأى أنها صالحة لجنده، كانت نابعة من معرفته بطبيعة البلاد، فاستفاد من هذا، في أن يكون دوما صاحب المبادرة في الـــنزال، ومفاجـــأة العدو ومهاجمته من حيث لا ينتظر. [3]

---

[1] Georges Yver: ***Correspondance***, op.cit, p: 615 et 621.

[2] مصدر سابق، ج 1، ص: 10.

[3] وقد شابهت معاركه آنذاك، حرب العصابات الحالية، فنأت عن الحرب النظامية، واعتمدت أسلوب المباغتة والكر والفر، بما يلائم قواته، وليس هذا جهلا من الأمير بخطط المعارك، "ولكنه فضل المباغتة والكمائن ورفض التقيد بقانون قتال أو تنظيم معين." وها هو ناظر خارجية الأمير –المولود بن عراش– يوضح في هذه المقولة المفحمة، التي رد بها على الجنرالات، أساليب جيش الأمير في القتال بقوله: "إننا لا نحاربكم محاربة نظام وترتيب، ولكن محاربة هجوم وإقدام، ولو فعلت ما قلت، وخرجتم بهذه القوة، كنا نتقهقر أمامكم متوغلين في الصحراء بأهلنا وأطفالنا، وفي هذا التقهقر نناوشكم القتال، حتى لا ترجعوا عنا، ثم نصابركم حتى تضعف شوكتكم وتلين قوتكم، ومتى سنحت الفرصة، وتورطتم في فيافي الصحراء، قلبنا الكر عليكم، وأحاطت جيوشنا بكم، من كل ناحية، وتكون ذخائركم نفذت، وقوتكم ذهبت، وعساكركم لحقها التعب، وأضر بها السغب، فحينئذ ماذا كنت تصنع أيها الجنرال؟". فبهت الذي سأل. انظر/ – محمد بن الأمير عبد القادر، مصدر سابق، ص: 11، 186. لمزيد من التفاصيل ودقائق التنظيم العسكري لجيش الأمير، ينظر/ - قدور بن رويلة: مصدر سابق، ص: 196.

ولقد نجح الأمير في تسليح جند جيشه النظامي، كلهم بالبنادق الفرنسية والإنجليزية، التي حصل عليها، إما عن طريق الغنائم التي اكتسبها من معاركه الظافرة، أو من الجنود الفرنسيين الفارين، أو بشرائها من المغرب الأقصى، كما كان على كل عربي، يمتلك بندقية فرنسية، أن يبيعها إلى الدولة، ثم عليه شراء بندقية محلية الصنع لنفسه، سواء من الأسواق، أو من قبائل الصحراء. [1]

وبذلك اعتبر الأمير، من أوائل من كوّن جيشا وطنيا منظما وموحدا، بناه من العدم، وهيأ له الوسائل، وأنشأ مصانع وورشات لإنتاج الأسلحة، في كل من: معسكر، وتاقدمت، وبوغار، والمدية، ومليانة، وتلمسان وغيرها. [2]

وهكذا أوجد الأمير، صناعة حربية محلية، تعتمد على الموارد الذاتية، وعيا منه بأن السلاح أداة ضغط. فوجب الاعتماد على النفس، وبدأت مصانع الأمير في إنتاج سلاح جزائري خالص، فهذه سيوف مصقولة، وتلك مدافع وبنادق، تتوعد العدو بوخيم العاقبة. وإضافة إلى ما أنتجه مصانعه، كان يسلح جيشه بما يغنمه من معاركه مع الفرنسيين. [3]

وعن طريق هذه السياسة الحكيمة المنتهجة، بدأت النواة الأولى لجيش نظامي، تتشكل من أفراد شعب لم يعرف التجنيد الإجباري، حتى أيام الحكم العثماني، شعب تثور طبيعته حتى من مجرد فكرة التجنيد الإجباري. [4]

---

[1] تشرشل: مصدر سابق.

[2] كان الأمير يختار المواقع الإستراتيجية الحصينة، كاختياره لـ: "مليانة" التي بنا بإحدى ضواحيها مصنعا مهما لصنع الأسلحة والذخيرة الحربية، نظرا لما تتمتع به هذه المدينة من موقع حصين، ومن توفر للمادة الأولية بها. وكان الحديد يحضر من منجم قرب المدينة. وكانت مناجم ملح البارود والكبريت والحديد والنحاس، محل عمل متواصل. وقد تركزت صناعة البارود في تلمسان ومعسكر والمدية وتاقدامت. كما فتح منجما للرصاص بجبل الونشريس، وحرص على الاحتفاظ بالذخائر، في مخازن الدولة، وعدم توزيعها على القبائل، إلا بكميات محدودة، خوفا من التبذير. عندما بدأ الأمير في بناء قاعدة تاقدامت سنة 1836، عمل على تحويل السراديب الرومانية القديمة، إلى مخازن للذخيرة والكبريت وملح البارود والنحاس والرصاص والحديد. انظر/ – رشيد بوروبية: **الحصون والمؤسسات العسكرية المنشأة من لدن الأمير عبد القادر،** مجلة التاريخ، الذكرى، المئوية لوفاة الأمير، الجزائر، 1988، ص: 33– 48. – محمد الطيب العلوي: **مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954،** ط 1، دار البعث، الجزائر، 1985، ص: 37. – عبد الرحمن الجيلالي: مرجع سابق، ج4، ص: 140.

[3] يضاف إلى ذلك، اجتهاد الأمير، في استيراد السلاح. وكان ذلك من قبل الدولة الوحيدة التي عارضت الغزو الفرنسي، حفاظا على التوازن الدولي، ثم تغاضت عنه، وهي انجلترا. ونظرا لخطورة تجارة السلاح، فإن عبد القادر لم يسمح لقواته بشراء الأسلحة والذخيرة، وإنما حصر هذا العمل به، وبمن ينتدبه. انظر/ – عبد الرحمان الجيلاني: المرجع نفسه.

[4] شارل هنري تشرشل: مصدر سابق، ص: 140. وحسب البعض، فإن: "ليون روش"، ساهم في تنظيم جيش الأمير، وتقديم النصائح له. انظر/ – بن يوسف تلمساني: **"التوسع الفرنسي في الجزائر، وموقف القوى المحلية 1830–1870 –دراسة وثائقية–"،** أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005.

وبهذا التنظيم المحكم، الذي أبداه الأمير في تكوين دولته، استطاع أن ينظم أمور البلاد، وأن يدخل مع فرنسا في معارك ومواقع كثيرة غير متكافئة البتة، لا في العدد ولا في العدة. ومع ذلك استطاع إنزال ضربات قاصمة وموجعة بتجمعات الفرنسيين وجيوشهم، في أي مكان وزمان شاء؛ فقد كان زمام المبادرة بيده، و لم يستطع العدو أن ينال منه، حتى في الأوقات التي كان يظن أن الحلقة قد استحكمت من حوله، كان الأمير يفلت منها بأعجوبة وقدرة رائعتين. وتجلت شجاعة الأمير وعبقريته، في كثير من المعارك، ولعل معركة مستغانم بالخصوص، ستظل شاهدا على خبرة ومهارة كبيرتين، في الإلمام بفنون الحرب. [1]

ب- التنظيم الإداري والوضع الاجتماعي:

١- الجهاز الإداري: اهتم الأمير عبد القادر، بتأسيس المدن الجديدة، وتنظيم الإدارة الحكومية تنظيمًا دقيقًا، وأن يرفع المظالم عن الأهالي، ويرسي علاقات الثقة والود بين الشعب والحاكم.

وسعى الأمير، إلى استخدام رجال، تتوفر فيهم القدرة والكفاءة والالتزام، ليتحملوا عبء المسؤولية الثقيل؛ فحرص على اختبار معاونيه، بعناية فائقة، يساعده في ذلك، رأيه الثاقب السديد وبُعدُ نظره المصيب، وباعه الطويل في تقدير معادن الرجال. فحكومة الأمير أو وزراؤه، تمثلت في أنه استوزر محمد بن العربي، واستكتب كلا من: ابن عمه السيد أحمد بن أبي طالب، والسيد الحاج مصطفى بن التهامي، والسيد الحاج محمد الخروبي، وعين لحجابته: محمد بن علي الرحاوي، وولى الحاج الجيلاني بن فريحة؛ ناظرا لخزينة المملكة، ومحمد بن خاخة ناظرا للخزينة الخاصة، والحاج الطاهر أبو زيد؛ ناظرا على الأوقاف، والسيد أبو محمد الحاج الجيلاني العلوي؛ مأمورا على الأعشار والزكاة بأنواعها، وعين لنظارة الأمور الخارجية؛ أبي محمد الحاج الميلود بن عراش. [2]

وبعدما أرسى الأمير قواعد إمارته الفتية، وبسط نفوذه على مختلف القبائل. قسم البلاد إلى

---

[1] بعد أن حاصر الأمير المدينة، تقدم في مجموعة من أبطاله نحو السور قصد هدمه، وأعملوا فيه معاولهم، تحت وابل قنابل المدفعية الفرنسية، التي لم يعبأ بها الأمير وجنده. ولاستحالة هدم السور، أمر، بحفر خندق تحت الأرض، يصل المعسكر بأسوار المدينة، وملأه بالبارود، وأوقد فيه النار، ليحدث بعدها انفجار كبير، ولكن الضغط لم يكن كافيا، فلم تأت العملية بأية نتيجة، إلا أنها بقيت -بشهادة أعدائه- دليلا على خبرة الأمير في فنون الحرب آنذاك. انظر/ - يحيى بوعزيز: **الأمير عبد القادر رائد الكفاح**، مرجع سابق، ص: 51.

[2] وقد كانت تلك النظارات تمثل الإدارة المركزية للأمير عبد القادر. يضاف إلى ذلك: "المجلس الشورى العالي الأميري"، الذي ضم أحد عشر عضوا، من كبار العلماء والأعيان والوجهاء، رئسهم قاضي القضاة: أحمد الهاشمي المراحي، الذي ينوب عن الأمير. وهذا المجلس كان يناقش مختلف القضايا المطروحة، ويصدر الأحكام بشأنها، ويدونها في سجل خاص. انظر/ - محمد بن عبد القادر: مصدر سابق، ج 1، ص: 166.

مقاطعات إدارية، تسهيلا في إدارتها، وتخفيفا للأعباء عن حكومته المركزية. فقسمت دولته إلى ثلاث مقاطعات: معسكر، ومليانة، وتلمسان، متخذا مدينة معسكر عاصمة لدولته الناشئة ومقرا لإقامته: "تأسيسا لأهل غريس، وتطييباً لنفوسهم؛ لأنهم كانوا دعاة هذه الإمارة، وكانت منها حركته ونهضته، وفيها أولي قراره، وبأنجاده كمل أمره وأينع آسه وعراره".[1] كما اتخذ لتلك المقاطعات الثلاث مراسي خاصة بها ومتنفسا له على العالم الخارجي؛ فلتلمسان مرفأ رشقون، ولمعسكر مرسى أرزو، أما شرشال فقد كان ميناء لمليانة. أما المدية، فقد ولى عليها الشيخ البركاني، أحد قادته العسكريين البارزين.

ولما دانت للأمير مناطق أخرى، واتسعت رقعة إمارته،[2] أصبح تقسيمه الإداري، يتكون من ثماني مقاطعات، يحكم كل منها خليفة معين من قبل الأمير.[3] وقسم المقاطعة إلى عدة آغايكات، ووضع على كل آغاليك آغا.[4] وتضم الآغاليك عددا من القبائل يحكمها قايد، والقبائل كانت مقسمة إلى بطون وأعراش ودواوير وعشائر، يحكم كل واحدة شيخ.[5]

أما مقاطعات الأمير الثماني، فكانت كما يلي:

– **مقاطعة معسكر**: عاصمتها مدينة معسكر، وخليفتها الحاج مصطفى بن أحمد التهامي، الذي كان مسؤولا عن كتابة ديوان الأمير. وكانت معسكر عاصمة الدولة، تمتد من وادي الشلف إلى وادي مقرة بالقرب من تسالة. لكن بعد سقوطها، أضحت في تاقدامت، وأخيرا أمست في الزمالة المتنقلة.

---

[1] نفسه: ص: 166.

[2] يذكر أن الأمير، وبعد توقيعه لمعاهدة التافنة مع الماريشال "بيجو"، قام بتعزيز بعض الإجراءات الإدارية؛ وذلك بقيامه ببعض الإصلاحات، أهمها: أنه شكل مجلسا وزاريا مصغرا (النظارة)، ضم رئيس الوزراء، ونائب الرئيس، ووزير الخارجية، وزير الخزينة الخاصة، ووزير الأوقاف، ووزير الأعشار والزكاة؛ ثم الوزراء الكتبة الثلاثة. وأسس "مجلس الشورى الأميري"، المتكون من أحد عشر عضوا، يمثلون مختلف المناطق. ونظم الميزانية وفق مبدأ الزكاة، وفرض ضرائب إضافية لتغطية نفقات الجهاد، وغيرها.

[3] كانت مهمة الخليفة الرئيسية، المحافظة على احترام الأجهزة الاجتماعية التقليدية، وتحقيق الوحدة الضرورية، لمواصلة الحرب. وكان تحت تصرفه، فرق من الجيش النظامي، ومدة حكمه غير محددة زمنيا، يساعده مجلس شوري محلي بمثابة امتداد للمجلس الشوري المركزي. وكان للخليفة صلاحيات واسعة: كجباية الضرائب، والحفاظ على الأمن العام في نطاق مقاطعته، وإقامة الحدود. وكان الخلفاء يتلقون الأوامر من عاصمة الإمارة، سعاة البريد، وبدورهم ينقلون التعليمات إلى الأغوات، فالقياد، فالشيوخ.

[4] يعين آغا الآغاليك لمدة سنة من قبل الخليفة، وفي بعض الأحيان يعين من قبل الأمير، ويمكن تمديد مهامه. وللآغا صلاحيات أخرى منها تعيين القائد في القبيلة لمدة سنة.

[5] كان الشيخ، ومنذ القدم، يعين بالانتخاب من قبل أفراد قبيلته. ومهمته الحفاظ على الأمن والنظام. **انظر**/ - أبو عبد الله الأعرج السليماني: مصدر سابق، ص: 280.

- **مقاطعة تلمسان:** عاصمتها مدينة تلمسان، كان خليفتها السيد محمد البوحميدي الولهاصي. كانت تمتد من حدود معسكر إلى وادي ملوية
- **مقاطعة التيطري:** عاصمتها مدينة المدية، خليفتها محمد بن محي الدين، ثم خلفه الشيخ محمد البركاني.
- **مقاطعة مليانة:** عاصمتها مدينة مليانة، خليفتها السيد محيي الدين بن علال القليعي، ثم خلفه السيد محمد بن علال.
- **مقاطعة مجانة:** عاصمتها مدينة سطيف، وقد تداول عليها كل من محمد بن عبد السلام، ومحمد الخروبي، ومحمد بن عمر العيساوي.
- **مقاطعة الزيبان:** عاصمتها مدينة بسكرة، وتعاقب على رئاستها كل من: فرحات بن سعيد، وحسن بن عزوز، ومحمد الصغير بن عبد الرحمان بن أحمد بن الحاج.
- **مقاطعة الجبال:** عاصمتها مدينة برج حمزة، أو البويرة؛ وخليفتها السيد أحمد الطيب بن سالم الدبيسي.
- **مقاطعة الصحراء الغربية:** عاصمتها الأغواط، وتداول على خلافتها كل من، الحاج العربي بن الحاج عيسى، وقدور بن عبد الباقي.

وكانت الأوامر الأميرية، تصدر إلى الخلفاء، ومنهم إلى الآغاوات، ومنهم إلى القواد، ومنهم إلى المشايخ، ويقوم الشيوخ، برفع القضايا التي تحدث، والمشكلات التي تقع، إلى القواد، وهم يرفعونها إلى الآغاوات، ومنهم ترفع إلى الخلفاء، ثم تعرض على الحضرة الأميرية. وفي وقت الحرب يصبح هؤلاء الرؤساء، قادة عسكريون، فيجمع كل منهم جماعة من عشيرته، ويقودها إلى الحرب. ولم تمض أكثر من سنوات قليلة من سنة 1837، حتى أصبحت الجزائر، عبارة عن "دولة اتحادية فيدرالية"، تضم ثماني مقاطعات.

وهذا التنظيم الدقيق، الذي أخذ فيه الأمير بعين الاعتبار، العلاقات البشرية، والأوضاع الاجتماعية العامة، السائدة في ذلك العصر: "يكشف عن تفهمه لحاجة قومه، لنظام يكفل لهم الارتقاء، من عهد الإقطاع والقبيلة، إلى عهد التعايش الاجتماعي، والالتزام نحو بعضهم، ونحو الدولة". [1] وكذا التحكم الفعال في القبائل، حتى أن الاستعمار نفسه لم يتمكن من اختراع ما هو أفضل وأربط منه،

[1] تشرشل: حياة الأمير عبد القادر، ص: 23.

عندما آل إليهم حكم البلاد فيما بعد، فاكتفى باعتماده كما هو، دون أن يدخل عليه تعديلا يذكر. [1]

وبعد ذلك اختيار الأمير شعار الدولة ورمزها، تمثل في راية، تميزت عن غيرها، بأن جعلها من الكتان الحريري: "أعلاها وأسفلها خضراوان، أما لون القسم الأوسط فأبيض، رسمت فيه يد مبسوطة، وكتب حولها، بشكل دائري عبارة: "نصر من الله وفتح قريب،ناصر الدين عبد القادر بن محيي الدين". والرسم والكتابة، كلاهما مطرزان باللون الذهبي. [2] كما عين الأمير شخصا معلوما؛ عبد الله بن يوسف، لحمل هذه الراية، التي كانت تتقدم موكبه في رحلاته وجهاده.

أما مدن الأمير وحصونه العسكرية، فقد اختارها، بإستراتيجية محكمة؛ فاختار خط التل في الجنوب، لإنشاء هذه المدن؛ فأقام مدينة جنوب كل مدينة كبرى، سيطر عليها الفرنسيون. فكانت سبدو "تاقرارت" في الغرب، [3] وسعيدة في جنوب تلمسان، وتاقدامت جنوب معسكر، وبوغار جنوب المدية، وتازة جنوب مليانة، وبلخورط الواقعة جنوب شرق مدينة الجزائر، مقابلة المدينة، وأخيرا بسكرة جنوب قسنطينة. كل هذا لاقتناعه، بأن الفرنسيين، سيتمكنون من احتلال معسكر وتلمسان، لذلك لجأ إلى إقامة مراكز للاستيطان، تكون بعيدة عن قبضة الفرنسيين. [4]

كما أنه، وبعد سقوط: "الزمالة"؛ عاصمة الأمير المتنقلة، يوم 16 ماي 1843/ 17 ربيع الثاني 1259هـ، على يد "الدوق دومال" (*le duc d'Aumale*) وبقي معه عدد قليل من القبائل ومن المقاتلين، أعاد تكوين عاصمته المتنقلة، وصارت تسمى: "الدائرة"، ولكن سكانها لم يتجاوزوا الألف نسمة، بينما كان سكان الزمالة، يفوق 60 ألف نسمة، وتمتد خيامها من نبع طاقين إلى سفح جبل عمور. [5]

---

[1] إسماعيل العربي: **أعلام السياسة والحرب، الأمير عبد القادر الجزائري مؤسس دولة وقائد جيش**، مديرية الدراسات وإحياء التراث، الجزائر، 1984، ص: 22.

[2] أديب حرب: مرجع سابق، ج 1، ص: 40.

[3] كان يقطنها جملة من القبائل، أهمها: أولاد يحي، وأولاد حمو.

[4] ولمعرفة كيفية احتلال معسكر انظر/

- Flavien Bonnet-Roy: ***L'EXPEDITION DE MASCARA***, Extrait du livre, "Ferdinand-Philippe DUC D'ORLEANS – Prince Royale", édition de 1947.

[5] الزمالة خاصة بالأمير وحاشيته، أما الدائرة فخاصة بالأعيان والعامة، أما الجند فسمي تجمعهم بالمحلة. وبعد سقوط الزمالة لم يبق الأمير معه، إلا عشرها، وتمثل في بعض العشائر، أمثال: الحشم، وبني مدين، وأولاد الشريف، وأولاد العكروف، وبني لانت، وبني مايدة، وعكرفة، وزدامة، وخلافة، وأولاد شايب، وأولاد خليف، وخلوية، وكل الأعراش الخاضعة له، والمتشكلة أساسا من الطلبة. انظر/

- Alex. Bellemare: op.cit, p: 286.

ولما اشتدت محاصرة الجيش الفرنسي، لتحركات الأمير، انتقل بدائرته إلى الحدود المغربية، حيث أقام حول نهر ملوية، وراء جبل بني يزناسن. وظل من هناك يقوم بعمليات هجوم على الجيش الفرنسي، ويحاول من خلالها تخفيف الضغط عن خلفائه داخل الوطن. مما يدل على إيمان الأمير وتمسكه ببلاده وشعبه، واعتقاده بأنه في مرحلة إعادة ترتيب جيشه، وأنه بإمكانه إعطاء نفس جديد للمقاومة.

٢– القضاء في دولة الأمير: نظم الأمير عبد القادر القضاء، اعتماداً على المذهب المالكي، فامتنعت أعمال السرقة والسطو تمامًا. وأعتمد في ذلك، على القدوة؛ فكان مثالاً يحتذي، من حيث أسلوب الحياة، ونزاهة النفس.

وأول عمل قامت به حكومته، الإعلان عن إلغاء المظالم، وإبطال القوانين التي كانت تفرض عل المواطنين الجزائريين بين ضرائب ثقيلة، ومغارم مرهقة. وضبط نظاما بسيطا للحكم، وأمّن السرعة في التنفيذ، ومنح أعضاء الحكومة، سلطات واسعة، وحرص في الوقت نفسه على مراقبة ممارستهم، كما كانت الرقابة الشعبية مطبقة بصورة شاملة، حيث يبعث بأشخاص للأسواق، داعين الناس لممارسة هذا الحق.

وبعد أن تم للأمير تقسيم البلاد إداريا، أقبل على الوظائف الشرعية ينظمها؛ فعين في كل منطقة أو دائرة واسعة، قاضيا عالما، يفصل في الأحكام على مذهب الإمام مالك، علما منه، بأن العدل أساس الملك، وأن الحق والقانون فوق الجميع. وقد وضع الأمير شروطا، لمن يولى هذا المنصب أهمها: أن كون فقيها نزيها، مشهودا له بالعفاف، والقيام بأمور الدين. وحتى يضمن السير الحسن لسلك القضاء، اهتم بالجانب المادي، لهؤلاء القضاة، وعيا منه بمدى تأثير المادة على الناس؛ فجعل لكل قاضي مرتبا شهريا محترما قدره 10 دورو [50 فرنكاً]، إضافة إلى رسوم يتقاضاها على بعض العمليات، التي يقوم بها. [1]

وقد فصل الأمير، بين القضاء المدني والعسكري؛ فجعل لكل قسم قاضيا خاصا، يتولى البت في القضايا المطروحة أمامه، وينتخب لمدة سنة، قابلة للتجديد .

ولشدة حرصه على السير الحسن للعدل في دولته: "ألحق بكل مجلس إقليمي كاتبين، يقوم الأكبر منهما، بدراسة الفتاوى، التي تصدر عن القاضي، فيبت بالثانوية منها، ويحمل الأساسية إلى معسكر للحكم فيها. وربط إدارة هؤلاء القضاة، بمراجعة العلامة، قاضي القضاة، السيد أحمد بن الهاشمي المراحي، رئيس مجلسه الخاص". [2]

---

[1] Ibid, p: 238.

[2] محمد بن عبد القادر: مصدر سابق، ج1، ص: 309.

كما حرص الأمير، على أن تكون أحكام القضاء المدني والعسكري، وفقا للشريعة الإسـلامية، التي جعلها المصدر الأساسي والوحيد لحكم دولته؛ فجاءت الأحكام مستمدة من الكتـاب والـسنة والاجتهاد. وسعيا من الأمير في بعث دولة تذكر، الشعب بعهود الخلفاء الراشدين (رضي)، ولتمـسح الصورة السيئة لحكم السابقين، باعتبار أن نجاح الدولة في رأي عبد القادر، لا سبيل إليه، إلا بإزالـة الفساد الموروث، والعمل على تغيير العلاقات القديمة، أو على الأقل تعديلها بقدر مـا تتـيح بـذلك الظروف والإمكانات، فيحقق الشعب الجزائري وحدته. [1]

وقد آتت هذه السياسة أكلها؛ فالتف الشعب حول أميره، واجتمع شمل الأمة حول منهاجـه، ضاربين صفحا عن خصوماتهم ونزاعاتهم، هدفهم الوحيد بناء دولة قوية، لمجابهة العدو المتربص بهـم، تربص الذئب بقطيع الغنم.

وكانت الأحكام القضائية تنفذ في الحال، وخاصة إذا كانت تتسم بالخطورة؛ كالذنب في حـق الوطن، والإدانة في قضايا التعامل مع العدو، والتجسس عليه، وخرق الحصار الاقتصادي المـضروب. وتميزت هذه الأحكام بالشدة والصرامة، لتكون ردعا للغير، وهي غير قابلة للاستئناف. وكان المبـدأ الذي يسير عليه الأمير في أحكامه، "أن من أعان العدو بماله، أخذ ماله؛ ومن ساعده، بذراعـه قطـع رأسه. ومن فضل الأمير، وعد له أنه متى أشكل عليه الأمر في قضية، توقف في إصدار الحكم بـشأنها، وكاتب علماء مصر والمغرب ليستفتيهم فيها." [2]

وهكذا بفضل رعايته للقضاء، واهتمامه به، وعدم التراخي في تنفيذ الأحكام، ساد العدل والأمن سائر أنحاء الإمارة، وتذوق الشعب، حلاوة العيش تحت راية حكومة شعبية وطنية؛ فاختفت الجرائم، وهدأت الأحوال، بعد الفوضى، التي شهدتها البلاد عقب انهيار الحكم العثماني، بل وفي أيامه.

وإلى جانب ذلك اهتم الأمير بمحاربة الفساد الأخلاقي، والآفات الاجتماعية؛ فألغى البغاء، ومنع شرب الخمر وتعاطيه، في جميع أنحاء إمارته. كما حرم على جنده لعب الورق، ومنع علـى الرجـال استعمال الذهب والفضة، إلا في الأسلحة وعلى الخيول. وأمر بالـصلوات الخمـس، أن تكـون في الجوامع، وأحدث من الحسنات، الشيء الكثير، الذي لم يعهده الناس، ولم يكن موجودا. [3]

فلا عجب إذن بعد هذا، أن يرى الشعب مظاهر الأمن والاستقرار، حتى أن "الطفـل الوحيد،

---

[1] نفسه. وانظر كذلك/ – أبو عبد الله الأعرج السليماني: مصدر سابق، ص: 281.

[2] إسماعيل العربي: **أعلام**، مرجع سابق، ص: 29.

[3] عبد الله شريط ومحمد الميلي: ***مختصر***، مرجع سابق، ص: 187.

يستطيع أن يطوف ملكه، وعلى رأسه تاج من ذهب، دون أن يصيبه أذى". [1] وهل بعد هذه الصورة من تعليق، سوى أن نورد مقولة للأمير، توضح قولا وعملا، جهوده في هذا الميدان: "اعلموا أن الغاية الوحيدة لقبولي هذا المنصب، أن تكونوا آمنين على أنفسكم، وأعراضكم، وأموالكم، مطمئنين على بلادكم، متمتعين بوظائفكم الدينية، ولا يمكن أن أبلغ مرادي من ذلك، إلا بمساعدتكم مالا، ورجالا". [2]

٣- الحياة الاجتماعية: إن ما تجدر الإشارة، أن العلاقة بين السلطة العثمانية الحاكمة، التي تحولت، كما رأينا سابقا، إلى نظام إداري، يعتمد على مظهر: "الجهاد الإسلامي ضد المسيحيين" خارجيا، لكنه لم يخف سوء معاملته الرعية، خاصة لما تم فتح وهران سنة 1792م. فالأتراك العثمانيون، الذين كانوا يمثلون حماة دار الإسلام، -ومع مرور أكثر من ثلاثة قرون في الجزائر- لم يعودوا، بالنسبة للشعب الجزائري كذلك، خاصة بعد تحرير وهران. كما أن الجزائريين، الذين كانوا قد استنجدوا بالعثمانيين المسلمين، ضد الإسبان والبرتغاليين المحتلين، لم يعودوا يملكون نفس الشعور، عن حماتهم ومنقذيهم بالأمس البعيد. فبعد ثلاثة قرون ونصف كذلك من الوجود العثماني بالجزائر، تحول الولاء السياسي الديني، إلى معارضة سياسية. وهنا يكمن الإشكال في بنية العقلية الجزائرية، وعلاقة الجزائريين بالعثمانيين؛ فالصراع الجزائري- العثماني، لم يكن صراعا عرقيا، بل كان سياسيا، أي صراعا بين الحكام والمحكومين. [3]

وقد كانت الجزائر، في ظل نظام "الإيالة" (المحروسة)، مقسمة اجتماعيا، إلى قبائل موزعة على شكل أعراش، أو فرق، أو دواوير، أو مشاتي في الريف؛ ومدن وقرى، على الساحل، وقصور بالواحات الصحراوية. إضافة إلى قبائل ناجعة وظاعنة، ورحل ومربو المواشي والجمال، أو نصف

---

[1] يحيى بوعزيز: **الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري**، مرجع سابق، ص: 52.

[2] محمد بن عبد القادر: مصدر سابق، ج 1، ص: 188-189.

[3] وهذا في حقيقة الأمر نجده منذ عهد الإباضية، الذين أسقطوا فكرة "الوصي والحاكمية"، أو نظرية "الحق الإلهي" في الحكم، والتي كانت السبب قي انتفاضة البرابرة الزناتيين أساسا على الولاة الأمويين. انتفاضات وثورات -رغم كل النعوت التي رميت بها، وكل الصفات التي ألصقت بها، عن حق أو عن باطل- لا يمكن فهمها، إلا في إطارها السياسي، لا العقائدي الديني. فلقد حُورب الولاة العرب الأمويون، باعتبارهم رجال إدارة وحكم سياسي، **وأثقلوا كاهل السكان بالضرائب**، حتى تلك التي لم تبحها الشريعة الإسلامية؛ كأخذ الجزية ممن دخل الإسلام، وليس باعتبارهم عربا، ولا أمويين، ولا باعتبارهم مسلمين، بدليل أن البرابرة الثائرين، تحالفوا مع فرق الخوارج من أزارقة وصفرية، أو من الإباضية، والذين مثلوا الإسلام (الراديكالي) وقتها؛ أي غلاة المسلمين، من أجل إسقاط الولاة الأمويين سياسيا وإداريا، لا دينيا ولا عرقيا، إلى درجة أن بعض الباحثين يعتبرون ثورة الخوارج بالمغرب الإسلامي ثورة ديمقراطية. انظر للمزيد/ - يحي هويدي: **تاريخ فلسفة الإسلام في القارة الإفريقية**، ج1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1966، ص: 28-32.

رحل، في الهضاب العليا والجنوب. وهذه التجمعات السكانية كانت مشتتة جغرافيا، وأحيانا متصارعة سياسيا واجتماعيا.

وفي هذا المقام، مثلت تجمعات الجزائريين السكانية، في عهد الأمير عبد القادر، فسيفساء متصدعة الأجزاء، من حيث بنية السكان وتقسيماتهم، كما يلي:

1- القبائل العربية: والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة فروع:

- القبائل العربية البدوية المنحدرة من أصول هلالية، أو من فروع وأفخاذ لبني سليم، أو بني هلال، أو الأثبج، أو المعاقيل. وباقي القبائل العربية المهاجرة إلى الشمال الإفريقي في عهد الخليفة المستنصر الفاطمي من مصر في القرن الحادي عشر الميلادي.
- العائلات العربية الشريفة المنحدرة من أصول إدريسية-حسنية.
- القبائل العربية "المرابطية"، والتي تنحدر من أصول مقربة من آل البيت والصحابة الأوائل، الذين خرجوا مجاهدين فاتحين، كأولاد الشيخ المنحدرين من سلالة أبي بكر الصديق.

2- القبائل البربرية: وكانت موزعة على عدة تجمعات سكانية:

- قبائل بربرية مستقرة، منحدرة من أصول برنسية (برنس بن مازيغ)، موزعة على التل الجبلي، بالقبائل الصغرى والكبرى.
- قبائل بربرية غير مستقرة بالأصل، المنحدرة من أصول بربرية بترية؛ (مدغيس الأبتر بن مازيغ)، والموزعة على الهضاب العليا،والمناطق الجنوبية الصحراوية، والتي تنحدر منها مختلف القبائل الزناتية.

إضافة إلى هذه المجموعات السكانية، تشكل هناك خليط لأجناس مختلفة: **الأندلسيون** المتمركزون بالمناطق الساحلية والمناطق التلية الداخلية. وفي المدن كان: **الأتراك والكراغلة**، وبعض **العائلات اليهودية** من: "التوشابيم"، [1] أو "الميغوراشيم"، [2] وأقليات يهودية "ليفورنية"، ممن أطلق عليهم لقب: "يهود النصارى"، والمشار إليهم في الأدبيات التاريخية الجزائرية "بالذميين أو الموسويين". [3] يضاف إلى كل هؤلاء، مجموعة عرقيات، ذات أصول إفريقية وإثنيات هجينة. [4] لا سيما في القصور الصحراوية الجنوبية، أمثال: الحراطين والحمرية. [1]

---

[1] اليهود العرب أو من أطلق عليهم اسم "اليهود الأهالي".

[2] اليهود الأندلسيون.

[3] منحدرة من مدينة ليفورن الايطالية.

[4] عربية-بربرية، وعربية-إفريقية، و بربرية-إفريقية. إلخ. ولمعرفة مختلف التصنيفات السكانية والقبلية للجزائريين، وأنسابهم، واشتقاقات أسمائهم، وبالأحرى حالتهم المدنية، وأشياء كثيرة، في نهاية القرن 19م، انظر الدراسة القيمة لـ: "إيلي تابيه"/

وأمام هذا التمازج الكبير، الذي شكل ثراء ثقافيا وحضاريا، لم يكن رد فعل السكان على الاحتلال الفرنسي، موحدا وواحدا. فبقدر ما كانت هناك عوامل توحد هذه القبائل، وهذه التجمعات السكانية، كانت هناك عوامل أخرى تفرقها، بل تفرق تجمعها. وهو الأمر الذي اعتمد عليه منظرو الاحتلال، عندما فرضوا مفاهيم خارجة عن التاريخ، ونظريات مستوحاة -إما لجهلهم بواقع الأمر، أو تجاهلا منهم للأمر الواقع- من منطق عقدة "الحق الإلهي"، السائدة في أوروبا الملكية، وحتى الليبرالية، خلال عهد ما سمي بعصر النهضة، أو "الأنوار" (*Renaissance*). وهذه العقدة، التي أخذت مصدرها من نزعة "المركزية الأوروبية"، والتي بدورها، بنت أصولها على الثالوث العرقي الديني: "الإغريقي-الروماني المسيحي" (*Le Grégo-Romanisme Christian*). الأمر الذي أدى بمنظري هذا التوجه، إلى إنكار مسألة وجود الدافع الوطني، بل إنكار وجود وطن أصلا غداة الاحتلال، وحتى قبله.[2]

فمفهوم "الأمة" أو "الوطن"، أو حتى مفهوم "المجتمع" و"الدولة"، والتي أفرد لها مصطفى الأشرف، كتابا كاملا لمناقشة بعض تلك المفاهيم، يصطدم مع المرجعية المسماة: "الأورو-مركزية".[3]

وكان على الأمير عبد القادر أن يجمع شتات القوى القبلية، الناتج عن انهيار الحكم العثماني، وتسلط ضباط الأوجاق، والانكشارية على مقاليد الإدارة. وقد رأى في المغرب الأقصى وسلاطينه، البلد الوحيد، على المستوى بلدان المغرب الكبير، الذي لم يخضع للتفتت القبلي، الناجم عن ذلك الشكل من الارتباط بالحكم العثماني. وبدون شك تمكن المغرب الأقصى، رغم ضعفه السياسي والاقتصادي، من الحفاظ على بنيته الثقافية والاجتماعية، ضمن نسق منسجم؛ عن طريق تناوب العائلة العلوية عرش الملك، بعد دولة السعديين. وهذا جانب مثل حجر الزاوية، في فهم الأمير عبد القادر لفلسفة الحكم، خلال مقاومته العسكرية للاحتلال، ومشروع بناء دولته الوطنية، ضمن إطار إسلامي؛

- Élie Tabet: ***Notes sur l'organisation des tribus et l'Étymologie des nom propres***; Ethnologie Arabe, Imp. De l'association ouvrière, Oran, 1882.

[1] Ben achenhou : ***Connaissance***: op.cit, pp: 21-29

[2] وادعوا في ذلك، أن البلاد اختصرت كلها في اسم: "إيالة" (*Régence*)، كانت تتنازعها الفروق العرقية والسياسية، لا رابط بينها. وحاول المنظرون الاستعماريون، طرح مسألة "إنزال العقاب" و"التأديب"، عوض الاحتلال، كـ: "مهمة حضارية!" لفرنسا، وادعوا أنه، خلال ثلاثة قرون من الحكم العثماني للجزائر، كانت فرنسا ضحية الممارسات "البربرية الهمجية" للإيالة.

[3] مرجع سابق، ص: 7-10. فمع ظهور القوميات الأوروبية في شكل تحالف -بعد صراع طويل- لإنهاك الدولة الإسلامية العثمانية، وتقسيم مناطق نفوذها، إلى دويلات خاضعة للإرادة الأوروبية اقتصاديا وسياسيا؛ وهذا عن طريق تحريك دواليب القومية، والوطنيات المفرطة، وضرب الإسلام بالعروبة. مثل ما فعلته فرنسا وبريطانيا في المشرق العربي، وطبقته فرنسا في شمال إفريقيا.

ألا وهي مسألة: "الشرافة"، التي بنى عليها فلسفته السياسية، وكانت المحرك الأساسي، لعمله السياسي والثقافي. فنسب الأمير عبد القادر بن محي الدين الشريف.[1] شكل لديه، شرعية الجهاد، إضـــافة إلى شرعية سلطته على القبائل؛ باعتبار سلطة الشرف، "سلطة إلهية". والجهاد، وإن اكتسى طابعا دينيـــا، لنصرة الدين الإسلامي، فإنه طبع بصبغة نضالية تحررية، باعتبار أن الجزائر (بلاد إسلامية)، أصبحت، بدخول الفرنسيين –الكفار– إليها، "دار حرب".[2] في حين لم يكن يمكن اعتبار حالة الجزائر في العهد العثماني، "دار حرب"، بل كانت "دار سلم"، فرضت شكلا آخر من الـــصراع الـــداخلي، الـــشبيه بالمعارضة السلمية الداخلية، لم تصل إلى حد خرق حدود الشرع، وإعلان حالة "دار حرب"، في البلاد ضد الحكم العثماني.

ج– التنظيم الاقتصادي: اعتنى الأمير، إلى جانب اهتمامه بتنظيم الجـــيش، بكـــل الجوانـــب الأخرى، التي تساعد على تقوية دولته، ودفعها خطوات إلى الأمام، وإشعار الأهالي بالحكم الـــوطني، حتى يتحمسوا له، ويدافعوا عن كرامتهم.[3] فاهتم بالجانب الاقتصادي اهتماما كبيرا، لتحسين حيـــاة الشعب، وإيجاد الموارد الكافية لدولته. ونصب جهده على تطوير الاقتصاد، وتذليل العقبـــات الـــتي تواجهه؛ ففي ميدان الزراعة، يكفي أن نذكر مثلا، أن سهل غريس كان ينتج لوحده حبوبا تكفـــي

---

[1] نسب الأمير إلى ذرية على بن أبي طالب (رضي)، من ابنيه الحسن والحسين، وأمهما فاطمة الزهراء، بنت النبي (ص). رغم أن كثيرا من النزعات، تذهب إلى توسيع دائرة الشرف، لتشمل أبناء علي الآخرين، ومنهم محمد بن الحنفية، بل وإلى أبناء العباس عم النبي (ص). وعلى هذا الأساس كان الانتساب إلى آل البيت الشريف، يشكل في حد ذاته، شرعية سياسية، و"حقا إلهيا". ما فسر ولاء القبائل غير الشريفة (عربية كانت أم بربرية) وطاعتها، لتلك الأسر. انظر/ – محمد بن الأمير عبد القادر: مرجع سابق، ص: 299-300.

[2] اختلف الفقهاء في شأن مسألة "دار حرب"، و"دار السلام". يقول أبو حنيفة: "لا تصير دار الحرب، إلا بإجراء أحكام الشرك فيها، وأن تكون متصلة بدار الحرب، وليس بينهما مصر آخر للمسلمين، وأن لا يبقى فيها مسلم، أو ذمي آمن بالإيمان الأول. فمن لم توجد فيه هذه الشروط الثلاثة، لا تصير دار الحرب. "وعند أبي يوسف، ومحمد هبة الله، أن "دار الحرب"، تصبح واردة، إذا جرى فيها أحكام الشرك، سواء كانت متصلة بدار الحرب، أو لم تكن، بقي فيها مسلم أو ذمي آمنا بالإيمان الأول أو لم يبقوا. وقد حدث في جزائر بداية الاحتلال، جدل بشأن هذا المسألة؛ فهناك من اعتبر الجهاد فرض على الجزائريين حتى تحرير بلادهم، وهو قول مصطفى بن الكبابطي، مفتى الجزائر آنذاك، إلا أنه كان من الجزائريين من أفتى بجواز الهجرة من الجزائر، باعتبارها أصبحت "أرض كفر"، وهو قول قدور بن محمد بن الرويلة. للمزيد ينظر: – **رسالة قدور بن الرويلة إلى المفتى الكبابطي:** م. م. و. ج، رقم: 1304. – مجد الدين الأسروشيني: **كتاب الفصول في الفتاوي**، في، جمال قنان: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث(1500-1830)، المؤسسة الوطنية للطباعة، الجزائر، 1987م، ص: 35-36. – أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي**، مرجع سابق.

[3] عبد الله شريط ومحمد الميلي: مرجع سابق، ص: 188.

السكان مدة عشر سنوات. [1] أما التجارة، فقد احتكر الأمير التجارة الخارجية لإمارته، وخاصة منها تجارة الحبوب والأصواف، بموجب المعاهدات، التي وقعها مع فرنسا. واستعان في هذا المجال بخبرة اليهود، الذين يشهد لهم الجميع، بالباع الطويل في هذا المجال.

ولانعدام وسائل النقل المتطورة، في دولة الأمير، اعتمدت الوسائل التقليدية؛ من بغال، وحمير، وخيول، التي حاول الأمير توفيرها لفرسانه، فجعل لها نظارة خاصة. وفي هذا يورد "تشرشل" على لسان الأمير قوله: "فقد أعطيت الأمر لخلفائي، أن يقبل بدل الضرائب والغرامات، المواد الاستهلاكية، والبغال، والإبل، وبالأخص الخيول. وكنت أستفيد من هذا كله، فأركب فرساني على الخيول، وأجعل البغال والإبل، وسائل نقل". [2] وكان يطبع على كتف خيل الأمير حرف (S)، وإذا قتل الفرس في المعركة، فعلى الفارس أن يقطع الحرف من الحصان، ويأخذه إثباتا لذلك. وفي حال فقدان عدد من الخيول، إثر معركة ما، يصار إلى استبدالها بأخرى من المنطقة التي تحصل فيها المعركة. [3]

د- العلم والتعليم: أدرك الأمير، ومنذ الوهلة الأولى، التي تصدى فيها لتحمل مسؤولية الدولة، ضرورة إقامة أعمدتها، وترقيتها، وفرض قوتها. لذلك فقد أولى التعليم أهمية كبرى، وقسطا وافرا من العناية والاهتمام، وبذل كل ما في وسعه لنشر العلم والمعرفة، بكل فروعها، في أوساط رعيته، وخاصة في عنصر الشباب، الذي مثل لديه الأمل المنشود لدولة المستقبل. ولم يكن ليتهيأ له تحقيق ذلك، إلا بالعمل، والاستعداد الجيد، لتهيئة الظروف المناسبة، حتى تسير حركية التعليم والثقافة في إمارته على الوجه الحسن الذي ارتآه لهما.

وكان حجر الأساس في هذا المجال؛ الاهتمام بالكتب والمراجع، مهما كانت قيمتها العلمية والأدبية. ولذلك كان الأمير، يبذل جهودا في جلب الكتب، والإتيان بها من كل الأمكنة؛ وبكل الطرق المتاحة؛ شراء، أو نسخا. وأصدر في ذلك أمره للجند، بالمحافظة التامة على كل ما يقع في أيديهم من كتب، متوعدا إياهم العقاب الشديد، على كل من أهان كتابا، أو احتقر شأنه. وفي التجاه الآخر، كان يقدم جوائز ومكافآت مشجعة، لكل من يأتيه بكتاب أو مؤلف، مهما كان نوعه. [4] لكل هذا رأينا أن الأمير أدرك ما للكتاب من قيمة، وخاصة في ذلك العهد؛ حيث الكتب قليلة في البلاد. [5]

---

[1] Georges Yver: ***Correspondances***, op.cit, p: 607.

[2] مصدر سابق: ص: 143.

[3] أديب حرب: مرجع سابق، ج 1، ص: 74.

[4] عبد الرحمان محمد الجيلاني، مرجع سابق، ج 4، ص: 241. وكذلك/ - محمد بن الأمير عبد القادر، مصدر سابق.

[5] عبد الله شريط محمد الميلي، **الجزائر في مرآة التاريخ**، ط1، مكتبة البعث، الجزائر، 1965، ص: 178.

فمخطوط واحد، كان يلزم لكتابة نسخة واحدة منه عدة أشهر، وهو زمن طويل، بالنسبة لدولة، عاشت صراعا مع الزمن الأحداث.

وسياسة الأمير تلك، لقيت نجاحا معتبرا؛ فتم جمع كتب متنوعة، ضمت علوما شتى. أسس منها مكتبة ضخمة، يسّرها لطلاب العلوم، والزوايا، والمدارس، والمساجد، وفرق الجيش. شأنه في ذلك شأن تيسيره الضرائب والذخائر، للنظاميين والمتطوعين. وأودع بقية الثروة المخطوطة، في حصن تاقدامت، مع أعز نفائس الدولة ووثائقها وأسرارها. [1]

وقد حرص الأمير على تلك الكتب والمؤلفات، حرصا شديدا؛ فقد حملها معه لما سقطت تاقدامت بيد العدو، مع عاصمته الجديدة: "الزمالة"، التي كان يتنقل بساكنيها، من مكان إلى آخر. ولما فَقَدَ عاصمته الزمالة، واستولى عليها الفرنسيون، وأتلفوا كل ما فيها، من كتب ونفائس من شتى العلوم، وقع عليه هذا الأمر، وقعا شديدا عظيما. [2]

وقد كان الأمير، يختار لمتولي مهمة التربية والتعليم، رجالا أكفاء، مشهود لهم بالتبحر في مختلف العلوم، لينشروا رايته. واهتم بأوضاعهم ماديا ومعنويا؛ فعين لهم مرتبات وأجورا، حسب مراتبهم. وشجعهم على التأليف والإبداع، وعينهم في سائر مدن الإمارة وقراها؛ يعلمون الناس، ويحببون إليهم العلم والثقافة. وقد أعطى الأمير أوامره، باحترام المثقفين، أينما وجدوا، وأنى كانوا. كما أمر بإعفائهم من الضرائب والمطالب على اختلاف أنواعها وأصنافها. كل هذا تشجيعا في طلب العلم واحتراما له.[3]

وقد بلغ من احترام الأمير للعلم وأهله، أن أعفى الطلبة، من الانخراط في سلك الجندية، ليتفرغوا لطلب العلم. [4] وكثيرا ما روت كتب التاريخ، التي تناولت سيرة الأمير، من أنه كان يباشر بنفسه، إلقاء الدروس المختلفة، في شتى العلوم، حتى وهو في حالة حرب ونزال، وبقيت هذه الصفة ملازمة له حتى آخر أيامه. [5]

---

[1] عبد الرحمان الجيلاني مرجع سابق، ج 4، ص: 241.

[2] وفي هذا المقام ذكر الجنرال "بول آزان: "أن الأمير كان يومئذ يعتريه الألم والاشمئزاز، وهو يتبع خطوات الفرنسيين –نحو المدية– يجمع الأوراق الممزقة المتناثرة من كتبه الثمينة، على طول الطريق. تلك الكتب التي كلفته كثيرا من الوقت والجهد في جمعها. وبفقد هذه المكتبة، فقدت ثمرة تعب أجيال في التمحيص والجمع والنسخ". انظر/

- Colonel Paul Azan: ***L'Emir Abdelkader 1805-1883, Du Fanatisme Musulman au Patriotisme Français,*** Librairie Hachette, Paris, 1929, p: 208.

[3] – إسماعيل العربي: **المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر**، ش.و.ن.ت، الجزائر، د.ت، ص: 220. – مصطفى نويصر: **الذكرى المئوية لوفاة الأمير عبد القادر**، وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر، 1984، ص: 30-31.

[4] عبد الرحمان الجيلاني، مرجع سابق، ج 4، ص: 239.

[5] انظر ما كتبه كل من ابنه محمد، وشارل هنري تشرشل في هذا الخصوص.

وكان حب الأمير لطلاب العلم، وتقديره لهم، حافزا قويا لهم، في الاجتهاد، والجد؛ فانتشر العلم، وأقبل عليه الناس، أفواجا، وازدهرت الحياة العلمية، رغم أن طرق هذه التعليم ومراحلها، بقيت كما عرفناها في العهد العثماني؛ من مرحلة ابتدائية وثانوية وعالية، يتدرج فيها الطالب من مرحلة إلى أخرى، حسب درجة استيعابه، وقدرته على التحصيل، متمتعا بكل المزايا المادية والعلمية، التي وفرتها الدولة لطلاب العلم. [1]

كما نجد في المصادر، أن الأمير تطلع إلى إدخال العلوم الحديثة، في المناهج الدراسية، مواكبة للعصر؛ كما هو حال الطب، بغية العناية بالحالة الصحية للسكان، وفكر في بناء مدرسة عليا للطب، تدرس فيها مختلف العلوم، التي تتصل بهذه المهنة. ولكن الظروف، لم تسمح له بذلك. ورغم هذا، فإن الأمير، بنا فعلا، مستشفى بكل مقاطعة، وزوده بأربعة أطباء مهرة. كما أنشأ مستشفيات خاصة لمرضى العساكر، وهي من الأمور التي أحدثها الأمير، وحاز بها الفضل وقصب السبق على من تقدمه.[2]

وهكذا تجلت جهود الأمير الثقافية؛ فعمل ما استطاع إلى ذلك سبيلا، لأنه كان يعلم، بأن نشر العلم والثقافة في إمارته، لم يكن إجراء إداريا فحسب، وإنما أداء فعالا، لليقين في صحة ما يعتقد ويعلم، وتعلق بالسلاح الذي لا يذبل عطاؤه حينا ليزدهر حينا آخر؛ فحروب رجل مثل عبد القادر، في بلد كالجزائر، ضد أكثر دول العصر تقدما، ووراثة لمخلفات حرب استمرت ثلاثة قرون بالمغرب، وقرنين بالمشرق، لا بد أن يكون في بعض دوافعها ونتائجها، فضلا عن وسائلها ومظاهرها، حربا ثقافية." [3]

هـ- العلاقات الخارجية: وإدراكا من الأمير، بأن العلاقات الخارجية مع الدول الأخرى تعتبر جانبا مهما لإضفاء الشرعية القانونية على دولته، من خلال الاعتراف الدولي بها فيضع بذلك فرنسا أمام الأمر الواقع، خاصة وأن الظروف آنذاك، كانت مهيأة نسبيا أمام الأمير، نتيجة للصراع بين مختلف الدول الاستعمارية، حول مناطق النفوذ. فسعى جهده، تآزره في ذلك حنكته السياسية وسلامة تفكيره، وقدرته الدبلوماسية، على مسايرة الأحداث والتفاعل معها. فأتيح له أن يوثق صلات دولية واسعة، مكثفة ومتنوعة مع كثير من ساسة العالم وقادته العسكريين والمفكرين، وحظي بالتقدير

[1] ذكر أن الأمير قال: "من واجبي كحاكم ومسلم أن أؤيد وأبعث العلوم والدين..." انظر/ - شارل هنري تشرشل: مصدر سابق، ص: 152.

[2] محمد بن عبد القادر، مصدر سابق، ج1، ص: 311.

[3] -محمد السيد الوزير: **الأمير عبد القادر الجزائري، ثقافته وأثرها في أدبه**، مكتبة الملك فيصل الإسلامية،مصر 1984، ص:48.

- مصطفى طلاس: مرجع سابق، ص: 211.

والإكبار من قبل الجميع. فتعددت مراسلاته واتصالاته مع الإنجليز،عن طريق قناصلها في طنجة ومدريد طالبا التأييد والمساعدة، عارضا بعض الامتيازات عليهم، لما عرف عن الإنجليز مـــن شـــدة المنافـــسة لفرنسا. واتبع ذلك مع الحكومة الأمريكية، طالبا الدعم موضحا لها مواقفه من الاستعمار الفرنـــسي، مقابل امتيازات للأسطول الأمريكي، ونفس السبيل سلكه أيضا مع إسبانيا، التي كانت ترغب أيضا في منافسة الدول الاستعمارية الأخرى،ولكن إسبانيا في تلك الفترة لم تكن قادرة على دخول باب المنافسة لأوضاعها المتردية. فكان ردها على الأمير يشوبه التردد والتلكؤ والمماطلة، رغم عروضه المغرية.

لقد أقدم الأمير، وهو في عز انتصاراته العسكرية والسياسية، وفي عز السلم بعد معاهدة تافنة، على الكتابة للسلطان المغربي، يعرض عليه أخذ مقاليد السلطة، وطالبا منه النظر بإمعان في رســالته. [1] لكن السلطان عبد الرحمن، كان هو الآخر في حالة من الضعف السياسي والاقتصادي، ورد عليه بلباقة ودبلوماسية، وإن كانت على ضعف، مدعما إياه معنويا لمواصلة الجهاد، بل وطلب منه إرسال قميص له، ليعلقه في محراب مسجده، تأكيدا على تقديره له. بعد أن كان قبل سنتين: 1837، قد شجعه حتى على نقض معاهدة تافنة، والمضي في الجهاد، واعدا إياه بتقديم كل المساعدات الاقتصادية والحربية.

لقد كانت اتصالات الأمير بالسلطان المغربي قويّة، نتيجة الجوار، وقوة الوشائج الـــتي تـــربط الشعبين الشقيقين. وسارت العلاقات مع المغرب طبيعية، إلى أن اضطر السلطان المغـــربي إلى محاربـــة الأمير. فأريد للعلاقة أن تنتهي، تحت تهديد الفرنسيين لميناء طنجة بحرا، واكتساح المنطقة الشرقية برا، لم تكن علاقة عمل سياسي لحساب طرف معين، بقدر ما كانت علاقة تكامل إسلامي، لعـــب فيـــه ضعف المملكة المغربية، حجر الزاوية في الموقف التخاذلي للسلطان المغربي. كما لعب فيها تخاذل القبائل العربية، وحتى قبيلة الأمير (الحشم). وخيانة البعض، والوشاية بمكان وجود "زمالته"، دورا أساسيا في تصدع المقاومة المسلحة، وأركان مشروع الدولة الوطنية التي خطط الأمير لرسمها.

والمعروف تاريخيا أن السلطان عبد الرحمن قد جهز -بناء على طلب الفرنسيين- ثلاثين ألـــف مقاتل بقيادة ولديه محمد وسليمان، وقائد منطقتي الريف ووجدة، وقرر مساعدة الفرنسيين في إلقـــاء

---

[1] الأمر الذي مثل زهدا في السلطة، وإيثارا سياسيا، ما اعتبره بعض السياسيين المعاصرين له أمثال: "اللورد هنري بروغام" (*H. Brougham*)، مثالية في غاية الإيثار السياسي-الديني. إن فهم الذهنية الإسلامية، التي كانت تحكم كل عمل، وكل سلوك وموقف اتخذه الأمير، باعتباره أميرا، وليس "خليفة"، ولا حتى "إماما"، مع كل الاختلافات الفلسفية المرجعية، لهذه الرتـــب والتسميات، خلال حياته الجهادية، حتى في أمر الاحتكام إلى الشريعة الإسلامية، وفقهاء المشرق والمغرب، لتقوية حججه ضد مناوئيه من قبائل الأعراب، خاصة فيما يتعلق بـــ: "الضرائب الشرعية وضريبة الجهاد في وقت السلم". وهو الأمر الذي كان محل صراع كبير، ومتكرر داخل الصف الإسلامي، قسّم القوة الموجهة ضد المحتل، وحجّم الوحدة الإسلامية الوطنية، في كثير من الأحيان.

القبض على الأمير، الذي أرسل خليفته البوحميدي إلى السلطان،للسماح لهم بالانسحاب إلى الصحراء، إلا أن السلطان قتل رسول الأمير.

وبدأت المعارك بين الطرفين يوم 10 ديسمبر 1847/ 03 محرم 1264هـ، وذلك بالقرب من قلعة سلوان، القريبة من بلدة مليلة في الريف المغربي، مكان إقامة الأمير بمخيمه. وكان فرسان الأمير لا يتجاوز عددهم الألفين، خسر منهم 150 جنديا، وانسحب إلى نهر الملوية، الذي حاصرته القوات الفرنسية والمغربية، مما أدى إلى استسلام الأمير، بعد نفاذ كل الوسائل والسبل.

أما علاقات الأمير الأخرى؛ فنجده قد راسل الخليفة العثماني عبد المجيد، طالبا يد العون في إطار الأخوة الإسلامية، وما تفرضه على المسلمين من التكاتف والتعاون؛ فراسله من مستغانم، في شوال 1257هـ/ ديسمبر 1841م، وصور حال البلاد والعباد، باعتباره يمثل وحدة المسلمين. وطلب منه المدد والعون، دفاعا عن الدين والشرف المداس، آملا أن تجد رسالته آذانا صاغية، لدى الباب العالي، فيسارع بمد يد المساعدة.[1]

كما توسط بعض خلفاء الأمير، من شرق البلاد بينه وبين بايات تونس، فراسلهم وتبادل معهم الهدايا. وكانت رسائله إليهم، تدور أساسا، حول علاقات المهاجرين الجزائريين بالسلطات التونسية، ورجاء الأمير أن يتواصوا بهم خيراً، باسم الأخوة والدين، خاصة وأن هؤلاء المهاجرين، قد أخرجوا من ديارهم، وسلبت أموالهم، ولم يبق لهم من حطام الدنيا شيء. فروا بدينهم إلى إخوانهم، علهم يجدون عندهم، ما يعوضهم عما فقدوه. ولذلك سعى الأمير، مستخدماً جاهه العريض وسمعته الطيبة، في خدمة أبناء الجزائر، الذين فضلوا الاغتراب عن كراهية. فكان الأمير يتدخل لدى رجال الدولة، من أجل طمأنة الجزائريين، الذين أموا البلاد التونسية، فيقبل حكام تونس وساطته، ويستجيبون لطلباته، ويفسحون المجال أمام إخوانه المهاجرين، بما جبلت عليه قلوب التونسيين من حب وأخوة ورحمة.[2]

---

[1] كما راسل الأمير، الصدر الأعظم؛ مصطفى رشيد باشا، طالبا العون والمساعدة، مصوراً ما آل إليه حال البلاد والعباد، تحت نير الاستعمار، ذلك أن الأمير، لم يخرج، فيما ذهب إليه، من طلب لإعانة، لأنه رأى أن هذا الأمر واجب يفرضه الدين والشرع على المسلم نحو أخيه المسلم. انظر/ -تشرشل: مصدر سابق،ص:217-223. -إسماعيل العربي:**العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر**، ش و ن ت، الجزائر، 1982، ص: 278-279. - مجلة الثقافة، عدد خاص، ص: 22-25، 27.

[2] ففي إحدى رسائله يخاطب الوزير "مصطفى خزندار"، في شأن قرابة له من جهة الأم، هاجروا إلى تونس، آملا أن تمنحهم السلطات التونسية أرضًا زراعية يعيشون منها. فلجأ الأمير إلى تدبيج رسالته، بأفخم الألقاب وأسمى المراتب، داعيا للوزير بدوام العز، ولتونس بالخير واليسر. وفي رسالة أخرى إليه، حثه فيها على أن يستوصي خيراً بإخوانه، شاكراً له أفعاله ومواقفه. وفي رسالة تالية لحكام تونس، والتي أرسلها الأمير، للوزير خزندار بالنيابة، عن كل المهاجرين رافعاً أكف الشكر والامتنان للحكومة التونسية على حسن وفادتها ورعايتها للجزائريين في تونس، آملا أن تكون هذه الخطوة دافعاً لتمتين أواصر الأخوة والمحبة بين

وإلى جانب هذا ذكر "فيليب دستايور شنتران"؛ أنه: "كانت للأمير اتصالات ومراسلات مع الساسة والمسؤولين في كل من روما، وبرلين، وفينا، وسان بطرسبورغ. حيث كانت اتصالاته تتركز أساسا حول استقلال الجزائر، وطلب التأييد، والتدخل لدى فرنسا لوقف الاحتلال". [1]

و لم يقطع الأمير الأمل يوما، حتى مع عدوه فرنسا، فحاول بناء علاقات طيبة معها، خاصة أثناء الفترات، التي تلي توقيع المعاهدات، فأصبح لدى الأمير وفرنسا، ممثل لكل طرف، يرعى مصالحه، ومعترف به رسميا، حتى أن الاتصالات لم تنقطع في فترات الحرب. [2]

والواقع إن دراسة تاريخ الأمير عبد القادر، يحتاج إلى مزيد من الدراسات والتحليلات والمقارنات، والإحصائيات المستقاة من النصوص، والوثائق التاريخية المعاصرة. ولذلك نكتفي بهذا القدر، لأن ذلك يخرج عن موضوع بحثنا الذي يرتبط بالنظام الضريبي.

ثانيا- المال والضرائب في عهد الأمير عبد القادر:

لا بد من القول في البداية، بأن نظام الأمير عبد القادر المالي والضريبي، لم يخرج في جوهره العام عن النظام المالي الإسلامي عامة، كما أنه يعتبر استكمالا للنظم العثمانية، مع إدخال بعض التعديلات، والاجتهادات التي اقتضتها ضرورة الدولة الفتية الجديدة، ومتطلبات الجهاد ضد الفرنسيين.

I- المال:

أ- العملة والدولة: مما لا شك فيه، أن السنوات الأولى من حكم الأمير، تميزت بإحراز انتصارات كبيرة على الفرنسيين، الذين اضطروا أمام الضربات القوية، إلى طلب الصلح، ووقف الحرب. ولما كان الأمير ميالاً بطبعه إلى السلم، ولا يدخل المعارك، إلاّ عندما تكون مصالح بلاده مهددة، فقد قبل بالصلح، الذي عرف باسم: "معاهدة ديميشال" سنة 1834م، حتى يتمكن من إصلاح الأوضاع الداخلية، وتنظيم الإدارة على أسس حديثة. إضافة إلى حرصه، على توسيع نطاق

=الأمير وهؤلاء. وعموما كانت علاقات الأمير بالسلطات التونسية جيدة، ولذا تعدت مثل هذه الرسائل إلى أمور أخرى، فمثلا حين أنجز الوزير خير الدين باشا تأليف: "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك"، بعث بنسخة منه إلى الأمير، فأجاب شاكراً مهنئاً:" ورد علينا من حضرتكم كتاب سني يشتمل على خطاب لذيذ شهي، فاستدعى شكري وحمدي، واستخلص من صفاء المودة ما عندي، عرفتمونا فيه من خير سلامتكم ما نرجو له الدوام وندعو له بالحفظ من حوادث الأيام". انظر/ مجلة الثقافة: ص: 159، 161، 170. - محمد بن عبد القادر: مصدر سابق، ج 2، ص 783.

[1] Philippe d'Estailleur Chantraine: ***L'Emir Abdelkader; Le croyant,*** Librairie Artheme, Paris, p: 146.

[2] انظر بعض رسائله إلى الفرنسيين مثلا في:

- Georges Yver: ***Correspondance***, op.cit. - Alex. Bellemare: op.cit, p: 245 et suiv.

لتبادل التجاري، ليشمل مختلف أرجاء دولته.

وقد كانت عملات الأمير في بداية الأمر، تعود لزمن العثمانيين، وبعد ذلك شرع، كما ذكـــر "دوما"، في ضرب "الخروبة"، و"المحمدية"، وطرحهما للتداول. وكتب في أحد وجهي عملته: ((حسبنا الله ونعم الوكيل))، وفي الجانب الآخر: "ضربت في تاقدامت من قبل السلطان الحاج عبد القـــادر". وواصل العمل بقطع الـــ: "الريال بوجو" و"الدورو". لكن كان يخشى مزج السكان لهـــذه العملـــة؛ خاصة سكان القبائل، الذين كانوا يملكون كثيرا من النقود المزيفة، اقتداء بالإسبان. [1]

وقد ذكر كل من صاحب كتاب "تحفة الزائر"، وصاحب كتاب "وشاح الكتائب"، بخصوص عملة الأمير عبد القادر الجديدة بتاقدمت، [2] أن هناك نوعين مختلفين هما: المحمدية والنّصفية. وهـــذان العملتان، كان يجري التعامل بهما في كل الأسواق الجزائرية، إضافة إلى العملات الأجنبية، المتداولة في البلاد، منذ العهد العثماني؛ وتلك العملات مزيج من عملات آل عثمان، والإســـبان، والفرنـــسيين، والإنجليز، والمغرب، وتونس، وغيرها.

أما عبد الرحمن الجيلالي، فذكر، أنه ولتسهيل الإجراءات المالية، أنشأ الأمير دارا لصك العملة، والتي اعتبرت على مر السنين، رمزا للحكام المسلمين. وأطلق على عملته اسم: "المحمدية" و"النصفية"، وكتب على وجه المحمدية الآية الكريمة: ((إن الدين عند الله الإسلام))، وكتب على النصفية: ((حسبنا الله ونعم الوكيل)). [3]

وإذا تركنا الجانب السياسي، والإصلاحي في حياة الأمير عبد القادر، وتناولنا عملاتـــه، الـــتي تكمن أهميتها، في ما تثيره من تساؤلات، بين علماء المسكوكات (*Numismatique*)، خصوصاً من ناحية شكلها، ونصوصها الكتابية.

وعلى الرغم من تشابه نقود الأمير مع المسكوكات العثمانية شكلاً، فإنها خالفتها نصاً وروحاً، بما تضمنته من كتابة آيات قرآنية؛ فاستمر العمل بالعملات العثمانية، بأنواعها المختلفة؛ ذهبية، وفضية، ونحاسية، وحدات نقدية في التداول –مع بعض العملات الأجنبية– إلى بداية عهد الأمير عبد القـــادر، الذي تطلع إلى بناء دولة جزائرية عصرية دستورها الإسلام، تتولى مهمة الجهاد، وتحرير الـــبلاد مـــن الاستعمار، والأطماع الأجنبية. وفي هذا النطاق، وتخليداً لتأسيس الدولة، واستقلالها وسيادتها، أصدر الأمير عبد القادر، سلسلة من المسكوكات الفضية، والنحاسية بدار الضرب، بتاقدمت، متأثرة بالعملة

---

[1] Georges Yver: ***Correspondances***, op.cit, p: 604.

[2] – محمد بن عبد القادر: مصدر سابق، ص: 197. – قدور بن الرويلة: مصدر سابق.

[3] عبد الرحمان الجيلالي: مرجع سابق، ج 4، ص: 73.

الإسلامية. [1]

وقد أحيا الأمير الشعارات الإسلامية في عملته النحاسية المضروبة، بحاضرة دولته تاقدمت، التي تأثرت بالسكة المغربية، ورغبة في التواصل الحضاري. وهذا الرمز: ((ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه))، [2] يقتضي وقفة تأمل؛ ذلك أن استعماله شعاراً إسلاميّاً، وعلى نقوده في فترة 1834-1835م بالذات، كان يصور بطريقة إعلامية، صراع الحضارة الشرقية الإسلامية، وكفاحها ضد الغرب المسيحي. كما عبر عن نزاع بين قوتين عسكريتين غير متكافئتين؛ قوة استعمارية غاصبة، وقوة مظلومة صاحبة الحق في وطنها. ومن هنا تتضح لنا بجلاء، أهمية دراسة نقود الأمير من الناحية الحضارية؛ ذلك أن إشاعة هذا الشعار، على النقود، يعد من المبادئ الإسلامية، التي قامت على أسسها دولة الأمير.

ومما لاشك فيه أن ظهور سكة الأمير عبد القادر، في شكلها وصيغتها الجديدتين، جنباً إلى جنب، مع العملات العثمانية، يعد نقطة تحول في تاريخ الجزائر، ودليلاً أكيداً على قيام نظام حكم جديد مستقل، يختلف في اتجاهاته المذهبية وفلسفته، عن أنظمة الحكم السابقة.

أ: أنواع العملات الأميرية: إن تحليل نماذج سكة الأمير، التي صدرت عن دار الصك في تاقدمت ودراستها، تجلي أن هناك اتجاها جديدا قد حلّ على نظام حكم البلاد. أما العملة، فكانت دائما إما ذهبية، أو فضية، أو نحاسية. نوردها كما يلي:

---

[1] اقتداء بما فعل الأمير المعز بن باديس (406-454هـ/ 1515-1062م)، حيث ظهرت المحاولة الأولى نحو بلورة الاتجاه السني، بإعلان الانفصال السياسي والمذهبي، عن الدولة الفاطمية سنة 440هـ/ 1048م. وعبر عن ذلك، بضرب سكة ذهبية، بعبارات وشعارات جديدة، تحمل التنديد بالفاطميين الشيعة الإسماعيلّية، وترميهم بالكفر والمروق عن الإسلام، على نحو: مركز الوجه: "لا إله إلاّ الله -وحده لا شريك له -محمد رسول الله"، وبهامشها: ((يا أيها النبي إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً)). أما مركز الظهر: "ومن يبتغ – غير الإسلام ديناً – فلن يقبل منه". وبهامشها الدائري: كتابة تشير إلى مكان الضرب وتاريخه.

والجدير بالملاحظة، في هذا الصدد، أن المعز بن باديس، أول من استعمل هذه الآية الكريمة، كتابة نقدية في تاريخ المسكوكات المغربية. ولاشك في أن الغرض من نقشها على نقوده، في تلك الفترة المتميزة من القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، كان تحدياً للفاطميين الشيعة، والإعلان عن رفض مذهبهم الشيعي، والعودة إلى المذهب السني المالكي. ثم جاء المرابطون بعد سنوات قليلة، من تأسيس دولتهم، فتبنّوا هذا الشعار، واستعملوه على مسكوكاتهم الذهبية، تعبيراً عن تمسكهم بالمذهب السني المالكي، اقتداء بأبناء عمومتهم من الزيريين. للتوسع انظر/ – ابن عذاري، **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، نشر كولان، بيروت، 1948، ج 1، ص. 277. – صالح بن قربة، **المسكوكات المغربية من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة بني حماد**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص. 485 وما بعدها.

[2] الآية: 85 – سورة آل عمران. كان ظهور هذه الآية كشعار، على نقود الزيريين والمرابطين، تصويراً وتعبيراً عن الصراع بين المذهبين: السني المالكي، والشيعي الإسماعيلي.

1) العملة الذهبية: لم يصلنا من هذه النقود، غير نصها: مسكوكات الطراز الأول. [1]
وعملات هذا النوع، مستديرة الشكل، تحمل في الوجهين، نصوصاً كتابية، تتألف من ثلاثة سطور يفصلها خطان متوازيان، وتشير إلى هذا الاقتباس: ففي مركز الوجه: ((ومن يبتغ – غير الإسلام دينا – فلن يقبل منه)). أما مركز الظهر، فكتب: "ضرب في –1250– تاقدمت". [2]

ومع أهمية السكة، بصفتها شارة من شارات الحكم، فإن نقود هذا الصنف، لم تحمل اسم الأمير عبد القادر، الذي رفع لواء الجهاد ضد الغزو الفرنسي، وإقامة دولة الحق.

2) العملة الفضية، أو "النصفية": تعد "النّصفية"، من النقود النادرة في العالم، إذ لا يوجد منها سوى ثلاث قطع فقط، اثنتان منها بالمتحف الوطني للآثار بالجزائر، مؤرختان في: 1254هـ/ 1838، والثالثة في باريس، مؤرخة عام 1258 هـ/1842م. [3] ورغم صغر حجمها (14,8 ملم) ، وخفة وزنها (0,40غ)، فقد حملت نصاً كتابياً، في غاية الأهمية، نفذ بطريقة الحفر البارز، وبأسلوب الخط النسخي المغربي، وزعت عبارته بهذا الشكل: الوجه: الله–حسبنا–ونعم–الوكيل. [4] أما الظهر: ضرب في– تاقدمت–1254. وتدل الآية الكريمة، المسجلة عليها، على أبرز الأحداث والمستجدات، التي عرفتها الدولة الجزائرية، خلال سنوات: 1254– 1255هـ/ 1838–1839م. وفي مقدمتها أتاحت معاهدة "تافنة"، مكاسب معتبرة للأمير، وأعطته فترة من الهدوء والسلام، تمكن خلالها، من تثبيت سلطانه على القبائل، وإجراء إصلاحات داخلية، منها: تنظيم جيشه وتدريبه. واتسعت رقعة دولته، و لم يبق لفرنسا سوى شريط ساحلي ضيق بوهران وآخر في الجزائر.

ولكن من زاوية أخرى، يمكن استنتاج، أن هذا الشعار، كان يصور الوضع الصعب، الذي عاشه الأمير. فقد اشتد ضغط الفرنسيين، خلال السنوات التالية للمعاهدة، وطلب المساعدة من الخلافة

---

[1] وحسب ما ذكره الجيلالي، فإن ملامح هذا النموذج، كانت عبارة عن نقود، تمثل ثلاث فئات أو قطع. فالنقد الرئيس يعادل فرنكين؛ والنصف يعادل فرنكاً واحداً؛ أما الربع، فيعادل نصف فرنك فقط. انظر/ – المرجع نفسه.

[2] وهذا الاقتباس القرآني، هو الشعار الأول، الذي سجله الأمير، على نقود هذا الطراز، وهو يكشف عن الغرض، الذي قامت من أجله الدولة الجزائرية، في تلك الأوضاع المعقدة، والظروف الصعبة، لتحقيق استقلال البلاد، ووحدة الأمة، وتمسكها بدينها الإسلامي الحنيف. وبالتالي إحياء تراث سلف الأمة، الذي زالت مظاهره، أو كادت تختفي تماماً، ولا سيما أواخر العهد العثماني بالجزائر، وتكالب القوى الاستعمارية على غزو البلاد، واستغلال ثرواتها.

[3] عبد الرحمن الجيلالي: مرجع سابق، ص: 10.

[4] الآية 173 من سورة آل عمران.

العثمانية.[1] في جهاده ضد الفرنسيين، ولكن دون جدوى. فالتجأ إلى الله سبحانه وتعالى، يطلب نصره ويوكل إليه أمره، كما يدل عليه معنى -حسبنا الله ونعم الوكيل-.

3) **العملة النحاسية "المحمدية"**: وهذه العملة، ضربت في تاقدمت بدءا من سنة 1250هـ/ 1835م؛ وقد مثلت أهمية خاصة في تاريخ الصراع بين قوات الأمير عبد القادر، وقوات الفرنسيين، الذين اكتسحوا أراضي الجزائر، واقتحموا حدود دولته، خصوصاً في فترة حكم "تريزل"، قائد حامية وهران، بعد أن سادت فترة من الهدوء والسلم، بين الطرفين.

وكان اللقاء في معركة المقطع، التي انتصرت فيها الجيوش الجزائرية، وسجل الأمير أروع انتصاراته على الفرنسيين، وذلك سنة 1250 هـ/ 1834 ـ 1835م. وفي هذه السنة، وما تلاها، أصدرت دار السكة بتاقدمت، كميات من نقود "المحمدية"، وعليها شعار جديد، يعتبر امتداداً للشعار السابق وتأكيدا له، على هذا النحو: " مركز الوجه: إن الدين-عند الله- الإسلام، أما مركز الظهر: ضرب في-تاقدمت-1250.[2]

وقد تواصل إنتاج هذه النقود، التي حملت شعار: ((إن الدين عند الله الإسلام))[3] طوال الفترة الممتدة من: 1250 إلى 1257 هـ/1834 إلى 1841م، وهذا طبقاً للنماذج المحفوظة بالمتاحف.[4]

وبطبيعة الحال، فإن نقود الأمير، عاصرت أحداثا بارزة، وضربت خصيصاً للتعبير عن أوضاع البلاد، ومن خلالها تتضح وقائع كثيرة، خلال الفترة المذكورة آنفا. فمن تلك الأحداث؛ المعاهدات التاريخية المهمة، التي عقدها الأمير مع الفرنسيين، وخصوصاً معاهدة تافنة 1253هـ/1837م، التي كانت عند الأمير حجر الأساس، لاستكمال صرح إصلاحاته، التي بدأها منذ مدة، واستطاع خلال سنوات 1254-1255هـ/ 1838-1839م، أن يسير بخططه الإصلاحية إلى الأمام بسرعة فائقة، بمفاهيم، وتصورات جديدة.

وهنا تتضح أسباب ضرب هذه النقود، من قبل الأمير، كما تتجلى دوافع نقش: ((إن الدين

---

[1] وجه الأمير عبد القادر رسائل إلى السلطان العثماني عبد المجيد خان، والصدر الأعظم مصطفى رشيد باشا وغيرهم. تنصب في طلب المساعدة. أما تواريخ إرسال هذه الرسائل، فكان سنة 1257 هـ/ 41-1842م. انظر: مولود قاسم نايت بلقاسم، "**الأمير عبد القادر والخلافة العثمانية**"، مجلة الثقافة، عدد خاص، 1983، ص 9-28).

[2] يفصل كتابة الوجه، خطان أفقيّان، وقد نفذت بطريقة الحفر البارز، بأسلوب الخط النسخي المغربي، ذي الحروف المعجمة.

[3] الآية 19 من سورة آل عمران.

[4] يوجد نموذج للنقد المضروب سنة 1257هـ/ 1841م، في متحف الباردو في تونس. راجع/

- Ferrugia de Candida: "***Monnaies algériennes du musée du Bardo***", R. T, T 45, 46, 47, N° 135, Tunis, 1941, p: 171-172.

عند الله الإسلام))؛ حيث أراد الأمير، من جهاده ضد الفرنسيين، إقامة دولة تتوافر فيها شروط السيادة والاستقلال، عن السلطنة العثمانية من جهة، وسلطنة المغرب من جهة ثانية.

ولعل الهدف الأسمى، الذي كان يرمي إلى تحقيقه، هو جعل الجزائريين المشتتين، شعباً واحــداً: "استمالتهم إلى المبادئ الإسلامية، واستدعاؤهم إلى فضائل أهل القرون الأولى للهجرة، وإيقاظهم من الغفلة". [1] وما نقش الأمير لآيات قرآنية على نقوده، إلا لتوضيح ملامح سياسته العامة؛ فكل آية تسلط الضوء على جوانب متعددة من خطواته، وجهوده في إقامة دولته.

4) عملات أخرى: وهذه العملات، ليست في حقيقة الأمر نماذج لمسكوكات أخرى، وإنمــا أنواع من نقود، بعضها ضرب في تاقدمت عام 1256هـــ/ 1840-1841م. [2] حيث يقــرأ عليهــا نصوصاً كتابية، نفذت بأسلوب الخط النسخي المغربي المعروف: "كتب على وجهها: ربنــا-أفــرغ علينا-صبرا وتوفنا-مسلمين. أما الظهر، فنقش فيه: ضرب في-تاقدامت-1256." [3] مما يبين أن سبب صك هذه النقود، كان تعبيرا على حالة الدولة العسيرة، الناتجة عن تناقص أتباع الأمير، وفرار الكثيرين إلى الفرنسيين، وكذا هجمات الفرنسيين على دولة الأمير ومدنها. إضافة إلى أن من مرامي كتابة هذه الآية، تحميس جنده في سبيل الجهاد دفاعا عن البلاد والعباد.

ومن كل هذا يمكن القول: إن الأمير عبد القادر، ولما كان قد لجأ في مقاومته للاســتعمار، إلى مختلف الطرق والسياسات، فإن من وسائله التي استعملها؛ العملة، باعتبارها وسيلة دعائية، في حــرب نفسية مع الفرنسيين؛ وكان مصدره في ذلك السياسة الشرعية المستمدة من القرآن الكريم. فكان طورا يبتغي إثارة الحماسة الإسلامية، والوازع الديني في نفوس السكان، وطورا آخر يحاول إشعار المحــتلين بقوة دولته وهيبتها.

كما أن مختلف نقود الأمير ومسكوكاته، خلت من أي ذكر لاسمه، الأمــر الــذي يطــرح تساؤلات عن عدم نقشه عليها؟ الواقع أن عدم ظهور "الاسم على السكة"، لا يعني عزوفا عن الحكم، أو زهدا فيه، وإنما إتباعا للحكام المسلمين الأوائل، واقتداء بعملتهم.

---

[1] محمد بن عبد القادر: مصدر سابق، ص: 53.

[2] وهذا النقد، يوجد في باريس. - Raphael Danziger: op.cit, p: 139-153.

وللتوسع أكثر في مختلف العملات التي كانت جارية في البلاد، وعملات الأمير راجع/

- Mounir Bouchenaki: ***La Monnaie de l'Emir Abd-El-Kader***, Publication de la B.N, S.N.E.D, Alger, 1976, p: 89 et suiv.

[3] كما سك الأمير نقوداً أخرى، حملت شعاراً مشابهاً: "ربنا أفرغ علينا – صبراً وثبت – أقدامنا".

ب: المسألة النقدية:

إن تعدّد العملات في جزائر بداية الاحتلال، شكل من الناحية المالية، لدولة الأمير عبد القادر، وضعية حرجة، أدت إلى تعقد العمليات التجارية. لكن الأمير، وبحكمته المعهودة وسياسته الرشـــيدة، تمكن من معالجة الأمر؛ فقد كان الأمير على درجة كبيرة من الوعي بالمسائل المالية، وما سعيه لإيجـــاد حلول ملائمة لوضعية البلاد النقدية، ومشكلاتها الصرفية، متمثلة في صك عملات جديدة لدولته، إلا خير دليل على ذلك. خاصة وأن الجزائر، قد عرفت نهبا استعماريا كبيرا، تمثل بالخـــصوص في نهـــب خزينة الدولة الجزائرية في القصبة، إضافة إلى الفوضى والاضطرابات التي أعقبت سقوط البلاد في يـــد المحتل الفرنسي وغيرها.

وقد لعب النظام المالي الأميري، دورا مهما في التعاملات التجارية، تلك المعاملات التي عرفت قبل ذلك اضطرابا كبيرا؛ فأصدر تسعيرة رسمية للنقود، وصرفاً محدداً لها؛ وهو ما أشار إليه صـــاحب كتاب "تحفة الزائر" بقوله: "... إن مولانا جعل المسكوكات الجارية في البلاد صرفاً معلوماً، تتعامل به رعيته، وسك -نصره الله- نوعين من العملة؛ إحداهما المحمدية، والأخرى النصفية. فجعـــل صـــرف الدورو أبو مدفع [1] المعروف بـــ: أبي عمود أربعة ريالات، وكل ريال فيه ثلاثة أرباع جزائرية، وكل ربع جعل صرفه ثمان محمديات، وكل محمدية فيها نصفيتين من السكة الجديـــدة، المـــضروبة في دار السكة؛ بحيث إذا أطلق الريال، لا ينصرف إلا إلى هذا الصرف. وجعل الدورو الجزائري، ثلاثة ريالات إلاّ ثمان محمديات. وبهذا الصرف يعطي راتب العسكر بأصنافه". [2]

وما يستشف من هذا القول: إن النقود الجزائرية التي كان يجري التعامل بها، لم تكن بالقـــدر الكافي لسد حاجة السوق التجارية المحلية، أو الخارجية، وكانت محدودة؛ مما أدى إلى اللجوء إلى تداول العملات الأجنبية بكثرة. وهذا ما حدا بالأمير، إلى وضع أسعار رسمية محددة، وجعل وحدتها الريال. [3]

---

[1] عملة فضية، نقش على أحد وجهيها أعمدة هرقل، فشبهوها بالمدفع. انظر/ - عبد الرحمن الجيلالي، مرجع سابق، ص. 25.

[2] - مصدر سابق، ص: 197. وانظر كذلك/ - قدور بن الرويلة: مصدر سابق، ص: 15.

[3] وحسب البيانات التي أوردها (*F. Patroni*)، فإن المعادلات كانت على النحو التالي: - الدورو بومـــدفع: 5,40 فرنكـــا. - والدورو الجزائري: 3,60 فرنكا. - والريال (أي ربع الدينار): 1,35 فرنكاً. -وثمن الريال: 0,45 سنتيماً.
وبمقارنة هذه المعادلات، يكون صرف نقود الأمير مقابل الفرنك الفرنسي: - المحمدية: 0,05 ســـنتيماً. - النّـــصفية: 02,5 سنتيماً. أما "إرنست بيكار"، (*Ernest Picard*)، فقد ذكر أن قيمة، "ريال بوجو"، مقابل الفرنك الفرنسي، حدّدت ســـنة 1830، بـــ: 1,86 فرنكا، لكن قيمة الصّرف تغيرت في عهد الأمير عبد القادر، وانخفضت، لتصبح 1,35 فرنكـــا فرنـــسيا. انظر/
- F. Patroni, ***L'Emir Elhadj Abdelkader***, Alger, 1890, p. 31.
- FEDERMANN et AUCAPITAINE, op.cit, p: 218.

ومع ذلك، فإن بعض الدارسين، من أثبت أن جهود الأمير عبد القادر في الميـــدان المـــالي، لم تنجح في إقرار نظام نقدي مستقل، يخدم مصالح دولته في المجال الاقتصادي، ويبعدها عن التبعية النقدية الأجنبية. [1] ذلك أن رفض بعض المتعاملين الأجانب؛ من فرنسا والمغرب، قبول عملاتـــه الجديـــدة: الفضية، النحاسية، في المبادلات التجارية الخارجية، زاد الأوضاع النقدية سوءا، وأدى إلى عدم استقرار الحياة الاقتصادية، وترك آثارا سلبية عليها. ومما زاد الطين بلة، وأدّى إلى زعزعة أركان النظام النقدي، الذي أسسه الأمير، أن تقدير الضرائب، والمرتبات، ودفع أجور الموظفين، والعسكريين، كان يتم وفق الريال بوجو العثماني. [2]

ومن كل ما سبق ذكره عن نقود الأمير وعملاته، يمكن القول:

- أنه، ورغم قلة المعلومات عن نقود الأمير في المصادر التاريخية، فقد كشف الموجود منـــها مرامـــي الأمير، التي هدف إلى تحقيقها في أرض الواقع، إثباتا لكينونة دولته السياسية والاقتصادية.
- أن الأمير أراد أن ينتهي من مسألة تعدد العملات، التي كان يجري التداول بها.
- أن الأمير قد حدد طرق التعاملات التجارية في البلاد، وفقاً لمعايير عملاته الجديدة، وطبقا لما حدده لقيمها مقارنة بالنقود الأجنبية.
- أن الأمير أحيا تقاليد السكة الإسلامية، التي رأى بأن مكانتها الحضارية، فُقدت منذ عهد الأتـــراك العثمانيين، الذين أفرغوها من محتواها الروحي.
- أن الأمير استعمل كثيرا من الآيات القرآنية في سكته، من قبيل: ((ربنا افرغ علينا صـــبراً وتوفنـــا مسلمين))، و((ربنا افرغ علينا صبراً وثبت أقدامنا))، و((إن الدين عند الله الإسلام)) وغيرها.

II- الضرائب:

عمد الأمير عبد القادر منذ مبايعته بالإمارة، إلى تثبيت دعائم دولته، وكل ما يتبع ذلك، مـــن تطبيق للنظام الضريبي. هذا الأخير، الذي يعتبر استمرارا، لما ورثه عن نظام الحكم العثمـــاني؛ حيـــث حافظ على شكله، مع إحداثه لبعض التغييرات في جوهر ذلك النظام، بما يتماشى وأوضاع الفترة.

وما تجدر الإشارة إليه، أن ضرائب دولة الأمير عبد القادر، مثل فترة العهد العثماني، قد حملت في جوهرها الطابع الإسلامي، مع بعض الاجتهادات، والمحاولات لإدخال بعض التعديلات باستفتـــاء

- E. Picard, ***La monnaie et le crédit en Algérie***, Paris, 1930, pp. 60-61.

[1] ناصر الدين سعيدوني، "**النظام الضريبي لدولة الأمير عبد القادر**"، مجلة الثقافة، عدد خاص بمناسبة الذكرى المئوية لوفاة الأمير عبد القادر، العدد 75، الجزائر، 1983، ص. 131.

[2] يقدر الريال بوجو بـــ: 1.86 فرنك ذهبي بقيمة ذلك الوقت. راجع/ - المرجع نفسه.

علماء وفقهاء عنها.[1]

كما أن الدارس لنظام حكم الأمير عبد القادر، يجده كان يعتمد على مختلف موارد بيت المال؛ من ضرائب ورسوم، وتجارة، ومغانم، وغيرها، لتلبية شتى حاجيات دولته الفتية. أما الباحث في النظام الضريبي الأميري، فيجد عدة أنواع من الضرائب، تمثلت بالخصوص في: العشور؛ باستخلاص عشر المحاصيل الزراعية، والزكاة المفروضة على جميع الأملاك غير العقارية، والمعونة التي خضع لها الأفراد في الفترات العصيبية، وأخيرا الخطية التي كانت تمس قبيلة، أو عدد منها كعقاب لهم. ونحاول دراسة كل هذه الضرائب، كما يلي:

أولاً: أصناف الضرائب الأميرية:

1- العشور: اعتبرت دائما أهم الضرائب على الطلاق، وأصبحت واجبة الأداء على كل القبائل بدون استثناء. وكانت تؤخذ على المحاصيل الزراعية.[2] فكان الأمير يأخذها من كل القبائل الخاضعة لحكمه؛ من قمح وشعير. حتى أصبحت دولته ثرية جدا، بالحبوب وقطعان الماشية؛ ففي كل قبيلة توجد مخازن [مطامير] للحبوب المجمعة من ضريبة العشور، يراقبها أحد الحراس المسؤولين، والذين هم في حماية القبيلة. وفي كل المدن الداخلية؛ مثل: سبدو، وسعيدة، وتازة، وتاقدامت، وبوغار، توجد مخازن الدولة العامة. وهذا الإجراء تيسيرا لإمكانية تصديرها إلى الخارج، عن طريق موانئ الدولة، أو توزيعها على الجيش، وحفظها لأوقات الحاجة.[3]

2- الزكاة: كانت تؤخذ على الأغنام، والأبقار، والجمال، والأصواف، تبعا لما هو محدد في الشريعة الإسلامية: بأن يفرض شاة على كل أربعين رأسا، وبقرة على كل ثلاث، وشاة على كل خمسة جمال. إلا أن هذه المقاييس، اجتهد فيها، منذ العهد العثماني، وأصبحت بالنسبة للأغنام: 1 %، و3% بالنسبة لمجموع الأبقار، أما الجمال، فـ: 2.5 % من مجموعها. كما أن الزكاة، كانت تؤخذ على الخيول، والبغال، بغية استعمالها في المعارك والحروب.[4] تضاف إلى هذا، زكاة المال، المقدرة شرعا بربع العشر، أو 2.5%، والمفرضة على النقود المسكوكة، أو المضروبة، والتي كان يوم يجمعها بعض الأشخاص، فكان كل الناس يشتركون فيها.[5]

---

[1] وهو ما حدث في استفتاء الأمير عبد القادر لعلماء فاس في المغرب الأقصى، والذين ناب في الإجابة عنهم الشيخ التسولي. راجع/
- أبو الحسن علي التسولي: مصدر سابق.

[2] ناصر الدين سعيدوني: **دراسات في الملكية**، مرجع سابق، ص: 380.

[3] Georges Yver: ***Correspondances***, op.cit, p: 602 et 639.

[4] ناصر الدين سعيدوني، "**النظام الضريبي**"، مرجع سابق، ص: 125.

[5] Georges Yver: ***Correspondance***, op.cit, p: 602.

إن الخيول والبغال والجمال التي كان يتحصل عليها الأمير من الزكاة، لم يكن في حاجة إليها كلها مباشرة، وإنما تبقى كشيء مُجد لمستقبل الأيام، حيث كان يتولى حراستها وكلاء مفوضون بما يعطيهم الأمير من أوامر صارمة، تجنبا للإسراف والتبذير. وتعويضا عن جهدهم هذا يستفيدون من ريع ملكيات الحكومة. [1]

واحتياطا للمستقبل، فإن عدد الخيول، كان يعوض في فرسان الدولة النظاميون. كما كان يعوض فرسان العرب غير النظاميون؛ أو الاحتياطيين "القوم" بالخيول، التي تُفقد، أو تموت في المعارك؛ فيعوض عن كل حصان، جملين، أو 30 خروفا، أو بغل جيد. وفي أيام دولته الأخيرة، كان يبيع تلك الحيوانات والمواد، إلا أن وضعيته كانت تزداد سوءا. [2]

3- المعونة: كان فرض المعونة، في العهد العثماني، راجعاً إلى عدم استيفاء ضريبتي العشور والزكاة، بمختلف نفقات الإيالة، وأهمها تكاليف الجهاد، وما يحتاجه من نفقات على الجيش. وهذا ما أدى بالأمير عبد القادر، عندما أراد الأخذ ببعض النظم الضريبية العثمانية، ولما اقتضته الحاجة إلى المزيد من المال، بعد تزايد الضغط الفرنسي عليه، عقب نكث معاهدة التافنة؛ إلى طرح قضية المعونة، على مجلس الشورى، الذي اتفق على فرضها على الرعية استناداً على أسس شرعية. [3] ثم قام باستفسار علماء الجزائر والمغرب الأقصى، واستشارتهم عن ذلك، وعن عدة أمور، تولى الشيخ التسولي الإجابة عنها. ومن ذلك سؤال الأمير: «هل يعد مانع المعونة باغ أم لا؟». [4] فلذلك أبقى الأمير عليها منذ سنة 1254هـ/ 1839م. [5]

4- جزية اليهود: كانت مقاطعة وهران، ومنذ العهد العثماني، تحتوي عددا كبيرا من اليهود في كل مدنها، متخصصين في الصناعة، ويشتغلون في الحرف الذهبية والفضية؛ من مهاميز، وسلالم، وحبال صوفية وغيرها. وكانوا يبيعون الأقمشة القطنية، ومختلف الملابس للجيش، والأغطية المطرزة

---

[1] Alex. Bellemare: op.cit, p: 231.

[2] وقد بلغ مقدار خيول الأمير التي تحصل عليها فقط من غرابة وهران، وفي سنة واحدة: 500، ونفس العدد في حجوط في مقاطعة الجزائر. انظر/ - Ibid, p: 231-232.

[3] محمد الأمير عبد القادر: مصدر سابق، ص: 188.

[4] أبو الحسن علي التسولي: مصدر سابق، ص: 104. وقد ذكر محمد بن الأمير عبد القادر، مصدر سابق، ص: 328، أن: "اعلم أن مانع المعونة، بالمال والبدن، باغ قطعا، لأنه منع حقا وجب إليه. يجري عليه البغاة المشار إليهم..أنه يؤخذ من مالهم، ما جهز به الإمام الجيوش، التي قاتلهم بها، لأنهم بغيهم، تسببوا في إتلاف بيت المال، فعليهم ضمان ذلك، في المال الذي بين أيديهم.." ثم أعطى بعض الأسئلة التي وجهها الأمير إلى قاضي فاس عبد الهادي بن عبد الله الحسني، وأجوبة هذا الأخير عنها، فانظرها: ص: 384-389.

[5] ناصر الدين سعيدوني، "**النظام الضريبي**"، مرجع سابق، ص: 127.

بالحرير للنساء. وفي مقابل ممارستهم لحريتهم ومعتقداتهم، كانت تفرض عليهم الجزية، التي تدفع عن طريق رئيسهم.[1]

5- الغرامة، والخطية، والغنائم: كانت الغرامة تفرض نتيجة الحملات التي يقوم بها البايلك على مضارب القبائل في العهد العثماني، وفي المناطق التي لا يستخلص منها الزكاة والعشور. وهذا ما واصل به الأمير العمل في عهده؛ حيث كان وخلفاؤه يفرضون غرامات كثيرة على مختلف القبائل. أما الخطية، فكانت تجبى في حالات المخالفات، وعند ارتكاب جرائم. وبطبيعة الحال الغنائم، كل ما يتحصل عليه في الحروب، والحملات على القبائل العاصية وغيرها. وقد ذكر ناصر الدين سعيدوني، أن مقدار الغرامات، التي فرضت على قبائل السبخة بمنطقة الشلف الأسفل، الممتنعة عن حكم الأمير، والرافضة لبسط سيطرته عليها، بفعل تحريض درقاويين لها، بلغت 500 دورو، و1000 بندقية، و100 حصان، وبعدها بشهر فرضت غرامة أخرى على أتباع درقاوة بأعالي الشلف ونواحي الونشريس، لا تقل عن هذه الغرامة السابقة.[2]

ولقد قاد الأمير وخلفاؤه، حملات عديدة على القبائل الممتنعة عن حكمه، والرافضة دفع ضرائبها له. ومن ذلك نذكر: حملة الأمير وجنده على قبائل الأنجاد، الواقعة على الشريط الحدودي المغربي، في صيف 1837، حيث شن عليهم حملتين تأديبيتين في نفس الوقت، وأخضعهم لحكمه، وأجبرهم على دفع الضريبة لخزينته.[3] كما أن قبائل: البرجية وأولاد سيدي غانم ومجاهر وبني زروال والمخالية وفليتة وصبيح وكل القبائل التي كان تشكل مخزنا في العهد العثماني، قد تعرضت إلى غارات من أجل استخلاص ضرائبها.[4]

وفي حملته على الصحراء، في نهاية شهر أوت 1837، غادر الأمير معسكر، على رأس جيش كبير، شن به حملة على الجعافرة، وجعلهم ملتزمين بأوامره، وترك لديهم بعض القوات، برئاسة مصطفى بن تهامي.[5]

---

[1] Georges Yver: ***Correspondance***, op.cit, p: 598-599.

[2] مرجع سابق، ص: 127.

[3] أخذت هذه المعلومات، حسب المعطيات التي أوردها: بن يوسف تلمساني: في: **"التوسع الفرنسي"**، مرجع سابق، واعتمادا على أحد الأرشيفات الفرنسية: (Warnier: ***Famille de Sidi el Hadj Mahydin***; H235.)، المحفوظة في: «**أرشيف وزارة الحربية الفرنسية بقصر "فانسان" (A.M.G)**»

[4] Georges Yver: ***Correspondance***, op.cit, p: 605.

[5] بن يوسف تلمساني: المرجع نفسه.

وحتى فصل الخريف من تلك السنة، أخضع الأمير جملة مـــن القبائـــل، و لمّ شملـــها، دون أن يستعمل القوة معها. وأقنعها بضرورة دفع ضرائبها المتأخرة منذ خمس سنوات، باعتبار مبايعته بالإمارة تلك المدة. وقام -كما فعل الباي محمد الكبير سابقا- بجمع شيوخ تلك القبائل في خيمته، كرهائن إلى غاية إتمامهم الدفع. وقد جمع الأمير مقادير نقدية، وأخذ 1000 جمل، وعدد كبير من الأحـــصنة. ثم عين عليهم؛ ولد سيدي عيسى بوعطي، آغاً وقايداً عليهم. [1]

ولما غادر الأمير تاقدامت مع قواته، في حملة على الشرق، يوم 8 نوفمبر 1837/ 10 شـــعبان 1253هـــ؛ شن غارة على البواعيش، القبيلة التي هاجمت خيام معسكر الأمير ليلا، مما جعله ينـــتقم منها في اليوم الموالي، وأخضعها، وفرض عليهم بعض الغرامات. وفي 01 ديسمبر 1837/ 04 رمضان 1253هـــ، انتقل إلى قبيلة أولاد مختار، التي أخضعها بسهولة. وجبى منها ضـــريبة خمـــس ســـنوات متأخرة. [2]

وبعد حملة أولاد مختار، توجه الأمير نحو الشرق، حيث بعث أعوانه إلى مأمورة، وأخضع قبائل الزواتنة "وادي الزيتون"، الذين دفعوا ضرائبهم، في يوم 07 جانفي 1838/ 11 شوال 1253هـــــ. بيد أن جموع الكراغلة والقبائليين، واجهوا الأمير في معركة، قتل فيها عدد من جنود الأمير. [3] لكـــن المهم، أنه عقب جولته، أو بالأحرى حملته هذه، غدا الأمير كاسبا لكثير من الأموال؛ مـــن الحبـــوب والقطعان، التي منحها له الكراغلة وسكان بلاد القبائل. وأصبحت خزينته في تاقدامت تحت مسؤولية الخزندار، لا يعلم أحد مقاديرها. وبعد انتهاء الأمير من هذه الحملة، توجه إلى المدية، ســـنة 1838، وأخذ ينتقل بينها وبين مليانة. [4]

ونذكر من حملات الأمير نفسه إلى الشرق، تلك نفذها ضد أهل ونوغة المنتشرين بـــين وادي الأكحل إلى البيبان؛ فقد أخذ منهم 2500 شاة، وألف رأس من البقر، ومائة مهرة، و50حـــصانا، و170 بغلا، وكل ذلك كان بدون حرب تقريبا. وقد ذكر "أدريان بيربروجير"، أنه رأى سبعة مـــن رؤسائهم يمشون أمام الأمير، وقد وضعت الأغلال الحديدية في أعناقهم جميعا، مع حلقة ربطت فيهـــا

---

[1] نفسه.

[2] نفسه.

[3] نفسه. أراد الأمير أن يفرض عليها ضريبة ثماني سنوات متخلفة من الضرائب، وغرامة إضافية استثنائية من 200000 فرنـــك، وهذا المبلغ غرامة فرضها عليهم عقابا لهم على عرضهم المتكرر لخدماتهم على الفرنسيين. انظر/ - أدريان بيربروجير: **مع الأمير عبد القادر؛ رحلة وفد فرنسي لمقابلة الأمير في البويرة (1837-1838)**، ترجمة وتعليق أبو القاسم سعد الله، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الطباعة العصرية، الجزائر، 2006، ص: 20.

[4] Georges Yver: ***Correspondance***, op.cit, p: 604.

سلسلة طويلة، كانت توثقهم جميعا. وقد أجبر شيخ البيبان نفسه، وهو الحاج محمد بن عبد السلام المقراني على الاستسلام. [1]

وكانت حملات خلفاء الأمير، على القبائل لا تهدف إلى الحصول على الموارد لخزينة الدولة فقط، وإنما إظهارا لهيبة الدولة في نظر السكان، وللتحكيم بين الناس كذلك. [2]

وعلاوة على ذلك، فقد كان الأمير عبد القادر، يتحصل على مساعدات خارجية، تمثلت بالخصوص، فيما كان يتلقاه من مساعدات من السلطان المغربي عبد الرحمن، في السنوات الأولى لجهاده. تلك الإعانات قدرت في إحدى المرات بـ: 160 قنطارا من البارود، و1500 من البنادق الإنجليزية، و4 مدافع، ومجموعة من الخيام والأحذية وكميات من الكبريت والقماش. [3]

6- مكوس الأسواق ورسوم الجمارك: كان المحتسب، باعتباره مشرفا على الأسواق، يفرض مكوسا على السلع والبضائع الداخلة إليها. وكان الأمير، شديد الاهتمام بقادة الأسواق هؤلاء، وهذا للحيلولة دون تسرب أي من المنتجات للمراكز الفرنسية المتواجدة في الشريط الساحلي. لذلك أصدر تعليماته وأوامره بألا توسق أية بضاعة أو منتوج، دون الحصول على رخصة خاصة منه. [4] أما المخالفين من المهربين، ومعترضي سبل القوافل المتنقلة بين الأقاليم، أو المتوجعة إلى الأسواق الداخلية؛ فقد أوقع بهم العقاب بكل صرامة. كل هذا أدى إلى حصول خزينة الدولة على مبالغ مهمة. [5] أما الرسوم الجمركية، فإن كان الأمير عبد القادر يفرض سلطته على بعض الموانئ، وأهمها رشقون، وأرزيو، وتنس، وشرشال، ويقوم بعض الأعوان المكلفين بتلك الموانئ بفرض رسوم على كل السفن الواردة إليها. [6]

7- عوائد احتكار الدولة: اتبع الأمير إستراتيجية احتكار تصدير بعض السلع، والمنتجات، والتي رأى بأنها تشكل مورداً آخر لثراء خزينته، عن طريق الفوائد التجارية، التي يجنيها، جراء شرائه

---

[1] مصدر سابق،، ص: 75-76.

[2] Alex. Bellemare: op.cit, p: 230.

[3] ذكر ذلك – ناصر الدين سعيدوني: "**النظام الضريبي**"، مرجع سابق، ص: 128.

[4] تذكر المصادر أن الأعوان الجمركيون في دولة الأمير عبد القادر، كانوا يعطون: "تسكرة"؛ والتي هي ربما مأخوذة من كلمة تذكرة، التي كانت تعطى كشيء مكتوب عند دفع الرسوم الجمركية. وهناك مصطلح "الدسكرة"؛ وهي الكلمة الفارسية، التي يراد بها وصل أو بيان مكتوب، يشهد لصاحبه ببراءته من الذمة، التي كانت في عنقه. راجع/ – قدور بن رويلة: مصدر سابق، ص: 70.

[5] ناصر الدين سعيدوني: "**النظام الضريبي**"، مرجع سابق، ص: 129.

[6] قدور بن رويلة: مصدر سابق، ص: 70.

لمنتجات السكان، الزراعية والحيوانية، ومحددة الأثمان، ثم إعادة بيعها للخارج، وبأسعار مضاعفة. الأمر الذي سمح لدولة الأمير من الحصول على مبالغ نقدية مهمة، لكنه في المقابل، أدى إلى إلحاق أضـــرار معتبرة بمحاصيل الفلاحين وقطعانهم. وكمثال على تلك السياسة الاقتصادية؛ كـــان وكـــلاء الأمـــير يشترون قنطار القمح الواحد بسعر ستة عشر فرنكا فرنسيا، ليبيعوه إلى الأجانب بثمن يتـــراوح بـــين الستة وثلاثين والأربعين فرنكا. [1]

أما عمليات الاستيراد، فإنه ومنذ عقد الأمير لمعاهدة تافنة، اشترى من موانئ أرزيـــو وتـــنس وشرشال، كميات كبيرة من السلاح، والبارود، والرصاص، والنحاس، والأدوات لمشاته، والملابـــس لجيشه. وكذلك الحال بالنسبة لاستيراده ما كان في حاجة إليه، من تونس، وخاصـــة مـــن المغـــرب الأقصى، عن طريق التجار اليهود، الذين كانوا يتولون المهمة. [2] وأبرزهم: "ابن دران"، الذي كـــان يحظى بمكانة مرموقة لدى الأمير؛ بفضل حمله لرسائله إلى الفرنسيين، وتوكيله أمر شـــراء منتجـــات السكان زراعية والحيوانية، وبيعها في المراكز الفرنسية في السواحل، أو تصديرها إلى الخـــارج، لـــدى الإسبان والإنجليز بالخصوص؛ وكذا عن طريق لعبه دور الوسيط والشريك في آن واحد، مما سمح لـــه بالحصول على مبالغ مهمة، وإبرام صفقات ضخمة. [3]

8- حقوق التولية، أو البرنوس: اعتبر البرنوس، رمزا للقيادة وتولي المناصب الإدارية في البلاد في العهد العثماني؛ يدفعها شيوخ القبائل للقياد، والقياد يدفعونها للآغاوات، وهؤلاء يدفعونها للخلفاء، وغيرهم. وأصبح البرنوس مع الزمن دلالة على شراء المناصب، وللحيلولة دون ذلك، حددها الأمـــير، كما يلي: يدفع كل خليفة 500 بوجو؛ ضريبة مساهمة وحق برنوس، و50 بوجو هـــدايا لموظفيـــه وموظفي الأمير؛ أما الآغا فيدفع 100 بوجو زائد 50 بوجو كهدايا، أما القياد فيدفع كل واحد منهم 70 بوجو زائد 50 أخرى هدايا؛ وأخيرا يدفع كل شيخ قبيلة 20 بوجو مساهمة، و50 بوجو هديـــة لموظفي الدولة. أما الرعية فكانت تساهم بما يعرف بالتويزة؛ التي كانت عبارة عن تسخير للسكان، بما يعرف بنظام الخماسة، وضريبة تجبى على كل من كان يقوم بزراعة قطعة أرض تابعة للدولة. وكـــان يستخلص من الخماس ما يسمى بـــ: "صرمية". [4]

---

[1] أوردها ناصر الدين سعيدوني: "**النظام الضريبي**"، مرجع سابق، ص: 129.

[2] Georges Yver: ***Correspondance***, op.cit, p: 602 et 605.

[3] ناصر الدين سعيدوني: "**النظام الضريبي**"، مرجع سابق، ص: 130. - Alex. Bellemare: op.cit, p; 282.

[4] نفسه. وانظر/

- Daumas: ***Exposé sur l'état actuel de la société arabe du gouvernement et de législation qui le régit***, Imp. du gouvernement, Alger, 1844, pp: 38-42.

فكان الأمير ينادي القبائل في كل مرة، لاستصلاح أراضي البايلك وصيانتها، ويوفق بين فوائدهم، وبين منافع الدولة. وأعطى الأوامر لخلفائه بجمع الضريبة والغرامات النقدية، ومحاصيل أراضي الدولة الزراعية، على طريقة السخرة أو التويزة، والبغال، والجمال، وخاصة الخيول عن ذلك. [1]

9- إضافة إلى ما سبق ذكره من مصادر ضريبية متعددة، فإنه كان للدولة الأميرية موارد أخرى، لعل أهمها تلك الأملاك العقارية التابعة لبيت المال في الأرياف والمدن، وما كانت تدره من مردودات لخزينة الدولة. وهذه الأخيرة كانت تختص أيضا بالتركات والمواريث وكل الأملاك الشاغرة ولا يوجد لها ورثة. وكان "قايد الطريق"، الموظف الذي يحصلها، ويحفظ ما يعود لبيت المال منها. وبذلك تشابهت وظيفته بالمهام التي كان يتولاها قبله "بيت المالجي" في العهد العثماني. وقد ذكر ناصر الدين سعيدوني، أن هناك موارد أخرى تلحق ببيت المال، وتمثلت في تلك الأرباح التي كان يحصل عليها صاحب بيت المال جراء استغلال ملاحات أرزيو، التي كان يشرف عليها. [2]

ثانياً: جباية الأمير للضرائب:

لقد كان الأمير وخلفاؤه، علاوة على جباية الضرائب، يمضون معظم أوقاتهم في فترات السلم، يجوبون المناطق للحكم بين الناس، حيث كانوا يمشون أياما كاملة في سبيل ذلك.

وكان الأمير يأمر خلفاءه، بالخروج مرتين في السنة، واحدة في الربيع لجمع الزكاة، وأخرى في الصيف لجباية العشور. وخلال تلك الخرجات، يراقبون الآغاوات، ويفتشون تسيير ملكيات البايلك. وكان يتبع الخلفاء جيش من المشاة النظاميون، وعدد من الخلاصين؛ أو فرسان نظاميون، وقطعتين مدفعيتين، والفرسان النظاميون لناحيتهم، وذلك لوجود عدد من القبائل، ممن يرفضون دفع ضرائبهم. وبعد أن يؤدي كل خليفة مهمته على أكمل وجه، وبنجاح تام، يعود إلى مقره. [3]

أما طرق جباية أهم ضرائب الأمير؛ العشور والزكاة والمعونة وكيفياتها، فكانت على النحو التالي:

1- العشور: وكانت طريقتها، كما هو الحال في العهد العثماني، لا تعتمد على عشر المنتوج، وإنما تعتمد على مبدأ الزويجة، أو المساحة الأرضية المزروعة المقدرة بحوالي عشرة هكتارات، ووفقا للأحوال الطبيعية، وكمية المحصول ونوعيته. وكانت إدارة الأمير عبد القادر تجمع العشور من قبل الخوجة، أو الكاتب، وبعض عمال المخزن بأمر من القايد، وقبل ذلك كان الآغا يقوم بتحديد عشر

---

[1] Alex. Bellemare: op.cit, p: 230 et 233.

[2] مرجع سابق: ص: 131.

[3] كان يرافق محلات الأمير، عند خروجها؛ قاضي، وكاتبي عدل (مستشارين)، ورئيس الشواش لتنفيذ الأحكام. انظر/

- Alex. Bellemare: op.cit, p: 230 et 239.

المحصول، وما يماثله؛ أي العشور الخاص بالآغاليك، والعشر الخاص بجباية الضريبة.

وكانت الحبوب تجبى بعد الحصاد؛ فكان الخلفاء يجمعون عددا من الفرسان، وبعض المـــشاة، وقطعتين مدفعيتين، كما ذكرنا، ويتجولون في الأوطان جمعا للضرائب، بشكل طـــوعي، أو بـــالقوة، ويأخذون للبايلك: العسل والزبدة والشمع والزيت، ومختلف أصناف الهدايا، ويترلون العقاب بكـــل رافض لذلك. [1]

وقد كان الأمير يعطي أوامره بأن تقام في إقليم كل قبيلة "مطامير البايلـــك"، تكـــون تحـــت مسؤولية قايد القبيلة. وأن تهيأ بطريقة تجنبها عن أنظار الأعداء، ثم تملأ بحبوب العـــشور، ومحاصـــيل أراضي الدولة، المزروعة على طريقة السخرة أو التويزة. وأن يتوخى الجميع بالحذر الدائم. [2]

ولما كان الأمير في حاجة إلى بيت المال، من أجل نفقاته الشخصية، فإنه وحـــسب "ألـــيكس بلمير"، وإلى غاية سنة 1841، لم يلمس ولا موزونة واحدة، وأن القبائـــل كانـــت تمنحـــه بعـــض المساعدات، تلك الإعانات، لم يكن يأخذ منها، إلا الضروري. أما ملابسه، فكانت تصنع من قبـــل زوجاته. وأكبر تضحية واجهته من جانب العرب، كانت تتمثل في الزكاة والعشور وكل الغرامـــات، التي تدخل الخزينة العامة، لرعاية جيشه، ولسير الحكومة، والحصول على السلاح. [3]

ولكن عموما لم تكن ضريبة العشور، تثر أية صعوبات، لأنها ضرائب شرعية. أما في المنـــاطق الجبلية التي كان يقطنها العرب والبربر، ففعل معها، كما كان يفعل العثمانيون قبله؛ حيث غالبا مـــا كانت تتخلص من ضرائبه، كما هو حال بني زروال، الذين تعرضوا للحصار من قبل الخليفة ســـيدي مصطفى بن التهامي، الذي ضيق عليهم الخناق، وأخذ نساءهم وأبناءهم وقطعانهم، في غارة مفاجئة. [4]

كما أن قبيلة فليتة، التي رأيناها من أخطر القبائل، التي خشيها العثمانيون، وكانت شبه مخزنية. كانت تتشكل في عهد الأمير عبد القادر من اثنين وخمسين فرعا من قبيلة، وتعد من أغـــنى القبائـــل بالحبوب، وقطعان الماشية والخيول. وكان الأمير يطالب شيوخها بدفع العشور؛ فالعشور الذي دفع في سنة واحدة (1838م)، قدر بـــ: 230000 بوجو، وهو مبلغ لم يحصّله العثمانيون قبلهم، طيلة مـــدة حكم الباي الأخير حسن بن موسى الخمسة عشر. وتلك الضرائب حملت إلى تاقدامت، وأمست حياة القبيلة في خطر كامل. وكان يتولى قيادة فليتة، سيدي علي بوطالب أخ الأمير، في منصب اسمي. كل

---

[1] Georges Yver: ***Correspondance***, op.cit, p: 602.
[2] Alex. Bellemare: op.cit, p: 231.
[3] Ibid, p: 234.
[4] Ibidem.

هذا الأمر حدا بفليتة إلى رفض دفع الضرائب، والمساهمة في جيش الأمير، مما أدى إلى مقتل 50 فـــردا منها، وأدى بالميلود بوطالب إلى التراجع في تلك الضريبة. [1]

أما الفرنسيون، فنراهم قد سعوا بكل الطرق، للإيقاع بالأمير عبد القادر، ومن ذلك أنهم كانوا يستعملون القبائل الجزائرية الموالية لهم؛ كقبيلة الأحرار في الغرب، وقبيلة الشرفة في نـــواحي البليـــدة؛ كمواقع خلفية لصد هجمات الأمير، في مقابل إعطائهم لعلاوات الحرب، وتخفيض الزكاة والعـــشور عنهم. [2]

لكن من جانب آخر، كان الأمير رحيما في معظم الأحيان؛ فمثلا لم تدفع قبائـــل التافنـــة إلا ضريبة ضعيفة تمثلت في المعونة، حتى أنها لم تدفع العشور الشرعي. [3]

2- الزكاة: وكان تحديدها أيضا من قبل الآغا، بحسب أهمية قطعان الماشية، ووفقا للقائمة التي يكون قد وضعها الآغا بنفسه، ومقدارها 01 % من إجمالي عدد الأغنام، و 1/30 من عدد الأبقـــار، و1/40 شاة من إجمالي عدد الجمال. أما قطعان المواشي، فكانت تجبى في فصل الربيع، حيـــث كـــان الخلفاء يفرضون عادة، ضرائب اعتيادية على كل قطعان الماشية والخيول والبغال والأموال. [4]

وكانت قطعان الماشية المتأتية من الزكاة، تعهد رعايتها وتوكل لدى القبائل، وتوضـــع تحـــت مراقبة القياد، الذين كانوا يُجبرون على تعيين رعاة عليها. وتلك القطعان وفي حكم كل خليفة، كانت تتحمل نفقة الفقراء وعابري السبيل ومساعدة طلبة العلم، وتغذية الجيش باللحم مرتين في الأسبوع. [5]

3- المعونة: اعتبرت بالنسبة للأمير عبد القادر، من أهم الضرائب التي يتوجب جبايتها؛ ففـــي شهر نوفمبر 1839، تاريخ بداية الحرب مع الفرنسيين من جديد، راسل الأمير كل خلفائه، قائلا فيما معناه: "إن الخيانة عمل الأناس غير الأوفياء؛ والأيام تثبت بالدليل الغدر المتفجـــر. ونتيجـــة لعبـــور الفرنسيين البلاد الخاضعة لي، دون رخصة مني. أطلب منكم أن؛ ارفعوا برانيسكم، وثبّتوا أحـــزمتكم للحرب القريبة. إن بيت المال، ليست ثرية، وأنتم أيضا لا تملكون المال الضروري للحرب. لـــذلك، وعند تلقيكم هذا الأمر، **اجمعوا المعونة**. وسارعوا للمجيء إلى المدية، حيث تجدوني في انتظـــاركم." وفعلا، قام الخلفاء بالعمل، والتقى الجميع في المدية، حيث عقدوا مجلسا، أجمعوا فيه على الجهاد. كما

---

[1] Ibid, p: 630-631.
[2] Marcel Emerit: "***Les tribus***", op.cit, p: 58.
[3] Alex. Bellemare: op.cit, p: 638.
[4] Ibid, p: 602.
[5] Alex. Bellemare: op.cit, p: 232.

وانظر كذلك/ - إسماعيل العربي: **المقاومة**، مرجع سابق، ص: 219.

طلب الأمير كذلك، من القبائل معونة كبيرة، لأن الهدف منها دينيا: الجهاد. فجباها وأدخلها ساحة معسكر العامة. ووضع معها كل حلي زوجاته، في بيت المال. [1]

وبشكل عام، كانت جباية ضريبتي العشور والزكاة، تعد من واجبات مختلف موظفي الدولة، وعلى اختلاف درجاتهم. وتكون، كما في العهد العثماني، على طريقتين:

– **الجباية عن طريق نظام تراتبي من الأسفل إلى الأعلى:** حيث يضع شيوخ القبائل قوائم بالمعنيين بدفع هاتين الضريبتين، ثم يقوم القياد بضبط تلك القوائم نهائيا، اعتمادا على عدد الزويجات المزروعة، ونوعية المحصول وكميته، وعدد قطعان الماشية، ويأتي بعد ذلك الآغاوات، الذين يستلمون الجباية ويحتفظون بها، وتكليف مساعديهم بتسلمها.

– **الجباية عن طريق الحملات العسكرية:** حيث يقوم بتلك الحملات خلفاء الأمير، ويخرجون من مقراتهم، يجوبون مختلف مناطق –خليفاليكهم– أو مقاطعتهم. وتتم جباية العشور في الصيف، حيث يتجه السكان، إلى أماكن محددة لتسليم أعشارهم للآغاوات. ومن هناك توسق الحبوب إلى مطامير القبائل، ومخازن الدولة العامة في المدن. أما قطعان المواشي والجمال والخيول والبغال، الناتجة عن الزكاة، فكانت تجبى من الخلفاء عموما في الربيع. وتتخذ المواشي لمختلف حاجيات الدولة؛ من توفير اللحوم للجيش، وحيوانات الركوب والنقل وغيرها. [2]

وما يمكن قوله كذلك، بالنسبة لجباية دولة الأمير للضرائب، أن كثيرا من السكان، تعودوا منذ العهد العثماني، على التهرب من أداء الضرائب، كما هو شأن بعض القبائل الحدودية، التي كانت تفر عبر الحدود؛ مثل بنو يزناسن، الذين كانوا يفرون إلى وجدة المغربية، في عدد يتراوح بين الثلاثين والخمسين ألفا. مما كان يحتم استعمال شتى طرق ووسائل لإجبارهم على أداء واجباتهم تجاه الدولة. [3]

ثالثا: موارد دولة الأمير:

وكما ذكرنا سابقا، فإن مصادر الأمير عبد القادر، كانت متعددة، وتعد الضرائب والمغانم الناتجة عن الحملات على مضارب القبائل الممتنعة، أهم الموارد على الإطلاق. ونورد فيما يلي أهم مصادر دخل خزينة بيت مال دولة الأمير، والناتجة عن العشور، بشكل أساسي؛ وهذا حسب ما أورده "دوما"، من إحصاءات، مؤرخة في 30 سبتمبر 1838م في الجدول التالي: [4]

---

[1] Ibid, p: 234 et 260.

[2] راجع/ – ناصر الدين سعيدوني: "**النظام الضريبي**"، مرجع سابق، ص: 132.
- Alex. Bellemare: Ibid, p: 602.

[3] Georges Yver: ***Correspondance***, op.cit, p: 638.

[4] Ibid, p: 622-624.

القبائل المجتمعة في دفع مبالغها	نوع الموارد وموضعها	الحراس المعيّنين من قبل الأمير
مغراوة، وبني مكودة، وأولاد بن يحـي، وتقـاقرة، وأولاد موسى والمشاشيل، وسـيدي علي	300 مطمورة ممتلئة بالشعير، والقمح في سيدي علي بن عامر، في سهل غريس.	ابن يحي، قايد المشاشيل.
الجزء الخاص بالأمير	400 مطمورة، في سيدي قـادة بـن مختـار، بالقرب من كاشرو. و05 جرات ممتلئة بعملـة السلطاني، و200000 دورو إسباني مطمورة أو مدفونة عند المرابط سـيدي محـي الـدين في كاشرو، على بعد خمس مراحل من معسكر.	--
الـسواوغة، وأولاد سـيدي العـوني، والعوانـة، وأولاد موسى، والتقاقرة.	361 مطمورة في سيدي بن موسى، بالقرب من عواجة في سهل غريس.	الحاج محمد
أولاد بن زينـوب، وريغـة، وأولاد بـن بـوع، وأولاد صحراوي، وأولاد عـويس، وأولاد إبراهيم.	100 مطمورة في ريغة، في سهل غريس.	سيدي حمد بن عبد الله
المـشارف الطـوال، وأولاد البقرة، والقورة.	150 مطمورة عند المشارف الطوال، في سهل غريس.	سيدي حمد بن عبد الله
أولاد كرامسة، والـدرادب، وبني مناصر، وأهل غـريس، وأولاد بني خلـوف، وأولاد حمد بن علي، والعزارة، وأولاد المقراوق، وأولاد حسان.	500 مطمورة في بوزياد، قرب حـدائق أولاد بني إكرلوف، مرحلتين من معسكر.	سي عبد الله بن قراتي

وقد ذكر "دوما"، أن لم يتمكن من الحصول، إلا على القليل من المعطيات المتعلقة بالخليفة البوحميدي، لكنه رأى بأنها لا تؤثر في النتائج؛ ذلك أن البايلك كان في العهد العثماني لا يقبض أية ضرائب في تلك المناطق. كما أن عددا كبيرا من القبائل المحاذية للمغرب الأقصى، كانت دائما في حالة عصيان وتمرد. ثم أعطى أهم موارد الأمير، ولم يعط سوى المطامير، المحتواة على حبوب العشور، وأخيرا ذكر أنه تحصل على تلك المعلومات المضبوطة، التي كانت نتيجة ثمار خمسة أشهر من البحث والتقصي الدقيق.

القرلوية، وبني ثانة، ومشاشيل الوادي.	50 مطمورة عند الحاج بلقروربة، قرب ترنيفين، على بعد خمس مراحل من معسكر.	محمد بن عبد القادر.
لاعبينة، وأولاد بن دوبة، وأولاد سيدي عثمان.	50 مطمورة في سيدي يوسف، قرب حمامات وادي الحمام بن النفية، خمس مراحل من معسكر.	سيدي بن طيبة قاضي.
المحاميد، وأولاد العباس، وأولاد عيسى العباس، وأولاد دلة، وأولاد دنون، والحشم الشراقة، وأولاد عبد الوادي.	1000 مطمورة عند فرطاسة في مطمر الباي (عند الكرمات "شجرة التين" الخمس الكبار)، على بعد خمسة مراحل من معسكر.	عدة بن هدة.
التمازينية، وأولاد رياح، وحبوية، ولجبل، والمخالية، والعساسنة، وأولاد بن علي، وأولاد نمار، ودواوير فليتة، والصحاري، والمحافيظ.	1000 مطمورة في حبوية، على بعد خمس مراحل جنوب القلعة.	سي حمد بن السنوسي.
بني غدو، وقربوسة، وعبد الوادي، وتليوات، وبرجية الوطا.	500 مطمورة في القلعة. وعلاوة على الحبوب، تحتوي على كمية وفيرة من: الزبدة، والزيت، والعسل، والشمع.	سي حمد بن السنوسي
أولاد قصير، وسنجاس، ومجاجة، وأولاد فارس، وحميس.	10000 حمولة، أو كيلة [صاع] قمح في الدوامي، قرب شلف، عند أولاد قصير؛ (وهو مخزن يعود لزمن الرومان؟)	الحاج الخير، رئيس أولاد سلامة.
أولاد خويدم وأولاد عباس.	1200 مطمورة عند خويدم جديونة.	سيدي عدة بن غلام الله.
أولاد سلامة، وزواعة، وبني زنطيس، وبني زروال، وأولاد حمد، وكعيبة، وعكرمة، ولحال، ومديونة.	890 مطمورة في دار سيدي العرابي، على الشلف.	شعبان ولد العراتبي.
القسانة، وأولاد عوف.	200 مطمورة عند سيدي الجيلالي بن عامر.	قايد أولاد عوف.
زدامة.	500 مطمورة عند سيدي حمد القرابشي.	سيدي حمد بن ليس.
أولاد داوود، وأولاد معاشو، ولطارة، والثعالب، ودوي	150 مطمورة في رأس العودة، عند الجعفرة.	سي محمد بن قرور.

ثابت، والقرارمة.		
تاقدامت.	مخازن كبرى للقمح والشعير، والزيت، والزبدة، والشمع، والصوف، الأسلحة، الكبريت، والبارود ومسحوقه، والرصاص، والنحاس، ومختلف العملات الذهبية والفضية. كل هذا كان مخزنا في أقبية شديدة التحصين.	سي محمد بن الجيلالي أخ الأمير.
صبيح وبني مدون والشرفة.	300 مطمورة في مازونة، في حي الحضر.	سي عبد القادر بلقبلي.
عجيز، وأولاد زاير، وأولاد خالفة.	500 مطمورة في سيدي الوراد، قرب تسالة.	سي حمد قندوز.
أولاد إبراهيم، وأولاد سيدي خالد، وأولاد سليمان.	400 مطمورة في سيدي علي بن يوب، قرب وادي المكورة.	سيدي لخضر.
أولاد علي، وأولاد سيدي غانم، ومعاشو، ومايجة.	300 مطمورة في الجمعة قرب قعدة أولاد علي.	سيد الماحي بوزلام.
أولاد المامون.	50 مطمورة عند سيدي العبدلي.	القايد رمضان سيد المكي.
تلمسان.	مخازن كبرى من الشعير والقمح، والكبريت، والبارود، ومسحوقه، والنحاس، والرصاص، والحجارة المخصصة للرمي المجلوبة من المغرب الأقصى، وملابس مشاة الجيش والعسل، والزيت، والمطاحن، وورشتين لصناعة السلاح، وتجارة كبرى مع المغرب الأقصى.	قايد تلمسان.
معسكر.	مخزن للألبسة، وكمية قليلة من الشعير والقمح، والعسل، والزبدة، والزيت، والشمع، والأصواف، ومخزن كبير، وورشتين لصناعة الأسلحة تنتج بندقيتين في الأسبوع، ومصنع لخشب مسنن البدقية، ومصنع للحياك، وآخر للبرانس، وآخر لخزف والفخار، وآخر للأحذية الفيلالية، وتجارة كبيرة مع المغرب الأقصى ترتكز على السيوف الفاسية، والمسدسات، والحياك، وانتهاء بصناعة الفراء أو الفرو	القايد الحاج البوخاري.

	الفيلالي. وبها سوق يؤمه النس أيـــام الجمعـــة والسبت والأحد.	
الغرابة.	200 مطمورة في بوجمعي.	سيد الطيب بلمفرق.
مجاهر.	لا يمكن تحيددها بدقة، ذلك أن مطامير الأمـــير، تقع في هذه القبيلة.	--

إن الشيء الذي يمكن استنتاجه من هذا الجدول المخصص لمختلف موارد الأمير، يمكن القول:

- أن دولة الأمير عبد القادر كانت في طور عزها، تحتوي موارد مهمة جدا، بالنظر إلى تلك المخـــازن العديدة من الحبوب، التي تعتبر مكمن معيشة الرعية، واحتياطا ضد عوادي الدهر.
- أن توزيع تلك المخازن في دولة الأمير ينم عن براعة في التخطيط، والناتجة عن معرفته لأهم أمـــاكن الإنتاج والتخزين، ولوقوع تلك المطامير في منأى عن المحتل، في أماكن داخلية بعيدة عن السواحل.
- أن عاصمة الأمير الاقتصادية والعسكرية تاقدامت، إضافة إلى أهم المدن مثل معـــسكر وتلمـــسان، وبعض القبائل القوية اقتصاديا، كانت تحتوي كميات ضخمة من الموارد الاقتصادية التابعة لخزينـــة الدولة.
- وأخيرا يمكن القول إن موارد دولة الأمير كانت متنوعة، بيد أن الحبوب كانت في طليعتها.

أما عن ملكيات دولة الأمير عبد القادر من قطعان الماشية، أو المصادر المتأتيـــة مـــن الزكـــاة، فنوردها وفق المعطيات، التي ذكرها "دوما"، والمؤرخة في 30 سبتمبر 1838م، في الجدول التالي: [1]

نوع القطيع	مكان التواجد	العدد/ رأس
الأغنام	تاقدامت (سيدي قدور بن عبد الباقي)	1000
	تاقدامت (بوغربال)	300
	زدامة (سي حمد بليفة)	400
	حداد (قادة ولد ياغا)	2000
	المحافيظ (حاج البوخاري)	2000
	تيزي (بشير الخاوي)	700
	حلوية (حاج حمد)	1000
	عند بني وراغ (محمد بلحاج)	1000
	عند صحاري	500
	لدى أولاد عباس	5000

[1] Ibid, p: 625.

	عند بني عامر	3000
الأبقار	في مينة (امعمر)	1000
	لدى مينة (بن جريو)	500
	في مينة (ميلود بن يوسف)	500
	عند شلف (شعبان ولد حرابيط)	2000
	لدى بني عامر	2000
	عند هاشم الشراقة	2000
	في المحافيظ (حاج البوخاري)	1000
الجمال	في تاقدامت من أجل الخدمة	500
	عند أولاد خليف (غروبي، وكيل)	350
	عند البصرة (سي قدور بن عبد الباقي)	1000
	لدى الحشم وزدامة	1200
الخيول	أفراس عند أولاد إبراهيم، في بلول الصافي	300
	خيول رائعة عند أولاد سيدي العريبي	7
	خيول ممتازة لدى أولاد العباس	14
	خيول جيدة في مازونة	10
	عند أولاد قصير	8
	حميس عند الحاج معمر	5
	سنجاس لدى أولاد زيتوني	11
	عطاف، عند محمد بن يحي	40
	لدى فليتة، في أولاد سيدي الأزرق	300
	عند فليتة، وفي الشرفة	400
	لدى فليتة، وتحت إدارة الحاج بوخدة والحاج حمد بلعبود	800
البغال	بغال من كل نوع، لكنها مشتتة في كل النواحي؛ في المدية ومليانة وبوخشفة وتاقدامت والقلعة ومازونة ومعسكر وتلمسان	2000

وما يمكننا قوله في هذا المقام:

– أن المصادر المتأتية من جباية ضريبة الزكاة الشرعية لدولة الأمير، كانت مهمة، وبكميات معتبرة.

– أن أهم أماكن رعاية المواشي كانت تلك المتواجدة في تاقدامت وعند بعض القبائل الكبيرة أمثال أولاد العباس وبني عامر وغيرها.

– أن أهم المواشي التي كانت تشملها دولة الأمير تمثلت في الأغنام، وبشكل تنازلي، من الأبقار إلى الجمال، فالخيول، فالبغال.

لكن تلك الموارد الأميرية، كانت قد ازدادت عقب معاهدة تافنة؛ عن طريق فرضه لضرائب غير اعتيادية على القبائل. وهذه الأخيرة، استاء البعض منها، وسخط على الأمير. الشيء الذي استدع تلك القبائل، لاتخاذ أحد الأمرين: إما الرحيل، والخروج عن طاعة الأمير ومقاومته بعد التفكير في تأمين نسائها وأبنائها وقطعانها؛ وإما البقاء خاضعة لقانونه. وغالبا ما كانت تنهزم، وتذهب غنيمة في يد الأمير المنتصر، عن طريق حملاته العسكرية المسماة "الغازية". [1]

أما موارد الأمير، بالنقد، فقد غدت في السنة الموالية: 1839، موزعة كما يلي: [2]

– ضرائب مناطق: المدية، ومليانة، وإقليم الشرق: ..... 250000 بيجو.
– فليتة: .... 150000 //.
– الحشم الغرابة: .... 20000 //.
– الحشم الشراقة: .... 20000 //.
– قيادة زدامة: .... 30000 //.
– مجاهر: .... 30000 //.
– قيادة آغا الشرق: .... 25000 //.
– معسكر: .... 5000 //.

رابعاً: وجوه الإنفاق: وبعد معرفتنا لمختلف أنواع الضرائب الأميرية، وطرق جبايتها، لابد من التعرف على مختلف أوجه إنفاق تلك الموارد، التي كانت تتحصل عليها خزينة دولة الأمير عبد القادر.

لقد كانت الموارد المهمة التي وفرتها الضرائب، لخزينة بيت مال الأمير، تنفق على مختلف مصالح الدولة. فكان الأمير ينفق كثيرا على الجيش، باعتباره اليد التي تبطش الأعداء؛ فكان يمنح فرسانه، بعض النقود كجرايات لهم، ويعطيهم الخيول والبغال، لكن لم يكن يمنحهم السلاح، والجواهر،

---

[1] Mounir Bouchenaki: op.cit, p: 58.
[2] Georges Yver: ***Correspondance***, op.cit, p: 603.

والملابس، في كل وقت، خشية ضياعها أو اختطافها منهم. [1] أما القوات غير النظامية، فلم يكن يمنحها إلا مساعدات بسيطة، لاعتمادها في معيشتها على نفسها. [2]

أما مرتبات جنود الأمير، فقد أوردها ابن الأمير في قوانين الأمير على النحو التالي: يتحصل الآغا في كل شهر على مرتب: 22 ريالا، ومقادير من المواد الغذائية والملابس، وللسياف: 12 ريالا، ولرئيس الصف: 08 ريالات، ولباش كاتب العسكر: 12 ريال، ولكاتب المائة: 07 يالات، ولحامل الراية المحمدية: 07 ريالات، وللطباخ: ريالان، ولمعلم الحرب: 12 ريالا، ولرئيس الطنبور: 09.5 ريال، ولكل فرد من العساكر المحمدية النظامية: 06 ريالات، ولجاويش العسكر: 07 ريالات، ولرئيس الخيالة: 19 ريالا، ولسياف الخيالة: 09 ريالات، ولكل خيال: سبعة ريالات، و"باش طبجي": 14 ريالا، أما كاتب الطوبجية: فمثل كاتب المائة. إضافة إلى تلك المرابات كان كل هؤلاء الموظفين يتحصلون على مواد غذائية وألبسة ومعدات. [3]

أما مرتبات موظفي الدولة، والإعانات التي تمنح للمسافرين، والفقراء، والمحتاجين، والمساعدات المقدمة لطلبة العلم وشيوخ الزوايا؛ فكانت نفقاتها في درجة أقل، ويأتي على رأسهم خلفاء مقاطعات الأمير، الذين كانوا يتحصلون على أعلى المرتبات في الدولة؛ إذ كان يخصص لكل واحد منهم راتب: 110 دورو شهريا، [550 فرنكا]، إضافة إلى إعطائهم صاع من الشعير يوميا، للإنفاق على الزوار وإعانة المحتاجين. وبعد الخلفاء، يأتي باقي الموظفين تنازليا، ووفقا لرتبهم ودرجاتهم الإدارية؛ من آغاوات، وقياد الذين كانوا يأخذون عشر الضرائب التي يستخلصونها. [4]

كما تطلبت أعمال: تشييد الحصون؛ وبناء مصانع الأسلحة في كل من: مليانة وتاقدامت وتلمسان؛ وشراء الأسلحة؛ وإنشاء معامل الألبسة والجلود في بوغار؛ وإقامة دار السكة في تاقدامت وغيرها؛ مصاريف مهمة، وأموالا معتبرة، ومثلت جانبا آخر لنفقات الأمير. [5]

---

[1] Georges Yver: ***Correspondance***, op.cit, p: 603.

[2] ناصر الدين سعيدوني: "**النظام الضريبي**"، مرجع سابق، ص: 127.

[3] محمد بن الأمير عبد القادر: مصدر سابق، ج1، ص: 199-201. وقد ذكر إسماعيل العربي أن مرتب الخليفة كان الأعلى؛ 110 دورو (55ف)، إضافة إلى صاع (160 لتر) من الشعير يوميا؛ أما الآغا والقايد فلم يكونوا يتقاضيان مرتبات ثابتة، بل مكافئات عشر الزكاة والعشور. انظر/ - **المقاومة**: مرجع سابق، ص: 220.

[4] نفسه.

[5] ولتوضيح الرؤية أكثر، فإن نفقات الأمير، كانت تتبع كميات الأموال والسلع والمنتجات، التي كانت تتوفر عليها خزانة دولته؛ ففي حملة الجيش الفرنسي على سهل غريس سنة 1256هـ/1841، استحوذ على مطامير الدولة العامة، وكانت كمية الحبوب التي وجدوها تقدر بنحو: ألفين وخمسمائة قنطار من الحبوب. وقد قدر "ليون روش"، الذي كان مقربا من الأمير، ثروات الدولة سنة 1839/ 1254هـ بنحو: 1500000 فرنك نقدا، و400 قنطار من البارود والخراطيش المستعملة، و8000 بندقية

ومما تقدم دراسته، ترسخت لدينا جملة من الاستنتاجات المتعلقة بنظام الأمير الضربي، نجملها فيما يلي:

- إن الأمير قد أولى للنظام المالي أهمية كبيرة؛ باعتبار كل من السكة والضرائب رمزان للسيادة. فالعملة بمثابة وسيلة إعلامية ودعائية، عبر بها عن عديد القضايا، والأحداث التي عاشها، والوقائع التي تعرض لها، منذ مبايعته، وحتى أفول مقاومته. أما الضرائب فلا تقل شأنا عنها.
- إن النظم الضريبية، التي أنشأها الأمير عبد القادر، تميزت عن غيرها من الضرائب العثمانية، باعتبارها تجربة جديدة، ولا بد لها من التغيير والإتيان بالجديد. لذلك تميزت ببعض الأسس والمبادئ المقومة.
- إن الأمير، حاول الالتزام بأحكام الشرع الإسلامي، وإلغاء المستحدث من المغارم؛ كاللزمة والغرامة والعوائد وغيرها، وتثبيت ضريبتي العشور والزكاة. مما حدا برعيته إلى الالتزام بأداء الضرائب. وهذا ما أشار إليه ابنه محمد بقوله: "كان يهدم ما كانت الحكومة الجزائرية أسسته من مغارم والضرائب والعوائد، فطار بذلك ذكره". [1]
- إن الأمير، قد اجتهد في نظامه الضريبي وطرق جبايته؛ فاستحدث ضريبة "المعونة" العثمانية، باستفتاء جملة من شيوخ الفتوى والفقهاء، في الجزائر والمغرب الأقصى. وهذا بعد اشتداد الغزو الفرنسي للبلاد، عقب معاهدة التافنة، ونشوب الحرب من جديد سنة 1254هـ/1839م. وكذلك الحال، في مواصلة الأمير العمل ببعض الإجراءات الضريبية العثمانية؛ في الاستراتيجيات، وفي طرق الجباية، وغيرها من الأعمال، التي تصب في خانة خدمة الدولة، والتي رأى صلاحيتها، وتعود العامة عليها. كإبقائه لحقوق تولية موظفي الدولة، أو "البرنوس"، التي يدفعها موظفو دولته. وكذا ممارسة أعمال السخرة في أراضي الدولة "التويزة"، أو تجنيد السكان في خدمتها. والإبقاء كذلك، على مكوس الأسواق، ورسوم الجمارك.

وهذا الأمر، جعل الأستاذ ناصر الدين سعيدوني، يؤكد أن ما يشترك فيه الأمير عبد القادر، مع العثمانيين أكثر مما يفرق؛ فجذور الضرائب ومبادئها في كلتا الدولتين متشابهة، ومستمدة من الشرع الإسلامي. وما يختلفان فيه لا يكمن، إلا في أصناف الضرائب وطرق جبايتها، وفي مدى

=فرنسية وإنجليزية الصنع، وما يكفي من القمح في المخازن لمدة سنتين، وكمية من الرصاص، و200، أو 300 قذيفة مدفعية، و2000 قنطار من الحديد، و200 قنطار من النحاس، و300 خيمة قديمة وجديدة، قدرة كل واحدة 33 نفرا، وحوالي 2000 جمل، و800 بغل، و300 خيل لفرسانه النظاميين و1000 أخرى. انظر/

- Marcel Emerit: ***L'Algérie à l'époque d'Abd-El-Kader***, présentation de René Gallissot, Ed. Bouchene, Paris, 2002, pp: 242-243.

[1] مصدر سابق، ص: 166.

أهلية الجباة الموظفين عليها. [1]

- إن الأمير، كان يتحري العدالة في جباية الضرائب، ويسعى إلى المساواة بين جميع النـــاس؛ فالكـــل مشتركون في أعباء الدولة ومواردها، كما كان حال المعونة المخصصة للجهاد، التي يتوجب علـــى كل الجزائريين دفعها، بدون استثناء.
- إن الأمير كان حريصا على جباية الضرائب، في موعدها، وبالمقادير المحددة، حتى وإن اقتضى منـــه الأمر، الجدية في الجباية. وهذا ما تجلى في أمره لخليفة مليانة محمد بن عـــلال، بتحـــصيل المعونـــة المفروضة على الأعراش التابعة له، وبجباية زكاة خمس سنوات؛ فجهز هذا الخليفة نفسه، وقام بجولة على رأس جيشه، واستخلص ما ترتب على سكان "خلافته"، وبلغ في ذلك مناطق نائيـــة بجبـــل تاشتة، حين أوقع العقاب باللصوص، وقطاع الطرق المتحصنين بالجبل. [2] كل هذا لأن الحكومة في نظر الأمير؛ لا يمكنها أداء مهامها ومواصلة عملها، بدون الضرائب. [3] وقد تحصلت خزينة الدولـــة الأميرية على نتائج إيجابية، جراء سياسة الحملات تلك، ونتيجة خطة الأمير المتعلقة بسياسة التحكم في الأسواق، كما كان يفعل العثمانيون من قبل، تحكم في معظم القبائل، حتى الممتنعة منها. وقـــد أشار "شارل هنري تشرشل"، على لسان الأمير، بالقول: ".. كان باستطاعتي أن أفاجئهم بفرساني غير النظاميين (القومية)، وإذا لم أتمكن من حمل خيامهم معي، فقد كنت علـــى الأقـــل، أســـوق مواشيهم. وكانت العقوبات القاسية التي طبقتها على بعض القبائل النائية، قد جعلت البقية تـــدرك بسرعة أن لا أمل في الهروب مني. وهكذا انتهوا جميعا إلى الخضوع إلى سلطتي، ودفـــع العـــشور والزكاة بانتظام، بل لقد كان من عادتي أن أرسل من يحصي مواشيهم دون أن ينبسوا بكلمـــة". [4]
كما أن الأمير بادر بكل صرامة، بالقيام بأعمال تحول دون حدوث أعمال الفساد؛ ومـــن ذلـــك إيقافه قايد تاقدامت وعزله، الذي خلف بوشليحة، لتسلمه أربعـــين دولارا رشـــوة، مـــن أحـــد المتخاصمين، في أول قضية عرضت عليه في منصبه الجديد. [5]

---

[1] **دراسات تاريخية في الملكية**، مرجع سابق، ص: 79-80.

[2] - محمد بن الأمير عبد القادر: مرجع سابق، ج1، ص: 337. - ناصر الدين سعيدوني: المرجع نفسه، ص: 376.

[3] من كلام الأمير في أحد خطبه، الذي وجهه إلى شيوخ بني عامر. انظر/ - شارل هنري تشرشل: مـــصدر ســـابق، ص: 83. وانظر أيضا/ - برونو إتيين: **عبد القادر الجزائري**، ترجمة المهندس ميشيل خوري، دار الفارابي، 2001، ص: 177.

[4] مصدر سابق: ص: 136.

[5] - الكولونيل سكوت: **مذكرات الكولونيل سكوت عن إقامته في زمالة الأمير عبد القادر 1891**، ترجمة وتعليق، إسماعيل العربي، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1981، ص: 146. - ناصر الدين سعيدوني: مرجع سابق، ص: 376.

- إن الأمير، وفي جبايته الضرائب، عرف بتفهمه ومرونته الكبيرتين؛ فعند أداء الناس لـــضرائبهم، لا يكتفي بالضرائب النقدية، كما هو حال المعونة، وإنما يقبل بها عينا، إذا رأى حاجة في ذلك. [1] وفي نفس الوقت، أعطى المثال للناس، بأنه لا يريد تلك الضرائب لنفسه، حتى ولو كانت أصغر قطعـــة نقدية، وإنما هي لمصلحة البلاد والعباد. [2]
- إن موارد الأمير الضريبية، كانت تنفق على مختلف شؤون الدولة؛ من مرتبـــات الجنـــد، وكامـــل الموظفين في الإدارة، وفي شراء السلاح، وتشييد المصانع والورشات، وإقامة القـــلاع والحـــصون، والاهتمام بالثقافة، وتخصيص بعض النفقات لطلبة العلم، ولو أن رواتبهم كانت تؤخذ من خزينـــة بيت مال الوقف، المستقلة ماليا عن الخزينة العامة. [3]
- إن الأمير لم يكن مسرفا في إنفاق موارد دولته، بل كان في غاية الزهد والتقشف؛ [4] لإدراكه، بمـــا تخبؤه له الأيام، ومعرفته لعوادي الزمن التي لا ترحم، وكذا ليكون قدوة للجزائريين؛ فنراه ينكـــر على زوجته الحلي والمجوهرات، والثياب غالية الثمن، ويرفض النزول، في خيمة هيئت خصيصا له، وفرشت بالزرابي الفاخرة الثمينة، عند رجوعه إلى معسكر أبي خرشفة، منتصرا من حملـــة عـــين ماضي، وألزم الجميع آنذاك بالتزام حياة البساطة والتقشف. كما أنه وبعد اشتعال الحرب من جديد مع الفرنسيين سنة 1839م/ 1254هـــ، قام ببيع جواهر نسائه وحليهم في المزاد العلني في ســـوق معسكر، ووضع الأموال في بيت المال. [5] كل هذه الأعمال من الأمير، لم تكن إلا لتقنع الرعيـــة، بضرورة تضحيتها، بالنفس والنفيس، لا سيما وقد رأوه لم يكن ليأخذ ولو موزونة واحدة، مـــن خزينة بيت المال، حتى ولو اضطرته الظروف إلى ذلك، كما حدث بعد سقوط عاصمته المتنقلـــة "الزمالة"، حيث لم يكن يأخذ، إلا النزر اليسير، لمعيشته وأولاده. [6]

---

[1] إسماعيل العربي: مرجع سابق، ص: 219.

[2] شارل هنري تشرشل: مصدر سابق، ص: 83.

[3] محمد بن الأمير عبد القادر: مصدر سابق، ج 1، ص: 311.

[4] وقد أشار إلى ذلك قدور بن رويلة، بقوله: "إن مولانا أمير المؤمنين سيدنا الحاج عبد القادر ... في غاية الزهد والورع والعفاف ... فمن تعففه –نصره الله– أن لا يدخل بطنه الشريف، ولا بيته الطاهر المنيف، شيء من متاع بيت المال، قل أو جل. ومـــن زهده؛ أن الهدية التي يخص بها، فلا يعبأ بها، وإنما كان يصرفها في مصاريفها ببيت المال". انظر/ - مصدر سابق، ص: 74.

[5] ناصر الدين سعيدوني: **دراسات تاريخية في الملكية**، مرجع سابق، ص: 378. -Alex. Bellemare:op.cit, p:260.

[6] Georges Yver: ***Correspondance***, op.cit, p: 234.

– إن دراسة النظام المالي للأمير عبد القادر، لا يزال في بدايته، وفي حاجة إلى مزيد من البحث والتقصي، ومقارنة نصوص مختلف مصادر التاريخ ومقابلتها، للخروج بالمرجو من دراستها والبحث فيها.

وفي الأخير نقول، كما قال أحمد توفيق المدني: إن المؤرخ المنصف، ليقف موقف إجلال وحيرة، أمام تلك القدرة العجيبة، والعبقرية الفذة، التي جعلت من الأمير عبد القادر، ينظم دولة فيحسن تنظيمها، ويربط لها علاقات متينة مع الخارج، وينشر دعايتها، ويكتسب لها الأنصار، ويدون دواوينها، ويصك عملتها، ويضبط ضرائبها وأمورها.[1] وكل ما يتصل بأوجه الدخل والإنفاق. وإن ذلك ليعبر بصدق عن درجة الجهود التي بذلها في إدارة دفة الحكم وما يتبعها من مجالات كثيرة.

*

*   *

[1] **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، الاتحاد العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ص: 86.

الفصل الثالث:

التدرج التاريخي للنظام الضريبي الاستعماري:

لقد سادت الفوضى النظام الضريبي الذي طبق على الجزائريين، في بداية فتـــرة الاحـــتلال الفرنسي، حيث كانت العشوائية سائدة، وانعدام القوانين المنظمـــة والمـــسيرة. وبعـــد أن تمكـــن الفرنسيون من إخضاع أولى القبائل، بدأت مسألة الضرائب تطـــرح نفـــسها. عنـــد ذلـــك رأت الحكومة، ضرورة استمرار دفع السكان للضرائب، التي كانوا يدفعونها للعثمانيين، وبنفس المقادير.[1]

ونتيجة الفوضى التي طبعت البلاد في بداية الاحتلال، وما كان سائدا من عدم استقرار عام، كان وضع وعاء خاص بالضرائب من قبل الفرنسيين، والفضول المتعلق بالاطلاع على مـــا كـــان معروفا من قوانين صعبا وشاقا على الجزائريين.

أما عن كيفية دفع الضرائب، وطرق جبايتها، فقد أخذت طابعا تقليديا، بين المناطق الـــتي يسكنها السكان العرب؛ من زكاة وعشور..إلخ، وبين مناطق القبائل الأمازيغية، التي اتخذت شكلا مغايرا؛ حيث تذكر بعض التقارير أنه طبقت فيها الجزية، بسبب طابع المنطقة الذي استدعى ذلك.[2]

ورغم ما كابد الجزائريون من عيوب في النظام الضريبي المطبق في العهد الفرنـــسي، فـــإن الإدارة الاستعمارية، لم تر مانعا من استمرارية تطبيق النظام القائم على السكان، منذ أن وطـــأت أقدام الفرنسيين البلاد. كل هذا كان بهدف كسب المزيد من الوقت، والأهم من ذلك دراسة نسبة التباين بين التشريعات المحلية الجزائرية، والتطلع إلى إصدار تشريعات، تأخذ بعين الاعتبار ما يلـــزم لحكمهم.

وتذكر المصادر، ومختلف الكتابات الفرنسية، أن النظام الضريبي الذي طبق على الجزائريين، اتسم بالثنائية أو الازدواجية المتناقضة؛ حيث أُرغم الجزائريون على دفع كل أنواع الضرائب الخاصة بهم، والتي كانوا يدفعونها قبل سنة 1830م/ 1246هـ للعثمانيين، إلى جانب الضرائب التي كان يدفعها الفرنسيون في بلادهم. وبالتالي عُدّ موضوع الضرائب في الفترة الاستعمارية شائكا، بفعـــل الثقل المادي والمعنوي الذي خلفته الضرائب على الشعب الجزائري.

بيد أن تطبيق الضرائب العربـــية، وإن وُجد منذ السنوات الأولى للاحتلال، لم يكن منظما،

---

[1] Eugène Robe: op.cit, p: 15.

[2] A. Burdeau: ***L'Algérie en 1892, Rapport et discours à la chambre de députés***, Paris, 1892, p: 193.

ولم يُشرع في تنظيمها إلا ابتداء من سنة 1845م/ 1261هـ، لمّا رأى الحاكم العام "بيجو" (*Bugeaud*) ضرورة تطبيقها، بإعطاء توصيات في ذات الخصوص. كما كان المارشال "الدوق ديزلي" يرى بأنه: "لا بد من الاحتفاظ بالقالب الضريبي للبلاد، حتى لا تزداد الصعوبات بين الفرنسيين والعرب".

ومن وجهة نظر الفرنسيين، فإن تواجد الجزائريين، إلى جانب المستوطنين، كان يمثل وجود طائفتين سكانيتين حقيقيتين، و"مترابطتين" فيما بينهما، لذلك صدرت تقارير عدوانية، وألحقت أقاليم واسعة. أما الحلول فكانت مفقودة، ومتعارضة فيما بينها، وكان الاختلاف في التسيير الإداري، إلى غاية التاريخ المذكور أعلاه. وبعيدا عن كل ذلك، فإن مرسوم 1845، كرس مبدأ شخصية الضرائب؛ تنفيذا لنظام ضرائبي مزدوج؛ الضرائب العربية، والضرائب ذات الأصل الفرنسي. وهذا النظام الثنائي سيمكث طويلا، إلى غاية سنة 1337هـ/ 1919م.

وفي هذا الفصل، نروم الدراسة والتتبع للنظام المالي الاستعماري في الفترة المعدة للدراسة؛ من 1830 إلى 1865م. ودائما قبل التطرق إلى النظام الضريبي الاستعماري، رأينا أن نمهد له، بدراسة المجالات المالية للمحتل الفرنسي، لأهمية معرفتها في كيفية سير الضرائب الاستعمارية التي طبقت على الجزائريين؛ فبمعرفتنا لما كان يسير عليه المحتلون في ميزانياتهم المعدة للاحتلال، ومختلف الأطوار التي مرت عليها، يمكننا التعرف على السياسة التي انتهجت في مجال الجباية. ونريد دراسة الضرائب الاستعمارية وفق خطة مدروسة؛ بأن نتعرف على كل أنواع الضرائب والرسوم والسخرات الكثيرة التي فرضت على الجزائريين مع توالي سنوات الاحتلال، ومعرفة تلك الضرائب التي فرضت على المستوطنين، لنتعرف في الأخير على درجة مقارنة ما كان يقدمه "الأهلي" الجزائري، ونظيره الأوربي. وأخيرا نتطرق، إلى مختلف طرق تغطية الضرائب، أو بالأحرى كيفية جباية الإدارة الاستعمارية لمختلف أصناف الضرائب المفروضة.

أولا: الهيئات المالية للاستعمار الفرنسي:

إن الدارس للهيئات المالية للجزائر في العهد الاستعماري، لا بد أن يحدد بإحكام هذا الموضوع؛ خاصة مع درجة توسع الاحتلال وشدته، وبالتالي فهم المصطلحات التي كانت سائدة: الميزانية، أو الاستقلالية المالية، أو الإدماج، أو النظام الجبائي، وكذا المساواة أو الظلم أمام الضريبة. ومنه يمكن تفسير توجه معطى استعمار البلاد.

غير أنه، وفي أثناء الفترة موضوع البحث، كانت النتائج تُعنى بمعالجة مختلف الدرجات، بل

كان يجب الوضع في الحسبان تلك التغيرات المسجلة في موقف الإدارة الفرنسية، [1] من نظام الإيالة الجزائرية السابقة: التردد أو الاحتلال المنقوص، أو الاحتلال الكلي الشامل. وبالموازاة مع ذلك كان يتم العمل بثنائية الأنظمة، وبـــ: "الذهنيات الجبائية"، التي نجمت عن الوضع. فكـــان المـــسلمون الجزائريون والأوربيين خاضعون لنفس النظام الشاق جدا. وكانت النقطة التي بقيت محددة؛ معرفة الخانة، التي كانت تحول دون تواصل نظم الجزائريين، واحتـــرام تقاليـــدهم، أو بـــالأحرى إرادة الاستعمار استغلال الأفراد.

وبغية تحليل الهيئات المالية في الجزائر، وتثبيتها بكل موضوعية، أردنا بادئ الأمر أن نتعرف على الميزانية، ثم تأتي الضرائب فيما بعد.

وضعية الميزانية الجزائرية: لقد أقيمت الميزانية الاستعمارية للجزائر، عن طريـــق الـــسياسة الملاحظة من قبل الحكومة الخاصة بالجزائر. فإلى غاية سنة 1249هــ/1834، كانت الحيرة والتردد سيدتا الموقف، ولا نكاد نجد تغييرا ذا بال، في تنظيم الميزانية المالية للجزائر. وما ســـجلته المراجـــع الفرنسية، ما هو إلا سلسلة مقدرة، غالبا ما كانت مجردة من كل واقعية. فكان يجب انتظار ســـنة 1249هــ/ 1834م حتى تبدأ نواة الميزانية، والتي كانت في حقيقة الأمر ميزانيتين. وذلك النظـــام الذي طال أمده إلى غاية سنة 1260هــ/1845، تاريخ الانطلاق في الاندماج الشامل للميزانيـــة الاستعمارية الجزائرية في الميزانية فرنسية في باريس.

أ– فترة التردد: غياب الميزانية: إن التاريخ المالي للسنوات الأولى للاحتلال، ليس معروفا بدقة، ويتداخل مع الإدارة. فكان "دي بورمون" (*De Bourmont*) قد كلف لجنـــة حكوميـــة بالمسائل المالية، تتكون من ثلاثة أعضاء: المقتـــصد العـــام "دنيـــي" (*l'intendant général Denniée*)، والماريشال المرافق "ثولـــوزي" (*Le maréchal aide de camp Tholozé*)، والدافع العام الجنرال "فيرينو" (*Le payeur général Firino*). [2] وهذه الوسيلة لم تأت بأيـــة

---

[1] ولمعرفة تفاصيل بدايات الإدارة الاستعمارية في شتى مناطق الجزائر، ومختلف مدنها راجع/

- PAUL BOURDE: ***À travers l'Algérie; Souvenir de l'excursion parlementaire, (Sept-Oct 1879)***, G. Charpontier, Éd, Paris, 1880.

[2] أظهر "دوال" بعض الارتباك والغموض والحيرة، فكتب: "... أنشأ "دي بورمون" في اليوم الأول للاحتلال (5 جويليـــة 1830)، لجنتين واحدة تدعى الحكومة، والأخرى الميزانيات. الأولى أنشأها في 6 جويلية (انظر ص: 176)؛ بينما الثانية لم تظهر إلا في الأهمية التي منحت لها". انظر/ (- M. Douel: ***Un siècle de finance coloniale***, Paris, 1930, p: 21.). وكتب "بيليسييه دو رينوه": "ها هي الخزينة (القصبة)، قد تم جرد محتويات مخازنها، عن طريق لجنـــة تتكون من ثلاثة أعضاء هم: الجنرال "ثولوزي" (*Tholozé*)، والسيد "ديني" (*M. Denniée*)، والمؤدي أو الدافع العـــام

نتائج إيجابية، ذلك أنّ الفوضى كانت عارمة في البلاد. وكان أكبر شـــيء يـــشغل بـــال هـــؤلاء المساعدين الثلاثة، الاستيلاء على خزينة القصبة، عن طريق تسيير ماليا.[1] ولم يفكروا حتى في جمع الوثائق المحاسبية للإيالة، الشيء الذي يدل على الإهمال المطبق، والتهاون المراد من ورائه القضاء على كل مخلفات العثمانيين وإبادتها.[2] وقد استحوذ "دي بورمون" مبلغ من 5.205.721,34 فرنكا، لاحتياجات الجيش، وللنفقات المدنية الأولى.[3] وبالموازاة مع ذلك نسجل أن بعضا مـــن المـــصالح العثمانية، كالجمارك، استأنفت عملها، لكن بفائدة واحدة من قبل بعض المضاربين، وبدون إظهار حسابهم للسلطات الفرنسية.[4]

وقد أراد "كلوزيل" (*Clauzel*) عند مجيئه الجزائر، التقليل من أمر هذه الفوضى.[5] وبإعانة بعض المساعدين، وبالخصوص "فوجرو" (*Fougeroux*)، و"فويلوم" (*Wuillaume*)، اللـــذان كانا ينتسبان إلى مفتشية المالية.[6] كما عين الأول في اللجنة الحكومية لإدارة الأمور المالية. وقـــد كان القـــرار الرسمي لـــ: 16 أكتوبر 1830/ 28 ربيع الثاني 1246هـــ، يهدف إلى خلـــق تلك

=السيد "فيرينو" (*Firino*) ... الذين شكلوا لجنة لا شكلية، ومعنية بواجب دقيق". وكان هدف أعضاء اللجنة الحكومية المشكلة من هؤلاء الأعضاء الثلاثة النظر في المسائل المالية. راجع/

- E. Pellissier de Reynaud: ***Annales algériennes***, T1, Paris, 1854, p: 73.

[1] M. Douel: Ibid; cf. également; Ch. A. Julien: ***Histoire de l'Algérie contemporaine***, ***La conquête et les débuts de la colonisation (1827-1870)***, Paris, 1964, p: 57.

[2] وقد كان رأي المستعمرين، أن لا فائدة ترتجى من تلك الوثائق، المحررة باللغتين العربية والعثمانية، اللتان كانتا مجهولتان لدى أغلب موظفي الإدارة الفرنسية. انظر/ E. Pellissier de Reynaud: op.cit, T1, p: 74 et 80.

[3] وقد قدّر أول مقتصد فرنسي في الجزائر، رصيد محتوى خزينة القصبة بـــ: 48.684.527,94 فرنك. بل إن هناك من قدر رصيدها بأن الفرنسيين وجدوا فيها 500 مليون فرنك ذهبي. انظر/

- M. Douel:op.cit, p: 2 3. - Flandin: ***Prise de possession du trésor d'Alger***, Paris, 1834. - Pierre Péan: ***Main Basse sur Alger; Enquête sur un pillage juillet, 1830***, Chihab Ed, Alger, 2005, p: 139.

[4] يذكر أن الجمارك العثمانية، قد زالت، ليحل محلها بعض الأفراد الذين كانوا يتبعون الجيش الفرنسي. وأشار دوال إلى أنه لا يعرف على أي معيار،ومن كان يحصل الضرائب بدون تعريفة، وبدون تسليم الحسابات، مدة خمسة عشر يوما.

- M. Douel: op.cit, p: 26; et E. Pellissier de Reynaud: op.cit, T1, p: 8.

[5] M. Douel: op.cit, p: 30 et s.

[6] وقد ولد "فوجرو" سنة 1794/ 1208هـــ، وعند مجيئه الجزائر عين مباشرة مفتشا عاما للأمور المالية.Ibid, p:31.

اللجنة، التي كان يتوقع منها وضع ميزانية خاصة بالجزائر، ولتغطية النفقات العسكرية والمدنية. [1]

بيد أن هذه القواعد لم تطبق قط؛ ذلك أنها اصطدمت بشيئين استحال معهما التطبيق؛ وحدة الخزينة، اصطدمت بمركزية كل المحاصيل، [2] ومبدأ الذهب، الذي رأى الفرنسيون أنه لم يكن مطبقا في العهد العثماني. [3] أما محاولة فرضه، فاستلزم بعض الوقت لتسريبه في الموارد، خاصة جهلهم بتطبيق النظام الجبائي للإيالة. الأمر الذي أدى بدوره إلى تعذر ثان.

وكانت المبادئ المالية، تعرض من قبل مجموعة "كلوزيل وفوجرو" التي ساوت المحاصيل والنفقات؛ [4] من الذهب، وكل المقادير والقيم الموجودة وحتى المزيفة. [5] وهذا أدى إلى عجز دائم، سوف لن يتوقف، إلا في المستقبل مع الحرب العالمية الأولى. [6]

وبهدف السعي لمعالجة تلك الصعوبات، حاول كلوزيل إنشاء سلسلة من الرسوم المختلفة، [7] لكن هذه المقادير والأقساط، اتضح أنها لم تكن لتكفي المتطلبات، وبقي العجز دائما موجودا.

و لم ينجح خلفاء "كلوزيل" في السيطرة على تلك المشاكل جميعا. [8] وازدادت مصاعب وضعية الحكومة الاستعمارية، التي مارست وبكل قسوة المبادئ المالية الفرنسية، وبالخصوص قاعدة

---

[1] وقد وضع "قرار الحكومة العامة" (***Arrêté gubernatorial;*** du 16 octobre 1830, art: 3.)، حدا فاصلا بين النفقات المدنية والنفقات العسكرية. وهذا القرار أُتم بقرار آخر مؤرخ في 29 أكتوبر من نفس السنة/ 12 جمادي الأولى 1246هـ، وقرار ثالث في 14 ديسمبر/28 جمادي الثانية. انظر/ - M. Douel:op.cit, p: 33, 38.

- Pierre de Ménerville: ***Dictionnaire de la législation algérienne***, Paris, 1867-1877, T1, p: 6.

[2] ***Arrêté gubernatorial***; du 16 octobre 1830, art. 3:

تذكر هذه المادة أن كل المواد والمنتجات، من أي صنف كان، ومن أي أصل تنتمي إليه، لا بد أن يدفع عنها لصندوق الخزينة، من أجل عدم خروجها في حوالات، وبصيغة واجبة الأداء، أو بقالب مستحق.

[3] Cf. supra, p: 69.

[4] كانت الميزانية منظمة، وفي أية حالة مبلغ المحاصيل. (***Arrêté gubernatorial***;du 16 octobre 1830 art 3.).

[5] قدر "كلوزيل" الموارد، التي تعود للإيالة بـ: 2.978.724 فرنكا ذهبيا، لم يدخل منها في الخزينة إلا مبلغ ضئيل، أقل من واحد مليون. انظر/ - M. Douel: op.cit, p: 43.

[6] انظر الجداول المنشورة من قبل: "م. دوال"، في الصفحات: 17، 80، 141، 202 إلخ. وفي أثناء هذه الدراسة سنستعمل بعضا منها.

[7] وقد كانت هذه الرسوم تتعلق بالتوسع في ضرائب المهن (*Les Patente*)، والجمارك، والسبائك (*Les Lingots*) الذهبية والفضية، وحق الرسو، واستيراد الخمور الأجنبية إلخ. انظر/

- E. Pellissier de Reynaud: op.cit, T1, p: 125 et s.

[8] M. Douel: op.cit, p: 45 et s.

وحدة الخزينة.[1] ومنذ ذلك الحين، والحكومة تسعى، لإعداد مخففات ظرفية، أوجدت عن طريق "كلوزيل" سابقا.[2] لكن العجز في الموازنة كان دائما ومؤكدا. وفيما يلي جدول بالمداخيل والنفقات الفعلية لمستعمرة الجزائر:

	المداخيل	النفقات [3]	الفائض: المداخيل	الفائض: النفقات
1830	49.017.340 [4]	35.110.461 [5]	13.900.879	
1831	838.697	8.954.054		8.115.357
1832	1.785.639	14.930.262		13.144.623
1833	1.839.539	17.276.346		15.437.407
1834	2.111.057	17.660.457		15.549.400 [6]

ويستدل من مطالعة تلك المحاصيل السنوية، أو الموارد المحلية، أنها لم تكن تكفي لتموين مصاريف الغزو والاحتلال إلا بنسب ضئيلة.

وقد ازدادت مختلف الموارد العمومية للميزانية الاستعمارية في الجزائر منذ سنة 1835، لتصل سنة 1837 إلى 3.665.603 ف، و24 س، كانت موزعة على الشكل التالي:[7]

	فرنك	سنتيم
أملاك الدومان	181.349	05
التسجيل	187.159	47
الجمارك	1.285.752	35

---

[1] وكان "سولت" (*Soult*) قد أعطى لـ: "جنتي دي بيسي" (*Genty de Bussy*) الأوامر والتعليمات التالية: "أريد في الأخير تزويدك بالمبادئ الأساسية للمحاسبة، وهي كل النفقات بدون استثناء، والتي يجب أن تسقط من الاحتياطي على الاعتمادات التشريعية. يجب أن تراقب باهتمام كل أنواع المنتجات، حتى الطارئة والموسمية منها، وأن تعتني حرفيا بدفعها في الخزائن العمومية". انظر/
- Ibid: p: 69.

[2] حق رسم الدخول، والحق على المجازر أو القصابات اليهودية، وحق التسجيل، وارتفاع وتوسع تعريفات الجمارك ... انظر/
- E. Pellissier de Reynaud: op.cit, T1, p: 182 et suiv.

[3] يدخل في ضمن هذا الباب النفقات العسكرية.

[4] على اعتبار أن خزينة القصبة كانت تضم 48.683.000 فرنكا.

[5] قدر "دينيي" مصاريف الحملة العسكرية بـ: 48,5 مليون.

[6] عن هذا الجدول انظر/
- M. Douel: op.cit, p: 17.

[7] E. PELLISSIER de REYNAUD: ***Annales Algériennes***, T3, **ANSELIN et GAULTIER- LAGUIONIE**, Paris, 1839, p: 450.

ضرائب المهن (*Patentes*)	84.562	01
رخص بيع المشروبات	100.321	00
البريد، والسفن البخارية "كان يستلزم على المسافرين دفع حق الركوب"	162.204	24
النقل	2.007.348	12
التأجيل	2.007.348	12
مبيعات البارود	9.727	53
موارد مختلفة؛ وبالأخص ضرائب إقليم قسنطينة	627.278	69
مداخيل بلديات	1.021.248	90
المجموع	3.665.603	24

وقد تسببت المقاومة الجزائرية في الكثير من المصاعب المالية للميزانية الفرنسية. وقد رأى الفرنسيون أن العلاج الوحيد، هو إعداد لجنة تحقيق سنة 1833/ 1249هـ، حيث خرجت بتقرير، حرك وضعية تثبيت بداية النظام المالي.[1]

ب- الاحتلال المنقوص:

1- الميزانيات الخاصة: كانت القوانين المنظمة، والقرارات الرسمية، التي أصدرها الفرنسيون، كنتيجة تطبيقية، للجان التحقيق.[2] وقد أدت إلى دراسة النفقات المتعلقة بالجزائر، والتي دخلت في ميزانية مزدوجة، ذلك أن الحكومة، وبالخصوص وزارة الحربية، كانت تسير بميزانية بلدية حتى سنة 1838/ 1254هـ، ثم بميزانية استعمارية ابتداء من تلك السنة.[3]

وإذا أخذنا في الحسبان ضآلة المناطق المحتلة من قبل الفرنسيين في تلك الفترة، كان على الفرنسيين أن يقوموا بإصلاحات، بهدف تشجيع النفقات المدنية عن طريق الميزانيات البلدية، أما

[1] C. f. C. Schefer: ***La Politique coloniale de la Monarchie de juillet; l'Algérie et l'évolution de la colonisation Française***, Paris, 1928.

[2] راجع بالخصوص القرار الوزاري *Arrêté ministériel* لـ: 1 سبتمبر 27/1834 ربيع الثاني 1250هـ، المادة: 5 وما يليها والمادة: 38 وما يليها و50 وما يتبعها، وانظر:

- Pierre de Ménerville: op.cit, T1, p: 7 et suiv.

[3] M. Douel: op.cit, p: 94 et suiv.

النفقات العسكرية، فعن طريق ميزانية الدولة. [1] وبطريقة غير مباشرة كانت تسمية "الميزانية البلدية"، والموارد المتأتية منها، خارج نطاق مراقبة الحكومة الفرنسية في باريس. [2]

2- الميزانية العامة: وقد تم التحضير لها من قبل الحاكم العام، [3] الذي أخضع مشروعه للميزانية، إلى المجلس الإداري. [4] وكان مشروع الحاكم العام، وإعلان المجلس الإداري، [5] قد أُتبع بإرساله، إلى وزارة الحربية، التي أحالته على غرفة النواب (*La Chambre des députés*).

وكان قد عهد في إعداد الميزانية العامة، لاثنين من كبار الموظفين، وضعوا تحت تصرف الحاكم العام هما: المقتصد المدني، ومدير المالية. الأول قام بإعداد جدول، أو قائمة بالنفقات المدنية مع أحد الآمرين بالصرف، [6] وأعطى المعايير التنفيذية للميزانية، التي تحتوي كل العمليات المحاسبية المتعلقة بالضرائب وطرق تغطيتها؛ [7] وقد كانت لديه، بالموازاة مع ذلك، صلاحيات المراقبة الجبائية: وكان مكلفا بالتثبت من الخزائن العمومية. [8] وكذا تنظيم العمليات المحاسبية. [9]

وقد أراد الفرنسيون في إعداد الميزانية، تطبيق الطريقة الأكثر إمكانية، ومراعاة للقواعد المنصوص عليها في القانون الفرنسي. وهذا النظام تسبب في انتقادات عديدة، وبالخصوص من لدن "بلوندال" (*Blondel*). [10] الذي آخذ النظام المطبق، ولام المركزية المفرطة. فأقل نفقة من الأمر العام، كان لا بد أن تخضع لخمسة ترخيصات، واحد من المدير، والآخر من المقتصد، ومن الحاكم،

---

[1] ارتفعت النفقات المدنية الآتية من ميزانية الدولة، سنة 1836/ 1252هـ، إلى 1.602.016 فرنكا، إضافة إلى النفقات العسكرية التي كانت: 23.697.145 فرنكا. وعوضا عن ذلك، لم تظهر الميزانية البلدية، إلا في النفقات المدنية، التي كانت تحتوي على 818.328,65 فرنكا. وكان عجز الميزانية العامة، يقدر بـ: 23.697.327 فرنكا، وكذلك الميزانية البلدية بـ: 21.554,26 فرنكا. انظر/ - Ibid, p: 89 et 97.

[2] E. Pellissier de Reynaud: op.cit, T2, p: 220.

[3] انظر القرار الوزاري (*Arrêté ministériel*) لـ: 1 سبتمبر 1834/ 27 ربيع الثاني 1250هـ، المادة: 5.

[4] نفسه، المادة 50.

[5] وهذا الرأي الاستشاري لم يلزم الحاكم العام، بل أجاز علاوة على ذلك، التحفظات التي انتقدها المجلس. انظر نفس المصدر، المادة 52. لكن أوجب نقله إلى وزارة الحربية.

[6] نفسه: المادة: 31. وقد رئي أن الحل يكمن في أن الأمر بصرف النفقات العسكرية يكون منفصلا لوحده.

[7] نفسه: المادة: 39.

[8] نفسه: المادة: 43.

[9] نفسه: المادة: 44 و 45. لم يكن مدير المالية يحرر أذون بالصرف، ولا ما يجب دفعه، إلا كنتيجة للوضع القائم. وإلى غاية تضارب مصالح الاعتمادات، التي كلف بها مفوض منتدب لنفقات المصالح المالية.

[10] ولد في 16 نوفمبر 1795/جمادي الأول 1210هـ. بدأ حياته العملية في مصالح الضرائب غير المباشرة،وأصبح مفتشا عاما للماليات في سنة 1827/ 1243هـ، ثم مديرا للأمور المالية سنة 1834/ 1250هـ، حيث مكث إلى غاية سنة

والمجلس الإداري، ووزارات الحربية والميزانية ! وبالمقابل أوصى "بلوندال" باقتراح إنشاء قابض عام، على رأس الجزائر، والذي يتولى أمر الحسابات. وهذا الطلب، الذي حمل في طياته استقلالية مالية ذاتية، تأجل الأخذ به، إلى بديات القرن العشرين، ليتم تحقيقه.

غير أن نواة الاستقلالية الذاتية كانت موجودة، حيث كانت توجد الميزانيات البلدية.

3- الميزانيات البلدية: وهذه الميزانيات، كانت منظمة على مستوى كل من مدينة الجزائر، ووهران، وعنابة. [1] ولا نكاد نجد نصا يشير إلى فكرة الميزانية البلدية ويستعرضها. والذي يظهر فقط، هو منح الصلاحية لثلاث بلديات ذات قدرات مالية محدودة، ويخولها إمكانية صيانة وتنمية نفسها. ولا نجد ميزانية معدة من قبل المجلس البلدي، إلا بعد أن تعرض على المجلس الإداري، وبقرار من الحاكم العام طبعا. وهذا ما جاء في المادة: 15، من القرار الوزاري لـ: 1 سبتمبر 1834م التي ذكرت أن: "الميزانيات والحسابات السنوية للمداخيل والنفقات، يجب أن تعد من قبل المجلس الإداري، وتحال على المقتصد، أو نائبه المدني، لتوقع من قبل المجلس الإداري وعليها تقرير المقتصد المدني، والقرارات النهائية للحاكم العام". [2]

بيد أن واقع الحال كان أكثر تعقيدا. [3] وعبارة الميزانية البلدية نفسها كانت غامضة وفيها لبس؛ حيث إنّ المناطق أو الأقاليم كانت أكثر تأثيرا من البلديات. وكان كتّاب القرار الرسمي لـ: 1 سبتمبر 1834/ 27 ربيع الثاني 1250هـ، [4] يأملون في إعطاء استقلالية ذاتية أكبر للإدارة الجزائرية، تمنح لها خارج المراقبة البرلمانية؛ بتسيير محاصيل الممتلكات الفرنسية في الجزائر. [5] لكن هذا

=1846/ 1262هـ، تاريخ تعيينه مديرا عاما للشؤون المدنية، ليستقيل بعدها بقليل. وفي سنة 1851/ 1268هـ رفض منصب وزارة الشؤون المالية، بعد تقاعده من منصب المدير العام للغابات سنة 1866/1283هـ. انظر/

- M. Douel: op.cit, p: 94, n 1. - Ch. Lasteyrie: ***L'inspection général des finances***, Paris, 1908, p: 99.

ويمكن للباحث أن يتوسع في أفكار "بلوندال"، في ثنايا حوالي ثلاثة كتب منشورة. راجعها:

- *Aperçu sur la situation politique, commerciale et industrielle des possessions Françaises dans le nord de l'Afrique, au commencement de 1836*, Alger, 1836.
- *Nouvel aperçu sur l'Algérie. Trois nécessités en Afrique: conserver, pacifier, coloniser*, Paris, 1838.
- *Aperçu de l'état actuel de l'Algérie*, Paris, 1844.

[1] انظر/ القرار الوزاري (*Arrêté ministériel*) لـ: 1 سبتمبر 1834/ 27 ربيع الثاني 1250هـ. المادة: 6، والمادة: 13، و14؛ وانظر/ - Pierre de Ménerville: op.cit, T1, p: 11.

[2] Ibidem.

[3] - Cf. M. Douel: op.cit, pp: 35-36. - Pierre de Ménerville: op.cit, T1, p: 331.

[4] Pierre de Ménerville: Ibid, p: 10 et suiv.

[5] M. Douel: op.cit, pp: 96.

الحساب تم إحباطه وفشل. ولمعالجة ما يحب من مداخيل زائدة. وتجنبا للتسرع، أنـــشئت رســـوم جديدة، لزيادة ما كان موجودا من قبل. ويمكن أن نذكر منـــها، خـــصوصا: حقـــوق التجـــارة والأسواق، والرسوم الصحية (*Taxes sanitaires*)، وحق زيارة السفن .. إلخ. وكان تغير هذه الرسوم وتقلبها يخضع لإرادة المحتلين، والذين غالبا ما أفرطوا فيها وتشددوا. [1]

لكن العمل من أجل التوازن آنذاك، كان قد تبعه خطأ فادح من قبل البرلمانيين، الذين نسوا اقتطاع ميزانية وطنية، عن طريق افتراضات مدخول الميزانيات البلدية. [2] ومـــع ذلـــك لم تـــؤخر الصعوبات في إعادة إنشائها. وقد عُدّل النظام المالي لمستعمرة الجزائر، عن طريق مرسومين ملكيين: 31 أكتوبر 1838/ 13 شعبان 1254هـــ، و: 21 أوت 1839/ 11 جمادي الثانية 1255هـــ. [3] وكان أول "رسم" مُمركز بين أيدي مدير المالية ومجموع مصالح واختصاصات المالية. [4] أما الرسم الثاني فقد أدى إلى تغيير حقيقي في النظام المالي البلدي. [5] ولم يعد هناك بعد ذلك، أكثر من ثلاث ميزانيات محلية مختلطة مع الميزانيات البلدية، لمدن الجزائر، ووهران، وقسنطينة، لكـــن في ميزانيـــة واحدة تدعى الميزانية الاستعمارية. [6]

وقد كانت الجزائر خاضعة لنظام تعدد الميزانيات؛ فكانت توجد الموارد الآتية من الميزانيـــة الفرنسية، لكن منفصلة عن ما سبق، ونجد الميزانية الاستعمارية التي تنشأ عن المنتجـــات والمـــوارد الجزائرية. وكانت كل ميزانية تغطى بالنفقات المقررة والمحددة لها. وفي الخزينة كان يتحتم الرجوع إلى المصاريف المستوجبة من قبل عمل المصالح العامة –خاصة العسكرية منها– ومن المصالح الخاصة: من حكومة، وداخلية، وشؤون العبادات، وتعليم عمومي، وأشغال عمومية، وعدل، ومالية. [7] وقد كانت الميزانية الاستعمارية، توجـــه للنفقـــات المتعلقـــة بالمـــصاريف ذات الطبيعـــة الإقليميـــة (*départemental*) أو البلدية. [8]

---

[1] Ibid, p: 96.

[2] كان الاعتماد التشريعي يقدر بـــ: 1.224.671 فرنكا، أما المبلغ الذي كان مطلوبا فهو: 413.172.63 فرنكا، يتلاءم مع مصاريف الميزانية المحلية. وهذه الزيادة في النفقات أفضت إلى نمو في بعض المصالح المدنية.انظر:

- Ibid, pp: 96- 97.

[3] Pierre de Ménerville: op.cit, T1, p: 13.

[4] انظر القرار الوزاري (*Arrêté ministériel*) المادتين: 4 و5. وللمزيد راجع/ - M. Douel: op.cit, pp: 125.

[5] - E. Pellissier de Reynaud: op.cit, T2, p: 356. - M. Douel: op.cit, p: 125.

[6] - M. Douel: Ibid, p: 126. - A. Girault: ***Principes de colonisation et de législation coloniale***, Paris, 1927, T1, p: 100.

[7] M. Douel: Ibidem.

[8] Ibidem.

وهاتان الميزانيتان، كانتا قد أنشئتا بموجب قرار رسمي للحاكم العام، لكـــن الأولى كانـــت خاضعة لانتخاب البرلمان، أما الثانية فكان خارج تلك المراقبة. [1]

ومن حيث المبدأ، كان ذلك التنظيم ملائما، لأنه يضمن استقلالية مالية أكـــبر للحكومـــة الاستعمارية في الجزائر، ويهيأ الوضع للانتقال باتجاه الاستقلالية المالية. [2]

ومع مجيء "بيجو" (*Bugeaud*) على رأس الجزائر، وحربه مع الأمير عبد القـــادر، فـــإن مصاريف الميزانية قد زادت. [3] ومن أجل التخلص من ذلك، طلبت الحكومة الفرنسية اعتمـــادات إضافية، واغترفت كثيرا من الميزانية الاستعمارية. [4] بيد أن هذه الإجـــراءات، لم تكـــن كافيـــة، خصوصا في حدود سنة 1844/ 1260هـــ، عندما أدرج المصلحون -علاوة على الإدارة العامة- الأمور المالية في أشغالهم، وتم عرض اقتراح يتم بموجبه الإلغاء الكلي لهذه المصلحة.

ج- الاحتلال الشامل: ارتباك الميزانيات وغموضها: إن الإصلاحات التي شرع فيها مـــع سنة 1260/1845هـــ، كانت في أساسها غامضة. لكن وزارة الجزائر، أصبحت مع الزمن تتخلى عن الآثار المسجلة في الحياة المالية لمستعمرة الجزائر حتى سنة 1870/ 1286هـــ. والتي يمكن القول إنها اختفت نهائيا سنة 1900/ 1317هـــ مع بداية العمل بالاستقلال الذاتي لميزانية الجزائر.

وقد كانت هناك رغبة استعمارية، في إنشاء نظام مالي خاص بالجزائر، ودمجـــه في نظـــام برلماني؛ وهذا للمراقبة الشاملة على موارد البلاد. [5] وهذه الرغبة جاءت كنتيجة للمطالب الدائمـــة من أجل التوفيق بين الإعانات والاعتمادات الجيدة. [6] وكانت اللجان البرلمانية تطالب بحق النظـــر على ميزانية الجزائريين. كما أنّ "اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة الاعتمادات التكميلية للجزائـــر"، [7] عرضت في سنة 1844/ 1259هـــ، على الغرفة المكلفة بالإدماج، ميزانيتين مدمجتين في ميزانيـــة

= كتلك المصاريف المتعلقة بـــ: المدن، والقبائل، والحارس القضائي (*Séquestre*)، والأشـــغال العموميـــة للمقاطعـــات والبلديات .. إلخ. انظر/ - Cf. ***Ordonnance royale***. du 21 août 1839, art. 11.

[1] M. Douel: op.cit, p: 126.

[2] Ibid, p: 127.

[3] Ibid, p: 145 et suiv.

[4] Ibid, p: 153 et suiv.

[5] Ibid, p: 161.

[6] كان عجز الموازنة في الميزانية العامة بين سنتي 1841/ 1256هـــ، و 1846/ 1261هـــ مرتفعا دائما حـــتى حـــدود 70 مليون. وإذا حسبنا النفقات المدنية لسنة 1844 وحدها نجدها: 12.863.202 فرنكا. كما أن عجز الموازنة في الميزانيتين (العامة والاستعمارية) للنفقات المدنية فقط كان: 2 مليون. انظر/ المصدر نفسه: ص: 141.

[7] *"La commission spéciale chargée d'étudier le cahier des crédits supplémentaire de l'Algérie"*.

واحدة، تكون خاضعة للبرلمان.[1]

وبدون شك، كان هذا الاقتراح يتعارض مع وزارة الحربية التابعة آنذاك للماريشال: "سولت". [2] كما أن "بيجو" نفسه، الذي كان يقود العمليات الحربية، بدا أكثر عدوانية تجاه هذا الحل. [3] ولمواجهة تلك المعارضة، حظي المشروع بالموافقة بالإجماع دون صعوبات كبيرة. [4] وأدى إلغاء الميزانية الاستعمارية إلى الحاجة لاندماج الهياكل المالية، والتي تحققت عن طريق مرسوم 17 جانفي 1845/ 9 محرم 1261هـ، [5] وكذا مرسوم 2 جانفي 1846/ 5 محرم 1262هـ. [6]

I– نظام المراسيم 1845 و1846: لقد بدأت الأوضاع تسير شيئا فشيئا كالآتي: اختفت الميزانية الاستعمارية، لتحل محلها الميزانية المحلية والبلدية. [7] لكن هذه الأخيرة قسمت إلى مصاريف مزدوجة. [8] وفي المقابل، فإن النفقات المتعلقة بها كانت مقيدة ومحصاة حصريا. [9] وهذا بغية الاقتراب من ميزانيات البلدية الفرنسية. وقد قلبت الميزانية العامة، لتعطي مزيدا من النمو. ولتحريك

---

[1] M. Douel: op.cit, p: 161.

[2] كتب "سولت" أنّ: "الوضعية الفريدة وغير الممكنة لتحديد الجزائر، تقتضي تسهيل عمل الإدارة، بدون قيود ... وبناء عليه، منح الجزائر حق أكثر في المصالح الاستثنائية الأخرى؛ من خزينة، ومحاسبة خاصة". انظر/

- Archives nationales., F. 80, n° 861; cité par M. Douel: op.cit, pp: 161- 162.

[3] رسالة "بيجو" إلى وزير الحربية بتاريخ 14 سبتمبر 1843/ 20 شعبان 1259هـ: " ... يتوق لي أن أعلمكم أن كل منتجات الجزائر قد دخلت الخزانة الاستعمارية، وحملت هنالك، مما أدى إلى القضاء على كل الاحتياجات العادية..."

انظر/ - ***Archives nationales***., F. 80, n° 933; cité par M. Douel: op.cit, p: 162.

[4] ثبّت قانون المالية لـ: 4 أوت 1844/ 20 رجب 1260هـ ميزانية نفقات السنة المالية 1845، المادة: 5: "ابتداء من 1 جانفي 1846، تكون كل مصاريف الجزائر، وكل ما يعنى بالخاصية المحلية والبلدية مربوطا بميزانية الدولة. وأن المحاصيل والنفقات المحلية والبلدية تنظم عن طريق مرسوم".

وهذه المادة تبدو مكررة عن المادة: 4 من المرسوم الملكي لـ: 22 جويلية 1834، الذي نص على أن إدارة جباية الضرائب في الجزائر تبقى تدار عن طريق المراسيم الملكية. والتناقض البادي يفسر كما يلي: المادة: 40 من القانون الدستوري لـ: 14 أوت 1830، نصت على أنه لا تفرض أي ضريبة أو تستخلص، دون موافقة الغرفتين المجتمعتين والمتحدتين من قبل الملك. أما الدستور، فكان يأخذ من مرسوم ملكي.

[5] Pierre de Ménerville: op.cit, T1, p: 331 et suiv.

[6] Ibid: p: 334 et suiv.

[7] انظر المرسوم الملكي لـ: 17 جانفي 1845، العنوان 3، المادة: 14 وما يليها؛ والمرسوم الملكي لـ: 8 جانفي 1846، المادة: 3.

[8] ***Ordonnance royal***; du 17 janvier 1845, tableau C.

[9] كانت النفقات محصاة، سواء المتوجهة منها إلى فرنسا، أو المتعلقة بالبلديات والمقاطعات.انظر/ - Ibid: tableau D.

هذه الميزانية العامة ودمجها، كان يجب إقامة المقاطعات. [1]

وقد كانت نتائج هذا النظام، أن نزعت الصلاحيات المالية من الحاكم العام. فكان مشروع الميزانية، قد حضّر من قبل "المجلس الأعلى لإدارة الجزائر"، بالتعاون مع "المدير العام للشؤون المدنية":

فقد جاء في المرسوم الملكي لـ: 15 أفريل 1845م/ 08 ربيع الثاني 1261هـ، المادة: 39، وفي إحدى التقارير إلى الملك: "... يشرفني أن أعرض على جلالتكم، إنشاء منصب مدير عام للشؤون المدنية، والذي يكون بجانب الحاكم العام وتحت أوامره، وما يتعلق بصلاحياته المصالح المدنية والمالية المتعددة، والذي يركز على كل الشؤون الإدارية الأخرى، عدا تلك التي تتعلق بالعمليات الحربية وإدارة الجيش". [2]

لكن الحاكم العام، أوقف هذا المشروع للميزانية، وحوله لوزارة الحربية، التي تكفلت بعرضه أمام الغرف البرلمانية.

ففي نفس المرسوم الملكي أعلاه، المادة: 34: "يقف الحاكم العام مسبقا، أمام المجلس الأعلى للإدارة، ويعنى بالميزانيات وحالات توزيع الاعتمادات والحسابات الإدارية الخاضعة لوزيره للحربية. ويحافظ على طلبات الأرصدة في حدود الاعتمادات المفتوحة، أو الموارد المستعملة، المحلية منها والبلدية. وأن يتحلى بالصرامة في النفقات المفرطة، وفي كل حالات الاعتماد المنتظمة والمفتوحة". [3]

وأصبحت الميزانية المحلية خاضعة لوزارة الحربية، وهذا طبعا بقرار رسمي. كما أنها لم تكن خاضعة لمراقبة البرلمان، وإنما لسلطة الحاكم العام:

فقد جاء في المرسوم الملكي: 02 جانفي 1846م/ 05 محرم 1262هـ المادة 51: "تهيأ

---

[1] وهذا ما أثبته "دوال" (*M. Douel*)، مصدر سابق: ص: 164. في الواقع، تم التصرف في الميزانية المحلية، التي أظهرت حالة النفقات، مقاطعةً مقاطعةً: انظر المرسوم الملكي لـ: 2 جانفي 1846، المادة: 39: "يعد جدول افتراضي بالنفقات المقترحة، يتكون من قسمين للميزانية المحلية والبلدية: 1- تقسيمها على كل مقاطعة، بحيث تشمل تماما كل الأرصدة المخصصة لكل منها؛ 2- تقسيم أرصدة كل مقاطعة إلى أجزاء من الرصيد العام من 15 %، والتي توجه لنفقات البلدية النفعية؛ 3- وضع مبلغ 10 % يقدم كأرصدة مخزّنة واحتياطية". وهناك ترتيبات أخرى في نفس المرسوم (المادة: 41، 42، 50 إلخ)، التي ألحّت على الصبغة الإقليمية للميزانية المحلية. كل هذا الأمر مطابق لمرسوم 15 أفريل 1845 الذي قسم الجزائر إلى ثلاث مقاطعات.

[2] Pierre de Ménerville: op.cit, T1, p: 14.

[3] Ibidem.

الميزانية المحلية والبلدية مؤقتا عن طريق الحاكم العام، وبعد طرحها للمداولات في المجلس الأعلى للإدارة، ترسل لوزيرنا للحربية، قبل 15 سبتمبر من السنة التي تسبق السنة المالية. وتنظم هذه الميزانية مطلقا عن طريقنا، بتقرير من وزيرنا للحربية، بموجب ترتيبات المادة 6 من قانون 4 أوت 1844". [1]

وقد كانت مرجعية قانون المالية لـ: 4 أوت 1844م/ 05 رمضان 1264هـ، قبله، أقل من القانون الملكي، وسن القوانين في الجزائر عن طريق المراسيم، لم يكن إلا امتيازا بسيطا من قبل السلطة التشريعية. وحسب "فيير"، فإن حجم قانون المالية لا يبدو ذا أهمية: وأثبت أن نظام الأوامر، كان يحظى بتفويض بسيط من السلطة، وليس له حصانة برلمانية من أعضاء السلطة التشريعية، بل كان في صالح السلطة التنفيذية. [2]

وبهدف تعزيز هذا النظام وتوطيده، أعيد تنظيم المصالح المالية، لتوضع تحت أوامر مدير المالية والتجارة، وخمس مصالح مالية متخصصة.

فقد جاء في المرسوم الملكي لـ: 2 جانفي 1846، المادة: 65: "توضع المصالح المالية المثبتة تحت تصرف مدير المالية والتجارة ومراقبته ... والمصالح الخمسة هي: التسجيل والأملاك (الدومان)؛ والغابات؛ والجمارك؛ والضرائب المختلفة؛ والعمليات الطبوغرافية. وتتضمن اختصاصاته تسيير تلك المصالح وإدارتها، وجباية الحقوق والموارد المشار إليها من كل مصلحة، من الجدول رقم: 4، الملحق بهذا المرسوم". [3]

وقد كانت المؤسسات المالية للجزائر تعرض بالشكل التالي:

– فمن أجل تحضير الميزانية العامة: كان يجتمع رؤساء المصالح المالية، [4] ومدراء الشؤون المدنية، والمجلس الأعلى للإدارة، والحاكم العام. وفي ذلك الحين يتم إعداد مشروع الميزانية، الذي يرسل إلى باريس لوزير الحربية المكلف بالتصديق عليه.

– وبغية إعداد الميزانية المحلية: يعد المشروع من قبل مدير المالية والتجارة، والمجلس الأعلى

---

[1] P. E. Viard: ***Le régime législatif de l'Algérie, traité élémentaire de droit public et de droit privé en Algérie***, 1re partie, Alger, 1961.

[2] Ibidem.

[3] Pierre de Ménerville: op.cit, T1, p: 15.

[4] جاء في المرسوم الملكي لـ: 2 جانفي 1846، المادة: 30: " ... يحضر رؤساء المصالح ويرسلون إلى الحاكم العام، الحالات المرتبطة بالاعتمادات الضرورية المفترضة، بغية المساعدة في نفقات المصالح المكلفة"؛ المادة: 31 "... وهذه الحالات توقف مؤقتا عن طريق الحاكم العام، بعد مناقشتها في المجلس الأعلى للإدارة، ثم تحول إلى وزيرنا للحربية، من أجل إعداد الميزانية".

للإدارة، والحاكم العام، ثم يحول لوزير الحربية ليبت إقراره بشكل قطعي.[1]

– وبهدف تغطية الأموال: يتم تكليف كل من؛ محصلي الضرائب، والمصالح المكلفة بالجباية، ومدراء المالية والتجارة، ومدير الشؤون المدنية. وكذا الحاكم العام، والمجلس الأعلى للإدارة، ووزيري الحربية والمالية، دون إدخال تعديلات في وظيفة المصالح الضرائبية.[2]

إضافة إلى أن الخطوط العريضة للنظام المالي، يمكن إثباتها كما يلي: يقوم المشرع بإعداد خطوة أولية في طريق الإدماج، حيث يقوم بترجمتها لمركزية صارمة، لا تحمل تأثيرات بطيئة، ويُشعر بـ: تباطؤ المصالح المركزية وكثافتها، والمغالاة في وجهة النظر الشخصية للمصالح المحلية. وهذه النقائص، كان قد أخبر بها "ألكسي دو طوكفيل".[3] وبالموازاة مع ذلك، وحسب "دوال": كان هذا النظام، -بخلاف اقتراحات الأشخاص "المستنيرين"، كـ: "بلوندال" (*Blondel*)، الذين عملوا بالحد الأدنى من إرادتهم وروحهم التكافلية- قد تمكنوا من إحكام قبضتهم على الجزائر، وإقامة مصالح ذاتية -كانت بعيدة عن الظرف- مع الحاكم العام، وكذا وزير الحربية. كما أن "بيجو" لم يشجع التَعَدّي على الحصانة البرلمانية، موازاة مع الشخصية الإدارية،[4] التي لم تقم بإصلاح المؤسسة تماما. فكان متعودا على "أعمال الخفة" مع الميزانية، ويغترف كثيرا من الميزانية

---

[1] نفسه، المادة: 50: "تحضّر الميزانية المحلية والبلدية من قبل مدير المالية والتجارة، وبمساعدة الحالات المرتبطة، التي تصله من المجلس الأعلى للإدارة". انظر كذلك المادة: 51 أعلاه.

[2] نفسه، المادة: 67 وما بعدها. وكانت تلك التعديلات تتعلق بالتسيير الشخصي، وبخلق المناصب أو إلغائها، وبمطالب الاعتماد أو دفعها.

[3] ذكر "ألكسي دو طوكفيل"، خلال سنة 1846، أن: "الإدارة الوحيدة للجزائر كانت تستقبل أكثر من 24000 برقية رسمية، وبعد إتمام الغزو أصبحت 28000.كان بعضها إما عن وشاية، أو ما يحتاج إلى توضيح من نشاط تلك الإدارة. ونحن نعلم أن إرادة مركزة الأمور، لم تكن في نفس الوقت، لتفقد إرادة التباطؤ، خصوصا إرادة سير كل المصالح..". "..وكل واحدة من تلك الإدارات المركزية، كانت تريد تثبيت نفسها في صرح واسع، ولا تريد سوى المصاريف الكبرى من الخزينة. ثم إن كل منها، كان يريد أن ينتظم في صلاحياته، ويشمل العديد من المكاتب. ولم تكن المكاتب تنشأ للنظر في الأمور دائما فقط. لكن للنظر في الأهمية التي يمكن للإدارة القريبة منها، أن تنظر فيمن تثبت..". "..وتعد الجزائر اليوم أكثر من 2000 موظف أوربي في الأمر المدني، وهو ما يقابل تقريبا عدد ما يوجد في فرنسا أو أكثر. ومع ذلك نتعجب من الأعوان الذين يفقدون رشدهم وتمييزهم. ونرى الأعوان التنفيذيين يفقدون كثيرا من مصالحهم ...". انظر/

- A. de Tocqueville: ***Rapport sur le projet de loi relatif aux crédits extraordinaires demandés pour l'Algérie***, Paris, 1847, p: 330, 334-342.

[4] حاول السيد "دوال" (*M. Douël*) بمناسبة تأليفه لكتابه في الذكرى المئوية للاحتلال، إثبات قيمة إدارة "بيجو" وبرهنتها. ففي إحدى الآراء يقول: إنه كان بارعا، "كان الماريشال مصمما وسريع العمل، ليثبت عدم فائدة الإدارة، فأبعد عن الجزائر كل شيء ممكن. كما أثبت أيضا أن "الدوق ديسلي" (*Le duc d'Isly*) نفسه كان كارها للإدارة المدنية. انظر/

- P. Azan: ***Bugeaud et l'Algérie***, Paris, 1930, p:140.

الاستعمارية عند نضوب الميزانية العامة. و لم يشجع الترابط في أعماله. فنشأت نزاعات بينه وبين مديره للشؤون المدنية: "بلوندال"، هذا الأخير الذي استقال من منصبه، فشعر "بيجو" أن الوقت ما زال لم يحن بعد، لنقل مشاريع الميزانية المحلية. وخلاصة القول: إن تكاليف الحرب كانت تدفع إلى استقالة "بيجو"، وضرورة تعويضه. و لم يكن الذين خلفوه في مستوى قوة شخصيته، فلم يعد التحضير التقريبي لذلك النظام يلقى معارضة تذكر، مقابل تزايد الإدماج النقدي وتدعمه. [1]

II– النمو ابتداء من سنة 1848/ 1264هـ:

– تعزيز الإدماج وتقويته: إن الفترة الممتدة بين سنتي 1848/ 1264هـ إلى 1870/ 1286هـ، كانت تحت سلطة وإرادة الحاكم العام الفرنسي، لأن الفرنسيين كانوا يعتقدون بإمكانية تطبيق نظام مالي للجزائر، ضمن النظام الفرنسي. ذلك الإدماج تم توطيده عبر ثلاث مراحل متعاقبة:

- تطبيق نظام المقاطعات في ميزانية الجزائر في عهد الجمهورية الثانية.
- مركزة الميزانية العامة من قبل باريس، وتحت رعاية وزير الجزائر والمستعمرات.
- تقسيم الصلاحيات بين الجزائر وباريس، مع نهاية عهد الإمبراطورية الثانية.

كما أن الخطوط الكبرى للنمو، يمكن رسمها بإيجاز كما يلي:

1) تطبيق نظام المقاطعات لميزانية الجزائر: كانت الإصلاحات الإدارية الاستعمارية في الجزائر، تتخذ من قبل السلطة التنفيذية المؤقتة. وحتى سنة 1848/ 1264هـ، نُظر فيها من قبل: إنشاء ثلاثة أقسام مربوطة بالمصالح الأساسية: العبادات، والتعليم، والعدل والجمارك، والتابعة للوزراء في فرنسا. [2] وكان الهدف من ذلك جليا؛ بغية نزع سلطة الحاكم العام بكل سهولة وبساطة، وكذا المصالح المركزية لهيئاته المالية. ومنذ ذلك الوقت أصبحت توجد هناك ثلاث ميزانيات إقليمية متمايزة، [3] موضوعة تحت سلطة الوالي، هذا الأخير الذي كان تابعا لوزير الحربية

= أما "طوكفيل"، فكان قد أشاد بالرقابة، "لم تكن تلك القضية من الناحية التطبيقية فحسب، بل أتبعت بعمل، لا يتم إنهاؤه، إلا بعد إتمام العمل التابع له أكثر. أما بقية العقود التي كانت مطلوبة، فقد كانت تتطلب الحضور الدائم، بأقل اعتياد وألفة من أية مؤسسة. فخلال الخمس سنوات الماضية، كان الماريشال "بيجو" يمرر الذهب من إفريقيا. تعلم كم من الوقت مكث في الجزائر؟ للأسف كان سنتين". انظر/ - A. de Tocqueville: ***Intervention dans le débat sur les crédits extraordinaires de 1846***, , Paris, 1847, p: 300.

[1] M. Douel: op.cit, p: 161 et 170-171.

[2] Ibid, p: 220.

[3] Arrêté du pouvoir exécutive du 9 décembre 1848, art: 15 (Cf; Pierre de Ménerville: op.cit, T1, p: 28.)

مباشرة.[1] وفي مقابل بقي الحاكم العام يتصرف بروابط متداخلة مع مجلس الحكومة.[2] ولا تخضع لصلاحياته تلك المؤسستين الدستوريتين: مداخيل الإدارة العامة ومصاريفها،[3] والاعتمادات المتعلقة بالأقاليم العسكرية.[4]

وقد كان مطلوبا من ذلك الإصلاح، أن يمايز بين المقاطعات الجزائرية العسكرية الثلاث. أما الحاكم العام، فإنه لم يحتفظ، إلا بما تبقى له من صلاحيات، لكن المعروف أنه وفي أثناء التطبيق، لم يتم شيء من ذلك. ومن الناحية التطبيقية، كان العجز في الموازنة المالية في سنوات 1847/ 1263هـ إلى 1850/ 1266هـ من أكثر الأمور تعقيدا؛ فكان عجز الموازنة في الميزانية العامة لسنة 1847 قد ارتفع إلى: 95.305.084 فرنكا؛ وفي سنة 1848: 82.654.203 ف، ووصل في سنة 1849 إلى: 75.830.797 ف، وفي سنة 1850 إلى: 63.472.350 ف. وفي حال احتساب العجز في موازنة النفقات المدنية، نجد الأرقام التالية:

السنوات	المداخيل	النفقات المدنية	العجز
1847	12.948.750	16.682.562	3.733.812
1848	13.440.888	20.111.521	6.670.633
1849	11.754.164	27.798.809	16.044.635
1850	13.681.593	21.277.644	7.696.051[5]

كما أن ارتقاء النظام الإمبراطوري، لم يأت بأي تحسين في هذا النظام. وعبثا حاول الحاكم العام للجزائر؛ الجنرال "راندون"، ضرورة إنشاء ميزانية جزائرية مستقلة، ولم يحصل على طائل.[6] ففي إحدى رسائله إلى وزير الحربية: "كانت هناك إمكانيتين لتجاوز المانع أو العائق: في حال حكومة الجزائر، التي ستعين مباشرة من قبل السلطة التشريعية، ميزانية خاصة، وتتصرف فيها بكل الضمانات، ومع كل الحواجز المطلوبة. وكذا في حالة الميزانية الاستعمارية، التي أنشئت على قواعد موافقة، وكذا الاعتمادات التشريعية، التي كانت في حاجة إلى الاتفاق على معيار أو سند للمساعدة

---

[1] Ibid, art: 12, (Ibid, p: T1, 29.); Cf: supra, p: 274.
[2] Ibid, art: 8 et suiv, (Ibid, p: T1, p: 27.).
[3] نفسه، المادة: 10: "12° إن تحضير ميزانية الحرب لا بد أن تتعلق مداخيلها ومصاريفها بالإدارة العامة للجزائر".
[4] نفسه، المادة: 10: "إن كل ما يتعلق بالأقاليم الخاضعة للنظام العسكري يتم بها - حصريا- إنشاء الضرائب والرسوم وتعديل كل الموارد المحلية أو إلغائها ... قبل أن تقسم الاعتمادات التشريعية المؤثرة في المصالح المدنية للمنطقة العسكرية".
[5] تم استخراج هذه الأرقام من/ - M. Douel: op.cit, p: 203.
[6] Ibid, p: 248 et 252.

المالية الإضافية." [1]

ومن أجل إنقاص الميزانية العامة، أنشأ راندون العديد من البلديات التي أعانته في مـــوارده الخاصة. [2]

وقد كان تطبيق النظام المؤسس في سنة 1848/ 1264هـــ -الذي لم يعمل بـــه بـــشكل تطبيقي، وكان حبرا على ورق، في شكل نصوص- يتم بصيغة أقل قليلا، مما أقيم من قبـــل وزارة مستعمرة الجزائر. [3]

2) مركزة الميزانيات الجزائرية [4]: لقد كانت وزارة مستعمرة الجزائر، من الناحية الماليـــة، مسجلة في مديرية ومستوى مزدوجان؛ فقد قام الأمير "جروم" (*Le prince Jérôme*) بعـــدة أعمال، بهدف تحسين أفكار حكومة سنة 1848، لكنه بالموازاة مع ذلك، ألغى منـــصب الحـــاكم العام، ومَركَزَ مجموع ميزانية الجزائر في حكومة باريس. واستفاد من حركتين مزدوجتين: لامركزية الميزانية على مستوى الإقليم (*Province*)، ومركزية الميزانية في باريس. [5]

وكانت وضعية ميزانيات الأقاليم، تتمثل في واحدة من أكبر الوزارات القائمة، في تثبيـــت المجالس العامة. [6] وكان تفعيل تلك المجالس، في اجتماع المقاطعة. كما أن كل مجلس عـــام كـــان يستقبل تسيير جزء من الميزانية المحلية القديمة:

ففي تقرير إلى الإمبراطور، مرفق بالأمر الإمبراطوري (*le décret impérial*) لـــــ: 27 أكتوبر 1858/ 20 ربيع الأول 1275هـــ نجد: "تعوض من الآن فصاعدا، الميزانية المحلية والبلدية، بثلاث ميزانيات إقليمية متمايزة في كل مقاطعة، وفي الإقليمين المدني، والعسكري. أمـــا المـــداخيل

---

[1] ***Lettre de Randon au Ministre de la Guerre***, in, Archives Nationales., F. 80, n° 1677; cité par: C. Bontems: op.cit, p: 342.

[2] - Cf. supra, p: 275. et - M. Douel: op.cit, pp: 248-249.

وعن كيفية إنشاء المجالس البلدية، وليس البلديات تامة الصلاحية (*communes de plein exercice*)، راجع المرجـــع نفسه: ص: 248. أما مصطلح بلدية تامة الصلاحية، فسيستعمل لأول مرة بعد ذلك في سنة 1858 في تقريـــر الأمـــير "جيروم"، المرفق بالأمر الإمبراطوري (*le décret impérial*) لـــ: 27 أكتوبر 1858/ 20 ربيـــع الأول 1275هـــــ.

انظر/ - Pierre de Ménerville: op.cit, T1, p: 39.

[3] C. Bontems: op.cit, p: 343.

[4] - R. F. Moulis: ***Le ministère de l'Algérie***, Paris, 1926, p: 143 et suiv.

- H. Giraud: ***"Trente mois de ministère spécial"***, in, Revue contemporaine, Paris, janvier 1861, p: 427.

[5] C. Bontems: op.cit, p: 343.

[6] وقد ميز "ر.ف.مولي" (*R. F. Moulis*) بين التأكيد على إنشاء المجالس العامة، وبين القول بإنشاء وزارة الجزائر.

- H. Giraud: op.cit, p: 143 et suiv. - M. Douel: op.cit, p: 253.

والنفقات، فلا بد أن تكون ذات صبغة بلدية محضة، ومتباعدة في ميزانياتها، والتي من المهم أن تحتفظ بالخاصية الإقليمية، التي يكون الأعضاء ذوي الصلاحيات الكاملة، قد أقاموها نهائيا، لتطبق ضمن النظام المالي للبلدية. وعندما تكون المداخيل والنفقات من نفس النوع، وخصوصا في النواحي، التي لا يطبق فيها القانون البلدي، يحدد الأمر؛ الهدف من الميزانية الخاصة، وينظم عن طريق الوالي، أو قائد الإقليم العسكري". [1]

وقد أرادت وزارة المستعمرة الجزائرية، أن تكون صارمة في التمييز بين النظام المالي للأقاليم والنظام البلدي. ففي الأمر الإمبراطوري المذكور أعلاه المادة: 54، التي أخذت بعين الاعتبار نظاما وقتيا: "ميزانيات النواحي، التي لا تقام في البلديات، تنظم في المقاطعة عن طريق الوالي، وفي الأقاليم العسكرية، عن طريق قائد الإقليم..." [2]

وعلى الرغم من بعض الأوامر المبدئية، [3] فإن سلطات المجلس العام في الجزائر، قد جاءت أقل مما كان قد أوضحه المجلس الفرنسي. والميزانية كانت تقام من قبل الوالي (*préfet*)، وقائد الإقليم العسكري، والتي لا يمكن تطبيقها، إلا بعد استشارة المجلس العام، وأخيرا الأمر القطعي من قبل الأمر الإمبراطوري؛ أي بعد مداولة بسيطة من قبل المجلس، لكن بطريق اتخاذ القرار بالتصويت.

فقد ورد في الأمر الإمبراطوري لـ: 27 أكتوبر 1858، المادة: 61 أن: "ميزانية كل مقاطعة، تحضر بانسجام بين كل من الوالي وقائد الإقليم العسكري، وتعرض على المجلس العام عن طريق الوالي. وبعد التداول في شأن هذه الميزانية من قبل المجلس العام، يتم ضبطها نهائيا بأمر إمبراطوري. ومع ذلك نلاحظ أن تصريحات المجلس العام بخصوص النفقات غير العادية، لا يمكن تعديلها". وفي المادة: 46: "... لا يتم تسجيل إي اعتماد رسمي في هذا الفصل المتعلق بالنفقات غير

---

[1] Ibidem.

[2] وهذا بسبب حدوث بعض المشاكل في الخدمة في بعض النواحي، التي لم تستفد إطلاقا من النظام البلدي. (Cf. Supra, p: 434.)؛ وانظر أيضا/ - Pierre de Ménerville: op.cit, T1, p: 40.

[3] جاء الأمر العام، بخصوص تنفيذ الأمر الصادر بتاريخ 27 أكتوبر 1858 المرسل إلى الولاة، والجنرالات قادة الأقسام. "... سأظل سيدي الوالي أنادي، لألفت عنايتكم للنقطة، التي تهم في إنجاح المقياس الأكبر، الصادر من قبل أمر 27 أكتوبر. والآن في كل مقاطعة هناك امتياز من إقليمين، وإدارة مزدوجة، والتي أسفرت في الأخير، أن الحكومة أمتثلت للضرورة، والتي –رغم صبغتها المؤقتة– فإنها كانت إجبارية، وربما أيضا لم تقدر خطرها حق قدره. لكن لم تقصد، إلا هذا الامتياز، الذي ترجم في اتجاه متباعد: وبعيدا من هنا، وبكل صراحة، هناك وحدة في الهدف، والذي سيُكوّن حتما؛ فرنسا جزائرية، تكون متماسكة ومتجانسة تحت حماية قانوننا المشترك. وفي الأخير فإن الأمر قد أنشأ الآن مجلسا عاما واحدا، وميزانية واحدة لكل مقاطعة". انظر/ - Pierre de Ménerville: Ibidem.

العادية، والمخصصات المتأتية من قبل المجلس العام، ولا تغير، أو تعدل، إلا بأمر ينظم هذه الميزانية". [1]

وكان الأمر الإمبراطوري الصادر في: 27 أكتوبر 1858/ 20 ربيع الأول 1275هـ، قد أسّس المجالس العامة، وثبّت بالموازاة مع ذلك، المداخيل والنفقات، التي تدخل في الميزانية الإقليمية. فالنفقات كان بعضها عاديا وبعضها الآخر غير عادي؛ فالنفقات العادية كانت تحتوي على استعمال المنشآت العمومية الإقليمية وصيانتها، ووظيفة المصالح الإقليمية العمومية، وتسديد القروض، وصيانة الطرقات، إلخ؛ [2] أما باقي النفقات، التي لم يلم بها الأمر، فتسمى غير عادية أو اختيارية. [3] ونفس الشيء يقال عن المداخيل التي، كانت إما عادية أو غير عادية. فالأولى كانت تتكون -بالخصوص- من حصة، أو نصيب المقاطعة على الضرائب العربية، وخمس رسم الدخول من البحر أو الجمارك، والغرامات المدفوعة من قبل المسلمين الجزائريين، إلخ؛ [4] أما الثانية، فكانت تتضمن بالخصوص: الهبات والوصايا، والقروض، والإعانات المالية. [5]

وكان يوجد هناك صندوق مشترك للمقاطعات الثلاث، يتغذى من اقتطاع عشر المداخيل من كل مقاطعة. ذلك الصندوق الذي ترك أمر تقديره للوزير، الذي كان يختار تقسيمه بين المقاطعات، وفقا لاحتياجات كل منها. [6] علاوة على ذلك، فقد تَرَك أمر إلغاء الميزانية المحلية والبلدية، بعض المبالغ المالية معلقة بقرار. وهذا "العائد، أو الربح الإضافي" أصبح نهائيا يساوي التقسيم بين ميزانيات المقاطعات الثلاث. [7] ولم تكن هذه المعايير مجتمعة تتعلق، إلا بالإدارة الإقليمية والبلدية، وبقيت منتظمة ومقدرة من الميزانية العامة، هذه الأخيرة التي كانت ممركزة من باريس. [8]

وكان تثبيت المصالح المركزية المالية في باريس، تصرف لم يكن ليتم، إلا بذلك الجهد الذي بذله: "جيروم نابليون" (*Jérôme Napoléon*)؛ فكان يجب -بالموازاة مع ذلك- إعادة المصالح القديمة الملحقة، بسلطة وزير الجزائر، الذي كان يسير المستعمرات الفرنسية كذلك. ومنذ ذلك

---

[1] Ibidem.

[2] الأمر الإمبراطوري لـ: 27 أكتوبر 1858: المادة: 44.

[3] نفسه: المادة: 46.

[4] نفسه: المادة: 48.

[5] نفسه: المادة: 49.

[6] نفسه: المادة: 50. وانظر/ - R. F. Moulis: op.cit, p: 147 et - M. Douel: op.cit, p: 260.

[7] نفسه: المادة: 55. وكان هذا الربح الإضافي قد ارتفع إلى مبلغ أعلى إلى 2 مليون؛ انظر/ - M. Douel: op.cit, p: 203.

[8] وقع تحفظ بشأن هذه النقطة بشدة، الأمر الذي أثار اهتمام بعض المؤلفين. فنجد عناصر الإجابة عند "دوال"، نفسه: ص: 258 وما بعدها.

الوقت كانت الوزارة الخاصة، لا تدير إلا الشؤون المدنية، وظلت النفقات ذات الصبغة العسكرية في يد وزير الحربية. [1] ولأول مرة منذ سنة 1837/ 1252هـ ارتفع مبلغ الموارد أكثر من مبلغ النفقات المدنية. فقد بدأ تقويم الوضعية المالية وإصلاحها، ابتداء من سنة 1857، واستمرت حتى سنة 1860. وقد وأعطى "دوال" الأرقام التالية:

السنة	المداخيل	النفقات المدنية	التوازن
1850	20.643.971	19.451.786	+ 1.192.195
1858	20.732.295	19.980.374	+ 757.921
1859	20.427.231	19.821.490	+ 1.605.741
1860	20.568.525	20.104.285	+ 454.240 [2]

لكن هذه الأرقام لا تتطابق مع ما ذكره: "لروي بوليو"، [3] بحيث أعطى ما يلي:

السنة	المداخيل	النفقات	التوازن
1857	19.995.970	17.794.937	+ 2.201.333
1860	19.717.317	21.377.021	- 1.659.704

ولم يسمح قصر عمر الوزارة القائمة آنذاك، بإنشاء هياكل مالية صلبة، تنتج عن تقاليد إدارية دائمة. فحضرت ميزانيتين فقط خلال وجودها: الخاصة بسنة 1859/ 1275هـ، وتلك المتعلقة بسنة 1860/ 1276هـ. كما أن العودة إلى الإدارة العسكرية، وبعث الحكومة العامة، قد أعادا الاعتراف بهذه التجربة. [4]

3) عودة السلطة العسكرية وتقسيم الصلاحيات بين الجزائر وباريس [5] : لقد ألغيت الوزارة الخاصة بتعيين الحاكم العام في الجزائر، واللامركزية الجزئية للميزانية في الجزائر. وإذا صح القول العودة إلى نظام مرسوم سنة 1848/ 1264هـ، لكن ببعض الاختلافات، والأهمية البادية للفرنسيين.

ففي المرحلة الأولى؛ لم يكن تطبيق الميزانيات المحلية وفق نظام المقاطعات، ليلقى أية معارضة

---

[1] R. F. Moulis: op.cit, p: 115.
[2] M. Douel: op.cit, p: 203.
[3] (P. Leroy Beaulieu: ***L'Algérie et la Tunisie***, Paris, 1897, p: 195.)، والذي استقاها من خلال: (<u>Bulletin de statistique et de législation comparée</u>, juin1885, p: 662.)
[4] C. Bontems: op.cit, p: 345.
[5] - E. H. Cordier: ***Napoléon III et l'Algérie***, Alger, 1937, p: 235 et suiv.
- M. Douel: op.cit, p: 263 et suiv.

وخلاف. والمؤكد أن المقاطعات الثلاث غدت تابعة لسلطة الجنرالات قادة الإقليم، لكن بعلم المجالس العامة، التي لا يمكن أن تقوم بإدخال تعديل عليها، وإنما تقوم بإعداد لائحة أو بيان مهم في إعداد ميزانية المقاطعة. فقد جاء في الأمر الإمبراطوري لـ: 10 ديسمبر 1860، المادة: 17: "تحافظ المجالس العامة للمقاطعات على كل ما تقوم بإنشائه عن طريق أمر 27 أكتوبر 1858. وبالموازاة مع ذلك، يبقى جنرالات القسم والولاة، محتفظين باختصاصاتهم المحددة بالأمر ... وحتى عندما تكون المقاطعات تحت سلطة العسكريين، فإن صلاحيات المجالس العامة تبقى كاملة". أما الأمر الإمبراطوري لـ: 7 جويلية 1865، المادة: 27: "تدعم المجالس العامة، وكذلك الجنرالات قادة المقاطعة، مقابل هذه المجالس، وتخول الاختصاصات بموجب القانون إلى الولاة، عن طريق التشريع المعمول به ..." [1]

وفي مرحلة تالية؛ وإضافة إلى وظيفة الحاكم العام، تم بعث المجلس الأعلى للجزائر في سنة 1860/ 1276هـ، والذي احتفظ بسلطات أكبر من تلك التي كانت للمجلس الأعلى للإدارة قبله في سنة 1845/ 1260هـ. ومنذ ذلك الحين، بدأ الحاكم العام يحضر مشروع الميزانية، ويرسله إلى المجلس الأعلى، [2] الذي يتداول في أمره. [3] وبعد المداولات، يصدر المشروع بقرار رسمي، من قبل الحاكم العام، ليحال إلى وزير الحربية. ثم يتبع كملحق بميزانية هذا الوزير، حيث يُضمّن في قانون المالية السنوية. [4]

وتجنبا لوجود معارضة بين الحاكم العام ووزير الحربية، صدر أمر إمبراطوري في 26 ديسمبر 1864/ 28 رجب 1281هـ، ضبط المهام الخاصة بكل منهما. [5] فمن وجهة نظر إدارية، بدا هذا

---

[1] Pierre de Ménerville: op.cit, T2 p: 4 et 12.

[2] كان المجلس الأعلى يتكون من 22 عضوا سنة 1860: نائب الحاكم، وأعضاء المجلس الاستشاري (كان عددهم 6)، والجنرالات الثلاثة للأقسام، والرئيس الأول لمحكمة مدينة الجزائر، والولاة الثلاثة، والأسقف، وعميد الأكاديمية، والأعضاء الستة للمجالس العامة. انظر (Pierre de Ménerville: op.cit, T2, p: 4.). ثم نقص عدد الأعضاء إلى 24 عضوا بداية من 11 جوان 1863/ 24 ذي الحجة 1279هـ، ففي هذا التاريخ ارتفع مجلس الحكومة (المجلس الاستشاري سابقا) بثلاثة أعضاء: نائب الحاكم (عضو المجلس الأعلى سابقا)، والوكيل العام القريب من محكمة مدينة الجزائر، ورئيس المكتب السياسي للشؤون العربية. انظر/ - Ibid, T2 p: 54.

[3] ***Le décret impérial*** du 10 décembre 1860, art: 12 et 13.

[4] جاء في: (***Le décret impérial*** du 26 décembre 1864, art: 1 et suiv.)، أنه تم تثبيت ميزانية الحكومة العامة للجزائر، بقانون المالية السنوي، ورُبط كملحق بميزانية وزارة الحربية. انظر/

- Pierre de Ménerville: op.cit, T2, p: 12.

[5] E. H. Cordier: op.cit, p: 230 et suiv.

النظام مُرضيا، لكن من وجهة نظر النتائج لم تكن كذلك؛ فالعجز كان يزداد تفاقما ودون توقف؛ فخلال عشر سنوات كان عجز الموازنة على الشكل التالي:

السنة	المداخيل	النفقات المدنية	التوازن
1860	20.568.525	20.104.285	464.340 +
1861	19.236.836	24.615.903	5.379.067 -
1862	19.448.401	22.711.743	3.263.342 -
1863	19.302.127	21.913.315	2.611.188 -
1864	20.770.146	23.099.554	2.329.408 -
1865	20.358.220	21.580.166	1.221.946 -
1866	28.269.356	29.030.167	760.811 -
1867	29.996.836	32.494.768	2.497.932 -
1868	22.565.918	38.985.921	6.420.003 -
1869	31.264.085	35.206.397	3.932.312 -
1870	28.488.289	32.699.581	4.211.292 - [1]

وللتأكد من صحة هذه الأرقام، نقارنها بما ذكره "لروي":

السنة	المداخيل	النفقات المدنية	التوازن
1860	19.717.317	21.377.021	1.659.704 -
1869	15.173.779	37.279.146	22.105.367 -

والأرجح أن تقدير هذه الأرقام المقدمة من قبل "لروي"، هي الأصح، ذلك أن العجز في موازنة سنة 1869 كان ناتجا فعلا، عن غزو الجراد واصطحابه باجتياح وباء الكوليرا، وزلزال، ومجاعة، بين سنتي 1867 و1868، وما تسببت فيه تلك الكوارث على المداخيل. أما "دوال"، فالمعروف، أنه ألف كتابه بمناسبة "الذكرى المئوية" بطريقة ذاتية ومنحازة. [2]

وفي الختام، نقول إنه خلال الفترة موضوع الدراسة، كانت أعمال الحكومة الفرنسية تميل إلى مركزة الميزانية الجزائرية من باريس، بيد أن تلك الأعمال وُوجهت من قبل السلطات الفرنسية المقيمة في الجزائر، والتي كانت ترغب في الاستقلالية الذاتية، وعارضت هذه الوضعية تماما. ويمكن تفسيرها بالأسباب التالية: كان احتلال مدينة الجزائر والجزائر، يبدو في نظر باريس كعملية مربحة، الأمر الذي لم كذلك. أما في نظر المستوطنين، فإن تثبتهم في البلاد، فكان من أجل منافعهم؛

---

[1] M. Douel: op.cit, p: 203.
[2] P. Leroy Beaulieu: op.cit, p: 195.

وإجمالا، فإن حكومة باريس، قد خففت من العجز في الموازنات، وأعانت التجـارب الاقتـصادية المغربية والمتنوعة، مما كلفها الكثير من التجهيزات والهياكل الموضوعة. [1]

ثانيا: الضرائب: الازدواجية الجبائية المتناقضة:

وقد كانت الضرائب المفروضة في العهد الاستعماري، تنقسم إلى قسمين، واحـد يتعلـق بالضرائب التي كان يؤديها المسلمون دون غيرهم، والآخر يشتمل على الضرائب التي كان يـدفعها المسلمون والفرنسيون؛ ويمكن دراسة ذلك في النقطتين التاليتين:

- الضرائب العربية.
- الضرائب ذات الأصل الفرنسي.

I) الضرائب العربية ودافعوها: [2] كان إخضاع السكان المسلمين الجزائريين إلى الضرائب، يعد إذلالا لهم، وما قيام الفرنسيين بها، إلا رغبة في الحصول على مزيد من علامات خضوع قـسم من الجزائريين: فالذين كانوا يدفعون ضرائبهم يعتبرون رعية. [3] وفي موضع آخر لا يمكـن إهمـال حجج الفرنسيين، بأنهم كانوا محاربين حفاظا على وجودهم في الجزائر، لكن المتأمل يجد أن الهدف كان من أجل منافع المستوطنين. [4] ومن وجهة نظر الحكومة، فإن تلك المنافع، ظهرت عن طريـق فائض المداخيل الجبائية على النفقات المالية. ومنذ ذلك الوقت، بدأ حساب عجز الموازنة يتأكد منذ السنوات الأولى، لذلك لم يهمل الفرنسيون أي صنف من الأشياء القابلة للضرائب.

واختيار نظام ضريبي خاص بالمسلمين الجزائريين، كان لبواعث ومعللات عديـدة، يمكـن تحديد بعضها فيما يلي:

كانت هناك ضـرائب محصلة من قبـل العثمـانيين، ذات أصل إسلامي، لذلك لم يكن

---

[1] تم عرض هذا البرنامج بالخصوص في كتاب (A. Warnier: ***L'Algérie devant l'empereur***, op.cit, p: 97 et suiv.)، والذي برهن بشكل مماثل تقريبا، لما قام به "ألكسي دو طوكفيل": (- A. de Tocqueville: ***Travail sur l'Algérie "octobre 1841"***, op.cit, p: 253 et suiv.)

[2] H. Coste: op.cit, p: 33 et suis.

[3] يكفي إعادة الإطلاع على تعليمات "ديميشيل" (*Desmichels*) أو "بيجو"، التي طلبت بشكل معبر، الحصول من الأمير على دفع ضريبة سنوية، لنفهم الأهمية السياسية لهذا الإجراء. فـ: "بيجو" كان يدرك أن: "مداخيل الضرائب تدل علـى بعض الخضوع". راجع رسالته المنشورة في/ - Le Moniteur algérien, 24 juillet 1844.

[4] M. Douel: op. cit, p: 97 et passim.
وفي موضع آخر، كتب "بيجو" إلى الجنرال "نيقربيه" (*Négrier*): "لتنمية الموارد، يا عزيزي الجنرال، لا بد لك مـن أن تصوب ... فهي المهمة الأكثر أهمية من الآن فصاعدا، بالنسبة لحكومتك".

الجزائريون يرفضون دفعها، لأن من الواجب الديني أدائها.[1] لكن الضرائب ذات الأصل الفرنسي، كان من عادة السكان رفضها.[2] وأخيرا كان هناك -بالنسبة للفرنسيين- غياب الإمكانيات التقنية كـــ: مسح الأراضي، وبيان دقيق بالضرائب، والأشخاص المؤهلين، إلخ. وقد بدا أن الضرائب ذات الأصل الفرنسي، يصعب استخدامها، وخصوصا في الأقاليم العسكرية.[3]

وقد فرض الفرنسيون منذ الأيام الأولى للاحتلال ضرائب على الجزائريين، ذكر البعض أنها كانت مشابه للحقوق المشتركة في فرنسا، وهذه الضرائب كانت تدفع سنويا، على شكل رسم يسمى "غرامة"، كان في عمومه: 10 بوجو [18.80 ف] عن كل دار. أما القبائل القريبة من المدن، فتدفع من 15 إلى 20 بوجو عن كل خيمة.[4]

إضافة إلى أنه، وفي عهد "بيجو" ومساعديه،[5] كانت الضرائب الأساسية المحصلة، هي تلك التي كان يجبيها العثمانيون؛ من عشور، وزكاة، وحكور، وعسة.[6] وفي سنة 1858/ 1275هـ، أضيفت إليها اللزمة الخاصة ببلاد القبائل وسكان الجنوب.[7]

وكان العـــشور يحتفظ بطبيعته الأصلية، كضريبة على المحاصيل ذات الطبيعة العقارية، بناء

---

[1] R. Germain: ***La politique indigène de Bugeaud***, Paris, 1955, p: 320.
لم تكن هذه الحجة مقبولة من كل السكان الجزائريين، فرأينا على سبيل المثال سكان منطقة القبائل رافضين دفع منتـــوج الضرائب القرآنية إلى العثمانيين، وكذلك للأمير عبد القادر، بدعوى أن تلك المبالغ تستعمل لمنفعة جماعتهم وصالحها. و لم يكن هناك إجبار، في الخضوع إلى الضرائب الشرعية، ودفعها إلى السلطة السياسية.

[2] Bugeaud: ***Exposé de la situation***, op.cit, p: 100.
ليس من طائل في البحث عن البرهنة، على أن أغلب الضرائب المقتطعة في فرنسا، فقدت هدفها في الجزائر، وأضحت عديمة الفائدة. انظر/ - R. Germain: op.cit, p: 321.

[3] Ibid, pp: 300.

[4] A. Villacrose: ***Vingt ans en Algérie ou tribulation d'un colon, racontées en 1874 par lui-même; la Colonisation en 1874, le régime militaire et l'administration civile, Mœurs, Coutumes, Institutions des Indigènes, ce qui est fait-Ce qui est faire***, Challamel Aine,Libraire-éditeur,Paris1875,p:270

[5] انظر/ - R. Germain: op.cit, pp: 321-322. - ومع ذلك، كان النظام معمما قبل مجيء "بيجو" عـــن طريـــق الماريشال "فالي" (*Valée*). انظـــر/ - V. Piquet: ***Les réformes en Algérie et le statut des indigènes***, Paris, 1919.

[6] المرسوم الملكي لـــ: 17 جانفي 1845، الجدول "أ" (A): الضرائب العربية: المحاصيل الصافية1° الحكور (إيجار أراضـــي العزل)؛ 2° العشور (ضريبة على الحبوب)؛ 3° الزكاة (ضريبة على القطعان)؛ 4° العسة (ضريبة تدفع من قبل القبائـــل الصحراوية). انظر/ - Pierre de Ménerville: op.cit, T1, p: 333.

[7] Ch. R. Agéron: ***Les Algériens Musulmans et la France (1870-1919)***, Paris, 1968, T1, p: 250.

على طريقتها التي تجبى بها. [1] وكانت الزكاة تتدرج في تعديلاتها، وبقت كرسم على المواشي، حتى سنة 1858/ 1275هـ، عندما عممت على كامل الجزائر، خصوصا في الإقليم القسنطيني. [2] وبقي الحكور، ضريبة خاصة بإقليم قسنطينة، واحتفظ دائما بصيغته كضريبة عقارية، تأتي كتكملة للعشور. [3] أما العسة، فاختفت في سنة 1858/ 1275هـ، وعوضت باللزمة، والتي كانت رسما يستخلص من القبائل الصحراوية. [4] وأخيرا اللزمة، التي كانت فيما سبق، ضريبة على رأس المال، في بلاد القبائل، وكرسم على نخيل الجنوب وواحاته. [5]

ولا ندخل في هذا المقام، في تفاصيل ذلك، ونكتفي بإظهار المسائل الثلاث التالية: تحديد الأشخاص الخاضعين للضرائب العربية، وتقدير الضرائب العربية، وأخيرا طرق تغطية الضرائب العربية.

ولقد حدد الأمر الملكي لسنة 1845، الضرائب المطلوبة، والواجبة الأداء من قبل السكان الجزائريين، وثبتت بدفعها نقدا. [6] وقد نجم عن فرض تلك الضرائب، أن فرضت على كل ما يتعلق بالجماعة الإسلامية وحدها. وكانت هناك مسألتان تتعلقان بجبايتها؛ الأولى هل تفرض على اليهود الجزائريين، أم لا يخضعون لها ؟ والثانية هل تتناسب ضريبتا العشور والحكور والصيغة العقارية، ذلك الشكل المناسب للأرض، والفلاحين الذين يزرعونها ؟

1) اليهود والضرائب العربية [7] : بعد فترة من إصدار المرسوم المالي لسنة 1845، أعقبه تصريح وزاري مدقق في 5 نوفمبر 1845/ 6 ذي القعدة 1261هـ، [8] أوضح بأن الأوربيين معفون من الضرائب العربية. لكن اللبس بقي متعلقا باليهود، الذين كانوا مجتمعين في شكل قبائل، دخلت في الديانة اليهودية منذ القديم، وكانوا في العهد العثماني خاضعين لضريبتي الحكور

---

[1] Cf, Supra, p: 67.

[2] وبخصوص إعفاء منطقة قسنطينة من الزكاة، راجع المرجع أعلاه، ص: 67. وبخصوص امتدادها بداية من سنة 1856 انظر/
- H. Coste: op.cit, p: 6. - Ch. R. Agéron: op.cit, T1, p: 251.

[3] Ibid, T1, p: 250.

[4] العسة غرامة متقلبة؛ فكانت تضرب في العهد العثماني في بايلك التيطري على جماعات أولاد نايل، الذين كانوا يأتون إلى التزود من الأسواق: برسم يقدر بـ: 1 دورو لكل حمل جمل. انظر/ - Federmann et Aucapitaine, op.cit, in, R.A, Alger, 1867, p: 211 et suiv.

[5] Ch. R. Agéron: op.cit, T1, p: 250.

[6] المرسوم الملكي لـ: 17 جانفي 1845، المادة: 2 (Pierre de Ménerville: op.cit, T1, p: 331.)، ومع ذلك يمكن التمييز بين عبارتي: الضرائب العربية (المادة: 1، و9)، والضرائب المستحقة على السكان العرب (المادة: 2، و3)

[7] Ibid: p: 34 et suiv.

[8] Ibid: p: 37.

والعشور.[1] واعتمدت الإدارة الاستعمارية على هذه الأخيرة، وألزمت اليهــود الجزائــريين بكــل الضرائب العربية، مما حدا بأحد اليهود؛ وهو "أبرهام القنــوي" (*Abraham el-Kanoui*)، إلى الطعن في الأمر، أمام مجلس الدولة.[2] بحيث قدم التماسا قانونيا، اعترض فيه على خضوع اليهــود للزكاة؛ متذرعا بالحجتين التاليتين: أن هذه الضريبة العربية المستحقة ذات أصل قرآني، وبالمقابل لا يوجد هناك إجراء تشريعي، يخضع اليهود لهذا النمط من الضريبة. لكن مجلس الدولة رفض الطلب، في قراره لــ: 13 أوت 1863/ 28 صفر 1280هــ، بسبب: أن الضرائب العربية واجبــة الأداء في كل الجزائر، باستثناء الأوربيين، وبالتالي لا بد على اليهود من أدائها.[3]

وبصدور قانون "الاستشارة المشيخية" (*Sénatus-consulte*) لسنة 1865، تم مشاورة المسلمين واليهود في نوعية الرعايا الفرنسيين،[4] وأن لا يمكن تعديل النظام الأساسي الجبائي. لكــن في أثناء التطبيق، لم يظهر أي أثر لذلك، وإنما تم أقلمتها، لتفرض على المسلمين الذين يتهربون من الضرائب العربية.[5]

---

[1] Ibid: p: 35.

فقد كانت توجد، ضريبة خاصة بقبيلة: "بني ماموني" (*Beni Memouni*) اليهودية، التي كانت مستقرة في ناحية سوق اهراس، وكانت خاضعة للحنانشة، القبيلة الأقوى، التي كانت تعيش مستقلة ذاتيا بالقرب من الحدود التونــسية. وهــذه القبيلة اليهودية، ورغم محافظتها على ديانتها، إلا أنها تعربت، حتى باتت عاداتها ونظمها وكل تركيبتها، كقبيلة عربية، أو بربرية. وكانت تعتمد في اقتصادها المعاشي على زراعة الحقول، وبالتالي كانت تدفع العشور، والزكاة لبايات قــسنطينة. وهذا المثال يجعلنا نقول إنه كانت هناك قبائل أخرى تعربت وأسلمت.

[2] Lebon: ***Recueil des arrêts du conseil d'Etat***, 13 août 1863, p: 683.

[3] H. Coste: op.cit, p: 36 et suiv.

وتلك الوضعية، تم التشدد فيها من قبل مجلس الدولة الذي قرر في المادة: 4 مــن "الاستــشارة المــشيخية" (*Sénatus-consulte*) لــ: 1863 (انظر أعلاه، ص: 323). هذا النص، الذي قرر بعد ذلك توزيع الأراضي بين القبائل، وكــذا الريوع والمداخيل، والأقساط، والإقراضات المستحقة للدولة، التي تستخلصها. أما اليهود الذين استلموا قطعا من الأرضي، فأصبحوا يدفعون الرسوم والضرائب المتأتية من النشاطات التي يقومون بها.

لكن التشريعات التي قام بها مجلس الدولة، أخضعت في الأخير، من اعتبروا أجانب من غير الأوربيين، إلى الضرائب العربية. ومن هؤلاء اليهود المغاربة الخاضعون. انظر/ - Lebon: ***Recueil des arrêts du conseil d'Etat, 29 juillet 1901***, 1901, p: 712. in, et Revue algérienne, tunisienne et marocaine de législation et de jurisprudence, 1904, T2, p: 197.

[4] انظر/ "الاستشارة المشيخية" (*Sénatus-consulte*) لــ: 14 جويلية 1865/ 20 صفر 1282هــ، المادة: 1، والمادة: 2. (Pierre de Ménerville: op.cit, T2, p: 151 et suiv.)؛ وقد صدر قــانون "الاستــشارة المــشيخية" (*le sénatus-consulte*) لسنة 1863، نتيجة ظهور مسألة ملكية الأرض. انظر/ - A. Villacrose: op.cit, p: 270. وانظر ما سيأتي.

[5] عند صدور مرسوم "كريميو" (*Crémieux*) في 24 أكتوبر 1870/ 29 رجب 1287هــ منحت المواطنة الفرنسية لليهود

وفي الختام، فإنه خلال الفترة المدروسة، يمكن عرض المبدأ التالي: كان كل سكان الجزائر، خاضعون للضرائب العربية، عدا الفرنسيين، والمستوطنين الأوربيين.[1]

2) المسلمون الجزائريون والضريبة العقارية[2]: ميّز النظام القضائي العقاري في الجزائر، بين الأراضي التي اعتبرها، "مفرنسة" (*Francisées*)، وغيرها من الأراضي.[3] فالأولى كانت في نظر ذلك القانون، ذات صفة فرنسية رسمية، وتخضع لنظام القانون المدني. أما الأراضي التي كانت تابعة للمسلمين، ورغم وقوعها في حماية الفرنسيين، فإنّ السكان كانوا يدفعون عنها العشور لحيازتهم إياها.[4] ولا نعتقد أن تلك الضريبة كانت عقارية محضة، لكنها ضريبة خضعت لاعتبارات الأمزجة الشخصية.[5] ومع ذلك يلاحظ أنه كان يعفى في بعض الأحيان، المسلمون المزارعون من ضريبة العشور، في الأرض التابعة لأحد الأوربيين.[6]

وكانت الحكور الضريبة العقارية الثانية، التي لم تكن تتعلق في أصلها،إلا بأراضي العرش والعزل.[7] وهذه الأموال الثابتة والمستحقة الأداء، استمر العمل بمقياسها المعمول به، ولم يتم

= في كل المقاطعات الجزائرية، لكن الإدارة الضريبية رفضت إعفاءهم من الضرائب العربية، واستمر الوضع حتى صدور قانون الحكومة العامة (*gubernatoriale*) لـ: 3 أوت 1877/ 24 رجب 1294هـ، الذي أسقط عنهم ذلك؛ وتلا ذلك قرارات عديدة من قبل مجلس الدولة لإنهاء تلك الحالة. راجع/

- C. Bazille: ***Les indigènes algériens et l'impôt arabe***, in, Revue générale d'administration, 1882, p: 157. et <u>Revue algérienne, tunisienne et marocaine de législation et de jurisprudence</u>, 1885, T2, p: 171.

وانظر كذلك/ قرار مجلس الدولة لـ: 26 ديسمبر 1879/ 13 محرم 1297هـ، الذي أعفى كل جزائري يحمل صفة المواطنة! من الضرائب العربية.

[1] H. Coste: op.cit, p: 45.

[2] Ibid: p: 51 et suiv.

[3] وهذا التمييز، جاء عن طريق المرسوم الملكي لـ: 21 جويلية 1846/ 28 رجب 1262هـ. انظر/

- Pierre de Ménerville: op.cit, T1, p: 586 et suiv. - R. Passeron: ***Cours de droit algérien***, Alger, 1947, p: 370 et suiv, et p: 390.

[4] H. Coste: op.cit, p: 52.

[5] E. Larcher et G. Rectenwald: ***Traité élémentaire de législation algérienne***, Paris, 1923, T1, p: 435.

[6] انظر التصريح الوزاري لـ: 4 ديسمبر 1858/ 28 ربيع الثاني 1275هـ، المادة: 7، التي نصت على أن: "الأهالي وبأي صفة كانوا في الأراضي التابعة لأحد الأوربيين، ولم يكن لهم امتياز في المنطقة، يعفون، ابتداء من الأول جانفي 1859، من ضريبة العشور على الأراضي ..." انظر/

- Pierre de Ménerville: op.cit, T1, p: 85.

[7] أعطى المرسوم الملكي لـ: 17 جانفي 1845، في الجدول "أ" (A) المفهوم التالي: 1° يتم حصر الحكور (كراء أراضي العزل) أكثر، لأنه لم يذكر كأراضي العرش. لكن الكثير من الكتاب فسروها بيانيا، ولم يحصروها. انظر/

- H. Coste: op.cit, p: 52.

اعتمادها، وأصبحت هناك العديد من أراضي العرش، [1] تابعة للفرنسيين، بحيث غدت أراضي ملك؛ فحالتها، حسب ما جاء في قرارات "الاستشارة المشيخية" (*Sénatus-consulte*) لسنة 1863، [2] أن الإدارة تواصل جباية ضريبة الحكور. [3] وهذا الحل أثار العديد من الانتقادات من قبل بعض الكتاب. [4] لكن قرارات مجلس الدولة في القضية عينها، أُبقي عليها. [5]

وكان لأمر: تشخيص الضرائب العقارية، والحفاظ على الضرائب العربية، صبغة قانونية للأرض. كما أن إتباع أسلوب التمييز الجنسي العرقي، كان في نظر البعض، مخالفا لسياسة الإدماج، المراد تحقيقها، من قبل بعض التصريحات المبدئية. لذلك رئي ضرورة الإنهاء التدرجي للنظام الجبائي القديم؛ العثماني الإسلامي، واستئناف العمل في تحصيل الضرائب، بنظم جديدة. لكن الإرادة التوحيدية في كل المجالات، كانت غائبة، وخصوصا في تقدير الضرائب العربية.

3) تقدير الضرائب العربية: ومهما يكن من أمر، فإن ما يمكن قوله: إن أهم طارئ حدث على الضرائب العربية، قد تمثل في تقنينها لأول مرة، بموجب مرسوم ملكي، مؤرخ في تاريخ 17 جانفي 1845/ 09 صفر 1261هـ.

وفي هذا المقام، لا يمكننا التعرض، إلا للضرائب العربية الأساسية، والتي كانت تجبى إلى غاية بداية الإصلاحات الكبرى في الأول من ديسمبر 1918/ 27 صفر 1337هـ، والتي أدخلت الضريبة على الدخل في كل الجزائر.

---

[1] اختفت من الناحية التطبيقية، أراضي العزل تماما، باعتبار أنها كانت أراضي البايلك سابقا. وقد اغتصب المستوطنون أغلب تلك الأراضي، والذي نجا تم إلحاقه بمصلحة أملاك الدولة، أو "الدومان"، ولم يعد خاضعا لضريبة الحكور. انظر، المرجع نفسه، ص: 52، و58، وكذلك/

- A. Nouschi: ***Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises, de la conquête jusqu'en 1919. Essai d'histoire économique et sociale***, p: 99.

[2] H. Coste: op.cit, p: 56. voir aussi - Annie Rey-Goldzeiger: ***Le royaume arabe "la politique Algérienne de Napoléon III (1861-1870)"***, S.N.E.D, Alger, 1977, pp:209-223.

[3] Ibid, p: 57.

[4] ويمكن القول بأن هذا الأمر، كان قد تبناه "لارشير وركتنوالد" (*Larcher et Rectenwald*) في بحثه السالف الذكر (انظر أعلاه/ ص: 354.) ضمن مجموعة من الملاحظات مستخرجة من القوانين، انظر كذلك "المجلة الجزائرية والتونسية والمغربية للتشريع والقضاء" (*Revue algérienne, tunisienne et marocaine de législation et de jurisprudence*, 1907, T2, p: 77.). كما أن هناك بعض الانتقادات المضخمة من قبل "كوست". انظر/ ص: 59 وفي مواضع مختلفة.

[5] انظر قرار مجلس الدولة لـ: 28 جانفي 1907؛ في/ - Lebon: op.cit, 1907, p: 88.

كانت هناك ضريبتان شرعيتان: العشور والزكاة؛ وضرائب الحكور، واللزمة؛ وباقي الضرائب: من عسة، [1] وحق البرنوس، [2] وحق الشبير، [3] التي اختفت قبل سنة 1870.

وقسمت عموما الضرائب العربية، إلى أربعة أنواع، لكل واحدة نوعها الخاص والمميز؛ بدءا بضرائب الأرض؛ العشور والحكور، ثم ضرائب الماشية؛ الزكاة، وأخيرا الوعاء الخاص بمنطقة القبائل، والمناطق الجنوبية؛ اللزمة. وما يمكن قوله أن الزكاة والعشور كادا يقبضا في جهات البلاد كلها، أما الغرامات فلم يكن يؤديها الأهالي إلا في نواح محددة.

أ) **العشور**: خضعت له كل أنواع الحبوب بادئ الأمر، ثم توسع ليشمل باقي المحاصيل. وقد حدد في الأصل بعشر صافي محصول الحبوب، إلا أن توزيعه ظل غير عادل. وكانت هذه الضريبة، تظهر كأهم ضريبة من بين تلك التي كانت تفرضها السلطات الفرنسية. وكانت قواعد فرضها تتغير بتنوع النواحي. [4] أما عملية جبايتها، فتتم بصورة مختلفة في مقاطعتي الجزائر ووهران من جهة، وفي قسنطينة من جانب آخر. وهذا التمايز يفسر بما كان قائما في المقاطعتين الأوليتين، في عمومهما، أو في نطاق سلطة الأمير عبد القادر. ما يعني أنه كان هناك قسم ثالث لم يعرفها مطلقا، ولم يطبق الإصلاح الجبائي من قبل الأمير. وقد حافظ الفرنسيون على ذلك التباين بناء على رغبة سكان مقاطعة قسنطينة، الذين كانوا خاضعين بالموازاة مع ذلك لضريبة الحكور. [5]

---

[1] L. M. Troussel: op.cit, p: 35.
وقد تم تنظيم هذه الضريبة عن طريق نشرة لـ: "بيجو" مؤرخة في 6 أوت 1845/ 3 شعبان 1261هـ. كما عمل "الدوق ديسلي" (*Duc d'Isly*) على تدعيمها بكل سهولة، وبالمقابل ألغى تطبيق "البذرة"؛ الرسم المفروض على القبائل الجنوبية الآتية إلى الشمال، والتي كانت فيما سبق تدفعها للبايات، زيادة على إلغائه ضريبة "العسة". ولم يشر إليها في (***Etat actuel de l'Algérie***, 1863, p: 21 et suiv.)، وكذا في السنة المالية لـ: 1863. لذلك لا يمكن الاستدلال بها، إلا على سبيل التذكير، لأنها لم تكن تنتج أي مورد.

[2] L. M. Troussel: op.cit, p: 36.
استعملت آنذاك، كحق تعيين رؤساء السكان؛ من قياد وشيوخ. وهذه الضريبة تم تنظيمها من قبل "بيجو" بـ: (قرار 5 فيفري 1844/ 16 محرم 1260هـ، وقرار 17 جويلية 1845/ 13 رجب 1261هـ). انظر/ (Pierre de Ménerville: op.cit, T1, p: 63 et 68.). أما "الدوق ديسلي"، فقد ألغى تلك الضرائب قليلة القيمة، في الفترات، التي تكون فيها المحاصيل رديئة، كما هو حال سكان منطقة القبائل، الذين لم يكونوا يمتلكون خيولا، باستثناء استحواذهم على البغال. وألغيت هذه الضريبة بالتصريح الوزاري لـ: 28 فيفري 1850/ 16 ربيع الثاني 1266هـ. انظر/ - H. Dupuy, op.cit, p: 22.

[3] L. M. Troussel: op.cit, p: 37.

[4] - Ibid: p: 47. – H. Coste: op.cit, p: 71.

[5] L. M. Troussel: op.cit, pp: 49-50.

وقد كان العشور يحسب في مقاطعتي الجزائر وقسنطينة، بحسب المساحة المزروعة من قبل زوج من الثيران.[1] وهذه المساحة، كانت تتغير وفقا لنوعية الأرض: من 12 إلى 14 هكتارا في السهول الخصبة غير المروية، وما بين 8، و10 هكتارا في المناطق الوعرة والجبلية.[2] وهذا النظام يبدو للوهلة الأولى منطقيا (في المناطق الوعرة، كان الزوج من الثيران بإمكانهما أن يحرثا مساحة أقل من تلك التي في السهول). ونجم عنه انحراف في وجهة النظر التقنية الجبائية: فالنواحي الجبلية كان يفرض عليها رسوم ثقيلة، ذلك أن أصل حساب "الزويجة" كان ضعيفا.[3] بيد أنه وفي بعض الحالات، أُخضعت بعض الأراضي، التي تراوحت مساحتها بين خمسة وخمسة عشر هكتارا إلى نفس الضريبة، وهي التي تحدد عادة وفق مردودية الزويجة؛ إن كانت حسنة أو جيدة أو متوسطة أو ضعيفة أو منعدمة. وتراوحت قيمتها ما بين 0 و 88 فرنكا عن كل زويجة مزروعة في السنة.[4] ولما كانت تلك الأمور تؤدي إلى تباين ضريبة العشور من منطقة إلى أخرى، صدرت قرارات تؤكد على دفع هذه الضريبة نقدا. ونشير هنا إلى قراري 25 سبتمبر و 04 نوفمبر 1861م/ 02 جمادي الأولى 1279هـ، بتعريفة تقدر بـ: 21 فرنكا عن كل قنطار متري من القمح، و 14 ف/ ق. م من الشعير.[5]

وتعتبر الزويجة عادة، ملكية العربي العقارية، فهي تمثل القاعدة الوحيدة للعشور، يفرض عليها مبلغ محدد، قدر في ولاية قسنطينة بـ: 45 ف. أما في ولايتي وهران والجزائر، فمتغير بحسب

---

[1] ففي النواحي التي لم تكن تستعمل فيها الثيران، وتعوض بالحمير؛ كانت الزويجة (وتعرف بالجابدة والسكة) المحروثة بحمارين تقدر بنصف زويجة. ونفس الشيء بالنسبة للأرض المزروعة من قبل مجموعة أشخاص. وكانت قيمة العشور تقسم بين أعضاء تلك الجماعات، ولا يدفع الواحد، إلا نصيبه في القسمة. للتوسع في كل هذه الخصوصيات، انظر/

- L. Bonzem: op.cit, p: 20.

[2] L. M. Troussel: op.cit, pp: 47.

[3] وقد عالج "تروسل" هذه المسائل بإسهاب، انظر/ - Ibid, p: 47.

[4] كان الفلاح يبذر الشعير في ثلثي أرضه، والقمح في الثلث الآخر، ويؤدي على كل زويجة قيمة قنطارين من القمح، وأربعة قناطير من الشعير، إن كانت الغلة جيدة جدا؛ وقيمة قنطار ونصف من القمح وقيمة ثلاثة قناطير من الشعير إن كانت غلته جيدة نوعا ما؛ وقيمة قنطار من القمح وقنطارين من الشعير إن كانت الغلة متوسطة؛ وقيمة نصف قنطار من القمح وقنطار من الشعير إن كانت الغلة رديئة. ويقوم قنطار القمح باثنين وعشرين فرنكا، وقنطار الشعير بأحد عشر فرنكا. وبالتالي كان يدفع الفلاح، عوض عشر حبوبه على كل زويجة من حرثه ثمانية وثمانين فرنكا إن كانت غلته جيدة جدا، و66 ف جيدة نوعا ما، و44 ف متوسطة، و22 ف رديئة، وإن لم يحصل على شيء من الغلة تسقط عنه العشور. وكان العمل بهذا في كل النواحي، ماعدا قسنطينة، التي كانت تقدر في الغالب بـ: 25 ف عن كل جابدة، إضافة إلى الحكر. انظر/ – محمد بن الخوجة: **مجموع**، مصدر سابق، ص: 19.

[5] Annie Rey-goldzeiger: op.cit, p: 580.

مردودية المحاصيل الزراعية. ومنه فقد تم تقسيم أراضي الولايتين إلى عدة أقسام. فبالنسبة للقمح: أراضي ذات مردودية جد جيدة قدرت بـ: 25 قنطار وأراضي ذات مردودية جيدة بـ: 10 قنطار. وأراضي مردوديتها ضعيفة بـ: 5 قنطار، وأراضي رديئة مردوديتها منعدمة 0 قنطار.

أما عن الشكل الذي كانت تؤخذ منه الضريبة: فعن: 2 ق قمح، و 4 ق شعير بالنسبة للأراضي ذات المردودية الوفيرة. وقنطار ونصف من القمح، و 3 قنطار من الشعير في الأراضي الجيدة. وأيضا قنطار من القمح وقنطارين من الشعير في الأراضي الضعيفة. مع إهمالنا لذكر الأراضي ذات المردودية الرديئة. لأنه لا يؤخذ عنها أي شيء. [1]

وعليه قدرت تعريفة تحويل ضريبة العشور نقدا بنسب متفاوتة، تراوحت ما بين صفر فرنك و60 ف. وفي بعض الحالات 70 ف/ جابدة بحسب مردودية محصولها.

وتكون النتيجة أن أجبر بعض المكلفين على دفع 6 ف/ ق قمح ضعيف، في حين لم يدفع البعض الآخر إلا فرنكين من النوعية الأولى. [2]

وعموما، فإن تعريفة تحويل ضريبة العشور نقدا، ظلت متغيرة ومتباينة، من منطقة إلى أخرى من سنة 1845م/ 1260هـ، إلى 1862/ 1278هـ. ومن ولاية إلى أخرى فيما بين 1862-1866/ 1278-1282هـ. وبالتالي نخص من القرارات الصادرة في شأن جباية العشور؛ قراري 25 سبتمبر و04 نوفمبر 1861م/ 21 ربيع الأول و 02 جمادي الأول 1278هـ، اللذان أكدا على الدفع النقدي للعشور، وبتعريفة 21 فرنكا عن كل قنطار متري من القمح، و 14 ف/ق.م شعير.

ونشير كذلك إلى القرار الصادر في 07 جانفي 1862/ 07 رجب 1878هـ، والذي أدى إلى انخفاض في مقدار العشور، في فرع "سور الغـزلان" (*Subdivision d'Aumale*)، بما قيمته 720.04 ف، بفعل تعرض محاصيله للخسارة، بسبب العوامل الطبيعية. في حين عدل قرار 13 جويلية 1865م/ 19 صفر 1282هـ ضريبة العشور في الولايتين بـ: 17.50 ف/ ق.م قمح، و 8 ق.م شعير بالنسبة لولاية الجزائر، و 18 ف/ ق.م قمح، و 9 ف/ ق.م شعير في ولاية وهران.

وقد كان يجنى من كل زويجة عدد من قناطير القمح والشعير، بحسب قيمة المحصول؛ فكان عدد القناطير التي تؤدى عن كل زويجة، محددة بالطريقة التالية: فبخصوص القمح؛ محصول جيد

---

[1] Léon Bequet et Simon Mercel: ***L'Algérie, gouvernement, administration, législation***, T 1, Paris, 1883, p: 344.

[2] E. Robe: ***Rapport de la commission des finances sur la question des recettes***, Alger, 1873, p: 30.

جدا: قنطاران؛ محصول جيد: 1,5 قنطار؛ محصول قريب من الجيد: قنطار واحد، محصول متواضع: 0,5 قنطار؛ محصول منعدم: 0 قنطار. أما بخصوص الشعير، فقد كانت كمياته تحدد بالخصوص، وحسب الترتيب السابق كما يلي: 4، و3، و2، و1، و0. والقاعدة المألوفة، أن القمح والشعير وحدهما من كان يخضع للعشور.[1] ومع صدور مرسوم 17 جانفي 1845/ 28 ديسمبر 1260هـ،[2] تم تثبيت الضرائب المستحقة على المسلمين بدفعها نقدا، إضافة إلى أنه وفي كل سنة بداية من سنة 1860/ 1276هـ،[3] تم تثبيت التعريفة، بتحديد القيمة الحقيقية للمبلغ الواجب على كل مسلم دافع للضرائب، تأديته إلى الخزينة؛ فكانت قيمة ضريبة القمح والشعير، تتغير بحسب المقاطعات، وفق الجدول التالي:

السنوات	مقاطعة الجزائر		مقاطعة وهران	
	قمح	شعير	قمح	شعير
1861			21	14
1862	22	13	25	12
1863	22	13	25	10
1865	17,5	9,5	18	8
1874	22	11	22	11 [4]

وفي سنة 1863/ 1279هـ، كانت الضرائب المدفوعة كما يلي:

نوعية المحصول:	القناطير المستحقة		المبالغ المستحقة: الجزائر		المبالغ المستحقة: وهران		المجموع بالزويجة	
	قمح	شعير	قمح	شعير	قمح	شعير	الجزائر	وهران
جيدة جدا: ...	2	4	44	52	50	40	96	90
جيدة:	1,5	3	33	39	37,5	30	72	67,5

[1] وهذه الطريقة دام العمل بها في ظل الاحتلال الفرنسي طويلا، حتى سنة 1887/ 1304هـ، تاريخ توسيع فرض العشور على سائر المحاصيل، دون مراعاة الصيغة الشرعية. انظر/ - H. Coste: op.cit, p: 60 et suiv.

[2] وحسب المرسوم الملكي لـ: 17 جانفي 1845، المادة: 2، فإن: "تثبت الضرائب المستحقة على العرب نقدا (قيمة مالية)...". انظر/ - Pierre de Ménerville: op.cit, T1, p: 331 et suiv.

[3] انظر التصريح الوزاري لـ: 16 جانفي 1860، المادة: 1، في/
- Pierre de Ménerville: Ibid, p: 360.

[4] لم يحدث هناك أي تغيير في قيمة الضريبة، ابتداء من سنة 1874/ 1290هـ.

قريبة من الجيد:.	1	2	22	26	25	20	48	45
متوسطة:	0,5	1	11	13	12,5	10	24	22,5
منعدمة:	0	0	0	0	0	0	0	0 [1]

أما في مقاطعة قسنطينة، فإن العشور، لم يكن يحسب وفقا للمساحة المزروعة، وإنما بحسب عدد الزويجات المتملكة. وما يمكن تأكيده، أن هذا النظام، قد تعرض لإعادة نظر، ولبعض الإعدادات الفجائية؛ كالفلاح الذي كان يتملك أراض محدودة، ومع ذلك كان يحتفظ بزويجة إجبارية بهدف زرعها، و لم يعرض، إلا نصف زويجة أو ربعها. والملاحظ أن إدخال الزويجة الفرنسية أو "المحراث" (*Charrue Française*)، كان محبذا من قبل دافعي الضرائب في مقاطعة قسنطينة، ذلك أنه كان يسمح بحراثة الأرض في مساحة ضعف، من تلك التي كانت تستعمل الزويجة التقليدية. إضافة إلى أنه لوحظ أن مجلس الدولة، قد علق حساب الأراضي الواسعة المزروعة، بهدف تحديد الضريبة اللازمة. [2]

وقد كان الحاكم العام في كل سنة، يثبت تعريفة الزويجة المستعملة في الزراعة؛ كانت بالعموم 25 فرنكا، إذ إنه لم يطرأ هناك أي تغيير يذكر منذ سنة 1858/ 1274هـ، وحتى سنة 1918/ 1336هـ. [3] ومنذ ذلك الحين، وبغية التحكم في حساب طبيعة الأرض، وأهمية المحصول، تم إعداد جدول بالحسابات الجاهزة والمتناقصة. [4] وأصبحت قيمة العشور ضعيفة في مقاطعة

---

[1] Cf; L. M. Troussel: op.cit, p: 49. et surtout: - H. Coste: op.cit, p: 71 et suiv.

[2] انظر موقف أحد الجزائريين: "كافي السعدي"، في 5 فيفري 1908، في/ Revue algérienne, tunisienne et marocaine de législation et de jurisprudence, 1908, p: 106.

[3] - L. M. Troussel: op.cit, p: 49. et – H. Coste: op.cit, p: 77.

ولقد تمت مراجعة تعريفة العشور، بموجب قرار 29 جويلية 1866/ 17 ربيع الأول 1283هـ. فبالنسبة للجزائر: 17.50 ف/ ق.م قمح، و 9,50 ف/ ق.م شعير. أما في وهران 18.50 ف/ ق.م قمح، و 8 ف/ ق.م شعير. وظلت التعريفة الخاصة بالولايتين سارية المفعول إلى أن جاء قرار المارشال "ماك-ماهون" في 20 جوان 1867/ 18 صفر 1284هـ، والذي وحد تعريفة العشور في الولايتين على الصورة التالية: 17.50 ف/ ق.م قمح، و 9.5 ف/ ق.م شعير. لكن الشيء الملفت للانتباه، أنه ومنذ البداية، كانت صفة التذبذب التي تميز بها وعاء هذه الضريبة، ولحين بدئها في الاستقرار النوعي، وذلك منذ صدور القرار الحكومي المؤرخ في 28 جوان 1868/ 08 ربيع الأول 1285هـ، والذي حدد الضريبة بـ: 20 ف/ ق.م قمح، و10 ف/ ق.م شعير. وهي التعريفة التي سوف يظل العمل بها إلى مطلع سبعينات القرن 19م/ 13هـ.

انظر/ - Claude Collot: ***Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale 1830-1962***, O.P.U, Alger, 1987, p: 270.

[4] وقد كان جدول الحسابات الجاهزة كما يلي: 25، 20، 12,5، 10، 6، 5، 4، 3 فرنك. وهذه الأرقام تخضع لطبيعة الأرض (3 فرنكات في بعض البلديات الجبلية في بلاد القبائل الصغرى، وكذا بجيجل)، ومن مردود المحصول. انظر/

قسنطينة، باستثناء المقاطعتين الأخريين، لكن العشور كان يفرض على كل المزروعات،[1] إضافة إلى سكان بايلك الشرق السابقة، الذين كانوا يؤدون الحكور. ومع ذلك يمكن القول إنه كان خفيفا مقارنة بمحصول باقي المقاطعتين؛ [2] فكان العشور يصل في مقاطعة الجزائر إلى 96 فرنكا، مع أن كل من الحكور والعشور لم يتجاوز 45 فرنكا في مقاطعة قسنطينة. وكان النظام المطبق في تلك الناحية يوجد؛ بصيغة استثنائية في مقاطعة وهران، التي كانت بها قبيلتي الدواير والزمالة، تدفعان 30 فرنكا عن كل زويجة بدون تغيير، وهذا بموجب المادة: 3، من معاهدة "الكرمة" المبرمة في 16 جوان 1835/ 20 صفر 1251هـ. [3]

وعلى العموم، تم تثبيت العشور، بشكل قد اختلف من منطقة إلى أخرى، وتغيرت طريقة قبضه من ولاية الجزائر إلى وهران من جهة، وإلى قسنطينة من جهة أخرى. والأرجح أنه كان راجعا لعامل خضوع الولايتين الأوليتين، لسلطة الأمير عبد القادر. ولم يسعف ولاية قسنطينة حظ التطلع على الإصلاحات الجبائية، التي قامت بها حكومة الأمير. وبحكم خضوعها لضريبة الحكور، رأت الحكومة الفرنسية، ضرورة أخذ ضريبة العشور فيها شكلا مميزا بالمنطقة، تستخلص بالتنسيق مع الحكور على اعتبارهما ضريبتان تؤخذان عن مصدر رزق واحد "الأرض"، ومعيارهما واحد "الجابدة".

وفي ولايتي: وهران والجزائر: خضع معيار الضريبة للزويجة المحددة بـ: 12 و 14 هكتار في السهول الخصبة، وبـ: 8 إلى 10 هكتارات في المناطق الجبلية والوعرة. وبدلالة أهمية المحصول، تم تحديد القدر من القمح أو الشعير، الذي يتم ضبط تعريفته، كما أشار إليه مرسوم 17 جانفي 1845/ 9 محرم 1261هـ. وبحسب ما تقتضيه الحاجة في شكل تعريفه سنوية تتناسب والوضع الجديد. [4]

- Gouvernement Général de l'Algérie: ***Etude sur les impôts arabes***, Alger, 1879, p: 22.

[1] وكان العشور في مقاطعة قسنطينة يفرض على "الشوفان" (*l'Avoine*)، وعلى الذرة، والفول، والكتان (*le lin*)، إلخ. انظر/ - H. Coste: op.cit, p: 61.

[2] وبشكل كلي كان يفرض العشور على كل المناطق بولاية قسنطينة، ما عدا في البلديتين المختلطتين: آقبو ووادي المرسى، وفي بعض الدواوير الأخرى. انظر/ - G. G. A: ***Notice sur les impôts arabe (1845-1890)***, 1er bureau contribution directs, rédigée par ordre de M. G. D, LAFERRIERE, imp. GALMICHE, Alger, 1899, p: 28.

[3] نفسه: ص: 357. ويوجد نص هذه المعاهدة منشورا في/ - E.Pellissier de Reynaud:op.cit,T1,p:458.

[4] Claude Bontems: op.cit, pp: 356- 357.

والمعلوم أن توحيد ضريبة العشور في الولايتين، لم يتم، إلا فيما بعد، بموجب القرار الولائي لسنة 1867م/ 1283هـ، والذي حددها بـ: 20 ف/ ق.م قمح، و10 ف/ ق.م شعير.[1]

وما يفسر هذا الاهتمام المفاجئ بتخفيف عبئ الضرائب، بحاجة الجيوش الفرنسية الماسة والمتزايدة إلى المؤونة، لمواجهة الثورة الشعبية بقيادة المقراني، وخروج المنطقة الثائرة عن الإدارة الفرنسية؛ من جهة، وعن طريق تشجيع زيادة الإنتاج مقابل تخفيض الضريبة من جهة أخرى.[2]

ففي كل من مقاطعتي الجزائر ووهران، كانت تؤخذ الضريبة عن كل جابدة، التي تقدر في المتوسط بعشرة هكتارات، مزروعة حبوبا، ويفرض عليها أصلا ما يلي:

	قمح قنطار	شعر قنطار	قيمة تعريفة القمح: 22 ف والشعير 11 ف
محصول جيد	2	4	88
محصول حسن	1.5	3	66
محصول متوسط	1	2	44
محصول رديء	0.5	1	22

وقد تمت الإشارة إلى اختلاف العشور، الذي كان يوجد بين الولايتين، وولاية قسنطينة. وعليه، فقد طرح مجلس الحكومة إشكالية توحيد وعاء هذه الضريبة بين الولايات الثلاث.

ومهما يكن وضع الضرائب العربية ككل، فإن الحكومة قد اعترفت بضرورة إدخال بعض التعديلات، في تفاصيل الضرائب العربية، دون أن تخص بالذكر ضريبة العشور الخاصة بالجزائر

[1] وإلى غاية سنة 1871م/ 1287هـ، ظلت التعريفة المعمول بها، هي نفسها. غير أن الشيء الجديد، تمثل في مضمون قرار 5 جويلية 1871م/ 17 ربيع الثاني 1288هـ، والذي أعلن فيه ولأول مرة، عن إمكانية استخلاص نصف الضريبة بالنسبة لموسم: 1870- 1871/ 1286-1287هـ، ولكل مُزارع نجح في زيادة إنتاج محصوله عن الموسم السابق: 1869-1870. انظر/
- B.O.A.G.A: Article 186, N° 373, Versailles: p: 393.

[2] ومعلوم، أنه لم يتم التغيير في تعريفه العشور، وذلك إلى غاية صدور القرار الولائي في 10 أوت 1874م/ 27 جمادي الثانية 1291هـ من إمضاء المدير العام المكلف بالأمور المدنية "دي توستان" (*Detoustain*)، والذي أقر بأنه ابتداء من السنة الجارية، سوف يتم استخلاص العشور، وفق التعريفة الجديدة التالية: 22 ف/ ق. م من القمح و 11 ف/ ق.م من الشعير. وقد تواصل في تلك الجباية وعلى نفس التعريفة، إلى غاية بدايات القرن العشرين.
وما يؤكد ذلك، جملة معتبرة من القرارات السنوية التي أصدرها الحكام العامون، نذكر من بينهم: قرارات الجنرال "شانزي" (*Chanzy*) في 6 جويلية 1876 و1877/ 14 جمادي الثاني 1293/ 1294هـ، قرارات "أبيير ڤريفي" (*Albert Grevy*) الصادرة في 24 جوان 1879/ 5 رجب 1296هـ، و 30 جوان 1880/ 23 رجب 1297هـ، و2 جويلية 1884/ 9 رمضان 1301هـ. لعلنا نقف عند أهم قرار أنجز في مستهل التسعينات، وهو الذي جمع في ذات الحين بين القرار والتقرير، لأنه يعطينا في البداية نظرة عامة عن وضع ضريبة العشور في الولايتين، في البدء وبعدها يقترح علينا جملة من التعديلات. للمزيد في شأن ضريبة العشور في ولايتي الجزائر ووهران راجع:
- B.O.A.G. A: Annales: 1871, op.cit, p: 1884.

ووهران، للتأكد، بصفة خاصة، من ضرورة إخضاع كل أنواع المزروعات للضريبة، علما بأن مردود ذلك، كان أكثر وفرة. وإلى جانب زراعة الحبوب، فإنه كان من غير المعقول أن يستثني مزارعو البساتين من دفع الضريبة، في حين يدفع مزارعو الحبوب ضريبة مرتفعة نسبيا.

أما عن المزروعات الأهلية، التي لم يمسها العشور، فكانت مقسمة إلى قسمين مهمين، أولها يخص الشوفان، والنباتات الضارة، ثانيها: البساتين، والتبغ، والزيتون، والحمضيات، والتين. وللإشارة، فإن مردوية تلك الأنشطة الزراعية لا تقل أهمية عن زراعة القمح والشعير. ونخص بالذكر: الفول والبشنة والذرة، التي لا يقل إنتاجها أهمية عن إنتاج القمح والشعير.

وبعد، فقد تم خلال الفترة المدروسة، إعادة النظر في الضرائب المفروضة على المسلمين: فيما يخص التفاوت في التقدير، بحسب النواحي التي كان يسكنها المسلمون، بدفع ضرائب ثقيلة أو قليلة.

ب) الحكور: ضريبة خُصت بها مقاطعة قسنطينة لوحدها، وعرفت منذ العهد العثماني كإيجار على أراضي العزل، أو أراضي البايلك، وذلك منذ عهد صالح باي. وقد تم توسيع هذه الضريبة، لتشمل إضافة إلى أراضي العزل أراضي العرش أو القبائل. وتم ضبطها بموجب مرسوم 22 أفريل 1863م/ 04 ذي الحجة 1279هـ، الخاص بالاستشارة المشيخية أو (*Sénatus-consulte*)، بأن أعفيت من دفعه أراضي الملك.

ولم تكن هذه الضريبة تجبى، إلا في عمالة قسنطينة، والظاهر أنها كانت كتكملة للعشور. وكانت تضرب على أراضي العرش، وأراضي العزل، ككراء يؤديه الفلاحين عليها. وحددت نسبتها المؤوية، أو تعريفته بـ:20 فرنكا للجابدة، عندما يتم اقتطاع العشور بـ:25 فرنكا، وبـ: 10 فرنكات عندما يكون العشور أقل من 25 فرنكا. [1] وعلى كل، فإن أغلبية الجابدات، والتي تمثل في جملتها 5/4،خضعت لتعريفة 20 ف، في حين بلغت تعريفة الخمس (5/1 المتبقي 10 ف).

وكما سبقت الإشارة إليه. يعتبر الحكور بمثابة إيراد عقاري، تتم جبايته في أراضي العزل، [2] ليتم توسعه إلى أراضي العرش؛ الأراضي القبلية. وهو عبارة عن رسم مالي يسدد مقابل الأراضي

---

[1] H. Coste: op.cit, p: 177. Arthur Girault: ***L`Algérie principes de colonisation coloniale***, 7eme. Ed, Amger, 1938, p: 189.

وكذلك/ - محمد بن الخوجة: **مجموع**، مصدر سابق، ص: 18.

[2] كانت تتم جباية الحكور وفق المساحة التي تحدد الجابدة في العمالة، مهما كانت عليه؛ أي المزروعة وغير المزروعة. انظر/

- Bonzem: op.cit, pp: 18-19. – J. Cambon: ***Le gouvernement général de l'Algérie (1891-1897)***, Paris, 1918, p: 77.

التابعة للبايلك. لم يكن موجودا، إلا في ولاية قسنطينة؛ أحدثه صالح باي، عوضا عن الغرامة.[1] وبقي مطبقا وبصفة خاصة في الأراضي التي استحوذ عليها البايلك عن طريق المصادرة من القبائل المتمردة، والتي لم تكن تسدد الضرائب المفروضة عليها، حتى تم تنسيقه في الأخير مع ضريبة العشور.[2]

هذا وقد خضعت ضريبة الحكور لقرارات الحاكم العام، الصادرة في: 16 جانفي 1860/ 22 جمادي الثاني 1276هـ، الذي تم بمقتضاه تحديد قيمته بـ: 20 ف.[3]

وقد ضبطت ضريبة الحكور، بموجب مرسوم 22 أفريل 1863/ 04 ذي القعدة 1879هـ، حيث أعفيت من دفعه أراضي الملك، بينما ظلت تخضع له جميع الأراضي الإقطاعية، التي تحولت إلى ملكيات خاصة؛ وفقا لما نصت عليه المادة الرابعة من "الاستشارة المشيخية".[4]

وتجدر الإشارة إلى أنه لم كان يتم إخضاع منطقتي القبائل والجنوب في ولاية قسنطينة للضريبة، وهما منطقتان خضعتا لنظام خاص. وعلى هذا، فقد خضعت في ولاية قسنطينة 77 بلدية للحكور والعشور: 44 تامة، و26 مختلطة. في حين لم تخضع 27 بلدية المتبقية: كلها تامة، إلا للعشور فقط. وعلى كل نصل إلى أن الحكور خضع إلى نفس مقاييس وشروط العشور.[5]

وإضافة لكونه ضريبة عقارية ثانية، إلى جانب العشور، فقد تواصل دفعه حتى في حالة تحول بعض أراضي العزل -التي تدفع الحكور- إلى أراضي ملك، عن طريق البيع أو الهبة للدولة. وكان من المفروض أن يمتنع الفلاحون عن دفع الضريبة، بيد أن شيئا من ذلك لم يحدث، ذلك أنه، وبموجب المادة الرابعة من "الاستشارة المشيخية": (1863/ 1279هـ)، تم التأكيد على مواصلة استخلاص ضريبة الحكور، من الأراضي المعروفة بالعزل قديما. وهذا القرار تم التأكيد علبه في مجلس

---

[1] ضريبة عرفتها قسنطينة، تفرض على كل ما يمكن إخضاعه للضريبة (جميع الممتلكات بغض النظر عن طبيعتها). وتم تحديدها بـ: 1/15 القيمة الفعلية لتلك الممتلكات.

[2] **ملاحظة**: كانت تتم عملية دفع الحكور، دائما، عكس الضرائب الأخرى، حيث حددت بـ: 30 ف.

[3] Bequet et Marcel: op.cit, p: 345. - NOUSCHI: op.cit, p: 529.

[4] ***Notice sur les impôts***, op.cit, p: 30.

وقد عرف "جورج لافين" (*George Lavigne*) الحكور بقوله: "عبارة عن عائدة أو إيجار تخضع له القبائل التي تسكن أراضي البايلك". وبالتالي فقد رأى بأنه يتم دفع الحكور بصفة إيجار، والعشور باعتباره ضريبة. انظر/

- ***L'impôt foncier en Algérie***, Alger, 1877, p: 4.

[5] Mauris Pouyanne: ***Les impôts arabes en Algérie (Rapport)***, in, ***Congrès de l'Afrique du nord; 1908***, de Cépine M. H., T 1, imp. Buisine et Dessaint, Paris, 1909, p: 671.

الدولة عليه مرارا وتكرارا.[1]

أما ما يختص مداخيل الحكور، والعدد الإجمالي للجابدات، التي خضعت للحكور، فقد كانت الأراضي الخاضعة للحكور، تناقص، وهذا بموجب التطبيق التدريجي، لقرار إعفاء أراضي الملك من الضريبة.[2]

ج) **الزكاة**[3] : كانت تفرض على قطعان الماشية منذ العهدين السابقين؛ من جمال (شاة عن خمسة جمال)، وأبقار (1/30)، وأغنام وماعز (1/40). وعرفت بضريبة النصاب أو التحديد (*Impôts de Quotité*). واحتفظت نوعا ما بشكلها حتى سنة 1863م/ 1279هـ، حيث تم ضبطها بتحديد زكاة الجمال بـ: 04 فرنكات لكل رأس، و03 فرنك لكل رأس بقر، و0,15 فرنك لكل رأس غنم، و 0,20 فرنك لكل رأس ماعز. حسب ما أكدته القرارات اللاحقة، من الوالي العام "بيليسيي دي مالاكوف"، الذي كان قد أصدر قرارا في ذات الخصوص في: 30 أفريل 1864م/ 24 ذي القعدة 1280هـ. وكذا قراري الماريشال "ماكماهون"، الأول في 23 فيفري 1865م/ 28 رمضان 1281هـ، والثاني في 19 فيفري 1869م/ 08 ذي القعدة 1285هـ.[4]

وقد تعرضت هذه الضريبة العشرية على المواشي، إلى بعض التعديلات؛ فكانت تفرض بلا تمييز على كل الحيوانات الأليفة، سواء المخصصة منها للتجارة، أو للفلاحة؛[5] واستثني منها وأعفي؛ الخيول والحمير والبغال فقط.[6] والتي كانت كثيرة في مقاطعة قسنطينة سنة 1858/ 1274هـ.[7] ذلك أن هذه الناحية لم تخضع لهذه الضريبة، كما كانت في العهد العثماني.

وكان تطبيق مرسوم 1845، الخاص بدفع الزكاة نقدا، إضافة إلى تعريفة وحدوية للمقاطعات

---

[1] أشار: "شارل روبير أجيرون"، إلى أن عدد البلديات التي تم استخلاص الحكور فيها، في حدود سنة 1870/ 1286هـ، قد بلغ 81 من مجموع 112 بلدية. انظر/ - Agéron: op.cit, T1, pp 250- 251.

[2] Ibidem.

[3] للتعرف على بعض المراجع المهمة التي عالجتها، انظر/ - L. Bonzem, op.cit; - H. Dupuy, op.cit; et surtout, L. M. Troussel, op.cit, pp: 52-54.

[4] انظر كذلك/ – محمد بن الخوجة: **مجموع**: مصدر سابق، ص: 18.

[5] تأكد هذا الحل عن طريق قرارين لمجلس الدولة في: 19 جانفي 1906، وفي 10 جويلية 1906 (Revue algérienne, tunisienne et marocaine de législation et de jurisprudence, 1907, T23, p: 73 et 209.). ففي الصنف الأول، كان الملتمس يطلب إفراغ الزكاة من ثمنها من الحيوانات، ومنها كان المالك مخصصا للتجارة. وقد رفض مجلس الدولة الطلب، وجاء كحل مماثل للقرار الثاني.

[6] L. M. Troussel, op.cit, p: 52.

[7] للتوسع في ظروف توسيع الزكاة، وكيفيات دفعها، في مقاطعة قسنطينة، انظر/ - H. Coste, op.cit, p: 77.

الثلاث، التي كانت في طور الإعداد. ونفس الشيء بالنسبة للعشور، الذي أعد له جدول بالحسابات الجاهزة، عن طريق قرار، وبصفة نهائية سنة 1874/ 1291هـ، وبقي العمل جاريا به حتى سنة 1918/ 1336هـ.

فكانت التحولات الأساسية كالآتي (بالفرنك):

	الجمال	الأبقار	الماعز	الخرفان
1861	3,50	2	0,75	0,10
1863-1873	4	3	0,20	0,15
1874	4	3	0,25	0,20 [1]

وكانت الزكاة تفرض على قطعان الماشية في ولايتي الجزائر ووهران في البداية، إلى أن تم تأجيل عملية بسطها، على ولاية قسنطينة، في حدود سنة 1858/ 1274هـ.[2] عملا بالقرار الصادر في السنة نفسها. في حين أوضح تقرير الحكومة العامة للجزائر تحت عنوان: "**دراسة حول الضرائب العربية في الجزائر سنة 1879**"، أن عملية توحيد الزكاة في الولايات الثلاث، لم يشرع في تطبيقها، إلا ابتداء من سنة 1863/ 1279هـ. وكان قد أُحتفظ قبل ذلك بشكل الضريبة القديم؛ أي العشر، مع إدخال بعض التعديلات عليها. وقد تم تثبيت ضريبة الماشية، في الولايات الثلاث منذ سنة 1863/ 1279هـ، بمقتضى قرارات الوالي العام السنوية. وبقيت على حالها إلى غاية 1871/ 1287هـ،[3] تدفع نقدا في شكل تعريفة، وضعت على شكلها الأولي على المقاييس التالية: 4 ف/ رأس جمل، و 3 ف/ رأس بقر، و 0.15 ف/ رأس غنم، و 0.20 ف/ رأس ماعز.[4]

---

[1] L. M. Troussel, op.cit, p: 59.

[2] C. Bontems: op.cit, p: 351.

[3] وهذا حتى صدور قرار الفاتح ماي 1874/ 1290هـ، وإلى غاية استهلال القرن العشرين، تم تحديد تعريفة الزكاة من قبل الوالي العام، وبأمر من المجلس البلدي، ولا سيما مجلس الحكومة في شكل قرار سنوي تضمنته النشرة الرسمية على النحو التالي: فعن كل رأس من الجمال 4 ف، والبقر 3 ف، والغنم 0,20 ف، وأخيرا الماعز 0,25 ف، مع الإعفاء من دفع ضريبة كل الحيوانات المولودة منذ 01 جانفي من السنة الجارية. إضافة إلى كل الحيوانات، ذات الملكية المؤقتة بحكم دخولها في سياق الصفقات التجارية. انظر/ - G. G. A: ***Etude sur les impôts***, op.cit, p: 18. Voir aussi: ***Notice sur les impôts***, op.cit, pp: 9-10, 28. لكن الدراسات، أجمعت على أن معدل تعريفة الزكاة قبل صدور القرار المذكور أعلاه، حددت بالقيم التالية: 0.10 ف/ رأس غنم، و0.05 ف/ رأس ماعز، و2,50 ف/ رأس جمال، في حين لم تتم جباية الضريبة على الحيوانات التالية: الأحصنة، والحمير، والبغال. انظر/ - G. Lavigne: op.cit, pp:4-5. - C.Bontems: op.cit, p: 359.

[4] G. G. A: ***Etude***, op.cit, p: 18.

وهذا ما أكدته القرارات الولائية، التي تضمنتها النشرة الرسمية، والتي نذكر منها على سبيل المثال: قرار "بيليسيي دي مالاكوف"، الصادر في 30 أفريل 1864/ 24 ذي القعدة 1280هـ، وكذا قراري الماريشال "ماك-ماهون" الأول في 23 فيفري 1865/ 28 رمضان 1281هـ، و 19 فيفري 1869/ 08 ذي القعدة 1285هـ. [1]

وقد بقيت سارية المفعول كذلك، إلى غاية 1873/ 1289هـ، ليعاد النظر فيها، تبعا لحاجة المستعمرة من جهة، والدولة المستعمرة من جهة أخرى. وعليه أكدت القرارات الولائية الصادرة منذ 1871/ 1287هـ وإلى غاية 1873/ 1289هـ، على العمل وفق التعريفة المشار إليها في القوائم التي ضربت فيها الحيوانات. [2]

وتجدر الإشارة إلى أن تلك التعريفات المذكورة أعلاه، عدت نسبية، بالنسبة لقيمة الحيوانات في الجزائر. وعليه قدرت القيمة المتوسطة للجمال بـ: 200 ف، والبقر 125 ف، والغنم 14 ف، والماعز 12 ف. وهذا ما أعطى ضريبة الزكاة، قيمة قاربت العشر، والتي خصت كل الحيوانات، ما عدا الغنم، التي حددت تعريفة قطعان الماشية، بقيمة أقل من حقيقتها؛ لاعتبارات خاصة بالاقتصاد الفلاحي. [3]

د) اللزمة: لم يشرع في تطبيقها، إلا بدءا من تاريخ 18 جوان 1858م/ 07 ذي القعدة 1274هـ. فكانت تظهر؛ إما في شكل ضريبة ثابتة شاملة، وبمثابة حق ولاء القبائل البعيدة أو الآغاليك، أو في شكل ضريبة فردية؛ ضريبة الدم، وتعرف أيضا بـ: "الجزية". [4] وكان يتحملها كل شاب قادر على حمل السلاح. كما كانت تظهر في شكل ضريبة على بعض الأنواع من الغراس؛ لزمة النخيل. وأخيرا كانت ضريبة حق الرعي. فإذا تم ضربها على الماشية تؤخذ مكان الزكاة، وإذا مست بساتين النخيل، فتؤخذ مكان العشور. [5]

---

[1] للمزيد راجع (B.O.G.G.A) لسنوات من 1865-1874.

[2] في تقرير الحكومة الصادر تحت عنوان: "**دراسة حول الضرائب العربية 1879**"، تم تحديد التعريفة بهذه الكيفية، بالنسبة للقيمة المتوسطة للجمال: 200 ف، ذات إنتاج متوسط قدره 20%، وهو ما يوازي 40 ف. وبالنسبة للضريبة العشر، أو ما يوازي التعريفة المحددة بـ: 4 ف، وبالنسبة للأبقار 125 ف، لإنتاج31.25 ف، (10/1= 3,12ف)، ولتسهيل العملية حددت بـ: 3 ف. وهكذا بالنسبة للتعريفات الأخرى. للمزيد راجع: - Bequet et Mercel:op.cit,p: 349.

[3] Ibidem.

[4] أي (*Capitation*) خاصة بمنطقة القبائل التي لم تعرف العشور أو الزكاة. للتوسع انظر/

- Mercier-Lacombe: ***Etat actuel de l'Algérie (par ordre du Maréchal Pelissier)***, Paris, 1864, p: 2.

[5] Bonzem: op.cit, p: 40.

وكانت توجد هناك أربعة أصناف للزمة: لزمة القبائل الكبرى، ولزمة المنازل، واللزمة الثابة، ولزمة النخيل. فلزمة القبائل الكبرى عبارة عن ضريبة رأس، [1] تؤدى من قبل كل البالغين، وكـــل بحسب ثروته، وكانت تعريفة هذه اللزمة تتغير كثيرا على مر الأيام؛ فالتي أنـــشئت ســـنة 1858، عدلت في سنة 1886، ثم مرة ثانية في سنة 1894. وفي الحالة النهائية، قسم الـــسكان البـــالغون؛ الراشدون، إلى سبعة أقسام، وفقا لدرجة ثرائهم. أما مردود ضرائبهم، فكان يعاد تقـــسيمه بـــين الدولة، والبلدية، والأمين المكلف بالجباية؛ بالفرنك. [2]

السنة	القسم 01	القسم 02	القسم 03	القسم 04	القسم 05	القسم 06	قسم 07
1858	15	10	5				0
1886	100	50	15	10	5		0
1894	100	50	30	15	10	5	0

أما لزمة المنازل، فلم تكن شيئا آخر، عدا كونها تلك اللزمة القديمة التي كانت تـــؤدى في العهد العثماني. [3] فكل جماعة، كانت تحضر مبلغا ماليا معينا، موزعا بشكل مركب، على منـــازل القرية. [4] أما بخصوص اللزمة الثابتة، فلم تكن سوى تأقلما، أو تكيفا مع بعض النواحي الجزائريـــة السابقة: القبائل الصغرى، والأوراس، وميزاب، وعند الشعانبة. [5] وأخيرا لزمة النخيل، التي كانـــت كرسم يضرب على الأشجار المثمرة؛ والتي لم تكن توجد في مقاطعة وهران. [6]

وقد خضعت تعريفة اللـــزمة، إلى شروط ومقاييس معينة، واختلفت من منطقة إلى أخرى بحسب بيئتها، وطابع نظامها، وعلاقتها مع السلطة القائمة. وعليه ظهرت ضريبة اللزمة في أشكالها المتعددة: تارة في شكل ضريبة ثابتة –شاملة–: تفرض عادة على قبائل الرعية الخاضعة، والتي كانت تعيش في الغالب، على الأراضي العرش. وقد تلزم بها بعـــض القبائـــل في المنـــاطق الـــصحراوية

---

[1] أي، كالجزية في الشريعة الإسلامية.

[2] R. Estoublon. A. Lefébure: ***Code de l'Algérie annoté***, Paris, 1896, p: 696.

[3] Cf. Supra, p: 68.

[4] L. M. Troussel: op.cit, pp: 55-56.

كانت المبالغ المفروضة على كل دار مرتفعة، لأكثر من عشرين فرنكا.

[5] Ibid, p: 56.

[6] في البداية كانت تفرض الضريبة على أشجار النخيل، التي تنتج كثيرا من التمر؛ فعلى ســـبيل المثـــال: 0,30 فرنكـــا في بوسعادة. ثم تليها بعد ذلك الأشجار، التي قسمت إلى ستة أصناف تدفع بالخصوص: 0,25 فرنـــك، و0,287 فرنـــك، و0,30 فرنك، و 0,40 فرنك، و 0,50 فرنك. انظـــر/ - ***Arrêté gubernatorial*** du 3 juin 1863; in, Pierre de Ménerville, op.cit, T2, p: 100.

(الصحاري)، أو في الجهات الجبلية.[1] وتارة أخرى تظهر في شكل ضريبة فردية (ضريبة الـدم أو الجزية). وإما كضريبة تلحق ببعض المحاصيل. وقد امتزجت اللزمة في بعض الأحيان مـع العـشور والزكاة. فمن الأولى إذن التفريق بين أصناف اللزمة، وذلك عن طريق تحديد أنواع اللزمة الخاصة بكل ولاية أو مقاطعة.[2]

أولا– لزمة منطقة قبائل زواوة: تعتبر منطقة القبائل الجبلية، صعبة المـسالك والـدروب عموما، وتفتقر إلى المساحات الزراعية الواسعة. عرفت قديما بنوعين مهمين من الفلاحة، ينسجمان وطبيعتها تماما. كما أنها لم تنضو بشكل كلي تحت سيطرة الحكم العثماني، الأمر الذي حـال دون خضوعها لضريبتي العشور والزكاة، في حين كانت تدفع بعض العوائد المستخلصة من قبل جماعاتها، بهدف تغطية مصاريف النفقات ذات المنفعة العامة.

وعند توسع الاحتلال إلى المنطقة، أخضع سكان القبائل إلى ضرائب خاصـة؛ باعتبارهـا جبلية، كان يتعذر زراعة الحبوب فيها، فقامت بدلها زراعة الأشجار المثمرة.[3]

وعليه أنشأت ضريبة الرأس؛ اللزمة، موضع الضريبتان العاديتان، والتي تقوم علـى معـدل الإيراد السنوي لكل مكلف؛ وهو النظام الخاص بمنطقة القبائل الكبرى.[4]

أما في القبائل الصغرى، فقد تم وضع أوعية خاصة باللزمة، وفقا للمناطق؛ فوعـاء خـاص بالضريبة التي تؤخذ عن كل بيت، والتي عرفت باسم: "اللزمة البيتية"؛ ووعاء آخر عن الضريبة التي تخضع لها كل دائرة أو مقاطعة، والمعروفة باسم: "اللزمة الثابتة". وقد تشبه هذه الأخيرة إلى حد ما اللزمة في أيام الحكم العثماني.[5]

وخلاصة القول إن لزمة القبائل كانت تظهر في أشكال متعددة في القبائل الكبرى والصغرى.

أ – لزمة القبائل الكبرى[6] : أنشأت إثر صدور قرار في تاريخ 18 جوان 1858/ 07 ذي القعدة 1874هـ، من قبل الماريشال "راندون". وعرفت بضريبة الدم أو الجزية، وقد اختصت بها

---

[1] فلة القشاوي المولود موساوي: مرجع سابق، ص: 62.

[2] BONZOM: op.cit, pp: 24-25.

[3] نشير إلى أنه، وعلاوة على زراعة الأشجار، كانت زراعة القمح والشعير في المساحات الضيقة جدا، وإلى جانبهما كانت تقوم تربية الحيوانات في شكل ضيق. أي أنها لا تكاد تغطي الحاجيات الفردية.

[4] محمد بن الخوجة: **مجموع**، مصدر سابق، ص: 18.

[5] Maurice Pauyanne: ***Les impôts en Algérie in congrès de l'Afrique du nord (1908),*** par Cépine M.H, T1, imp. Buisine et Dessaint, Paris, 1910, p: 693.

[6] BONZOM: op.cit, pp: 24-25.

مقاطعة الجزائر.

ومنذ ذلك الحين واللزمة مطبقة بتلك الصيغة، حتى بدأت مشاريع إصلاحها، منذ منتصف ثمانينيات القرن 19م/ 13هـ؛ [1] حيث تم التغيير فيها بموجب قرارات ومراسيم عديدة. [2] وكانت اللزمة مقسمة إلى سبعة أقسام: القسم الأول يعبر معسرا، ويعفى منها، والثاني يدفع في مقابلها 05ف، والثالث يدفع 10ف، والرابع يدفع 15ف، والخامس، يدفع 30 ف، والسادس 50ف، والسابع 100 ف. [3]

---

[1] - ***Notice sur les impôts***, op.cit, pp: 4-5. – Bontems, op.cit, p: 360.

وعرفت ضريبة الجزية أيضا بضريبة النصاب، كانت كتعويض للعشور والزكاة؛ بحيث تمت جبايتها في ثلاث عشرة بلدية يسكنها القبائليون هي: "ذراع الميزان، وتيزي وزو، وتيزي غنيف، ومكلي، والأربعاء ناث إيراثن، وميرابو (بلدلية تامة)، وآزفون، ودلس، وجرجرة، وذراع الميزان (بلديات مختلطة)". وكذلك في سبع بلديات يقطنها عرب وقبائل معا هي: "البويرة، والأخضرية، والأخضرية المختلطة، وبرج منايل، ويسر". وما تجدر الإشارة إليه أن سكان البلديات المذكورة مؤخرا لم يكونوا يدفعون الضرائب الثلاث معا، ولم تكن تدفع اللزمة إلا من قبل السكان القبائليين، بينما اختص العرب بالعشور والزكاة.

[2] ينظر في هذا الخصوص مثلا: قراري 9 سبتمبر 1886/ 11 ذي الحجة 1303هـ، و1886/ 1303هـ، حيث فرض الأول لزمة القبائل الكبرى، على كل شاب في سن الصيام وقادر على رفع السلاح. وتم تصنيف تعريفتها إلى أربع فئات: –فئة الأغنياء– والدخل الوسط– والدخل الضعيف– وفئة لا تملك شيئا. وحددت بعدها لكل صنف تعريفة خاصة، والتي تخص بطبيعة الحال الأصناف الثلاثة الأولى، على الشكل التالي: 15–10، و5 ف/ شخص (سنويا). وقد تم تحديد تلك التعريفات وفق مقاييس معينة ومحددة، كما يلي:

الأصناف	عائد الدولة	10/1لأعوان القرية	0.18 س . إ	المجموع
الأول	11,43	1,27	2,30	15 ف
الثاني	7,65	0,85	1,50	10 ف
الثالث	3,825	0,425	1,50	5 ف

أما القرار الثاني، فقرر ابتداء من 1 جانفي 1887/ 06 ربيع الثاني 1304هـ، ينتقل عدد أصناف لزمة القبائل الكبرى من 4 إلى 6. وهذا باعتبار التعريفات الثلاثة الأولى، لا تتناسب تماما، والمقياس الاجتماعي لدى الأهالي. أي سعى إلى تطبيق التوزيع العادل للزمة. وقد قسم الأشخاص في كل منها إلى 6 أصناف: – صنف الأشخاص الذين تم إعفاءهم من دفع الضرائب. – وصنف ثان: يجمع الأشخاص ذوو الدخل الضعيفة جدا، وأسندت لهؤلاء تعريفة بـ: 5 ف. – وصنف ثالث: ويجمع أصحاب المداخيل المتوسطة، وتعريفتهم قدرها 10 ف. – صنف رابع: يعيش أصحابه في رفاهية، وأسندت إليهم تعريفة بـ: 15 ف. – وصنف خامس: خاص بالأغنياء، وتعريفتهم سنوية ثابتة قدرها 50 ف. – وأخيرا صنفسادس: تمثله شريحة الأشخاص الأغنياء جدا، وهي التي فرضت عليها تعريفة 100 ف/ شخص. لكن هذا القرار، لم يحظ بقبول كبير من لدن سكان القبائل، وعلى الخصوص الفئة الغنية جدا منهم. انظر مثلا/

- Maurice WAHL: ***L'Algérie***, 5eme éd, Paris, 1903, p: 281.

[3] محمد بن الخوجة: **مجموع**، مصدر سابق، ص: 18–19.

وكانت بلاد القبائل تدفع الزيتون عينا "حبا" على شكل عشر، ثم أصبح يدفع نقدا. [1]

ب- لزمة القبائل الصغرى: كانت لزمة منطقة القبائل الصغرى تأخذ شكلا مغايرا، رغم جوارها للقبائل الكبرى، ذلك أنها كانت تستند على معطيات ودعائم مختلفة. فجباية اللزمة كانت تتم فيها على النحو الموالي: بالنسبة للمنطقة المدنية، ففي أشكال ثلاثة؛ ثابتة، وبيتية، ونخيل. أما في المنطقة العسكرية ففي شكلين فقط؛ ثابتة، ونخيل.

1- اللزمة الثابتة: وتعتبر ضريبة موزعة، حددت حصتها في البداية، على النسق الذي وجدت عليه عند الاحتلال، حيث أخضعت لبلديات: "بجاية؛ بلدية تامّة، وآقبو، والأوراس، وقرقور، ووادي مرسي، والصومام؛ بلديات مختلطة". [2]

2- اللزمة البيتية: تعد ضريبة غريبة نوعا ما، فهي ضريبة موزعة، كما أنها ضريبة نصاب في ذات الحين. خضعت لها البلديات الأربع: "تاقيطون، والبيبان (مختلطة)، وقرقور، ووادي مرسي (مختلطة جزئيا)". وبالتالي يمكن القول إنه لم يتم إخضاع، إلا جزء معين من القبائل الصغرى للضريبة البيتية.

ففي أراضي البايلك، عرفت بضريبة النصاب أو التحديد، بحيث يقوم البايلك بإحصاء سنوي للبيوت، بغض النظر عن وضعيتها المالية، حيث يتم تحديد الضريبة الخاصة بكل بيت، أو تعيينها. وهي في الحقيقة تعريفة وحيدة: 22.50 ف/ بيت. هذا إذا ما استثنينا التعريفة الخاصة بدوار الماين (البيبان)، والذي تتم فيه جباية تعريفة 20 ف/ البيت. [3]

وإضافة إلى ذلك، فقد ذكر محمد بن الخوجة، أنه كانت هناك: "لزمة الدخان"، التي كانت تقبض في عدة مناطق من قبائل دائرة بجاية؛ وأنها أداء يقدر على كل دوار، بالنظر إلى عدد بيوته، وهو 22 ف ونصف، على كل بيت في دواوير، و20 ف في أخرى. [4]

ثانيا: اللزمة في جنوب البلاد "المنطقة الصحراوية":

1- اللزمة الثابتة: خضعت لها بعض القبائل الصحراوية في الجنوب، واعتبرت بمثابة ضريبة حرب. لم يكن يؤخذ فيها بعين الاعتبار تعداد السكان، أو درجات ثرائهم. وبالتالي كانت كتعبير

---

[1] نفسه: ص: 201.

[2] CH. R. Agéron: op.cit, T 1, p: 250.

[3] - Agéron: op.cit, p: 250. – Pouyanne: op.cit, p: 675.

[4] **مجموع**، مصدر سابق، ص: 19.

عن حق ولاء القبيلة للسلطة الحاكمة. [1]

وكانت تفرض على البدو الرحل، الذين لم يكونوا يقومون بدفع ضريبتي العشور والزكاة. وفي مقابل ذلك، كانت الجماعة، تقوم بتوزيع حاصل اللزمة، على مجموع شيوخ العائلات. ومن أهم القبائل التي كانت تقوم بدفعها نذكر؛ ففي ولاية قسنطينة، كانت تخضع لها اثنان وأربعون قبيلة، [2] نذكرها على التوالي: "ثلاث قبائل تابعة لتبسة، واثنا عشرة قبيلة تابعة لخنشلة، واثنان وعشرون قبيلة تابعة لبسكرة، وخمس قبائل تابعة لتوقرت". وفي ولاية الجزائر: "الشعانبة، وبني ميزاب، و"آغاليك ورقلة". [3] أما في ولاية وهران: "الشرفة: (بلدية مشرية المختلطة)". [4]

واعتبرت اللزمة هنا، كحق ولاء للسلطة الحاكمة، بالنسبة لولاية قسنطينة، كما عدت كضريبة حرب، لأنها لم تقم على مقاييس؛ غنى السكان وتعدادهم. وعليه قامت السلطة العسكرية، منذ فترة بطلب إلغاء اللزمة، على اعتبار أنها كانت تؤخذ من الأهالي في فترة خضوعهم لسلطتها. إلا أن الوضع الجديد أدى إلى تغييرها، لتحل الزكاة، والعشور، والحكور، ولزمة النخيل محلها.

2– لزمة النخيل: كانت ضريبة تفرض على النخيل، وفي ولايتي الجزائر وقسنطينة، بحسب أعدادها ونوعيتها. وعموما كانت تقوم على نفس قواعد العشور، وعن كل نخلة. كانت تعريفتها تتراوح ما بين 25، و50 سنتيما، بحسب المناطق، ووفقا لمردودية كل سنة. أما بساتين النخيل التابعة للأوربيين، فلم تكن تخضع للضريبة، ما عدا تلك التي كان قد امتلكها الأهالي في السابق،

---

[1] محمد بن الخوجة: **مجموع**، مصدر سابق، ص: 19.

[2] وخلال التسعينات، خضعت لهذه الضريبة 42 قبيلة من ولاية قسنطينة، والتي بلغت قيمة دفعها لها: 80.468 ف، موزعة كما يلي: – البلديات الأهلية للتبسة (3 قبائل): 1900 ف؛ – البلديات الأهلية لخنشلة (12 قبيلة): 18.025 ف؛ البلديات الأهلية لبسكرة (22 قبيلة): 50.633 ف؛ – البلديات الأهلية لتوقرت (5 قبائل): 9.910.10 ف. وخلال سنة 1897/ 1314هـ، ارتفع دخل اللزمة الكلي؛ فمن 80.468 ف إلى 98.171,08 ف. انظر/

- ***Notice sur les impôt***s, op.cit, p: 36.

[3] ففي إتحاد بني ميزاب، الذي كان خاضعا لضريبة (***Gharama***)، بموجب اتفاق 29 أفريل 1853/ 27 رمضان 1875هـ. تحول بعدها إلى ضريبة ثابتة، كان قد وصل دخلها 45.000 ف. ليتطور إلى 37، 1.131.112 ف (أصلي زائد السنتيمات الإضافية، زائد العشر، حصة جباة الضرائب). وكانت الجماعة تسهر على توزيع المبلغ الإجمالي للضريبة بين الأفراد، مع واجب التحفظ والحيطة الشديدة من لجوء المكلفين إلى الحاكم العام. راجع في شأن اللزمة في كل من أغاليك ورقلة والشعانبة (برزقة ومواضحي)، والقليعة نشرة 1886/ 1303هـ: انظر/

- B.O.G.G.A: 1886, n° 528; Arrêté 27 Mars 1885. - ***Notice***, op.cit, p: 24.

[4] وفي ولاية وهران: فمنذ سنة 1872/ 1288هـ، فقد خضعت لها بعض البلديات المختلطة والعسكرية. ونشير على الخصوص إلى بلدية مشرية، التي تم إخضاعها لهذه الضريبة "الثابتة" بطلب من الحكومة لدى الحاكم العام. انظر/

- ***Notice***, op.cit, p: 36. - Pouyanne: op.cit, p: 675.

واشتراها منهم الأوربيون.[1]

وتم تطبيقها تدريجيا، كما هو الحال بالنسبة للزمة الثابتة الخاصة بالصحراء، وذلك بمجرد الخضوع للسلطة القائمة، ويتم إلحاقها بكل قدم نخيل بنسب متفاوتة؛ إذ تتم جباية 25 س/ النخلة في بعض الأحيان، وفي أوقات أخرى تجبى بـ: 20 س. وقد يرجع عامل الاختلاف ذاك، إلى التفاوت في مردودية النخيل من واحة إلى أخرى، وبحسب اختلاف طبيعة الأرض ووفرة مياه السقي.[2]

وتم تطبيق اللزمة في ولاية الجزائر، بموجب القرار الولائي الصادر في 03 جوان 1863/ 16 ذي الحجة 1279هـ، الذي ضبط الشروط القائمة على سكان واحة بوسعادة (البلديات المختلطة والأهلية منها) وشروطها، عند تحملهم للزمة النخيل وعائداتها المحددة بـ: 0.30 ف/ نخلة، وفق القرار نفسه.

أما في ولاية قسنطينة، فلم يتم تطبيق اللزمة، إلا في ست بلديات هي: "عين توتة، وبسكرة في المنطقة المدنية وبسكرة، وخنشلة، وتوقرت، وبريكة في المنطقة العسكرية".[3]

وعموما، نتم تقسيم النخيل إلى 6 أصناف. تقوم بدفع: 25، 30، 35، 40 و50 س.[4]

هـ) **العسة أو اللوسة**: (*L'Eussa*): ضريبة كانت تدفعها القبائل الصحراوية، والرحل، والتي كانت تأتي إلى الشمال بحثا عن الكلأ، أو التي لم تكن قد انضوت تحت الحكم الفرنسي، وأُلغيت سنة 1858م/ 1274هـ.

و) **حق الشبير**: واختصت بها عمالة وهران فقط، بل كانت تدفعها قبيلتا الدواير والزمالة، منذ خضوعهما للإدارة الاستعمارية الفرنسية سنة 1835م.

ز) **حق البرنوس**: اعتبر بمثابة هبة أو صدقة، وكان استكمالا لما كان قائما في الجزائر منذ العهدين العثماني والأميري، كحقوق لتولية المناصب، التي كانت من تقاليد الجزائريين الإدارية وتعود العامة عليها. وكان يقدمها السكان لجباة الضرائب، بُغية تغطية مصاريف عملية تقدير الضرائب العربية، وجباية مختلف أنواعها.

---

[1] Pauyanne: op.cit, p: 657.

[2] Bequet et Marcel: op.cit, p: 47. - Emilien Chatrieux: ***Etude Algériennes « constitutions a l'enquête sénatoriale de 1892***, préface de M. ALFRED LETELLIER, Paris, 1893, p: 294.

وقد ذكر محمد بن الخوجة أنها تراوحت في بداية الاحتلال بين 25، و50س. انظر/ – **مجموع**، مصدر سابق، ص: 18.

[3] B.O.A.G.G.A, Année 1863.

[4] Pouyanne: op.cit, p: 676.

ح) **أعباء مالية أخرى:** كانت هناك أعباء مالية إضافية، فرضت على الجزائريين، كتكملــة لمختلف الضرائب العربية، أعباء لم يعهدوها طيلة تاريخهم. وقد تمثلت في ثلاثة أقسام: الـسنتيمات الإضافية البلدية، والعامة، وأخرى استثنائية، أو فوق العادية (*extraordinaire*).

وقد تم إنشاء السنتيمات الإضافية أول الأمر، بموجب القرار الـوزاري الـصادر في: 30 جويلية 1855/ 16 ذي القعدة 1271هــ، بغية تعويض تلك الضرائب الملغاة، وتغطية النفقــات ذات المنفعة العامة. وحددت في البداية بعشرة سنتيمات. وكان قرار وزير الحربية هذا، قد أُعلن فيه عن حصة السنتيمات الإضافية لدى الضرائب العربية، والتي يقوم بتحديدها الحاكم العام، من خلال التقرير، الذي كان يصدره وفد معين من قبله؛ وقد تفوق حصتها عُشر صافي الـضريبة. بيــد أن القرار الوزاري الصادر في تاريخ: 26 فيفري 1858/ 13 رجب 1274هــ، رفعها إلى 18 س. ثم إنه وفي البلديات المتعددة الصلاحيات، تم فيما بعد، تعويض السنتيمات البلدية العامة، بضرائب على الكلاب، . [1] والإيجار، بموجب القرار الحكومي، الصادر سنة 1875/ 1291هــ.

وتم قبض تلك السنتيمات في البلديات الأهلية، والمختلطة. أما عن الـسنتيمات الإضــافية الأخرى، فلم تفرض على الأهالي إلا ابتداء من سبعينيات القرن. [2] عندما بــدأ يلحــق بنــصاب الضرائب العربية، تلك الزيادات التدريجية حتى سنة 1870/ 1286هــ.

فعلى سبيل المثال، وفي سنة 1856/ 1272هــــ، تم تــسجيل مبلــغ: 3.818.256 ف كضرائب صافية، أضيف إليه مبلغ: 15.650 ف في شكل سنتيمات إضافية. وخلال سنة 1865/ 1281هــ، دلت الإحصائيات الخاصة بعقد: 1855-1865/1271-1272هــــ، أن حاصــل السنتيمات الإضافية، كان قد وصل إلى: 5.327.125 ف. وأن القيام بتلك العملية، جاء نتيجــة اقتراحات "نابليون الثالث"، في رسالته لسنة 1865/ 1281هــ، والتي قصد من ورائها، دراســة إمكانية تعويض الضرائب العربية، بالضريبة العقارية. ومهما يكن من أمر، فقد تم تعطيل مسار هذا المشروع الإصلاحي، بموجب أحداث سنة 1870/ 1286هــ في كل من الجزائر وفي فرنسا. [3]

إن "السنتيمات الإضافية البلدية"، أنشأت بموجب القــرار الوزاري الصادر في 30 جويلية

---

[1] محمد بن الخوجة: **مجموع**، مصدر سابق، ص: 53.

[2] - Pauyanne: op.cit, p: 676. – ***Notice sur les impôts***, op.cit, pp: 42-43.

[3] كانت اللجنة الاستشارية، ترفض مشاريع إدخال السنتيمات الإضافية دائما. والمشروع الإصلاحي الوحيد الذي شرع فيه، لم يظهر إلى الوجود، إلا خلال سنة 1867/1283هــ، وجاء بعد رفض مشروع: 1852/1268هــ، الذي رفض في 09 ماي 12/1854 شعبان 1270هــ. وكذلك الحال بالنسبة لمشاريع: 1861-1862-1864/1277-1278-1280هــ.

1855/ 16 ذي القعدة 1271هـ، كتعويض عن الضرائب، التي فرضت فيما سبق ذلك على بعض القبائل، بهدف تغطية مصاريف المنفعة العامة ونفقاتها. وحددت بـ: 10 س/ ف، ثم ارتفعت بموجب قرار وزاري آخر، صدر في: 25 فيفري 1858/ 12 رجب 1274هـ، إلى 18 س/ ف، وتواصل جبيها بنفس التعريفة إلى غاية سنة 1876/ 1293هـ. وقد نص القرار الأول، على أن قيمة السنتيمات المحددة بالنسبة للبلديات الأهلية والمختلطة، يبدأ في تطبيقها في البلديات المتعددة الصلاحيات. [1] وأن عملية جبايتها تتم في كل فرع بلدي، وبأمر من الوالي العام، بعد استشارة اللجنة المكلفة، والمسماة بـ: "لجنة السنتيمات الإضافية". [2]

أما السنتيمات العامة، [3] والسنتيمات فوق العادية، [4] التي تعلقت بتأسيس الملكية الفردية، فقد استثنيت منها البلديات الأهلية، وكذا جميع البلديات التامة الصلاحيات في القبائل الكبرى الخاضعة للضرائب البلدية. وبالتالي لم يدفع الجزائريون، إلا السنتيمات الإضافية البلدية، حتى

---

[1] 18 س عامة زائد 4 س من أجل تأسيس الملكية (زائد 3 س، ابتداء من سنة 1903).

[2] تكونت من كل من: حاكم القسم أو الفرع، ورئيس الأقسام، ومساعد الوكيل العسكري، ومحصل الضرائب المختلفة، وعدد من أعيان الأهالي، مساو لعدد الأوروبيين، الذين كان يتم تعيينهم من قبل الحاكم العام للولاية، إضافة إلى الكاتب العام للمكتب العربي. انظر/ - Bequet et Marcel: op.cit, pp: 356-357.

[3] أنشأت طبقا لمرسوم 23 ديسمبر 1874/ 15 ذي القعدة 1291هـ، المتضمن تنظيم مصلحة المساعدات الاستشفائية بولاية الجزائر. وقد نصت المادة الرابعة منه، على جباية قدر من السنتيمات الإضافية لدى الضرائب العربية، وتلك الحصة تحدد سنويا، من قبل الوالي العام، في المجلس الحكومي. لكن تلك الإجراءات ألغيت ضمنيا، طبقا للمادة: 18، من قانون 18 جويلية 1892/ 23 ذي الحجة 1309هـ. في حين قضت المادة الأولى من المرسوم الأول، بإلحاق عشر مداخيل الضرائب العربية زمنيا بمصلحة الخدمات الاستشفائية، وابتداء من سنة 1875/ 1291هـ، وهي النسبة المحددة في السابق بـ: 10/5، ثم بـ: 10/4 حاصل الضرائب.

وإلى غاية سنة 1892/ 1309هـ، فإن القرارات الولائية، أكدت كلها على الحصة، التي تقرر أخذها، بالعودة إلى قرار: 1880/ 1297هـ. إلا أن حصة المصالح الاستشفائية، قد أدخلت خلال سنة 1893، ضمن ميزانية الدولة. ومن ثمة فقد فَقدت تلك السنتيمات طابعها الخاص، لتتحول إلى سنتيمات عامة، تحدد سنويا بموجب القانون الخاص بالضرائب العربية. انظر/ - ***Notice***, op.cit, pp: 43-44.

[4] أنشأت السنتيمات فوق العادية، بموجب قرار صدر سنة 1873/ 1289هـ، وذلك من أجل تغطية مصاريف المؤسسات الأهلية. وجاءت نتيجة عدم توصل مشاريع إصلاح الضرائب العربية إلى أية جدوى، فلا المستوطنين خضعوا لتلك الضرائب العربية، والإدارة اهتمت بالبحث عن مداخيل أخرى، غير الضرائب العربية؛ بل بمضاعفة تعريفتها. لذلك تم تحديدها طبقا لمرسوم 13 جويلية 1874/ 20 جمادي الأولى 1291هـ، الذي جاء بطلب من الوالي العام للجزائر، وبأمر من وزير الداخلية. حيث أنشأ التقرير الذي تمت بموجبه، مراجعة المادة 24 من قانون 1873/ 1290هـ. ومن خلاله تعين الشروع في تطبيق هذه السنتيمات، كتغطية للمصاريف الخاصة، بتنفيذ القانون الوارد ذكره أعلاه. والذي ضبط أنصبتها بـ: 2، و10 س/ ف من مجموع الضرائب العربية.

سبعينيات القرن المذكور. ولذلك

لا نتعرض إلى هاذين السنتيمين، باعتبارهما خارج الفترة موضوع البحث.

وكان يضاف إلى تلك السنتيمات، سنتيمات على ضريبة العقار وضريبة المهـــن "باتينتـــا"، والضرائب العربية، ويختلف قدرها من منطقة إلى أخرى. [1]

وإضافة إلى السنتيمات الإضافية يمكن أن نزيد على ذلك، تلك الـــضرائب غـــير المباشـــرة الأخرى، والتي كانت تحصلها الإدارة الاستعمارية، وتدخل في خزينتها، ونحصرها فيما يلي:

1- السخرة: وكانت واجبا خاصا في كل بلدة؛ بإصلاح الطرق ، ويجب أداؤه في كل عام على كل رجل بلغ عمره 18 سنة، ولم يتعد 55 سنة؛ بأن يقضي ثلاثة أيام في الخدمة بطرق البلدة، وإن كانت له عربات ، أو دواب للعمل أو للركوب يجب عليه أن يزيد في الخدمة المذكورة ثلاثـــة أيام أخرى عن كل عربة أو دابة منها، لكن كان يمكنه التعويض عن أيام الخدمة بـــالأموال علـــى قاعدة أن يعوض في اليوم الواحد عن خدمة الرجل بفرنكين، وعن خدمة جواد بثلاث فرنكـــات، وعن الدابة كالفرس والبغل بفرنكين، وعن خدمة ثور بفرنك واحد، وعن الحمار بنصف فرنـــك، وعن كل عربة بفرنكين. وكان يلزم على القرية أن لا تصرف المبالغ التي تقبضها في مقابل السخرة، إلا في إصلاح الطرق؛ أي كان لهم الخيار بين خدمة السخرة نفسها، وبين دفع أموال عوضا عنها. أما السكان الذين يقضون ثلاثة أيام، فكان يدعوهم إليها شيخ البلـــدة "المـــير"، أو متصرف البلدة المختلطة، ولا بد على الناس إجابة الدعوة.[2]

2- مكس الأسواق: كانت الإدارة الاستعمارية تفرض على كل شخص يقدم إلى ســـوق لبيع محصول من محاصيله، أن يدفع إلى البلدة الواقع السوق في وطنها مكسا، يقـــدر بالنـــسبة إلى مساحة الموضع الذي يشغله محصوله في السوق، وكان هذا الأداء يعين في كـــل بلـــدة مجلـــسها ، ويقبضه في السوق مكاسون، أعوان إدارة البلدة، يـــسميهم شـــيخها: "المـــير"، أو متـــصرفها: (*Administrateur*)، وهم يدفعون ذلك لخزانة البلدة، أو يستخلص المكس عن طريق رجل كان قد اكترى السوق بثمن معين يدفعه للبلدة، ثم يقبض الأداء المذكور لنفسه، وحينئذ تجعـــل البلـــدة

= وقد كانت هذه السنتيمات، تضم إلى ميزانية البلديات بشتى فروعها، لتحدد منها الحصص الخاصة بمصاريف المشاريع ذات المنفعة العامة، وإيداع الباقي في حساب الخزينة الجاري، لخدمة المشاريع الخاصة بالسنة الموالية. انظر/

- ESTOUBLON: op.cit, TI, pp: 431 et 461.

[1] وكان استعمال تلك الدواب باعتبار أن الزكاة لا تفرض عليها، لذلك لجأ إلى تسخيرها. لمعرفة المزيد راجع/ - محمد بـــن الخوجة: **مجموع**، مصدر سابق، ص: 30-31، و53.

[2] نفسه: ص: 33-34.

كراء السوق بالمزاد العلني، وتكريه لمن يعطي فيه ثمنا أزيد مما يعطيه غيره، ويبين وقت دفع الــثمن المذكور في قائمة شروط الكراء. [1]

3- ما تحصله الإدارة الاستعمارية من "أملاكها": وهي تلك المداخيل المتأتية من الأملاك التي كانت تسمى بأملاك البايلك، في العهد العثماني، واستولت عليها الإدارة الاستعمارية، يضاف إليها أموال أموات المستوطنين الذين لم يخلفوا وارثا، وكذلك تنزع أملاك الجزائريين، وكذا ما تنزعه الدولة من أملاك الشفعة لدى "العصاة" من الجزائريين، وأملاك الغابات. كل تلك الأملاك تتصرف فيها الدولة إما بالبيع أو الاستغلال، فالبيع لم يكن إلا نادرا ويقع بالمزاد العلني، ونفس الشيء كان يفعل في كراء أملاك الدولة، أما استغلال الغابات ولا سيما تلك المحصورة بشجر "الفرنان"، الــتي كانت تحصل منها على مداخيل طائلة لم تكن تحصل في باقي أملاكها. [2]

4- حقوق التسجيل: كان التسجيل عبارة عن تقييد لأعمال قضائية، من أحكام وأنــواع العقود والوثائق والرسوم المتعلقة بالبيع والكراء والمبادلة والهبة والإعارة وغير ذلك، في ســجلات تحررها إدارة سميت بــ: "إدارة التسجيل". قسمت هذه الحقوق إلى حقوق محصورة وحقوق تعيين بالنسبة إلى قيمة ما تعلق به التسجيل؛ فأما الحقوق المحصورة فقدرها محدد في كل عقد من العقــود المتحدة الموضوع، ولا ينظر في تعيينه إلى أهمية ما وقع عليه العقد. أما العقود الأخرى، فكانــت في الغالب واجبة على العقود المتضمنة انتقال الملكية من يد إلى أخرى؛ فيعين قدرها وفقا لقيمــة مــا ينتقل.

وحقوق التسجيل كان يقبضها أعوان إدارة التسجيل، حينما تقدم لهم العقــود المطلــوب تسجيلها؛ ولا مفر من التسجيل، لأنها لا تصح إلا على الكيفية المذكورة. [3]

5- حقوق الطابع: وهي حقوق أضيفت للحقوق السالفة الذكر، وهــي قيمــة "أوراق مطبوعة" بطابع، تستعمل في تحرير الأحكام والرسوم وغيرها من المعاملات، وتزداد القيمة المذكورة أو تنقص بحسب كبر أو صغر حجم الطابع. وكانت الإدارة تبيعها عن طريق تجار، وقيمة الواحــد

---

[1] نفسه: ص: 31.

[2] فقد تحصلت الدولة في سنة 1900 مثلا على 45 ألف قنطار من "الفرنان"، بيعت بالمزاد بمبلغ مليون وأربعمائــة ألــف فرنك. ويمكن أن يضاف إلى تلك الأملاك ما كانت تحصله خزينة الدولة الاستعمارية من مــوارد ناتجــة عــن التجــارة والصناعة، وبالأخص اكتشاف المعان، التي كانت ملكيتها تعود للدولة: مثل الفوسفات والملح وغيرهــا، وكــذا المقــالع وغيرها. انظر أكثر/ - نفسه: ص: 29-30، 58-60.

[3] نفسه: ص: 26-27.

منها وفقا لكبره: 60 س، أو فرنك و20س، فرنك و80 س، أو فرنكان اثنان و40 س، أو 3 ف، و60س. بيد أنه وفي بعض العقود لم تكن قيمة الطابع بحسب كبره بل وفقا لعدد الدراهم المذكورة فيها، وحينئذ كان يسمى الطابع:"طنبريا مناسبا"، للمال المتضمن فيه، كما هو حال الطوابع المعترف فيها بديون ويلتزم فيها بدفع مبلغ من المال في أجل مسمى، وقيمة كل منها 05 س، إن قيد فيه مائة فرنك فأقل، وتزداد قيمته بخمس سنتيمات كلما ازداد العدد المقيد فيه بمائة فرنك. كل هذا إضافة إلى بيع إدارة التسجيل لطوابع مطبوعة مختلفة قيمتها باختلاف المبالغ المتضمنة فيها. ومن الطوابع ما لا يقدر، بالنظر إلى كبر الطابع، ولا إلى عدد المبالغ المذكورة فيه بدليل الطابع المستعمل في ورقات تبرئة الذمم، فإن قيمته 10 س، ويصلح لتبرئة الذمة من كل عدد يزيد على عشر فرنكات، سواء كان مبلغه صغيرا، أو كبيرا. ويلصق هذا الطابع بورقة التبرئة، كما يلصق طابع البريد بأغلفة الرسائل. [1]

وإضافة إلى هاذين الرسمين، نجد كذلك أن الاستعمار كان يفرض رسوما أخرى حتى على الولادة؛ حيث كان متوجبا على المسلمين إعلام مراكز البلدة بالمولود، أو أحد أقاربه، والمخالف كان يسجن مدة ستة أيام وأقصاها ستة أشهر، وأداء غرامة أقلها 16 ف، وأقصاها 50 ف. ويجب عند الإعلام بالولادة أن يستصحب شاهدين بالغين أمام الحاكم، حيث يحرر رسم الولادة، ومختلف المعلومات المتعلقة به. وكذلك الحال بالنسبة للوفاة التي كان يفرض عليها رسم. [2]

6- محصول البريد وما يتعلق به: ما يؤدى للبريد في الحقيقة لم يكن ضريبة، وإنما أجرة تدفع في مقابل خدمة تقضيها، وهي نقل الرسائل البريدية، و"التليغرافات"، والبرقيات، وغيرها، وتلك كانت تفرض عليها حقوق بحسب وزنها ووفقا لعدد كلماتها في حالة التليغراف، أما إرسال شخص مال لشخص آخر عن طريق البريد، فيدفع عليه كذلك وفقا لمبلغه . [3]

وفي الأخير بقي أن نعطي نماذج عن الموارد الضريبية، حيث نذكر جدولا يتعلق بالضرائب سنة 1839م، كانت موزعة على الشكل التالي:

- ضرائب نقدية، محصلة من القبائل: .... 1.202.281 ف.
- قيمة متوسطة من العشور: .... 2.880.000 ف.
- قيمة ضريبة الزبدة أو "البوغاجي": .... 19.690 ف.

[1] نفسه: ص: 27-28.

[2] نفسه: ص: 103-104.

[3] انظر تفاصيل ذلك في المصدر نفسه، ص: 28.

- قيمة ضريبة الخرفان "غرامة الجلاب": .... 38.985 ف.
- قيمة ضريبة الخيول، أو "مهر باشا":.................. 64.800 ف.
- البشرة، أو هدايا الباي: .... 36.000 ف.
- الحكور، أو كراء العزلة: .... 596.260 ف.
- قيمة التكاليف المتعلقة بالعزيلة: .... 26.469 ف.
- قيمة الحبوب المسلمة من قبل العزيلة الخاضعة للجابري: .. 86.800 ف.
- رسوم المهن على التجار والمحلات: .... 1.800 ف.
- الحقوق المدفوعة من قبل أمناء الجماعات: .... 12.852 ف.
- قيم التموين التي يدفعها الدباغون: .... 1.800 ف.
- المجموع: .... 4.967.727 ف.
- مبلغ النقل: .... 4.967.727 ف.
- جزية اليهود العينية: .... 9.000 ف.
- الجمارك؛ نقدا وعينا: .... 43.200 ف.
- محاصيل متعددة: .... 6.778 ف.
- المباني أو حاضرة البايلك: .... 50.000 ف.
- المجموع: .... 5.076.705 ف. [1]

II) الضرائب ذات الأصل الأوربي:

في البداية يمكن القول، إنه لم يكن مستوجبا على الجزائريين، إلا جزء واحد من الضرائب الموجودة في فرنسا. [2] وتمثل بالخصوص في؛ "ضريبة المهن" (*Patente*)، "ورسم البحر" (*octroi de mer*). [3]

---

[1] . PELLISSIER de REYNAUD: op.cit, T3, p: 451-453.

[2] كانت الضرائب في فرنسا، في نفس الزمن، تقسم إلى أربع ضرائب مباشرة، خضع لها الفرنسيون، وهي: "الأربعة القديمة" (*Les quatre vieilles*)، والضريبة العقارية (*contribution foncière*)، وضريبة المنقولات (*contribution mobilière*)، وضريبة المهن (*Patente*)، ثم ضريبة على الأبواب والنوافذ (*impôt sur les portes et fenêtres*).

[3] كانت الرسوم الأساسية المتحكمة في هذه الضرائب كالآتي: المرسوم الملكي لـ: 31 جانفي 1847، والمرسوم الملكي لـ: 21 ديسمبر 1844، وبالتالي كانت توجد هناك رسوم عديدة على الإيجارات، والكلاب، إلخ.

أ- ضريبة المهن (*Patente*): طبق حق ضريبة المهــن في الجزائــر، منــذ اليــوم الأول للاحتلال؛ في شهر ديسمبر 1830/ جمادي الثاني 1246هــ. ثم ضبط شكلها النهائي عن طريــق مرسوم 31 جانفي 1847 / 14 صفر 1263هــ؛ [1] الذي نص على أن كل شخص قاطن في مدن الجزائر وبلدياتها، وكل الذين يمارسون التجارة، والصناعة، أو أية مهنة خاضعون لضريبة المهن. [2]

إذن كان يدفع هذه الضريبة أرباب التجارة والصناعة، وغيرهم من المهنيين، عدا الفلاحــين وصيادي السمك والعملة، وتشتمل كل حرفة على واجب محصور وواجب مقدر بالنظر إلى أحوال مخصوصة، فالواجب الأول يختلف قدره باختلاف أهمية الحرف، ويراعى في تعيينه فيما يخص البعض منها عدد سكان البلدة التي يقوم في الحرفي بعمله، أما الواجب الثاني فيقدر بالنظر إلى ثمــن كــراء الدار التي تقوم فيها الحرفة، وكذا بالنظر إلى ثمن كراء الدار التي يسكنها الحرفي. وكانت طرق تقييد هذه الضريبة واستخلاصها، هي نفسها المسلوكة في ضريبة العقارات والذوات. [3]

وضريبة المهن، كــانت تتألف من الحق الثابت المحدد، بالنسبة لسكان المدينة، ولمــــوارد دافعي الضرائب، ومن حــق نسبي عن قيمة إيجار دور السكن، والمحلات المــستعملة كورشــات للحرف. [4]

ومنه، فقد كانت الحقوق المدفوعة، مثبتة في الجدول التالي (بالفرنك): [5]

الدرجات	100.000 نسمة فأكثر	50.000 إلى 100.000 نسمة	30.000 إلى 50.000 نسمة	20.000 إلى 30.000 نسمة
الأولى	300	240	180	120
الثانية	150	120	90	60
الثالثة	100	80	60	40
الرابعة	75	60	45	30
الخامسة	50	40	30	20

[1] Pierre de Ménerville: op.cit, T1, p: 487.

[2] من خلال المرسوم الملكي لــ: 31 جانفي 1847، المادة الأولى فإنّه: "يخضع كل الأفراد؛ الفرنسيين، والأجانب، أو الأهالي المقيمين في المدن، أو بلديات المناطق المدنية، أو المختلطة، والذين يمارسون تجارة، أو صناعة، أو أية مهنــة غــير معنيــة بالاستثناءات المحددة في هذا المرسوم، إلى ضريبة المهن. أما الاستثناءات فمحددة في المادة: 15، وتخــص المهــن الحــرة، والقضائية، والطبية، وبعض الأنشطة الزراعية، إلخ."

[3] محمد بن الخوجة: **مجموع**، مصدر سابق، ص: 24.

[4] انظر/ المرسوم الملكي لــ: 31 جانفي 1847، المادتين: 10، و 11.

[5] Pierre de Ménerville: op.cit, T1, p: 490.

السادسة	40	32	24	16
السابعة	20	16	12	8
الثامنة	12	10	8	6

الدرجات	10.000إلى 20.000 نسمة	5.000 إلى 10.000 نسمة	2.000 إلى 5.000 نسمة	2.000 نسمة فأقل
الأولى	80	60	45	35
الثانية	45	40	30	25
الثالثة	30	25	22	18
الرابعة	25	20	18	12
الخامسة	15	12	9	7
السادسة	10	8	6	4
السابعة	8	5	4	3
الثامنة	5	4	3	2

ب- رسم البحر (***octroi de mer***): أو مكس البحر؛ شرع في العمل به، منذ بداية الاحتلال، فكان كرسم يستخلص على 1/20، من أكثر الحقوق العادية، عن طريق مصلحة الجمارك، على البضائع النازلة في ميناء الجزائر. [1] وفي بعض السنوات، كان هذا الرسم، يقرض مع رسم الأرض (***octroi de terre***)؛ لكن هذا الأخير، ووجه ببعض الموانع، أدت إلى إلغائه سنة 1844/ 59-1260هـ. [2]

وقد كان رسم البحر، يظهر كرسم مباشر على المنتوج المخصص للبلديات، والتي كانت تجبيه من حدود الأرض والبحر، على البضائع المحددة بتعريفة خاصة، سواء على الأصل، أو على المصدر، أو على سفن الاستيراد، أو على كل ما هو مخصص للأغراض ذات المنتوج نفسه، أو المحضرة، أو المنتجة في الجزائر. [3]

---

[1] C. Bontems: op.cit, p: 365.

[2] Ibid., p: 33 et 34.

وقد تم تأسيس رسم البحر في مدينة الجزائر في 09 أوت 1830/ 19 صفر 1246هـ؛ ثم انتشر ليشمل كل التجمعات التي يفوق عدد سكانها الـ: 1200 نسمة، عن طريق نشرية من الحاكم العام مؤرخة في 28 جويلية 1842/ 20 جمادي الثانية 1258هـ. أما تكاليف الجباية، فقد استغرقت القسم الأكبر من المحاصيل؛ وهذا ما أدى إلى إلغائها، بموجب مرسوم ملكي، مؤرخ في 21 ديسمبر 1844/ 11 ذي الحجة 1260هـ، المادة: 07.

عن هذه النصوص انظر/ - Pierre de Ménerville: op.cit, T1, p: 472 et 473.

[3] C. Bontems: op.cit, p: 366.

وللتعرف على الحقوق الجمركية أكثر، كانت هنـــاك -في الواقـــع- طـــرق للتحـــصيل، ومنشآت، [1] وكان رسم البحر، يتصف بكونه، أنه لم تكن له أية مقـــاييس، لحمايـــة الاقتـــصاد الجزائري. [2]

وقد وضعت هذه الضريبة، لإعانة البلديات واحتياجاتها. [3] لكن جزءا من هذه الـــضريبة، كان يوجه لتغطية تكاليف الجباية، ويخصص، بالموازاة مع ذلك، لميزانيـــات المقاطعـــات؛ فكـــان الاقتطاع أو الخصم، مثبتا بإفراط، ويتم من أجل تغطية تكاليف الجباية، التي كانـــت: 10 %، ثم: 03 % (1857/ 1273)، وبـــ: 05 % (1864/ 1280هـــ)، وأخـــيرا بـــــ: 06 % ســـنة 1899/ 1316هـــ. وكان هذا الخصم، لمنفعة النفقات الإقليمية المتحدة، التي ارتفعت إلى خُمسين 2/5، سنة 1848/ 1264هـــ، وقُلصت إلى الخمس، سنة 1858/ 1274هـــ. [4]

أما الباقي، وهو ربع الخمس، فأصبح ابتداء من سنة 1858/ 1274هـــ، [5] يقـــسم بـــين البلديات بحصص تناسبية، وفقا لعدد سكان كل منها. [6]

وما يمكن قوله كذلك أن هذه الجمارك لم تكن تخص تلك البضائع الواردة من فرنسا، التي لم يكن يؤدى عليها شيء. وحقوق الجمارك لم تكن تظهر في كل بضاعة بوجـــه واحـــد؛ ففـــي صنوف من البضائع بقيمتها، وفي أخرى يقدر بحسب وزنها، أو جودتها، دون النظـــر في قيمتـــها، وهذه الأصناف لا إشكال في تقدير ما يدفع عليها للجمارك، ولكن الصعوبة في الأصناف الأولى؛ إذ يعتمد فيه على قيمتها ومصدروها إلى الجزائر، والذين يخبرون الإدارة بقيمتها؛ وللاحتراز مـــن خيانتهم كان يسوغ لهذه الأخيرة أن تشتري لنفسها البضائع المشار إليها بثمنها الذي أخبرها بـــه أربابها، وإن لم ترد ذلك كان يسمح لها بإحضار أمين لتقويمها،إن شكت في عدم صدقية المخـــبرين بقيمتها. [7]

---

[1] وتصور ذلك، عُرض من قبل مجلس الدولة للاستشارة في 23 سبتمبر 1880/ 19 شوال 1297هـــ: "نوضـــح إن رســـم البحر الموجود في بلاد الجزائر، ليس حقا لرسم دقيق، ذلك أنه لم يفرض على الأشياء المنتجة في الـــداخل، والـــتي هـــي بالأحرى، حق الجمارك الموصل لمنتجات الوطن الأم (*Métropolitain*)".انظر/ - Ibid, p: 365.

[2] Ibidem.

[3] Ibid, p: 366.

[4] وقد ألغي هذا الخصم سنة 1874/ 1290هـــ عندما أعيد للبلديات مهمة توطين الأهالي. انظر/ - Ibid, p: 368.

[5] ***Décision ministérielle*** du 25 juin 1858; - Pierre de Ménerville: op.cit, T1,p: 473.

[6] C. Bontems: op.cit, p: 365.

[7] وللتعرف أكثر عن هذه الضرائب راجع/ - محمد بن الخوجة: **مجموع**، مصدر سابق، ص: 25-26، 31-32، 54-57.

إضافة إلى هاذين الضريبتين، يمكن أن نضيف:

01- غرامة العقار المؤداة على المباني: كانت هذه الغرامة تؤدى على المساكن والمعامل وغيرها من المباني الموجودة في البلاد، ما عدا المعد منها للفلاحة؛ كمحافظ الأعلاف، ومرابط المواشي، ومخازن الغلال. أما الأشخاص النازلون في الأكواخ، فلا يؤدونها. ثم إن المنازل والمعامل الحديثة البنيان لم تكن تدخل تحت هذا الضريبة إلا بعد مضي خمس سنوات، أما المباني المعدة في للاستعمار في الأراضي فلم تكن تدفعها، إلا بعد مرور عشر سنوات. أما قاعدة تقدير هذه الضريبة فهي: 03 ف، و20س، عن كل مائة فرنك من ثمن كراء الدار في السنة؛ ويقدرها أعوان إدارة هذه الضريبة في كل بلدة بالاعتماد على رسوم كراء الديار، أو بالقياس عليها فيما يخص المنازل التي لم تكر. وقوائم ضريبة العقار، يوافق عليها عامل العمالة، ويستخلصها أعوان إدارة الأداءات المختلفة، وهذا هو الواقع أيضا في أمر الضرائب العربية كما سبق. [1]

02- ضريبة الكراء: وهذا الأداء كان خاصا بالمستوطنين، تدفع على كل مسكن فيه أثاث، وتقدر بالنسبة إلى ثمن كراء المسكن، ولا يجوز أن ينيف قدرها على عشرة، ويعينها في كل عام مجلس البلد، ويكلف بتقييدها خمسة أشخاص، مع أحد موظفي إدارة ضريبة العقارات والذوات. ووجه استخلاص هذا الأداء، مثل غيره من الضرائب المقبوضة للدولة، إلا أن أعوان إدارة الأداءات المختلف، المكلفين به، كان يمنح لهم اثنين في المائة من المكلف. [2]

أخيرا، وبالنسبة لموارد الخزينة الفرنسية منذ بداية الاحتلال، ونفقاتها، فقد أوردها "بيليسييه"، اعتمادا على وثائق رسمية، كما ذكر، على الشكل التالي: [3]

السنوات	الموارد	النفقات
	المبالغ بالفرنك	
1831	929.709	15.451.424
1832	1.400.415	19.762.447
1833	1.808.460	22.720.196

- E. PELLISSIER de REYNAUD: op.cit, T3, p: 287 et suiv. - ÉDOUARD D'AULT-DUMESNIL: ***DE L'EXPÉDITION D'AFRIQUE EN 1830***, Delaunay, éditeur, Paris, 1832.

[1] نفسه: ص: 23-24.

[2] نفسه: ص: 33.

[3] E. PELLISSIER de REYNAUD: op.cit, pp: 233-234.

يمكن مقارنة الاختلاف النسبي بين هذا التقدير، وذلك الذي أثبته كل من: "روزي وكاريت"، في/

- Rozet et Carette: ***Algérie***, 2e Ed., Ed. Bouslama, Tunis, 1980, p: 162.

1834	2.119.187	.23.620.470
1835	2.180.335	22.654.026
1836	2.538.658	25.299.160
1837	3.080.024	39.827.167
1838	3.573.869	40.822.907
1839	3.581.680	41.353.137
1840	4.405.317	68.352.758
1841	6.070.233	72.689.225
1842	7.897.083	75.839.789
1843	10.332.224	75.668.529
1844	12.815.155	76.429.600
1845	15.692.250	94.385.645
1846	22.911.771	96.285.853
1847	20.318.764	85.656.953

ولتوضيح الأمر، نذكر أن مداخيل السنة الأخيرة، كانت موزعة على النحو التالي:

مداخيل الخزينة:

1- ضرائب مباشرة: .... 361.765 ف، 62 س.

2- التسجيل والطابع وأملاك الدومان: .... 2.68.579ف، 32 س.

3- الغابات: .... 4.973 ف، 12 س.

4- الجمارك والملح: .... 2.615.017 ف، 97س.

5- ضرائب غير مباشرة: .... 866.821 ف، 37س.

6- البريد: .... 613.875 ف، 02 ي.

7- الضرائب العربية: .... 3.577.769 ف، 79 س.

8- موارد مختلفة: .... 4.109.279 ف، 33 س.

9- مداخيل ذات أصول متعددة: .... 231.753 ف، 98 س.

موارد محلية وبلدية:

- مداخيل اعتيادية: .... 5.000.274 ف، 34 س.

- مداخيل استثنائية: .... 249.654 ف، 46 س.

- المجموع: .... 5.249.928 ف، 80 س.

- المجموع العام: .... 20.318.764 ف، 26 س.

وهذا الأمر يجعلنا نستنتج بأن ما كان يدفعه الجزائري من ضرائب عربية وفرنسية، كان أهم موارد الخزينة الفرنسية على الإطلاق.

ثالثا: تغطية الضرائب العربية:

لم يكن بإمكان الإدارة الاستعمارية، تغطية الضرائب العربية، إلا بالعودة للزعامات التي كان يدين لها الجزائريون بالولاء، عن طريق التوسط في ذلك. [1]

وقد تكرس ضمنيا المبدأ، الذي أصدره "بيجو"، [2] عن طريق مرسوم 17 جانفي 1845/ 9 محرم 1261هـ، [3] والذي بقيت تسير عليه الأحوال، دون إدخال تعديلات كبرى عليه، إلى غاية نهاية الفترة موضوع البحث. [4]

وكانت عملية جمع الضرائب، تتم مباشرة بعد استيلاء الفرنسيين على منطقة ما، أثناء توسعاتهم في المناطق الجزائرية. [5] وبعد انتهاء مقاومة الأمير، غدت تختلف بين المناطق العسكرية والمدنية منها؛ ففي الأقاليم المدنية، تتم بمساعدين الأهالي. [6] أما في الأقاليم العسكرية، فكانت

---

[1] هناك من ذكر بأن السكان، ومنذ أن يخرج المرء من الجزائر العاصمة، يجد السكان شرسين في مسألة دفع الضرائب، خاصة وأن الجيش الفرنسي كان يطلب الأصواف في البداية لغياب البطانيات لديه. انظر/

- P. Carpentier: ***Alger; M. le Duc de Rovigo et M. Pichon, en Mars et avril 1832, Essai politique***, Paris, 1832, p: 12 et suiv.

[2] R. Germain: ***La politique indigène de Bugeaud***, Paris, 1955, p: 209 et suiv.

وجاء في نشرة الحكومة العامة (*Curculaire gubernatoriale*) الصادرة في 17 سبتمبر 1944 أن: "السياسة الحكيمة تتطلب دائما أعمالا ثانوية من قبيل: أن يدار العرب بالعرب."انظر/ Pierre de Ménerville:op.cit,T1,p:65.

[3] جاء في المرسوم الملكي الصادر في: 17 جانفي 1845، المادتين: 3، و9؛ المادة 9: "1-يرخص لرؤساء الأهالي بالعمل في القبائل، من أجل التغطية المباشرة للضرائب العربية." انظر: -Pierre de Ménerville, Ibid, p: 332.

[4] راجع على وجه الخصوص رسالة الحاكم العام، إلى مدير الضرائب المختلفة، المؤرخة في 13 أكتوبر 1865، والتي جاء فيها: "... إعداد قائمة بالضرائب الفردية، مضمونة فيما يدفعه الخاضعون للضريبة. وفي كل الحالات لا تقم بإلغائها، وإنما عد إلى الوسيط، المتمثل في رئيس الأهالي، الذي يتولى عملية الجباية، ويستخلص قبيلته". انظر/

- E. Sowtayra: ***La législation de l'Algérie***, Paris, 1883, T1, p: 318.

وتم تأكيد نفس المبدأ في "منشور الحكومة العامة" (*Curculaire gubernatoriale*)، الصادر في: 21 مارس 1867، ثم أعيد تنظيم المكاتب العربية. انظر/ - Pierre de Ménerville, op.cit, T3, pp: 21-22.

[5] وقد أعطى وزير الحربية "راندون"، نماذج كثيرة في تقريره الذي رفعه إلى رئيس الجمهورية سنة 1851، ذكرها في أثناء توسع الفرنسيين في بجاية وجيجل وغيرها؛ ومن ذلك، تلك القبائل الصغيرة العدد غرب جيجل، التي كانت تذهب إلى المدينة لدفع الضرائب. انظر/

- Randon: ***Rapport adressé à M. le président de la république par le ministre de la guerre sur les opérations militaires qui ont eu lieu en Algérie au printemps 1851***, imp.Nationale, Paris 1851, p: 53.

[6] C. Bontems: Ibid, p: 367.

المكاتب العربية، تحضر الكشوف الضريبية، وتجمع المبالغ المالية، من قبل رؤساء الأهالي المعينين: من شيوخ، وقياد. وتوضع بين يدي جابي الضرائب المختلفة. [1] وهذا الشخص، كان يكافئ عن خدمته، مباشرة عن المدخول الضريبي الذي حفظه، وهو العشر. [2]

وكان من الأشياء المتنازع فيها، فيما يتعلق بالضرائب العربية؛ أهلية مجالس المحافظة في العمالات، ومجلس الشؤون المدنية في الأقاليم العسكرية وكفاءتهما. [3] وفي حالات التقلبات الجوية، أو أية أحداث مماثلة، كان الحاكم العام يأمر بإعادة النظر في الضرائب العربية، أو تخفيضها. [4]

ومع مر الأيام في ظل الاحتلال، يمكن القول: إن الخطوط الكبرى للتشريعات الاستعمارية، قد أحكمت قبضتها على الضرائب العربية. ويمكن ترجمتها في شكلين اثنين؛ ففي المرحلة الأولى، تم الإسراع في التعامل مع هذه النقطة، بتباين وتفاوت كبيرين في المقادير المحصلة من الجبايات. أما في المرحلة الثانية، فقد غاب فيها مبدأ الوحدة، والذي يمكن تفسيره بطول مدة الاحتلال؛ فعندما ننظر إلى التنظيمات الأولى، ابتداء من سنة 1845، فإن البلاد الجزائرية، لم تكن محتلة إلا جزئيا؛ لذلك فرغبة الفرنسيين في تأكيد بعض المبادئ الخصوصية في المناطق المحتلة، قد خلق ضغطا شديدا مماثلا في مناطق الأخرى. كما أن تطلع الفرنسيين، لأن يكون لهم مردود فعال، قد قضى على الاهتمام بتوحيد الضرائب.

---

[1] جاء في منشور الحكومة العامة لـ: 21 مارس 1867 أن: "الأمر بالدفع يكتب باللغتين العربية والفرنسية، ويُعد بالنسبة لكل دوار أو فرقة من قبيلة كل على حدة، ثم يرسل إلى رئيس الجباة. وعند الانتهاء، يقرأ على الجماعة ... وتدفع الضريبة بين يدي محصل الضرائب المختلفة، عن طريق رؤساء الأهالي". انظر/

- Pierre de Ménerville: op.cit, T3, p: 22.

[2] راجع المرسوم الملكي لـ: 17 جانفي 1845، المادة: 3. وللتفصيل انظر الملاحق في الأخير.

لم تكن ميزانية المستعمرة تنتفع بجميع المبالغ المحصلة من الضرائب العربية، بل يعطى العشر للقواد الذين استخلصوها، ولا يستفيد من ذلك قابضو إدارة الضرائب باعتبارهم كانوا يحصلون على مرتبات سنوية محددة، عكس القياد. أما تسعة أعشار، فكانت تقسم في كل عمالة (مقاطعة) من عمالات البلاد أنصافا بين ميزانية المستعمرة وميزانية المقاطعة. انظر/

- محمد بن الخوجة: **مجموع**، مصدر سابق، ص: 23.

[3] حسب نشرية الحكومة العامة لـ: 29 جويلية 1862 ، فإنّه: " ومن أجل نفس القدرات المثمرة، ستفرض على كل الأفراد، في مركزين، أو بلديتين مختلفتين. وبالإمكان إرسال احتجاج إلى نائب الوالي، أو إلى السلطة المعنية في المكان، في المنطقة العسكرية. وبعد الفحص التام من قبل مصلحة الضرائب، فإن مجلس الولاية، أو الجنرال قائد الفرع في مجلس الشؤون المدنية، يصدر حكمه بإجازته في عين المكان، بإلغاء نصيب المطالب، أو تخفيضه".

[4] نفسه: "دافعي الضرائب من الأهالي، الذين تلحقهم تقلبات جوية، أو أي حادث آخر، وفقدوا كل مواردهم الخاضعة للضريبة، أو تلف جزء منها، يعاد تناولها كليا، أو جزئيا، من جانب الجنرال، أو الوالي. ثم يرسل محضر المراقب إلى الحاكم العام". انظر/

- Pierre de Ménerville: op.cit, T2, p: 99.

والشيء الملاحظ، أن تلك الضرائب العربية، كانت تضرب بالخصوص، على الزراعة وتربية الحيوانات.

ولما كان الاستعمار الفرنسي في الجزائر استعمارا استيطانيا جلب معه مستوطنين كثر، وجب التعرض، بالموازاة مع ذلك، إلى الجباية المطبقة على الأوربيين.

أما عن طرق الجباية المتبعة: فقد كانت عملية استخلاص الضرائب العربية، تتم في المنطقة المدنية، على يدي جباة الضرائب المختلفة، وكما نص عليه مرسوم 02 جانفي 1846/ 05 محرم 1262هـ. أما في المنطقة العسكرية، فإنه كان ما إن يحدد رئيس المكتب العربي، الفترة الزمنية التي يقوم فيها الأهالي بتسديد ما عليهم، حتى يتم الإعلان عن مضمون جدول الأعمال باللغتين العربية والفرنسية في كل دواوير، القبائل وأعراشها؛ بحيث يقدم إلى مسؤول جباية الضرائب، بعد أن تتم قراءة مضمونه على مجلس الجماعة، على أن تتم مصادقة الحاكم العام عليه بالإمضاء، لينشر في الأخير في الأسواق، ويعلق على باب المكتب العربي.

ووفقا لما أدلى به المنشور الحكومي الصادر في 21 مارس 1867/ 16 ذي القعدة 1283هـ، فإن تحصيل الضريبة، يتم بين يدي جباة الضرائب المختلفة عن طريق ممثلي الأهالي، وأن المكاتب العربية، لا تتدخل في العملية الجبائية أبدا، ما عدا قيامها بتحديد تاريخ الدفع. وفي كلا المنطقتين المدنية منها والعسكرية، تدفع الضريبة مرة واحدة، وكما كانت عليه في العهد العثماني.

وهذا ما يقودنا إلى طرح التساؤل التالي: من المستفيد من هذه العملية ؟ وإلى أين كانت تذهب الأموال التي جمعت في شكل ضرائب عربية ؟ لعلنا نجد الإجابة الصحيحة في النشرات الرسمية للحكومة الجزائرية العامة. [1] حيث دلت هذه الأخيرة، بأنه يتم تقسيم مداخيل الضرائب العربية، بين الدولة وولاياتها، فأما عن حصة الدولة، فتمثل 45 % من صافيها، فيما تمثلت حصة البلديات التامة في 5/10 صافي أعشار مداخيلها. وأما في البلديات الأهلية، فكان مسؤولو جبايتها يقومون بحساب حصتهم من صافي الدخل.

كما أن المقاطعات، كان شأنها شأن الولايات؛ فخمسة أعشار أصلي دخل الضرائب العربية في البلديات المتعددة الصلاحيات، وخمسة أعشار صافي الأصل في البلديات الأهلية، والمختلطة. ومعلوم أنه تم تحديد حصة المقاطعات بالعشر، وكما نص عليه مرسوم 17 جانفي 1845/ 09 محرم 1261هـ، لينتقل إلى ثلاثة أعشار بموجب القانون الرئاسي في 25 أوت 1852/ 10 ذي

---

[1] G.G.A: ***Gouvernement général de l'Algérie.***

القعدة 1268هـ، ثم إلى أربعة أعشار، على إثر صدور القانون الإمبراطوري في 01 ديسمبر 1858/ 25 ربيع الثاني 1275هـ، ثم إلى خمسة أعشار بموجب القانون الإمبراطوري كذلك، والصادر في 24 سبتمبر 1861/ 20 ربيع الأول 1278هـ، وأخيرا إلى ستة أعشار كما نص عليه قانون 29 جانفي 1868/ 29 شوال 1268هـ. [1]

ومن خلال هذا العرض، يمكن القول: إنه لا كان لابد على الفرنسيين من النظر في نظام الضرائب العربية في الجزائر في فترة الاحتلال الفرنسي، وفي الطريقة التي تم العمل بها. لذلك لم يكن ممكنا لهذا النظام البقاء مدة أطول، ما لم يتم النظر في جوهره، بغية استخلاص العيوب التي أعاقت العملية الجبائية.

وحسبما أشارت إليه المادة الأولى والثانية، من مرسوم 17 جانفي 1845/ 09 محرم 1261هـ، [2] فإنه لا يمكن تعديل الضرائب العربية أو تغييرها، إلا بموجب قرار وزاري. فقد أوضحت المادة الرابعة من قانون الأهالي (22 أفريل 1863م/ 04 ذي القعدة 1279هـ) مبدءا جديدا، أُلغيت بموجبه كل الاعتبارات السابقة، على أن يتم إدخال تعديلات على اللزمة، وذلك بموجب القوانين، التي تصدرها في المستقبل الإدارة العامة.

وفي هذا المقام، لا يمكننا تتبع طرق جباية كل صنف ضرائبي على حدة، ذلك أنه كنا قد أومأنا إلى ذلك فيما سبق، لكنه لا ضير من اختصار ذلك على النحو التالي:

أ- الزكاة: وكانت الصعوبة الوحيدة، التي طرحت أمام الفرنسيين، تتمثل في خاصية عقد "العزيلة"، [3] الذي جاء عن طريق قرار قضائي، من قبل ملاك القطعان المتعهدين بحراسة هذا القطيع، إلى حارس (عازل)، من أجل رعي الماشية في موضع آخر. وكان الحارس يكافئ بإرجاء قسمة نتاج الماشية. وإلى غاية بداية العقد الأخير من القرن 19م/ 13هـ، كان يتحتم في دفع الزكاة، الرجوع إلى المالك المكلف بها، والذي يعود إلى الحارس. [4]

---

[1] B.O.A.G.G: "Année "1845-1868".

[2] B.O.A.G.A: N° 199, (1845), pp: 66-69.

القانون من إمضاء الإمبراطور "لويس فيليب" بقصر "تويل لوري" (*Tuileries*).

[3] وهو الاتفاق الذي كان ينص: على أن يتحصل الأهالي على حصة من أرباح الأوربيين أو اليهود، بعد أن يتم بيع الماشية أو قد يصبحوا أصحابا لعدد منها، وإلا يستخلصوا البعض من أصوافها.

[4] وتجنبا لكل نزاع، صدر مرسوم الحكومة العامة (*Gubernatoriale*) في: 24 أكتوبر 1891/ 21 ربيع الأول 1309هـ، نص على ضبط كل عقود "العزيلة" كتابيا، حتى تكون نوعية مالك القطيع مثبتة بوضوح.

Cf. - L. Horrie: ***Le Cadi juge musulman en Algérie***, Alger, 1935, p: 53.

وبخصوص آلــية جباية الزكاة؛ ففي كل ربيع، كان ممثلو الأهالي، من قياد وشيوخ القبائل والجماعات. [1] يقومون بتحضير قوائم إحصائية لتعداد الماشية، بعد تسلم كل مكلــف "نــشرة" (*Bulletin*)، التي قيد فيها تعداد عدد قطيعه الفعلي، وما يوازيه من الضريبة، مع الأخــذ بعــين الاعتبار التعريفة المعمول بها للسنة الجارية، والتي تم ذكرها آنفا. كل هذا تحت رقابة عمال المكاتب العربية في المناطق العسكرية، ومفتشي الضرائب في المناطق المدنية. وهذا بغية الوصول إلى الأرقــام الإحصائية الخاصة بقطعان الماشية، حتى يسهل على السلطات الفرنسية تحويل قيمة كل رأس مــن الماشية نقدا.

وكان الآغا هو من يشرف على عملية الجبايــة، بعد أن تحضر القوائم الإحصائية الشاملــة لعدد جميع الحيوانات الخاضعة للضريبة، لتسلم له شخصيا. [2]

وكانت تقدم تلك القوائم أو النشرات إلى المكاتب العربية، ولمدة شهرين من تاريخ الإيداع، وبإمكان أي مكلف كان، أن يحتج عما يختص بمبلغ ضريبته. وبعد ذلك تأتي المرحلــة التنفيذيــة؛ فبمجرد أن يأمر الحاكم العام، حتى تنطلق العملية الجبائية، وعندها يسلم كل مكلف وصل للمبلغ الذي تم دفعه. وبعد أن يتم قبض مجموع الضريبة، يقوم مسؤولو جباية الضرائب المختلفة بــدفعها للخزينة. وفي مقابل مشاركتهم لخطوات العملية الجبائية، وتتبعهما لها، يتحصلون على حصة منها، تقدر بعشر أصلها. [3]

إنه لمن الواضح أن عملية استخلاص مقدار ضريبة الزكاة، كانت تتخللها عوائق كــبيرة، كالتي كانت تطرأ عند جمع العشور أو الحكور، والسبب الرئيس، يعود إلى عملية الغش والإخفــاء لمصادر دخل الأهالي الحقيقية. ففيما يخص الزكاة، فإن العوائق تمثلت، إما في تبعثر القطعان خــلال موسم الإحصاء، مما يؤدي إلى عدم التمكن من الوصول إلى العدد الحقيقي للقطيع، الذي يكــسبه الفلاح. وقد تظهر في ولاية وهران، على الخصوص في شكل انتقال قطعان الأوربيين أو القطعــان

= وقد تم استحضار المسألة من قبل كل من: "**لجنة دراسات الــضرائب العربيــة**" (***la Commission d'Etudes de l'impôt arabe***)، و "**التقرير الملحق بمحضر الجلسة المعقودة في 18 نوفمبر 1893**"، الجزائر، 1893. ***Rapport - annexé au procès-verbal de la séance du 18 novembre 1892***, Alger, 1893.

[1] الجماعة يمثلها أعيان القبيلة، كانت تسند إليها مهمة النظر في جميع القضايا، وحل كل المسائل.

[2] Daumas: op.cit, p: 40.

[3] - Lieutenant colonel Villot: ***Moeurs et coutumes et institutions des indigènes de l`Algérie***, 3e éd. Alger, 1888, p: 408. - Emilien Chatrieux: op.cit, p: 292.

اليهودية إلى المراعي الأهلية، التي كان لها كلأ واسع. وتتم العملية في شكل صفقة عرفت باسم اتفاق أو عقد العزيلة.

وفي هذه الحالة، كان الأهالي يصبحون شركاء للأوربيين، وعليه يجبر هؤلاء على دفع الزكاة؛ وذلك على الحصة التي تعود لهم من هذا الاشتراك، وفقا لمبادئ بيان الحكومة الصادر في 5 مارس 1849/ 11 ربيع الثاني 1265هـ.

ومن أجل تفادي عملية الغش، تم اعتراف الحكومة بشرعية عقود العزيلة، وإضافة إلى ذلك، أخذت الإدارة مبادرة إلغاء الزكاة في جميع حالات العزيلة؛ [1] بمعنى أنه تستثني جميع المواشي الموضوعة عند الأهالي من الزكاة، بشرط أن لا تتم اتفاقات العزيلة تلك، إن لم يبرهن على وجودها الفعلي، بعقد من وضع كاتب عدلي (*Notaire*). وعليه ففي حالة تعذر إظهار العقد، يجبر الأهالي على دفع الزكاة.

وبما أنه كان يجري في غالبية الأحيان، اتفاق العزيلة، بدون تحضير عقد كاتب العدل، فإن ضريبة الزكاة كانت تفرض في غالب الأحيان على جميع القطعان التي توكل الأهالي. [2]

ب- العشور: جاء في جريدة المبشر، أن قياد العرب، كانوا مسؤولين عن جباية الضرائب، تحت بإشراف المكاتب العربية؛ التي كانت تقوم بتحديد قيمتها، وتطلب من القيادات، وضع القوائم الخاصة بالعملية في شهر جانفي، ويشرع في جبايتها خلال شهر ماي، وبأمر من رؤساء المكاتب العربية، وتصدر القيادات العربية، بدورها أمرا لرؤساء الدواوير للقيام بالعملية. وبعد الانتماء منها تقوم القيادات العربية، بجمع كل رؤساء الدواوير وقيادتهم إلى الجبابي؛ حيث يحول له كل واحد منهم، المبلغ المالي الذي جمعه، ثم المكتب العربي بإرسال هذه الضرائب إلى الخزينة العامة. [3]

ففي ولاية الجزائر، وبسبب التوزيع غير العادل في مساحات الجابدة، فإنه اتبع نظام قاد في حقيقة الأمر إلى فرض الضريبة، بقدر المستطاع على الهكتار نفسه. ولما كانت مساحة الجابدة محددة بعشرة هكتارات، وجباة الضرائب يصرحون مثلا بأنه لم يتم إلا بذر ثمانية أعشار الجابدة، فقد كان الإنتاج متوسطا في عمومه. لذلك فعوض أن تفرض على المساحة المزروعة البالغة 8 هكتارات، مبلغا قدره 44 فرنكا، فإنه وفقا للطريقة المتبعة في ولاية الجزائر، فلن يدفع المكلف أكثر من 35.20 ف (4.40×8= 35.20 فرنك).

---

[1] وكان ذلك بموجب منشور الحكومة العامة المؤرخ في 24 أكتوبر 1891/ 21 ربيع الأول 1309هـ.

[2] Pouyanne: op.cit, p: 672. - BONTEMS: op.cit, p: 360.

[3] انظر/ - جريدة المبشر 30 جانفي 1848.

أما في ولاية وهران، فقد تم إتباع نفس الأسلوب تقريبا، وذلك عن طريق الاستناد على المساحة المقدرة بعشرة هكتارات. لكن الجهود انصبت حول معرفة المساحة الحقيقية، التي في حوزة كل مكلف، على اعتبار كمية الزرع التي بذرها. وهذا ما كان يؤدي، إلى معرفة المساحة التي قام الأهالي بزرعها تقريبا، علما بأنه يتطلب زرع هكتار واحدا من الحبوب لدى الأهالي، حوالي 75 أو 80 كلغ من البذور. [1]

أما في الشرق، أي في قسنطينة بمنطقتيها المدنية والعسكرية، فكانت تتم عملية جباية العشور عن جميع الأراضي المزروعة، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وفق معايير خاصة، والتي تم تقسيمها إلى جابدات، تخص مساحتها في الولاية. وتختلف هذه الأخيرة على اختلاف الجابدات؛ ففي المناطق المدنية والعسكرية، هناك جابدات تخضع لتعريفة 25 فرنك، وأخرى لـ: 20 ف، وقد تنخفض إلى: 12.5، و10، و5، و4، وحتى إلى 3 فرنكات. وتقوم هذه التعريفات، بحسب أهمية الزرع، الذي يظهر جليا من خلال إجمالي الجابدات المحروثة فقط. [2]

وعموما، لم تكن تقدر جميع الجابدات بنفس المساحة، فتحدد بحسب طبيعة التربة تارة، ووفق الحيوانات المستعملة في الحرث تارة أخرى، وتقدر عموما بـ: 10 أو 11 هكتار.

والعشور لم يكن يفرض أصلا، إلا على الأراضي المزروعة حبوبا، غير أن مفتش الضرائب، ذكر أربع بلديات، تم فيها تثبيت الضريبة على بعض أنواع الغرس- أنواع خاصة عرفت تحت اسم الجابدة الربيعية- ونذكرها على التوالي: جيجل (*Djidjeli*)، والمسيلة، و"ستراسبورغ" (في نواحي جيجل)، و"دوكاسن" (*Duquesne*). [3]

وعموما كانت تتم جباية عشور قسنطينة، بالتوافق وباستمرار مع ضريبة الحكور، وفق الأسس والتعريفات المتعارف عليها؛ بحيث كان الجنرال الحاكم، وعمال ولايته، يسهرون على إنجاز أوامر الحاكم العام. [4]

---

[1] Mauris Pouyanne:, op.cit, pp: 670-671.

[2] - Projet de décret: op.cit, p: 3. – Lucien Bonzem: op.cit, p: 19.

[3] تنسب هذه التسمية إلى البحار الفرنسي: « ***Abraham, marquis Duquesne*** » (1610-1688/ 1018-1099هـ) المنتصر في سراقوسا سنة 1682/ 1093، قام بقنبلة طرابلس في 1681/ 1092هـ، وشن حملة على الجزائر سنة 1682/ 1093هـ وعلى جنوة 1684/ 1095هـ. للمزيد راجع: - Clamageran: op.cit, pp: 5-6.

[4] لم يطرأ على تعريفة العشور أي تغيير، بدليل التقارير الولائية التي كانت تصدر سنويا. انظر / - ***Statistiques et documents au Sénatus consulte sur la propriété arabe,*** Paris, 1863, p: 446.

وخلاصة القول، إن استخلاص العشور، كان يتم على كل الأرض الزراعية، وفي الولايات الثلاث، مهما كانت ملكيتها، فإذا ما تعين بأنها ملك لأحد المستوطنين، وقام أحد الأهالي بزرعها له، فلا مانع من خضوعها للضريبة. [1]

ج- الحكور: كانت جبايته تتم في أغلب الأحيان، بتعريفة 20 ف، والسبب في ذلك، يعود إلى عاملين مهمين، الأول طابعه: باعتباره ضريبة، والثاني: باعتبار تحمله لنفس مساوئ العشور. [2]

د- اللزمة: أما جباية اللزمة، فكانت مختلفة تبعا لأنواعها؛ فاللزمة الثابتة في منطقة القبائل الصغرى، كانت تتم جبايتها في شكل مبلغ سنوي ثابت، تحدده الجماعة، وبمساعدة عمال الإدارة، عن طريق توزيع مجموع قيمة الضريبة على جميع المكلفين. وباعتبار اللزمة الثابتة ضريبة موزعة، فقد كانت تحدد محاصيلها مسبقا، من خلال تطبيق التعريفة المحددة للسنة الجارية، على مصادر الثروة لجميع المكلفين. وهي العملية التي كان يباشرها موزعو الأعباء الضريبية، بمساعدة الجماعة. وللإشارة فقد أعفى الفقراء من دفع تلك الضريبة.

أما اللزمة البيتية، فبعد تحديد ضريبتها، كان يضرب العدد الإجمالي للبيوت بالتعريفة المحددة، وذلك بهدف الحصول على حصة أو نصيب كل بلدية من الضريبة. لكن كان يحدث أن تتحول ضريبة النصاب إلى ضريبة موزعة، في حال قيام الجماعة، بمد عملياتها الإحصائية إلى البيوت المهجورة. وعلى هذا الأساس كان يتم توزيع الحاصل بين كل الأهالي بدون استثناء. [3]

وبعد تحديد حصة الضريبة، توزع هذه الأخيرة على كل القبيلة، بمبادرة من الجماعة، ودون التفريق بين الذين يقطنون فعلا في البلدية، والذين يمتلكون فيها بيوتا ويسكنون خارجها.[4] وعليه، اعتبر المكلفون بالضريبة بأنها موزعة؛ ذلك أن الجماعة، كانت تقوم بتحديد إيراد اللزمة الخاص

---

[1] وقد ذكر: "الدكتور بوفومي" سنة 1865، أن البواخر، كانت تحمل كل عام محاصيل الجزائر إلى الأسواق الفرنسية، حيث تصل باريس أولى الشحنات في حدود 15 ماي. انظر/

- le Dr Beafumé: ***Coup-d'œil sur les colonies au 19e siècle; suivi de l'Examan des difficultés de la colonisation de l'Afrique et des moyens d'y remédier***, Dentu Ed, Paris, 1865, p: 16.

[2] Henri Garrot: ***Histoire Générale de l`Algérie***, Alger, 1910, p: 1079.

[3] - Agéron: op.cit, p: 250. – Pouyanne: op.cit, p: 675.

[4] راجع قرار الحكومة الصادر في تاريخ: 1 مارس 1875/ 24 محرم 1292هـ، ثم راجع أيضا:

- ***Notice sur***, op.cit, p: 3.

بالقبيلة ككل، ويقوم هؤلاء بتحديد حصة كل منهم بأنفسهم. في حين تعتبرها الحكومة ضريبة تحديد، وضعت على نفس مقياس القرون الوسطى في أوربا، أي أنها تحدد بحسب عدد البيوت.[1]

كل هذا الأمر، يقودنا في الأخير إلى القول: إن تتبع تغطية الضرائب في الجزائر، ومعرفة طرق جبايتها في العهد الاستعماري، لا يمكن فهمها، إلا بتتبع مختلف المشاريع التي انصبت عليها، وتمثلت في تلك المشاريع الإصلاحية للضرائب عموما، والضرائب العربية بالخصوص، وهو ما سنتعرف عليه في فصول الباب الثالث، عند التعرض إلى ذلك.

أما عن طرق جباية الضرائب من الفرنسيين، فلم تكن لتثر أي إشكال. وعلى كل حال، كنا قد ألمحنا إليها في حينها أعلاه.

ومن كل ما سبق عرضه في هذا الفصل، يمكن الخروج ببعض الاستنتاجات، نحصرها في الآتي:

- أن موارد البلاد الجزائرية وخيراتها، قد تعرضت للنهب والاغتصاب منذ اليوم الأول للغزو الفرنسي، بدءا من نهب خزينة الدولة الجزائرية، مرورا بمختلف المباني والمنشآت الموجودة وكل ما عثر عليه الفرنسيون أمامهم، وانتهاء بفرض الضرائب والغرامات الباهظة على كل السكان الواقعين تحت أيديهم.
- أن فرض الضرائب على الجزائريين، كان إذلالا لهم، وكان شأن الضرائب شأن باقي مجالات سياسة المحتل، التي اتسمت بالمزاجية من حاكم عام لآخر، وبالتدرج في التطبيق خلال الفترة المدروسة برمتها؛ ففرضت أنواع من الضرائب ثم ألغيت مع الأيام، حتى أن الحمل الثقيل للضرائب كان يزداد من يوم لآخر.

---

[1] - Clamageran: op.cit, p: 13. - E. Chatrieux : op.cit, p: 293.

ومن خلال الاطلاع على بعض الإحصاءات الخاصة بالسنوات الأخيرة من القرن 19م بعدد البيوت الخاضعة للضريبة، خلال فترات متفاوتة، يتضح بأنه لم يطرأ عليها أي تغيير يذكر، بحيث إذا ما قارنا نتائج الثمانينات، بنتائج أواخر التسعينات، نجد أن حجم الزيادة في عدد البيوت الخاضعة لهذه الضريبة، جد ضعيف. انظر عن ذلك أيضا/

- ***Statistiques générale*** (1889): op.cit, p: 69. - Pouyanne: op.cit, p: 675.

وللتوسع في النظام الضريبي بعد الفترة موضوع البحث راجع مثلا/

- Paul Vialatte: ***Des impôts directs en Algérie et principalement dans la province de Constantine***, Imprimerie de L. Marle, Constantine, 1879.

- أن السياسة الاستعمارية الفرنسية، قد عُرفت بإثقال كاهل الجزائريين بشتى أنـــواع القـــرارات والمراسيم، ولا سيما القوانين الملكية والولائية. ولا شك أن تلك الإجـــراءات مـــست الحقـــل الضريبي، وكل ما يتعلق به.
- أنه لم يكن هناك نظام ضريبي مستقر خاص بمستعمرة الجزائر، مدة خمس عشرة سنة، إلا بعـــد استئناف العمل بالميزانية، التي كانت تتغذى من أموال بعض الضرائب المباشرة، والرسوم المختلفة. وقد طال أمد تلك السياسة حتى سنة 1845/ 1261هـــ، تاريخ إصدار قانون "المرسوم الملكي" (*ordonnance royale*)، الذي أحصى جميع المؤسسات المالية في الجزائر.
- أن الشعب الجزائري وجد نفسه، ومنذ الوهلة الأولى، في مواجهة نظام ضريبي مزدوج التطبيق في فترة الاحتلال، والمتعلق بالضرائب التي كان يدفعها من قبل، وسماها الفرنسيون بـــ: "الـــضرائب العربية"، أو تلك التي جلبها المحتلون معهم من نظمهم. كما أن تطبيق ذلك، كـــان يهـــدف إلى تدمير المجتمع؛ ذلك أن ثقل الضرائب، كان يزداد من سنة إلى أخرى، ووفقا لمخططـــات المحتـــل الخاصة بتدمير قوى السكان المادية.

كما أنه، ومن المسلم به، فإن الإدارة الاستعمارية، قد حمّلت السكان ضرائب متعددة الأشـــكال والأنواع، تمثلت في الضرائب المباشرة، وغير المباشرة ذات الأصل الفرنسي. إضافة إلى خـــضوع الجزائريين للضرائب المباشرة الخاصة بهم، والتي أبقى عليها الفرنسيون، مع تخصيـــصهم لوعـــاء تسييرها، بقوانين ومراسيم ملكية وولائية آنذاك.

- أن كل الضرائب التي طبقت على الجزائريين، كانت مشروطة بالإبقاء على الـــضرائب الأربـــع التالية: "العشور، والحكور، والزكاة، واللزمة". [1] وهو ما تم إلى غاية نهاية الحرب العالمية الأولى.
- أن كل تلك الضرائب المختلفة، كانت تجبى من الجزائريين المسلمين، الخاضعين للإدارة الفرنسية.

ويبدو أن الضريبة الوحيدة، التي كان يشترك جميع السكان فيها هي: الزكاة؛ أما باقي الضرائب فكانت تفرض، إما على صنف خاص من السكان، وإما تجبى بشكل مغاير، وبحسب النواحي. أما مبدأ مساواة الجميع أمام الضريبة، فلم يطبق في الجزائر إطلاقا.

*

*   *

---

[1] Gouvernement général de l'Algérie: ***Projet de décret sur l'impôt Arabe Rapport fait à Paris présenté au Ministre de la guerre par le général de division; Comte Randon***, imp. Du gouvernement, Alger, 1852, p: 2.

خاتمة الباب:

إن ما درسناه في هذين الفصلين، المتعلقين بالنظامين الضريبيين لكل من الأمير عبد القادر، والنظام الذي اتبع من قبل المحتل الفرنسي، جعلنا نخرج بجملة من النتائج العامة نوردها فيما يلي:

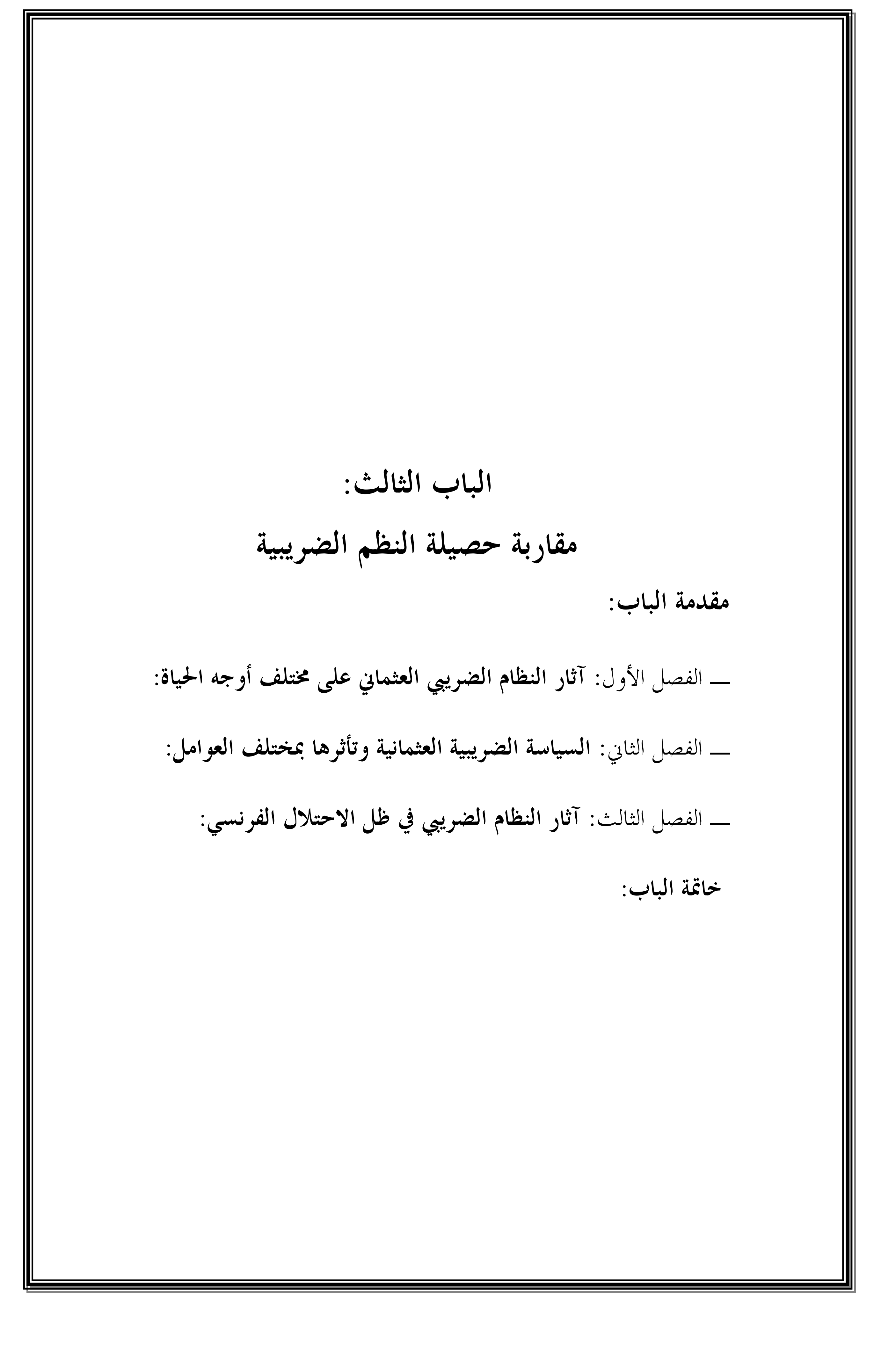
- اتسم النظام الضريبي، الذي أنشأه الأمير عبد القادر، عن النظام العثماني السابق له، ببعض الخصائص والمميزات، باعتبار سعي الأمير إلى التميز عن غيره، وكذا الرجوع في أجهزة دولته إلى ما كان سائدا في الدول الإسلامية قديما، بل إلى ما كان مطبقا في العهد الراشدي. لذلك فتجربة الأمير، كانت تجربة جديدة على الجزائريين، الذين نسوها منذ أمد بعيد. لكن المتمعن في ذلك النظام يجد أوجه شبه كثيرة، ميزت ضرائب الأمير مع العثمانيين، ولا تكمن أوجه الاختلاف إلا في أنواع الضرائب وطرق جبايتها، وكفاءة جباة الضرائب. [1]
- سعى الأمير عبد القادر جاهدا إلى الالتزام بأحكام الشرع الإسلامي، وإلغاء المستحدث من المغارم؛ كاللزمة والغرامة والعوائد وغيرها، وتثبيت ضريبتي العشور والزكاة. الأمر الذي أدى بالرعية إلى الالتزام بالدفع.
- قام الأمير، بعد اشتداد الغزو الفرنسي للبلاد، عقب معاهدة التافنة، ونشوب الحرب من جديد سنة 1254هـ/1839م، بتطبيق بعض النظم العثمانية، والاجتهاد في بعض مسائل الضرائب وطرق الجباية؛ فرأيناه يستحدث ضريبة "المعونة" العثمانية، لكنه استفتى فيها عددا من الفقهاء، في الجزائر والمغرب الأقصى. وكذلك الحال، في مواصلته العمل ببعض الترتيبات الضريبية العثمانية؛ في الاستراتيجيات، وفي طرق الجباية. كتثبيته لحقوق تولية موظفي الدولة، أو "البرنوس"، التي يدفعها موظفو دولته. وكذا ممارسة أعمال السخرة في أراضي الدولة "التويزة"، أو تجنيد السكان في خدمتها. والإبقاء كذلك، على مكوس الأسواق، ورسوم الجمارك.
- إن الأمير عبد القادر، قد عمل ما أوتي من جهد في سبيل تحري العدالة الضريبية، والسعي إلى المساواة في أعباء الدولة ومواردها.
- إن الأمير كان ملتزما في جباية الضرائب، في مواعيدها، ومقاديرها المضبوطة، ولو باستعمال القوة مع السكان.
- إن نظام ضرائب الأمير عرف بالمرونة في جباية مختلف أصناف الضرائب. وهذا ليجعل الناس يقتدون بأفعاله.

---

[1] **دراسات تاريخية في الملكية**، مرجع سابق، ص: 79-80.

- إن ضرائب الدولة الأميرية، كانت تنفق على شتى مجالات الدولة؛ مرتبات الجند، والموظفين الإداريين، وشراء السلاح، وتشييد المصانع والورشات، وإقامة القلاع والحصون، والعناية بالثقافة وغيرها. وكل تلك النفقات تتم بتسيير محكم وفي غاية التقشف، كاحتياط للمستقبل.
- إن الفرنسيين قد نهبوا جل موارد الجزائر منذ أن وطأت أقدامهم الأرض الجزائرية، وما فرض الضرائب والتشدد فيها، إلا نقطة من ذلك النهب الذي سلط على الجزائريين.
- إن فرض المحتل للضرائب على الجزائريين، قد عرف تطورات عبر سنوات الدراسة؛ فترة تردد بشأن استعمار البلاد، وفترة للاحتلال الناقص الذي لم يشمل كل البلاد بفعل المقاومات الشعبية، وأخيرا فترة الاحتلال الشامل. كل ذلك والضرائب تساير الأحداث، وتختلف باختلاف الأحداث ونوعية الحكام وطبيعة الحكم الموجود (ملكي–جمهوري–إمبراطوري)، والنظام المتبع في الجزائر، مدنيا كان أم عسكريا. كل هذا الأمر جعل الضرائب شديدة الوطأة، على كواهل الجزائريين. زاد فيها كثرة القرارات والمراسيم، التي كانت تصدر.
- إن التطبيق الفعلي للنظام الضريبي على الجزائريين، كان قد شرع فيه بداية من سنة 1845/ 1261هـ، تاريخ صدور قانون: "المرسوم الملكي" (*ordonnance royale*)، الذي أحصى جميع المؤسسات المالية في الجزائر، وأعاد العمل بنظام الميزانية، التي غدت مواردها تأتي من أموال بعض الضرائب المباشرة، والرسوم المختلفة. ومنذ ذلك الحين عرف النظام الضريبي المطبق على الجزائريين بالثنائية الضريبية المتناقضة، والمتعلقة بأداء الضرائب التي كان يدفعها الجزائريون من قبل، وسماها الفرنسيون بـ: "الضرائب العربية"، إضافة إلى تلك الضرائب ذات المنشأ والأصل الفرنسيين. الأمر الذي أدى إلى خراب مادي لممتلكات المجتمع الجزائري، ودمار معنوي لخضوع الجزائري المسلم إلى نظام فرنسي مسيحي.
- إن مختلف أنواع الضرائب التي فرضت على الجزائريين، والتي أسهبنا في التعرض إليها لم تبقى مستمرة كلها، فرأينا أنواع متعددة من الضرائب ألغيت، وأخرى استحدثت، لكن ما يلاحظ أن العشور، والحكور، والزكاة، واللزمة، بقيت الضرائب الوحيدة دون تغيير في الإلغاء إلى غاية سنة 1919م، تاريخ الإصلاحات الجديدة. كما أن أحد تلك الضرائب كانت قاسم مشترك لدى الجزائريين، ألا وهي الزكاة. وهذا لا يعني وجود عدالة ضرائبية للمحتل الفرنسي، ذلك أن الزكاة محددة الأسهم والمقادير، دون كثير تفصيل، بل إن الجور والظلم الضريبيان كان سمات النظام الاستعماري.

* * *



الباب الثالث:

مقاربة حصيلة النظم الضريبية

مقدمة الباب:

ـــ الفصل الأول: **آثار النظام الضريبي العثماني على مختلف أوجه الحياة:**

ـــ الفصل الثاني: **السياسة الضريبية العثمانية وتأثرها بمختلف العوامل:**

ـــ الفصل الثالث: **آثار النظام الضريبي في ظل الاحتلال الفرنسي:**

خاتمة الباب:

مقدمة الباب:

ندرس في فصول هذا الباب، مختلف آثار وتأثيرات كل النظم الضريبية العثمانية والأميرية والفرنسية، كما ذكرنا في مقدمة الدراسة؛ من معرفة الآثار التي خلفها النظام الضرائبي العثماني على الجزائريين في مختلف أوجه الحياة عامة، وهو موضوع الفصل الأول.

ولمعرفة النتائج العكسية رأينا أن نخصص فصلا ثانيا بالانعكاسات التي طرأت على الجهاز الضريبي وأثرت بدورها فيه.

وحتى تتسنى لنا معرفة المقاربات والمقارنات، في خاتمة الدراسة، فيما بعد، خصصنا فصلا بالآثار الضريبية التي تركها كل من الجهاز الجبائي الأميري والاستعماري، على أوضاع الجزائريين.

الفصل الأول:

آثار النظام الضريبي العثماني على مختلف أوجه الحياة:

إذا كان السكان يتقبلون دفع الضرائب، لكونها شرعية، فرضت على كل مسلم، فـإن معارضتهم كانت تظهر عندما يتعلق الأمر بالضرائب المستحدثة، التي تكثر فيها تجـاوزات الأعوان الإداريين، أمثال القياد، ورجال المخزن، وشيوخ القبائل وغيرهم من الجباة، وذلـك لصعوبة مراقبتهم. وقد عانت الكثير من قبائل الرعية من هذا النوع من الضرائب.

وبينما استهوت الضرائب وأنواعها وطرق جبايتها، عددا من الكتاب والدارسين، فإن الآثار المختلفة الاقتصادية والاجتماعية بالخصوص، ما زالت تنتظر دورها لأن تدرس بـشكل واف وكاف.

وفي هذا الفصل معالجة لشتى الآثار التي طرأت على مختلف مناحي حيـاة الجزائـريين، والكيفية التي أثر بها النظام الضريبي على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

I- تأثير النظام الضريبي على الحياة الاقتصادية:

إنّ الأصل في الضرائب هو أن تسد الحاجات الضرورية للحكم بغيـة أداء وظيفتـه، وتسمح للمواطنين بممارسة أعمالهم، ونشاطاتهم بأمن وطمأنينة. ولكن متى اختل هذا الأمـر كان لذلك عواقب وخيمة على الحياة الاقتصادية في البلاد.

وقد كان لنظام الضرائب المطبق في الجزائر، تأثيره الآتي بيانه على النشاطات الاقتصادية المنتجة؛ حيث أن كل فروع الإنتاج الفلاحي، والصناعي، والتجاري، وكل المواد القابلة للدفع كانت خاضعة له. [1]

01- على الزراعة:

لقد أثرت السياسة الجبائية العثمانية على النشاط الاقتصادي عامة، والقطاع الفلاحـي خاصة، بفعل اشتمالها على عدة مظالم؛ فكان من الممكن أن تزدهر الفلاحة، لولا تلك السياسة الجبائية التي جعلت الفلاحين ينصرفون عن الفلاحة، ويفضلون تربية المواشي، إذ يستطيعون أن يفروا بها في وجه الجباة. لأن الاستقرار في مكان معين، والتفرغ لخدمة الأرض معناه التعـرض

[1] H-D, de Grammont: op.cit, p: 410.

لقدوم الجباة، لذلك قامت العديد من القبائل بترك أراضيها والفرار إلى الــصحراء، [1] وإتبــاع أسلوب الترحال، أو الإقامة عند قبائل أخرى لا تطالها يد البايلــك، [2] أو الهجــرة إلى المــدن والأماكن الحصينة. [3] لكن في المقابل، أدى هذا إلى زيادة المساحات الــتي يــشرف عليهــا البايلك مباشرة. [4]

وهذا لا يعني أن المنطقة لم يكن بها فلاحة مزدهرة، بل كانت تسجل نمواً مهماً، كمــا رأينا في الباب الأول، ولكن الثروة الزراعية كان من الممكن أن تكون أهم بكثير، لولا تلــك السياسة الجبائية. [5] التي أدت إلى انخفاض مداخيل البلاد، الواردة من القطاعــات الاقتــصادية الأخرى، نتيجة قيام الدولة برفع قيمة الضرائب على القطاع الفلاحي، اعتقادا منــها أن هــذا الإجراء يعوض لها ما فقدته من موارد. فأصبح الفلاحون يدفعون أضعاف المبالغ، مما جعلــهم يتخلون عن النشاط الزراعي، ليلجؤوا إلى الجبال والصحاري، فارين من جبــاة الــضرائب. [6] وتحول معظمهم إلى مربّي مواشي، الأمر الذي كان يسهل عليهم الفرار أمام الجباة. وقــد أدى هذا الوضع إلى انتشار الفقر، في أراضي كانت خصبة غنية، فأصبحت مهجورة جرداء.

وقد رأينا "تيدينا"، [7] يذكر أنّ الأراضي شديدة الخصب، لكن أغلبها عبارة عن بور غير مستغل، بسبب جهل السكان باستعمال مياه الآبار وخزانات الماء.

---

[1] سيمون بفايفر: مصدر سابق ، ص: 137.

[2] وهذا ما نجده في رسالة بعثها حسن باي إلى كافة كبراء أولاد بسام، وأولاد عمار، وأولاد سي رابح وغيرهم ممن كان قد ذهب إلى قبيلة بني مايدة، من أن يعودوا إلى بلادهم وأراضيهم ليعمروها، وأنه قد سامحهم بعد أن اخذ منــهم مــا أخذه. كما اخبرهم بعدم العودة إلى هذا العمل، وأنه لا ينفعهم الفرار لأي مكان. راجع/

– أرشيف م.و.ج: مجموعة رسائل رقم: 3204، ملف 01، رسالة 16.

[3] راجع نص إحدى الوثائق التي تتطرق إلى ذلك في/ – مصطفى أحمد بن حموش: مرجع سابق، ص: 128.

[4] عبد اللطيف بن اشنهو: مرجع سابق، ص:37.

[5] ومن الأمثلة على ذلك ما لوحظ في أواخر العهد العثماني من التخلي عن زراعة القطن في سهل هبرة، وكامل منطقة مستغانم انظر/

- R. Tinthoine: ***L'Oranie, sa Géographie, son histoire, ses centres vitaux,*** L. Fouque, Oran 1952, p: 35.

- E. Vassettes: op.cit, p: 116.

[6] وليم شالير: مصدر سابق، ص: 59.

[7] Thédenat: «***Mémoires***, ***ou, les aventures de Thédenat, esclave d'un Bey d'Afrique (18^e siècle)***», publié par, M. Emerit, in, R.A., N° 92, Alger, 1948, p: 183.

لكن لا يجب المبالغة في تأثير الضرائب على تغيير نمط السكان، واعتمادهم على الترحال، ذلك أن تربية المواشي في حد ذاتها تتماشى وعدم الاستقرار بحثاً عن الكلأ. إضافة إلى أننا نجد أنّه في السنوات الازدهار عند وفرة الإنتاج، كانت القبائل تستقر لتتولى الحرث والحصاد جماعياً، أما في زمن الجفاف، والمجاعات فقد كانت تطلب التنقل، والترحال الذي أصبح عنصراً سائداً.[1] خاصة إذا اعتبرنا، أن معظم الأراضي الخصبة، كانت في أيدي الأقلية الحاكمة، ومن يتبعها. أما سواد الناس، فكانوا يقيمون في الأراضي الجبلية والصحراوية الفقيرة. علما أن القطاع الزراعي، يعد من القطاعات، التي تتطلب أيدي عاملة واسعة.

ولما أثرت الضرائب في قيام الثورات -كما سنرى- فإن تلك الاضطرابات الداخلية، أدت إلى تناقص التعامل بين سكان الجنوب، وسكان التل. وهو ما أضر بالإنتاج، وبالتالي بالحالة الاقتصادية عامة.[2] فأرغم الفلاحون على وقف نشاطاتهم، لعدم توفر الأمن في المناطق الريفية، كما ألحقت أضرارا بالغة بالأراضي الزراعية.[3]

ورغم أنّ الضرائب التي أقرها العثمانيون لم تكن ثقيلة في حد ذاتها، كما ذكرنا، فإن الفلاحين، كانت تثقل كواهلهم مطالب كثيرة، أملتها شهوات القائمين على شؤونهم الإدارية، وفساد طباعهم. وقد تفاقمت بوجه خاص خلال الفترة المدروسة، ولا سيما في مطلع القرن 19م/ 13هـ حين كان يبدو أن الجهاز الحكومي والحياة الاقتصادية، على وشك الانهيار. ولكن على حين أنه لا يمكن التهوين من شأن هذه العوامل، فإنه من غير الإنصاف أن تلقى مسؤولية تأخر الزراعة على الضرائب، التي كان يفرضها العثمانيون دون تمييز. ولكن من جانب آخر، وإضافة إلى الضغط الذي مارسه الجباة على السكان، وكذا سنوات القحط التي كانوا يتعرضون لها، كان إذا حل وقت الضرائب، غدا وضع السكان غير مريح.

كما أن من الآثار الاقتصادية البارزة، هو أن ما كان يتم تحصيله من ضرائب مهمة، لم تكن تنفق في التخفيف من بؤس السكان، أو للتقليل من خطر الأوبئة والمجاعات الدورية، أو لشق الطرق ووضع قواعد لصناعة قومية، أو لتحسين الزراعة، أو لإعداد الجيوش لمقاومة الغزو والاحتلال الأوربي. وإنما كانت تنفق على حياة البذخ في قصور الباي والداي، وعلى الجيش

---

[1] A. Berque: «***Esquisse***.»: op.cit, p: 07.

[2] أبو القاسم سعد الله: محاضرات، مصدر سابق ، ص: 153.

[3] محمد الصالح بن العنتري: **مجاعات قسنطينة**، مصدر سابق، ص: 28.

وقواده، كما يذهب جزء مهم منه كهدايا للشركات اليهودية، ومختلف الوسـطاء التجـاريين وغيرهم.[1]

وحسب الأستاذ سعيدوني،[2] فإن ما كان يستخلص من الخماس في شكل «صارمية»، وما يؤخذ منه من ضرائب متنوعة، جعلته في واقع الأمر غير قادر على تغطية العجز، والوفـاء بالتزاماته تجاه صاحب الأرض والدولة. وهذا ما يسمح لنا بالقول: إن نظـام الخماسـة مـع ملاءمته لاستغلال أراضى البايلك، وملكيات الأثرياء من الخواص، إلا أنه لم يحل دون شـقاء الفلاح، و لم يعمل على تطوير وسائل الإنتاج، و زيادة كمية المحصول.

فكانت الإدارة تسخر بعض الأفراد أو الجماعات من قبائل الرعية، في حرث أراضـي البايلك وحصدها، بما كان يعرف بالتويزة. وقد اتبعت نظام الخماسة في اسـتغلال أحواشـها الخاصة، والاعتناء بقطعانها من الأغنام والجمال. فكانت تزود الخماسين بـالثيران والبـذور، ويأخذون مقابل أتعابهم خمس الإنتاج على كل جابدة زرعوها. و لم يكن هذا النظام مقـصورا على الإدارة فقط، بل كان شائع الاستعمال عند الملاكين الخواص. وعلى ما يبدو أن الخماسين كانوا يعيشون في فقر مدقع. فكانوا يقطنون مع أفراد عائلاتهم في الأكواخ المنتشرة في المزارع.[3] وقد قيل عن الفلاحين القاطنين بسهل متيجة: "أنهم ليس لهم مورد غير التسبيقات التي يقدمها لهم الجزائريون (سكان العاصمة)، مقابل الاعتناء بمزارعهم وقطعانهم، وما يدره عليهم الحليب الذي يبيعونه في مدينة الجزائر".[4]

---

[1] و. اروين: **العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة (1776-1816)**، ترجمة، إسماعيـل العـربي، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1978، ص: 14. وللمزيد انظر أوجه صرف الموارد في النظام المالي لسعيدوني. وقد جاء في بعض المصادر أن المجتمع الريفي الجزائري، ولاسيما الفئات البسيطة منه، قد عانى من الأزمات الاقتصادية، نتيجة الجفـاف، والقحط، والجراد، والزلازل، والحروب، وثقل الضرائب. وأدت هذه العوامل كلها، إلى انتشار ظاهرة الفقر في الأرياف، مما اضطر السكان إلى التشرد. وذُكر أن بعض القبائل، كانت تضطر، أثناء انتشار المجاعات إلى التروح إلى المدن. ويعني ذلك أن الحالة الاقتصادية على مستوى المدن كانت أفضل مما هي عليه في الأرياف. ويحتمل أن يكون سبب ذلك عائدا إلى وجود تجار قادرين، على استيراد المواد الغذائية من الخارج. انظر/ - F. de Haedo: op.cit, p: 310.

[2] **دراسات تاريخية**: مصدر سابق، ص: 356.

[3] Venture de Paradis: op.cit, p: 117.

[4] حمدان بن عثمان خوجة: مصدر سابق، ص: 87.

كما أن الثورات، كانت قد أرغمت الفلاحين على وقف نشاطهم لعدم توفر الأمن في المناطق الريفية، وألحقت أضرارا بالغة بالأراضي الزراعية.[1]

ورغم كل المصاعب، فإنه كان بإمكان القطاع الفلاحي، أن يلعب دورا مهما في الاقتصاد الجزائري، نظرا للإمكانيات المتوفرة. إلا أن العوامل البشرية والطبيعية، حالت دون تحقيق ذلك.

كما أن الضرائب أثرت على نمو وتطور التجارة، فالمواد والكميات المهمة، التي كانت موضوعا للمبادلات التجارية مثل الجلود، والأصواف، والشمع، والزيوت، والحبوب، كانت في غالب الأحيان تهرب عن طريق السوق السوداء، حتى لا تقع تحت طائلة الضرائب.[2]

وحسب بعض المصادر الأوربية،[3] فإنّ السكان ولما كانت الضرائب حسبهم شديدة، فإن ذلك أدى بهم إلى إخفاء أموالهم، فلم تكن تستثمر، وهو ما أثر على الاقتصاد بصورة مباشرة.

وقد أثرت عدة أمور أخرى تخص النظام الضريبي على المجال الزراعي أهمها:

أ– تأثير المحلة:

لقد كانت المحلة، بوصفها تنقلا للسلطة، أو لجزء من جيشها لأغراض عسكرية أو جبائية تؤثر على السكان؛ ذلك أنّه كان عليهم استقبالها في حدود قبيلتهم، والمسارعة في تقديم ما يتوجب عليهم من عشور، وزكاة، وغرامة وغيرها. بيد أن توفير مؤونتها من ضيافة وعلف وغيرها، ربما كان الجانب الأكثر دلالة من ثقل المحلات بالنسبة للقبيلة، سيما إذا كانت من صنف القبائل العاصية. إضافة إلى أنه لا يخلو عبور المحلة بأرض قبيلة من ارتكاب جنودها أشكالا من التسلط والتعسف في حق مزروعات القبيلة ومواشيها وأملاكها، ولو كانت من القبائل الطائعة، فأحرى إن كانت المحلة –حسب بعض الكتاب– قد توجهت بالقصد «لأكلها».[4]

---

[1] محمد الصالح بن العنتري: **مجاعات قسنطينة**، مصدر سابق، ص: 28.

[2] وليم شالير: مصدر سابق ، ص: 101-102. وانظر كذلك–

- J, M. Venture de Paradis: op.cit, pp: 125-126 et 133.

[3] M. Renaudot: op.cit, p: 151.

[4] C. Kehl: «***Indigènes et Musulmanes en Algérie, notes historique et Juridique***», in, B.S.G.O., T58, Oran, Mar 1937, pp: 67-69.

وقد كان الباي أو الخليفة يحدد قدر المؤن، وليس من اليسير تقدير وقع ذلك على السكان في غياب إحصائيات وتقديرات عن عدد جنود المحلة، وعدد الأيام التي قضوها بمكان ما، وما تم استلامه من سكان ذلك المكان، وحجم الإنتاج الزراعي أو الحيواني بذلك المكان في تلك السنة، وعدد سكانه. والمتوفر فقط في بعض الأحيان هو تعيين مؤن المحلة في بعض الأماكن دون تفاصيل أخرى.

غير أنّ ما قمنا به في الباب السابق، من ذكر بعض الأمثلة والإشارات، على الرغم من أهميتها، تبقى ذات بعد غير واضح، وغير شامل. لكن تمكننا من معرفة مدى الابتزاز، الذي كان يعيشه السكان، وما تتطلبه المحلة ذاتها من المؤن، وما تستوفيه من أعشار دون اعتبار أصناف الجباية والتسخيرات الأخرى.

وإذا كانت عملية جباية الضرائب، تتم تحت الضغط والتشدد، من خلال تجهيز الحكام للحملات العسكرية لتأديب الثوار، و إرغامهم على الدفع لدى أيّة بادرة مقاومة أو هرب، من دفع المبالغ المالية المستحقة عليهم، [1] فإنّ الهوة قد ازدادت بين الطرفين؛ بحيث أحس الفلاحون بصفة خاصة بالخرق والتعسف المفروض عليهم، وعدم تمتعهم بأية حقوق. وفي المقابل شاهدوا ما كان يعيشه العثمانيون من عز ورفاهية. وهكذا اعتبر السكان ذلك الوضع بالجائر الذي يتوجب عليهم تغييره ومحاربته. لذلك قامت ثورات كانت كرد فعل طبيعي على التصرفات

[1] وهذا ما ذكره نقيب الأشراف من أن الخلفاء: «كانوا يأتون في آخر الربيع، فيخرجون معهم الأمحال ليستخرجوا الخراج، والزكاة والأعشار. وهكذا وضع الأوائل الجباية على المنهج الشرعي، والأواخر صاروا يخرجون المحلات لاستخلاص المغارم والظلمات، ونهب أموال المسلمين. وما وقع هذا حتى صار الناس فجارا، والأمراء ظالمين». انظر/
- أحمد الشريف الزهار: مصدر سابق، ص: 35.

كما يمكن أنّ نضيف إلى تأثير المحلة؛ تلك الغارات المفاجئة التي كان يقوم بها المخزن، على مضارب القبائل العاصية عن طريق الشواف؛ فمن تلك الغارات نذكر أنه في إحدى المرات، كان محمد بن الغماري شيخا للأنجاد وشوافا عليهم في نفس الوقت، فجاء على رأس مخزن الباي للمكان الذي كان قد رأى فيه القبيلة العاصية، لكن وصوله كان متأخراً، و لم يجد ضالته، فقام بغارة على قبيلته، حتى لا يفقد ثقة الباي. كما كان هناك شواف آخر، وهو محمد بن دحمان شيخ أولاد عياد في جنوب الونشريس؛ فكان هذا الشواف يرسل برجاله بعيداً في الصحراء، وقد تمكن في إحدى المرات إبلاغ الباي بوكابوس، الذي قام بشن حملة على القبيلتين القويتين؛ البواعيش والنوايل. وتمكن من أخذ كل مواشيهم إضافة إلى غنائم كثيرة. وكذلك نجد حملة قام بها أحد البايات على قبيلة المغاولية عن طريق أحد الشوافين، تمكن فيها من قتل 42 شخصاً، وفرض عليهم غرامة مهمة. راجع/

- W. Esterhazy: ***De la domination***: op.cit, p: 552. - C. Noel: op.cit, p: 157.

الناجمة عن الإجراءات المالية التي فرضها البايلك. وأدت تلك الثورات إلى آثار كبيرة على المنطقة، وتسببت في تخريب كبير للحياة الاقتصادية فيها.

وتسببت الحملات العسكرية، التي كانت تنطلق من مراكز البايلك، لجمع الضرائب وأخذ المغارم، في إلحاق أضرار فادحة بأهالي الريف، وغالبا ما كانت المحلة أو الفرقة العسكرية، تمكث مدة طويلة، قد تصل إلى ستة أشهر، تتجول أثناءها في الأرياف، وتوجب الضرائب والعقاب على الممتنعين. [1]

ب- ثقل المديونية، أو الضرائب المتراكمة:

إن من أوجه الأشكال بصدد الجباية، مسألة مديونية القبائل تجاه البايلك. فكيف يمكننا تأويل ثقل هذه المديونية؟ فضلا عما يمكن تسجيله من تفاوت بين وتيرتي الإنتاج والجباية، إضافة إلى توالي سنوات القحط التي كان لها حظها من تراكم الديون؟. وهل ذلك التفاوت والثقل هما اللذان دفعا المجموعات القبلية إلى ابتكار شتى أشكال الإفلات من أداء الضرائب؟.

كان يحدث أن تصاب البلاد بسنوات جفاف، [2] فيعجز السكان بسبب ذلك عن توفير المبلغ الضريبي الذي تعهدوا بدفعه عن طريق تعهدات شيوخهم، فيتحول المبلغ إلى دين يسجل عليهم، قد يتناقص أحيانا بتسديد أجزاء منه، أو بالتضخم وهبوط القيمة الشرائية للعملة، ولكنّه قد يتزايد إذا تعرضت البلاد إلى سنوات جفاف جديدة. ومن ثم تراكمت مبالغ مالية هامة على مر السنين، وأصبحت تشكل عبئا ماليا يثقل كاهل الفلاح، إضافة إلى الأعباء الضريبية السنوية العادية التي تتجدد مع كل مطلع كل سنة مالية. [3]

إضافة إلى المصائب المترتبة عن دفع الضرائب الثابتة، سواء كانت متبقية سابقا أو قائمة، كان البايلك من آن لآخر يعمل على الحصول على مداخيل جديدة عن طريق فرض التبرعات والتسخيرات الإجبارية، أو عن طريق الضغط والإحراج، وذلك للمساهمة في حل أزمة طارئة، أو تمويل مشروع معين وغيرها. وكان للمجهود الحربي نصيب كبير من ذلك المداخيل.

---

[1] انظر/ - ناصر الدين سعيدوني، **النظام**، مرجع سابق. - فلة قشاعي موساوي: مرجع سابق، ص: 152.

[2] لقد ضربت المنطقة فترات جفاف عديدة؛ نذكر على سبيل المثال تلك المسغبة الكبيرة التي حدثت في بداية عهد الباي محمد بن عثمان. انظر/ - مسلم عبد القادر، **تاريخ بايات وهران، المتأخرين أو خاتمة أنيس الغريب والمسافر**، تحقيق، رابح بونار، ش. و. ن. ت، الجزائر، 1974، ص: 64 وما بعدها.

[3] Venture de Paradis: op.cit, pp: 199, 226-227. - I. Urbain: op.cit, pp: 438-439.

إن المطالب الضريبية العثمانية المتتالية قد شكلت عبئا ثقيلا على السكان. وقد كان ذلك العبء يزداد حدة في سنوات الجفاف، ويشتد وقعا بفعل قسوة الجباة وتشددهم، فينتج عن ذلك حالة تذمر عاشها السكان طوال الفترة موضوع البحث، والتي أدت بهم إلى التهرب من دفع الضرائب، ثم التمرد والعصيان وفقا لظروفهم ومقدرتهم على ذلك.

02- على المصنوعات والحرف:

إن النشاط الصناعي كان قد تراجع وتناقص كما وكيفا، وهذا لعدة أسباب تمثلت بالخصوص في ازدياد المطالب المخزنية من رسوم وضرائب، كانت تفرض على أمناء الحرف والصناع. فكما رأينا سابقا، [1] فإنّ كل نقابة كانت ملزمة بدفع مبالغ مالية، تحدد سلفا دون مراعاة لنسبة الأرباح. وكان يفرض على الصناع في بعض الأحيان تزويد البايلك بالمواد الحرفية المصنعة دون مقابل.

يضاف إلى هذا أن النظام الضريبي، حال دون تطور العمران، ودون ازدهار الفنون والصناعات الحرفية. ثم إنّ انتشار أسلوب الترحال جعل المصنوعات اليدوية في المدن، تفقد أسواقاً مهمة. كما أنّ قيام الحروب مع دول أوربا، حال دون تصديرها إلى الخارج بكيفية منتظمة. وهناك سبب آخر؛ أن الأندلسيين الذين كانوا يقومون بممارسة مصنوعات مهمة في كامل بلاد المغرب، خاصة في تونس والمغرب الأقصى، فإنه لم يبق لهم في الجزائر إلا الأسواق المحلية، والتي أثرت عليها كثرة الضرائب، وهو ما أثر على مستوى المصنوعات الحرفية؛ لأن انعدام الأمن، أو نقص أسواق واسعة حال دون تطور تلك الصناعات، وأصبح هم أصحابها تخفيض التكاليف. لذلك انحط مستواها، بل انعدم بعضها، وأصبحت تمارس في بعض المدن فقط دون غيرها. ولعل أشهرها مدينة تلمسان. [2] كما أن أسعار المواد كانت تزداد غلاء بالمكوس، التي كان التجار يحسبونها على سلعهم وبضائعهم. [3]

---

[1] راجع الفصل المتعلق بالضرائب.

[2] Ministère de la guerre: «***Commerce.***»: op.cit, pp: 320-321.

[3] وعلاوة على الضرائب، فإن من أهم العوامل التي أضعفت الصناعة، استيراد المصنوعات الأجنبية، التي كانت تنافس مثيلتها المحلية. كما أن الحرفيون كانوا يتعاملون بكثرة مع المؤسسة العسكرية، فكانوا يزودونها بإنتاجهم، كالملابس، والسروج، والأواني الفخارية، والأحذية، والأدوات الحديدية، والخبز، وغيرها. وأعتقد أن تقلص عدد الجنود في أواخر القرن 12هـ/ 18م، ومطلع القرن 13هـ/ 19م، قد أدى إلى انخفاض مبيعاتهم، مما كان له انعكاس سلبي على صناعتهم. انظر/ - R. Lespes: op.cit, p: 162. - A. Devoulx: op.cit, p: 48.

3- على التجارة:

لقد كان النظام الضريبي يتحكم في الحياة الاقتصادية، بالإجراءات المالية المتبعة في المعاملات التجارية، وهذا ما يتضح في نظام الاحتكار الذي كان يمارسه البايلك للإشراف على قطاعات الإنتاج الرئيسية، وللرغبة في الحصول على الفوائد الوفيرة. وهذا ما أدى، في نظر "شالير" إلى خراب التجارة، والقضاء على الزراعة في البلاد، وأصبح الإنتاج في التناقص. [1]

وقد أصبح الاحتكار، يساير النظام الضريبي، ويتكيف معه؛ نظراً للاقتصاد السائد، والقائم على تصدير المواد الأولية واستيراد الأشياء المصنعة، أو غير المتوفرة في البلاد. حتى إنّ الفلاحين انصرفوا عن استغلال الأرض، وصار أغلبهم لا ينتج إلا للاستهلاك المحلي.

كما أنّ التجار، سواء كانوا أجانب أو مواطنين، كانوا يلاقون صعوبات جمة في التصدير والاستيراد، لا يستطيعون اجتيازها، إلا بعد دفعهم لرشوات في شكل نقود أو سلع، تدفع للمشرفين على التجارة، أو الموظفين في البايلك وتسمى هذه الرشوات بالبقشيش. [2] وكمثال على ذلك، فقد كان باي وهران يدفع سنوياً إلى الجزائر مبلغ 15 ألف دولار في مقابل احتكاره حق تصدير المواد المحتكرة. [3]

وقد ذكر "وليم شالير"؛ [4] أن الضرائب لم تكن هي وحدها سبب تذمر السكان من الحكم العثماني، ولكن أشد ما كان يشتكي منه السكان، هو الحظر العام المفروض على تصدير منتجات الأرض، والصناعة إلى الخارج. وذكر أنه لو أمكن للبايلك إزالة تلك القيود لحصل على ولاء جميع السكان، وتحقيق الرخاء والثروة للبلاد.

كما أنّ التجارة الخارجية، وعلى الرغم من تنوع المواد المصدرة والمستوردة، فإنّ الأرباح التي كانت تدرها، كانت تذهب في معظمها إلى التجار اليهود، وإلى الباي وكبار الموظفين، الذين لم يكن يهمهم تطوير وسائل الإنتاج وتجديدها، بقدر ما كان يهمهم تكديس الثروات. وفي هذا الصدد ذكر ابن خلدون من أنّ تجارة السلطان: «مضرة بالرعايا، مفسدة

---

[1] مصدر سابق، ص: 101.

[2] Dj. Sari: op.cit, pp: 200-202.

[3] وليم شالير: مصدر سابق، ص: 101.

[4] نفسه، ص: 192.

للجباية، وأن استحداث التجارة الفلاحة للسلطان هو غلط عظيم في سياسة الملك». [1] أي أن التجار والفلاحين لما يرون ذلك يتوقفون عن ممارسة أعمالهم التجارية والفلاحيـــة، فتتوقـــف الجباية ويفسد نظامها.

ولما كانت التجارة الخارجية تخضع للاحتكارات البايلكية، وكان البايات يحتكرون حق التصدير، ويعملون على التصدير لحسابهم الخاص. [2] فإنه ومنذ أواخر القرن 18م/ 12هـــــ، أصبح لليهود أيضا يد في ذلك وأضحت دار "بكري وبوشناق"، تسيطر على التجارة الخارجية، ولاسيما في ميناء وهران. كما كانت هذه الدار تتمتع بثقة العثمانيين، وتسيطر علـــى ثلثـــي (2/3) العمليات التجارية الخارجية [3] بفعل اتباع اليهود نظاما محكما في الدفع عـــن طريـــق التعويض، [4] وباعتبار أنهم تمتعوا بثقة البايات كذلك. [5]

ولما كان اليهود يقومون بمضاربات تجارية واسعة النطاق، يجنون من خلالها أرباحاً طائلة طائلة، فإنّ السكان كانوا يشاهدون وعلى مضض، نفوذ اليهود يزداد توغلاً في مختلف أوجـــه الحياة العامة، ويتألمون لتغاضي الدايات والبايات على جشعهم واستغلالهم للسكان، مما دفـــع هؤلاء إلى التذمر والسخط، ثم إلى إعلان ثورتهم على اليهود ابتداء من القرن 19م/ 13هـــــ، وتبعتها ثورات أخرى من جانب أتباع الدرقاوية والتجانية.

II– تأثير النظام الضريبي على الحياة الاجتماعية:

١ – تصنيف السكان:

لقد كانت الظروف الاقتصادية ولا سيما الجانب الضريبي يتدخل في تصنيف الـــسكان خاصة سكان الريف، باعتبار أن قسما منهم نال الامتيازات مقابل عمل لصالح النظام الضريبي، وقسماً بقي يئن تحت وطأة الضرائب، وتدعيم البايلك بأقساط من مداخيله.

ولقد كان السكان، كما رأينا، ينقسمون إلى عدة طبقات اجتماعية؛ فقبائل المخـــزن كانت في طليعة تلك الطبقات، حيث كانت تتحكم في أغلب السكان. لكن هذه القبائـــل لم تكن لها موارد للرزق، باعتبار أنهم لا يملكون، إلا الأرض التي كان يمنحها لهم البايلـــك، وأن

---

[1] انظر/ – **مقدمة ابن خلدون**، نشر دار الفكر، د.ت، ص: 268-270.

[2] ***Notes Commerciales***: op.cit, p: 01.

[3] P. Ernest-Picard: op.cit, p: 37.

[4] M. Emerit: «***La Situation.***», op.cit, p: 171.

[5] R. Lespes ***Oran***, op.cit, p: 94.

تلك الأرض لم تكن تلبي حاجياتهم لعدم اعتنائهم بها، لذلك كانوا يعتمدون على الغنائم التي ينالونها في الحروب من القبائل الأخرى؛ وذلك في مشاركتهم في المحلات العسكرية. حيث كانوا دائما على أهبة الاستعداد لتنفيذ أوامر البايلك، فعندما يأمر الباي بمعاقبة الثائرين، فإنهم كانوا يشنون الغارات المفاجئة عليهم، ويحملون الرؤوس إلى مقر البايلك.[1]

إضافة إلى هذا نجد أن تأثير الضرائب، كان حتى بين السكان أنفسهم، وذلك في رؤية سكان المدن لسكان الأرياف والعكس، وكذا رؤية كل طرف للحكم العثماني. فأما نظرة سكان الأرياف فنتلمسها في النفور والكره الذي كانوا يكنونه للحضر، بحيث لما دخل الفرنسيون وهران فر سكانها، وانتشروا في الأماكن، فلقيهم أهل البادية، وسدوا عليهم الطرقات، وانتهبوا ما عندهم من أموال وأمتعة.[2] كما أن نظرة القبائل المخزن للسكان كانت مغايرة تماما، بسبب نظرة الاستعلاء التي كانت لدى هذه القبائل على ما سواها من القبائل الأخرى، والتي تعتبرها في غير مستواها وغيرها، وكذا النفور الذي كان متبادلاً بينها وبين قبائل الرعية.[3]

ولقد أدى اقتطاع الضرائب إلى ثراء بعض القبائل على حساب بعضها الأخر، وهذا ما شكل وسيلة للتمييز الاجتماعي بين القبائل وبين سكان المدن، والأرياف. فبينما كان سكان

---

[1] Anonyme: ***Histoire pittoresque de L'Afrique Française, son passé, son présent, son avenir ou L'Algérie sous tous les aspects.***, Renault. Ed, Paris 1847, p: 138.

[2] أحمد بن عبد الرّحمان الشقراني الراشدي: مرجع سابق، ص: 34.

[3] ولتوضيح ذلك فقد ذكر المشرفي من أنه في عهد الأمير عبد القادر ثار الحاج محمد بن اعريبي في يوم قتال الدواير والزمالة، عندما أمر الأمير بقتالهم فقالوا له: لنا معهم الإخاء والصحبة قديماً وحادثاً (كذا)، رضعنا معهم ثدي الدولة التركية، وإخواننا في الدين والطين. ثم قال إنّ الرئيس قدور بن الصحراوي البرجي كتب للأمير جوابا على ذلك في قصيدة ملحونة نذكر منها:

أخرج با محلا أو قال اغزوا معانا *** قلنا ما نغزوش لأولاد اسمعين

هما خاوتنا أو خاوت والدينا *** من الأجداد أوجاف ماناش اوجتين (كذا)

الترك طياق يعرفوا قدرنا *** كيف اما قلنا ايقول غير امين

احنا حرم ليهم او هما حرم لينا *** بينا يزدموا اعدوهم في البرين. راجع/

– أبو محمد العربي بن عبد القادر المشرفي: **ياقوتة النسب الوهاجة وفي ضمنها التعريف بسيدي محمد بن على مولى مجاجة**، مخطوط ضمن مجموع ب، م. و. ج، رقم: 3326، ص: 31-32.

المدن لا يدفعون على منازلهم وملكياقم العقارية إلا ضرائب زهيدة، كان سكان الأرياف يدفعون ضرائب أكثر.[1]

وقد أثر النظام الضريبي على الوضع الديموغرافي للسكان، حيث يعزو "تيدينا" انخفاض السكان في البلاد، إلى استبداد العثمانيين وتجبرهم. وحسبه أن ما من أحد كان يعيش في أمان عن حياته وملكياته، من الحملات التي كانت تشن عن السكان لجباية الضرائب، والتي يتم خلالها اختطاف الرجال والنساء، والأطفال لكي يطلب فيهم فدية من أهلهم.[2]

إن الضرائب كانت السبب في قيام الثورات ضد البايلك، وهذه الثورات ذهب ضحيتها الكثير من الناس من مختلف الفئات.[3]

وقد كانت الغارات المفاجئة التي كان يشنها البايات مدمرة على القبائل العاصية، وهذا ما يعترف به البايات أنفسهم.[4]

وكانت الآفات والمجاعات، والأوبئة تفتك بالسكان وتقلل من عددهم، وتحول بتكرارها دون النمو الديمغرافي.[5] فمدينة الجزائر، لم تعرف نموا ديموغرافيا أو عمرانيا في أواخر

---

[1] M.P. Genty de Bussy: op.cit, T 2, p: 48.

[2] Thédenat: ***Coup d'oeil***: Op. cit, F° 194, p: 08.

[3] فنجد مثلا: بعد الثورة التيجانية، قتل الكثير من الناس؛ بحيث جاء في رسالة من الباي حسن إلى قائد مليانة يبشره فيها بالنصر، وأنّه قتل 1000 رأس منهم. لكن حسب تعبير نقيب الأشراف، فقد تم مقتل 300 شخص فقط. انظر/

– محمد بن يوسف الزياني: مرجع سابق ص: 242-248. – أحمد الشريف الزهار: مصدر سابق ص: 159-160.

[4] حيث جاء في إحدى الرسائل أنّ: حسن باي قام بغزوة على قبيلتي الشرفاء، وأولاد يونس ، فحسب قوله: «لم ينج منهم واحد إلاّ من نجاه الله». ثم قام بغزوة على قبيلة صبيح، وظفر برقاهم وأموالهم. ثم قام بالهجوم على قبائل الأحرار عام 1244هـ/ 1828م، وكتب هذا الباي إلى الداي برسالة يخبره فيها بالبشائر. فمما جاء فيها: «...فجمعنا مالهم جمعاً، وحزناه وتراً وشفعاً. فشفا منهم العليل، وبرد الغليل لكوننا طالما رمنا أخذهم فلم يأمنوا...» راجع/

– أرشيف م. و. ج، مجموعة 3206، ملف 01 رسالة، 41. من حسن باي إلى إبراهيم وكيل الحرج مؤرخة في شهر ذي القعدة، مجهولة السنة. وكذا رسالة 12 مؤرخة في شهر شوال، ومجهولة السنة أيضاً.

– ابن عودة المزاري: مرجع سابق، ج 1 ، ص: 367- 368.

[5] مثلا: ظهر في سنة 1787م/ 1202هـ وباء كبير في الجزائر حيث ذكر أنّه خلف في مدينة الجزائر وحدها مقتل 14334 مسلم، و 1774 يهودي، و613 مسيحي دون حساب القتلى الذين هلكوا في المناطق الأخرى. وكذلك وباء سنة 1789م/ 1204هـ أدى بسكان مدينة الجزائر إلى الانخفاض إلى 50 ألف نسمة فقط. انظر/

- R. Lespes: «***Les variations de la population d'Alger avant 1830.***», in, A.A, n° 11, 1925, pp 28-29.

القرن 12هـ/ 18م، وإنما الذي حدث كان العكس، نتيجة الآفات والأوبئة، التي تعرضت لها في تلك الفترة. إضافة إلى أن توافد العنصر الخارجي، لم يعد كما كان في القرنين السابقين.

٢– الضرائب والزعامات المحلية:

إنّ الزعامات في الجزائر، كانت ترتكز عموما، إمّا على أساس ديني، أو قبلـي. وقـد شكلت القيادات المرابطية أو الروحية طبقة مهمة، وكانت تلعب أدوارا وتحتل مكانة معتـبرة ضمن هذا الإطار في بايلك الغرب، أما في باقي الجزائر، فقد كان عماد النفوذ فيها –حسـب الأستاذ سعد الله– يتمثل في قيادة الأجواد أو القيادات الدنيوية. [1]

ولقد كانت القوى والتكتلات التي سهلت على العثمانيين الاستقرار محليا، ذات طـابع ديني. وإذا كان العثمانيون قد انتهجوا سياسة حماية الدين ووظفوا الدعوة إلى الجهـاد، فقـد وقفت قيادة تلك الفعاليات إلى جانبهم في جهادهم ضد الإسبان. والتف المرابطون حـولهم، وهو ما كان يشكل تضامنا إسلاميا حقيقيا، تجلّى في التحالف بين الطرفين. [2] وهكذا يمكـن القول إنّ الجزائر، ومنذ سقوط الزيانين في أواسط القرن 16م/ 10هـ لم تظهر فيها زعامات قطبية، إلا بعد أن برزت الطرق الصوفية على السطح بشكل قوي في أواخر القـرن 18م، ولا سيما في العقود الأولى من القرن التاسع عشر، حيث أخذت تؤثر بنشاطها في الحياة العامـة، وتؤلب الناس على الحكام فيه.

وقد عرفت الجزائر في العهد العثماني، انتشارا واسعا لظاهرة التصوف، وتحكمهـا في مختلف أوجه الحياة عامة؛ سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وروحيا، بصورة لم يسبق لهـا مثيل، رغم أنه كان موجوداً قبل الفترة موضوع البحث وبعدها.

فمنذ أن بدأت سلطتا؛ الزيانيين في الغرب والوسط الجزائريين، والحفصيين في الـشرق الجزائري، تتداعيان، في مطلع القرن العاشر الهجري السادس عشر الميلادي، ثم انحصار نفوذهما في الحاضرتين تلمسان وما جاورها، وتونس وما يليها. بدأت باقي المناطق تأخذ لنفسها موقعا، تحت قيادة زعماء روحيين، أو قوى دينية، [3] تمثلت في رجال الطرق والزوايا، الذين حاولوا ملأ

---

[1] **الحركة الوطنية الجزائرية**، ط: 4، ج: 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992م، ص: 172.

[2] خاصة في عهد الباي محمد الكبير في بايلك الغرب، حيث كانت هذه الفئة تشكل رباطات تنطلق منها إلى الحرب.

[3] عمار بن خروف: "**مداخلة عن إمارة بني عباس في جنوب بجاية**"، في فرقة التاريخ السياسي والدبلوماسي، في، ملتقى مخبر البناء التاريخي، يوم 06 جوان 2002م بمعهد علم الاجتماع؛ الجزائر.

الفراغ الناتج عن غياب السلطتين السالفتي الذكر. فكان لكل منطقة قادها، ولكل مدينة زعماؤها النافذين.

ولذلك ليس غريباً أن تبدأ الفترة العثمانية بنهاية حياة متصوف جزائري شهير، هو عبد الرحمن الثعالبي (ت 875هـ/ 1470م)، [1] وعن طريق متصوف شهير آخر، وهو أحمد بن يوسف الراشدي الملياني الشاذلي (ت في النصف الأول من القرن 16م). وتكون نهايتها ببدء حياة متصوف جزائري شهير آخر، هو الأمير عبد القادر الجزائري (ت 1300هـ/ 1883م)، [2] والذي قضى من عمره أربعاً وعشرين سنة في ذلك العهد، وبقية عمره في العهد الذي يليه. فكأن التاريخ يعيد نفسه؛ فتشاء الصدف أن تكون اليد التي مُدت للعثمانيين، ومهدت لدخولهم إلى الجزائر، هي نفسها اليد التي ودعتهم عند خروجهم منها، وهي اليد الصوفية.

إن هذه الأحداث التاريخية ثابتة، ولا جدال فيها، بيد أنّ الاستعمار الفرنسي، لَّما دخل الجزائر سنة 1830م، لم يتمكن من بسط نفوذه في الأرض الجزائرية بأكملها في تلك السنة، بل بقي محاصراً في منطقة (متّيجة) أمداً طويلاً، ويكفي أن نذكر أن الأمير عبد القادر ظلَّ مستقلاً بالجزائر الغربية مدة سبع عشرة سنة، عقد خلالها مع فرنسا كثير المعاهدات، وتبادل معها عديد السفراء. [3]

أولاً: الزعامات الدينية:

لقد كانت القوى والفعاليات المحلية النافذة في البلاد، كما رأينا سابقاً، تتمثل في الزعامات الدينية، أو الطرق الصوفية، التي كانت قد تكاثرت في المنطقة، وانتشرت، وأنشأت الزوايا في كل النواحي، لذلك فدراستها جديرة بالاهتمام، حيث إن بروزها بشكل قوي قد أخذ أبعادا عميقة؛ فانتظام الناس في سلك الطرق، كان قد حل محل العصبية القبلية التي ضعفت

---

[1] محمد الحفناوي: **تعريف الخلف برجال السلف**، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت، 1985، ص: 1-70.

[2] الأمير عبد القادر الجزائري: **الديوان**، جمع وتحقيق، زكريا صيام، د.م.ج، الجزائر، 1988، ص: 55.

[3] - أحمد توفيق المدني: **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا**، ط 3، م.و.ط، الجزائر، 1984، ص: 96.

- عبد الرزاق قسوم: **عبد الرحمن الثعالبي والتصوف**، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1978، ص: 13.

نظرا لحروب القبائل في ما بينها من جهة، وبينها وبين الإسبان من جهة ثانية. لذلك انصهرت هذه القبائل في وحدات اجتماعية أكبر، وتحررت بذلك من الإطار العائلي العادي. [1]

كما أن بروز الصوفية كقوة في الميدان، راجع لما كانت تلعبه من وظائف اجتماعيـــة اضطلعت بها، إلى حد أن كل زاوية لم تكن تخلو من قاعة مخصصة لإيواء الغربـــاء، وعـــابري السبيل وإطعامهم، وكان هذا يسدى لسائر الناس. [2] كما أن إغاثة المنكوبين في زمن المجاعات كان يخلق فرصة مد نفوذها الروحي، والاشتهار بين الناس، الذين كانوا يأتونها من كل حدب وصوب من أجل التبرك بالولي أو المرابط، والذي كان يتخذ شكل تظاهرة جماعية تتمثـــل في زيارة الضريح، وإقامة الوعدة أو الزردة في ذكرى ذلك المرابط، وكانت ســـنوية أو شـــهرية، تنحر فيها الذبائح، ويدعى إليها الفقراء والمساكين، ويوزع الطعام على الزائرين، لتأكيد روابط التضامن بين أفراد المجموعة ، والتحالف بين مجموعات مختلفة. [3]

كما أنّ من أسباب تكاثر الزوايا، هو قوة نفوذ بعض الأسر الدينية، وكذا الظـــروف السياسية التي كانت تعيشها المنطقة، بحيث كان العثمانيون حريصين على ربط علاقات تعاون معهم، وحمايتهم. وانتهجوا معهم في ذلك سياسة ماهرة، باعتبارهم يمثلون السكان، ويؤثرون فيهم، وذلك بكسب رضاهم بمراسيم التعظيم، والهدايا الكثيرة، وتقريبهم . إضافة إلى استفادتهم من الإعفاءات الضريبية، وتصرفهم في بعض موارد الأحباس، التي أتاحت لهم التوســـع، ومـــد نفوذهم في المجتمع. وقد كان من وراء سياسة العثمانيين هذه، الحفاظ علـــى الأمـــن العـــام، والتوسط بينهم، وبين السكان لمصلحة الطرفين. [4]

إن الخارطة الدينية للبلاد يمكن تقسيمها إلى عنصرين هما: مناطق نفوذ الطرق الصوفية، والمرابطون المحليون، الذين كانوا منتشرين بكثرة في أغلب المناطق، والـــذين تحـــالف معهـــم

---

[1] عبد الرّحمان الجيلالي: مصدر سابق، ج 3، ص: 260.

[2] عبد المجيد الصغير: **إشكالية إصلاح الفكر الصوفي في القرنين 18 و 19**، ط 1، منشورات دار الآفـــاق الجديـــدة، الرباط، 1988، ص: 42.

[3] L. Rinn: op.cit, p: 16.

[4] J. Vallejo: op.cit, trad. Commandant Pellecat, p: 232.

العثمانيون قبل فتح وهران، واستعملوا نفوذهم الروحي عن طيب خاطر، وهـــذا للـــتحكم في السكان، ولتسيير الجباية. [1]

أما بعد فتح وهران، فإنّ من الأخطاء السياسية التي مارسها البايلك؛ سياسته الدينيـــة، والمتمثلة في محاولة الحد من نفوذ رجال الطرق والزوايا، بل ومعاداتهم، ومحاولـــة إخـــضاعهم لنفوذه، مما أدى إلى تقاطع مصالح الطرفين. [2]

ولقد تمثلت العلاقة بين الزعامات المحلية والبايلك أساسا في النظام الضريبي، وما كـــان يتصف به من وسائل وسياسات؛ فكانت قبائل المخزن والعائلات المرابطية الكبرى، وشـــيوخ الزوايا، هم من يجبي الضرائب من السكان. لذلك تمكنوا من اكتساب مكانة مهمـــة، بـــسبب الأعمال التي كانوا يؤدونها، والثروات التي كانوا يمتلكونها. ولعل ما ساعد على ذلك سياســـة البايلك المشجعة لهم في امتلاك الأراضي الخصبة، أو كرائها لهم. وهذا ما سمح بظهور علاقات متينة وروابط وثيقة، بين البايلك وهذه الزعامات. فأدى إلى تركيز قسم من ثروات السكان في أيدي هؤلاء، وساعد على مد نفوذ البايلك في أغلب مناطق الإقليم، كما عمل ولو نسبياً على إخماد الثورات، والتمردات، والقضاء على الأعمال المناهضة للبايلك من قبل السكان، مما ساهم في ربط السكان بجهاز البايلك الإداري. ولكن العلاقة بين الأطراف المذكورة، عرفت بعد فتح وهران، ولا سيما في العقود الثلاثة الأخيرة من الحكم العثماني، تطورات أخـــرى مـــن تـــوتر وقطيعة واقتتال، بين السلطة وشيوخ القبائل والطرق الصوفية، الذين مالوا إلى التمرد عليهـــا؛ ذلك أنّ الضرائب المفروضة، أصبحت في نظرهم ثقيلة جداً، ولم يعد بمقدورهم دفعها لعـــدة أسباب: كتوالي سنوات القحط والجفاف، إضافة إلى الأوبئة التي كانت تحل من حين لآخـــر.

---

[1] نذكر من هؤلاء مثلا في سهل غليزان زاوية بن شاعة، وأولاد بن عبد الله، وفي الظهرة والونشريس العديد من المرابطين الذين اتبع معهم العثمانيون سياسة المحبة والاحترام؛ فكانوا يفضلون تولية السلطة في يد عائلة البراكنة. كما أنّ المرابطين الذين كانوا في مجاجة بوادي الشلف يتمتعون بنفس النفوذ في كل الناحية، وخاصة في قبيلة أولاد قصير، وكانوا غير خاضعين للضرائب. وكذلك الحال بالنسبة لأشراف سيدي العريبي وغيرهم. ولكن بعد تحرير وهران تغيرت السياسة وأصبح هؤلاء المرابطون المحليون عرضة للمتابعة والقتل. وهذا ما يظهر مثلاً في قتل الباي حسن للشيخ بن قندوز في واد رهيو. راجع/ - M. Bodin: «***Itinéraire***.», Op.cit, p: 198

[2] P. Boyer: «***Contribution a l'étude de la politique religieuse des Turcs dans la Régence d'Alger (XVI- XIX e siècle)***», in, R. O. M. M., n° 01, 1966, pp: 38-39.

وفي المقابل، لم يجد البايلك من وسيلة يضمن بها الحصول على الأموال، بعد أن نقصت عائدات الأعمال البحرية، سوى جباية الضرائب.

ولما اشتدت السلطة الحاكمة في الجزائر في جباية الضرائب، وُوْجِـــهَتْ بثورات تزعمها قادة القوى الدينية، وفي مقدمتهم محمد الشريف الدرقاوي في الغرب الجزائري. وما كـــادت ثورته تخمد حتى تزعم كل من ابن الأحرش في الشرق الجزائري، ومحمد الكبير التيجاني مـــن جهته ثورة عليها، انطلاقاً من عين ماضي بالجنوب الجزائري.

وقد أنهكت تلك الثورات قوى البايلك، والحكم العثماني في الجزائر. ومن جهة أخرى كان البايات ينتقمون من القبائل الموالية للثائرين عليهم بشدة، بالغرامات والتجريد من أراضيها والقتل، والسجن، والتمثيل.[1] بل حتى المرابطين أنفسهم، فإذا أخطؤوا، أو أســاؤوا المعاملــة وغيرها كانوا يعاقبون.[2]

ولتبيان انعكاس النظام الجبائي على القوى والفعاليات المحلية، نذكر أن القبائل المخزنية، والموظفين في جهاز البايلك الضريبي، كانوا يملكون ثروات مهمة، يرجع معظمها إلى الضرائب التي كانوا يجبونها من السكان. وهذا ما يدل على أن النظام الضريبي، لم يكن محكما، حيـــث كانت أموال مهمة تذهب إلى جيوب الجباة. فعلى سبيل المثال قام حسن باي في بعض الأيام: «ونظراً لضعف الرعية وحصول الغنى للقياد، والآغاوات، والعمال استعمل الحيلة ليأخذ بهـــا

---

[1] W. Esterhazy: op.cit, pp: 223- 224. - Alexis de Tocqueville: ***De la colonie***, op.cit, p:175.

ولمعرفة المزيد عن الثورتين الدرقاوية والتيجانية: انظر/ – محمد بن يوسف الزياني: مصدر سابق، ص: 208-227. – أبو العباس أحمد الناصري: مرجع سابق، ج: 8، ص: 110. – أبو محمد العربي بن عبد القادر المشرفي: مصدر سابق، ص: 26. – ابن يوسف التلمساني: **الطريقة التيجانية وموقفها من الحكم المركزي (الحكم العثماني– الأمير عبـــد القادر– الإدارة الاستعمارية) «1782– 1900»**، رسالة ماجستير، معهد التاريخ، جامعة الجزائـــر 97- 1998، ص: 127.

- T, H, M. Lapène : Op.cit, p: 37. - N. Lacroix: ***Les Derkaoua d'hier et d'aujourd'hui***, Victor heintz, Alger, 1902, p: 10.

[2] وهذا ما نجده فيما فعله الباي محمد الكبير مع أحد مرابطي تسالة الذي عاقبه بإركابه على ظهر حمار، ممسكا بذيله، ويُتجول به في المخيمات بطريقة مهينة، ومثيرة للسخرية. انظر/ - L. R. Desfontaines: op.cit, p: 192.

لكن هذا لم يمارسه الحكام فقط، بل كان عقوبة معروفة، فحتى المرابطون أنفسهم كانوا يستعملونه مع رعيتهم، حيث أنه وعندما تحدث مشاجرات بين أشخاص، يتدخل المرابطين، وعندما يتم التعرف على الظالمين، كانوا يعاقبون بهـــذه الطريقة. راجع/ - W. Esterhazy: Op.cit, p: 301.

منهم ما شاء من الأموال، فقال لهم وهم بمجلسه: حجيتكم أيها السادات الكرام ... إني هزلت من اليدين والرجلين، وسمنت من الأذنين والعينين. فتحير عماله في فهم حجايته ... فقال لهم الآغا الحاج محمد المزاري: أيها الأعيان إن باينا يريد بيديه ورجليه الرعية، لما رأى ضعفهم ببصره، ويريد بأذنيه وعينيه أغواته، وقياده، لما كثر مالهم في نظره. فعليكم بإعطاء الأموال، لئلا يصير كل واحد منكم في أرذل الأحوال. وبادر لذلك، فأعطاه من العدد ما أرضاه في الصك، وقال له: هذا جواب حجايتك، فإنّي واحد من أذنيك وعينيك، فقال له: إنك الخبير بالفك. ثم شرع كل واحد من الأعيان في دفع ما قدر عليه، فسر بذلك الباي...». [1]

وقد ذكر أن من أسباب الثورات، تلك الضرائب غير الشرعية، مثل ما كانت تنظر إليه الرعية في بايلك التيطري، عن تلك الضرائب التي كان يجبيها العثمانيون، والمسماة "خراجا". [2]

I– الظاهرة الصوفية وتطورها في الجزائر قبل الاحتلال:

تكتسي دراسة الطرق الصوفية ومواقفها من العثمانيين، ثم من الاحتلال الفرنسي، أهمية بالغة؛ ذلك أنّ الطرق الصوفية، تمثل شكلا بارزا ضمن التنظيم الاجتماعي في الجزائر إلى غاية الثلث الأخير من القرن التاسع عشر.

و لم يعرف ذلك التنظيم مجالا للضعف، والتفكك في نسقه، إلا مع الغزو الفرنسي للبلاد، وما أحدثه من تحولات وتغيرات، في بنية المجتمع الجزائري. بيد أنه لم يُقض عليه تماما، واستمر موجودا، بطريقة متفاوتة في معظم المناطق حتى الاستقلال سنة 1962م.

لذلك يمكننا القول: إنّ كل محاولة لدراسة الظاهرة الصوفية في الجزائر، وكامل بلاد المغرب، لا يمكن أن تكون ذات معنى، وأن تحقق أهدافها المنهجية والمعرفية، دون أن تغوص في إبراز مظاهر التحول والتنوع في المجتمع الجزائري، ليتسنى إعطاء مقاربات تحليلية شاملة، وإشكالات واضحة المعالم.

وقد تعددت الآراء، واختلفت الرؤى، بشأن تفسير جملة من الجوانب الأساسية في التركيبة الاجتماعية الجزائرية من؛ آليات التحول، وأسباب التخلف والركود، وظاهرة الولاء، وطبيعة العلاقة بين الحكام والمحكومين، والسكان فيما بينهم، ومجالات التكافل والتضامن داخل المجتمع وغيرها من التساؤلات.

---

[1] محمد بن يوسف الزياني: مصدر سابق، ص: 239-241.

[2] Marcel Emerit: "***Les tribus***", op.cit, p: 51.

ولّما كانت الطرق الصوفية عديدة من جهة؛ وبعضها يشمل مناطق جغرافية واسعة، وبعضها الآخر يشمل حيزا جغرافيا محدودا من جهة ثانية. فإنه لا يمكن إعطاء فواصل حقيقية علمية؛ نظرا لتعدد المقاربات وتراكمها، وكثرة الاستنتاجات، إلا بدراسة كل طريقة على حدة؛ من حيث النشأة، والمبادئ، والأهداف، والمواقف أولا، ثم في مرحلة أخرى معرفة مختلف أوجه الروابط العامة ثانيا. ليتسنى لنا الخروج بصورة شاملة وحقيقية وموضوعية.

إنّ ظاهرة العصبية القبلية، والبنية التي لعبت دورا محوريا في جدلية البناء والهدم، وكذا في بناء مؤسسة الدولة في العصور السابقة للعهد العثماني؛ كما وصفها العلامة ابن خلدون، وفي تكرار قيام الدول وسقوطها، على أساس العصبية القبلية، لم يعد لها وجود في الجزائر مع ترسّخ الوجود العثماني في البلاد، رغم بقائها كنمط اجتماعي فاعل.

ومثلما ألمحنا سابقا، فإنّ ظروفا تاريخية جديدة، نشأت مع مطلع القرن السادس عشر الميلادي، وضعت حدا لمسار قيام الدول وسقوطها على أساس العصبية القبلية بمفهومها الخلدوني. [1]

وكان لتقلص الكيانات السياسية؛ الزيانية والحفصية، تدهور للمجتمع وتراجعه. مما فسح المجال للقوى والزعامات أن تنتشر وتبرز. لكن بروزها تزامن مع بروز قوى عسكرية وسياسية جديدة، كانت أكثر تحكما في الوضع، وتكيّفا مع العصر. فاستقر العثمانيون وبدؤوا في تركيز نظمهم التي عرفوا بها، وكذا توظيف التباينات الموجودة في المجتمع بغية إخضاعه. الأمر الذي جعلهم ينجحون في تنفيذ سياساتهم، ومشاريعهم، وأهدافهم، باستراتيجيات تمايزية بين مختلف الطرق والزوايا.

ومن هذا المنطلق، يمكن إبراز صنفين من الطرق الصوفية؛ طرق خاضعة للعثمانيين ومؤيدة لهم، ومتحالفة معهم، وطرق ممتنعة؛ تأبى الخضوع لهم، وترفض وجودهم. وهو ما سنعرفه في استعراضنا لكل طريقة على حدة.

لقد برز رجال الطرق والزوايا في الجزائر منذ القدم، بيد أنّ بروزهم، بشكل ملحوظ في الحياتين السياسية والاجتماعية، كان مع مطلع القرن 10هـ/ 16م؛ حين غدا الشيخ الصوفي أو الولي رمزا اجتماعيا، أو سلطة بديلة لنظام الحكم القائم. وقد وجد الجزائريون في

---

[1] عبد الرحمن بن خلدون: **المقدمة**، مصدر سابق، ص: 64.

هؤلاء خير بديل عن الزيانيين والحفصيين، الذين عجزوا عن الدفاع عن البلاد من الخطر الإسباني المحدق. لكن نتساءل هنا عن مكمن السر في ذلك؟

لا يوحد، في واقع الأمر، سر كبير في ذلك؛ فالمتعارف عليه أنه منذ الفتح الإسلامي لبلاد المغرب، ثم قيام الدويلات العديدة وتعاقبها، كانت الدول تقوم على أنقاض دول سابقة، إما تحت غطاء ديني، أو قبلي؛ هذا من الداخل، وإما نتيجة تدخل خارجي.

لذلك فلا عجب أن تبرز إلى سطح الأحداث، سلطة رجال الطرق والزوايا، لتعويض السلطتين الزيانية والحفصية أولا، وللدفاع عن البلاد ضد الإسبان المحتلين ثانيا. ولّما لم يكن في إمكان هؤلاء الزعماء الدينيين المحليين تعويض الفراغ السياسي، كان لزاما اللجوء إلى حل خارجي، تمثل في الارتباط بالدولة العثمانية، وهو ما تم في الجزائر سنة 1519م رسميا.

وبغية تثبيت العثمانيين لنفوذهم في البلاد، فإنه لم يكن من السهل عليهم جمع مختلف شرائح البلاد وزعاماتها تحت رايتهم، وتوحيدها وإخضاعها، وتوطيد دعائم حكمهم في البلاد.

ومن هنا كان من العسير أن تقبل كل تلك القوى، بالخضوع لنظام الحكم العثماني الجديد. لذلك كان هناك تباين في مواقف تلك الزعامات؛ فبعضها انصاع وخضع، وبعضها الآخر أبى وقاوم العثمانيين. الأمر الذي أدى بهؤلاء لأن يواجهوهم، ويخضعوا مختلف الميولات والنزعات الاستقلالية.

وكذلك الأمر نفسه، تكرر في آخر الوجود العثماني في الجزائر في مطلع القرن الثالث عشر الهجري التاسع عشر الميلادي، حين بدأ نظام الحكم العثماني في الضعف والتراجع من جهة، وكذا انتهاء العثمانيين قبل ذلك بمدة يسيرة من تحرير آخر المواقع المحتلة من قبل الإسبان في وهران والمرسى الكبير سنة 1206هـ/ 1792م. وهو ما مثل، بطريقة غير مباشرة، انتهاء مبرر وجود العثمانيين في البلاد، من جهة أخرى. [1] حيث قام بعض الزعماء من رجال الطرق والزوايا بالتذمر، ثم إعلان عصيانهم وثورتهم على العثمانيين؛ فثار الدرقاويون في الغرب والشرق الجزائريين، والتيجانيون في الوسط والجنوب الجزائريين، ولعبوا دور المحرك لغضب السكان وثورتهم. واستمر الوضع مضطربا، تقريبا، حتى سنة 1830م مع مجيء المحتلين الفرنسيين.

---

[1] بعد تحرير وهران سنة 1792م، أصبح العديد من رجال الطرق والزوايا ينظرون إلى العثمانيين على أنّ مبرر وجودهم قد انتهى، منذ أن جاؤوا في بداية القرن 16م، لتحرير البلاد من الإسبان، وما عليهم إلا ترك البلاد لأهلها يحكمونها بأنفسهم.

وهذا الأمر يمكن أن يُتلمس منه، بداية بروز البوادر الأولى للوعي الوطني الجزائـــري، وبداية انفصام العلاقة الرابطة بين السلطة والمجتمع في الجزائر.

وسنعمد، في أثناء طرحنا للطرق الصوفية ومواقفها، إلى إعطاء نبذة عن بعض الطوائف؛ من المتصوفة ورجالات الطرق الصوفية، الذين سطع نجمهم، وتزامن مـــع الوجـــود الفعلـــي للعثمانيين بالجزائر، وهذا لسببين:

1- أن الحركة الصوفية بهذه البلاد كانت موجودة وشائعة قبل الوجود العثماني في الجزائـــر، واستمرت بعده في الحقبة الاستعمارية؛ بيد أن الفترة عُرفت بذيوع التـــصوف والطـــرق الصوفية أكثر من أي وقت آخر، فلم يأل العثمانيون جهدا في التعامل مع المتصوفة، جـــراء انتشار هذه الظاهرة، بشكل يبعث على الدهشة والتساؤل. [1]

2- أن الشعور "بالوحدة الوطنية"، [2] سياسياً، كان لا يزال في طور التشكل والبروز، بمعنى أن حلقات السلطة الزمنية التي كانت تمثلها الدولة الزيانية بتلمسان كانت مفككة، و لم تكـــن شيئاً مذكوراً في الواقع، وإن كانت نظرياً تقوم ببعض ذلك، كما سبقت الإشارة. والذي كان يقوم مقام تلك الوحدة، هو الدين الإسلامي عامة، والتصوف خاصة، أو ما يمكن أن نسميه بـــ: "السلطة الصوفية"، التي كانت تُغذي تلك الروح عـــن طريـــق "سلاســـلها"، و"طرقها الصوفية"، وتشعر المريدين والأتباع، وعامة الناس بوحدة المصير المشترك، كلمـــا داهمهم خطر خارجي. حتى إذا حلّ العثمانيون بالبلاد، وجدنا الطرق الصوفية، أول مـــن سارع في بادئ الأمر، إلى مبايعة العثمانيين، والتعاون معهم، ومباركة حركتهم الجهاديـــة، بحكم "سلطتهم الروحية" على الأهالي. في حين أن ممثلي السلطة الفعلية الزمنية؛ الزيـــانيين، وبعض الأمراء أمثال: سالم التومي وغيره، قد تنكروا للوجود العثماني وحاربوه، بل تحالف بعضهم مع الإسبان على أن يخضع للسلطة العثمانية. [3]

[1] أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق، ص: 464.

[2] بدأت ملامح الشعور بالوطنية تظهر في كتابات بعض الجزائريين أثناء العهد العثماني، فها هو أحدهم يذكر: "وصلنا إلى مدينة قسنطينة وهي مدينة في وطننا..". انظر/- الحسين بن محمد الورثيلاني: مصدر سابق، ص: 685.

[3] عبد القادر المشرفي الجزائر: مصدر سابق، ص: 8- 13.

II – الطرق الصوفية ومواقفها من النظام الضريبي العثماني:

إن معرفة دور الطرق الصوفية السياسي، ومواقفهم من الوجود العثماني كسلطة بديلة، يقتضي الإشارة أولا إلى أن الحركة الصوفية في الجزائر، التي كانت قد انتشرت بكامل البلاد قبل مجيء العثمانيين. وإذا كان "الحس الوطني" كما يفهم اليوم، يكاد يكون معدوماً لدى الخاصة والعامة، فإن "الحس الروحي" المشوب بالتصوف، هو الذي كان يجمع شتات القبائل، والإمارات تحت مظلته، وعن طريقه كانوا يشعرون بأن مصيرهم واحد إزاء الغزو الإسباني لهم. فرغم تفرقهم وتناحرهم أحياناً، من أجل توسيع نفوذهم، واكتسابهم مزيدا من الإقطاعات، إلا أنهم سرعان ما كانوا يتحدون تحت راية الجهاد، في سبيل الذود عن حرمة الإسلام، وحماية البلاد. وأن الصوفية في الغالب هم الذين كانوا يغذون تلك الوطنية الدينية، أو ما يمكن أن نطلق عليه "سلطة الصوفية".

ولقد شجع العثمانيون رجال التصوف، وأهل الطرق؛ وذلك بانحيازهم في بادئ الأمر إلى رجال الدين والتصوف، وفيما بعد شاركوا مشاركة فعلية في بناء الأضرحة والقباب والمزارات. وللتدليل على ذلك، تلك الوثائق الضخمة المحتواة في الأرشيف الوطني الجزائري، التي تثبت مساهمة العثمانيين في ذلك؛ كأن نجد في العديد من الوثائق عبارات مثل: " أما بعد فهذا ضريح الوليّ الصالح الزاهد الورع (كذا) سيدي عبد الله بن منصور أدركنا الله برضاه آمين". [1]

كما ساعد العثمانيون رجالات الطرق، في بناء الزوايا والربط، وأنفقوا في سبيل ذلك كثيرا من الأموال، إضافة إلى تدعيمها بالأوقاف، [2] وأعفوا المقربين منهم من الضرائب الإضافية. [3] ومنحوهم حرمة وحصانة كبيرتين؛ فالمستنجد بحماهم، لا يلحقه أي أذى، إذا ما احتمى بـ: "الشيخ"، حتى ولو كان ذلك المستجير مجرماً!

---

[1] راجع/ - R. A: N° 31, 6ème Année, Alger, 1862, p: 78.

[2] أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي**، مرجع سابق، ج1، ص: 84- 85 وغيرها.

[3] لم يكن العثمانيون يفرضون على رجال الطرق والزوايا والأشراف وذوي النفوذ في المجتمع الجزائري، ضرائب خارجة عن الشريعة الإسلامية، كما كانوا يفعلون مع باقي الأصناف من السكان؛ مثل الغرامة على المخطئين والمجرمين وغيرها..

ورغم أنه لا توجد إحصائيات رسمية لكل الزوايا ومذاهبها في الجزائر، فإن ذلك لا ينفي أن عددها كان كبيراً مع نهاية العهد العثماني؛ ونذكر على سبيل المثال لا الحـــصر، أن مدينـــة قسنطينة كان بها وحدها قرابة ست عشرة زاوية. ومدينة تلمسان كان بها ما يزيد عن ثلاثـــين زاوية. وأما بمنطقة القبائل وبجاية، فقد كانت من أكثر جهات البلاد كثافة من حيـــث عـــدد الزوايا، إذ بلغ عددها نحو الخمسين. أما في جنوب البلاد فلم تكن تخلو عشيرة منها، بل لقـــد كانت الزاوية ترحل أحياناً مع الراحلين كما هو الحال مع زاوية سيدي الشيخ، الذي اضطرته الخلافات المذهبية إلى التنقل بزاويته.[1]

وإن كنا لا نستطيع إحصاء كل الطرق والزوايا، التي كان لها مواقفها من الحكم القائم، فإننا نحاول أن نذكر هنا أبرزها، مع الإشارة إلى أهم الزوايا. ولا غرو أن أشهر طريقـــة مـــن حيث الذيوع والانتشار، كانت الطريقة القادرية—الشاذلية، كما سلف القول، ليس في الجزائر فحسب، بل وفي العالم الإسلامي قاطبة.[2]

وإذا كانت مواقف الطرق الصوفية قد تميزت، في الفترة موضوع البحـــث، بتعـــددها وتباينها، حيث إنّ بعضها كان مسايرا للسلطة، وبعضها كان معتدلا، وبعضها الأخـــر كـــان مناهضا ومعارضا للبايلك. كما أنّ تلك الطرق التي كانت منتشرة في المنطقة، كانـــت تتـــأثر بمثيلاتها في المغرب والمشرق؛ فباستثناء القادرية ذات الأصول المشرقية، والتيجانية ذات الأصـــل الجزائري بعين ماضي، فإن عددا من الطرق الأخرى، كالدرقاوية والطيبية ذات أصول مغربية.[3] وفيما يلي أهم الطرق الصوفية المؤثرة في المنطقة.

وبعد كل هذا، بقي لنا الآن إثبات أقوال بعض الزعامات المحلية التي تثبت آثار الضرائب عليها، وآرائها في الحكم العثماني بصفة عامة.

---

[1] أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق، ج 1، ص: 261- 264- 266.

[2] سميح عاطف الزين: **الصوفية في نظر الإسلام**، ط 3، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1985، ص: 445.

[3] Deneveau: ***Les Khouan, Ordres religieux chez Les Musulmans de l’Algérie***, 2e Ed, imp. Guyot, 1846, p: 101.

أ ــ **الطريقتين الشاذلية والقادرية** [1] : كان يغذي السلطة الروحية في عاصمة الغرب الجزائري تلمسان، كثير من العائلات المتصوفة؛ لعل أشهرها عائلة ابن مرزوق، وتلاميذها. [2] حيث كان "قطب زمانه"، الشيخ أحمد بن يوسف الراشدي الدار والنسب، دفين مليانة. [3] يروج للطريقة الشاذلية، [4] التي كان يرتدي خرقتها في كامل القطر عامة، وفي الجهة الغربية منه خاصة. ونظرا لتعاظم مكانتها ونفوذها، فقد أضحت تشكل خطرا، فاتصل العثمانيون بممثلها، واستمالوه لجهتهم، فما كان منه إلا أن بارك وجودهم، وتحالف معهم على محاربة العدو المشترك: الإسبان من جهة، وسلطة الزيانيين المتحالفين مع الإسبان على العثمانيين من جهة أخرى. [5]

ويمكن القول، من خلال المصادر، إنّ أغلب الطرق في الجزائر "قادرية" الأصل، رغم أنها تسمى "بالشاذلية" أو "باليوسفية" أو غيرها من الأسماء.

وقد يتساءل سائل عن سبب تسمية هذه الطرق بأسماء أصحابها من المشايخ دون الانتساب إلى الأصل؛ أي "القادرية"؟ في واقع الأمر، إنّ مرجع ذلك يعود إلى أحد مبادئ الطريقة القادرية، التي بثها عبد القادر الجيلاني في مريديه؛ وهو "الانفصال". [6]

---

[1] تنسب إلى الشيخ عبد القادر الجيلاني المولود بقرية جيلان سنة 470هـ/ 1077م، والمتوفى سنة 561هـ/ 1166م، قد انتقلت إلى الجزائر وسائر بلاد المغرب عامة، عن طريق الشيخ أبي مدين التلمساني سنة 594هـ/ 1198م بتلمسان، وتقول نفس الروايات: إن أبا مدين التقى بالجيلاني في موسم من مواسم الحج، وفي الحرم المكي كان اللقاء، وأنه لمّا عاد إلى وطنه أشاع الطريقة القادرية ونشرها في المغرب عموماً عن طريق مريديه وأتباعه، وعن طريق هؤلاء انتشرت في كامل بلاد المغرب. والمشرق، وانتشرت معها وعن طريقها الزوايا والمشيخات. وهذا حسب رواية محمد بن محمد بن أحمد الملقب بابن مريم في: **البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان**، تحقيق محمد بن أبي شنب، الجزائر، 1908، ص: 110 وما بعدها. وانظر/- عامر النجار: **الطرق الصوفية في مصر**، ط 3، دار المعارف بمصر، 1986، ص: 115.

[2] ابن مريم: مصدر سابق، ص: 74.

[3] الحفناوي: مرجع سابق، ص: 103- 106.

[4] وكان من نتيجة نشاط أحمد بن يوسف، أن انتشرت الطريقة الشاذلية في كامل القطر الجزائري، فضلاً عن انتشارها في المغرب والمشرق قبله، عن طريق مؤسسها أبي الحسن الشاذلي، وأتباعه.

[5] أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق، ص: 1- 470.

[6] نفسه: ص: 117. بمعنى أن المريد بمجرد أن يصل إلى مستوى المشيخة، ويجيزه الشيخ الذي أخذ عنه، فهو في حلٍ من أمره، لأن يؤسس زاويته، وأن يدعوا إلى طريقته التي تسمى غالباً باسمه، كما هي الحال مع أبي الحسن الشاذلي، الذي

استفادت الطريقة الشاذلية القادرية من عطف السلطة، وكان لها الدور الأساسي في السياسة العثمانية منذ بداية القرن 16م/ 10هـ، حيث تحالف معهم أحمد بن يوسف.[1] ومنذ ذلك الحين وهي تتجنب الاشتباك السياسي مع السلطة، وتحافظ على علاقات طيبة معها؛ بسبب الوجود الإسباني في وهران والمرسى الكبير. واعتبر القادريون الجهاد وسيلة، وأسلوبا، ونهجا لتوجيه الأحداث لصالحهم إلى غاية تحرير وهران، حيث بدأ يتحول أغلب شيوخها إلى موقف الحيلة والحذر من البايلك خاصة مع تزايد الضغوط على السكان. وبناء عليه فقد بدؤوا يعارضون ويوسعون نشاطهم، فعارضوا البايات، وأعلنوا عداءهم للعثمانيين؛ حيث قاموا بتشجيع شيخ التيجانية بالقدوم إلى غريس ، والوقوف إلى جانبه في مهاجمة معسكر. لكن الباي تمكن من الانتصار على التيجانيين سنة 1235هـ/ 1820م، وهذا ما أدّى إلى تعرض أتباع القادرية إلى غضب الباي، الذي قام بإلقاء القبض على الحاج محي الدين وابنه عبد القادر، وهما في طريقهما إلى الحج، ونقلهما إلى وهران، ليوضعا تحت الرقابة سنة 1236هـ/ 1821م، وبقيا هناك حتّى عام 1241هـ/ 1825م. فكان بذلك عداء القادرية يزداد، حتّى أنّها رفضت عرض الباي حسن سنة 1246هـ/ 1830م، عندما طلب حمايتها، وامتنعت عنه باختيارها التعاون مع سلطان فاس.[2]

وقد انتشرت القادرية بكثافة في بايلك الغرب، حيث تقيم القبائل المشهورة بانتمائها العربي في سهول وهران. وكانت تعتبر ذات أساس أرستقراطي، وكان أتباعها قلة رغم مواردها المهمة، وأملاكها في مختلف الجهات.[3]

=تنسب إليه معظم الطرق الصوفية الموجودة بالجزائر إبّان العهد العثماني. ولكن معظم تلك الزوايا، تسمى بأسماء أصحابها أيضاً. مثل الزاوية البكرية التي أسسها الشيخ البكري بمنطقة تمنطيط، وكان قادرياً–شاذلي الطريقة. وتوفي 1133ه/1721.انظر/-فرج محمد فرج:**إقليم توات خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين**، ص:112.

[1] A. Nadir: «***Les Ordres religieux et la conquête Française (1830-1851)***». In, R.A.S.J.E.P, n° 04, Alger, 1972, p: 826.

[2] أبو القاسم سعد الله: مرجع سابق، ص: 185.

[3] C. Bontems: op.cit, p: 78.

وكانت أهم الزوايا القادرية: زاوية القيطنة على واد الحمام، التي أسسها الحاج مصطفى بن المختار الغريسي، جد الأمير عبد القادر سنة 1206هـ/ 1792م، وعرفت في عهده إشعاعا دينيا وثقافيا معتبرا. ثم تولى شؤونها الشيخ محي الدين، الذي ورث عن أبيه المشيخة. وكثر عليه مريدو الطريقة والتصوف، حتى أصبحت كل قبائل الحشم تقدم له الصدقات، وتقدره وتحترمه. انظر/ – يحي بوعزيز: **أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة**، ط: 1، ج: 2، دار

أما أقوال الطريقة القادرية وبعض مواقفها؛ فقد أشار "بول أزان" إلى أن: «أصول العداء المستحكم، الذي يكنه الأمير عبد القادر للأتراك، يعود إلى ذلك الإحساس العميق بمدى الجرح الذي أصاب قلبه اليافع، وإحساسه الجياش، من تصرفاتهم الجائرة». [1]

كما أنه وبعد احتلال الجزائر، عقد المرابطون مشاورات فيما بينهم، ثم لجؤوا إلى محي الدين، فردّ عليهم: «إنّ طغيان الأتراك قد كبح وأوهن طاقاتنا». [2]

المهم أن حقد القادريين كان قد تضاعف تجاه العثمانيين، بحيث بلغ الأمر بالأمير عبد القادر أن اعتبر في إحدى رسائله للسلطان العثماني عبد المجيد، أن ما أصاب الجزائر راجع بالدرجة الأولى إلى ظلم الحكام، واستبداد الجيش الإنكشاري. فمما جاء في تلك الرسالة: «إنّ الينشارية (كذا) الذين كانوا بالجزائر، ولّما خرجوا عن طاعة أمير المؤمنين، والدك المرحوم، عاقبهم الله بسوء فعلهم، وسلط عليهم من لا يرحمهم، العدو الكافر الغشوم، فبدد شملهم، واجتث أصلهم، وملك القرى والمدائن ... وأهل هذا الوطن بالأصالة ضعاف، منذ عاملهم عمال الجزائر في السابق بالظلم الكبير والاعتساف...». [3]

ب ـــ الطريقة الدرقاوية [4] : الدرقاوية طريقة مشتقة من الشاذلية. ويعتبر مولاي العربي مجددا لها، باعتبار أنها كانت موجودة منذ عهد الدولة السعدية. [1]

=الغرب الإسلامي، بيروت، 1995، ص: 245. - شارل هنري تشرشل: **حياة الأمير عبد القادر**، ترجمة وتقديم وتعليق، أبو القاسم سعد الله، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1982، ص: 42.

[1] ذكر ذلك ناصر الدين سعيدوني: "**موقف الأمير عبد القادر من بقايا السلطة العثمانية بالجزائر– جماعة الكراغلة وفرسان المخزن–**"، منشور في، ورقات جزائرية، مرجع سابق، ص: 340.

[2] شارل هنري تشرشل: مصدر سابق، ص: 53.

[3] راجع نص الرسالة الكامل عند:

– عبد الجليل التميمي: **بحوث ووثائق في التاريخ المغربي (1816–1871)**، ط 1، الدار التونسية للنشر، تونس، 1972، ص: 221–226.

[4] تنتسب إلى مؤسسها أبي حامد العربي بن أحمد الدرقاوي المولود عام 1159هـ/ 46- 1747م، ببني زروال شمال مدينة فاس بحوالي 120 كلم، والمتوفى ليلة الثلاثاء 22 صفر 1239هـ/ 1823م بآيت ليلة، ودفن ببوبريح، تاركا وراءه ثلاثة أولاد، استخلفه في المشيخة ابنه عبد الرحمان. وقد نشأت عن الدرقاوية نحو عشرين فرقة فرعية كالبدوية، والكتانية، والمدنية ... الخ. وقد ذكر ابن الخياط: أن الشيخ أبو حفص الحاج عمر بن سودة، أخبره أن مولاي العربي، لم يمت حتى خلف نحو الأربعين ألف تلميذ كلهم مؤهلون. انظر/

- P. Odinot: « ***Rôle politique des Confréries religieuses et des Zaouïa au Maroc.*** », in, B.S.G.O, T 51., Oran, 1930, p: 62.

وقد بدأت الدرقاوية نشاطها في الجزائر في إقليم تلمسان منذ عهد الباي الحاج خليل، وقام آنذاك محمد الكبير، لما كان قائدا على فليتة بالقضاء عليها، فركدت بذلك نوعا ما لتعود بقوة، وبأكثر انتشار وتوسعاً، آخذة طابعا شعبيا، وساعية إلى الوقوف في وجه العثمانيين والتمرد عليهم. ووجدت في صفوف قبائل الرعية أرضية خصبة لنشر دعوتها، فكانت تعمل بمنهجية تتوافق والرفض الاجتماعي الذي كان سائدا آنذاك.

وتعتبر الثورة الدرقاوية من أخطر الثورات التي عاشها الجزائر في أواخر العهد العثماني، وكادت أن تقوض أركان الدولة وأسسها. تلك الثورة التي تزعمها محمد بن الشريف بين سنتي: 1217هـ- 1803م/ 1226هـ- 1812م، وأعلن عصيانه، فقام إليه الباي مصطفى، والتقى الجمعان في فرطاسة، في ربيع الأول 1219هـ/ 1804م؛ فهزم فيها الباي لأول مرة، وفر إلى وهران، واستولى بن الشريف على أثقاله، ولحقه بوهران لمحاصرته. وقد شارك في هذا الحصار شيخ الدرقاوية مولاي العربي، لكن رد فعل الجزائر كان سريعا، حيث تمّ عزل الباي مصطفى، وتعيين محمد المقلش باياً جديدا. هذا الأخير قام بمحاربة الدرقاويين بلا هوادة، محققا عدّة انتصارات متوالية، وكان في كل مرة يفر ابن الشريف بجلده، إلى أن تحالف مع ثائر آخر اسمه بوترفاس، لكن ذلك لم يُجد نفعا، وتواصلت هزائمهم على يد العثمانيين، وطوردوا في كل مكان، فلجؤوا إلى مرتفعات الونشريس وكذا مرتفعات الطرارة حيث استقروا عند قبيلتي أولاد إبراهيم وحزج من بني عامر، وفي سهل مقرة جنوب تسالة، وكذلك عند أولاد سليمان، وفي جنوب التيطري. [2]

أما في بايلك الشرق فبدأت ثورتهم متوازية مع بايلك الغرب في حدود 1804م، بقيادة محمد بن عبد الله بن الأحرش المغربي، والذي كان قد عاد عقب مشاركته في صد الفرنسيين

= - حسين مؤنس: **تاريخ المغرب وحضارته من قبيل الفتح الإسلامي إلى الغزو الفرنسي**، مجلد 2، ج 3، العصر الحديث للنشر والتوزيع، بيروت، 1992م، ص: 90. - محمد العربي الدرقاوي: **الرسائل**، مقدمة، أحمد بن محمد الزكاوي المدعو بابن الخياط، تصحيح أبو العباس أحمد ابن الجيلاني الأمغاري، ط.ح، فاس، 1334هـ، ص: 12.

[1] O. Depont et X. Coppolani: ***Les Confréries religieuses Musulmanes***., Jourdan Alger, 1877, p: 503.

[2] A. Delpech: « ***Soulèvement des Derkaoua dans la province d'Oran*** », in, R.A, T 18, Alger, 1874, p: 38.

على مصر، وبتحريض من الإنجليز والتوانسة، خاصة من قبل حمودة باشا،[1] ضد الداي مصطفى باشا الذي كانت سياسته تقربية من فرنسا، خاصة إبرام سفيرها: "ديبوا تانفيل"، لاتفاق سلام وصلح وتعاون مع الجزائر في 17 ديسمبر 1801م.[2] واتجه ابن الأحرش إلى جيجل، حيث استقر في مسجد سيدي الزيتوني، وبدأ يشيع ويدعي نسبه الشريف، مما أكسبه بعض الهيبة والحظوة، وبدأ رجال القبائل يلتفون حوله، فادعى المهدية، وعقدوا له البيعة حزبا حزبا.[3] وتمكن من استمالة أتباع كثيرين، وإقناعهم بمآربه، وأن النصر حليفهم حيثما توجهوا، وأن البارود لا يضره، ولا يصيب أتباعه بل يعود ماءً.[4] ومن القبائل التي ناصرته: قبائل مسلم وأولاد عيدون وبني خطاب، إضافة إلى تحالف أحد المرابطين معه، والمدعو: الزبوشي، الذي كان يعمل على إثارة السكان ضد الوجود العثماني.[5]

وما يهمنا من ثورة ابن الأحرش ليس إعطاء تفاصيلها الموجودة كثيرا في المصادر، بقدر ما نود معرفة نتائجها، حيث أثرت كثيرا على قدرات البايلك المادية والعسكرية، فنهبت كثيرا من الأملاك، في المدن والأرياف، وأتلفت المزروعات، وقتل الكثيرون؛ كان أهمهم مقتل الباي عثمان في وادي الزهور. والمهم في الأخير أنه تم القضاء على ثورة هذا المتمرد بصعوبة، بيد أنه التحق بابن الشريف في الغرب.[6] وللتأكيد على مدى خطورة تلك الثورة، ودورها في إنهاك قوى العثمانيين العسكرية، ما شرحته إحدى الوثائق العثمانية النادرة التي تعود للخليفة محمود الثاني: ".. إن الدرقاويين ابتدؤوا عملهم بجهة جيجل، لكن البلاد الجزائرية تطهرت منهم،

---

[1] حاول باي تونس خلق صعوبات للجزائر شأنه في ذلك شأن سلطان المغرب سليمان، لأنه كان يناصب حكام البلاد العداء. أما الإنجليز فللقضاء على المصالح الفرنسية في القالة. انظر/ - محمد بن الأمير عبد القادر: مصدر سابق، ص: 117. — أحمد الشريف الزهار: مصدر سابق، ص: 85.

[2] وقعت في أميان ماي 1802، ونصت على عودة العلاقات السلمية بين البلدين، وإقرار المعاهدات السابقة، وتعهدت الجزائر بالسماح للوكالة الإفريقية باستئناف امتيازها في "الباستيون". للتوسع انظر/ - جمال قنان: **معاهدات**، مرجع سابق، ص: 196.

[3] ابن يوسف الزياني: مصدر سابق، ص: 228.

[4] محمد الصالح العنتري: **مجاعات**، مصدر سابق، ص: 29.

[5] Ch. Feraud: "***Zebouchi et Osman Bey***", in R.A, n°6, Alger, 1862, pp: 120-121.

[6] Voir/ - W. Esterhazy: op.cit, p: 208.

بفضل إعانة السلطان .. وليس ما يكدر صفوفنا، إلا خوفنا من امتداد التمرد الدرقاوي إلينـــا أيضا، لأن ذلك سوف يشغلنا كما شغلنا من قبل." [1]

لقد كان الدرقاويون يتجمعون في أماكن، متبعين سياسة التقشف، لابـــسين المرقـــع، حاملين سبحا ضخمة، وكان مبدؤهم أنّهم يرفضون كل سلطة زمنية دنيوية، ويعادون كل قوة لا تخرج من صلبهم، وهذا ما جعل معنى الدرقاوي مرادفا لكلمة الثورة.

أما عن علاقة الدرقاوية بالطرق الأخرى، فقد كانت تنفر من القادرية، وكانت هـــذه الأخيرة تنصب لها العداء، بحيث كان شيخ القادرية محي الدين يمقت ابن الشريف. [2]

أما بخصوص بعض أقوال الطريقة الدرقاوية، فقد ذكر مسلم بن عبد القادر [3] أنّ: ابـــن الشريف، كانت الناس تقدم له الهدايا والعطايا، ويشتكون إليه من أضرار المخـــزن، وكثـــرة المغارم، فكان يعدهم بالفرج، إلى أنّ قام بثورته.

وبعد أنّ انتصر ابن الشريف على الباي مصطفى في فرطاسة نادى في السكان قـــائلا: «إنّ الترك دبرت أيامهم، وأن الله ملككم أرضهم وديارهم وأموالهم ولا تقوم لهم قائمة...» [4] ثم كتب إلى السكان بالبشائر والتهاني قائلا: «إنّا نزعنا عنكم ما كنتم فيه من الذل والمسكنة، وأداء المغارم الثقيلة، والمؤن الجليلة، التي جميع ذلك حرام، على من انتظم في سلك الإســـلام. وقد قطعنا دابر الترك الظلام، وأتباعهم اللئام. فالواجب عليكم مبايعتنا، والهجرة معنا». [5]

---

[1] **دفتر خط همايون**: رقم: 218، عدد: 22547، تاريخ، 1238هـــ/ 1822م.

[2] محمد بن الأمير عبد القادر: مصدر سابق، ص: 116.

[3] مصدر سابق، ص: 72.

[4] أبو عبد الله محمد بن أحمد أكنسوس: مرجع سابق، ص: 191.

[5] حسان خوجة: **تاريخ بايات وهران**، مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية، رقم: 1634، ص 06. والملاحظ في هـــذا المخطوط هو الشبه التام مع كتاب مسلم بن عبد القادر، صاحب خاتمة أنيس الغريب و المسافر، راجع/ ص: 74. أما فيما جاء به الزياني والمزاري، فهو إن ابن الشريف كتب قائلا: « إننا نزعنا عنكم ظلم الترك، وما كنتم فيه من الذلة والمسكنة، و المغارم والمكوس، والجزية الثقيلة، و المؤن الكثيرة الجليلة، الذي جميع ذلك هو حرام على من انتظم بالدخول في سلك الإسلام. وقد قطعنا دابر الترك الظلام، وأتباعهم الشرار اللئام، فالواجب عليكم مبايعتنا، والإذعان لنا، وطاعتنا...» راجع/ - محمد بن يوسف الزياني: مصدر سابق، ص: 209. - ابن عودة المزاري: مصدر سابق، ج1، ص: 306.

كما حاول المعسكري تبرير عداوة الدرقاوية للعثمانيين بقولــه: «إنّ التــرك ظلمــوا أنفسهم بخروجهم عن الدين، قد أحلوا الدماء والأعراض والأمــوال مــن المــسلمين بغــير موجب...».[1]

ج- الطريقة التيجانية[2] : تعتبر الطريقة التجانية، التي أسسها أحمد التجاني، من أهــم الطرق، التي شدّت انتباه الناس إليها، لأنها كانت من بين الزوايا أو الطرق، التي ثارت في وجه الوجود العثماني. ولها عدة فروع في المغرب الأقصى، والسنغال وغيرها من الدول الأفريقية.

بدأت الطرقة التيجانية تنتشر بسرعة، ابتداء من ســنة 1783م /1197هــــ، حيــث ساعدها على ذلك التجارة عبر الواحات الصحراوية، والهدايا التي كان يغدقها أحمد التيجــاني على أتباعه، حتّى ذاع صيته، وأصبح يتردد عليه أناس كثيرون، وأخذ نفوذه يزداد يوما بعــد آخر. لذلك بدأ العثمانيون يتوجسون منه خيفة، وبدؤوا يقلقون من نشاطه. وهو ما أدّى بهم لأن يقوموا بعدّة حملات لإخضاعه، بداية من حملة الباي محمد الكبير على عين ماضــي ســنة 84-1785م/ 1199هــ، فحملة عثمان باي، ثم حملة الباي حسن في الأخير. لكــن هــذه الحملات وغيرها لم تظفر بالنيل من التيجانية بشكل نهائي، وذلك لاســتقرارها علــى تخــوم الصحراء مانعة بذلك امتداد سلطة البايلك على الجنوب. فكانت كل محاولة من العثمــانيين في إخضاعها، تكشف التيجانية عن آرائها، وعقب كل حملة تعود إلى ممارسة نشاطها المعتاد.

غادر أحمد التيجاني عين ماضي سنة 1213هــ /1798م، تاركــا وراءه في الجزائــر، الحاج علي بن عيسى بزاوية تماسين بواد ريغ، واتجه إلى فاس حيث التقى بالسلطان ســليمان

---

[1] الشريف بوزيان المعسكري: **كتر الأسرار في مناقب العربي الدرقاوي وأصحابه الأخيار**، مخطوط بالمكتبــة العامــة بالرباط، رقم 2841ك، ص: 29، ذكره عبد المجيد الصغير، مرجع سابق، ص: 44.

[2] تنسب إلى مؤسسها أبي العباس أحمد التيجاني المولود سنة 1150هــ/37- 1738م، بقرية عين ماضي حوالي 70 كلم شمال غرب الأغواط في جنوب جبل عمور، والمتوفى في فاس يوم الخميس 17 شوال 1230هــ/ 1815م. وللمزيــد عن مؤسس التيجانية وطريقته انظر: - محمد الشافعي الطنطاوي التيجاني: **الفتح الرباني فيما يحتــاج إليــه المريــد التيجاني، ويليه ثلاث رسائل**، المكتبة الثقافية، بيروت، د.ت، ص: 6-8. - أبو القاسم محمد الحفنــاوي: مرجــع سابق، ص: 281-286. - محمد البشير ظافر الأزهري: **كتاب اليواقيت الثمينة في أعيان مذهب عالم المدينة**،ج1، مطبعة الملاجئ العباسية، القاهرة، 1907م، ص: 59-62.

- L. Arnoud: «***Histoire de L'Ouali sidi Ahmed et-Tijani***.», in, R.A., n 5 Alger, 1861, pp: 468-474. - J. Berque: ***L'intérieur du Maghreb 15^e-19^e siècle***, éd. Gallimard, Poitiers, 1978, pp: 243-282. - L. Rinn: op.cit, pp: 416-451.

الذي أعطاه إذنا بإنشاء زاويته، ومنحه داراً وأموال كافية، أما خليفته الحاج عيسى، فاتجـــه إلى عين ماضي ليسكن مع ولدي الشيخ محمد الكبير، ومحمد الصغير. [1]

وبعد موت مؤسس التيجانية تجدد نشاط الطريقة، وأراد ابنه محمد الكبير الذي تـــولى مشيخة الزاوية، الرد على الحملات العثمانية، بمهاجمة معسكر، وذلك بتـــشجيع مـــن قبائـــل الحشم. لكن الباي تمكن من هزمه وقتله في أول لقاء، وخلفه في مشيخة الزاوية أخوه محمـــد الصغير. [2] وهنا نجد أنّ التيجانية فشلت في حركتها ضد العثمانيين، لذلك انتقلت إلى الحيـــاد السياسي لنشر الإسلام، ونشر زواياها، وانتشرت في الجنوب القسنطيني حتى الجريد التونسي، وجنوبا حتى تمبكتو والسنغال. وساهمت في نشر الإسلام إلى غاية أفريقيا الوسطى. [3] لكن رغم هذا لم تستطع التوسع شمالا؛ وذلك لمواجهة البايات لها، وكذا حذر القادرية منها، إضـــافة إلى عداوة الدرقاوية لها. حيث أنه ومن خلال المصادر، لم يثبت أن التقى شيخها بمؤسس الدرقاوية مولاي العربي، ولم يجتمع به، كما لم يتراسل معه أصلا، [4] والمعروف تاريخيا أن التعارض بـــين الشيخين كان عميقا.

أما عن أقوال الطريقة التيجانية وآرائها ومواقفها؛ فكثيرة سنورد أهمها فيما يلي:

فحسب الشيخ محمد الحافظ التيجاني، فإن: «الترك الذين بالجزائر، كـــانوا يقـــدمون قوانينهم على قانون الشرع، ويحكمون بغير ما أنزل الله ... وكانوا في غاية الاستبداد، وكـــان حكمهم كله طغيان، ونظرة واحدة تلقى على تاريخهم تفصح عما كانوا يرتكبون من ســـفك للدماء، ونهب للأموال، واغتيال بعضهم بعضا، فكانت حكوماتهم المتعددة فوضـــى كحـــال المماليك في مصر سواء بسواء. وكان الشيخ [أحمد التيجاني] لا يبالي بأن يعلن أنّهم على ضلال

[1] L. Voinot: «***Confréries et Zaouïas au Maroc***», in, B.S.G.O, T 53, Oran, 1936, pp: 259-260.

[2] E. Mangin: «***Note sur L histoire de Laghouat.***», in, R.A, n° 38, Alger, 1894, p: 80.

[3] H. Garrot: «***L'Islamisme et son action en Berbérie.***», in, B.S.G.A, 11^{e} Année, Alger, 1906, p: 168.

[4] أحمد سكيرج: **تنبيه الإخوان على أنّ الطريقة التيجانية لا يلقنها إلا من إذن صحيح طول الزمان ولا يصح تلقينها ممن يلقن غيرها من الطرق**، مطبعة النهضة، تونس، 1921، ص: 101-102.

وظلم وطغيان، فعادوه وآذوه، وآذوا أصحابه. وهددوهم بشن الغارة عليهم. فرأى الشيخ أنّ يحق الدماء، ويسافر إلى المغرب الأقصى...». [1]

وذُكر كذلك أنّ أحمد التيجاني قال في حق العثمانيين: «الله يسدها في وجوههم، كما سدت جزيرة الأندلس». [2] وذُكر أنّ من مرائي أحمد التيجاني أنّه قال: «رأيت وأنا صغير قبل البلوغ كأنّه انتصب لي كرسي المملكة، وأنا جالس عليه، ولي عساكر كثيرة، وأنا أصرفها في قضاء الحوائج كأني ملك ... وقال: رأيت نفسي في صورة ملك، وعقد لي الناس البيعة، ومعي خلق كثير، ونصبوا لي كرسي الخلافة على سطح من نبع، وفوقي لباس الملوك من ملف وغيره». [3] وهذا يدل على أنّ التيجاني كان ينوي القضاء على الحكم العثماني،أو تكوين مملكة خاصة به.

أما آراء التيجانية في الزكاة التي كان يحصلها العثمانيون، فقد ذُكر عن أحمد التيجاني أنّه قال: «رأى المصطفى (صلى) وسأله عن الزكاة التي يأخذها الأمراء الظلاّم من المسلمين كرها هل تكفيهم؟ قال (صلى) أَوَ أنا أمرهم بطاعتهم، قال الشيخ قلت له: الذي يمكنه إعطاؤها يغرهم، و لم يلحقه ضرر منهم. قال (صلى): إن أعطوها فعليهم لعنة الله. هذا معنى كلامه(صلى). قلت للشيخ [المؤلف] والذي من الأمراء يأخذ العشر من المسلمين سواء بلغ المال النصاب أم لا قال لي: ذلك غصب وليس بعشر. قلت له: ولعله (صلى) أراد بطاعتهم اتقاء شرهم، قال نعم ». [4] ومعنى هذا أنّ أحمد التيجاني قد وجه بالخصوص كلامه للحكم العثماني، الذي كان حسبه ممقوتا لدى كل السكان، حيث قصد بالأمراء الظلاّم، العثمانيين.

وقال علي حرازم أنّه سأل الشيخ التيجاني عن الزكاة، إذا طلبها الأمير هل تعطى له أم لا، فأجاب بقوله: «إن كان صاحبها يأمن من شر الأمير لا يعطيها له، وإن كان لا يأمن من شره يعطيها له والله حسيبه. والمزكي إن حصلت له مشقة فيجعل يوماً معينا في السنة يخرج

---

[1] **مقدمة الإفادة الأحمدية لمريد السعادة الأبدية**: القاهرة، 1971، ص: 88، و146.

[2] نفسه: ص: 117.

[3] علي بن العربي برادة المغربي الفاسي حرازم: **جواهر المعاني و بلوغ الأماني في فيض أبي العباس التيجاني، أو الكناش الكبير**، مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية، رقم 1711، ورقة 20 ظهر.

[4] محمد بن المشري الحسني: **روض المحب الفاني فيما تلقيناه من أبي العباس التيجاني، أو مواهب المنان لأعيان الصوفية والأعيان**، م. م. و. ج، رقم: 1712، ورقة: 01 ظهر.

فيها زكاته على جميع ما بيده من القروض والديون والناظر وغيره. وأما صرف الذهب بالفضة، وحصل نقص، فالنقص لازم له في ذمته، فإن الله لا يأخذ إلا كاملاً». [1]

وقد أورد أحمد التيجاني آراءه في العثمانيين بعد أن طلب منه سكان عين ماضي تزويدهم بالبارود والرصاص استعدادا لمواجهة الباي، حيث رفض ذلك وحذرهم من مخاطر الإقدام على مثل هذا العمل، بل نصحهم بدفع الضريبة التي فرضها عليهم الباي. وجاء هذا في رسالته إلى سكان عين ماضي: «... وأما أمر الباي معكم فاسمعوا مني نصيحة كاملة يبذلها الوالد لولده إذا كنتم تراعون نصيحتي، فسيروا إليه في بلاده وأعطوه ما تقدرون عليه من المال، ولا تقاتلوه فإنّه لا خير لكم في قتاله وأخبركم ... أنّه سبحانه قد قضى في حكمه على جميع خلقه من أهل الصحراء بثقل المغرم عقوبة لهم (!؟) على معاصيهم، وعدم توبتهم من ذلك لكثرة اشتهار الظلم والفواحش في كل محل ... فإياكم ثم إياكم أنّ تخالفوه وتقاتلوه ... كل تدبير عندكم في القتال والخلاف فاتركوه و لا تدبروا إلا في الصلح بينكم وبين الباي، ولا تعارضوا أمر الله، فإنّي قلت لكم ذلك القول مسبقاً، ثم ظهر لي من أمر الله ما لا دافع له ... وإن خالفتم قولي فقد ألقيتم بأنفسكم إلى الهلاك، وهو واقع لا محالة إلا أنّ تصبروا وتعطوه ما يصلح الله بينكم وبينه...». [2]

لكن بعد وفاة الشيخ التيجاني، قام ابنه محمد الكبير بالثورة على العثمانيين. وقبل ذلك تراسل مع خليفة والده الحاج علي التماسيني حول الموقف الذي يعتزم القيام به، وهو الثورة على العثمانيين، فمما قاله: «...كم أثقلوا كواهل فقرائنا وفلاحينا، وتجارنا بالغرائم ... وهم الآن يراقبون قوافلنا، ويترصدون سلبها ظلماً وعدواناً...». [3] المهم أنّ كل ما سبق ذكره يدل على التأثير العميق الذي تركه النظام الجبائي العثماني على التيجانيين وغيرهم.

---

[1] علي بن العربي برادة المغربي الفاسي حرازم: مصدر سابق، ورقة: 173 ظهر. وانظر كذلك: - أحمد بن محمد الصغير الشنقيطي: **الجيش الكفيل بأخذ الثأر ممن سل على الشيخ التيجاني سيف الإنكار**، م.م.و.ج، رقم: 2252، ورقة 133 وجهه، وورقة 134 وجه.

[2] أحمد بن الحاج العياشي سكيرج: **كشف الحجاب عمن تلاقي مع التيجاني من الأصحاب**، ط.ح ، فاس، 1325هـ، ص: 363.

[3] مجموعة رسائل تبودلت بين محمد الكبير التيجاني، والحاج علي التماسيني، مخطوطة في زاوية عين ماضي، تاغزوت. ذكرها بن يوسف التلمساني، مرجع سابق، ص: 146.

د– الطريقة الرحمانية: انتشرت الطريقة الرحمانية، [1] في الوسط والشرق الجزائـــريين؛ فتأسست في كل من مدينة الجزائر، وقسنطينة، وبسكرة وغيرها عدة زوايا. بل امتدت فـــروع هذه الزاوية إلى تونس وطرابلس، عن طريق أبناء ابن عزوز البرجي. [2]

أثار انتشار الطريقة الرحمانية، اهتمام العثمانيين، الذين وجهوا أنظـــارهم إلى منطقـــة القبائل، معقل شيخها؛ فحاولوا استدراجه، ليقيم في مدينة الجزائر. وهو ما حدى بمحمد بـــن عبد الرحمن، لأن يوعز إلى أتباعه ومريديه من السكان بذلك. الأمـــر لم يكـــن في حـــسبان العثمانيين، باعتبار أن تعاليم الشيخ كانت نافذة فيهم، وكانوا يخضعون لأوامره، فشكلوا تجمعا انحاز إليه في ذلك.

هـــ– الطريقة الطيبية [3] : كانت هذه الطريقة، تتلقى دعم سلاطين المغرب الأقـــصى، عندما كانوا يدخلوا في صراع مع العثمانيين. [4] فكانت بذلك تدافع عن الأشراف.

و لم تكن الطيبية منتشرة بكثافة في الجزائر، وإنما كانت توجـــد في بعـــض الـــسهول الوهرانية، ومناطق طرارة الجبلية. وتمكن شيوخها من استمالة قبيلة الدواير، والزمالة المخزنيتين، ونيل مساندهما، وكذا بعض الأثرياء المغاربة بتلمسان، وهذا بعد أن أنفقوا أموالا طائلة مـــن أجل التمركز بها خاصة في زاوية البسناس. وذكر بلهاشمي بن بكار أن: «محمد بن الهاشمي كان شيخ الطائفة الطيبة على الإطلاق، ومقدمها الأعلى، وأنه كان مختصا بتلقين الـــورد، وكـــان

---

[1] أسسها محمد بن عبد الرحمن الأزهري، المولود في حدود سنة 1126هـ/ 14-1715م بقرية آيت إسماعيـــل بـــبلاد القبائل. راجع للمزيد/ - O. Duppont et X. Coppolani: op.cit, p: 382 et suiv.

[2] من أهمها زاوية باش تارزي بقسنطينة، التي أسسها عبد الرحمن باش تارزي، والزاوية "العزوزية" بضواحي بسكرة التي أسسها ابن عزوز البرجي المتوفى سنة 1233هـــ/ 1818م. ولقد انتشرت الطريقة الرحمانية سريعا، في العديـــد مـــن المناطق الجزائرية، ولا سيما في عهد محمد ابن عبد الرحمن، وعهد خليفته سيد علي بن عيسى المغربي. وهذا حـــسب الرواية القائلة بأن: محمد بن عبد الرحمن لم يجد من ذويه من يقدر على خلافته، فأسندها إليه. وفي منطقة القبائل نذكر الحسين الورثلاني المتوفى سنة 1193هـــ/ 1779م، والذي ورث الطريقة والزاوية عن جدوده إذ كانت لهـــم بـــبني ورثلان زاوية عامرة بالطلبة والمريدين. راجع/ – **الرحلة الورثيلانية**، مصدر سابق.
- Louis Rinn: ***Marabouts et Khouan, Études sur l'islam en Algérie***, Alger, A. Jourdan, 1884, p: 450 et suiv.

[3] تنسب إلى مولاي الطيب شريف وزّان بالمغرب الأقصى. وكانت هذه الطريقة تنال هبات ومنح السلاطين العلـــويين لئلا يثوروا عليهم، وليحفظوا أمن القوافل التي كانت تتاجر مع الغرب الجزائري.

[4] J. Ganiage: ***Histoire contemporaine du Maghreb de 1830 à nos Jours,*** Ed. Fayard, Paris, 1994, p: 38.

مقبول الشفاعة عند الأتراك، إلا أنه لم يكن يقبل جوائزهم كأبيه وجده».[1] وذكر بعض الكتاب أمثال أحمد نذير أن الطيبية، لم يكن لها أي أهداف ثقافية أو دينية، و لم يكن لها أي نشاط في ذلك، وإنما كانت كجماعة من المخبرين.[2] وظهرت طموحاتها السياسية خاصة بعد 1246هـ/ 1830م عشية التدخل المغربي في تلمسان، وظهرت كحركة معادية للقادرية. لكن بعد إخفاق المغاربة بدأ تراجعها عن المسرح السياسي.

أما عن أقوال الطريقة الطيبية ومواقفها: فحسب "مالتسان"، فإنّ مولاي الطيب قد تنبأ في مطلع القرن 19م/ 13هـ بنبوءة شهيرة مفادها: أنّ الأتراك سيطردون من الجزائر من قبل أمة مسيحية، وأن المنتصرين سيطردون بدورهم من قبل أمير عربي.[3]

و- زاوية أولاد سيدي الشيخ: يعتبر أولاد سيدي الشيخ مجموعة قبائل مرتبطة فيما بينها، في طريقة صوفية واحدة. فكانوا يعتبرون عائلة مرابطية كبرى، إضافة إلى أنهم عائلة إقطاعية ذات صبغة دينية ووراثية.[4] كان شيخها في بداية القرن 13هـ/ 19م سيدي بوبكر ولد سيدي الشيخ بالأبيض، والذي كان نفوذه يمتد على كل الهضاب العليا.[5] وكان كل سكان تلك المنطقة خدامه. وكان محترما ومشرفا عند البايات والآغاوات. ومنذ أن أصبح رئيسا لأولاد سيدي الشيخ وجنوب اليعقوبية، لم يستصحب الآغاوات معهم أكثر من مائة فارس لجباية الضرائب، والتي كانت تحصل بدون أدنى صعوبة. إضافة إلى أنه عندما كان يذهب إلى وهران،كان الباي يرسل في لقائه الموسيقيين، وحصانا مسرجا من إسطبله، ويطلق سراح كل العبيد.[6]

وكانت هذه الطريقة شبه مستقلة، وتتمتع بنفوذ واسع، باعتبار أن شيوخها لم يكونوا يدفعون أي ضريبة إلى البايات، وإنما كانوا هم من يجمع الضرائب، والهدايا من السكان،

---

[1] مرجع سابق، ص: 144.

[2] A. Nadir. op.cit, p: 831.

[3] هاينريش فون مالتسان: مصدر سابق، ج 1، ص: 236.

[4] C. Kehl: op.cit, p: 67.

[5] V. Déjardin: « ***Les Hachem sous le gouvernement Turc.***», in, B.S.G.O., T 73, 1950, p: 51.

[6] W. Esterhazy: ***De la domination***, op.cit, p: 270.

ويكتفون بتقديم بعض الهدايا إلى العثمانيين، والتي تدل على تحالفهم وعلاقاتهم الودية. لـــذلك كانوا هم آغاوات، وقياد منطقتهم. [1]

ي- بعض المتصوفة: إضافة إلى كل الطرق السالفة الذكر، فقد كان هنـــاك بعـــض المتصوفة الجزائريين، الذين تحالفوا مع العثمانيين، وكان لهم نفوذهم في مناطقهم، منـــذ بدايـــة العهد العثماني وحتى زواله؛ [2] فـــ: **الثعالبة** في مدينة الجزائر، وكما هو متعارف عليه، تحـــالفوا مع العثمانيين، وعقدوا مع بابا عروج العثماني، معاهدة لصد الإسبان، الذين كانوا متمركزين بصخرة "بنيون" على مقربة من شاطئ المدينة). [3] بيد أنّ سالما التومي، الذي كان يمثل الـــسلطة الزمنية، حسب البعض -قد خان المعاهدة- فخنقه العثمانيون، لكن ثقتهم في رجـــال الـــدين عامة، والصوفية خاصة، بقيت على حالها ثابتة لم تتزحزح. فقد عيَّن العثمانيون، أبا عبـــد الله محمد بن علي الخروبي، سفيراً لهم مرتين على الأقل، يمثلهم لدى سلاطين المغـــرب الأقـــصى.

---

[1] L. Rinn: op.cit, p: 17.

[2] نعطي بعضا من الأقوال، التي ذكرها بعض الشعراء، والتي تبرز أهم المواقف، التي انتهجتها الطرق الصوفية من نظـــام الحكم. فقد قال: لكحل بن عبد الله بن مخلوف المعروف بـــ: "لخضر بن خلوف"، من أبناء القرن 10هـــ/ 16م.

التـــرك والنصـــارى في زمـــرة * * * * * نـــقطعهم فـــي مـــرّة

وقال: سعيد بن عبد الله التلمساني، أبو عثمان المنداسي، المتوفى في حدود: 1088هـــ/ 1676م.

"فما دب فوق الأرض كالترك مجرد * * * * * ولا ولدت حواء كالترك إنسانا" انظر/

ونستدل بشعر قبيلة سويد التي كانت معادية للعثمانيين، الذي ورد:

قالوا الترك نذوا الشلف لا وصمة ** قلنا لهم جدودنا في الواد

ما تتركوش شلف حتى تطيب ** وما نهدوش العقبة على الأولاد.

- "**قصيدة في التواريخ** ": م. م. و. ج، رقم: 1635. - "**قصيدة في مدح الـــنبي (صـــلى)** ": م. م. و. ج، رقـــم: 1859. وقد طبعت في الجزائر سنة 1970، ضمن كتاب سعيد المنداسي، بتقديم وتحقيق محمد بكوشة. ثم حققت مـــن قبل رابح بونار سنة 1976 عن ش. و. ن. ت، الجزائر. ومقدمة المهدي البوعبدلي على الثغر الجماني، ص: 35.

[3] وليم اسبنسر: مرجع سابق، ص: 31.

وكان الخروبي من رجال الدين والتصوف، وهو من تلاميذ أحمد زروق، [1] قدم إلى الجزائر من طرابلس الغرب، فاستوطنها وتوفي بها سنة 961هـ/ 1554م. [2]

أما في قسنطينة؛ فكان **آل الفكون** تابعين للسلطة الحفصية في تونس، قبل الوجود العثماني بالجزائر، وكان أمر "السلطة الروحية" فيها، بيد أكثر من عائلة: أهمها عائلة باديس، وعائلة آل عبد المؤمن، وعائلة الفكون. هذه الأخيرة، التي انتهج معها العثمانيون نفس ما قاموا به مع أحمد بن يوسف الملياني في الغرب، فقد رحبت بالوجود العثماني، وتحالفت معه، فآل إليها مصير قسنطينة "الروحي". أما عائلة آل عبد المؤمن التي كان بيدها الحل والربط، والتي انتصرت للحفصيين، فكان مآلها الخسران مع العثمانيين. [3]

وفي عنابة هناك؛ **آل البوني**، الذين قصدهم العثمانيون؛ فعائلة ساسي البوني، كانت تمثل السلطة الروحية هناك، فلم تخيب العائلة قصدهم، بل توطدت بينهم علاقة حميمة على مر الزمان، وتتجلى هذه العلاقة من خلال الرسائل المتبادلة بين محمد ساسي البوني، ويوسف باشا (الجزائر) من جهة، وبين أحمد بن قاسم البوني (الحفيد)، ومحمد بكداش من جهة أخرى. [4]

أما في ضواحي الشلف، فكان هناك بعض المتصوفة، حيث نجد الشيخ **ابن المغوفل**، الذي يعتبر من الصلحاء الروحيين، وكان له في قومه نفوذ. لذلك كان أول من قصده العثمانيون في هذه الجهة، وطلبوا إليه مبايعتهم، ومناصرتهم على الزيانيين، ومباركة حملتهم

---

[1] هو أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى البرنسي، الشهير بزروق، إمام وعالم وفقيه وصوفي، ولد سنة 846هـ/ 1442م بفاس، وتوفي سنة 899هـ/ 1494م بمسراطة بطرابلس الغرب. انظر: أحمد بابا التمبكتي: **نيل الابتهاج في تطريز الديباج**، مخطوط المكتبة الوطنية الجزائرية، رقم: 340، ص: 71.

[2] الحفناوي: مرجع سابق، ج2، ص 489- 490. وانظر/ - أبو القاسم سعد الله:تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق. وانظر كذلك/ -المهدي البوعبدلي:مرجع سابق، ص: 4-138.

[3] محمد بن علي شغيب:**أم الحواضر في الماضي والحاضر تاريخ قسنطينة**،مطبعة البعث قسنطينة1980،ص:133-134.

[4] **الرسائل**: تحقيق ونشر: أبي القاسم سعد الله، في، **مجلة الثقافة**، الجزائر، عدد 51، سنة، 1979، ص: 21-29. والدارس لهذه الرسائل، يمكن الخروج بالاستنتاجات الثلاثة التالية: 1- أن السلطة العثمانية كانت تتقرب من الصوفية، وتحاول أن تضفي عليهم هالة من التقديس الأعمى، وإيمانها العميق بأنهم كأولياء الله الصالحين. 2- أن ما نسميه بـ: "سلطة الصوفية" كان يشمل كلا من الحكام والرعية، وخضوع الكل لمشورتهم عند العزم. 3- أنه يستشف منها؛ تعميق وترسيخ لـ: "التفكير الغيبي"، في مقابل تعطيل التفكير العقلي، وتهميش ممثليه الذين تشتم منهم رائحة الإصلاح. وانظر كذلك/ - أحمد بن قاسم البوني: **التعريف ببونة بلد سيدي مروان الشريف** . - منظومة: **الدرة المصونة في علماء وصلحاء بونة**، نشر ابن أبي شنب، في التقويم الجزائري، لسنة 1231هـ/ 1913م.

عليهم. فكان لهم منه ما أرادوا، وجهَّز لهم حملة، وبعث معهم ولديه، بعد أن اعتذر الشيخ عن الذهاب معهم.[1]

وفي مجاجة قرب مدينة تنس، كانت ترابط عائلة **أبهلول المجاجي**. وقد أسست هذه العائلة زاويتها، التي كان من بين أهداف مؤسسيها: الجهاد في سبيل حماية الإسلام والأرض الإسلامية من الغزو الصليبي. وقد تعاونت هذه العائلة مع العثمانيين. وكان من أشهر رجالاتها لهذه الفترة، الشيخ محمد بن علي آبهلول المجاجي.[2] وقد ظلت هذه الزاوية تؤدي دورها الجهادي في العهد العثماني، ولم ينقطع هذا الدور بذهاب العثمانيين، إذ برز أحفاد الشيخ كمجاهدين مع الأمير عبد القادر الجزائري، في التصدي للغزو الفرنسي.[3]

وفي الأخير يمكن القول: إنّ أغلب الزعامات الدينية المحلية كانت آراؤها وأقوالها تصب في مجملها، على العثمانيين، ونظمهم المطبقة في آخر عهدهم في الجزائر بالخصوص، والتي كانت حسبهم جائرة وظالمة، خاصة بعد تحرير وهران. وهذا ما صرح به أيضا أهل تلمسان عندما بعثوا ببيعتهم بعد احتلال الجزائر إلى السلطان عبد الرّحمان، والذي قام بدوره باستفتاء علماء فاس. لكن علماء فاس أفتى جلهم بنقيض المقصود. فلما بلغ ذلك أهل تلمسان كتبوا إلى السلطان في الرد عليه بما نصه: «... إنّ فتوى ساداتنا علماء فاس مبنية على غير أساس، لأنهم اعتقدوا أنّ في عنقنا للإمام العثماني بيعة، وهذا لو صح لكان علينا حجة، وليس الأمر كذلك، وإنما هو مجرد الاسم هنالك. وعامل الجزائر إنّما كان متغلبا، وبالدين متلاعبا. فأهلكه الله بظلمه، وتطاوله على عباد الله، وجوره وفسقه. إنّ الله يمهل على الظالم حتى يأخذه، فإذا أخذه لم يفلته. ويدل على تغلبه واستقلاله: عدم وقوفه عند أمر العثماني، وامتثاله، بل لا يكترث به أصلاً، ولا يتبع له قولا ولا فعلاً ... وهذا جزاء كل فاجر فاسق. مال جمع من حرام سلط الله عليه الأعداء اللئام، وهذا كله من المتغلب متواتر مشاهد بالعيان مستغن عن إقامة الدليل والبرهان...».[4]

[1] أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي**، مرجع سابق، ص: 471.

[2] راجع ترجمته وشعره الصوفي في: **تعريف الخلف برجال السلف**، للحفناوي.

[3] أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي**، مرجع سابق، ص: 1-198.

[4] أبو العباس أحمد الناصري: مرجع سابق، ج 09، ص: 27-29.

وكانت هناك أقوال متفشية في أوساط السكان، نشرها الأولياء والمرابطون، ومن ذلك: «آخر الترك من يسمى حسن»، و«سيأتي الباي حسن يأكل الرتعة، ويزيد الرسن». [1] ومعنى ذلك أي يأكل الرعية، ويزيد من العمال والموظفين.

ومن كل ما سبق يمكن القول: إن بعض الطرقيين، قد استغل تذمر سكان الأرياف من الإدارة العثمانية، التي أثقلت كاهلهم بالضرائب، لنشر دعوتهم، وإعلان الحرب ضدها. وكان من أبرز تلك الثورات التي قادها الطرقيون في مطلع القرن 13هـ/ 19م، ثورة الدرقاويين في شرق البلاد وغربها، بقيادة ابن الأحرش وابن الشريف، [2] وثورة محمد التجاني، [3] في عين ماضي بالقرب من الأغواط. وإن كان هناك من يرجع أسباب احتضان سكان الأرياف لتلك الثورات إلى السياسة الضريبية التي فرضتها عليهم الإدارة، [4] فإن الدوافع الحقيقية لقادتها تبقى غامضة. فإذا استثنينا ثورة التجانيين، التي اندلعت نتيجة حملات بايات الغرب المتكررة عليهم، لإرغامهم على دفع الضرائب، [5] فإن هناك عدة أسئلة مطروحة حول ثورة الدرقاويين؛ هل كان هدفهم تحرير السكان من العثمانيين، واستيلائهم على السلطة بعد ذلك؟ أم أنهم كانوا محرضين من أطراف خارجية؟ في الواقع وجدنا أن أقوال زعماء تلك الثورات، كانت تصب في أن ثوراتهم، نتيجة تعسف الحكم العثماني وجوره، وانتهاء مبرر بقائه، بعد استكمال فتح وهران. لكن تمحيصنا للوقائع وتدقيقها، وجدنا أنه كان للأطراف الخارجية، اليد الطولى في قيام تلك التمردات؛ وهو ما تجلى في ذلك الدعم الكبير، الذي كان يتلقاه المتمردون، وفي تلك المساعدات المعتبرة، والتحريض الكبير الذي كان يقوم بها سلاطين المغرب الأقصى، وبايات تونس بالخصوص. [6]

---

[1] محمد بن يوسف الزياني: مصدر سابق، ص: 247-248.

[2] للمزيد انظر/ - محمد بن يوسف الزياني: مصدر سابق، ص: 207. - الحاج أحمد مبارك: مصدر سابق، ص: 13.

[3] L. Arnaud: «***Histoire de L'Ouali Sidi Ahmed El Tedjani*** », op.cit, p: 468.

[4] P. Boyer: op.cit, p: 48.

[5] قتل شيخ التجانيين في إحدى المعارك التي خاضها ضد قوات الباي حسن في ضواحي معسكر. وترجع المصادر سبب انهزام التيجاني ومقتله، إلى تخلي قبائل الحشم عنه. انظر/ W. ESTERHAZY: op.cit, p: 224.

[6] للتوسع أكثر في الطرق الصوفية التي كانت سائدة في جزائر العهد العثماني، ومنتشرة في بدايات العهد الاستعماري، انظر/ - EDMOND DOUTTÉ: ***NOTES SUR L'ISLAM MAGHRIBIN; MARABOUTS***, Extrait de la Revue de 1'Histoire des Religion, Tomes XL et XLI, ERNEST LEROUX, ÉDITEUR, PARIS, 1900.

ثانياً: الزعامات القبلية:

لقد كان العثمانيون لا يتساهلون في شأن الزعامات القبلية، وكلما قويت شوكة رجل، أو قبيلة أزاحوها من الطريق، أو أخضعوها بعدة أساليب. ورغم أن القبيلة هي الوحدة الاجتماعية الأولى في البلاد، فإنها ولحد الآن لا تزال من أكثر المواضيع إهمالا في مجال الدراسة.

أ- القبائل وتنظيمها: إن القبيلة هي وحدة سياسية للسكان مثل العائلة، ووحدة اجتماعية تتكون من تجمع عدد من الدواوير، تنتمي إلى جد مشترك. كما تمثل وحدة اقتصادية واستقلالية إدارية نسبية؛ فكل قبيلة كانت هي التي تضبط أساس الجباية، وتسهر على استخلاصها. إضافة إلى أن القبيلة هي وحدة قانونية، وذلك بتسويتها لجميع النزاعات أمام مجلس المجموعة أو حاكمها.

إن القاعدة الاجتماعية لتنظيم القبائل، كانت تتمثل في تجمع عدد من الدواوير أو الخيام، ومجموعة هذه الدواوير تشكل فرقة يحكمها شيخ، يعقد اتفاقا على الولاء للعثمانيين. وهذه القبائل والفرق ليست غريبة عن بعضها البعض، حيث كانت تنتمي إلى نسب واحد. وأعلى طبقات النسب هي: الشعب، ثم القبائل، ثم العمائر، ثم البطون، ثم الأفخاذ، ثم الفصائل.[1] وقد كان التقسيم الجاري به في هذه الفترة، هو أن الشعبة تسمى صفا، والقبيلة عرشا، والفرقة خروبة.

وكانت الصفوف تشكل علاقات تحالف، وقوة عسكرية تقف في وجه أي معتد على أحد أطراف الصف. وقد انتهج العثمانيون سياسة مدهشة مع الصفوف، وذلك بتحريض واحد على الآخر ويفضلون هذا، ويعادون ذاك، ويجعلون المنافسات بينهم، حتى لا تتحد فيما بينها.[2]

وإذا كانت الصفوف تتشكل من مجموعة قبائل، فإن أعضاء القبيلة كانوا مرتبطين بعضهم ببعض، حيث يمتلكون قطعة أرض بشكل مشترك، ويمارسون نشاطهم داخلها في المحيط المحدود. وكان يقودهم شيخ يتولى ذلك. وهذا ما يؤدي بنا إلى التساؤل عن كيفية وصول المرء

---

[1] الأمير عبد القادر: **مذكرات**، مصدر سابق، ص: 82.

[2] فمثلا كانت قبائل براز المتحالف مع الحشم، وصبيح، وسنجاس، وبني أحمد، وبني مناصر، وزطيمة، وبني سليمة، وأغبال تشكل صفا مناهضا لآخر أقل قوة والمتكون من تاشتة، وبني بومالك، وبني زوج زوج، وأولاد قصير، وعطاف، وبني فراح، وبني غمريان. انظر/ - C. Bontems: op.cit, p: 62.

إلى رتبة الشيخ؟ في الواقع كان يتولى أعضاء الجماعة فيما بينهم بالاتفاق، والتناقش الحر والديمقراطي تعيين العضو الأكثر نفوذا، وبعد ذلك، فإن عامل رعاياه معاملة سيئة، أو لم يحترم المبادئ، فإن السكان لا يتآمرون عليه، ولا يثورون، بل إن كل قبيلة تتخلى عنه، وتلتحق بقبيلة أخرى، والذي يستقبلهم شيخها، ويرحب بهم. [1] إذن كان الشيخ في القضايا المهمة يستشير رؤساء الخيمة، أو العائلة في الأمور الهامة. وما كان يهم المرء في كل الحالات هو قدرة الشيخ على حمايته، وانتزاع حقوقه من خصومه. وقد كانت القبائل مثل الصفوف في تنافس فيما بينها. [2]

وكانت القبيلة مقسمة إلى عدد من الفرق أو الخروبات؛ والخروبة نسبة إلى ثمرة الخروب التي تحتوي على عدد من الحبوب، وهي الحبات التي تمثل القبيلة. وتتألف الخروبة الواحدة من دشرات يسكنها عدد من العائلات، وعدد هذه الدشرات من واحد إلى ستة، حسب كل خروبة. أما عدد الخروبات في القبيل الواحد، فيتراوح بين خمسة إلى ستة، وأحيانا من عشرة إلى اثني عشر. وأقوى الخروبات هي التي تتمكن من تجنيد 150 إلى 200 رجل مسلح ببندقية. كما كان شيوخ الخروبات يشكلون منهم شيخ القبيلة. [3]

ب– تقسيم القبائل قبل تحرير وهران: كانت القبائل الجزائرية، قبل فتح وهران مقسمة إلى قسمين: قسم تابع للإسبان بنواحي وهران، والذين كانوا يدعون بـ: «المغاطيس»، [4] وكانت إسبانيا تسميهم عرب السلام: (*Moros de Paz*)، أو "السرايا الأهلية لجيش ملك إسبانيا". فكانوا جنودا للإسبان، يشبهون الصبايحية في لباسهم الواسع؛ من برانس، وسراويل. وكان شيخ بني عامر، عبد الرحمن بن رضوان، أول من انضم إلى الإسبان، بعد أن تأكد من انهزام العثمانيين، ومقتل عروج. واستمر التحالف بين بني عامر والإسبان لمدة طويلة. وهذا ما استخلصناه من الرسائل المتبادلة فيما بينهم، والتي يعود تاريخها إلى عام

---

[1] وهذا ما ذكره "بنانتي" (*Pananti*) نقلا عن "لوسات فلتري"، مرجع سابق، ص: 129-130.

[2] وهذا ما نجده مثلا بين قبائل بلال في ثنية الحد مع جيرانهم أولاد عياد، وكذلك بين الحشم والسود، وبين هبرة ومجاهر الذي تمثل في القول الذي كان متداولا آنذاك: «شرط مجاهر على هبرة».. -M.Bodin:op.cit,pp:201-202.

[3] M. P. Genty de Bussy: op.cit, T: 01, p: 72.

[4] وقال عبد القادر المشرفي عن قبائل كريشتل، ما يلي: "كان شأنهم من الإسبانيين جلب الأخبار لهم، وتغطيس الناس، فهم المغاطيس، ويقال لهم المغطسون. وكان الإسبانيون لا ينقطعون عنهم في البحر لأخذ ما يفتقرون إليه من عندهم. وكان من الكريشتليين بعض الأعوان للنواحي الشرقية والقبلية". انظر/ – عبد القادر المشرفي: مصدر سابق، ص 12.

942هـ/ 1535م.[1] أما في الفترة الأخيرة للوجود الإسباني، فكان على رأسهم: "بن جامود"، و"المنصور بن عوزر".[2] ومن أمثال هذه القبائل نذكر: أولاد عبد الله، وأولاد قلطة، والغروزي، وبني شقران، والسقراطة، وبني عرزاوية، وسويد، والجفرة، وغيرها.[3] وعموما كان عددها ثماني قبائل كبرى هي: شافع، وغمارة، وكريشتل، وغمرة، وقيزة، وأولاد عبد الله، وأولاد علي، والونازة.[4] وتنتمي إلى قبيلتين كبيرتين هما بني راشد الزناتية، وبني عامر العربية.[5] اللذان كان الإسبان يجندون منهما الرجال، ويتزودون منهما بالأقوات والأخبار.

وهناك من لاحظ، أن تلك القبائل، ورغم تظاهرها بالولاء للإسبان، فإنها كانت في الواقع، معادية لهم حيث كانت تقوم بالإغارة على المراكز الإسبانية من حين لآخر. إلا أن الخصومات والصراعات، التي كانت تطبع علاقات تلك القبائل، قد كانت في صالح الإسبان، الذين كانوا يجندون منها بعض المتعاونين، قصد استخدامهم في الاستخبارات، والاستدلال، أثناء قيامهم ببعض الهجمات على القبائل المعادية لهم.[6]

---

[1] L. FERAUD: op.cit, p: 318.

[2] J. Cazenave: «***Pages d'histoire algérienne, une fête à Oran en 1772***. », in, A.L, n° 2, «***Alger***», 1923, p: 155.

[3] أحمد توفيق المدني: مرجع سابق، ط: 03، ص: 449-450.

[4] عبد القادر المشرفي: مصدر سابق، ص: 08.

[5] كانت تتشكل أساسا من بني يعقوب، وبني حميد، وبني شافع. وكانت هذه القبائل تتمركز في المنطقة الممتدة من تسالة وسهل مليته إلى سهل زيدور، الجهة الغربية من عين تيموشنت. وامتد نفوذها إلى غاية حدود مدينة وهران.

[6] وقد حاول العثمانيون عبر المراحل المختلفة، التقليل من التأثير الإسباني على قبائل بايلك الغرب. فلهذا قام الباي شعبان في عام 1098هـ/ 1686م، بفرض حصار على مدينة وهران، إلا أن الإسبان المتحالفين مع بني عامر، توصلوا إلى إبعاد المحاصرين، بعد مقتل الباي شعبان.

لكن بعد هذه الهزيمة، التي مني بها العثمانيون، عقد الداي محمد بكداش (1118هـ/ 1707م، 1122هـ/ 1710م)، العزم على استرجاع مدينة وهران من الإسبان. وأمر الباي مصطفى بوشلاغم بإعداد العدة. وعندما أقدم الباي على محاربة الإسبان، قرر بنو عامر التخلي عن الإسبان، والانضمام إلى صفوف الباي. وبعد أن تم تحرير وهران في عام 1120هـ/ 1708م، أبعد الباي بني عامر إلى منطقة تسالة، الواقعة في الناحية الجنوبية من وهران. وللمزيد من التفاصيل عن ذلك، وعن تحرير مدينة وهران، انظر: محمد بن ميمون الجزائري: **التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تقديم و تحقيق محمد بن عبد الكريم، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1981./

- P. RUFE: op.cit, p: 6. - W. Esterhazy: op.cit, p: 172.

أما القسم الآخر من القبائل، فكان خاضعا للعثمانيين، وتابعا لبايات الجزائـــر، وهـــم الأغلبية.

ج– تقسيم القبائل بعد فتح وهران: بعد فتح وهران أصبح الشعب عموما مقسما إلى أربع طبقات، منها طبقتان بارزتان؛ طبقة الخاصة وهي ذات الامتيازات، والمناصب؛ وطبقـــة العامة المغلوبة على أمرها. والبايلك لم يكن يعتد إلا بالخاصة، أما العامة فكان ينظر إلـــيهم إلا على أساس أن تجبى منهم الأموال. وفيما يلي لمحة عن قبائل المنطقة.

1– قبائل المخزن: كانت تتمركز هذه القبائل في الأماكن الإستراتجية، وفي ضـــواحي المدن والحاميات، لتسهيل حركة مرور الجنود. وفي الأســـواق، وبجانـــب مخـــازن الحبـــوب والطواحين وغيرها. وتكلف بحراسة الأبراج، والحصون، والممرات الرئيسية، والمسالك الجبلية. وكان يعتمد عليها في استخلاص الضرائب وحفظ الأمن، وكانت تتمتع بالإعفاء من الضرائب غير الشرعية.

فكانت قبائل المخزن في بايلك الغرب، تظهر على الخريطة في توزيعها علـــى شـــكل خطين متوازيين؛ الأول يأخذ جوانب الجبال التلية، من ســـبخة وهـــران إلى منتـــصف وادي الشلف، والثاني في أطراف الصحراء من سعيدة إلى سبدو، وهو ما كان يسمح بمراقبة وإحكام القبضة على قبائل الرعية. [1]

لقد ذكر المزاري أن مخزن وهران يتشكل من قسمين: شرقي وهو: المكاحليـــة، وأولاد سيدي عربي، وأولاد العباس وغيرهم من مينة إلى واد الشلف. وغربي وهوالدواوير، والزمالـــة والغرابة، والبرجية. [2] وذكر "استرهازي" أن: مخزن وهران يتشكل من سبع عشر قبيلة هـــي: الدواوير، والزمالة، والغرابة، والبرجية، والحشم، وبني شقران، وشر بريح، وســـجرارة، وبـــني غدو، والمكاحلية، وأولاد أحمد، وأولاد بوعزازة، وعكرمة، وأولاد سلامة، وأولاد العبـــاس، وأولاد خويدم، وعبيد شراقة. [3] وقد كان لدى الدواوير 129 مترلا، تشكل 23 تجمعا سكنيا؛ وللزمالة 30 قرية أو ضيعة، تحتوي على 161 مترلا؛ وللغرابة 138 مترلا تكـــون 23 قريـــة؛

---

[1] M. Emerit: «***Les tribus***. », op.cit, p: 52.

[2] مرجع سابق، ج: 1، ص: 275.

[3] op.cit, p: 266.

وكانت قرى بني شقران بنواحي معسكر تشكل 122 مترلا. [1] وكانت الدواوير، والبرجيـــة يتناوبون الخدمة ويتداولونها، أما الزمالة، والغرابة، والحشم، كانوا فريقا صغيرا متحدا. وكـــان قائد الدواوير يدعى قائد أغا، يتحكم في الدواوير والبرجية، والحشم، وأولاد عيسى أبو العباس، واليعقوبية الغرابة وغيرها، أما قائد الزمالة فكان له خمس قبائل فقط هي: الزمالـــة، والغرابـــة، واليعقوبية، ومجاهر، وحميان. وقد كان إقليم الدواوير والزمالة المهم محددا بالبحر الشمال، وواد المالح غربا، وحمام بوحجر، وعين العربة في الجنوب الغربي، وجبال تسالة جنوبا، وواد تليلات شرقا. وفيما يلي نظرة موجزة عن أهم القبائل:

– **الدواير**: تعتبر القبيلة الأقوى في مخزن وهران، استقرت في المنطقة سنة 1163هـــ/ 1750م، وتتربع على مساحة أراضي تناهز 140 ألف هكتار، [2] على بعد ثلاث مراحل مـــن مدينـــة وهران في سهل خصب. وهذه الأراضي كانت قبل قدومهم، ملكا للأندلسيين. [3]

– **الزمالة**: تتشكل من فرسان المخزن، وعلى رأسها قائد الزمالة. وكانت تـــساعد البـــاي في مهامه المختلفة، مثل جمع الضرائب، وإخماد حركات التمرد، والسهر على تنفيـــذ الأوامـــر الإدارية. [4] كما أن سبب تسمية الدواير والزمالة في بايلك الغرب، يعود إلى عهد الباي محمد الكبير، حيث حدث طاعون، أو وباء، فانتقل الباي وحاشيته إلى خارج المدينة لـــبلاد أولاد سليمان إحدى بطون بني عامر، ونصيب خيمة حمراء من الوبر ليسكن فيها،وجعت خـــداما

---

[1] Ministère de la guerre: «***Du gouvernement***.», op.cit, p: 726.

[2] R. Tinthoin: op.cit, p: 32.

[3] وقد كانت رئاسة الدواوير، تدور بين ثلاث فرق أو مجموعات هي: **البحايثية**: ينتمون إلى قبيلة سويد العربية، وهناك من ذكر بأنهم بقايا جيش مولاي إسماعيل تكاثرت فروعهم، وأعقابهم، والدخلاء، فيهم حتى تكونت منهم الـــدواير، يعتبرون من أكبر الفرق المنتسبين إلى أولاد البشير البحثاوي، وكانوا يسكنون في نواحي العمرية بين وهران وتلمسان، وينقسمون إلى سبعة فروع هي: أهل بلحضري، وأهل مصطفى بن إسماعيل، أو القرايدية، وأهل المـــزاري، وأهـــل القاضي، وأهل قدور بن إسماعيل وأهل الزوابرية، والكواحلية. و**الكراطة**: وهم من الراشدية بمدينة الكرط، إحـــدى مدن غريس الغربي، وهم عائلة أولاد شريف. كانوا يتكونون من سبعة دواوير هي: شرايفة، وكراتسة، وكراطـــة، وفراطسة، وأولاد بن ساعد، وعائلة المرابط أولاد سيدي البشير، وأغواط بوحجر؛ قسم من بني عـــامر بـــالأغواط استقروا عند الدواير. و**البناعدية**: نسبة إلى أجواد واد الحمام من الحشم، وكانت الرئاسة لعائلتي أولاد شريف وأولاد بن عفان التي جاءت منها مصطفى بن إسماعيل. انظر/ – محمد السليماني: **اللسان المعرب عن تهافت الأجنبي حول المغرب**، ط: 1، مطبعة الأمنية، الرباط، 1971، ص: 77-78.
- R. Tinthoin: op.cit, p: 37.

[4] E. Vayssettes: op.cit, p: 123.

في دائرة خيامه، فسموا بالدواير، وعين آخرون لحمل أثقاله، وأثقال جنوده فسموا بالزمالـــة، فأصبحوا زمالة الباي ودوائره. [1] كما أن الدواير جمع دوار، وهو المدشر الأقل من القريـــة، والزمالة هي المخزن الثابت من الفرسان، والمخيم الدال على التنقل والترحال. [2]

– **الغرابة**: يطلق عليهم لفظ العبيد، أو عبيد البوخاري الذين جاؤوا مع مـــولاي إسماعيـــل، وانقسمت جيوشه إلى قسمين؛ عبيد الغرابة شمال سبق، وعبيد الـــشراقة بـــين واد المقطـــع وبوقراط. [3]

– **البرجية**: وكانت قيادتها تدور بين النقايبية، والبلاغة الزيانيون بالتناوب، فالأولى من قبيلـــة الخلافة أبناء عم الأمير عبد القادر، والثانية نسبة إلى جدهم اعمر البلغي الزياني. [4]

– **الحشم**: لفظ الحشم مأخوذ من الحشمة، وهي الحياء أو الغضب. [5] وقـــد كـــانوا خـــداما وحشما لبني زيان ملوك تلمسان. وأصبح الحشم قبيلة مخزنيـــة في حـــدود ســـنة 1790م/ 1205هـــ، وذلك بأمر من الباي محمد الكبير، وكانوا مقسمين إلى عدة فرق؛ فهناك فرق في وادي الحمام مع المشاشيل يشكلون مخزنا، أما البقية فكانت تابعة لمخزن أغا الدواير.

وكان للحشم امتياز امتلاك أراضي الضفة اليسرى من واد الحمام حتى سهل هبرة، وكانوا لا يدفعون كثيرا من الضرائب، كما كانوا طوال لوجود العثماني لا يتخلون عـــن سياســـتهم التوسعية. [6]

---

[1] محمد بن الأمير عبد القادر: مصدر سبابق، ص: 217.

[2] كانت رئاسة الزمالة تدور في ثمانية أعراش هي: الشوايلية، والونازرة، والمخاطرية، والمخاليف، والقدادرة، والقرايدية، والمعايزية، والوراردية؛ فالونازة كان يخرج منها قائد القبيلة، وقائد مكاحلية الباي، وكان للقدادرة أغاوية القبيلـــة، وقائد المكاحلية، أما بني وراد (الوراردية) فكان لها أغوية الزمالة. انظر/ - R. Tinthoin: op.cit, p: 39.

[3] وكانت الرئاسة للغرابة، وفي ثمانية فروع: الوراردة، والعلايمية، والخدايمية، والوناونية، والسهايلية، والمحاميد، والرفافسة، والعوايلية. انظر/ – يحي بوعزيز: «**حديث حول محاربة الأمير عبد القادر للشيخ التيجاني**»، منشور في كتاب للحاج مصطفى بن التوهامي، <u>**سيرة**</u>: مصدر سابق، ص: 354.

[4] ابن عودة المزاري: مرجع سابق، ج: 1، ص: 30-32.

[5] الطيب بن المختار الغريسي: **القول الأعم في بيان أنساب قبائل الحشم**، منشور ضمن مجموع، مطبعة ابن خلـــدون، تلمسان، 1961، ص: 330.

[6] E. Lespinasse: «***Notice sur le Hachem de Mascara***.», in, <u>R.A</u>, T 21, Alger, 1877, p: 141.

– **المكاحلية**: كانت هي الأخرى قبيلة مخزنية، وتضم القبائل التالية: أولاد أحمد، أولاد بوغرارة، وأولاد العباس، وأولاد سلامة،وهم من عبيد البخاري.

– **القبائل الأربعة لبني شقران، وشر بريح، وسجرارة وبني غدو**: كان يقود هذه القبائل قائد واحد يدعى قائد العواوة.وكان البعض من هذه القبائل موضوعا ضمن قبائل الرعية. [1]

وبعد هذا العرض الموجز عن قبائل مخزن وهران، باعتباره كان من أبرز مخازن الجزائر العثمانية، من حيث قوته العسكرية، وشجاعة رجاله، وشدته في الحروب. وهذا ما جعل الدولة آنذاك، تعتمد عليه كثيرا في شؤونها. [2] وهذا لا يعني أن باقي بياليك الجزائر، لم يكن يعتد بمخازنها. وللتدليل على ذلك نذكر فقط، أن العثمانيين في منطقة القبائل، وبعد أن فصلوها عن بايلك التيطري، في أواخر القرن 12هـ/ 18م، فقد شيدوا بها عددا من الأبراج، مثل برج بوغني، [3] وبرج تيزي وزو، وبرج دلس. وكانت ترابط بها الحاميات العسكرية المدعمة بقبائل الزمول والعبيد، التي كانت كلها تابعة لإدارة قائد سباو. [4]

2– قبائل الرعية: إن نظام تحديد قبائل الرعية في الجزائر، كان متشابكا، ومعقدا في التبعية، والولاء لعدة جهات، وفي الاستقرار من جهة إلى أخرى، فكان بذالك مثل لعبة الشطرنج في تعقدها وتداخلها. [5]

وكانت قبائل الرعية تتكون من مجموع القبائل الخاضعة مباشرة للبايلك، وتقيم في القرى الدواوير التي كانت تراقبها قبائل المخزن، ويشكلون غالبية السكان.

---

[1] W. Esterhazy: op.cit, p: 266.

[2] كثيرا ما لجأ دايات الجزائر للاستعانة بالمخزن الوهراني، في المناطق الثائرة، حتى ولو كان ذلك في البياليك الأخرى.

[3] كان في بوغني، قايد يشرف على مجموعة من القبائل، كـ: قشتولة، وبني صدقة، وبني عبد المؤمن، وقسم من معاتقة. وكانت فرق الزمول، وعبيد عين الزاوية، تستغل الأراضي الواقعة بالقرب من برج بوغني، التي كانت مساحتها تقدر بحولي ثلاثة آلاف هكتار. انظر/
- J. N. ROBIN: op.cit, p: 196.

[4] كانت قيادة سباو، تشمل عددا من القبائل، أمثال: بني خلفون، وفليسة أم الليل، وبني ثور، ومدينة دلس، وبني وقنون، وفليسة البحر، وبني جناد، وبني غبرين، وقبائل أعالي سباو، وواد الحمام، وبني عيسي، وبني دوالة، وبني زمتزر، وبترونة، وبني خليفة، وقسم من معاتقة. انظر/
- Aucapitaine: «***Colonies noires en Kabylie*** », in, R.A, N° 4, Alger, 1859-60, p: 377.

[5] P. Boyer: ***L'évolution***, op.cit, p: 46.

إن تنظيم قبائل الرعية في البياليك الثلاثة، كاد يكـون نفسه، إلا أن لكـل بايلـك خصوصياته. فكان بايلك الغرب مثلا، أكثر تنظيما، ونظام تحديد قبائل الرعيـة فيـه كـان متشابكا، ومعقدا في التبعية، والولاء لعدة جهات، وفي الاستقرار من جهة إلى أخرى، فكـان بذالك مثل لعبة الشطرنج في تعقدها وتداخلها. [1] وكانت قبائل الرعية توجد عموما في موضع التافنة، وتشكل شريطا بسبدو ومقره، وتليلة، وجبال تسالة، وطفراوي إلى الشطوط، وسعيدة، وفرندة، وتيارت، وزمورة، وفي جنوب وشمال مازونة، وغيرها. وأغلب هذه القبائـل كـان يسكن في الجبال الملائمة للزراعة، أو في الهضاب الداخلية. وفيما يلي نظرة على هذه القبائل.

– **رعية الباي**: كان الباي يشرف مباشرة على النجوع المشكلة للقبيلتين القويتين، بني عامر، [2] ومجاهر، [3] وعند غيابه يتولى خليفة الكرسي مع القياد المكلفين بهما، وهما قائد بـني عـامر لقبيلته، وقائد مستغانم لمجاهر.

– **رعية الخليفة**: كل ما كان يهم الخليفة هو ضمان المواصلات إلى الجزائر، لذلك كان يركز على حوض الشلف ونواحي تنس. [4]

---

[1] Ibidem.

[2] وكانت قبيلة بني عامر تتشكل من ثلاثة بطون كبرى هي: بنو يعقوب أو اليعقوبية، وشافع وبنو حميد، فشافع مـثلا كان أصل أرضهم بين السبخة وعين البيضاء، وحمام بو حجر وواد الملح، لكنهم طردوا منها من قبل الدواير. وقبـل سنتين من الاحتلال تحصلوا على ترخيص من الباي حسن بالعودة إلى أرضهم شرط الرضوخ للمطالب المخزنية.وقد كان عدد مساكنهم في القرن 12هـ/ 18م حوالي عشرون دوارا يكونون أربعة بطون هي: الشقارة، وأولاد مطرف، وأولاد صالح، وأولاد بالغ. وكانت قبيلة بني عامر تتكون من قيادتين كبيرتين؛ بني عامر الغرابة، وبني عامر الشراقة،أما الرئاسة فكانت لديار أولاد دموش، وأولاد حمد بن عمارة، وأولاد أحمد بن خليفة.

وقد قام الباي محمد الكبير بعد فتح وهران بوضع قبيلة من الدواوير في وسطهم لمراقبتهم، وهي قبيلة الحساسنة، على إثر ظهور الدرقاوية في أوساطهم. لكن بني عامر لم يذعنوا دائما للعثمانيين، وقاوموهم، ووجدوا في الثورة الدرقاوية حافزا على العصيان والثورة التي شاركوا فيها سنة 1803م/ 1204هـ. انظر/ – عبد القادر المشرفي: مصدر سابق، ص: 26.

- P. Boyer: «***Historique***, op.cit, p: 56 et 85.

[3] أما قبيلة مجاهر فكانت النجوع المشكلة لها هي: أولاد بوكامل، وأولاد معلف، والغفـارة، وأولاد عينـاس، وأولاد شافع. انظر/

- W. Esterhazy: op.cit, p: 278.

[4] كان يوجد بمحيط الشلف 23 قبيلة، وبنواحي تنس 12 قبيلة. أما القبائل التي كانت تحت نفوذ الخليفة؛ ففي السهول نجد: عياشة، وبني زروال، وأولاد بورحمة، وأولاد خلوف، وزريقة، وعشاعشة وأولاد يونس، أو شرفاء الجبل، وبني زنطيس، وبني مديونية، وبني مدون، وصبيح [كانت تقيم في حوض الشلف: وتتكون من ستة بطون كبرى، إضافة إلى ثلاث أخرى في الظهرة، وبين مستغانم والشلف]، وحميس، وأولاد فارس، (تابعين لقائد مكاحلية الخليفـة)، وأولاد

– **رعية قائد جندل**: كان يمتد نفوذه إلى ثنية الحد التي كان بمحيطها 11 قبيلة، وإلى أقصى شرق الونشريس، حيث نجد يتحكم في قبيلتي أولاد عنتر، وأولاد هلال. [1]

– **رعية فليتة**: كانت قبيلة فليتة، تشتمل على بطون وعشائر عديدة، بين غليزان، وتيارت. كان يعين لها قائد مهم لخطورتها. [2]

– **رعية نواحي تلمسان**: كان بتلمسان؛ قائدان قائد المدينة وقائد الجبل. [3]

– **رعية اليعقوبية**: كانت هذه المنطقة الواقعة جنوب معسكر إلى غاية الشط الشرقي. مقسمة إلى فرعين؛ غربية تابعة إلى أغا الدواير، وشرقية تابعة إلى أغا الزمالة. [4] وفي بلاد اليعقوبية لم يكن يعمل بنظام الأوطان، وإنما كان يعتمد على نظام شبيه بالمخزن، والذي يلغي جزئيا التدخل العثماني.

وقد كان المشرفون على قبائل الرعية، يعتمدون في حفظ الأمن وجباية، الضرائب على قبائل المخزن (الزمول، والدواير، والمكاحلية، والعبيد)، التي كان أفرادها يستفيدون من بعض الامتيازات، مثل إعفائهم من بعض الضرائب، كالخراج، واستغلال الأراضي الزراعية، التي يورثونها لأبنائهم. إلا أنهم كانوا مطالبين بدفع ضرائب العشور والزكاة. [5]

قصير، وسنجاس، والعطاف، وبني حمد. أما في الجبال فهي: بني وراغ، وبني مسلم (جزء منها كان تابعا لقائد مكاحلية الباي)، وحلوية (قسم منها كان تابعا لأغا الزمالة)، وشكلة، والبصرة، ومطامطة، والونشريس، (أي قبائل جبال الونشريس)، وبني بدوان، وأولاد عياد، والبسناس، التي تعتبر آخر قبيلة تابعة للخليفة، ومنها يدخل قائد جندل. انظر/

- A. Rousseau: op.cit, p: 01. - W. Esterhazy: op.cit, pp: 274.

[1] وكانت رعيته الأساسية تتكون من قبائل زوج زوج (زقزق) وعبيد سدرة، وبني معيدة، وبني بوراشد. انظر/

- W. Esterhazy: Ibid, pp: 274-276.

[2] كانت تضم عموما 21 بطنا أهمها: سويد، وأولاد رزين، وأولاد بوعلي، والعنترة، وأولاد سيدي علي، ومنداس، وعكرمة الغرابة، والشراقة، والحساسنة، وبني درغن...الخ.وقد كان يشرف على فليتة وراثيا عائلة سيدي العريبي.

- A. Berque: op.cit, p: 175.

[3] كان القايد الأول يتحكم في بني وزان، والغسل، وأولاد سيدي العبدي، وبني سنوس، وبني ورنيد، وولهاصة. أما الثاني فيتحكم في الجويدات، وأولاد رياح، وأولاد رياش، وبني صميل، وبني بو سعيد، وغيرها. انظر/

- W. Esterhazy: op.cit, p: 271.

[4] وأهم قبائلها هي: المهايلي، وأولاد بالغ، والجعفرة، وبني مطهر، والأحرار الغرابة، وحميان ببطنيها الغربي والشرقي.

- Ibid, p: 268.

[5] M. EMRIT: «***Les tribus privilégiées…***»: op.cit, p: 49.

أما في بايلك التيطري، فكان يوجد عدد من قبائل الرعية، منها: حسين بـــن علـــي، ووزرة، وبني عيش، وهوارة، وريغة، وحناشة، ووامري، وبني بويعقوب، وأولاد سيدي ناجي، وأولاد دياد، وأولاد هديم، وبني حسن، والربيعة، وأولاد معرف، وأولاد علان، وغيرها. وقد وضعت القبائل القاطنة بضواحي مدينة المدية تحت إدارة الباي. أما القبائل البعيدة، فكان يعين عليها قياد وشيوخ. وهناك من كان تابعا لآغا وخوجة الخيل بدار السلطان.[1] وورد في الوثائق أن السمامنة كانوا رعية لحاكم مدينة المدية.[2] وهناك من لاحظ أن قبائل حسين بـــن علـــي تكونت من هجرات متتالية لبعض القبائل العربية، والتي أصبحت تشكل ست قبائـــل، هـــي: أولاد ملال، وأولاد الطريف، وأولاد معيزة، وأولاد فرقان، وأولاد إبراهيم، والغرابة. وقد أدى تنوع أصول قبائل حسين بن علي، وافتقارها إلى الروابط العائلية، إلى وقوع حروب فيما بينها، واشتداد الصراع بين قادتها حول لقب المشيخة.[3] وهذا ما سمح للإدارة العثمانية بأن تـــضمن ولاء تلك القبائل. وكان معظم القياد الذين يعينهم الباي أو الداي على رأس قبائل الرعيـــة في بايلك التيطري من الأتراك العثمانيين. وهذا ما يدل على اندماج تلك القبائل في النظام الإداري العثماني.[4]

أما في بايلك الشرق، فإن تأثير الباي المباشر، كان محدودا، إذ اقتصرت إدارتـــه علـــى المدينتين الرئيسيتين قسنطينة، وعنابة، وأريافهما القريبة. ويعود ذلك إلى شساعة البايلك، وإلى وجود عائلات قوية تتقاسم ملكية الأراضي الزراعية واستغلالها مع الإدارة العثمانية.[5] وهذا ما يفسر انخفاض عدد قبائل الرعية في بايلك الشرق، مقارنة بالبياليك الأخرى.[6] وكانت قبائـــل الرعية تتمركز في المناطق السهلية الداخلية، مثل عين مليلة، وميلة، وسطيف، وعين بسام، وواد زناتي، والمسيلة، والعلمة. وفي السهول الساحلية، مثل ساحل عنابة، وإيـــدوغ، وســـكيكدة. وكانت أهم القبائل، هي: قبائل عامر الشراقة والغرابة، والسقنية، ودريد.[7] وما يمكن ملاحظته

---

[1] للمزيد من التفاصيل عن قبائل الرعية في بايلك التيطري، انظر/ - L. RINN: op.cit, p: 75.

[2] م.م.و.أ.ج. سلسلة بيت المال والبايلك، علبة 10، السجل 40 إلى 50، السنة 1227- 1228هـ/ 1812-1813م.

[3] F. PHARAON: «***Notes sur les tribus de la subdivision de Médéa***», in, R.A, N° 2, Alger, 1857-58, pp: 48-49.

[4] C. Bontems: op.cit, p: 53.

[5] Ibidem. - M. Emerit: op.cit, p: 55.

[6] L. Rinn: op.cit, p: 209.

[7] انظر قائمة قبائل الرعية في بايلك قسنطينة، ومواقعها في/ - L. Rinn: Ibid, p: 149.

أن التنظيم الأكثر انتشارا في بايلك قسنطينة، هو ما يعرف بالعزلية. فكـان البايلـك يـؤجر الأراضي لبعض القبائل، والخواص، مقابل دفع الضرائب، وتأدية بعض الخدمات. [1]

ومهما كان شكل تنظيم قبائل الرعية، فإن وضعها لم يكن ثابتا، إذ لاحظنا أن بعـض القبائل تم ترقيتها إلى مصاف قبائل المخزن، في الوقت الذي حولت فيه قبائل مخزنية إلى قبائـل الرعية، ونذكر على سبيل المثال قبيلة مجاهر، التي كانت ضمن قبائل المخزن في بايلك الغـرب، إلا أنها بعد أن ثارت ضد السلطة في عام 1223هـ/ 1808م، حولت إلى رعية، وبقيت تابعة للباي. [2] وعرفت قبائل أخرى في بايلك الغرب نفس الوضع، أمثال قبائل الحشم التي تم ترقيتها إلى قبائل المخزن، لمساندتها للباي محمد بوكابوس في حربه ضد ابن الشريف الدرقاوي، إلا أن الباي علي حولها إلى قبائل الرعية. [3] وكان يتحكم في عملية الصعود والنزول هذه، درجة ولاء القبائل، وحجم الخدمات التي كانت تقدمها كل قبيلة للإدارة.

أما التزامات قبائل الرعية، فكانت ملزمة بدفع الضرائب بمختلف أنواعها، مثل الزكـاة والعشور، والخراج، واللزمة، والمعونة، والضيفة، وغيرها. وكانت تدفع في شكل عيني ونقدي. فكانت ضرائب العشور مثلا، تدفع بقدر معلوم من الزرع؛ حيث ذكر بخصوصها حمدان بـن عثمان خوجة ما يلي: "يؤخذ العشر أو الجزء العاشر من الإنتاج، وتوضع مقادير تلك الأعشار في صندوق الخزينة لدفع مرتبات الجيش، وللاعتناء بالفقراء وتربيـة الأيتـام، ودفـع أجـور القضاة". [4] وعلى ما يبدو أن هناك مرونة في طريقة دفع هذا النوع من الضرائب، إذ لاحظنا أن القانون قد خول للداي حرية التفاهم مع السكان حول تلك الأعشار، واستبدالها بمبالغ معينة. [5] وكانت ضريبة العشور تحدد بعدد الزويجات، أو الجابدات. فقد ورد في الوثـائق، أن قبائـل مليانة، كانت مطالبة بدفع ثلاث كيلات من القمح ومثلها من الشعير على الزويجة الواحدة. [6]

---

[1] M. Emerit: op.cit, p: 55.
[2] L. Rinn: op.cit, p: 100.
[3] W. Esterhazy: op.cit, p: 267.

[4] مصدر سابق، ص: 143.

[5] نفسه، ص: 144.

[6] م.م.و.أ.ج: سلسلة بيت البايلك، علبة 10، السجل 40 إلى 50، رقم السجل 43، السنة 1187-1190هـ/ 1773-1776م. وانظر أيضا السجلين: 44 و 45.

3- القبائل الحليفة: كانت هذه القبائل تعتمد على النفوذ الروحي لرجال الطرق والزوايا وعائلات المرابطين، وهذا ما نجده في قبائل أولاد سيدي الشيخ، التي كانت حليفة ومقربة من البايلك، الذي كان يقدم لها الهدايا والترضيات، في مقابل حفظ الأمن في منطقتها، وضمان تحصيل الضرائب من القبائل التابعة لها. وكذلك نجد سكان الجنوب مثل مدينة عين ماضي، التي كانت عبارة عن جمهوريات دينية، لم يكن يشدها إلى البايلك سوى تحالف مؤقت، كان يضعف دوما مع الثورات والتمردات، وتتحول إلى قبائل منفصلة. [1]

4- القبائل المستقلة: لقد كانت هذه القبائل في منأى عن البايلك، وممتنعة عن تلبية المطالب المخزنية المختلفة، فكانت بذلك قبائل عدة على هذه الحالة.

وكانت أغلب هذه القبائل تقطن في المناطق الجبلية الوعرة، أو في أقصى الحدود الغربية والشرقية، أو في جنوب الهضاب العليا. [2] وكانت أغلب هذه القبائل تطلب الترحال؛ أمثال الأحرار، والمهايا، وبراس، وبني مناد في الغرب الجزائري، وسكان منطقة القبائل وغيرها. كما أن معظمها كانت منطوية على نفسها محافظة على حريتها. [3] وأن بعضها لم يذعن أبدا للبايلك مثل قبيلة سويد غرب مليانة، التي كان العثمانيون يجبون منها ضرائب ثقيلة. [4]

وقد انتهجت الإدارة العثمانية، تجاه القبائل المتواجدة في الأماكن الصعبة والوعرة، سياسة خاصة؛ فلم يكن من أولوياتها فرض الضرائب، كما هو الشأن في المناطق السهلية الخاضعة لها، بل كانت تهدف إلى تحويل عدد من القبائل الممتنعة إلى قبائل مخزنية، أو إجبارها على الأقل، على دفع ضريبة رمزية، تعبيرا عن ولائها للإدارة وتبعيتها لها. [5]

---

[1] رولان مرسنيه، وأرنست لابروس: **تاريخ الحضارات العام**، إشراف، موريس كروزيه، ترجمة يوسف أسعد، وفريد داغر، ط: 3، ج: 5، منشورات عويدات، بيروت-باريس، 1994، ص: 314.

[2] مثل سكان الونشريس، وسكان وجر بالجبال اليمنى لوادي سوماطة، الذين لم يكونوا يدفعون أي ضريبة للبايلك، وكذلك سكان الأنجاد بجبال طرارة على الحدود المغربية. انظر/ - I. R. Desfontaines: op.cit, pp: 144-145, et 152.

[3] P. Boyer: «***La Conquête de l'Algérie***.», in, I.A, Paris, 1957, p: 127.

[4] R. Tinthoin: «***La plaine***.», op.cit, p: 54.

[5] J. N. Robin: op.cit, p: 18.

ولهذا، فهناك من يرى أن الإدارة، كانت تسمح لتلك القبائل بأن تعين قـضاتها، وأن تمارس العدالة حسب ما تراه. إلا أنها كانت مطالبة بالحفاظ على السلم، ودفع الضرائب المقررة عليها بانتظام. وإذا التزمت القبائل بهذه الشروط، فإن أعوان الإدارة لا يزعجونها. ويمكن اعتبار كل قبيلة إمارة صغيرة، يتولى شيخها رئاستها. [1] وفي حالة ما إذا حدث أن رفضت إحـدى القبائل الالتزام بالشروط المذكورة، فإن الإدارة تضطر إلى شن حملات عسكرية ضدها، والـتي غالبا ما تكون عواقبها وخيمة، حيث تقوم الإدارة بمصادرة ثرواتها، وتشريد أفرادها، وسـجن وقتل زعمائها.

د- القدرات العسكرية للقبائل: لا تكتمل الفائدة، مادمنا نتحدث عـن الزعامـات القبلية، دون إعطاء نظرة عليها، وذلك بمعرفة مقدرتها العسكرية، وما كانت تستطيع أن تجنده من فرسان ومشاة.

إن القبائل المخزنية، كانت تختلف قدراتها العسكرية من قبيلة إلى أخرى. فـإذا كـان البعض منها لها عدد محدود من الفرسان، فإن البعض الآخر كان له عدد لا يستهان به. إضافة إلى ذلك نستنتج أن بعض القبائل فقط، هي من كانت تشكل غالبية فرسان المخزن، الذين كان يعتمد عليهم البايلك. [2]

---

[1] T. Shaw: op.cit, p: 147.

[2] لقد أشار إحصاء الفرنسي في البدايات الأولى للاحتلال، إلى وجود حوالي مائة قبيلة في بايلك الغرب، كانت مؤهلة لأن تزود البايلك بـ: 250 ألف إلى 3000 ألف محارب. ذكر ذلك "كازناف" على تقرير "فاليجو". والملاحظ أن هدا الرقم كبير، خاصة وأننا ذكرنا سابقا أن سكان الريف في البايلك يقدرون بـ: 600 ألف نسمة فقط. راجع/

- J. Valléjo: trad. de J. Cazanave, op.cit, p: 255.

وفي بايلك الغرب كذلك، كان عدد فرسان البايلك، حسب تقدير"استرهازي"، كما يلي: قبيلة الحـشم: 2000، والدواير: 1500، والزمالة: 900، والبرجية: 500، والغرابة والشراقة؛ ويسمون كذلك بالزمالة: 200، وكـذلك للمكاحلية. أما قبائل شجرارة وبني شقران وشربريجة وبني غدو (يدعون بالعوارة)؛ وكذا أولاد عدة وأولاد زرفـة وأولاد علجة (ويسمون أولاد سلامة)؛ وعكرمة؛ وأولاد العباس؛ وأولاد خويدم؛ فـ: 100 فارس لكل منها. و50 فارسا لكل من أولاد حمد، وأولاد بوقرارة؛ وأولاد خضرة؛ وأولاد قويدر؛ وعبيد الشراقة. وقد ذكر "إسترهازي": أنه ضبط هذه الأرقام من رجل عمل مدة طويلة في منصب خوجة صغير لخليفة الباي. أما في بلاد القبائل، فكانت فرق الزمول، وعبيد عين الزاوية، تستطيع أن تجند لوحدها وتسلح؛ ثلاثمائة فارس. انظر/

- W. Esterhazy: op.cit, pp: 282-283. - J. N.Robin: op.cit, p: 196.

وفضلا عن القبائل المخزنية، فقد كانت الرعية لها أيضا مؤهلات حربية كبيرة.[1] كما أن قوات قبائل الرعية، كانت ضخمة ومتفاوتة.[2] وكانت قدراتها تفوق قبائل المخزن، لكــن هذا لا يعني بالضرورة ضعف هذه الأخيرة.

هذا، وما دمنا في آثار النظام الضريبي على الحياة الاجتماعية، ولما أثرت الضرائب على قيام تمردات محلية خاصة الطرقية منها، فإن هذه الأخيرة قد أثرت أيما تــأثير علــى القــدرات العسكرية للعثمانيين. حيث يبدو أن هؤلاء الجزائريين الذين ثاروا قد اكتسبوا بعضا من الوعي الجماعي، نتيجة الإحساس بجور العثمانيين، أدى بهم إلى القول: "نذهب عنــد النــصارى ولا نجاور الترك، فتجمع علينا الجوع والقتل".[3] بيد أن معظم تلك الثورات كانت محلية وفي منطقة جغرافية محدودة نسبيا، مما سهل القضاء عليها، وتمكن العثمانيون من عزل الثوار، مــن قبــل

---

[1] وهذا ما نجده مثلا في قبيلة بني عامر، التي كانت في عهد المشرفي، تستطيع أن تجند عشرة آلاف فارس، والكثير مــن المشاة. وكانت قبائل الدواير، والزمالة، والغرابة، والحشم، والبرجية، في عهد محمد الكبير تستطيع أن تزود البايلــك بأربعة آلاف فارس. وفي بعض الأحيان كانت قبيلتا الدواير، والزمالة تزودانه بعدد ستة آلاف فارس والكــثير مــن المشاة. وكانت قبيلة الغرابة في آخر العهد العثماني تستطيع أن تجند ألف وخمسمائة رجل. راجع/ - عبــد القــادر المــشرفي: مــصدر ســابق، ص: 32. - A. M. Nettement: op.cit, p: 73. - G. Esquer: ***Correspondance du Duc Rovigo, commandant en chef, le corps d'occupation d'Afrique(1831-1833)***, T 02, Jourdan, Alger, 1920, p: 295.

[2] أعطى كل من "تاتارو" سنة 1249هـــ/ 1833م، و"مارسال" سنة 1251هـــ/ 1835م، جدولا تقديريا مقارنـــا، اعتمادا على وثائق عربية جمعها ضباط فرنسيون. ورغم تفاوت التقديرين، نوردها كما يلي؛ فقبيلة مجــاهر حــسب تاتارو، كان عدد فرسانها: 1000، وعدد مشاتها: 500. أما مارسال، فذكر أن عدد فرســانها: 4000، ومــشاتها: 8000. أما قبيلة فليتة، ففرسانها حسب الأول: 2000، ومشاتها نفس العدد، بينما قسمها مارسال إلى دواوير فليتــة قليلة العدد، وفليتة الجمالة؛ فالفرسان 400 للأولى و5000 للثانية، أما المشاة، فـــ: 800 للأولى، و10000 للثانيــة. وغيرها من القبائل التي كانت لها قدرات كبيرة: كعكرمة الشراقة، وصبيح، وسنجاس، وبني وزان، وأولاد خويــدم، وبني غدو والمخالية وسيدي العريبي، وأولاد العباس، كل هذا القبائل قدر تاتارو مجموع فرسانها بـــ: 4700، وعــدد مشاتها بـــ: 2550. بينما أحصى مارسال عدد فرسانها بـــ: 10050، أما عدد مشاتها فمجموعه: 20300. راجع/
- Archives du ministère de la guerre, Carton 227: ***Notice sur la province d'Oran***, par G. Tatareau, Capitaine du Corps Royal d'état major, Oran 30 Avril 1833. - Marcel:«***Tableau Statistique de principale tribus du territoire de la province d'Oran suivant l'ancienne circonscription***.», in, Journal Asiatique, T 2, 1835, pp: 79-90. D'après: X. Yacono: «***Peut-on évaluer la population de l'Algérie vers 1830?***», in, R.A, n° 98, Alger 1954, pp: 279-280.

[3] ابن هطال: مصدر سابق، ص: 75-76.

الرعية بوسائل الترغيب والترهيب؛ استعمال قبائل المخزن، وإغــراءات ماديــة، مثــل تلــك الامتيازات التي منحت لمحمد بن الفقون الذي تزعم مقاومة ابن الأحرش.[1] لكن ومــن جانــب العثمانيين، فقد نجم عن تلك التمردات، أن سقطت الجزائر لقمة سائغة في يد المحتلين الفرنسيين فيما بعــد، بعد إضعاف قدراتها الدفاعية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وهجرات كثيرة وقعت، خاصــة تجاه المغرب الأقصى

٣– حركة الهجرة:

لقد أثر النظام الضريبي على الوضع الاجتماعي، في حركة السكان، وذلك في حركــة الهجرة التي تطرقنا إليها، عند التعرض للآثار الاقتصادية، بحيث قامت العديد من القبائل بتــرك أراضيها والهجرة إلى الصحراء، أو إلى الأماكن الحصينة، أو حتى خارج الحدود، حتى لا تخضع للضرائب التي كان يفرضها عليهم البايلك.

III – تأثير النظام الضريبي على الحياة الثقافية:

لقد كان المشكل الضريبي، حسب "جاك بيرك"، يشغل بال كافة علماء بلاد المغــرب وفكرهم، منذ عهد ابن عبد السلام، و البرزلي إلى غاية مؤسس التيجانية الشيخ أحمد التيجاني.[2] لذلك نجد أن العلماء كانوا دائما حتى قبل العهد العثماني، ينظرون إلى أن أخذ المال، لابــد أن يكون من وجهه، ويوضع في محله، لكي تمده البركات، وتحفظه الغايات، ويكون نافعا وإن كان قليلا. أما إذا كان مجموعا من غير وجهه الصحيح، فإنّ الله يذهبه وإن كان كــثيرا. كمــا أنّ العلماء كانوا يرون: أنّ جمع المال الكثير وادِّخاره، لا ينفع عند الحاجة، بل يكون أشد ضــرراً على الدولة، ويرون أنّ النفع في ادّخار الرجال، وآلات الحرب، وهذا كله مستنبط ومأخوذ من أقوال وأفعال النبي (صلى) وخلفائه الراشدين.[3]

أولاً– حركة الطلبة والعلماء:

لقد كانت الثقافة في الجزائر في الفترة موضوع البحث، تقوم على نشاط الفقهــاء في المدن، وشيوخ الطرق والزوايا بالأرياف. واتسع النشاط الثقافي خاصة عن طريق الزوايا الــتي أصبحت مستقلة في مصادر تمويلها.

---

[1] العنتري: مجاعات، مصدر سابق، ص: 49.

[2] J. Berque: op.cit, p: 261.

[3] أبو عبد الله بن أحمد أكنسوس: مرجع سابق، ج: 2، ص: 120 – 121.

وعرفت الجزائر نشاطا ثقافيا وعلميا ملاحظا في نهاية القرن 18م/ 12هـ، وخاصة في عهد الداي محمد عثمان باشا، الذي رفع من مكانة العلماء، واعتنى بالمؤسسات التعليمية، وخصها بأوقاف كثيرة. لكن الحياة الثقافية لم تلبث أن تراجعت في مطلع القرن 19م/ 13هـ بفعل الاضطرابات، وانعدام الأمن، واشتغال الحكام عنها. فأصبح النشاط الثقافي، يقوم على جهود العلماء، الذين لم ينقطعوا عن التدريس، ولم يتوقفوا عن التأليف. وكان في طليعتهم الشيخ أبو راس الناصري، الذي قدم لنا صورة معبرة عن الجو الثقافي، الذي كان سائدا في البلاد في تلك الفترة، والحياة الخاصة التي عرفها العلماء في تلقينهم العلم، وكذا المساهمات المهمة، التي كان يقدمها الحكام للعلماء، فقال: «ثم إن البايات أمراء بلادنا لما علموا كثرة الطلبة، وازدحامهم عندي، كما قيل: أنّ المورد العذب كثير الزحام، عملوا لي كرسيا، فاستعنت به غاية الاستعانة». [1] وذكر أيضا أنه عندما أراد أن يحج، قام الباي محمد الكبير بتجهيزه، ولما عاد من حجته أعطاه (100) محبوب. [2] وذكر كذلك أن الباي مصطفى، كان قد بنى له بيت المذاهب الأربعة؛ وعندما أراد ترميمه، ذكر ذلك لمحمد الكبير، فزوده بـ: 100 بوجو، أوفت حسبه بالمراد، وأكملت الترميم. [3] وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على اعتناء البايلك وحكامه بالثقافة. [4]

وما دمنا نتحدث عن العلماء، فيمكننا أن نضيف جانب آخر يتعلق بتأثير الضرائب في الأدب الشعبي، الذي يعكس لنا الأوضاع العامة التي كان يعيشها الناس، ونظرتهم للحكم العثماني. [5] فلقد عبرت الوثائق والمصادر المعاصرة، والأشعار الشعبية عن مدى ما كان يعانيه

---

[1] **فتح الإله ومنته في التحدث بفضل ربي ونعمته**، تحقيق محمد بن عبد الكريم، م.و.ك، الجزائر، 1990، ص: 23.

[2] نفسه، ص: 76.

[3] نفسه، ص: 75.

[4] ومن البايات الذين جاؤوا بعد محمد الكبير، وشجعوا الثقافة؛ نذكر ابنه عثمان باي الذي كان مهتما بالثقافة، ويحسن إلى العلماء، ولا يستمع إلى الوشاة في شأن رجال العلم، وإنما كان يعقد مجالس للمناظرة، لامتحان المتهمين من العلماء، وهذا ما نجده في الجدال الذي وقع بين الشيخ الزجاي وبعض العلماء في مجلس هذا الباي، حيث أنصف الباي هذا الشيخ، وأتحفه بالهدايا راجع/ – حفيد أبي عبد الله الزجاي، إتمام الوطر في التعريف بمن اشتهر في أول القرن الثالث عشر، م. م.و. باريس، رقم 5753، ذكره جمال قنان: مرجع سابق، 1987، ص: 234، 235.

[5] فعلى سبيل المثال: فقد أثر النظام الضريبي كثيرا في الشعر الشعبي، وذلك بالنظر إلى الأشعار، التي كانت تقال في الحكم العثماني، والتي لا يتسع المجال لذكرها، ومن ذلك نذكر ما قاله مثلا لخضر بن مخلوف: =

المجتمع جرّاء ثقل الضرائب، ونهب الأملاك ومصادرها، حيث ذكر الزياني مثلا: «... واعلم أن الأتراك لما تمهد لهم الملك بالجزائر كثر ظلمهم، وفسادهم، وعتوهم في الخلق وعنادهم، بحيث لا يليق أن يذكر ما كانوا فيه من الظلم، والمناكر، وتواتر ذلك على الألسنة بغاية التواتر، فاشتغل العلماء في ذكر ذلك في نثرهم، وسألت الناس أن يزيل بهم ما حل بظلمهم...». [1]

كما نجد عدة دلائل تثبت ما كان يكنه السكان من شعور تجاه الحكم العثماني، ومن ذلك ما فعله الباي حسن عندما قتل الشيخ بلقندوز بدون سبب واضح. [2] لذلك وجدنا أنّ الأولياء والمرابطين قد تأثروا كثيرا، وأصبحوا يلقون كلاما عن فناء الأتراك، واحتلال الجزائر وغيرها. [3]

وقد ألف ابن زرفة كتابا مهما عن الضرائب، والذي استند فيه على مصادر التاريخ الإسلامي، خلص إلى عدم فرض أي ضريبة مستحدثة على المسلمين. [4]

ثانياً– الزوايا:

يمكننا أن نتطرق إلى تأثير النظام الضريبي على الحياة الثقافية، من جهة الزوايا والطرق الصوفية. وهنا نتساءل هل كانت تلك الزوايا معفية من الضرائب؟، وما تأثير ذلك على الثقافة سلبا وإيجابا؟

= الترك والنصارى
الكل في زمرة
نقطعهم في مرة. انظر/ - M. Bodin: « ***Itinéraire***»: op.cit, p: 255.

[1] محمد بن يوسف الزياني: مرجع سابق، ص: 253.

[2] يبدو أن العثمانيين وبعد الثورة الدرقاوية أصبحوا يكيلون التهم لجميع رجال الطرق والزوايا، نظرا لصبغة الثورة بالصبغة الدينية، ولم ينج من ذلك حتى الموالون للعثمانيين؛ ومن جملتهم الشيخ محي الدين، وابنه عبد القادر فقد تم إلقاء القبض عليهما وهما في طريقهما إلى الحج، ليسجنا في وهران. راجع/
– يحي بوعزيز: **الأمير عبد القادر رائد**، مرجع سابق، ص: 19.

[3] ابن عودة المزاري: مرجع سابق، ج: 1، ص: 362- 363.

[4] E. Mercier: «***La propriété***.», op.cit, p: 335.

ويستفاد من الوثائق أنّ الزوايا، والطرق، والمرابطين، والأشراف، كـــانوا في غالـــب الأحيان يتمتعون بالإعفاء، والاحترام. وهو أمر قديم سار على هديه أواخر الحكام في الجزائـــر وتوابعها؛ وهو ما تؤكده الوثائق الآتية.

ففي عهد الداي أحمد على سبيل المثال صدر عنه الأمر الحكومي في صفر1107هـــــ/ أكتوبر 1695م، لصالح مرابطي وأشراف أولاد بن منصور بعين الحوت، عن طريق باي بايلك الغرب، يتضمن إعفاءهم من الضرائب، والأعشار، وكل الواجبات المخزنية، ويفرض علـــى الناس احترامهم، وينذر بالويل والعقاب كل من ينال منهم، ويلحق بهم أي أذى. وهذا الأمر كان لهم في السابق، فجدده لهم هذا الداي في هذا التاريخ. ثم جدده لهم بعد ذلـــك الـــداي الدولاتلي علي شاوش في رمضان 1124هـــ/ أكتوبر 1712م. ثم أمر علي باشا ببناء ضريح ومقام الشيخ محمد بن عبد الله بن منصور الحوتي بعين الحوت عام 1174هـــ/ 60-1761م.[1]

إضافة إلى ذلك، فقد كان الأشراف والمرابطون، يحضون بجانب من الـــضرائب الـــتي كانت تقدم إليهم؛ ومن ذلك نجد شرفاء الشهرة، وأولاد اعريبي، اللذين ذكر المشرفي عنـــهما، أنه كانت: «تجبى إليهم الجبايات من كل قبيل، وتخدمهم عرب سويد المخزومي في جملة مـــن غير تفصيل، وملوك الأتراك تعظمهم جيلا بعد جيل...».[2]

وقد وجدنا أن بعض البايات كانت له أموال مهمة يحصل عليها من جباية الـــضرائب، ومن مصادر مختلفة؛ فكان يؤدي هذا إلى الإنفاق على الزوايا وغيرها. وهو ما كان يـــنعكس إيجابا على الحياة الثقافية؛ فمثلا كان محمد الكبير وكما أسلفنا يبذل جهودا في ذلك، وأنـــه لم يكن يقوم بأمر ولا ينفذه دون مشورة العلماء.[3] كما أن شغفه بالعلم، وعنايته بالعلماء، هـــو الذي كان حافزا لإقدام الطلبة، والعلماء على مجاهدة الإسبان.[4] وتشجيع رجال العلم علـــى

---

[1] راجع نص الوثائق في: يحي بوعزيز: "**وثائق جديدة حول محاربة الأمير عبد القادر للشيخ التيجاني بعين ماضي، ولقبائل المخزن بوهران وقضايا أخرى**"،منشور في كتاب الحاج مصطفى بن التوهامي،مرجع سابق،ص:352- 353.

[2] أبو محمد العربي بن عبد القادر المشرفي: مرجع سابق، ص: 27.

[3] ابن عودة المزاري: مرجع سابق، ج: 1، ص: 261.

[4] وهذا ما نجده أيضا في عهد الأمير عبد القادر الذي كان يأمر بطلب العلم، واحترام أهله، واستثنائهم من جميع المطالب الميرية،حيث تمكن من محاربة الفرنسيين مدة طويلة.راجع/-محمد بن الأمير عبد القادر:مرجع سابق،ص:309.

كتابة المؤلفات، التي كان يأمر ببعضها، ويكافئ مؤلفيها بسخاء وعطاء كبيرين، حتى شمل كل رجال العلم في المنطقة.[1]

لقد تمكن البايلك، بفضل موارد العشور، والصدقات، و"القندوزة" وغيرها من المداخيل، التي كانت تتوفر عليها الزوايا، من إيجاد وسيلة ملائمة لتسيير بعض المصالح التعليمية، والخدمات الثقافية التي لم تكن خزينة البايلك تنفق عليها. ولذلك كانت تلك المداخيل، تشكل مصدرا للإنفاق على أماكن العبادة والتعليم، ولرعاية الخدمات الثقافية والدينية بالمدن والأرياف، لكن عندما بدأت الدولة تهتم بالضرائب أكثر مما سبق، فإن ذلك كان له تأثير مهم على الثقافة خاصة مع البايات غير المؤهلين.

كما أن من أوجه تأثير النظام الضريبي على الحياة الثقافية، هو توسع نشاط الطرق الصوفية. وهكذا تعددت الطرق أو بالأحرى التيارات الفكرية، التي بدت متعارضة أحيانا، ومتناحرة أحيانا أخرى. وهذا ما أدى إلى انتشار الفتن و القلاقل، والثورات التي كان لها أسوء الأثر على الحياة الثقافية وغيرها من جوانب الحياة.

إضافة إلى كل هذا، نلاحظ درجة تأثير الجباية ثقافيا، من خلال تفضيل الناس تقديم ضرائبهم إلى الزوايا ورجال الطرق، على أن يدفعوا ذلك إلى البايلك. والأكثر من ذلك فقد كان الناس يدفعون إلى طرق كانت تعد خارجة عن حكم البايلك؛ مثل الطريقة التيجانية التي ذكر بشأنها "استرهازي" من أنّ نفوذها كان يزداد يوما بعد آخر، خاصة بعد موت مؤسسها. ذلك أنه وإضافة إلى أغلب بلاد اليعقوبية، كانت القبائل المجاورة لتلمسان تدفع "القندوزة" إلى أبناء الشيخ التيجاني، حتى أن القبائل المجاورة لوهران و والقريبة منها، كانت ترسل القوافل للزيارة.[2] لذلك رأينا أنّ البايلك حاول إخضاع هذه الطريقة، بفرض ضرائب سنوية عليها، عن طريق شن حملات متتالية على عين ماضي.

ثالثا– الأوقاف والمال:

كان ثمة في العهد العثماني مورد معتبر للأموال، وهو المؤسسات الوقفية التي انتشرت بشكل بارز ومثير للانتباه، بدليل العدد الضخم من الوثائق، التي لا تزال شاهدة على ذلك،

[1] L. Arnaud: «***Voyage extraordinaire et nouvelles agréables, par Mohammed Abou Ras en Nasiri***», in, R.A, T: 26, Alger, 1882, p: 185.
[2] W. Esterhazy: op.cit, p: 218.

وعلى أدوارها الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية، التي كانت تلعبها. تلك المؤسسات أنشئت بهدف استثمار أموالها -إن جاز التعبير- وتشغيل ثرواتها، ومن ثم استعمال عائداتها في تحقيق مشاريع متنوعة في المجالات الحياتية المختلفة.

إن مدى انتشار الأوقاف في مختلف مدن ومناطق الجزائر، لا يزال غير واضح.

ولقد كان الناس يتهربون بطرق عدة، لعل من أهمها وقف الأملاك؛ إذ إنّ الوقف كان يعتبر وسيلة مثلى/ للمحافظة على الثروات والأملاك والأراضي، لكونه لا يباع ولا يشترى، ولا يمكن حيازته بتصرف أو استحواذ أو مصادرة. وبالتالي لم يعد في استطاعة البايات وغيرهم من الحكام، مدّ أيديهم إلى الأملاك المحبسة. وأنّه على الرغم من الظروف التي تطرقنا إليها عن حياة الجزائر أواخر العهد العثماني، والتي دفعت الدولة إلى إصدار قرارات العزل، والمصادرة، والتغريم وغيرها، فإنّ جل الأملاك الموقوفة ظلت في منأى عن ذلك. [1]

وفي الأخير نجد أنّ الجزائر في الفترة موضوع البحث، قد أصبحت تعيش مرحلة من الانحطاط الثقافي بسبب طغيان الجوانب المادية الدنيوية، وتمركز الثروة في أيدي أقليات، وتبذير الحكام للموارد، وضعف الجيش، وزيادة الضغط الجبائي على السكان. هذا الضعف صاحبه انخفاض في المستوى الثقافي للبايات، وبقية موظفي البايلك.

كما أن الأموال المستخلصة من الضرائب، مهما كان حجمها، فإن الدولة لم تكن تستثمرها في تطوير اقتصادها، وتعزيز قوتها الدفاعية، وإنما احتفظت بنظمها التقليدية، و لم تحاول مسايرة الركب الحضاري الأوربي. علما أن تحقيق هذه الأهداف ليس أمرا سهلا، لكونها كانت تعاني من الحصار، الذي فرضته عليها الدول الأوربية. وبحجة محاربة القرصنة، عرقلت تجارتها الخارجية، [2] التي تعد أحد الروافد الأساسية لأية دولة لتحقيق وثبة النمو والتطور.

إضافة إلى أنه لم يكن بالإمكان، لأية دولة إسلامية في تلك الظروف، التي وصل فيها التنافس التجاري إلى ذروته، أن تحقق نهضة بمفردها، إن لم تكن في إطار وحدة شاملة بين كل

---

[1] Giacobbi Juge d’instruction à Alger: op.cit, p: 02.

[2] لم يكن للجزائر وتونس أسطول تجاري لأن الأوربيين لم يكونوا يسمحون بذلك، فكانوا يعرقلون تطور الأسطول التجاري وتجارة المسلمين في الأراضي المسيحية، انظر/ - L. Valensi: op.cit, p: 62.

الأقطار الإسلامية. وقد أثبتت التجربة، فـشل الدولـة العثمانيـة، ومـصر في محاولتيهمـا الإصلاحيتين، [1] رغم استعانتهما بالخبرة الأوربية.

ومن كل ما تقدم دراسته، ومن خلال أقوال ومواقف رجـالات الطـرق والزوايـا، ومعرفة القبائل وتقسيماتها، وغيرها يستخلص:

- أن الجزائر كانت تتشكل من عدد من القوى والفعاليات الاجتماعية، أو الزعامات المحليـة وكان عماد النفوذ به يتمثل في القيادات الدينية أو المرابطية، التي كانت لها أدوار معتبرة في المقاطعة باعتبار تعدد الطرق الصوفية، وتباين موقفها؛ فبعضها كان مساير للسلطة، وبعضها معتدل، وبعضها الآخر كان مناهضا ومعارضا للبايلك. فمنذ أواخر القـرن 18م وبدايـة القرن 19م برزت الطرق الصوفية بشكل قوي، وأخذت تؤثر بنشاطها في الحياة العامـة، وتؤلب الناس على الحكام فيه.
- إضافة إلى الزعامات الدينية فقد كانت الجزائر ترتكز على عدد من القـوى، والفعاليـات القبلية التي كانت لها هي الأخرى مكانة معتبرة في كل المقاطعة، فكانت كل قبيلة تتكـون من عدد من الفرق أو الخروبات، واتحاد أو تحالف مجموعة من القبائل تكون شعبة أو صفا. وقد كانت الصفوف تشكل قوة اجتماعية وعسكرية هامة، ولو اتحدت هي الأخرى لكانت تشكل نواة لأمة الجزائرية موحدة، ولأمكنها تشكيل خطر كبير على العثمانيين، غـير أن العثمانيين أدركوا ذلك، فاتبعوا معهم سياسة فرق تسد، لكي لا تتحد الصفوف فيما بينها.
- كانت قبائل الجزائر مقسمة إلى طبقتين بارزتين وهمـا: طبقـة خاصـة ذات المناصـب والامتيازات، وتدعى بقبائل المخزن. وطبقة العامة المغلوبة على أمرهـا، وتتـشكل هـي الأخرى من ثلاث طبقات أساسية هي: قبائل الرعية التي تشكل غالبية السكان، والخاضعة مباشرة للبايلك بمراقبة قبائل المخزن. والقبائل الحليفة التي كانت تعتمد على النفوذ الروحي لرجال الطرق والزوايا، وترفض الاعتراف بسلطته، وتلبية مطالبه المخزنية المختلفة.

[1] انظر محاولة الإصلاح في الدولة العثمانية، خالد زيادة: **اكتشاف التقدم الأوربي، دراسة في المؤثرات الأوربية على العثمانيين في القرن الثامن عشر**، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، 1981.

لقد كان للقبائل الجزائرية المختلفة قدرات عسكرية معتبرة، فكانت قبائل المخزن تعد من أبرز جيوش الجزائر العثمانية، لما لها من قوة عسكرية، ولما لرجاله من شجاعة وشدة في الحروب، وهذا ما جعل الدولة آنذاك تعتمد عليه كثيرا في شؤونها. فضلا عن ذلك فقد كان لقبائل الرعية أيضا مؤهلات حربية ضخمة تتوفر عليها.

وخلاصة القول:

- أن معرفة التفاعل السياسي لكل سكان البلاد، وطبيعة علاقاتهم مع الإدارة العثمانية، لم تتضح لدينا، إلا بعد أن درسنا النظام الضريبي، الذي يعد في نظرنا، العامل الأساس، المتحكم في تلك التفاعلات، ويحدد العلاقات بين مختلف الفاعلين في المجتمع.
- أن العلاقات بين الإدارة والقبائل الممتنعة كان يغلب عليها طابع الصراع والحروب طوال الفترة المعدة للبحث في العهد العثماني. وكانت حدة التوتر تزداد في فترات ضعف الدولة، لانشغالها بالاضطرابات السياسية، ومواجهة الحملات الخارجية.
- كان لسياسة الضرائب التي اعتمدتها الإدارة، انعكاسات سلبية على الفلاحة، ولاسيما في العقود الأربعة الأخيرة من الحكم العثماني. كما كان للعوامل الطبيعية والبشرية دور في تدهور هذا القطاع.
- أن الضرائب أثرت أيما تأثير، في القطاع الفلاحي، حيث كانت أجود الأراضي الزراعية في يد الأقلية الحاكمة، والقبائل الخاضعة لها، مثل المخزن، والدواير، والزمالة، والمتعاونة معها، مثل الأسر القوية المحلية. أما الأراضي الجبلية والصحراوية، ذات المردود الضعيف، فقد تركت لأهلها، الذين كانوا يمثلون الأغلبية. كما أن عدم التوزيع العادل للأراضي الزراعية بين أفراد المجتمع، وكذا عدم تطوير وسائل الإنتاج وتعميمها، قد قلل من قدرات الجزائر الزراعية. وكان المتضرر الأول من هذا النظام، هو الفلاح البسيط، والخماس.
- أن الموقع الجغرافي، والوجود الإسباني في بعض المراكز الساحلية، قد صعب من مهمة الإدارة في إخضاع بعض القبائل لطاعتها. وبالرغم من كل ذلك، فإن الإدارة قد تمكنت بفضل أساليبها المختلفة، كاستعمالها للقوة، واستعانتها بالقبائل الموالية لها، وببعض الشخصيات

الدينية، ومصاهرة البايات لبعض الأسر القوية، من كسر شوكة عدد من القبائل الممتنعة، وتحويلها إلى قبائل مخزنية.

- أن امتناع بعض القبائل عن الالتزام بواجباتها نحو الإدارة، ولاسيما في الفترة الأخيرة من العهد العثماني، قد يعود إلى قلة مداخيل تلك القبائل من جهة، وإلى إفراط الإدارة في جباية الضرائب من جهة أخرى.
- أن علاقات الإدارة العثمانية بالمجتمع الريفي، كان يحددها عامل الضرائب. فالقسم المتعاون معها؛ أو قبائل المخزن، والقبائل المتحالفة، كان يستفيد من بعض الامتيازات، أما القسم الخاضع والمعادي لها، والمتألف من قبائل الرعية، والممتنعة، فكان يتحمل كل الأعباء.
- أن وجود الأتراك العثمانيين في الريف الجزائري، كان مقصورا على القياد، والآغوات، والمحلات العسكرية التي كانت تجوب الأرياف في مواسم محددة، والحاميات العسكرية المرابطة في الأبراج. وكان عدد هؤلاء ضئيلا جدا، مقارنة بمساحة البلاد وعدد سكانها. ولهذا يمكن القول: إن السلطة الفعلية في الأرياف، كانت في يد القوى المحلية، المتمثلة في قبائل المخزن، والزعامات القبلية.
- أن عدد الأتراك العثمانيين كان قليلا في الريف الجزائري، ورغم ذلك فقد عرفوا كيفية تعزيز وجودهم؛ باعتمادهم على القبائل المخزنية، والقبائل المتعاونة، مقابل منح أفرادها بعض الامتيازات المادية، وجعلهم أداة طيعة فاعلة، لإخضاع سكان الأرياف، واستخلاص الضرائب منهم.
- أن العثمانيين، قد شجعوا في سياساتهم بعض الصراعات القبلية، وبعض الصفوف، مما مكنهم من إضعاف نفوذ بعض الزعامات المحلية، التي كانت تشكل خطرا على وجودهم في الريف الجزائري. كما لجأ بعض الحكام إلى ربط علاقات المصاهرة مع الأسر المحلية المؤثرة. وهذا ما يجعلنا نعتقد أن علاقات العثمانيين مع القوى المحلية، كانت مبنية على المصلحة المتبادلة.
- أن عدم إقدام العثمانيين، على تغيير النظم الموروثة في الأرياف، قد شجع بعض القبائل على التعاون معهم. كما أن الخطر الخارجي المتمثل في الإسبان، والذي كان يهدد البلاد، كان من العوامل التي جعلت بعض القبائل، ولاسيما الدينية تتعاون معهم.
- أن الظروف المادية القاهرة، أرغمت بعض القبائل على الخضوع للإدارة العثمانية، والتي اشتدت وطأتها، وكثرت تجاوزات أعوانها، منذ أواخر القرن 12هـ/ 18م. لكن طرأت في

الأخير جملة من العوامل، كانت وراء خروجها عن الولاء للعثمانيين. وهكذا عرفت دائـــرة المعارضة الداخلية، خرقا كبيرا، فلم يعد بإمكان الحكام قمعها. وكانت النتيجـــة النهائيـــة ضعف نظام الحكم العثماني وأفوله، بعد أن ترك مجتمعا مقسما، تسود فيه روح العــصبية، الأمر الذي عذّر على الأمير عبد القادر توحيد صفوفه لمواجهة الغزو.

وفي الأخير نقول إنّ الهدف والغاية من الإشارة إلى تنوع الآثار، والانعكاسات الناجمة عن النظام الضريبي المطبق، هو الربط بين الجوانب المختلفة للبحث؛ من مجـــالات اقتـــصادية، وسياسية، واجتماعية، وثقافية. كما أنّ المقصود هو إبراز كيفية مساهمة هذه المجالات في بلورة النظام الجبائي، وما تبعها من جرّاء ذلك.

*

*   *

الفصل الثاني:

السياسة الضريبية العثمانية وتأثرها بمختلف العوامل:

إن سياسة توسع العثمانيين في الضرائب واجهت معارضة شديدة، ومن بينها، تلك التمردات في مختلف مناطق البلاد، وقادها الزعماء المحليون النافذون في أوساط السكان، بل حدثت تململات حتى من الكراغلة، ووصل الأمر إلى تمرد الانكشارية. مما حدا بالحكام العثمانيين إلى القضاء على كل ذلك بعناء شديد. ونواصل في هذا الفصل وضع أطر سياسية واقتصادية لدراسة الزيادات في الضرائب، والأهم من ذلك بالنسبة لمختلف الفئات الاجتماعية التي تأثرت بتلك السياسات، ومعرفة تأثر النظام الضرائبي في حد ذاته جراء تلك الانعكاسات التي حدثت كنتيجة مقلوبة له.

وفي الفصل نبحث في تأثيرات مختلف العوامل؛ سواء الداخلية أو الخارجية، على النظام الضريبي في الجزائر في أواخر العهد العثماني. وقد واجهت الباحث في إنجازه صعوبة في قلة الوثائق والمصادر، أو عدم إسعافها له إما بتناقصها، أو اقتضابها في الكشف عن مختلف مظاهر ذلك التأثير.

أولا- السياسة المالية والضريبية:

أ- السياسات المالية:

إن من أكبر العقبات والمشاكل التي واجهت العثمانيين في الجزائر، منذ أن وطأت أقدامهم أرض الجزائر، تمثلت في محافظتهم على حكم البلاد، وتوطيد دعائمه، وترسيخ وجودهم وذاتهم، وكذا تموين خزانة الدولة في العاصمة، والقوات العسكرية وسائر المناطق والمدن. لذلك كانت؛ الضرائب، وتنظيم المبادلات التجارية الداخلية والخارجية، ومختلف أوجه الدعم، والحفاظ على الموارد القارة لخزانة الإيالة، من بين الاهتمامات الرئيسة للسياسة المالية العثمانية في الجزائر.

وقد بدأت بوادر الدولة تترسّخ في الجزائر وتتجذّر، منذ أن أثبتت مقدرتها على التعاطي مع المسائل المذكورة. وهو ما تثبته مؤهلات العثمانيين في الحكم، وطبيعتهم في الإدارة

والتسيير، وفعاليتهم في مختلف القضايا المالية. ومع توالي أيام العثمانيين، كانت سياساتهم تحقق أهدافها؛ فظهرت أجهزة بدت أكثر تحكما في الأوضاع، وتنظيما للأمور.

1– اختفاء موارد الغزو البحري: بدأ نظام الحكم في الجزائر –مع التغيرات في موازين القوى العسكرية بين الجزائر ومختلف الدول الأوربية، التي شعرت في الفترة المعدة للبحث بقوتها– يفقد سطوته على الصعيدين العسكري والمالي. ونتيجة لذلك ازدادت الضغوطات المختلفة على العثمانيين، فولوا وجوههم شطر الضرائب، لتعويض ذلك النقص، ولتحصيل أكبر قدر من الضرائب. ومع التخلي عن البحر لصالح الضرائب، كان لهذا التحول، من الواضح تماما، تأثيرات فعلية، والتي عرفناها في حينها، في الفصل السابق.

وإضافة إلى عدم الاستقرار المالي، الناجم عن تناقص الغنائم البحرية، والتي حولت خزينة الجزائر إلى "خزانة صغيرة نوعا ما"، وانخفض مخزونها، فقد أصبح من الصعب على الدولة التعامل مع كافة متطلباتها. إضافة إلى أن نفقات كبيرة من الأموال، كانت ضرورية في حياة الدولة اليومية. ولكل ذلك، بدأت الحكومة في البحث عن مصادر بديلة، وسعيا لإيجاد مداخيل أخرى من التجارة والفلاحة وغيرها، فكانت الضرائب أهمها على الإطلاق.

ويبدو أن فترة العقود الأربعة الأخيرة، من عدم الاستقرار المالي، والاختلال في موازين القوى مع الدول الأوربية، وتدخلاتها الكثيرة في شؤون الجزائر، وعدم ملاءمة استخدام بعض الضرائب والتوسع فيها، قد أدى كل ذلك إلى تزايد المعارضة الشعبية، لطلب الحكومة الداعي لأخذ الضرائب المحلية المتنوعة. وحيث إن الوثائق والدفاتر الدقيقة لمختلف أنواع الضرائب، وكيفيات تحصيلها غير متوفرة، إلا لبعض السنوات، وبعض الضرائب فقط، فإن ارتفاع الضرائب لا يمكن معرفتها إلا بتفحص تلك الوثائق.[1]

وبينما ازدادت المصاعب أمام الحكم العثماني في جباية الضرائب، فإن استمرارية المشاكل المالية، جعل من الصعب على الدولة نفسها، تأمين موارد ثابتة للخزينة، مما أدى إلى تراجع قوة الدولة داخليا في بعض المناطق، وخارجيا أما الدول الأجنبية. وكنتيجة لهذه الصعوبات، بدأت الدولة، في بعض الفترات، في إنهاك السكان بضرائب إضافية، وأخرى زائدة

---

[1] كانت الضرائب تزداد، حتى مطلع القرن التاسع عشر، عندما شبت في مختلف ربوع البلاد الثورات، وعمتها الاضطرابات. ولم يعد بالإمكان إيقاف عصيان الزعماء الجزائريين عن القيام بثورات..

عن حجمها. فكانت تتسبب، وبشكل كبير، في انخفاض حجم الإنتاج بمختلف أشكاله، وتراجع النشاطات الزراعية والحرفية والتجارية. كما يبدو أن حجما معتبرا من أموال الجباية كان يوجه بشكل أساسي للداي وحاشيته، في كل مناسبة رسمية لمقدم البايات بضرائب أقاليمهم. [1]

ولا تتوافر سوى معلومات قليلة جدا عن عمليات الضرائب في بايليك الجزائر الثلاث، خلال الفترة المدروسة. وأحيانا في تناقض مع المصادر العربية والأجنبية. وتشير وثائق الأرشيف إلى أعمال محدودة في عمليات جباية الضرائب خلال ذلك. [2] إضافة إلى أن كمية ضرائب البايلك وحجمها، قد بدأ أيضا في الانحصار في بعض المرات. إلا أنه لا البايات في بايليكهم، ولا الحكومة المركزية، كانت قادرة على فرض إرادتها، ليس بسبب واحد، وإنما إلى مجموعة من العوامل؛ تهرب السكان وتحايلهم، وبسبب سنوات القحط والجفاف والآفات الطبيعية، وكذا الضعف المحسوس في قوة الدولة.

والمحتمل أن الأسباب التنظيمية كانت ذات أهمية أيضا، فقد كانت هناك أنواع من الضرائب تجبى من قبل الجباة محليا؛ كما كان حال القياد وبعض الموظفين وغيرهم. وحيث إن القيمة الاسمية للضرائب كانت في معظمها دائما عينية، لا يمكن تقييمها بدقة، فإن ذهاب جزء مهم من الضرائب، يجعل منها تحصيل حاصل، وربما كان هذا من أهم أسباب نقص إيرادات الجباية وبالتالي الخزينة من جهة، وتململ السكان وتمردهم من جهة أخرى. [3]

وتلقي الوثائق الأرشيفية أضواء زائدة على أنواع الضرائب وأسمائها، وأسماء القبائل المعنية بها، والمبالغ الواجبة، وسنوات ذلك وغيرها. لذلك من الممكن تتبع، اعتمادا على الوثائق المتوفرة، الضرائب وزيادتها في البياليك وفي كل فترة أو سنة. واعتمادا على ذلك، فإن الأنواع المتعددة من الضرائب قد كانت كثيرة. [4]

---

[1] انظر تفاصيل العوايد، التي كان يقدمها البايات في أثناء عمليات دفع ضرائب بايليكهم، أو ما يسمى بالدنوش، في المبحث الخاص بها.

[2] راجع الفصل الثاني من الباب الأول.

[3] لم تكن الدولة تمنح أجورا للجباة، حين تكون الجباية وفق النظام التراتبي؛ لذلك يلجأ كل جاب إلى الاحتفاظ بالعشر، كراتب لعمله. ويلاحظ هنا، نظرة السكان إلى ذلك؛ هم يعملون ويأتي غيرهم يستفيد من عرقهم..

[4] راجع مثلا سجل دفع ضرائب قسنطينة، مصدر سابق؛ والشويحت، مصدر سابق.

وخلال عهد البايات أمثال؛ محمد الكبير وصالح باي ومحمد الذباح، المرافقين لداي الجزائر محمد عثمان باشا، كانت الضرائب متعددة، إلا أن قوة شكيمة هؤلاء، وسياستهم المحكمة، جعلت الرعية تلتف حولهم.[1]

لكن الضرائب كانت قد ازدادت بشكل حاد خلال الفترة موضوع البحث وقبلها بقليل. ولا تشير الوثائق إلى كل مناطق الجزائر، فوثائق بايلك التيطري وبايلك الغرب كادت تكون منعدمة تقريبا.

وقد كان من العوامل المهمة، والمحددة لأشكال السياسات المالية للدولة، هي طبيعتها، والعلاقات بينها وبين المجتمع. وكان من أهداف تلك السياسات ومخططاتها، التأقلم مع البنية الاجتماعية؛ فالعلاقة بين الدولة والمجتمع تقوم على مصالح هذا الأخير، وبشكل أعم التعامل مع مختلف القوى الاجتماعية والسياسية النافذة فيها، والخضوع لتأثيراتها. وبصيغة أخرى يمكن القول إن تلك الزعامات النافذة هي من كانت تقوم بصياغة سياسات الدولة، تعزيزا لمصالحها ومآربها.

ولمعرفة طبيعة السياسات المالية العثمانية رُئي من اللازم دراسة طبيعة الدولة، وعلاقاتها بالمجتمع. فقبل كل شيء حاولت الإدارة المركزية في الجزائر إيجاد نظام ملائم للجزائريين يتماشى مع ما عرفوه منذ العصور السابقة، ولكن يكون لها مركز الصدارة. فكانت عمليات

---

[1] مثل ما حدث مع محمد الكبير الذي تمكن من تجنيد العامة، وتمكن من فتح وهران؛ ورغم أن المصادر تذكر: وقوع حادثة تاريخية مهمة ذكرها ابن زرفة كاتب الباي، هذا الباي الذي كلفه بتسجيل حوادث فتح وهران. وهذه الحادثة (أو النائرة، أو النازلة)، تتعرض في طياتها إلى تعسف بعض الحكام، وسوء استعمالهم لسلطتهم المخولة إليهم، وتثبت بعض التشدد في جباية الضرائب حتى قبل فتح وهران.

فذكر أن القائد محمد بن عمر اتهم بعض رعية المرابطين بمسرغين ببعض التهم، لكي يأخذ منهم الخطية المخزنية المعتادة، فقام الطلبة برفع شكوى ضده إلى الباي، هذا الأخير كلف كلا من السيد محمد بن عبد الله، والطاهر بن حوا بالمقابلة بين الطرفين، والحكم بينهما. وعندما تبين ظلم ذلك القائد، تم إرجاع المظالم إلى أصحابها، وقام الباي بعزله، وولى مكانه الحاج عدة بن مخلوف.

كما تجعلنا هذه الوثيقة نستنتج أمرا آخر، وهو أن العثمانين، كانوا يعينون الحكام، والقياد وغيرهم في مناصبهم، ويأمرونهم بالحكم، وفعل ما هو لازم، وضروري في حدود سلطتهم، طالما لم يأت شيء يستوجب عزلهم، كالشكايات مثلا، وغيرها. انظر/ – أبو محمد المصطفى بن زرفة: مصدر سابق ، ج 01 ، ورقة 61 وجه.

التجارة، وتموين العاصمة، ضرورة حتمية لاستقرار النظام. فتساهلت مع مختلف التجار والصناع والفلاحين، بل شجعتهم طالما كانوا يساعدونها في تثبيت الدولة ودعمها.

وقد كانت المبادئ المالية العثمانية الرئيسة هي:

2- تموين العاصمة والجيش وكل موظفي الدولة: فكان مراد الدولة ضمان استمرارية تدفق السلع والبضائع الأساسية للعاصمة من كل الحاجات والمتطلبات، ومن قبل مختلف المجالات التجارية والحرفية والفلاحية. الدور الذي يبدو أن التجار، بمختلف أصنافهم، كانوا يلعبونه، بل وصل الأمر بالعثمانيين، أن سمحوا للأجانب بممارسة ذلك؛ ويتجلى في التجار اليهود والأوربيين، ويتضح أكثر ويفهم في منحهم لامتيازات.[1] وكان تركيز العثمانيين في الجزائر على ذلك الأمر، شأنهم في ذلك شأن باقي الدول، خشية عواقب الأيام؛ كتكرار الجفاف والأوبئة والمجاعات والكوارث الطبيعية.

١- العائدات المالية: فكان تدخل الدولة في جباية الضرائب من شتى النشاطات الاقتصادية. وكان نمو تلك الأنشطة، على المدى الطويل، ضروري لقوة مالية الدولة، بيد أن الدولة، على المدى القصير، لم تكن تتردد في فترات الأزمات من زيادة الجباية وإن على حساب السكان.

٢- الحفاظ على النظام: وكانت مرتبطة بالمبدأين السالفي الذكر؛ بحيث إنه مع حدوث مختلف التغيرات، التي كانت تطرأ على الاقتصاد والمجتمع، كان اهتمام الحكام الحفاظ على النظام السائد، وتوازنات المجتمع.

وسعيا وراء تحقيق كل ذلك، لم يكن العثمانيون يترددون في التدخل في تنظيم الأسواق، وفي التجارة إن كانت داخلية أو خارجية، وفي كل المسائل المالية والاقتصادية والإدارية، بفرض قوانين وتنظيمات متعددة، حتى ولو تضارب ذلك، في بعض الأحيان، مع عادات الجزائريين وتقاليدهم الإسلامية.[2]

---

[1] ما منحته الدولة العثمانية لفرنسا أول الأمر منذ القرن 16م/ 10هـ؛ حيث تمت بين الخليفة العثماني سليمان القانوني والملك الفرنسي "فرنسوا الأول"، ثم توسعت لتشمل دول أوربية أخرى. وذلك عن طريق حقوق ممنوحة، أو معاهدات تجارية.

[2] لكن رغم ذلك، فإن كل ذلك كان له جذور إسلامية، وتقاليد ألفوها من بلادهم، وأخرى وجدوها في الجزائر. فعلى سبيل المثال نرى أحد الكتب المتعلقة بسير الحياة الاقتصادية، وتنظيم الأسواق ومعاملاتها، وما يجب أتباعه من إجراءات،

بيد أنه، وفي تحديدنا لكل هذه الأمور والأهداف العثمانية، نحتاج أن نتميز السياسات الفعلية. فنجاح الحكم العثماني في الجزائر في مدة تجاوزت الثلاثة قرون، اعتمد على إمكاناتهم التنظيمية ومقدراتهم الإدارية، ومع الأيام غدت سياسة العثمانيين في مجالات تدخلاتها أكثر انتقاء.

والمطلع على الوثائق الأرشيفية التي تعود إلى الفترة موضوع البحث، تبدو له لأول وهلة، وكأن العثمانيين في سياساتهم كانوا يتدخلون في كل صغيرة وكبيرة، ولا يتركون شاردة ولا واردة، إلا وحشروا أنفسهم فيها، لكن المتفحص في الأمر، يجد أن تلك النظرة سطحية ومضخمة كثيرا، ومُضللة عن واقع الحال.

كما أنه ومن جوانب تدخلات السلطة في الميدان الضريبي، ومهما بلغت قيمة مداخيل أصحاب حرف الصنائع، وقيمة الضرائب التي كانوا يدفعها الناس، فإنه كان من حقهم التفاوض مع الحاكم (الداي) حول تحديد أسعار إنتاجهم؛ أي أن السلطة كانت أكثر ميلا إلى التعاون مع مختلف الفعاليات. [1]

وبينما نجد تدخل حكام الدولة جليا في المناصب والوظائف، كتعيين القياد والشيوخ، من قبل الدايات والبايات، والذين يبدو أنهم ظلوا يحتفظون بحق تعيين الموظفين وترقيتهم، بما في ذلك القياد وشيوخ القبائل، بسبب العوائد والأموال، التي يجمعونها من وراء القيام بتلك العملية. [2]

=وضرائب، ومعاملات، ومكاييل، وموازين وغيرها، تصب في هذا المضمار، مثل: عبارة: "على العادة القديمة"، و"على طريق العادة القديمة من غير قطع". انظر/ - عبد الله محمد بن الحاج يوسف الشويحت: مصدر سابق. — م.م.و.ج: عهود أمان محلات التيطري والشرق والغرب الحاملة لأرقام: 42، 43، 45، 301، في الملف الأول، المجموعة: 3190، والوثيقة: 8، الملف 2، نفس المجموعة، والوثائق: 42، 43، 45، الملف، 01، المجموعة: 3205.

[1] الشويحت، المصدر نفسه، ورقة: 58.

[2] فعلى سبيل المثال، فقد عين الداي علي خوجة في سنة 1232هـ/ 1817م، مجموعة من شيوخ القبائل وقيادها على عدة أوطان، وقبائل، ومدن، مثل بسكرة، والمدية، والمسيلة، وتبسة. وألبسهم الخلعة أو البرنوس (أو القفطان). ثم زودهم برموز السلطة وعلاماتها؛ من طابع وهراوات،. انظر/

– م. م. أ. و. ج: سلسلة بيت البايلك، علبة 25 إلى 31، رقم السجل 30، السنة: 1232هـ/ 1817م.

ومن هذه النماذج البسيطة نخلص بأن الأمر لم يكن مظهرا ثابتا وعاما، وما جعل بعض الدارسين يستنتج أمور من تلك القبيل، هو إما لندرة الوثائق وعدم وضوحها إن وجـــدت، أو للطبيعة غير التفسيرية للوثائق.

إن بحثي في المركز الوطني للمحفوظات (الأرشيف)، وفي كل الرصيد الموجـــود، إن في وثائق المحاكم الشرعية أو دفاتر البايلك أو بيت المال، تشير إلى أن الضرائب المستخلصة، رغـــم صعوبة تحليلها واستنباط فوائد كبيرة منها، كانت في المتناول، وأن سياسات الدولة لم تكـــن تتدخل بشكل مباشر؛ باستمرار وثبات، وإنما كانت تتم بحسب متطلبات الظـــرف، ولأهميـــة المجال المراد التدخل فيه؛ أي كان الأمر انتقائيا.

ولما كانت الضرائب، إحدى الوسائل المالية الرئيسة، التي استخدمها البايلك في تحقيـــق سياسته، لذلك كان طبيعيا أن ينتج عنها آثار عديدة.

وقد تطرقت العديد من مصادر الفترة موضوع البحث، إلى السياسة العثمانية وحللتـــها بإسهاب، وتعرضت إلى السياسة الجبائية وتأثيرها على السياسة العامة.

فقد ذكر العنتري [1] أن: «الأتراك في بدء أمرهم عدلوا بين الناس و لم يظلموا أحـــدا، وحين تمكنوا صاروا يظلمون الناس، ويسفكون دمائهم، ويأخذون أموالهم بغير حق، ويعدون ولا يوفون، ويؤمنون ويغدرون، كما يعلم ذلك مما تقدم. و لم يزل ظلمهم يزداد حتى تم وجاوز الحد». كما ذكر بيرم الخامس [2] أن من أهم أسباب سقوط العثمانيين في الجزائر لا يعود إلى أن الداي، وكامل العثمانيين لم تكن لهم غيرة على الوطن، ولا إلى كونهم ليسوا من أبنائه، وإنمـــا السبب هو: «أن الله إذا تأذن في أمة بانحلالها فسدت أخلاق أكابرها، ففسقوا فيهـــا، ومـــن فسوقهم إسناد الأمر إلى غير أهله، فحق عليها القول، وسلط عليها ما يدمرها، وذلك هو الدال عليه القرآن الكريم والحديث الشريف». وذكر الشيخ عبد الرحمان الجـــيلالي [3] أنـــه وعنـــد الاحتلال الفرنسي: «... أن ما كان هناك موجودا من الجند البري، فإنه كان مـــشتغلا عـــن

[1] محمد الصالح العنتري: **فريد مونيسة أو تاريخ قسنطينة**، مراجعة؛ يحي بوعزيز، د.م.ج، الجزائر، 1991، ص: 130.

[2] محمد بيرم الخامس التونسي: **صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار و الأقطار**، مج: 2، ج: 4، دار صـــادر بـــبيروت، والمطبعة الإعلامية بمصر، 1303هـــ، ص: 09.

[3] مرجع سابق، ج: 3، ص: 351.

حماية البلاد بجلب المغارم، وقمع العصاة المنشقين من الرعية، بحيث لم يصطدم الفرنسيون بالمقاومة المنتظرة التي كان يجب أن يصطدموا بها إثر نزولهم بساحل الجزائر».

وقد أسقط نقيب الأشراف [1] أقوال ابن خلدون في الحضارة على إيالة الجزائر، من بلوغ هذه الأخيرة درجة الترف، وإتباع الشهوات، وفساد الأخلاق وغيرها، لذلك بدأت الدولة في التراجع والانحطاط حتى ضعفت شوكتها، وانقضت بالاحتلال الفرنسي.

كما أن من أسباب زوال الحكم العثماني بصفة مباشرة هو تفكك المجتمع، فقد أشار ابن أبي الضياف [2] إلى ذلك، وأراد معرفة الأسباب بحيث ذكر: «إن أهل الجزائر وأعرابها وهم السواد الأعظم سئموا سطوة جند الأتراك، وبلغ السيل الزبى، وزهدهم ذلك في الوطن، وضاق منها الوطن. والمظالم الفظيعة ربما تفضي إلى مخالفة الشريعة». لذلك لم يتمكن الداي والبايات في سنة 1246هـ/ 1830م، من حث السكان وبعث روح المقاومة فيهم، وتشجيعهم بالعتاد والعدة، وذلك بسبب فقدان عامل الثقة بين الطرفين.

ولقد كان للضرائب أثر حاسم في تاريخ البايلك، فهي السبب المباشر أو غير المباشر في نشوب أهم الثورات فيه، باستثناء التمردات التي كان يقوم بها الجند منذ مطلع القرن التاسع عشر.

وتظهر الوثائق المتعلقة بالفترة، الحزم والتصميم الذي كان لدى الباي، ومن دونه من موظفي البايلك في تحصيل الجباية، لأن بقاء أي منهم في منصبه كان مرهونا إلى حد كبير بنجاحه في عمليات التحصيل، وأي تقاعس كانت تنجم عنه عواقب وخيمة للموظف، والجباية. أما السكان (الرعية)، فباتوا لا يرون أي مهرب من دفع الضرائب، أو حتى التحايل فيها.

ولقد أثر سلوك بعض البايات في موارد البايلك نتيجة لتصرفاتهم السيئة في الشؤون المالية. فكان عثمان باي الغرب مثلا، مشتغلا باللهو والطرب، وصرف أمر الحكم إلى الموظفين في البايلك، الذين جنوا أرباحا كثيرة من جراء ذلك. [3] حتى أنه حسب تعبير المزاري: «جاءه

[1] مصدر سابق، ص: 179 – 180.

[2] **إتحاف أهل الزمان في أخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، النشرة: 2، ج: 2، الدار التونسية للنشر، و.ش.و.ن.ث، الجزائر، 1971، ص: 207.

[3] مسلم بن عبد القادر، مصدر سابق، ص: 66.

يوما بعض قواده للمحاسبة على ما بيديه، فأطرده وقال له: إن المحاسب هـو الله، ولا يكـون الحساب إلا بين يديه، ارجع إلى سبيلك وأمرك، فإني لست بملتفت لما بيديك، أو بيد غـيرك. ودام على ذلك إلى أن أداه حاله للعزل...». [1] وذكر بعض الكتاب عن هذا الباي كذلك، من أنه لم يكن في مستوى المسؤولية الملقاة عليه، لأن أخلاقه لم تكن حميدة كوالده؛ فكان مـدمنا على الخمر، ونكاح الإماء، لذلك قطعت القبائل ما كانت تدفعه لمن سبقه من البايات، بسبب ذلك، ولعدم شنه للحملات المتتالية على مضارب القبائل وغيرها. [2]

وكذلك نجد الباي بوكابوس، الذي قام في غـضون سـنة 1228 هـ/ 1813م- 1229هـ/ 1814م، بالثورة على الجزائر، فقام أحد اليهود ممن كان مقربا منه بحمل كمية كبيرة من كنوز الباي من وهران، والتجأ إلى جبل طارق. [3]

ويستخلص مما تقدم:

1- أنّ تأثير السياسة المالية لبعض البايات على الخزينة العمومية كان سيئا جدا، مما أدى في بعض الفترات إلى إفلاسها، واضطرار البايات الذين أتوا بعدهم إلى فرض ضرائب مختلفة على الرعية. وهذا ما نبه إليه حمدان خوجة من أن تركة الباي المتوفى لابد أن تعود إلى ورثته، ما عدا العتاد الحربي، وكل ما له صلة بالإدارة التي كان مكلفا بها. فتترك للباي الجديد لـئلا يضطر إلى شرائها، أو المطالبة بالأموال اللازمة لذلك. وليجد هذا الباي موردا هو بداية ثروته. [4]

2- أنّ قسما كبيرا من موارد البياليك، كانت لا تذهب إلى خزينة الدولة، وإنما إلى جيوب الجباة والمجموعات المحلية؛ فقد أصبح استخلاص الضرائب في الفترة موضوع البحث، يتم في غياب للمراقبة الصارمة، وإلى نوع من الفائدة الشخصية، والاستغلال الفـردي الـذي مارسوه على الفلاحين. وأدى إلى ارتفاع تكاليف جمع الضرائب، وتحول وظيفتهم إلى امتياز يتحصل صاحبه على جزء من مردود الضرائب لفائدته الخاصة، وهذا بدوره أدى إلى غياب

=وهذا خلافا لما ذكره العنتري من أن عثمان باي كان :« رجل حزم في أمره، وطبعه يكره الترك من أجل ظلمهم، ويحب العرب لنصحهم، وكانت سيرته مليحة مع أهل الوطن، وحكمه بالعدل و السداد». راجع/

- محمد الصالح العنتري: مصدر سابق، ص: 69 – 70.

[1] ابن عودة المزاري: مرجع سابق، ج: 1، ص: 299.

[2] مجهول: **تاريخ بايات قسنطينة**، تحقيق، مختار حساني، مطبعة دحلب، الجزائر، 1999، ص: 59.

[3] وليم شالير: مصدر سابق، ص: 180.

[4] مصدر سابق: ص: 138 – 139.

تقدير محكم ودقيق لكمية، أو نسبة الضرائب المقتطعة من السكان التي يمكن أن تحدد مدى تأثير تلك الضرائب بصفة ملموسة.

ولقد كانت هناك عوامل ودوافع تتحكم في فرض الضرائب على السكان، لعل أهمها مطالب حكام الجزائر. فلقد كان على بايات الجزائر أن يدفعوا بانتظام، ما يسمى بالدنوش الكبرى والصغرى، وكانت قيمتها في تزايد مستمر.[1]

وقد دفعت تلك المطالب البايات، إلى رفع قيمة الضرائب والبحث عن أساليب جديدة تمكنهم من زيادة الدخل العام للخزينة، خاصة في عهد البايات المعاصرين للداي الحاج علي، ثم الداي عمر باشا (1230هـ/ 1815م- 1232هـ/ 1817م) ، اللذين تميز عهداهما بأزمة اقتصادية حادة جراء الآفات الطبيعية، وقلة غنائم البحر.[2] ويمكن إرجاع أسباب ذلك إلى؛ السياسة الصارمة للإدارة في جمع الضرائب، التي شملت جميع القطاعات الاقتصادية، وكانت من الأسباب، التي أدت إلى تدهور الأوضاع العامة في البلاد، بما في ذلك العلاقات العامة بين الإدارة والرعية.

ودفعت كذلك هذه السياسة المالية بعض البايات إلى انتهاج أسلوب الشدة، والعنف لإرغام السكان على دفع ضرائبهم، للوفاء بالمطلوب منه لخزينة الجزائر، وللإنفاق على حاجاتهم ونزواتهم. ومن أولئك البايات الذين استخدموا كل وسائل التعسف في الجباية نذكر الباي حسن (1232هـ/1816م – 1246هـ/ 1830م) في وهران، والذي كان يبرر تشدده في جمع الضرائب التي أضرت بالبلاد والعباد، بقوله: «إنّ أهل الجزائر قد أكلوني بالكلية، ولذلك تراني أكلت الرعية». وذهب به الأمر إلى أن: «صار مهما مات أحد وهو ذو مال ونفوس، إلا صير نفسه واحدا من ورثته، فيأخذ حصة معهم على عدد الرؤوس».[3]

ومن كل ما تقدم نجد أن السياسة الجبائية قد أدت إلى انعكاسات على علاقة البايلك بالسكان فإذا كان بعض البايات أظهروا الكفاءة في التسيير، وحاولوا التكفل بالسكان ورعايتهم، والتخفيف عليهم بما كانوا يتخذونه، ويقرونه من إجراءات وتنظيمات مثل محمد الذباح وصالح باي ومحمد الكبير، هذا الأخير الذي عرف كيف يتكفل بذلك، وفي المقابل

---

[1] راجع الباب الأول. ولو أننا ذكرنا أن تلك الموارد كانت تزداد أو تنقص بحسب السنين والفترات.

[2] فلة المولودة موساوي القشاعي: **النظام الضريبي**، مرجع سابق، ص: 81.

[3] محمد بن يوسف الزياني: مصدر سابق، ص: 05-06.

حافظ على مصالح البايلك والدولة.[1] ويشبهه علي قـارة بـاغلي (1228هـ/1813م- 1232هـ/ 1816م) الذي كان: «قليل الخطية للناس، فلا يخطي إلا القليل من الناس، لاسيما المخزن وأهل البلد وذويه، عكس ما كان من قبله عليه».[2] فإن بايات آخرين تميزوا بقهـرهم واستبدادهم، وسوء تصرفهم وتسييرهم لشؤون البايلك المالية وغيرها، فبذروا موارده، ومالوا إلى إرغام السكان على دفع أكبر قدر ممكن من الضرائب. فمالت العلاقة بين هـؤلاء وبـين خلفاء هؤلاء البايات الثلاثة إلى التدهور والتوتر والتراع، كما حدث في عهد الباي مـصطفى المترالي الذي ثار عليه ابن الشريف الدرقاوي؛ فهذا الباي حسب حمدان خوجة كانت: «ميزته الوحيدة تتمثل في نهب الشعب، وإرسال أسلابه إلى مجيره».[3] أما المزاري فذكر أنـه كـان جبانا، وأنه لم يزد الرعية إلا ثورة عليه.[4] وحدث مثل ذلك في عهود البايات الأواخر ولاسيما آخرهم حسن باي.

والواقع أن العلاقة بين الحكام والسكان تأثرت أيما تأثير بنظام المحلة الذي تعرضنا لـه سابقا، تلك المحلة التي كانت تجوب الأنحاء المختلفة للبايلك، معتمدة أسلوب الغارات المفاجئـة على القبائل، ولا سيما العاصية منها. وتأثرت أكثر نتيجة السياسة القمعية التي انتهجها بعـض البايات حتى وصلت إلى حد القطيعة، وثورة السكان على أولئك الحكام.

ويمكن أن نضيف عناصر أخرى لسبب التوتر إلى حد القطيعة والحرب بـين الـسكان والحكام في البيالبك الجزائرية إلى:

- نظرة الحكام إلى السكان في بعض الفترات على أنهم مجرد دافعين للضرائب، والـتي كان لها آثار سلبية على العلاقة بين الطرفين، ولاسيما في مطلع القرن 19م/ 13هـ، وتقاعس أولئك الحكام عن تقديم المساعدة لسكان البايلك، خاصة في فتـرات الكـوارث والآفـات الطبيعية، لذلك فلا عجب أن نرى القبائل تصل إلى الثورة المرة تلو الأخرى علـيهم، حـتى أصبحت بايليك البلاد تعيش في فوضى خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن التاسع عشر.[5]

---

[1] أحمد بن سحنون الراشدي: مصدر سابق، ص: 198.

[2] ابن عودة المزاري: مرجع سابق، ج: 1، ص: 339.

[3] مجيره هو الخزناجي الذي كان له الفضل في تعيينه في البايلك، انظر/ - مصدر سابق، ص: 168.

[4] مرجع سابق: ج: 1، ص: 301.

[5] L. Rinn: op.cit, p: 237.

– ميل الحكام إلى التعسف، والابتعاد عن العدل: حيث كان الفصل في القضايا يميل إلى تسليط العقوبات بالغرامة، أو التجريد من الرتبة، أو الضرب بالقضيب "الفلاقة". [1]

كما أن من سياسة الحكام الظالمة تجاه السكان، نذكر مثلا تحديد ضريبة العشر بالسكة أو الزويجة، حيث كان السكان يتذمرون من هذه الطريقة، ويرون أنها من أعمال الظلـــم، لأن المحصول لا يمكن معرفة نضجه أو عدمه إلا الله وحده؛ أي أن تقدير السكة معناه أن المحـــصول يأتي دائما متشابه، لكن الواقع أنه كانت هناك سنوات جفاف وفاقة، وفترات يأتي فيها الجراد. لذلك كانت هذه الطريقة غير ناجعة، وهو ما كان ينظر إليه الأهالي بحنق وتذمر كبيرين. [2]

وكذلك من سياسة بعض الحكام السيئة نجد مثلا ضريبة الخطية، حيث تـــذكر بعـــض المصادر، أنه لم يكن يسلم منها في عهد باي الغرب حسن، كل من وشي به، ولو كان مـــن الموظفين الكبار، والأشخاص ذوو المكانة المرموقة في البايلك. [3] وذكر عن هذا الباي من أنـــه كان قبل أن يستحكم له الملك، وتذعن له الرعية، قليل الغضب، كثير الرضى محبـــا للعلمـــاء والأولياء، وغيرها من الصفات الحسنة، لكن بعد ذلك غير سيرته، وكثر ظلمه، وغضبه علـــى الرعية، ومارس أعمالا وحشية بحيث: «أكثر من الخطية وهي العقوبة بالمال للرعية، ولم يراقب فيها قط الأحوال المرعية، حتى صار يقول لعماله: من اصطاد لنا حجلة، فله جناحها وربحهـــا ونجاحها؛ يريد بذلك أن من سعى عنده بأحد للعقوبة بالمال، والساعي من الخواص، فإنه يأخذ حظه من الخطية». [4]

= وقد ذكر "توكفيل" كذلك، أن عرب الجزائر الخاضعون للعثمانيين، وبعد ثلاث مائة سنة، فقدوا كلية حكم أنفسهم.

انظر/ - Alexis de Tocqueville: ***De la colonie en Algérie***, Présentation de Tzvetan Tadorov, Ed. Coplexe, Bruxelles, 1988, p: 41.

[1] E. Plantet: op.cit, p: 20.

[2] I. Urbain: op.cit, p: 402.

[3] ذكر المزاري عن أبو العباس الحاج أحمد بن عت الغربي، أنّ والد هذا الأخير وهو عبد الرحمان بن عت كان من كبار قادة الجهة الشرقية، وشى به مرارا قائده المجاجي إلى خليفة الشرق ثم إلى الباي علي، فأثر ذلك على الباي فقام بفرض خطايا عديدة عليه، وسجنه ثلاثة أشهر، وكاد يقتله لو لا تدخل الآغا قدور بن إسماعيل. ولكن عند إطلاق سراح القائد السابق، ذهب إليه قائده، وقال له: إنّ الباي قد فرض عليك خطية بمائة سلطاني، وإنّ خلاصها على يدي. وعند ذلك ذهب عبد الرحمان إلى الباي، وشكى له من ذلك القائد، فغضب الباي وعزل القائد، وفرض عليه خطية بمائة سلطاني. راجع/ – ابن عودة المزاري: مصدر سابق، ج: 1، ص: 342 – 344.

[4] المصدر نفسه، ج 1، ص: 349 -350.

- تفضيل التجار الأجانب واليهود على حساب المسلمين الجزائريين، بالإضافة إلى فرض الضرائب الشرعية عليهم، وهو ما يخالف الدين الإسلامي من عدم المساواة بين المسلمين وغيرهم.[1]

- تفضيل الحكام فك أسر الأتراك على فك أسر رعاياهم الآخرين من سكان البلاد. فإذا كان السكان يدفعون ضرائبهم إلى البايلك، كان لا بد على هذا الأخير أن يفك أبناءهم من الأسر، لكن وحسب بعض المصادر المغربية، فإنه ولما كان العثمانيون يتبعون سياسة التعالي، فإنهم كانوا يفكون أسراهم ويتركون أبناء البلاد في الأسر. فقد ذكر المكناسي أن: «عامل الجزائر فدى الترك، وامتنع من فداء العرب، وفدى من بقي عنده من النصارى بالمال، ورد المسلمين إلى الأسر ببلاد الكفرة...وكيف يحل له أن يفرق بين المسلمين، وكلهم أخذوا تحت علمه ... فآثر الدنيا، وفدى النصارى بالمال، ورد المسلمين إلى الأسر، لا يرقبون في مؤمن إلاًّ ولا ذمة ».[2]

تلك كانت أهم الأسباب الموترة للعلاقات بين الرعية والحكام في البايلك. أما ما كان يؤدي أيضا إلى اضطراب البياليك فهو:

1- ما كان الدايات يأمرون به من **مصادرة** أموال البايات، وقياد المدن وغيرهم. بحيث يعتبر من أهم الأحداث الموترة للعلاقات بين الحكام والرعية. فسياسة المصادرة وحجز الأموال التي كان يسلكها الحكام تجاه الرعية، وحكام الدولة تجاه البايات ومن دونهم؛ تدل على ظاهرة خطيرة، وهي أن الدولة لم تعد تأمن عمالها، وموظفيها على أموالها. ولما لم يكن هناك سبيل إلى معرفة ما يُنتهب من أموال، فإنها لا تجد إلا أن تلجأ إلى إجراء المصادرة أو التغريم، كلما أشارت الأدلة إلى وجود خيانة، أو كانت هي بحاجة إلى أموال.[3] وهذه الظاهرة -التي تدل على فساد الإدارة- تكرر حدوثها في أواخر العهد العثماني عدة مرات.

---

[1] أندري نوشي وآخرون: مرجع سابق، ص: 170.

[2] محمد بن عثمان المكناسي: مرجع سابق، ص: 165. لكن نجد بعض المؤلفين من يخالف ذلك مثل الناصري وأكنسوس، اللذان ذكرا أنه تم تبادل ألف وستة مائة مسلم بألف وستمائة نصراني إسباني. راجع/

- أبو العباس أحمد الناصري: **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، تحقيق وتعليق جعفر ومحمد الناصري، ج08 و09، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1956، ج: 8، ص: 39. - أبو عبد الله محمد بن أحمد أكنسوس: **الجيش العرمرم الحماسي في دولة أولاد مولانا علي السجلماسي**، ط.ح، 02 ج، فاس، 1336هـ، ص: 149.

[3] Laugier de Tassy: op.cit, p: 202.

إن المصادرات كما ذكرنا آنفا، لتدل على ما وصل إليه الحال من فساد في الإدارة، ومن فقد الأمانة عند موظفي الدولة على أموالها. و لم تكن هناك وسيلة لاسترداد الأموال، إلا بالمصادرة والتغريم والقتل.

وقد حدثت مصادرات متفرقة، وعمليات متعددة من قبل الداي في حق البايات، مثلما كان عليه حال الداي مصطفى، الذي صادر البايات وخلعهم، من أجل ابتزاز المزيد من الأموال. [1]

وكذلك مصادرة البايات لبعضهم، حيث إنه وفي سنة 1215هـ/ 1800م، كان قائد تلمسان مثلا مصطفى المترالي، ثم أصبح باياً في مكان عثمان باي، فقام بمصادرة كل أملاكه، ودفعها إلى الخزينة. [2]

كما أنّ الباي محمد المقلش، الذي حقق عدة انتصارات في حروبه ضد درقاوة، ودفع جميع الأطراف إلى احترامه وتقديره، وهذا ما جعل الداي يخشى منه، فأراد محاسبته، فاتهمه بالظلم والاختلاس، وأنه أرسل المحلة إلى الجزائر بعدما انعدمت لديه بعض الدواب، فحمل بعض الأمتعة على الثيران. [3] لذلك تم قتله ومصادرة أملاكه، ثم خلفه الباي مصطفى ثانية. ثم جاء الباي محمد الرقيق المدعو بوكابوس، الذي رفض في آخر أيامه الخضوع لإرادة الداي عندما قام بتسريح الموظفين الأتراك من البايلك، وثار ضد الحكم في الجزائر، فعوقب، وقتل، وصودرت كل أملاكه من لدن عمر آغا. [4] ثم جاء الباي علي قارة، الذي أرسل إليه الداي عمر في سنة 1232هـ/ 1817م، أنّ يأتي للتدنيش، وأرسل له في الطريق شاوشين قاما بقتله في قنطرة الشلف، ثم عين الباي حسن الذي استولى على كل أملاكه، وجاء بأمواله للتدنيش. [5]

ولتوضيح العلاقات السائدة بين الإدارة والقبائل الممتنعة، نثبت ما وقع لقبائل ريغة في عهد الداي عمر: 1231هـ/ 1815م، 1233هـ/ 1817م، من المصادرة والتشريد. فقد

[1] E. Cat: ***Petite histoire de l'Algérie, Tunisie***, Maroc, TI, collection Adolphe Jourdan, Alger, 1889, p: 329.

[2] L. Pechot: ***Histoire de l'Afrique du nord avant 1830***, Gojosso, Alger, 1914, p: 114.

[3] مسلم بن عبد القادر: مصدر سابق، ص: 96.

[4] A. Rosseau: « ***Chronique de Beylik d'Oran.*** », in, M.A., N° 1395-1398, Alger, 1855, n° 1398, p: 02.

[5] L. Pechot: Op.cit, p: 128.

كانت قبائل ريغة الواقعة بضواحي مليانة، في حالة حرب ضد البايلك، لرفضها دفع الضرائب، شأنها في ذلك شأن كل القبائل المجاورة لها، مثل بني فراح، وشنواه، وسوماطة، وجندل، ومطماطة، والعطاف. وكانت قبائل ريغة تتردد على سوق مليانة الأسبوعية، بعد أن حصلت على الآمان من الإدارة. وفي يوم من أيام السوق، اعترض كراغلة مليانة سبيلها، فشنوا هجوما على قرى أهل ريغة، وأحرقوا منازلهم وخيامهم. وإثر هذه الواقعة، أصدر الداي عمر أوامره لكل من باي الغرب، والتيطري، طالبا منهما السير ضد قبائل ريغة. فبعد أن منح لها الآمان، وتم إنزال سكانها إلى عين سلطان، وطلب منهم زرع الأرض، وأن يصبحوا جزءا من المخزن. إلا أن البايلك، لم يلتزم بوعده، فبعد يومين، قرر طردهم من عين سلطان، ونقلهم إلى بايلك الغرب. فمنهم من فضل الإقامة عند القبائل الواقعة في الناحية الغربية. أما القسم الأكبر منهم، فاستقر بأرزيو. وبعد أن تناقص عددهم بالنصف، منح لهم باي وهران قطعانا من الماعز والأبقار والأراضي والأدوات الفلاحية. ومكثوا هناك قرابة خمسة عشر عاما، ثم عادوا إلى مواطنهم، بعد أن صفح عنهم الداي. إلا أن الإدارة قامت أثناء غيابهم ببيع أراضيهم لبني مناد، وبني مناصر، وبعض الأفراد من مليانة. وحولت جزءا من تلك الأراضي إلى أملاك الدولة، مثل حوش ريغة، الذي حول إلى أرض الزمول، يشرف عليه وكيل خاص. [1]

لكن ما تجدر الإشارة إليه؛ أن ذلك الوضع كان ينطبق على بعض القبائل الممتنعة عن دفع الضرائب، حيث كانت الإدارة تضطر إلى استعمال القوة ضدها، مما كان يترتب عليه، مصادرة ثروتها، وقتل سكانها وتشريدهم، وهذا ما أكده بعض الوثائق، حيث جاء في إحدى الرسائل التي وجهها أحمد، باي قسنطينة إلى الداي حسين في عام 1243هـ/ 1827م، تفاصيل الحملة، التي قام بها ضد قبائل أولاد فسيقة بالأوراس، التي امتنعت عن دفع الضرائب. [2] إلا أن سياسة الإدارة، قد تميزت أثناء تعاملها مع تلك القبائل بالليونة. وهذا ما أكده حمدان بن عثمان خوجة، إذ قال: "عندما يخضعون قبيلة عدوة، ثم تستسلم تلك القبيلة، يستقبلونها بحفاوة، ويعيدون إليها ما أخذ منها أثناء الحرب. وقد يعوضون لها الأشياء المتلفة، حتى يتمكنوا

---

[1] M. Julienne: «***Les RIR'A de la subdivision de Miliana***», in, <u>R.A</u>, N° 1, Alger, 1856, pp: 284-285.

[2] م. م. و. ج: "**رسالة الحاج أحمد باي إلى حسين باشا، 3 شعبان 1243هـ/ 17 أفريل 1828م**"، الملف الثالث، المجموعة 3206، رقم الوثيقة 35، السنة 1243هـ/1827م.

من أن يجلبوها إليهم بعد الانتصار عليها. لقد كانوا يبرهنون لمثل هذه القبيلة على ثقتهم بهـا، ويدفعونها إلى أن تعيش هادئة". [1] إن ما ورد في هذا القول، يدحض كل الادعاءات الواردة في بعض المصادر، التي كانت تصف الحكم العثماني في الجزائر بالمستبد.

كما أن أغلب هذه الأمثلة لا تفيد أنّ المصادرة كانت جزاء لخيانة -ولو أنّ هناك بعض الحالات- وإنما أصبحت في معظم الأحيان غرضا لذاته؛ أي طريقة للحصول علـى الأمـوال بتسلط الدولة على كبار الأفراد والموظفين، الذين يعرف عنهم الثراء. وإلى جانب ما في هـذا العمل التعسفي من المجافاة للعدل، فإنـّه في ذاته دليل على الارتباك المالي الذي وقعـت فيـه الدولة.

2- سياسة التعالي؛ التي استولت على العثمانيين مع مرور السنين على سكان الـبلاد الأصليين. تلك السياسة التي كانت تدفعهم إلى ممارسات متشددة، وأدت بهم إلى الزوال، وهذا ما ذكره محمد بن الأمير عبد القادر من أنّ: «استيلاء العجب والتعاظم ..على رجالها مع مـا بلغوه من البذخ والترف، أدّاهم إلى إهمال الأمور، وعدم الاكتراث بها، كما وقـع بالأنـدلس ليقضي الله أمراً كان مفعولاً!». [2] وهذا ما نجده كذلك في عدم اختلاط العثمانيين بالسكان، فحسب بعض الكتاب فإنّه بلغ بهم الأمر إلى درجة اعتبار أبنائهم من نساء البلاد أجانـب. [3] كما أنّ ذلك قد أدى إلى كراهية متبادلة إلى درجة أنّه وفي سنة 1246هـ/ 1830م فـضل الأتراك الخضوع للمسيحيين على الخضوع لمن كانوا لهم في فترة سابقة عبيداً. [4]

وحسب وليم شالير [5] فإنّ: «أحط الأتراك قدراً، أو أوضعهم شأنا يرفض باحتقار أية فكرة للمساواة بينه وبين الأهالي. والنظرية التي تعلمها الأتراك جيلاً عن جيل، والقائلـة بـأن التركي ولد ليحكم، ويتولى عجلة القيادة، والجزائري والأهلي ليخضع. فقدت مع الوقت بعض ما تنطوي عليه من الدناءة، و لم تعد الآن سوى مبدأ سياسي عام.».

[1] مصدر سابق، ص:111.

[2] مرجع سابق: ص: 136.

[3] أ. ف. دنيزن: مرجع سابق، ص: 16.

[4] يوهان كارل بيرنت: **الأمير عبد القادر**، ترجمة وتقديم، أبو العيد دودو، دار هومة، الجزائر، 1997، ص: 36.

[5] مصدر سابق: ص: 54.

وكما ذكرنا، فإنّه قبل تحرير وهران، كان هناك بعض التضامن المتبادل، ولو أنّ المصادر ذكرت وجود بعض النفور والكره المتناوب؛ فكان محمد الكبير في أثناء تحرير وهران، يرسل في كل شهر المؤن مع أمنائه إلى الطلبة المرابطين، حتى ترتفع التهم منهم عن أميره عليهم. [1] لأنـــه كانت تقع خلافات كثيرة بين الطلبة والأتراك؛ فحسب ابن زرفة، أنّه وقع في إحدى المـــرات خلاف حول اقتسام ألف ريال كرنيطة، [2] فكتبوا إلى الباي في ذلك، فرد الباي إلى المؤلف بما يلي: «...إنّ ما أمرتكم به أيسر علي من جهة الترك، إذ في كريم علمكم أنّهم يحسدون أبناء العرب، ويحتقرونهم بما لهم عليهم من الملك، فإذا رأوني كل يوم نبعث لكم البارود، ونـــصلكم بأنواع الخير مع الوفود، حسدوكم في ذلك، وربما يتسع الخرق بما هنالك، فارتكبـــت هـــذه الطريقة وإن كانت أثقل عليّ في النفقان [3] من اجتماعكم على مطبخـــة واحـــدة؛ أي جميـــع الديوان، أخف علي من جهة حسم مادة الذرائع، إذ لا تدري الأتراك ما نبعثه لكم من النقـــد تحت أيدي الطلائع. فمن قبل منكم عذري ولا مضرة عليه ونعمت، ومن فسدت نيته في ذلك الرباط، وضرب عن المعذرة و لم يلتفت، فليذهب لأهله، ولا علينا فيـــه...». [4] ومـــن هـــذه الرسالة نجد مدى النفور الذي كان متبادلاً بين السكان والأتراك العثمانيين حتى قبـــل تحريـــر وهران وبعده.

3- عزل البايات؛ حيث إنّ النظام الضريبي أثر على البايات أنفسهم، بفعل عوامـــل مختلفة أهمها سياستهم الجبائية غير المحكمة، التي أدت بهم إلى القتل أحياناً، والعزل أحيانا أخرى. لذلك زاد الأمر فسادا بفعل ظاهرة عزل البايات الـــتي بـــدأت ســـنة 1791م/ 1206هـــ

---

[1] أحمد بن سحنون الراشدي: مصدر سابق، ص: 235.

[2] ريال كرنيطة أو كرينتيه؛ هو عملة كانت متداولة، لم ترد في أغلب المصادر، إلا ما ذكره ابن زرفة هنا، وكذلك لبن سحنون الراشدي الذي ذكر أنّ الإسبان التزموا بدفع 1000 سلطاني شهريا؛ وهو ما يعادل 3000 ريال كرينتيه، أي أنّ 01 سلطاني يساوي 03 ريال كرينتيه. راجع/ - مصدر سابق، ص: 307.

[3] يبدو من خلال هذا القول أنّ الباي كان يخفي أمر تموين الطلبة وتسليحهم على الأتراك، وربما كان يعمل على تقوية المرابطين على حساب الانكشاريين ليتسنى له الاستقلال عن الحكم المركزي فيما بعد. ومن الممكن أنّ يكون هذا من أحد أسباب قتله على يد الداي حسن باشا.

[4] مصدر سابق، ج: 1، ورقة: 35 ظهر.

واستمرت حتى سنة 1818م/ 1233هـ.[1] لذلك كان البايات وموظفوهم يسعون إلى الإفراط في مضايقة السكان خشية عزلهم أو إقالتهم.[2]

ومن خلال ما ذكره حمدان خوجة، فإنّ البايات كانوا لا يعزلون إلا نادراً في بداية عهد العثمانيين، لكن عندما أصبح الدايات جشعين يجرون وراء الثروة، كثرت التبديلات التي كانت مضرة للشعب والحكومة على السواء.[3]

ب- تطورات النظام الضريبي العثماني في الجزائر:

وكما رأينا بخصوص الدول الإسلامية السابقة، كذلك كان حال الجزائر في العهد العثماني، فإن تلك العمليات الضريبية، حافظت بدقة على خطها الإسلامي، وبقيت، في مجملها حتى أواخر الفترة المدروسة، خارج التأثيرات الأوربية. واستمر العثمانيون في الاعتماد على الالتزام الضرائبي في عمليات جباية الضرائب، ولأهداف مالية قصيرة الأمد، كما كانت عليه الحال في معظم الدول الإسلامية السابقة لهم. إلا أنه مع ازدياد التعامل مع الأوربيين، وتزايد ضغوط هؤلاء عليهم، بدأ العثمانيون يتعاملون ببعض النظم الاقتصادية الأوربية.[4] وإجمالا استمر العثمانيون في تطبيق الممارسات الإسلامية حتى أواخر القرن الثامن عشر الميلادي تقريبا.

وتشير الوثائق إلى أن العثمانيين قد فرضوا الضرائب في الجزائر، منذ القرن العاشر الهجري السادس عشر الميلادي.[5] وخلال القرنين المواليين توسعت مجالات الضرائب، وازدادت أهميتها، واهتمامات العثمانيين بها.

---

[1] حمدان بن عثمان خوجة: مصدر سابق، ص: 173.

[2] M. Colombe: « ***L'Algérie***», op.cit, p: 116.

[3] مصدر سابق، ص: 141.

[4] حسبما يبدو من المصادر، فإن بعضا من القروض كان يقدمها إما الأثرياء من سكان المدن، أو أهل الذمة، من اليهود خاصة، وكذا بعض الإداريين، والعسكريين، وهو ما تثبته أيضا وثائق المتوفين، وتركاتهم، ومواريثهم التي تركوها، والديون التي بقيت معلقة في أعناقهم، وكذا أموالهم التي سلّفوها لدى الغير. للمزيد راجع على سبيل المثال/

- الأرشيف الوطني الجزائري: **سلسلة المحاكم الشرعية**: علبة: 3، وثيقة رقم: 75، السنة: 1241هـ/ 1825م.

[5] من أقدم المعلومات حول الضرائب العثمانية في الجزائر نذكر: أن قيمة الضرائب التي دفعها قائد مستغانم في بايلك الغرب لخزينة الدولة في عام 971هـ/ 1563م، كانت: ثمانمائة زياني من الذهب، وثلاثمائة كيلة من القمح، وثلاثمائة كيلة من الشعير، وثمانين قلة من السمن، وسبعين بغلا، وثلاثة أحصنة من نوع قادة. راجع/

- Walsin Esterhazy, ***De la domination***, op.cit, p 165.

وينبغي التوقف هنا، لمعرفة لماذا لم تُعتمد سنة 1519م/ 925هـ، كتاريخ لارتباط الجزائر بالدولة العثمانية، بداية فعلية للضرائب المختلفة؟ في واقع الأمر، الدارس لأوضاع الجزائر في تلك العقود، يجد أنه كان من الصعوبة على العثمانيين تثبيت وجودهم، واستمالة الناس إليهم، فكيف بهم يزيدون الحمل على السكان، بالتزامات ومطالب قد تثير جانبهم، وهم في غنى عن ذلك. لكن فرض الضرائب اُعتبر دائما رمزا مهما للسيادة، منذ القدم. ولئن تمسك العثمانيون بهذا التقليد، إضافة إلى الخطبة والسكة كدلالتين للولاء، فإنه لمن المحير عزوف المصادر والوثائق الموجودة، والتي تعود إلى الفترة العثمانية التعرض إليها، وإن وجدت شذرات فلا تذكرها إلا عرضا. وهو الأمر الذي يقودنا إلى التفسير السابق أعلاه، وكذا لعدم اهتمام العثمانيين فعليا، وبشكل أساسي بالضرائب، لوجود مصادر أخرى بديلة للدخل، تمثلت أساسا في موارد البحر ومغانمه، ومصادر أخرى؛ من تجارة، وجمارك، وأوقاف، وعائدات أراضي الدولة، وما كانت تتلقاه من هدايا من الدول الأوربية، ومن مساعدات من الدولة العثمانية وغيرها.

وقد تعرضت الضرائب السائدة في الجزائر، كما هي طبيعة الحكم العثماني وعهوده، وكذا البيئة الاقتصادية، والتنظيم العسكري، والإجراءات الإدارية والمالية، إلى تغيرات عديدة، وتقلبات أساسية خلال ثلاثة قرون. وبالمختصر الشديد، فقد عرفت الجزائر في العهد العثماني أطوارا لأنظمة الحكم؛ من عهد الولاة الأوائل المعينين من قبل الخليفة العثماني وهم البايلر بايات والباشاوات، ثم انتقل الحكم إلى حكام منتخبين محليا في الجزائر وهم الآغاوات والدايات. وهذا منذ سنة 925هـ/ 1519م إلى غاية 1246هـ/ 1830م. وخلال تلك الفترة كانت الدولة في احتكاك دائم مع مختلف الدول والأمم في العالم.

وقد شهدت الفترة المدروسة في أواخر العهد العثماني اضطرابات كثيرة، وتقلبات مهمة، مما أدى في النهاية إلى توقف عجلة العثمانيين وزوال حكمهم.

وربما كان من أهم أسباب صراع الدولة مع الرعية، من أجل ضرائب دائمة ومستقرة، وامتناعها عن أي استخدام منظم في الجباية، كان معارضة كبار الموظفين العثمانيين، ورجال الجيش الانكشاري، الذين كانوا دائمي المطالبة برواتبهم، ولم يكن أمام الدايات، إلا قبول

مطالبهم؛ ذلك أن قوة الانكشارية كان يحسب لها الحكام ألف حساب، خشية تمردهم والانقلاب عليهم.[1]

إن النظام الضريبي للعثمانيين في الجزائر، لم يتبع طريقا واحدا مستمرا ومتواصلا في التفسخ والانحدار، إن جاز التعبير؛ فقد عملت الحكومة المركزية على تقوية وجودها، ثم بفرض ضرائب جديدة، ولكنها معقولة إلى حد كبير. ومنذ منتصف القرن الثامن عشر الميلادي، وقعت الدولة في أزمات، نتيجة تراجعها كقوة في البحر الأبيض المتوسط، لصالح الدول الأوربية النامية، وما نجم عن ذلك من نقص مواردها البحرية، التي كانت تعتمدها أساسا في مواردها، ثم نضوبها مع مطلع القرن الموالي. لذلك لم يكن هناك بدٌ من التفكير في تعويض ذلك النقص بمصادر أخرى، فما كان أمامها إلا التركيز على داخل البلاد، وما يحتويه من خيرات، وكان في طليعتها الموارد الضريبية.

ومن هنا يمكن القول: إن تطور النظام الضريبي، في الفترات التي سبقت منتصف القرن الثامن عشر، لم تكن ذات بال يذكر، اللهم إلا نزر اليسير؛ نظرا لقوة الدولة، وقوة حكامها، وشدة ارتباطها بمركز الخلافة العثمانية نوعا ما، وكذا للراحة المالية التي كانت عليها خزينة الدولة آنذاك. بيد أنه ومنذ ذلك التاريخ، حدثت اختلالات كبيرة، كما أومأنا سابقا، عجلت بحدوث نوع من الإصلاحات كان أهمها الجانب الضريبي.

وحتى الفترة موضوع البحث، كانت مالية الدولة قوية، بفعل المداخيل الناتجة عن الغزو البحري، ولم تشعر الدولة بالحاجة إلى زيادة المداخيل المجباة. ومع بدء تزايد المصاعب المالية، بدأت الدولة باللجوء إلى وسائل عدة، كان أهمها المصادرات، والتوسع في الضرائب.

ومن الأهمية بما كان، النظر في الأسباب التي دفعت العثمانيين إلى ترك الوسائل البديلة لتمويل عجزهم المالي الناتج عن نضوب موارد الغزو البحري، واستمرارهم في الاعتماد على الضرائب بشكل حصري، خاصة وأن هذا الخيار، هو الذي حدد طبيعة النظام المالي للدولة حتى سنة 1830م. ومن بين البدائل كان الخيار الصناعي والتجاري والزراعي للدولة، كما أن زيادة الضرائب غدا، بسبب ثورات مطلع القرن 13هـ/ 19م، طريقة غير عملية آنذاك. وغالبا ما كانت الضرائب في ذاتها تخدم الاضطرابات. ولذلك فإن خيارات الدولة كانت إما

---

[1] كما حدث في حادثة نقل خزينة الدولة إلى القصبة في عهد الداي علي خوجة..

إقامة صناعة وتجارة وفلاحة للدولة وتشجيعها، أو الاعتماد على الجباية. لماذا إذا أصرت على الخيار الثاني، بعدما كانت قد استعملت الأول في بعض الفترات فيما سبق ؟

وفي نهاية القرن الثامن عشر الميلادي، عندما بدأت الدولة في عمليات التوسع في الحقل الضريبي، كانت، بدون شك، حاجات الدولة ومتطلباتها، وحتى إغراءات أموال الجباية كبيرة. ورغم إدراك العثمانيين لتلك السياسة، ومعارضة الجزائريين لها، فإن إقامة النظام الضريبي كان قد شُرع فيه وانتهى أمره، وبالتالي تأجيل حل المسائل الكبرى للدولة، وخاصة المالية منها، ظهرت وكأنها حل سهل بالضرائب، إذا قارنا متطلبات الدولة الاقتصادية والعسكرية التي ترافقت مع كل ذلك.

وإذا كان العثمانيون قد تمكنوا من حكم البلاد لفترة طويلة، وبعدد قليل، وبسياسة مثيرة للانتباه والدهشة، فإن سياسة مدينة الجزائر "المحروسة" عاصمة الإيالة والدولة الجزائرية الحديثة، امتازت بخاصية جمع الجزائريين في نظام مركزي موحد. وبميزة أخرى، ثمة ما يثبتها، وهي توجههم الناجح لإقامة دولة قوية ثابتة البنيان والأركان؛ لها سيادتها وجيشها وحدودها الواضحة المعالم، بعد إخضاع مختلف المناطق الجزائرية شرقا وغربا وجنوبا.

وقد شكلت استراتيجيات السيطرة، وتعزيز الاقتصاد بمختلف فروعه؛ من فلاحة، ومصنوعات، وتجارة، وخدمات، جزءا مهما من اهتماماتهم. والقول إنهم كانوا رجال حرب، ولم يهتموا بذلك في كثير من الإجحاف في حقهم. فلو أخذنا جانبا من جوانب الحياة مهما كان نوعه، لوجدنا أنهم فعلوا ما كان يجب فيه وزيادة. فالجانب التجاري مثلا، والذي يقال إنهم لم يهتموا به، وتركوه كما كان شأنه في ذلك شأن الفلاحة والصناعة لا يُعتد به، لأن الاعتناء بالتجارة، بشقيها الداخلي والخارجي، كان مهما بالنسبة إليهم لسببين: زيادة وفرة السلع في الأسواق المحلية وبالتالي زيادة العائدات الضرائبية، وكذا تعزيز وضع البحرية الجزائرية في عرض البحر الأبيض المتوسط. لذلك رأينا تطلع العثمانيين لتحقيق كلا الهدفين العسكري والاقتصادي. كما دعم العثمانيون تجارة القوافل مع مختلف المناطق الداخلية والخارجية. لكن من المسلم به أن هذا التوجه كان قد اصطدم مع مصالح العديد من الأطراف الخارجية.

وكان من الوسائل المهمة في تعزيز سيادة الدولة وترسيخها، فرض ما يتوجب من حقوق الدولة عن تلك الأعمال التجارية والمصنوعاتية والفلاحية. كان هذا في بادئ أمر بروز الدولة، ومع تطورها، ونموها في المجالات المذكورة، كان لزاما التوسع في المجالات الضرائبية

لتساير معها، وتواكب كل ما يستجد ويطرأ. ورئي من اللازم إصدار طرق جباية معترف بها. ولكل تلك الأسباب تحول العثمانيون، كما في كل دول العالم، نحو الضرائب.

وفي هذا المقام، سوف أتناول ثلاث ميزات أساسية مسئولة عن ذلك التداخل الخاص بين السياسات: التوجهات المركزية، والتوسع الاقتصادي والمالي، والتوسع المكثف في الضرائب.

01- المركزية والضرائب: كان خير الدين بربروس، المخطط الفعلي لإدارة عثمانية في الجزائر ممركزة بشكل مطلق، وما جعله يقوم بذلك ليس من قبيل الصدفة، وإنما كان له من التجارب مع بعض الجزائريين، والذين أراد في بادئ الأمر، أن يستعين بهم في بناء دولته، ما جعله يستعيض عنهم؛ بسبب مؤامراتهم عليه، والمتمثل في تعيينه لابن القاضي حاكما على الشرق الجزائري، ولمحمد بن علي على الغرب الجزائري. وما حدث له مع هذان القائدان؛ من تحالفهما مع الحفصيين والزيانيين ضده، جعله يستغني نهائيا عن الجزائريين في الحكم، ويجعل حكم البلاد أكثر مركزية في يد العثمانيين. وزاد من دور الانكشارية في الإدارات والجيش، على حساب الجزائريين أصحاب الأرض. [1] وخلال السنوات وخلال تلك العمليات، اتخذت عدة إجراءات صارمة، إضافة إلى إتّباع سياسة زيادة الضرائب، وتم ترسيخ احتكارات الدولة للسلع الأساسية، ومصادرة الأملاك والعقارات، التي أصبحت في حوزة الدولة، وكما تذكر المصادر توزيعها على من يخدمها، في مقابل إعطاء امتيازات ضرائبية. وخلال كل ذلك صدرت العديد من المراسيم أو القوانين المنظمة لسير الحياة اليومية للجزائريين. [2]

وكنتيجة لتلك الإجراءات ازدادت نسبيا، مداخيل الخزينة، بيد أن إصدار القوانين شيء وتطبيقها بنجاح شيء آخر. فقدرة التجار والفلاحين والحرفيين على التهرب معروفة جدا، وتنظيم الدولة لتلك المجالات أقل صعوبة من تنظيم الضرائب. والأكثر من ذلك، يبدو أن تدابير الدولة تلك، يمكن أن تكون قد ساهمت بزيادة حدة التهرب، والنقص في الجباية؛ إذ من المرجح

---

[1] - André Raymond, "***Provinces Arabes (XVI^{e}-XVIII^{e} Siècle)***", in, Robert Mantran: Histoire de l'Empire Ottoman, Fayard, Lille, 1989, p: 404-407.
- R. Mantran, "***Le statut de l'Algérie, de la Tunisie et de la Tripolitaine dans l'Empire Ottoman***", in, Atti del I Congresso Internazionale di Studi Nord Africani, Facolta di Scienze Politiche, Cagliari, 1965, pp: 3-14.

[2] وهذا ما يتضح في قانون عهد الأمان كتنظيم سياسي وعسكري، وفي قانون على الأسواق، كتنظيم اقتصادي.

أن التفتيش والإحصاء الصارم قد أديا إلى تحايل الناس، وإخفاء أموالهم وغيرها. مما يلاحظ أن الكثير من الإجراءات كانت تؤدي إلى نتائج عكسية.

ومما لا شك فيه، فإن تلك الإجراءات قد وُجهت بانتقادات قوية، ومعارضة من القوى والزعامات المحلية الجزائرية، ومن لدن بعض العلماء، الذين لم يرضوا بها؛ بفعل فقدانهم لمداخيل لا بأس بها. ومع ذلك، فإن العثمانيين كانوا قادرين على الاستمرار بسياساتهم تلك حتى نهاية حكمهم؛ بالجمع بين تدعيم السلطة المركزية، ونجاح نظامهم الضريبي، ولو عن طريق الحملات العسكرية، والتوسع في استغلال الأراضي، والغنائم وغيرها. لكن الملاحظ هنا، ليس تلك النجاحات الظرفية التي حققوها، وإنما في ذلك الضعف الذي بدأ يدب في أوصال دولتهم، نتيجة معارضة الجزائريين لتلك الإجراءات وتلك السياسات. وهو ما جعلهم يقعون لقمة سائغة في يد المحتلين الفرنسيين سنة 1830م.

وكان منطق الحكومة المركزية في الضرائب، ازدياد في التوسع، ليطال المجال المالي كله خلال أواخر العهد العثماني. وليتسنى لنا كشف دوافع تلك السياسات الصارمة، وتقييم مضمونها بشكل أفضل، يقتضي البحث في العوامل الأخرى، التي أدت إلى اعتماد تلك الإجراءات.

ولما كانت قدرات الحكومة المركزية السياسية والإدارية، غالبا ما تعين العائدات الضريبية، فإن "نقص" الشبكة الإدارية المختصة بجباية الضرائب، كان يفرض عليها تقاسم بعض العائدات المالية مع القوى النافذة في المناطق المختلفة. إلا أنه وحسب ما يبدو من ثورات مطلع القرن التاسع عشر الميلادي، فإن ما يستنتج هو أن الدولة، قد بدأت حملة للقضاء على تحالفاتها مع الزعماء الجزائريين. ولذلك تمكنت من فرض سيطرة أكبر بحملاتها العسكرية، على عملية جباية الضرائب. ومن خلال هذه المركزية، تمكنت الدولة من زيادة العائدات المستخلصة بشكل أكبر.

02- النمو الاقتصادي والاستقرار المالي: وحتى نهاية القرن الثامن عشر الميلادي، كانت البلاد الجزائرية تعيش فترة استقرار، وهدوء وسكينة، وتوسع اقتصادي. ورغم أن الوثائق الأرشيفية حول الإنتاج شحيحة نادرة، إلا أن الموجود من المصادر يشير إلى توجه إيجابي مستمر ومنتظم في الزراعة، والنشاطات الحرفية، وحدث توسع واضح في التجارة البرية، بينما

كانت التجارة البحرية في البحر المتوسط، في معظمها بيد الفرنسيين، حتى الثورة الفرنـــسية.[1] وكانت هذه الفترة كذلك فترة استقرار مالي لخزينة الدولة.

ورغم أن التوسع الاقتصادي، والاستقرار المالي، وتنامي مداخيل الدولة، قـــد ســـاعد خزينة الدولة، إلا أن العثمانيين لم يصلوا إلى ذلك، إلا بعد أن ناضلوا لسنوات من أجل تكريس كل ذلك التوسع والاستقرار.[2]

وقد شكلت فترة حكم محمد عثمان باشا داي الجزائـــر (1766- 1791م/ 1179- 1205هـــ)، عهدا مميزا في النظام الضريبي العثماني في الجزائر، بل وفي كل المجالات؛ بـــسبب طول مدة حكمه، وبسبب سياساته الحكيمة والرشيدة، بحيث كان ذا بعد نظـــر في مختلـــف مسائل الدولة واهتماماتها. إذ رافق عهده أوضاعا نادرة، وسياسات استثنائية للحكم العثماني.[3] وكانت السياسات التي اعتمدتها الدولة في المجالات الاقتصادية والمالية والضريبية، لم يكن لهـــا مثيل في العقود اللاحقة. كما كان عهدا مميزا في عهد الدايات، وفي ممارسات الدولة وتوجهاتها نحو سكان الإيالة. إلا أنه وخلال تلك السنوات، فإن سياسة زيادة مقادير الضرائب قد اتبعت بشكل منظم ودوري، وذلك لتعويض النقص الذي عرفته موارد الدولة البحريـــة الأساســـية، ولتأمين التكاليف الباهظة للجيش، ولصد الحملات العسكرية الخارجية، ولتوجيه الحملات إلى وهران التي بقيت محتلة من قبل الإسبان، وتجهيز الحملات كذلك إلى دواخل الـــبلاد تأديبـــا للعصاة والمتمردين عن الحكم، والرافضين لدفع الضرائب وغيرها.

ورغم أن بعض تلك العمليات، والممارسات العثمانية هذه قد درست كـــثيرا، إلا أن كثيرا من الأسباب التي كانت وراء ذلك لا تزال غامضة.

ولقد ساعدت التطورات، التي عرفتها جزائر أواخر القرن الثامن عشر، في مجال التوسع الاقتصادي، والاستقرار المالي على تزايد الترابط الداخلي وتناميه، إن لم يكن قد تقوى أكثـــر.

---

[1] Voir/ - P. Masson, ***Le Commerce Français dans le Levant au XVIII^{e} Siècle***, Paris, 1911.

[2] مثلا، بذل العثمانيون جهودا جبارة في سبيل التوسع في المناطق الجزائرية، وتحرير المحتلة منها، وتوحيدها، وتوطيد دعائم حكمهم، وتثبيت إداراتهم ونظمهم، وهذا منذ مطلع القرن 10هـــ/ 16م.

[3] وصل حكم هذا الداي ربع قرن، ورافق في حكمه للبلاد بمناطقها الثلاث، ثلاثة من البايات الكبار؛ محمد بن عثمـــان الكبير باي معسكر ثم وهران والغرب الجزائري، ومحمد الذباح باي التيطري والوسط الجزائري، وصالح باي قسنطينة والشرق الجزائري.

وإن كان ما يذكره الدارسون من أن الجزائر منذ ارتباطها بالدولة العثمانية، خاصة في عهـــد البايلر بايات الحكام الكبار، كانت أقوى، وكانت تسير بشكل أفضل من العهود الموالية. لكن المتمعن في المصادر، يجد أن الفترة التي ذكرناها أعلاه كانت أقوى وأحسن مما هو مفترض. [1]

03- التوسع في النظام الضريبي والاضطرابات: تعرضت مالية الدولة وضرائبها، منذ أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، إلى عدة هزات، وتلقت ضربات قوية؛ نتيجة عوامل عديدة ذكرناها سالفا، فكانت اختلالات موازين القوى لصالح الأوربيين، وحملاتهم المكثفة على البلاد في طليعتها. وعلى الرغم من أن هاذين العاملين قد أوجدا مصاعب مالية هائلة للدولة الجزائرية، إلا أنه تصرفات العثمانيين أمكنتهم من تجنب شح الخزينة، وتم الاعتماد على مجالات عديـــدة تعويضا عن نقص مغانم البحر، وبقت، مبدئيا، محتويات الخزينة دون تغيير حتى الثلث الأول من القرن التاسع عشر.

وخلال الأربعة عقود الأخيرة من العهد العثماني، حاول العثمانيون، بكل ما أوتوا مـــن قوة، إنقاذ الدولة، التي اختلت موازينها، وتراجعت مكانتها عالميا. فولوا وجـــوههم صـــوب الداخل للمجتمع الجزائري، لتشكيل حكم متوازن، وإدارة كبيرة، وجيش قـــوي، وسياســـة داخلية محكمة؛ لأن لا قوة ولا سياسة خارجيتين، إلا بسياسة داخلية رشيدة. وخلال ذلـــك بسطت الحكومة المركزية سيطرتها على جزء كبير من الموارد والمداخيل من الأقاليم الجزائريـــة. ذلك التوجه المركزي كان مساعدا على فهمهم للسياسة المطلوبة، كما كانت سياسة الزيادة في الضرائب واضحة لديهم.

وما ساعد الدولة في تعزيز سياستها المركزية، كان النقص الخطير في المـــوارد الماليـــة، فأصبحت الخزانة تعاني من مجاعة في الأموال. فاتخذت الحكومة إجراءات صارمة، كما كـــان دأبها دائما في كل ما يخص أموال الخزينة وما يخرج منها، والتي كانت تعتبر شيئا مقدسا لا يمس إلا في الضرورة القصوى والشديدة. [2] حتى ولو تعارض ذلك مع التوجهات الكبرى للدولـــة، والسياسات التقربيّة من السكان، والهادفة إلى تشجيعهم على بذل الجهود والتضحيات.

[1] والدليل على ذلك، أن المصادر تذكر أن الجزائر لم تعرف طوال العهد العثماني بايات أقوياء في الأقاليم الثلاث، كمـــا عرفتهم في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي.

[2] فهناك من الدايات من كان لا يتورع عن فرض الضرائب أو مصادرة الأملاك لمنح رواتب الجند دون العودة إلى بيـــت المال. وقد كان في فكر العثمانيين أن وجود خزينة مملوءة، يعد وسيلة لتعزيز سلطة الحاكم واستقلاليته، لذلك رأيناهم

جـ– سياسة التشدد في جباية الضرائب:

1– السياسة الضريبية: يطرح النظام الضريبي أسئلة مهمة حول طبيعة السياسات الاقتصادية للدولة. فقد أكدت الدراسات منذ زمن، على أن العثمانيين في الجزائر كانوا يتدخلون بانتظام في مختلف العمليات الاقتصادية، لتأمين التموين الدائم لعاصمة الدولة "المحروسة"، ولاقتصاد المدينة، وللقصر، وللجيش، وبشكل عام للمحافظة على التوازن التقليدي بين المنتجين، من فلاحين ونقابات المصنعين والحرفيين، والمستهلكين من سكان المدن. ومن منطلق هذا المفهوم، استخدم العثمانيون نظما محكمة وصارمة، تدل في مجملها على رسوخ قدم الدولة لديهم، وفي شتى مجالات الحياة؛ من وجود إدارات مختلفة، وعملات عديدة، وتنظيم للتجارة والأسواق والأسعار والمكاييل والموازين وغيرها. [1]

وثمة ما يكفي من الأمثلة والدلائل وحتى الوثائق، التي تثبت أن العثمانيين أصبحوا، وبشكل مطرد مع مرور الأزمنة في الجزائر، أكثر وعيا بتسيير شؤون البلاد وتنظيمها. وقد يقال إنه كانت لهم سياسة تدخّل تقليدية، خاصة في المسائل الاقتصادية، لكن الواقع أن العثمانيين عرفوا أن ذلك لا يتوافق جوهريا مع الوقائع الأساسية للاقتصاد، ولا يمكن فرض إرادقم لفترات طويلة. ولهذا السبب بالذات، فإن سياستهم أضحت وبشكل متزايد انتقائية. وكانت تستعمل بشكل خاص لتموين العاصمة والجيش ولعدد معين من السلع، بل الأهم من ذلك أن تدخلاقم أصبحت وسيلة مستخدمة للظروف غير الاعتيادية؛ كفترات عدم الاستقرار والثورات، والأوبئة والمجاعات وغيرها، مما يعني أن سياسة التدخل لم تكن بالثابتة.

وبسبب وجود عدد ضئيل من الوثائق والنصوص التي تتناول المسائل الاقتصادية بما فيها الضرائب، فإن معرفتنا للفكر الاقتصادي العثماني هي محدودة جدا. ومع ذلك لا يزال ممكنا

=يتبعون سياسة الاحتفاظ باحتياطي ضخم في الخزينة، وهو ما تظهره محتوياقما التي وجدها الفرنسيون سنة 1830 واستولوا عليها كلها.

[1] نظرت الدولة العثمانية إلى الجزائر، وكل إيالات بلاد المغرب، على أنها مناطق بعيدة، وأراضي الجهاد؛ لمتاخمتها للدول الأوربية واحتكاكها المستمر واصطدامها الدائم مع تلك الدول. وتصرفت الجزائر، رغم بقاء روابطها مستمرة بعاصمة الخلافة استانبول، وكأنها دولة مستقلة، وأصبحت الميول الاستقلالية أسهل بسبب البعد، وتزايد ضعف الدولة العثمانية. بيد أنه، ومع ذلك، فإن حكام الجزائر لم يشاؤوا قطع كل علاقاقم، مع استانبول وإعلان الاستقلال النهائي. وبقيت مرتبطة أو في حالة تبعية نسبية: (*dependence*). يضاف إلى كل هذا، العوامل الدينية المرتبطة بالولاء، وكذا الأسباب السياسة والعسكرية، المتمثلة في حاجتهم إلى تجنيد العساكر من شبه جزيرة الأناضول.

تتبع تطورات ذلك الفكر من خلال دراسة وسائل الدولة وممارساتها في حكم البلاد. فهذه الأخيرة توضح أن نظام الحكم سرعان ما تعلم، إن لم يكن على دراية أصلا، أن سياسته "التدخلية" في المسائل المالية والضريبية، كانت أكثر صعوبة من التدخل في التجارة واقتصاد المدينة، ذلك أن فرض مختلف أنواع الضرائب، كان من السهل على السكان تجنبها، أكثر من التجارة بمخلف أشكالها. ولهذا فإن طول مدة حكم العثمانيين ومكوثهم في الجزائر، وبعددهم القليل جدا، كان بسبب تسييرهم المحكم، ونتاج سياستهم المرنة والعملية في المال والمسائل الضريبية، وبالأحرى مقدرة الدولة على إعادة تنظيم ذاتها، كوسيلة للتكيف مع الظروف المتغيرة. تلك المرونة تذهب بعيدا في تفسير طول عمر العثمانيين في البلاد. وهذا الأمر يدفعنا كذلك، إلى إعادة تقييم تلك الممارسات المالية والضريبية، والنظر في فرضياتنا حول السياسات الاقتصادية، والذهنية العثمانية.

إن الباحث في النظام الضريبي، تواجهه تحديات وأخطار، تتمثل في مجموعة من المصادر والوثائق، التي كتبها مؤرخو الأحداث والبلاط، والذين قدموا، ثم كرروا، نتف وشذرات عن الضرائب، وأنواعها، وقيمها، وكيفية جبايتها، وكل ما يتعلق بمالية الدولة. بيد أن جزءا لا بأس به منها مبهم غير واضح، أو مغلوط ومضلل. والفصل بين الغث والسمين، يقتضي وضع مقاييس ومعايير للضرائب، لنتمكن من خلالها مقارنة تلك الروايات والتأكيدات مع أشكال موثقة من الحقائق.

2– ما أسباب التوسع في الضرائب والتشدد فيها؟ نحاول في هذا المقام، توخي الحذر في دراستنا، قدر الإمكان؛ في تحليل الأسباب الحقيقية لظاهرة التوسع في الضرائب والتشدد فيها. كما نركز على أن الحكام، وفي مختلف الفترات والعهود، قد سعوا لإقامة نظام ضرائبي، منظم بإحكام، لحاجات الدولة، ونُظهر أن الضرائب، كانت نتاج احتكاك بالمجتمع، وكانت ظاهرة عادية تقريبا، بالنسبة للدول. فالضرائب دائما تبدأ بشكل تدريجي، حيث تكون تشمل أماكن قليلة وكميات محدودة، لكنها لن تلبث حتى توشك على تشكيل قاعدة إستراتيجية لاقتصاد الدولة. فكان كلا من العثمانيين ثم الفرنسيين في بدأ أمرهم كذلك، ومع تسارع توسعاتهم في البلاد، وفرض سلطاتهم عليها، غدوا أكثر اهتماما بالضرائب وبكيفيات تحصيلها.

وللتوسع في أسباب التوسع في الضرائب، علينا العودة إلى الطابع المميز لتلك العهـــود، والتي تعرض وثائقها ومصادرها تقييما واضحا رابطا بين الضرائب وازديادها، وتظهر تلازمـــا تاما بين مقادير الجباية ومستوى المنتجات والمحاصيل والأملاك في البلاد.

ومن الأسباب الأخرى؛ يمكن القول: إنه من الخطأ ربط ارتفاع الضرائب كلية بالتشدد لوحده، أو بالزيادات في المقادير المستخلصة لوحدها، أو حتى بالتزايد السكاني وما يرافقه مـــن زيادات في الإنتاج لوحده كذلك. ولكن يجب مناقشة كل ذلك بالتفصيل، وبدراســـة نقديـــة لمختلف التفسيرات النابعة من مختلف المصادر.

وإن هذا الأمر ليعتبر فرصة سانحة لإعادة النظر في شتى الحالات، علـــى ضـــوء هـــذه التأويلات. فكان كلا من العثمانيين والفرنسيين يركزون على الضرائب وضرورة تحصيلها كما ينبغي، وطلبا لكل أموال الجباية، الأمر الذي يبدو معقولا من هذه الناحية. لكن مـــع وجـــود روابط دينية ونفسية، وخلفيات تاريخية متباينة، يمكن تقديم ذلك على أنه دليل قوي على انتشار التذمر، ثم بعد ذلك قيام الثورات. ومع ازدياد جبايات الدولة، إن سواء كانت بشكل قانوني، أو بالتشدد الزائد عن الحد، ونمو مشاعر السخط التي تجمع شرائح سكانية عديـــدة، والقـــوى النافذة بشكل خاص، أخذ السكان في استخدام وسائل التحايل في الدفع، ثم التهرب بالوسائل المتاحة، فالقيام بشن الثورات في مرحلة لاحقة.

وكل ما قلناه، لا يعني بالضرورة، أن تغيرات الضرائب المؤدية إلى، مـــا عبرنـــا عنـــه، بثورات الضرائب كان ظاهرة جزائرية خالصة. بل على العكس لأن هـــذه النظـــرة حـــدثت وتكررت في دول عديدة من العالم، بما فيها الدول العربيـــة والأوربيـــة، وأن التطـــورات في الضرائب وتوسع عملياتها، كان جزءا من ظاهرة شاملة في العالم أجمع خلال تلك العصور.

وفي نفس الوقت، يجب أن لا نستبعد الزيادات الضريبية، إمكانية أن يكون قسم مـــن الارتفاع، كان بسبب انتقال ظاهرة زيادة الضرائب من خلال النمو الاقتصادي. ربما ساهمت زيادة الضرائب في حد ذاتها، واستمرار مختلف العمليات الاقتصادية، في عملية تطـــور هـــذه الأخيرة، وذلك بإيجاد طلب كبير يقابله إنتاج أكبر. وبعبارة أخرى الزيادات في الضرائب يمكن أن تكون قد أسهمت في نمو الزراعة والتجارة والمصنوعات.

ويمكن القول استناداً على ما ورد فيما سبق، إنّ ضرائب البايلك، كانت أقل وطأة مما كان يعتقد، ومن الطبيعي أن لا تكون مرهقة جدا؛ ذلك أنّه عندما يثقل هذا النظام الجبـــائي

كاهل الفلاح مثلا بالضرائب، يكون قد قضى على مصدر دخله، وعلى العامل الأساس للنشاط الاقتصادي. [1]

ولقد تطرقت العديد من المصادر إلى السياسة الجبائية لبعض الحكام، أمثال صالح بـــاي ومحمد الكبير وغيرهما، واللذان تثبت أغلب المصادر أنّهما لم يكنا متشددان في جباية الضرائب المستحقة من السكان والقبائل الخاضعة، التي تريد تسديد ما عليها، وإنما يتشددان مع المنـــاطق المتمردة أو العاصية، ويجبيان ما عليها. [2]

وقد ذكر ابن هطال التلمساني أن الباي محمد الكبير، قد نشر الأمن، وأخضع القبائـــل المتمردة على الحكم العثماني، وأنه: «... ما انتصر على الجميع وأخضعهم للحكم التركـــي، وملأ خزينته بما أدوا له من ضرائب. كما أدخل بعضهم في المخـــزن، فأصـــبحوا منقـــادين، ولحكومته مخلصين...». [3] وهذا يدل على أنّ هذا الباي، لم يكن متشددا في جباية الضرائب، وإنما توسع في تحصيل الضرائب من المناطق التي لم تكن تدفع من قبل؛ بمعنى أنّه وســـع نفـــوذ البايلك.

وقد ذكر حمدان خوجة أمثلة عديدة، على عدم تشدد العثمانيين في جباية الـــضرائب، وذكر أنّ السكان، لم يكونوا يدفعون الضرائب للعثمانيين، إلا في مقابل قيامهم بحفظ الأمـــن، وحمايتهم، وإنفاق تلك الضرائب في سد حاجات الفقراء، والمساكين وغيرهم. [4]

إذا لم تكن سياسة العثمانيين الجبائية متشددة، فإنّها كانـــت تقـــوم علـــى العدالـــة والإنصاف، وأنّ الموظفين العثمانيين كانوا يرددون لأبنائهم وخلفائهم: «إنّنا أجانب لم نخضع هذا الشعب، و لم نمتلك البلد بالقوة ولا بحد السيف. إننا لم نـــصبح ســـادة، إلا بالاعتـــدال واللطافة!. وفي بلادنا لم نكن رجال دولة، وإنما حصلنا على ألقابنا ومراتبنا في هـــذه الأرض،

---

[1] وحسب الأستاذ عمر بن خروف فإنّ الضرائب في نهاية العهد العثماني كانت خفيفة خلافا لما هو رائج من أنّ كاهل الرعية كان مثقلا. فما كان مفروضا على الإمارات المحلية مثل بني عباس، وبني القاضي هو شيء قليل رمزي. راجع/
– «مداخلة»، مرجع سابق.

[2] – أحمد بن هطال التلمساني: مصدر سابق، ص: 37. – ابن المبارك: مصدر سابق.

[3] نفسه ، ص: 17.

[4] مصدر سابق، ص: 89.

فهذه البلاد إذن وطن لنا، وأن واجبنا ومصلحتنا تتطلب منا أن نعمل على إسعاد هؤلاء السكان، كما لو كنا نعمل من أجل أنفسنا». [1]

كما أنّه، وإذا كان أخذ الضرائب هو عمل الجور الذي كثيرا ما نعتت به الإدارة العثمانية، فإنّه لم يكن هناك حسب حمدان خوجة نفي، ولا نهب، ولا تقتيل. [2] بعد أن تأكد للعثمانيين قوة السكان التي لا يمكن قهرها، ولا إخضاعها بالقوة، و إنما باللين، والتسامح، والإدارة الحسنة. [3]

إلا أنّ هذا لا يعني أنّه لم يكن هناك تشدد في بعض الفترات، ومن قبل بعض الحكام، الذين جمعوا أموالا ضخمة.

وقد ذكر حمدان خوجة عن الباي حسن مثلاً، أنّه لما استسلم للفرنسيين جاء إلى الجزائر العاصمة واحضر معه عددا من الهدايا، وزعها على الجنرال كلوزيل، وأسرته، وكل من كان محيطا به، وتمثلت في الكثير من الحلي، السيوف الذهبية، وغيرها من أسلحة الزينة المحلاة بالأحجار الكريمة. كما أرسل أيضاً إلى ذلك الجنرال 2000 رباعي ذهبي (170 ألف فرنك)، ثم أرسل له مرة أخرى 10 آلاف سلطاني ذهبي (90 ألف فرنك). كما ذكر أنّ اليهود أخبروا الفرنسيين أنّ هذا الباي، كان أغنى من حسين باشا، وأنه كان عندما يأتي إلى الجزائر قد تعود أن يقدم كثيرا من الهدايا لجميع أفراد الداي وحاشيته. [4]

وما يثبت كذلك تشدد هذا الباي وتعسفه في جمع الضرائب ما نجده في إحدى الرسائل التي بعثها بنفسه إلى الجنرال "بيرتهوزين" (*Berthezene*)، أغلب الظن أنّها كتبت سنة 1831م/ 1247هـ تثبت أنّه كان يجمع أمولا ضخمة. فقد أخبر الجنرال المذكور أنّه ترك في وهران ما يلي: 04 آلاف صاع من القمح، و2000 صاع من الشعير، و230 بغلا جيدا، أقلها قيمة 100 بوجو، وعدد 15 من الخيل العتاق، أقلها قيمة 2000 دورو إسبانية، والعديد من الخيام، والسمن، والزيت، ومتاع المحلة، والرصاص، والبارود، والجمال، والبقر، والغنم، والبغال،

[1] نفسه، ص: 131.

[2] نفسه، ص: 252.

[3] نفسه، ص: 127.

[4] نفسه، ص: 289-290.

والخيل ما قيمته ملايين من الفرنكات.[1] لذلك فلا عجب إنّ كان رد فعل الرعية هو رفض الاعتراف بسلطته مباشرة بعد الاحتلال، وقبل ذلك الثورة ضده وضد من سبقه من البايات.[2]

ولا بد من الإشارة إلى أنّ سياسة البايات مع السكان، كانت تتغير من باي إلى آخر وفقاً للمصلحة التي يجنوها من وراء ذلك؛ فمثلاً أصبحت قبائل بني عامر قبيلة مخزنية في عهد الباي بوكابوس، أيام الثورة الدرقاوية التي ظهرت في أوطانهم، فقام شيخهم شط وليد دموش بالذهاب إلى الباي، وطلب خدمته فأقره على ذلك. لكن الباي علي، أعادهم إلى صف الرعية من جديد.[3] وربما هذا بسبب الحاجة إلى ضرائب إضافية، باعتبار أنّ القبائل المخزنية لم تكن تدفع كثيرا من الضرائب.

وقد لاحظ "سيمون بفايفر"، أنّه عندما يحين موعد الدنوش، كان باستطاعة الباي أنّ يمارس كل أنواع التعسف في إقليمه الخاص؛ فيرغم رعاياه على دفع الضرائب التي يريدها، وفي وسعه أنّ يهاجمهم أيضاً ويقتلهم، وينهب أموالهم، ويعاملهم معاملة سيئة، فيزيد بذلك من ثروته قد استطاعته.[4] كما أنّ الباي وفي أثناء عودته من تقديم الدنوش، يقوم بمفاجأة القبائل، وإرغامها على تقديم الهدايا،[5] وذلك بشنه لحملات عليها، حيث لا يكاد يمر وقت طويل حتى يكون قد جمع ثروة مهمة.[6] ففي بايلك الشرق، كان يقوم البايات، باستلاف أموال من الناس في وقت الدنوش، ويعطون لهم تذاكر تثبت ذلك، لكن غالبا ما لا يرد ذلك الدين.[7]

وقد ذكرت بعض المصادر أنه عندما يتولى البايات مهامهم، كانوا يقومون بجمع كمية من الأموال، وإخفائها لأعقابهم وذويهم، حتى إذا اقترب موعد الدنوش، يأخذون أموال الناس

---

[1] A. Mouliéras: «***Documents arabes, texte arabe et traduction française d'une lettre écrite par Hassan 33 e dernier bey d'Oran au général BERTHEZENE.***», in, B.S.G.O, T 12, Oran, 1892, pp: 544-545.

[2] انظر عن هذا/ – محمد بن الأمير عبد القادر: مصدر سابق.

[3] W. Esterhazy: op.cit, p: 267.

[4] مصدر سابق، ص: 197.

[5] M. Rozet: op.cit, T 03, pp: 394-395.

[6] جيمس ليندر كاثكارت: مصدر سابق، ص: 118.

[7] م .م. و.ج، مجموعة رقم: 1642؛ رسالة: 27 من أحمد باي إلى الداي حسين مؤرخة في 16 ذي الحجة 1244هـ/ 1828م.

ظلماً بالمصادرة والنهب، والغزو على أموال السكان. لذلك توالى تعيين البايات وعزلهم، والبلاد لا تزداد إلاّ نقصاً وضعفا. [1]

ولما كان كل موظف يعمل كل سنة على دفع مبلغ محدد سلفا، [2] فإنّه كان يتشدد مع السكان في الجباية، لذلك كان هذا العمل مربحا جداً، ويُوصل ذلك الموظف إلى الثراء في آخر المطاف. [3]

وتبين لنا إحدى الوثائق، أنّه كانت هناك ضرائب تتعلق بالأرض، سواء كـــان أهلـــها حاضرين أم غائبين؛ وذلك مثل أولئك الذين كانوا يهاجرون إلى المدينة بقصد التهرب من دفع الضرائب. [4] وهذا يدل كذلك على التشدد في الضرائب.

ولتوضيح ثقل الضرائب على السكان، نجد أحسن دليل على ذلك، عند قبائل الرعيـــة بصفة خاصة، حيث ذكر الأستاذ ناصر الدين سعيدوني اعتمادا على تقرير "وارنييه"، [5] الـــذي اعتمد على وثائق الفترة، وخرج بقيمة إجمالية، هي أنّ كل قبيلة كانت ملزمة بدفع ما قيمتـــه 146 فرنكاً في المنطقة الوهرانية.

وقد أعطى كذلك "وليم شالير" أمثلة، على درجة اســـتبداد العثمـــانيين بالـــسكان، وشيوخهم، وعن علاقات الشعب بحكومته؛ وذلك مثل طلب الحكام من شيوخ القبائل أموالاً طائلة لدفع مرتبات الجند. [6] وحسب أحد موظفي الداي، فإنّ تكاليف الجيش والبحرية، كانت تقدر بـــ: 12 مليون فرنك سنويا، وفي المقابل كان مجموع الضرائب المستخلصة من كامـــل الإيالة هو 20 مليون فرنك. [7]

---

[1] أحمد الشريف الزهار: مصدر سابق، ص: 160.

[2] فكان الباي يطلب مثلا من قياد العشور بلوغ مقدار صاف من كل تكاليف النقل والجباية، ربما هذا ما يفسر التشدد في الضرائب .انظر/ - M. P. Clausolles: op.cit, p: 216.

[3] M. Rozet: op.cit, T 03, p: 376.

[4] راجع نص الوثيقة عند مصطفى أحمد بن حموش: **فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني الجزائـــري (965هـــ/ 1549م– 1246هـــ/ 1830م) من واقع الأوامر السلطانية وعقود المحـــاكم الـــشرعية**، ط01، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، سلسلة الدراسات الفقهية (05)، دبي، 2000م، ص: 44.

[5] Warnier: ***Résume des recherches sur l'impôt particulièrement dans le tell oriental et dans le tell occidental***, in, A.O.M, f 80–522, d'après, N. Saidouni, op.cit, p: 163.

[6] مصدر سابق، ص: 68-69.

[7] G. Esquer: op.cit, p: 552.

هناك سؤال عام آخر يتعلق بالممارسات الضريبية العثمانية في آخر عهـــدها، وطبيعـــة تدخل الدولة ومدى سيطرتها. كان النظام العثماني، مقارنة بالشريعة الإســـلامية، وبالـــدول الإسلامية التي سبقتهم، أكثر تدخلا وسيطرة في الضرائب، وفي كل السياسات الاقتـــصادية. حيث كانوا يُخضِعون التجارة بفرعيها الداخلي والخارجي، وتنظيم الأسواق، وتأمين المـــؤن الكافية للجيش، وللعاصمة ومختلف عواصم البايلك. وبلغ الأمر ذروته لمّا أصـــدر العثمـــانيون تنظيمات كثيرة، وقوانين متعددة، كان أهمها "**عهد الأمان**" الأول والثـــاني (في 1086هـــــ/ 1654م، وفي 1161هـــ/ 1748م)، [1] الذي تناول نواحي مختلفة من الحيـــاة. واســـتمرت الحكومة العثمانية في تطبيقه، نسبيا، حتى سقوط الدولة في سنة 1830م.

وقد يقول قائل إن تلك القوانين كان هدفها جعل العثمانيين أنفسهم أكثر تـــدخلا في المسائل الاقتصادية والاجتماعية. في الواقع هناك بعض الأسباب التي تجعل تلك القوانين تعطـــي صورة مضللة، وخاصة في المسائل الضريبية. ففي المقام الأول، كانت فترة أواخر العهد العثماني استثنائية بالنسبة للظروف المالية التي مرت بها. فالدولة واجهت نقصا حادا في المـــوارد الماليـــة خلال تلك الفترات. وهذه الظروف غير العادية، اجتمعت مع توجهـــات الحكـــم المركـــزي الماسك، في داخل البلاد، بقبضة من حديد. بيد أن حقيقة الأحوال تثبـــت أن معظـــم تلـــك القوانين والترتيبات المتعلقة بالجوانب الضريبية لم تكن تفرض إلا نادرا، وفي فترات لاحقة.

كما أن تلك السياسات الاقتصادية للعثمانيين في البلاد، لم تكن، من ناحية ثانية، تعني بالضرورة، أن الحكومة قد نجحت في تحقيق النتائج المرجوة. فكان من الصعوبة على العثمانيين، قليلي العدد، أن يضبطوا مختلف العمليات الاقتصادية، والأكثر صعوبة مراقبة كـــل الجوانـــب المتعلقة به. وكان الموظفون الإداريون يدركون جيدا أن الرعية، كانت قادرة على التهرب من قوانين الدولة وتنظيماتها بسهولة. وبملاحظة الحكام العثمانيين لكل تلك السياسات، بأنهـــا لم تعطي دائما النتائج المتوخاة، أصبحوا، بفعل هذا السبب، يمارسون سياسات أكثـــر انتقائيـــة،

=ولعل هذا ما أدى بحكومة الأمير عبد القادر فيما بعد، ولكي تقضى إلى الفساد والرشوة، وطرق ابتـــزاز أمـــوال الشعب وغير ذلك مما اشتهرت به الإدارة العثمانية، حيث خصصت حكومة الأمير مرتبات لجميع الموظفين تدفع بالمال العيني، وبمواد التموين. راجع/- إسماعيل العربي: «**حكومة الأمير عبد القادر وإدارتها**»، في، مجلة الثقافـــة، ع: 75، الجزائر، 1983، ص: 223.

[1] انظر أرقام الوثائق العثمانية المتعلقة بعهد الأمان سابقا.

وخاصة في الفترات التي تضطرب فيها الأحوال الاجتماعية والاقتصادية، وتحدث ثورات وأزمات. وبشكل عام فقد أظهر العثمانيون قدرا كبيرا من المرونة والواقعية.

وأحد أكثر الأمثلة تعبيرا عن تلك المرونة، يتعلق باعتبارهم من التاريخ والتجارب والأحداث التي مرت بهم، وحتى لا تتكرر. [1]

وسياسة الدولة تجاه الضرائب تقدم مثالا آخر للواقعية؛ فقد شجعت الدولة الأعمال الحرفية والتجارية والفلاحية، حتى ولو تطلب الأمر في بعض الحالات الإعفاء من الضرائب، وإعطاء الكثير من الامتيازات. [2]

١ – مراجعة أنظمة الضرائب وزيادة فرضها: شكّلت الضرائب في العقود الأخيرة من العهد العثماني أحد أكثر المجالات تأثيرا على الحياة العامة، وموضوعا لدراسات بعض الباحثين في مختلف المجالات. فارتفاع الضرائب وزياداتها، والمعبر عنها بالتشدد الضريبي. تعد لدى الكثيرين، واقعا مقبولا بشكل واسع، وحقيقة جد موثوقة. ومن المعلوم أن مختلف الضرائب لم ترتفع بنفس الوتيرة إن لم تكن تناقصت أصلا.

وبما أننا حددنا، أن ازدياد الضرائب كان محدودا، مقارنة بدول أخرى في العالم آنذاك، ومقارنة بمن خلفهم من المحتلين الفرنسيين، فإن بعض الدارسين قد طرحوا تساؤلات جدية حول ما يمكن أن نعبر عنه بـ: "ثورة الضرائب". إلا أن ذلك الارتفاع في الضرائب قد بدا في نظر الكثير من الزعماء الجزائريين، قاسيا وغير مسبوق في خطورته. وكان بالتأكيد عبئا ثقيلا عجزت الأكتاف عن حمله؛ خاصة من ناحيتي الاقتصاد، والمجتمع.

إن فرض الضرائب في الجزائر العثمانية، حسب الافتراضات، التي لا تزال سائدة منذ وقت طويل، كانت محصورة في الضرائب الشرعية ككل، والرسوم الجمركية ورسوم الأسواق في المدن وبعض المناطق الريفية الخاضعة. إلا أن الدراسات المعاصرة، أظهرت أن كلا من سكان المدن والكثير من سكان الأرياف، كانوا جزءا من النظام المالي والاقتصادي ككل، حيث حدثت زيادات ملموسة في الجوانب الضريبية، مما يعني أنه، بالضرورة، كانت هناك طفرة اقتصادية ومالية. والمحصلة أنها وفرة في المنتجات. وهو ما تثبته المصادر؛ من توافق عدد السكان

---

[1] انظر/ – حمدان خوجة، مصدر سابق، في مواضع عديدة.

[2] انظر/ – الشويحت، مصدر سابق.

والنمو الاقتصادي.[1] ونتيجة لذلك، أيضا، ظهرت في الجزائر خلال العهد العثماني نماذج كثيرة من الأسواق الأسبوعية والموسمية، حيث يبيع الفلاحون والحرفيون جزءا من منتجاتهم. كما أن تلك الأسواق، قد قدمت فرصة مهمة للاحتكاك بين كافة شرائح المجتمع، والتداول عملة كان أو مقايضة، وفي حالة النقد تسمح الأسواق بانتشار العملات بين الناس.

وهناك أمر آخر، وهو أن الإجراءات المتعلقة بمختلف الضرائب، تظهر بجلاء كبير، أن الدولة قد حددت لكل منطقة سكانية، قائمة من النشاطات، التي كانت تخضع للضرائب، ناشرة قوائم مفصلة بالرسوم المتعلقة بكل سلعة وبكل نشاط.[2] تلك الإجراءات لا تعطي معلومات عن الضرائب فقط، ولكن تشير أيضا إلى التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري.[3]

ومن المفيد أيضا، في تقديم رؤى واضحة حول مدى تغلغل الضرائب في الاقتصاد الجزائري، أن تُدرس الإحصاءات الموجودة في بعض الدفاتر، بغية تقديم تقييم لمصادر المداخيل الجبائية للدولة.[4] ولما كانت الدولة تجمع الضرائب من السكان، خاصة الريفيون منهم نقدا وعينا، فإنه، وكما ذكرنا، أهم هذه الضرائب كانت ضريبة العشور، التي تجبى عينا، أي جزءا من الإنتاج الزراعي، وكذلك الحكور، الذي كان بتنوعه، يجبى بالاعتماد على مساحة الأرض المزروعة. إضافة إلى قائمة طويلة من الضرائب التي تجبى كذلك نقدا وعينا من مختلف العمليات، ويجري تقييمها نسبيا.

كما أن تنامي عدد الجزائريين في العهد العثماني، قد أدى إلى زيادة المنتجات، وزيادة عمليات التبادل في الأسواق، واستعمال المال، مما استلزم زيادة مداخيل الدولة.

وبعد كل هذا نجد أنّ بعض ما يمكن أن نطلق عليه تشددا في جباية الضرائب لم يكن وسيلة في حد ذاتها بقدر ما كان يرجع إلى عدة عوامل وأسباب. وقد نتج عن تلك السياسة الضريبية ما يلي:

---

[1] تثبت الكثير من المصادر تلك الكميات المهمة من إنتاج الحبوب مثلا، والتي كانت تصدر بكميات كبيرة للخارج.
انظر مثلا/ - W. Esterhazy: op.cit.

[2] راجع/ دفتر الضرائب التي كانت تستخلص من بايلك قسنطينة، مصدر سابق.

[3] حيث نجد كثيرا من الوثائق تتضمن أسماء القبائل والقادة والمشايخ والأفراد وغيرها.

[4] أكثر النماذج تفصيلا حول هذا المجال الضرائبي، هي تلك التي تعود إلى الفترات السابقة لموضوع البحث راجع/
- المصدر نفسه.

أ- حالات الاستقرار والاضطراب: لقد نجم عن كل ما سبق ذكره من الأسباب، قيام ثورات، حيث كان رد فعل السكان تجاه النظام الضريبي، القيام بعدة ثورات، أثرت سلبا على النظام الضريبي، وتركت آثرا سياسية وخيمة على البايلك؛ بحيث أنّ تلك الثورات كانت تتسبب في قطع الضرائب، وإنهاك البايلك. ففي رسالة بعثها الداي عمر باشا إلى السلطان في رجب 1231هـ/ جوان 1816م ما يؤكد ذلك، حيث جاء فيها: «... أما واجبكم فهو معاونتنا، بإرسالكم الأوجاق والأسلحة خصوصا عندما ظهر هذا المهدي الكاذب [1] منذ خمس وعشر (كذا) سنوات، في غرب وشرق الجزائر. لقد ثار علينا، كما أنّ جماعته لا تؤمن بالله، ولا عقيدة لهم، ورؤوسهم مكشوفة، ويسكنون الجبال ...

لقد هاجم العساكر الأتراك قسم منهم، وأسر القسم الآخر؛ هذا وقد ثاروا من جديد، واضطر الجيش والأوجاق إلى محاربتهم، وعليه فإنّنا نعلمكم أنّ عدداً من الموتى قد سجل، إثر المعارك، وبفضل رعايتكم فإنّ الإنكشاريين قد ألحقوا هؤلاء الملاعين هزيمة نكراء. نطلب من حضرة سلطاننا أن يرسل إلى أوجاقنا الذخائر الحربية، نظراً لقلة ما نملكه الآن ...». [2]

ومن الأمثلة كذلك على انعكاس السياسة الجبائية في علاقة البايلك بالسكان ما نجده مثلا بعد هزيمة الشيخ محمد الكبير التيجاني ومقتله،أثناء محاولته الخروج على العثمانيين في معسكر، حيث ذكرت بعض المصادر أنّه وقعت فتنة كبيرة، وأصبح كل واحد: «يسعى بأخيه إلى العمال، ويدلي بما له إلى الحكام. واستمروا على ذلك مدة، إلى أن نبه بعض من له رياسة وثبات يفيد الباي قائلاً له: إنّ هذا الفعل ليس في عمارة وطنك، فإنّ الناس كلهم ابتلوا بهذه البلية، فلا ينفعك في ملك، إلا أنّ تستقصي الكلام عليها أصلاً، فحينئذٍ قام المنادي بالأسواق أنّ من قال لشيء: هذا لي متاعي، ذهب لي يوم التيجاني، فماله ودمه هدر، فهدأ الروعة.». [3]

كما أنّه وعندما أثرت الضرائب على السكان في نظرتهم تجاه العثمانيين، فإنّ ذلك أدى إلى نتائج وخيمة على البلاد والعباد؛ حيث أنّنا نجد العثمانيين، وفي سنة 1246هـ/ 1830م لم يكونوا يخشون الفرنسيين فحسب، بل كانوا يخشون ثورة السكان عليهم، الذين بدؤوا يطالبون بحقوقهم. فمن خلال سيمون بفايفر فإنّه كثيراً ما سمع الأتراك يقولون فيما بينهم:

---

[1] يقصد به الثائر ابن الشريف الدرقاوي، وكذلك ابن الأحرش.

[2] عبد الجليل التميمي: مرجع سابق، ص: 198. وانظر/ - وثيقة دفتر همايون، مصدر سابق.

[3] الأمير عبد القادر: مصدر سابق، ص: 125-126.

«لقد تغير الموقف الآن، هذا ما يريده القدر في هذه اللحظة، ولكن أهملونا قليلا أيها العــرب الملاعين... فعندما تنتهي الحرب مع فرنسا، ويرضى عنا السلطان ثانية، ونصبح في غير حاجــة إلى مساعدتكم، ينبغي لكم أنّ تضطهدوا من جديد، وتشعروا مرة أخرى بثأرنا منكم!». [1]

وتظهر لنا الثورات تأثيرها على النظام الضريبي، وعلى كافة المجالات حتى على الحيـاة الثقافية كذلك، وبطريقة غير مباشرة. بحيث أنّه ولما أثرت الضرائب علـى الـسكان بالقيـام بثورات كان أهمها الثورة الدرقاوية، فقد أثرت تلك الثورات بدورها على الحياة الثقافية، وهذا ما صرح به الشيخ أبو راس الناصري فيما كتبه حول سيرته. بحيث ذكر أنّه وبعد سـفره إلى المغرب ولقائه السلطان سليمان، رجع إلى الجزائر، فقال: «ثم عمتنا فتنة درقاوة ... مـع مـا دهمنا من الطاعون الذي تهرب منه الواعون. فاتصلت علينا صراصر النكبات والبليـات مـن الخوف، والجوع، والروع الذي في الفؤاد مودوع..

.. وقد ناداني لسان الحال بقوله: دع الدفاتر للزمان الفاتر، فطرحت الكتب بمتـروك مكان، واستمر علينا النسيان، حتى نسجت عليها عناكب الهجران، وقيل لي: حق لك أنّ تبكي على العلم والجوامع التي كانت مترعة بذوي النجابة والفهم، وعلى ذهاب أثره، وقـد نـاح الغراب على وكره. ثم لاح لنا الفرج، وقد استنشقنا من جانب الله أرجاً، فعدت إلى التأليف، وشمرت إلى التصنيف وقلت لنفسي: إنّ الدهر قد ارعوى وائتمر، وغرس الـثمن قـد أثمـر، وعدت لما كنت قد هجرت...». [2]

ب- الأزمات وعدم الاستقرار الضريبي: استمرت الأزمات المالية للحكومة العثمانية في أواخر عهدها. وأدت الاضطرابات الاجتماعية والسياسية، المعروفة بالتمردات التي حـدثت في الشرق والغرب الجزائريين؛ الدرقاويون والتيجانيون بالخصوص، والتي انطلقـت في مطلـع القرن التاسع عشر الميلادي، واستمرت لسنوات، إلى تفاقم المصاعب المالية للدولة. ومـع مـا كانت تشكله الثورات من تأثيرات على كل جوانب الحياة، خاصة الجانب الفلاحي باعتبـار معظم الجزائريين سكان ريف، تأثرت الزراعة، وخاصة المزروعات ذات الصبغة التجارية، ممـا أدى بدوره إلى تأثر العائدات الضرائبية بشكل معاكس. وكنتيجة لذلك، يبدو جليا أن التوسع

[1] مصدر سابق، ص: 73.

[2] مصدر سابق، ص: 24-25.

الاقتصادي الذي بلغ ذروته في الجزائر في القرن الثامن عشر الميلادي، قد تراجـع وتعرضـت النشاطات الاقتصادية للركود.

كما أن ضعف السلطة السياسية للحكومة المركزية، ارتبط بدوره بالصعوبات الضريبية والمالية. وكذا تنامي الصعوبات المتعلقة بجباية ضرائب مختلف مناطق الجزائر، في بايليكها الثلاث وعمليات نقلها عن طريق البايات إلى العاصمة. يضاف إلى كل ذلك ظواهر ازدياد اسـتيلاء الجباة في حد ذاتهم، على أجزاء من العائدات المالية، على أحيانا على حساب الرعية، وأحيانـا أخرى على حساب الخزينة المركزية. [1]

وصلت الظروف المالية لجزائر مع بداية القرن التاسع عشر الميلادي حد الأزمة. ولقـد نجحت الدولة في جمع مداخيل على الأمد القصير من التوسعات في الـضرائب، إلا أن بعـض الممارسات المتشددة أوجدت مشاكل اجتماعية وسياسية. وأدى فرض ضرائب كثيرة إلى عدم قدرة الرعية على الدفع، إضافة إلى مزيد من الصعوبات في الحياة اليومية، وفي نفـس الوقـت تزايدت رغبة الدولة في فرض الضرائب المتنوعة، مـع ضـغوطات الاحتياجـات العـسكرية والمتطلبات المالية.

٢– ظاهرة التهرب من أداء الضرائب: لعل ما يقال عن التشدد الضريبي، يؤدي بنـا إلى التطرق إلى ظاهرة التهرب من دفع الضرائب، وهذه الظاهرة لم تكن منعدمة الأسباب وإنما لها أسبابها الكثيرة، يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

1– فقدان الثقة في سياسة البايلك تجاه الإنفاق العام؛ إذ إنّ طريقـة إنفـاق حـصيلة الضرائب، تؤثر في نفسية السكان، خاصة إذا رأوا أنّ ما يدفعونه ينفق في مجالات لا يستفيدون منها، أو في مصالح لا يطمئنون إليها. وتأكيدا لهذا فإنّ الإسلام عندما فرض الضرائب الشرعية، وأهمها الزكاة، فقد ربط جبايتها بأوجه إنفاقها، ليتسنى للأفراد متابعة إنفاق حصيلتها بأنفسهم. واشترط أنّ تنفق حصيلة الزكاة في المكان الذي وجبت فيه، وتم جمعها منه، ليرى الأفراد آثار زكواتهم، ومقدار مساهمتها في إصلاح الخلل الاجتماعي والاقتصادي. ودعماً لهذا الاتجاه، منع الإسلام آل البيت من أخذ الزكاة، ويحتمل أنّ يكون ذلك ناتجا عن كون الرسول (صلى) قائداً للدولة الإسلامية ، وحتى لا يشعر الأفراد بأن جزءا من حصيلة زكواتهم يـذهب إلى أقـارب

---

[1] حمدان خوجة: مصدر سابق، ص: 144.

- P. Boyer: ***L'évolution***, Op.cit, p: 40.

الرسول (صلى)، فيمتنعون عن أداء الزكاة. لذلك سد الإسلام هذه الثغرة بمنعهم من الأخذ من مال الزكاة، حتى وان كان للفقهاء تبريرات أخرى تتعلق بهذا الموضوع.

كما أنّ الحالة النفسية للسكان، اعتبارا من أنّ أغلبهم مسلمون، فإنّ الفرد كان يـــرى في الزكاة مثلا أداءً للعبادة، وخضوعا للإله، وليس للفرد، والأمنيـــة في ثـــواب الله، وتطهـــير النفس، بعكس الضرائب غير الشرعية.

2- تدهور الحالة الاقتصادية للسكان، وضعف مداخيلهم، خاصة في السنوات الصعبة، جعلهم يعمدون إلى البحث عن طرائق تمكنهم من تجنب دفع الضرائب.

3- ضعف الجهاز الضريبي من حيث التحكم الفعال والمراقبة المحكمة، وهو ما يمكن من التلاعب من دفع الضرائب.

4- عدم حرص القائمين أحياناً على تولية أمور الجباية إلى الأكفاء القادرين على القيام بواجبات المسؤولية، مما كان يدفع السكان إلى التهرب من دفع الضرائب. لذلك فإنّ الإســـلام حرص على أن يكون القائمون على الجباية من قبيل الأمانة التي حض الإسلام على حفظهـــا، والكفاية التي شدد عليها الرسول (صلى).

ومن خلال ما ذكره أبو يوسف في كتابه: «الخراج» فإنّه يجب على من يـــولى أمـــر الخراج أن: «لا يكون عسوفا لأهل عمله، ولا محتقرا لهم، ولا مستخفا بهم. ولكن يلبس لهـــم جلبابا من اللين، يشوبه بطرف من الشدة، ولا استقصاء من غير أن يظلموا، أو يحملوا مـــا لا يجب عليهم. واللين للمسلم، والغلظة على الفاجر، والعدل على أهل الذمة...».[1]

5- كان يدفع السكان إلى التحايل في دفع الضرائب غير الشرعية على الخصوص، أما الضرائب الشرعية، فلا تتيح للأفراد كثيرا من التحايل عل تركها، حتى وإن كانت ثمة حيـــل كبيع المال قبل حلول الحول، أو التصدق بجزء منه حتى لا يبلغ النصاب.

6- التعديلات في قوانين الضرائب المستحدثة، أو غير الشرعية كانت أيضاً من أحـــد الأسباب التي كانت تحول دون فهم واستيعاب تلك القوانين، مما يؤدي إلى أخطاء في التطبيق،

[1] مصدر سابق، ص: 115. ومن خلال هذا نجد العثمانيين، ولما كانوا حنفي المذهب، لذلك ربما كانوا يأخذون بهـــذا الرأي. ربا ما كان يصف به العثمانيون من تشدد في جباية الضرائب، راجع لامتناع القبائل من جهـــة، والى نظـــرة العثمانيين إليهم، كأنهم عصاة من جهة ثانية.

وتمثل حالة من حالات التهرب من دفع الضرائب. لذلك لا نجد هذا في الضرائب الشرعية التي تعتبر مثبتة في أحكامها، وتمكن الأفراد من الاستيعاب بالجيد لها.

وهكذا نجد أنّ الضمانات الموجودة في الضرائب الشرعية أوفر من تلك الموجـــودة في الضرائب المستحدثة، لانعدام أسباب التهرب فيها من جهة، ولاعتبارات أخلاقية عقائدية مـــن جهة ثانية.

ثانيا- تأثر النظام الضريبي بالعوامل الداخلية:

إذا كان النظام الضريبي كما رأينا، قد أثر على مختلف جوانب الحياة، فإنّه هو الآخـــر كان يتأثر بالعوامل التالية.

1- الكوارث والآفات الطبيعية: مثل فترات الجفاف والمجاعة، والأمراض، والأوبئـــة التي كانت غالبا ما تتعرض لها المنطقة مثل القحط الشديد المصحوب بالغلاء، وموت الكثير من الناس، الذي ذكر الزهار، أنه وقع في أعقاب رحيل الإسبان عن وهران. [1] فمثل هذه الكوارث هي التي كانت تحد من الإنتاج، وبالتالي من مداخيل البايلك من الضرائب. ومع ذلك كـــان بعض الحكام لا يتوقفون عن زيادة الضغط على السكان، بإثقال كاهلهم بـــضرائب إضـــافية، وإرغامهم على دفعها بغض النظر عن أوضاعهم، لذلك لم يتمكنوا من تـــسديدها في غالـــب الأحيان. وهذا ما أدى إلى رد فعل السكان، والتعبير عن رفضهم لتلك السياسة الجبائية بسلسلة من الثورات.

لكن بعض البايات -خلافا لما يعتقد- كان لهم اعتناء كبير بالسكان، وكانت لهم دراية بكل ما يتعرضون له؛ فكان الباي محمد الكبير مثلا عكس كثير من البايات، فقد ذكر عنه ابن سحنون الراشدي أنّه: «كان له في سني القحط والمسغبة من الإحسان ما لا يشق أحـــد فيـــه غباره، ولا يصل آثاره، ولولاه لهلكت الأجناس، وبلغ السعر مبلغا لم يسمع به أحد من الناس. فإنّه أعان الخلائق بالسلف العام، والتصدق والإطعام. وأكبر من ذلك أنّه كان يسأل عن سعر السوق فيبيع زرعه بأبخس منه خوفا من زيادة السعر». [2] كما أعفى هذا الباي كل القبائل من ضريبة العشر إثر المجاعة التي رافقها وباء مدمر، والمسمى بـــ: «حبوبة المجاد» نسبة إلى اســـم

---

[1] مصدر سابق، ص: 31.

[2] مصدر سابق، ص: 135.

عائلة أبادها بالكامل سنة 1200هـ/ 1786م.[1] ثم أعفى كذلك في سنة 1208هـ/ 1793م كل القبائل المزارعة من ضريبة العشر بسبب المجاعة التي ضربت المنطقة، واشترى القمح من إيطاليا وفرنسا و إسبانيا، ووزعه في أسواق بايلكيته.[2] وتمكن من طرد المجاعة وذلك بإنشاء المطامير العامة التي حمت الناس من أخطار الجدب.[3] ولكن أغلب البايات الذين جاؤوا بعد محمد الكبير لم يتّبعوا نفس السياسة. ولعل الثورات التي جاءت فيما بعد كانت بسبب التشدد في سنوات الجفاف.

أما في بايلك قسنطينة، فإن الإدارة المحلية، وإن لم تفتح مخازنها للسكان أيام الأزمة، و لم تنفق من خزينتها على المساكين والمستضعفين، فكان ذلك عائدا إلى ضعف إمكانياتها آنذاك، بعد أن أنفقت أموالا معتبرة في عمليات إخماد ثورة ابن الأحرش، التي اندلعت في عهد الباي عثمان عام 1219هـ/ 1804م. لكنها في مقابل ذلك، تخلت في فترة المجاعة، عن مطالبة الأهالي بدفع الضرائب المخزنية المقررة عليهم.[4]

والواقع أن هذه العادة، كانت سنة قديمة منذ بداية الحكم العثماني، إذ لاحظنا أنه كلما حلت كارثة طبيعية، بمنطقة معينة في البلاد، فإن الإدارة كانت تعفي الأهالي من دفع الضرائب المخزنية في تلك السنة على الأقل.[5]

ولما تعرض بايلك قسنطينة لمجاعة أخرى عام 1236هـ/ 1820م، و لم يكن بإمكان تزويد الأسواق بالحبوب، أمر الباي؛ شواشه بالخروج إلى الأرياف، لجمع الحبوب المخزنة في مطامير البايلك والخواص، حتى ولو اقتضى الأمر استعمال القوة، إلا أن الكمية التي توصلوا إلى جمعها، كانت غير كافية. وقد أدى الأمر بالأهالي، لشدة المجاعة، إلى التسابق نحو الأسواق للحصول على الكمية القليلة، التي كانت تصل على فترات متباعدة. وكانت عملية توزيع

[1] W. Esterhazy: op.cit, p: 190.
[2] H. L. Fey: op. cit, p: 270.
[3] A. Rousseau: op. cit, p: 02.

وكذلك انظر/ - أحمد بن هطال التلمساني: مصدر سابق، ص: 24.

[4] العنتري: مصدر سابق، ص: 32.

[5] وهذه الحقيقة استخلصناها من السجل الذي قيدت فيه أسماء الأعراش التي كانت تدفع الضرائب في بايلك قسنطينة خلال السنوات 1174-1185هـ/ 1760- 1771م. فلاحظنا أن بعض الأعراش، كانت تطلب من الإدارة الموافقة على تأجيل دفع الضرائب إلى الموسم المقبل، وذلك فيما يبدو، للأضرار التي لحقت بإنتاجها الفلاحي خلال ذلك الموسم. انظر/ - م. م. و.ج : **سجل الضرائب التي تدفعها أعراش قسنطينة**، مصدر سابق.

الحبوب، غالبا ما تنتهي بمشادات دموية، تعجز الإدارة على ردعها. وقد سجل في تلك الفترة ارتفاع محسوس في عدد الوفيات، نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية. [1]

وكان الفضل في التغلب على المجاعات، التي حلت بمختلف جهات من البلاد، والتخفيف منها، يعود إلى الإدارة وأعيان البلاد، وبالدرجة الأولى إلى أهل البر والإحسان، الذين كانوا يأخذون على عاتقهم مهمة إطعام الفقراء، والمساكين، والمسنين، طوال فترة المجاعة. كما أنهم كانوا يجلبون حبوبهم إلى الأسواق، ويتولى "القبابجة"، توزيعها على الأهالي، دون مقابل. [2] وقد علق العنتري، على هذه الخصال، قائلا: "كان صاحب البر عندما تنقضي الحبوب، ينادي بلسان فصيح، يا عباد الله، كل من أخذ شيئا، فهو له خالصا، لا آخذ منه ثمنه، ويذهب في حال سبيله، فيفرح الناس حينئذ، ويشكرون فعله". [3]

إن مثل هذه الأفعال الخيرية، التي كانت تعبر بصدق عن روح التضامن، السائدة في المجتمع الجزائري، نجدها منتشرة في كل أرجاء البلاد. وقد قيل أنه عندما تعرضت منطقة شرشال للمجاعة في عام 1226هـ/ 1811، قام المرابط الحاج بن عودة بوضع مخزونه من الحبوب تحت تصرف المساكين. [4] وقد ساهم سكان مدينة الجزائر، بمختلف شرائحهم، بأموالهم الخاصة، في تشييد عدة مرافق عمومية، ودينية. [5]

وبالرغم من التشدد والتقشف الذي عرفت به الإدارة، فإنها كانت تقف دائما إلى جانب الأهالي، كلما تطلب الأمر ذلك. ويتضح ذلك، عندما تعرضت مدينة الجزائر وضواحيها لزلزال عنيف، في عام 1217هـ/ 1802م، وتضررت مدينة القليعة منه كثيرا، فانتقل الداي مصطفى شخصيا إلى عين المكان، ليشرف على عملية الإنقاذ والإغاثة. وأمر بتوزيع الملابس والمال على الأحياء. وتكفلت الإدارة بتكفين جميع الأموات. وأمر الداي بإعادة بناء مسجد المدينة وزاويتها. كما وعد السكان بإعادة بناء منازلهم المهدمة. [6]

---

[1] E. Vayssettes: op.cit, p: 390.

[2] العنتري: مصدر سابق، ص: 40.

[3] نفسه: ص: 40.

[4] L. GUIN: «***Notice sur la famille des Gobrini de Cherchel***», in, R.A, N° 17, Alger, 1873, p: 453.

[5] يذكر أن الجامع الجديد، في مدينة الجزائر، الذي أنجز في عام 1071هـ/ 1660م، كان بأموال السكان. انظر/

- H. Klein: op.cit, T 2, p: 9.

[6] أحمد الشريف الزهار: مصدر سابق، ص: 83.

وقد سبق للداي محمد بن عثمان باشا، أن خصص في عام 1203هـ/ 1788م، الهدية المالية التي استلمها من باي تونس، وقدرها أربعين ألف محبوب، لإغاثة المنكوبين وللأعمال خيرية. [1]

إنّ التشدد في سنوات الجفاف في جباية الضرائب، قد زاد من حدة التوتر في عهد بعض البايات، وبذلك نلاحظ من نظرة شاملة إلى وثائق الفترة تزامن سنوات الجفاف والقحط مع التمرد و الثورة في المناطق الريفية. [2]

واستنادا على ما اطلعنا عليه من وثائق، نجد أنّ الجباية كانت الشغل الشاغل للبايلك خاصة بعد الفراغ من تحرير وهران في عهود كل البايات ولاسيما في عهد الباي الأخير في وهران. [3]

ولهذا يمكن أن نقول إنّ النظام الضريبي العثماني كان غير ملائم في بعض الفترات، و لم يراع القائمون عليه طبيعة الإنتاج، ولا وضعية الفلاحين وحالتهم، وهذا ما زاد في بؤس وشقاء الفلاحين. [4]

ومن كل هذا يمكن القول: إنّ الأوبئة والكوارث على التي تعرضت لها المنطقة مثل فترات الطاعون، [5] وظهور الجراد الذي كان يؤثر كثيرا على المزروعات؛ بحيث أنه في سنة

---

[1] جيمس لندر كاثكارت: مصدر سابق، ص: 121.

[2] مولاي بلحميسي: **الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني**، ط: 2، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1981، ص: 39-40.

[3] راجع ما سيأتي عن هذا الباي.

[4] ناصر الدين سعيدوني ومهدي البوعبدلي: مرجع سابق، ص: 33.

[5] حسب وثائق الفترة المتعلقة بتاريخ المنطقة فإن الطاعون ضرب في العديد من المرات أهمها:
الوباء المعروف بجبوبة المجاد في سنة 1200هـ/ 1786م. وفي سنة 1208هـ/ 1793م ظهر الوباء من جديد. وفي سنة 1209هـ/ 1794 ويسمى بطاعون عثمان نسبة إلى عثمان بن محمد الكبير، وقد جاء هذا الوباء عن طريق الحجاج. ثم عاد الطاعون في عهد عثمان باي (1213هـ/ 1798م- 1215هـ/ 1800م). وفي سنة 1232هـ/ 1817م عاد وباء الطاعون في كامل البلاد من عنابة إلى غاية وهران حيث تذكر إحدى الرسائل - مؤرخة في 14 جويلية 1817م/ 1232هـ- أنّ هذا الوباء خلّف الكثير من القتلى في شوارع وهران، وقد صادف هذا الطاعون ظهور الجراد. وفي سنة 1819م/ 1234هـ، عاد الطاعون بصفة كبيرة، حيث، انطلق من تونس، وانتشر شرقا وغربا وجنوبا راجع/ - A. Berbrugger: «***Mémoire sur la peste en Algérie de puis 1552 jusqu' en 1819***.», in, Exploration Scientifique de L'Algérie, T: 02, imp. Royale, Paris, 1847, pp: 222–244.

1232هـ/ 1817م اجتاح البلاد جراد كثير عبر من الصحراء إلى المناطق التلية.[1] كل هذا تسبب في خسائر مادية مهمة، وبالتالي أدى إلى نقصان في الإنتاج، وتقهقر بالنسبة لمختلف أنواع النشاط، الأمر الذي أثر تأثيرا سيئا على سير الجباية.

ومما تقدم، نخلص إلى أنه مهما كانت عيوب الإدارة العثمانية، فإنها لم تتخل عن واجباتها تجاه الرعية، وأنها كانت تسهر على التخفيف من معاناتهم في أوقات الشدة. و لم تكن مساعداتها مقصورة على فئة أو جهة معينة، بل شملت مختلف الفئات الاجتماعية.

وكان الدايات، يتتبعون كل كبيرة وصغيرة، ويستجيبون لشكاوى السكان؛ فكم من باي أو موظف عزل أو قتل، لسوء معاملته للرعية.[2]

ومهما كان الدور الاجتماعي الإدارة العثمانية، فإن المجتمع الجزائري، لم يكن ينتظر مساعداتها لحل مشاكله؛ فكانت له تنظيماته الخاصة، التي مكنته من التكفل بنفسه، والمتمثلة في مؤسسات الأحباس، التي كانت مداخيلها المالية، تساهم بشكل كبير في تلبية متطلبات المجتمع.

2- استقرار النظام الإداري وتأثره بطبائع السكان وأمزجتهم: إن التقاليد الإدارية تعتبر علامة مميزة لاستقرار النظام الإداري، وكلما حدثت تعديلات ضرائبية لا تتفق والتقاليد التاريخية، إلاّ ووقفت أمامها باعتبار أنّها لا تتفق على ما تعودت عليه. كما أنّ التقاليد التاريخية تؤثر بشدة على النظام الضريبي، وذلك على عدة أصعدة؛ كعدم تطور النظام الضريبي، أو استقراره، وعدم قبوله لأي إصلاحات.

وحسب ما نملكه من وثائق ومعلومات تخص البياليك، فإنّ النظام الضريبي، ومنذ عهد محمد الكبير في الغرب، وصالح باي في الشرق، ومحمد الذباح في الوسط، لم يعرف أي إصلاح، أو تحوير جذري كان يمكن أن يصلح الإجراءات المضرة، ويسمح بتقييم إعادة توزيع الأعباء المالية.

- مسلم بن عبد القادر: مصدر سابق، ص: 64 وما بعدها.

[1] A. Berbrugger: op.cit, pp: 246-247.

وهذا خلاف ما ذكره مسلم عبد القادر من أنّ الجراد اجتاح المنطقة في مرتين؛ الأولى في عهد عثمان باي حيث أفسد الجراد الزرع والثمار. والثانية في عهد قاره بغلي (1228هـ- 1813م/ 1232هـ- 1816م)، حيث ذكره أنّ الجراد أفسد كل ما وجد.

[2] وفي هذا الصدد ذكر العنتري بأن: "دالي، باي قسنطينة، كان رجلا قتالا، يأخذ أموال الناس بالباطل. فاشتكى به ناس قسنطينة إلى الباشا بالجزائر، فقتله"، في عام 1090هـ/ 1679م. انظر/ - **فريدة**، مصدر سابق، ص: 49.

إنّ الحكم العثماني في الفترة المدروسة لم يعد جاريا مع الرعية على ما كـــان مألوفـــا ومعروفا في السابق، بسبب ما ذكرناه سابقا من تحول وجهه الجزائر من الاعتماد على البحر إلى الاعتماد على الداخل. لكن هذا التحول في السياسة العثمانية لم يكن وحده مـــن تـــسبب في أزمات سياسية أدت إلى ثورات شعبية، وإنّما يعود إلى عدة أسباب أهمهـــا؛ ســـوء التـــدبير والتسيير، والجور إلى الرعية، إضافة إلى ما تم خلقه من أمور وزيادات في أصول المجتمع، وعاداته المتبعة خاصة في ميدان الضرائب كما ذكرنا. [1]

ونظرا لحاجيات البلاد المتزايدة، والظروف الاقتصادية الصعبة التي أصبحت عليها الجزائر بعد تراجع قوتها في الخارج، أصبح الاهتمام بالداخل كبيرا الأمر الذي جعل الـــضرائب غـــير محددة، فاختلفت قيمتها من حين لآخر، فكان لذلك انعكاسات سلبية تمثلت فقدان الحمـــاس الذي يجعل الناس يقومون بدفع الضرائب خاصة الشرعية منها مثل الزكاة، كضرورة تـــساعد الفقراء والمساكين. [2]

كما أن اهتمام البايلك بالشؤون الداخلية كانت نتائجه وخيمة على السكان، وعلـــى مستقبل العثمانيين في البلاد،لأن ذلك التحول السياسي، لم يعتمد على خطة محضرة سلفا تدرس ردود فعل السكان، باعتبار أن هذا التحول، كان يمس أغلب السكان خاصة الفلاحين منهم.

لذلك اتسمت السياسة العثمانية بالتناقض؛ فكانت من جهة في حاجـــة إلى استرضـــاء الأعيان للحفاظ على الأمن، وضمان الجباية، ومن جهة أخرى تضطر بسبب شح المـــوارد إلى استعمال القوة، وعدم مراعاة ظروف و أحوال الرعية، مما كان يـــؤدي أحيانـــا إلى ثـــورة السكان، عندما كان شيوخ القبائل ورجال الطرق يجبرون على مسايرة ومجاراة أتباعهم حتى لا تنفلت السلطة من أيديهم.

ولكن رغم كل هذا فإنّه ومن خلال بعض المؤرخين،فإنّ النظام الضريبي في الجزائر كان يأخذ في بعض الفترات بعين الاعتبار واقع البلاد، ونفسية السكان، وأنّ الـــضرائب والرســـوم

---

[1] وهذا عكس ما قام به الأمير عبد القادر فيما بعد، حيث ألغى ما كان مستحدثا من مغرم كاللزمة، والعوائد وغيرها، وعوضها بضرائب شرعية. حيث أشار إلى ذلك ابنه بقوله: «كان يهدم ما كانت الحكومة الجزائرية أسسته، من المغارم والضرائب والعوائد فطار بذلك ذكره». وهذا ما أدى بشيوخ القبائل والزوايا إلى احترامه وتأييده. راجع/
- محمد بن الأمير عبد القادر: مرجع سابق، ص: 166.

[2] L. Bonzem: op.cit, p: 24.

كانت تخضع إلى حدّ بعيد إلى أحكام الشرع، مع أخذها بالتنظيمات العثمانية التي لا تتعدى ما كان موروثا من الفترة السابقة للحكم العثماني، وهذا ما جعل واقـــع الــضرائب في الجزائـــر -حسب الأستاذ سعيدوني- أخف مما كان في تونس مثلا، رغم تماثل الأنظمة، وتشابه الحالـــة الاقتصادية في البلدين.[1]

أما عن طبائع السكان وأمزجتهم، فلقد كان تقبل السكان للنظام الضريبي مختلفا مـــن منطقة إلى أخرى. فبينما كان بعضهم يدفع الضرائب المستوجبة بدون أي تذمر أو تقـــاعس، كانت طبائع بعض السكان تمنعهم من دفع الضرائب حتى ولو كانت شرعية، حيث نجد بعض الكتاب من يصرح أنّ التيجانيين كانوا مصرّين خلفا عن سلف على الامتناع عن دفع الزكـــاة لإعانة المسلمين، وعن النفقات المالية الواجبة، وسار على نهجهم الكثير من العوام والرعايا.[2]

كما أن السكان، وحسب محمد بن الأمير عبد القادر، كان من شأنهم إثـــارة الفـــتن ليتسنى لهم القيام بأعمال الغزو التي اعتادوا عليها فيما بينهم، خاصة وأن الحكم العثماني وقـــد أحكم على هذه الضغائن فيما بينهم.[3]

ولكن لا يجب أن نبالغ في تأثير الضرائب على السكان، بحيث نجد ومن خلال مصادر ووثائق الفترة أنّ هناك قبائل كانت تأبى بطبيعتها الخضوع، حتى ولو كان الحكام من أمثـــال الباي محمد الكبير، أو صالح باي؛ وهذا ما ذكره ابن سحنون الراشدي عن قبائل الحشم وفليتة والأحرار وغيرهم.[4]

وكانت الصورة، التي طبعت علاقات القبائل الممتنعة بالبايلك، طوال العهد العثماني، قد وصلت إلى حالة من التوتر، وبلغت ذروتها في أواخر القرن 12هــ/ 18م ، ومطلع 13هـــــ/ 19م، إذ لاحظنا أن عددا كبيرا من القبائل امتنعت عن دفع الضرائب. وقد تعود الأسباب إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية لتلك القبائل، نتيجة لعدة عوامل طبيعية وبشرية، فلم تكن قـــادرة على دفع الضرائب. كما أن ضعف الدولة في الفترة المذكورة، وإفـــراط الأعـــوان في جمـــع الضرائب، قد شجع العديد من القبائل على عدم التزامها بواجباتها إزاء البايلك. وأمـــام هـــذا

[1] **دراسات**، مرجع سابق، ص: 319.

[2] الحاج مصطفى بن التوهامي: مرجع سابق، ص: 104.

[3] مرجع سابق، ص: 146.

[4] مصدر سابق، ص: 71-73.

الوضع، لم يكن في وسع البايلك، إلا استعمال العنف لضمان مورد الضرائب، والحفاظ على الأمن والاستقرار. وهذا ما تسبب في تدهور العلاقات بين الحاكمين والمحكومين. وهناك من أرجع اشتداد وطأة البايلك في الأرياف، ابتداء من أواخر القرن 12هـ/ 18م، إلى قلة الموارد البحرية. [1]

ففي **بايلك الغرب**، فإن الوضع، كان أكثر تعقيدا، إذ عانى البايلك، منذ بداية وجوده في المنطقة، من موقف بعض القبائل المعادي لها. وقد تعود أسباب فشل البايلك في فرض سلطته، إلى كثرة المنافسين له، والمتمثلين في الإسبان في وهران، وتأثير سلاطين المغرب الأقصى في المنطقة الغربية، الذين كانوا يحرضون سكان المناطق الحدودية الغربية ضد العثمانيين. كما كانوا يتبادلون الحملات العسكرية مع الحكام الجزائريين. وقد شجعت كل هذه العوامل بعض قبائل الغرب الجزائري، على عدم الخضوع للإدارة العثمانية.

ويعود أول تدخل للعثمانيين في بايلك الغرب، إلى عهد عروج، الذي أخمد إحدى الحركات المناوئة له في تنس، بقيادة حميدة العبد، [2] قبل أن يزحف على تلمسان، لمساعدة أبي زيان على استرجاع عرشه من أبي حمو الثالث. ولما استولى عروج على تلمسان، منع قبائل بني راشد من التعامل مع الإسبان، ومن تزويد أسواق وهران بالمواد الغذائية. وكان لهذا القرار آثار سلبية على الوجود الإسباني بقلعة بني راشد، حيث انقطعت عنهم كل مصادر التموين القادمة من سهول بني راشد. [3] وقد انتهز أبي حمو الظرف الصعب، الذي كان يمر به الإسبان، ليعرض عليهم فكرة التحالف ضد عروج. ولم يكن بوسعهم إلا الموافقة على عرض أبي حمو. فزودوه بقوات عسكرية، ومبلغ من المال، ليجند به الرجال من القبائل المعادية للعثمانيين. وهكذا توصل أبو حمو المتحالف مع الإسبان، إلى قتل عروج في عام 924 هـ/ 1518م، واسترجاع تلمسان. [4]

---

[1] J. N. Robin: op.cit, p: 18.

[2] حول التعاون الإسباني والقبائل التابعة لحميدة العبد، انظر الرسائل المتبادلة بين الطرفين، والتي عثر عليها في أرشيف سيمونكاس بإسبانيا، والتي نشرها:

- L. Feraud: «***Lettres arabes de l'époque de l'occupation Espagnole en Algérie***», in, R.A, N° 17. Alger, 1873, pp: 313-321.

[3] S. Rang et F. Denis: ***Régence d'Alger histoire des Barbarousse***, éd. Bouslama, Tunis, 1984, 2 T, TI, p: 16.

[4] للمزيد من التفاصيل عن ظروف مقتل عروج، انظر:

ورغم الهزيمة التي مني بها العثمانيون في بايلك الغرب، فإن خير الدين تمكن بعد عــدة محاولات، من إبعاد أبي حمو عن عرشه، وأرغم الأمير الجديد أبي عبد الله، علــى الاعتــراف بسيادة العثمانيين على مملكته، ودفع ضريبة سنوية. [1]

والواقع، إن هذا الاعتراف، كان ظرفيا، إذ سرعان ما توترت العلاقات من جديد بين الطرفين، بسبب تدخل الإسبان في شؤون تلمسان، ومساندتهم لأمراء بني زيان. [2] ولم تــدخل تلمسان تحت الإدارة العثمانية المباشرة، إلا في عهد حسن بن خير الدين، الذي قــرر في عــام 959هــ/ 1551 م، أن ينهي الحكم الزياني، ويعين قيادة عثمانية، بعد أن دعمهــا بحاميــة عسكرية. [3] كما ساعد تمركز العثمانيين في مستغانم، وتنس، ومازونة على تدعيم وجــودهم الفعلي في تلمسان. إلا أن ذلك، لم يضع حدا للحركات المناوئة للعثمانيين في بايلك الغــرب. فقد ظهرت الحركات الأولى في جبال مجاجة، التي قادها محمد بن علي. إلا أنه مــا لبــث أن أخمدها العثمانيون. وقيل أن الباي، قام بإعدام قائدها، بعد أن طاف به على ظهر بغل في كل أرجاء القبائل المساندة له. وظهرت بعد ذلك عدة حركات، منها تلك التي قامت بهــا قبائــل الأنجاد، القاطنة في الجبال الحدودية مع المغرب الأقصى. [4]

ومن العوامل الأساسية التي صعبت من مهمة البايلك في بايلك الغرب، وعدم تمكنه من إخضاع بعض القبائل لطاعته، الوجود الإسباني في المنطقة، الذي كان بمثابة دعم حقيقي لــــ: "المغاطيس"، أو القبائل المتعاونة معهم، للاحتفاظ باستقلالها.

إن ما ميز قبائل بايلك الغرب، طوال فترة الحكم العثماني، هو عدم تمكن البايلك مــن إخضاعها بصفة نهائية. فبعد تحويلها إلى قبائل مخزنية، عن طريق القوة، سرعان مــا تعــود إلى وضعها الأصلي، بمجرد شعورها بضعف الإدارة، مما كان يرغم البايات على استعمال القــوة ضدها، لإجبارها على دفع الضرائب. وقد استمرت هذه الظاهرة، طوال العهد العثماني.

- A. Berbrugger: «***La mort du fondateur de la régence d'Alger***», in, R.A, N° 4, Alger, 1859-60, p: 25.

[1] S. Rang et F. Denis: op.cit, p: 157.

[2] Ibid, p: 214.

[3] P. Rufe: ***Domination Espagnole à Oran sous le gouvernement du Comte d'Alcaudete, 1534-1558***, éd. Mimouni, Alger, S.d, p: 131.

[4] W. ESTERHAZY: op.cit, p: 167.

وتعد فترة حكم الباي محمد بن عثمان (1193هـ/ 1779م، 1212هـ/ 1796م)، من أهم الفترات التي فرض فيها البايلك وجوده في بايلك الغرب، إذ قام الباي المذكور بإخضاع قبائل الحشم لإدارته، وحولها إلى قبائل مخزنية. كما أرغم قبائل فليتة، والأحرار، وحميان، والسويد، وعمور، وجبل راشد على دفع الضرائب المقررة عليها. وقد وسع الباي دائرة نفوذ إدارته، إلى الأغواط، إذ شن عليها حملة في عام 1191هـ/ 1781م، وأجبر سكانها على الاعتراف بسلطته عليهم، ودفع الضرائب. [1]

ومهما كان حزم البايات في تعاملهم مع قبائل بايلك الغرب، فإنهم لم يتمكنوا من وضع حد لحركات التمرد. وهذا ما استخلصناه من الرسالة التي وجهها الباي حسن، آخر بايات بايلك الغرب، إلى السيد إبراهيم، وكيل الحرج بباب الجهاد بمدينة الجزائر، والتي ذكر فيها: "أن الباي قام بحملات ضد بعض القبائل، أمثال قبيلة صبيح، والشرفاء، وأولاد يونس، وصادر أموالهم ، وقتل عددا من أفرادها". [2]

كما كانت قبيلة سويد دائما في صراع مع العثمانيين ولا تذعن أبدا، لذلك طوردت وشُنّ عليها العديد من الغارات، وفرضت عليها ضرائب ثقيلة. وقد خلد مآثرهم الشاعر الشعبي الشهير ابن السويكت. [3] وكان سكان الأنجاد بجبال طرارة أيضا يقلقون كثيرا البايلك، ذلك أنه كلما حان موعد الجباية، كانوا يعبرون إلى الأراضي المغربية، ليعودوا بعد ذلك، كما أنهم كانوا يقطعون طرق القوافل التجارية بين البلدين، وهذا ما ذكره "ديفونتان"، من أنهم قاموا بالاستيلاء على كل الهدايا التي أرسلها الباي محمد إلى سلطان المغرب، فلهذا كان هذا الباي لا يتوانى في شن الهجمات عليهم. [4]

وكذلك كان بنو عامر دائما يتحينون الفرص للتمرد والثورة على العثمانيين، ووجدوا في الثورة الدرقاوية فرصتهم المناسبة. [5]

---

[1] M. Georguos: «***Notice sur le Bey d'Oran, Mohammed El Kebir***», in, R.A, N° 1, Alger, 1856-57, p: 412.

[2] م.م.و.ج. وثائق عثمانية "رسالة حسن باي إلى إبراهيم وكيل الحرج بباب الجهاد"، ملف 3206، رقم الوثيقة 41، 42، السنة 1242هـ/ 1826م.

[3] M. Bodin: «***Itinéraire Historique et légendaire de Mostaganem et de sa région.***», in, B.S.G.O, T54, Oran, 1883, p: 202.

[4] L. R. Desfontaines: op.cit, p: 170, et 177.

[5] W. Esterhazy: op.cit, p: 207.

ومن القبائل المتمردة التي لم تكن تدفع الضرائب، قبيلة نهد؛ التي كانت تقع مضاربها في الحدود بين عنابة وطبرقة. [1]

إضافة إلى أنه، وحسب بعض المصادر، مثل ما ذكره الزهار، فإن من طبـــائع بعـــض السكان منع الزكاة والأعشار، لذلك فإن الدولة كانت ترسل إليهم المحلات. [2] وتجبرهم علـــى الدفع. [3] لأن السكان كانوا لا يريدون التنظيم –حسب تعبير "استرهازي"– وأن الذي يتمكن منهم، يعاملهم بشدة؛ إما بالقتل، وإما بالضرائب الكثيرة، والسخرات المتنوعة. [4]

وكانت بعض القبائل الجبلية والصحراوية تمتنع عن دفع الضرائب. وقد ساعدها علـــى ذلك موقعها الجغرافي وتضاريسها، وكذا بعدها عن مركز الإدارة. ورفضها هذا، كان راجعـــا إلى طبيعة نشاطها الاقتصادي، إذ تعتبر أراضيها من أفقر الأراضي، مما جعل مردودها الزراعي ضعيفا، فكان نشاط سكان تلك القبائل مقصورا على قليل من الزراعـــة، وتربيـــة المواشـــي، والتجارة. وهذا ما جعل اقتصادها نادرا ما يلبي احتياجاتها اليومية.

ورغم الأساليب التي لجأ إليها الحكام، لضمان ولاء قبائل الرعية لهم، فإن هناك بعـــض القبائل التي شقت عصا الطاعة، وثارت ضدهم، أمثال قبائل صبيح، وأولاد يونس، والشرفاء في بايلك الغرب. [5] وقد عرفت حركة التمرد هذه، اتساعا في أواخر العهد العثماني، نتيجة اشتداد وطأة الحكام على قبائل الرعية. وأدى هذا الوضع إلى تضاعف عدد القبائل الممتنعة والمستقلة.

أما في **بايلك قسنطينة**، فكانت علاقات البايلك بالأهالي أكثر تعقيدا، نظرا إلى التركيبة البشرية التي كان يتشكل منها البايلك. فإلى جانب بعض الأسر القوية، أمثال أولاد مقـــران، وبوعكاز، وبن قانه، وبن عاشور، وبن حبيلس، وبن جلاب؛ كانت هناك قبائل ذات نفـــوذ

---

[1] انظر/ – م. م. و. ج: الوثيقة: 05، المجموعة: 1641.

[2] مصدر سابق، ص: 28.

[3] لأنه كان شائعا أن من عادة السكان رفض الضرائب إذا لم يروا استعراض القوة، حسب قول الأمير عبد القادر، وهو ما دفع كذلك بالأمير إلى استفسار الشيخ التسولي عن منع الضرائب الشرعية: فأجابه عن الزكاة مثلا: يعتبر مانعها، يقاتل عليها إجماعا. انظر/

– شارل، هنري تشرشل: مصدر سابق، ص: 142. – محمد بن الأمير عبد القادر: مصدر سابق، ص: 324-325.

[4] W. Esterhazy: ***Notice***, op.cit, p: 200.

[5] م.م.و..ج: سلسلة وثائق عثمانية، "رسائل حسن باي وهران إلى السيد إبراهيم وكيل الحرج بباب الجهاد"، المجموعة 3206، الوثيقة رقم 41، 42، السنة 1243هـــ/ 1827م.

واسع، أمثال الحراكتة، والنمامشة، والحنانشة، والقبائل الجبلية الأوراسية، والبيبان، والبـــابور. ومما زاد في تعقيد الأوضاع، طبيعة تضاريس البايلك، الذي يغلب عليـــه الطـــابع الجبلـــي في الشمال، والصحراوي في الجنوب، وكذا شساعة مساحته. ويمكن أن نضيف إلى كـــل هـــذه المميزات، عاملا لا يقل أهمية، أثّر هو الآخر على الوضع في المنطقة، ألا وهو حركـــة القبائـــل الحدودية بين بايلك الشرق وإيالة تونس، هروبا من الضرائب، مما كان يوتر العلاقـــات بـــين البلدين، ويؤدي إلى عدم الاستقرار الداخلي فيهما. وقد كان بايات الشرق الجزائري يقودون أو يشاركون في الحملات الجزائرية على إيالة تونس.[1] وكان ذلك علـــى حـــساب ضـــمان استقرار أحوال البايلك.

فكان اعتماد الجزائريين في حملاتهم على تونس، على بعض القبائل التونسية الحدوديـــة، أمثال أولاد سعيد.[2] كما كان بايات تونس يستعينون بشيوخ قبائل الحنانشة، التابعة لبايلـــك قسنطينة، خلال حملاتهم على الجزائر.[3] وكان النظام الضريبي الذي أقره حكام البلدين، مـــن العوامل التي أدت بالقبائل الحدودية إلى الهجرة في الاتجاهين المعاكسين. وكانت هذه الظـــاهرة أكثر انتشارا في مواسم جمع الضرائب. ولهذا نص أحد بنود المعاهدة السالفة الذكر، "على أنه لا يحق لحكومتي البلدين المطالبة مستقبلا، بالأشخاص الذين يعبرون الحدود في اتجـــاه إحـــدى الدولتين. فهم يصبحون من رعايا الدولة التي هاجروا إليها".[4] ويبدو أن هذا البند كان ساري المفعول إلى غاية مطلع القرن 13هـــ/ 19م. وهذا ما استخلصناه من القرار الذي أصدره داي الجزائر علي خوجة في عام 1233هـــ/ 1817م، عين بموجبه عددا من الشيوخ التونسيين على رأس قبائلهم.[5]

---

[1] للمزيد من التفاصيل عن العلاقات الجزائرية التونسية، انظر: الحاج أحمد مبارك: **تاريخ حاضرة قسنطينة**، تصحيح وتعليق نور الدين عبد القادر، المدرسة العلمية للدراسات العلمية، الجزائر، 1952.

وأيضا: عمار بن خروف: "**العلاقات السياسية بين الجزائر وتونس**"، في مجلة، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 2، الجزائر، 2002، ص: 120-123.

[2] E. Vayssettes: op.cit, p: 69.

[3] حمودة بن محمد بن عبد العزيز : **الكتاب الباشي**، تقديم وتعليق محمد ماضور، الدار التونسية للنشر 1970، ص: 288.

[4] E. Vayssettes: op.cit, p: 70.

[5] م.م.و.ا.ج. سلسلة بيت البايلك علبة 25 إلى 31، رقم السجل 30، السنة 1233هـــ/1817م.

ومن الأمور التي عقدت مهام البايات أيضا، قضية تسيير علاقاتهم التجارية مع الدول الأوربية، ولاسيما فرنسا، التي كانت تمارس نشاطا تجاريا مكثفا في موانئ البايلك.

وقد ساهمت كل هذه العوامل، في عدم تمكن الإدارة من إخضاع قبائل المنطقة لسلطتها، وهذا منذ بداية الوجود العثماني في البايلك. وتذكر المصادر أن سكان قسنطينة، ثاروا ضد العثمانيين في عام 975هـ/ 1567م. إلا أن محمد بن صالح رايس، حاكم الجزائر آنذاك، تمكن من قمع تلك الحركة. وقد انقسم رأي سكان قسنطينة إلى معارض ومساند للحكم العثماني. [1] وكانت الغلبة في الأخير، للرأي المساند. [2]

ومن العوامل التي صعبت أيضا من مهام البايلك في قسنطينة، منافسة بعض الأسر القوية له، حول تقاسم السلطة على قبائل المنطقة. فلم يكن في وسع البايلك ضمان مداخيل الضرائب، إلا عن طريق شن الحملات العسكرية ضد القبائل الممتنعة، فكان ذلك يجعلها في حالة حرب دائمة معها، وضد القوى المحلية، التي كانت تتمتع بنفوذ على تلك القبائل.

وكان الحكام أثناء جمعهم للضرائب من قبائل وادي الساحل، يستعينون ببعض الأسر القوية في المنطقة، أمثال أولاد أورابح، وأولاد سي الشريف أمزيان، وأولاد مقران. [3] كما كانوا يستميلون شيوخ تلك القبائل، مقابل بعض الهدايا والامتيازات، أو بربطهم لعلاقات المصاهرة معهم. واعتمد الحكام على سياسة الصفوف، المتمثلة في مساندة طرف ضد طرف أخر. ونذكر على سبيل المثال، قبيلة الحراكتة في ضواحي عين البيضاء، التي كانت تتمتع بثروة كبيرة، ونفوذ واسع في المنطقة، فكان بوسعها تعبئة ألف وخمسمائة فارس. وكانت أراضيها تمتد إلى غاية سفح جبل الأوراس، حيث تقيم قبائل عمامرة. وكانت في حالة حرب دائمة ضد قبائل النمامشة حول استغلال المراعي. وقد أدرك البايلك منذ بداية وجوده في قسنطينة، مكانة الحراكتة ودورهم؛ فقام الباي باستمالة شيخهم ابن معطى الله، إلى صفه، بعد أن أغراه بالهدايا، وبرنوس التقليد. وهذا ما أدى بالحراكتة إلى قتل شيخهم، ليعينوا مكانه شيخ أولاد عمارة. إلا

[1] للمزيد من التفاصيل عن المجتمع في مدينة قسنطينة، انظر فاطمة الزهراء قشي: **قسنطينة المدينة والمجتمع**، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 1998.

[2] محمد الصالح ابن العنتري: مصدر سابق، ص: 45.

[3] L. FERAUD: «***Notes sur Bougie…***»: op.cit, p: 299.

أن قبيلة الحراكتة أصبحت قبيلة مخزنية، [1] وتم وضعها تحت قيادة قائد العواسي. ولكن ذلك لم يمنعها من التمتع بالاستقلال، إذ كانوا يثورون من حين لآخر، ضد سلطة البايات. وتعود حركتهم الأخيرة إلى عهد الباي إبراهيم الكريتلي (1237-1240هـ/ 1821-1824م)، الذي باغتهم في جبل سيدي رغيس، بضواحي أم البواقي. [2] كما قام الحاج أحمد باي (1242هـ/ 1826م، 1246هـ/ 1830م)، بشن حملة ضدهم، وبعد أن منح لهم الآمان، أمر بإعدام خمسة وسبعين من زعمائهم. [3]

ورغم الأساليب المختلفة التي استعملها البايلك، فإن درجة إخضاع القبائل لطاعته، كان مرهونا بمدى قوة شخصية البايات. ويعد صالح باي (1185هـ/ 1771م، 1207هـ/ 1792م)، من الشخصيات البارزة التي تمكنت من إخضاع عدد كبير من القبائل. وتذكر المصادر أن صالح باي كان حسن السيرة، وصاحب حق وعدل. فلهذا كانت جميع القبائل تحبه. وقد مكنته هذه الصفات، من جمع الأموال والخيول والبغال والإبل والبقر والقمح. وعرف عهده رخاء كبيرا. فكانت معظم القبائل تدفع ما عليها من الضرائب بصفة منتظمة. وكان صالح باي يرسل إلى المناطق الجنوبية من البايلك، عشر خيام، كانت كل واحدة منها تضم عشرين جنديا، مدعمة بفرقة الزواوة، وشيخ العرب. وتتخذ المحلة مدينة بسكرة مقرا لها. فكانت كل عائلة في المدينة، تستضيف جنديين أو ثلاثة. ويقوم شيخ العرب بإرسال خطابات عن طريق أعوانه، إلى كافة قبائل المنطقة، طالبا منها دفع الغرامات، التي كانت تشتمل على الحلي الفضية، والذهب، والجمال، والكسوة وغيرها. وتقيم المحلة بها ستة أشهر، ثم تعود إلى التل، مصحوبة بالرحل، الذين يقضون فصل الصيف في الشمال، ليعودوا في فصل الشتاء إلى مواطنهم. [4]

وجاء في المصادر، أن صالح باي كان ثاني عثماني وصل إلى توقرت، بعد صالح رايس سنة 960هـ/1552م، والذي مكث بها سبعين يوما، بعد أن أخضع قبائل المنطقة لطاعته. [5]

---

[1] L. Feraud: «***Aïn Beïda, province de Constantine***», in, R.A, N° 16, Alger, 1872, p: 410.
[2] Ibid, p: 413.
[3] Ibidem.

[4] **رسالة في أخبار بلد قسنطينة وحكامها**، مخطوط سابق. ورقة رقم: 1-2.
[5] العنتري: مصدر سابق، ص: 62.

وقد عرف بايلك قسنطينة في عهد صالح باي، نموا اقتصاديا معتبرا، بفضل تشجيعه للتجارة الداخلية والخارجية. وقام بإعادة تنظيم الضرائب، مما كان له انعكاسات إيجابية على وضع السكان الاقتصادي والاجتماعي. وربما عدّ ذلك من العوامل التي شجعت مختلف القبائل على دفع نصيبها من الضرائب. وقد ترتب على هذا الوضع، استتباب الأمن والاستقرار. وما يؤكد هذا التفسير، أنه بعد مقتل صالح باي، تأزمت العلاقات من جديد بين القبائل الممتنعة والبايلك. وهناك من لاحظ أنه بعد موت الداي محمد بن عثمان (1180-1206هـ/ 1766-1791م)، وصالح باي، تغير سلوك العثمانيين، فصاروا يرتكبون مخالفات وتجاوزات ضد الأهالي. [1]

ويعد الباي مصطفى الوزناجي (1210هـ-1213هـ/1795-1798م)، من البايات الذين تميز حكمهم بالشدة والصرامة. فأكثر من الحملات على مختلف جهات البايلك، حتى قيل عنه أنه كان مولعا بالخروج إلى الوطن، ولا يبالي بمن هو قريب أو نائي. ومن أكبر حملاته، تلك التي قادها ضد قبائل أولاد بوعون في جبل الأوراس. فقتل خلالها عددا كبيرا من أفرادها، وخرب ديارهم، وقطع أشجارهم، وأخذ أموالهم. [2]

وسلك البايات الذين جاؤوا بعد مصطفى الوزناجي، نفس السياسة. وتصف المصادر الباي محمد شاكر: (1229هـ/ 1814م، 1234هـ/ 1818م)، "بأنه رجل صاحب بطش، غالب عليه صلابة العجم، فيسفك الدماء في الحق والباطل، ويأخذ أرزاق الناس بالغزو، ولا يبالي بمن هو طائع أو عاصي. وفي زمانه اشتهر الترك بالظلم والجور". [3]

وتوالت الحملات ضد القبائل الممتنعة طوال الفترة الأخيرة، من الحكم العثماني. ففي عام 1238هـ/ 1822م، قام الباي إبراهيم الكريتلي بحملتين ضد القبيلتين الثائرتين، النمامشة، والعمامرة، واستولى خلالهما على غنائم معتبرة. قدرت غنائم النمامشة وحدها، بأربعين ألف رأس من الأبقار، [4] التي جلبت لخزينة الدولة بعد بيعها لقبائل المخزن، مائتي ألف فرنك ويكاد

---

[1] نفسه، ص: 68.

[2] **رسالة في أخبار** : مخطوط سابق، ورقة رقم: 10.

[3] العنتري: مصدر سابق، ص: 81.

[4] لا نعتقد أن هناك قبيلة جزائرية تملك هذا العدد الكبير من الأبقار.

يكون نفس القدر من الغنائم، التي أخذت من قبائل العمامرة. [1] وقد اعترف الحاج أحمد باي، بهذه الحقيقة، في إحدى الرسائل التي وجهها إلى الداي حسين في عام 1243هـ/ 1828م، حيث قال: "خبرناك في الخريف الماضي، أننا غزونا على فرقة يقال لهم أولاد بودرهم عمامرة من جبل الأوراس، ونزلنا بقربهم في ذلك الوقت. فطلبوا منا الآمان، فأمناهم. ونزلوا للوطاء، وحرثوا. وجعلنا معهم حرثا لنا، وخدموا. وهم الآن، قوتهم في المحلة، يغزون معنا، والحمد لله. وبجوارهم أولاد فسيقة، ممتنعون هم أيضا، وعصوا شيخهم، فغزوناهم في رأس جبلهم بعسكرنا وقومنا، فأخذنا لهم خمسة آلاف رأس من الأغنام، وسبعمائة وأربعين رأسا من البقر، وسبع وستين زايلة، ما بين حمير وبغال، وقطعنا منهم ستة عشر رأسا. [2]

وهذه الرسالة تبين، سياسة البايلك الداخلية، وطبيعة علاقاتها بالقبائل الممتنعة. ويبدو أن الهدف من مصادرة ثرواتها، كان رغبة في إرغامها على ترك جبالها المحصنة، للاستقرار في المناطق السهلية، ولتكون تحت مراقبة البايلك، بعد تحويلها إلى قبائل مخزنية.

إن اشتداد وطأة البايلك على القبائل الممتنعة، ولاسيما في الفترة الأخيرة من العهد العثماني، يمكن إرجاعه إلى الأوضاع الاقتصادية المتدهورة. فكانت الدولة تعاني عجزا ماليا، نتيجة لعدة عوامل داخلية وخارجية، المتمثلة في الآفات الطبيعية، والأوبئة، والحروب، والحملات الأوربية، التي انتهت بالحصار الفرنسي للسواحل الجزائرية (1243-1246هـ/ 1827-1830م)، فلم يعد في وسع الدولة تعويض نقص مداخيلها المالية، إلا بمطالبة القبائل بدفع المزيد من الضرائب. إلا أن عدم استقرار الأوضاع، والركود العام الذي أصاب القطاعات الاقتصادية، كلها كانت من العوامل التي حالت دون تمكن القبائل من الالتزام بواجباتها إزاء الدولة. مع العلم بأن الحملات العسكرية المتكررة للبايلك، أرغمت عددا كبيرا من القبائل المستقرة، على التخلي عن نشاطها الزراعي، لتتحول إلى قبائل بدوية متنقلة. [3] وقد ترتب على تلك السياسة انعكاسات سلبية، أهمها: فقدان الدولة لجزء من مداخيل الضرائب. وأن عدم تمكين القبائل من الاستقرار في مواطنها الأصلية، قد أضر بالقطاع الزراعي.

[1] E. Vayssettes: «***Histoire des derniers Beys de Constantine***», in, R.A, N° 7, Alger, 1863, p: 115.

[2] م. م. و. ج. وثائق عثمانية: "رسالة الحاج أحمد باي إلى حسين باشا"، الملف 3، 3206، رقم الوثيقة 35، السنة 1243هـ/ 1828م.

[3] C. BONTEMS: op.cit, p: 70.

أما في بايلك التيطري: فقد سلك البايلك نفس السياسة مع قبائل المنطقة. ويعود عدم استقرار وضع القبائل فيه، إلى تغلب الطابع البدوي عليها، الذي عد من العوامل الرئيسة الـــتي أعاقت مهام البايلك، ولاسيما الجزء الجنوبي منه. فقد لجأ البايلك منذ بداية عهده، إلى استعمال العنف لإرغام قبائل أولاد نايل، [1] الكثيرة العدد، على دفع الضرائب، مما كان يكلفها خـــسائر مادية وبشرية معتبرة. ففي إحدى حملاته ضد أولاد سيدي أحمد في عام 1177هـــ/ 1763م، راح ضحيتها الباي عثمان. [2] وكانت لهذه الواقعة آثار عميقة في نفسية خلفاء الباي المقتـــول، فلم يعودوا يشنون حملات ضد، أولاد نايل لمدة طويلة.

و لم تستأنف تلك الحملات، إلا في عهد الباي مـــصطفى الوزنـــاجي 1186هـــــ/ 1772م، 1209هــ/ 1794م، [3] الذي قيل عنه، أنه كان يتمتع بقدرات عسكرية، وإداريـــة عالية. فقد تمكن من التحكم في أوضاع البايلك، بعد أن قام بإعادة تنظيم فرق الزمول والعبيد والدواير، حيث نقل مخزنه من مدينة المدية إلى البرواقية، لموقعها الإستراتيجي. فجعل منها نقطة انطلاق الحملات العسكرية صوب الجنوب. ودعم صفوفه بأجواد المنطقة، بعـــد أن أغـــراهم بالهدايا. وتوصل الباي بفضل هذا التنظيم، إلى إخضاع بعض قبائل أولاد نايل لطاعته. [4] كما أن الحاجة أجبرت بعض القبائل على الاستقرار في أماكن محددة، مقابل دفع الغرامة المفروضـــة عليها. ونذكر على سبيل المثال، قبيلة أولاد سيدي محمد بن عبد الرحمن بن سالم، التي رفضت

---

[1] استقر جد أولاد نايل في بداية الأمر في منطقة عين الريش الواقعة بين بوسعادة والجلفة. إلا أنه اضطر تحت ضغط قبائل المنطقة إلى الانتقال إلى ضواحي سور الغزلان ليستقر على ضفاف وادي اللحم، ومكث هناك حتى وفاته. ودفن بالمكان المسمى حمادة سيدي نايل. وقد خلف سيدي نايل أربعة أبناء هم: أحمد، الذي مات دون أن يترك ذرية، وزكري، ويحي، ومالك، الذين تفرعت عنهم مجموعة من القبائل، فعن: زكري: أولاد زكري، أولاد حركات، أولاد رابح، أولاد رحمان، أولاد خالد. واستقرت هذه القبائل ببسكرة. أما أولاد خالد فانتقلوا إلى بوسعادة. وعن يحي: أولاد عيسى شراقة، أولاد فراج، استقرتا ببوسعادة، أولاد عيسى غرابة بالجلفة. وعن مالك: أولاد سعد بن سالم، أولاد عمر بن سالم ببوسعادة. وقد تفرعت هذه القبائل وشكلت قبائل أخرى، وأصبحت تحتل كل المنطقة الجنوبية الممتدة من الشرق إلى الغرب (بوسعادة، الجلفة، بسكرة، توقرت، الأغواط). انظر:

- Arnaud: «***Histoire des Oulad Naïl suite à celle des Sahari***», in, R.A, N° 16, Alger, 1872, p: 327 et suite.

[2] H. FEDERMANN et H. AUCAPITAINE: op.cit, p: 287.

[3] بعد أن عزل عين على بايلك قسنطينة (1795-1798)، ثم قتل بأمر من الداي حسان حسب ما ذكره العنتري: مصدر سابق، ص: 68.

[4] H. Federmann et Aucapitaine: op.cit, p: 287.

مغادرة أراضيها الواقعة في سهل زراز الصحراوي، التي كانت محل أطماع قبائل بوغار المخزنية. ففضلت دفع الضرائب واستغلال أراضيها. فكانت تدفع ضريبة على كل رأس من أفرادهـــا، إضافة إلى غرامة قدرها رأس واحد من الغنم، وكيلة من السمن على كل خيمة.

وقد التزم أولاد سيدي محمد بدفع الغرامات، إلى أن شعروا بقوهم، فاستأنفوا الحروب ضد البايلك. [1] مما اضطر البايات إلى الاستعانة ببعض قبائل التيطـــري، أمثـــال أولاد مختـــار، لمواجهة الموقف. ومع مرور الوقت، توصل البايلك إلى تحويل بعض القبائل الممتنعة إلى قبائـــل مخزنية، أمثال أولاد سيدي أحمد، وأولاد رويني، وأولاد ضياء، وأولاد أم هاني، وأولاد سيدي محمد. وتم إعفاء هذه القبائل من دفع الضرائب، وأصبحت كمراكز متقدمة للبايلك في المنطقة الجنوبية، تتولى مهمة الحفاظ على الأمن والاستقرار، وتتكفل بعملية جمع الضرائب من قبائـــل أولاد نايل. وكان البايلك يعين شيخا على تلك القبائل، تارة من أولاد سيدي أحمـــد، ومـــن أولاد رويني تارة أخرى. وكانت طريقة التعيين هذه، سببا في اندلاع الحروب بين القبيلتين. [2] مما يبين أن البايلك كان يشجع سياسة الصفوف، التي اعتبرت إحدى أدواته الناجعة للحفـــاظ على الأمن والاستقرار، والتوازن بين القبائل. كما عين البايلك فيما بعد، شيوخا على بـــاقي قبائل أولاد نايل، أمثال، أولاد ضياء، وأولاد سعد بن سالم، وأولاد يحي بـــن ســـالم، وأولاد عيسى. إلا أن درجة خضوع هذه القبائل، كانت تختلف من قبيلة لأخرى، ومن فترة لأخرى. ومما زاد من ضعف قبائل أولاد نايل، تلك الحروب المستمرة فيما بينها، حول استغلال المراعي، ومنابع المياه. [3]

كما أن الحملات الموجهة على القبائل الجنوبية، تواصلت في عهـــد البـــاي إبـــراهيم (1233هـــ-1235هـــ/ 1817-1819م)، الذي قام بحملة ضد أولاد ضياء، استولى خلالها على مائتي رأس من الجمال، وعشرة آلاف رأس من الأغنام. واشتدت قبضة البايلك في عهـــد الباي مصطفى بومزراق، الذي أخضع معظم قبائل أولاد نايل، ووضعهم تحت ســـلطة آغـــا الجزائر، الذي عين عليهم قائدا لجمع الضرائب. وكان مطالبا بالتوجه إلى الجزائـــر مـــرتين في السنة، ليسلم عائدات القبائل لخزينة الدولة.

---

[1] Arnaud: op.cit, pp: 336-337.
[2] Ibid, p: 337.
[3] Ibid, p: 338.

أما الباي بومزراق، فإنه واصل سياسته الردعية ضد القبائل الممتنعة؛ فأسر مائة وعشرين شخصا من قبيلة الأربعاء بالقرب من الأغواط، وأرسلهم إلى الجزائر، حيث حكم عليهم الديوان بالأشغال الشاقة، لمدة سنة. وقدر عدد الغنائم التي حازها، عشرة آلاف وسبعمائة رأس من الجمال، باعها لقبائل المخزن. كما قام هذا الباي في سنة 1242هـ/ 1826م، بحملة ضد أولاد مختار الشراقة، بالموقع المسمى بقصر بن عزوز، غرب أفلو، استولى خلالها على خمسمائة رأس من الجمال، وأربعة آلاف رأس من الأغنام. [1]

ومن القبائل التي عانى منها البايلك التيطراوي، قبائل العذاورة. [2] فكان الباي مصطفى الوزناجي، يتدخل لتسوية الخلاف الناشب بين العذاورة وأولاد علان، حول قضية الحدود، وتوصل فعلا إلى وضع حد لخصوماتهم، وقام الباي إسماعيل بتعيين قويدر بن سالم، شيخا على العذاورة. ورغم حزم هذا الأخير، فإنه عجز عن منع حملات العذاورة على المحلات العثمانية.

وقد لجأ الباي مصطفى بومزراق إلى مصاهرة بعض الأفراد البارزين في المنطقة، قصد كسب دعمهم وتأييدهم للبايلك. فأخذ ابنة ابن شهرة الواسع النفوذ، زوجة لابنه أحمد. [3] إلا أن تلك الوسائل، لم تحقق هدفها المرجو، إذ رفض العذاورة دفع الضرائب، فاضطر الباي، إلى محاصرتهم في منطقة زعترة، بالغرب من شلالة. ولم يتمكن من استخلاص ضرائبهم، إلا بالاستعانة بالشيخ محمد بن قويدر من أولاد نفية، التابعة لقائد ديرة، وبعض المرابطين، الذين أقنعوا العذاورة بدفع ما عليهم من الضرائب. [4]

ومهما كان حزم البايلك وصرامته، فإن علاقاته بالقبائل الجنوبية ما لبثت أن توترت من جديد؛ فاضطر الداي إلى الاستعانة بباي الغرب محمد بوكابوس، لإخماد حركة العصيان في

---

[1] H. Federmann: op.cit, p: 300-301.

[2] منطقة تقع جنوب غرب سور الغزلان، وكان نشاط سكانها متمثلا في الزراعة وتربية المواشي. ولهم سوق أسبوعية مهمة في الشلالة تتردد عليها القبائل الجنوبية. أما تصنيف سكانها، فكانت مقسمة إلى فرعين. الأول يقيم في العذاورة، وانضمت إليه قبائل أخرى قادمة من مختلف جهات البلاد، أمثال أولاد سيدي لخضر الشراقة والغرابة، وأولاد جحجوح، وأولاد زيان، أولاد سعيد، وأولاد دريم، وغيرها من القبائل. أما الفرع الثاني فاستقر ببني سليمان. انظر:

- M. Guin: «***Notes historiques sur les Adaoura***», in, R.A, N° 17, Alger, 1873, p: 7.

[3] Ibid: p: 109.

[4] Ibid: p: 109.

جنوب بايلك التيطري. فقام بشن حملة ضد قبائل عريب،[1] وقتل خلالها عددا كبيرا من أفرادها، واستولى على غنائم كثيرة، وجلب معه أثناء عودته إلى مدينة المدية، مائتي امرأة، وخمسة وأربعين أسيرا، تم إعدامهم، عبرة للثائرين. ولم ينج شيخ عريب رابح بن طالب، من العقاب الذي سلط على أفراد قبيلته، إذ اغتيل هو الآخر في سوق سور الغزلان، بعد أن منح له الآمان.[2] ولكن قبائل عريب على ما يبدو، قد أعيد لها الاعتبار في عهد الباي مصطفى بومزراق، الذي قام بتقسيم منطقة وادي معمورة بين العذاورة وعريب. وأصدر يحيى آغا عقد الملكية في عام 1228هـ/ 1813م، نص فيه على إعفاء قبائل عريب من الضرائب التي كانت تدفعها للعذاورة. وعرفانا بتلك الخدمات التي كانت تقدمها للسلطة، منح لها حق ملكية أراضي العذاورة، التي كانت تقيم بها.[3]

وما تجدر الإشارة إليه، أنه ورغم ما تميزت به العلاقات بين البايلك والعذاورة من صراع، فإن كل القبائل التابعة لقيادة ديرة، والعذاورة، قد استجابت لنداء الداي حسين، الذي دعاها للتجنيد لمواجهة الغزو الفرنسي للجزائر في عام 1246هـ/ 1830م.[4] إلا أن التصالح الذي وقع بين البايلك والقبائل الممتنعة، جاء متأخرا، في الوقت الذي وصلت فيه الدولة، إلى ذروة ضعفها.

ثالثا- تأثر النظام الضريبي بالعوامل الخارجية: فقد كان لها هي الأخرى تأثير مهم على السياسة الجبائية للبياليك، وتمثل ذلك في التدخلات الخارجية التي عملت على خلق المشاكل للبلاد، بتحريض السكان على التمرد والعصيان، وحياكة المؤامرات وغيرها، وهو ما كان يؤدي إلى نشوب ثورات أثرت على الجهاز الضريبي، وأنقصت من مداخيله.

---

[1] كانت قبائل عريب في بداية العهد العثماني، مستقرة في الناحية الغربية من واد اللحم، بضواحي سور الغزلان، وانضم أفرادها إلى صفوف العثمانيين. وكان لهم دور بارز في تثبيت الإدارة العثمانية، إذ شاركوا في معظم الحملات العسكرية. إلا أن السلطة قد انقلبت ضدهم فيما بعد. انظر: - M. GUIN: Ibid, p: 119.

[2] Ibidem.

[3] Ibid, p: 115.

[4] Ibid, p: 116.

إنّ التدخلات الخارجية في البايليك، تمثلت في بداية الأمر بتعرض الحدود مع كل من مملكة فاس وتونس للخطر، ثم بداية تدخل المغاربة والتونسيين.[1] عن طريق الزعامات المحلية التي موّلوها ماديا ومعنويا للثورة على العثمانيين.[2]

وتثبت بعض الوثائق صلة حكام المغرب في الفترة موضوع البحث بالثائرين، ودورهم في تحريكهم لإضعاف الحكم القائم في الجزائر.[3] ولكن رغم ذلك فقد حرص البايات في وهران، ودايات الجزائر على الإبقاء على الاتصال مع سلطاني المغرب –سليمان، وعبد الرحمن- بغية الاستفادة منهما في وقف النشاط الدرقاوي ثم التيجاني، باعتبار أن قطبي الطريقتين كانا في المغرب، حيث كانا يتمتعان بمكانة مرموقة لدى السلطانين المذكورين. فقد كان سليمان يتظاهر بالاستجابة لرغبة العثمانيين، ولكن الواقع يؤكد أن الجزائر ظلت مع ذلك تعيش في اضطرابات سببها نشاط أتباع الطريقتين المذكورتين. ذلك النشاط الذي أنهك قوى البايلك إلى

---

[1] سوف لن نتطرق في هذا المقام إلى التدخلات الخارجية الأخرى مثل تدخلات التونسيين، ودور حمودة باشا في زعزعة بايلك الشرق ودعمه لابن الأحرش. وكذا التدخلات الأجنبية الأخرى خاصة من قبل الفرنسيين والإنجليز، ونقتصر على تدخلات المغربية فقط، باعتبار التدخلات الملموسة بصفة أكثر على أرض الواقع.

[2] P. Odinot: « ***Rôle politique des confréries religieuse et des Zaouïa au Maroc***», in, B.S.G.O., T51, Oran, 1930, pp: 45-46. – L. Rinn: op.cit, pp: 416 – 454.

[3] راجع مثلا رسالة من السلطان سليمان إلى العربي الدرقاوي مؤرخة في 16 جمادى الأخيرة 1220هـ/1805م تثبت قبول السلطان بيعة عبد القادر الشريف وأصحابه. ورسالة أخرى من نفس السلطان إلى العربي الدرقاوي في متم شعبان 1220هـ/ 1805م يبشره فيها بجملة على تلمسان في الربيع القادم، وأمره بأن يأمر بتأخير أمر الحرب على العثمانيين حتى يتوجه هو شخصيا بعساكره، ويكمل الفتح. كما يذكره بأن يخبر عبد القادر بن الشريف أن يقدم عليه لما يصل هو –السلطان- إلى وجدة أو تلمسان. كما أن هناك بيعة أخرى حدثت يوم الجمعة 20 جمادى الأولى 1228هـ/ 1813م من أهل تلمسان ومستغانم والبليدة ووهران للسلطان سليمان. وقد انفرد بذكرها الضعيف، ولم يوضح فيما إذا كان السلطان قبل البيعة أم لا؟ وكذلك نجد بيعة سكان تلمسان للسلطان عبد الرحمان سنة 1830م/ 1246هـ عند احتلال الجزائر؛ حيث قبل بيعتهم، وعقد عليهم لابن عمه المولى علي بن سليمان. راجع/ – عبد الرحمان بن زيدان: **إتحاف أعلام الناس بجمال حاضرة مكناس،** ط: 2، ج: 5، مطابع إديال، الدار البيضاء، 1990، ص: 25.

– محمد عبد السلام الضعيف الرباطي: مصدر سابق، ص: 377.

- I. Hamet: ***Le gouvernement Marocain et la conquête d'Alger***, Présente par, Ali Tablite, Thala. Ed, et Les éditions Chihab, Alger, S.d, pp: 20- 26.
- P. Odlinot: op.cit, pp: 45-46.

حد بعيد، وجعلها هدفا لسلاطين المغرب، وأخيرا هدفا للفرنسيين الذين وجدوه في حالة إنهاك كبير جراء المجهودات التي بذلها في سبيل التحكم في الأمور.

وحسب بعض الكتاب فإن تدخل سلطان المغرب سليمان يكون ردا على ثورتان حركهما العثمانيون ضده، وهما ثورة محمد بن عبد السلام، وثورة الزيتاني ببلاد الريف. [1] وكذا لإدراكه بالمساعدات التي كان يتلقاها الثائرون على الحكم في المغرب مثل اليزيد الذي ثار على والده محمد بن عبد الله سنة 1203هـ/ 88-1789م. [2] وإعطاء الباي محمد الكبير ملجأ إلى أبناء السلطان المغربي أمثال مولاي مسلمة، [3] وكذا محاولات العثمانيين ضم إقليم وجدة. [4] لذلك قام بتحريض الدرقاويين لإشغال الجزائر، في حين قام باحتلال منطقة فقيق، وتوات، والقرارة وغيرها، [5] بين سنتي 1805- 1808م وقام بجباية خراجها. [6]

وقد كان السلطان عبد الرحمان مثل سلفه حيث قرب المرابطين الدرقاويين ثم التيجانيين. وإذا كان سليمان قد دعم الدرقاويين في الشمال، فإن هذا السلطان قد دعم التيجانيين في الجنوب، موازاة مع الضعف الذي أصاب البايلك بحيث، لم تعد قبائل الجنوب تدفع ضرائبها المتوجبة عليها، واكتفى العثمانيون بالتحالف مع أولاد سيدي الشيخ للقضاء على أصحاب النفوذ الآخرين من الأشراف والمرابطين. [7]

---

[1] A. Cour: ***L'établissement des dynasties des chérifs au Maroc et leur rivalité avec les Turcs de la Régence d'Alger (1509 –1830)***, E- Leroux, Paris, 1904, p: 227.

[2] محمد بن عبد السلام الرباطي: مصدر سابق، ص: 196، و 219.

[3] مولاي بلحمسي: مرجع سابق، ص: 36.

[4] حسب بعض الكتاب فإن السلطان المغربي محمد بن عبد الله قد توفي، وفي صدره حزن عميق، وألم شديد لرؤيته استيلاء العثمانيين بقيادة باي معسكر على المقاطعات الشرقية لمملكته –حسب اعتقاده- والمتمثلة في قبائل المهايا، والحشم، والأحرار وقصور الجنوب الوهراني، والشلالة، وآفلو، والأغواط...الخ. انظر/

- A. G. P. Martin: ***Quatre siècle d'histoire Marocaine au Sahara de 1504 à 1902, au Maroc de 1894 a 1912, d'après archives et documents indigènes***, Imp. Nouvelle, Paris, 1923, p: 101.

[5] محمد بن عبد السلام الرباطي: مصدر سابق، ص: 292 – 293.

[6] **دائرة المعارف الإسلامية**، مرجع سابق، ج: 09، ص: 201.

[7] C. Noël: « ***Document pour servir à l'histoire des Hamyan et de le région qu'ils occupent actuellement***», in, B.S.G.O., T35, Oran, 1915, p: 168.

وقبل ختام هذا الفصل لا بد أنّ نشير إلى أنّ التشدد في الجباية لم يلاحـــظ في الجزائـــر فقط، و لم تختص به لوحدها، بل كان سمة الفترة حتى في البلدان المجاورة، وربما كان الأمر أهون في الجزائر.

ففي المغرب الأقصى، تؤكد لنا عدة وثائق وجود جور شائع، كان يمارسه ولاة الأمر، وجباة الضرائب بالمناطق المغربية، فكانت السلطنة أو مملكة السلطان الصالح هي جواده. فنذكر في القرن السادس عشر، كانت قد أحدثت ضريبة: «النائبة» التي كانت تفرض علـــى جميـــع الأراضي المنتجة، والتي كان محصولها مخصصا أساسا لتسديد النفقات العسكرية.

و لم يكن قبض هذه الضريبة بالأمر السهل، لأنه كان مصدر حملات جزرية حقيقية من أجل تحصيل إجباري لم يكن بالمؤكد دائماً. [1] وحسب مذكرة اليوسي الشهيرة التي قدمها إلى مولاي إسماعيل يقول في بعض فقراتها: «فلينتظر سيدنا، فإنّ جباة مملكته قد جروا ذيول الظلم على الرعية، فأكلوا اللحم، وشربوا الدم، وامتشوا العظم، وامتصوا المخ. و لم يتركوا للناس دينا ولا دنيا، أما الدنيا فقد أخذوها، وأما الدين فقد فتنوهم عنه. وهذا شيء شـــهدناه لا شـــيء ظنناه. ثم إنّ أرباب الحقوق قد ضاعوا، و لم تصل إليهم حقوقهم، فعلى الـــسلطان أنّ يتفقـــد الجباة، ويكف أيديهم عن الظلم ولا يغتر بكل من يزين له الوقت، فإنّ كثيراً من الدائرين بـــه طلاب دنيا لا يتقون الله تعالى...». [2]

وفي عهد السلطان محمد بن عبد الله، ابتدع سنة 1176هـــ/ 1762م تدابير اقتصادية عرفت تحت اسم ضريبة المكس؛ فنقل عبد المجيد الصغير عن محمد المنوني، وهـــو عـــن أحـــد الكتاب المعاصرين للأحداث قوله: «وفي هذه السنة [1176هـــ] ترتب علـــى فـــاس مـــن الأمكاس نحو ألف مثقال عن كل شهر، ووظف ذلك على المـــوازين، والأســـواق، وأبـــواب المدينة، وكان قبل ذلك على القشينة، والجلد، والكبريت فقط، ثم صار عاما عن كل شـــيء.

---

[1] مصطفى الكثيري: **النظام الجبائي والتنمية الاقتصادية في المغرب**، ترجمة المؤلف وآخرون، مطابع الدستور التجارية، عمان، الأردن، 1985، ص: 28.

[2] محمد خير فارس: **تاريخ المغرب الحديث**، المطبعة الجديدة، دمشق، 81-1982، ص: 247. وكذلك - أبو العبـــاس أحمد الناصري، مرجع سابق، ج: 07، ص: 83.

حتى أنّ أهل الوزيعة بسوق الخميس جعل عليهم المكس ... وذاق الأمر غاية الغاية، والحـــول والقوة بالله». [1]

وكان سلاطين المغرب يتشددون في الضرائب حتى مع الزوايا ورجال الطرق، كما كان عليه العلويون مع زاوية تمجروت، حين كان المخزن لا يتساهل معها، ولا يلبث يستعمل سلاح الامتيازات الضريبية، ورفض الإنعام على الزاوية بأي ظهير من ظهائر الامتيازات، كما فعلـــوا مع زوايا أخرى، واستعمل هذا السلاح كإمكانية لإخضاعهم. [2]

وكان الحال كذلك بدول الجوار الأخرى؛ مثل تونس التي كان الشعب يعـــاني فيهـــا إرهاقا ضريبيا كبيراً. [3] وطرابلس الغرب التي عاشـــت في الفتـــرة (1806م- 1221هـــــ/ 1830م- 1246هـــ)، صعوبات تمثلت خاصة في الثورات العديدة بمختلف الأقاليم، وإعلان سكان الساحل والمنشية المجاورة لمدينة طرابلس العصيان، ومبايعة أحمد بن يوسف القرمانلي ولياً عليهم رداً على ثقل الضرائب. [4] وكانت حملات إيالة طرابلس على مضارب القبائل مـــدمرة، فقد ذكر: "دولا سيلا" (*Della Cella*)، الذي كان طبيبا للباشا أحمد القرمانلي، وصفا لحلته التأديبية: "تزعمها هذا الباشا سنة 1817م، برفقة ابنه حتى تاجوراء، وجيش مشكل من 500 رجل، وكان يزداد في الطريق بما ينضم إليه من الرجال، مثل قبائل الخمس وزليطن ومـــصراتة، هذه الأخيرة التي كان في وسعها تزويده بثمانمائة فارس، ومثلها من المشاة. أما مدفعيته فكانت ثمانية مدافع برونزية تجر فوق عربات ثقيلة. وفي منتصف شهر جوان وصل الباشـــا إلى درنـــة وطلب من أهلها 22 رهينة ترسل لطرابلس، ثم تابع سيره إلى البطنان، وفي كل مكان يمر فيـــه

---

[1] مرجع سابق، ص: 57.

[2] انظر/ – عبد العزيز الخمليشي: "**زاوية تمجروت والمخزن (1642-1914)**"، منشور في كتاب: <u>الرباطات والزوايا في تاريخ المغرب؛ دراسات تاريخية مهداة للأستاذ إبراهيم حركات</u>، إنجاز الجمعية المغربية للبحث العلمي، منشورات كلية الآداب سلسلة ندوات ومناظرات 69، الرباط، د.ت، ص: 57.

[3] ناصر الدين سعيدوني: **دارسات**، مرجع سابق، ص: 319. ولمعرفة ما كان يعانيه المجتمع التونسي من ضيم نتيجـــة الضرائب الباهظة. انظر/ – ابن أبي الضياف: مصدر سابق، ج3، ص 57 فما فوق.

[4] ناصر الدين سعيدوني: «**ثلاث رسائل تتعلق بأوضاع الجزائر قبل الاحتلال**» ، منشور في ورقات، مرجع ســـابق، ص: 139.

يعبر كالفاتحين، وقتل 45 رجلا من قبيلة الجوازي، وغنم 400 جمل، و10000 رأس غـــنم، و600 بقرة، إضافة إلى الأسرى، ثم عاد إلى طرابلس". [1]

وعموما الدارس للضرائب في مختلف إيالات المغرب والمغرب الأقصى، يجد بعضا مـــن الأمور المشابهة؛ من قبيل تلك الحملات الزجرية الردعية التي كان يقوم بها الحكام قبل الفتـــرة موضوع البحث وبعدها، فكلمة غصب والواجب استعملت تقريبا في كل البلدان المغاربية، مع تسميات مقاربة أو مرادفة لها، خصوصا ما تعلق بالميدان الجبائي، حيث تستعمل كل محلة كما في البلاد الجزائرية ألفاظا دالة على المطالب المخزنية وما يتوجب من مغارم مطلوبة.

وفي هذا المقام نذكر بما كان مشابها؛ ففي تونس كانت المحلة المكلفة بجباية الـــضرائب تخرج مرتين في السنة شتاء وصيفا، وتسجل كل المطالب المخزنية بذكر التاريخ والإشـــارة إلى الفصول المتعلقة بالدفع، مثل: "مطالب السنة الهجرية كذا في صائفة كذا أو شتوة كذا". [2]

وكذلك كان الحال أيضاً في فرنسا، حيث نجد أنها كانت في الفترة المدروسة نعيش على درجة كبيرة من الضرائب الفادحة، والتي صاحبها رفض اجتماعي كبير. [3]

فلهذا، ومن كل ما سبق، نجد أنّ التشدد في جباية الضرائب الذي كثيراً ما نعـــت بـــه العثمانيون غير صحيح، وأنّ الثورات التي قامت على الحكم العثماني، وأغرقت البايلك في حالة من الاضطراب بعد تراجع مداخيل البلاد من الغزو البحري لا تعود إلى هذا السبب فقط، وإنما هناك أسباب وعوامل أخرى كما رأينا أهمها:

١- توسيع العثمانيين نطاق جباية الضرائب لتشمل المناطق التي لم تكن تدفع الضرائب من قبل، خاصة مع تراجع مداخيل البحر، وكان بداية ذلك في عهد الداي محمد عثمان باشا، الذي وسع من نفوذ البايليك، وزاد في مداخيل الخزينة من المناطق الجديدة الخاضعة.

٢- تدهور العلاقة بين العثمانيين والسكان بعد فتح وهران؛ فلم يعد المرابطون يـــرون ضرورة دعم السلطة، وانتهى حسبهم مبرر بقاء العثمانيين والولاء لهم، والمتمثـــل في الجهـــاد.

---

[1] ذكر ذلك/ – محمد الحبيب عزيزي: "**محلة الشتاء والصيف**"، في، الكراسات التونسية، ع/ 172، تـــونس، 1996، ص: 157.

[2] انظر/ – خليل الساحلي: "**سنو الازدلاف أو أزمات الإمبراطورية العثمانية المالية**"، في، المجلة التاريخيـــة المغاربيـــة، ع/12، تونس، 1978، ص: 141-172.

[3] F. Hinker: ***Les Français devant l'impôt sous l'ancien régime***, Flammarion, Paris, 1971, pp: 64-137.

وهذا ما استغله كذلك حكام المغرب في الدعوة إلى الصدام مع العثمانيين؛ إذ أنّه قبل تحرير وهران كان العثمانيين في نظر السكان حماة للإسلام، ومجاهدين ضد الإسبان. [1] لكن هذا المبرر سقط وانتهى بعد ذلك، وأصبح حكام المغرب يلعبون بهذه الورقة في الميدانين السياسي والحضاري. [2] فلا عجب إذن إذا لاحظنا تراجع هيبة العثمانيين تزامنا مع انتهاء الوجود الإسباني، وعودة وهران نهائيا إلى أيدي المسلمين. وأن الثورات التي قامت صارت ترى أنّ الأحق بالحكم هم الأشراف ذوو الأصالة العربية الشريفة.

٣- التداخلات الخارجية خاصة من جانب تونس والمغرب الأقصى عن طريق القوى الدينية التي كان أغلبها بعد فتح وهران يميل إلى الحكم القائم به. وكذا مصلحة حكام تونس والمغرب في أن يكون الحكم القائم في الجزائر ضعيفا حتى يتسنى لهم التدخل في شؤونه، أو على الأقل حتى يأمنوا جانبه.

وخلاصة القول: لقد درس هذا الفصل السياسات المختلفة لحكام الجزائر العثمانيين الأواخر. كما بين أيضا أن الضرائب تعرضت خلال مشوارها لتأثرات كثيرة، انعكست عليها سلبا، وأدت إلى تناقصها بفعل عوامل شتى. وتحتاج النتائج المهمة والحاسمة وحتى الخطيرة لتلك السياسات على الدولة والمجتمع والاقتصاد بشكل عام، إلى مزيد من التفصيل والتوضيح. لكن هناك أسباب تقودنا إلى طرح التساؤل الآتي، لماذا كان للظروف المالية الصعبة التي مرت بها البلاد آثار غير مرغوبة في كافة مجالات الحياة ؟ والأمثلة على ذلك، إن نقص الموارد المالية كانت له آثار سيئة على الأمور الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، وبالمقابل، فإن تراجع الأنشطة الاقتصادية ساهم غالبا في المشاكل المالية للدولة. وهكذا، فإن استنتاجاتنا حول السياسات العثمانية المالية بالخصوص، تؤكد أن الفترة موضوع البحث كانت فترة صعبة للغاية.

*

*   *

---

[1] وهذا ما يتضح في شخص الداي محمد بن بكير الذي كان كلما دعي إلى مهاجمة تونس يجيب: نسترد أولاً وهران.
راجع/ - أحمد بن أبي الضياف: مرجع سابق، ج: 2، ص: 146.

[2] إبراهيم حسن شحاتة: **أطوار العلاقات المغربية العثمانية، قراءة في تاريخ المغرب عبر خمسة قرون (1510- 1947)**، مطبعة التقدم، الإسكندرية، 1981، ص: 454.

الفصل الثالث:

آثار النظام الضريبي في ظل الاحتلال الفرنسي:

نسعى في هذا الفصل إلى بحث مختلف الآثار والانعكاسات التي نجمت عن نظامي الأمير عبد القادر والاحتلال الفرنسي الضريبيان؛ بتحليل ونقد الإجراءات التي قامت بها الدولة الأميرية، وأثرت كثيرا على الرعية التي كانت تتبعها؛ من آثار تلك الحملات العسكرية التي كان يقوم بها الأمير عبد القادر نفسه، أو من لدن خلفائه في مناطقهم؛ ومن تلك الزيادات الضريبية التي فرضت على الناس؛ وكذا سوء التسيير في بعض الأحيان، الذي مورس من قبل بعض الموظفين والجباة وغيرهما. لنشرع بعد الانتهاء من كل ذلك، في معرفة الاتجاه المعاكس، والمتمثل في الآثار التي انعكست على النظام الضريبي لدولة الأمير عبد القادر؛ والتي رأينا أنها تمثلت بالخصوص، في تكاليف الحرب مع القوات الفرنسية الغازية، وممارسة الأمير لسياسة الاحتكار المضرة بالاقتصاد، وبروز مشكل عويص في الدولة، والمتمثل في المسائل النقدية، وكذا ما كان يخلفه هرب الرعية من أداء التزاماتها من انعكاسات سلبية على النظام الضريبي.

أما النظام الضريبي الذي طبقته الإدارة الاستعمارية، فلم ينجم عنه انعكاسات طردية عليه، وإنما تمثل في تأثيراته التي لا تحصى، والتي أثرت على كافة مناحي الحياة لدى الشعب الجزائري. وقد رأينا أن معرفة ذلك لا تتاح إلا بمعرفة تلك المشاريع التي كان يقوم بها الاستعماريون، بين الفينة والأخرى، والتي اقتضتها الضرورة، بفعل الأثر البالغ لنظام الضرائب، تلك المشاريع التي أطلق عليها لفظ: "مشاريع الإصلاح". وبمعرفة ذلك تمكنا من استخلاص شتى الآثار الناجمة عن النظام الضريبي الاستعماري، والتي حددناها، خصوصا، في تلك الأعباء الضرائبية الضخمة المطبقة على الأهالي، والزيادات المرافقة لذلك، والتغير الذي كان حادثا في مقادير الضرائب العربية؛ ذلك أن فرض نوع واحد من الضريبة، كان يتغير من سنة لأخرى، ومن منطقة لأخرى؛ كما أن من الآثار البالغة في الضرائب، حدوث

تجاوزات كبيرة في تطبيق الضرائب العربية؛ من حدوث عقابات ضريبية، ووجود الكثير من العيوب الضرائبية. وأخيرا كانت الآثار تتمثل في لا عدالة توزيع الأعباء الضريبية العربيــة، بين كل صنف ضريبي وآخر.

أولاً: انعكاسات ضرائب دولة الأمير عبد القادر وآثارها:

وكما رأينا في الفصل الأول من الباب الثاني، من أن نظام ضرائب دولة الأمير كاد يكون مثاليا، لالتزامه الشرع الإسلامي بكل حزم وصرامة. بيد أن الدولة لم تكن تعــيش لوحدها؛ فطالما هناك مستعمر فرنسي، فإنه لا يلبث يعكر صفو الحياة فيها، وأثــر علــى النظام الضريبي الأميري أيما تأثير؛ نتيجة تلك الحملات والغارات الفرنسية علــى الــبلاد؛ وكذا لحاجة الأمير لموارد إضافية للدفاع عن البلاد، والإنفاق على مختلف مصالح الدولــة. فلذلك كانت هناك تأثيرات للضرائب على الرعية، وبدوره النظام الضريبي تعرض لتأثيرات شتى نتيجة ظروف كثيرة نوردها على الشكل التالي:

أ: آثار النظام الضريبي:

لقد خلف النظام الضريبي لدولة الأمير عبد القادر، مع توالي السنين، آثارا عديــدة على مختلف مجالات الحياة في البلاد، وأهم التأثيرات على الإطلاق، تجلت في تلك الحملات العسكرية والجبائية على السكان، وكذا الزيادات الضرائبية التي كان يتعرض لها الــسكان، نتيجة حاجة الدولة للأموال، إضافة إلى سوء تدبير بعض موظفيه، وجباته، مع ما تركــه ذلك من تأثيرات وتأثرات على الدولة.

1) الحملات العسكرية:

لقد أجبرت الحملات التي كان يقودها الأمير وخلفائه، بعض القبائل على الخروج عن حكم الأمير؛ ففي إحدى الحملات على قبيلة البرجية، التي أرغمت على مغادرة أراضي

أبائها، لم يمض يوم واحد حتى أمست لدى الفرنسيين. وبذلك أصبح الأمير عبد القادر في بضعة أشهر، عدوا لعدد من القبائل من أنجاد الصحراء إلى مقاطعة قسنطينة، وعين ماضي.[1]

ولما كان الأمير في شتاء سنة 1838، متفرغا في المدية، في بناء دولته، منشغلا في بناء الجيش وتنظيمه؛ كان خلفاؤه: محمد البوحميدي في تلمسان، ومصطفى بن التهامي في معسكر، يتجولان في القبائل الخاضعة لهما، جباية للضرائب. فقام محمد البوحميدي مثلا، بجولة إلى قبائل بني عامر، والتافنة، والأنجاد، واستخلص ضرائبها؛ فجمع عشر البنادق المال. لكنه تجنب جباية قبائل بني سنوس، لأن الأمير كان قد أمره بتجنبهم، وترك الأمر له شخصيا. وحسب البعض، فإن البوحميدي، لم يجمع من جولته هذه سوى 20 ألف دورو.[2]

أما مصطفى بن التهامي، فقاد هو الآخر، جولة في 28 مارس 1838/ 03 محرم 1254هـ، بدءا من قبيلة مجاهر، التي انتقم منها؛ بتجريدها من سلاحها، خيولها، فأخذ 600 بندقية. أما قبيلة بني زروال، فأخذ منها 800 بندقية، لكنه، رغم ذلك، لم يستطع كسب ثقتها، لرفضها تلبية مطالبه؛ فكانت تنسحب كلما قدم إلى حيّها، ثم تعود بعد انسحابه من موطنهم. ورغم إحراق ابن تهامي، لمحاصيلهم، ونهبه بعض مؤنهم، فإنهم لم يدفعوا أية الغرامات. كما أن قائد معسكر الحاج البوكاري، قام في جولاته، بأخذ كل البنادق الفرنسية الصنع من السكان، وعوض عن كل مالك مبلغ: 30 بوجو، حتى غدا جيش الأمير في مقاطعة الغرب الجزائري، يملك 12000 بندقية فرنسية الصنع.[3]

وبعد ستة أسابيع من حملة ابن التهامي على بني زروال، انتقل إلى بني خلوف، وأولاد رحية، وبني مادون، بمحاذاة البحر، حتى مدينة تنس، حيث القبائل الطيعة. ثم انتقل من تنس نحو شلف فارضا الضرائب، على سكان تلكك المناطق؛ حيث لم يجد أية صعوبة

---

[1] Georges Yver: ***Correspondance***, op.cit, p: 629 et 639.

[2] ابن يوسف تلمساني: "**التوسع الفرنسي**"، مرجع سابق.

[3] Georges Yver: ***Correspondance***, op.cit, p: 599.

في ذلك، إلا من لدن قبيلة أولاد قصير. وأخيرا عاد إلى مسقط رأسه، ببوخرشـــوفة، دون تسريحه لجيشه، بسبب ترقبه لحملة الأمير على عين ماضي. [1]

وفي 7 جويلية 1838/ 15 ربيع الثاني 1254هـــ، وصل البريد إلى معسكر، مفاده أن الأمير قام بهجوم على عين ماضي، استولى فيه على بساتين محاطين بـــسور في ســـفالة المدينة. وقد فقد الأمير خمسة من ضباطه، وقائد خدمه، وكثيرا من مشاته؛ فطلب قـــوات دعم، وذخيرة، وقطعتين مدفعية، ومؤن. [2]

إن حملة الأمير على عين ماضي، كانت من أجل فرض الطاعة والـــولاء، وأبـــرز مظاهر ذلك تتجلى في دفع الضرائب؛ فالأمير في حملته عليها، وحسب ما ذكر "دومـــا": "... وفي اليوم الأول فقط أطلق على المدينة حوالي 2000 قنبلة مدفعية، وبعد عقد السلام بينه وبين التجاني، تسلم من هذا الأخير 4000 بوجو، و04 أفـــراس، و300 برنـــوس، و300 حايك، و300 قميص صوفي، لكن الأمير أرجعها إليه، وبقي مدة اثنا عشر يومـــا بدون قتال. لكن التجاني، وعوض أن ينفذ تعهداته، لم يتأمل إلا للغدر والخيانة، وشرع في إطلاق النار، بدءا من اليوم الثالث عشر. وحارب بكل قسوة وعنف. وكل ذلك تطابق مع اختيال الوكيل الحاج الحبيب في وهران وتبجحه، وتزامن، والذي كان يذيع في كل مكان أن الأمير قد دخل عين ماضي، وصلى صلاته في مسجدها، بكل افتراء وبهتان، زاعما بأن الحجاب قد رفع عنه وتكشف له ذلك...". [3] لكن في الأخير استـــسلم للأمـــير، ودفـــع تكاليف الحركة، وخرب الأمير عين ماضي وذهب إلى مليانة، أمـــا التجـــاني فالتجـــأ إلى

---

[1] ابن يوسف تلمساني: "**التوسع الفرنسي**"، مرجع سابق.

[2] نفسه. حدد الأمير عبد القادر يوم : 12 جوان 1838، كتاريخ محدد لحصار عين ماضي، انظر أكثر/

- LÉON ROCHES: ***Dix ans à travers l'Islam 1834 - 1844***, Nouvelle Éd., Préface et épilogue par E. Carraby, Librairie Académique Didier, Paris, 1884, p: 115 et suiv.

[3] Georges Yver: ***Correspondance***, op.cit, p: 655-656.

الأغواط الغرابة. وبعد بضعة أسابيع جهز جيشه، عائدا إلى الأغواط الغرابة، وتمكن منهم، وطالبهم بزكاة خمس سنين؛ فدفعوا له 4000 آلاف جمل، و30 ألف رأس غنم. [1]

ومن كل تتجلى لنا آثار تلك الحملات التي قادها خلفاء الأمير، [2] بالخصوص، وحدوث بعض التجاوزات فيها من قبل الخلفاء، مما أثر سلبا على العلاقة بين الرعية والدولة.

2) الزيادات الضريبية:

وإذا كان المحتلون الفرنسيون، ومنذ مجيء الجنرال "بيجو" إلى الجزائر، وهم يسعون بكل السبل إلى القضاء على مقاومة الأمير عبد القادر، فإن هذا الأخير، اضطر إلى اللجوء إلى الزيادات الضريبية، وأهمها ضريبة المعونة المخصصة للجهاد، التي غدت حملا ثقيلا على كاهل الرعية. مما حدا بالسكان إلى الامتناع عن أدائها، بل معاداته واللجوء إلى صف المحتل الفرنسي. [3]

---

[1] أبو عبد الله الأعرج السليماني: مصدر سابق، ص: 313. وقد ذكر : "ليون روش"، من خلال "مارسال إمريت" أن التيجاني أعطى للأمير عبد القادر مبلغ ضريبي قدر بـ: 15 ألف بيجو (27 ألف فرنك). أما "سانت أرنوا"، فذكر مبلغ: 20 ألف بوجو (37200 فرنك) ألف بوجو. انظر/

- Marcel Emerit: op.cit, p: 198. - S. Arnaud: "***Siège d'Ain Mahdi***", in, R. A, Alger, 1864, p: 371.

[2] تصف الكثير من المصادر الفرنسية، بعض الخلفاء في حملاتهم، بالطغاة، والسفاحين وما شابه ذلك. انظر على سبيل المثال/ - Alex. Bellemare: op.cit.

[3] في حقيقة الأمر، لم تكن المعونة وحدها، سببا في نفور بعض القبائل من صف الأمير، والذهاب إلى الفرنسيين، وإنما هناك عوامل أخرى؛ أهمها العامل النفسي، كما هو الحال لدى الدواير والزمالة القبيلتان المخزنيتان في العهد العثماني، اللتان كانتا لقرون سيدتا السكان، وهم همزة الوصل والواسطة بين الحكام والرعية، خاصة في جباية الضرائب. ولما تغيرت الأحوال وأصبحوا هم رعية الأمير، أخذتهم غزة النفس على الخضوع، لمن كان لهم رعية بالأمس القريب، فلذلك لجؤوا عن طريق قائدهم آنذاك؛ مصطفى بن إسماعيل، إلى الفرنسيين. انظر/ - محمد الأمير عبد القادر:مصدر سابق، ص:267.- ناصر الدين سعيدوني: "**النظام الضريبي**"،مرجع سابق، ص: 128.

ولمعرفة ضخامة ضريبة المعونة الطارئة، تشير بعض الوقائع، التي ذكرها "دوما"، وتقديرها بالريال بوجو، حسب الأقاليم والقبائل، على النحو التالي: نواحي المدية ومليانة وجهات الشرق "التيطري والشلف": 250000، قبيلة فليتة: 150000، هاشم الغرابة: 20000، هاشم الشراقة: 20000، قيادة زدامة: 30000، قبيلة مجاهر: 30000، قيادة آغا الغرابة: 25000، معسكر وندرومة 500. [1]

لكل ذلك كانت هناك بعض القبائل تتذمر من ضريبة المعونة، حتى غدت بسببها، تعد من أعداء الأمير. [2]

ونتيجة لتلك العمليات التي قادها الأمير، فإنه لم يكن يكتفي بجباية الضرائب حيثما حل، بل كان يشترط دفع مخلفات سنوات الاحتلال، وتلك الإجراءات المالية، كما ذكر "أدريان بيربروجير"، قد ضخمت من ميزانيته، بعد أن كان من قبلها لا يملك أكثر من 30000 فرنك، كانت لا تزال عند اليهودي: "ابن دوران"، وهنا نما مبلغه بصورة واضحة، وأصبح الأمير يمتلك موارد مالية معتبرة. [3]

3) سوء التسيير:

وتذكر المصادر، أن الصراع القبلي الذي أخذ من الأمير وقتا طويلا في محاربته، قد عاد نتيجة سياسة موظفيه الإداريين، وسوء تصرف بعضهم، مما أثر على الوحدة القبلية

---

[1] ذكرها ناصر الدين سعيدوني: "**النظام الضريبي**"، مرجع سابق، ص: 129.

[2] Georges Yver: ***Correspondance***, op.cit, p: 564.

ورد على لسان أحد شيوخ القبائل : "لقد كنا ندفع للأتراك موزونة واحدة [حوالي 06 ليار- *Liards*] على كل بيت، ولا يطلب منا أكثر من ذلك للسلطة الجديدة، ولكن إذا اشترط الحاج عبد القادر أكثر من ذلك، فما عليه إلا أن يطلبنا في جبالنا وسندفعها إليه رصاصا". انظر/ - أدريان بيربروجر: مصدر سابق، ص: 38.

[3] نفسه، ص: 78. وقد أعطى "ليون روش"، موارد دولة الأمير أنها كانت 1500000 فرنك نقدا، و400 قنطار من البارود والخراطيش المستعملة، و8000 بندقية فرنسية وإنجليزية الصنع، وما يكفي من القمح في المخازن لمدة سنتين، وكمية من الرصاص، و200، أو 300 قذيفة مدفعية، و2000 قنطار من الحديد، و200 قنطار من النحاس، و300 خيمة قديمة وجديدة، قدرة كل واحدة 33 نفرا، وحوالي 2000 جمل، و800 بغل، و300 خيل لفرسانه النظاميين و1000 أخرى. انظر/ - Marcel Emerit: op.cit, p: 198.

وغرس الأحقاد والضغائن بينهم؛ فحدث مثلا صراع بين الحشم والمعقل وبني عامر، وبين هؤلاء والبرجية والدواير والزمالة وغيرها. [1]

ب: العوامل المؤثرة في النظام الضريبي الأميري:

وبعد معرفة مختلف لآثار الضرائب، التي انعكست على حياة السكان، نتعرض إلى أهم العوامل والمصاعب التي واجهت فرض الضرائب لمصلحة الدولة والرعيـــة، وأدت في نهاية المطاف إلى أفول نجم دولة الأمير وانهيارها، على هذا النحو:

01- الحرب مع القوات الفرنسية:

فعقب خرق الفرنسيين لمعاهدة تافنة سنة 1255هـ/ 1839م، نشبت الحرب من جديد، وكانت حربا عسيرة؛ فأدت إتلاف الكثير من المنتجات الزراعية، وتخريب مصانع الدولة، وتلاشي المبادلات التجارية، وانشغال الدولة في الحرب عن جباية الضرائب. الأمر الذي أدى إلى انهيار الاقتصاد، ونقص فادح في موارد الدولة.

إن من أعمال همجية الاستعمار، أن كان يتلف ويبيد كل ما يجده أمامـــه؛ ومـــن ذلك، تخريب مصانع البنادق وسبك الحديد، وتوقف عمل مصنع الملابس، وأخيرا نهـــب زمالة الأمير في ربيع 1259هـ/ 1843م، وأخذ ثرواتها، التي اعتبرت ضربة قاصمة للنظام المالي والضريبي، خاصة وأن مخازن الدولة في تاقدامت قد خربت. يضاف إلى كل هـــذا، تضرر الخزينة من تزايد تكاليف الحرب، حتى أنها أصبحت شبه خالية من كل الأموال، مع حلول شهر شوال 1254هـ/ جانفي 1839م. [2]

---

[1] الأمير عبد القادر: **السيرة**، مصدر سابق، ص: 135.

[2] نفسه.

02- سياسة الاحتكار:

لقد اعتبر ابن خلدون أن نظام الاحتكار يعد من أكبر المظالم. ولما كانت دولة الأمير تمارس هذا النظام، فإنه ألحق آثارا بالغة بمعيشة السكان. فإذا كان الظاهر البادي، أن الاحتكار ساعد الدولة في الحصول على أموال مهمة، فإنه انعكس من جوانب أخرى، أثرت على السكان، وأثر بدوره على الجباية.

لقد رأينا أن الأمير عبد القادر كانت له تجارة خارجية، اتبع فيها قوانين صارمة، واحتكرها بالخصوص اليهودي ابن دران، ولأهداف كان الأمير يريدها كنا قد عرفناها. لكن هذا الأمر، الذي وجد فيه ذلك اليهودي الفرصة سانحة لجمع ثروات معتبرة، في مقابل بيعه للحبوب والمواشي إلى كل من إسبانيا وإنجلترا وفرنسا، إضافة إلى انشغال الأمير بالحرب وغيرها؛ وضع الأمير في مأزق حقيقي، وحال دون الحد من تصرفاته، والقضاء على المضار التي ألحقها بالاقتصاد. خصوصا وأن وسائل ابن دران لاكتساب الرضا، ونيل الحظوة لدى موظفي الأمير، والتجار الأوربيين، تثير التساؤلات والشكوك حول نواياه. وحسب الأستاذ ناصر الدين سعيدوني، أنها تؤدي بالمؤرخين إلى تشبيهه باليهوديين ببكري وبوشناق، وعلاقتهما بالداي مصطفى في أوائل القرن التاسع عشر. [1]

03- المشكل النقدي:

رأينا أن لم يتمكن الأمير عبد القادر، من وضع أسس نقدية موحدة في دولته، ولم يستطع فرض مسكوكاته الفضية والنحاسية، [2] التي عملها في التجارة الخارجية، لرفض بعض الدول التعامل بها، وشاع استعمال مختلف العملات العثمانية والأجنبية. مما أثر على الجهازين الإداري والمالي، وبالتالي الضريبي؛ إذ أن الضرائب المجباة كانت إما عينا، أو

---

[1] ولم يسلم سعيدوني، بما ذهب إليه "بول آزان" من أن ابن دران كان شريكا للأمير، يتقاسم معه أرباح الاحتكار التجاري؛ ذلك أن ما عرف عن الأمير، وما اشتهر به يتنافى وهذا التصرف. انظر/ - **دراسات تاريخية في الملكية**، مرجع سابق، ص: 387.

[2] كان مغزى الأمير من طرح نقوده؛ تعزيزا لمكانة الدولة في أعين السكان، وتدعيما لسيادته مع الأجانب.

بعملاته، وعند دفع الرواتب، تعطى بالبوجو العثماني، وفي المبادلات التجارية الخارجية، يتم التعامل بشتى العملات؛ كل هذا أدى إلى عدم نجاعة الجهاز الضريبي. [1]

04- التهرب الضريبي:

أثقل تزايد ضريبة المعونة كاهل الرعية، وأدى بالبعض منهم إلى التهرب من أدائها، كما رأينا من قبل؛ فسكان المدية مثلا، والذين اشتهروا بحماسهم الديني، ومناصرتهم للأمير، فإنهم لم يعودوا مستعدين للتضحية أكثر، بعد تعرضهم لحملة مدمرة من قبل الجيش الفرنسي، وإلزام الأمير لهم بدفع معونة، قدرت، حسب البعض، بـ: مائة ألف ريال بوجو. [2]

وأخيرا نقول: إن الأمير عبد القادر، ورغم الآثار والتأثيرات التي خلفها نظامه الضريبي، فإنه قد ساس دولته وقادها، وسط ظروف عصيبة، لم تكن إطلاقا في صالحه على حد قوله: "وإذا أخذنا في الاعتبار الوقت القصير، الذي كان علي أن أحقق فيه ذلك، فإن إصلاحاتي لم تكن قليلة الأهمية. وعلى أية حال، فقد برهنت إلى مدى ما كنت أريد تحقيقه". [3] ضف إلى هذا، أن الأمير، لم يكن وريث زعامة سياسية أو إدارية أو عسكرية، حتى نقول عنه أنه كان مهيئا مسبقا، لإدارة دفة الحكم. ولكنه كان رجل زاوية، يحيا حياة بسيطة. [4] فقد اختير للإمارة، وفق شروط معلومة، نهض بها نحو سبع عشرة سنة، هو ونظراؤه من أولي المشورة، والرأي، وكذلك القادرون على الحرب. [5] لذلك فقد وفد إلى التاريخ من باب التخيير والاختيار.

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: المرجع نفسه.

[2] نفسه.

[3] شارل هنري تشرشل: مصدر سابق، ص: 154.

[4] مصطفى طلاس: مرجع سابق، ص: 109.

[5] محمد السيد الوزير: مرجع سابق، ص: 51.

ثانياً: آثار النظام الضريبي الاستعماري:

وجهت للنظام الضريبي الاستعماري، انتقادات كثيرة، حتى من قبل الفرنسيين أنفسهم، وتمثل ذلك بالخصوص في تعدد مشاريع الإصلاح الناتجة عنه؛ وهذا نتيجة الآثار الباهظة التي خلفها على الجزائريين، وانعكست على مختلف الأوضاع العامة للبلاد. لذلك، أحاول معالجة كل ذلك، كما يلي:

أ: مشاريع إصلاح النظام الضريبي الاستعماري:

فكان للجباية في الجزائر، كما هو الحال في القواعد المالية، العديد من مشاريع الإصلاح. ورغم أنها لا تدخل في صميم دراستنا، إلا أننا نحاول تسليط بعض الأضواء عليها. ولا ننظر هنا، إلا لما قام به: "نابليون الثالث". [1]

قام "نابليون" بمراسلتين، تحتويان نقدا لاذعا على الضرائب العربية: كانتا أكثر تفهما، لتنمية النشاطات الاقتصادية؛ باعتبار تعرض الضريبة العربية، عموما، إلى أضرار مضاعفة، أرهقت القوى الدافعة للضرائب من السكان، ولم تبلغ هدف التنمية الزراعية، الذي فرضت من أجله. [2]

---

[1] اعتقد "نابليون الثالث" بإمكانية استعادة أفكار "إسماعيل إيربان" المتعلقة بمعظم أجزاء الضريبة، التي كانت تدفع من قبل المسلمين. (انظر أعلاه، ص: 366، ملاحظة: 01): "وأخيرا كيف يمكن تضخيم موارد الدولة عند التقليل -دون توقف- من قيمة الأرصدة العربية إلى ضريبة واحدة؟ (رسالة سنة 1863/ 1280هـ. لكن رسالته سنة 1865/ 1282هـ، بالخصوص، طرحت نظرياته وبسطتها". انظر/

- Pierre de Ménerville: op.cit, T2, pp: 186 et 203-213.

[2] حسب قول "إسماعيل إيربان"، على لسان الإمبراطور، وبشهادة الوالي (السيد "لفرت": **جلسة المجلس العام للجزائر**، 1860.) (

- M. Levert: ***Session du Conseil général d'Alger***, Alger,

1860.)، نقرأ العبارة التالية: "السكان العرب، وسكان القبائل، وسكان الصحراء يدفعون الضرائب، والأوربيون يستهلكون". انظر/

- Ibid, p: 235 et 312.

وقد ألحق الاستعمار الفرنسي دمارا كبيرا بالجزائريين، ومن شتى النواحي، حتى أنه شجع الأعمال اللا أخلاقية، وممارسة البغاء. عن ذلك انظر/

- E.-A. Duchesne: ***De la Prostitution dans la ville***

وبالمقابل، ألغى الإمبراطور التطبيقات الجبائية، القائمة في بعض المراكز الأوربيـــة، والتي كانت منهكة للقبائل العربية وترابطها. وهذا من أجل رفع موارد تلـــك البلـــديات، وبربح واحد من الجماعة الأوربية. فقام بمناورة جبائية حقيقية، تستحق الإشارة إليها، ذلك أنه كانت عندما تنشأ المراكز الأوربية، توجد لها ملحقا بالمنطقة المدنية للقبائـــل العربيـــة. وكان العرب المعاونون في البلديات الأوربية يرغمون على الدفع، خارج الضريبة العامـــة؛ الضرائب البلدية، والموارد الثمينة، ويتحملون الأعباء الثقيلة، لصالح التجمعات الـــسكانية الحضرية، التي كانت لا تدفع، إلا قليلا من الفائدة. [1]

ولمعالجة تلك التعسفات المختلفة، اقترح العاهل تعويض كل الضرائب المـــستحقة للبلدية، بضريبة وحيدة، تثبت مرة واحدة للجميع. [2] وفيما يتعلق بالضرائب ذات الأصل الأوربي، أراد "نابليون الثالث"، خلق ضريبة عقارية في الجزائر. [3]

إن أصل هذا الإصلاح، تم تفعيله نتيجـــة اقتـــراح "لجنـــة الـــضرائب العربيـــة" (*Commission des impôts arabes*) بالخصوص، سنة 1861/ 1277هـــ، والتي اقترحت التشدد في جباية الضرائب العربية، وتوسيعها لتشمل كل "الأهالي" والأوربيين، في ضريبة عقارية واحدة. [4] وكان مبدأ هذه الضريبة، قد عُـــرض بتـــصريح وزاري في 02

---

d'Alger, Depuis la conquête, J.-B. Baillière, Libraire de l'Académie impériale de Médcine, et Garnier frères, Libraires, Paris, 1853.

[1] Ibid, p: 295.

[2] "الأقساط، أو المقاييس المقترحة: 20 ف في المنطقة المدنية، تحول إلى ضريبة وحيدة، وثابتة مرة واحدة للجميع، والضرائب واجبة الأداء المختلفة للبلدية من قبل العرب الخاضعين في المركز الأوربي." (Ibid,p: 297.). كما أن فكرة الضريبة الوحيدة كانت قد صدرت من قبل اللجنة المؤسسة سنة 1862/ 1278هـــ: "**لجنة الضرائب العربية**، الجزائر، 1862، ص: 7" (***Commission des impôts arabes***-, Alger, 1862, p: 7.). وهذه المشاريع أثارت انتقادات كثيرة من قبل المستوطنين، وبالخصوص: (J. Duval: ***Réflexions sur la politique de l'empereur en Algérie***, Paris, 1866, p: 63 et suiv.)

[3] M. Douel: op.cit, p: 302.

[4] ***Commission des Impôts arabes***: op.cit, p: 108.

جويلية 1864/ 28 محرم 1281هـــ، [1] لكنه لم يطبق على الإطلاق طيلة القـــرن 19م، ذلك أنه وُوجه بمقاومة شرسة من لدن المستوطنين، بحجة أنه يعيق التنمية الزراعية. [2] غـــير أن "نابليون الثالث" وفي رسالته لسنة 1865/ 1282هـــ، عاود الرجوع إلى هذه الفكرة، ونادى بتجديدها، وضرورة إنشاء ضريبة عقارية في الجزائر. تلك الضريبة، التي أجـــبرت السكان على بيع أملاكهم، أو ممارسة الزراعة خارج بلدياتهم المعنيين بها. إضافة إلى مبالغ السنتيمات الإضافية ومواردها ، التي زادت على مستوى احتياجاتهم. [3]

إن المنازعات العديدة، والرغبة في تنفيذ الإصلاحات، بدت جليّة في النظام الجبائي الاستعماري للجزائر، والذي لم يظهر بشكل متآلف متكيف مع متطلبات البلاد، إلا نادرا. أما عرضه بالخصوص، فكان كاقتراب من الحلول الخاصة، والمتعلقة بكل بلدية. [4]

وكانت فكرة الامتياز الجبائي، خاصية تلازم المستوطنين، والتي كان من الـــصعب نزعها منهم، وتحميلهم أعباء الضرائب. وبالموازاة مع ذلك كان لابد من إرغامهم علـــى ذلك، لأن السكان المسلمين كانوا مجبرين على تأدية السخرات الحقيقية، والـــتي كانـــت مطبقة في البلدية الأوربية؛ فـــ: "أقصى حد للتجهيزات الضريبية العينية، أو السخرة، كان مثبتا بأربعة أيام عمل ... وكل ساكن، ورب عائلة أو مؤسسة، لهـــا صـــفة الملـــك أو

---

[1] Pierre de Minerville: op.cit, T2, p: 103, et Bulletin officiel des actes du gouvernement de l'Algérie., 1864, p: 117.

وقد رافق هذا التصريح تقرير الإمبراطور، وأظهر أن التصريح المبدئي منعدم، ولا يرغب أن يراه يطبق في الجزائر.

[2] J. Duval: op.cit, p: 117 et suiv.

وقد استعمل هذا المؤلف: "دراسة أحـــوال الـــضمير المبنيـــة علـــى الحجـــج" (*Casuistiquement des arguments*)، قي أمور أقل ما يقال عنها أنها مفاجئة: **من هو المالك** (*propriétaire*)، **أو صاحب الامتياز** (*le concessionnaire*)، **الذي يستثمر أمواله في مناطقه ولا يريد التسديد ؟**

[3] Pierre de Ménerville: op.cit, T2, p: 298.

[4] ولمعرفة سفر الإمبراطور "نابليون الثالث" إلى الجزائر راجع/ - René de Saint-Félix: ***Le Voyage de S. M. l'Empereur Napoléon III en Algérie et la Régence de S.M. l'impératrice; Mai-Juin 1865***, Rédigé d'après les documents officiels précédé d'une Notice historique et suivi de biographie, Grande librairie Napoléonienne, Paris, 1865. - Comte Horace de viel Castle: ***Mémoire du Comte Horace de viel Castle sur le Règne de Napoléon III (1851-1864)***, préface L. Léouzon Le Duc, Paris, 1884.

الاستئجار، تحمل على واحد من لوائح أو كشوف ضرائب: الزكاة، واللزمة، والحكــور، والعشور، وتستأنف سخرتها كل سنة بأربعة أيام: - كل من بلغ سن الثامنة عشر علــى الأقل، وخمسة وستون سنة على الأكثر؛ - كل بهيمة مجموعة، أو كل شــيء في خدمــة العائلة، أو المؤسسة، لا يستحق السخرة من الأحصنة والبغال". [1]

و لم يكن بإمكان أي كان، أن يبرر المحافظة على ذلك النظام القديم، و لم تكن هناك إرادة إنشاء نظام خاص وترسيخه، ليؤسس لواحد من تجليات الفعل الاستعماري. [2]

الإصلاحات المقترحة:

إن من نتائج سياسات الإدارة الاستعمارية الجديدة في بداية الاحتلال، المنتهجة حيا النظام الضرائبي، تمثلت في استمرارية تحصيل الضرائب العربية. ومنذ ذلك الحين، بــدأت حالة الأهالي تسير نحو التدهور التدريجي؛ فطورا بسبب عدم تنظيم الإدارة، وطورا آخــر لتعذر هذه الأخيرة عن القيام بمهامها، بدون إجراء تعديلات في المنطقة التي أصــبحت في حيازتها (المنطقة المدنية). [3] والمعلوم، أن عامل التدهور ذالك، كان رجعا بالدرجة الأولى، إلى الشكل الذي أخذه قالب الضرائب العربية. [4]

---

[1] ***Arrêté gubernatorial***., du 29 avril 1865, art. 4: - Pierre de Ménerville: op.cit, T2, p: 18.

[2] وقد تم عرض هذه الأفكار وشرحها من قبل "طوكفيل"، الذي أظهر الوجه المتوحش للاستعمار. انظر/
- A. de Tocqueville: ***Travail***, op.cit, p: 263.

[3] وقد يرجع ذلك في الأصل إلى اتساع رقعة منطقة الاحتلال (المنطقة المدنية). وعن تفاصــيل احــتلال المــدن الجزائرية الواحدة تلو الأخرى، انظــر/ - Le Colonel Henri Fabre-Massias: ***L'Algérie; Souvenirs Militaire***, 2 e Ed, E. Plon et Cie, Imp. Ed, Paris, 1876.

[4] Eugène Robe: ***Exposé historique du régime administrative et politique des indigènes***, Alger, 1896, p: 35.

ولقد كان قانون 21 أوت 1836/ 09 جمادي الأولى 1252هـ الأول من نوعه، الذي وضع من أجل تنظيم الطريقة الجبائية، وإخضاعها لنظام ثابت ذو قاعدة شرعية، على الرغم من أن هذا القانون لم يمس ملكية الدولة أكثر منه ملكية الأهالي.[1]

ولأن قانون 17 جانفي 1845/ 09 محرم 1261هـ، ظهر لتدارك النقائص في النظام الضريبي، فإن تعديلاته خصت في معظمها تنظيم الضرائب العربية؛ كما أشارت إليه المادة الثانية من القانون ابتداء من التاريخ المذكور أعلاه. وكانت جباية الضرائب العربية، تتم نقدا، إلا في حالة ما إذا أقر الحاكم العام جبايتها عينا، فيطلب من الإدارة العسكرية، أو من القائد الأعلى عدم دفعها نقدا، لتعذر المكلفين من ذلك.[2]

ففي قانون 02 جانفي 1845/ 23 ذي الحجة 1260هـ الجديد، تم تعديل النقاط التي تمس الموضوع في صميمه، وعن كثب. وعليه فلقد أقر القانونان الملكيان الصادران في 1847/ 1262هـ، و1848/ 1263هـ طريقة جباية الضريبة التي كانت تتم في السابق وفق قرارات صادرة عن الحاكم العام. وفي نفس السنة أمر وزير الحربية "البارون تريزل" تحضير لائحة شاملة لوعاء جباية الضرائب العربية، وكما نص عليه قانون 1845/ 1260هـ.

ومهما يكن من أمر، فإن مشروع اللائحة قد تم وضعه تنفيذا للمادة الأولى من قانون 17 جانفي 1845/ 09 محرم 1261هـ، غير أن الأحداث السياسية في فرنسا وغيرها لسنة 1848/ 1264هـ، حالت دون وصوله النتيجة الإيجابية.[3]

وفي سنة 1852/ 1268هـ أمر الحاكم العام: "الكونت راندون"، بإنشاء لجنة مواصلة المشروع المتعطل، فتألفت من:

---

[1] Gouvernement général de l'Algérie: ***Procès verbaux: des délibération de la commission d'étude de l'impôt arabe (Rapport général et projet de décret)***, imp. Du gouvernement général, Alger, 1893, p: 118.

[2] للتوسع أكثر راجع: النشرة رقم: 199 ضمن (B.O.A.G.G)، 1845، ص: 66-67. وأيضا:

- Robe: ***De l'impôts***, op.cit, p: 15-55.

[3] - Projet de décret (1852):op.cit, p: 01. -***Procès verbaux***: op.cit, pp:118-119.

- المقدم "دي لينيي" (*De Ligny*): مدير الشؤون العربية لولاية وهران: عضوا.

- رئيس فرقة "دي نوفو" (*De Neveu*): رئيس الشؤون العربية لولاية قسنطينة: عضوا.

- رئيس المكتب الثاني للسكرتارية العامة للحكومة "دي توستان" (*De Toustain*).

- القبطان "وولف" (*Wolff*): مساعد رئيس الشؤون السياسية: سكرتيرا. [1]

وما يلاحظ على تلك اللجنة، عدم تمثيلها المصالح المالية، وبالتالي فالنتائج التي خرج بها التقرير النظري للجنة، حملت طابعا سياسيا، أكثر منه قيما ونتائج عملية. [2]

وبعد أن أصدرت اللجنة تقريرها [3] تمت إحالة المشروع إلى مجلس الحكومة؛ واستخلاص العيوب التي قد تعيق العملية الجبائية. والذي اقترح جملة من التعديلات، تنصب على الأدوار الفردية عند تطبيق النظام، وعلى استحالة بلوغه في المناطق المدنية، إضافة إلى إعادة النظر في الطريقة التي يستخدم بها وعاء الضرائب العربية الحالي، ولا سيما الكيفية التي يتم بها حساب السنتيمات الإضافية لدى الضرائب العربية. [4]

وعموما تمثلت الضرائب المجبية إلى غاية الفترة أعلاه في قانون 17 جانفي 1845/ 09 محرم 1261هـ، في الحكور، والعشور، والزكاة، واللوسة، وحق الشبير، واللزمة.

وبعد كل هذا، تجدر الإشارة إلى أن أنواع الضرائب الخاصة بالأهالي، حملت في طياتها بذور التفرقة بينهم، ومضاعفة الأعباء الضريبية؛ إذ يقوم المكلفون في المقاطعات بدفع الضرائب بصفة غير عادية. بحيث إنه، وفي بعض الأحيان، كانت تتعرض بعض القبائل إلى

---

[1] ***Procès verbaux***: Ibid, p: 119.
[2] Ibidem.
[3] أهم ما جاء في التقرير: فرض ضريبة الغرامة على كل القبائل التي تمت فيها عملية الإحصاء الضريبي. وقد حددت بـ: 1/15 الدخل، يتم تقسيمها بين القائد والجماعة. وأيضا أن يكون استخلاص مداخيل الضرائب العربية مبني على معدل إنتاج الجابدة الواحدة، وتعداد الماشية ... إلخ.
[4] ***Procès verbaux***: op.cit, p: 120.

دفع ثلاثة أضعاف ما كانت تدفعه قبائل أخرى، حتى وإن كانت هذه الأخيرة أغنى منـــها بثلاث مرات.

وما يمكننا إضافته هنا، إن الضرائب التي كانت قائمة في الجزائر، لم تظهر خطورتها في النتائج المتوخية منها [1] وهي تلك التي جلبت في الحقيقة، انتباه الحكومـــة. إضــــافة إلى التكليفات الإضافية، من أجل تغطية المصاريف الاستثنائية، من المـــصاريف المحليـــة، ذات المنفعة العامة، كالمصاريف الاستشفائية، والمؤسسات الابتدائية، ونفقات الإدارة والشرطة. والملفت في الأمر، أنه تم إسناد مهمة جباية النفقتين الأخيرتين إلى: ممثلي الأهالي، والجماعة الممثلة للقبيلة.

إلا أنه وفي بعض المناطق، تمت مصادقة القبائل على عدم دفع السنتيمات الإضـــافية للضرائب العربية. وبالتالي أهملت فيها المشاريع العمومية، في حين قامت المصالح العسكرية في مناطق أخرى بمبادرة تحديد حجم التكاليف الإضافية في ذات الحين، بتنفيذ المـــشاريع المختلفة فيها لتطويرها.

وقد كان من الأنسب، إعطاء الضرائب العربية وحدة خاصة بها في كامل الـــبلاد، الأمر الذي لم يحدث، وظل غائبا، بمعنى أن الولايات الجزائرية الثلاث، التي كانت خاضعة لنظام سياسي واحد، لم تكن تخضع بالضرورة إلى نظام مالي واحد. مع العلم بـــأن هـــذه الولايات الثلاث كانت تعيش كلها من زراعة الحبوب وبعض الأشجار المثمـــرة، وعلـــى الرعي عموما. لذلك كان من المطلوب أن تفرض الضرائب، على كل ما تنتجه الأرض في الولايات الثلاث بنفس المقدار. [2]

[1] ومن أهم الأشياء التي طرأت على النظام الضريبي ودخلت عليه: "إدخال السنتيمات الإضافية للضرائب العربية"، وكذا سنتيم عن كل فرنك في كل تعريفة؛ أي الربع.

[2] انظر/ – المرسوم الملكي المؤرخ في 17 جانفي 1845/ 09 محرم 1261هـــ، المادة الرابعة في/

- B.O.A.G.A, N° 199, 1845, p: 67.

وبعد إيجاد الوحدة المناسبة للضرائب العربية، رأت اللجنة ضرورة تثبيتها، وذلك بغية الاطلاع على الإيراد الفعلي للبلاد من الضرائب المباشرة. وبالتالي اقترحت تثبيت الوحدات المختارة للضرائب، وذلك لمدة ثلاث سنوات، دون إدخال أية تعديلات عليها. [1] وعلى هذه الصفة الأحادية للضرائب، ظهرت الغرامة، والتي حددت قيمتها بـ: 1/15 من إيراد العقارات، في أراضي العرش والرعي. وحددت من قبل القايد والجماعة. في حين تم تثبيت اللزمة على الأراضي، التي لم يتم فيها تحديد ما هو عرضة للضريبة.

وعلى كل حال، فإن هذا المشروع، لم يتوصل إلى أية نتيجة. [2] بحيث تمت مصادقة مجلس الحكومة على الجزء الأخير من المشروع، وصدر القرار الوزاري لـ: 30 جويلية 1855/ 16 ذي القعدة 1271هـ، الذي وضع أمرا بضبط السنتيمات الإضافية للضرائب العربية. أما ما يخص المسائل الأخرى، فقد تم عرضها على المجلس الاستشاري الجزائري، الذي رأى بأن الإصلاحات الجذرية، لا تتناسب ووضع المستعمرة الراهن، ولا حتى مع الوضع السياسي لأوربا. وعليه رأى ضرورة الاحتفاظ بالقالب الحالي للضرائب، مع محاولة إدخال بعض التحسينات عليه. [3]

وفي سنة 1859/ 1275هـ، أنشأ وزير الجزائر "الكونت دي شاس لوب لوبا" لجنة عرضت مشروعا جديدا، والذي تم من خلاله تحديد مساحة الأرض وقيمتها الفعلية في المنطقة المدنية، وتحديد المحاصيل الزراعية، بعد أن يقوم محافظو الولايات الثلاث وجنرالاتها بمراجعتها في المنطقة العسكرية.

ولقد أسفر هذا المشروع، عن ميلاد معارضات لا مثيل لها، لذلك صرح السيد "دي شاس لوب لوبا" عن نيته في إجراء زيارة ميدانية للجزائر في السنة نفسها. ومهما تكن النتائج المتوخاة عنها، فإن الإمبراطور "نابليون الثالث"، [4] قام في السنة الموالية بزيارتها،

---

[1] ***Projet de décret***: op.cit, p: 3-6.
[2] Jules Cambon: op.cit, p: 78.
[3] ***Procès verbaux***: op.cit, p: 120.
[4] (*Ch. Napoléon Bonaparte*) "1808-1873"، وكان إمبراطورا لفرنسا بين 1852-1870.

وعين على إثرها "الماريشال بيليسيه" حاكما عاما على الجزائر، في تاريخ 24 نوفمبر 1860/ 11 جمادي الأولى 1277هـ، الذي لم يتأخر في استئناف عملية النظر في الإصلاحات المعهودة للضرائب العربية.

وبعد أشهر من وصوله، قام "الماريشال بيليسيه"، بتشكيل لجنة جديدة لدراسة المشكلة، وتكليفها بمهمة إنجاز مشروع قرار (*Projet de décret*) من أجل إحلال ضريبة العقار على الأراضي التي خضعت للضرائب العربية. بيد أن مفعول عملية المسح التي قامت بها قد خفّ فور صدور قانون الأهالي لسنة 1863/ 1280هـ.

وعلى إثر زيارته الثانية للجزائر سنة 1865/ 1282هـ، أصدر الإمبراطور "نابليون الثالث" أمرا بمباشرة الأعمال الخاصة بتعديل نظام الضرائب العربية، عن طريق تحويلها إلى ضريبة وحيدة محدودة وللأبد في المنطقة المدنية، وضريبة موزعة تخص مجموعة من القبائل، تقوم بجبايتها الجماعة، وتستمر فعاليتها مدة عشر سنوات، وذلك في المنطقة العسكرية، وفقا لمعدل قيمة الضرائب المجبية خلال العقد السابق.

وقد حرر بهذا الخصوص نصا، عرض على مجلس الحكومة. وقد تم إلغاء المشروع كلية، نتيجة للملاحظات العديدة التي وضعها المستشار. [1]

وقد جاء المرسوم الذي أصدره الوالي العام في تاريخ 30 جانفي 1866/ 14 رمضان 1282هـ، لاستشارة الجنرالات في شأن الضريبة الموحدة، [2] لكنه لم يلق إجابات عديدة، إن لم نقل أن الملف الذي أرسله الجنرال: "بريقو" (*Périgot*)، حاكم عمالة قسنطينة، كان الوحيد من نوعه، لأنه أدلى بإنشاء ضريبة العقار في القبائل التي تمت فيها عملية حصر الملكية، وبالتالي تطبيق ضريبة النصاب أو التحديد (ثابتة). أما في الأراضي التي لم تحصر فيها الملكية، فيتم تطبيق الضريبة الموزعة.

---

[1] - Cambon: op.cit, pp: 78-79. - ***Procès verbaux***, op.cit, pp: 123-124.

[2] (*Impôts unique*).

وحسب قرار العقيد رئيس المكتب السياسي المؤرخ في 23 سبتمبر 1867/ 25 جمادي الأولى 1284هـ؛ فإن كل القبائل، سوف تخضع إما لضريبة ثابتة أو موزعة، ويقوم بالعملية الجبائية رؤساء القبائل، وذلك تحت رقابة الجماعة، وأخيرا تحت رقابة الدولة، التي ترى ضرورة في الاحتفاظ بالسنتيمات الإضافية. [1]

وفي أكتوبر 1867/ جمادي الثانية 1284هـ، عرض هذا المشروع على مجلس الحكومة، حيث قدم مقررها ملاحظات؛ أدت إلى سحب الملف، دون أن يتم النظر فيه. وبعد مرور سنتين تجددت المحاولات الإصلاحية، وذلك عن طريق:

أولا: اللجنة المحلية: والتي تأسست في 17 نوفمبر 1869/ 17 شعبان 1269هـ، والتي لم يعثر على ملف أعمالها.

ثانيا: من خلال اقتراحات وزير الحربية "الماريشال نييل" (*Niel*) ، في 05 ماي/ 24 محرم من نفس السنة، نتيجة أمر الإمبراطور بتحضير لجنة كبيرة للدراسات الجزائرية، تحت رئاسة "الماريشال راندون"، ومهمتها؛ النظر في المسائل الثانوية التي تمس الجزائر، مع مراعاة مصالح الأهالي. وبالتالي تبنت هذه اللجنة مهمة دراسة النظام المالي، والوعاء الضريبي للجزائر.

بيد أنه، ومنذ استهلال سنة 1870/ 1286هـ، ذهبت المشاريع الإصلاحية في مهب الريح، دون أن تترك أي أثر إيجابي. وكما لاحظنا منذ البداية، فإنّ الضرورة أدت في بعض الأحيان إلى غض النظر عن المشاريع التي كانت تقترحها اللجان، وكانت النتيجة عندها، الجنوح إلى النظريات المشكوك في صحتها. [2]

ولقد ظل الانتباه منصبا، حول التعديلات التي تطلبها نظام الضرائب العربية الخاص بالأهالي. فمنذ تاريخ 1871/ 1287هـ، يمكن تتبع ذلك التطور الناتج عن ازدياد حجم الضرائب من جهة، وأيضا نسبة المطالبة بالإصلاحات من جهة أخرى. وعليه فتتبع نشاط

[1] ***Procès verbaux***, op.cit, pp: 124-127.
[2] Ibidem.

المجلس الأعلى لحكومة الاحتلال، من خلال الاجتماعات الدورية، والتي أسـفرت عنـها محاضر الضبط السنوية، يعد ذا مسعى وحيدا، تعلق بإيجاد حلول لمسائل النظام الضريبي.

وما يمكن قوله عن مشاريع إصلاح الضرائب: إنه، وحـتى نهايـة القـرن 19م/ 13هـ، وعن طريق البحث في مضمون محاضر الضبط، ولا سيما في المسائل التي طرحها مجلس الحكومة في جلساته المتعددة، يلاحظ بأنها اتفقت في مجملها على نقطة واحـدة، ألا وهي، تحويل الضرائب العربية أو تعديلها، وعلى هذا الأساس، يمكن الاطلاع على ثلاثـة تعديلات، أو مشاريع إصلاحية كبرى متتالية، مست النظام الضريبي الخاص بالجزائريين.

الأول: مشروع تحويل الضرائب العربية "1873/ 1289هـ، ومس جذريا طرق تبديل الضرائب الأربع. [1]

والثاني: تحويل الضرائب العربية؛ ضريبة النصاب أو التحديد المتفاوتة في مداخيلـها إلى ضريبة موحدة موزعة، ذات دخل ثابت، تماشيا ومبادئ الضريبة العقارية في فرنسا. [2]

---

[1] انصب اهتمام إدارة الاحتلال، منذ بدايات السبعينات، بالأحداث والأمور السياسية والعسكرية منها أكثر مـن الشؤون الاقتصادية والأهلية. وذلك يرجع أساسا إلى اهتمامها الخاص، بإخماد لهيب الثورات الشعبية منـذ سـنة 1870/ 1286هـ. ولهذا ظلت هذه الأخيرة تعد العدة من أجل الوصول إلى هذا المسعى الكبير. بيد أنه، وفي تلك الأثناء، تم تسجيل زيادة ملحوظة في مداخيل الضرائب العربية، ولعل ذلك يعود إلى الزيادة في تعريفتها. ومحاولـة تغطية تكاليف الجيش ومصاريف العتاد العسكري. فبعد قضائها على الثورة، اقترحت إدارة حكومة "شـانزي" (*Chanzy*) خلال سنة 1873/ 90-1289هـ، مشروع إدخال الضرائب العقارية إلى الجزائـر، يخـضع لهـا الأوربيون والأهالي في ذات الحين. بمعنى أنه سوف يعمل على إلغاء الضرائب العربية، على أن يتم تعويضها بضريبة مشابهة أو ضريبة عقارية وتكون قاعدتها، تتعين بمساحتها دوريا، من خلال العمليات الإحصائية. انظر/

- ***Procès Verbaux***, op.cit, p: 705.

[2] وبعد سنة 1291هـ/ 1875م، أخذت المشاريع الإصلاحية في جملتها منطلقا واحدا، تمثل في التحـول الكلـي والمطلق للضرائب العربية، وتعويضها بضريبة موحدة، تخضع لها كل المناطق، وجميع السكان، وكذا كـل أنـواع الإنتاج المختلفة. انظر/

- Ibid, pp: 131-134.

الثالث: اقتراح لجنة 1309/1892هـ، القاضي بالإبقاء على ضريبة التحديد وعدم التغير في نظام الزكاة مع إلغاء الحكور من جهة، وتوحيد العشور في الولايات الثلاث.[1]

ب: الآثار المختلفة لنظام الضرائب الاستعمارية:

فبعد تعرضنا إلى أهم المشاريع الإصلاحية، بقي أن نتطرق وبصفة خاطفة إلى مختلف الأمور التي أدت إلى التأثيرات الضريبية على الأهالي.

[1] انصبت على تحويل الضرائب العربية إلى ضريبة موحدة وموزعة يحدد مجموعها سنويا، مع تعيين الحصة الخاصة بكل دوار، وأن توزع بين مكلفي الدوار، ولكن مع ضرورة الحد من تدخلات الأعوان الفرنسيين من موزعين وغيرهم؛ باعتبارهم ذوو معرفة ضيقة بالأهالي وبمصادر دخلهم. وقد أضاف معدو اللجنة، بأن تسند المهمة إلى الجماعة. وكان تقرير السيد"جولي"، المرسل إلى لجنة 1892/ 1309هـ، قد أعطى تفاصيل عن تلك العملية، ذاكرا بعض المظالم المرتكبة من قبل الجماعة خلال التوزيع. والعمل على إلغاء مبدأ تعيين المحاصيل بالجزائر ووهران أو تحديدها. وذلك عن طريق توسيع نظام العشور القائم في قسنطينة إلى الولايتين الأخريين، بعد أن تم تحديد قيمته لكل جابدة (قيما ثابتة). وتم الاتفاق، على ضرورة إلغاء حكور قسنطينة، لعدم تماشيه، ومتطلبات البلاد. مع توحيد العشور في كل المقاطعات. كما اقترحت محاولة تطبيق نظام التوزيع بمنطقة القبائل.

كما تقرر إلغاء الزكاة على كل من لا يملك سوى بقرة أو عنزتين، والتقليل من شأن جباة الضرائب. ولكي يكون ذلك ممكنا، لا بد من توكيل مهمة جباية الضرائب العربية، إلى مصلحة الضرائب المباشرة، عوض مصلحة الضرائب المختلفة. وأخيرا إعادة الغرامات الجبائية الملغاة منذ سنة: 1874/ 1290هـ؛ في حالات إخفاء المواشي أو تهريبها، بفرض ضعفي، أوثلاثة أضعاف الضريبة.

أما اللزمة، فقد تم القرار في شأنها؛ بأن الحصص المحددة لها تكون من خلال معدل السنوات العشر الأخيرة، مع مراجعتها كل خمس سنوات على الأقل. وفي فترة المراجعة، تُعين قيمها بالتناسب، ومقدار الثروة المحصاة، على أن يتم توزيع نصيب كل مكلف من قبل الجماعة، وتحت رقابة شيخ القبيلة وأحد أعوان الإدارة، وبحضور موزعي الأعباء الضريبية. وأن نتائج عملية التوزيع ككل، يتم الإعلان عنها أمام الملأ، حتى يتسنى للمعنيين الاحتجاج إذا دعت الضرورة ذلك.

أما في المناطق الصحراوي، فتقرر إتباع ضريبة موحدة، وكذا استبدال اللزمة الثابتة في ميزاب بورقلة، وعند الشرفة بعين الصفراء، بالعشور والزكاة، كما هو حال بقية البلاد. بالإضافة إلى ضريبة عن كل نخيل الواحات، بحسب القيمة الإنتاجية. انظر/ - Pouyanne: op.cit, pp: 706-708. - Clamageron: ***Rapport***, op.cit, pp: 34-35. - Bonzom: op.cit, pp: 47-48.

فأما انعكاسات النظام الضريبي على الجزائريين، فكثيرة ولا يمكن حصرها؛ ولعل أهم الآثار، على الإطلاق، أن ضرائب المحتل، كانت دائما في غير صالح السكان. أما أهم الآثار الضرائبية على الجزائريين، ومنذ انتهاء مقاومة الأمير عبد القادر، فتمثلت في نشوب ثورة 1871م/ 1287هـ، ولو أن هذه الثورة وغيرها، لم تقم بسبب الضرائب لوحدها، كما روج كثير من الكتاب الفرنسيين؛ من أن أهم أسباب الثورات كانت الضرائب الكثيرة. لكن الذي يهمنا، هو ما بعد إخماد الثورة؛ حيث بدأت الزيادات في مداخيل الضرائب، ولا سيما العربية منها. فاقترحت حكومة "شانزي" (*Chanzy*) سنة 1873م/ 1289هـ مثلا، مشروع إدخال الضرائب العقارية إلى الجزائر، يخضع لها الأوربيون والأهالي في نفس الوقت؛ بمعنى إلغاء الضرائب العربية، وتعويضها بأخرى مشابهة عقارية، أساسها الأرض التي تعين مساحتها دوريا بعمليات إحصائية.

أما احتجاجات الجزائريين على الضرائب المجحفة، [1] فحملت في عمومها طابعين: تمثل الأول في المطالبة بالتخفيض في قيمة التعريفة؛ إذ يحق للمكلفين المطالبة بذلك، وثانيا المطالبة بالعدل، ومراعاة الظروف الاستثنائية، لكي يعفون من الضرائب كليا أو جزئيا. وكانت مطالب الجزائريين تعبر عن تذمرهم، وبالمقابل كان الفرنسيون، ورغم تشكيلهم للجان خاصة بالأهالي، مهمتها النظر في وضعية الجباية والضرائب بصفة عامة، والعربية منها بصفة خاصة، والمطالبة بتخفيف عبئها، وتنظيم هيئة تراقب جبايتها، فإنهم كانوا يماطلون في تلبية مطالبهم، بل إن سياستهم، كانت مبنية على قاعدة الانتقام والتشفي. [2]

01- ضخامة الأعباء الضريبية:

لم يكن يهم المكلفين بدفع الضرائب من الجزائريين، أن تقوم الدولة بتوزيع عادل للعبء الضريبي، وإنما ما كانوا يطالبون به، ألا تتعدى قيمة الضريبة طاقتهم الإنتاجية.

---

[1] ويمكن الإشارة في هذا المقام إلى احتجاج: "ابن سيام" في 26 أكتوبر 1886/ 28 محرم 1304هـ، في جلسة المجلس العام، المنعقد في 22 أكتوبر/ 24 محرم بالجزائر، حيث احتج المعاونين القضائيين المسلمين على كيفية تحديد الضرائب العربية وطريقة إخضاع الأهالي إليها. فقد أوضح "ابن سيام" بأنه، وعلاوة على، ضريبتي العشور والزكاة، فقد تم إخضاع الأهالي إلى عدد من الضرائب، بما فيها الضريبة العقارية. كما أن مرسوم 17 جانفي 1845/ 09 محرم 1261هـ، قد عمل على تحديد ضريبة العشور بالنسبة للحبوب فقط، لكن وعاء العشور الضريبي غدا يفرض على جميع المزروعات، وبنفس التعريفة التي خضعت لها الحبوب. وكذلك احتجاج أعيان قسنطينة سنة 1891م/ 1308هـ، أو "شكايتهم"، المتمثلة في مطلبهم الأساس، في إعادة النظر في النظام المتبع في الضرائب. وكذلك مطالب الجزائريين من فرنسا سنة 1912م/ 1330هـ؛ حين ذهب وفد جزائري، أو بالأحرى طبقة من النخبة، إلى باريس، واستقبل من قبل الرئيس "بوانكري"، ورئيس المجلس الأعلى "ستيڤ" (*Steeg*)، ووزير الحربية "ميليراند" (*Millerand*). وكانت مطالبهم، بعد تخطيط الفرنسيين لقانون التجنيد الإجباري، والمرفوض من قبل الجزائريين، الذين قابلوه بالهجرة الجماعية، والفرار إلى الجبال والصحاري، تقدي "بيان" إلى الحكومة الفرنسية في باريس، أرادوا فيه توضيح الأوضاع للحكومة الفرنسية في باريس، وإطلاعها على رغبات المسلمين الجزائريين، الذين شعروا بأن هذا الحمل الجديد (قانون التجنيد)، لا بد أن تصطحبه بالمقابل، تحسينات في أوضاع السكان؛ فكانوا يطالبون بالحصول على تعويض فعال في: تغيير الإجراءات الاضطهادية؛ وتمثيل نيابي جاد وكاف في المجالس الجزائرية والباريسية؛ وتطبيق عادل للضرائب؛ وتوزيع متساو لمصادر دخل الميزانية بين جميع الأهالي. انظر/

- Gourgeot: ***Les Sept Plaies de l'Algérie***, imp. Pierre Fontana, Alger, 1891, p: 62. - ***Notice sur les impôts***: op.cit, p: 52–53.

[2] Ch. R. Ageron: op.cit, T1, pp: 262 – 263.

وقد قامت بعض المحاولات بتحديد قيم جديدة، عن طريق تقييم دخل الـــضرائب العربية الإجمالي، وقسمته على العدد الإجمالي للمكلفين. غير أنه سرعان ما اتضح أنـــه لا يمكن الوصول إلى قيم حقيقية، من خلال تطبيق تلك الطريقة، التي اعتبرت عبئا حقيقيـــا وثقيلا، فرض على الأهالي، بطريقة غير عادلة.

فقد أوضح "وارنييه" سنة 1279/1863هـــ، بأنه عن طريق تطبيق الطريقة السالفة الذكر، يمكن التوصل إلى المبلغ الذي يقوم بدفعه كل فرد سنويا؛ لا يتجاوز 70. 7 ف. [1]

وكما هو واضح، فإن الضرائب الفرنسية، التي كان الأهالي يدفعونها إلى جانـــب الضرائب العربية، مثلت عبئا ثقيلا، وأن تلك الشدة، تجاوز نسبتها الحقيقية؛ فمن الثلث إلى الثمن من مجموع الضرائب. ومن الجلي أيضا، أنه وإلى جانب الضرائب الفرنسية المباشرة، أخضع الأهالي أيضا إلى الضرائب غير المباشرة، في أشكالها المتعددة مثل: حق الإبحار، وحق الجمارك...ولعل أهم ضريبة تلفت الانتباه؛ نفقات القضاء، التي مست الأهالي بالخصوص، وهي تلك التي حصرها "أوجين روب" (*Eugene-Robe*)، في نفقات التسجيل: مـــن طوابع، وحقوق تسجيل، ونَسخ. [2]

وما يمكن قوله: إن الملكية الأهلية، كانت أكثر عرضة للضرائب، حيث ســـجلت سنويا مبالغ جد معتبرة، يصعب تقديرها، انتقلت من أموال الأهالي، إلى جيـــوب جبـــاة

---

[1] وفي تقريره الخاص سنة 1892/ 1309هـــ، حاول "كلاماجيران" تعيين ما يدفعه كل مكلف بدفع الـــضريبة أولا، وثانيا: تحديد مبلغ الدفع عن كل هكتار مزروع. ومن خلال هذه العملية يتم التوصل إلى تكوين فكرة عن مختلف الأعباء الضريبية، بحيث يمكن القول بأنه يدفع كذا من الهكتار.

وحسب نفس التقرير دائما، فإن الدخل الإجمالي للضرائب العربية، قد بلغ حوالي 19.5م.ف، وأن عدد السكان وصل إلى حوالي 3.207.000 نسمة. وهذا ما يمثل حوالي 6 ف/ فرد. ومن جهة أخرى، فإن حصة الأهالي من الضرائب الفرنسة، يمكن تقديرها بحوالي 5 ف/ شخص، أي بمجموع قدره 11 ف/ فرد.

أما عن قيمة الهكتار المزروع، فقد مثل ضريبة قدرها: 10ف. والواقع أن قيمة الهكتار في البلاد العربية، لم تكن تتعد 50 أو 100ف.وعلى سبيل المثال، فإن معدل قيمة كراء الهكتار الواحد في ضواحي البليدة، تم تقديره بـــ: 10ف. انظر/ - Pouyanne: op.cit, pp: 687-688. - Clamageron: op.cit, p: 24.

[2] - Pouyanne: Ibid, p: 690. - Robe: ***De l’impôt***, op.cit, p: 69.

الضرائب، بل لم يكن في الحسبان أن تكون مصاريف القضاء، أثقل عبئا ضـــريبيا مـــس الممتلكات منها. [1]

ومن كل ذلك، فقد كانت الأعباء الضرائبية، ثقيلة جدا، وأدت في أغلب الأحيان إلى نتائج وخيمة، تمثل أهمها في عامل انتقال الملكية، من الأهالي إلى المستوطنين. [2]

02- الزيادات الضريبية:

تعرضت مداخيل الضرائب العربية إلى تزايد مستمر. [3] وأول شيء يمكن ملاحظته، تذبذب المقادير الجبائية من سنة إلى أخرى؛ فمن أربعـــة ملايـــين فرنـــك ســـنة 1845/ 1260هــ، إلى 11.5 م. ف سنة 1870/ 1286هــ. وذلك كان عائدا، حـــسب رأي البعض، إلى ثلاثة تفسيرات: أن يعود مصدر الخطأ إلى النظام نفسه، أو إلى مواصلة الإدارة الفرنسية عملية جباية الضرائب العربية، وأخيرا اعتبار الغلبة للفرنسيين. فأجبر الجزائريـــون على دفع العبء المضاعف للضرائب؛ فإلى جانب الضرائب العربية، كانوا يدفعون الضرائب الفرنسية. [4]

وإذا كان قانون 17 جانفي 1845/ 09 محرم 1261هــ، قد ضـــبط الـــضرائب العربية بعشر المداخيل الفعلية، فإن المرسوم الملكي المـــؤرخ في 25 أوت 1852/ 10 ذي القعدة 1268هــ، رفع حصة الضريبة إلى 10 %، فــ: 40 % منـــذ الفـــاتح جـــانفي 1859/ 27 جمادي الأولى 1275هــ، وأخيرا إلى 50 % منذ ســـبتمبر 1859/ صـــفر 1276هــ. والملاحظ أن هذه الزيادات الكبيرة، كانت تعود أساسا إلى ازديـــاد حجـــم المشاريع، التي كان يقوم بها المستوطنون في البلديات. وبالتالي، فمنـــذ 1868/ رمـــضان

---

[1] Ibid: pp: 691- 692.

[2] Clamageran: op.cit, 24.

[3] وقد اتسمت فترة نهاية الستينات وبداية السبعينات بالزيادة؛ فمن 7.367.765 ف سنة 1868/ 1284هــ، إلى 10.994.926 ف سنة 1872/ 1288هــ. انظر/ - Georges LAVIGNE: ***l'impôt foncier en Algérie***, Paris, 1877, p: 6.

[4] Claude Collot: op.cit, pp: 268-269.

1284هـ، [1] تنتقل نسبة مساهمة الأهالي في المشاريع عن طريق الضرائب إلى 60 %؛ بمعنى زيادة بست مرات عن النسبة التي حددها قانون 1845/ 1261هـ، حتى أصبح الناس يشكّون في إمكانية إيجاد الدولة المستعمرة، لطريقة تزيل بها العجز الذي تكابده خزانتها، دون المساس بنظام الضرائب المعمول به منذ 1845/ 1261هـ. [2]

وما يمكن التأكيد عليه، أن الجهود والمساعي الإصلاحية، قد ذهبت في مهب الريح؛ بحيث دخلت سنوات السبعينيات ونظام الضرائب، كان لا يزال يشكو من إرهاقه كاهل السكان، بشتى الأعباء الضريبية، والتوزيع غير العادل في الضرائب، بين الجزائريين والأوربيين من جهة، وبين الجزائريين فيما بينهم من جهة أخرى. [3]

وعلى هذا يمكننا فهم تصريح "روهر"، في خطابه المؤرخ في 16 جويلية 1868/ 26 ربيع الأول 1285هـ: "يتمثل الهدف الأسمى للمستوطنين في الاستحواذ على الموارد المحلية عن طريق أخذها بشتى الطرق من أصحابها، لتنتقل ملكيتها إلى الأوربيين، الذين يقطنون في البلديات والقرى التابعة للحكم الفرنسي.. وأن المستوطنين لا يجدون ما يجيبون به ضباط المكاتب العربية على اتهاماتهم بإفقارهم للأهالي". والغريب أن الواقع أثبت صحة تلك الاتهامات، بحيث إن أزمة 1870/ 1286هـ الاقتصادية، أدت إلى انخفاض مداخيل الضرائب العربية من 17 م. ف سنة 1863/ 1279هـ، إلى 11.7 م. ف سنة 1870/ 1286 هـ. [4]

---

[1] مرسوم 29 جانفي 1868/ 05 شوال 1284هـ، الذي عمل على إضافة بنسبة 10 % إلى صندوق الدولة.

[2] - Annie-Rey-goldzeiger: op.cit, p: 578.
- Ahmed Henni: ***La colonisation Agraire et le sous développement en Algérie***, S.N.E.D, Alger, 1982, p: 94.

[3] ولقد دلت الإحصاءات الخاصة بسنة 1879/ 1296هـ، بأن حصة الأهالي من الضرائب قد بلغت 22.800.000 ف، في حين لم تصل حصة الأوربيين إلى أكثر من 13.800.000 ف.

[4] Agéron: op.cit, T1, p: 253.

03- التغير في مداخيل الضرائب العربية:

إن صفة عدم الثبات في مداخيل الضرائب العربية، والحيرة في التقديرات، أديا مع الزمن إلى شكاوي المكلفين بميزانية الجزائر. وقد يعود السبب الرئيس في التغير حسب اعتقاد: "كلاماجيران"، رداءة الطقس، والجفاف. وبالتالي، ظهر أن تحقيق ضريبة ثابتة في الجزائر، يصطدم وقوة الواقع المعاش. [1]

04- تجاوزات تطبيق الضرائب العربية:

تميز نظام الضرائب العربية، خلال الفترة المدروسة، بالغياب الكلي للوحدة الضريبية، وبصعوبات مميزة له، نمت وتطورت وفق النظرية الاندماجية، التي أتت بها الدولة المستعمرة، وأعطت نتائج يرثى لها في شتى الميادين.

وقد كان من الممكن لدى دعاة الإدماج، أن تكون الضرائب العربية موضوع انتقاد؛ ذلك أن مجرد وجودها، إلى جانب الضرائب الفرنسية، عبارة عن مخالفة للمبادئ الفرنسية. حيث إن نظام الضرائب العقارية المعمول به في فرنسا، ذو دعائم ثابتة، ومنظمة جيدا نظريا وتطبيقيا، لأن تطبيقه كان على كل ما هو قابل للضريبة بكل عدل ومساواة، بين جميع المكلفين الفرنسيين بالضرائب، مع مراعاة نسب دخل كل فرد. لذلك كانوا يعتبرون أن النظام الضريبي المطبق في فرنسا، نظام مناسب للجزائر، ويمكنه تعويض النظام "الغامض وغير المنطقي"، المتمثل في الضرائب العربية في الجزائر. فإلى جانب العوامل المميزة لنظام الضرائب العقارية: الوحدة، والمساواة، رأوا ضرورة إحداث بعض التغييرات التي تبدو مشينة، على نظام الضرائب العربية. فقد أشارت الدراسات، إلى تلك التغيرات التي طرأت على هذه الأخيرة، في أنصبتها وتوزيعها، حتى وإن كانت قواعدها المميزة موجودة؛ أداة الحرث، ومردودية المحصول في بعض المناطق، وما كانت تخضع له بعض القبائل في شكل ضريبة شاملة، أسندت مهمة توزيعها إلى الجماعة، في بعضها الآخر. [2]

---

[1] Ibid, pp: 23-24.
[2] Ibidem.

إضافة إلى كل هذا، فإنه كانت هناك عوامل أخرى، تحول دون التطبيق الفعال للضرائب؛ كعامل تحرك الأداة الخاضعة لضريبة الزكاة [قطعان الماشية]، وكذا كثرة الأدوات الخاضعة لضريبة العشور واختفائها، الأمر الذي أدى إلى استحالة نجاح عملية المعاينة المادية.

وذكر أنه تكون في عهد الجنرال "بيجو"، مخزن من الجزائريين تابع للفرنسيين، مثله مثل المخزن العثماني. ففي أثناء الغزوات على مضارب القبائل، كان يحصل الفرسان على علاوات المشاركة في الحرب، كما هو شأن الجنود الفرنسيين: 10 ف للأسير من الرجال، و05 للنساء، و03 للأطفال؛ أي كانوا يخطفون الناس خطفا، وعليه، فقد كانت الموارد الأساسية للمخزن تتمثل في "صيد الناس". [1]

ومن كل هذا، يمكن القول: إن الضرورة قد دعت إلى التخلي عن ذلك النظام، الذي صعبت طرق تحديده وجبايته. حيث إن تجربة اللجان الخاصة بدراسة الضرائب العربية، ومنذ بداية الاحتلال، لم تتمكن من تثبيته، وإشاعة الاستقرار لكل من الدولة والأهالي، بل وصلت تلك اللجان في الأخير، إلى ضرورة تعويضه بالضرائب العقارية المعتمدة في فرنسا. [2]

أ- العقاب الضريبي:

إنه لمن المسلم به، أن كان على المكلفين من الأهالي، التصريح بما لديهم من مصادر الثروة: من أراضي، ومحاصيل، ومواشي؛ عن طريق إعطاء الأعداد الصحيحة والحقيقية لشيوخهم، حيث يتم تحديدها. وفي حالات إخفاء القيمة الحقيقية للثروة الأهلية، فقد كانت الإدارة الاستعمارية، تتخذ بعض الإجراءات الردعية، من قبيل الزيادة في أصلي

[1] Marcel Emerit: "***Les tribus***", op.cit, p: 57.
[2] ***Notice sur les impôts***, op.cit, pp: 684-685.

الضريبة. [1] وكما قال: "جورج فوازان"، إن: "الضرائب، لم تكن تحصل من الأهـــالي، إلا عن طريق الإكراه". [2]

كما كانت عملية معاقبة ممثلي الأهالي والجماعة تتم، علاوة على السكان، بموجب قرارات وقوانين؛ وذلك عن طريق عدم تحديد نسب من دخل الغرامات لهم، بحيث تودع مداخيلها مباشرة في حساب ميزانية الجزائر. ويعود السبب في ذلك إلى اتهام هؤلاء بعـــدم القيام بواجباتهم على أكمل وجه، مما أدى إلى عدم مصداقية الإحـــصاءات، وبالتـــالي إلى تباعد قيمة مداخيل الضرائب العربية مع الواقع. [3]

ومن كل هذا، يشار إلى أن جهود إلغاء الأعباء المالية الأخرى للضرائب العربيـــة، كانت جد قليلة، إن لم نقل منعدمة تماما. وبالتالي كانت معظم الجهود تقوم على محاولـــة التخفيف من حدتها، وتقنينها بموجب قوانين وقرارات رسمية، لإعطائها ذلك القالب الرسمي والشرعي، الذي اختفى خلال سنوات الاحتلال الأولى. [4]

ب- عيوب نظام الضرائب العربية:

لم يهتم المستوطنون بالإصلاحات المراد القيام بها أبدا، رغم أنهم كانوا، يقومون في مناسبات عدة، بنقد نظام الضرائب، وطرائق تحصيله في المناطق العسكرية؛ عنـــدما كـــان المكلفون يدفعون ضعفي، أو أربعة، أو حتى عشرة أضعاف المبلغ الفعلي، الـــذي يـــدخل

---

[1] كان يؤخذ بالإجراءات الصارمة، عند التهرب من دفع المبلغ الضريبي المناسب لعدد الماشية، بحيث اعتبرت مثل تلك العمليات مخالفة "القانون الاستشارة المشيخية". وعلى هذا الأساس، فقد دلت المواد: 464، و465، و466 و483 من قانون العقوبات، على أنواع العقوبات المطبقة على مثل تلك الحالات. وبقي الحال، حتى جاء مرسوم 11 سبتمبر 1875/ 11 شعبان 1292هـــ، المتضمن فرض تلك العقوبات في البلديات المتعددة الـــصلاحيات، وبدون أي تحديد لقيمة النفقات. انظر/

- ***Notice***, op.cit, p: 45.
- ***Procès verbaux***: op.cit, 1892, pp: 55-56.

[2] - George Voisin: ***l'Algérie pour les Algérien***, Michel Lévy Frère, Libraires Editeur, Paris, 1861, p: 74.

[3] Ibidem.

[4] ESTOUBLON, op.cit, (Supp 1914), voir, p: 1983. voir aussi; ***décision du 10 juin 1911***, (supp : 1911).

الخزانة العامة. ذلك أنه، وكما سلف ذكره، كان القياد يحصون عدد الموشي، ويقــدرون القيمة الضريبية، وهي العملية التي كان يعيدها عمال مصلحة الضرائب المباشرة، وتحـت رقابة المكاتب العربية، حتى يتمكن القياد والآغاوات من القيام بالعملية الجبائية للضرائب. وبالتالي، فليس غريبا أن تنجر عن تلك العملية تجاوزات، وأخطاء. وعلى العمــوم، فــإن هناك من الكتاب أمثال: "أوجان روب" (*Eugène Robe*)، من رأى بأن خزائن الدولة، لا تسعى إلا لمضاعفة مداخيلها من الضرائب، عن طريق الزيادة في الــضرائب العربيــة، ولذلك لم يعارض أبدا، الطريقة التي تمت من خلالها عملية جباية الضرائب العربية، على يد السلطة العسكرية. [1]

أما عن عيوب النظام نفسه، فنحصرها في عامل التحرك الدائم، وعدم الاســتقرار للعناصر المادية التي تمثلها الضريبة. ففيما يخص الزكاة، فالقطعــان في حركــة مــستمرة، يصعب تمييزها، وبالتالي إحصاؤها.

أما العشور، فإن الصعوبات كانت أقل. ومع ذلك، فإن موزع الأعباء الــضريبية، كان يجد نفسه عاجزا على مراقبة 07 أو 08 آلاف فلاح، موزعين على مساحة 150 أو 200 ألف هكتار، وتحديد الضريبة الخاصة بكل منهم. إضافة إلى أن المدة الزمنية المحــددة لتلك العملية، كانت تأتي في الأسابيع الثلاثة السابقة لموسم الحصاد. ففي مثل ذلك الفاصل

---

[1] Robe: ***De l'impôt***, op.cit, p: 69.

وقد كانت فكرة إسناد مهمة وعاء الضرائب، إلى موظفين ماليين في مقدمة الأمور، إلى غاية مجــيء الكونــت: "ماك ماهون" في 1 أفريل 1869/ 19 ذي الحجة 1285هــ، الذي رأى أن الفكرة، تعتبر منطقية حقيقة، غير أن تطبيقها صعب؛ بحجة أن تكاليف المراقبين المدنيين كانت مرتفعة جدا. إضافة إلى أن ضباط المكاتب العربية كانوا يعيقون مسار العملية، بسبب جهلهم لطابع البلاد، ولا سيما اللغة الشائعة فيها. ومهما يكن من أمر، فإن حصة موظفي الضرائب، كانت مضمونة، وأقل من حصة ممثلي الأهالي. فقد دلت الإحصائيات الخاصة بولاية الجزائر في سنة 1870/ 1286هــ، أن حصة ممثلي الأهالي من العملية الجبائية والتي تــساوي عــشر صــافي الضرائب، قد وصلت إلى 288.000 ف، يتقاسمها هؤلاء فيما بينهم. في حين لم تتجاوز حصة موظفي الضرائب 160.000 ف. وتفسير هذه الظاهرة؛ أن مهام هؤلاء لا تنحصر إلا في المنطقة المدنية. وعليه أسندت لهم مهمة مزدوجة يقومون بها. للمزيد انظر/

- Ch. R. Agéron: op.cit, p: 252.

الزمني الضيق، كان يتعسر على هذا الأخير، التمكن من التحقق من المحصول الفعلي لكل مكلف. [1] لذلك كان معقولا أن تقود تلك الصعوبات إلى الغش، والتكتم حولها، فيما يمتلكه الفلاح فعلا. وعليه فإن العقوبات التي انجرت عن التهرب من الضرائب، تمثلت في تلك الفترة، في خمسة أيام سجن، و15 ف غرامة. وفي حال التهرب عن الدفع، فثلاث أو أربع مائة فرنك. [2]

05- عدم التساوي في توزيع أعباء الضرائبية:

لقد كان الهم، الذي شغل بال السكان طوال الفترة الاستعمارية، وظل منصبا على النظام الضريبي، كان في كيفية تنظيم ذلك النظام، بصفة تكون فيها الأعباء الضريبية، موضوعة على أساس مقدار الدخل، ويكون توزيعها متساويا بين جميع المكلفين. فالتوزيع كان غير العادل بين مختلف التجمعات السكانية، وعُدّ نقطة سلبية في النظام الخاص بالضرائب العربية. ولكل ذلك، وُوجهت الضرائب العربية في كل أصنافها، بانتقادات كثيرة، كانت كما يلي:

أ- العشور والحكور:

إن أول شيء تجدر الإشارة إليه: أن قيمة الجابدة في قسنطينة، كانت أقل شأنا بالنسبة لكل من الجزائر ووهران، رغم تمتعها بأهم شروط الزراعة؛ من خصوبة الأرض، ونسبة التساقط العالية.

وقد بلغت قيمة ضريبة العشور لوحدها، والمستخلصة من أراضي الأعراش، ما مقداره: 45 ف/ جابدة. وهنا يُعرف سبب إجماع جل مشاريع إصلاح الضرائب العربية، على إلغاء الحكور من جهة، وتوحيد العشور في الولايات الثلاث. والواقع إن نسبة عليا من تفاوت ضريبة العشور، مثلتها ظاهرتي: صعوبة إحصاء المادة الضريبية، وإنتاج المحاصيل؛ ذلك أن عدد جباة الضرائب كان قليلا، مقارنة والمساحة الخاضعة للضرائب. الأمر الذي

---

[1] Maurice Pauyanne: op.cit, pp: 698-699.
[2] Ibidem.

حال دون الوصول إلى تقديرات شاملة وحقيقية. إضافة إلى أن الجباة كانوا يجدون أنفسهم في غالب الأحيان، يقعون في تحايل من قبل مساعديهم من الأهالي. [1]

كما أن عامل اختلاف المساحة المحددة بالزويجة، من منطقة إلى أخرى، قد أدى إلى عدم المساواة في الأعباء الضرائبية؛ فقد حددت في البعض منها بـ: 10 هكتارات، وقام مزارعوها، بدفع ضعفي تعريفة العشور، في حين كانت مساحة بعض الزويجات الأخرى 20 هكتارا، و لم يدفع أصحابها إلا التعريفة الخاصة بالعشور. [2]

كما أن الشيء الملام على العشور، وتحويل تعريفته نقدا، كان قد وضع بطريقة جائرة، لأنه ليس ممكنا وضع تعريفة ثابتة للحبوب، باعتبار تغير مردودية الأرض من سنة إلى أخرى، بل حتى في السنة ذاتها. وبالتالي فالتعريفات التي اختيرت: [22 ف/ قنطار قمح، و11 ف/ قنطار شعير]، لم يكن بإمكانها أن تتطابق وواقع الحال دائما، فإذا أعطت الأرض طاقتها الإنتاجية، فالوضع لا يؤثر على المكلف بالعشور، أما في الحالات العكسية، فإن المكلف كان يدفع أكثر من اللازم. ولكل هذا رئي من الأنسب، تحديد العشور بتعريفة ثابتة "واحدة" (*Unique*)، وكان من الأجدى، جعل التعريفة تتماشى والتغيرات الطارئة على المحاصيل. [3]

ب- الزكاة:

اعتبرت الزكاة، الضريبة الوحيدة، التي لم تثر جدالا حولها، لأنها كانت تجبى وفق تعريفة خاصة بالولايات الثلاث، وبدون استثناءات. أما عن نسبة الضريبة، فكانت معتدلة جدا، وعلى الخصوص بالنسبة للماعز فيها، التي لا تمثل نسبة أكثر من 2 أو 3 % من المجموع. أما الاحتجاجات، فكانت تتعلق عموما: إما بتخفيض قيمة الضريبة، بالنسبة للأهالي الفقراء، وإما نتيجة الصعوبات، التي كانت تتزامن مع عملية إحصاء المواشي. تلك

[1] Pouyanne: op.cit, pp: 693- 694.
[2] ***Procès verbaux***: op.cit, 1892, p: 326.
[3] Pouyanne: op.cit, pp: 694- 695.

العملية التي كانت أكثر صعوبة، بسبب تحرك الأداة الضريبية (الماشية الخاضعة للضريبة)، مما سهل على المكلفين، عملية إخفاء عدد كبير من قطعانهم، وتهريبها من دفع الضريبة. [1]

ج- اللزمة:

لقد خضعت ضريبة اللزمة، الخاصة بمنطقة القبائل، إلى جملة مـــن الاحتجاجـــات والانتقادات من قبل الفرنسيين، وتعلقت بالمساواة عند توزيع الأعباء الضريبية. ذلـــك أن منطقة القبائل، كانت أقل خضوعا للضرائب العربية، بحيث أن القبائلي الثري، الذي كان دخله السنوي، يبلغ على سبيل المثال 2400 ف، لم يكن يدفع من الـــضرائب، إلا مـــا مقداره: 50 ف من اللزمة. وفي الجهة المقابلة في الأماكن الخاضعة للضرائب العربية، فكان العربي الذي لا يملك، إلا جابدة واحدة، ذات مساحة (10 هكتارات)، والتي لا تجلب له في السنوات الجيدة مبلغ 1000ف، يدفع: 59 ف؛ موزعة علـــى؛ 44 ف، في شـــكل عشور، و15 ف عن قيمة الزكاة؛ بمعنى دفعه لمبلغ أكثر مضاعفة من الأول. أما سبب ذلك الفرق، فتعلق بمحاولة الفرنسيين، بعد سيطرتهم عليها سنة 1858/ 1274هـــ، إيجاد نظام مميز لها، باعتبارها منطقة ذات موقع حصين، وكان حائلا دون إخضاع العثمانيين لها، فيما سبق. [2]

أما عن صور التفاوت في اللزمة نفسها داخل بلاد القبائل، فلم تكن تفرض علـــى كل أفراد العائلة، بل على كل شاب بالغ. ومنه فقد كانت العائلات التي يكثـــر عنـــصر الشباب القادرين على حمل السلاح فيها، أكثر خضوعا للزمة. ولما كان عـــدد عـــائلات الدخل المتوسط أكثر من عدد الغنية منها، فقد كان هناك تفاوت في الخضوع للـــضريبة. فعلى سبيل المثال، كانت العائلة ذات الدخل الضعيف والخاضعة لضريبة الرأس المحددة بـــ: 5 ف، تدفع 50 فرنكا، إذا كانت تضم 10 أفراد (الأب وتسعة ذكور). وفي المقابل، لم

---

[1] Idem.

[2] أنجر عن الحملة الفرنسية على بلاد القبائل، خسائر معتبرة، قضت على مساحات واسعة من المحاصيل الزراعية.

انظر/ - ***Commission de 1892, Procès verbaux***: op.cit, pp: 7-8.

تكن العائلة الثرية بدون أولاد، لتدفع أكثر من 50 ف. ولكل ذلك ذهبت معظم الجهــود في إيضاح ما قد ينتج عن الضريبة من آثار، والمطالبة بتخفيض الضريبة على الأطفال. [1]

أما عن لزمة القبائل الصغرى، فما كان يعاب عليها، تمثل في: توزيع عبئها الضريبي؛ "الضريبة الموزعة"، بمعنى أن المبلغ المحدد للضريبة، كان يحدد من خلال إحصاء عدد بيوت الدائرة، ثم ضربها بتعريفة (22.30 ف)، لتقوم الجماعة بتوزيع العبء المحدد للدفع، علــى كل المكلفين في كل القبيلة. لكن الإشكال يكمن في إنشاء الناس لبيوت جديدة في حالات الزواج بالخصوص، فيحدث تفاوت بين العدد المحصى للبيوت، وبين عددها الفعلي، لأنــه وبازدياد عدد البيوت، تزداد قيمة الضريبة، في حين تبقى الثروة الحقيقيــة للعائلــة هــي نفسها.[2]

وكل هذا الأمر، يدفع إلى القول، بأن النظام الذي طبق على لزمة منطقة القبائــل، كان فيه خلل كبير، ونسب التفاوت تلك كانت معتبرة.

وفي الأخير نقول: إن تواجد نظامين جبائيين من أصلين مختلفين، أدى إلى تنــشيط الموازنات، عندما كانت التكاليف ثقيلة على المجموعتين السكانيتين: المسلمون والأوربيون. وقد ذكر بعض الكتّاب أن المجموعة الأوربية أو المستوطنين، كانوا يدفعون بشكل تناســبي ضرائب أكثر من مجموعة الأهالي.

فقدم: "وارنييه" الأرقام التالية: 204.877 أوربي، كانوا يــدفعون ســنة 1862/ 1278هــ: 17.452.311,50 فرنكا، بمعنى 58,15 فرنكا للرأس. وفي نفس الــسنة، كان هناك 2.761.848 نسمة من الأهالي، يــدفعون 19.292.817,15 فرنكــا، أي

---

[1] Pouyanne: op.cit, pp: 696- 697.
[2] Ibidem.

7,70 فرنكا للشخص. وهذه الحجة يستدل بها من قبـــل بعـــض المـــؤلفين الآخـــرين، وبالخصوص: "إيتيان" (*Etienne*)، و"دوفال" (*Deval*). [1]

لكن هذا التدليل، يقابل بالرد، من قبل بعض الكتاب الآخرين، الذين صرحوا بأن الأرقام المقدمة خاطئة، وأن الرسوم المدفوعة من قبل المسلمين قد قُلل منها. [2] وفي الواقــع تعد الأطروحة الثانية أكثر قابلية للأخذ بها، بموجب التقديرين التاليين: ففي المرحلة الأولى، لم تكن توجد ضريبة "أوربية" واحدة، والتي لم تكن تدفع من جميع السكان؛ وبالمقابل، لم تكن تدفع الضرائب العربية، إلا من قبل مجموعة الأهالي. وفي المرحلـــة الثانيـــة، كانـــت الضرائب المدفوعة من قبل الأوربيين، وبالخصوص ضريبة المهن، مثبتة بالوظيفة، وبمستوى الموارد المفروضة. وفي حال دفع الأوربيين ضرائب أكثر، فإنهم كانوا يجنون أموال أكثـــر. وأخيرا، يجب الاعتراف بأن المستوطنين الفرنسيين، كانوا يدفعون ضرائب قليلة في الجزائر، لم يكونوا يدفعونها في فرنسا، ومن نفس الموارد.

---

[1] Dr A. WARNIER: ***L'ALGERIE DEVANT L'EMPEREUR Pour faire suite à L'ALGÉRIE DEVANT LE SÉNAT ET À L'ALGÉRIE DEVANT L'OPINI0N PUBLIQUE***, CHALLAMEL AINÉ, LIBRAIRE-ÉDLTEUR, PARIS, 1865, p: X.

[2] انظر بالخصوص (P. Leroy Beaulieu: op.cit, 214.)، وكذلك (- G. Voisin: op.cit, p: 78.)؛ هذا الأخير، الذي أثبت أن استئناف نابليون الثالث لها، كان في رسالته لسنة 1865/ 1281هـ. انظر/

- Pierre de Ménerville: op.cit, T2, p: 295 et 312, n: 07.

وكانت الانتقادات الأساسية المقدمة ضد برهنة "وارنييه" المتعلقة بتقسيم هذا الأخير لمحاصيل الضرائب الأوربية وفقا لعدد المهاجرين المستوطنين، ذلك أن جزءا من هذه الضرائب، كان يدفع من قبل المسلمين. لكن هنـــاك خطأ آخر هو مصادرة البضائع الممنوعة، حيث لم يتعرض لكشف حيثياتها -أي مؤلف- وكان يقطن الجزائـــر بالفعل مختلف المجموعات السكانية: 2.761.848 من الأهالي، يمثلون السكان العاديين، المتـــضمنين للرجـــال، والنساء، والأطفال؛ ففي حال ألغينا هاذين الصنفين الأخيرين، فإن أقل من ربع السكان جميعا، كانوا ناشطين. وبالمقابل فإن الـــ: 204.877 أوربي، كانوا يتمثلون في أغلبهم في العنصر الذكري، ومن فئة الشباب. و لم تكن الهجرة من العنصر الأنثوي ذات بال، فالزيجات والمواليد كانت ضعيفة جـــدا. ولا نحـــصي في ســـنة 1863/ 1279هـــ، إلا 1.948 حالة زواج، و8.532 مولود. (وفي حال مقارنة السكان اليهـــود المقـــدرين بـــــ: 28.997 شخصا، أنجبوا 1.561 مولودا). وهذه الأرقام المذكورة مقدمة بالرجوع إلى ما ذكره "بيجو" في:

- ***Etat actuel de l'Algérie***, 1863, Paris, 1864, p: 10 et suiv.

ومهما يكن من أمر، فإن النظام الجبائي المطبق في الجزائر، لم يكن مرضيا إطلاقـــا وبالتمام؛ وهذا ما يفسر وجود الكثير من مشاريع الإصلاح. [1]

أما عن الظلم، الذي رافق النظام الضريبي، فكان قد بلغ أوجه؛ فمن خلال إحدى الوثائق الأرشيفية أنه: "حينما كان الخموسون يرغمون على دفع 12.5 فرنك للزويجـــة، إضافة إلى عدم إيواء ذلك الخماس لأي غريب عن عائلته، أو استقباله. حتى أصبح العـــربي يقترض لتسديد ديونه؛ وغدت مسألة القروض تأخذ مظهرا مأساويا، زاد فيها توسع الربا وسيطرتها على السكان وتخريبها لأوضاعهم وإغراقها إياهم في جحيم الديون؛ كل هـــذا كان يستفيد منه اليهود والمعمرون. كما أن الفقراء الذين كانوا في العهد العثماني، يتجهون إلى الأثرياء، الذين كانوا يفتحون لهم المطامير الممتلئة، ويعطوهم بدون فوائد، أصـــبحت تلك المخازن في العهد الاستعماري فارغة، فزاد الخطر، و لم تكن هناك أية إمكانية لإيجـــاد العلاج، ومسؤولية كل ذلك كانت تقع على عاتق الإدارة الاستعمارية." [2]

وقد ذكر "مارسال إمريت" من خلال "أندري نوشي"، أنه، وبعد سقوط مقاومـــة أحمد باي، ضاعفت فرنسا من الضرائب بنسبة 60 %، ما أرهق السكان كثيرا، يضاف له وباء الكوليرا الذي ضرب البلاد في 50-1851، وأودى بحياة اثنا عشر ألف شـــخص. ثم تضاعفت الضرائب بين سنتي 1852-1859. وما زاد في إرهاق الـــسكان في مقاطعـــة قسنطينة، تلك المصادرات للأراضي؛ فنذكر مثلا في سنة 1865، كان هنـــاك 21.428 مستوطن يزرعون 206 آلاف هكتار، بمعنى 9.61 لكل منهم، أما الجزائريين البالغ عددهم 1.234.941، فكانوا يزرعون 5.686.000 هكتار، بمعنى 4.60 لكـــل منـــهم. أمـــا

---

[1] ذكر بعض المستوطنين في الجزائر، أمثال: "روسييه بولبون"، أن الجزائر عانت من مشاكل جمة نتيجة الاستعمار، وفي هذا المقام يذكر بأن مسألة العمالة، حتى لدى المستوطنين، كانت في غاية الخطورة، وأملاك الجزائريين نهبت من المستوطنين. انظر عن ذلك/ - RAOUSSET BOULBON (Colon en Algérie): ***La Question des travailleurs, Résolue par la colonisation de l'Algérie***, impr. de T. Fischer aîné, Avignon, 1848.

[2] F80 1762: ***Note général maritime sur l'usure***, juillet 1860.

ذكرها/ – صالح فركوس: مرجع سابق، ص: 205.

المواشي؛ فكانت حصصها حوالي 5.3 لكل مستوطن، و4.2 لكل أهلي. أمـــا الأشـــجار المثمرة، فكانت نسبة 91.31 % للمستوطنين.[1]

وأخيرا، يمكن القول: إن مشوار إصلاح الضرائب العربية، في العهد الاســتعماري، كان طويلا وشاقا، وأن ذلك لم ينته، إلا في مطلع القرن الموالي، عندما لم يعد للإصلاحات وجود، وعندما ألغيت الضرائب العربية، وأصبح الجميع من جزائريين ومستوطنين يخضعون لضريبة جديدة وواحدة.

وفي هذا المقام لا يمكن، إلا الاستشهاد بما ذكره أحد الفرنسيين، وهو: "جـــورج لاڤين" (*G. Lavigne*)؛ من أنه، ورغم الكم الهائل من مشاريع إصلاح النظام الضريبي، فإنه بقي قائما، وموزعا، ومحصلا بصفة غير ملائمة، وبطريقة خاصة. وإن جباية الضرائب العربية، قد مثلت عبئا ثقيلا، خصوصا وأن الأهالي كانوا يـــدفعون إلى جانبـــها، نفـــس الضرائب التي يدفعها الأوربيون.[2]

ومما تقدم بحثه من آثار ضرائبية مختلفة، لكل من الأمير عبد القادر والمحتل الفرنسي، يمكننا استخلاص جملة من الاستنتاجات، نوردها فيما يلي:

- أن النظام الضريبي الذي طبقه الأمير عبد القادر، ورغم سعيه تطبيق الشرع الإسلامي في بدأ أمر دولته، إلا أنه ومع تواصل أعمال الاحتلال الفرنسي، لجأ إلى إدخال جمل مـــن الإصلاحات، وفرض ضرائب مستحدثة شأنه في ذلك شأن العثمانيين الذين ســـبقوه، واضطروا مثله إلى فرض تلك الضرائب المستحدثة.

---

[1] Marcel Emerit: "***André Nouschi, Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises, de la conquête jusqu'en 1919. Essai d'histoire économique et sociale***". in, Annales. Histoire, Sciences Sociales, Volume 17, Numéro 6, Année 1962, p: 1214 - 1219

[2] ESTOUBLON: op.cit, TI, pp: 431.

- أن النظام الضريبي الأميري، كان عادلا، نوعا ما ونسبيا في سنوات الدولة الأولى، بيد أنه ما لبث وأن غدا يشكل جملة من الآثار السلبية على الرعية، نتيجة حاجة خزينة بيت مال الدولة إلى مزيد من الأموال، وبفعل الدمار الاستعماري لأركان دولته.

- أن ضرائب الأمير كانت في بعض الأحيان، مجحفة في حق الرعية، وهذا بسبب تلك الزيادات التي كانت تطرأ عليها، أو بفعل تشدد موظفيه وجباته في استخلاصها وإساءهم تقدير العواقب.

- أن الجهاز الضريبي الأميري قد خلف آثار بالغة على السكان التابعين له، وهذا جراء الآلية المتبعة في الجباية، وخصوصا آلية الحملات العسكرية الجبائية، التي تركت أثرا بالغا في الأمور المادية والنفسية للرعية.

- أن النظام الضريبي لدولة الأمير عبد القادر، كان بدوره يتأثر بفعل عوامل جمة، جعلته يفقد الكثير من المصادر الجبائية؛ وكان في طليعتها هرب السكان في أداء ما عليهم تجاه الدولة.

- أن بعض الإجراءات التي اتبعها الأمير في الحياة الاقتصادية، قد أضرت بالبلاد والعباد، وأدت إلى فقدان الدولة لمصادر كبيرة، كل ذلك بفعل ممارسة سياسة احتكار الدولة لبعض السلع والمنتجات، تلك السياسة التي وإن كانت ضارة للشعب، فإنها كانت نافعة للبعض؛ حيث كان بعض اليهود يجنون من ورائها أرباحا مهمة، وأهم اليهودي: "ابن دران".

- أن النظام الضرائبي لدولة الأمير قد تأثر أيما تأثير، بفعل اختلال في المسائل النقدية؛ ذلك أن الجباية الأميرية كانت تتم عينا، أو بعملات دولته، وعند المعاملات التجارية الخارجية وعند دفع رواتب الجند فإن النقد المستعمل كان إما العملات الأجنبية، وإما البوجو العثماني.

- أنه ورغم الآثار والتأثيرات التي خلفها نظام ضرائب الأمير، فإن هذا الأخير قد حكم دولته وقادها، وسط ظرف عصيب.

- أن الضرائب التي فرضت على الجزائريين في ظل الاحتلال الفرنسي في الفترة موضوع البحث، قد طرأ عليها الكثير من التغيرات، والإصلاحات الهادفة إلى معالجتها، لكنها لم تحقق ولا نتيجة مرجوة في صالح الجزائريين، وكانت في خدمة الإدارة فقط.

- أن الجزائريين كانوا خاضعين لنظامين ضريبيين، واحد محلي: "الضرائب العربية"، والآخر فرنسي مجلوب من فرنسا، مما دل على درجة تشدد الفرنسيين في الجباية، ودرجة الآثار البالغة التي أثرت على أوضاع السكان، ونجمت عن كل ذلك.

- أن ما كان يدفعه الجزائري من ضرائب للإدارة الاستعمارية، كان يفوق بأضعاف ما كان يؤديه نظيره المستوطن.

- أن الجهاز الضرائبي الاستعماري، كان شديد الوطأة على الجزائريين، بالنظر إلى ضخامة الضرائب التي كانت تحصل من الأهالي، ولم يحدث وأن طرأ عليها نقصان، اللهم إلا في بعض الفترات ومن قبل بعض المستعمرين.

- أن الضرائب في عهد الاحتلال كانت تخضع بين الفترة والأخرى إلى زيادات كبيرة، كانت تنتج عن حاجة الخزائن الفرنسية للأموال، أو نكاية في الجزائريين المغلوبين، وعقابا لهم على مقاومتهم وغيرها.

- أنه ولدى أية بادرة للتهرب الضريبي من قبل الجزائريين، فإن الإدارة الاستعمارية لم تكن تتورع في فرض عقاب قاسي على هؤلاء.

- أن ما يدل على عدم اهتمام الاستعمار بآلام الجزائريين، أن نظامه الضريبي قد غلبت عليه الفوضى واللامبالاة، ولا أدل على ذلك، خضوع مناطق لنفس الضرائب المفروضة في مناطق أخرى، إلا أن الأعباء كانت متفاوتة جدا.

خاتمة الباب:

وفي ختام هذا الباب، أردنا أن نجمل استنتاجاتنا من مختلف فصوله، على الشكل التالي:

- إن العلاقة التي ربطت الحكام العثمانيين بالرعية، والمتمثلة في الضرائب، كانت تسودها صبغة نزاعية، طيلة الفترة موضوع البحث.
- إن الضرائب أثرت تأثيرا بالغا، في كل مناحي الحياة العامة للرعية؛ الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وما امتناع بعض القبائل عن دفع ما عليها إلا لقلة مداخيلها من جانب، وإفراط البايلك في جباية الضرائب من جانب آخر.
- إن سياسة الحكام العثمانيين الاجتماعية، قد شجعت الصراعات القبلية، وأضعفت نفوذ بعض الزعامات المحلية الخطيرة. وكانت علاقات العثمانيين مع تلك القوى المحلية، مبنية على المصالح المشتركة.
- إنه كان من الجزائريين، من أرغمته الظروف على الخضوع للعثمانيين، ذلك الخضوع الذي كلفهم تجاوزات وقعت في حقهم من قبل أعوان الإدارة والبايلك، منذ أواخر القرن الثامن عشر الميلادي. بيد أنه، وبعد فتح وهران في الأخير، طرأت مجموعة من العوامل، كانت وراء خروج هؤلاء على العثمانيين، وبدأت دائرة المعارضة الداخلية تتسع، والخرق يزداد، ولم يعد بإمكان الدولة إخماد فتيل الثورة. وكانت النتيجة النهائية ضعف لنظام الحكم، وزوال للتواجد العثماني.
- إن النظام الضريبي العثماني قد طرأ عليه طيلة مشواره جملة من الانعكاسات الكثيرة، أثرت عليه سلبا، وأدت إلى تناقص الموارد الجبائية، وكان له آثار مشينة بالمجالات الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية. كما خلق عددا من المشاكل المالية العويصة لخزينة بيت مال الدولة.

- إن النظام الضريبي الأميري، يمكن تقسيمه إلى شقين أساسيين؛ الأول كانت فيه آثار الضرائب غير بادية للعيان، وأدت بالسكان إلى الالتفاف حول دولته، بفعل العدالة

الضرائبية النسبية. أما الشق الثاني، فحدثت فيه جملة من التجاوزات والآثار السلبية على السكان، وكان ذلك بسبب الحاجة الماسة لخزينة الدولة إلى الأموال، وبفعل الهمجية التدميرية للاستعمار. لذلك كانت ضرائب الدولة في بعض الأحيان، زائدة عن اللزوم. وكان سببها الجهاز الجبائي المتبع من قبل الحملات العسكرية.

- إن النظام الضريبي لدولة الأمير عبد القادر، قد تأثر بفعل عوامل عديدة، فقد خلالها العديد من الموارد المالية؛ بفعل تهرب السكان من دفع ما عليهم تجاه الدولة. بل حتى بسبب بعض الإجراءات التي اتبعتها الدولة في الحياة الاقتصادية.

- إن النظام الضريبي الفرنسي الذي فرض على الجزائريين قد تميز بعدد من الأمور:

* حدوث تغييرات كثيرة على الضرائب، وإصلاحات عديدة مست الحقل الضريبي، لم تحقق للجزائريين آمالهم، و لم تخدم، إلا الاستعمار وحده.

* خضوع الأهالي لنظامين ضريبيين؛ الضرائب العربية التي تعودوا عليها، والضرائب ذات الأصل الفرنسي. مما يؤكد سياسة التشدد الجبائي، والآثار الكبيرة المترتبة عن ذلك.

* أداء الجزائري لأضعاف مضاعفة مما كان يجب دفعه من الضرائب.

* الأثر الكبير الناجم عن ضخامة الأعباء الضرائبية المؤداة من قبل الأهالي. والزيادات الطارئة التي كانت تحدث عليها في كل مرة. وكذا العقوبات الشديدة المسلطة على المتهربين منهم.

* غلبة الفوضى والاستهتار بنظام ضرائب المستعمر.

*

* *

الخاتمة :

تأصيل المقاربة وتحصيل المقاربة

تناولت هذه الدراسة الضرائب في الجزائر في مدة طويلة نسبيا، ومساحة معظم البلاد الجزائرية الواسعة. وكانت الضرائب التي تتأثر دائما بتقلبات مختلف أوجه الحياة؛ الاقتصاد وما فيه من مجالات، ومختلف السياسات المطبقة، وظروف المجتمع وعاداته وطبائعه، والثقافة السائدة في تلك العصور. لذلك جعل من الضروري تبني رؤية شاملة لهذه الأطروحة. وهكذا فإن النظام الضريبي قدم لنا مجالا لمواكبة الدراسات المتخصصة، والتركيز على جانب من تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر.

كما ركزنا أيضا على المسارات الداخلية المتعددة في الجزائر، وفي شتى الدول، بغية دراسة مختلف أنماط الضرائب وطرق جبايتها والعائدات الضريبية، وكذلك في تأثير الضرائب على كافة المجالات، إضافة إلى التطورات التي حدثت في الفترة موضوع البحث، خاصة في الهيئات المالية والإدارية والتنظيمية وغيرها. لقد درسنا مختلف طبائع سياسات الدولة بالنسبة للضرائب، اعتمادا على ما توفر من وثائق أرشيفية ومخطوطة، ومصادر عربية وأجنبية. فرصدنا مسارات الضرائب المختلفة، التي طبقت في أواخر الدولة الجزائرية في العهد العثماني، وفي عهد دولة الأمير عبد القادر، وفي ظل فترة الاحتلال الفرنسي، حتى صدور قانون "السيناتيس كونسيلت"، أو الاستشارة المشيخية الثانية لعام 1865م. ودرسنا التفاعلات التي حدثت بفعل الضرائب المجباة. وانطلاقا من هذه الرؤية، أوضحنا المنطلق الذي قام عليه النظام الضريبي في تلك الفترات وفي كل البلاد الجزائرية، وتتبعنا تطور هذا النظام بين سنتي 1206هـ- 1792م/ 1282هـ-1865م.

والآن يمكن أن نستخلص مما تقدم مجموعة من النتائج، التي يمكن تلخيصها في مجموعة من النقاط. وقبل ذلك نقسمها بطريقة منفصلة أولا، ليتسنى لنا في الأخير، الخروج بما أملنا التوصل إليه، ورجونا بلوغه.

ونشرع أولا في استخلاص ما توصلت إليه الدراسة من نتائج تتعلق بمختلف العهود التي مرت بها البلاد، مركزين على العهد العثماني، على المنهجية التالية:

- **الضرائب ومتطلبات الدولة المالية:** وننطلق فيه من مسلمة، أن فرض الضرائب من قبل الدول، كان لازما وضروريا لحياتها. فأوضحت المصادر أن جباية الضرائب كانت منتشرة بشكل واسع في مختلف المناطق الريفية، وشملت أيضا سكان المدن. ومع ازدياد التوسع في الضرائب وطرق تحصيلها، نمت العلاقات الاقتصادية بين مختلف المناطق. وبفعل الضرائب المفروضة على مجالات واسعة من النشاطات الاقتصادية، احتكّ الناس في ذلك، بعضهم ببعض بفعل الأسواق وأماكن التجارة.

ورغم أنه كانت هناك اختلالات ناتجة عن علاقات الضرائب وجبايتها، واضطرابات في علاقات السكان بذلك، إلا أنه في فترات التوسع الاقتصادي واستقراره، كان الاقتصاد يعود ويترسّخ من جديد. فكانت الأسواق تجذب إليها السكان، كمنتجين للسلع والمحاصيل الزراعية المختلفة، وكمشترين للسلع المعروضة، ولدفع المتوجب من الرسوم. واستخدمته الدولة كمكان ذو أهمية قصوى في القبض على العاصين وتأديبهم وغيرها.

– **الدولة وسياساتها**: أوضحنا في دراستنا هذه، أن السياسات المختلفة للدولة غالبا ما كانت تتبع آراء ومصالح القوى النافذة في المجتمع. وكانت أولويات الإدارة العثمانية، هي توجّه السياسات الضرائبية للدولة نحو الصرامة في الجباية، وإيصال تلك الأموال إلى خزينة الدولة، لكن مع ذلك كانت هناك حدود لمناورات الجباة في مختلف المناطق الجزائرية. وغالبا ما كان على سياسات الدولة، الأخذ بعين الاعتبار، معارضة الأعيان والزعامات ومختلف الفئات الاجتماعية، التي كانت بنفوذها قادرة على فرض إرادتها. ومن كل ذلك يمكن القول إن تشكل السياسات الضريبية وما يتعلق بها من ممارسات وإجراءات نتج من خلال تفاعل كل من الدولة والمجتمع.

وكان العثمانيون على درجة من الوعي بتلك التصرفات الضريبية، وبحدود سلطتهم. وواجهوا صعوبات جمة في ضبط الضرائب وتنظيمها وتحصيلها. وأدرك الحكام قدرة السكان على التملص من قوانين الدولة وتنظيماتها بسهولة أكثر، لذلك كانت عملياتهم انتقائية، خاصة في الفترات الاستثنائية، كالثورات وغيرها. وبشكل عام، دون القياس على التصرفات الشاذة، فإن السياسات الضرائبية العثمانية كانت عملية ومرنة بشكل كبير.

– **التوسعات الضرائبية**: ومع حدوث تناقص في قوة الجزائر البحرية، وما نتج عنها من تراجع موارد البحر ومغانمه، مما أدى إلى عدم استقرار اقتصادي ومالي، بالخصوص، منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي وحتى عشية الاحتلال الفرنسي. وخلال هذه السنوات كان التوسع في الميدان الضريبي يتسارع. وليس ثمة سبب واحد لذلك، وإنما عدد من الأسباب والعوامل والدوافع المجتمعة والمشتركة وراء تلك السياسة.

فالذي يتبادر إلى الأذهان أول الأمر، الأسباب المالية التي خضعت لها التوسعات الضريبية. إلا أن تلك السياسة لم تكن نتيجة عملية عشوائية، وإنما مورست بعد دراسة الأوضاع قاطبة، وأصبحت الدولة تعتمد بشكل كبير على الضرائب، حتى أصبحت مقيدة بها بسبب التمردات القوية التي كانت تنجم عنها.

وكان معظم الجزائريين يعارضون سياسات الضرائب الكثيرة، والمتشددة في بعض الأحيـــان، بيد أن المعارضة الأكثر قوة كانت تأتي من قبل القوى والزعامات المحلية النافذة في المجتمع، والـــذين كانت لهم أبعاد أخرى، وينظرون إلى الأمور بوجهات متباينة ومتعددة. فنظر البعض إلى أن مبرر بقاء العثمانيين بعد سنة 1206هـــ/1792م، تاريخ تحرير العثمانيين لآخر القلاع الجزائرية المحتلة من قبل الإسبان. وكان بعض تلك الزعامات يتلقى أوامره من الخارج، ومن بعض الدول بالـــذات، كمـــا حدث مع الدرقاويين في الشرق مع بايات تونس والإنجليز، والدرقاويين في الغرب مع سلاطين المغرب الأقصى. بينما كانت بعض الزعامات تنظر إلى الضرائب المتوسع فيها على أنها قد بلغت الذروة، وأن الرعية أرهقت من جراء ذلك، وأن الضرائب غير المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية هي ضرائب غير شرعية مهما كانت ظروف الدولة ومتطلباتها.

وهذه المعارضات السالفة الذكر، عملت كرادع أساسي ضد التوسعات الضرائبية. غـــير أن فعالية هؤلاء الزعماء لم تقس بمدى قيام تمرداتها أو تكرارها، وإنما في توقع العثمانيين لكل ذلك، مـــا جعل الحكام يلجئون إلى سياسات متنوعة، للتحكم فيهم، وإخضاعهم، والتقرب منهم وغيرها. كل ذلك خشية انقلابهم عليهم، وهم بعددهم القليل لا يستطيعون فعل الشيء الكثير. وهذا إن دلّ على شيء يدل على سياسات الحكم المركزي المحيرة والملفتة للنظر.

ولو كان للجزائر اقتصاد قوي، وما يتبعه من فلاحة وصناعة وتجارة قوية، لما أُجبر العثمانيون على اللجوء إلى الزيادات في الجانب الضريبي. إلا أنه بسبب الحروب ضد الدول الأوربيـــة العـــدوة، وحملات هذه الأخيرة عليها، فإن حاجات الحكومة المركزية لمصادر مالية إضافية، عن طريق الضرائب قد بلغ درجات كبيرة. ورغم بعض التحسينات التي أرادوا القيام بها في المجالات الاقتصادية، إلا أنها لم تكن قادرة على تلبية ذلك الطلب المتزايد من قبل الدولة أولا، وكذا مسايرة التطور الذي عرفه العالم آنذاك ثانيا.

وكانت القوى والزعامات المحلية في الجزائر على درجة كبيرة من الصواب في عدم رضوخها للمطالب المالية العثمانية المتنوعة. فالنتائج في الأخير تبدي أن الضرائب قد كان لها انعكاسات ســـيئة وكبيرة على كافة أوجه الحياة، والعبرة بالخواتيم، فلما جاء الفرنسيون في سنة 1830م، وجدوا البلاد ضعيفة، والرعية في أقصى درجات تململها.

– **تفاعل الضرائب والاقتصاد:** كان من الأسباب القوية لذلك التفاعـــل بـــين الـــضرائب والاقتصاد وكل الجوانب الحياتية، عوامل عديدة؛ فعند استقرار الضرائب، غالبا ما كان ذلك يساعد على تمهيد الطريق لتوسع عمليات الإنتاج والتجارة، وعند فترات عدم الاستقرار أو زيادة الضرائب،

فغالبا ما يكون له آثار سيئة على الإنتاج والتجارة. كما أن النمو الاقتصادي وتوسع الأنشطة الملحقة به غالبا ما كان يسمح للدولة من تحصيل عائدات ضريبية إضافية، تساهم بدورها في الاستقرار المالي. ولهذه الأسباب، يجب أن تساعدنا تلك الاستنتاجات على معرفة الكثير بخصوص أطوار الاقتصاد الجزائري في العهد العثماني، والسياسات المنتهجة على إثر ذلك.

ويتفق باحثون كثيرون على أن الفترة الأخيرة من العهد العثماني، كانت فترة صعبة للدولة، من النواحي السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية. وهناك تطور أثار جدلا واسعا، والمتعلق بالاضطرابات الاجتماعية، بالنظر إلى حجم الثورات وشموليتها في جهات البلاد المختلفة. وتحليل ذلك، بالعودة إلى تفحص المصادر المتنوعة، والتي أظهرت أن التوسعات الضرائبية كان لها قسطا وافرا في التأثير على تلك التمردات، وبالعكس كان لهذه الأخيرة انعكاسات كبيرة على الاقتصاد ومالية الدولة.

كما أن تحليل الثورات وعلاقاتها بالنظام الضريبي، تعطي تفسيرات مختلفة، رئي أنها تستحق اهتماما أكبر. ولهذا السبب، فإن دراسة الآثار البعيدة للتوجهات الاجتماعية، ومعرفة التوسع الضريبي، وارتباطهما بالمال، تطلبت تفسيرات أدق وأشمل مما يبدو للوهلة الأولى.

وما يلفت انتباه الباحثين حول قيام الثورات من قبل السكان، وكثرة الجدل حولها، هو تلك الادعاءات السطحية، التي روجها الفرنسيون في بداية الاحتلال لتبرير وجودهم، الناتج عن جور الأتراك العثمانيين حسب زعمهم، وأن نظامهم الضريبي الظالم كان يمهد الطريق دائما لنشوب الاضطرابات. لكن بمقارنتنا في آخر هذه الخاتمة بين النظامين الضريبيين العماني والفرنسي، سنرى إلى أي مدى كانوا محقين في أحكامهم. لكن لا شك في أن الاقتصاد والمجتمع الجزائري في العهد العثماني قد واجه مصاعب قاسية في نهاية المطاف، غير أن تلك الصعوبات ارتبطت بأسباب أخرى أكثر تعقيدا، مثل الحملات الأوروبية الكثيرة على الدولة وآثارها التي تتركها وراءها، وكثرة التدخلات الخارجية من تلك الدول، وحتى من دول الجوار؛ تونس والمغرب الأقصى، وكذا وجهة نظر الزعماء الجزائريين التي مفادها، أن الأتراك العثمانيين، لم يكن مجيئهم في مطلع القرن السادس عشر الميلادي، إلا لتحرير الجزائريين من المحتلين الإسبان، وكان وجودهم مقبولا طالما أنه يجاهدون الإسبان في وهران والمرسى الكبير المحتلتين. ولما تمكن أخيرا العثمانيون من فتح وهران، وجلاء الإسبان عنها، لم يعد وجودهم مرحبا به، ولما يئست القوى الجزائرية النافذة من أمرهم، لم يكن أمامها إلا إشعال الثورات في البلاد ضد الحكم المركزي العثماني.

لذلك خرجنا بهذه النتائج، عكس ما تصوره كثير من الكتابات، واستبدلنا ما طـرح مـن تفسيرات بأخرى لم تكن تظهر، ولم تسلط عنها الأضواء. ومما لا ريب فيه، فقـد كـان بإمكـان المهتمين بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، التشكيك في بعض القضايا التي تطرح، وهي ذات خلفية فرنسية محضة، وإثارة النقاش حولها.

ونسير في هذه الاستنتاجات إلى أن الفترة العثمانية الأخيرة، من موضوع البحث كانت متباينة في عدم الاستقرار بشكل عام، رغم الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد، وكان لها أثرها السيئ على الاقتصاد والمجتمع. كما أن الدولة كانت مترابطة في إدارتها وحكمها للمناطق الجزائرية، رغم ما كان يشوب الأمور من فتن واضطرابات.

– **شمولية الطرح**: تبنينا في دراستنا هذه رؤية أكثر توسعا، بأن ركزنا على كـل المنـاطق الجزائرية الخاضعة للدولة، ولم نعالج الجانب الضريبي في منطقة على حساب تغطيتنا لأخـرى، وإنمـا كان ديدننا كل ما وجدناه من مادة تاريخية، رغم وجود تباين في ذلك، كأن كانت وفرة الوثـائق المتعلقة ببايلك الشرق أكثر من غيرها، وكذا وجود بعض الاختلافات في التسميات بـين المنـاطق، والأنماط المتبعة في الجباية وغيرها، يضاف إلى كل هذا درجة غنى كل منطقة، والكميات الـضريبية المجباة من كل بايلك. ولا داعي إلى القول إن الجوانب الإدارية والاقتصادية والاجتماعية بين مختلـف المناطق كانت متنوعة بشكل جلي. لكل ذلك فإن هذه الاستنتاجات تعكس تعقيـدات الـضرائب وطرق جبايتها، وتنوعها وتطورها وفقا للأوضاع العامة للبلاد. لذلك، فدراستنا أردنا بها أن تكـون واسعة في طرح الإشكالات، وتتعلق بالدولة الجزائرية ككيان، وبصفة كلية غير منقوصة.

وقلنا أن الحكم العثماني، كان منذ تثبيت أركانه، وإلى غاية القرن الثامن عشر، يركز علـى المغانم البحرية، فبالتالي كانت معالجته للأوضاع الداخلية، وخاصة الجانب الضريبي غير ذات بـال، ولكن بشكل نظامي موحد قائم على الشريعة الإسلامية، ولكن مع تراجع الدولة بحريـا، ونقـص الموارد البحرية ثم نضوبها، لم يكن بإمكان العثمانيين الاستمرار في نفس السياسات الداخلية التي كانوا ينتهجونها فيما سبق. ووضعوا استراتيجيات لجباية الضرائب اللازمة لمتطلبات الدولة المتعددة.

أما فيما يتعلق بالطرق المتبعة في استخلاص الضرائب، فقد انتهج العثمانيون، حسب ما وصلنا إليه، كانت هناك طريقتان أساسيتان؛ الجباية التراتبية، عن طريق إتّباع نظام أعوان الدولة وموظفيهـا الإداريين، والجباية وفق نظام المحلة، عن طريق الحملات العسكرية. وقد اختار العثمانيون، الإبقاء على بعض العادات المتوارثة في الجزائر من العصور السابقة، وهذا رغبة في كسب السكان إليهم، بـل إن تلك العادات كانت إسلامية مشابهة لعاداتهم.

– **النتائج البعيدة للنظام الضريبي**: إن من الأسباب المهمة لفرضياتنا الآنفة الـذكر، بـأن التوسع في الضرائب قد شكل في مختلف الفترات نقطة انعطاف سلبية، وسببا رئيسا لضعف الـدول نتيجة الثورات، ثم انحطاطها وزوالها فيما بعد على المدى البعيد، رغم أن هذا القول يحتاج إلى تمحيص وتدقيق.

ويمكن تحديد العوامل الأساسية للتوسعات الضرائبية، حيث ظهرت عنها تأثيرات معاكسة؛ من جانب مالية الدولة والمجالات الزراعية والصناعية والتجارية، وحتى باقي أوجه الحياة. فبالنسبة للجانب الأول، فيمكن تقديم عائدات الدولة وتوضيحها على أنها أخفقت في مجارات مصاريفها ومخروجاتها، نتيجة الضعف الظاهر، مثلا لدى أواخر العثمانيين، وكذا عدم مسايرتهم للتقدم الذي شهده الأوربيون آنذاك. إضافة إلى المصاعب المالية، والحاجة إلى الملحة للحفاظ على الجيش، وتزايد وتيرة الحملات الأوربية المدمرة على البلاد. مما أدى بالعثمانيين إلى الوقوع فريسة سهلة في أنياب الفرنسيين، أي أن الضرائب ساعدت على وقوع محنة 1830م.

ومن هذه الزاوية كذلك، فإن حالة الجزائر كانت جزءا من نمط كان سائدا في كامل الولايات التابعة للدولة العثمانية في القرن التاسع عشر الميلادي.

أما بالنسبة للزراعة، فإن الضرائب لعبت دورا أساسيا في زعزعتها، لاعتماد الفلاحين على وسائل بدائية، ولمحدودية منتجات الكثيرين وغيرها. بحيث أن تكاليف الحياة لم تكن تجاري المطالب المالية المتزايدة.

وكان بإمكان الدولة أن تعدل من الضرائب، إلا أنها تركت مستوياتها على ما يبدو، دون تغيير، بل زادت بفرض سلسلة من المطالب غير الاعتيادية على الفلاحين، والتي أدت إلى مزيد من تدهورهم.

وكان لتلك التحولات في جباية الضرائب الزراعية، الأهم بالنسبة للدولة، حاجات عسكرية، ومالية، ومؤثرات نفسية وطبيعية. لذلك كان تقهقر الفلاحين، بسبب تلك الاعتبارات، أكثر مما هو بسبب الضرائب.

ومن الجوانب، التي يبدو أنها لا تسترعي الانتباه، آثار الضرائب على المصنوعات، فإن الحرفيين لا بد لهم من تصريف منتجاتهم وبيعها في الأسواق، هذه الأخيرة التي كان مسيطرا عليها بإحكام من قبل الدولة وموظفيها، مما كان يؤدي إلى قيام أزمات وقفت حجرة عثرة في وجه المصنوعات، وتقهقر الصناع، ثم التجار. وقد تأثرت الصناعة كثيرا بالجانب الضريبي وتضررت، نتيجة تناقص عدد المشتغلين فيها حتى بلغوا درجة الحضيض. بيد أن الوثائق تثبت أن النقص لم يكن لفترات طويلة، وإنما

كانت النقابات الحرفية قد تمكنت في العديد من المرات من استعادة مكانتها. [1] وبينت عائشة غطاس أنه ورغم فرض الضرائب، فإن الحرفيون قد تمكنوا من الحصول على أرباحهم. [2]

بيد أن هذا النوع من التحليلات، لا يمكن أن يفسر النتائج المتواضعة التي حققها الجزائريون مقارنة بنظرائهم الأوربيين. مما يؤيد وجود عوامل أخرى داخلية، غير الضرائب، كنا قد تعرفنا عليها في الفصل الأول من الباب الأول، عند معرفتنا للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وللعملات والأسعار السائدة والإجراءات المتبعة في ذلك.

– **أسباب ودوافع وتفسيرات:** كانت الأسباب المالية؛ من عجز الدولة، وحاجتها إلى الحصول على مداخيل إضافية؛ وزيادة الطلب على المال؛ وضغط الفئات الاجتماعية بمختلف الأشكال؛ وأحيانا سوء الإدارة والجباة وغيرها، من بين النقاط الأساسية التي نراها مفيدة لدراسة سياسات الزيادة في الضرائب. ولكن سأركز هنا على السبب الثالث المتعلق بموقف الفئات الاجتماعية المختلفة، تاركا الأسباب الأخرى، التي كنا قد ركزنا عليها في متن الدراسة.

كان السبب الرئيس والمهم للزيادة في التوسع في الضرائب، هو تحصيل مداخيل للخزينة المركزية. ولأن التزامات الدولة، وبشكل أساسي تجاه الجنود، والموظفين الإداريين، كانت عن طريق الأموال، في معظمها من الجباية، والتوسع في الضرائب يسمح للدولة بزيادة إمكانات الدفع الملزمة بها في شكل مرتبات وما شابهها. ولذا فإن الزيادة في الميدان الضرائبي جاءت مكملة لباقي الإجراءات المالية التي اعتمدها العثمانيون، لجمع حصة أكبر من المصادر المالية في العاصمة، ولدعم الحاجات المتزايدة طبيعيا للبياليك والإدارة المحلية، والجيش الانكشاري، وتمويل الحملات العسكرية التأديبية والجبائية.

إلا أن الاستعمال الدوري لكل ذلك، يُظهر أن تلك السياسات لم تتبع بالضرورة عندما كان للدولة حاجات طارئة، و لم تجد بدا من ذلك، يغنيها عن الضرائب بمصادر بديلة. وعوضا عن ذلك، فإن الضرائب الزائدة تحولت إلى ضرائب اعتيادية، كانت تفرض حتى ولو كان يتوفر في الخزينة احتياطات كبيرة، أو حتى ولو لم تكن هناك حاجات مالية طارئة. والحجم الكبير للاحتياطات المالية،

[1] انظر/ – عائشة غطاس: مرجع سابق.

[2] نفسه. لكن رغم هذا يمكن القول: إن التطور الذي شهدته أوربا في تلك الحقب، نتيجة الثورة الصناعية، وغزو منتجاتها للجزائر، بسبب التجارة التي كانت للجزائر مع شتى الدول الأوربية، قد أدى إلى ركود المصنوعات الحرفية الجزائرية في مواجهتها للتطور الدائم للصناعة الأوربية وأثمانها التنافسية. و لم يجد الحرفيون الجزائريون من يحركهم للتكيف مع مستجدات الأوضاع، فازدادت الهوة بين الطرفين، وحكم على النظام الحرفي بالانحطاط.

والذي تظهره المصادر، تؤكد أيضا أن الزيادات، لم يتم اللجوء إليها إلا بسبب الحالات المالية الطارئة، وإنما استخدمت للمحافظة على خزينة فعالة. ومثل هذه الإستراتيجيات نادرة في العالم، وفي كل الأزمنة. وكان نجاح تلك السياسات قد أقنع العثمانيين والدولة، بالاستمرار في العملية.

ومن خلال كل هذه الملاحظات، يمكننا الحصول على نظرة خاطفة لمقادير الضرائب المستخلصة خلال العقود الأخيرة من العهد العثماني. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن بعضا من الضرائب القائمة آنذاك، لم تكن تدخل خزانة الدولة، ولم تسلم للجباة، أو تلك التي كان يحتفظ بها الجباة لأنفسهم، فمن المؤكد أن القيمة الضريبية الفعلية كانت كبيرة، مقارنة بمقدار الضرائب المسلمة للدولة. حتى وإن كانت الأرقام الموجودة، لا تقدم سوى الحد الأدنى التقريبي للضرائب المفروضة، إلا أنها ما زالت تقدم حجما تقديريا، غير متوفر في أيٍّ من الفترات التاريخية السابقة واللاحقة لذلك.

وبدون أدنى شك، فإن الأرقام التي ذكرها بعض الملاحظين الأجانب، أمثال: "وليم شالير" لمداخيل الدولة، تبالغ في الكميات والمقادير الناتجة عن الضرائب. وبما أن بعض الرسوم والضرائب المجباة كانت ثابتة، وحيث إن الزيادة في الضرائب، دفعت -كما رأينا- إلى نقص الإنتاج وتدهور المجالات الصناعية والتجارية والفلاحية، فإن مداخيل الدولة من المصادر الضريبية، انخفضت وتدنت إن بالمعنى الحقيقي، أو تكيّفا مع تلك المجالات. ولذا فإنه يبدو منطقيا اعتبار الدولة مستفيدة، ولمرة واحدة من أي عملية ضريبية، لأن التحايل والتهرب سيفعل فعله بعدها. وللتعويض عن ما يشبه تلك الخسارة، كان على الدولة، إما تعديل قيم تلك الضرائب، أو اللجوء إلى دورة أخرى من الزيادات. وفي هذا المقام تشير وثائق الفترة إلى أن نقص المنتجات وارتفاع أسعار السلع والبضائع ارتفعت تقريبا بنفس نسبة الزيادات.[1]

ويؤكد ناصر الدين سعيدوني على أن محاولات ملأ خزانة الدولة بالأموال الضريبية عبر الزيادة في الضرائب، كان محكوما عليها بالفشل. إلا أنه، وفي نفس الوقت، يركز على أن الزيادة استمرت في كونها مصدرا حيويا لدخل الدولة، وللوفاء بمتطلباتها. وحتى ولو وفت بأمورها، فكان ما يزال بإمكان الدولة جباية ضرائب استثنائية، إلا إذا توقفت العامة عن الإنتاج. ومن هذه الزاوية إذا، فإن

---

[1] هذا التحليل مبني على نتائج الاطلاع على مجموعة كبيرة من المصادر المعاصرة للفترة، وعلى الوثائق الأرشيفية العثمانية. بيد أن المصدر الأكثر أهمية حول ذلك هو كتاب الأسواق، للشويحت. راجع بعض تلك الأمور مثلا في/

- Boutin (chef de bataillon): op.cit, p: 81. - L. Merouche: op.cit, p: 125 et suiv.

الزيادة تصبح مفهوما، ليس كوسيلة للتعاطي مع نقص موارد الخزينة فحسب، وإنما كاستجابة للمقتضيات المالية للدولة. [1]

أما الوثائق التفصيلية المباشرة، التي تتعلق بمقادير الضرائب عن كل منطقة وفي كل موسم وسنة غير متوفرة. إلا أن بعض المصادر تبين أنها، لم تكن شيئا مذكورا قبل الفترة موضوع البحث، وإلا لما سكتت عنها المصادر المحلية، والموجودة تبين أن الكميات المستوجبة منها لم تكن كبيرة حتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي. [2] وكانت الضرائب تفرض بمعظمها أساسا في المناطق الخاضعة، وبمقادير في المتناول، وفي عهد حسان باشا؛ بعد فتح وهران، بدأت في التوسع، لتشمل أماكن جديدة، حيث ازدادت بشكل ملفت خلال عصور من تلاه من الدايات. ومما لا شك فيه، إن التوسع في الأقاليم الجزائرية ووصول الدفعات الأولى من الضرائب إلى خزانة الدولة، قد أدى إلى ازدياد معتبر في موارد الدولة.

والمطلع على المصادر، يجد أن معظمها يعطي تقديرات متشابهة ومتقاربة، مما يعني أن الدولة كانت لها سياسة ثابتة نسبيا، في المجال الضريبي. وثبات السياسة يعني أن تدخلات الدولة لم تكن تظهر، ببساطة، ذات مساعي مجدية. وعلى الرغم من أن الضرائب لم تحل مشكل نقص موارد الدولة الأساسية من الغزو البحري، إلا أنها قد أمّنت ارتياحا ماليا للدولة، وهنا تكمن جاذبية الدولة للرعية، أو تحايل الناس عليها.

ويُقيم الكثير من الكتاب تمييز ومفاضلة بين نقص الموارد البحرية، والأسباب المالية لسياسة الضرائب. ويؤكدون على أن انخفاض المغانم منذ منتصف القرن الثامن عشر، كان نتيجة تراجع قوة الدولة العسكرية والبحرية، في مقابل تزايد قوة الدول الأوربية المتربصة بالجزائر. [3]

أنه لمن الصعب على الباحثين والدارسين، تحديد الأهداف الكامنة وراء سياسة اللجوء إلى الضرائب المختلفة، والتوسع فيها وأسبابها، إلا القول بلجوء الدولة إلى سياسة داخلية قوية، وإتّباع إجراءات ضريبية قاسية تزامنا مع التناقص في موارد البحر.

والتناقص في موارد البحر يجب دراسته بنظرة أوسع، وتحليله كجزء من مخطط أرحب، انتشر في أوربا خلال تلك الحقب. وكان التطور الصناعي والنمو العسكري والاقتصادي لدول أوربا وراء

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: **النظام**، مرجع سابق.

[2] يقدم المنور مروش بعض الكشوف عن الضرائب المستخلصة في فترات معينة، إلا أن عددها محدود، ويشوبه الغموض. راجع/

- L. Merouche: op.cit.

[3] A. Devoulx: «***Registre***», op.cit.

ذلك النقص. كما يمكن اعتبار ذلك أيضا عاملا حقيقيا وراء السياسة الضريبية العثمانية في البلاد. إضافة إلى أن نقص المواد البحرية، وسياسة الضرائب التي أعقبته، قد ساعدت كما رأينا على التخفيف من حدة العجز في خزانة الدولة. ويمكن الأخذ بعين الاعتبار، احتمال أن تكون السياسات العثمانية المتبعة في حد ذاتها، هي من ساهم في كل ذلك الأمر كذلك.

– **التفسيرات السياسية والاقتصادية للنظام الضريبي العثماني**: إن توقيت سياسات النظام الضريبي وتواترها، اعتمد على تغير موازين القوى بين الجزائر وأوربا، وبين سياسة الدولة تجاه المجتمع ورد فعل هذا الأخير عليها.

وفي البداية، لا بد من التأكيد على أن العمليات الضريبية كان لها أثرها في الواقع، على كل فئات المجتمع الجزائري. وهكذا فإن كل فئة كان لها موقف. ومعظم الزعامات، كانت تعلم جيدا من هو المستفيد ومن هو الخاسر.[1] وبشكل عام كل الذين كانوا يقومون بعمليات الجباية والتعاون مع البايلك والتحالف معها؛ من قبائل المخزن، وبعض العلماء والأولياء، كانوا يستفيدون من الضرائب.

إلا أنه من الخطأ التعاطي مع تلك الأحداث (**ثورات الشرق والغرب**..)، واعتبارها كردة فعل على عمليات الضرائب بالمطلق. المرجح أكثر أن الضرائب شكلت ذريعة للمجموعات غير الراضية لأن تثور وتثبت وجودها. والأحداث على الأرجح كانت مدعومة، خلف الستار، من قبل بعض الأطراف الخارجية المغرب وتونس والدول الأوربية، ومن قبل بعض الطرق الدينية النافذة، سواء من الجزائريين أو من غيرهم، ومن المغرب الأقصى بالذات.

وعلى الرغم من أن العثمانيين تابعوا سياساتهم، بعد عودة المياه إلى مجاريها، ولو بمشقة شديدة، إلا أن السكان لم يعاودوا احتجاجاتهم. أحد الاحتمالات أن الضرائب لم يعد مُتشددا فيها، ولم تزد عن نصابها الشرعي والقانوني. ولا نملك إلى الآن وثائق محددة حول مقادير الضرائب بالتدقيق وبالسنوات إلى غاية الاحتلال الفرنسي في سنة 1830م. وفي ضوء هذا الحال، فإن ثمة تفسيرا أكثر شمولية لسكوت الرعية، قد يكون ناتجا عن سياسة العثمانيين الناجحة تجاههم، ونتيجة معرفة العثمانيين لأسباب الثورات، والاعتبار منها، بقيامهم بما يلزم من الإجراءات والوسائل الكفيلة لعدم عودة ذلك، وكذا للإستراتيجيات التقرُّبية من السكان، وأخيرا نجاح السلطة المركزية وتوجهاتها وقوة سلطة الداي. فالعناصر المتململة كانت تتردد في تحدي الدولة، وتحسب لها ألف حساب في تلك الظروف.

---

[1] راجع المبحث المتعلق بالقوى والزعامات المحلية من طرق صوفية وقبائل، ومواقفها من الضرائب ومن الحكم العثماني ككل.

ومع ذلك، فمن الجلي أن الإجراءات المالية القاسية للعثمانيين، وسياسة الضرائب القوية الـــتي اتبعوها، ومصادرة بعض الأراضي الخاصة وأراضي الوقف وتحويلها إلى أراضي البايلك، ووجهـــت بعدم ارتياح شديد وامتعاض واسع، إن لم يكن معارضة من قبل شرائح اجتماعية واسعة؛ من شيوخ الطرق والزوايا، وشيوخ القبائل، والعلماء، وأصحاب الأراضي. وكانت في نظرهم عملا قاسيا مـــن ناحية انعكاساته المالية.

وعلى المدى الطويل نسبيا، ساهمت معارضة هؤلاء في ضعف الدولة، ونظام الحكم، الـــذي سعي في الأخير، إلى محاولة فتح صفحة جديدة معهم، لكن تسارع الأوضاع داخليا، والأحوال التي حدثت خارجيا، لم تمهلهم لأن يتموا ما نووا أن يفعلوا، ووقعوا فريسة في مخالب الفرنسيين.

وثمة معلومات كميّة من مصادر مختلفة حول الأهمية الكبرى، التي كانت تلعبـــها الـــضرائب المختلفة. قائمة الوثائق المحتواة في سجلات المحاكم الشرعية، والمتعلقة بممتلكات الأشخاص، والتركات والمخلفات والأوقاف وغيرها، تسجل عادة طبيعة الأملاك، وكمياتها ووجهتـــها ومـــا إلى ذلـــك. والمتعامل مع تلك الوثائق يجد صعوبات في فك رموزها أولا، ثم أخذ المعلومات منها ثانيـــا. تلـــك المعلومات، التي وإن لم تشر إلى الضرائب، فإن التمعن فيها يجد أنه كانت هناك علاقة ما؛ فالتفحص في الوثائق المتعلقة بأملاك المتوفين، يجد أنها، حسب ما يبدو، تصرح بأملاك أقل بكثير مما هو واقـــع، ولعل ذلك كان راجعا، لتعمد الأفراد فعل ذلك، خشية الضرائب التي قد تطـــالهم، وخوفـــا مـــن مصادرات الدولة لممتلكاتهم.

ولهذا السبب، فإنه حتى الموجود من وثائق المحاكم الشرعية، لا يعطي بالضرورة صورة صادقة، وأهمية جديدة للجانب الضريبي، وحتى الممتلكات والأموال المدونة لا تعكس واقع الحـــال والحيـــاة اليومية.

مصدر آخر للمعلومات، مع وجود تحفظات مماثلة، هي الوثائق الأرشيفية المسماة بـــسجلات بيت المال، ودفاتر البايلك، والتي تلخص بيان الموجودات، والإحصاءات، وعمليات الجرد.[1] وتظهر أن الضرائب المتداولة في العهد العثماني، كانت واحدة من أهم موارد خزانة الدولة.

[1] راجع على سبيل المثال م.م.و.أ.ج: سلسلة بيت البايلك، علبة 10، السجل 40 إلى 50، رقم السجل 43، الـــسنة 1187-1190هـــ/ 1773-1776م. والسجلين: 44 و 45 بالخصوص. وانظر كذلك دفتر التشريفات، والـــشويحت في قـــانون الأسواق، وسجل ضرائب بايلك قسنطينة.

وقد ظهر في النظام الضريبي العثماني، في الفترة موضوع البحث، العديد من المراتب المختلفة، كل مرتبة منها مختصة بوظيفة جبائية معينة، أو نوع مختلف من الضرائب. تأتي في المرتبة الأولى درجة البايات، فالخلفاء، فالقياد، وشيوخ القبائل، وكذا بعض الجباة أمثال قائد العشور وغيرهم.

ولما كان العثمانيون يجبون ضرائبهم، سواء بشكل عيني، أو نقدي، فإن الحكومة كانت تقوم بحساب أكثرية الضرائب مهما كانت، صغيرة أو كبيرة، والتي يجب أن تُجبى من الناس نقدا أو عينا.

إن نظاما اعتمد على الضرائب، وسمح باستخلاص الرسوم، بما يوازي قيمتها أو أدنى من ذلك أو أكثر، كان سيواجه الكثير من المصاعب والمشاكل. ويمكن تحديدها بالمسائل الكبرى للضرائب الكثيرة. فمن الخطورة بما كان أن يتم فرض ضرائب أكثر من قيمتها الفعلية، ذلك أنه سينجر عنها آثار وانعكاسات، على المدين القصير أو المتوسط، أكثر من تلك القيمة التي زيدت. كما أن المواسم، والمناخ، وأسعار السلع والبضائع، تتغير من وقت لآخر، ولا يُتحكم في تقلبها. وهكذا فمن غير الممكن إعطاء قيمة ثابتة للضرائب الكثيرة؛ وبالتالي فكان على السلطات، إما أن تغير من مقادير تلك الضرائب دوريا، استجابة لتلك التغيرات والتقلبات، أو أن يُحكم على الضرائب بالزوال. وكان البديل لاستمرارية وجود الضرائب هو في الشرعية منها بالخصوص، وإعطاء غيرها قيمة غير فعلية، مما يجعل من الممكن الحفاظ على استقرار الجباية ككل. وقد حاولت الحكومة المركزية ضمان كل ذلك بعدة طرق، كنا قد رأيناها في حينها.

وفي الهيكل الضرائبي العثماني، كما رأينا، لم يكن الأساس الجبائي مغطى بما فيه الكفاية قبل الفترة المدروسة، إن لم نقل أنه كان غير مغطى أصلا، ما عدا في بعض المناطق القريبة من الإدارات. وبقيت الضرائب قليلة جدا بالنسبة لموارد الدولة، وبالنسبة للرعية. بينما ازدادت الهوة اتساعا بازدياد نسب الضرائب، وكان الضغط كبيرا على السكان من أجل ذلك.

وقامت الحكومة العثمانية بفرض ضرائب كثيرة، إلا أن ذلك بقي استثنائيا، وأخذ نماذج من تلك الضرائب، يجد أنها لم تكن بتلك الأموال الضخمة، المؤثرة على العامة من الناس. ولكن، حقيقة أن هذه الضرائب وغيرها، كانت تجبى فقط في أماكن محددة، وفي مواسم معينة وأوقات معلومة، وتبين أن كمياتها بقيت محدودة.

– **تضارب التفسيرات**: ليس من الجدل بما كان، في الحكم العثماني في الجزائر في ما يتعلق بنظامه الضريبي، حول ما إذا كانت هناك مراجعة حدثت فعلا في ذاك النظام بالزيادة أم لا، وإنما يدور حول أسباب ذلك الارتفاع ونتائجه. فبخصوص الأسباب، يرى البعض أمثال المنور مروش، الذي قدمت بحوثه، المعتمدة على الوثائق الأرشيفية، كمية من هذه الأخيرة، والتي تدعم افتراض

وجود حاجة دائمة للمال، ورأى أن الزيادة في الموارد الضريبية للدولة أدت أولا إلى انتعاش الخزينة، ثم لاحقا إلى حدوث نتائج عكسية. وأكد أن ارتفاع الضرائب، والذي كان سببه نقص الموارد البحرية ونضوبها، أدى إلى نقص موارد الخزينة، ولتدارك الأمر، لم يكن هناك بد إلا بربط الخزينة بالضرائب. وكان ناصر الدين سعيدوني، قد استخدم نفس المنطق في تعليل عدم ملاحظة سعي العثمانيين للتشدد في الضرائب، إلا فيما هو متوجب على الرعية، وما تحتاجه خزانة الدولة.

ولما كانت الدراسات المعاصرة، تعتمد على الأبعاد الجديدة، والمقاربات ذات الطابع الشمولي، فإن إشكالاتنا عن الضرائب ترى أن دراسة أنواعها، وكل ما يتعلق بها من حيثيات قد فُسّر منذ مدة. وفي هذا السياق تُطرح قضايا الممارسات وما يرافقها من تشدد ولين في عمليات الجباية. وهكذا كانت الضرائب تتدفق على خزينة الدولة من شتى المناطق الجزائرية، كنتيجة لعجز هذه الأخيرة من موارد أخرى، كانت تدخلها. لكن في الاتجاه المعاكس تتدفق من الخزينة إلى ما كانت هي تنفقه على المدن والبيالك والموظفين في مختلف الأرجاء.

لكن في الجهة الأخرى، يوجد من يحاول تفسير الزيادة في الضرائب بسبب عوامل حقيقية، لعل أبرزها التزايد السكاني وما يرافقه من ارتفاع في الإنتاج، وبالتالي زيادة في الموارد الضريبية. ويُطرح هذا الأمر كواحد من التفسيرات البديلة "للثورات الناتجة عن الضرائب". ولكن ثمة خلل باد في هذا التحليل؛ فقد تكون الزيادة في السكان، غير متوافقة بالضرورة مع النمو في الإنتاج، نتيجة عوامل الطبيعة من آفات، ومجاعات، وكوارث.

ولذا يمكن القول إن الرأيان متوافقان في أن الزيادات الضريبية قد دعمت الخزينة، وأنها حدثت فعلا، ولكن يختلفان حول طبيعة الزيادات الناتجة عن الضرائب الداخلة لخزينة الدولة، إن كانت بسبب التشدد أم بسبب النمو السكاني! ويمكن تفسير نماذج من الاضطراب الاجتماعي؛ من تمرد وثورة، إلى النمو السكاني، والضرائب والأزمات المالية ونقص القدرة الشرائية الناتجة عن ذلك وعن ارتفاع الأسعار.

وأصبح من الواضح أن دراسة الضرائب تحتاج إلى دراسة في إطار جديد أكثر شمولية، كالذي سعينا إليه، والذي شمل الانعكاسات والآثار والنتائج المترتبة عن النظام الضريبي، وكذا التحولات الكبرى؛ اجتماعيا، وماليا، وثقافيا. ولهذا السبب فإنه من البساطة الافتراض بأن الضرائب قد أدت إلى إثارة المجتمع وتمرده، لكن مع ملاحظة الاختلافات في الضرائب، والتباينات في العادات داخل المجتمع الجزائري، من المحتمل التغاضي عن الفكرة المذكورة أعلاه، وأن نُدخل مختلف العوامل المؤثرة في كل المجالات بشكل متكامل، ومتداخل، ومتشابك.

إن النتائج البعيدة للثورات الناجمة عن الضرائب، تَظهر من خلال ارتفاع هذه الأخيرة، الشيء الذي كان يساهم في الانتقال من الهدوء إلى الاضطراب، ومن استقرار البلاد إلى انتشار الفوضى، وبالتالي الانتقال من نظام الاعتماد على موارد الخارج البحرية، إلى نظام الاعتماد على موارد الداخل الضريبية، كان له انعكاسات ثورية في أثره.

– **فكرة المقارنة**: إن دراستنا عن النظامين الضريبيين؛ الأمير عبد القادر، والاستعمار الفرنسي، جاءت من فكرة لا بد من التأكيد عليها، وهي أن التزييف الغربي والمرتبط بالاستعمار، كما يقول بعض الدارسين، يكاد يفضح النزاهة العلمية التي يدعيها المؤرخون والمستشرقون. لكن ما يأسف له، أنه لحق بهؤلاء الغربيين، كثير من المؤرخين العرب، ممن يشعر بعقدة النقص تجاه ثقافة الغربي، وادعائه الموضوعية، ناسين أو متناسين مصداقية أولئك وتخليهم عن العلم، لأنهم كانوا مرتبطين بالأجهزة الاستعمارية.

فالمؤرخون اعتمدوا على ما كتبه الأوربيون، وكأنه وثيقة تاريخية علمية، وهم يعلمون تماماً أن التاريخ العلمي، يجب أن يستند إلى الحقائق: وثائق، آثار، كتابات، مسكوكات .. إلخ، وكل هذا غائب عن بحوث هؤلاء وأولئك!!

وشتان بين التاريخ الموظف والتاريخ العلمي، وبين الأسطورة والخرافة والعلم. والدراسات المقارنة؛ تكشف حقائق كثيرة، إلا أن المؤرخين، وإن تحدثوا عنها، يقفزون عن النتائج، وماذا تعني. وهي في جميع الأحوال جزئية، ولا تتناول القضايا كلها وبكل أبعادها. لكن كل هذا لم يضرنا استعمال ما كتبه هؤلاء فيما يخص ما أقدمنا عليه، ذلك أنه أوعزتنا كثير من المعطيات التي لم نجدها، إلا في كتبهم، إما لفقدان وثائقنا وندرتها، أو لأخذ الفرنسيين في احتلالهم الجزائر، كل الوثائق، ومصادر التاريخ إلى بلادهم، أو ترجموا بعضها، وسرقوا من بعضها علميا وغيرها.

وبما أننا ندرس النظام الضريبي دراسة مقارنة بين عهود العثمانيين والأمير والفرنسيين، فلا بد من إعطاء فكرة عن كل نظام، وإيجاد تفسيرات ونتائج كل واحد، لنخلص في الأخير بالنتائج المرجوة.

والدراسة الموضوعية في هذا الأمر لن تفيدنا بالتحليل، لأنه من المستحيل الإمساك بخيط حقيقي وصادق. ولذا ستكون الدراسة هنا لما هو كائن على علاته.

وقد توقفنا في دراستنا للنظام الضريبي في الإطار الزماني والمكاني المحدد لها، عند مجموعة من الاستنتاجات نجملها في التالي:

- إنّ الضرائب كانت بصفة عامة في الفترة موضوع البحث، أساس الأنشطة الاقتصادية، والأوضاع السكانية، والعلاقات الاجتماعية، والإجراءات الإدارية والسياسية، وكذا الحياة الثقافية.
- إنّ الضرائب كانت ترجع لنتيجة المخلفات التاريخية، وأنواع الأملاك السائدة، وطرق استغلال الأراضي المتبعة في كل منطقة.
- إنّ الضرائب كانت متنوعة، وطرق تحصيلها متعددة، تبعاً للظروف والأحوال، وهو ما كان له انعكاس واضح، وتأثيرات ملحوظة على مختلف أوجه الحياة.

I- الاستنتاجات المتعلقة بالعهد العثماني:

وصلنا في القسم المتعلق بالعهد العثماني إلى جملة من الاستنتاجات، نلخصها على النحو التالي:

- أنّ نظام ضرائب العثمانيين كان مؤثراً في الجانب الاقتصادي؛ إما بالإهمال، أو عدم الاعتناء به. فالزراعة استمرت على ما كانت عليه سابقاً، أي على الطريقة البدائية المعتمدة على التقلبات الجوية، أو الأوضاع الأمنية، فضلا عن الضرائب التي كان يخضع لها الفلاح.

  أما النشاط الصناعي والحرفي فلم يعرف تطوراً، بل أنّ مستواه يكاد يكون هو نفس المستوى الموروث عن العصور السابقة، سواء فيما يخص وسائل الإنتاج، أو فيما يخص نوع السلع والبضائع التي لم تتعد طور الصناعة اليدوية، في حين شهدت أوربا في تلك الفترة تطورات جعلت البلاد محل غزو لبضائعها، الشيء الذي أدى إلى إضعاف النشاطات الحرفية في البلاد. وأما النشاط التجاري فإنّ تدخل العثمانيين فيه كان سلبيا في بعض الأوقات إلى حد بعيد؛ وذلك بممارستهم لسياسة الاحتكار، التي كان يتبعها البايلك في تسويق بعض المنتجات والمحاصيل.

وقد أخذ النظام الاقتصادي في الجزائر، في الفترة موضوع البحث، يتحول ويتراجع، بفعل عوامل مختلفة أهمها؛ سيطرة العوامل السياسية على المجتمع، برسمها الإطار العام لنشاط الأفراد. فحدثت بعض التطورات أدت إلى تغيير في النظام الاقتصادي تزامنا مع تغير الذهنيات حول النظام الشرعي القائم، خاصة بعد فتح وهران؛ حيث نشب خلاف بين الإطار لشرعي، وبين أهداف القوى التي برزت على السطح، والمتمثلة في الصوفية. وأصبح هذا الإطار الذي كان أداة للنمو عقبة تحول دونه، مما كان يتطلب ضرورة تعديل الأهداف لتساير التطور، ولتعبر عن المصالح الحقيقية للمجتمع. بيد أنّ ذلك لم يحقق المبتغى، وأدى إلى ركود اقتصادي، استتبعه قيام اضطرابات، تولد عنها ثورات تهدف إلى تغيير جذري، وسريع للتنظيم الاقتصادي.

- أنّ سياسة العثمانيين، كانت تقوم على التضامن والتحالف مع السكان بفعل الجهاد ضد الإسبان، لكن لما تم فتح وهران، تغيرت الأوضاع، فأصبح السكان الممثلون في زعاماتهم ينظرون إلى الحكم العثماني على أن مبرر بقائه قد انتهى. لذلك اضطربت الأمور بفعل هذا العامل، وبسبب التدخلات الخارجية المغربية والتونسية بالخصوص، إضافة إلى ما كان يلام عليه العثمانيين من تشدد في جباية الضرائب، خاصة عندما عجز البايلك، وأصبح يطلب من الداخل ما لم يحصل عليه من الخارج، بفعل نضوب موارد الغزو البحري.
- أن الضرائب العثمانية التي كانت تستخلص من السكان، خضعت للنظام المالي العربي الإسلامي، الذي تبناه العثمانيون في حكمهم للبلاد، مع تركهم لبعض الآثار والتنظيمات على ذلك النظام؛ بإخضاعه لبعض التعديلات الشكلية على جوهره، وكذا الأخذ بتاريخ المجتمع الجزائري، ومقوماته. وهذا ما كان يؤدي في أغلب الأحيان بالسكان إلى دفع ضرائبهم للعثمانيين، باعتبار استناد تلك الضرائب إلى مبادئ الشرع، ومن الواجب الديني دفعها.
- وقد تميز النظام الضريبي العثماني بتعدده وتنوعه؛ فهناك ضرائب شرعية، وضرائب مستحدثة كالضريبة على الرأس، وضرائب على التجارة والأسواق وغيرها. بل تميز دلك النظام بتنوعه من منطقة إلى أخرى، وهذا ما أدى إلى تعدد طرق الجباية، بحسب أنواع الضرائب، ووفقا للمناطق والنواحي، وقد قسمناها إلى طريقتين رئيستين: أولاً جباية الضرائب عن طريق نظام تراتبي، أي عن طريق أعوان، البايلك وموظفيه المحليين؛ من جباة القبائل الصغار إلى الباي مروراً بجباة كل نوع من الضرائب، أي من أسفل جاب إلى أعلى. وكان هؤلاء الجباة يجمعون الضرائب على أساس نسبي للثروات؛ حيث إنّ البايلك كان يميز بين السكان، بحسب درجة ثرائهم، وفي بعض الأحيان يسجل عدد أفراد القبائل، وأملاكهم الشخصية، ومداخيل المحصولات الزراعية لكي تتم الجباية على أساس ذلك الإحصاء.

  وثانياً الجباية وفق نظام المحلة، عن طريق الحملات الجبائية، التي كان يستعان بها في المناطق المستعصية، أو عند ما تحاول بعض القبائل الامتناع عن أداء ما عليها.

- أنّ موارد خزينة الدولة الجزائرية، كانت تشتمل على عدة مصادر أهمها: غنائم الغزو البحري، وفوائد التجارة، وحقوق التولية، والمصادرات، والجباية التي كانت تعتبر أحد روافدها. فكانت عملية تسليم ضرائب البايلك إلى الجزائر العاصمة منتظمة، وتدفع باستمرار؛ فكل ستة أشهر كان يقوم خليفة الباي بدفع الدنوش الصغرى، أو الضرائب والعوائد اللازمة عن المقاطعة، وفي كل

ثلاث سنين، كان يذهب الباي إلى الجزائر لتقديم الدنوش الكبرى، وذلك بدفعه الدنوش إلى الخزينة، وتوزيعه للعوائد على الداي، وكافة أرباب الدولة.

وقد كانت تلك الدنوش والعوائد، تزداد أو تنقص بحسب السنين والفترات؛ من تقلبات جوية، وظهور الأوبئة والمجاعات، ووفقا للقدرات الاقتصادية للبايلك والسكان. كل هذا كان يتسبب في تلك الفترات في توقف النشاطات المنتجة، وبالتالي نقص أو انعدام الجباية.

- أن الجهاز الضريبي للبلاد قد بدأ ينتظم ويأخذ شكله النهائي، منذ بداية تحول وجهة البلاد من الاعتماد على النشاط البحري، إلى الاعتماد على المصادر المالية لداخل البلاد، خاصة بعد أن أصبح أغلب السكان يخضعون للضرائب التي تميزت بتنوعها وتوسعها إلى مختلف أنواع المنتجات والمحاصيل. وأصبحت بذلك الضرائب تمثل الدعامة الرئيسة التي يقوم عليها الاقتصاد، والحكم القائم، وتعتبر أهم مورد من موارد البايلك. بيد أنّ تزايد نفقات الجهاز الإداري العثماني، وبداية بروز الصعوبات المالية للدولة أدى في بعض الفترات –وعن طريق بعض الحكام- إلى إثقال كاهل الرعية، بزيادات ضريبية، تسببت في بؤسهم وشقائهم.
- أن العثمانيين، قد عملوا في جباية ضرائبهم، بإخضاع النظام الضريبي لعدة تعديلات؛ حيث سلموا المهمة لمختلف القوى والفعاليات المحلية ذات المكانة والنفوذ. وبهذا تم التحكم في العملية الجبائية بكل سهولة ويسر تام، إلا أنّه –وفي المناطق التي لم تكن زعاماتها خاضعة- اُستعمل معها شكل آخر للجباية، تمثل كما ذكرنا في القوة العسكرية للمخزن، أو المحلة التي تركت أعمالها آثارا كبرى في طبيعة علاقة تلك الزعامات المحلية بالبايلك.
- أن ما تجدر الإشارة إليه، أنّ الناتج الصافي للضرائب لم يكن يمثل سوى قسم من الناتج الإجمالي، أما الباقي فقد كان من نصيب الجباة في مختلف المستويات، من القياد إلى الشيوخ، والجباة وغيرهم؛ حيث كان كل جاب يعمل على الاحتفاظ بجزء من الضرائب إلى حسابه الخاص باعتبار أنّ البايلك لم يكن يعطيهم أجوراً، لذلك كانوا يخصموها مما يجبونه من ضرائب، أو بفرض بعض المقادير الإضافية على السكان أثناء جبايتهم للمطالب المخزنية المختلفة، باعتبار أنّ البايلك – ورغم تعدد أشكال المراقبة والمحاسبة- لم تكن له الوسائل الكافية لمعرفة ما يحصله الجباة. وقد نتج عن هذا أن كان الجباة يضغطون على الرعية لاستخلاص كل ذلك، فلهذا حدثت العديد من التجاوزات في تحصيل الضرائب وجمعها، ونقلها إلى الأماكن المخصصة لها بالبايلك. ولعل هذا أحد الأسباب التي دفعت بالسكان إلى تذمرهم واستيائهم، وتهربهم من أداء الضرائب، ثم إعلان عصيانهم ضد ذلك الاستغلال الضريبي، كما يستدل من وقوع الانتفاضات، وحدوث ثورات في

جسم المجتمع، من غير أنّ يحدث معها تغيير في القوانين، وهو ما لم يعمل على تطوير الجهاز الضريبي للبلاد، وتسبب في فقدان الإدارة لفوائد وأرباح وفيرة، ذهب قسم مهم منها إلى جيوب الجباة، وتسبب في إنهاك موارد السكان. ولهذا لا يمكن أنّ تعطينا الضرائب المجبية في مختلف الأماكن، حكما دقيقا على قدرات تلك المناطق المالية، بسبب ذلك، وفي ظل وجود قبائل عديدة خارجة عن نظامه الضريبي.

ومن كل هذا يمكن القول إنه سواء كان التعسف من البايلك أو عماله، و أيا كانت طريقة الجباية فإن السكان هم الذين كانوا يتضررون، ويدفعون ثمن ذلك.

كما أنّ تلك التنظيمات الإدارية والجبائية العثمانية، هي التي ساعدت السكان بطريقة غير مباشرة على القيام بالثورات.

- أن الضرائب، وإن كانت غير موحدة في أنظمتها، ولا في مقاديرها، فإنها كانت تخضع لأوضاع السكان، ولطبيعة علاقتهم بالإدارة؛ فهناك مناطق خضعت للضرائب الشرعية مع بعض الإعانات الخفيفة، وهناك أماكن خضعت لضرائب أخرى مثل اللزمة، والغرامة، والمعونة، إضافة إلى مختلف العوائد والرسوم. أي أنّ النظام الضريبي، لم يكن موحدا على كامل التراب الجزائري، وكان يستجيب لنوع علاقة السكان بالحكم، ولأوضاع السكان، ودرجة قربهم أو بعدهم من مراكز البايليك؛ أي لم تكن الضرائب تفرض على جميع السكان، وفي مختلف النواحي بالعدل والتساوي. فقبائل المخزن، لم تكن تدفع سوى مقدار بسيط من الضرائب، إضافة إلى الضرائب الشرعية، وكذا مختلف الزعماء من شيوخ الطرق والزوايا، والعائلات الكبرى. بينما بقية القبائل كانت تخضع لمختلف المطالب المخزنية، وبمقادير وكميات مرتفعة أحيانا، فبذلك لم يكن يتوافر عنصر العمومية الذي يعتبر ركنا أساسيا لتحقيق العدالة الضرائبية. كما أنّ بعض الأنواع من الضرائب، لم تكن تفرض بقانون واضح. كل هذا وغيره أدى إلى تعميق الهوة بين السكان، وزيادة الفوارق الاجتماعية بينهم. ولعل هذا من أحد الأسباب التي حالت دون تطور العلاقة بين الطرفين، وأدت إلى انهيار الحكم العثماني في البلاد مباشرة بعد الاحتلال الفرنسي.
- أن الضرائب العثمانية تميزت بعدم توزيعها العادل كذلك، بين سكان المدن، وسكان الأرياف، فبينما كان سكان الأرياف ملتزمين بدفع كميات كبيرة من المطالب المخزنية، ويتحملون مختلف الضغوط، والتعسفات في بعض الأحيان؛ كمختلف الالتزامات، والتسخيرات (مثل التويزة)؛ وهذا ما جعل موارد القبائل لا تشكل فقط جل المداخيل، التي تصل إلى خزينة البايلك، بل هي أهم

إيرادات البايلك بصفة عامة؛ فإنه وفي المقابل كان سكان المدن لا يساهمون إلا ببعض الضرائب والرسوم المحددة والقليلة، وربما هذا يرجع لنسبة سكان الأرياف الكبيرة، والتي كانت تمثل أغلب سكان البلاد.

- أن النظام الضريبي العثماني قد أوجد الكثير من التذمر، وكان يزداد عبر الأيام؛ بسبب ضغط الإدارة، وعمليات التسخير، إضافة إلى أنه كان وراء الثورات التي قادها زعماء الصوفية، وشيوخ القبائل، ردا على تأرجح السياسة الجبائية والمالية، التي تراوحت بين المزيد من الضرائب، وبين إسقاطها في بعض المرات؛ بسبب عدم وجود سياسة شاملة ودائمة من قبل الإدارة. تلك السياسة التي كانت تخضع للسنين والفترات، وتبعا للظروف الاقتصادية والسياسية.

II- الاستنتاجات المتعلقة بعهد الأمير عبد القادر: نجمل النتائج فيما يلي:

- أن النظام الضريبي للأمير عبد القادر، قد تميز ببعض الميزات؛ لعل أهمها العودة في وضع نظم دولته إلى ما كان سائدا في الدول الإسلامية قديما، وإلى ما كان مطبقا في العهد الراشدي خصوصا، وعمل ما أوتي من جهد في سبيل تحري العدالة الضريبية، ومساواة الجميع في أعباء الدولة ومواردها، والمرونة في جباية مختلف أصناف الضرائب. بيد أنه تشابه مع النظام الضريبي العثماني السابق له في الكثير من الأمور؛ تجلت في أخذه بالنظم المختلفة المتعلقة بأسماء الضرائب وكيفيات جمعها وغيرها.
- أن النظام الضريبي الأميري، في بدأ أمر الدولة، كان ذا شكل اصطبغ بأحكام الشرع الإسلامي، والتزم بإلغاء المستحدث من المغارم؛ كاللزمة والغرامة والعوائد وغيرها، وتثبيت ضريبتي العشور والزكاة. مما حدا بالسكان إلى دفع المتوجب عليهم.
- أن الأمير قد أخذ بالكثير من النظم العثمانية، واجتهد في بعض مسائل الضرائب وطرق الجباية، خاصة بعد تزايد أعمال الغزو الفرنسي للبلاد، مباشرة بعد معاهدة التافنة، سنة 1254هـ/1839م؛ فاستحدث "المعونة" العثمانية، باستفتاء عدد من الفقهاء. كما عمل على الأخذ ببعض الإجراءات الضريبية العثمانية.
- أن كل مجابي الدولة الأميرية، كان يتم إنفاقها، وبغاية الصرامة، على مختلف مجالات الدولة؛ من مرتبات الجند، والموظفين الإداريين، وشراء السلاح، وتشييد المصانع والورشات، وإقامة القلاع والحصون، والعناية بالثقافة وغيرها.

III- الاستنتاجات المتعلقة بفترة الاحتلال الفرنسي: خرجنا بخلاصات كانت كما يلي:

- أن ضرائب الاستعمار الفرنسي، كانت نهبا مسلطا على أعناق الجزائريين ومواردهم، وما جباية الضرائب، إلا واحدة من ذلك السلب الذي فرض على الجزائريين، وبتشدد كبير.
- أن النظام الضرائبي الاستعماري، كان يتدرج من مرحلة وأخرى، تبعا للتغيرات السياسية الطارئة في فرنسا، مما كانت له آثار بالغة القسوة على كاهل الأهالي.
- أن أهم قرار شرعت فيه الإدارة الاستعمارية في تقنين الضرائب على الجزائريين، كان ذلك القانون الملكي الصادر سنة 1845م. ومنذ ذلك الحين وأموال الجزائريين تنهب ضريبيا؛ حيث يؤدي الجزائري الضرائب العادية، أو ما سميت بالضرائب العربية، إضافة إلى الضرائب ذات المنشأ الفرنسي. مما أدى إلى دمار كبير في ممتلكات الأهالي، وآثار معنوية، بفعل خضوع المسلم الجزائري للنظام الفرنسي المسيحي.
- أن الضرائب الاستعمارية المجحفة دام أمدها طويلا، و لم يشرع في إصلاحها جديا، إلا بعد سنوات طوال (بعد 1919م).

وبعد بحثنا عن إيجاد تفسير للإشكالية التي طرحناها في مقدمة الأطروحة، يمكن القول:

1- إنّ التشدد في جباية الضرائب الذي كثيرا ما نعت به **العثمانيون**، خاصة من قبل الفرنسيين الذين راحوا يندذون به، لم يكن تشددا مفروضا من قبل الدولة في كل الفترات، وإنما في بعض الفترات فقط، ومن قبل بعض الحكام والجباة لا غير.

وأن بعض من قالوا بتشدد العثمانيين نسوا أنّ هناك مناطق، لم تكن تدفع ضرائبها إلى العثمانيين قبل نضوب موارد الغزو البحري، ونقص موارد الدولة. حتى إذا بدأ العثمانيون يطالبون تلك المناطق بدفع ما عليها، قيل عن ذلك أنه تشدد. وأغلب الحكام كانوا غير متشددين في جبايتهم للضرائب؛ فمن خلال المصادر والوثائق وجدنا بعض الحكام، وفي بعض الفترات كانوا يتشددون مع رعيتهم لتحصيل ضرائب إضافية. ولعل تلك المطالب الزائدة هي التي رأى السكان أنها قد زادت كثيرا، فأثارت حفيظتهم وغضبهم. ولما زادت الأمور تعقيدا وجدنا أنّ الاتفاق بينهم وبين الحكام العثمانيين كان متعذرا، بسبب نظرة السكان للضرائب على أنها زادت كثيرا، أما الحكام والموظفون، فقد أخفقوا، و لم يتمكنوا من تقديم مبررات مقنعة. وبقيت بذلك المشكلة مطروحة حتى جاء المحتل الفرنسي الذي استغل مشكلة التشدد لتبرير وجوده في الجزائر.

إضافة إلى كل هذا، فالذي يمكن أنّ يقال عنه تشدد من قبل بعض الحكام، وفي بعض الفترات كان أقل وطأة مما يعتقد. فلم يكن وسيلة في حد ذاتها بقدر ما كان يرجع إلى عوامل أخرى من أهمها

تلك التي تعود إلى السكان في حد ذاتهم؛ مثل رفضهم أداء الضرائب ، وتهربهم بشتى الطرق والأساليب. وهذا أيضا يعود لعدة اعتبارات:

- طبائع بعض السكان وأمزجتهم التي ترفض الخضوع، وتأبى الانصياع.
- فقدان السكان الثقة في سياسة البايلك تجاه الإنفاق العام لحصيلة الضرائب.
- تدهور الوضعية الاقتصادية للسكان، بضعف مداخيلهم خاصة في سنوات الجفاف
- ضعف الجهاز الضريبي في التحكم الفعال، والمراقبة المحكمة للمنتجات والمحاصيل، وكذا عدم كفاءة الجباة.
- نظرة السكان لبعض الضرائب غير الشرعية، لذلك يرون ضرورة عدم دفعها وغير ذلك من الاعتبارات.

كما أنّ ما يقال كذلك عن التشدد في حق العثمانيين وحدهم غير صحيح، فقد وجدنا في بعض الوثائق والمصادر أن التشدد كان سمة العصر، لم يختص به العثمانيون فقط. وكما قارنا ذلك بما كان يجري في العالم آنذاك، ووجدنا أن تشدد العثمانيين أقل وأهون من أنّ يذكر.

وفي هذا المقام يمكن القول إنّ ظاهرة التشدد مبالغ فيها؛ فأثبتنا أنه في أغلب الأحيان لم يكن هناك تشدد، ولا زيادة في الضرائب، إنما توسعت جبايتها لتشمل المناطق التي كانت لا تدفع، لأنّ البايات كانوا لا يحرصون على إخضاعها لعدة أسباب أهمها: انشغالهم عنها في بعض الفترات خاصة قبل بداية زوال نظام الغزو البحري. أو لضعف البايات في بعض الفترات جعلهم لا يتمكنون من جباية كل ضرائبهم في كامل مناطق البايلك.

وأنّه إذا ثبتت صحة التشدد في بعض المرات، ومن قبل بعض الحكام، فهذا لا يعني أنّ تلك الثورات التي قامت في البلاد في الفترة موضوع البحث، سببها هذا العامل فقط، لأنّ الثورات على الحكم العثماني لم تقتصر على الفترة المدروسة فحسب. لذلك فقد كان لتلك الثورات أسباب وعوامل أخرى، كان أهمها:

2- **التدخلات الخارجية**؛ حيث تثبت المصادر صلة سلاطين المغرب، وبايات تونس بالثائرين، ودورهما الملحوظ والخفي في الثورات الأخيرة ضد الحكم القائم في الجزائر لإضعافه، ولتحقيق مآربهما فيه.

لكن رغم هذا لا يمكن أنّ نبالغ في التدخلات الخارجية، وتأثيرها على قيام الثورات على البايلك، والتي نجم عنها انعكاسات كبيرة على النظام الضريبي؛ بحيث إنّ عوامل الثورة كانت قد

تهيأت لها الظروف، واكتملت أسبابها داخليا. لذلك كانت تنتظر القطرة التي تفيض الكــأس كــي تندلع. ولما توفرت الشروط قيامها اندلعت، وتسببت في دمار كبير، أدى إلى إنهاك القوى العسكرية العثمانية، والقوى الشعبية، اللتين كانتا تشكلان قوة معتبرة في وجه العدو الخارجي، وذلك الإنهــاك هو الذي استغلته فرنسا لتتمكن بسهولة من غزو البلاد واحتلالها.

3- أنّ تدهور العلاقة بين الرعية و الحكام في الفترة الأخيرة من العهد العثماني، بعد إتمام فتح وهران من الاحتلال الإسباني، يمكن أنّ يعزى إلى أمور أخرى، لعل أهمها؛ ضعف الرابطة بعــد تحريــر وهران بين القوى الدينية والإدارة، والسلطة الحاكمة، بزوال مبرر التحالف المتمثــل في الجهــاد، ووجوب تجنيد كل القوى ضد المحتلين الإسبان. فبمجرد تحرير وهران، بــدأت بــوادر التــأزم وتضارب مصالح الطرفين تظهر، وبدأت معها كذلك الصلات والعلاقات الإســتراتيجية تــسوء، وأصبحت السلطة المرابطية في المواجهة؛ باعتبار أنها لم تكن تفصل العمل الديني عن العمل السياسي ولم يعد المرابطون يرون ضرورة دعم سلطة البايلك، بسبب انتهاء مبرر وجوده، فتطلع بعضهم إلى الحكم المغربي، وذهب آخرون إلى بايات تونس، بينما تبنى بعضهم الآخر فكــرة أحقيــة الملــك للجزائريين خاصة للشرفاء. تلك الظاهرة: "الشرافة"، التي بدأت تعمل عملها بصفة أكثر مباشــرة بعد فتح وهران؛ حيث رفضت الهيمنة العثمانية على المنطقة، ولعل هذا من أحد الأســباب الــتي استغلها -بالخصوص- حكام المغرب، في الميدانين السياسي والحضاري، ولذلك فــلا عجــب إذا لاحظنا تراجع هيبة العثمانيين، تزامنا مع انتهاء الاحتلال الإسباني لوهران.

لكل هذا وغيره وجد السكان في الزعماء، الذين قادوا الثورات بديلا لهم، ودافعا إلى العــصيان، وتعبيرا صادقا عن سخطهم وتذمرهم، وعدم رضاهم عن الأوضــاع الاقتــصادية، والــسياسية، والاجتماعية، والثقافية السائدة. وأصبحوا ينظرون إلى الحكم على أنه غير شــرعي، وأن الأحــق بالحكم والملك هم الأشراف ذو الأصالة العربية.

وفي **عهد الأمير عبد القادر**، يمكن القول:

- إن ما يمكن أن يقال عن تعسف نظام حكم الأمير، فيما يتعلق بالضرائب، غير صحيح، وتــدليلنا على ذلك، بأن نظام حكمه كان في وقت عصيب، ويتبع تطورات الأحوال السياسية والعسكرية، لذلك ارتبط بمراحل المقاومة الثلاث؛ من مرحلة تأسيس الدولة، فمرحلة القوة، وأخــيرا مرحلــة الأفول. وبالأحرى يمكن اختزالها إلى مرحلتين كبيرتين، الأولى القوية، حيث كان نظامه الــضريبي فيها عادلا مرنا إلى حد بعيد، أما الثانية، التي كانت فيها الدولة في أمس الحاجة للأموال، فارتبطت

بوجود جملة من التجاوزات والآثار العكسية السلبية على السكان، بفعل الحاجة الماسة لخزينة الدولة إلى الأموال، وبسبب الهجمة الاستعمارية الشرسة على أراضي دولته. لكل ذلك رأينا ضرائب الدولة الأميرية، زائدة عن اللزوم، في بعض الأحيان.

كما أن النظام الضريبي، كان يتأثر بعوامل شتى، والتي كانت تفقده للكثير من الموارد المالية؛ بسبب تهرب السكان من أداء مطالبهم إلى الدولة، وبفعل بعض الترتيبات المتبعة من الدولة في الحياة الاقتصادية.

أما في **عهد الليل الاستعماري**، فنقول:

- عرف النظام الضريبي بحدوث تعديلات كثيرة على الضرائب، وإصلاحات عديدة مست الجانب الضرائبي، ولم تحقق للجزائريين ما كانوا يرجون. بل خضعوا لنظامين ضريبيين؛ أكدا سياسة التشدد الجبائي، والآثار الكبيرة المترتبة عن ذلك. وأدت تلك الإجراءات إلى إضعاف قدرات السكان. وزاد الأمر استفحالا ضخامة الضرائب المستخلصة، وتلك والزيادات التي كانت تطرأ بين الفينة والأخرى، وكذا العقوبات الشديدة التي كانت تسلط عليهم. وعموما فقد غلبت الفوضى النظام الضرائبي للاستعمار.

– مراجعة المصادر والوثائق وتفسيرهما: رغم اطلاعنا الواسع على كم معتبر من الوثائق، والتي لا يتعلق أغلبها بشكل مباشر بالضرائب، فإننا حصلنا على كثير من التفسيرات المعللة لمقارباتنا وإشكالاتنا، نأمل أن تستقطب بعضا من النقاش، وأن تكون هناك ملاحظات عن الاستنتاجات المُتوصل إليها.

وبفضل الحجم الكبير للوثائق المتوفرة في الأرشيف الوطني الجزائري، العائد للفترة موضوع البحث، فإن تحليل المعلومات المحتواة حول الضرائب فيها، يكون أكثر فائدة، وتطرح العديد من التفسيرات حول ذلك، وحول ما إذا كانت الضرائب المستخلصة من قبل الدولة، يمكن اعتبارها واقعية.

لقد عدت إلى مصادر كثيرة التنوع؛ عربية وأجنبية، ولوثائق كثيرة، لدراسة الضرائب، وقمت بترتيبها وفهرستها، ثم بتمحيصها وغربلتها. وهو ما جعلني أخرج بمقاربات ومقارنات للنتائج المُتوصل إليها. هذه الخطوات التي مررت بها جعلتني أخرج باختلافات في التوجهات والتفاصيل. ويمكن أن أُجمل ذلك في العناصر التالية:

– بالنسبة للفترة ما قبل 1830م/ 1246هـ، تشير مقارنتي للضرائب المدفوعة، أنها كانت في عمومها ضرائب عادية، ووقفا للنظم والتقاليد الإسلامية. والدارس للضرائب يجد أنه من المفيد التمييز أثناء إجراء التحليلات بين الزيادات في الضرائب بالمعنى الاسمي، وبين تلك المعبر عنها بالضرائب الاستثنائية أو الإضافية. وعندها يصبح من الممكن تقسيم الزيادات العامة في الضرائب إلى قسمين أساسيين: التغيرات في الضرائب، التي يمكن اعتبارها مؤشرا على مستويات الجباية، في غياب تأثير لهذه الأخيرة على عمليات الضريبية. إلا أن الجزء الثاني لم يكن بالضرورة مستقلا عن الثورات الناتجة عن الضرائب، لأن تلك الثورات، قد نتجت لعوامل أخرى، أو حتى أنها أوجدت، أو على الأقل ساهمت في تلك الضغوط الضريبية.

– وبين عامي 1830 و1847م/ 1246 و1263هـ، كانت الضرائب مستقرة نسبيا. وتشير المصادر إلى ارتفاع في بعض الأنواع الضرائبية، بفعل تزايد الاحتلال الفرنسي على دولة الأمير عبد القادر.

– أما بعد 1847م/ 1264هـ، حتى سنة 1865م/ 1282هـ، فدخلت الضرائب فترة عدم استقرار قاس وعلى طول الخط، بعد الزيادات الفاحشة التي أقرها الفرنسيون على الضرائب المطبقة على الجزائريين. والتي توالت زياداتها وأحيانا بشكل أكثر حدة. وتم اقتطاع الضريبة بشكل واسع خلال هذه الفترة. وكنتيجة لذلك، فإن معظم الضرائب بعد عام 1847م/ 1264هـ، كانت بسبب تزايد أعمال الاحتلال الفرنسي في مختلف مناطق البلاد شرقا وغربا. ولسوء حظي، فإنني لم أمتلك سجلات تتعلق بكل ما تعلق بالضرائب المفروضة آنذاك، وإن كانت موجودة فهي في الأرشيفات الفرنسية. ولأن المصادر المتوفرة لبعض مقادير الضرائب لا تعكس إلا المقاييس الرسمية الفرنسية. وينبغي أن نعترف أن الكثير منها يبالغ في التقليل من مقاديرها، ومدى تأثيرها. ولذلك فإنه لا يمكن التعويل عليها كثيرا.

– وبعد القيام ببعض المقارنات البسيطة لمقادير من الضرائب، في بعض السنوات اللاحقة للفترة المدروسة، وفي مختلف أقاليم الجزائر، تظهر أن الضرائب وصلت إلى ذروتها، وتخطت مستوياتها القياسية مقارنة بالعهدين العثماني والأميري، بل وحتى بسنوات الاحتلال الأولى. فكان اتجاه الخط البياني تصاعديا.

ومن خلال صفحات هذه الأطروحة، قرأنا أثر العوامل الخارجية في إعاقة نمو وتطور الجزائر في العهد العثماني، وأثر إدارة الاحتلال في المرحلة الثانية، وما أدت إليه تلك العوامل من انهيار اقتصادي، ترك بصماته على كافة أوجه حياة المجتمع الجزائري، الذي لم يعرف اليأس والاستسلام؛

وكان لكفاحه الدائم، أثره الفعال في تغيير مسار التطورات الضريبية والاقتصادية، في فترات معينة من تاريخه، والتي قد يقال: إن الفترة موضوع البحث، فترة انحطاط مستمر. وهكذا، كما تؤكده هذه الدراسة، فإن دراسة وقائع النظام الضريبي، تبيّن أن فرضية الانحطاط لا يمكن الدفاع عنها، فالمرحلة الأولى؛ في العهد العثماني كانت مرحلة مستقرة، رغم ما كان يشوبها من اضطرابات، أما مرحلة الثانية فترافقت مع الاحتلال وما تعنيه الكلمة من معنى.

وفي الأخير نقول: إن مشوار الضرائب في الجزائر كان طويلا، ومتعددا، وشاقا في بعض الفترات، وأن الجزائريين لم يكونوا ليرضوا بضرائب مجحفة خارجة عن الشرع الإسلامي، وطالبوا في كل ذلك بتطبيق مبدأ العدالة الضريبية.

نأمل أن تكون نتائج الدراسة قد أظهرت صور واضحة، وأعطت نماذج شاملة وكبيرة، وأشارت إلى الرؤى الأساسية للنظام الضريبي العثماني، والأميري، والفرنسي، وكل الحيثيات المتعلقة به، ولعل أهمها ما ذكر في إشكال هذه الدراسة.

والله الموفق.

*

*   *



إن معظم الوثائق التي تعود إلى الفترة موضوع البحث، خاصة في فترة الحكم العثماني؛ شحيحة نادرة. ولكن رغم ذلك، فقد وجدنا بعضا منها، لذلك سنقدم ملاحق متنوعة، عن ذلك العهد والعهود التي تلته. وكنا قد أدرجنا وثائق نادرة، كملاحق في رسالتنا للماجستير، تتعلق بأنواع من الضرائب، وآثارها على شتى المجالات، وغيرها؛ فلينظرها القارئ الكريم.

الملحق 01: نبذة عن المصادر:

هل المصادر المتوفرة والمتداولة في حقل البحث التاريخي تعتبر تاريخ لأزمان الحكام وحوليات ملكهم؟ وهل كتب مؤرخو العصر أو ما يسمى بمؤرخي المخزن، التاريخ أم تجنبوه؟ وما مدى مصداقية المصادر المكتوبة تحت الطلب، أو تلك المتحاملة والمنحازة، والتي نعتمدها في دراساتنا، ودرجة مشروعيتها في الأحكام التي تطلقها على الرعية والصور التي تذكر بها الحكام وغيرها ؟ وإلى أيّ مدى يمكن ائتمان الحسابات المسجلة في المصادر والوثائق، خاصة إذا كنا لا نملك بديلا عنها، ولا توجد لدينا إمكانية كبيرة للمقارنة؟

بدأت دراسة هذه المصادر، بطرح بعض التساؤلات التي تدور في خلد الباحث وفضوله؛ ذلك أن الدارس للمصادر والمتفحص فيها، يجدها تختلف في أطروحاتها، وتتعدد في مناهجها، وتتنوع في توجهاتها، من واحد لآخر.

فمعظم المصادر الجزائرية المتوفرة، والعائدة للعهدين العثماني والأمير عبد القادر، يمكن أن نطلق على معظم مؤلفيها لفظ مؤرخي البلاط أو كتاب السلطان ونسله وسلالته وما يتعلق بالحكام وأعمالهم التي خلدتهم ومآثرهم التي تركوها. ورغم أن معظمهم كان من فئات اجتماعية وجيهة من العلماء والفقهاء والأعيان وغيرهم، فإنهم كانوا يصورون الكثير من الأحداث التاريخية في تقييداتهم بصورة مناصرة للسلطة على حساب الرعية، باعتبار الحكام أولياء أمرهم ونعمتهم. وقد تعرض بعض الكتاب إلى جوانب من الثقافة المخزنية التي نشأ هؤلاء المؤرخون وترعرعوا فيها، وطبيعة كتاباتهم التاريخية التي خاضوا فيها. [1]

بنيت أطروحتي على المصادر الأصيلة والأصلية المتوفرة حول موضوع البحث، وعلى كتاب البلاط وكتاب محايدون، وعلى كل المراجع المنشورة التي تناولت الموضوع من قريب أو من بعيد، دون حصر للدراسات المتنوعة في شتى مناحي تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر من رؤى وإشكالات.

وليس في وسع أي باحث أن يقدم على عمل ما لم يكن قد تهيأ له من أسباب البحث ما يتيح له الخوض فيما هو بصدده. وفي طليعة تلك الأسباب معرفة المصادر التي يتوكل عليها؛ فهي بمثابة المواد الأولية، والتي بانعدامها وعدم توفرها تقعدنا عن تحقيق المبتغى.

وأول ما كان عليّ أن أقوم به، هو تجميع المادة من مظانها، أعني تجميع النصوص والأقوال اللازمة للبحث من مصادرها المعاصرة والمتأخرة، التي تعد الأساس الأول، الذي اعتمدنا عليه في بيان حقيقة الضرائب في الجزائر.

---

[1] راجع على سبيل المثال/ – ليفي بروفنسال: **مؤرخو الشرفاء محاولة في الأدب التاريخي والتراجمي في المغرب الأقصى بين القرنين 16 و19م**، إيميل لاروس، باريس، 1922.

ومصادرنا في هذا البحث موفورة، وهي مزيج من: المصادر الجزائرية المحلية، والمصادر الأجنبية المتعلقة بالفترة موضوع البحث.

وكتب الفقه، خاصة الفقه المالي والإداري، وأهمها "الأموال" لأبي عبيد القاسم بن سلام، و"الخراج" لأبي يوسف.

وكتب وبحوث حديثة بعضها في الناحية المالية والاقتصادية، وبعضها في الأوضاع الاجتماعية من تاريخ الجزائر.

وكتب مساعدة ككتب التراجم ودوائر المعارف والفهارس ونحوها.

وما قمشته من هذه المصادر قد نبهت عليه في متن الدراسة.

وأسجل في هذا المقام، أن من فوائد هذه الدراسة، أنها فتحت لي نافذة على الدراسات الاقتصادية والمالية، التي كنت في عزلة عنها. فأطللت من هذه النافذة على مختلف النظم الاقتصادية والمالية في مختلف العصور؛ من النظام المالي في الإسلام، إلى النظام العثماني في الجزائر، مرورا بنظام الأمير عبد القادر، فالنظام الفرنسي.

وبعدما اطلعنا على مختلف ما استطعنا العثور عليه من وثائق ومصادر، تعود إلى الحقبة العثمانية، يمكننا القول: إن البحث، شأنه شأن كل دراسة جادة، استفاد من الوثائق المحفوظة **بالأرشيف الوطني الجزائري**، سواء كانت في سلسلة سجلات المحاكم الشرعية، أو دفاتر بيت المال، أو سجلات البايلك تكاد تخلو من التطرق إلى الضرائب في الفترة موضوع البحث. وما هو موجود من وثائق يختص بالأوقاف، وعقود الحبس، والمرافعات، والزواج والعتق وغيرها. لكننا استعملنا بعضا من الوثائق التي تسلط الضوء على الضرائب. وقد صنفت وثائق الأرشيف إلى عدة أنواع:

أ- سلسلة وثائق المحاكم الشرعية: وهي تلك الوثائق المتضمنة للعقود الموقعة بين مختلف الأفراد في المحاكم الشرعية، خاصة ما تعلق منها بعتق العبيد، والمواريث، والزواج والطلاق وشروطهما، والصفقات التجارية، والعقارات الموقوفة وغيرها. ورغم عدم تطرقها للضرائب، وكذا سوء حالة الكثير من الوثائق، بحيث تبدو مطموسة طورا، وخطها غير مقروء، أو هي تالفة بفعل الأرضة طورا آخر؛ فإننا لم نعدم الاستفادة منها.

ب- سلسلة بيت المال والبايلك: تعد هذه الدفاتر، في غاية الأهمية لأي دارس في الحقبة العثمانية. ورغم أن الكثير من وثائقها مكتوب باللغة العثمانية، فإن المكتوب بالعربية منها، يشمل معلومات عن الحياتين الاقتصادية، والاجتماعية، مثل بيانات عن الضرائب المختلفة التي كانت تجمع من مختلف القطاعات، والعقارات الموقوفة ومداخيلها وأوجه إنفاقها، وأسماء الموظفين الإداريين المكلفين بها وغيرها.

بيد أن ما ينقصها، أنها لا تحتوي وثائق خاصة بكل جهات البلاد، وإنما جزؤها الأكبر يتعلق بدار السلطان.

ج- الوثائق والمراسلات: وأغلبها يتعلق بالحياة السياسية؛ في الرسائل المتبادلة بين حكام الجزائر ومركز الدولة العثمانية، والمراسيم أو الفرامانات المتعلقة بالجزائر، والصادرة عن الخلفاء العثمانيين، وغيرها. لكن المتفحص في تلك الوثائق، مثل دفاتر "همايون"، يجد بعضا من المعطيات التي عنت بالحياتين الاقتصادية والاجتماعية للجزائر.

ولا شك أن في دور المحفوظات الأجنبية؛ مثل الأرشيفات الفرنسية والإسبانية خصوصا وثائق تتعلق بالموضوع، ولكن للأسف تعذر علينا الوصول إليها، بيد أنه وبمساعدة بعض الإخوان، تمكنا من الحصول على بعض الوثائق الأرشيفية المهمة؛ التي تتعلق بالجانب الضريبي العثماني، والفضل في ذلك يعود إلى الأستاذ: فريد بنور، الذي زودني بالبعض منها، فله جزيل الشكر والامتنان. واستفدنا من تلك الوثائق المحفوظة في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، والمعنونة بمذكرات ووثائق (*Mémoires et Documents*).

أما **أرشيف المكتبة الوطنية الجزائرية**، فلا يحتوي هو الآخر، رغم الرصيد الكبير، على وثائق كثيرة تعطينا معلومات تفصيلية عن واقع الضرائب، من أصناف الضرائب وكيفية جبايتها، ومقادير عن ضريبة معينة في مكان ما، وفي سنة محددة وغيرها. وأغلب ما وجدنا يخص آخر من حكموا البايلك، وذلك في مراسلات البايات مع وكلاء حرج باب الجهاد، والدايات. أفادتنا ببعض المعلومات المهمة عن بعض الأنواع من الضرائب، وبعض الإشارات إلى كيفية دفعها وإرسالها إلى مقر الإيالة، وبعض الجزئيات عن بعض الأمور التي تلامس الميدان المالي والضريبي، لذلك أفادتنا فائدة كبيرة.

أما **المصادر التاريخية**؛ فقد اعتمدنا عدد مهم منها، سواء كانت مطبوعة أو مخطوطة، عربية أو أجنبية. وصادفنا في الاطلاع عليها صعوبات جمة بسبب تنوع تلك المصادر، واختلافها، وتعدد مناهجها، وتضارب المعلومات فيما بينها. ورغم ذلك فإن العديد منها يلقي أضواء على النظام الضريبي، وعلى علاقة السكان، وخاصة علاقات زعماءهم بحكام البايلك، مما يعطي لها أهمية خاصة. كما أن من خلالها تتجلى لنا الصورة عن علاقة جهاز البايلك الإداري بالسكان والقوى والفعاليات ذات النفوذ بالمنطقة.

وعلى الرغم من أن بعض المصادر تبدو أنها خاصة بالحياة السياسية، أو الثقافية والدينية، فإنها تتعرض في طياتها إلى النظام الضريبي، وما يتصف به من مميزات، وعن درجة تأثيره على كافة نواحي الحياة، وبعض الانعكاسات المترتبة عنه. كل هذا على شكل إشارات عابرة أو نتف وشذرات مختصرة، لذلك لا تهتم مباشرة بالميدان الضريبي والجبائي، ولا تذكره إلا عرضا. مما يتطلب قراءة متأنية لها.

وأذكر في هذا الصدد، أنني لست بصدد شرح كل المصادر، وإنما إعطاء بعض التعليق على المهم منـــها فقط.

فمن المصادر التاريخية المخطوطة التي اعتمدنا عليها واستفدنا منها، نذكر تلك الـــتي خلـــدت تاريخ، ومآثر الباي محمد الكبير. فقد انتفعنا من كتاب **الرحلة القمرية لابن زرفة**، الذي كـــان هـــو الآخر كاتبا للباي محمد الكبير. فعند تحرير وهران كلفه الباي بجمع حوادث الفتح وتسجيلها، فأتمها في العام نفسه، حيث سجل الحوادث بالشهر القمري بداية من شهر سفر عـــام 1205هــــ/ أكتـــوبر 1790م، حتى شهر جمادى الثانية ورجب عام 1206هـــ/ فيفري 1792. وقد قام "هوداس" بتلخيص هذا الكتاب، وتقديمه في بحث في مؤتمر المستشرقين المنعقد بالجزائر سنة 1905م، ونشرته مدرسة اللغات الشرقية الحية. وقد اعتمد نسخة مخطوطة مؤرخة في 23 شـــعبان 1207هــــ/ 05 أفريـــل 1793م. وتعطينا هذه الرحلة أو هذا الكتاب معلومات وتفاصيل مهمة لا توجد في مصادر أخرى، كما تشير في بعض الأحيان إلى بعض الأمور التي تخص الميدان الجبائي.

ولابن زرفة كتاب آخر سماه: «**الاكتفاء في حكم جوائز الأمراء والخلفاء**»، لم نعثر على أصله لحد الآن، ولكن لخصه "إرنست مرســـييه" (*E. Mercier*) وترجمـــه ونـــشره في مجلـــة "روكـــاي القسنطينية"، عام 1898م، في مقال بعنوان: "**الملكية الأهلية في بلاد المغرب**". وموضوع هذا الكتـــاب صحة منح الأمراء، والخلفاء أراضي للناس من أجل تعميرها. فتحدث عنه مؤلفه في الكتاب الـــسابق في الورقة –37 ظهر– وذكر أنه جمعه بأمر من الباي، بسبب ما كان يبلغه من بعض الحاســـدين الإنكـــار على من قبل جوائزه من العلماء، فقال إن الباي أراد توضيح ذلك، وإنارة الناس بتأليف كتاب في ذات الشأن. وفي جوانب هذا الكتاب يوجد بعض التفصيل عن الضرائب في الإسلام ويصرح بعدم فـــرض الضرائب المستحدثة على المسلمين وغيرها.

وقد اعتمدنا كذلك كتب **أبي راس الناصري**، وأهمها: **عجائب الأسفار ولطائف الأخبـــار**، الذي ذكر فيه فتح وهران ومدح الباي محمد الكبير. والكتاب عبارة عن شرح لقصيدة بعنوان: "**نفيسة الجمان في فتح وهران على يد المنصور بالله الباي سيدي محمد بن عثمان**"، انتهى مـــن شـــرحها في أواخر ذي القعدة 1206هـــ/ 1792م. وقد ذكر فيه بعض الإشارات إلى الضرائب، وبصفة عابرة في أثناء تعرضه لبعض الجوانب والأحداث. فأفادنا بالضرائب التي كان يدفعها السكان الخاضعون للإسبان، وأعطانا بعض الرسوم الجمركية، وما أصبح يدفعه الإسبان بعد فتح وهران ثمنا للصلح بين الطرفين.

ولقد كان أبو راس متشيعا طوال حياته للبايلك، ومنتصرا لأهل السلطة ضد المتصوفة ورجـــال الطرق، فعندما قامت الدرقاوية بثورتها ضد البايلك عارضها في كتب، وخصص لها تأليفا مهما سمـــاه:

«درء الشقاوة في حرب درقاوة».[1] غير أننا وجدناه تحدث عنه في كتابه فتح الإله الذي تحدث فيه عن سيرته الذاتية والعلمية، وأعطانا بعض الإشارات المهمة إلى بعض الأحداث الـتي تلامس موضوعنا، والإشكال الذي طرحناه.

أما في بلاد القبائل، فقد استفدنا من مصدر مهم، تعرض إلى الحياتين الاقتصادية والاجتماعية، وهو: "**سيرة زواوة**"، لمؤلف مجهول.

أما في بايلك الشرق، فقد انتفعنا غاية الاستفادة مما كتبه العنتري في كتابه: "**سنين القحط والمسغبة ببلد قسنطينة**".

أما المصادر المطبوعة، فقد اعتمدنا: **مذكرات نقيب الأشراف**؛ أحمد الشريف الزهار، الـتي تعتبر من الكتب السياسية بالدرجة الأولى. ولكن رغم ذلك، فهي تحتوي على معلومات مهمة، عن الحياة الاقتصادية، والنظام الضريبي، وتجود بتفاصيل حية عنها. فهي تتطرق بالتفصيل إلى زيارة البايات، أمثال: محمد الكبير إلى الجزائر لتقديم الدنوش، وتصف كل الجزئيات، وتعطي مختلف أنواع الضرائب والعوائد التي قدمها إلى الخزينة، وإلى الداي وكافة أرباب الدولة، مع إعطاء مقادير على كل ذلك.

كما اعتمدنا كثيرا كتاب حمدان بن عثمان خوجة: "**المرآة**"؛ والذي هو أيضا مصدر للحياة السياسية. لكن من حين إلى آخر يشير إلى الجوانب الأخرى، وفي مقدمتها الضرائب وطرق الجباية. ولما كان هذا المؤلف مهتما بأمور الاحتلال الفرنسي للجزائر، فإنه لم يفصل في النظام الضريبي على الرغم من إعطائه معلومات مهمة لا توجد في الكثير من المصادر.

كما اعتمدنا كتاب **مسلم بن عبد القادر**، المسمى بـ: **"خاتمة أنيس الغريب والمسافر"**. وهو كتاب مهم جدا، بسبب جمعه لأغلب الأحداث التاريخية التي جرت في عهد البايات الأواخر من محمد الكبير إلى آخرهم حسن باي، وكذا بسبب منصبه الذي ساعده على الاطلاع على الأحداث؛ حيث إنه كان خوجة للآغا المزاري، ثم باش كاتب حسن باي، كما كان شاهد عيان على الأحداث المسجلة مثل الاحتلال الفرنسي للجزائر، الذي كان سببه يعود إلى تسلط العثمانيين على السكان، مما أدى إلى انهزامهم حسب ما في الكتاب.

ويمتاز الكتاب بكونه من المصادر القليلة التي روت الأحداث السياسية الأخيرة في بايلك الغرب. ولعل أهم حادث عني بتسجيل تفاصيله هو الثورة الدرقاوية. والمستقرئ لهذا الكتاب، يجد أن الحياة السياسية تدهورت مباشرة عقب وفاة محمد الكبير، وأخذ الحكم العثماني يتراجع، حتى بلغ أقصى انحطاطه في عهد الباي الأخير، وهذا ما جعلنا نعتمده باعتبار أنه يلامس الموضوع كثيرا.

---

[1] لم نعثر في أثناء بحثنا على هذا المصدر، وحسب علمنا أنه مازال في حكم المفقود.

وقد عاصر هذا المؤلف كاتبا آخر سبقه، وهو: **حسان خوجة**، صاحب **در الأعيان**، الذي وجدنا نسخة مخطوطة منه، في المكتبة الوطنية، غير أن في آخره كتابة تدل على أن كاتبه، هو مسلم بن عبد القادر. كما أن المعلومات الموجودة فيه تتشابه تقريبا مع الكتاب الأول.

وقد اعتمدنا كذلك، كثيرا على كتاب: **"رحلة محمد الكبير لابن هطال"**، التي ألفها في أثناء حملة الباي على الجنوب. لذلك اعتمد فيها على سرد الوقائع، وذكر حوادث دونما ترتيب لها إلى أبواب وفصول، وهذا بسبب ضيق الوقت أثناء السفر. ومهما يكن من أمر فالرحلة ذات أهمية كبرى من الناحية التاريخية، وتلقي أضواء على النظام الضريبي، بإعطائها إيانا إشارات وتفاصيل مهمة عن الضرائب وأنواعها، وكيفية جمعها وغيرها.

ومن أهم المصادر التي أفادتنا كثيرا، ما ألفه ابن سحنون الراشدي، والمشرفي، والحاج مبارك، والورثيلاني، وغيرهم.

كما اعتمدنا كذلك، **دفتر التشريفات**، الذي يعتبر مصدرا رسميا للحكام العثمانيين، حيث خصصه الديات للأمور والقرارات المهمة. غير أنه -وفيما يخص الفترة موضوع بحثنا- لم يشر كثيرا إلى نظم الضرائب، مثل الفترات السابقة، لكن لم نعدم ما يفيدنا فيه. ونظرا لأهميته قام" ألبير دوفو" (*A. Devoulx*)، بنشره سنة 1852م، وأودع الأصل المخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية.

وقد اعتمدنا كذلك بعض المصادر، التي تخص بعض المناطق المحلية، أو مصادر للسير والتراجم؛ وأهمها تلك التي عنيت بالطريقة التجانية، فاستفدنا منها باعتبارها تصرح ببعض الأقوال التي تخص العثمانيين، ونظامهم الضريبي. ومن تلك المصادر نذكر: **"جواهر المعاني لعلي حرازم"**، الذي يتميز بلغة متواضعة وسهلة، مع جمعه لعدد من النصوص المستوحاة من أمهات المصادر العربية، ويشير في العديد من المرات إلى ما أملاه عليه شيخه أحمد التيجاني، باعتبار أن هذا الأخير كان يثق به كثيرا. فالمصدر من النوع المخصص للأغراض الدعائية، والتربوية الصوفية للطريقة التيجانية، لكسب المريدين والأنصار.

ومما كتب كذلك عن الطريقة التيجانية: **"روض المحب الفاني فيما تلقيناه من أبي العباس التيجاني لمحمد بن المشري الحسن"**، [1] (1224هـ/ 1809م) وهو الآخر شرح لأقوال مؤسس الطريقة التيجانية وآرائه، واتجاهاته وغيرها.

أما المصادر الأجنبية فنذكر الفرنسي: **"تيدينا"** (*Thédinât*)، الذي كان خزناجيا عند باي معسكر حسب ما ذكره في مذكراته، التي سجل فيها قصة مغامراته التي انتهت به

---

[1] نقلنا اسم المؤلف حسب ما ذكره إبراهيم حركات في كتابه، **التيارات السياسية والفكرية بالمغرب خلال قرنين ونصف قبل الحماية**، ط01، مطبعة الدار البيضاء، الدار البيضاء، 1985، ص: 272. وهذا باعتبار أن الكتاب المخطوط في المكتبة الوطنية منقوص، ولا يوجد اسم المؤلف فيه.

إلى أن أصبح في تلك المرتبة التي تعتبر حسبه كبيرة. وقد عين خزندارا سنة 1779م، لمدة ثلاث سنوات، شارك فيها مع الباي جميع أعماله حتى أطلق سراحه سنة 1782م.

و لم يترك "تيدينا"، من إنتاجه سوى مذكراته هذه، وتقريرا سماه: «**نظرة على إيالة الجزائر**»، وهو مخطوط في أرشيف وزارة الخارجية بفرنسا، وقدمه إلى نابليون عندما أراد احتلال الجزائر. وفي مذكراته نجد عدة إشارات إلى النظام الضريبي، لكنها غير وافية، لأنه لم يهتم بالمداخيل الجبائية. كما نجد وصفا رائعا للمحلة، وتفاصيل عن ذهابه أربع مرات إلى الجزائر مع كل من الباي والخليفة لتقديم الدنوش التي كان هو المتكفل بها.

واعتمدنا كذلك ما كتبه: "**ديفونتان**" (*Desfontaines*) في كتابه عن رحلته إلى إياليتي تونس والجزائر بين سنتي 1783-1786. وقد أعطانا هو الآخر بعض الإشارات الخاطفة عن الضرائب، ولكن دون كثير تفاصيل، مثل ذكره للمحلة، والحملات على القبائل العاصية، وما تم أخذه منها وغيرها.

أما الكتاب المهم الذي يتحدث عن الضرائب بنوع من التفصيل فهو كتاب: "**فنتور ده بردي**" (*Venture de Paradis*)، الذي يذكر كثيرا من الأمور عن النظام الضريبي لإيالة الجزائر بمختلف بايلكياتها، ويعطينا مختلف موارد البايلك، ومختلف أنواع الضرائب، مع إعطاء كميات كل نوع من الضريبة، وهذا في أثناء تعرضه للدنوش المقدمة سواء من الباي، أو الخليفة، لذلك استفدنا منه كثيرا.

واعتمدنا كذلك مذكرات القنصل "**وليم شالير**" (*William Sheller*)، الذي أعطانا بعض التعليقات تؤكد لنا ما كان يعانيه السكان من إرهاق في ميدان الضرائب، إضافة إلى الظلم، والجوع، والأمراض وغيرها في ظل الحكم العثماني. و لم يذكر "شالير"، هذه الأمور، إلا لأنه كان -كما ذكر- كغيره من القناصل الأجانب يشعر بالضيق، والحسرة لما كان يشاهده من أن بلدا مثل الجزائر له من القوة والنفوذ الكبيرين أمام الدول الأوربية، رغم صغر مساحته، وقلة سكانه، وتخلفه صناعيا وتجاريا حسب تعبيره. ويضيف أن العثمانيين، لم يتمكنوا من ذلك، إلا بسياسة القرصنة خارجيا، والقهر والقمع، والاستغلال داخليا، في مقابل تنافس الأوربيين وتخاذلهم مما دعم الجزائر في كل ذلك.

- أما **المراجع** فقد تم الاعتماد عليها وفق المنهج التالي:

فقد تناول الباحثون أجانب وجزائريين بعض الجوانب الاقتصادية لتاريخ الجزائر، ولكن تلك المحاولات لا تزال ضئيلة، اللهم إلا تلك التي ساهم بها الأستاذ الفاضل ناصر الدين سعيدوني، الذي حاز قصب السبق فيها وكانت استفادتنا مما كتبه جليلة.

وفيما يتعلق بالنظام الضريبي فالاتجاه الغالب من قبل الكتاب، هو بيان آثاره السلبية. فأكثر ما كتب لا يستند إلى التحري الدقيق من المصادر والوثائق، واستقرائها. وبعض من ألف اكتفى في بعض المواضيع بنقل النصوص كما هي، وبعضهم لم يسهل عليه فهمها. فالباحث الذي يعتمد على المصادر

الأصلية، وتكون له قدرة على فهم أسرارها؛ نتيجة تزوده بالثقافة الفقهية الشرعية إلى جانب التاريخية – وهذا ضروري في الموضوع– لا يكاد يجد المؤلفات الحديثة جديدا. ماعدا بعض التفسيرات وهي لا تخلو من أخطاء. أما من حيث تاريخ الضرائب فنجد من الدارسين من عُنُوا ببحث مسائل الضرائب، ولكن كان ذلك في الأكثر في أثناء عرضهم للتاريخ السياسي، أو مع مواضيع أخرى. ولكن ضلت تلك الدراسات متفرقة ومبتورة، بل يمكن القول بأنها كانت أقرب إلى أن تكون مجموعة من الملاحظات الشخصية. ولما كانت تتناول مواضيع متفرقة منفصلة لم تكن هذه تظهر في وضعها الصحيح؛ فترتب على ذلك أن صدرت أحكام خاطئة، أو صورت الأمور على غير وجهها الحق.

ففي أثناء بحثنا –كما اتضح– لم نقتصر على ذكر الأحكام والآراء، بل بذلنا الجهد في مناقشتها وفق المنهج العلمي. بيد أن بعض الآراء الخاطئة كانت قد وجدت طريقها إلى بعض الكتاب الجزائريين، الذين لم يظهر على أثرهم طابع الاجتهاد. لكن في المقابل نجد بعض الكتاب يوجد في طليعتهم "ناصر الدين سعيدوني"، الذي اختص في التاريخ الاقتصادي، وهو جدير بالذكر ونشر دراساته التي كانت بلا شك ثمرة جهد له تقديره، ولكتبه قيمتها التاريخية. بيد أنه –وفي أغلب دراساته عن النظام الضريبي العثماني– نجده يتغاضى عن الإسهاب في ذكر كل المناطق الجزائرية، مثل إغفال ما يتعلق ببايلك الغرب بشيء من التفصيل مقارنة بباقي المناطق، واكتفى ببعض الإشارات والأمثلة عنه.

وعلاوة على ما كتب ناصر الدين سعيدوني، هناك من الباحثين من تناول بعض الجوانب من تاريخ الجزائر، واتسمت أعمالهم بالموضوعية والجدية مثل مولاي بالحميسي، وجمال قنان وغيرهم.

وقد اعتمدنا العديد من المراجع العربية والأجنبية، أهمها تلك التي كتبها أبو القاسم سعد الله، والتي تعتبر كتبا مرجعية ذات أهمية كبرى، ولا غنى لأي باحث عنها. والعديد من المراجع القديمة والمعاصرة ذات الصلة بالموضوع، والتي لا يسع المجال لذكرها.

أما **المنور مروش**، فيعد كتابه، المتعلق بالنقود، والأسعار، والموارد من سنة 1520م إلى 1830م. [1] مرجعا مهما جدا، ولا شك أنه ثمرة جهد عمر من البحث والتحري، حتى غدا على الباحثين الآن عدم الاستغناء عنه.

أما المراجع الأجنبية، فقد اعتمدنا كثيرا كتاب "**ويلسن إسترهازي**" (***W. Esterhazy***) ورغم أن كتابه عبارة عن مرجع، فهو بمثابة مصدر مهم لتاريخ المنطقة في أواخر العهد العثماني، لعدة اعتبارات كقربه من الفترة المدروسة؛ أي بداية عهد الاحتلال، حيث إنه طبع سنة 1840م، وكاعتماده على من عاصروا أحداث الفترة العثمانية، وعلى موظفين سابقين في البايلك، عن طريق الروايات الشفوية. وكذا اعتماده على الوثائق المخطوطة المتعلقة بالفترة المدروسة، والتي هي الآن في حكم المفقود وغيرها. وفي ثنايا الكتاب نجد "إسترهازي"، قد تطرق كثيرا إلى النظام الضريبي، خاصة ما تعلق منه

[1] Op.cit.

ببايلك الغرب، وأعطانا تفاصيل وجزئيات عن ذلك، لا توجد حتى في المصادر، وهذا ما جعلنا نعتمده كثيرا في أثناء إعدادنا لهذه الدراسة.

وإضافة إلى هذا الكاتب، اعتمدنا مراجع عديدة قريبة من العهد العثماني، مثل تلك التي دونها كل من "بربروجر"، و"ديفولكس"، و"روزيه"، و"كاريت"، و"شارل فيرو"، و"روبان"، و"فاسيت"، وغيرهم

أما المقالات التي اعتمدناها، فهي الأخرى كثيرة، وأغلبها منشور في مجلات متخصصة نذكر على سبيل المثال مقالات "مارسال إمريت" (*M. Emerit*)، و"بيير بوابيه" (*P. Boyer*)، وعدة مقالات نشرتها وزارة الحربية الفرنسية في جدول وضع المنشآت الفرنسية في الجزائر، ولعل أهم مقال هو المتعلق بالضرائب وموارد الإيالة.

أما المجلات المهمة فنذكر المجلة الإفريقية (*R.A*)، ومجلة الغرب الإسلامي والبحر المتوسط (*R.O.M.M*)، ونشرة الجمعية الجغرافية والأثرية لمقاطعة وهران (*B.S.G.O*)، وغيرها.

كما اعتمدنا عددا من الرسائل الجامعية، أهمها رسالة فلة قشاعي عن النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني التي استفدنا منها منهجيا، ورسالة ماجستير ابن يوسف تلمساني عن الطريقة التيجانية، وكذا رسالته في الدكتوراه عن التوسع الفرنسي في الجزائر، وكذا رسالة فتيحة لواليش وغيرها.

كما اعتمدنا دراسات أخرى، وكتبا عامة، رغم أنها لا تلامس الموضوع مباشرة. وكتابات تناولت بطريقة أو بأخرى الجباية، والضرائب في الإسلام بصفة عامة وغيرها. لذلك لا داعي إلى ذكرها في هذا المقام.

أما الكتابة عن تاريخ الجزائر، في عهد الأمير عبد القادر، فتعتمد في معظم الأحيان على البحوث والدراسات الأجنبية، وقليلا ما نجد مصدرا عربيا تناول بالتفصيل تاريخ الأمير عبد القادر، الذي يؤخذ في معظمه من المصادر الأجنبية.

و لم يتم لي أمر دراسة نظام الأمير عبد القادر الضريبي، ويحقق فائدته المرجوة، إلا بتوفر المادة التاريخية اللازمة، التي يُعثر على أغلبها في المصادر، بل في مؤلفات الأمير نفسه.[1] إضافة إلى ما استرشدنا به في شقنا لطريق البحث، من مجموعة قيمة من المصادر، العربية والأجنبية، التي أنارت السبيل: ككتاب نجله محمد بن عبد القادر: تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، ومؤلف حياة الأمير عبد

[1] مثل: مذكرات الأمير عبد القادر، وديوانه الشعري، إلى جانب كتبه الأخرى؛ المقراض الحاد لقطع لسان منتقص دين الإسلام بالكفر والإلحاد، وكتابه؛ ذكرى العاقل وتنبيه الغافل، ومؤلفه الضخم؛ كتاب المواقف في التصوف والوعظ والإرشاد. وهناك من شكك في نسبة الكتاب إلى الأمير عبد القادر، وأعطى حججا كثيرة على عدم تأليفه له. ومن هؤلاء إحدى حفيداته: الأميرة بديعة الحسني. انظر كتبها عن الأمير في هذا الخصوص.

القادر للإنجليزي "شارل هنري تشرشل"، والذي كتبه بإملاء الأمير نفسه، ويعد حقيقة معينا ثريا بالمعلومات، و"سيرة الأمير عبد القادر وغيرها. أما المصادر الأجنبية، فقد اتكأنا على مجموعة مهمة منها. واستعانا ببعض المراجع، التي وإن اهتمت أساسا بالجانب التاريخي، فإنها لم تسلم من المغالطة وتزييف الحقائق وتشويهها.

وقد تصدى أحد كتاب الجند؛ قدور بن الرويلة، بتكليف من الأمير لوضع رسالة جامعة لكل القوانين والضوابط والنواهي والأوامر، وكل ما يتعلق بأمور الجند سماها: "**وشاح الكتائب وزينة الجيش المحمدي الغالب ويليه ديوان العسكر المحمدي الملياني**"، استهلها كاتبها بإيراد التكليف الوارد من الأمير بقوله: "وشاح الكتائب وزينة الجيش المحمدي الغائب، مما أمر بتنفيذه سيدنا ومولانا أمير المؤمنين مولانا الحاج عبد القادر نصره الله آمين". ثم أوضح فيها كل ما يتعلق بالجند؛ من نظام، ولباس، وعدة وعتاد، وأسماء الضباط والقواد والجنود، وهي وثيقة مهمة، لا يستغنى عنها في دراسة مختلف جوانب الأمير العسكرية.

وقد كانت المقالات والأبحاث والدراسات المنشورة في المجلات والدوريات خير عون وموجه لي .بما تضمنته من معلومات قيمة، ذللت الكثير من الصعوبات وبخاصة تلك المنشورة في مجلتي التاريخ والثقافة الجزائريتين. وكان في طليعة الدراسات التي اعتمدنا عليها، تلك الدراسة القيمة التي أعدها الأستاذ ناصر الدين سعيدوني، والمتعلقة بالنظام الضرائبي لدولة الأمير عبد القادر، فقد استفدنا منها كثيرا.

أما دراستنا عن النظام الضريبي الاستعماري، فقد عدنا فيها إلى مجموعة كبيرة من المصادر والدراسات المتخصصة، فتحت لنا المجال للتعرف أكثر على الضرائب.

وفي هذا المقام اعتمدنا كثيرا، تلك الدراسة القيمة التي كان قد أعدها في بداية القرن العشرين محمد بن الخوجة، والتي ضمنها مختلف القوانين والتنظيمات الفرنسية المسيرة للجزائر. أما المصادر الفرنسية، فقد كان جل اعتمادنا عليها، وهي تلك الكتب التي خلفها الفرنسيون، أمثال: "دوما"، و"بيليسييه دو رينوه"، و"جدول وضعية المؤسسات الفرنسية في الجزائر"، ونشريات "الحكومة العامة"، و"النشرية الرسمية للحكومة العامة"، ومختلف محاضر الجلسات المطبوعة.

أما المراجع فاعتمدنا كثيرا ما كتبه كل من: "دوال" (*M. Douel*)، و"بيير دو مينرفيل" (*Pierre de Ménerville*)، و"تروسل"، و"موريس بويون"، و"بتروم"، و"كلاماجيران"، و"إيني راي قودزايقر"، و"بنتمز"، "شارل روبير أجيرون" وغيرهم كثير.

وأخيرا، نقول إنه لا يمكن تفصيل كل شيء، وإنما ذكرنا كل هذا لنبين ما سعت الأطروحة إلى تحقيقه، والمادة العلمية التي عدنا إليها، أما مناهج تلك الكتب وكل ما يتعلق بها، فنحسب أن التعرض إليها يحتاج إلى دراسة مستقلة، لا إعطاء نبذة عن المصادر.

الملحق 02: جدول يمثل مختلف الضرائب والرسوم العثمانية (من وضع المؤلف)

الضرائب والرسوم العثمانية	الضرائب الشرعية					الضرائب المستحدثة				
	الضرائب على أراضي الملك.	الخراج.			الجزية.	عوائد سكان المدن.	الضرائب على أصحاب النشاط في المدن	الفوائد المترتبة على أنظمة التبادل التجاري	حقوق التولية	ضرائب إضافية أو استثنائية
	– العشور. – الزكاة.	ضرائب وعوائد أراضي البايلك	الضرائب على أراضي الأعراش.	الضرائب على أراضي الموات.	الضرائب المفروضة على أهل الذمة.	– ضيفة دار السلطان (ضيفة خير الدين) – ضيفة دار الباي – باشماط البايلك	– ضرائب ورسوم النقابات المهنية والمحلات التجارية	– الحقوق الجمركية (رسوم المرسى) – رسوم الأسواق (المكس) – الاحتكار.	– حق البرنوس (القندورة) – الباشماق	– الغرامة – المعونة – الخطية – ضيفة الدنوش – الضيافة – الفرس (قادة) – الكبش – المصادرات. – أملاك البايلك. – العسة. – حق الشبير
		– اقتطاع الأراضي: (حق الشبير). – كراء الأراضي الزراعية؛ (الحكور).	– اللزمة.							

ضرائب دولة الأمير عبد القادر	– العشور. – الزكاة.				الجزية.			– الجمارك. – مكس الأسواق. – الاحتكار.	– حق البرنوس.	– المعونة – الغرامة – الخطية – الغنائم. – أملاك الدولة العقارية..
الضرائب في العهد الاستعماري	– العشور. – الزكاة.	– الحكور. – ما تحصله الدولة من أملاك البايلك سابقا.	– اللزمة: * لزمة منطقة قبائل زواوة: * لزمة القبائل الكبرى. * لزمة القبائل الصغرى. – اللزمة الثابتة. – اللزمة البيتية. * اللزمة في جنوب البلاد. – اللزمة الثابتة. – لزمة النخيل.					– مكس الأسواق. –	– حق البرنوس.	– العسة. – حق الشبير – السنتيمات الإضافية. – السخرة. – حقوق التسجيل. – حقوق الطابع. – محصول البريد.

– **الملحق 03**: **"عن موارد إيالة الجزائر سنة 1827م"**. ذكر: "لاني فيليفاك عضو لوارييه"؛ أن جل موارد الجزائر، في تلك السنة بلغ: مليون بياستر إسباني، دون احتساب رسوم وضرائب الحبوب والمواشي والخشب عند البايات. – **المصدر**:

- Lainé de Vilévèque; député du Loiret: ***Expédition d'Alger 10 juillet 1827***, in, Archives du Ministère des Affaires Etrangères; Mémoires et Documents, Algérie, Volume 11, p: 13.

113

Albes, et les Coucos, tribus nombreuses qui en agissent de même avec le Bey de Constantine.

4°. Vers les sources de la Mejerda, à peu de distance des frontières de Tunis, habitent les Henniaischas peuplades des Berbers, presque indépendantes. Ils occupent une assez grande étendue de territoire dans les Montagnes & les vallées de l'Atlas.

Nous ne parlerons pas des Camps assez multipliés d'arabes nomades qui à raison de leur faible population et des divisions que les Turcs entretiennent parmi eux, sont incapables de résistance et se soumettent aux subsides qui leur sont imposés.

Revenus de la Régence et du Dey.

Les revenus de la Régence et du Dey, consistent dans les redevances des deux Beys. Dans les Impôts que l'on perçoit sur les Juifs et sur les autres Cultivateurs et ouvriers. Dans les tributs exigés des Camps arabes et Berbers. Dans des droits de Douane à l'importation et à l'exportation. Dans les amendes et les avanies, casuel fiscal auquel le Gouvernement donne autant d'extension qu'il lui est possible. Enfin dans les Tributs, sous le nom de Présents qu'il reçoit tous les ans des Puissances Chrétiennes.

La Totalité s'élève à un million de piastres d'Espagne non compris les tributs et les redevances en grains en Bestiaux, et les bénéfices considérables des Beys, dont nous avons parlé et des autres percepteurs.

– **الملحق 04**: "نموذج لدفع أنواع مختلفة من الضرائب في بايلك الشرق".

– **المصدر**: م. م. و. ج: 1646، "**سجل ضرائب قسنطينة**"، ص: 304.



– **الملحق 05 : "بعض ضرائب أصحاب المهن في مدينة الجزائر سنة 1110هـ/ 1698م"**

– **المصدر**: الشويحت: مصدر سابق.

– **الملحق 06: "رحلة دنوش عثمان باي الغرب"**. قمنا بتعريبها، لأهميتها في تسليط الضوء على كيفية تقديم دنوش مقاطعات الجزائر الثلاث إلى العاصمة المركزية.

– **المصدر**: - W. Esterhazy: op.cit, pp: 241-245.

... لقد نقلنا رواية عن الزيارة الأولى للباي عثمان، إلى الجزائر في وقت الدنوش، والتي قصّها علينا إمام قديم للباي عثمان، كان قد رافقه في سفره.

عندما يحين وقت الدنوش، كان يصل إلى الباي من الجزائر، الأمر بالانطلاق؛ فيخرج من وهران، مع كل شعارات الحكم، وطبوله، وموسقييه، وراياته السبعة، وشواشه، ومكاحليته. حيث ينصب خباءه في اليوم الأول في كرمة المسولان، ليأتيه كل الأتراك،ـ والخزورجية، وسكان مدن البايلك، للتسليم عليه، وهو ما كان يدعى باللغة التركية؛ يوم التسليم. [1] وعند الصباح ينتقل إلى تليلات ، حيث يكون يوم يدى بيوم الهدية. [2] وهنا كان يسجل كل جندي، ويمنح له من قبل خليفة الكرسي، ومن الباش شاوش 01 ريال بوجو. وسيبقى هذا التوزيع اليومي للريال لكل جندي، بقدر مكوث الباي في إقليم قيادته. ومن تليلات ينتقل إلى سيق، ومنها كان يخيم في هبرة، ثم في يلل، ومن يلل إلى مينة، ومن مينة إلى جديوية، قرب وادي رهيو، إلى قنق حاج منداح. وقد كان على طول الطريق، يأتيه مختلف شيوخ القبائل، حاملين لباروك الدنوش؛ من خيول قادة، وأموال، وحياك..إلخ.

وبعد جديوية كان يتجه، ليخيم في مرجة سيدي عبيد، حيث يجد قتنة أولاد خويدم: هناك وكيل بشماط مازونة، وقائد هذه المدينة، اللذان كانا ايحملان إليه هدية الاستقبال. وبعد هذا المخيم، كان يتجه إلى صاحي بوخضرة، ومنها إلى زمول حد جلول، حيث يصل إلى قنق وادي زوينة، عند قتنة سيدي قويدر بن يحي؛ ومنها إلى وادي الفضة، وأخيرا إلى بوخشفة، حيث كان يمكث ثلاثة أيام، في هذا القنق؛ يزوره فيها باي المدية، وتقدم له الهدايا من قائد جندل، ومن وكيل بشماط مليانة. وفي هذا المكان سيتوقف توزيع الريال بوجو، ويعود الأتراك، الذين كانوا يرافقونه. وكان الباي عثمان يترك طبوله وموسيقييه وراياته وشعارات القيادة في مليانة؛ ويدخل إلى البلاد الخاضعة للآغا.

ومن مليانة، يسير إلى بوحلوان، ثم مصب وادي جر. وفي اليوم الثالث بعد انطلاقه من بوخشفة، يصل إلى وادي العلايق، حيث يلتقي بآغا متاع دار السلطان، الذي كان يعطيه حصانا مسرجا، [3] ويمنحه "كلج"، أو يطغان ذهبي. وكان حاكم البليدة، وقائد بوفاريك، وقائد غرابة على يد الباي، وشيخ شيوخ متيجة، وشيخ البليدة، ومزوارها، يذهبون لزيارته هناك. ومن وادي العلايق، كان

[1] هوش ڤالدن (*Houch - galden*)

[2] سفة ڤالدن (*Seffa - galden*)

[3] جواد مع القربصون.

يحمل خيمته إلى بوفاريك، ومنها إلى حوش الباي، حيث كان يأتي للقائه كل من الخزناجي، وخوجة الخيل. وقد كان الضباط الثلاثة الكبار للديوان، والباي يركبون خيولهم أثناء الليل، ويتجهون إلى عين الربط خارج باب عزون، حيث ينتظرون أوامر الداي لدخولهم المدينة.

وكان الباي يسير بمعية الكراسة الثلاثة؛ الآغا والخزناجي وخوجة الخيل، ويتبعهم خليفة الكرسي، وباش شاوش الباي، اللذان كانا يقومان برمي المال إلى الناس، وشعارات قيادة الآغا، والطبول، والموسيقى، والرايات السبع. ويستقبلهم قائد الزبل، ومزوار المدينة. وفي أثناء دخول باب عزون، كان يتوقف خليفة الكرسي، والباش شاوش عن رمي النقود إلى الناس، ويرمون عليه [1] السلطاني الذهبي.

وعند الوصول إلى قصر الداي، يدخل الباي، مع أعضاء الديوان الثلاثة؛ وبعد تقبيل يد الباشا وجبينه، يعود إلى دار عزيزة باي؛ تلك الدار التي بناها، في إحدى المرات باي قسنطينة لزوجته، والتي كان يترل فيها كل البايات عندما يأتون إلى الجزائر للتدنيش.

وفي اليوم الأول للوصول إلى قصر الداي، كان أوداباشيات، وبولكباشيات نوبات القصبة، ودار الباي، وشواش الداي، يذهبون لزيارته أثناء الليل؛ فكان البولكباشية يدخلون على الباي، الذي يكون جالسا مع خواجاته، وإمامه، وقائد مكاحليته، أما الأوداباشية، والشواش، فيبقون خارجا. وبعد التحية المعروفة من اثنين من البولكباشية، يدخل أحد الشواش، ويقبل الأرض أما أقدام الباي، الذي يبادر بنشر أو بسط تباعا؛ فوطة [سجاد]، [2] حيث يقدم لهم حينذاك العبيد، ومعه خمسة أكياس مملوءة بالسلطاني، يعطي الواحد تلو الآخر، فيدفع لهم على الفوطة، وهم يقولون: على راس سيدنا الخزناجي ...إلخ. وكان الباي يمنح لكل واحد من كراسة الديوان، كيسا من النقود؛ أما السجاد، فكان يترع في كل مرة، ويعوض بواحد جديد.

ونفس الاحتفال، سيعاد مع الآغاوات، والبولكباشلار تحت العريش، والقوبجية، وحكام الثكنات، وأئمة السراي، والخواجات..إلخ، والذين يأتون تباعا، حتى يأتي دور خداجمية [3] الداي: كل موظفي القصر، والحجاب، والحلاقين، وحاملي الماء..إلخ، وكل الذين يطالبون بالعوايد، أو الهدية الإلزامية.

وحتى يتم الانتهاء من هذا التوزيع، كان الباي يحمل الدنوش أمام الداي، حيث يجد المزوار، ينتظره في الباب لترع يطغانه، فيمنحه الباي (صرّة) من السلطاني، ليعيد له سكينه بعد خروجه، ليتجه مباشرة إلى زيارة البحرية، ويكرر مع كافة الموظفين، وعمال هذه المؤسسة توزيع الهدايا ...

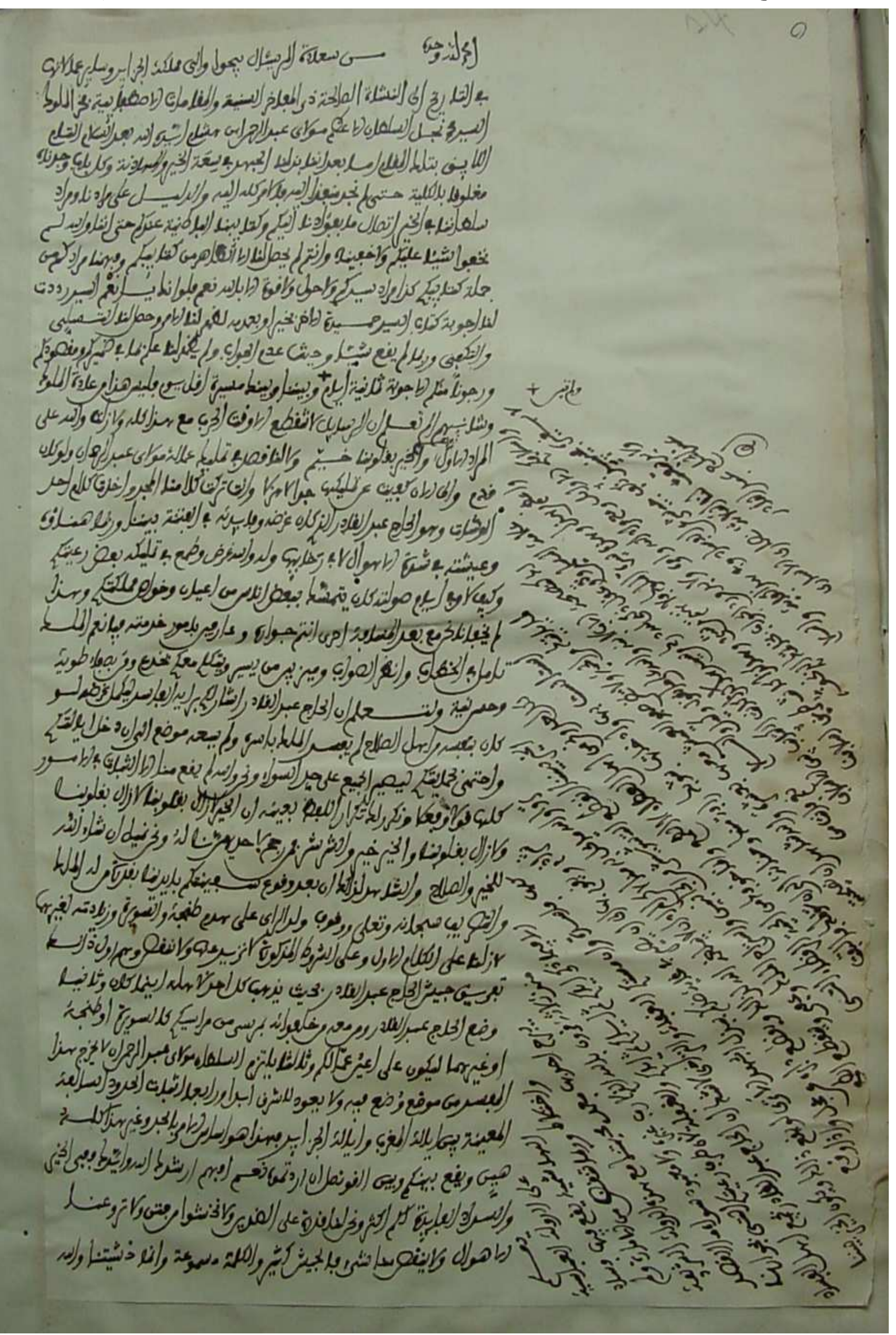
[1] زرعوا فيه.

[2] سترة أو مأزر.

[3] هم الذين كانوا يقومون على رعاية الحيوانات الأليفة.

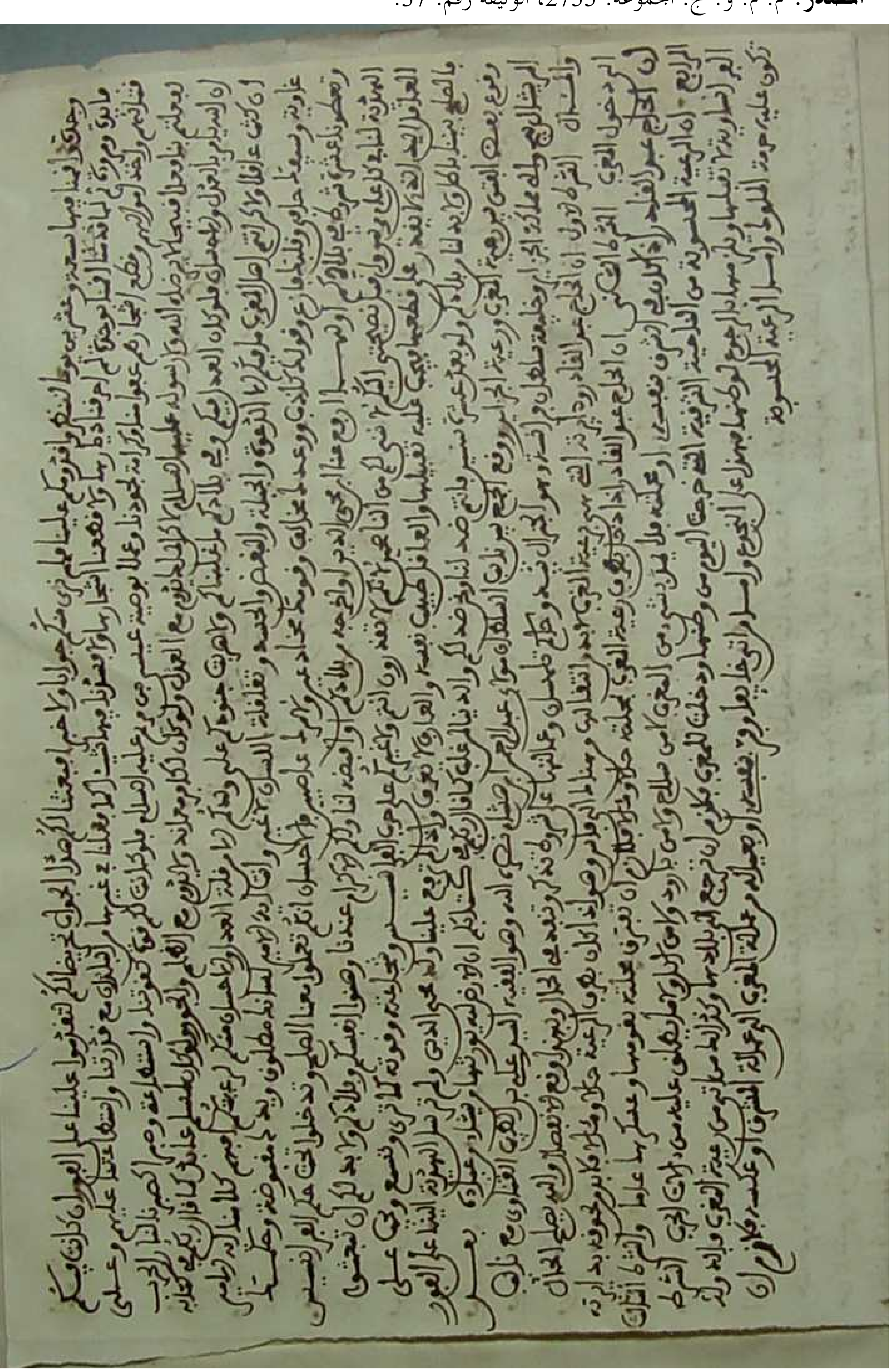
– الملحق 07: مراسلة من الماريشال بيجو إلى محمد نجل السلطان المغربي عبد الرحمن، تتعلق بالأمير عبد القادر.

– المصدر: م.م.و.ج: المجموعة: 2755، "**رسائل تاريخية تعود إلى مقاومة الأمير عبد القادر**"، وثيقة رقم: 14.



– الملحق 08: (فرار رعية إلى المغرب نتيجة: "جور نظام حكم الأمير عبد القادر"، كما هو باد من خلالها، بسبب الضرائب).

– **المصدر:** م. م. و. ج: المجموعة: 2755، الوثيقة رقم: 37.

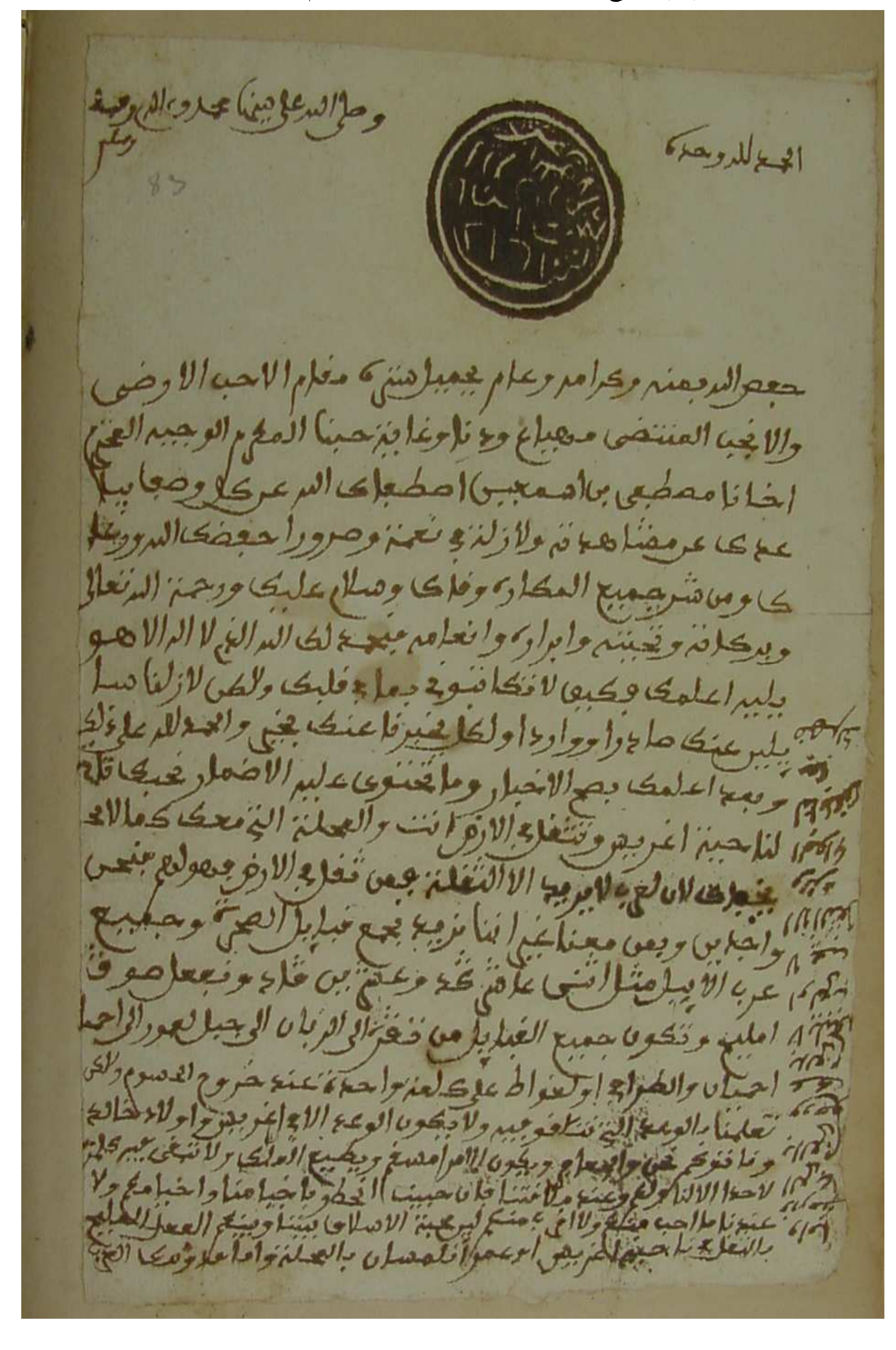


– **الملحق رقم 09: "عبرة دفع الضرائب من إحدى القبائل حتى تتبعها غيرها"**. وثيقة تعود إلى فترة الأمير عبد القادر؛ بيد أنها تتعلق بالطرف الفرنسي.

– **المصدر:** م. م. و. ج: المجموعة: 2754، **وثائق تاريخية تعود إلى ثورة الأمير عبد القادر**، رقم: 29.

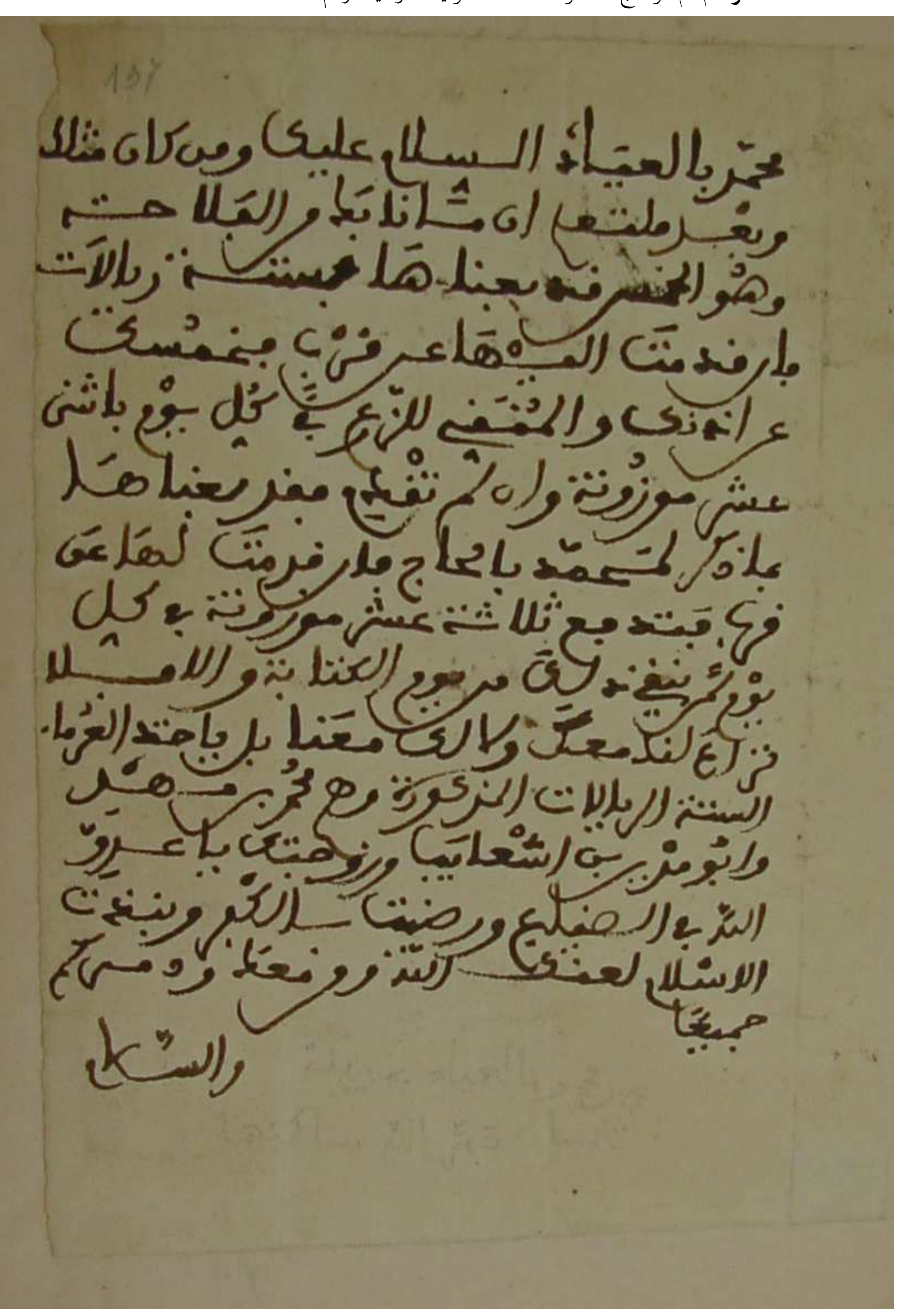
– **الملحق 10**: **"وجهة نظر قبائل المخزن لضرائب الأمير وحكمه".**

– **المصدر**: م. م. و. ج: المجموعة: 2754، وثيقة تاريخية، رقم: 31.



– الملحق 11: **"أسماء عملات عثمانية لا تزال مستعملة في عهد الأمير وبداية فترة الاحتلال"**.

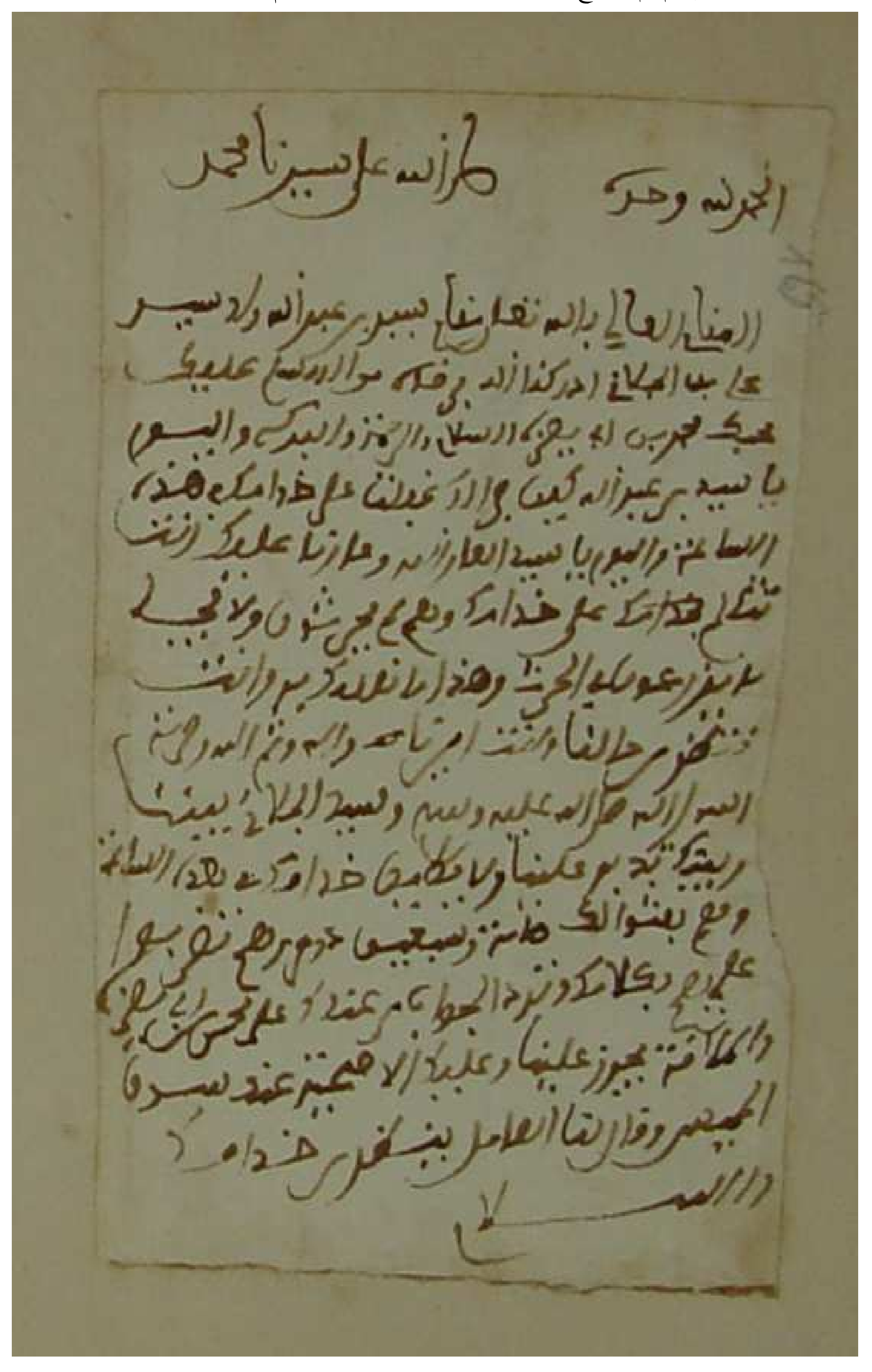
– المصدر: م. م. و. ج: المجموعة: 2754، وثيقة تاريخية، رقم: 77.



محمد بالعياشي السلام عليك ومن كان مثلك
وبعد فلتعلم ان [illegible] الفلاحة حتى
وصول الخميس فوجدنا هنا [illegible] ريالات
بان فذمتك [illegible] عشرون [illegible]
[illegible] والمنتقى للزرع في كل بوع باثنى
عشر موزونة وان لم تفعل معنا هذا
بما ذكر لمحمد بالحاج [illegible] فذمتك لهذا
[illegible] مع ثلاثة عشر موزونة في كل
بوع ثم ينبغي [illegible] من نوع الكتابة والاملا
[illegible] معنا بل بأحد [illegible]
السنة الريالات المذكورة مع محمد بن [illegible]
وابو [illegible] اشغالها [illegible]
الذي [illegible] ورضيت [illegible] وينبغي
الاسلام [illegible]
جميعا
والسلام

– **الملحق 12**: "جباية العشور"

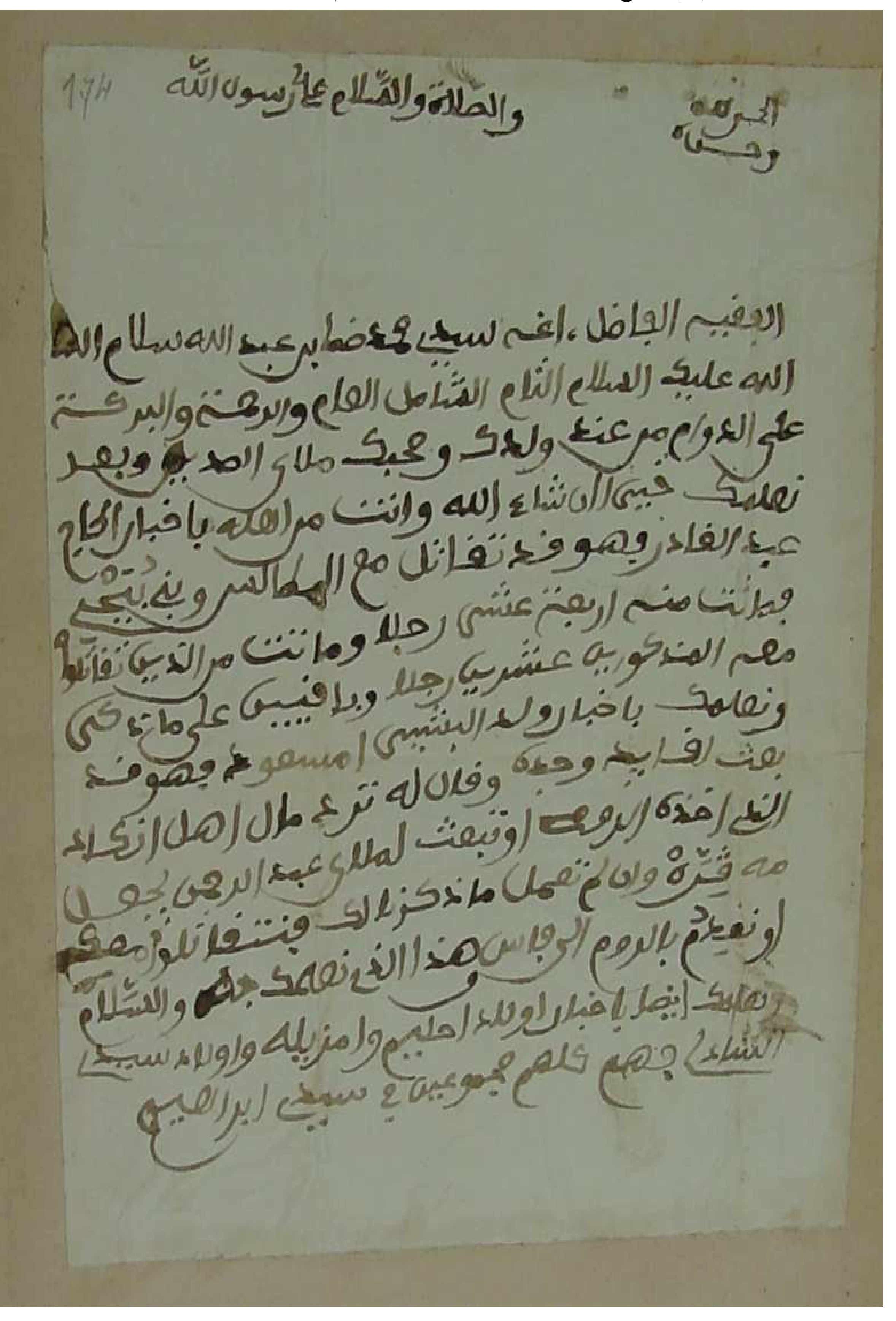
– **المصدر**: م. م. و. ج: المجموعة: 2754، وثيقة تاريخية، رقم: 82.



الحمد لله وحده — صلى الله على سيدنا محمد

– الملحق 13: "ضرائب الأمير على قبيلة أنجاد الحدودية"

– المصدر: م. م. و. ج: المجموعة: 2754، وثيقة تاريخية، رقم: 88.



الحمد لله وحده — والصلاة والسلام على رسول الله

الفقيه الفاضل الاغا سيدي محمد بن عبد الله سلام الله
الله عليك السلام التام الفاضل العام والرحمة والبركة
على الدوام من عند ولدك ومحبك مولاي الصديق وبعد
نعلمك خيرا ان شاء الله وانت من اهله باخبار الحاج
عبد القادر فهو قد تقاتل مع الهطالس وبني [illegible]
فماتت منه اربعة عشر رجلا وماتت من الذين قاتلوا
معه المذكورين عشرين رجلا
ونعلمك باخبار ولد [illegible] وبلافيس على ما ذكي
بعث لقايد وجدة امسعود فهو قد
الذي اخذه الروم وقال له ترجع طال اهل انكاد
من قترة وان لم تعمل ما ذكر لك تبعث لمولاي عبد الرحمن يجعل
او نعيدهم بالروم الى فاس هذا الذي نعلمك به فنشتغل [illegible]
ونعلمك ايضا باخبار اولاد احليم وامزيله واولاد سيدي
الشافعي جميعهم كلهم مجموعين مع سيدي ابراهيم والسلام

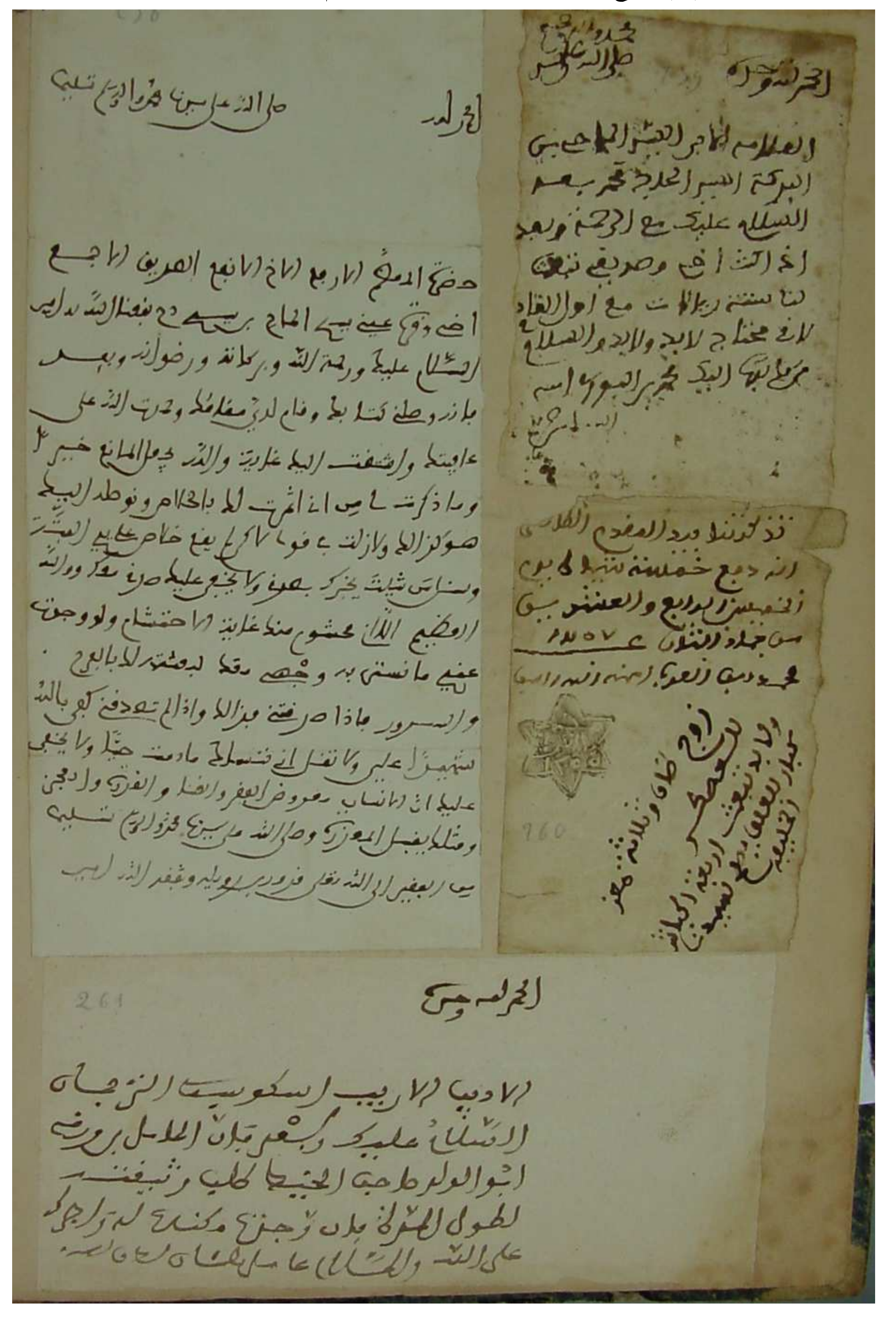
– الملحق 14: "نموذج لمحلات قادة الأمير عبد القادر"

– المصدر: م. م. و. ج: المجموعة: 2754، وثيقتين تاريخيتين، رقم: 130.



– **الملحق 15**: "نموذج لدفع ضريبة المعونة لأحد خلفاء الأمير عبد القادر"

– **المصدر**: م. م. و. ج: المجموعة: 2754، وثائق متعددة، رقم: 131.



– الملحق 16: "عن حملة خليفة الأمير: البوحميدي على قبائل بني مطهر وأولاد العيد وأولاد جديد؛ وعن دفع عشور أولاد منصور"

– **المصدر**: م. م. و. ج: المجموعة: 2754، وثائق متعددة، رقم: 100.

– الملحق 17: "دفع الزكاة والعشور، واستعطاف بالتخفيض"

– المصدر: م. م. و. ج: المجموعة: 2754، وثيقتين تاريخيتين، رقم: 89.

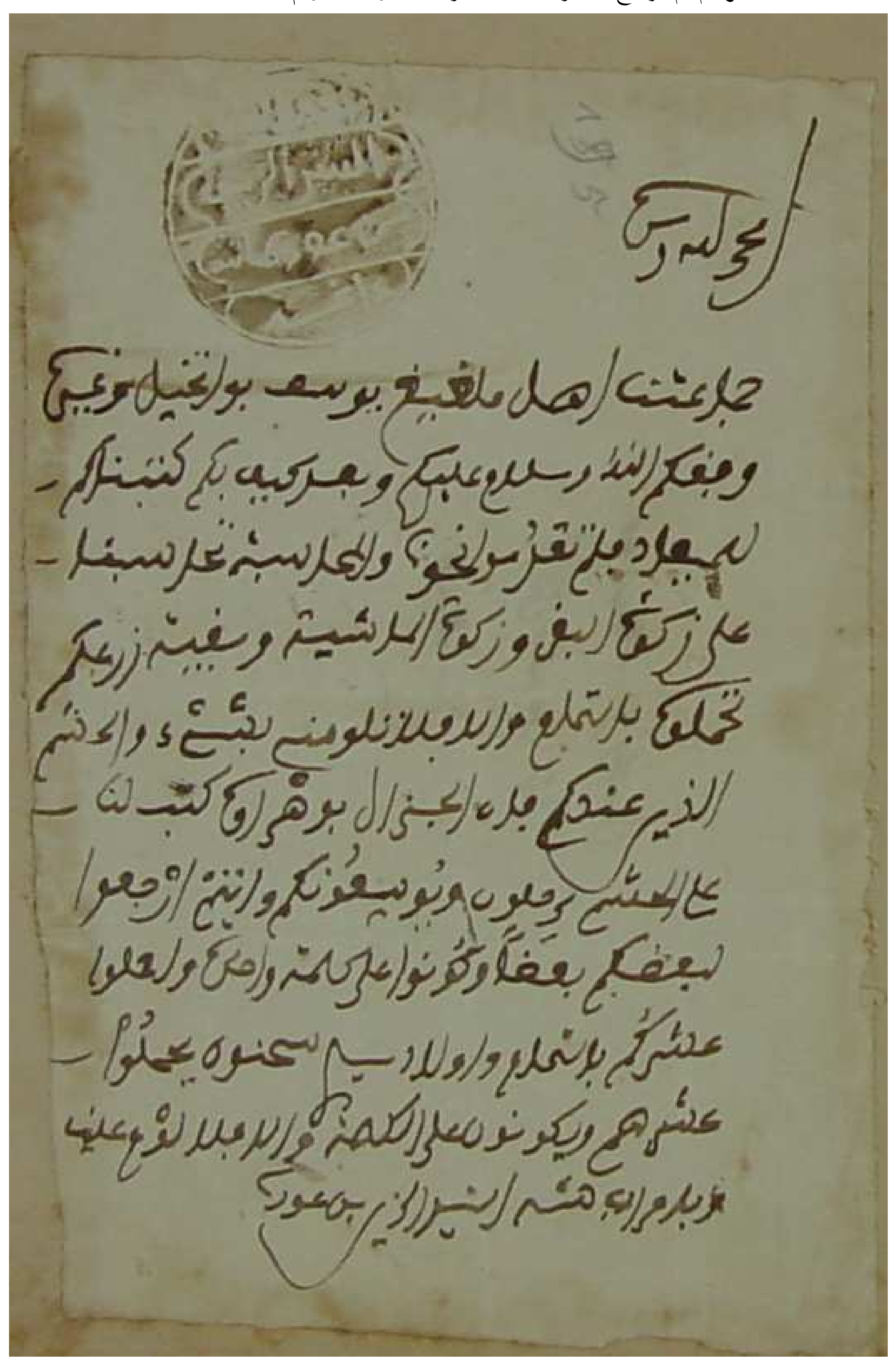
– الملحق 18: "فرض ضريبة الخطية"

– المصدر: م. م. و. ج: المجموعة: 2754، أربع وثائق تاريخية، رقم: 96.



– **الملحق 19**: "أمر بإحضار زكاة المواشي وعشر الحبوب إلى وهران في الميعاد المحدد".

– **المصدر**: م. م. و. ج: المجموعة: 2754، وثيقتين تاريخيتين، رقم: 97.



– الملحق 20: طرق جباية الضرائب العربية في فترة الاحتلال الفرنسي.

– المصدر: – محمد بن الخوجة: **مجموع**، مصدر سابق، ص: 20-22.

تدخل الغرامات العربية خزائن الدولة بمباشرة عملين؛ الأول منهما تقييد ما تؤدي عليه الغرامة، مع تقدير ما يجب على كل غارم؛ والثاني استخلاص المبالغ المقدرة على الغارمين. وهذان العملان، كما قلنا يتولاهما متوظفون (كذا)، بعضهم منسوب إلى إدارة الغرامات المؤداة على العقارات والذوات، والبعض الآخر إلى إدارة الأداءات المختلفة. أما التقييد والتقدير المذكوران فيقوم بهما مقيدون منسوبون إلى إدارة الغرامات المؤداة على العقارات الذوات. وذلك أنهم يتوجهون إلى الدواوير في وقت قريب، من غرة شهر جانفي، ويسألون أهالي الدواوير، بمحضر جماعة أعيانهم، عمالهم من الأشياء، التي تجب عليها الغرامة، ويقيدون ذلك، ويجب على الأهالي الصدق في الجواب عما يسألون عنه. وبعد ذلك بمدة يجول المقيدون في الدواوير ثانيا، ليتفقدوا الأمر، بأن يباغتوا الأهالي لإحصاء مالهم، فمن أخفى شيئا مما يجب عليه، دفع غرامة عنه، ويعاقب إما بالسجن مدة تتفاوت ما بين يوم واحد وخمسة أيام. وإما بدفع خطية يتفاوت قدرها ما بين فرنك واحد وخمسة عشر فرنكا. وفي عمالتي الجزائر ووهران، يجول المقيدون جولانا آخر، وقت الحصاد، ليطلعوا على حالة الغلال المعتمد عليها في تقدير سعر العشر. وكلما جال المقيدون، رسموا عند رجوعهم من الجولان في سجلات تسمى الأصول، جميع ما لكل شخص من الأشياء، التي تجب عليها الغرامة: مثل المزارع، والمواشي، والنخيل. وقيدوا فيها ما يجب دفعه عليها من الغرامة. والقاعدة في ذلك، أن يدخلوا في الزكاة كل ما يكسبه الغارم من المواشي في أول شهر جانفي. وفي العشر أو الحكر، جميع المساحات، التي حرثها في السنة.

ثم إن السجلات توضع في دار شياخة البلدة [دار المير]، وتبقى فيها عشرين يوما. وفي أثنائها يمكن الغارمين مطالعتها، والوقوف على ما قيد عليهم فيها، وتقديم ما يظهر لهم من الشكايات. وعلى شيخ البلدة (المير)، أن يبدي رأيه في الشكايات المقدمة، ثم يرسل السجلات إلى مدير إدارة المجابي المؤداة على العقارات والذوات، وهو يأمر بالبحث في الشكايات، ويكلف به إما المقيد نفسه، وإما متوظفين(كذا) أعلى منه رتبة، مثل المقيد الأكبر، والمتفقد اللذين وظيفتهما مراجعة أعمال المقيدين. وبعد ذلك يحكم مدير الغدارة في الشكايات. وعلى كل حال يحق للشاكين، إن وقعت زيادة فيما قيد عليهم، أن يرفعوا أمرهم إلى مجلس العمالة، الذي هو محكمة إدارية، قائمة لدى العامل، أو يطلبوا من سمو والي القطر، إعفاءهم من بعض، أو جميع غرامتهم، التي سجلت عليهم بالحق، لكن صاروا لا يقدرون على أدائها، بسبب آفات حلت بهم، كالزوابع والجراد وفشو (كذا) المرض في المواشي وغير ذلك من الجوائح. وهذا الطلب يقع في الغاب من الغارمين الذين لم تقدر غراماتهم بالنظر إلى حالة غلتهم مثل غارمي العشر في عمالة قسنطينة. وإذا حكم مدير إدارة الغرامات المؤداة على العقارات

والذوات في الشكايات التي قدمها الغارمون بما يراه صوابا، أمر بتحرير قائمة جديدة يبين فيها على وجه نهائي، ما يجب دفعه على كل غارم. وبعد لك تبعث إلى إلى عامل العمالة ليوافق عليها وينفذها. وحينئذ يخبر كل غارم في ورقة مكتوبة بالفرنسوية (كذا) والعربية اسمها ورقة الإخبار بما يلزمه دفعه.

و لم يبق بعد ذلك كله إلا استخلاص المجابي، فتتولاه إدارة الأداءات المختلفة، ويدفع الغارمون ما يجب عليهم من الغرامات، بيد متوظفين (كذا) منسوبين إلى تلك الإدارة، يسمون قابضين أو "خزناجية"

والأسلوب المتبع في الاستخلاص، هو أن المتصرف في كل بلدة مختلطة يخبر أهل كل دوار متعلق ببلدته، بقدوم القابض إليهم لأخذ المجابي منهم. ويقع هذا الإخبار قبل قدوم القابض إليهم بشهر، بالإجهار (كذا) والمناداة به في الأسواق، وإلصاق الإعلامات (كذا) العربية به بالجدران، في المواضع التي يتردد إليها المسلمون، ويكرر المتصرف هذا الإخبار ثانيا، بعد مضي خمسة عشر يوما، وثالثا قبل وصول القابض إلى الدوار بثلاثة أيام. ثم إنه يقف معه وقت الاستخلاص ومعهما قائد الدوار وحارسه، لإعانة القابض ومساعدته على عمله إن اقتضت الحال ذلك. وإذا حضر غارم ودفع ما عليه من الغرامة مكن له القابض ورقة، وفي نسخة من أصل، يبقى محفوظا في الدفتر المقطوعة منه. وبهذا الدفتر الحافظ لأصول ورقات التبرئة، يمكن للمتوظفين (كذا) المأمورين، بمراجعة أعمال القابض، الوقوف على المبالغ التي قبضها من الغارمين، ويلزمه دفعها في الخزائن الدولية (كذا) من دون نقص ولا زيادة.

هذا هو المنهاج المسلوك (كذا) في استخلاص الغرامات بالوطن الجاري فيه الحكم المدني، وأما الوطن الجاري فيه الحكم العسكري، فيسلك فيه منهاج آخر، ولكن الفرق بينهما قليل. ودونك تفصيل الأخير منهما؛ فتقييد المجابي في الوطن العسكري، موكول إلى قواد الأعراش، ويراجعه رؤساء محاكم أمور العرب، وهم الناظرون فيما يقدمه الغارمون من الشكايات. ثم إن قوائم الغرامة ترسل إلى الجنرال الحاكم على الإيالة، ليوافق عليها وينفذها. أما استخلاص المال فيقوم به كل قائد في دواره، بعد أن يأخذ دفترا محتويا على أصول ونسخ منها، وهو مكتوب باللغتين الفرنسوية (كذا) والعربية، ومبين فيه العدد الواجب دفعه على كل غارم. وإذا حضر رجل من الأهالي، وأدى ما عليه، برأه منه القائد، في ورقة يقطعها من الدفتر المذكور، ويبقي أصلها فيه. وهذا هو الذي يفعله قابض إدارة الأداءات المختلفة في الوطن المدني كما تقدم ذكره. وبعد ذلك يدفع القائد جميع ما اتصل بيده من غرامة دواره لقابض إدارة الأداءات المختلفة، وهو يؤديه لخزانة الدولة.

– الملحق **21**: "موارد الإدارة الاستعمارية سنة **1851**م"

– المصدر: - E. PELLISSIER de REYNAUD: op.cit, T3, p: 382-383.

PRODUITS ET REVENUS DE L'ALGÉRIE EN. 1851.

Produits du Trésor.

1° Enregistrement, timbre et domaines......2,236,390 fr. 70 c.
2° Douanes..2,187,524 fr. 44 c.
3° Contributions diverses..........................9,233,421 fr. 15 c.

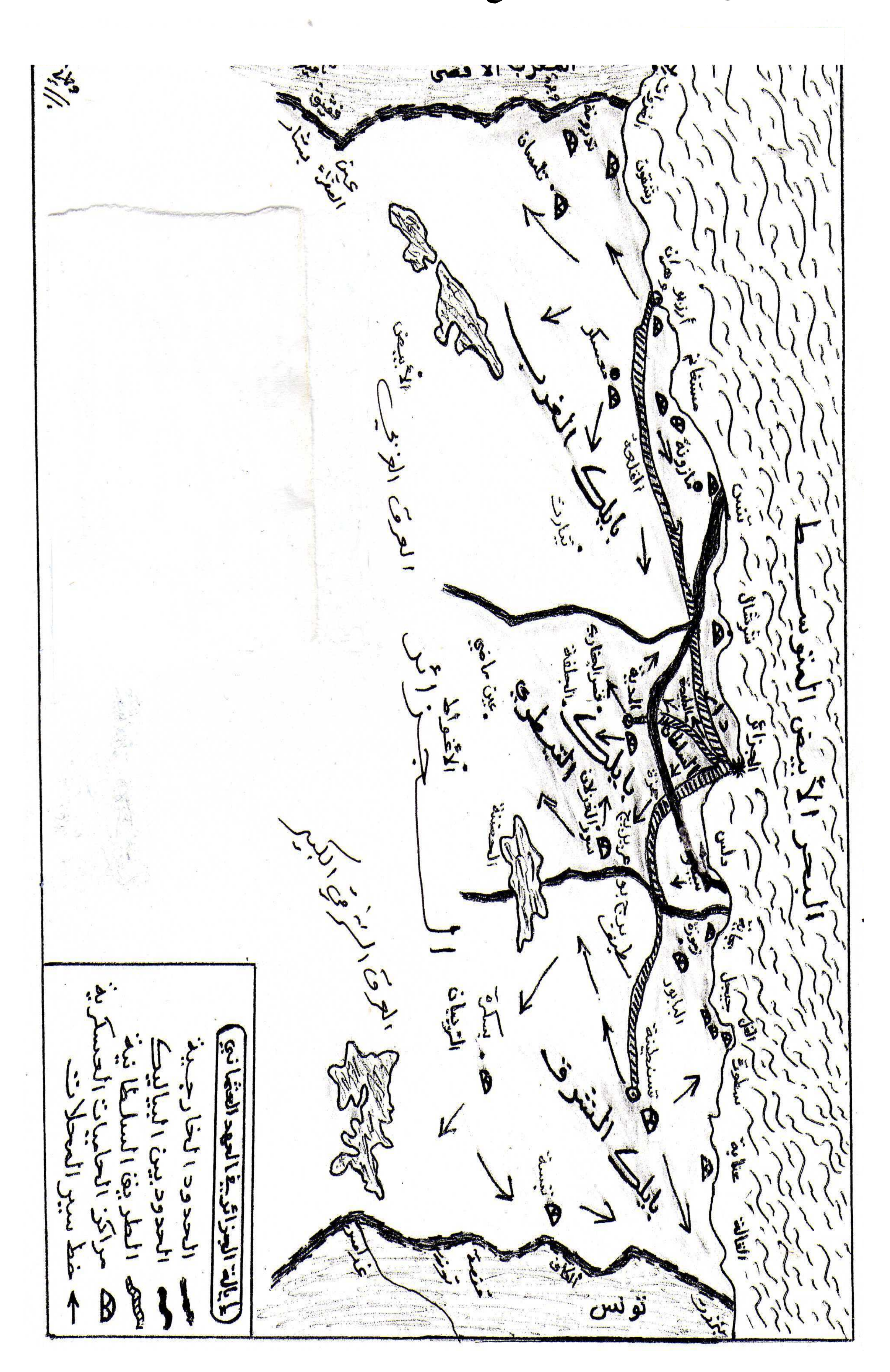
Report........................15,637,536 fr. 27 c.
4° Postes et paquebots à vapeur............................513,011 fr. 16 c.
5° Prélèvements de 10 pour 100 sur les recettes du service local et municipal...........518,417 fr. 06 c.
TOTAL......................14,668,764 fr. 49 c.

Produits du budget local et municipal.

1° Produits des biens et rentes des anciennes corporations religieuses......................................154,040 20
2° Dixième du produit net des impôts payés par les Arabes...784,622 28
3° Produit de la portion accordée aux communes dans l'impôt des patentes............................18,428 59
4° Produit de l'octroi municipal..................................3,025,892 15
5° Produit du droit de place dans les halles, foires et marchés......................................540,723 36
6° Produit des péages communaux, droits de pesage, mesurage, jaugeage, droits de voitures, etc..184,322 34.
7° Petits produits divers...629 10
8° Produits des amendes payées par les Arabes..............474,852 56
9° Portion accordée aux communes dans le produit des amendes prononcées par les tribunaux..34,389 73
10° Recettes extraordinaires...166,237 07
TOTAL...............................5,184,167 58

TOTAL GÉNÉRAL.....................19,852,931 81

– الملحق 22: خريطة تقريبية توضح سير المحلات الجبائية، وطريق الدنوش السلطانية.



– الملحق 23: "خريطة تمثل طرق المواصلات بين مدن معسكر وتاقدامت وفرندة مع عين ماضي" في عهد الأمير عبد القادر.

– المصدر: (- G. Yver: op.cit, p: 661.)

Carte dressée par M. le docteur Varnier, pour servir à l'intelligence du mémoire sur Aïn Madi de Monsieur Daumas, consul à Mascara.

dessiné par Mr BOUSQUET, Capitaine d'Etat-Major, à Oran, le 16 Novembre 1838.

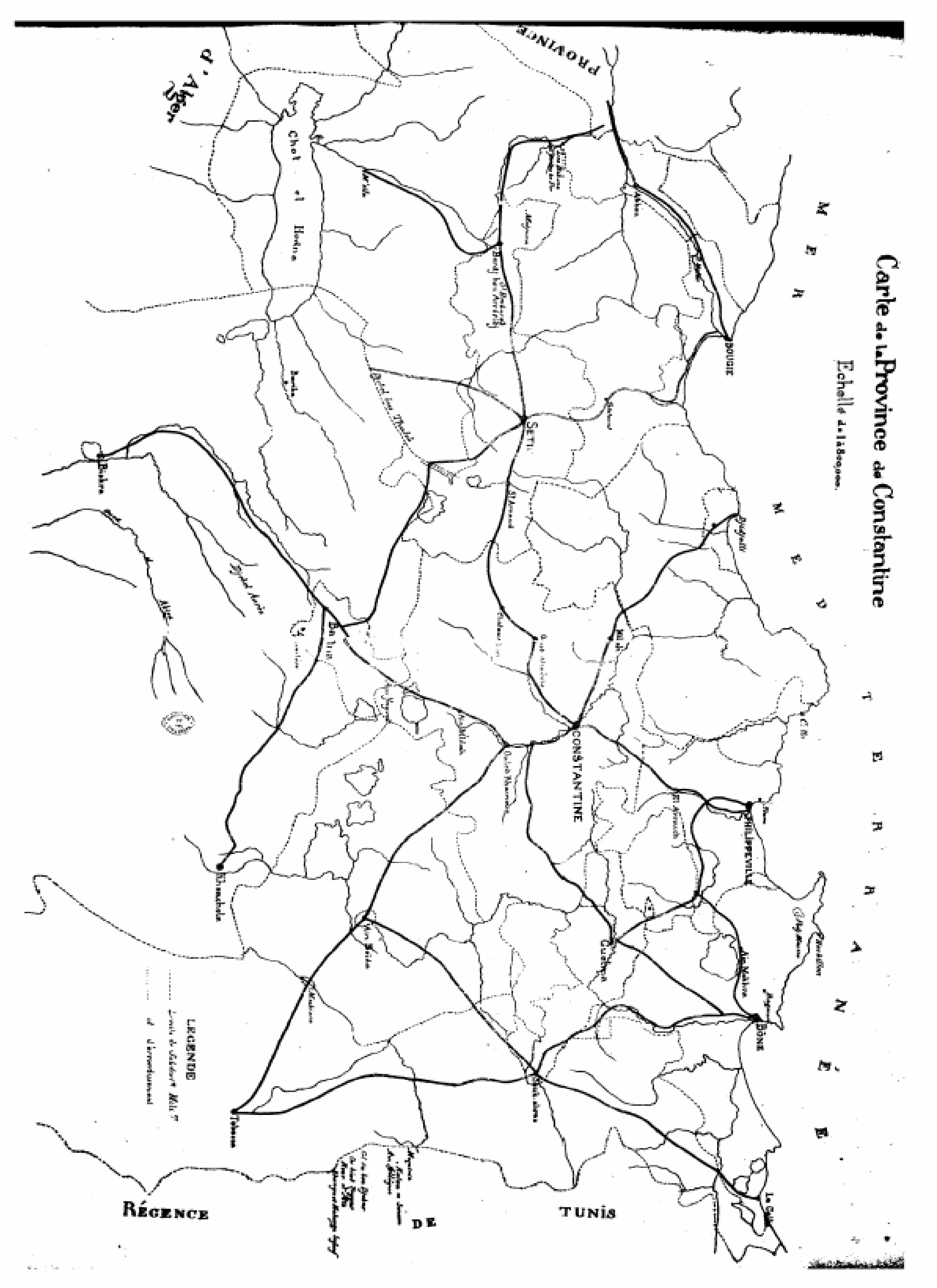
LÉGENDE

SAHARA

DÉSERT

– الملحق 24: "خريطة توضح كيفية جباية ضرائب إقليم قسنطينة"

– المصدر: - Paul Vialatte: ***Des impôts directs en Algérie et principalement dans la province de Constantine***, Imprimerie de L. Marle, Constantine, 1879, Carte.



– **الملحق 25: جدول بتقسيم أراضي العزل في آخر سنة من الدراسة (1865م).** قمنا بإدراجه، لأهميته في معرفة آثار سياسة نهب الاستعمار، لممتلكات الجزائريين ولأراضي العزل، بعد صدور قانون "الاستشارة المشيخية"، والأوامر التي أعقبته. والجدول يوضح عدد الهكتارات المملوكة. فمن 219.942 هكتارا، كانت مصلحة الدومان تسيطر على 168.286 هكتارا من أخصب الأراضي، أو 76.9 % من الإقليم. وكان 67 % من الأهالي، لا يستحوذون إلا على 23.1 % من الأراضي الرديئة، وبنسبة 1.81 % لكل فرد. ورغم ذلك رأينا الجزائري يدفع مقادير كبيرة من العشور، أكثر مما يدفع المستوطن!

ولمقارنة ذلك، نذكر الأراضي التي كانت سائدة في الجزائر عشية تطبيق قانون: "الاستشارة المشيخية" كما يلي: – أراضي الملك: 2.840.591 هكتار، – أراضي العرش: 1.523.013 هكتار، – أراضي البلدية: 1.336.492 هكتار، – أراضي دومان الدولة: 1.003.072 هكتار، – أراضي الدومان العام: 180.643 هكتار.

– **المصدر:** - Ennie Rey-Goldzeiger: op.cit, p: 408.

- Xavier Yacono: ***Histoire de l'Algérie de la fin de la Régence turque à l'insurrection de 1956***, Ed. de l'Atlanthrop, France, 1993, p: 162.

أوامر العزل	تقسيم حصص أراضي العزل					
	المساحة	الملحقة بالدومان	للأهالي	السكان	السكان الباقين على حالهم	المسندة لكل أهلي
65.7.14 عامر الشراقة	21 123	15 145	5 977	8 586	8 586	0.88
65.8.28 محيط عنابة	14 430	11 645	2 785	2 500	785	3.5
65.9.02 وادي الزناتي	40 138	32 691	7 447	6 360	2 055	3.60
66.5.14 سمندو	16 139	10 983	3 639	3 044	1 637	2.2
66.5.28 قيادة العزل	22 837	21 037	1 800	3 914	1 272	1.4
66.2.10 عين قبلية: مليانة	808		808	389	273	2.9
66.6.2 بلاد معمورة:سور الغزلان	13 050	3 422	9 627	6 132	4 157	2.3
66.6.20 أولاد عبد النور	14 875	14 479	396	916	196	2.0
66.0.30 سواحلية أولاد عطية	32 434	28 464	3 970	5 300	2 892	1.3
– سغنية	3 809	2 705	1 104	690	325	3.4
66.5.14 ميلة	9 929	7 588	2 341	1 725	890	2.6
– سراوية	16 110	8 564	2 762	2 145	1 113	2.48
– شطابة	13 092	6 280	3 288	1 630	1 160	2.8
– زواغة	9 168	4 285	4 885	2 005	2 005	2.4
	219 942	168 286	50 829	45 347	27 436	1.81
	هكتار					هكتار
النسبة المؤوية		76.9	32.1		67	

– الملحق 26: قانون: "الاستشارة المشيخية" الثاني، الصادر في 15 جويلية 1865.

– المصدر: - Pierre de Ménerville: op.cit, T2, pp: 151-152.

BULLETIN DES LOIS

N° 1315

N° 13,504 - *SÉNATUS-CONSULTE sur l'état des Personnes*

et la Naturalisation en Algérie

Du 15 Juillet 1865

NAPOLEON, par la grâce de Dieu et la volonté nationale, Empereur des Français, à tous et à venir, SALUT

AVONS SANCTIONNÉ et SANCTIONNONS, PROMULGUÉ et PROMULGONS ce qui suit:

Extrait du procès-verbal du SÉNAT

SÉNATUS-CONSULTE

RELATIF A L'ÉTAT DES PERSONNES ET à LA NATURALISATION EN ALGÉRIE.

Art. 1er. L'indigène musulman est français; néanmoins il continue à être régi par la loi musulmane. Il peut être admis à servir dans les armées de terre et de mer. Il peut être appelé à des fonctions et emplois civils en Algérie.
Il peut, sur sa demande, être admis à jouir des droits de citoyen français; dans ce cas il est régi par les lois civiles et politiques de la France.

2. L'indigène israélite est français; néanmoins il continue à être régi par son statut personnel.
Il peut être admis à servir dans les armées de terre et de mer. Il peut être appelé à des fonctions et emplois civils en Algérie.
Il peut, sur sa demande, être admis à jouir des droits de citoyen français; dans ce cas il est régi par les lois civiles et politiques de la France.

3. L'étranger qui justifie de trois années de résidence en Algérie peut être admis à jouir de tous les droits de citoyen français.

4. La qualité de citoyen français ne peut être obtenue, conformément aux articles 1, 2 et 3 du présent sénatus-consulte, qu'à l'age de vingt et un ans accomplis; elle est conférée par décret impérial rendu en Conseil d'État.

5. Un règlement d'administration publique déterminera:

1° Les conditions d'admission, de service et d'avancement des indigènes musulmans et des indigènes israélites dans les armées de mer et de terre

2° Les fonctions et emplois civils auxquels les indigènes musulmans et les indigènes israélites peuvent être nommés en Algérie;

3° Les formes dans lesquelles seront instruites les demandes prévues par les articles 1,2 et 3 du présent sénatus-consulte.

Délibéré et voté en séance, au palais du Sénat, le 5 juillet 1865.

Le Président
Signé TROLONG

Les Secrétaires
Signé P. Boubet, Dumas, le comte de?

Vu et scellé du sceau du Sénat
Le Sénateur Secrétaire
Signé P. ROUDIT

MANDONS et ORDONNONS que les présentes, revêtues du sceau de l'État et insérées au Bulletin des lois, soient adressées aux cours, aux tribunaux et aux autorités administratives, pour qu'ils les inscrivent sur leurs registres, les observent et les fassent observer, et notre ministre secrétaire d'Etat au département de la justice et des cultes chargé d'en surveiller la publication.

Fait au palais des Tuileries, le 14 juillet 1865.

Signé NAPOLÉON

Par l'Empereur

Le Ministre d'État
Signé E. Rourer

Vu et scellé du grand sceau:

Le Garde des Sceaux, Ministre secrétaire d'Etat au département de la justice et des cultes
Signé J. Baroche.

– الملحق 27: نماذج لقسيمات كانت تسجل فيها مختلف الضرائب المحصلة من الأهالي: زكاة وعشور وغرامة .. إلخ.

– المصدر: – محمد بن الخوجة: **مجموع**، مصدر سابق.

القطر الجزائري

عمالة الجزائر

الدائرة ....

السيد ....

موزع

بلدة ....

دوار ....

المثال العام بعدد 1

ادارة المجابى الذاتية والعقارية

سنة 190

قائمة اصلية للاشخاص الغارسين

للمجابى العربية والضرائب البلدية

المجابى العربية

عدد فصول

الفوائم

زكاة ....

عشور ....

المساكن والسخرات والكلاب } ....

السخرات وحدها ....

عدد الاداءات الواجبة على الغارمين الداخلة في الفوائم المحتوية على المساكن والسخرات والكلاب

المساكن	السخرات	الكلاب

فواعد وتفصيل المجابى الاصلية

الزكاة

على ..... ابل (كل راس بـ .....) ....
على ..... بقر (كل راس بـ .....) ....
على ..... ضان (كل راس بـ .....) ....
على ..... معز (كل راس بـ .....) ....

سعر معين بامر جناب الوالى العام المورخ باليوم

العشور

سعر الهيكتار من كل طبقة قد اسس على القواعد المذكورة بعد بالزويجة (الجابدة او المحراث) وهي مساحة 10 هيكتارات تقريبا يجب عليها كما في مجموع عقود الولاية الجزائرية المطبوع سنة 1886 (الصحيفة 986 منه) ما يذكر

	فنطار البر	فنطار الشعير
على الغلة التى حكم بجودتها للغاية ..... (غ)	2	4
على الغلة التى حكم بجودتها ..... (ج)	1 1/2	3
على الغلة التى حكم بتوسطها ..... (س)	1	2
على الغلة التى حكم برداءتها ..... (د)	1/2	1

التوزيع على الميزانيات

اي توزيع مبلغ هذه القائمة الاصلية

راسمال {
حظ الرؤساء .... (عشر لاصل)
حظ الدولة .... (نصف الباقي)
حظ العمالة .... (النصف الآخر)

جملة راس المال ....

السانتيمات المضافة {
في حق البلدة ..... (..... في المائة)
لاعانة الفقراء على العلاج (..... في المائة)
لاقامة الملكية العربية (4 في المائة)

يكون على القنطار المترى من القمح ...... ومن الشعير ......

على ... هيكتار و ... مار (كل هيكتار ...)
على ... هيكتار و ... مار (كل هيكتار ...)
على ... هيكتار و ... مار (كل هيكتار ...)
على ... هيكتار و ... مار (كل هيكتار ...)
على ... هيكتار و ... مار عدم (كل هيكتار) لا شيء

جملة السانتيمات المضافة . . .

مجموع الجملتين فى الاصل . .

المساكن والسخرات على الطرفات والكلاب

ضريبة المسكن

	مبلغ مفادير الا كرية المجباة	كمية الضريبة	حاصل الضريبة
بمقتضى محاورة المجلس البلدى يوم			
التى وافق عليها جناب عامل عمالة			
عينت كمية الضريبة المسكنية سنة 190 لان يكون قدرها			

السخرات على الامور المذكورة بذاتها

		عدد النفوس و الدواب والمحارث	عدد الايام الواجبة سخرة	سعر التعويض	حاصل الضريبة
سعر تعويضها بالدراهم عينه مجلس العمالة فى انعقاده يوم	النفوس				
	دواب السرج (ذكور الخيل والبغال واناثها)				
	دواب الجر (كذلك)				
	دواب العمل (كذلك)				
مقاوضة المجلس البلدى يوم	البقر (ذكورا واناثا)				
	الحمير (ذكورا واناثا)				
التى وافق عليها عامل عمالة	الكراريس او العجلات الصالحة للجر				

ضريبة الكلاب

		عدد الكلاب	سعر ضريبتها	حاصل الضريبة
سعرها وافق عليه سمو الوالى العام بامر صدر يوم	كلاب الطبقة الاولى			
	كلاب الطبقة الثانية			

جملة جميع ما فى القائمة الاصلية . . . .

4 يوم الخدمة فى سخرات اصلاح الطرفات البدوية .

مقاوضة ...... التى وافق عليها	نفوس	دواب السرج	دواب الجر	دواب العمل	البقر	الحمير	الكراريس	جملة حاصل
يوم								٢٠ - ١٠ -
عدد الأشياء الواجبة عليها السخرات (أو الأيام)	ف س	ف س	ف س	ف س	ف س	ف س	ف س	ف س فرنك سنتيم
حاصل الضريبة								

الضرائـــب البلديـــة

تعديلات صدر بها الامر من المجلس البلدى

فصل القائمة الأصلية	اسماء الغارمين	التعديلات التى تقع

فصول القائمة الأصلية	اسماء والقاب الغارمين	مساكن	زكـــاة										
			ابل		بقر		ضان		معز		جملة راسمال الضرائب	المستثنيات المضاوفة	جملة المجموعات
			عدد	حاصل	عدد	حاصل	عدد	حاصل	عدد	حاصل			
	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14

المجـــابى العربيـــة

الانظـار المعطـاة زمن وضع الفـائمـة

وصول الفائمة الاصلية	اسماء الغارمين	تفصيل الانظار	راى حكام المحل	راى موزع المجابى الذاتية

عشــور									الضرائب البلديــة																						
ــوب		مزروعات اخرى			جملة المساحة	جملة الضرائب الاصلية	سنتيمات مضافة	مجموع الجميع	المساكن		المسخرات															الكلاب					جملة مجموعات الضرائب البلدية
											النعوس		دواب لسرج		دواب الجر		دواب العمل		البقر		الحمير		الكراريس او العربات المجرورة			كلاب...... الطبقة الاولى		كلاب...... الطبقة الثانية			
الترتيبة	الحاصل	مساحة	مرتبة	حاصل					أثمان الضريبة المجباة	حاصل الضريبة	عدد	حاصل	عدد	حاصل	عدد	حاصل	عدد	حاصل	عدد	حاصل	عدد	حاصل	عدد	حاصل	حاصل جمع الضريبة	عدد	حاصل	عدد	حاصل	حاصل جمع الضريبة	
16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47

جباية العشور والضرائب البلدية

جباية العشور															الضرائب البلدية												
	المساحات											المساكن				السخرات								الكلاب			
	المزروعات		حسب ترتيب الغلال									مبلغ اثمان الاكرية المجباة				عدد اصول السخرة								عدد الكلاب			
نمرات الصحيفات	الحبوب	غيرها من الزروع	جيدة غاية	جيدة	متوسطة	رديئة	معدومة	الجملة	مبلغ الجباية الاصلية	ستيمات مضافة	جملة الاداءات في كل صحيفة	د. 0/100	د. 0/100	د. 0/100	مبلغ الضرائب في كل صحيفة	النفوس	دواب السرج	دواب الجر	دواب العمل	البقر	الحمير	الكراريس العربات	مبلغ الضرائب في كل صحيفة	كلاب الطبقة الاولى	كلاب الطبقة الثانية	مبلغ الضرائب في كل صحيفة	جملة جميع الضرائب البلدية
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28

عمالة الجزائر — ادارة المجابى المختلفة — استخلاص

بلدة ....

المجابى العربية

فائمة

....

دوار ....

سنة 19

المثال المعلم بعدد 2 (انظر ما قيل في شأنه في النبذة في المجابى وغيرها من مداخيل الدولة في الجزائرية)

بيان المبالغ الواجبة

راسمال الجباية	عشور	جيدغاية ....
		جيد..........
		متوسط ....
		ردي ء ....
	زكاة	ابل بـ .... فرنك
		بقر بـ .... فرنك
		ضان بـ .... فرنك
		معز بـ .... فرنك
	لزمة	الطبقة 2 ....
		الطبقة 3 ....
		الطبقة 4 ....
		الطبقة 5 ....
		الطبقة 6 ....
		الطبقة 7 ....
السانتيمات المضافة لـه		12 سنتيما لكل فرنك وهى مصاريف بلدية اوجبها الامر المورخ بـ ....
		6 سنتيمات لكل فرنك وهى مصاريف طبية اوجبها الامر المورخ بـ ....
		4 سنتيمات لكل فرنك وهى لافامة ملكية الاشخاص اوجبتها شريعة يوم ....

توزيع راسمال الجباية

رؤساء الدواوير	....	....
الخزنة	....	....
ميزانية الوطن	....	....
المجموع يعادل راس المال .:..........	....	....

اسماء والقاب الغارمين	مبلغ	نمرات الدفتر الاصلى	تواريخ البراءات	المبالغ بالارقام	مصاريف المطالبات الشرعية			
					بيانات والزامات			الاستخلاصات الواقعة
					تواريخ	نمرة	مبالغ	
الفصل ..... السيد ..... يدفع ..... غرامة عن { ابل ..... بقر ..... ضان ..... معز ..... } وزيادة عن السانتيمات المضافة								
الفصل ..... السيد ..... يدفع ..... غرامة عن { ابل ..... بقر ..... ضان ..... معز ..... } وزيادة عن السانتيمات المضافة								

وهكذا الى اخير الصفحة او الدفتر

براءات		حظ الخزنة الدولية		حظ العمالة		حظ الفواد مباشرى الاستخلاص فى الاعراش		اعانة الفقراء فى المستشفيات		السنتيمات البلدية		سنتيمات مضافة تقام بها المملكة العربية		المجموعات	
نمرات	تواريخ														
	فرنك	س	فرنك	س	فرنك	س	فرنك	س	فرنك	س	فرنك	س	فرنك	س	

اسماء والقاب الغارمين قواعد التقدير	مبلغ الاداءات الواجبة على كل غارم		الاستخلاص			تواريخ الاعلام ومصاريفه	مصاريف المطالبات الشرعية			
			نمرة الدفتر الأصلي	تواريخ البراءات	المبالغ المؤداة		بيانات والزامات			الاستخلاصات الواقعة
	فرنك	س					تواريخ	نمرات	مبالغ	
الفصل / السيد........ يدفع........ غرامة عن: ....هيكتار....ءارا من الحبوب (غلة مقدرة)........ / ....هيكتار....ءارا من مزروعات اخرى (غلة مقدرة)........ وزيادة من جانب السنتيمات المضافة										
الفصل / السيد........ يدفع........ غرامة عن: ....هيكتار....ءارا من الحبوب (غلة مقدرة)........ / ....هيكتار....ءارا من مزروعات اخرى (غلة مقدرة)........ وزيادة من جانب السنتيمات المضافة										
جملة ما في الصفحة										

نمرات الصفحات	جملة فصول كل صفحة	نمرات الصفحات	جملة فصول كل صفحة	نمرات الصفحات	جملة فصول كل صفحة	نمرات الصفحات	جملة فصول كل صفحة	نمرات الصفحات	جملة فصول كل صفحة	نمرات الصفحات	جملة فصول كل صفحة	نمرات الصفحات	جملة فصول كل صفحة	نمرات الصفحات	جملة فصول كل صفحة
المجموع الاول		المجموع الثاني		المجموع الثالث		المجموع الرابع		المجموع الخامس		المجموع السادس		المجموع السابع		المجموع الثامن	

اسماء والقاب الغارمين قواعد التقويم	مبلغ الاداءات الواجبة على كل غارم	الاستخلاص			مصاريف المطالبات الشرعية			
		نمرات الدفتر الاصلي	تواريخ البراءات	المبالغ ارقاما	بيانات والزامات			الاستخلاصات الواقعة
	فرنك / س				تواريخ	نمرات	مبالغ	
الفصل								
السيد								
الساكن في								
ملزم بدفع جزية من الطبقة .... قدرها								
الفصل								
السيد								
الساكن في								
ملزم بدفع جزية من الطبقة .... قدرها								
جملة ما في الصفحة ال..........								

المبلغ	
	المجمع الاول..........
	المجمع الثاني..........
	المجمع الثالث..........
	المجمع الرابع..........
	المجمع الخامس..........
	المجمع السادس..........
	المجمع السابع..........
	المجمع الثامن..........
	جملة جموع الحصر الكلي المتقدم..........
	مجموع ما في هذه الفائمة..........

مدير ادارة جباية الذوات والعفار الواضع خط يدة اسفله يشهد بان هذه الفائمة صحيحة التفاصيل والنتائج

كتب في الجزائر يوم سنة ١٩

بعد الاطلاع على هذه الفائمة المحتوية على الجبايات العربية في المقبوضة لسنة ١٩ من مسلمي بلدة.......... وفسم.......... بعد مراجعتها وافقنا على مبلغها من راسمال وسنتيمات مضافة له حسب ما هو مفصل في الورقة الاولى وذلك المبلغ هو..........

وسيتولى استخلاصه قابض المجابي المختلفة على الوجوه المشروطة وعلى الغارمين المسمين في هذه الفائمة بدفع المبالغ المقيدة فيها والا طولبوا بها بطرق الطلب الشرعي

كتب في الجزائر يوم.......... سنة ١٩

ال

ال.......... الواضع خط يده.......... اسفله

او اعلاه يشهد بان هذه الفائمة وقع الاعلان بها في بلدته يوم الاحد..........

كتب في.......... يوم.......... سنة ١٩

المثال المعلم بعدد 3

(انظر مافيل في شانه في النبذة المحررة في المجابي وغيرها من مداخيل الدولة في الجزائرية)

ادارة المجابي وافامة مساحة الاراضي وتفويمها

عمالة الجزائر

هذه ورفة الاستدعاء مجانا لدفع مغارم سنة ١٩٠

بلدة..........

برفة..........

عشور * زكاة * لزمة

السيد..........

(الفصل.......... من دفتر التجريد)

قابض المجابي الساكن ببلدة..........

السيد.......... الساكن..........

يدفع ما هو مبين اسفله..........

فد اعلم بدفتر التجريد يوم الاحد.......... ١٩٠

وذلك اول يوم من اجل الثلاثة اشهر المعينة لتوجيه الطلب بالوضع من الغرامة المضروبة او نزعها

للغارم ان يطلب من قابض المجابي ان يريه ورفة في اعلى دفتر التجريد ليطلع فيها على فدر الضرائب المستعملة في انواع الغرامة وفدر السنتيمات المضافة

المطلوب من الغارم ان يظهر هذه الورفة لقابض المجابي وفت ارادته دفع المغارم المطلوب بدفعها وان يضيفها الى مطلبه اذا وجه شكاية

فواعد التفويم وتفصيل الغرامات الى انواعها	مبلغ
عشور	
هيكتار و.......... عار من فلاحة الحبوب (علم على غلتها ب..........)	
هيكتار و.......... عار من فلاحات اخرى (علم على غلتها ب..........)	
زكاة	
ابل..........	
بفر..........	
ضان..........	
معز..........	
لزمة	
على الراس الواحد حسب الفسم من افسامها..........	
السنتيمات المضافة..........	
المجموع..........	

امضاء مدير ادارة المجابي

الى المسمى..........

الساكن في..........

انك مطالب بدفع الغرامة المترتبة عليك من جانب.......... سنة ١٨٩٩

التي فدرها.......... فان لم تدفع في مدة ثمانية ايام من يوم وصول هذه التذكرة اليك فتجرى عليك عفوبة شرعية

لابد لمن كانت عليه زيادة بى المغرم او جرد بغير موجب ان يظهر شكايته بى مدة ثلاثة اشهر مبدؤها اليوم الذى يعلن فيه بزمام المغارم *

وان فيد بى الزمـام وليس له شيء مما يضرب عليه المغرم او جـرد مرتين بله للشكاية اجل ثلاثة اشهر مبدؤه يوم اخباره بواسطة فابض المجابى بانه مطالـب بدفع ما بذمته *

ثم انه يجب على من رام الشكاية ان يشكو من نفسه بفط ولا يضم الغير بى شكايته كما يلزمه ان يلصق بشكايته نسخة زمام الغرامة الخاصة به *

واما الشكايات الصادرة من انفار بى شكاية واحدة ولا تفبل اصلا وان وفعت الشكاية عن مغـرم فدره ثلاثون برنكا واكثر فيجب على صاحب الشكاية ان يكتبها بى الكاغط المطبوع المعبر منه بكاغط تنبرى *

كما يطلب من كل من اتى فابض المجابى لدفع المغرم ان يظهر له هذه التذكـرة *

المثال المعلم بعدد 4

(انظر ما فيل بى شانه بى النبذة المذكورة)

نمرات اوراق التجريد
اسم المطلوب حرفته سكناه
فدر الغرامة

امضاء فابض المجابى على فدر الغرامة

المسمى........
الساكن بى........
يدفع { زكاة........ / حكر........ / عشر........ / لزمة........ }

المسمى........
الساكن بى........
دفع المكلف بالغرامة من جانب........ سنة 19
ما فدره........ برنك
و........ سنتيم

المسمى........
الساكن بى........
يدفع { زكاة........ / حكر........ / عشر........ / لزمة........ }

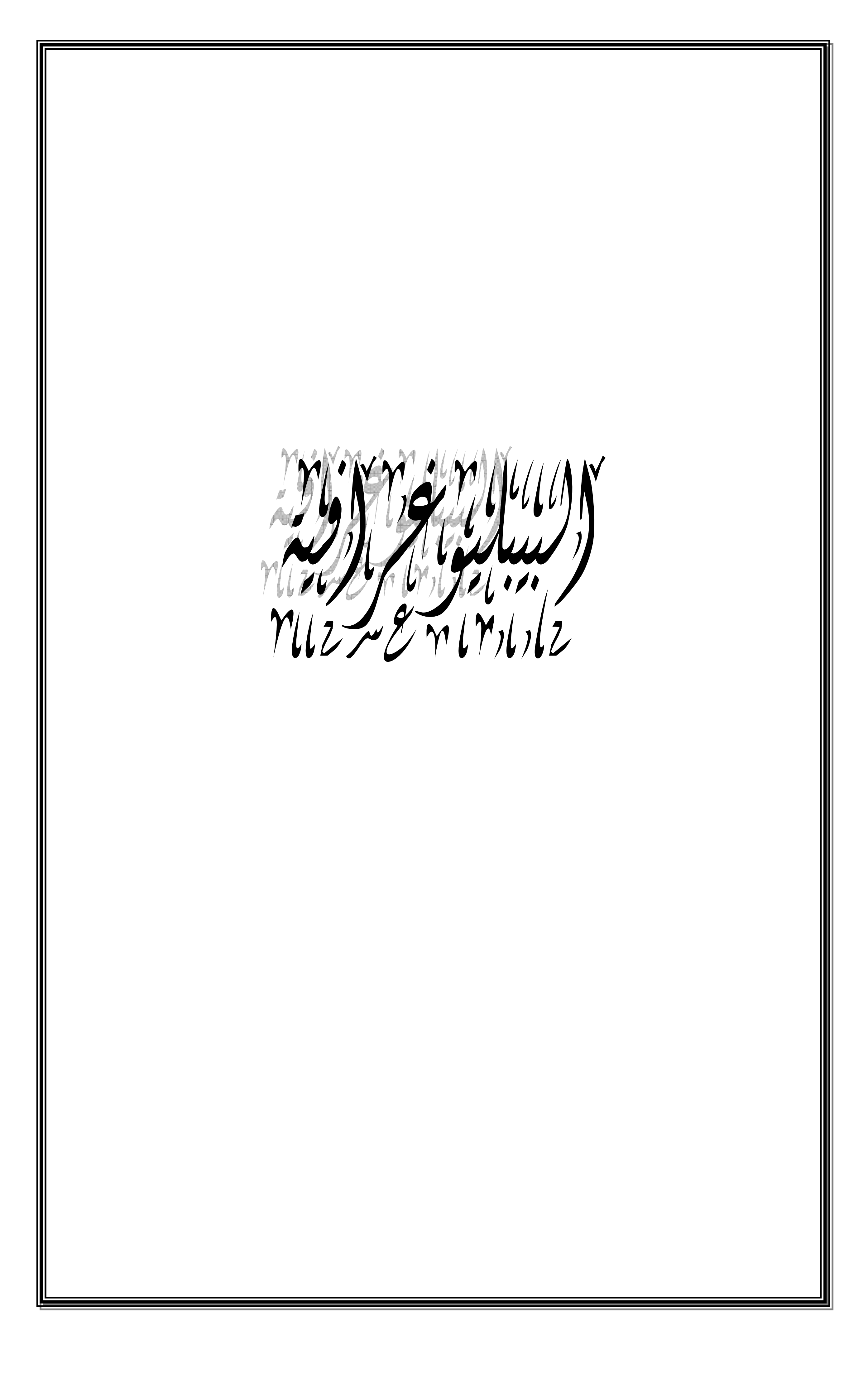
المسمى........
الساكن بى........
دفع المكلف بالغرامة من جانب........ سنة 19
ما فدره........ برنك
و........ سنتيم

المسمى........
الساكن بى........
يدفع { زكاة........ / حكر........ / عشر........ / لزمة........ }

المسمى........
الساكن بى........
دفع المكلف بالغرامة من جانب........ سنة 19
ما فدره........ برنك
و........ سنتيم

دفع { يوم........ 19 (وصل........) / يوم........ 19 (وصل........) / يوم........ 19 (وصل........) / يوم........ 19 (وصل........) }

مجموع........


البيبليوغرافية

I– الوثائق والمخطوطات:

1– الوثائق الأرشيفية:

أ– أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية:

ب– الأرشيف الوطني الجزائري:

1– وثائق المحاكم الشرعية:

2– سلسلة بيت المال:

3– سلسلة بيت البايلك:

4– خط همايون:

ج– أرشيف المكتبة الوطنية الجزائرية:

2– المصادر المخطوطة:

II– المصادر المطبوعة باللغة العربية:

III– المصادر باللغة الأجنبية:

IV- المراجع باللغة العربية:

V– المراجع باللغة الأجنبية:

VI– المقالات والدراسات باللغة العربية:

VII– المقالات باللغة الأجنبية:

VIII– القواميس ودوائر المعارف:

XI– الرسائل والأطروحات:

تضم هذه القائمة الوثائق والمصادر والمراجع، التي استخدمتها في إنجاز متن الدراسة. وقد رتبتها ألف بائيا هجائيا (*Alphabétique*)، وفقا لكنية المؤلف. على النحو التالي:

I– الوثائق والمخطوطات:

1– الوثائق الأرشيفية:

أ– أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية:

:(Archives du Ministère des Affaires Etrangères; France.)

- Thédenat: «***Coup d'œil sur la régence d'Alger***.», Mémoires et documents, Algérie, Volume 10, Affaires générales.
- Lainé de Vilévèque; député du Loiret: ***Expédition d'Alger 10 juillet 1827***; Mémoires et Documents, Algérie, Volume 11. Affaires générales.
- ***"Notes commerciales sur Alger***", Mémoires et Documents, Algérie, Volume 10, 1830. Affaires générales.

«***Etat des redevances et présents que les beys de Constantine et d'Oran payaient à la régence d'Alger***.», Mémoires et documents, Algérie, Volume8, 1831. Affaires générales.

ب- الأرشيف الوطني الجزائري:

1- وثائق المحاكم الشرعية:

- علبة: 3، وثيقة رقم: 75، السنة: 1241هـ/ 1825م. مجموعة وثائق.

2- سلسلة بيت المال:

- علبة 10، السجل 40 إلى 50، رقم السجل 43، السنة 1227- 1228هـ/ 1812-1813م.

3- سلسلة بيت البايلك:

- علبة رقم: 1، السجل: 94 -5، السنة: 1239 هـ/1823.
- علبة 10، السجل 40-50، السنة 1227-1228هـ/ 1812-1813م. وثائق تحمل أرقام: 40، 42، 43. السنة 1187هـ/ 1773م.
- علبة 25 إلى 31، رقم السجل 30، الرقم القديم: 107، السنة 1232-1233هـ/ 1816-1817م.
- علبة: 33 إلى 34، رقم السجل: 112، الرقم القديم: 33، السنة: 1099-1121هـ/ 1687-1709م.
- علبة: 36، السجل: 375، السنة: 1168-1176هـ/ 1754-1762م.
- علبة: 80 -83، رقم السجل: 167، الرقم القديم: 82. السنة: (1223هـ/ 08-1809م- 1241هـ/ 25-1826م).
- العلبة: 187، رقم السجل: 278، السنة: 1228-1237هـ/1813-1821م.
- علبة 205-516، رقم السجل 311، الرقم القديم 216 السنوات (1179هـ/ 65-1766- 1223هـ/ 08-1809م).
- علبة 280 إلى 291، رقم السجل 376 السنة 1220ـ1223هـ/ 1805ـ1808م.
- علبة: 329 إلى 347، رقم السجل: 432، الرقم القديم: 334، السنة: 1226-1227هـ/ 1811- 1813م.

4- خط همايون:

- **دفتر خط همايون**: رقم: 218، عدد: 22547، تاريخ، 1238هـ/ 1822م.

ج- أرشيف المكتبة الوطنية الجزائرية:

استعملنا العشرات من الوثائق، لا يمكننا ذكرها مفصلة، بالوثيقة الواحدة.

- المجموعة: 1641. -عربية عثمانية-
- مجموع رسائل أحمد باي، رقم: 1642.
- المجموعة: 1903.
- المجموعة: 2754، **وثائق تاريخية تعود إلى ثورة الأمير عبد القادر**.
- المجموعة: 2755، **رسائل تاريخية ترجع إلى مقاومة الأمير عبد القادر**.
- المجموعة 3190، الملف: 01، 02. - عربية عثمانية-
- المجموعة: 3204، ملف: 01. - عربية عثمانية-
- مجموعة: 3205، ملف: 01. - عربية عثمانية-
- المجموعة: 3206، ملف: 01. وملف 03. - عربية عثمانية-
- المجموعة 3207، الملف: 01. - عربية عثمانية-

2- المصادر المخطوطة:

- التمبكتي (أحمد بابا): **نيل الابتهاج في تطريز الديباج**، مخطوط م.و.ج رقم: 340.
- حرازم (علي بن العربي برادة المغربي الفاسي): **جواهر المعاني وبلوغ الأماني في فيض أبي العباس التيجاني، أو الكناش الكبير**، مخطوط م.و.ج رقم 1711.
- الحسني (محمد بن المشري): **روض المحب الفاني فيما تلقيناه من أبي العباس التيجاني، أو مواهب المنان لأعيان الصوفية والأعيان**، م. م. و. ج، رقم: 1712.
- خوجة (حسان): **تاريخ بايات وهران**، مخطوط م.و.ج رقم: 1634.
- **رسالة قدور بن الرويلة إلى المفتي الكبابطي**: م. م. و. ج، رقم: 1304.
- ابن زرفة (أبو محمد المصطفى بن عبد الله بن عبد الرحمن): **الرحلة القمرية في السيرة المحمدية**، م.م.و.ج، رقم: 3322.
- الشنقيطي (أحمد بن محمد الصغير): **الجيش الكفيل بأخذ الثأر ممن سل على الشيخ التيجاني سيف الإنكار**، مخطوط م.و.ج رقم: 2252.
- الشويحت (عبد الله محمد بن يوسف): **قانون الأسواق**، مخطوط م.و.ج رقم: 1378.
- العنتري (محمد صالح): **سنين القحط والمسخبة ببلاد قسنطينة** م. م. و. ج، رقم: 2330.
- "**قصيدة في التواريخ** ": مخطوط م.و.ج رقم: 1635.
- مجهول: **الضرائب التي تدفعها أعراش قسنطينة**، مخطوط م.و.ج رقم: 1646.
- مجهول: **رسالة في أخبار بلد قسنطينة وحكامها**، مخطوط م.و.ج رقم 2717.
- مجهول: **هذه كيفية سيرة زواوة مرتبة على عشرة فصول**، م.م.و.ج، تحت رقم: 3012.
- المشرفي (أبو محمد العربي بن عبد القادر): **ياقوتة النسب الوهاجة وفي ضمنها التعريف بسيدي محمد بن علي مولى مجاجة**، مخطوط ضمن مجموع م.و.ج رقم: 3326.
- الناصري (أبو راس المعسكري): **عجائب الأسفار ولطائف الأخبار**، مخطوط م.و.ج رقم: 1633. ومخطوط رقم: 3322.

II- المصادر المطبوعة باللغة العربية:

- الأمير (عبد القادر الجزائري): **ذكرى العاقل وتنبيه الغافل**، تحقيق وتقديم ممدوح حقي، مكتب الخانجي، القاهرة، 1972.
- الأمير (عبد القادر الجزائري): **الديوان**، جمع وتحقيق، زكريا صيام، د.م.ج، الجزائر، 1988.
- ابن الأمير عبد القادر (محمد): **تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر**، شرح وتعليق ممدوح حقي، ط02، 02ج في مجلد، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، 1964م.
- الأندلسي (ابن حزم): **المحلي**، مطبعة الإمام، 1964.
- ابن أنس (الإمام مالك): **الموطأ**، رواية يحي بن يحيى الليثي، إعداد أحمد راتب عرموش، ط5، دار النفائس، بيروت 1981م.
- الباجي (أبو مروان عبد الملك بن محمد بن يحي بن إبراهيم): (ت. 594هـ/ 1197م): **تاريخ المن بالإمامة على المستضعفين**، تحقيق عبد الهادي التازي، دار الأندلس، بيروت، 1965م.
- البرزلي (أبو القاسم محمد بن أحمد البلوي القيرواني): **جامع مسائل الأحكام لما نزل بالقضايا من المفتين والحكام**، تقديم وتحقيق محمد الحبيب الهيلة، 7مج، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان 2002م.
- بفايفر (سيمون): **مذكرات جزائرية عشية الاحتلال**، ترجمة أبو العيد دودو، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1998.

- البكري (أبو عبيد الله عبد الله بن عبد العزيز): **المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب**، نشر البارون دوسلان، الجزائر، 1911.
- بيرنت (يوهان كارل): **الأمير عبد القادر**، ترجمة وتقديم، أبو العيد دودو، دار هومة، الجزائر، 1997.
- بيربروجير (أدريان): **مع الأمير عبد القادر؛ رحلة وفد فرنسي لمقابلة الأمير في البويرة (1837-1838)**، ترجمة وتعليق أبو القاسم سعد الله: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الطباعة العصرية، الجزائر، 2006.
- التسولي (أبو الحسن علي): **أجوبة التسولي عن مسائل الأمير عبد القادر في الجهاد**، دراسة وتحقيق، عبد اللطيف أحمد الشيخ محمد صالح، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996.
- تشرشل (شارل هنري): **حياة الأمير عبد القادر**، ترجمة وتقديم وتعليق، أبو القاسم سعد الله ش.و.ن.ت، الجزائر، 1982.
- التلمساني (أحمد بن هطال): **رحلة محمد الكبير**، تحقيق ،محمد بن عبد الكريم، عالم الكتب، القاهرة، 1969م.
- التنبكتي (أحمد بابا): **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**، ط. ح، فاس، 1313
- ابن التهامي (مصطفى): **سيرة الأمير عبد القادر وجهاده**، تحقيق وتقديم وتعليق يحي بوعزيز، ط: 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1995.
- التونسي (محمد بيرم الخامس): **صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار و الأقطار**، مج: 2، ج: 4، دار صادر ببيروت، والمطبعة الإعلامية بمصر، 1303هـ.
- الجزائري (محمد بن ميمون): **التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تقديم و تحقيق محمد بن عبد الكريم، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1981.
- الحنبلي (أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب): **الاستخراج لأحكام الخراج**، تصحيح وتعليق، عبد الله الصديق، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، د- ت.
- ابن خلدون (عبد الرحمن): **مقدمة ابن خلدون**، نشر دار الفكر، د.ت.
- ـــــــــــــــ : **المقدمة**: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2004.
- ـــــــــــــــ : **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر المسمى بتاريخ ابن خلدون**، 12ج، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1959م.
- خواجة (حمدان): **إتحاف المنصفين والأدباء في الاحتراس عن الوباء**، تقديم وتحقيق ، محمد بن عبد الكريم، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1968.
- خوجة (حمدان بن عثمان): **المرآة لمحة تاريخية وإحصائية على إيالة الجزائر**، تقديم، وتعريب، وتحقيق، العربي الزبيري، ط:2، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1982.
- ابن خوجة (محمد بن مصطفى): **مجموع مشتمل على قوانين مفيدة وتنظيمات سديدة**، مطبعة فونتانة، الجزائر، 1902.
- الدرقاوي (محمد العربي): **الرسائل**، مقدمة، أحمد بن محمد الزكاوي المدعو بابن الخياط، تصحيح أبو العباس أحمد ابن الجيلاني الأمغاري، ط.ح، فاس، 1334هـ.
- دنيزن (أ. ف.): **الأمير عبد القادر والعلاقات الفرنسية العربية**، ترجمة وتقديم أبو العيد دودو، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.
- الراشدي (أحمد بن سحنون): **الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني**، تحقيق وتقديم، المهدي بوعبدلي، مطبعة البعث، قسنطينة، 1973

- ابن الرويلة (قدور): **وشاح الكتائب وزينة الجيش المحمدي الغالب ،ويليه ديوان العسكر المحمدي الملياني،** تقديم وتحقيق، محمد بن عبد الكريم، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1968م

- الرباطي (محمد بن عبد السلام الضعيف): **تاريخ الضعيف– تاريخ الدولة السعدية،** تحقيق وتعليق وتقديم، أحمد العماري، ط: 1، دار المأثورات، مطبعة أكدال، الرباط، 1986م

- ابن أبي زرع (أبو الحسن على الفاسي): **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس،** دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1972م.

- الزهار (أحمد الشريف): **مذكرات نقيب الأشراف،** نشر أحمد توفيق المدني، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1974م.

- ــــــــــــــــ : **مذكرات نقيب الأشراف،** تحقيق أحمد توفيق المدني، ذخائر المغرب العربي، ط2، الجزائر، 1980.

- الزياني (محمد بن يوسف): **دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران،** تحقيق المهدي بوعبـدلي، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1978.

- سكوت (الكولونيل): **مذكرات الكولونيل سكوت عن إقامته في زمالة الأمير عبد القادر 1891،** ترجمة وتعليق، إسماعيل العربي، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1981.

- السليماني (محمد): **اللسان المعرب عن تهافت الأجنبي حول المغرب،** ط: 1، مطبعة الأمنية، الرباط، 1971.

- السليماني (أبو عبد الله الأعرج): **تاريخ الجزائر بين قيام الدولة الفاطمية ونهاية ثورة الأمير عبد القـادر، عـن كتـاب الشماريخ،** القسم الثاني وجزء من القسم الثالث، نشر مختار حساني، المكتبة الوطنية الجزائرية، د.ت.

- شالير (وليم): **مذكرات،** تعريب وتعليق، إسماعيل العربي، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1982.

- ابن عبد القادر (مسلم): **تاريخ بايات وهران المتأخرين أو خاتمة أنيس الغريب والمسافر،** تحقيق رابح بونار، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1974.

- ابن أبي الضياف (أحمد): **الباب السادس من إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس، وعهد الأمان، «دولة أحمد باي»،** تحقيق أحمد بن عبد السلام، منشورات الجامعة التونسية، المطبعة الرسمية، تونس، 1971.

- ـــــــــــــــــ: **إتحاف أهل الزمان في أخبار ملوك تونس وعهد الأمان،** النشرة: 2، ج: 2، الدار التونسية للنشر، و.ش.و.ن.ث، الجزائر، 1971.

- أبو عبد الله محمد: **الأدلة البينة النورانية في مفاخر الدولة الحفصية،** تحقيق وتعليق الطاهر محمد العموري، الدار العربيـة للكتاب، تونس، 1984م.

- ابن عبدون: **ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب،** نشر ليفي بروفنسال، مطبعة المعهد العلمي للآثار الشرقية، القاهرة، 1955م.

- ابن عذاري (المراكشي): **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب،** نشر كولان، بيروت، 1948.

- العنتري (محمد الصالح): **مجاعات قسنطينة،** تحقيق وتقديم رابح بونار، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1974.

- العنتري (محمد الصالح): **فريد مونيسة أو تاريخ قسنطينة،** مراجعة؛ يحي بوعزيز، د.م.ج، الجزائر، 1991.

- الفكون (عبد الكريم): **منشور الهدايا في كشف حال من ادعى العلم والولاية،** تقديم وتحقيق وتعليق أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1987.

- القاضي أبي يوسف (يعقوب بن إبراهيم):**كتاب الخراج،**نشر قصي محب الدين الخطيب،ط5،المطبعة السلفية،القاهرة 1396.

- القلقشندي (أبو العباس أحمد بن علي): **صبح الأعشى في صناعة الإنشا،** 13ج، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1963-1970.

- كاثكارت (جيمس، ليندر): **مذكرات أسير الداي**، ترجمة وتعليق وتقديم، إسماعيل العربي، د. م. ج، الجزائر، 1982.
- ليسور (أ.)، وويلد (و.): **رحلة طريفة في إيالة الجزائر**، تحقيق وتقديم وتعليق وترجمة، محمد جيجلي، شـركة دار الأمـة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.
- ليون الإفريقي (الحسن الوزان): **وصف إفريقيا**، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، 2ج، الرباط 1982.
- مالتسان (هاينريش فون): **ثلاث سنوات في شمال غرب أفريقيا**،ترجمة أبو العيد دودو،3ج، ش.و.ن.ت،الجزائر76-1979.
- ابن مالك (أنس): **المدونة**: رواية الإمام سحنون بن سعيد التنوخي عن الإمام عبد الرحمن بن قاسم، 4مـج، دار الفكـر، بيروت، لبنان، 1986م.
- مبارك (الحاج أحمد): **تاريخ حاضرة قسنطينة**، تصحيح وتعليق نور الدين عبد القادر، المدرسة العلمية للدراسات العلمية، الجزائر، 1952.
- مجهول: **غزوات عروج وخير الدين**،تصحيح وتعليق نور الدين عبد القادر،المطبعة الثعالبية والمكتبة الأدبية،الجزائر 1934.
- مجهول: **تاريخ بايات قسنطينة**، تحقيق، مختار حساني، مطبعة دحلب، الجزائر، 1999.
- المحامي (محمد فريد بك): **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، 1981
- **مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة**، نشر محمد العربي الزبيري، ط2، ش. و. ن. ت، الجزائر، 1981.
- المراكشي (عبد الواحد): **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، ضبطه وصححه وعلق حواشيه وأنشأ مقدمته، محمد سـعيد العريان ومحمد العربي العلمي، ط1، مطبعة الاستقامة، القاهرة، 1949م.
- ابن مريم (محمد بن محمد بن أحمد): **البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان**، تحقيق محمد بن أبي شنب،الجزائر 1908.
- المزاري (ابن عودة): **طلوع سعد السعود في أخبار وهران ومخازنها الأسود**، تحقيق يحي بـوعزيز، 02 ج، دار الغـرب الإسلامي، بيروت، 1990.
- المشرفي (عبد القادر): **بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الإسبانيين بوهران من الأعراب كبني عـامر**، تحقيـق وتقديم، محمد بن عبد الكريم، مكتبة الحياة، بيروت، د.ت.
- المغيلي المازوني (أبو زكريا يحيى بن موسى بن عيسى): (ت 883هـ/ 1478م): **الدرر المكنونة في نوازل مازونة**، نـشر مختار حساني، مخبر المخطوطات، 04ج، الجزائر، 2006.
- ابن المفتي: **تقاييد**، نشرها نور الدين عبد القادر، تحت اسم: صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العصر التركي، مطبعة البعث، قسنطينة، 1965.
- المقري (أحمد بن محمد التلمساني):**نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**،تحقيق إحسان عباس،دار صادر،بيروت 1986.
- المكناسي (محمد بن عثمان): **الإكسير في فكاك الأسير**، تحقيق وتعليق، محمد الفاسي، مطبعة أكدال، الرباط، 1965م.
- ميارة (محمد بن أحمد بن محمد المالكي): **مختصر الدر الثمين والمورد المعين**، مطبعة المشهد الحسيني، القاهرة، 1964م.
- الناصري (أبو راس): **فتح الإله ومنته في التحدث بفضل ربي ونعمته**، تحقيق محمد بن عبد الكريم، م.و.ك، الجزائر 1990.
- النعمان (أبو حنيفة بن محمد): **كتاب المجالس والمسايرات**، تحقيق الحبيب الفقي وإبراهيم مشبوح ومحمد البعلاوي، الجامعة التونسية، 1978.
- الورثيلاني (الحسين بن محمد): **نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار المشهورة بالرحلة الورثيلانية**، تقديم محمد بن شنب، مطبعة بيير فونتانا، الجزائر، 1908.
- الورطاسي (قدور الحسني): **المطرب في تاريخ شرق المغرب**، ط: 01، مطبعة الرسالة، الرباط، 1984.

- الوزير السراج (محمد بن محمد الأندلسي): **الحلل السندسية في الأخبار التونسية**، تقديم وتحقيق، محمد الحبيب الهيلة، 02 ج ، دار الغرب الإسلامي، تونس، 1984.
- الونشريسي (أبو العباس أحمد بن يحي): **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب**، تخريج جماعة من الفقهاء، بإشراف محمد حجي، 13 جزء، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981م.

III- المصادر باللغة الأجنبية:

- Anonyme: ***Histoire pittoresque de L'Afrique Française, son passé, son présent son avenir ou L'Algérie sous tous les aspects***, Renault.Ed,Paris1847.
- ***Aperçu historique, statistique et topographique sur l'état d'Alger à l'usage de l'armé expéditionnaire d'Afrique***, rédigé au dépôt général de la guerre, 2e Ed, Tupographie de J. Pinard, imp., du roi , Paris, 1830.
- Aramburu: ***Oran et L'ouest Algérien au 18 siècle, Rapport***., Présentation et traduction Par, M el Korso et M. Epalza, Publication de la Bibliothèque Nationale, Alger, 1978.
- d'Ariveux (Chevalier): ***Mémoires contenant ses voyages a Constantinople, dans L Asie la Syrie, la Palestine, L'Egypte et la Barbarie***, recueillis par le Père Labat, Tos, Paris, 1735.
- Azan (Colonel Paul): ***L'Emir Abdelkader 1805-1883, Du Fanatisme Musulman au Patriotisme Français,*** Librairie, Hachette, Paris, 1929.
- Beafumé (le Dr): ***Coup-d'œil sur les colonies au 19e siècle; suivi de l'Examan des difficultés de la colonisation de l'Afrique et des moyens d'y remédier***, Dentu Ed, Paris, 1865.
- Bellemare (Alex.): ***Abd-El-Kader, sa vie politique et militaire***, Librairie de L. Hachette et Cie, Paris, 1863.
- Ben Djelloul: "***La Prise d'Alger en 1830 d'après un écrivain musulman***", trad. L. Féraud, in, Recueil des notes et mémoire de la Société d'archéologie de la province de Constantine, Constantine, 1865.
- Berbrugger (A.): «***Mémoire sur la peste en Algérie depuis 1552 jusqu' en 1819***.», in, Exploration Scientifique de L'Algérie, T2, imp. Royale, Paris 1847.
- BERBRUGGER (A.): «***La mort du fondateur de la régence d'Alger***», in, R.A, N° 4, Alger, 1859-60.
- BERTEUIL (ARSENE): ***L'ALGERIE FRANCAISE, Histoire-Mœurs-Coutume-Industrie-Agriculture***, 2T, DENTU, Libraire-Ed, Paris, 1856.
- Barthelemy et Méry: ***La Bacriade ou la guerre d'Alger, Poème héroï-comique,en cinq chants***, 2e Éd, Ambroise Dupon et Cie., Libraires, Éd de L'histoire de Napoléon, par M. de Norvins, Paris, 1827.
- Bonnet-Roy (Flavien): ***L' EXPEDITION DE MASCARA***, Extrait du livre, "Ferdinand-Philippe Duc d'Orleans - Prince Royale", édition de 1947.
- B.O.A.G.A: "Année "1845-1868".
- BOULBON (RAOUSSET; Colon en Algérie): ***La Question des travailleurs, Résolue par la colonisation de l'Algérie***,impr.de T.Fischer aîné, Avignon 1848.

- Boutin (Chef de bataillon): ***Reconnaissance des ville forts et batteries d'Alger***, Publie par, G. Esquer, 2e Série, Vol 3, Paris, 1927.
- CARETTE (M. E.): ***Du commerce de l'Algérie avec l'Afrique centrale et les états barbaresques***, Imp. Du Roi, Paris, 1844.
- Carpentier (P.): ***Alger; M. le Duc de Rovigo et M. Pichon, en Mars et avril 1832, Essai politique***, Paris, 1832.
- Clausolles (M. P.): ***l'Algérie pittoresque ou Histoire de la régence d'Alger depuis les temps les plus reculés jusqu'à nos jours***, imp. de Madame de Lacombre, Paris, 1843.
- Churchill (Ch. H.): ***La vie d'Abd el Kader***, SNED, Alger. 1971.
- ***Commission des impôts arabes***, Alger, 1862.
- D'AULT-DUMESNIL (ÉDOUARD): ***DE L'EXPÉDITION D'AFRIQUE EN 1830***, Delaunay, éditeur, Paris, 1832.
- Daumas: ***Exposé sur l'état actuel de la société arabe du gouvernement et de législation qui le régit***, Imp. du gouvernement, Alger, 1844.
- Deneveau: ***Les Khouan, Ordres religieux chez Les Musulmans de l'Algérie***, 2e Ed, imp. Guyot, 1846.
- Desfontaines (L. R.): ***Fragmens d un voyage dans les régences de Tunis et d Alger fait de 1983 à 1786***, publies par, M. Dureau de la Malle, T2, Paris 1838.
- DUCHESNE (E.-A.): ***De la Prostitution dans la ville d'Alger, Depuis la conquête***, J.-B. Baillière, Libraire de l'Académie impériale de Médcine, et Garnier frères, Libraires, Paris, 1853.
- Duval (J.): ***Réflexions sur la politique de l'empereur en Algérie***, Paris, 1866.
- Esquer (G.): ***Correspondance du Duc Rovigo, commandant en chef, le corps d'occupation d'Afrique(1831-1833)***, T 02, Jourdan, Alger, 1920.
- Esterhazy (W.): ***De la domination Turque dans L'ancienne Régence d'Alger***, Librairie de Charles Gasslin, Paris, 1840.
- ESTERHAZY (W.): ***Notice sur Le Maghzen d'Oran***, Oran, 1849.
- D'ESTRY (S.): ***Histoire d'Alger depuis les temps les plus reculés jusqu'à nos jours***, Admame et Cie, éd. Tours, 1845.
- FEDERMANN (H.) et AUCAPITAINE (H.): «***Notice sur l'histoire et l'administration du Beylek du Titteri***», in, R.A, N° 9, Alger, 1865.
- Flandin: ***Prise de possession du trésor d'Alger***, Paris, 1834.
- Galibert (de H. D.): ***Histoire d'Alger ancienne et moderne***, Paris, 1844.
- Genty de Bessy (M, P.): ***De L'établissement des France dans la Régence d'Alger,*** 2e ed, 2T, Librairie Ed. Firman Didot frères, Paris, 1839.
- GORGUOS (M.): «***Notice sur le Bey d'Oran, Mohammed El Kebir***», in, R.A, N° 1, Alger, 1856-57.
- Giraud (H.): ***"Trente mois de ministère spécial"***, in, Revue contemporaine, Paris, janvier 1861.
- Gouvernement général de l'Algérie: ***Projet de décret sur l'impôt Arabe Rapport fait à Paris présenté au Ministre de la guerre par le général de division; Comte Randon***, imp. Du gouvernement, Alger, 1852.
- Haedo (Fray Diego de): ***Histoire des rois d'Alger***, traduit et annotée par H. D. De Grammont, Alger, 1881.

- Haedo (Fray Diego de): «***Topographie et Histoire générale d’Alger***», Trad. de l’Espagnol, par A. Berbrugger et Monnereau, in, R.A, N° 15, Alger, 1871.
- Hamet (I.): ***Le gouvernement Marocain et la conquête d’Alger***, Présente par, Ali Tablite, Thala. Ed, et Les éditions Chihab, Alger, S.d.
- Jacquot (le Docteur Félix): ***Expédition du Général Cavaignac dans le Sahra Algérien en Avril et Mai 1847 relation du voyage, exploration scientifique, Souvenirs***, Impression, etc, Gide et J. Baudry, Libraires-Éd, Paris, 1849.
- Juchereau (D. S. D.): ***Considérations statistiques, militaires et politiques sur la régence d'Alger***, Delanay Lib, Paris, 1831.
- JULIENNE (M.): «***Les RIR’A de la subdivision de Miliana***», in, R.A, N° 1, Alger, 1856.
- LACROIX (P. DE): «***Description abrégée de la ville d’Alger 1695***», présenté par M. EMERIT, in, Annales de l’institut d’études orientales, TXI, Alger 1956.
- Lapène (E.M.): ***Tableau historique moral et politique sur les kabyles***, Metz 1846.
- Lebon: ***Recueil des arrêts du conseil d'Etat***, 13 août 1863, 1901.
- Levert (M.): ***Session du Conseil général d'Alger***, Alger, 1860.
- Mangay (Ch.): «***Notes sur la propriété d’Alger avant L’occupation Française***.», in, M.A, n° 265, 19 déc. 1836.
- ***Mémoire sur Alger 1809***,Pub. Par G.Esquer, Lib.Champion 2ème éd.Paris 1927.
- Mercier-Lacombe: ***Etat actuel de l'Algérie (par ordre du Maréchal Pelissier)***, Paris, 1864.
- Ministère la guerre: «***Commerce et industrie avant la conquête***.», in, T.S.E.F., Imp. Royale, Paris, 1838, p: 320, Lagiouque, Paris, 1830.
- Ministère de la guerre:«***Des Impôts et Revenus de la Régence.***», in T.S.E.F, Paris, 1838.
- Ministère de la guerre: «***Des Finances et de leur administration sous le gouvernement Turc***.» in, T.S.E.F, T 1838.
- Ministère de la guerre: «***Gouvernement de la Régence d’Alger sous les Deys.***», in, T. S. E. F., T 1838, Paris.
- Nettement (A. M.): ***Histoire de la conquête d’Alger, écrite sur document inédits et authentiques***, Librairie, Jacques Lecofre, Paris-Lyon, 1867.
- Pellissier de Reynaud (E.): ***Annales Algériennes***, T3, **ANSELIN et GAULTIER- LAGUIONIE**, Paris, 1839.
- Pellissier de Reynaud (E.): ***Annales algériennes,*** 3T, Paris, 1854.
- Perrol (A. M.): ***Alger. Esquisse topographique et historique du Royaume et de la ville***, 3 ed. Imp. de Goultier la Guioque, Paris, 1830.
- Picard (P. Ernest): ***La Monnaie et le crédit en Algérie depuis 1830***, Typographie Juls Carbonel, Alger, 1930.
- Randon: ***Rapport adressé à M. le président de la république par le ministre de la guerre sur les opérations militaires qui ont eu lieu en Algérie au printemps 1851***, imp. Nationale, Paris 1851.
- Renaudot (M.): ***Alger, Tableau du Royaume de la ville d’Alger et de ses environs***, Librairie universelle de P. Mongie Aine, Paris, 1830.
- ROCHES (LÉON): ***Dix ans à travers l’Islam 1834 - 1844***, Nouvelle Éd., Préface et épilogue par E. Carraby, Librairie Académique Didier, Paris, 1884.

- Rosseau (A.): «***Chronique de Beylik d’Oran.***», in, M.A., N° 1395-1398, Alger, 1855.
- Rozet (M.): ***Voyage dans la régence d’Alger,ou description du pays occupé par l’armée française en Afrique***, T3, imp. de Madame Huzard, Paris, 1833.
- RUFE (P.): ***Domination Espagnole à Oran sous le gouvernement du Comte d’Alcaudete, 1534-1558***, éd. Mimouni, Alger, S.d.
- Saint-Félix (René de): ***Le Voyage de S. M. l'Empereur Napoléon III en Algérie et la Régence de S.M. l'impératrice; Mai-Juin 1865***, Rédigé d'après les documents officiels précédé d'une Notice. de L’Anglais par J. Mac Carthy, Paris, 1830.
- Shaw (Dr): ***Voyage dans la régence d'Alger***, trad ***sur la propriété arabe,*** Paris, 1863.
- ***Statistiques et documents au Sénatus consulte*** historique et suivi de biographie, Grande librairie Napoléonienne, Paris, 1865.
- Tacherifat***; Recueil de notes historiques sur l’administration de l’ancien Régence d’Alger***, publie par, A. Devoulx, Imp. Du gouvernement, Alger 1852.
- Tassy (Laugier de): ***Histoire du royaume d’Alger avec l’état présent de son gouvernement, et ses forces de terre et de mer, de ses revenus, police, justice, politique, et commerce***, préface, Noël Laveau, André Nousché, Ed. Loysel, Paris, 1992.
- Thédenat: «***Mémoires***, ***ou, les aventures de Thédenat, esclave d’un Bey d’Afrique (18e siècle)***», publié par, M. Emerit, in, R.A., N° 92, Alger, 1948.
- Tocqueville (A. de): ***Travail sur l'Algérie "octobre 1841***, Paris, 1841.
- Tocqueville (A. de): ***Intervention dans le débat sur les crédits extraordinaires de 1846.***
- Tocqueville (A. de): ***Rapport sur le projet de loi relatif aux crédits extraordinaires demandés pour l'Algérie***, Paris, 1847.
- Tocqueville (Alexis de): ***Voyage en Angleterre, Irlande, Suisse et Algérie***, Texte établi et annoté par, J.- P. Mayer et André Jardin , T 05, Vol 02 , 3eme éd, Gallimard, Paris, 1952.
- Tocqueville (Alexis de): ***De la colonie en Algérie***, Présentation de Tzvetan Tadorov, Ed. Coplexe, Bruxelles, 1988.
- Urbain (I.): «***Notice sur l’ancienne province de Tetterie***.», in, T. S. E. F., T (1843-44), Paris, 1845.
- Valléjo (J.): « ***Contribution à l’histoire du vieil Oran*** », traduit et annoté par, J. Cazenave, in, R.A., N° 66, Alger, 1925.
- Valléjo (J.): «Contribution du vieil Oran», trad. Par Commandant Pellecat, in, B. S. G. O, Oran, 1926.
- Vallière (C, Ph.): ***l’Algérie en 1781***, pub. Par, Lucien Chaillou, Imp. Nouvelle, Toulon, 1974.
- Venture de Paradis (J, M.)*:* ***Tunis et Alger au 18e siècle***, mémoire et observation, rassemblés et pressentis par Joseph Cuoq,Ed.Sindbad, Paris 1983.
- Voisin (George): ***l'Algérie pour les Algérien***, Michel Lévy Frère, Libraires Editeur, Paris, 1861.

- WARNIER (D[r] A.): ***L'ALGERIE DEVANT L'EMPEREUR Pour faire suite à L'Algérie devant le Sénat et à l'Algérie devant l'Opinion publique***, Challamel Ainé, Libraire-Édlteur, PARIS, 1865.
- Yver (Georges): ***Correspondance du capitaine Daumas, consul à Mascara (1837-1839)***, collection de documents inédits sur l'histoire de l'Algérie après 1830, II Série-documents divers, Gouvernement général de l'Algérie, Typograohie Adolphe Jourdan, Alger, 1912.

IV – المراجع المطبوعة باللغة العربية:

- إتيين (برونو): **عبد القادر الجزائري**، ترجمة المهندس ميشيل خوري، دار الفارابي، 2001.
- الأزهري (محمد البشير ظافر): **كتاب اليواقيت الثمينة في أعيان مذهب عالم المدينة**، ج1، مطبعة الملاجئ العباسية، القاهرة،1907.
- أباظة (فاروق عثمان): **آثار تحول التجارة العالمية إلى رأس الرجاء الصالح على مصر وعلى البحر المتوسط أثناء القرن 16م**، دار المعارف، مصر، 1987.
- أجيرون (شارل روبير): **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ترجمة عيسى عصفور منشورات عويدات، بيروت باريس، 1982.
- أحمد موسى (عز الدين): **النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي القرن السادس الهجري**، ط1، دار الشروق، بيروت، 1983.
- اروين (و.): **العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة (1776–1816)**، ترجمة، إسماعيل العربي، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1978.
- اسبنسر (وليم): **الجزائر في عهد رياس البحر**، تعريب وتعليق، عبد القادر زبادية، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1980.
- الأشرف (مصطفى): **الجزائر الأمة والمجتمع**، تر حنفي بن عيسى، م. و. ك، الجزائر، 1983.
- ابن أشنهو (عبد اللطيف): **تكوين التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر من (1830–1962)**، ترجمة مجموعة من الأساتذة، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1979
- أكنسوس (أبو عبد الله محمد بن أحمد): **الجيش العرمرم الخماسي في دولة أولاد مولانا علي السجلماسي**، ط.ح، 02ج، فاس، 1336هـ.
- إلتر (عزيز سامح): **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة محمود على عامر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت 1989.
- أمزيان (عبد المجيد): **النّظريات الاقتصادية عند ابن خلدون وأسسها في الفكر الإسلامي والواقع الاجتماعي**، ط1، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1981.
- أوغلي (أكمل الدين إحسان): **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، نقله إلى العربية: صالح سعداوي، منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون الثقافة الإسلامية باستانبول، سلسلة الدولة العثمانية تاريخ وحضارة: 3، 02ج في مجلد، استانبول، 1999.
- باموك (شوكت): **التاريخ المالي للدولة العثمانية**، تعريب عبد اللطيف الحارس، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2005.
- برنشفيك (روبار): **تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15م**، ترجمة حمادي الساحلي، ط01، 02ج، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988.
- بروفنسال (ليفي): **مؤرخو الشرفاء محاولة في الأدب التاريخي والتراجمي في المغرب الأقصى بين القرنين 16 و19م**، إيميل لاروس، باريس، 1922.
- بروكلمان (كارل): **تاريخ الشعوب الإسلامية**، ترجمة أمين فارس ومنير بعلبكي، ط4، دار العلم للملايين، بيروت 1965.
- بلحميسي (مولاي): **الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني**، ط: 2، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1981.

- ابن بكار (بلهاشمي): **كتاب حاشية النزهة على منظومة نسمات رياح الجنة في فضائل أهل البيت وأولياء الله وأذكـار الكتاب والسنة**، منشور ضمن مجموع، مطبعة ابن خلدون، تلمسان، 1961.
- بورقية (رحمة): **الدولة والسلطة والمجتمع: دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب**، دار الطليعة، بيروت، 1991.
- بوعزيز (يحي): **الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري**، ط 2، مطابع الفكر، دمشق، 1964.
- ــــــــــ: **وهران**، منشورات وزارة الثقافة والسياحة، م.و.ف.م، الجزائر، 1985.
- ــــــــــ : **المراسلات الجزائرية الإسبانية في أرشيف التاريخ الوطني لمدريد (1780-1798)**،د.م.ج، الجزائر 1993.
- ــــــــــ: **أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة**، ط: 1، ج: 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1995.
- ــــــــــ: **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، د. م. ج، 1999
- التجاني (محمد الحافظ): **مقدمة الإفادة الأحمدية لمريد السعادة الأبدية**: القاهرة، 1971.
- التجاني (محمد الشافعي الطنطاوي): **الفتح الرباني فيما يحتاج إليه المريد التيجاني، ويليه ثلاث رسائل**، المكتبة الثقافيـة، بيروت، د.ت.
- التميمي (عبد الجليل): **بحوث ووثائق في التاريخ المغربي (1816-1871)**، ط 1، الدار التونسية للنشر، تونس، 1972.
- التميمي (عبد الجليل): **موجز الدفاتر العربية والتركية بالجزائر**، مطبعة الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس، 1983.
- الجابري (محمد عابد):**فكر ابن خلدون:العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**،ط6، بيروت 1994.
- الجمل (يحي): **الأنظمة السياسية المعاصرة**، دار النهضة العربية للنشر، بيروت، 1969.
- جوليان (شارل أندري): **تاريخ إفريقيا الشمالية، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى، من الفتح الإسلامي إلى سنة 1830م**، تعريب محمد مزالي، والبشير بن سلامة، ط: 2، ج: 2، الدار التونسية للنشر، تونس، 1985.
- الجيلالي (عبد الرحمن بن محمد): **تاريخ المدن الثلاث، الجزائر، المدية، مليانة**، ط 02، مطبعة صاري بدر الدين وأبنائـه، الأبيار، الجزائر، 1972م
- الجيلالي (عبد الرحمن بن محمد): **تاريخ الجزائر العام**، د. م. ج، ج3، الجزائر، 1982.
- حرب (أديب): **التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري**، ش.و.ن.ت، 2ج، الجزائر، 1983.
- حركات (إبراهيم): **التيارات السياسية والفكرية بالمغرب خلال قرنين ونصف قبل الحماية**، ط01، مطبعة الدار البيضاء، الدار البيضاء، 1985.
- الحسني (الأميرة بديعة الجزائري): **ردود وتعليقات على كتاب حياة الأمير عبد القادر لشارل هنري تشرشل**، ترجمة أبو القاسم سعد الله، ط: 1، المطبعة العلمية، دمشق، 2001.
- الحفناوي (محمد): **تعريف الخلف برجال السلف**، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت، 1985.
- الحفناوي (أبو القاسم محمد): **تعريف الخلف برجال السلف**، تقديم محمد رؤوف القاسمي الحـسني، 2ج، م. و. ف. م، الجزائر، 2007.
- حقي (إحسان): **الجزائر العربية أرض الكفاح المجيد**، منشورات المكتب التجاري، ط 1، بيروت، 1961.
- حقي (ممدوح): **ديوان الأمير عبد القادر الجزائري**، دار اليقظة العربية، بيروت، 1965.
- ابن حموش (مصطفى أحمد): **فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثمـاني الجزائـري (965هـــ/ 1549م- 1246هــ/ 1830م) من واقع الأوامر السلطانية وعقود المحاكم الشرعية**، ط01، دار البحوث للدراسات الإسـلامية وإحياء التراث، سلسلة الدراسات الفقهية (05)، دبي، 2000م.

- خرفي (صالح): **الجزائر والأصالة الثورية**، ش. و. ن. ت، الجزائر، د.ت.
- خليفة (عصام كمال): **الضرائب العثمانية في القرن السادس عشر**، بيروت، د.ت.
- زمام (نور الدين): **السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962–1998**، دار الكتاب العربي، دمشق 2002.
- زيادة (خالد): **اكتشاف التقدم الأوربي، دراسة في المؤثرات الأوربية على العثمانيين في القرن الثامن عشر**، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، 1981.
- ابن زيدان (عبد الرحمان): **إتحاف أعلام الناس بجمال حاضرة مكناس**، ط2، ج5، مطابع إديال، الدار البيضاء، 1990.
- الزين (سميح عاطف): **الصوفية في نظر الإسلام**، ط 3، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1985.
- ستودارد (لوثروب): **حاضر العالم الإسلامي**، نقله إلى العربية حجاج نويهض، ط4، دار الفكر، بيروت، 1973.
- سعد الله (أبو القاسم): **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، بداية الاحتلال**، ط: 3، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1982.
- ــــــــــــــ: **تجارب في الأدب والرحلة**، م.و.ك، الجزائر، 1983.
- ــــــــــــــ: **تاريخ الجزائر الثقافي، من القرن العاشر إلى الرابع عشر هجـــري 16-20م**، 2ج، ط2، م.و.ك، الجزائر، 1985.
- ــــــــــــــ: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ط: 4، ج: 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992م.
- سعيدوني (ناصر الدين) والبوعبدلي (المهدي): **الجزائر في التاريخ العهد العثماني**، ج 4، م. و. ك، الجزائر، 1984.
- سعيدوني (ناصر الدين): **دراسات في الملكية العقارية**، م. و. ك، الجزائر، 1984.
- ــــــــــــــ: **النظام المالي للجزائر خلال العهد العثماني**، م .و. ك، الجزائر، 1986.
- ــــــــــــــ: **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر المعاصرة**، م. و. ك، 2ج،الجزائر، 1988.
- ــــــــــــــ: **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهـــد العثمـــاني** ، ط: 1، دار الغـــرب الإسلامي، بيروت، 2000م.
- ــــــــــــــ:**عصر الأمير عبد القادر**،مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري،الكويت 2000.
- ــــــــــــــ: **دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية –الفترة الحديثة–** ط1، دار الغرب الإســـلامي، بيروت، 2001.
- سكيرج (أحمد بن الحاج العياشي): **كشف الحجاب عمن تلاقي مع التيجاني من الأصحاب**، ط.ح ، فاس، 1325هـــ.
- سكيرج (أحمد): **تنبيه الإخوان على أنّ الطريقة التيجانية لا يلقنها إلا من إذن صحيح طول الزمان ولا يصح تلقينـــها ممن يلقن غيرها من الطرق**، مطبعة النهضة، تونس، 1921.
- شحاتة (إبراهيم حسن): **أطوار العلاقات المغربية العثمانية، قراءة في تاريخ المغرب عبر خمسة قرون (1510– 1947)**، مطبعة التقدم، الإسكندرية، 1981.
- شريط (عبد الله) والميلي (محمد): **الجزائر في مرآة التاريخ**، ط1، مكتبة البعث، الجزائر، 1965.
- شريط (عبد الله): **نصوص مختارة من فلسفة ابن خلدون**، ش.و.ن.ت، و، م.و.ك، الجزائر، 1984.
- شريط (عبد الله) والميلي (محمد مبارك): **مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماعي**، ط2، م.و.ك. و م.و.ف.م، الجزائر، 1985.
- شغيب (محمد بن علي): **أم الحواضر في الماضي والحاضر تاريخ قسنطينة**، مطبعة البعث، قسنطينة، 1980.
- شلوصر (فندلين): **قسنطينة أيام أحمد باي [1832–1837]** ترجمة وتعليق أبو العيد دودو،ش.و.ن.ت، الجزائر، د.ت.
- ابن أبي شنب (محمد): **التقويم الجزائري**، تونس، 1231هـــ/ 1913م.

- ابن الشيخ (التلي): **دور الشعر الشعبي في الثورة (1830-1945)**، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1983.

- الصلابي (علي محمد محمد علي محمد محمد): **الدولة العثمانية، عوامل النهوض وأسباب السقوط**، دار الفجر للتراث، القاهرة، 2004.

- طلاس (مصطفى): **فارس الصحراء الأمير عبد القادر**، طلاس للدراسات والترجمة والشر، ط 2، 1984.

- العربي (إسماعيل): **المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر**، ط: 2، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1982.

- ــــــــــــــ : **العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر**، ش و ن ت، الجزائر، 1982.

- ــــــــــــــ : **أعلام السياسة والحرب، الأمير عبد القادر الجزائري مؤسس دولة وقائد جيش**، مديرية الدراسات وإحياء التراث، الجزائر، 1984.

- العشاب (عبد الصمد): **القطب الرباني مولاي عبد السلام ابن مشيش**، الجمعية المغربية للتضامن الإسلامي، د.ت.

- عميراوي (حميدة): **جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري**، دار البعث، الجزائر 1984.

- غطاس (عائشة): **الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830، مقاربة اجتماعية – اقتصادية**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2007.

- العروي (عبد الله): **تاريخ المغرب من الغزو الإيبيري إلى التحرير**، 3ج، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1999.

- عزوزي (إدريس إدريس): **الشيخ أحمد زروق آراؤه الإصلاحية**، تحقيق ودراسة لكتابه عدة المريد الصادق، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المملكة المغربية ، 1998.

- العلوي (محمد الطيب): **مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954**،ط1،دار البعث، الجزائر 1985.

- العمر (فؤاد عبد الله): **مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي** وتطوره، نشر البنك الإسلامي للتنمية والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سلسلة بحوث رقم: 62، الرياض، 2003.

- العوامر (إبراهيم بن محمد الساسي): **الصروف في تاريخ الصحراء وسوف**، تعليق، الجيلاني بن إبراهيم العوامر، الدار التونسية للنشر، و، ش. و.ن. ت، تونس – الجزائر، 1977.

- فارس (محمد خير): **تاريخ المغرب الحديث**، المطبعة الجديدة، دمشق، 81-1982.

- فركوس (صالح): **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق.م-1962م)**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

- فلتري (لوسات): **المغرب العربي قبل احتلال الجزائر(1790-1830)**، ترجمة حمادي الساحلي، مطابع الوحدة، مجموعة سراس، تونس، 1994.

- فهمي (عبد الرحمن): **النقود العربية ماضيها وحاضرها**، سلسلة المكتبة الثقافية، 103، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، 1964

- ابن قربة (صالح): **المسكوكات المغربية من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة بني حماد**، م.و.ك، الجزائر، 1986.

- القيرواني (ابن أبي زيد): **الرسالة، وبهامشها الشرح المسمى تقريب المعاني لعبد المجيد الشر نوبي**، ط 4، بدون دار طبع، ولا مكان الطبع، 1323هـ.

- الصغير (عبد المجيد):**إشكالية إصلاح الفكر الصوفي في القرنين 18 و19**،ط1،منشورات دار الآفاق الجديدة،الرباط 1988.

- ضومط (أنطون): **الإقطاع العثماني خلال القرن 16م بين الحداثة والتقليد، سلسلة تاريخية**، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت، 2002.

- القرضاوي (يوسف): **فقه الزكاة؛ دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة**، ط25، 02ج، مكتبة وهبة، القاهرة، 2006.
- قسوم (عبد الرزاق): **عبد الرحمن الثعالبي والتصوف**، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1978.
- قفلجملي (حكمت): **التاريخ العثماني؛ رؤية ماديّة**، تعريب فاضل لقمان، دار الجيل، دون مكان نشر، ولا سنة النشر.
- القطان (مناع): **تاريخ التشريع الإسلامي**، ط 4، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988.
- قنان (جمال): **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث(1500-1830)**، المؤسسة الوطنية للطباعة، الجزائر، 1987م.
- قيرة (إسماعيل) وغربي (علي) ودليو (فضيل)، وفيلالي (صالح): **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.
- كاتبي (غيداء): **الخراج منذ الفتح الإسلامي في العصور الوسطى**، مراجعة ياسر زغيب، رسالة دكتوراه صادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1994م.
- الكبي (سعد الدين محمد):**المعاملات المالية المعاصرة في ضوء الإسلام**،ط1،المكتب الإسلامي،بيروت-دمشق-عمان 2002.
- الكثيري (مصطفى): **النظام الجبائي والتنمية الاقتصادية في المغرب**، ترجمة المؤلف وآخرون، مطابع الدستور التجارية، عمان، الأردن، 1985.
- لاكوست (إيف) وآخرون: **الجزائر بين الماضي والحاضر**، تعريب رابح اسطمبولي وآخرون، د.م.ج، و، م.و.ف.م، الجزائر، 1984.
- لطفي (عيسى): **مغرب المتصوفة؛ الانعكاسات السياسية والحراك الاجتماعي من القرن 10 إلى القرن 17م، رسالة دكتوراه دولة**، نشر المركز الجامعي للنشر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 2005.
- لغزيوي (علي): **أدب السياسة والحرب في الأندلس (من الفتح الإسلامي إلى نهاية القرن الرابع الهجري)**، مكتبة المعارف، الرباط، 1987.
- المدني (أحمد توفيق): **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، الاتحاد العربي للطباعة والنشر، القاهرة.
- __________: **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا**، ط 3، م.و.ط، الجزائر، 1984. وكذلك، ط: 03، م.و.ك، و، م.و.ف.م، الجزائر، 1985.
- مراد (محمد حلمي): **ميزانية الدولة**، طبع نهضة مصر، القاهرة، 1955.
- مرسنيه (رولان) ولايروس (أرنست): **تاريخ الحضارات العام**، إشراف، موريس كروزيه، ترجمة يوسف أسعد، وفريد داغر، ط: 3، ج: 5، منشورات عويدات، بيروت-باريس، 1994.
- مناصرية (يوسف): **مهمة ليون روش في الجزائر والمغرب (1832-1847)**، م.و.ك، الجزائر، 1990.
- مهدي (محمود أحمد): **نظام الوقف في التطبيق المعاصر (نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات الإسلامية)**، البنك الإسلامي للتنمية-المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،الأمانة العامة للأوقاف-الكويت، مكتبة الملك فهد للنشر، جدة، 1423.
- مؤنس (حسين): **تاريخ المغرب وحضارته من قبيل الفتح الإسلامي إلى الغزو الفرنسي**، مجلد 2، ج 3، العصر الحديث للنشر والتوزيع، بيروت، 1992م.
- الناصري (أبو العباس أحمد): **الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، تحقيق وتعليق جعفر ومحمد الناصري، ج08 و09، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1956.
- النجار (عامر): **الطرق الصوفية في مصر**، ط 3، دار المعارف، مصر، 1986.
- نويصر (مصطفى): **الذكرى المئوية لوفاة الأمير عبد القادر**، وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر، 1984.

- الوزير (محمد السيد): **الأمير عبد القادر الجزائري، ثقافته وأثرها في أدبه**، مكتبة الملك فيصل الإسلامية، مصر، 1984.

- هويدي (يحي): **تاريخ فلسفة الإسلام في القارة الإفريقية**، ج1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1966.

V- المراجع باللغة الأجنبية:

- Addi (L.): ***De L'Algérie pré-Coloniale à L'Algérie Coloniale***, E.N.L, Alger, 1985.
- Agéron (Ch. R.): ***Les Algériens Musulmans et la France, T: 1, (1871-1891)***, T 2 (1891-1919), P.U.F, Paris, 1968
- Bazille (C.): ***Les indigènes algériens et l'impôt arabe***, in, Revue générale d'administration, 1882.
- Beaulieu (P. Leroy): ***L'Algérie et la Tunisie***, Paris, 1897.
- Ben Achenhou (A.): ***L'Etat algérien en 1830, ses institution sous l'émir Abd el Kader***, Imp. E.P.A, Alger, S.d.
- Ben Achenhou (A.): ***Connaissance du Maghreb,*** Ed. de L'ANP .Alger 1971.
- Bequet (Léon) et Simon Mercel (): ***L'Algérie, gouvernement, administration, législation***, T 1, Paris, 1883.
- BERNARD (A.): ***L'évolution du nomadisme en Algérie***, Lib. E. Jourdain, Alger, 1906.
- Bernard (P.): ***Les anciens impôts de l'Afrique du nord***, préface de M. Auguste Terrier, Éd. des Tablettes, Paris, 1925.
- Berque (J.):***L'intérieur du Maghreb 15e-19e siècle***,éd. Gallimard, Poitiers 1978.
- Bloch (Marc): ***Esquisse d'une histoire monétaire de l'Europe***, Libraire Armand Colin, Paris, 1954.
- Bodin (M.): «***Note sur l'origine du nom de "Mogataze."***», in, B.S.G.O, T 34, Oran, 1923.
- BONNAFONT (Le Docteur): ***Douze ans en Algérie; 1830 à 1842***, E. Dentu, Editeur, Libraire de la société des gens de lettres, Paris, 1880.
- Bontems (C.): ***Manuel des institutions algériennes de la domination Turque à l'indépendance, T01, (la domination Turque et le régime militaire 1518-1870)***, éd. Cujas, Paris, 1976.
- Bonzem (Lucien): ***Du régime fiscal en Algérie ses conséquences sur la situation et le développement économique de cette colonie***, Paris, 1900.
- Bouchenaki (Mounir): ***La Monnaie de l'Emir Abd-El-Kader***, Publication de la B.N, S.N.E.D, Alger, 1976.
- Boudia (Merad Abdelhamed): ***La formation Algérienne pre-coloniale essai d'analyse théorique***, O.P.U, Alger, 1981
- Boukhobza (M'hamed): ***L'agro- Pastoralisme traditionnel en Algérie***, O.P.U, Alger, 1982.
- BOURDE (PAUL): ***À travers l'Algérie; Souvenir de l'excursion parlementaire, (Sept-Oct 1879)***, G. Charpontier, Éd, Paris, 1880.
- Bourouba (Rachid): ***IBN TOUMART***, Alger: 1982.
- Boyer (Pierre): ***l'évolution de l'Algérie médiane (ancien département d'Alger) de 1830 à 1956***, A. Maisoneuve, Alger-Paris, 1960.
- Boyer (P.): ***La vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention française***, Hachette, Paris, 1963.

- Braudel (F.) : ***Civilisation matérielle; économie et capitalisme : Le Temps du monde,*** 3T, Armand Colin, Paris, 1979.
- Brémon (Général): ***Berbères et Arabes,*** Ed. Payot, Paris, 1950.
- Burdeau (A.): ***L'Algérie en 1892, Rapport et discours à la chambre de députés***, Paris, 1892.
- Cambon (J.): ***Le gouvernement général de l'Algérie (1891-1897)***, Paris, 1918.
- Cat (E.): ***Petite histoire de l'Algérie, Tunisie***, Maroc, T I, collection adolphe Jourdan, Alger, 1889..
- Chantraine (Philippe d'Estailleur): ***L'Emir Abdelkader; Le croyant,*** Librairie Artheme, Paris.
- Chatrieux (Emilien): ***Etude Algériennes « constitutions a l'enquête sénatoriale de 1892***, préface de M. Alfred Letellier, Paris, 1893.
- Clamageran (J.-J.): ***L'Algérie, impression de voyage***, 3e éd, Felix Alcan, Paris, 1884.
- Collot (Claude): ***Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale 1830-1962***, O.P.U, Alger, 1987.
- Cordier (E. H.): ***Napoléon III et l'Algérie***, Alger, 1937.
- Coste (Henri): ***Les impôts, Achour, Hockor dans le département de Coustantine***, A. Jourdan, Alger, 1911.
- Cour (A.): ***L'établissement des dynasties des chérifs au Maroc et leur rivalité avec les Turcs de la Régence d'Alger (1509 –1830)***, E- Leroux, Paris, 1904.
- Cruck (Eugène): ***Oran et le Témoin de son Passe***, L. Fouque, Oran, 1956.
- Danziger (Raphael): ***Abdel-Qadir and Algerians***, New York - London, 1977.
- Delpech (A.): « ***Soulèvement des Derkaoua dans la province d'Oran*** », in, R.A, T 18, Alger, 1874.
- Depont (O.) et Coppolani (X.): ***Les Confréries religieuses Musulmanes***., Jourdan Alger, 1877.
- Douel (M.): ***Un siècle de finance coloniale***, Paris, 1930.
- DOUTTÉ (EDMOND): ***NOTES SUR L'ISLAM MAGHRIBIN; MARABOUTS***, Extrait de la Revue de 1'Histoire des Religion, Tomes XL et XLI, Ernest Leroux, Éditeur, PARIS, 1900.
- Emerit (M.): ***Les Saint–Simoniens en Algérie***, E. Impert, Alger, 1941.
- Emerit (M.): ***L'Algérie a l'époque d'Abd-el-Kader.***, ed Larose, Paris, 1951.
- Emerit (Marcel): ***L'Algérie à l'époque d'Abd-El-Kader***, présentation de René Gallissot, Ed. Bouchene, Paris, 2002.
- Estoublon (R.), Lefébure (A.): ***Code de l'Algérie annoté***, Paris, 1896.
- Grammont (H. D. de): ***Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830),*** Paris, 1887.
- EUDEL (P.): ***L'orfèvrerie algérienne et tunisienne***, A. Jourdan, Alger, 1902.
- Fabre-Massias (Le Colonel Henri): ***L'Algérie; Souvenirs Militaire***, 2 e Ed, E. Plon et Cie, Imp.Ed, Paris, 1876.
- Faure-Biguet (Général. G.): ***Histoire de l'Afrique septentrionale sous la domination Musulmane***, H. Charles Lavauzelle, Paris, 1906.
- Feraud (Ch.): "***Zebouchi et Osman Bey***", in R.A, n°6, Alger, 1862.
- Féraud (Ch. L.): «***Ephémérides d'un secrétaire officiel sous la domination Turque à Alger de 1775 à 1805***», in, R. A, T 18, Alger, 1874.

- Féraud (Charles): «***Notes historiques sur la province de Constantine, Les Beni Djelleb, Sultans de Touggourt***», in R.A, N°24, Alger, 1880.
- Feraud (Ch.): ***Le Sahara de Constantine***, H. Jourdan, Alger, 1887.
- Fey (H. L.): ***Histoire d'Oran avant, pendant et après la domination espagnole,*** Adolph Perrier, Oran, 1850.
- Fisher (Sir Godfrey): ***Légende Barbaresque***, trad. et annoté par Farida Hallal, O.P.O, Alger, 1991.
- Gaffarel (Paul): ***L'Algérie, histoire, conquêtes et colonisation.***
- Gaid (M.): **L'Algérie sous les Turcs**, Ed. Mimouni, Alger, 1991.
- Ganiage (J.): ***Histoire contemporaine du Maghreb de 1830 à nos Jours,*** Ed. Fayard, Paris, 1994.
- Garrot (Henri): ***Histoire Générale de l`Algérie***, Alger, 1910.
- Germain (R.): ***La politique indigène de Bugeaud***, Paris, 1955.
- Girault (A.): ***Principes de colonisation et de législation coloniale***, Paris, 1927.
- Girault (Arthur): ***L`Algérie principes de colonisation coloniale***, 7eme. Ed, Amger, 1938.
- Goldzeiger (Annie Rey): ***Le royaume arabe "la politique Algérienne de Napoléon III (1861-1870)"***, S.N.E.D, Alger, 1977.
- Gourgeot: ***Les Sept Plaies de l'Algérie***, imp. Pierre Fontana, Alger, 1891.
- Gouvernement Général de l'Algérie: ***Etude sur les impôts arabes en Algérie***, Alger, 1879.
- Gouvernement général de l'Algérie: ***Procès verbaux: des délibération de la commission d'étude de l'impôt arabe (Rapport général et projet de décret)***, imp. Du gouvernement général, Alger, 1893.
- G. G. A: ***Notice sur les impôts arabe (1845-1890)***, 1er bureau contribution directs, rédigée par ordre de M. G. D, LAFERRIERE, imp. GALMICHE, Alger, 1899.
- Grammont (H. D. de): «***Relations entre la France et la régence d´Alger au 17e siècle***», in R.A, no 23, Alger, 1879.
- HANOTEAU et LETOURNEUX: ***La Kabylie et les coutumes Kabyles***, Imp. Nationale, Paris, 1873.
- HARMAND (JULES): ***Domination et Colonisation***, Bibliothèque de Philosophie scientifique, ERNEST FLAMMARI0N, ÉDITEUR, PARIS, 1910.
- Henni (Ahmed): ***La colonisation Agraire et le sous développement en Algérie***, S.N.E.D, Alger, 1982.
- Hervé (Michel): ***Les débuts de la Régence d'Alger de 1518 à 1566***, Imp. de France, Paris, 2005.
- Hinker (F.): ***Les Français devant l'impôt sous l'ancien régime***, Flammarion, Paris, 1971.
- Horace de vieil Castle (Comte): ***Mémoire du Comte Horace de viel Castle sur le Règne de Napoléon III (1851-1864)***, préface L. Léouzon Le Duc, Paris, 1884.
- Horrie (L.): ***Le Cadi juge musulman en Algérie***, Alger, 1935.
- Janson (G. B de): ***Contributions à L'étude des Habous publics***, thèse travail dactylographie, Alger, 1950.

- Julien (Ch. A.): ***Histoire de l'Algérie contemporaine***, ***La conquête et les débuts de la colonisation (1827-1870)***, Paris, 1964.
- Kaddache (M.): ***L'Algérie durant la période Ottomane,*** o.p.u, Alger, 2003.
- Kehl (C.): ***Oran et L'Oranie avant L occupation Française***, avertissement de L'éditeur Lacour-ollé, réimpression de l'édition de 1942, Paris, 1996.
- Larcher (E.) et Rectenwald (G.): ***Traité élémentaire de législation algérienne***, Paris, 1923.
- LAROUI (Abdalah): ***L'histoire du Maghreb, essai de synthèse***, collection Maspero, Paris, 1976.
- Lasteyrie (Ch.): ***L'inspection général des finances***, Paris, 1908.
- LAVIGNE (Georges): ***l'impôt foncier en Algérie***, Paris, 1877.
- MAHE (A.): ***Histoire de la grande Kabylie XIX-XX^{e} siècles, Anthropologie historique du lien social dans les communautés villageoises***, Ed, Bouchène, Paris, 2001.
- Mantran (Robert): ***Histoire de l'Empire Ottoman***, Fayard, Lille, 1989.
- Marcais (G.): ***La Bérbérie Musulmane et orient, in, Moyen age***, édition, montagne, Paris, 1946.
- Marouche (Lemnouar): ***Recherches sur l'Algérie à l'époque ottomane, T 01, Monnaie, Prix et Revenus (1520-1830),*** Ed. Bouchène, Paris, 2002.
- Martin (A. G. P.): ***Quatre siècle d'histoire Marocaine au Sahara de 1504 à 1902, au Maroc de 1894 a 1912, d'après archives et documents indigènes***, Imp. Nouvelle, Paris, 1923.
- Masson (P.): ***Histoire des établissements et du commerce français dans l'Afrique barbaresque (1560-1793)***, Hachette, Marseilles-Paris, 1903.
- Masson (P.): ***Le Commerce Français dans le Levant au XVIIIe Siècle***, Paris, 1911.
- Mercier (E.): ***Histoire de l'Afrique Septentrionale (Berbérie) depuis les Temps les plus reculés Jusqu'à la conquête Française (1830)***, T 03, E. Leroux, Paris, 1891.
- Mercier (Ernest): ***La Question indigène en Algérie au commencement du 20^{e} siècle***, Augustin Challamel, Editeur, Paris, 1901.
- Mercier (E.): ***Histoire de Constantine***, J. Merle, Alger, 1903.
- Ménerville (Pierre de): ***Dictionnaire de la législation algérienne***, Paris, 1867-1877.
- Moulis (R. F.): ***Le ministère de l'Algérie***, Paris, 1926.
- Mzali (Mohamed): ***Les beys de Tunis et le roi des français***, M.T.E et S.N.E.D, Alger, 1976.
- Nadir (A.): «***Les Ordres religieux et la conquête Française (1830-1851)***». In, R.A.S.J.E.P, n^{o} 04, Alger, 1972.
- Noël (Capitaine): « ***Document pour servir à l'histoire des Hamyan et de le région qu'ils occupent actuellement***», in, B.S.G.O., T35, Oran, 1915.
- Nouschi (A.): ***Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constanti-noises, de la conquête jusqu'en 1919. Essai d'histoire économique et sociale.***
- Panzac (Daniel): ***La peste dans l'empire ottoman 1700-1850***, Ed. Peters Leuven, 1985.
- Passeron (R.): ***Cours de droit algérien***, Alger, 1947.
- Patroni (F.): ***L'Emir Elhadj Abdelkader***, Alger, 1890.

- Pechot (L.): ***Histoire de l’Afrique du nord avant 1830***, Gojosso, Alger, 1914.
- Péan (Pierre): ***Main Basse sur Alger; Enquête sur un pillage juillet, 1830***, Chihab Ed, Alger, 2005.
- Picard (E.): ***La monnaie et le crédit en Algérie***, Paris, 1930.
- Piquet (V.): ***Les réformes en Algérie et le statut des indigènes***, Paris, 1919.
- Plantet (E.): ***Correspondance des Deys d'Alger avec la cour de France 1579-1833***,réédition et préface de Abdeljalil Temimi, 2T, Ed.Bouslama, Tunis 1981.
- Pouyanne (Mauris): ***Les impôts arabes en Algérie (Rapport)***, in, ***Congrès de l'Afrique du nord; 1908***, de Cépine M. H., T 1, imp. Buisine et Dessaint, Paris, 1909.
- Pouyanne (Maurice): ***Les impôts en Algérie in congrès de l'Afrique du nord (1908),*** par Cépine M.H, T1, imp. Buisine et Dessaint, Paris, 1910.
- Primaudaie (Elie de la): «***Document inédits sur l’histoire de l’occupation espagnole en Afrique (1506-1574)***», in R.A, n°19, Alger 1875.
- RANG (S.) et DENIS (F.): ***Régence d’Alger histoire des Barbarousse***, éd. Bouslama, 2T, Tunis, 1984.
- Raymond (André): ***Artisans et Commerçants au Caire au XVIIIe Siècle***, 2 Vols., Institut Français de Damas, Damascus, 1973-1974.
- Raymond (André): ***Grandes villes arabes à l’époque Ottomane***, éd. Sindbad, Paris, 1985.
- Rinn (Louis): ***Marabouts et Khouan marabouts et khouans, Études sur l'islam en Algérie***, Alger, A. Jourdan, 1884.
- Rinn (Louis): ***Le royaume d'Alger sous le dernier dey***, Présentation de A. Rebahi, Grand Alger livres éd. Alger, 2005.
- Robe (E.): ***De L’impôt Foncier en Algérie***, Bastide, Alger, 1871.
- Robe (E.): ***Rapport de la commission des finances sur la question des recettes***, Alger, 1873.
- Robe (Eugène): ***Exposé historique du régime administrative et politique des indigènes***, Alger, 1896.
- ROBIN (J. N.): ***La Grande Kabylie sous le régime turque***, présentation et notes de A. MAHE, éd. Bouchène, Paris, 1998.
- Saidouni (N.): ***l’Algérois rural à la fin de l’époque ottomane (1791-1830)***, Dar al –Gharb al Islami, Beyrouth, 2001.
- Sari (DJ.):***Les villes précoloniales de l’Algérie occidentales***,SNED,Alger 1970.
- Schefer (C.): ***La Politique coloniale de la Monarchie de juillet; l'Algérie et l'évolution de la colonisation Française***, Paris, 1928.
- Show (Thomas):***L’Algérie un siècle avant l’occupation Française***,Paris 1968.
- Shuval (Tall): ***La Ville d'Alger vers la fin du XVIIIe Siècle, Population et Cadre Urbain***, Ed. SNRS, Paris, 1998.
- Sowtayra (E.): ***La législation de l'Algérie***, T1, Paris, 1883.
- Tabet (Élie): ***Notes sur l'organisation des tribus et l'Étymologie des nom propres***; Ethnologie Arabe, Imp. De l'association ouvrière, Oran, 1882.
- Tinthoine (R.): ***Colonisation et évolution des genres de vie dans la région Ouest d’Oran de 1830 à 1885***, L. Fouque, Oran, 1947.

- Tinthoine (R.): ***L'Oranie, sa Géographie, son histoire, ses centres vitaux,*** L. Fouque, Oran 1952.
- Tombarel (A.): ***Guide général de l'Algérie***, Imp. Delavigne, Alger-Paris, 1855.
- Troussel (L. M.): ***Les Impôts Arabes en Algérie, leur suppression, leur remplacement***, Bastide, Alger, 1922.
- VALENSI (L.): ***Le Maghreb avant la prise d'Alger 1790-1830***, Flammarion, Paris 1969.
- VAYSSETTES (E.): ***Histoire de Constantine sous la domination turque de 1517-1837***, Présentation de Ourda Siari Tengour, éd. Bouchène, Paris, 2002.
- Vialatte (Paul): ***Des impôts directs en Algérie et principalement dans la province de Constantine***, Imprimerie de L. Marle, Constantine, 1879.
- Viard (P. E.): ***Le régime législatif de l'Algérie, traité élémentaire de droit public et de droit privé en Algérie***, 1re partie, Alger, 1961.
- Villacrose (A.): ***Vingt ans en Algérie ou tribulation d'un colon, racontées en 1874 par lui-même; la Colonisation en 1874, le régime militaire et l'administration civile, Mœurs, Coutumes, Institutions des Indigènes, ce qui est fait-Ce qui est faire***, Challamel Aine,Libraire-éditeur, Paris, 1875.
- Villot (Lieutenant colonel): ***Moeurs et coutumes et institutions des indigènes de l`Algérie***, 3eme éd, Alger, 1888.
- WAHL (Maurice): ***L'Algérie***, 5eme éd, Paris, 1903.
- Weissmann (Nahoum): ***Les Janissaires, Etude de L'organisation militaire des ottomans***, Thèse pour le doctorat de l'université, Faculté des lettres,Paris, 1938.
- Yacono (X.): ***Les bureaux arabe et évolution du genres de vie indigènes dans l'ouest du tell Algérien (Dahra, Chelif, Ouarsenis, Sersou)***, T 01, éd, Larose, Paris, 1953.
- Yacono (Xavier): ***Histoire de l'Algérie de la fin de la Régence turque à l'insurrection de 1956***, Ed. de l'Atlanthrop, France, 1993.

VI– المقالات والدراسات باللغة العربية:

- أرجو (محمد): "**دور يهود الجنوب المغربي في تجارة القوافل الصحراوية**"، مجلة الاجتهاد، ع 34-35، السنة 9، دار الاجتهاد، بيروت، 1997م.
- بوروبية (رشيد): "**الحصون والمؤسسات العسكرية المنشأة من لدن الأمير عبد القادر**"، في، مجلة التاريخ، الذكرى، المئوية لوفاة الأمير، الجزائر، 1988.
- البوعبدلي (المهدي): "**وثائق أصلية تلقي أضواء على حياة الأمير عبد القادر**"، مجلة الثقافة، ع 75، الجزائر جوان 1983.
- التميمي (عبد الجليل): "**أول رسالة من أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان سليم الأول سنة 1519**"، في المجلة التاريخية المغربية، العدد 8، زغوان، 1976.
- حسن (محمد): "**الريف المغربي في أواخر العصر الوسيط**"، الملتقي المغاربي الثاني حول تطوير الريف المغاربي، ع1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983م.
- حليمي (عبد القادر): «**القروض والنقود في مدينة الجزائر أثناء العهد "التركي"**»، في، الأصالة، ع7، الجزائر، 1972.
- ابن خروف (عمار): "**العلاقات الخارجية للجزائر في العهد العثماني سياسيا واقتصاديا وثقافيا**،" عرض بحث قُدم في ندوة المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر يوم الثلاثاء 28 ماي 2002م.

- ــــــــــــــــ: "**العلاقات السياسية بين الجزائر وتونس**"، في مجلة، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 2، الجزائر، 2002.
- ــــــــــــــــ: "**مداخلة عن إمارة بني عباس في جنوب بجاية**"، في فرقة التاريخ السياسي والدبلوماسي."، في، ملتقى مخبر البناء التاريخي، يوم 06 جوان 2002م بمعهد علم الاجتماع؛ الجزائر.
- الخمليشي (عبد العزيز): "**زاوية تمجروت والمخزن (1642-1914)**"، منشور في كتاب: الرباطات والزوايا في تاريخ المغرب؛ دراسات تاريخية مهداة للأستاذ إبراهيم حركات، إنجاز الجمعية المغربية للبحث العلمي، منشورات كلية الآداب سلسلة ندوات ومناظرات 69، الرباط، د.ت.
- الساحلي (خليل):"**سنو الازدلاف أو أزمات الإمبراطورية العثمانية المالية**"،في المجلة التاريخية المغاربية،ع/12،تونس 1978.
- سعد الله (أبو القاسم): "**رسائل أحمد بن قاسم البوني والداي محمد بكداش**": في، مجلة الثقافة، عدد 51، الجزائر، 1979.
- سعد الله (أبو القاسم): "**دفتر محكمة المدية أواخر العهد التركي 1255هـ/ 1839م**"، في مجلة الثقافة، الجزائر، 1984.
- سعيدوني (ناصر الدين): "**الكتابات التاريخية حول الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر**"، مجلة الثقافة، ع 45-197، الجزائر.
- ــــــــــــــــ : "**النظام الضريبي لدولة الأمير عبد القادر**"، مجلة الثقافة، عدد خاص بمناسبة الذكرى المئوية لوفاة الأمير عبد القادر، العدد 75، الجزائر، 1983.
- العربي (إسماعيل): «**حكومة الأمير عبد القادر وإدارتها**»، في، مجلة الثقافة، ع: 75، الجزائر، 1983.
- عزيزي (محمد الحبيب): "**محلة الشتاء والصيف**"، في، الكراسات التونسية، ع/ 172، تونس، 1996.
- العقاد (صلاح): "**الأحوال الاجتماعية والنظم الإدارية في الجزائر قبيل الغزو الفرنسي**"، في، المجلة التاريخية المصرية، المجلد10، القاهرة، 1964.
- موساوي (فلة القشاعي): **وباء الطاعون في الجزائر العثمانية، دوراته وسلم حدته وطرق انتقاله**، مجلة دراسات إنسانية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، عدد 1 سنة، 2001.
- نايت بلقاسم (مولود قاسم): "**الأمير عبد القادر والخلافة العثمانية**"، مجلة الثقافة، عدد خاص، 1983.
- المبشر (جريدة) 30 جانفي 1848.

VII- المقالات باللغة الأجنبية:

- Anonyme: «***Algérie, lois, Moeurs et habitudes des indigènes***.», in, Akhbar., n° 79, 29 Juillet 1840
- Arnoud (L.):«***Histoire de L'Ouali sidi Ahmed et-Tijani***»,in,R.A,n5,Alger 1861.
- Arnoud (L.): «***Histoire des Oulad Naïl suite à celle des Sahari***», in, R.A, N° 16, Alger, 1872.
- Arnaud (L.): «***Voyage extraordinaire et nouvelles agréables, par Mohammed Abou Ras en Nasiri***», in, R.A, T: 26, Alger, 1882.
- Arnaud (S.): "***Siège d'Ain Mahdi***", in, R. A, Alger, 1864.
- D'Aubignox: « ***Alger***», in, Revue de Paris, T 23, Paris, 1831.
- Aucapitaine: «***Colonies noires en Kabylie*** », in, R.A, N° 4, Alger, 1859-60.
- Berbrugger (A.): ***un mémoire sur la peste en Algérie depuis 1552, jusqu'au 1819***, In, exploration scientifique de l'Algérie, Paris imp Royale TII 1847.
- Berque (A.): «***Esquisse d'une histoire de la seigneurie Algérienne.***», in, R.M, T07, Paris, 1949.

- Bodin (M.): «***Itinéraire hist8orique et légendaire de Mostaganem et de sa région***.», in, B.S.G.O, T: 54, Oran, 1933.
- BOUBAKER (Said): "***La Peste dans les pays du Maghreb attitudes face au fléau et impact sur les activités commerciales 16, 18éme siècles***", In, R.H.M, 2éme année, n° 79-80, Mai, 1995.
- Boyer (P.): «***La Conquête de l'Algérie***.», in, I.A, Paris, 1957.
- Boyer (P.): «***Contribution a l'étude de la politique religieuse des Turcs dans la Régence d'Alger (XVI- XIX e siècle)***», in, R. O. M. M., n° 01, 1966.
- Boyer (P.): «***Le problème Kouloughli dans Régence d'Alger***», in, R.O.M.M, n° spécial, 1970.
- Boyer (P.): «***Historique des béni Ameur d'Oranie, de origines au Senatus Consulte*** », in, R.O.M.M., No 24, Aix-en-Provence, 1977.
- Candida (Ferrugia de): "***Monnaies algériennes du musée du Bardo***", R. T, T 45, 46, 47, N° 135, Tunis, 1941.
- Cazenave (J.): «***Pages d'histoire algérienne, une fête à Oran en 1772***. », in, A.L, n° 2, «***Alger***», 1923.
- Cazenave (J.): «***Organisation militaire d'Oran pendant l'occupation espagnole***.», in, A.A., Dec 1928.
- Cazenave (J.): «***Les gouverneurs d'Oran pendant l'occupation espagnole 1505-1792***», in R.A, T71, Alger, 1930.
- Colombe (M.): ***L'Algérie Turque***, in, I.A., Adrien Maisonneuve, Paris, 1957.
- Dakhila (J.): "***Dans la mouvance du prince : La symbolique du pouvoir itinérant au Maghreb***", in, A. E. S. C, Mi-juin, Paris, 1988.
- Déjardin (V.): « ***Les Hachem sous le gouvernement Turc***.», in, B.S.G.O., T73, 1950.
- Devoulx (A.): «***Ahd Aman, ou règlement politique et militaire.***», in, R.A, Alger, 1859-60.
- Devoulx (A.): "***Les édifices religieux de l'ancien Alger***", in, R.A, N° 7, Alger, 1863.
- Devoulx (Albert): "***La première révolte des Janissaires d'Alger***", in, R.A., n° 15, Alger, 1871.
- Devoulx (Albert): "***Quelques tempêtes à Alger***", in, R.A. T.15, 1871.
- Devoulx (A.): «***Registre des prises maritimes***», in, R.A, N° 17 Alger, 1872.
- El Kachai (Fella MOUSSAOUI): "***Situation sanitaire et démographique du Beylik de Constantine 1791-1837***", In, Les actes du 7éme symposium international d'études ottomanes sur la société et l'état dans le monde ottoman, publications fondation Témimi pour la recherche scientifique et l'information, Zaghouan, Tunisie , Septembre 1998.
- Emerit (Marcel): «***Les quartiers commerçant d'Alger à l'époque turque***.», in, Algeria, n° 25, Alger, 1952.
- Emerit (Marcel): «***La situation économique de la Régence D'Alger en 1830***.», in, I.H., n° 02, Mars Avril, Paris, 1952.
- Emerit (Marcel): «***Les liaisons terrestres entre le Soudan et l'Afrique du Nord du XVIIIe- XIXe siècle***», in, Institut des recherches saharien, T.XI, Imp. Imbert, Alger, 1954.

- Emerit (Marcel): «***L'état intellectuel et moral de L'Algérie en 1830***», in, R.T.A.S.M.P, 2e Semestre, Paris, 1954.
- Emerit (Marcel): «***les liaisons terrestres entre le soudan et l'Afrique du nord au XVIIIe et au début du XIXe siècle.***», In, T.I.R.S, T 11, Alger, 1954.
- Emerit (Marcel): "***André Nouschi, Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises, de la conquête jusqu'en 1919. Essai d'histoire économique et sociale***". in, Annales. Histoire, Sciences Sociales, Volume 17, Numéro 6, Année 1962.
- Emerit (Marcel): «***Les tribus prévilégiées en Algérie dans la première moitie du XIXe siècle.***», in, A.E.S.C., n° 01, Jan-Fev., Paris., 1966.
- Emerit (Marcel): «***Alger en 1800 d'après les mémoires inédits***», in, R.HM., n°4, Tunis, 1975.
- Feraud (L.):«***Notes sur Bougie,légendes, traditions***»,in R.A,N°3,Alger 1858-59.
- Feraud (L. C.): «***Les corporations de métiers à Constantine avant la conquête française***», in, R.A, N°16, Alger, 1872.
- Feraud (L.): «***Aïn Beïda, province de Constantine***», in, R.A, N°16,Alger, 1872.
- Feraud (L.): «***Lettres arabes de l'époque de l'occupation Espagnole en Algérie***», in, R.A, N° 17. Alger, 1873.
- Giacoppi (Juge d'instruction à Alger): «***Des Habous chez les Arabes***.», in, AKhbar, n° 72, Alger, 3 juillet, 1840
- Gallissot (R.): «***Abd el Kader et la nationalité algérienne***. », in, R.H., T 233, Paris, 1965.
- Gallissot (R.): «***Essai de définition du mode de Production de L'Algérie Précoloniale.***», in, R.A.S.J.E.P, Vol*, Alger, Juin, 1966
- Gallissot (R.): «***Le Maghreb précolonial; Mode de production Archaïque ou Mode de production féodal ?***», in, La Pensée, n° 142, Paris, Déc. 1968.
- Garrot (H.): «***L'Islamisme et son action en Berbérie***.», in, B.S.G.A, 11e Année, Alger, 1906.
- Gorguos (A.): «***Notice sur le bey d'Oran Mohammed el Kebir***. », in, R.A., T 04, Alger, 1859- 60.
- GUIN (M.): «***Notes historiques sur les Adaoura***», in, R.A, N°17, Alger, 1873.
- GUIN (M.): «***Notice sur la famille des Gobrini de Cherchel***», in, R.A, N° 17, Alger, 1873.
- Houdas (O.): «***Notice sur un document arabe inédit relatif à l'évacuation d'Oran par les espagnols en 1792.*** », in R.M.O, P.E.L.O.V, 5e série, vol 5, imp. Nationale, Paris, 1905.
- Kehl (C.): «***Indigènes et Musulmanes en Algérie, notes historique et Juridique***», in, B.S.G.O., T58, Oran, Mar 1937.
- Lespes (R.): «***Les variations de la population d'Alger avant 1830.***», in, A.A, n° 11, 1925.
- Lespes (R.): «***Quelques documents sur la Corporation Mozabite d'Alger dans les premiers temps de la Conquête (1830- 1833)***», in, R.A, n° 66, Alger, 1925.
- Lespinasse (E.): «***Notice sur le Hachem de Mascara***.»,in R.A, T21, Alger 1877.
- Mangin (E.): «***Note sur L histoire de Laghouat***.», in, R.A, n° 38, Alger, 1994.

- Mantran (R.): "***Le statut de l'Algérie, de la Tunisie et de la Tripolitaine dans l'Empire Ottoman***", in, Atti del I Congresso Internazionale di Studi Nord Africani, Facolta di Scienze Politiche, Cagliari, 1965.
- Mercier (E.): «***La propriété indigène en Mag'reb.***», in , R. S. A. C., 23 [e] Vol, Constantine, 1898.
- Merouche (Lemnouar): "***Les Fluctuations de la Monnaie dans l'Algérie Ottomane***", in, Mélanges Charles-Robert Ageron, Ed par, Abdeljelil Temimi, FTERSI, Zaghouan, 1996.
- ***Le Moniteur algérien***, 24 juillet 1844.
- Mouliéras (A.): «***Documents arabes, texte arabe et traduction française d'une lettre écrite par Hassan 33 [e] dernier bey d'Oran au général BERTHEZENE.***», in, B.S.G.O, T 12, Oran, 1892.
- Noël (C.): «***Documents pour servir à l'histoire des Hamyan et de la région qu'ils occupent actuellement***.», in, B.S.G.O, T35, Oran, 1915.
- Odinot (P.): « ***Rôle politique des Confréries religieuses et des Zaouïa au Maroc.***», in, B.S.G.O, T 51., Oran, 1930.
- Panzac (Daniel): "***Négociants Ottomans et Activité Maritime au Maghreb (1686-1707)***", in, Les Villes dans l'Empire Ottoman: Activité et Sociétés, Ed. du CNRS, Marseilles, 1991.
- PHARAON (F.): «***Notes sur les tribus de la subdivision de Médéa***», in, R.A, N° 2, Alger, 1857-58.
- Robin (Joseph Nil): "***Note sur L'organisation militaire et administrative des turcs dans la grande Kabylie***", in, R. A, Alger, 1873.
- Tinthoin (R.): «***La plaine de Relizane avant l'irrigation***», in, B.S.G.O., T73, Oran, 1950.
- Vayssettes (E.): «***Histoire des derniers Beys de Constantine***», in, R.A, N° 7, Alger, 1863.
- Voinot (L.): «***Confréries et Zaouïas au Maroc***», in, B.S.G.O, T 53, Oran, 1936.
- Yacono (X.): «***Peut-on évaluer la population de l'Algérie vers 1830?***», in, R.A, n° 98, Alger 1954.

VIII– القواميس ودوائر المعارف:

- الأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد): **تهذيب اللغة**، تحقيق، إبراهيم الأبياري وآخرون، 15ج، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مطابع سجل العرب، القاهرة، 1967.
- الفيروز آبادي (مجد الدين محمد بن يعقوب): **القاموس المحيط**، ط2، 4ج، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، 1952.
- ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن بكرم): **لسان العرب**، نسقه وعلق عليه ووضع فهارسه علي شيري، دار إحياء للتراث العربي، ط 1، 18ج، بيروت، 1988م.
- **دائرة المعارف الإسلامية**، ترجمها إلى العربية مجموعة من المؤلفين، المجلد: 6.
- ***E.B***., art: «***Oran***.», vol: 16, Chicago-London -Toronto, 1960
- ***E. I.***, Nouvelle. éd. Leiden–Paris, 1975, T 01.

IX- الرسائل والأطروحات:

- تلمساني (ابن يوسف): **الطريقة التيجانية وموقفها من الحكم المركزي (الحكم العثماني- الأمير عبد القـادر- الإدارة الاستعمارية) «1782- 1900»**، رسالة ماجستير، معهد التاريخ، جامعة الجزائر 97- 1998.
- تلمساني (ابن يوسف): "**التوسع الفرنسي في الجزائر، وموقف القوى المحلية 1830-1870 -دراسة وثائقية-**"، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005.
- شويتام (أرزقي): **المجتمع الجزائري وفعالياته**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2006.
- القشاعي (فلة موساوي): **النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني (1771-1837)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1991.
- قشي (فاطمة الزهراء): **قسنطينة المدينة والمجتمع**، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 1998.
- لوالش (فتيحة): **الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن الثامن عشر**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائـر، 93-1994.

.

*

*   *

المحتـــوى:


تم بحمد الله وعونه

* * * * *